

تَصَّنيف الإمَامِ العَلَّامَة القَصَرِيِّ بن مُحَدَّا لِمُنَا عُمْانَ بنَ القَصَرِيِّ رَحِهَهُ اللّهُ تَعَالَىٰ

> اعتنیبه أبولف ل لرمیاطی احتمدبن عسی عنسالله عنه

> > المجكلة الرابع

دار ابن حزم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوطَةٌ الطَّبْعَ الْأُولَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى 1٤٣٠ م



ISBN 978-9953-81-739-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

حاراً ابن حزم الطنباعة والنشير والتونهيئيع بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: 14/6366 هاتف وفاكس: 701974 ـ 701974 (009611) بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb



بِسْ فِي اللَّهِ الرَّحْمَازِ الرِّحِيمِ

« نَوَازِلُ الإِجَارَةِ وَالْجَعْل »

(١٨٦٨) [١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اكْتَرَى بَعيرًا مِنْ آخَرَ إِلَى بَلَد مُعَيَّنِ فَلَمَّا بَلَغَ ثُلُثَ الطَّرِيقِ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ كَخَوْف أَوْ غَلَاء سَعْر وَمَا أَشْبَهَ ذَلِّكَ وَرَجَعَ لأَهْله هَلُ لرَبِّ الْبَعير جَميعُ الْكرَاء أَوْ الْمُحَاسَبَة .أَجيبُوا مَأْجُورينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؟

جَوابُهُ: إِنَّ دَعُوى الْمَكْتَرِي الْخَوْف لَا يُعْتَبَرُ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِيمَا ادَّعَى مِنْ الْخَوْف ، فَإِنْ أَثْبَت أَهْلُ الْمَعْرِفَة الْخَوْف وَكَانَ الصَّبْرُ إِلَى زَوَالِه يَضُرُّ بِالْمُتكَارِين قُضِي بَيْنَهُ مَا بِفَسْخِ الْكرَاءِ وَرَجَعَا إِلَى الْمُحَاسَبَة وَلَمْ يَكُنْ لَلْمُكْتَرِي طَلَبُ الْحَمَالِ فِي بَاقِي الطَّرِيقِ إِلاَّ بِكرَاء مُسْتَأْنِف يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْه ، للمُكْتَرِي طَلَبُ الْحَمَالِ فِي بَاقِي الطَّرِيقِ إِلاَّ بِكرَاء مُسْتَأْنِف يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْه ، فَفِي اخْتصَارِ الْمُتَيْطِية : فَإِنْ بَلَغَهُمْ قَبْلَ الْخُروج أَوْ بَعْدَهُ عَنْ الْبَلَد الَّذِي تَوجَّهَ الْفَي اخْتصَارِ الْمُتَيْطِية : فَإِنْ بَلَغَهُمْ قَبْلَ الْخُروج أَوْ بَعْدَهُ عَنْ قُرْبِ فَمَنْ دُعِيَ مِنْهُمْ إِلَى الْفَسْخِ فَلاَء السِّعْرِ أَوْ فَتْنَة أَوْ شَيء لاَ يُرْجَى انْكِشَافُهُ عُنْ قُرْبِ فَمَنْ دُعِيَ مِنْهُمْ إِلَى الْفَسْخِ فَلاَ إِنْ كَانُوا فِي مُسْتَعْتَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي مُسْتَعْتَب فَعَلَى الْمُكْرِى الْمَنْلُ اللهَ عَلَى الْمُكْرِى بِهِ ، وَإِنْ كَانً أَمَامَهُمْ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرَى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمُكْرِى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَمَامَهُمْ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ فَلُهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ فَلَهُ مُ فَلُهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلْهُ مَلْهُ مِنْ الْمَثُلُ الْتَتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَهْلُ الْمَعْرِفَة بِثُبُوتِ الْخَوْفِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُكْتَرِي الْفَسْخُ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَمْشِي مَعَ الْحَمَالِ وَيَدْفَعُ لَهُ جَمِيعَ الْكَرَاءَ ، وَإِنْ أَبَى الْمَشْى مَعَهُ لَزِمَهُ جَمِيعُ الْكَرَاءِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْجَمَلِ إِذَا بَدَا لَهُ الْمَشْى فِي زَمَنِ آخَرَ كَمَا لاَ الْكَرَاءِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْجَمَلِ إِذَا بَدَا لَهُ الْمَشْى فِي زَمَنِ آخَرَ كَمَا لاَ يَخْفَى. انْتُهَى انْظُرْ أَجْوِبَةَ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ الْمُنْفَرِدَة عَنْ نَوَاذِلِ الْمَجْمُوعَةِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ الْمُنْفَرِدَة عَنْ نَوَاذِلِ الْمَجْمُوعَةِ النَّهُ يَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٩) [٢] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْد غَيْرِ مَأْذُون لَهُ فِي الْنجارَةِ اسْتُؤْجِرَ عَلَى رَعَايَة بَقَرَة هَلْ تَكُونُ قِيمَتُهَا فِي رَقَبَته ً أَوْ فِي ذَمَّته إَذَا عَتَقَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلِسَيِّدِهِ إِسْقَاطُهَا عَنْهُ قَبْلَ الْعِتْقِ ، فَفِي

«الْمُدُوَّنَة» : قَالَ أَبُو الزِّنَّادِ : وَإِذَا اسْتَرْعَى عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَنَحَرَ أَوْ بَاعَ لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ وَلاَ فِي ذِمَّتِهِ وَلاَ فِي رَقَبَتِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِه لاَ مَفْهُومَ لَهُ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ اسْتَرْعَاهُ بِإِذْنِ سَيِّدِه كَمَا فِي التَّقْيِيدِ عَلَيْهِ اللَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ : كَمَا فِي التَّقْيِيدِ عَلَيْهِ اللَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ : إِنَّا الْعَبْدَ الرَّاعِيَ إِذَا أَكَلَ بِقَرَةً وَنَحُوهُمَا لأَجْنَبِيِّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا اسْتُوْمِنَ عَلَيْهِ وَجُعِلَ بِيدِه لِيَرْعَاهُ أَوْ غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَرْعَى فَهُوَ خَائِنٌ وَلاَ تَتَعَلَّقُ إِلاَّ بِذَمَّتِهُ وَجُعِلَ بِيدِه لِيَرْعَاهُ أَوْ غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَرْعَى فَهُو خَائِنٌ وَلاَ تَتَعَلَّقُ إِلاَّ بِذَمَّتِهُ إِذَا عَتَقَ وَلَسَيِّدِه إِسْقَاطُهَا عَنْهُ قَبْلَ الْعِتْقَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلُ أَبِي الْمَوَّدَة فِي الْوَدِيعَةِ ، وَتَعَلَّقُتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلاً وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَيِّدُ الْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مَا يَرْعَى تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٠) [٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ سَفِيهًا أَوْ صَبِيًا عَلَى رَعْي مَاشيته أَوْ بَيْعِ سَلْعْتهِ، وَتَعَمَّدَ السَّفِيهُ أَوْ الصَّبِيُّ إِثْلاَف مَا اَسْتُؤْجِرَ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لاَءُ؟

جَوابُهُ : لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلكَ لأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ هُوَ الَّذِي سَلَّطَهُ عَلَى إِثْلاَفَ مَالهِ كَمَا أَشَارُ لِذَلِكَ السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْله : وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضُمَنْ وَإِنْ بِإِذْنَ أَهْلَه أَوْ وَلَيّه انْتَهَى . وَعَدَمُ الضَّمَانِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَصُونَ بِهِ مَالَهُ وَإِلاَّ فَيَضْمَنُ الْأَقَلَ مَنْهُ وَالْمَالُ الْمَصُونُ بِهِ فِي عَيْرِهِ حَيْثُ تَلَفَ وَأَفَادَ غَيْرَهُ كَمَا ذَكَرَ ذَلكَ غَيْرُ وَاحِدَ مِمَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ شُرَّاحِهِ انْتَهَى . وَفِي «مخ» عند قَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ لاَ إِنْ خَالَفً مَنْ غَيْرِ شَرْطَ مَا نَصَّهُ : اللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَلَيْ السَّيْخ ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ مَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ مُنْ سَبِيًا وَنَحْوَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ وَلَا السَّيْخ ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَلِه اللّهُ وَالْوَالْفَلَ عَمْنُ الْعَلَمُ . وَلَوْلُ السَّالِ فَعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعُلُولُ السَّهُ وَلَا السَّهُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ عَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَيْمُ الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ مَا الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعُلِمُ الْعَلَمُ الْعُمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللّهُ اللّهُ الْعَلْمُ

(١٨٧١) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَلْـزَمُ بِهِ الْكِرَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّه وَلَزَمَ الْكرَاءَ بالتَّمَكُّن ؟ جَوابُهُ: إِنَّ [] (١) التَّمكُّنَ مِنَ التَّصرُف فِي الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَة أَرْضًا كَانَتْ أَوْ دَابَّةً أَوْ غَيْرَهِمَا فَحَيْثُ تَمكَّنَ الْمُكْتَرِي مِنْ التَّصَرْفِ فِيهَا لَزِمِتُهُ أُجْرِتُهَا، كَالَاسْتِيفَاء ، فَفِي ابْنِ الْحَاجِب : وَلَوْ حَبَسَ دَابَّةً أَوْ عَبْدًا الْمُدَّةَ الْمُعَيَّنَةَ لَزِمَتْهُ الأُجْرَةُ إِذْ التَّمكُّنُ كَالاَسْتِيفَاء انْتَهَى. وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلُ لاَ يُحَطُّ الْمُعَيَّنَةَ لَزِمَتْهُ الأُجْرَة بِقَدْرِ مَا يُنْقِصُ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَة الاَسْتَعْمَالُ إِنْ لَو اسْتُعْملَتْ عَلَى الرَّجِحِ كَمَا فِي «عَبق» و «شخ» ويُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِ الشَّيْخ خليل : ولَزَمَ الْكرَاءَ اللَّمكُّنِ أَشْيَاء ذَكَرَهَا أَيْمَتُنَا ثُمَّ أَعْرَضْتُ عُنَ ذِكْرِهَا خَوْفَ الإِطَالَة انْتَهَى . وَاللَّهُ اللَّهَيْنَ الْمَالَة أَعْرَضْتُ عُنَ ذِكْرِهَا خَوْفَ الإِطَالَة انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٢) [٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اكْتَرَى ظُرُوفًا ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لاَ وَهَلْ عَلَيْه كِراَؤُهَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ :

وَالْعَرْضُ إِنْ عَرُفَ عَيْنًا فَالْكرى يَجُوزُ فِيهِ كَالسُّرُوجِ وَالْعِرا وَمُكْتَر لَـذَاكَ لاَ يَضْمَنُ مَا يَتْلَفُ عَنْدَهُ سِوَى إِنْ ظَلَمَا وَهُ وَمُكْتَر لَـذَاكَ لاَ يَضْمَنُ مَا يَتْلَفُ عَنْدَهُ سِوَى إِنْ ظَلَمَا وَهُ وَمُ صَمَّدَتَ مُ مَعَ الْيَهِمِينِ وَإِنْ يَكُنْ مَنْ لَيْسَ بِالْمَأْمُونِ

قَوْلُهُ: كَالْعَرَا بِكَسْرِ أُوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ وَقَصْرُهُ ضَرُورَةٌ جَمْعُ عَرُو بِفَتْحِ أُوَّلِهِ وَسَكُونِ الرَّاءِ كَمَا فِي شَرْحِ مَيَارَةً لَهُ ، وَقَالَ أَيْضًا فِي تَقْرِيرِ الْبَيْتِ الأُوَّلِ مَا نَصُّهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُورُ كَرَاءُ الْعُرُوضِ كَالأُوانِي وَالْقُدُورِ وَالصَّحَائِفَ وَالسُّرُوجِ وَاللَّجَامِ [] (٢) وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ وَلاَ يَلْتَبسُ بِغَيْرِهِ . وَاللَّجَامِ [] (٢) وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ وَلاَ يَلْتَبسُ بِغَيْرِهِ . وَالسَّرَقِيمِ .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: وَإِجَارَةُ مَا عُرِفَ كَصَحْفَةٍ

⁽١) طمس بالأصل .

⁽٢) كلمة لم نتبينها بالأصل .

وَقِدْرٍ ، انتهى .

وَقَالَ فِي تَقْرِيرِ الْبَيْتِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ مَا نَصُّهُ : مَنْ اكْتَرَى شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْتُمْ ثُمَّ ادَّعَى ضَيَاعَهُ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِيمِينِ وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ مَأْمُونًا كَانَ أَوْ غَيْرُ مُأْمُونَ ، إِلاَّ إِذَا ظَلَمَ أَوْ تَعَدَّى فَيَصْمَنُ إِذًا تَبَيَّنَ تَعَدِّيهِ وَظُلْمُهُ إِمَّا بِاعْتِرَافِهِ أَوْ ثُمُمُونَ ، إِلاَّ إِذَا ظَلَمَ أَوْ تَعَدَّى فَيَصْمَمَنُ إِذًا تَبَيَّنَ تَعَدِّيهِ وَظُلْمُهُ إِمَّا بِاعْتِرَافِهِ أَوْ ثُمُنُونَ ، وَلاَ اعْتَرَفَ بِهِ فَهُو مُصَدَّقٌ أَنِي عَدَم تَعَدِّيهِ وَظُلْمَه ، وَهَلاكَ الشَّيءِ الْمُكْتَرَى مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِ مَعَ يَمِينِهِ مُصَدَّقٌ فَي عَدَم تَعَدِّيهُ وَظُلْمَه ، وَهَلاكَ الشَّيءِ الْمُكْتَرَى مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِ مَعَ يَمِينِهِ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ فَيَحْلُفُ يُمِينًا وَاحِدَةً أَنَّهُ ضَاعَ وَمَا أَخْفَاهُ وَأَنَّ ضَيَاعَهُ لَيْسَ بِسَبِيهِ وَلا بِتَعَدِيهِ ، وَقِيلَ : إِنَّ غَيْرَ الْمُتَّهَم يَحْلِفُ أَنَّهُ مَا فَرَّطَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَإِلَى هَذَا أَشَارَ . الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَهُواَ أَمِينٌ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ عَلَيْه كَرَاؤُهَا أَمْ لاَ ؟

فَجَواَبُهُ : مَا فِي الْحَطَّابِ عَنْ «الْمُدُوَّنَة » وَنَصُّهَا : مَنْ اسْتَأْجَرَ فُسْطَاطًا أَوْ غَرَائِرَ أَوْ آنِيَةً إِلَى مَكَّةَ ذَاهِبًا وَجَاءَ بِهَا جَازَ ذَلِكَ ، فَإِنْ ادَّعَى حِينَ رَجَعَ ضَيَاعَ هَذَهِ الأَشْيَاءِ صُدِّقَ فِي الضَّيَاعِ ، وَلَزِمَهُ الْكَرَاءُ كُلَّهُ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَ بَبِيَّنَة عَلَى وَقْتِ الضَّيَاعِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ قَوْمٍ فِي سَفَرِهِ فَشَهَدُوا أَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ بِضَيَاعِ ذَلِكَ . وَطَلَبَهُ الضَّيَاعِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ قَوْمٍ فِي سَفَرِهِ فَشَهَدُوا أَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ بِضَيَاعِ ذَلِكَ . وَطَلَبَهُ بِمَحْضِرِهِمْ ، وَسَقَطَ عَنْهُ مِنْ يَوْمِئِذُ حَصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ نَقَلَهُ مَـيَارَةُ عَنْ كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ مَعَ زِيَادَةَ وَلَفْظُهُ : وَفِي كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ مَعَ زِيَادَةَ وَلَفْظُهُ : وَفِي كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَيَلْزَمُهُ الْكِرَاءُ كُلُّهُ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَّ بِبَيِّنَةٍ عَلَى وَقْتِ الضَيَّاعِ.

وَقَالَ غَيْـرُهُ : هُوَ مُصَدَّقُ فِي الضَّيَاعِ ، وَلاَ يَلْزَمُهُ مِنْ الأَجْـرِ إِلاَّ مَا قَالَ أَنَّهُ انْتَفَعَ بِهِ ، وَبِهِ أَخَذَ سَحْنُونُ وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَلَا أَنْ أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَا أَعْلَى أَع

(١٨٧٣) [٩] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَبْضَعَ لابْنِ خَالَته بِضَاعَةً لَيتْجَرَلَهُ بِهَا فَأَتْجَرَبِهَا وَنَمَتْ وَمَاتَ الْمُبْضِعُ بَعْدَ أَنْ قَبَضَ بَعْضَهَا ، وَأَرَادَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ قَبْضَ أُجْرَةٍ

تَنْمِيَته لَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ أَوْ يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يُسَافِرُ بِهَا فَتَكُونُ لَهُ أُجْرَةٌ أَوْ لَا يَسْعُهَا مَعَ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُرَى مِنْهَا فَلاَ شَيءَ لَهُ ، وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ لَهُ شَيءٌ فَهَلْ لاَ شَيءٌ لَهُ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فَي مَا بَقِيَ فِي يَدَه وَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ قُلْنَا أَنَّهُ لَهُ شَيءٌ فَهُ يُقُرُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمُت الْمَبْضِعُ لاَ يُطْلَبُ مَنْهُ أَجْرَةٌ ، وَمُقرًا أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ اللهُ بَضِعُ مَعَهُ يُقرُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمُت الْمُبْضِعُ لاَ يُطْلَبُ مَنْهُ أَجْرَةٌ ، وَمُقرًا أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَنُو قَبْلَ مَوْته أَخْذَ الأُجْرَة وَلاَ بَعْدَهُ مِنْ وَرَثَتِه إِنْ مَاتَ فَهَلْ لاَ تَسْفَقُطُ أُجْرَتُهُ إِلاَّ بِنِيَّة الأَجْرَة لَهَا ؟

جَوابُهُ: مَا فِي «التَّوْضِيح » عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبْحَثِ الْقَرَاضِ : وَأَمَّ الْقَلِيلُ فَلاَ نَفَقَةَ فِيهِ وَلاَ كُسُوءَ وَلَفْظُهُ : قَالَ فِي «َالْمُوازَنَةِ »: وَإِنْ بَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً يَشْتَرِي لَهُ بِهَا سَلْعَةً أَيَنْفِقُ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ بَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً كَسِلْعَةً لِيَبِيعَهَا لَهُ فَلْيُنْفِقْ مِنْهَا إِذَا بَاعَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعُرْفُ .

ابْنُ يُونُسَ : وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ بِالنَّفَقَة وَالْكُسْوَة فِي الْقَرَاضِ وَظَاهِرُ أَمْرِهِمْ فِي الْبَضَاعَة إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لَهَا ، وَمِنْ أَجْلِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُجْرَتُهُ وَنَفَقَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا خَرَجَ لِتَجَارَة نَفْسِه فَبَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً أَوْ مَالاً لشراء سلْعَة ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا خَرَجَ لِتَجَارَة نَفْسِه فَبَعثَ مَعَهُ بِضَاعَةً أَوْ مَالاً لشراء سلْعَة ، وَالْعُرُفُ عِنْدُنَا لاَ شَيء لَهُ فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى وَجْهِ الْمُكَارَمَة فَلاَ نَفَقَةً لَهُ أَوْ عَلَى وَجْه الْمُكَارَمَة فَلاَ نَفَقَةً لَهُ أَوْ عَلَى وَجْه الْمُكَارَمَة فَلاَ يَكُونُ لَهُ عَيْرُهَا ، وَقَيَّدَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد مَا فِي عَلَى وَجْه الْمُوازَنَة » بَوْجُوب الأُجْرَة عَلَى الْبِضَاعَة الْكَثِيرَة بِمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى . '

وَعِبَارَةُ شَارِحِهِ الزِنْمورِيْ فِي ذَلِكَ : وَأَمَّا الْبِضَاعَةُ الَّتِي تُبْعَثُ مَعَ التُّجَّارِ فَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهَا فَلَهُ أُجْرَةٌ وَنَفَقَةٌ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهَا فَلَهُ أَجْرَةٌ وَنَفَقَةٌ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لِغَيْرِهَا فَلاَ شَيءَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْعُرْفِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبِضَاعَةَ لاَ أُجْرَةَ وَلاَ نَفَقَةَ فِيهَا إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لأَجْلِهَا ، وأَنْ تَكُونَ كَثِيرَةً ، وأَنْ يَكُونَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مُؤَاجِرُ نَفْسِهِ انْتَهَى . وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْمُبضِعُ مَعَهُ مُقِرٌّ . . . إِلَخْ.

فَجَوَابُهُ: لاَ أُجْرَةَ لَهُ إِلاَّ بِنيَّةِ الرَّجُوعِ عَلَى الْمُبضِعِ حِينَ قيامِهِ وتَصرَّفُهِ فِي الْبِضاعَةِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مَمَّا نَسَقَلَهُ «سَ» عَنْ سَمَاعِ عِيسَى فِي رَجُلِ انْقَطَعَ لآخَرَ فَقَامَ فِي حَوائِجِهِ أَشْهُراً ثُمَّ مَاتَ الْمُنْقَطِعُ إِلَيْهِ فَطَلَبَ الْمُنْقَطِعُ أَجْرَ مَا قَامَ مَعَهُ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مِثْلَهُ إِنَّمَا يَنْقَطِعُ إِلَيْهِ وَطَلَبَ الْمُنْقَطِعُ أَجْرَ مَا قَامَ مَعَهُ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مِثْلَهُ إِنَّمَا يَنْقَطِعُ إِلَيْهِ رَجَاءَ أَنْ يُثِيبَهُ فِي قِيامِهِ حَلَفَ أَنَّهُ مَا قَامَ مَعَهُ إِلاَّ لَيثِيبُهُ وَأَنَّهُ مَا أَثَابَهُ بِشَيء ثُمَّ أَعْطِى أَجْرَ الْمِثْلِ .

ابْنُ رُشْد : هَذَا بَيْنٌ وَيَزِيدُ، فِي يَمِينِه : مَا كَانَ قِيَامُهُ مَعَهُ وَتَصَرُّفُهُ إِلاَّ لِيرْجِعَ عَلَيْهِ بِحَقُهِ لِمَا فِي سَمَاعِ يَحْيَى فِي أَمَة تَركَهَا سَيِّدُهَا عِنْدَ أَبِيهَا الْحُرِّ فَقَامَ الأَبْ عَلَى السَّيِّدُ عَلَى الأَبِ بِمَا اسْتَخْدَمَهَا فَإِنَّهُمَا الأَبْ عَلَى اللَّبِ بِمَا اسْتَخْدَمَهَا فَإِنَّهُمَا يَتَقَاصَانِ بَعَدَ يَمِينِ الأَب أَنَّهُ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا احْتسَابًا: إِلَى أَنْ قَالَ : وَفِي نَوَازِل ابْنِ الْحَاجِ فِي شَرِيكَهُ أَخْرُهُمَا دَيْنًا كَانَ بَيْنَهُمَا فَطَلَبَ مِنْ شَرِيكِهِ أَجْرَةً اللَّهُ مَا قَبِضَ لَهُ أَجْرُهُما دَيْنًا كَانَ بَيْنَهُمَا فَطَلَبَ مِنْ شَرِيكِهِ أَجْرَةً عَلَى مَا قَبِضَ لَهُ أَجْرُهُ مِثْلُهُ بَعْدَ أَنْ يَحْلُفَ مَا خَرَجَ مِنْ بَلَدِه لاقْتَضَاءِ ذَلِكَ الدّيْنِ مُتَطَوِّعًا وَسَوَاءً خَرَجَ بِإِذْنَ شَرِيكِهِ أَمْ لاَ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٤) [١٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ قَامَ بِمُؤْنَة مَال زَوْجَته وَرَعَايَته حيوانها وَحَفْظهِ حَتَى كَثر فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ افْتَرَقَا مِنْ غَيْرِ مَوْتَ وَأَرَادَ الزَّوْجُ أُجْرَةَ إِعْيَائه هَلْ لَهُ ذَلكَ أَمْ لاَ؟ [ق/ ٢٠٢].

جُوابُهُ : اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فَتَاوَى أَئَمَّتِنَا ، فَفِي أَجْوِبَةِ التُّونِسِيِّ أَنَّ للزَّوْجِ أَجْرَةَ إِعْيَائِهِ قَيَاسًا عَلَى مَنْ عَملَ لرَجُلٍ عَمَلاً لاَ يَعْملُهُ بِيَدَه أَنَّ لَهُ أَجْرَتُهُ سَواءً كَانَ ذَلِكَ بَإِذْنِه أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِه ، وَاسْتَحَسَنَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الزَّيَادَةِ عَلَى النَّيَامُ فَي الزَّيَادَةِ عَلَى النَّصْفُ النَّنَاصُفُ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي عَلَى النَّكُم مِنْ «الْمُدُونَةِ » انْتَهَى مِنْ خَطِّ بَعْضِ الأَصْحَابِ بِاخْتِصَارِ .

وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنِ الأَمِينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِبِي .

فَأَجَابَ فِيه بِمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ الَّذِي يُفَهَمُ مِنْ الْقَاعِدَةِ الْمَذْهَبِيَّةِ فِي إِيْصَالِ النَّفْعِ لِغَيْرِهِ ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ ، وَذَكَرَهَا لِغَيْرِهِ ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ ، وَذَكَرَهَا الْغَعْ الْعَيْرِهِ ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ ، وَذَكَرَهَا الْفَعْ الْقَرَافِيُّ آخِرَ الرُّهُونِ وَفِي اللَّقَطَةِ وَنَصَّهَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ : وَكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا الْقَرَافِيُّ آخِرَ الرُّهُونِ وَفِي اللَّقَطَةِ وَنَصَّهَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ : وَكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مَنْ عَمَلٍ وَمَال بِأَمْرِ الْمُنْتَفِعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ بِغَرْمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ [] (١) إِلَخْ .

وَفِي "ح" عَنْ الْبُرْزُلِيِّ فِي آخِرِ الْوَكَالَةِ وَفِي نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي دَيْنِ لَاقْتَضَائِهِ وَأَتَى الآخَرُ فَاقْتَضَاهُ أَوْ بَعْضَهُ وَطَلَبَ الأُجْرَةَ مِنْ صَاحِبِهِ وَجَبَ لَهُ بَعْدَ حَلْفِهِ أَنَّهُ مَا خَرَجَ مُتَطَوِّعًا لِذَلِكَ إِلاَّ أَنْ تَشْهَدَ الْعَادَةُ أَنَّ مِثْلُهُ لِاَ يَا خُذُ الأُجْرَةَ فِيمَا وَلَى أَصْلَهُ انْتَهَى .

قَدْ سُئِلَ الْقَاضِي سنبير أرواني عَمَّا يُنْسَبُ إِلَى أَجْوِبَةِ التُّونِسِيِّ مِنْ أَنَّ مَالَ الزَّوْجَةِ إِذَا نَمَّاهُ الزَّوْجُ وَكَثُرَ عِنْدَهَا بِسَعْيِ أَوْ عِلاَجٍ وَمُؤْنَةٍ ، هَلْ يُستَحَقُّ نِصْفَ الْمَالِ أَوْ ثُلُثُهُ فِي مُؤْنَتِهِ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : مَا ذَكَرَهُ التَّـونِسِيُّ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنَّا لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ ، وَلَكَنَّا وَقَفْنَا عَلَى مَا يُوافقُهُ في غَيْرِه .

فَإِذَا عَلَمْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ الْمَصْعُودِيُّ فِي كَتَابِهِ "تُحْفَةُ أَحْكَامِ الرَّاغِبِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مَا نَصُّهُ: إِنَّ الإِمَامَ مَالَكا وأَصْحَابَهُ اتَّفَقُ وا عَلَى أَنَّ كُلَّ امْرَأَة ذَات صَنْعَة وَسَعَايَة مِثْلُ نَسْبِح أَوْ غَزْل أَوْ عَمَل أَنَّهَا شَرِيكَةٌ فِي الاكْتَسَابِ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِيهَا وَزُوْجِهَا أَوْ وَأَحِد مِمَّنْ تَعَاوَنَتْ مَعَهُ وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُمَر بَيْنَا الْحَارِث تَزَوَّجَها وَزُوجِها أَوْ وَأَحِد مِمَّنْ تَعَاوَنَتْ مَعَهُ وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُمَر ابْنَ الْحَارِث تَزَوَّجَ حَبِيبَةَ عَمَّةَ عَبْد اللّه بْنِ الأَرْقَمِ وَكَانَتْ نَسَاجَةً طَرَّازَةً تَرْقُمُ الثَيْابَ وَالْعَمَائِم وَهُو تَاجِرٌ وَكُلُّ وَاحِد يَعْمَلُ بِمَا عِنْدَهُ حَتَّى أَدْخَلُوا مَالاً كَثِيرًا الثَّيَابَ وَالْعَمَائِم وَهُو تَاجِرٌ وَكُلُّ وَاحِد يَعْمَلُ بِمَا عِنْدَهُ حَتَّى أَدْخَلُوا مَالاً كَثِيرًا

⁽١) طمس بالأصل.

فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ بْنُ الْحَارِثِ رَفَعَ أُولْيَاؤُهُ مَفَاتِيحَ الْخَزَائِنِ فَنَازَعَتْهِمُ حَبِيبَةُ فَتَخَاصَمَا إِلَى عُمْرَ بْنِ الْخَطَّابِ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ فَقَضَى لَهَا بِنصْفِ الْمَالِ وَالْمِيرَاثِ فِي النِّصْفِ الآخَرِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَشْهُبَ الْمَالِ وَالْمِيرَاثِ فِي النِّصْفِ الآخَرِ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَشْهُبَ وَسَحَنُونَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ. فَانْظُرْهُ فَفِيهِ كِفَايَةٌ لِمَا سَأَلْتَ عَنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكُمُ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى سَادَاتِنَا الشُّرَفَاءِ الشُّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ، وَالشَّرِيَفَ حَـمَّى اللَّهُ: أَنَّ خَدْمَـةَ أَحَد الزَّوْجَيْن للآخَـر َلاَ أَجُرْةَ لَهُ قيـها َ إلاَّ إذا ظَهَرَتُ إِرَادَةُ النَّـوَابِ بِعُرْفِ أَوْ قَرِينَة . وَنَـص ُّ الْمُرَادِ مِنْ كَلاَمهِما بَعْـدَ حَدْفي صَدْرَهُ : إِنَّ الـزُّوْجَيْنِ فِي صَنِيعِ كُلٌّ مِنْهُ مَا لِلآخَرِ مَحْمُولاًن عَلَى التَّواصُلِّ وَالتَّعَاطُفُ ۚ ، فَالزَّوْجَةُ فَي نَازِلَتَكُمْ مَحْمُ ولَةٌ عَلَى ذَلَكَ في قيَامهَا في مَال زَوْجهَا فَلاَ شَيءَ لَهَا فيه فيمَا يَظْهَرُ لَنَاً ، إلاَّ إِذَا ظَهَرَ لَكُمْ إِرَادَتُهَا الثَّوَاَبُ بِعُرْفِ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ شَرْط وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ وَلاَ قَرَينَةٌ وَادَّعَتْ الزَّوْجَةُ في نَازِلَتكُمْ الشَّرْطَ فَلاَ بُدُّ لَهَا مِنْ ٱلْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْقَيَامِ وَكَـيْفِيَّتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنًا وَقَدْرُ الثَّوَابِ فِي ذَلِكَ مَوْكُولٌ لاجْتِهَادِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةَ بِحَسَبِ قَدْرَ الْقيام في الْمَال كَثيرًا أَوْ قَليلًا ، وَلَا يَخفْىَ أَنهَّا حَـٰيْتُ شَرَطَتْ النَّوَابَ ، وَقُلْنَا لَهَا بشَــَرْطهَا لاَ يكُونُ لَهَا إلَّا مِنْ يَوْمِ شَرْطِهَا لاَ فِي مَا كَانَ لَهَا مِنْ قِيَامٍ قَبْلَ شَرْطِهَا حَيْثُ لَمْ يَسْتُوْجِبْ ذَلِكَ إِلاًّ بِالشُّرْطِ وَحَقِيقَةَ ٱلْقِيَامِ الَّذِي لَهَا بِهِ حَقٌّ فِي مَالِ الْزَّوْجِ إِنْ أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ عُرْفٌ أَوْ قَرِينَةٌ أَوْ شَرَطٌ هُو مَا أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَـلَ أَوْ مَالٍ بِأَمْرِ الْمُنْتَفِعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ بِغُرْمِ فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْعَمَـلِ أَو مِثْلِ الْمَالُ بِخِلاَفِ عَمَل يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أُوْ بِغَبْرِهِ ۗ أَوْ مَالَ يَسْقُطُ مِ ثُلُهُ عَنْهُ انْتَهَى . وَيَتَبَيَّنُ الْحُكُمُ فِي قيامهًا فَي مَالَ الزُّوْجِ يُغْنَى عَنْ تَبْيينه في قِيَامِهِ بِمَالِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِمَا مَعَ حَذْفِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٨٧٥) [١١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اسْتَأْجَرِ أَجِيرًا مُدَّةً مُعَيَّنَةً لَخَدْمَة مَعْرُوفَة ، وَأُخْرِجَ الأَجِيرُ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْخِدْمَةِ هَلْ لَهُ شَيَءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي "ق" عَنْ ابْنِ سرَاجِ مَا نَصَّهُ: مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِسَنَة بِعَيْنِهَا أَوْ شَهْرٍ بِعَينِهِ خَدْمَةً مَعْرُوفَةً لَمْ يَكُنْ لُواحِد مِنْهُمَا أَنْ يَحِلَّ الإِجَارَةَ قَبْلً تَمَامِهَا إِذَا أَبِي الْآخَرُ إِلاَّ أَنْ يَتَرَاحنيا عَلَى ذَلِكَ جَمِيعًا ، فَإِنْ فَعَلاً ذَلِكَ فَقَدْ اخْتُلِفَ فِي إِذَا أَبِي الْآخَرَ فِلَا أَنْ يَتَرَاحنيا عَلَى ذَلِكَ جَميعًا ، فَإِنْ فَعَلاً ذَلِكَ فَقَدْ اخْتُلِفَ فِي الْأُجْرَةِ فَقَالَ بَعْضُ الشَّيُوخِ الْمُتَأْخِّرِينَ : إِنْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَاجِرُ قَبْلَ تَمَامَ الْعَمَلِ الْعُمَلِ كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ أَجْرُتُهُ وَنَفَقَتُهُ وَكُسُوتُهُ إِلَى تَمَامِ الْعَامِ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ كُسُوةٌ وَكَذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ أَجْرُتُهُ وَنَفَقَتُهُ وَكُسُوتُهُ إِلَى تَمَامِ الْعَامِ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ كُسُوةٌ وَكَذَلِكَ كَانَ خَرَجَ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَمَامِ الْمُعَامِلَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْئٌ مِمَّا تَقَدَّمَ لَأَنَّهُ تَرَكَ مَا كَانَ يَجِبُ لَهُ وَقَالَهُ أَبُو مَيْمُونَةَ فَقِيهُ فَاسٍ .

وَقَالَ غَيْرُهُ: إِلاَّ أَنْ يَدَّعِي كُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا ضَرَرًا أَوْ سَرِقَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنْ عَلَمَ بِتْلِكَ الدَّعْوَى كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَلُّ الإجَارَةِ وَتَكُونُ لَهُ بِقَدَّرِ مَا قَدَّمَ ، وَاللَّصْلُ فِي هَذَا أَنَّ مَنْ أَرَادَ قَطْعَ الْمُعَامَلَةِ فَقَدْ رَضِيَ بِتَرْكِ حَقِّهِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ وَالأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ مَنْ أَرَادَ قَطْعَ الْمُعَامَلَةِ فَقَدْ رَضِيَ بِتَرْكِ حَقِّهِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ شَرْطُهُ ؛ لأَنَّ الإِجَارَةَ لاَزِمَةٌ إِلَى تَمَامِ عَقْدُهَا ، وَلأَنَّ الْمُسْلَمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، وَهَذَا وَجْهُ الْقَيَاسِ وَالْقَضَاءِ وَالاسْتِحَسْانِ أَنَّ كُلَّ مَنْ عُمَلَ لَهُ عَمَلٌ يُنْتَفَعُ بِهِ فَعَدَا إِلَى الأَجِيرِ نَحْوَهُ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٦) [١٢] سُـؤَالٌ: عَنْ السِّمْسَـار إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ وَالرَّجُلُ يُنّكرُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْه عَنْدَ الْبَيْع فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا؟

جَوابُهُ: مَا فِي "ح" عَنْ ابْنِ رُشْد فِي نَوازِله مَا نَصَّهُ: وأَمَّا السِّمْسَارُ يَدَّعِي بَيْعَ السِّلْعَة مِنْ رَجُلِ عَيَّنَهُ وَهُو يَنْكُرُهُ فَلاَ اخْتلاَفَ فِي أَنَّهُ ضَامِنٌ لَتَرْكِ الإِشْهَادَ لَأَنَّهُ أَتْلُفَ السِّلْعَة عَلَى رَبِّهَا إِذَا دَفَعَهَا إِلَى الْمُبْتَاعِ وَلَمْ يَتُولَّ عَلَيْهِ بِالإِشْهَادِ ، وَلاَ يُرَاعَى فِيهَا ذَلِكَ يُراعَى فِيهَا ذَلِكَ يُراعَى فِيهَا ذَلِكَ لاخْتلافِ مَعَانِيهَا انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٧) [١٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ شَخْصًا بِنَبْذَة مِنْ الأَرْضِ عَلَى أَنْ يَحْرُثَ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى وَيَدْفَعَ لَهُ بِذْرَ نَبْذَتَهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يُعَيِّنُهُ بِشَيءٍ مِنْ النَّفَقَةِ

وَيَجْعَلُونَ حَاجِزًا بَيْنَ النَّبْذَتَيْنِ هَلْ هَذهِ الإِجَارَةُ جَائِزَةٌ ابْتِدَاءً أَمْ لا ؟ ، وَعَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فَمَا للْأَجِيرِ وَعَلَى الْجَوَازِ فَمَا مَعْنَى قَوْلَ أَبِي الْمَوَدَّةِ : إِنْ عَقَدا بِلَفْظَ الشَّرِكَةَ لاَ الإَجَارَة ؟

جَوابُهُ: إِنَّ هَدِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مُزَارَعَةً إِذْ لاَ شَرِكَةَ فِي الْحَرْثِ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فِيهَا فَفِي (ص) قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : الْمُزَارَعَةُ شَرِكَةٌ فِي الْحَرْثِ انْتَهَى .

بَلْ هِيَ إِجَارَةٌ جَائِزَةٌ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطْ رَبُّ الأَرْضِ عَلَى الأَجِيرِ أَرْيَدَ مِنْ الْحَرْثِ فَانِ الشَّرَطَ عَلَيْهِ أَرْيَدَ مِنْهُ مِثْلَ الْحَصَادِ وَالدَّرَاسِ فَسَدَتُ ؛ لأَنَّ ذَلَكَ مَجْهُولٌ وَالْعُرْفُ كَالشَّرْطِ. وَأَمَّا لَوْ تَطَوَّعَ الأَجِيرُ بِأَرْيَدَ مِنْ الْحَرْثِ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْحِفْظِ وَالْحَصَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلْلَكَ جَائِزٌ ، وَحَيْثُ وَقَعَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ كَالْمَوْ وَإِنْ وَقَعَتْ فَاسَدَةً فَإِنَّ الأَجِيرِ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الأَرْضِ بِأُجْرَةِ الْمِثْلُ فِي عَمَلِه لَهُ ، وَيَرْجِعُ رَبُّ الأَرْضِ عَلَى الأَجِيرِ بِأُجْرِةِ الْمِثْلُ فِي أَرْضَهِ ، وَمِثْلُ فِي عَمَلِه لَهُ ، وَيَرْجِعُ رَبُّ الأَرْضِ عَلَى الأَجِيرِ بِأُجْرِةِ الْمَثْلِ فِي أَرْضَهِ ، وَمِثْلُ الْخَدِه مِنْ لَهُ فَصَلْ أَخُده مِنْ نَفَقَتِهُ عَلَيْهِ إِنْ عَلَمَ قَدْرَهَا وَإِلاَّ فَقَيمَتُهَا ، وَيَتَقَاصَانَ فَمَنْ لَهُ فَصَلْ أَخُده مِنْ فَي عَمَلِه لَهُ مُ وَهَدُا لَكُلُهُ إِنَّمَا يَتَمَشَّى حَيْثُ كَانَ الأَجِيرِ عَلَيْهِ الْاَجْدِرُ وَهَذَا لَا لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ فَلاَ شَيءَ لَرَبِّ الأَرْضِ بِأَجْرَة الْمَثْلِ فِي عَمَلُ مَنْ اللهَ مُنْ اللهَ عَلَى مَا أَوْلُ لَهُ فِي فَلاَ شَيءَ لَرَبِ الأَرْضِ بِأُجْرَة الْمَثُلُ وَلَا عَلَى مَنْ اللهَ الْمَعْدِ عَلَيْهِ الْمَسْتَفَادَ مِنْ فَي مُقَابَلَة أَرْضِهِ وَيَرْجِعُ سَيِّدُ الْعَبْدَ عَلَى رَبِ الأَرْضِ بِأَجْرَة الْمَثْلِ فِي عَمَل عَبْدَه فَكَ هُو الْمَالَة .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْمُزَارَعَةِ : إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ لاَ الإِجَارَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُخْرِجَ أَحَدُهُمَا الْبُذُورَ وَالأَرْضَ وَالْبَقَرَ وَعَلَى الآخَرِ عَمَلُ يَدِهِ فَعَطْ وَلَهُ مِنْ الزَّرْعِ جُزْءٌ مَعْلُومٌ كَرُبُعِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ تَعَاقَدَا بِلَفْظِ الآخِرِ عَمَلُ يَدِهِ فَايِّنْ تَعَاقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ جَازَتُ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ عَقَدَاهَا بِلَفْظِ الإِجَارَةِ لَمْ تَجُزُ لَأَنَّهَا إِجَارَةٌ لِجُزْءٍ

مَجْهُول وَإِنْ عُرِّيَ عَنْ ذَلكَ ، بِأَنْ أَطْلَقَا الْقول عِنْدَ الْعَقْد لَمْ يَجُزْ عَلَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ قَوْلُ اَبْنِ الْقَاسِم؛ لأَنَّهُ حَمَلَهَا عَلَى الإِجَارَةِ وَحَمَلَهَا سَحْنُونُ عَلَى الشَّرِكَةِ وَجَمَلَهَا سَحْنُونُ عَلَى الشَّرِكَةِ وَأَجَازَهَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٨) [١٤] سُؤَالُ : عَمَّنُ اسْتَأْجَرَ مُعَلِّمًا مُدَّةً مَعْلُومَةً يَتَعَلَّمُ عَلَيْه فيها فَافْتَرَقَا قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ لَمْ يَفْتَرِقَا لَكِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْه فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ أَوْ تَعَلَّمَ عَلَيْه فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ أَوْ تَعَلَّمَ عَلَيْه فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ أَوْ لَا يَسْقُطُ عَلَيْه فِي بَعْضِهَا مَا الْحُكُمُ فِي الْأَجْرَةِ هَلْ تَسْقُطُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضِهَا أَوْ لاَ يَسْقُطُ شَىءٌ مَنْهَا ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الْمُنتقلَ الْمُعلَّمَ فَلاَ أُجْرَةَ لَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا نَقَلَهُ بَعْضُ الْأَئمَّةِ الْمَوْثُوقِ بِنَقْلهُ عَنْدَنَا عَنْ نَوَازِلِ الْبُرْزُلِيِّ بِقَوْلِهِ : وَلَوْ تَرَكَ الْمُتَعَلَّمَ فَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ كَامِلَةٌ كَمَّا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ هِلالَ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصَّهُ بَعْدَ حَذْفِ اللَّجْرَةُ كَامِلَةٌ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلَ ابْنِ هِلالَ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصَّهُ بَعْدَ حَذْفِ السُّوَالِ : قَالَ فِي «الْمُدُونَة» : وَإِذَا سَافَرَ الْأَبُوانِ فَلَيْسَ لَهُمَا أَخْذُ الْولَدِ مِنْ الطِّئْرِ إِلاَّ أَنْ يَدْفَعَا إِلَيْهَا الأُجْرَةَ جَمِيعًا انْتَهَى .

فَأَخَذَ بَعْضُ الشُّيُوخِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ وَالدَ الصَّبِيِّ إِذَا أَرَادَ الانْتِفَالَ مِنَ الْمَوْضِعِ عَنْ الْمُعَلِّمِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلَكَ إِلاَّ أَنْ يَدْفَعَ جَمِيعَ الأُجْرَةَ كَمَا فِي مَسِئَالَةِ الطِّنْرِ وَالرَّاحِلُونَ إِنْ كَانُوا مِمَّنْ تَعَاقَدَ مَعَهُمْ الْمُعَلِّمُ عَلَى تَعْلِيمٍ صِبْيَانِهِمْ فَلَيْسَ لَهُمْ الانْتِفَالُ والارْتِحَالُ إِلَى مَوْضِعِ آخَرَ إِلاَّ بِدَفْعِ جَمِيعِ الأُجْرَةِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا وَلَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ الْمُدَّةُ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَمْكَنَ الْمُعَلِّمُ مِنْ نَفْسِهِ وَأَبَى الْمُتَعَلِّمُ التَّعْلِيمَ ، فَلِلْمُعَلِّمِ أُجْرَتُهُ كَامِلَةً كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَزِمَ الْكِرَاءَ بِالتَّمْكِّنِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يُمكِّنْهُ مِنْ نَفْسِهِ فَلاَ أُجْرَةَ لَهُ كَمَا هُوَ مَفْهُـوم قَوْلِ «المص» بِالتَّمْكُّنِ نَتْهَى .

وَإِنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ فَقَطْ ، فَإِنَّهُ يُرَاعَى عُرِفُ بَلَدِهِمْ ، فَإِنْ كَانَ

عُرْفُ بَلَدهِمْ الْمُحَاسَبَةُ فَيُحْمَلان عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ لأَهْلِ بَلَدهِمْ ، فَإِنْ كَانَ الْمُحَتَّعُ مِنْ التَّعَلَّمِ الْمُعلِّمِ فَلاَ شَيء لَهُ لإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتَيَارِهِ وَإِنْ كَانَ الْمُمْتَنِعُ الْمُتَعَلِّمُ فَللْمَعَلِّمِ عَلَيْهِ أُجْرَتُهُ كَامِلَةً كَمَا يُسْتَفَادُ جَمِيعُ هَذَا مَمَّا تَقَدَّمَ ، وَيُرْشِدُ لَهُ أَيْضًا مَا فِي فَتَاوَى الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ ولَفْظُ الْمُرَادِ مِنْ كَلاَمِه : إِنَّ وَيُرْشِدُ لَهُ أَيْضًا مَا فِي فَتَاوَى الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ ولَفْظُ الْمُرادِ مِنْ كَلاَمِه : إِنَّ مُعلِّمَ الصِّبْيَانِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ التَّمَامِ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَهُ نِصْفَ الْقَرَاءَاتِ أَوْ أَكْثَرَ لاَ شَيء لَهُ لإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيارِهِ سَواءً كَانَ إِجَارَةً أَوْ جَعَالَةً ، وَلاَ شَيء لَهُ إِلاَ بِتَمَامٍ أَوْ عَادَةٍ .

قَالَ سَحْنُونُ : يُنْظَرُ إِلَى عَادَةِ الْبَلَدِ فَيُحْمَلانِ عَلَيْهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٩) [١٥] سُؤَالُ : عَنْ الْحِفْظِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأُجْرَةُ كَامِلَةً لِلْمُعَلَمِ مَا هُوَ ؟

جَوابُهُ : سئل الْفقيهُ أَبُو بكْرِ ابْنِ أَكَاميس عَنْ الشَّيْخِ التَّشيتي عَنْ الْحذَّاقِ مَا هُوَ ؟ فَأَجَابُ : بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْ حَفظ الْقُرْآنَ فِي صُورَة وَنَظَرَ قَرَاءَاتَهُ فِي هُوَ ؟ فَأَجَابُ : بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْ حَفظ الْقُرْآنَ فِي صُورَة وَنَظَرَ قَرَاءَاتَهُ فِي الْمُصْحَفِ، انْظُرْ تَنْوِيرَ الْمَقَالَة لِلْفَكَهَانِيِّ الحَذَّاقِ حِفْظُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ بَعْضِهِ نِصْفُ أَوْ رَبُعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الأَحْزَابِ .

عَيَاضٌ: يُحذَقُهُمُ الْقُرآنَ أَيْ يُحفِظُهُمْ إِيَّاهُ انْتَهَى بِنَـقْلِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْهُ. فَظَهَرَ بِمَا رَسَمْنَا مَعْنَى الْحَذَّاقِ فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ الْوُقُوفِ وَالْفَتْحِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ وَكَمْ يُغْتَفَرُ مِنْ الْكَلَمَاتِ ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ أَمْرٌ مَرْجِعُهُ إِلَى الْعَادَةِ وَسُنَّةِ الْبَلَدِ فَتُحْمَلُ كُلُّ بَلْدَة عَلَى عَادَتِهَا، وَبَلَغَنَا عَنْ أَسْلَافِنَا أَنَّ الْفَتْحَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ حِزْبِ مَرَّةً مُغْتَفَرٌ فَيَسْتَحَقُّ مَعَ ذَلِكَ الْمُعَلِّمُ شَرْطَهُ أَوْ عَادَتَهُ ، وَذَكِرَ لَنَا أَنَّ الْفَقِيهِ مُحَمَّدٌ الْمُخَتَارُ بْنُ الأَعْمَشِ حَكَمَ بِذَلِكَ عَلْى أَبِي حَبِئُ فَتَحَ عَلَيْهِ سِتِّينَ فَتْحَةً وَاللَّهُ الْمُوفَقِّ لِلصَّوَابِ. وَزَادَ

مَا نَصَّهُ: وَمُشَارَطَةُ الْحُذَّاقِ عَلَى الْمُعَلِّمِ جَعلُ وَلاَ يَسْتَحِقُّ فِي الْجَعْلِ شَيْئًا إِلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ فِي الأُمَّهَاتِ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٠) [١٦] سُوَّالٌ: عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمٍ صَبِيٍّ وَاسْتَرَطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ يُحفِظُهُ فِي الذِّهَابَة وَقَبلَ الْمُعلِّمُ ذَلكَ، وقَالَ مَع ذَلكَ: لاَ أَدْرِي هَلْ الْمُعلِّمِ أَنْ وَلَكنْ أَقْرُوهُ بِقَدْرِ طَاقَتِي وَأَجْتَهِدُ فِي قراءَته غَايَة تَقْدرُ عَلَى تَحْفيظه ذَهَابَةً أَمْ لاَ ، وَلَكنْ أَقْرُوهُ بِقَدر طَاقَتِي وَأَجْتَهِدُ فِي قراءَته غَاية اجْتَهَادي، فَلَمَّا قَرَأَ الرُّبُعَ صَارَ يَحْفَظُهُ إِلاَّ قَلِيلاً مَثْلَ ثَلاَثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ كَلَمَةً فِي اجْتَه الأَحْزاب مثلَ قَد سَمِع اللَّهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ فَأَتَاهُ الْوَلِيُّ وَأَمَر الطَّفْلَ وَقَالَ: بَعْضِ الأَحْزاب مثلَ قَد سَمِع اللَّهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ فَأَتَاهُ الْوَلِيُّ وَأَمَر الطَّفْلَ وَقَالَ: لَمْ تُقرُ ثُهُ شَيْئًا وَذَهَبَ بَالطَّفْلُ فَهَلُ للمُعلِّمِ الْمُظَالِبَةُ بِمَا يَنُوبُ مَا أَقْرَأَهُ أَوْلاً، أَوْلَهُ لَهُ أَنْ لَمُ عَجْزِهِ عَنْ تَعْلِيمِهِ ؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ لَهُ مَنْ الْمَكْتَب قَبْلَ عَجْزِهِ عَنْ تَعْلِيمِهِ ؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولُ لَا يُفَارِقْنِي حَتَّى أُقَرِّقُهُ أَوْ أَعْجَزَ عَنْهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ بَعْضُ الأَصْحَابِ عَنْ رُجُلِ أَخْرَجَ ابْنَهُ مِنْ الْمَكْتَبِ لِضَرُورَةٍ أَوْ غَيْرِهَا هَلْ لِمُعَلِّمِهِ الْمُحَاسَبَةُ أَوْ لَهُ جَمِيعُ الأُجْرَةِ أَوْ لاَ شَيءَ لَهُ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِه بَعْدَ حَذْفِي مَا لَسْنَا بِصَدَده مِنْ كَلاَمِه : وَجَدْتُ بِخَطِّ السَّيِّد الْفَقِيهِ الصَّالَحِ الطَّفْلِ إِخْرَاجُهُ الْفَقِيهِ الصَّالَحِ الطَّفْلِ إِخْرَاجُهُ الْفَقِيهِ الصَّالَحِ الطَّفْلِ إِخْرَاجُهُ عَنْ الْبُرْزُلِيِّ مَا نَصُّهُ : وَلَيْسَ لأَبِي الطَّفْلِ إِخْرَاجُهُ حَتَّى يَتِمَّ الشَّرْطُ أَوْ يَدْفَعُ لَهُ جَمِيعَ الأُجْرَةِ ، ولَوْ تَرَكَ الْمُعَلِّمَ التَّعْلِيمَ عِنْدَ قُرْبِ الْخَتْمَةَ فَلاَ شَيء لَهُ لأَنَّ الانْفِصَالَ مِنْهُ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِه.

وَفِي بَعْضِ نُقُولاَتِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَّوِيِّ مَا نَصَّهُ: الإِجَارَةُ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ عَلَى جَرِء مَعْلُومَةُ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ عَلَى جَرِء مَعْلُومَةُ مِنْ السَّهُورِ وَالْأَعْوَامِ ، جزء مَعْلُومةُ مِنْ السَّهُورِ وَالْأَعْوَامِ ، فَالْمُشَاهَرَةُ عَيْرُ لاَزْمَة لوَاحد مِنْهُمَا فَلاَّبِي الصَّبِيِّ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ مَتَى شَاءَ وَللْمُعَلِّم مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وأَمَّا الْوَجِيبَةُ وَالْمُقَاطَعَةُ فَلاَزْمَتَانِ لَكُلِّ وَاحد مِنْهُمَا لَيْسَ لِلاَّبِ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ قَبْلَ انْقضَاءِ الْوَجِيبَةِ وقَبْلَ تَمَامِ الْمُقَاطَعَة إِلاَّ أَنْ يُؤَدًى لَيْسَ لِلاَّبِ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْوَجِيبَةِ وقَبْلَ تَمَامِ الْمُقَاطَعَة إِلاَّ أَنْ يُؤَدًى

إِلَيْهِ جَمِيعَ الأُجْرَةِ ، وَأَجَازَ ابْنُ حَبِيبِ أَنْ يُسَمِّى فِي الْمُقَاطَعَةِ أَجَلاً وَحَكَاهُ عَنْ مَالَك وَذَلَكَ خلاَفُ الْمَشْهُورِ انْتَهَى مُرَادُنَا منْ كَلاَمه .

قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمشَّى عَلَى حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عُرْفُ أَهْلِ بَلَدَهَا الْمُحَاسَبَة ، وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّد بَنِ وَإِلاَّ فَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِ عَلَى الْولِيِّ إِلاَّ الْمُحَاسَبَة ، وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّد بَنِ فَاضلِ الشَّرِيف بَعْدَ ذَكْرِهِ لَكَلاَم الأَئمَّة عَلَى شَرْط الحَفْظ أَنْ لاَ شَيء فيه إلاَّ فَاصَلُ الشَّرِيف بَعْدَ ذَكْرِهِ لَكَلاَم الأَئمَّة عَلَى شَرْط الحَفْظ أَنْ لاَ شَيء فيه إلاً بَتَمَام الْعَمَلِ عَلَى اخْتَلاف فيه مَا نَصَّه ، ولكن لا يُوافق عُرْف زَمَننا هَذَا ، واللّذي عَلَيْه الْعَمَلُ عِنْدَنَا أَنْ تَكُونَ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ إِذَا انْتَفَعَ الْمُتَعلِّمُ بِحَفْظ شَيء وَاللّه مَا نَصَّة لَهُ النّه هَى الْمُرَادُ مِنْ كَلامِه . وَاللّهُ تَعَالَى المُعَلَم بُولَكُون لَهُ الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه . وَاللّهُ تَعَالَى الشَّرَادُ مِنْ كَلاَمِه . وَاللّهُ تَعَالَى الشَّرَادُ مِنْ كَلاَمِه . وَاللّهُ تَعَالَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه . وَاللّهُ تَعَالَى الشَّوْدَ .

(١٨٨١) [١٧] سُوَّالٌ: عَنْد مُعَلِّمِ الصُّبْيَانِ هَـلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ عَنْهُمْ جُمُعَةً أَوْ الْنَتَيْن أَوْ ثَلاَثًا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ وابّنُ هِلاَلَ فِي نَوَازِلِهِ: وَلاَ بَأْسَ أَنْ يُسَافِرَ الْمُعَلَّمُ عَنْ صَبْيَانِهِ مِثْلَ الْجُمُّعَةِ وَالشَّهْرِ فَلاَ شَيَّءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَمِينُ الْمُسسْلِمِينَ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلاَمِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٢) [١٨] سُوَّالُ : عَنْ الْمُعَلَمِ إِذَا مَرضَ هَلْ يُحَاسَبُ بِمُدَّةِ الْمَرَضِ قَلَتْ : أَوْ كَثُرَتْ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ ابْنُ هِلاَل فِي نَوَازِلِه : وَإِذَا مَرِضَ الْمُعَلَّمُ فَلَيْسَ لِلْقَوْمِ الَّذِينَ هُوَ عَنْدَهُمْ أَنْ يُحَاسِبُوهُ بِأَيَّامَ مَرَضِهَ وَمَنْ خَاصَمَ الْمُعَلَّمَ فَاللَّهُ يُخَاصِمُهُ بَوْمَ الْقَيامَةِ وَإِنَّمَا يُسْتَأْجَرُ الْمُعَلَّمُ عَلَى الأَدَبِ وَأَمَّا الْقُرآنُ فَاللَّهُ يُعَلِّمُهُ لَمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضِي لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَانُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٣) [١٩] سُؤَالُ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً عَلَى كَتَابَة مُصْحَف بأُجْرَة مَعْلُومَة فَلَمَّا بَلَغَ نصْفَهُ أَوْ أَقَلَّ بِقَلِيلِ أَتَاهُمَا رَجُلُ آخَرُ وَقَالَ لصَاحِبِ الْكَتَابِ : أَعْلُومَة فَلَمَّا بَلَغَ نصْفَهُ أَوْ أَقَلَّ بِقَلِيلِ أَتَاهُمَا رَجُلُ آخَرُ وَقَالَ لَصَاحِبِ الْكَتَابِ الْأَوَّلِ أَنْ أَعْبَنْتَ وَهَذَا بِحَضْرَة الْكَاتِبَ الأَوَّلِ

وَسَكَتَا مَعًا أَيْ الْكَاتِبُ وَصَاحِبُ الْكَتَابِ فَأَعَانَهُ هَذَا الْمُعِينُ حَتَّى اسْتَويَا في بَعْضها أَوْ زَادَ الثَّانِي عَلَى الأُوَّلَ فِي بَعْضٍ فَهَلْ لِلْكَاتِبِ الأُوَّلِ جَمِيعُ أُجْرَتِهِ أَوْ بَعْضُهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ لِلْكَاتِبِ الأُوَّلِ جَمِيعٍ أُجْرَتِهِ بِلاَ رَيْبٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلاَ شَيءَ لَهُ لاَ عَلَى رَبِّ الْمُصْحَفَ لإِجَازَتَهِ الأَوَّلِ عَلَى كَتَابَتِهِ وَلاَ عَلَى الكَاتِبِ الأَوْلِ لعَدَم أَجْرِتَهِ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمُصَحَفَ لإِجَازَتِهِ الأَوْلِ عَلَى عَمله بنَفْسِه كَمَا يَسْتَفَادُ أُجْرِتَه لَهُ عَلَى عَمله بنَفْسِه كَمَا يَسْتَفَادُ هَذَا مَنْ كُلِّيَةً ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا آخِرَ الإِجَارَةِ بِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَنْ أَوْ صَلَ نَفْعًا مَنْ عَملٍ أَوْ مَال بِأَمْرِ الْمُنْتَفَعِ أَوْ بِعَيْرِ أَمْدِهِ مَمَّالاً بَدَّلَهُ مَنْهُ بِغَرْمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَملِ أَوْ مِثلِ الْمَالِ المَنْ الْمُشَارِ إِلَيْهَا آخِرَ الإِجَارَةِ بِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَنْ أَوْ صَلَ نَفْعًا مِنْ عَملٍ أَوْ مَال بِأَمْرِ الْمُنْتَفَعِ أَوْ بِعَيْرِ أَمْدِهِ مَمَّالاً بَدَّلَهُ مَنْهُ بِغَرْمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَملِ أَوْ مَثْلِ الْمَالِ الْمَالِ بِحَلاف عَملٍ يَلِيهِ بِنَفْسِه أَوْ بِعَبْده ، أَوْ مَال يَسْقُطُ مَثْلُهُ ، الْعَملِ أَوْ مَثْلِ الْمَالِ بِحَلاف عَملٍ يَلِيه بِنَفْسِه أَوْ بِعَبْده ، أَوْ مَال يَسْقُطُ مَثْلُهُ ، هَذَا ماظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ مَعَ أَنِّي لاَ أَتَحَمَّلُ عَهْدَةً الْفَتُوى بِهِ انْتَهَى . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَاللّهُ مَعْ أَنِي لاَ أَتَحَمَّلُ عُهْدَةً الْفَتْوَى بِهِ انْتَهَى . وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى اللّهُ اللّه الله المَالِي أَعْلَى الْمَالِي الْعَلَى أَعْلَى الْمَالِي أَعْلَى الْمَالِ الْمُ اللّهُ الْعَلْقِ عَلَى الْمَالِ الْمُعْلَى الْمُنْتَلِقِ الْمَالِي الْمَالِقُ الْمَالِي الْمَلْكَالُ الْمُ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْمُ الْمُعْمِلِ الْمُ الْمُ الْمَالِ الْمُسْلِقُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللّهُ الْمُ الْمُلُولُ الْمُ اللّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُلُولُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ الْم

(١٨٨٤) [٢٠] سُوَالٌ: عَنْ رَاعِي غَنَم مِنْ أُنَاسٍ مَثَلاً فَإِذَا هُوَ قَـدْ تَرَكَ الرَّعْيِ مِنْ غَيْرِ ضَـرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ هَلْ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ أَوْلَهُ أَجْرَةُ كُلِّهِ أَوْ لاَ شَىءَ لَهُ مُطْلَقًا؟

جَوابُهُ: سئلَ الْمسْدَالِيُّ عَنْ الْمُسْتَأْجِرِ للْخسدَهُ أَوْ الرَّاعِي يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ الْمُستَأْجُرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَسَتَوْفَ لِي سَنَةً فَمَالَكَ عَنْدي أَجْرَةٌ ، وَإِنْ طَرَدْتُكَ أَنَا قَبْلَ الْمُستَأْجُرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَسَتَوْفَ لِي سَنَةً فَمَالَكَ عَنْدي أَجْرَةٌ ، وَإِنْ طَرَدْتُكَ أَنَا قَبْلَ إِثْمَامِ الْعَلَمِ الْعَلَمِ الْعَلَمِ السَّنَةِ فَمَا الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ ؟ وَمَا الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ عَلَى ذَلِك؟

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَ الشَّرْطُ وُفِّيَ فَلَهُ الأُجْرَةُ ، وَإِلاَّ فَلاَ شَيء لَهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ اللَّجِيرُ فَلَهُ الأُجرَةُ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ فَاإِنْ تَرَكَهُ الأَجِيرُ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا عَملَ وَإِنْ صَرَفَهُ الآحَرُ فَلَهُ الأَجْرِةُ كَامِلَةُ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعَلَمُ.

(١٨٨٥) [٢١] سُؤَالٌ: عَنْ عَبْد رَاعِ لِبَقَر إِلاَّ أَنَّهُ غَيْرُ مَا أَذُون لَهُ فِي التَّجَارَة وَاسْتَرْعَى يَوْمًا عَلَى الْبَقَرِ عَبْدًا مِثْلَهُ وَرَّمَى بَقَرَةً مِنْ الْبَقَرِ فَتَعَيَّبَتْ أَوْ مَاتَتْ وَعَادَةً

الرُّعَاة في هَذه الْبِلاَد منْ قَديم الزَّمَان بعضهمْ بُودعُ الْمَاشِيَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا لِبَعْضِهِمْ فَهَلْ عَلَى العَّبَدَ ضَمَانٌ الْبَقَرَة وَالْحَالَةُ كَذَلَكَ أَمْ لَاَ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا بِنَصِّ أَئَمَّتنَا عَلَى أَنَّ الرَّاعِيَ إِذَا أَتَى بِرَاعٍ مَكَانَهُ وَحَصَلَ مِنْهُ تَقْصِيرِهِ وَإِنَّمَا مَكَانَهُ وَحَصَلَ مِنْهُ تَقْصِيرِهِ وَإِنَّمَا ضَمَانُ ذَلِكَ مِمَّنْ اسْتَرْعَاهُ مَكَانَهُ ، فَفِي «عج» : إِذَا أَتَى الرَّاعِيَ مَكَانَهُ بِرَاعٍ ضَمَانُ ذَلِكَ مِمَّنْ السَّرَعْ مَا مُكَانَهُ ، فَفِي «عج» : إِذَا أَتَى الرَّاعِيَ مَكَانَهُ بِرَاعٍ وَضَاعَ مِنْهَا شَيءٌ ، فَإِنَّ الأُوَّلَ يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مِنْ الثَّانِي ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَعَدَمُ ضَمَانِ السَّرَعِ الْمُوافِقُ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَجِيرٍ الصَّانِعِ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ،

فَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ عَدَمُ ضَمَانِ الْعَبْدِ الثَّانِي فَاعْلَمَوُ أَيْضًا أَنَّ الْعَبَدَ الأَوَّلَ لآ شَيْءَ عَلَيْهِ الآنَ وَلاَ عَلَى سَيْدِهَ مَنَّ جِهَةَ تَعَدُّيهِ بِاسيِرَّعَائِهِ الْعَبَّدَ الثَّانِي عَلَى البقر.

نَعَمْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذَمَّته إِذَا عَتَقَ إِذَا لَمْ يُسْقَطْهُ سَيِّدُهُ عَنْهُ قَبْلَ الْعَتْقِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَا قَوْلُ «الْمُدَوَّنَة» قالَ أَبُو الزِّنَاد : وإِنْ اسْتَرْعَى عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَلَنْ عَلَى سَيِّدِهِ وَلاَ فِي رَقَبَةٍ الْعَبْدِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ انْتَهَى.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَى «الْمُدُوَّنَةِ» : بَلْ لاَ شَيء عَلَى سَيِّدِهِ أَذِنَ لَهُ أَمْ لاَ ، وَقَالَ أَيْضًا : «قَوْلُهُ » : وَلاَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ مَفْهُومُ هُ أَنَّ ذَلِكَ فِي ذَمَّتِهِ الْتَهَى.

وَقُوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ أَيْضًا في بَابِ الإِيْدَاعِ : وَنَقَلَّفَتْ بِذِمَّةِ الْمَـأْذُونِ عَاجِلاً وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطُهُ السَّيِّدُ عَنْهُ انْتَهَى .

وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ: الْعَبْدُ الرَّاعِي إِذَا أَكَلَ بَـقَرَةً أَوْ نَحْـوَهَا لأَجْنَبِيٍّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَمَّا اسْتُؤْمِنَ عَلَيْهِ وَجُـعَلَ بِيده ليرْعَاهُ أَوْ غَيْرهُ ، فَإِنْ كَانَتْ مَمَّا يَرْعَى فَهُو حَائِنٌ وَلاَ تَتَعَلَّقُ إِلاَّ بِذَمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلِسَيِّـده إِسْقَاطُهُ عَنْهُ كَـمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلَ أَبِي الْمَوَدَّةَ فِي الْوَدِيَعَة : وَتَعَلَّقَتْ بِذَمَّة الْمَأْذُونِ عَـاجِلاً وَبَدْمَّة غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَيِّدُ انْتَهَى ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لاَ يَرْعَى تَعَلَّقَتْ وَبَغَيْرة إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَيِّدُ انْتَهَى ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لاَ يَرْعَى تَعَلَّقَتْ

بِرَقَبَتِهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وأَنْبَنُّكُمْ أَنَّ الرَّاعِيَ إِذَا ضَرَبَ الْبَقَرَةَ مَثَلاً بَعَصًا كَبِيرَة أَوْ رَمَاهَا بِعَصًا ولَوْ صَغيرَةً أَوْ بِحَجْرِ فَتَعَيَبَّتْ أَوْ مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ ضَامِنَةٌ فَيه ، وَإِنْ ضَرَبَهَا دُونَ رَمْيَ ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه ، فَفي «الْمعْيَارِ» : وَسَئِلَ ابْنُ لُبَابَة عَنْ رَاعٍ يَضْرِبُ الْبَقَرَةَ أَوْ الشَّاةَ بَعَصًا كَبِيرةً أَوْ يَرْمِيهَا بِعَصًا صَغَيرةً ، فَيَقْتُلُهَا أَوْ يَرْمِيها بِعَصًا صَغَيرةً ، فَيَقْتُلُها أَوْ يَرْمِيها بِعَصًا صَغَيرةً ، فَيَقْتُلُها أَوْ يَرْمِيها بِعَصًا صَغَيرةً ، فَيَقْتُلُها أَوْ يَرْمِيها بِعَصًا مَنْ الْعَنْمَ مَانَ مَنَى الْغَنْمِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْه الْتَهَى .

وَفِي «عبق» [ق / ٣٠٧] إِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا لاَ يُضْرَبُ بِهِ مِثْلُهَا فَتَعَيّبَتْ أَوْ تَلَفَتْ ضَمَنَ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمَا فِي اللهَ صَمَنَ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمَا فِي اللهَ هَيْ وَلَوْ رَمَاهَا بِحَجَرِ ضَرَّ مِنْ غَيْرِ تَفْضيل بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يُرَمْي مِثْلُهَا أَوْ لاَ لاَنَّهُ شَائُهُ أَنْ يَكُونَ يُرَمْي مِثْلُهَا أَوْ لاَ لَا تَعَلَى أَعْلَمُ.

وَهَذَا الْكَلاَمُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَسْتُولِ عَنْهَا ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُهُ هُنَا لِلإِفْادَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ : عَنْ أَهْلِ مَحَلَّة نَزَلُوا مَوْضِعًا فِيهِ السِّبَاعُ وَأَمَرُوا رُعَاتَهُمْ بِعَدَمِ مَبِيتِ الإِبلِ فِي الْمَرْعَى خَوْفًا عَلَيْهًا مِنْ السِّبَاعِ وَرَوَّحُوها لأَرْبَابِهَا مَا عَدَا اثْنَيْنِ مِنْهُمْ، وَقَتَلَتْ السَّباع نَاقَة مِنْ إِبلِ أَحَدَهِمَا وَللآخَرِ فَصِيلاً هَلْ عَلَيْهِمَا ضَمَانٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الضَّمَانَ ثَابِتٌ عَلَيْهِمَا بِلاَ مِرْيَة وَسَوَاءً شَرَطَ عَلَيْهِمَا أَرْبَابُ الإِبِلِ عَدَمَ مَبِيتِهَا عَنْهُمْ أَوْ سَكَتُوا ، وَالنَّصُّ عَلَى ضَمَانِهِمَا حَيْثُ شَرَطَ عَلَيْهِمَا عَدَمَ الْمَبِيتَ قَـوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ : لاَ إِنْ خَـالَفَ مَرْعَى شَـرْطًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِتَعَـدِيهِ وَالدَّلِيلُ عَلَى ضَمَانِه حَـيْثُ ذَلِكَ مَا قَيَّدَ بِه «مخ» كَـلامَ الشَّيْخِ هذا بِقَوْلِهِ: وَهذا إِنْ عَلَى ضَمَانِهُ وَحْدَهُ أَنَّ الْمَرْعَى يُضَرَّ بِهَا .

وَأُمَّا إِنْ عَلِمَ الرَّاعِيَ أَنَّهُ يَضُرُّ بِهَا . فَإِنَّهُ يَضْمَنُ وَلَوْ بِغَيْرِ شَرْطٍ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٦) [٢٢] سُوَّالٌ: عَنْ عِلَّة الْمَنْعِ فِي صُـورَة الْجُعْلِ الْفَاسِـدِ وَهُو قَوْلُ الْفَاسِـدِ وَهُو قَوْلُ الْفَائِلِ : إِنْ أَتَيْتَنِي بِعَبْدِي الآبِقِ فَلَكَ عَمَلُهُ كَذَا أَوْ خَدْمَتُهُ شَهْرًا ؟

جَوَابُهُ : عِلَّةُ الْمَنْعِ الْجَهْلُ بِالْعِوَضِ انْتَهَى . انْظُرْ شُرُوحَ خَلِيلٍ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٧) [٣٣] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: قَالَ فِي « الْمُدوَّنَة »: مَنَ اسْتَغَلَّ عَبْدًا فِي الْإِجَارَة، فِي غَرَر وَالْعَبْدُ قَدْ أَرْسَلَ فِي الإِجَارَة، فِي غَرَر وَالْعَبْدُ قَدْ أَرْسَلَ فِي الإِجَارَة، وَأَمَّا حُرُّ كَبِيرٌ لاَ أَعْلَمُ فِيه شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْفِلَ أَوْ يَسْتَجْهِلَ فِي أَمْرٍ لاَ يُعْلَمُ مِنْهُ مَنْهُ مَا يُعْلَمُ مِنْ وَاجِره، وَمَنْ اسْتَغَلَّ غُلاَمًا غَيْرَ بَالِغ فِيمَا فِي مَثْلُه الإِجَّارَةُ ضَمَنَ مَا عُلْمَ عَلْمُ اللهِ عَلْمَ فَي مَثْلُه الإِجَّارَةُ ضَمَنَ مَا أَصَابَهُ ، وَأَمَّا فِيمَا لاَ إِجَارَةَ فِيه كَمُنَاوَلَة النَّعْلِ وَٱلْقَدْحِ وَشَبْهِ هَذَا فَلاَ عَقْلَ فِيهِ ، وَمَنْ «الْمُدَوّنَة فِي مَنْ «الْمُدَوّنَة ».

وَفِي "التَّبْصِرَة" : الثَّالثُ يَعْنِي مِنْ الْعَملِ مَنْ مَا الْغَالَبُ عَلَيْهِ الْخَطَرُ وَهُوَ الْعَمَلُ الْمُخُوَّفُ كَالْبِئْرِ ذَاتَ الْحَمَّاةَ وَالْعَملُ تَحْتَ الْجُدْرَانَ فَقَدْ قَالَ مَالكٌ فِي الْعَمَلُ الْمُخُوَّفُ كَالْبِئْرِ فَيَعْطَبُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ ضَامِنٌ لَمَا الصَّبِيِّ يَامُرُهُ الرَّجُلُ يَرْفَى النَّخْلَةَ أَوْ يَنْزِلُ الْبِئْرَ فَيَعْطَبُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ ضَامِنٌ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ الْخَطْرِ الْعَالِبِ الْمُعْتَاد ، إلى أَنْ قَالَ : تَنْبِيهٌ : فِي "س" الصَّبِيِ اللّه يَضْمَنُ مَنْ اسْتَعْملَهُ بِغَيْرِ إِذْن وَلِيهِ ، قَالَ مَالكُ فِيمَنْ أَعْطَى حَيِيًّا ابْنَ اثْنَتَى عَشْرَةً سَنَةً دَابَّةً يَسْقيها فَيَعْطَبُ : إِنَّ دَيتَهُ عَلَى عَاقلَته ، وإِنْ عَشْرَةً سَنَةً أَوْ ثَلاثُ عَشْرَةً سَنَةً دَابَّةً يَسْقيها فَيَعْطَبُ : إِنَّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ يَضَمَّنُ مَنْ المَّوْلَى عَلَيْهِ يَضَمَّنُ مَنْ لَمْ يَبْلُغُ الْحَلُم ، ويَقَدْ قَالَ أَشْهَبُ : إِنَّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ يَضَمَّمُنُ مَنْ المَّعْملِ الْمُحَوِّفُ فَيُحْتَملُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَنْ لَمْ يَبْلُغُ الْحُلُم ، ويُحْتَملُ أَنْ يُرِيدَ بِه مَنْ لَمْ يَبْلُغُ الْحُلُم ، ويُحْتَملُ أَنْ يُرِيدَ بِه مَنْ لَمْ يَبْلُغُ الْحُلُم ، ويُحْتَملُ أَنْ يُرِيدَ بِالْكَبِيرِ غَيْرَ الْمُولَّى عَلَيْهِ انْتَهَى. وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٨) [٢٤] سُؤَالٌ: عَنْ حَفْرِ آبَارَ مَعْرُوفٌ قَدْرُ طُولِهَا وَلاَ يَخْرُجُ وَاحدٌ مِنْهَا عَلَى عَادَتِهِ فِي قَدْرِ طُولِهِ المُعْتَادِ حَتَّى إِنَّ مَنْ لاَزَمَ الْحَفْرَ يَعْرِفُ تُرَابَ كُلِّ

قَامَة وَعَادَتَهَا يَجْتَمِعُ قَوْمٌ فِي حَفْرِ بِئْرِ يَشْتَرِكُ فِيهَا كُلُّ وَاحد عَلَيْه مِنْ الْعَمَلِ بِقَدْرِ مَاشَيْتِه فَمَنْهُمْ مَنْ يَكْتَرِي أَحَداً عَلَى قَلْع تُرَابِ مَاشَيْتِه فَمَنْهُمْ مَنْ يَكْتَرِي أَحَداً عَلَى قَلْع تُرَابِ الْحَفْرِ فَي الْحَفَّارِ وَالصَّانِعَ الَّذِي يَضْرِبُ الْحَشَبَ حَتَّى تَلِينَ لِتَدْخُلَ الْبِئْرِ لَأَجْلِ الطَّيِّ فَإِذَا تَمَّ الْعَمَلُ بِوجُودَ الْمَاء وَتَارَّةً الْخَشَبَ حَتَّى تَلِينَ لِتَدْخُلَ الْبِئْرِ لَأَجْلِ الطَّيِّ فَإِذَا تَمَّ الْعَمَلُ بِوجُودَ الْمَاء وَتَارَّةً يؤاجرُونَ حَفَّاراً آخَرَ لِإصْلاحِ الْمَاء فَمَا حُكُم هُولُاء الأَجَراء إِذَا تَنفَّسَ فِي الْبِئْرِ أَيْ الْمُحَاسَبَةُ بِقَدْرِ عَمَلِهِمْ أَوْ لا شَيءَ لَهُمْ أَصْلاً؟

جَوابُهُ : مَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّه بْنِ أَحْمَدَ الْوَلاتِي إِذْ سُئُلَ عَن رَجُلِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يَحْفُر لَهُ بِشْرًا جَعَالَةَ وَاسْتَأْجَرَ آخَرَ يَأْتِي بِالْخَسَبِ وَالْحَشْيشِ الْبِثْرَ لَطِيَّهِ وَاسْتَأْجَرَ صَانِعًا يَضْرِبُ وَاخَرُ لُلْحَشْيشِ يُصِلِحُونَ بِالْخَشَبَ وَالْحَشْيشِ الْبِثْرَ لَطِيَّهِ وَاسْتَأْجَرَ صَانِعًا يَضْرِبُ لَهُ الْخَشْبَ الَّذِي يُرَادُ لِإِصْلَاحِه وَلِينِه لِكَى يُذِخُلُ الْبِئْرِ سَقَطَ الْبِئْرُ فَلَمْ يَثْبُتُ للْحَافِرِ الْحَشِيشِ فِي وَسَطِ الْبِئْرِ فَلَمَّا حَفَرَ الْأَجِيرَ جُلَّ الْبِئْرِ سَقَطَ الْبِئْرُ فَلَمْ يَثْبُتُ للْحَافِرِ الْحَشْيشِ وَالصَّانِعُ الْبَيْرِ فَلَمَّا حَفَرَ الْأَجْيِرَ جُلَّ الْبِئْرِ سَقَطَ الْبِئْرُ فَلَمْ يَثْبُتُ للْحَافِرِ اللَّهُ وَصَاحِبُ الْخَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَالْحَسْنِقِ وَالْصَانِعُ اللَّيْ عُلْ الْعَملِ ، وقَالَ صَاحِبُ الْخَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشْبِ وَالْحَسْنِقِ وَالْعَسْنِ وَالْعَسْنِ وَالْعَسْنِ وَالْمَدَّ الْمُودَا إِلَّا بِتَمَامِ عَمْلِ الْبَعْرِ لَا لَيْ كُلُّ وَاحِد مَنْهُمْ إِلاَ بِتَمَامِ عَمْلِ الْبِشْرِ لِأَنَّ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ إِلَا بِتَمَامِ عَمْلِ الْبَعْرِ لِلْأَ بَتَمَامِ عَمْلِ الْبِشْرِ لِأَنَّ عَمْلُهِمْ وَحَد مِنْهُمْ أَجْرُهُ كَامِلًا لاَنَّهُمْ لَمْ يَعْجَزُوا عَنْ عَمْلَهِمْ ؟ أَوْ لِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ بِقَدْرِ عَمَّلَهِ مُ الْمِلْ لَا نَعْمُ لَمْ الْمُؤْمُ لَمُ الْمُؤْمُ وَاحِد مِنْهُمْ بِقَدْرِ عَمَّلَهِ مُ كَامِلاً لاَنْهُمْ لَمْ يَعْجَزُوا عَنْ عَمْلِهِمْ ؟ أَوْ لِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ بِقَدْرِ عَمَّلَهِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ إِذَا كَانَ إِنَّمَا اسْتَأْجَرَ جَمَاعَةً عَلَى حَفْرِ بِئْرِ فَ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ جَعَالَةً عَلَى أَلا شَيءَ لَهُمْ إِلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) في الهامش : صوابه «الخشب» .

شَيءٌ إِلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْتَأْحَرَ كُلاَّ مَنْهُمْ عَلَى عَمَلِه بِقَعْد عَلَى حِدَتِهِ عَنْ عَقْد كُلِّ الآخَرِينَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ أُجْرَتُهُ لَأَنَّهُ أَتَى بِجَمِيعِ مَا اَشْتَرَطَ عَلَيْهِ تَحْصِيلَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَعْجَزُوا عَنْ شَيءٍ النَّهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

وَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ : آخر الْجُعْلِ مُشَارَطَةُ الطَّبِيبِ عَلَى الْبُرْءِ وَالْمُعَلِّمِ عَلَى الْمُوءِ الْمُعَلِّمِ عَلَى الْبُوءِ وَالْمُعَلِّمِ عَلَى الْحُدَّاقِ وَالْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ بِتَعْرِيفِ شِدَّةِ الْأَرْضِ وَبُعْدَ الْمَاءِ وَكِراءِ السَّفِينَةِ جَمِيعَ ذَلِكَ بِتَرَدُّدِ بَيْنَ الْجُعْلِ وَالإِجَارَةِ انْتَهَى .

«التَّوْضِيحُ» : وَكُلُّ هَذِهِ الْفُرُوعُ مُنخَتَلَفٌ فِيهَا وَسَبَبُ الْخِلاَفِ فِي جَمِيعِهَا تَرَدُّدُهَا بَيْنَ الْعَقْدَيْن .

ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذِهِ الْفُرُوعَ كُلَّهَا مِنْ الإِجَارَةِ إِلاَّ مَسْأَلَةُ الْحَافِرِ فَإِنَّهَا مِنْ الإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةِ لأَنَّهُ مِمَّا الْحَافِرِ فَإِنَّهَا مِنْ الْجَعَالَةِ وَوَجْهُ تَرَدُّدَ هَذِهِ الأَمُورِ بَيْنَ الإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةَ لأَنَّهُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْعَامِلِ شَيءٌ إِلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ أَشْبَهَتْ الْجَعَالَةَ ، وَلَمَّا كَانَ إِذَا تَركَ الأُوَّلَ لِمُ مَلًا مُنَ الْإِجَارَةَ انْتَهَى . انْظُرْ «مخ». ثُمَّ كَمَّلَ غَيْرُهُ الْعَمَلَ يَكُونُ لِلأُوَّلِ بِحِسَابِهِ شَابَهَتْ الإِجَارَةَ انْتَهَى . انْظُرْ «مخ».

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنْ لاَ شَيءَ لِلْعَامِلِ أَعْنِي الْحَافِرَ لِعَدَمِ تَمَامِ عَمَلِهِ لاَنَّ مُعَاقَدَةَ الْحَافِرِ عَلَى اسْتخراج الْمَاءَ بِتَعْرِيفَ شِدَّة الاَّرْضَ ولينها أَوْ قُرْبَ الْمَاءِ وَبُعْدِه جُعلَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْجَعْلِ لاَ شَيءَ فيه إلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي الْمَاءِ وَبُعْدِه جُعلَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْجَعْلِ لاَ شَيءَ فيه إلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي الْمَوْوِ ، وَالْجَعْلِ لاَ شَيءَ فيه إلاَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا في نُصُوصِ أَنِّمَ تَنَا ، ويُؤيِّدُ هَذَا جَعَلَ «مخ» لَهُ مِنْ مَدْخُولِ الْكَافِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : لِكَرَاء السَّفُنِ النَّهَى .

وَأَمَّا الأُجَرَاءِ الَّذِينَ مَعَهُ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمْ قَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلاَمِ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٩) [٢٥] سُؤَالٌ: عَنْ الْمُعَاقَدَة عَلَى حَفْر هَذه الآبَار الْمَعْرُوفَةِ الْقَدْرَ

وَالصِّفَة هَلُ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جُعَالَةٌ ؟

جَوابُهُ: إِنَّمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى اسْتَخْرَاجِ الْمَاءِ فَإِنَّهَا جَعَالَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَجَوَازُهَا مُقَيَّدٌ بِمَعْرِفَة الْمُتَعَاقدَيْنِ لِشَدَّة الأَرْضِ وَلِينَهَا وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِه كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ بِقَوْله : إَجارَةُ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ بِمَعْرِفَة الأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ مُقَيَّدةٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِمَعْرِفَة الأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ فِي الْمَعُونَة يَعْدُ الأَرْضِ وَقُرْبِهَا وَشَدَّتِهَا وَلِينِهَا ، الْعُيُونَ وَالْآبَارِ عَلَى صَفَة مَعْلُومَة وَمَعْرِفَة بُعْدِ الأَرْضِ وَقُرْبِهَا وَشَدَّتِهَا وَلِينِهَا ، وَالْمَعُونَةُ إِللهُ الْعُرُونَ وَالْآبَارِ عَلَى صَفَة مَعْلُومَة وَمَعْرِفَة بُعْدِ الأَرْضِ وَقُرْبِهَا وَشَدَّتِهَا وَلِينِهَا ، وَالْ لَمْ يُجُزُ ؛ لأَنَّهَا مُعَاوَضَة عَلَى مَجْهُودٍ لاَ تَدْعُو الضَّرُورَةُ إِلَيْهِا ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفُ ذَلِكَ لَمْ يَجُزُ ؛ لأَنَّهَا مُعَاوَضَة عَلَى مَجْهُودٍ لاَ تَدْعُو الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَهُوَ نَصُّ نَقِّلَ ابْنُ فَتُّوحٍ عَنْ الْمَذْهَبِ ، وَقَالَ مَالكٌ : لاَ بَأْسَ بِالأُجْرَةِ عَلَى حَفْرِ بِثْرٍ بِمَوْضِعِ كَذَا وَقَدْ خَبَرا الأَرْضَ ، وَإِنْ لَمْ يُخْبِرَاهَا لَمْ يَجُزُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ الْمُعَاقَدَةُ عَلَى أَنَّ الْبِئْرَ إِنْ انْهَدَمَتْ قَبْلَ التَّمَامِ فَللْحَافِرِ بِحِسَابِ مَا عَملَ ، وَإِنْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَهُ جَمِيعُ الأُجْرَةِ فَهِي أَجْرَةٌ مَحْرَقٌ مَحْضَةٌ وَهَذِهِ الْمُعَاقَدَةُ أَيْضًا مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْجَعَالَةِ بَلْ الْمُعَاقَدَةُ أَيْضًا مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْجَعَالَةِ بَلْ هِي أَبْلَغُ مِنْ الْجَعَالَةِ فِي ذَلِكَ ، وأَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى الْوَجْهَيْنِ بِقُولِهِ: عَاطِفًا عَلَى الْجَوازِ عَلَى بِئْرِ إِجَارَةٍ أَوْ جَعَالَةِ انْتَهَى .

وَاسْتَشْهُدَ عَلَى ذَلِكَ «ق» بِقَوْلِ «الْمُدُوَّنَةِ» : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَوْ أَجَّرْتَهُ عَلَى حَفْرِ بِبْرِ صِفْتَهُا كَذَا فَحَفَرَ نِصْفَهَا ثُمَّ انْهَدَمَتْ فَلَهُ بِحِسَابٍ مَا عَمِلَ وَلَوْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَخَذَ جَمِيعَ الأُجْرَةِ حَفَرَهَا فِي مِلْكِكَ أَوْ فِي غَيْرِ مِلْكِكَ مِنْ الْفُلُوَات.

ابْنُ يُونُسَ : لأَنَّهَا إِجَارَةٌ وَالإِجَارَةُ تَجُوزُ فِي مِلْكِكَ وَفِي غَيْرِ مِلْكِكَ مِنْ الْفَلَوَاتِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ بِمُضِيِّ الْجَعْلِ تَجْعَلُ لَهُ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٌ . عَلَى أَنْ يَحْفُرَ

لَكَ بِثْرًا صِفَتُهَا كَذَا وَكَذَا ثُمَّ انْهَدَمَتْ ، فَإِنْ انْهَدَمَتْ فِي هَذَا قَبْلَ إِسْلاَمِهَا إِلَيْكَ فَلاَ شَيءَ لَهُ ، وَإِسْلاَمُهَا إِلَيْكَ فَرَاغُهُ مِنْ حَفْرِهَا وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الأَجيرِ عَلَى خَفْرِ قَبْرٍ : إِنْ انْهَدَمَ قَبْلَ فَرَاغِهِ فَلاَ شَيءَ لَهُ وَإِنْ انْهَدَمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ فَلَهُ الأَجْرُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَهَذِهِ الإِجَارَةُ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ مِنْ الأَرْضِينَ .

ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ أَنَّهُ جُعْلُ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعَاقَدَةَ عَلَى حَفْرِ الْبِئْرِ مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ لِشَدَّةً الْأَرْضِ وَلِينِهَا وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فَهِيَ جُعَالَةٌ عَلَى السَّيْخُرَاجِ الْمَاءِ فَهِيَ جُعَالَةٌ عَلَى الْمُشْهُورِ وَلاَ شَيءَ لِلْحَافِرِ إِنْ انْهَدَمَتْ الْبِئْرُ قَبْلَ تَمَامِهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَنْهَا انْهَدَمَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا فَلَهُ بِحِسَابِ مَا عَمِلَ ، وَإِنْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا فَلَهُ جَمِيعُ الأُجْرَةِ فَهِيَ إِجَارَةٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٠) [٢٦] سُؤَالٌ: عَنْ أَجِيرِ الْمَاءِ فَقَطْ إِذَا لَمْ يَمْتَلَكُ الدَّلُو بَلِ حَصَلَ نَصْفُهُ مَثَلًا ، وَحَصَلَ الانْتِفَاعُ بِهِ دُونَ الْمَقْصُودِ وَهُوَ مِلْءُ الدَّلُو ، هَلْ لَهُ الأُجْرَةُ كَاملَةٌ أَوْ بِقَدْرِ الانْتِفَاعِ؟

جَوابُهُ : إِنِّى لَمْ أَقِفْ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الأَئِمَّةَ إِنْ كَانَتْ مَادَّةُ الْمَاءِ قَدْرَهَا كَذَلِكَ فَلاَ تُزَادُ بِزِيَادَةِ الْحَفْرِ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ التَّمَامِ فَلاَ شَيءَ لَهُ لإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتَيَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ جِهةِ الْمُتَعَاقد مَعَهُ فَلَهُ أُجْرُتُهُ كَامِلَةً انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٨٩١) [٢٧] سُوَالُ : عَنْ رَجُلِ أَجَّرَ آخَرَ عَلَى إِخْرَاجِ الْجَانِ مِنْ أَمَةَ بِنصْفُهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟ وَإِذَا أَنْفَقَ الْمُعَالِجُ عَلَى الأَمَةِ وَهِيَ تَخْدِمُهُ هَلْ لَهُ لَقَقَتُهُ عَلَيْهَا أَمْ لاَ؟

جَوَابُّهُ : اخْتَلْفَ [ق / ٧٠٤] أئمتنا فِي جَوَازِ الإِجَارَةِ وَالْجَعْلِ عَلَى إِخْرَاجِ

الْجَانِ فَمنَعَهُ ابْنُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمَنْفَعَةِ وَ نَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ وَأَجَازَهُ فِي ﴿ نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ ﴾ إِذَا كَانَ مِمَّا جُرِّبَ نَفْعُهُ وَعُلَمَتْ فَائلاَتُهُ وَمَصْلُحَتُهُ بِجَرْيِ الْعَادَةِ ، وَكَانَ مَا يَرْقَى بِهِ مِنْ رُقْيَةٍ أَوْ كَتَابِ مِمَّا هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ الْقُرْآنِ وَلَهُ يُعْمَلُ بِحَسَبِ شَرْطِهِ إِنْ شَرَطَ شَيْئًا ، أَوْ يكُونُ مَوْكُولاً إِلَى مَا تَسْمَحُ بِهِ نَفْسُ الْمَعْمُولِ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِيهِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ وَلاَ حَدُّ مَعْلُومٌ بِهِ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَيُؤيِّدُهُ مَا فِي ﴿ الْبِنَانِيِّ ﴾ ونَصَّهُ ؛ وَمَا يُؤْخِذُ لِحَلِّ الْمَعْقُودِ مَعْلُومٌ بِهِ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَيُؤيِّدُهُ مَا فِي ﴿ الْبِنَانِيِّ ﴾ ونَصَّهُ ؛ وَمَا يُؤْخِذُ لِحَلِّ الْمَعْقُودِ مَعْلُومٌ بِهِ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَيُؤيِّدُهُ مَا فِي ﴿ الْبِنَانِيِّ ﴾ ونَصَّهُ ؛ وَمَا يُؤْخِذُ لِحَلِّ الْمَعْقُودِ فَإِنْ كَانَ بِالرُّقْيَةِ الْعَجَمِيَّةِ اَمُتَنِعَ بَلْ فِيهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ .

قُلْتُ : وَتَعُيَّنُ الفُتُوْىَ بِقُولُ الْجَرَانِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ لِجَرْى عَمَلَهَا عَلَيْهِ لأَنَّ مَا فِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ مُعَدَّمٌ عَلَي الَّذِي لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعَمَلُ ، وَلَوْ كَانَ مَشْهُورًا كَمَا فِي خُصُوصِ أَيْمَّتَنَا ، فَإِذَا تَـقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ مَقْتَضِى نُصُوصِ أَيْمَّتَنَا مَنْعُ مَسْأَلْتَكُمْ وَفَسَادُهَا ، فَفِي « الْمُدُونَّةِ » (١) : لا يَجُوزُ تَعْلِيمُ الْعَبْدِ صَنْعَةً بِنصْفِهِ إِذْ لا يَقْدرُ عَلَي قَبْضِ مَالَه قَبْلَ السَّنَة ، وَقَدْ يَمُوتُ الْعَبْدُ فَيْذَهُبَ عَمَلُهُ بَاطَلاً ، وَفِيها أَيْضًا عَلَي قَبْضِ مَالَه قَبْلَ السَّنَة ، وَقَدْ يَمُوتُ الْعَبْدُ فَيْذَهُبَ عَمَلُهُ بَاطَلاً ، وَفِيها أَيْضًا مَنْ جَاءَ بِهِ فَلَهُ أَجْرُ مَنْ الْحَاجِبِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَي الْفَسَادِ مَا نَصَّهُ : (أَوْ رَضِيعٌ وَإِنْ مِنْ الآن)(٢) وَقَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِهِ ﴾ عَنْ الـتَّنَائِيِّ : يَقُومُ مِنْهَا امْـتِنَاعُ مَنْ دَفَعَ دَابَّةً لِرَجُلِ يَقُومُ بِهَا سَنَةً بِنِصْفِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَيْـسَ لِلْمُعَالِجِ عَلَي سَيِّدِ الْأَمَـةِ إِلاَّ جَعْلَ مِثْلِهِ إِنَّ يَقُومُ بِهَا سَنَةً بِنِصْفِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَيْـسَ لِلْمُعَالِجِ عَلَي سَيِّدِ الْأَمَـةِ إِلاَّ جَعْلَ مِثْلِهِ إِنَّ

 ⁽١) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ٤٠٠) و « الذخيرة » (٥ / ٣٨٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٤) .

قال الدردير: (أو رضيع) آدمى أو غيره جعل جـزؤه كربعه أجرا لمن يرضعه على أن يملكه بعد الرضاع بل (وإن) كان يملكه (من الآن) لأن الصبى قد يتغير يتـعذر رضاعه لموت أو غيره ولا يلزمته خلفه فيصير نقد الأجـرة فيها كالنقد في الأمور المحتملة وهو ممتنع سواء كان المنقود مثليا أو مقوما هنا. «الشرح الكبير» (٢/٤).

صَحَّتُ مِنْ الْجُنُونِ لقَوْلِ الشَّيْخِ حَليلِ : (وَفِي الْفَاسِدِ جَعْلُ الْمِثْلِ) (١) إِنْ تَمض الْعَمَلُ ، وأُمَّا نَفَقَةُ الْمُعَالِجِ عَلَى الأَمَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى سَيِّدِهَا لأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَاجِبِ كَمَا أَنَّ السَّيِّدَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُعَالِجِ بِخِدْمَةِ الأَمَةِ لأَنَّهُ مَالكُ لمَنْفَعَتِهَا عَنْهُ بوَاجِبِ كَمَا أَنَّ السَّيِّدَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُعَالِجِ بِخِدْمَةِ الأَمَةِ لأَنَّهُ مَالكُ لمَنْفَعَتِهَا مَعَ ذَاتِهَا وَيَتَقَاصَانِ فَمَنْ لَهُ فَضْلٌ عَلَى الآخَرِ أَخَذَهُ مِنْهُ ، فَهَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَم .

(١٨٩٢) [٢٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً عَلَي تَعْلَيمِ ابْنه الْقُرْآنَ فَبَعْدَ وَجُوبِ الْأُجْرَة كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا لِلْمُعَلِّمِ، وَقَبْلَ أَخْذه لشَيْء مِنْهَا مَاتَ الأَبُ. فَهَلْ تَكُونُ لاَزْمَةً لْلاَّبِ وَتُؤْخَذُ مَنْ مَتْرُوكه أَوْ عَلَى الإِبْنَ ؟

جَوابُهُ: فَفِي « نَوازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَسَأَلَهُ عَنْ حُكْمٍ مَنْ اسْتَأْجَرَ عَلَى تَعْلِيمِ وَلَدهِ رَجُلًا كُلُّ حَزْبِ عِثْقَال فَجَعَلَهُ يُقْرِؤُهُ كَذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ لَهُ قِبَلَ الْمُسْتَأْجَرَ عِدَّةً مِنَ الْمَشَاقِيلِ ثُمَّ إِنَّ أَبَا الصَّبِيِّ تَوَفَى - رَحِمَهُ الله - ، فَمَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجَرَ عِدَّةً مِنَ الْمَثَاقِيلِ ثُمَّ إِنَّ أَبَا الصَّبِيِّ تَوَفَى - رَحِمَهُ الله - ، فَمَا حُكْمُ أُجْرَة الْمُعَلِّمَ هَلْ تَكُونَ دَيْنًا عَلَى الأَبِ الْمُتَوقِي وَتُؤدَّي مِنْ مَالِه قَبْلَ الْمِيراثِ أَوْ تَكُونَ عَلَى الْمَتَاوِلُ لَنَا ذَلِكَ مَأْجُورِينَ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْخِضَابِ فِي بَابِ الْإَجَارَةِ .

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي في (كج) في بَابِ الإِجَارَةِ عَنْ قَوْلِ خَلِيلِ : (وَمَوْتُ أَبِيهِ وَلَمْ تَقُبُضْ أُجْرَةٌ إِلاَّ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعُ) (٢) مَا نَصَّهُ ؟ قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ » وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يَدَعُ مَالاً ، وَلَمْ تَأْخُذُ الظِّيْرُ مِنْ إِجَارَتِهَا شَيْئًا فَلَهَا فَسْخُ الظِّيْرُ مِنْ إِجَارَتِهَا شَيْئًا فَلَهَا فَسْخُ الظِّيْرِ فِيمَا مَضَى فَفِي الإِجَارَةِ ، وَلَوْ تَطَوَعَ رَجُلٌ بِأَدَائِهَا لَمْ تُفْسَخْ ، وَمَا وَجَبَ لِلظَّيْرِ فِيمَا مَضَى فَفِي مَال الأَب وَذَمَّته ، وَلاَ طَلَبَ فيه عَلَى الصَّبِيِّ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَوْ قَبَضَتْ إِجَارَتَهَا ، وَلَمْ يَدَعْ الْأَبُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَفْسَخُوا الإِجَارَةَ وَيَأْخُذُوا مِنْهَا حِصَّةً بَاقِي الْمُدَّةَ وَلَكِنْ يَتَبِعُونَ الصَّبِيَّ بِمَا (١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٠) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٤٥) .

يَنُوبُهُمْ مِنْ أُجْرَةِ بَاقِيهَا . هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَتَوَسُّطٌ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ .

وَقَالَ فِي ﴿ الْمُدُونَةِ ﴾ : قَبْلَ ذَلكَ (١) : وَإِنْ هَلَكَ الأَبُ فَحصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ مِنْ مِنْ الأُجْرَةِ فِي مَالِ الْوَلَدِ قَدَّمَهُ الأَبُ أَوْ لَمْ يُقَدِّمَهُ ، وَتَرْجِعُ حصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ مِنْ الأُجْرِ إِنْ قَدَّمَهَا الأَبُ مَيراثًا وَلَيْسَ ذَلكَ عَطيَّةً وَجَبَتْ ، إِذْ لَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ لَمْ تُورَتُ عَنْهَ، وَكَانَتْ لِلأَبِ حَاصَّةً دُونَ أُمِّه ، فَفَارِقٌ مَعْنَى الضَّمَانِ .

قَالَ فِي « النّكت » : وَهَذَا بِخَلاف مَا إِذَا قَدَّمَ الأَبُ أُجْرَةَ تَعْلَيمِ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ ، فَإِنَّهَا لاَ تَكُونُ مَيراتًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّعْلِيمَ لاَ يَلْزَمُ الأَبُ فَلَمَّا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ لَزِمَهُ حَيًّا وَمَيَّتًا ، وَأَمَّا أُجْرَةُ الرِّضَاعِ فَهِي وَاجِبَةٌ عَلَى الأَبِ فَإِنَّمَا قَدَّمَ مَا يَلْزَمُهُ ، فَإِذَا مَاتَ سَقَطَ ذَلِكَ ، وَمَا أَنْ يَعْلَمَ أَنْ الأَبَ قَدَّمَ ذَلِكَ للْوَلَد خَوْف مَا يَلْزَمُهُ ، فَإِذَا مَاتَ سَقَطَ ذَلِكَ ، وَمَا أَنْ يَعْلَمَ أَنْ الأَبَ قَدَّمَ ذَلِكَ للْوَلَد خَوْف الْمَوْتِ فَتَكُونُ مَطِيَّةً أَوْجَبَهَا فِي صحَتَّه فَلاَ سَبِيلَ إِلَى أَنْ تَكُونَ مَيراتًا وَتَسْتَوِي الْمَوْتِ فَتَكُونُ مَيراتًا وَتَسْتَوِي إِجَارَةُ الظَّنْرِ وَأُجْرَةُ التَّعْلِيمِ وَأَعْرَفُ مَثْلُ هَذَا التَّفْسِيرُ لابْنِ الْمَارِ بِلَفْظَهِ عَنْ (ح) إِجَارَةُ الظَّنْرِ وَأُجْرَةُ التَّعْلِيمِ وَأَعْرَفُ مَثْلُ هَذَا التَّفْسِيرُ الْإِبْنِ الْمَارِ بِلَفْظَهِ عَنْ (ح) وَنَحْوُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ شَارِحُ « الْمُدُونَة » فِي كتابِ الْجَعْلِ وَالإَجَارَة وَلَكِنَّ صَرِيح كَلاَمَهِما أَوْ كَلاَم (ح) أَبِي الْحَسَنِ فِي الأَجْرَة النّبِي مَاتَ الْأَبُ مُ لِلْمُ عَلَيمة فِي حَيَاتِه ثُمَّ مَاتَ الأَبُ وَلَمْ مَاتَ الْأَبُ مُ وَلَمْ مَاتَ الأَبُ وَلَمْ مُاتَ الأَبُ وَلَمْ مُاتَ الأَبُ وَلَمْ مُاتَ الأَبُ وَلَمْ مُاتَ الأَبُ فَلَيْسَ فِي كَلاَمِهِمَا الأَجْرَةُ التِي مَاتَ الأَبُ وَلَمْ يُقَدِّمُهَا فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ الأَبُ فَلَيْسَ فِي كَلاَمِهِمَا وَنَ حَيْرَةً وَلَكِنَّ وَلَمْ مَاتَ الأَبُ فَلَيْسَ فِي كَلاَمِهِمَا وَيَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ الأَبُ فَلَيْسَ فِي كَلاَمِهِمَا وَيُ مَاتَ الأَبُ فَلَسُ وَيَعْ مَلْ وَلَمْ اللَّهُ وَلَا مُعْمَا .

وَلَكِنْ أَنْظُرْ فِي قَوْلِهِمَا : فَلَمَّا أَوْجَبَهُ عَلَي نَفْسِهِ لَزِمَهُ حَيًّا وَمَيَّتًا هَلْ يَحْصُلُ لَكَ مِنْهُمْ مَسْأَلْتَكَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَانْظُرْ أَيْضًا فِي حُكْم صَبِيٍّ زَوَّجَهُ أَبُوهُ ، ثُمَّ مَاتَ الأَبُ أَنَّ الصَّيِّ مُعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ ماتَ الأَبُ أَنَّ الصَّيِيُّ مُعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ الصَبِيُّ مَعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ الصَبِيُّ مُعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ الصَبِيُّ مَعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ الصَبِيُّ مَعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ الصَبِيُّ مَعْدَمًا ، وأَمَّا إِنْ كَانَ الصَبِيُّ مَا الْمَالِيُّ فِي « مُحْدَلُونُ فِي الْمَالِيُّ فِي الْمَالِقُ فَي الْمَالِقُ فَي المَّالِقُ فَي المَّالِقُ فِي الْمَالِقُ فِي الْمَالِقُ فِي الْمَالِقُ فَي الْمُلْوَلُونُ الْمِلْمُ الْمَلْمُ الْمُعْلَى الْمَالِقُ فَي الْمَالِقُ فَي الْمَالِقُ فَي الْمَالَقُلُ مَالِيْلُ فَي الْمَلْمُ الْمَالَقِي الْمُعْلَى الْمُالِقُ فَي الْمَالِقُ مُلْمُ الْمُ مَالِيَّةُ الْمُ مَالِيْلُ فَعْلَى الْمُنْ الْمِلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمَالُونُ عَلَى الْمُلْمُ الْمُلْمِ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمِ الْمُلْمُ الْمُلْمِ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْم

⁽١) انظر : « مواهب الجليل » (٥/٤١٢) وبحاشيته « التاج والإكليل» .

النَّكَاحِ: (وَصَدَاقُهُم إِنْ أُعْدِمُوا عَلَى الأبِ...) (١) إِلَحْ .

هَلْ يَصِحُّ إِجْرَاءُ حُكْمِ الْإِجَـارَةِ عَلَي حُكْمِ الصَّدَاقِ لِأَنَّ الْأَبَ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى عَقْدَ الْمُعَامَلَةَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَفِي « نَوَازِلِهِ » .

(١٨٩٣) [٢٩] أَيْضًا سُوَالٌ: عَنْ رَجُلِ شَرَطَ ابْنُهُ عَلَى مُعَلِّم يُقُرْئُهُ الْقُرْآنَ فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّه وَبَلَغَ الْابْنُ بَعْدَ ذَلِكَ وَصَّارَ مُعَلِّمًا لِلصَّبْيَانِ ، فَطَالَبَ مُعَلِّمُ الْابْنِ الأَبْ بَعْتَ حَقِّه فَقَالَ لَهُ الأَبْ: إِنِّي عَدِيمٌ وَدِينِي مُحيطٌ بِمَالِي فَاقْبِضْ مَا الأَبْنِ الأَبْ بَقَيَّة حَقِّه فَقَالَ لَهُ الأَبُ: إِنِّي عَدِيمٌ وَدِينِي مُحيطٌ بِمَالِي فَاقْبِضْ مَا لَابْنِ الأَبْ بَقِيَّة حَقِّه فَقَالَ لَهُ الأَبْ أَنْ عَلَى اللَّبْنُ : لاَ شَيْءَ عَلَى الْابْنِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى وَقَالَ الأَبْنِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الْابْنِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْابْنِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْمُ شَيْءٌ عَلَى الْابْنِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْبِينِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْبِينِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْبِينِ أَمْ ذَلِكَ عَلَى الْبَيْدِ؟

جَوابُهُ : أَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ أُجْرَةِ التَّعْلِيمِ هَلْ هِيَ عَلَي الْأَبِ أَوْ عَلَى الْولَد جَوابُهُ _ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ _ أَنَّ عَيْنَ النَّازِلَةِ مَا رَأَيْتُ مَنْ نَصَّ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا عَلَى وَجُه يليقُ بِالْجَوابِ ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ كَلاَمًا لاَ يَشْفِي عَلَى وَفْقه وَالْحَبَارِي عَلَى سُؤَالِكُمْ هُوَ قَاعِدَةُ الْغَلِيلَ فِي سُؤَالِكُمْ لَكُونُه لَمْ يَجِئْ عَلَى وَفْقه وَالْحَبَارِي عَلَى سُؤَالِكُمْ هُو قَاعِدَةُ الْغَلِيلَ فِي شُؤَالِكُمْ أَكُونُه لَمْ يَجِئْ عَلَى وَفْقه وَالْحَبَارِي عَلَى سُؤَالِكُمْ هُو قَاعِدَةُ الْمَلْهُ مَنَ اللَّهُ عَلَى الْوَلَد لاَ يَكُونُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهُو الْوَلِد دُونَ الْوَلَد ، وَلَوْ شُرِطَ ذَلِكَ عَلَى الْوَلَد لاَ يَكُونُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَهُو قَوْلُ أَبْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَلَد مُوسِرًا يَوْمَ عَقْد الإَجَارَةِ ، فَإِنَّ الأَجُرَة تَكُونُ عَلَي الْوَلَد دُونَ الأَبِ إِلاَّ أَنْ تُشْتَرَطَ فَتَكُونُ عَلَيْهِ لاَجْلِ الشَّرْط ، وَإِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَة عَلَى الْوَلَد دُونَ الأَب إِلاَّ أَنْ تُشْتَرَطَ فَتَكُونُ عَلَيْهِمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الأَب ، وَإِنْ مَاتَ أَشَارَ خَلِيلٌ فِي بَابِ النَّكَاحِ بِقَوْلِه : (وَصَدَاقِهِمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الأَب ، وَإِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَة أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدَ ، وَلَوْ شَرَطَ ضَدَّهُ وَإِلاَّ فَعَلَيْهِمْ [لشَرْطُ] (٢)) (٣) ـ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَتُواَهُ هَذه مَعْنَى الأَخيرَة عنْدَهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/١١٣) .

⁽٢) في الأصل : بالشوط .

⁽٣) مختصر خليل (ص/١١٣) .

(١٨٩٤) [٢٩] سُوَّالٌ: عَنْ أُجْرَة الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ فَهَلْ هِيَ عَلَى الرُّوُوسِ وَعَلَيْه ، فَهَلْ تُعْتَبَرُ رُوُّوسُ المَّتْبُوعِينَ وَالْمَتْبُوعِينَ أَوْ لاَ يُعْتَبَرُ إِلاَّ رُوُوسُ الْمَتْبُوعِينَ فَقَطْ أَوْ عَلَى الْمَال ؟

جَوابُهُ: مَا فِي (كَجَ) وَ (عبق) وَنَصُّ كَلاَمِهِمَا: أُجْرَةُ الدَّالِّ عَلَي الطَّرِيقِ عَلَى الْمُسَافِرِينَ عَلَي عَدَد رُؤُوسِهِمْ إِذْ مَنْ مَعَهُ دَوَابُّ وَلَوْ كَثِيرَةٌ كَالْمُجَرَّد مِنْهَا فِي عَلَى الْمُسَافِرِينَ عَلَي عَدَد رُؤُوسِهِمْ إِذْ مَنْ مَعَهُ دَوَابُّ وَلَوْ كَثِيرَةٌ كَالْمُجَرَّد مِنْهَا فِي النَّفْعِ بِالدَّالُ ، وَهَلُ يُعْتَبَرُ رُؤُوسَ التَّابِعِينَ وَرُؤُوسُ الْمَتْبُوعِينَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ الْمَتْبُوعِينَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ الْمَتْبُوعِينَ فَقَطْ ، وَإِذَا جَرَى عُرْفٌ بِشَيْء عُملَ بِه لأَنَّهُ كَالشَّرْط ؟ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَجِّ : (وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ)(١)

وقال الخطاب : ص (ووجب استطاعة) .

ش : لما كان الحكم الشرعى يتوقف على وجوب شرطه وسببه وانتفاء مانعه وفرغ المصنف من بيان شروط الحبح ذكر هنا سببه وسيذكر في آخر الحبح موانعه .

فقال : (ووجب باستطاعه) يعنى أن سبب وجوب الحج الاستطاعة .

وأفرادها عن شروط الحج وعدم عطفها عليها وإدخال الباء الدالة على السببية عليها يدل على أنه أراد ما ذكرناه ، وهكذا قال القرافى فى « الذخيرة » ونصه : قال الله تعالى () وترتيب الحكم على، الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم كقولنا : زنسى فرجم ، وسرق فقطع ، وسها فسجد ، وقد رتب الله سبحانه الوجوب بحرف على للاستطاعة فتكون سببا له . انتهى .

وتبعه التادلى وابن فحرون فى « مناسكه » وأكثر أهل المذهب يجعلون الاستطاعة من شروط الوجوب ، وعلى ذلك مشى ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب والمصنف فى « مناسكه» وابن عرفة وغيرهم .

وتقدم عن بعضهم أنها من شروط الصحة منهم : ابن الحاجب ونقله عنه الـتادلى بعد ذكره القول الأول ، وإليـه أشار في « الشـامل » ، فقال : والاسـتطاعة شـرط في وجوبه لا في صحته على الأصح . انتهى .

ونقله الشيخ أحمــد رزوق ونصه : والاستطاعة هي شروط وجــوب لا صحة على الأصح . =

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۷۲) .

الجـزء الرابع

إِلَخْ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٥) [٣٠] سُوَّالٌ: عَنْ الدَّالِّ عَلَي الطَّرِيقِ إِذَا أَخْطَأَ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ أُجْرَتُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مَعْزُواً لِخَطِّ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ ،

= ومقابل الأصح هو ما تقدم عن ابن الحاجب وغيره ونحوه فى عبارة « التلقين » ونصه : وشرط أدائه شيئان : الإسلام وإمكان المسير قال مؤلف « طراز التلقين » : عد إمكان المسير شرط أداء وهو شرط وجوب إذ هو من لواحق الاستطاعة .

ووجه قـوله: (هذا هو) أن لا يتصـور له حج إلا على وجه يغـرز فيه بنفـسه ومـاله وقد تحققه، فيكون حجه على هذا معصية ولا يكون قربة فلا تبرأ به ذمته ويكون كحج الكافر قبل إسلامه، فيتوجه على هذا أن يقال: هو شرط للأداء وللوجوب. انتهى

وقد تقدم أنه إنما يتصور هذا حيث يقع الإحرام وهو غير مستطيع، وأما لو تكلف حتى صار فى الموضع الذى يكون منه مستطيعًا ثم أحرم صح حجه ، ولا يتصور فيه نزاع لأنه قد صار واجبًا عليه كما تقدم .

فيتحصل فيها ثلاثة أقوال:

أحدها : أنها سبب ، الشانى : أنها شرط فى وجوب الحج وهما متقاربان ، الثالث : أنها شرط فى الصحة وهو ضعيف كما بينا فى « شرح المناسك » .

وقال البساطى : يعنى أنه يتحتم الوجوب بالاستطاعة ولذلك عبر بالفعل . انتهى . وفى كلامه نظر لأنه يقتضى أن الحج يجب بدون الاســتطاعة ويتحتم بوجودها ولا أعلم أحدًا

وفى كلامه نظر لآنه يقتضى أن الحج يجب بدون الاســـتطاعة ويتحتم بوجودها ولا اعلم احد يقول بوجوبه بدون الاستطاعة ، والله أعلم .

تنبيه : فإذا وجدت شروط وجوب الحج وروجد سبب الوجوب ، أعنى : الاستطاعة فإن كان بينه وبين زمانه وقت واسع كان وجوبه موسعًا ، ومتى سعى فيه سعى في واجبه ، وإن مات قبل وفت وقته سقط عنه كما إذا طرأ العذر في وقت أداء الصلاة ، فإن لم يخرج إلى الحجر حتى فات الحج فقد استقر الوجوب عليه ، لكنه إذا مات سقط الوجوب عنه بموته عندنا ولا يلزم ورثته ولا ماله شئ إذا لم يوص بذلك .

قال صاحب « الطراز » : وبه قال أبو حنيفة وقال الـشافعى وأحمد بن حنبل : إن مات قبل مضمى زمن الحج فلا شئ عليه ، وإن مات بعده فذلك فى رأس ماله . انتهى « مواهب الجليل» (٢/ ٤٩١) .

وَنَصُّهُ : وَسَئِلَ مَالِكٌ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ عَنْ الْقَوْمِ يَتَكَارُّونَ الدَّلِيلَ عَلَي الطَّرِيقِ فَيُخْطِئُ بِهِمْ وَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ أُجْرَتَهُ ، فَقَالَ مَالِكٌ : أَمَّا الرَّجُلُ الْعَالَمُ بِذَلِكَ فَلاَ وَيَعْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَالاَخْتلافِ أَيْ عَلَيْهِ شَيْئًا وَلَهُ الْكِرَاءُ ، وَابْنُ رُشْد : الاخْتلاف في هذه الْمَسْأَلَة كَالاَخْتلاف في أَجْرَةَ الَّذِي يُسْتَأْجَرُ عَلَى انْتقاد الدَّرَاهِمِ فَيُخْطئُ وَلاَ يُغْرَّمَنَ نَفْسَهُ وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ عَلَي هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَوْفيًا مَشْرُوحًا مُبَيَّنًا في رَسْمٍ أَحَذَ يَشْرَبُ حَمْرًا مِنْ الْقَاسِمِ مِنْ كِتَابِ الْصَرْفِ فَلاَ وَجْهَ لإِعَادَتِهِ ، وَبِاللهِ التَّوْفيقِ وَاللهُ تَعَالَى اللهُ التَوْفيقِ وَاللهُ تَعَالَى .

(١٨٩٦) [٣١] سُوَّالٌ: عَمَّنْ حَمَلَ لَكَ حَمْلاً مِنْ الزَّرْعِ مِنْ وَلاَت إِلَى تَشْيِت عَلَى أَنْ تُعْطَى لَهُ عَدِيلَتَيْنِ بِتَشْيِت هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لأَنَّكَ اشْتَرَيْتَ مَنْفَعَة دَابَّة بِطَعَامٍ فَلاَ حَظْرَ وَلاَ مَنْعَ فِي ذَلِكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نِصْف بِنِصْف بِنِصْف بِنِصْف بِنِصْف بِنِصْف بِنِصْف بَعَيرَهُ لِرَجُل بِصْطَادُ عَلَيْهِ الْوَحْشَ بِنِصْف مَا يَأْتِي عَلَيْهِ ، هَلْ هَذَا جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَاثِزٌ حَيْثُ كَانَ الْوَحْشُ الْمَصِيدُ مَعْرُوفًا بِالْعُرْفِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يُحْتَطَبُ عَلَيْهَا) (١) وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٨) [٣٣] سُوَّالٌ: عَنْ رفْقَة خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادَ إِلَى وَلاَتَهَ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ أَصَابَهُمْ الْعَطَشُ ، وَنَبَذُوا أَثْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمْ وَنَجَوُا بِأَنْفُسِهِمْ ، فَلَمَّا وَصَلُوا وَلاَّتَهَ اكْتَرَوْا أَنَاسًا عَلَى حَمْلِ أَثْقَالَهِمْ الَّتِي تَرَكُوا فِي الْخَلاَء وَعَيَّنُوا لَهُمْ الْمَوْضِعَ النَّذِي نَبَذُوهَا فِيه وَخَرَجُوا لَطَلَبِهَا وَبَحَثُوا عَنْهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ ، فَلَمْ يَجَدُوا شَيْئًا، فَهَلْ لَهُمْ الْكرَاءُ أَمْ لاَ ؟

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲٤٤)

جَوَابُهُ: سَأَلَ ابْنُ هِلاَل عَنْ رُفْقَة سَامَرَتْ إِلَى بَلَدِ السُّودَانِ وأَصَابَهُمْ الْعَطَشُ وَتَركُوا فِي الصَّحَرَاءِ رحَالَهُمْ وَنَجَوْا بِأَنْفُسِهِمْ فَلَمَّا بَلَغُوا الْبِلاَدَ اكْتَرَوْا أُنَاسًا عَلَى حَمْلِ مَتَاعِهِمْ الَّذِي تَركُوا فِي الصَّحَرَاءِ فَبَحَثُوا عَنْهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، ورَجَعُوا فَهَلْ لَهُمْ الْكراء أُمْ لا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْكِرَاءَ لاَزِمٌ لأَرْبَابِ الأَمْتَعَة ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَعْنَى [ق / ٥٠٧] الْجَعْلِ فِي شَيْء إِذَا سَمَّوْا لأَرْبَابِ الْحُمُ ولَةُ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَركُوا بِهِ الْمَتَاعَ، إِذْ لاَ يَجُوزُ الْجَعْلَ فِي مثْلِ ذَلكَ مَعَ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَوْضِع كَضَرْبِ الأَجَلِ، وَالْجَعْلِ لاَ يُضْرَبُ فِيهِ أَجَلُّ ، قَالَهُ فِي « المُدَوَّنَة » وَغَيْرِهَا ، انْتَهَى مَحلُّ الْحَاجَة مِنْ كَلاَمِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٩) [٣٤] سُوَّالٌ: عَـمَّنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَل بِغَيْرِ إِذْن وَلَيِّهِمَا مَا الْحُكْمُ فِى ذَلِكَ هَلْ هُـوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ، وَعَلَى عَدَم جَوَازِه وفَهَلُ لاَ يَكُونَ لَهُمَا مَنْ اللَّجْرَة إِلاَّ مَا سَمَّى لَهُمَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِى ذَلِكَ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا حَصَلَ الْعَطَبُ تَهِمَا مِنْ ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: فَفِي كَتَابِ الْجَعْلِ وَالإِجَارَةِ مِنْ " الْمُدُوَّنَة " (() : وَمَنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا فِي عَـملَ بِغَيْرِ إِذْنَ وَلِيّهِ ، أَوْ عَبْدًا مَـحْجُورًا عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ إِلاَّ بِإِذْنِهِمَا فَإِنْ فَعَلَا وَعَملاً ، فَعَلَيْهِ الأَكْثَرُ مِمّا سَمَّي ، أَوْ أُجْرَةُ الْمثل وَإِنْ عَطَبَا وَكَانَ عَملاً يُعْطَيَانِ فِي مثْله ، فَالسَّيَّدُ مُخَيَّرٌ فِي أَخْذِ الْكَرَاءِ وَلاَ شَيْءَ لَهُ مِنْ عَطَيَانِ فِي مثْله ، فَالسَّيَّدُ مُخَيَّرٌ فِي أَخْذِ الْكَرَاءِ وَلاَ شَيْءَ لَهُ مِنْ قَعَلَى قَيمة الْعَبْد ، أَوْ أَخْذَ قيمة الْعَبْد ، أَوْ أَجْرَة مِثْلِهِ أَوْ مَا سُمِّي ، وَالدِّيَةُ عَلَى عَاقلته .

ابْنُ وَهْب عَنْ مَالِك ؛ وَإِذَا أَنْكَرَ السَّيِّدُ أَنْ يَكُونَ أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي الأُجْرَةِ لَمْ يَضْمَنْ مُسْتَعْمَلُهُ بِأَجْرِ هَلَّاكِهِ إِلاَّ أَنْ يُؤَاجِزَهُ فِي غَرَرٍ كَالْبِئْرِ ذَاتِ الْحُمَاةِ أَوْ الْهَدْمِ

⁽١) المدونة (١١/ ٤٢٩).

تَحْتَ الْجُدْرَانِ فَيَصْمَنُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَطَلَقُهُ رَبُّهُ فِي الإِجَارَةِ ضَمِنَ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي هَذَا الْغَرَرِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ كَأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّعْرِيرِ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهِ إِلَى سَفَرٍ بِغَيْرٍ إِذْنِ أَهْلِهِ ضَمِنَهُ .

قَالَ رَبَيعَةَ : مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا فِيمَا فِيهِ الْإِجَارَةُ ضَمَنَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَاجِرِه فِي غَرَرِ وَالْعَبْدُ قَدْ أَرْسُلَ فِي الْإِجَارَةَ ، وَأَمَّا حُرٌ كَبِيرٌ فَلاَ أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلاَّ أَنْ يُسْتَغْفَلَ أَوْ يُسْجَهْلَ فِي أَمْرِ لاَ يُعْلَمُ مِنْهُ مَا يَعْلَمُ مَنْ وَاجَرَهُ .

قَالَ : وَمَنْ اسْتَعَارَ غُلاَمًا غَيْرَ بَالِغِ فيما مثْلُهُ لِلْإِجَارَةِ ضَمِنَ فِيما أَصَابَهُ ، وَأُمَّا فِيما لاَ إِجَارَةَ فِيهِ لاَ فِي حُرِّ وَشَبْهِ هَذَا فَلاَ عَقْلَ فِيهِ لاَ فِي حُرِّ وَلاَ فِي عَبْد ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۱۹۰۰) [۳۵] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ اسْتُؤْجِرَ عَلَي رعَـايَة إِبَلِ لأَنَاسِ شَتَّى مِنْ واته إِلَى سقرى فَلَمَّا وَصَلُوا تَفَرَّقُوا عَنْهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي إِجَارَتِهِ ؟ ً

جَوابُهُ : مَا وَقَعْتُ عَلَيْهِ فِي فَتْوَى لَبَعْضِ عُلَمَاءِ التَّكْرُورُ وَنَصَّهُ : فَفِي "أَجْوِبَةِ القَابِسِيِّ " بِنَقْلِ السرَّجْرَاجِيِّ : أَنَّ الْمُعَلِّمَ إِنْ ارْتَحَلَ وَتَعَرَّفَ عَنْهُ أَهْلُ الإِجَارَةِ ، فَإِنَّهُ يَتْبُعُ الأَكْثَرَ وَتَكُونُ لَهُ عَلَى الأَكْثَرِ كَانَ الْأَقَلِّ كَمَا تَكُونُ لَهُ عَلَى الأَكْثَرِ كَانَ الْأَقَلُّ تَبَعُ للأَكْثَرِ سَوَاءً تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَارِ أَوْ اضْطَرَار ، بِخِلاَف الرَّاعِي، فَإِنَّهُ إِنْ الْأَقَلُ تَبَعُ للأَكْثَرِ سَوَاءً تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَارِ أَوْ اضْطَرَار ، بِخِلاَف الرَّاعِي، فَإِنَّهُ إِنْ تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَار أَوْ اضْطَرَار ، بِخِلاَف الرَّاعِي، فَإِنَّهُ إِنْ تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَار أَوْ اضْطَرَار ، بِخِلاَف الرَّاعِي، فَإِنَّهُ إِنْ تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِخِسَابِ مَا لَوْعَيْهُ بَاخْتِيَارِ ثَبَتَ لَهُ الأُجْرَةُ كَامِلَةً ، وَإِنْ كَانَ اضْطَرَارُ كَانَ لَهُ بِحِسَابِ مَا رَعْي .

وَفِي « الأَجْوِبَة النَّاصِرِيَّة » ، وَسُئِلَ عَنْ رَاعِي جَمَاعَة أَصَابَهُمْ مَا فَرَّقَهُمْ ؟ قَالَ : لَهُ عَلَيْهِمْ أُجْرَةٌ كَامَلَةٌ إِنْ كَانَتْ فِرْقَتُهُمْ بِاخْتيار ، وَإِنْ كَانَتْ بِآفَة مِنَ الله سُبْحَانَهُ فَلَهُ بِحسَابِ مَا مَضَى إِلاَّ أَنْ يَرْجِعُوا فِي بَقِيَّة الأَجَلِ ، بِخلاَف مُعَلِّمَ الصِّبْيَانِ فَلَهُ أُجْرَتُهُ كَامِلَةٌ افْتَرَقُوا بِغَيْر اخْتيارِهِمْ أَوْ بِه ، إِلاَّ أَنْ يُرِيدُوا أَنْ يَصْطَلِحُوا بِاخْتِيارِهِمْ أَوْ بِه ، إِلاَّ أَنْ يُرِيدُوا أَنْ يَصْطَلِحُوا بِاخْتِيارِهِمْ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠١) [٣٦] سُوَّالُ : عَنْ الرَّاعِي هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَاعٍ مَكَانَهُ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ ، فَهَلْ ضَمَانُ مَا تَلَفَ عَلَى الثَّانِي مُطْلَقًا ، أَوْ يَفْصِلُ فِي ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي (عج) وَنَصُّهُ: ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ لِلرَّاعِي الْمُعَيَّنِ أَنْ يَأْتِي مَكَانَهُ بِرَاعِ وَلَوْ رَضِيَ رَبُّ الْغَنَمِ لأَنَّهُ فَسْخُ دَيْنِ فِي دَيْنِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فَلَهُ ذَلِكَ ، قَالَهُ الْأَقْفَهِسي، وَهُو وَاضِحُ إِذَا وَقَعَ الْعَقَّدُ عَلَىي تَعْيِينِهِ أَوْ عَدَمِ تَعْيِينِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ مُطْلَقًا ، فَانْظُرْ عَلَي مَاذَا يَحْمَلُ ؟ وَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعْيِينَ الدَّابَةِ ، وَفِي تَعْيِينِ الصَّانِعِ يَقْتَضِي حَمْلُهُ عَلَي الثَّانِي ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ التَّتَائِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ : (إِلاَّ يَعْرُفُ وَنَحْوِهِ) .

وَفِي ﴿ وَثَاثِقِ الْجَزَائِرِيِّ ﴾ مَا يُفِيدُ الْمَنْعَ ، وأَطْلَقَ فَقَالَ : عَنْ ﴿ الْمُدَوَّنَةِ ﴾(١): لَيْسَ لِلرَّاعِي أَنْ يَأْتِي بِغَلِيْهِ يَرْعَى مَكَانَهُ وَلَوْ رَضِيَتُ بِذَلِكَ أَهْلَ الْخَنَمِ لِأَنَّهُ فَسْخُ دَيْنِ فِي دَيْنِ .

وَذِكْرُهُ عَنْهَا صَحِيحٌ ، وَلَمْ أَرَ فِي أَبِي الْحَسَنِ وَابْنِ نَاجِي تَقَيُّدُهَا بِمَا إِذَا كَانَ الرَّاعِي مُعَيَّنًا ، وكَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلاَم ابْنِ يُسونُسَ ، ولَعَلَّ وَجْهُ مَا يُقَيِّدُ ظَاهِرُهَا أَنَّ الرَّاعِي مُتَعَلِّقٌ بِذَمَّةِ الْمُأْجِرِينَ سَوَاءً كَانَ مُعَيَّنًا أَمْ لاَ ؛ فَجَعَلَهُ لِغَيْرِهِ فَسْخُ مَا فِي الرَّاعِي مُؤَجِّرِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا عَلَي كَلاَم الأَقْفَهُسِيّ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ، اللّهَ فَي مُؤَجِّرِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا عَلَي كَلاَم الأَقْفَهُسِيّ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ فِي جَعْلِ الرَّاعِي لِلْغَيْرِ فَسْخُ مَا فِي الذِّمَّةِ مُؤْجَرَهُ فِي الْوَجْهَيْنِ ؟

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَعْيِينَهُ ظَاهِرُ فِي عَدَمٍ ـ الرِّضَى بِغَيْرِهِ وَلاَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ ثُمَّ إِذَا أَتَي مَكَانَهَ بِرَاعٍ حَيْثُ لاَ يَجُوزُ لَهُ وَضَاعَ مِنْ الْمَاشِيَةِ شَيْءٌ ، فَإِنَّ لَمْ يُعَيِّنْهُ ثُمَّ إِذَا أَتَي مَكَانَهَ بِرَاعٍ حَيْثُ لاَ يَجُوزُ لَهُ وَضَاعَ مِنْ الْمَاشِيَةِ شَيْءٌ ، فَإِنَّ الأُوَّلَ يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مِنْ النَّانِي سَواءً كَانَ مِثْلَهُ فِي الأَمَانَةِ أَوْ دُونَهُ ، قَالَهُ أَبُو صَالح .

⁽١) انظر : « الذخيرة » (٥/ ٤٤٠) .

وَقَالَ ابْنُ فَتُوحٍ : إِنْ كَانَ دُونَهُ ضَمِنَ وَإِلاًّ فَلاً .

قَالَ ابْنُ نَاجِي وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَرَفَ الرَّاعِي يَأْتِي عَنْ هُوَ مِثْلُهُ لِضَرُورَة فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ وَتَلَيْكَ لَمْ يَضْمَنْ اتَّفَاقًا وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ إِنْيَانُهُ بِدُونِهِ كُولَدِهِ كَانَ الْعُرْفُ إِنْيَانُهُ بِدُونِهِ كُولَدِهِ النَّهَى.

وَعَدَمَ ضَمَانُ الرَّاعِي الثَّانِي هُوَ المُوافِقَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنْ أَجِيرَ الصّانِعِ لاَ يَضْمَنُ ، وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ ، انْتَهَى الْمُرادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ ، وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩٠٢) [٣٧] سُؤَالٌ: عَنْ السرَّاعِي أَيُحْمَلُ عَلَي التَّعَدِّي والتَّفْرِيطِ أَمْ لاَ ، وَعَنْ التَّفْرِيطِ الَّذِي يَضْمَنُ به .

جَوَابُهُ : فَفِي « الْمُدُوَّنَة » (١) : وَلاَ ضَمَانَ عَلَي الرَّعَـاة إِلاَّ فِيمَا تَعَـدُّواْ فِيهِ فَرَّطُوا جَمِيعَ مَا رَعَـواْ مِنْ الْغَنَمِ وَالدَّوَابِّ لِأَنَاسِ شَتَّى أَوْ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَلاَ يَضْمَنُ الرَّاعِيَ إِلاَّ أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةُ أَنَّهُ ضَيَّعَ أَوْ فَرَّطَ .

قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: وَإِلاَّ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلاَّ الْيَمِينُ.

وَفِي " التَّبْصِرَة " " (١) عَنْ " الْمُدُونَّة " : وَكُلُّ شَيْء صَنْعَة إِلَى الرَّاعِي يَجُوزُ لَهُ لَهُ فِعْلُهُ ، فَأَصَابَ الْغَنَم مِنْ فِعْلِه عَيْبٌ فَهُ وَ ضَامِنٌ ، وَإِنْ صَنَعَ مَا يَجُوزُ لَهُ صَنْعُهُ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه ، قَالَ أَبُو إَبْرَاهِيمَ فِي الضَّرِيرِ يُرِيدُ بِقَوْلِه : إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ هُو أَنْ يَرْعِي الشَّاةَ نَفْسَهَا ، ويَخْتَلفُ إِذَا رَمَى قُدَّامَهَا أَوْ جَانِبَهَا لِتَرْجِعَ إِلَى مَوْضِعِ فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ خَطَأُ فِي مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ ، ولَوْ كَانَتْ هِيَ التِّي نَفَرَتْ إِلَي مَوْضِعِ فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ .

وَفِي ﴿ الْمُتَنْطِيَةِ ﴾ إِذَا رَمَى شَاةً كَمَا يَرْمِي الرَّاعِي الْغَنَمَ فَفَقاً عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَهَا

⁽١) المدونة (١١/ ٤٣٩) .

⁽٢) المدونة (١١/ ٤٩٨) .

ضَمِنَ مَا نَقَصَ مِنْهَا ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمِنَهَا تَعَـمَّدَ أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ ، وَإِنْ فَرَّتْ مِنْ رَمْيَتِه وَإِنْ رَمَى بِنَاحِيَة عَنْ الْغَنَمِ وَارْتَفَعَتْ الْعَصَا مِنْ الْأَرْضِ أَوْ الْحَجَرِ فَنَفَرَتْ الشَّاةَ أَوْ النَّعَجَاتُ مِنْ الْرَمْيَة فَوَقَعَتْ فِي هَوَاتِ ، فَلاَ شَيْءَ عَلَيْه .

وَفِي « التَّبْصِرَةِ » أَيْضًا : وَيَضْمَـنُ الرَّاعِي إِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ شَاةً ، وَلاَ يَضْـمَنُ إِنْ هَرَبَتُ مِنْ الْغَنَمِ شَاةً فَطَـلَبَهـا قَلِيلاً ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْغَنَمِ ، وقَـالَ : خفْتُ عَلَى الْغَنَم ، قَالَهُ سَحْنُونُ انَّتَهَي .

وَفِي (ح) (١): لاَ ضَمَانَ عَلَى الرَّاعِي إِذَا كَـسَرَهَا بِالْعَـصَى حِينَ يَزُودَهَا وَأَمَّا مَا كَسَرَهُ بِالْعَـصَى حِينَ يَزُودَهَا وَأَمَّا مَا كَسَرَهُ بِالْحَجَارَة فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ فِيهِ انْتَهَى .

وَفِي « الْمعْيَارِ » سُتُلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَنْ رَاعٍ يَضْرِبُ الشَّاةَ أَوْ الْبَقَرَةَ فَوَقَعَتْ فِي هَوَاتِ فَانْكَسَرَتْ أَوْ مَاتَتْ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَي .

وَفِي (عبق) : أَوْ ضَرَبُهُ لَهَا ضَرَبًا لاَ يُضْرَبُ مِثْلُهُ فَتَعَيَّبَتْ أَوْ تَلَفَتْ ضَمِنَ، وَإِنْ ضَرَبَهَ ضَمَانَ كَمَا فِي (س) ، وَلَوْ رَمَاهَا بِحَجَرِ وَإِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبَهَا ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلاَ ضَمَانَ كَمَا فِي (س) ، وَلَوْ رَمَاهَا بِحَجَرِ فَتَعَيَّبَتْ ضَمِنَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَرْمِي بِمُ ثِلَهِ أَمْ لاَ ، لأَنَّ شَأَنَهُ أَنْ يَعْيبَ، أَنْظُو (ح) انتهى وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « الدَّرِّ الثَّمِينِ » لأبي الْحَسَنِ الصَّغيرِ : عَنْ ابْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ حَبِيبِ : لاَ يَضْمَنُ الرَّاعِي إِذَا نَامَ فَضَاعَتْ الْغَنَمُ إِنْ كَانَ نَوْمُهُ نَهَارًا فِي أَيَّامِ الْحَرِّ ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ ذَلِكَ مَا يُسْتَنْكُرُ وَيَجِرِ إِلَى الضَيْعَة فَيَضْمَنُ أَوْ يَكُونَ بِمَوْضِعِ مُخَوِّف، يَأْتِي مِنْ ذَلِكَ مَا يُسْتَنْكَرُ وَيجِر إِلَى الضَيْعَة فَيضْمَنُ أَوْ يَكُونَ بِمَوْضِعِ مُخَوِّف، وَفَسَّرَ اللَّخُمِيُّ _ رَحَمِهُ اللهُ تَعَالَى _ هَذَا فَقَالَ : يَضْمَنُ إِذَا خَرَجَ عَنْ الْمُعْتَادِ كَالنَّوْمِ فِي الشَّاءِ أَوْ فِي الصَّيْفِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرِهُ لاَ فِي الْقَائِلَةَ إِلاَّ أَنْ يَطُولَ كَالنَّوْمِ فِي الشَّاءِ أَوْ فِي الصَّيْفِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرِهُ لاَ فِي الْقَائِلَةَ إِلاَّ أَنْ يَطُولَ فَيَ الصَّادَةِ أَوْ يَرْجِعُ إِلَى مَنْزِلِهِ وَيَحْمُنُ ، أَوْ بِمَوْضِع يَخَافُ عَلَيْهَا لِكُثْرَةِ الوَحْشِ الصَّادَةِ أَوْ يَرْجِعُ إِلَى مَنْزِلِهِ وَيَدَعْهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مَنْهُ .

وَفِي « كَبِيرِ مخ » : وتَفْرِيطِ الرَّاعِي بِأَنْ يَنَامَ مُضْطَجِعًا ، وَأَمَّا لَوْ قَامَ مُسْتَنِدًا

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٤٣٠) .

فَلَيْسَ بِمُفَرَّطٍ وَإَنْ اخْتَلَفَا فِي التَّفْرِيطِ وَعَدَمِهِ ، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلاَفُهُ انْتَهَى .

وَفِي (ح) (١) : إِذَا عَقَـر الرَّاعِيَ مِنْ الْغَنَمِ مَرَّةً وَثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَلَمْ يَـضْمَنْهُ صَاحِبُ الْغَنَمِ وَأَمْـضَاهُ عَلَي فِعْلِهِ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ وَرَضِيَ ، لَمْ يَضْـمَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ التهى . وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩٠٣) [٣٨] سُوَّالٌ: إِذَا ادَّعَي الرَّاعِي بَعْضَ الَّذِي بِيَـده مِنْ الْغَنَمِ لِنَفْسِه وَكَذَّبَهُ رَبُّ الْغَنَمِ، قَالَ ابْنُ رُشْد : إِنَّ الرَّاعِي لاَ يُصَدَّقُ إِلاَّ أَنْ يَاْتِيَ بِمَا يَدُلُّ عَلَي صَدْقه فَيَحُلْفُ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِشَيْءً مِنْ الْغَنَمِ لَغَيْرِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ فَهُو لَهُ شَاهِدٌ تَقْبَلُ صَدْقه فَيَ حُلْفُ ، وَإِنْ أَقَرَّ بِشَيْءً مِنْ الْغَنَمِ لَغَيْرِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ فَهُو لَهُ شَاهِدٌ تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ كَانَ عَدُلاً ، وَسَوَاءً كُانَ مَا وَى الرَّاعِي دَارَهُ أَوْ دَارَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ انْظُرْ ابْنَ سَلَمُونَ ، مَسْأَلْتَان : وَإِذَا كَانَ يَرْعَي لقوْمٍ فَتَداعَوْا فِي بَعْضَ الْغَنَمِ أَوْ فِي شَاة ابْنَ سَلَمُونَ ، مَسْأَلْتَان : وَإِذَا كَانَ يَرْعَي لقوْمٍ فَتَداعَوْا فِي بَعْضَ الْغَنَمِ أَوْ فِي شَاة مِنْهَا ، فَعَلَى قَوْلِ مَالكَ : يَحْلَفُ مَن يُقرُّ لَهُ الرَّاعِي بِذَلَكَ أَنَّهَا لَهُ إِنْ كَانَ عَدْلاً ، فَعَلَى قَوْلِ مَالكَ : يَحْلَفُ مَن يُقرُّ لَهُ الرَّاعِي بِذَلَكَ أَنَّهَا لَهُ إِنْ كَانَ عَدْلاً ، وَاللهُ عَمْ اللهُ وَلَمْ أَنْهَا لَهُ إِنْ كَانَ عَدْلاً ، وَكَانَتُ بَيْنَهُمْ ، وَمَنْ نَكَلَ كَانَتُ لِلْكُ اللهُ وَلَا مَالكَ اللهُ اللهُ وَلَالَ اللهُ وَكَانَتُ مَا يَعْدُلُ اللهُ وَلَا مَالِكَ اللهُ اللهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مُ ، وَمَنْ نَكَلَ كَانَتُ مَاللَعُ عَالَى أَعْلَمُ مُ الْفُولُ الْمُونَ أَيْضًا وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : وَهَذَا لاَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَسْتَقِي مَارٌ بِرَاعٍ لَبَنَ مَا يَرْعَى.

اللَّخْمِيُّ: يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْغَالِبُ إِبَاحَتُهُ كُرِهَ لاحْتَمَال مَنْعِ رَبِّهَا ذَلكَ ، وَلَمْ يَحُرُهُ لَاخْتَمَال مَنْعِ رَبِّهَا ذَلكَ ، وَلَمْ يَحُرُهُ لَغَلَبَةَ الإِبَاحَة ، وَإِنْ كَانُوا يَمْنَعُونَهُ أَوْ أَكْثَرُهُمْ لَمْ يَجُزْ ، وَإِذْ كَانُوا يَبِيحُونَهُ وَلاَ يَمْنَعُونَهُ لَمْ يَجُزْ ، وَإِذْ كَانُوا يَبِيحُونَهُ وَلاَ يَمْنَعُونَهُ لَمْ يُكْرَهُ ، وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩٠٤) [٣٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتُؤْجِرَ عَلَي رِيَاضَةٍ مَرْكُوبٍ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ٱخَرَ لِيُرَوِّضَهُ قَبْلَ تَمَام رِيَاضَة الأَوَّلَ ، أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ إِنْ كَانَ يُطِيقُهُ ، وَإِلاَّ فَلاَ ، كَـمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِمَّا فِي «عج» وَنَصَّهُ : إِنَّ الْمُؤَدِّبَ لاَ يَزِيدُ عَلَي أَكْثَرِ مِمَّـا يَطِيقُ ، قَالَ : وَلاَ خُصُوصِيَّةَ

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٤٣٠) .

(١٩٠٥) [٤٠] سُوَّالٌ: عَنْ رَجُلِ اسْتَأْجَرَ ٱَخَرَ عَلَي عَمَلِ هَلْ يَتَمَلَّكُ مَنَافِعَهُ وَلَيْسَ للنَّاجِيرِ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الْعَمَلِّ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ عَلِيْهِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: سَئُلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ هِلاَلِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: فَقَدْ أَجْمَلْتُ فِي سُؤَالِكُمْ فَلَمْ تَذْكُرُوا الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ [ق / ٢٠٦] لأَنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ فَلَمْ تَذْكُرُوا الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَصَّ فِي ﴿ الْمُدُونَّةِ ﴾ عَلَي أَنَّ أَجِيرَكَ للْخَدْمَة بِاخْتِلاَف مَا اسْتُوْجِرَ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَصَّ فِي ﴿ الْمُدُونَّةِ ﴾ عَلَي أَنَّ أَجِيرِكَ للْخَدْمَة يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِكَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَلَكَ أَخْذُ الأَجْرِ وَتَرْكُهُ وَإِسْقَاطُ حِصَّةٍ ذَلِكَ الْيُومُ مِنْ أَجْرِكَ .

وَفِيهَا أَيْضًا (١): إِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَي رِعَايَةٍ غَنَم يَسِيرَة ، فَلَهُ أَنْ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لاَ يَرْعَي غَيْرَهَا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ غَيْرَهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ نُصُوصُهُمْ وَأَقُوالُهُمْ أَنَّهُ مَهْما اسْتَأْجَرَهُ عَلَي أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِهِ ، وَأَنْ يَضِيفَهُ إِلَى نَضِيفَهُ إِلَى نَضِيفَهُ إِلَى نَفْسِه فَلَهُ خَذْمَتُهُ كُلُّهَا .

قَالَ ابْنُ حَبِيبِ : كَالدَّابَّةِ يَكْترِيهَا لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَلَيْسَ لِرَبِّهَا أَضَنْ يَحْمِلَ لِغَيْرِهِ عَلَيْهَا انْتَهَى . لِغَيْرِهِ عَلَيْهَا انْتَهَى .

وَمنْ هَذَا إِنْ اسْتَأْجَرَهُ أَنْ يَرْعَى لَهُ غَنَمًا وَلاَ يُسَمَّى عَدَدُهَا ، فَهَذَا أَيْضًا قَدْ مَلَكَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ جَمِيعَ مَنْفَعَته ، فَلرَبِّ الْغَنَمِ أَنْ يَأْتِيهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَقْدرُ عَلَي مَلَكَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ عَلَي الْعَنَمِ أَنْ يَوْعَي مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ فَالاَّجُرُ لِلَّذِي اسْتَأْجَرَهُ ، وَاللهُ اللَّذِي اسْتَأْجَرَهُ ، قَالَهُ اللَّخْمِيُّ .

وَنَصَّ فِي « الْمُدَوَّنَة » عَلَي أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَي رِعَايَة غَنَم يَسِيرَة ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْه أَنْ لاَ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا أَنْ الأُجْرَةَ لِرَّبِّ الْمَالِ .

⁽١) انظر شروح خليل عند قوله : (وإلا فأجره لمستأجركأجير لخدمة آجر نفسه)

وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِرِعَايَةِ الثَّـانِيَةِ نَصًّا فِي الرِّعَايَةِ ، فَأُجْرَةُ الثَّانِيَةِ لِلرَّاعِي .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بِكُر بْنِ يُونُسَ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَحْسَنُ ، لأَنَّهُ لَمَّا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَقَدْ ملَكَ جَمِيعَ حَدْمَتِهِ وَزَادَهُ الشَّرْطُ عَلَي عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَقَدْ ملكَ جَمِيعَ حَدْمَتِهِ وَزَادَهُ الشَّرْطُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِ الْمَسْتَأْجِرِ وَيَضُمُّهُ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ اسْتُأْجَرَهُ مَنْ الشَّارِطَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِ الْمَسْتَأْجِرِ وَيَضُمُّهُ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ اسْتُأْجَرَهُ لَوْعَلَيْةً عَنَم لَمْ يُسَمِّ عَدَدَهَا ، هَوَلًا عَلَيْهُ مَلْكُ الْمُسْتَأْجِرِ لَهُمْ مَنْعَتُهُ ، وَقَدْ لرَعَايَة غَنَم لَمْ يُسَمِّ عَدَدَهَا ، هَوُلَاء كُلُّهُمْ مَلْكُ الْمُسْتَأْجِرِ لَهُمْ مَنْعَتُهُ ، وَقَدْ قَدَمْنَ اسْتُوَجِرَ عَلَي رِعَايَةٍ غَنَم يَسِيرَة وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَفْعَلُهُ هَلْ تَكُونُ أَجْرَتُهُ وَلَيْ النَّاجَرَهُ أَوْ لِلرَّعِي عَيْرَهَا مَعَهَا فَفَعَلَ مَا الشَّرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَفْعَلَهُ هَلْ تَكُونُ أَجْرَتُهُ لللَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَوْ لِلرَّعِي ؟

وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّد صَالِحٌ أَنَّ هَذَا الأَجِيرَ إِذَا وَجَدَ الْحَجْلَ أَوْ بَيْضَ الْحَجْلِ وَنَحْوَهُ مِنْ الصَّيْدِ أَنَّهُ يَكُوَّنُ لَهُ .

قُلْتُ : وَهُوَ صَحِيحٌ لِـ أَنَّهُ تَمَلَّكَ هَذَا بِغَـيْرِ كَـثيـرِ عَـمَلِ وَلَمْ يَدْخُلُ عَلَي مُسْتَأْجِرِهِ تَقْصِيرٌ فِي مَا اسْـتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ ، وَلاَ خلافَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَرْعَى مَعَهَا غَيْرَهَا أَنَّ الأُجْرَةَ لِلرَّاعِي ، قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٦) [٤١] سُؤَالٌ: عَنْ الْـمُتَكَارِبِينَ إِذَا اخْتَـلَفَا فِي قَدْرِ الأُجَـرَةِ وَلاَ بَيِّنَة لأَحَدهمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « التَّبْصرَة » : وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي فِيمَا وَقَعَ بِهِ الْكَرَاءُ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : اكْتَرَيْتُكَ بِمَائَة ، وَقَالَ الْآخَرُ : خَمْسُونَ ، وَذَلِكَ بَعْدَ انْقَضَاء الْمُدَّة ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الشَّاكِي إِنْ ادَّعَى مَا يُشْبِهُ وَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ الْأُمْرُ لَمْ يَنْقَضِ فَإِنَّهُ مَا يَتَفَاسَخَانَ ، أَنْتَهَى ، وَفِيهَا أَيْضًا وَلَوْ أَنَّ الْكَرَاء انْعَقَدَ عَلَى سَنَتَيْنِ فَلَمَّا انْقَضَتْ السَّنَةُ الأُولَى طَلَبَ الْمُكْرِي أُجْرَة السَّنَة ، وقَالَ : انْعَقَدَ عَلَى سَنَتَيْنِ فَلَمَّا انْقَضَتْ السَّنَةُ الأُولَى طَلَبَ الْمُكْرِي أُجْرَة السَّنَة ، وقَالَ :

هُوَ مِائَةٌ ، وَقَالَ الْمُكْتَرِي هُوَ خَمْسُونَ وَالْمِائَةُ عَلَي السَّنَتَيْنِ ؛ تَحَالَفَا وَتَقَاسَمَا كَرَاءَ الْعَالِي السَّنَتَيْنِ ؛ تَحَالَفَا وَتَقَاسَمَا كَرَاءَ الْعَامِ الثَّانِي وَالْمَاضِي مَا أَقَرَّ بَهِ إِنْ أَشْبَهَ ، وَإِلاَّ فَكِرَاءُ الْمِثْلِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٧) [٤٢] سُوَّالٌ: عَمَّنْ اسْتُوْجِرَ عَلَي إِنْيَان بعير منْ مَوْضِعِ كَذَا مَخَرَجَ لِإِنْيَانِهِ فَوَجَدَهُ قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيدِه لِربِّهِ فَهَلْ لَهُ أَجَرتُهُ أَمْ لاَّ ؟

جَوَابُهُ: لَهُ أُجْرَتُهُ كَامِلَةً عَلَى رَبِّ الْبَعِيرِ ، فَفِي بَعْضِ فَتَاوَي الْحَافِظ ابْنِ الْأَعْمَشِ: وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً - يَجَىءُ بِبَعِيرِ لَهُ ، ثُمَّ جَاءَ الْبَعِيرُ وَقَبْلَ شُرُوعِ الأَجِيرِ فِي المَشْيِ ، فَإِنَّ الإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ عَلَي مُقْتَضَى عَادَةُ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ، لأَنَّ الْعَادَةَ كَالشَّرْطِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْمَشْيِ فَلَهُ الأُجْرَةُ كَامِلَةً، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٨) [٤٣] سُؤَالٌ: عَنْ يَتِيمِ الْمَيِّتِ هَلْ أَجْرُهُ لَهُ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : سَبُلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ مَسَائِلُ الْمَذْهَبِ لَا أُجْرَةُ لَهُ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطُوا لَهُ شَيْئًا لِخَفَّة فَعْلِهِ فَهُو كَمُنَاوَلَةِ الْقَدَحِ وَاللهُ عَنْ الْأَمُورِ الَّتِي لَيْسَ [] (١) وَاللهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٩) [٤٤] سُؤَالٌ: عَمَّا إِذَا ذَهَبَتْ الدَّابَةُ الْمُكْتَرَاةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ الْمَتَاعِ دُونَهَا بِأَخْدِ اللَّصُوصِ أَوْ السَّرَاقِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَهَلْ الْكِرَاءُ لاَزِمٌ لِلْمُكْتَرِي فِي الصُّورَتَيْن ، أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْكُرَاءَ سَاقِطٌ عَنْهُ فِي الصُّورَةِ الأُولَى ، وَلاَزِمٌ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ عَلَي الْمَشْهُورِ ، قَالَ ابْنُ سَلْمُونَ فِي حُكْمِ الصُّورَةِ الأُولَى : وَإِذَا ذَهَبَتْ الدَّابَّةُ بِالْمَتَاعِ فَلاَ كِرَاءَ لِصَاحِبِهَا ، وَزَادَ مَا نَصُّهُ : فَإِنْ أَدَّى جُعْلاً لِمَنْ جَاءَ بِهَا ، فَالْجُعْلُ عَلَي فَلاَ كِرَاءَ لِصَاحِبِهَا ، وَزَادَ مَا نَصُّهُ : فَإِنْ أَدَّى جُعْلاً لِمَنْ جَاءَ بِهَا ، فَالْجُعْلُ عَلَي

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

رَبِّ الدَّابَّة .

وَإِلَى حُكْمِ الصُّورَةِ الثَّانِيَة بِقَوْله : فَإِنْ ذَهَبَ الْمَتَاعُ بِلُصُوصٍ أَوْ شَبْهِ ذَلكَ فَعَلَيْهِ الْكَرَاءُ عَلَي الْمُسْتَأْجِرِ عَلَي فَعَلَيْهِ الْكَرَاءُ عَلَي الْمُسْتَأْجِرِ عَلَي الْمُسْتَأْجِرِ عَلَي حَمْله ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، وَسَوَاءً كَانَ ذَلكَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ أَوْ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ ، وَهُو قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتِهِ عَنْ مَالِكَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » خِلاف مَا فِي سَمَاعِ أَصْبُغَ مِنْ أَنْ الْكَرَاء يَنْفَسِخُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدِ : وَيَتَحَصَّلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلاَثَةَ أَقُوال .

أَحَدُهَا : أَنَّ الإِجَـارَةَ تَنْفَسِخُ بِتَلَفِهِ جُمْلَـةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، وَلِلْمُكْتَرِي أَنْ يَأْتِي بِمَتَاعٍ ٱخَرَ مِثْلِهِ يَحْمِلُهُ الْمُكْرِي لَهُ عَلَي دَابَّتِهِ .

أَوْ يُكْرِيهَا الْمُكْتَرِي لِمَنْ يَحْمِلُ عَلَيْهَا .

وَالثَّالِثُ : إِنْ تَلَفَ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى لَمْ يَنْفَسِخْ الْكَرَاءُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ مَا عَلَيْهِ اسْتُحْمِلَ اَنْفَسَخَ الْكَرَاءُ فِيمَا بَقِيَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فِيمًا مَضَى ، وَقِيلَ : [] (١) ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٠) [٤٥] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَكْرَى دَارَهُ لِغَيْرِهِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَسْكُنَهَا مَعَهُ غَيْرُهُ ، هَلْ يُوَفِّي لَهُ بِشَرْطه أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: فَفِي " ح " عَنْ كَتَـابِ الدُّورِ مِنْ " الْمُدُوَّنَةِ " (٢) مَا نَصَّهُ: وَمَنْ اكْتَرَى بَيْــتًا [بِشَرْطِ] (٣) أَنْ لاَ يَسْكُنَ مَعَــهُ [أَخَرُ] (٤) فَتَزَوَّجَ [أَوْ] (٥) ابْتَاعَ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥/٤١٧) فإنه ينقل منه .

⁽٣) في (ح) : وشرط .

⁽٤) في (ح) : أحداً .

⁽٥) في الأصل : و .

رَقِيقًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُكْنَاهُمْ ضَرَرٌ عَلَى رَبِّ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي سُكْنَاهُمْ ضَرَرٌ فَلَهُ مَنْعُهُ وَقَدْ تَكُونُ غُرْفَةٌ ضَعِيفَةُ الْخَشَبِ وَنَحْوَهٌ فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ .

وَقَالَ فِي « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَة » : وَإِنْ اكْتَرَى غُرْفَةً [وَشَرَطَ] (١) عَلَيْه رَبُّهَا أَنَّهُ لاَ يَسُكُنُ مَعَهُ عَيَّرُهُ لاَ يُوفَيِّي لَهُ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَرَرٌ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١١) [٤٦] سُوَّالٌ: عَمَّنْ اسْتُوْجرَ عَلَي رعَايَة مَاشيَة فَلَمَّا أَوْصَلَها الْمَرْعَي رَجَعَ إِلَى مَحَلَّته ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا عَشيَّةً فَوَجَدَها نَاقِصَةً لاَّ يَدْرِِّي هَلْ نَقَصَتْ قَبْلَ رُجُوعه أَوْ بَعْدَهُ ، هَلَ هُوَ ضَامَنُ لذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمعْيَارِ » وَسَتُلَ ابْنُ الْمكوي عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَعِيًا لِغَنَمه فَأُوْصَلَهَا الْمَرْعَي وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا عَشِيَّةً فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً لَأَ يَدْرِي هَلْ قَبْلَ رُجُوعِهِ أَوْ بَعْدَهُ .

فَأَجَابَ : لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يُقِيمَ رَبُّ الْغَنَمِ بَيَّنَةً أَنَّـهَا ضَاعَتْ فِي وَقْتِ تَعَدِّيهِ انْتَهَي وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٢) [٤٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ كَانَ مِنْ الْمُغَافَرَة يَحْمِي الرَّفَاقَ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ خَفَرَ مَا حُكْمُ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْخَفْرِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ (عج) في « نَوازِله » : وَسَئلَ : عَنْ جَمَاعَة مِنْ النّوبَة يَحْرُثُونَ فِي أَرْضِهِمْ وَتَنْزِلُ عَلَيْهِمْ الأَعْدَاءُ وتَأْخُذُ أَمْوالَهُمْ وَأَوْلاَدَهُمْ ، وَلَيْسَ لَهُمْ يَحْرُثُونَ فِي أَرْضِهِمْ وَمَنْعُوا الأَعْدَاء وَتَأْخُذُ أَمْوالَهُمْ وَأَوْلاَدَهُمْ ، وَلَيْسَ لَهُمْ حِيلَةٌ فِي ذَلِكَ ، وَعَنْدَهُمْ جنسٌ يُقَالُ لَهُمْ الشّنَاعِيَّة قَامُوا بِأُمُورِهِمْ وَمَنَعُوا الأَعْدَاء وَصَدُّهُمْ عَنْ اتَّفَقُوا مَعَنَا عَلَي شَيْء ؛ فَاتَّفَقُوا عَلَي أَنْ يَفْعَلُوا لِلشَّنَاعِيَّة كُلَّ سَنَة اثنى عَشَرَة ويبَةً وَصَارَ ذَلِكَ وَظِيفَةً عَلَيْهِمْ وَرِثَهَا الأَبْنَاءُ عَنْ الآبَاء فَهَلُ هَذَا الْجُعْلَ مَبْاحٌ أَمْ لا ؟

⁽١) في (ح) : فشرط .

فَأَجَابَ: مَا يَأْخُذُهُ الشَّنَاعِيَّةُ مَمَّنْ يَدُفَعُوا عَنْهُمْ الْعَدَو عَلَي هَذَا الْوَجْهِ المَذْكُور جَائِزٌ ، حَيْثُ كَانَ دَفْعُهُمْ الْمَذْكُور بِشَجَاعَتهمْ وَقُوَّتِهمْ ، وَإِنْ كَانَ بِجَاهِهمْ فَلاَ يَجُوزُ ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ كَلاَمِ الغيريني فَإِنَّهُ سئلَ عَمَّا يَأْخُذُ الرَّجُلُ عَلَي سَبِيلِ يَجُوزُ ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مَنْ كَلاَمِ الغيريني فَإِنَّهُ سئلَ عَمَّ الشَّيْخ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ إِنْ الشَّيْخ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِشَجَاعَتهمْ وَقُوْتَهِمْ جَازَ ، وَأَفْتَى شَيْخُنَا ابْنُ كَانَ بِجَاهِهِمْ لَمْ يَجُزُ ، وَإِنْ كَانَ بِشَجَاعَتهمْ وَقُوْتَهِمْ جَازَ ، وَأَفْتَى شَيْخُنَا ابْنُ عَرْفَهُ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ مَشْيَهُ مَعَهُمْ وَانْقَطَاعَهُ عَنْ أَسْبَابِهِ وَأَشْعَالِه وَتَرْكِه لَهَا لَيْسَ بُواجب عَلَيْهِ . انَتَهَى ، وقَالَ الْجَزُولِيُّ : مَا يَأْخُذُهُ أَهْلُ الْجَاهُ مَنْ لَيْسُ بُواجب عَلَيْه الْمَشْعُ مَنْ مُواضِعِ الْخُوْفِ إِلَى مَواضعِ الأَمْنِ فَذَلكَ مَنْ الْمُسْعَى الْمُسْعَلِي أَنْ يُخْرِجُوهُمْ مِنْ مَواضعِ الْخُوفِ إِلَى مَواضعِ الأَمْنِ فَذَلكَ مَنْ مَوْلَكَ عَنْ الشَّي عَمْ اللَّهُ مُنَا إِلَى الْمُوضِعِ الفُلانِي تَمْنَعْنَا مِنْ اللَّصُوصِ وَأَهْلِ الظَّلُمْ وَلَكَ عِنْدَنَا عَدَدٌ مِنْ الدَّرَاهِمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدُ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ مَعَهُمْ ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ الأَخْذُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ ، انْتَهَى كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ جَوِازُ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنْ أَهْلِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ إِنْ كَانَ يَحْمِيهُمْ وَيَمْنَعُهُمْ مَنْ الظَّلَمَة بِشَجَاعَتِه وَقُوَّتِه حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَي ذَلِكَ غَيْرُهُ، ويُرْشَدُ أَيْضًا إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مِحْ) (١) عنْدَ قُولُ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ يَخْلُو زَمَن) : والحُفَّرَاءُ فِي الْحَارَاتُ والْأَسْوَاقِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَبْرَة بِمَا يُكْتَبُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ إِذَا ضَاعَ شَيْءٌ مِنْ دَارٍ يَضْمَنُونَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ الْتِزَامُ مَا لَا يَنْهُ وَلَا ضَمَانَ ، حَيثُ لَمْ يُفَرِّطُوا ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْرَّحْمَنِ عَج ، وَنَقَلَهُ [عَنْهُ] (٢) الشَّيْخُ كَرِيمُ الدِّينِ ، انتَهَى كَلاَمُهُ .

⁽١) حاشية الخرشي (٧/ ٢٧) .

⁽٢) سقط من الأصل .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا جَوَازُ أَخْذِ الزَّاوِيَةِ لذَلِكَ مِنْ الْخَفيرِ عَلَي وَجْهِ التَّسَتُرِ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الْهِبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ نَصْوْ ذَلَكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ [] (١) وَالزَّهْرِيِّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتُوكَى فِي هَذِهِ الْبِلاَدِ بِهَذَا الْقَوْلِ يَجْرِي عَمَلُهُ عَلَيْهِ وَالزَّهْرِيِّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتُوكَى فِي هَذِهِ الْبِلاَدِ بِهَذَا الْقَوْلِ يَجْرِي عَمَلُهُ عَلَيْهِ مِنْ قَدِيمِ النِّمَانِ كَمَا فِي « نَوَازِل [ق / ٧٠٧] الْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَشِ » ، وَفِي «نَوَازِلَ [ق / ٧٠٧] الْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَشِ » ، وَفِي «نَوَازِلَ [ق / ٧٠٧] الْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَشِ » ، وَفِي هُنُ وَازِلَ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ مَا نَصُّهُ : وكَوْنُ مَال مُسْتَغُرَقِ النَّالِمُ عَلْمُ .

(١٩١٣) [٤٨] سُؤَالٌ: عَنْ الْمَجْعُول لَهُ عَلَى أَنَّ قَبْضَ الضَّالَة وَأَجِرَ عَلَى رَعْيِهِا وَسَقْيِهَا أَوْ حِفْظِهَا ، أَوْ تَوَلاَّهُ بِنَفْسِهِ ، فَهَلْ الأُجْرَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ عَلَيْه ؟

جَوابُهُ: إِنَّ مَا يُفِيدَهُ كَلاَمُ ابْنُ عَرَفَةَ وَمَعْنَاهُ يَقْتَضِي صَنِيعَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَ «التَّوْضِيحُ » أَعَّفَا عَلَي الْمَالِكِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَيْ سَوَاءً كَانَ لِلْعَامِلِ الْجُعْلُ الْمُسَمَّى أَوْ جُعْلُ الْمِثْلِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِ الْعُمْدَة ، وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ بِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا : (يَسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّمَامِ) (٢) إِذْ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ، الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا : (يَسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّمَامِ) (٢) إِذْ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ لِلْعَامِلِ نَفَقَةُ التَّحْصِيلِ وَالْمُرَادُ بِهَا أُجْرَةُ عَمَلِه فِي تَحْصِيلِهِ وَأَمَّالَةِ ، فَإِنَّ أَجْرَةَ الرَّعْيِ وَالسَّقْيِ عَلَي الْمَالِكِ انْتَهَى مِنْ « عج » بِالْمَعْنَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٤) [٤٩] سُؤَالٌ: عَنْ الْجُعْلِ عَلَى طَلَبَ الدَّابَّةِ بِنِصْفِهَا أَوْ رَبُعِهَا هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ، وَعَلَى عَدَم جَوَازِهِ فَمَاذَا يَجِبُ لِلْعَامِلِ ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (مخ) في « كَبِيرَهِ » : مَنْ قَالَ لِشَخْضِ : إِنْ جِئْتَنِي بِبَعِيرِي الْآبِقِ فَلَكَ نِصْفَهُ أَوْرُبُعُهُ مَ ثَلاً ، إِنَّهُ جُعْلُ فَاسِدٌ لِلْجَهْلِ ، لأَنَّهُ وَلاَ يَدْرِي مَا دَخَلَهُ، وَمَا لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَانًا لإِجَارَةٍ أَوْ جُعْلٍ ، انْتَهَى ،

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵۰) .

مَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْهُ فِي فَسَادِ الْجُعْلِ.

ثُمُّ قَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِه » بَعْدَ كَلاَمٍ طَـوِيلِ مَا نَصُّهُ : ثُمَّ إِنَّ مَا جُعِلَ فِيهِ الْجُعْلُ عَلَى رَدِّ الْآبِقِ بِنصْفُه ، فَإِنْ وَقَعَ وَقَبَضَهُ وَفَاتَ ضَمَنَ الْعَامِلُ نِصْفَ قَيمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسَدٌ وَلَهُ أَجْرُ تَعَبِهِ وَإِعْيَاتِهِ وَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ إِثْلَي وَقْتِ هَلاَكِهِ انْظُرْ « التَّوْضَيحَ » .

قُلْتُ : وَهَذَا لاَ يُوافِقُ قَوْلُـهُ : (وَفِي الْفَاسِدِ جُـعْلُ الْمِثْلِ) (١) إِلَخْ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَتِمَّ إِلاَّ بِقَبْضِ رَبِّهِ وَهُو لَمْ يَقْبِضْهُ فَلَمْ يُوجَدْ تَمَامُ الْعَمَلَ .

نَعَمْ إِنْ قِيلَ فِيهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ اتَّضَحَ الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَمَعْنَي قَوْلُهُ اتَّضَحَ أَنَّ الضَّالَّةَ إِنْ فَاتَتْ بِيَدِ الْعَامِلِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيمَة الْجُزْءِ الْمُسَمَّى لَهُ مِنْ نصْفُ أَوْ رَبْع بِقِيمَته يَوْمَ قَبْضِهِ لَأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ وَلَهُ أَضَجْرُ الْجُزْءِ الْمُسَمَّى لَهُ مِنْ نصْفُ أَوْ رَبْع بِقِيمَته يَوْمَ قَبْضِهِ لَأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ وَلَهُ أَضَجُرُ تَعَبِيهِ وَإِعْيَاتُه وَدَهَابِهِ وَرَجُوعِهِ إِلَى وَقْتَ هَلَاكُهَا ، وَإِنْ لَمْ تَهْلَكُ هَذَه وَقَبَضَهَا مَالَكُهَا فَلَهُ أَجْرَةُ اللّه عَلْكُ هَذَه وَقَبَضَهَا مَالَكُ هَا فَلَهُ أَجْرَةُ اللّه وَإِنْ لَمْ يَقُولُ : إِنْ جَعْبَدي الْآبَقِ فَلَكَ نصْفُهُ ، فَإِنْ أَتَى بِهِ فَلَهُ أُجْرَةُ مِثْلُه وَإِنْ لَمْ يَأْت بِهِ فَلَا جَنْتَنِي بِعَبْدي الْآبَقِ فَلَكَ نصْفُهُ ، فَإِنْ أَتَى بِهِ فَلَهُ أُجْرَةُ مِثْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْت بِهِ فَلَا أَجْرَةُ مَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَلَا أَجْرَةُ مَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَات بِهِ فَلَا اللّهُ وَمَسْأَلَةُ ﴿ الْمُدُونَة ﴾ الْعَبْد فِيهَا لَمْ يَجْعَلَكْ بِيد الْعَامِلِ فَوَجَبَ لَهُ أَجْرَةُ الْمُدُونَة ﴾ الْعَبْد فِيهَا لَمْ يَجْعَلَكْ بِيد الْعَامِلِ فَوَجَبَ لَهُ أَجْرَةُ مِنَالَةُ التَّوْضِيحِ الْعَبْدُ فِيهَا قَدْ هَلَكَ بِيدِ الْعَامِلِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ وَلَهُ مَا تَقَدَّمَ انْتَهَى وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٥) [٥٠] سُوَّالٌ: عَنْ امْرَأَة لَهَا مَالٌ وَلَهَا ابْنٌ فَقيرٌ يَرْعَاهُ وَيَسْقَيهُ ، وَبَطْلُبُ مَا ضَلَّ منْهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لاَ يَكْتَسِّبُ مِنْهُ بِشَيْءٍ مَا ، ثُمَّ مَاتَ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ أَجْرَةَ ذَلكَ لَهُمْ حََقُّ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْابْنَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حِينَ الْخِدْمَةِ صَبِيًّا أَوْ بَالِغًا ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۰).

⁽٢) انظر : « المدونة » (١١/ ٩٥٤) .

فَاكْـتسَـابُهُ لُوالدَّتِهِ تَسْتَـعِينْ بِهِ عَلَي نَفَقَـتِه ، وَيَتَفَـرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ شَيْءَ لَهُ فِي خَدْمَتِه لَمَـالَهَا فَفِي « نَوَازِلِ الْورزازِي » مَا نَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّا يَكْتَسِبْهُ الصَّبِيُّ وَ الْصَّبِيُّ وَ الْصَّبِيَّةُ ، وَهُوَ فِي الْحَضَانَةَ لَمَنْ يَكُونُ أَلْلحَاضِنَة أَوْ يُوقَفُ لَهُ ؟ .

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عات : مَنْ طُلِّقَتْ عَلَي أَنْ تَحَمَّلَتْ نَفَقَةَ ابْنَتِهَا ، وَكَانَ لِلْبِنْتِ عَمَلٌ بِيَدِهَا يَجْتَمِعُ لَهَا بِهِ مَالٌ فَهُو َلْأُمِّهَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مُؤْنَتِهَا ، وَكَانَ لِلْبِنْتِ عَمَلٌ بِيَدِهَا يَجْتَمِعُ لَهَا بِهِ مَالٌ فَهُو لَأُمِّهَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مُؤْنَتِهَا ، وَكَذَلِكَ مَنْ طُلِّقَتُ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَاسْتُؤْجِرَ وَكَذَلِكَ مَنْ طُلِّقَتُ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَاسْتُؤْجِرَ الصَّبِيُّ بِالدَّرَاهِمِ فَالدَّرَاهِمُ لِأُمِّهِ لاَ لَأْبِيهِ وَلاَ حُجَّةً لَهُمْ أَنَّ الدَّرَاهِمَ مِنْ كَسْبَ الصَّبِيِّ يُوقَفُ لَهُ لِأَنَّ الصَّبِيِّ مَا دَامَ فِي الْحَضَانَةِ لاَ كَسْبَ لَهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ بِالغًا فَإِنْ أَمَرْتُهُ بِذَلِكَ تَعَيَّنَ عَلَيْه فِعْلَهُ لُوجُوب برهاد وَمَا تَعَيَّنَ عَلَي الشَّخْصِ فِعْلَهُ فَلاَ أُجْرَةً لَهُ فَي لَهُ فَي الصَّيْخَ خَليل : (وَلاَ مُتَعَيِّنَ كَرَكْعَتَي الشَّخْصِ فِعْلَهُ فَلاَ أُجْرَةً لَهُ أَيْضًا لَجَرَيَانِ الْعُرْفِ فِي هَذِهِ الْبِلاَدِ عَلَي الْفَجْرِ) (١) وَإِنْ لَمْ تَأْمُرُهُ بِهِ فَلاَ أُجْرَةً لَهُ أَيْضًا لَجَرَيَانِ الْعُرْفِ فِي هَذِهِ الْبِلاَدِ عَلَي النَّواصُلِ وَالتَّعَاطُف وَالتَّكَارُمِ ، وَالْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ فَفِي ﴿ نَوَازَلَ الشَّرِيفِ الْعَلاَّمَةِ مُحَمَّد بْنِ فَاصلَ الشَّرِيفِ » فِي أَثْنَاء مُحْكَمَةٌ فَفِي ﴿ نَوَازَلَ الشَّرِيفِ الْعَلاَّمَةِ الشَّرِيفِ حَمَى الله ، فَالْجَوابُ عَنْهُ مَا نَصَّهُ : جَوَابِ سُؤْالَ مِنْ ابْنِ أُخْتِهِ الْعَلاَّمَةِ الشَّرِيفَ حَمَى الله ، فَالْجَوابُ عَنْهُ مَا نَصَّهُ : أَنَّ الزَّوْجُينَ فِي ضِيعَة كُلِّ مَنْهُمَا للْآخَرِ مَحْمُولٌ عَلَي التَّواصُلِ وَالتَّعَاطُف فَالزَّوْجَةُ فِي نَازِلَتَكُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَي ذَلكَ فِي قيامِها فِي مَال رَوْجَها فَلاَ شَيْءَ لَهَا فِيهِ فِيما لَكُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفَ وَلاَ قَرِينَةٌ ، وَإِنْ ادَّعَتْ الزَّوْجَةُ فِي نَازِلَتَكُمْ الشَّرْطَ كَتَبْنَا وَقَدْرُ الْقَيَامِ وَكَيْفِيَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَينًا وَقَدْرُ الثَّوابِ فَلَا أَوْ لَكُو فَى قَدْرِ الْقِيَامِ وَكَيْفِيَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَينًا وَقَدْرُ الثَّوابِ فَلَا أَوْ لَهُ مَنْ الْبَيْنَة عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْقِيَامِ وَكَيْفِيَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَينًا وَقَدْرُ الثَّوابِ

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قال الخرشى: يعنى أن الذى يتعين فعله على المكلف سواء كان فى نفسه واجبا أو غير واجب لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه من باب أولى ما هو أعلى من ركعتى الفجر بخلاف فرض الكفاية فإن الإجارة تجوز على فعله لأنه يقبل النيابة كالأذان وغسل الميت ما لم يتعين عليه فحينذ لا تجوز الإجارة عليه . « حاشية الخرشى » (٧٣/٧) .

في ذلك مَوْكُولٌ إِلَي اجْتهاد أَهْلِ الْمَعْرِفَة بِحَسَب قَدْرِ الْقيامِ في الْمَال قَليلاً أَوْ كَثِيراً أَوْ لاَ يَخْفَى أَنَّهَا حَيْثُ شَرَطَتْ الثَّوابَ ، وَقُلْنَا لَهَا بِشَرْطِهَا لاَ فيما كَانَ لَهَا مِنْ قيامِ قَبْلِ الشَّرْطِ حَيْثُ لَمْ تَسْتُوْجِبْ ذلك إِلاَّ بِالشَّرْط وَحَقيقَةُ الْقيامِ الَّذي لَهَا بِهَ حَقَّ فِي مَالِ الزَّوْجِ إِنْ أَوْجَبَ لَهَا ذَلكَ قَرِينَةٌ أَوْ عُرْفٌ أَوْ شَرْطٌ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالُ كَمَا يُعْرَفُ ذَلك بِالْكُلِّيَةِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْل ابْنِ الْحَاجِب (۱): وَكُلِّف مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ [أَوْ] (٢) مَال بِأَمْرِ الْمُنْتَفِعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِه مَمّا لاَ وَكُلِّف مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ [أَوْ] (٢) مَال بِأَمْرِ الْمُنْتَفِع أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِه مَمّا لاَ بَعْدُم فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ الْمَالِ بِخَلافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَيْدِ أَوْ بِعَيْدِ أَوْ بِعَبْدِهِ أَوْ قَال يَسْقُطُ عَنْهُ .

وَتَبَيَّنَ الْحُكْمُ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ الزَّوْجِ يَغْنِي عَنْ تَبْسِينِهِ فِي قِيَامِهِ فِي مَالِهَا ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُمَّ بَعْدَ كتبي هَذَا وَقَفْتُ فِي ﴿ نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ﴾ عَلَي مَا نَصَّهُ : الْعُرْفُ فِي الْأَوْلَادِ عَمَلُهُمْ لِلْآبَاءِ بِلاَ أُجْرَةٍ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٦) [٥١] سُوَّالٌ: عَمَّنْ الْتَزَمَ شَرْطَ صَبِيٍّ لِمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَخْذِ الْمُعَلِّمِ لَمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَخْذِ الْمُعَلِّم لَهُ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي تَركَته أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْإِمَامُ عُـثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْوَلاَتِي عَمَّنْ الْتَـزَمَ شَرْطَ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ مَاتَ الْمُلْتَزِمُ وَلَمْ يَرْفَعْ مُلْتَزَمَهُ .

فَأَجَابَ بِقُولِهِ : إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ وَتَرَكَتُهُ كَسَائِي الدُّيُونِ لاَ فِي ثُلُثِهِ.

وَأَجَابَ شَيْخِ شُيُوخِنَا الْحَاجُّ أَبُو بَكْرٍ عَنْ الْمَسْأَلَةَ أَيًّا بِمَا نَصُّهُ: قَالَ فِي «الْمُدَوَّنَةَ » فِي الَّذِي يَقُولُ لِرَجُلٍ : اعْمَلُ لِفُلانَ عَمَلاً أَوْ بِعْهُ سِلْعَتَكَ وَالثّضمَنُ لَكَ عَلَيَ قَالَثّمَنُ فِي ذِمَّةِ الضَّامِنِ إِنْ مَاتَ وَلاَ طَلَبَ عَلَي الْمُبْتَاعِ وَلاَ عَلَي الَّذِي

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠) .

⁽۲) في « جامع الأمهات » : و.

عَمَلَ لَهُ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٧) [٥٢] سُؤَالٌ: عَنْ الْفُتْيَا هَلْ الْإِجَارَةُ عَلَيْه جَائِزَةٌ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ: مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَنَصَّهُ: وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ: مَا أَهْدَى للْمُفْتِي إِنْ كَانَ يَنْشَطُ لِلْفُتْيَا أَهْدَى لَهُ أَمْ لاَ فَلاَ بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ، إِنَّمَا يَنْشَطُ إِذَا أَهْدَى لَهُ أَمْ لاَ فَلاَ بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ، إِنَّمَا يَنْشَطُ إِذَا أَهْدَى لَهُ فَلاَ يَنْشَطُ لِلْفُتْيَا وَهُوَ قَوْلُ لَلْهُ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ لاَ يَقْبَلَ مِنْ صَاحِبِ فَتُنَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ غَيْشُونَ وَكَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ رَشُوةً .

قُلْتُ : وَقَدْ يُخَفَّفُ قَبُولُهَا لِمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا وَلاَ سَيَّمَا إِنْ كَانَ اشْتِغَالُهُ الْمُولِهَا يَقْطَعُهُ عَنْ التَّسَبَّبِ وَلاَ رَزْقَ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا الْصُولِهَا يَقْطَعُهُ عَنْ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ أَبِي عُلُواَنَ : أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيَطْلُبُهَا أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِد عَنْ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ أَبِي عُلُواَنَ : أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيَطْلُبُهَا مِمَّنْ يَفْتِيهِ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩١٨) [٥٣] سُؤَالٌ: وَجَوَابُهُ: سُئِلَ مَالكٌ عَنْ رَجُلَيْنِ طَبِيَبْينِ أَحَـدُهُمَا يُطَيِّبُ بِالْقُرْآنِ وَالْآخَرُ يُطَيِّبُ النَّاسَ بِالْأَدْوِيَةِ أَيكُونُ لَهُمَا أَجْرٌ أَمْ لاَ ؟

قَالَ : أَجْرُ الطَّبِيبِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ عَلَيِ الْبُرِ وَأَجْرُ كِتَابِ اللهِ يَكُونُ لَهُ بَرِيءُ أَوْ لَمُ بَرْدُهُ إِلاَّ اللهُ انْتَهَى مِنْ بَعْضِ شُرُوحِ الرِّسَالَةِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(إِنَّ عَقْدًا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ . .) (١) إِلَخْ مَا نَصَّهُ : أَنْظُرْ حُكُمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا (إِنَّ عَقْدًا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ . .) (١) إِلَخْ مَا نَصَّهُ : أَنْظُرْ حُكُمُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ احْتِرَازُ مِنْهَا ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْسِ يَعِيشَ أَنَّهُ خَافَ عَلَي زَرْعِهِ الْمَلَاكَ فَاسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ فَاسِدَةً حِينَ لَمْ يَجِدْ الْجَانِي قَالَ : وَمِثْلُهُ لَوْ عَمَّ الْحَرَامُ جَمِيعَ الْأَسْوَاقِ وَلاَ مَنْدُوحَةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَنَقَلَهُ عَنْ الْجَرُولِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ »:

⁽۱) مەفتصر خلىل (ص/۲۱۸)

وَلاَ بَأْسَ [عَلَي الْمُضَطَرِّ] (١) أَنْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةُ) (٢) وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ الْبَرْزَلِيِّ مَا نَصُّهُ تَجُوزُ الْمُعَامَلَةُ الْفَاسِدَةُ لِمَنْ لاَ يَجِدُ مَنْدُوحَةٌ عَنْهُمَا كَالْإِجَارَةِ وَالشَّرِكَةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَي وَجْهِ لاَ يَجُوزُ فِي الْاحْتيارِ انْتَهَى كَلاَمُهُ قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ هُذَا جَوَازُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ حَيْثُ لاَ مَنْدُوحَةً عَنْهَا وَظَهَرَ مِنْ هُ أَيْضًا أَنَّ بَيْعَ مِنْ هَذَا جَوَازُ الْإِجَارِةِ الْفَاسِدَةِ حَيْثُ لاَ مَنْدُوحَةً عَنْهَا وَظَهْرَ مِنْ هُ أَيْضًا أَنَّ بَيْعَ الْفُوسِ مَعَ رسنها لَهُ مَدْخَلُ فِي الْجَوازِ لِعَدَم إِمْكَانَ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْبِلاَدِ الْتَهَي وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إِلْحَاقُ : ثُمَّ بَعْدَ مَا افْ تَيتَ بِهَذَا وَقَفْتُ عَلَي كَلاَم شَيْخِ النَّيْوِخِ ابن لُبِّ يُنَاسِبُهُ وَأَرَدْتُ إِلْحَاقَهُ بِهِ تَتْمِيمًا لَلْفَائِدَة وَنَصَّهُ : مَا جَرَى بِهِ عَمَلُ النَّاسِ وَتَقَادَمَ فِي عُرْفِهِمْ وَعَادَتُهُمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَمْسَ لَهُ مَحْرَجٌ مَا أَمْكَنَ عَلَي لللهُ وَقَالَ أَيْضًا عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ للْفَرَّدِ وَقَالَ أَيْضًا عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلْفَرُورَةِ وَقَالَ أَيْضًا عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلْفَرُورَةُ لِلْكُلُومُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلْفَرُورَةِ .

وَقَالَ عِنَّ الدِّينِ فِي « قَواعده الصَّغْرَى » فِي فَصْلِ تَنْزِيله الْعَادَةَ أَوْ قَرَائِنَ الْأَحْوَالِ مَنْزِلَةَ صَرِيحِ الْمَقَالِ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ وَتَغْيِيرِ الْمُطْلَقِ وَغَيْرِهَا ، وَاخْتُلفَ فِي وُجُوبِ الْحبر عَلَي النَّاسِخِ وَالْخَيْطِ عَلَي الْحَياطَ لِإِضْرَارِ الْعُرْفِ فِيهِ وَاخْتُلفَ فِي وَجُوبِ الْحبر عَلَي النَّاسِخِ وَالْخَيْطِ عَلَي الْحَياطَ لِإِضْرَارِ الْعُرْفِ فِيهِ كَذَا مُعَاوَضَةُ رُبْعِ الْحَبْسِ عَلَي شُرُوطٍ عُيِّنَتْ لِلْمُوسِي انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٩٢٠) [٥٥] سُوَّالُّ: عَنْ رَجُلِ ادَّعَي أَنَّهُ اكْتَسَرَى دَابَّةً لَآخَرَ إِلَى بَلَد مَخْصُوص بِعَيْنه لاَ يَتَعَدَّاهُ فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ قَامَ بَعْدَ يَوْم وَرَكَبَ الدَّابَّة بِلاَ إِذْن رَبِّهَا وَسَافَرَ عَلَيْهَا إِلَى الْأَعْصَابِ وَتلكَ الْبَلْدَة لاَ يَغَابُ عَلَي الْخَيْلِ عِنْدَنَا إِلَيْهَا وَلاَ وَسَافَرَ عَلَيْهَا إِلَيْهَا إِلَيْهَا وَلاَ عَنْدَنَا إِلَيْهَا وَلاَ تَكْتَرِي إِلَيْهَا لِبُعْدَهَا ، وَمَاتَتُ الْفَرَسُ فِي إِيَابِهِ افْتَرَسَهَا سَبْعٌ فَلَمَّا قَدَمَ قَامَ الْمُكْرِي تَكْتَرِي إِلَيْهَا لِبُعْدَهَا ، وَمَاتَتُ الْفَرَسُ فِي إِيَابِهِ افْتَرَسَهَا سَبْعٌ فَلَمَّا قَدَمَ قَامَ الْمُكْرِي يَدَّعِي تَضْمينَهُ فَرَسَهُ بِتَعَدِّيهِ فَقَالَ الْمُكْتَرِي : أَنْتَ اكْتَرَيْتَهَا لِي أَقْضِي عَلَيْهَا يَدَعَى تَضْمينَهُ فَرَسَهُ بِتَعَدِّيهِ فَقَالَ الْمُكْتَرِي : أَنْتَ اكْتَرَيْتَهَا لِي أَقْضِي عَلَيْهَا عَلَيْهَا لَهُ فَلَا الْقَوْلُ الْقَوْلُ وَلاَ زَمَانٍ وَلاَ بَيِّنَةً لَهُمَا فَهَلُ الْقَوْلُ الْقَوْلُ وَلاَ زَمَانٍ وَلاَ بَيِّنَةً لَهُمَا فَهَلُ الْقَوْلُ لَا الْقُولُ لَا الْقَوْلُ لَا اللّهُ لَا قَوْلُ لَا اللّهُ الْفُولُ وَلَا يَمَانٍ وَلاَ بَيِّنَةً لَهُمَا فَهَلُ الْقَوْلُ لَا عَنْ وَلَا يَمَانٍ وَلاَ زَمَانٍ وَلاَ بَيِّنَةً لَهُمَا فَهَلُ الْقُولُ لَا قُولُ لَا قَلْ اللّهُ وَلَا يَمَانٍ وَلاَ زَمَانٍ وَلاَ بَيْنَا إِلَيْهَا لَا عَلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى الْقُولُ لَا عَلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى الْهَا وَلَا يَعْلَى الْقَوْلُ الْفَوْلُ الْقُولُ لَهُ الْعَرْسَاقُ الْعُولُ الْمَا لَوْلُ الْمُعْلَى الْمَالِ وَلَا يَعْلَى الْمُعْلَى الْمَانِ وَلَا الْفَوْلُ الْمُعْلَى الْمَانِ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَا لَا عَلَى الْمَالَ الْمَالِمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُعْلَى الللّهُ وَلَا يَعْلَى الْمَالَ وَلَا يَعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْعَوْلُ الْمَالَ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمَالِقُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالِ وَلَا الْمَالِمُ الْمُعْلَى الْمُقُولُ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالِمُ الْمُعْلَى الْعُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَالِمُ الْمُعْلَى الْم

⁽١) في « الرسالة »: للمضطر.

⁽٢) انظر : « الرسالة » (ص/١٨٦) .

قَوْلُ الْمُكْرِي لِأَنَّهُ ادَّعَى الصِّحَّةَ مَعَ يَمِينه أَوْ قَوْلُ الْمُكْتَرِي مَعَ أَنَّهُ ادَّعَى حَرامًا يَنْفَسِخُ مِنْهُ الْمُكْتَرِي يَضْمَنُ قِيمَةَ الدَّابَّةِ يَنْفَسِخُ مِنْهُ الْمُكْتَرِي يَضْمَنُ قِيمَةَ الدَّابَّةِ يَوْمَ النَّعَدِّي أَوْ يَوْمَ الْمَوْت؟

جَوابُهُ : أَنَّ الْأَصْلَ صَدُورُ عُ قُودِ الْمُسْلَمِينَ عَلَي وَجْهِ الصِّحَّةِ ، وَلَذَا قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحه (س) : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الصَّحَّةَ إِذَا اخْتَلَفَ فِي الصِّحَّةِ وَالْفَسَادِ عَلَي الْمَشْهُورِ ، وَمَذْهَبُ « الْمُدُونَّةِ » ، وَقَيدً عَبْدُ الْحَمِيدُ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْعُقُودِ الَّتِي يَغْلُبُ فَسَادُهَا كَالصَرْفِ وَالْمُغَارَسَةِ فَلاَ عِبْرَةَ الْحَمِيدُ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْعُقُودِ الَّتِي يَغْلُبُ فَسَادُهَا كَالصَرْفِ وَالْمُغَارَسَةِ فَلاَ عِبْرَةَ الْحَمِيدُ وَلَكَ بِغَيْرِ الْعُقُودِ الَّتِي يَغْلُبُ فَي « تَوْضيحه » وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَدًا لاَ خِلاَفًا فَلذَا قَالَ : إِنْ لَمْ يَغْلُبُ فِي ذَلَكَ الْعَقْدِ الْفَسَادُ كَالْعُقُودَ الْمَذْكُورَةِ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي بَابِ الْقَضَاءِ (وَكَفَاهُ بِعْتُ [أَوْ] (٢) تَزَوَّجْتُ وَحْمِلَ عَلَي الصَّحيحِ) (٣) وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ النُّصُوصِ الْمُشَاهِدَة عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الصَّحَة ، وَحِينَئَذَ فَالْحُكُمُ فِي الْمَسْأَلَة قَـوْلُ « الْمُدُوَّنَة » وَإِذَا زَادَ مُكْتَرِيالدَّابَّةِ أَوْ مُسْتَعِيرُهَا فِي الْمَسَافَة ميلاً أَوْ أَكْثَرَ فَعَطَبَتْ ضَمَنَ وَخُيِّرَ رَبُّهَا فَإِمَّا ضَمَّنَهُ قِيمَتَهَا يَوْمَ النَّيَادَةِ وَإِمَّا ضَمَّنَهُ كِرَاءَ الزِّيَادَةِ . انْتَهَى .

وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي بَابِ الْغَصْبِ : (وَلَهُ فِي تَعَـدٌّ كَمُسْتَأْجِرٍ كَرَاءَ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَإِلاَّ خُيِّرَ فِيهِ وَفِي قِيمَتِهَا وَقْتُهُ) (١٠ أَيْ التَّعَدِّي انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) طمس بالأصل .

⁽٢) في « المختصر » : و .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦٠) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩ _ ٢٣٠) .

« نُواَزِلُ الْحَبْسِ »

(١٩٢١) [١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة أَوْقَفَتْ عَلَى رَجُل وَامْرَأَة بَقَرَةً بَيْنَهُ مَا عَلَى سَوَاء فَمَّا وَلَدَتُ الْبَقَرَةُ عنْدَهُمَا ابْنَتَيْنَ فَاقْتَسَمَاهُنَّ فَخَرِّجَ للرَّجُّل في نَصيبه ابْنَتَا الْبَقَرَةً وَخَرَجَ للْمَرْأَة في نَصيبهَا الْبَقَرَةُ الْكَبِيرَةُ ، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ فَوَّتَ إَحْدَى الْإَبْنَتَيْن وَالثَّانيَّةَ مَاتَتْ عَنْدَهُ بَسَمَاوَيَ ، وَالْبَقَرَةُ الْكَبِيرَةُ تَوَالَدَتْ عَنْدَهَا حَتَّى صَارَتْ ذُرِّيَّتُهَا بضْعَ عَشَرةَ بَقَرَةً ، وَأَرَادَ الرَّجُلُ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا فيهَا بيَّهَا منْ الْوَقْف ، فَامْتَنَعَتْ وَنَصِيبُ الرَّجُلُ منْ الْوَقْف وَقْفٌ عَلَيْه وَعَلَى أَوْلاَده وَعَقَبَةُ بَعْدَهُ ، وَنَصِيبُ الْمَرْأَة منْ الْوَقْف جُهلَ أَمْرُهُ ، هَلَ هُوَ وَقْفٌ عَلَيْهَا وَحْدَهَا أَوْ عَلَيْهَا وَعَلَى ذُرِّيَّتَهَا بَعْدَهَا غَيْرَ أَنَّهَا مَاتَتُ ، وَلَمْ تَتُرُكُ ذُرِّيَّةً ، وَمَاتَتُ الْمُحْبِّةُ قَبْلَهَا ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ الْمُحَبَّة لَمَّا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا قُبضَ جَميعُ مَا كَمانَ بيَدهَا في حَيَاتهَا منَ الْقَر الْمَوْقُوف لاعْتقَاد أَنَّهُ لاَحَقَّ للرَّجُلَ الْمَوْقُوف عَلَيْه مَعَ ٱلْمَرْأَة الْمَذْكُورَة فيه لكَوْنه أَخَذَ نَصيبَةُ مَنُ الْوَقْف قَبْلَ وَفَاة مَنَّ بِيَده مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ هَلْ قيمَتُهَا الْمَذْكُورَةُ جَائِزَةٌ أَمْ لا ؟ وَهَلْ لِلرَّجُلِ الرَّجُوعُ عَلِّي الْمَرْأَة في حَيَّاتَهَا فيما بيدها من الوقف أَمْ لاَ ؟ ، وَهَلْ يَرْجِعُ جَـمِيعُ مَا بَقِيَ مـنْ الْوَقْفَ لَهُ خَاصَّةً وَعَـلَى أَوَٰلاَدهَ بَعْدَهُ وَلاَ يَرْجِعُ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ حَتَّى يَنْقَرصَ آخرَهُمْ أَمْ لَا ؟

جَوابُهُ: إِنَّ قِسْمَةَ الشَّيْءِ الْمُحْبَسِ عَلَي ثَلاَثَة أَوْجُه أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِد مِنْ الْمَوْقُ وَفَ عَلَيْهِمْ يَمْلُكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقَسْمِ فَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ لَتَصَرُّفِهِمْ فِي غَيْرِ مِلْكِهِمْ لِأَنَّهُمْ لاَ يَمْلَكُونَ مِنْ الْوَقْفِ إِلاَّ غُلَّتَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى لَتَصَرُّفِهِمْ فِي غَيْرِ مِلْكِهِمْ لَأَنَّهُمْ لاَ يَمْلَكُونَ مِنْ الْوَقْفِ إِلاَّ غُلَّتَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُه : (وَالْمِلْكُ لِلْوَاقِفِ لاَ الْغُلَّةُ) (١) وَلِكُونِ قَسْمِهِمْ ذَلِكَ يُنَافِي غَرَضَ الْوَاقِفِ وَكُلُّ مَا خَالَفَ غَرَضَهُ فَلاَ يَجُوزُ كَمَا لاَ يَخْفَي .

الثَّانِي: يَقْتَسِمُونَ الْوَقْفَ لِقِلَّتِهِ دُونَ تَمَلُّكِهِ رِقَابَهُ، وَيَشْتَرِطُونَ عِنْدَ الْقَسْمِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۳) .

أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْآنَ وَلَوْ تَغَيَّرَ حَالُ الْحَبْسِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ أَيْضًا .

الثَّالثُ : يَقْتَسِمُونَ الْوَقْفَ لِغلَّتِه دُونَ تَمَلُّكُ رِقَابِه وَيَشْتَرِطُونَ عِنْدَ السّمِ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَي حَالِهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرُ حَالَ الْحَبْسِ ، فَإِنْ تَغَيَّرَ بِزِيَادَة أَوْ نَقْصِ الْنَقَضَ الْقَسْمُ ، وَيَجِيءُ فِيه حِينَئِذَ التَّغَيُّرُ فَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذَه الْجَوَازَ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي ﴿ نَوَازِلِ عِج ﴾ وَلَفُظُهُ بَعْدَ حَذْفِي السَّوَالَ : قَسْمُ الشَّيْءِ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي ﴿ نَوَازِلِ عِج ﴾ وَلَفُظُهُ بَعْدَ حَذْفِي السَّوَالَ : قَسْمُ الشَّيْءِ الْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ أَنَّ كُلَّ وَاحِد يَمْلُكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقَسْمِ أَوْ يَبْقَى عَلَي وَلَهُ مَا فَرَعَ لَكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقَسْمِ أَوْ يَبْقَى عَلَي مَا هُو عَلَيْه ، وَلَوْ تَعْيَرُ حَالَ الْحَبْسِ بِنَقُصٍ أَوْ زِيَادَة أَمَـتَنَعَ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ مَا هُو عَلَيْهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرُ حَالَ الْحَبْسِ بِنَقُصٍ أَوْ زِيَادَة أَمَـتَنَعَ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ مَا عَلَى الشَّهِدَ مِنْهُ . يَعْفَى عَلَى حَالِهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرُ حَالَ الْحَبْسِ فَإِنْ تَغَيَّرَ جَرَى فِيهِ التَغْيِيرَ فَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ الْجَوَازَ انْتَهَى مَحَلُّ الشَّهِدِ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَقَسْمَتُهَا لِلْبَقَرَاتِ لاَ تَخْرُجُ عَنْ أَحَد الْوَجْهَيْنِ الْأُولَيْنِ الْمَمْنُوعَيْنِ بِدَليلِ أَنَّ الرُّجُلِ لَمَّا فَاتَ مَا بِيدَه مِنْ الْوَقْفِ أَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَى الْمَرْأَة فِيما بِيدَها فَهَد وَجَاءَ ابْنُ الْمُحْبَسَة وَقَبْضَهُ وَهُو بِيده إلى الْآنَ وَالرَّجُلُ لَمْ يَتَكَلَّمْ لَهُ فَيه فَهَذه قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَرَادَا بِالْقَسْمَة الْوَجْهَ الْأُولَ أَوْ الشَّانِي ، وقَدْ تَقَدَّمَ مَنْعُ كَلَيْهِمَا وَمَنْعُهُما يَدُلُ عَلَى فَسَادِهِمَا شَرْعًا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفَدَ مَنْهِيُّ عَنْهُ) (١) وَحَينَتْ يَكُونُ الْوَقْفُ مَازَادَ بِهَ بَيْنَهُمْ ؛ وَمَا نَقَصَ فَكُونُ الْوَقْفُ مَازَادَ بِهَ بَيْنَهُمْ ؛ وَمَا نَقَصَ بِهِ فَعَلَيْهِمْ ، وَالْبَقَرَةُ النَّتِي فَوَّتَ الرَّجُلُّ يَفْرَمُ قِيمَتَهَا وَتُجْعَلُ فِي بَقَرَة أَوْ شَقْصِهَا وَيَكُونُ دَلِكَ وَقُلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَبِيعِ مَالاَ يُنْتَفَعُ بِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ وَقُقًا عَلَيْهِمَا وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَبِيعِ مَالاَ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلُهِ أَوْ شَقْصِهِ كَانَ أَتْلَفَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَتْ الْقِسْمَةُ عَلَي الْوَجْهِ الْجَائِزِ وَتَغَيَّرَ الْوَقْفُ عَنْ حَالِهِ بِزِيَادَةً أَوْ نَقْصٍ ، فَإِنَّهَا تُنْقَضُ وَيَقْسِمُ وَنَهُ أَيْضًا بِزِيَادَته وَنُقْصَانُهُ فَالزِّيَادَةُ لَهُمْ جَمِيعًا وَالنَقَّصُ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ كَمَا فِي كَلاَمِ (عج) الْمُتَقَدِّمِ .

⁽١) مختصر خليل (ص/١٧٥) .

وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْحَيَـوَانَ الْمَوْقُوفَ لغُلَّته إِذَا جَـعَلَهُ الْوَاقفُ بِيَدِ الْمَوْقُـوف عَلَيْهمْ وَاشْتَرَطَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبَنه فَلاَ يَجُوزُ لَهُمْ قَسْمُ اللَّبَن فِي الضُّرُوعَ جُزَافًا ، كَمَا فِي الشَّيْخِ خَليلِ ، وَشَرْحُهُ انْظُرْهَا فيه إنْ شئتَ في بَابِ الْقَسْمَة عنْدَ قَوْله : (أَوْ لَبَنَّ فِي ضُرَوع إِلاَّ لفضل بَيِّن) (١) كَانَ الرِّنَا يُعْتَبَرُ منْهُمْ حَيْثُ أَرَادَ الْقَسْمَةَ لاشْتراكهمْ في ملْكُيَّة اللَّبَن قُبْلَ الْقسْمَة ، ونُصُوصُ الْأَئهَ إِنَّمَا ورَدَتْ في بَيَان حُكْم قَسْم اللَّبَنِ فِي الضُّرُوع جُزَافًا وأَطْلَقُوا فِي ذَلكَ فَلَمْ يَفْصلُوا بَيْنَ الْحَبْس منْ غَيْرِهِ قِيمًا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَلاَ تَجُوزُ قَسْمَةُ اللَّبَنِ قَبْلَ إِبَّانِهِ كَمَا في « الدُّر النَّيْرَةُ » فِي مَسَائِلٍ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَفِي « نَوَازِلَ الْحَاجِّ الْحَسَنِ) وَمُحَمَّدُ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ أَيْضًا فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كِلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا إِنَّ كَانَ للْوَ ۖ قَفُ نَاظِرٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَى إِثْلَيْهِ اجْتَهَادَهُ بِالْعَلْم وَالنَّقْوَى لَا بَالْحَهْلِ وَالْهَوَى وَلَا يُتَصَوَّرُ حَيِنَئِذِ وَقَوعُ الرِّبَا بَيْنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ ، وَإِنَّمَا قُسِّمَ عَلَيْهِمْ باجْتهَاد غَيْرهمْ لأَنَّ النَّاظرَ لَوْ أَدَّى إِلَيْه اجْتهَادَهُ التَّفَاضُلَ بَيْنَهُمْ أَوْ حرْمَانَ بَعْضهمْ لَكَانض ذَلك لَهُ فَلَمْ يَتَقَرَّرُ لَهُمْ مِلْكُ فِي اللَّبَنِ وَلاَ فِي غَيْرِهِ قَـبْلَ دَفْعِ النَّاظِرِ إِلَيْهِمْ انْتَهَى ، كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » ، واَسْتَدَلَّ عَلَى ذَلك بكلام تَركْتُهُ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، وأَمّضا قَوْلُكُمْ وَهَلْ يَرْجِعُ لِلرَّجُلِ مَا بَقِيَ مِنْ الْوَقْفِ فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ لَهُ جَميعُهُ الْآنَ وَيَكُونُ وَقْفًا عَلَى أَوْلاَدِه بَعْدَهُ إِنْ مَاتَ ، فَإِنْ انْقَرِضَ [ق/ ٧٠٩] أَحرَ الْعَـقْبَاء رَجَعَ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: ﴿ وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۷) .

قال الخرشى: أى وكذلك لا يجوز قسم اللبن فى صروع الغنم أو غيرها لا قرعة ولا مراضاة لأنه مخاطرة وقمار أى لأنه لبن بلبن من غير كيل وظاهره المنع سواء كان متفقا كلبن بقر وبقر أو مختلفا كلبن غنم وبقر إلا أن يفضل أحدهما الآخر بأمر بين على وجه المعروف وكان إذا هلك ما بيد هذا رجع فيما بيد صاحبه فذلك جائز لأن أحدهما تركه للآخر فضلا بغير معنى القسم كما في « المدونة » . « حاشية الخرشي » (١٩٣/٦) .

[لُلِأَقْرَب] (١) فُقَرَاء عُصْبَةَ الْمُحْبَسَ) (٢) إِلَخْ.

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَضَنَّ جَمِيعَ مَا بَقِيَ مِنْ الْوَقْفِ يَرْجِعُ الْآنَ لِلرَّجُلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَقْفًا وَعَلَي أَوْلَاهِ بَعْدَهُ قَوْلَ الرِّسَالَةَ : (وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحُبُسِ فَنَصِيهُ عَلَى مَنْ بَقِيَ) (٣) مِنْهُمْ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلاَمُ (عج) فِي « نَوَازِلِهِ » غَيْرَ مَا يَرْجُعُ عَلَى مَنْ بَقِيَ) (٣) مِنْهُمْ وَهُو مُقْتَضَى كَلاَمُ (عج) فِي « نَوَازِلِهِ » غَيْرَ مَا مَرَّةً وَيُؤيِّدُهُ قَوْلُ (مخ) (٤) فِي « كَبِيرِه » عِنْدَ قُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَلَى مَنْ بَقَيْ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ . . .) (٥) إِلَخْ وَلَفْظُهُ : وَاحْتَرزَ بِقَوْلُه : (وَعَلَى الْنُقُرَاءِ . . .) (لا يَقِي مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَلَهُ جَمِيعُ الْعُلَّةِ قَالَهُ فِي النَّهُ مَا عَلَى فَلاَت وَعَقَبَهُ فَهَذَا إِنْ بَقِي مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَلَهُ جَمِيعُ الْعُلَّةِ قَالَهُ فِي النَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٢) [٢] سُوَّالٌ: عَنْ مَاشِيَة مَوْقُوفَة عَلَى رَجُل وَمَاتَ وَتَرَكَهَا بِيَد ابْنَتَيْنِ وَلاَ عَقْبَ لَهُ سُواَهُمَا وَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَوْلاَد ، وَالثَّانِيَةَ مَا زَالَتْ مَوْجُودَةٌ وَلاَ ذُرِيَّةً لَهَا وَطَالَ عَهْدُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ حَتَّى جُهِلَ مَالِكُهُ اَلَّذِي أَوْقَفَهُ عَلَى الرَّجُلِ ذُرِيَّةً لَهَا وَطَالَ عَهْدُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ حَتَّى جُهِلَ مَالِكُهُ اَلَّذِي أَوْقَفَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ أَجْرَى كَلاَمَهُ فَيهِ هَلْ هُوَ مُعَمَّرٌ أَوْ مُعَقَب ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي بَعْضِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ أَعْمُرَ بْنِ أَقيت والرحم وَنَصَّهُ وَسَئِلَ عَنْ حَبْسٍ يُوجَدُ بِأَيْدِ أَوْلاَدِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ ، وَمَاتُوا وَلَمْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْدَرَبِ النَّاسِ لِلْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ أَلَى أَقْدَرَبِ النَّاسِ لِلْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ أَوْ يَكُونَ لَأُولاَدِ الْبَنَاتِ .

فَأَجَـابَ بِمَا نَصُّهُ : أَمَّا مَـسْأَلَةُ الْحْبَسِ فَخَايَتُهُ أَنَّهُ جُـهِلَ مَصْرِفُهُ فَـقَالَ ابْنُ نَاجِي: وَلَوْ كَـانَ عَلَى شَـيْءٍ فِي الْقَـدِيمِ ، ثُمَّ لَمْ يَدْرِ مَـصْـرِفَـهُ ، فَـإِنَّهُ يَرْجِعُ

⁽١) في الأصل: للقرباء.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵۲) .

⁽٣) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٠) .

⁽٤) انظر : « حاشية الخرشي » (٧/ ٩١) .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ۲٥٢) .

للْفُقْرَاء، وَنَـزَلَتْ بِقَفْصة فِي أَيَّامِ الْقَـاضِي أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ بِنْدَارِ الْمُرَادَيِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ بِنْدَارِ الْمُرَادَيِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ بِنْدَارِ الْمُرَادَيِ اللهِ التَّوْفِيقِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ وَأَجْدَرُ فِي الْجَوَابِ الْمَـذْكُورِ مِنْ السُّؤَالِ الْمُجَابِ عَنْهُ بِهِ كَمَا لاَ يَخْفَي وَحِينَئذ فَمَا بِيد أَوْلاَد الْهَالكَة مِنْ الْوَقْفَ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ وَقْفًا مِنْ جِهَة فَقَرْهِمْ كَمَا يَعْرِفَ فَقْرَقُهُم مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ وَكَذَلكَ مَا بِيدِ خَالتَهِمْ مِنْهُ يَرْجِعُ وَقْفًا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً لِأَنَّهَا فَقَيرَةٌ بِالطَّبْعِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي خَالتَهِمْ مَنْهُ يَرْجِعُ وَقْفًا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتُ غَنِيَّةً لِأَنَّهَا فَقيرَةٌ بِالطَّبْعِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذِهِ الْمَسْألَة ، وَالله تَعَالَي أَعْلَمُ بِالصَّوابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ.

(١٩٢٣) [٣] سُؤَالٌ: عَنْ الْوَقْفِ هَلْ تَلْزَمُهُ الْمُدَارَاةِ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: سئلَ الشَّرِيفُ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفَ عَنْ مُدَارَاةِ الْوَقْفِ هَلْ هي مِنْ غُلَّتِه أَوْ عَلَى الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا مِنْ غُلَّتِه فَمَا بَيَ الْمُوقُوفَ عَلَيْهِ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا مِنْ غُلَّتِه فَمَا بَيَانُ الْوَجْهِ الْمُتَوَصَّلِ بِهِ إِلَى ذَلِكَ وَهَلْ تُؤدَّي مِنْ رِقَابِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ أَمْ الْاَ؟

فَأَجَابُ : بِأَنَّ مُدَارَاةَ الْوَقْفِ مِنْ غُلَّتِهِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ صَاحِبَ « الْمُخْتَصَرِ ش بِقَوْله : (كَأَرْضِ مُوَظَّفَةِ إِلاَّ مَنْ غُلَّتِهَا عَلَى الْأَصَحَ) (١) وَكَيْفِيَّةِ أَخْذَهَا مِنْ الْغُلَّةَ ظَاهِرَةٌ وَهُو أَنَّهُ يُخَيَّرُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ وَيُخْرِخُهُ مِنْ مَالِهِ وَيَأْخُذُ الْفَضْلَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ كَمَا وَيَأْخُذُ الْفَضْلَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ كَمَا يُفِيدُهُ قَـوْلُهُ : وَأَخْرَجُ السَّاكِنَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ السُّكُنِي إِنْ لَمْ يَصْلُحُ لِيكُرِي لَهُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ نَفَقَةَ الْحَيَوَانَ الْمَوْقُوفَ كَإِصْلاَحِ الْعَقَارِ فِي أَنْ كُلاّ مِنْهُمَا لَوْ يَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ فَلاَ أَخْذَ مِنْ عَيْنِهِ لَمَا فِي يَعْرُجُ وَقَدَ الْمَوْقُونَ عَلَيْهِ السَّكُنِي إِنْ لَمْ يَصْلُحُ أَوْ يُكْرِي لَهُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ نَفَقَةَ الْحَيَوَانَ الْمَوْقُوفَ كَإِصْلاَحِ الْعَقَارِ فِي أَنَّ كُلاّ مِنْهُمَا لَكَ أَنَّ الْخِيَارَ بَيْنَ أَنْ يَصْلُحَ أَوْ يَخْرُجُ أَوْ يُكُرِي لَهُ ، وَمِنْ الْعُلَّةِ وَمُدَارَتِهِ كَنَفَقَتِه ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ فَلاَ أَخْذَ مِنْ عَيْنِهِ لَمَا فِي يَبْدُأُ بِهِ مِنْ الْغُلَّةِ وَمُدَارَتِهِ كَنَفَقَتِه ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ فَلاَ أَخْذَ مِنْ عَيْنِهِ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِثْلاَفِهِ ، وَقَدَ ذَنَصَّ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِمَنَعَ بَيْعٍ الْقَاضِي ذَلِكَ مِنْ إِثْلاَفِهِ ، وقَدَذَ نَصَّ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِمَنَع بَيْعٍ الْقَاضِي

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۲) .

الْحْبَسِ لإِصْلاَحِهِ فَكَيْفَ بِهَذَا ؟

وَاعْلَمْ أَنَّ لَبَنَ الْحَيَـوَانِ الْوَقْفِ مَمَّا يَتَعَذَّرُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِلاَّ إِذَا عَدَمَ مِنْ الضُّرُوعِ وَإِلاَّ فَيُبَاعُ جُزَافًا أَوْ كَيْلا بِالشَّرُوطِ الْمَذْكُـوَة فِي مَحَلِّهَا . انْتَهَى وَفِي « الضُّرُوعِ وَإِلاَّ فَيُبَاعُ جَرَافًا أَوْ كَيْلا بِالشَّرُوطِ الْمَذْكُـوَة فِي مَحَلِّها . انْتَهَى اللهُ » : إِنَّ الْوَقْفَ يُبَاعُ لِأَجْلِ الْمُدَارَاةِ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عُلَةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعُ أَحَدٌ بِهَا . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٤) [٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرةً عَلَى وَلَدَهَا ، ثُمَّ بَعْد أَنْ وَلَدَتْ الْبَقَرةُ مَرَّتَيْنِ وُجَدَتْ قَلِيلَةَ الدُّرِّ لاَ تَكْفِي وَلَدَهَا ، بَاعَهَا أَبُو الْمُحْبَسَ عَلَيْه زَوْجُ الْمُحْبَسَة لأَجْلِ ذَلِكَ ، مُعْتَقدًا أَنَّ فِي بَيْعِهَا مَصْلَحَةً فَلَمَّا مَكَثَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي الْمُحْبَسَة لأَجْلِ ذَلِكَ ، مُعْتَقدًا أَنَّ فِي بَيْعِهَا مَصْلَحَةً فَلَمَّا مَكَثَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي صَلْحَتْ ذُرِيَّتُهَا ، وَطَالَ الزَّمَانُ حَتَّى عَقبت بَنَات هَلْ هَذَا الْبَيْعُ نَفَذٌ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ نَافِـذٌ لِدُخُولِهِ فِي قَــوْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَيْعُ مَــا لاَ يُنْتَفَعُ بِهِ)(١) .

(مخ) (٢) : الْمَنْفِيَ هُوَ النَّفْعُ الْمَقْصُودُ لِلْوَاقِفِ وَلَكِنْ يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ الْجُمْلَةِ الْجُمْلَةِ .

وَدَاخِلٌ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ عَاطِفًا عَلَي الْبَيْعِ : (وَمَا كَـبُـرَ مِنْ الْإِنَاثِ) (٣) وَانْقَطَعَ لَبَنُهَا .

قُلْتُ : وَكَذَلَكَ قَلِيلَةُ الدُّرِّ لاَ تُربِّى وَلَدَهَا وَلاَ تَراَعِي لكَثْرَة لَبَنهَا بَعْدَ الْبَيْع ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مُراعَاةً الضَّوَارِي كَمَا نَصَّ عَلَي ذَلِكَ أَيْمَتُنَا ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٥) [٥] سُؤَالٌ: عَنْ حَبْسِ رَجَعَ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا يَوْمَ الْمَرْجِعِ مِنْ أَقْرَاءِ عُصْبَةٍ الْمُحْبَسِ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٣) .

⁽۲) حاشية الخرشى (۷/ ۹۰) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٣) .

يَخْتَصُّ بِهِ الْأَقْرَبُ الْمَوْجُودُ مِنْ فَقَرَاءِ عُصْبَةِ الْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ الأَقْرَبُ مِنْ فُقَرَاءِ عُصْبَةِ الْمُحْبَسِ الْمَوْجُودِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ، وَلاَ يَدَّخُلُ فِيهِ مَعَهُ مَنْ وُجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ الْعُصْبَةِ الْمُسَاوِي لَهُ فِي اللَّرَجَةَ وَأَكْرَى غَيْرَهُ فَفِي فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ (١) : عَنْ مَالِكُ مَنْ قَالَ : هَذهِ الدَّارُ حَبْسٌ عَلَى وَلَدي وَلَمْ يَجْعَلَ لَهَا مَرْجِعًا فَهِي مَوْقُوفَةٌ لا تُبَاعُ وَلاَ تُوهَبُ ، وَتَرْجِعُ بَعْدَ إِنْقِرَاضِهِمْ حَبْسًا عَلَي أَوْلَى النَّاسِ بِالَّذِي حُبِسَ يَوْمَ الْمَرْجِعِ إِنْ كَانَ حَبًا ، وَقَالَ فِي « الشَّامِلِ » : وَعَلَي التَّأْبِيدِ تَرْجِعُ حَبْسًا عَلَي عَصَبَتِهِ يَوْمَئِذِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرَجَعَ إِنْ إِنْقَطَعَ لأَقْرَبَ فُقَرَاءَ عُصْبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَة لَوْ رجلت عصبة) (٢) .

التَّتَاثِيُّ : الأَقَرِبُ يَوْمَ الْمَوْجِعِ عَلَي الْمَشْهُورِ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٦) [٦] سُؤَالٌ: عَنْ الْمَرْجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فِيهِ الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ فَي الدَّرَجَة مَعَ الضَّيقِ كَابْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ مَثَلاً ، أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَاصِبُ ، وَهُوَ الْاَبْنُ الْمَذْكُورُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ دُونَهُنَّ فِي الضِّيقِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَوْ رجلت عَصَبَتْ لاَ تَدْخُلُ مَعَ الْعَاصِبِ الْمُسَاوِي لَهَا فِي الدَّرَجَة فِي الْمَرْجِعِ فِي حَالَة الضِّيقِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ وَأَمَّا فِي حَالَة السَّعَة فَيَدْخُلُ مَعَهُ فِيهِ وَتَأْخُذُ مَعَهُ بِالسَّوِيَّة ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ مَنْهُ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِهَ دُونَهُ فِي حَالَة الضِّيقِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ ضَاقَ قَذَم البَّنَات) (٣) ، هَذَا الَّذِي يُفِيدُهُ كَلاَمَ الْمُتَيْطِي وَابْنُ هَارُونَ وَهُو اللهُ عَلِيلًا الشَّيْخُ حَلَيلٌ الشَّريفِ حَمَى اللهُ " الشَّريف حَمَى الله أَن

⁽١) انظر : « المدونة » (١٠١/١٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۲) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٧) [٧] سُوَّالٌ: عَنْ كَيْفيَّة قسْمَة غُلَّة الْحَبْسِ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَيكُونُ لَكُونُ لَكُونُ عَنْدَ مَنْ يَقْسِمُ لَكُلِّ وَاحد مِنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ مِنْ رَقُوسِ الْحَيَوانِ أَوْ يَكُونُ عِنْدَ مَنْ يَقْسِمُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَمْ يُمْكَنْ ذَلكَ ؟ عَلَيْهِمْ الْغُلَّةَ إِنْ أَمْكَنَ ، وَمَا الْحُكُمُ إِنْ لَمْ يُمْكَنْ ذَلكَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاَّوِي فِي « نَوَازِله » : فَإِنْ ذَهَبَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِمْ إِلَى قَسْمَة الاغْتلال عَلَي الْقَوْل بِجَوَازِهَا فَإِنَّهُمُ يَقْتَسَمُونَ لَهُ اللَّبَنَ فِي الضُّرُوعِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي إِبَّانِهُ وَلاَ يَقْتَسَمُونَهُ قَبْلَ الإِبَّانِ وَلاَ بِالْجُزَافِ فِي اللَّبَنَ فِي اللَّمْ اللَّبَانِ وَلاَ بِالْجُزَافِ فِي اللَّمْ اللَّبَنَ فِي اللَّحْبَاسِ اللَّوَقْفِ ، وَالسَيرزُلِي فِي الأَحْبَاسِ النَّوَقْفِ ، وَالسَيرزُلِي فِي الأَحْبَاسِ النَّوَقْفِ ، وَالسَيرزُلِي فِي الأَحْبَاسِ النَّهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ وَبَعْضِهِ بِالْمَعْنَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : ([أَوْ] (١) لَبَنِ فِي ضُرُوعِ إِلاَّ لِفَضْلُ بَيِّنِ) (٢) قَالَ (مخ) (٣) فِي تَقْرِيهِ لِكَلاَمِه ؛ وَكَذَلَكَ لاَ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ أَوْ غَيْرِهَا لاَ قرعة وَلاَ مُرَاضَاة ، وَكَذَلَكَ لاَ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ أَوْ غَيْرِهَا لاَ قرعة وَلاَ مُراضَاة ، وَكَذَلَكَ لاَ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ أَوْ غَيْرِهَا لاَ قرعة وَلاَ مُراضَاة ، وَظَاهِرُ الْمَنْعِ سَوَاءً كَانَ مُتَّفِقًا كَلَبَنِ [بَقَرٍ وَ] (٤) بَقَرَأُو [مُخْتَلِفًا كَبَقَر وَ] (٥) غَنَم إِلاَّ أَنْ يُفَصِّلُ أَحَدُهُمَا اللَّخِرَ بِأَمْرَ بَيِّنِ عَلَى وَجُهِ الْمَعْرُوفِ ، وكَانَ إِذَا هَلَكَ عَلَى وَجُهِ الْمَعْرُوفِ ، وكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيد هَذَا رَجَعَ فِيمَا بِيد صَاحِبِهِ فَذَلَكَ جَائِزُ لأَنَّ أَحَدَهُمَا تَرَكَهُ لِلاَّحَرِ وَا الْمُدَوِّنَة » انْتَهَى .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » مَا نَصَّهُ وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ قِسْمَةِ مَنَافِعِ مَاشِيَةِ

⁽١) في الأصل : و .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۳۷) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٦/ ١٩٣).

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) سقط من الأصل.

⁽٦) في (مخ) : فضلاً .

الْوَقْفِ فِي الْبَادِيَةِ وَالْمَقْسُـومِ عَلَيْهِمْ يَتَفَرَّقُونَ تَارَةً وَيَجْتَمِعُـونَ أُخْرَى وَرُبَّمَا كَانَتْ الْمَنَافَعُ لَبَنًا .

جَوابُهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْـوقْفَ إِذَا كَانَ لَهُ نَاظِرٌ مَوْكُولٌ بِاجْتـهَاده فَإِنَّهُ يُقَسِّمُ اللَّبَنَ أَوْ غَيْرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادَهُ بِالْعَلْمِ وَالتَّقْوَى لَا بِالْجَهَلِ يُقَسِّمُ اللَّبَنَ أَوْ غَيْرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادَهُ بِالْعَلْمِ وَالتَّقُوى لَا بِالْجَهَلِ وَالْهَوَى وَلَا يُتَصَوَّرُ حِينَئِذ وَقُوعَ الرَّبَا بَيْنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا قُسِّمَ عَلَيْهِمْ بِاجْتِهَاد غَيْـرِهِمْ لَأَنَّ النَّاظِر لَوْ أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَى عَرْمَانِ بَعْضِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْمَاشِيةُ مُحْبَسَةً عَلَي قَوْمٍ مَثَلاً وَاشْتَرَطَ الْمَالِكُ التَّسْوِيةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبَنِهَا وَجَعْلَهَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَلَمْ يَكُلْ أَمْرَهَا إِلَى نَاظِرٍ فَهَوُلَا عَعْتَبَرُ الرَّبَا [ق / ٢٠٠] بَيْنَهُمْ حَيْثُ أَرَادُوا الْقَسْمَ لأَنَّهُمْ مَلَكُوا اللَّبَنَ عَلَي وَجْهَ الاَشْتَراكَ قَبْلَ الْفَسْخِ فَإِنْ أَرَادُوا قَسْمَتَهُ فَلاَ بُدَّ لَهُمْ مِنْ التَّحَرِّزِ عَنْ الدَّحُولِ فِيمَا لاَ يَجُوزُ ، وَيَجْرِي فِي أَمْرِهِمْ مَا جَرَى فِي غَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي الضَّرُوعِ إِلاَّ لِفَضْلٍ بَيِّنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ السَّوجُوهِ الَّتِي تَتَقِي مِنْ الرَّبَا ، لِأَنَّ وَغَيْرِهِمْ قَسْمِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ تَفْضَيلِ بَيْنِ فِي الْحَبْسِ فِي الضَّرُوعِ إِلاَّ لَفَضُلُ بَيِّنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ تَفْصَيلِ بَيْنِ فِي الْحَبْسِ وَغَيْرِهِ فِيمَا أَعْلَمُ النَّهَى . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ قَسْمَتُهَا إِلاَّ لَبَنَهَا وَمَعَ التَّفَاضُلِ وَغَيْرِهِ فِيمَا أَعْلَمُ الْمَعْرُوف ، وكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيدِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ فِيمَا بِيدِ صَاحِبِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَهُ لاَ يَجُوزُ قَسْمَتُهَا إِلاَّ لَبَنَهَا وَمَعَ التَّفَاضُلِ وَلَيْ وَعَلَى أَعْلَمُ المَعْرُوف ، وكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيدِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ فِيمَا بِيدِ صَاحِبِهِ ، وَلَكُ أَوْ إِنَّا هَلَكَ مَا بِيدِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ فِيمَا بِيدِ صَاحِبِهِ ، وَلَكُ أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَمُ مُ الْمَعْرُوف ، وكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيدِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ فِيمَا بِيدِ صَاحِبِهِ ، وَلَا اللَّهُ مَا عَلَى أَعْلَى أَعْلَى وَعْ عَلَى وَعْ عَلَى مَا عَلَى أَعْلَمُ مُنْ عَالَمُ عُرُونَ ، وكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيدِ أَحْدِهُمَا رَجْعَ فِيمَا بِيدِ صَاحِبِهِ ، وَلَكُ مَا فَي أَلَيْنَ أَعْلَى مَا عَلَى أَعْلَمُ أَلَا أَلَقُومُ الْمَعْرُونَ الْمَا اللَّهُ الْمُعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَالَعُلُولُ الْمُعْرُونَ الْمُؤْمِلُ الْمَالَ اللَّهُ الْمَا عَلَى الْمَعْرُونَ الْمَعْرُونَ الْمَا الْمَالَعُهُ الْمَالَعُونَ الْمَالِقُلُكُ مَا مِيلِهُ الْمِي الْمَعْم

(١٩٢٨) [٨] سُؤَالُ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَاشِيَةً مِنْ الْحُبَس أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : لاَ لِدُخُولَ ذَلِكَ فَي قَوْلِ الشَيخِ خَلَيْلِ فِي بِابِ الْعَارِيَةِ : (لاَ مَالِكَ الْتَهَاعِ) (١) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ (عَجَ) فِي « نَوَارِلِهِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ

مختصر خلیل (ص/۲۲۷) .

كُتُبُ يَنْتَفِعُ بِهَا فَهَلْ إِعَارَتُهَا لِغَيْرِهِ جَائِزَةٌ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَارَتُهَا ، وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لانْتَفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كَتَابًا يَنْتَفِعُ بِه ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيَرهُ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَي فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كَتَابًا يَنْتَفِعُ بِه ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرهُ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَي فَا اللّهُ عَلَى وَجُهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ مُسْتَحَقَّ ، وَمَنْ جُمْلَة الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لاَ عَلَى وَجُهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِللّهُ رُلِيّ انْتَهَي . وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٩) [٩] سُوَّالٌ: عَمَّا فَضَلَ مِنْ ذَكُورِ الْحَبْسِ عَنْ النَّزْوِ هَلْ يُرَاضَي لِلْحَمْلِ عَلَيْه أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : مَا فَضُلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِمْ مِنْ سَقْيِ الْحَيَوَانِ مِنْ الْبِئْرِ والرَّحِيلِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟

جَـوابُهُ : أَنَّ مَا فَـصُلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَـبْسِ عَنْ النَّزُوِ لاَ يُرَاضَ لأَجْلِ الْحَـمْلِ عَلَيْهِ وَنَحْوِهِ حَيْثُ لَمْ يُنَصُّ عَلَي ذَلِكَ الْوَاقِفُ فِي أَصْلِ الْحَبْسِ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِهِ مَا قَالَ أَبُو عَمْرٍ و عُـثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ " جَامِعِ الْأُمَّهَاتِ " (۱) وَنَصَّهُ : قَالَ أَبُو عَمْرٍ وعُـثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ " جَامِعِ الْأُمَّهَاتِ " (۱) وَنَصَّهُ : (وَيُشِلُ اللَّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مِنْ الْإِنَاثِ) (۱) وَلَكُ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْبَيْعِ : (وَفَضْلُ اللَّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مِنْ الْإِنَاثِ) (۱) وَلَا الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْبَيْعِ : (وَفَضْلُ اللَّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مِنْ الْإِنَاثِ) (۱) وَلَا الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْبَيْعِ : (وَفَضْلُ اللَّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مِنْ الْإِنَاثِ) (۱) وَلَا الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْبَيْعِ : (وَفَضْلُ اللَّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مَنْ الْإِنَاثِ) (۱) وَلَا اللَّيْخُ مِنْ الْمُعْرَمِ الْعَلَقِي » مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا نَفَقَةُ الْحَيوانِ الْمُحْرَبِسِ كَالْبَقَرِ مَثَلاً وَمَا يَـنُوبُهُ مِنْ الْمُغَارِمِ فَفِي غُلَتِهِ ، ثُمَّ الْفَاضِلُ عَنْ مُؤْنَتِهِ الْمُعَلِّ مِ عَلَيْهِ مُ مِنْ أَمُوالِهِمْ ذَلِكَ أَوْ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهَا أَنْ يَقُومُ وَلِكَ الْمُولُوفِ عُلَيْهُمْ مِنْ أَمُوالِهِمْ ذَلِكَ أَوْ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهَا أَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ الْمُولُوفِ عُلَيْكُ . انْتَهَى .

جامع الأمهات (ص/ ٤٥٢).

⁽٢) نص الكلام هكذا : « ويباح فضل ذكورها عن ضوابطها في إناث » .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٣) .

وَالْحَاصِلُ : أَنْ يَبْدَأَ بِنَفَـقَته مِنْ غُلَّته حَيْثُ لَمْ يَتَطُوَّعْ أَحَـدٌ بِهَا ، ولَوْ شَرَطَ الْوَاقَفُ عَدَمَ الْابْتَدَاء بِهَا مِنْ الْغُلَّة ، كَمَا نَصَّ عَلَي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلُ عَاطِفًا عَلَي طَحَّةِ الْوَقْفُ وَبُطُلَانَ شَرْطِ الْوَاقَفِ لِذَلِكَ بِقَـوْلِهِ : (أَوْ عَدَمُ بِدْء بِإَصْلَاحِهِ أَوْ مِنَفَقَتِه) (١) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٣٠) [١٠] سُوَالٌ: عَمَّنْ قَالَ بَقَرتِي حَبْسٌ عَلَى فُلاَن وَعَيَّنُهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسِ عَلَى فُلاَن وَعَيَّنَهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسِ أَوْ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَته كَالْعُمْرَى ؟

وَيَدْخُلُ أَيْضًا فِيهِ مِنْ النِّسَاءِ مَنْ لَوْ كَانَتْ رَجُلاً كَانَتْ عَصَبَةٌ لِلْمُحْبَسِ فَيكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ حَبْسًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبَ فُقَرَاءَ عَصَبَةَ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةٌ لَوْ رَحَلَتْ عَصَبَتً) (٣) كَالأُخْوَاتِ الشَّقَائِقِ إِنْ كُنَّ أَوْ

مختصر خلیل (ص/۲٥٣) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۱۰) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

لَأَبِ وَبَنَاتِ الأَخِ وَالْجَدَّاتِ وَالْعَمَّاتِ ، وَاخْتُلُفَ فِي الأُمِّ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهَا تَذُخُّلُ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . تَدْخُلُ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٠) [١١] سُوَّالٌ: عَنْ الْوَقْفِ الْمُعَقَّبِ هَلْ يَدْخُلُ الْفَرْعُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ أَصْله أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَيْهِمَا عَلَى وَجْه يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ صَرِيحًا كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : الطَّبَعَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السَّفْلَى ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ كَعَطْفِه بِثُمَّ وَنَحْوِهَ الْوَاقِفِ : الطَّبَعَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السَّفْلَى ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ كَعَطْفِه بِثُمَّ وَنَحْوِهَ فَلاَ يَسْتَحِقُ فَوْعٌ مَعَ وَجُودِ أَصْلِهِ ، فَفِي « نَوَازِلِ » (عج) مَا نَصُّهُ : وَبَعْدُ فَلاَ يَسْتَحقُ مَعَ وَجُودِ أَصْلِهِ ، فَفِي « نَوَازِلِ » (عج) مَا نَصُّهُ : وَبَعْدُ فَاعْلَى فَلْاَ لَنَا مَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَى : وَقَفْ شَخْصٍ عَلَي وَلَدَيْهِ فَلْاَنْ وَفُلاَنْ ثُمَّ عَلَي اللّهُ اللّهُ فَلَانًا مَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَى : وَقَفْ شَخْصٍ عَلَي وَلَدَيْهِ فَلاَنْ وَفُلاَنْ ثُمَّ عَلَي اللّهُ اللّهَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

وَالثَّانِيَةُ : وَقَفْ شَخْصٍ عَلَى أَوْلاَدِهِ وَأُوْلاَدِ أَوْلاَدِهِ .

فَأَمَّضَا الْأُولَى فَحُكْمُ هَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدَيْهِ يَنْتَقَلُ الْحُكْمُ إِلَى أَوْلَادِهِ فَقَطْ دُونَ أَوْلاَدِ أَخِيهِ بِنَاءً عَلَى مَا حَقَّقَهُ ابْنُ رُشْد مِنْ أَنَّ التَّرْتِيبَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ كُلِّ أَصْل وَفَرْعِه فَقَطْ لاَ بَيْنَ جُمْلَةِ الْأُصُولِ وَجُمْلَةِ الْفَرُوعِ فَلاَ يَسْتَحِقُ فَرْعٌ مَعَ أَصْلِهِ وَلاَ فَرْعِه فَقَطْ لاَ بَيْنَ جُمْلَةِ الْأُصُولِ وَجُمْلَةِ الْفَرُوعِ فَلاَ يَسْتَحِقُ فَرْعٌ مَعَ أَصْلِهِ وَلاَ فَرْعِه خَاصَّةً .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيةُ وَهِي الْوَقْفُ عَلَي أَوْلاَدِه وَأَوْلاَدِ أَوْلاَدِه ، أَوْ عَلَي وَلَدِه وَوَلَد وَلَدِه مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ فَهَذَه مَسْأَلَةُ ﴿ التَّهْذِيبِ ﴾ وَابْنُ الْحَاجِبِ وَ ﴿ الْمُخْتَصَرُ ﴾ وَعُيْرُهُمْ ، وَحُكْمُهُمْ حُكُمُ مَنْ حَبَسَ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابُهُمْ كَمَا هُو الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي ابْنِ الْحَاجِبِ انْتَهَي كَلاَمُهُ مَعَ حَذْف بَعْضَه ، وأَشَارَ الْوِرْزَازِيُّ إِلَى مَسْأَلَة عَلَيْه فِي ابْنِ الْحَاجِبِ انْتَهَي كَلاَمُهُ مَعَ حَذْف بَعْضَه ، وأَشَارَ الْوِرْزَازِيُّ إِلَى مَسْأَلَة (عَجَ) الْأُولَى بِقَوْلَه : قَالَ ابْنُ رُشْد : إِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حُبِسَ عَلَي أَوْلاَدِه ثُمَّ عَلَى أَوْلاَدِه وَلَا اللهُ فَلَى ثُمَّ مَاتَ بَعْضُ الْأُولادِ وَتَرك عَلَى أَوْلاد وَتُرك عَلَى أَوْلاد وَلاَ اللهُ فَلَى مَعْنَاهُ أَنْ الْأُولُد وَتَرك مَنْ مَاتَ بَعْضُ النَّولاد وَتَرك مِنْ مَاتَ لَولَدَه وَلاَ شَيْءَ مِنْهُ لَأَخُوتِه ، وَلاَ يُمنَعُ الْولَلا مِنْ نَصِيبِ أَبِيهِ ، وَقَوْلُ الْمُحْبِسُ : الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجِبُ السَّفْلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْل مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْل مَنْ اللَّهُ أَنْ الْأَصْلُ مَنْ اللَّهُ الْعَلْيَا تَحْجِبُ السَّفْلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْل مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْل مَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعُلْيَا تَحْجِبُ السَّفْلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلُ مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلُ مَنْ اللَّهُ الْعُلْيَا تَحْجِبُ السَّفْلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلُ مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلُ الْمَالُولَلَهُ الْمُدْ الْمُ الْمُعْدِسِ أَبِيهِ ، وَقُولُ الْمُحْبِسُ : الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجِبُ السَّفَلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلُ الْمُولِلَةُ الْعُلْيَا لَلْمُ الْمُعْدِي الْمَالِي الْمُعْرِسُ أَيْهِ الْمُنْ الْمُعْدِي الْمُ الْمُعْدِي الْمُ الْمُعْرِسُ أَلَى الْمُعْرِسُ الْمُعْمُ الْمُولِلَةُ الْمُعْرِسُ الْمُ الْمُعْرِسُ الْمُعْرِسُ الْمُعْرِسُ الْمُعْمِلُ الْمُعْرِسُ الْمُ الْمُعْمِلُ الْمُعْرِسُ الْمُعْرِسُ الْمُعْرِسُ الْمُعْرَاهُ الْمُعْمِلُ الْمُ الْمُعْرَامُ الْمُعْرِسُ الْمُعْرَامُ الْمُعْرِسُ الْمُعْمُ الْمُولِلَهُ الْمُعْرِسُ الْمُعْمِلُ الْمُعْرَامُ اللْمُ الْمُلْمِ الْمُعْرِسُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُ الْمُعْرِسُ الْمُ ا

يَحْجِبُ فَرْعَهُ فَقَطْ فَلاَ يَدْخُلُ مَعَهُ وَلاَ يَمْنَعُ فَرْعٌ غَيْرَهُ مِنْ نَصِيبِ أَبِيهِ، انْتَهَى

وَزَادَ (عبق) مَا نَصُّهُ : وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَجَـرْ الْعُرْفُ بِخَلاَفِ ذَلِكَ فَيُعْمَلُ بِهِ لأَنَّ أَلْفَاظَ الْوَاقِفِينَ مَبْنَاهَا عَلَي الْعُرْفِ انْتَهَي .

وأَشَارَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ إِلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي « نَوَازِلهِ » بِقَوْلهِ: وَسَئِلَ عَمَّنْ حُبِسَ عَلَى رَجُلَيْنِ أَخَويْنِ مَثَلاً ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَرَجِعُ نَصِيبُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ أَوْ عَلَى أَخِيهِ الْبَاقِي ؟ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحَبْسَ لا يَخْلُو مِنْ وَاحِد مِنْ ثَلاَثَةِ أُوْجُهِ :

الأوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمَا دُونَ عَقَبَيْهِمَا وَحُكْمُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا يَرْجِعُ حَظُّهُ لِأَخِيهِ دُونَ وَرَثَتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْد بِقَوْلِه وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ بَقِيَ ، ثُمَّ إِنَّ مَنْ مَاتَ الأَخَرُ فَفِي رُجُوعِهِ مَرْجِعُ الْحَبْسِ أَوْ مِلْكًا رِوَايَتَانِ .

وَالنَّانِي : أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عَقْبِهِمَا عَلَى وَجْه يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ صَرِيحًا كَالطَّبَقَةِ الْعُلْيَا تَحْجِبُ السُّفْلَى ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَعَطْفِه بِثُمَّ وَنَحْوِه ، وَحُكْمهُ أَنَّ حَظَّمَ الْعُلْيَا تَحْجِبُ السُّفْلَى ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَعَطْفِه بِثُمَّ وَنَحْوِه ، وَحُكْمهُ أَنَّ حَظَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَ الوَرَثَتِهِ دُونَ أَخِيه عَلَى مَا حَقَّقَهُ ابْنُ رُشْدُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَظَّ مَنْ مَاتَ مَنْهُمْ ، وَعَلَيْهُ دَرَجَ أَبُو الْمَوْدَةَ فِي ﴿ مُخْتَصَرِه ﴾ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَعَلَى اثْنَيْنِ مُخْتَصَرِهِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاء نَصِيبُ مَنْ مَاتَ لَهُمْ ﴾ (١) .

وَالنَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عَقِبِهِمَا بِوَجْهِ لاَ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ ، وَالْحُكْمُ فَيهِ اشْتِرَاكُ الْعَقَبِ مَعَهُمَا ، فَحْيَثُ أَنَّ مَنْ وَجَدَ مِنْ الْعَقَبِ حَيَاتَهُمَا يَدْخُلُ مَعَهُمَا كَمَا هُو ظَاهِرٌ مِنْ كَلاَمٍ صَاحِبِ " الْمُخْتَصَرِ " فِي مَسْأَلَة ولَد يَدْخُلُ مَعَهُمَا كَمَا هُو ظَاهِرٌ مِنْ كَلاَمٍ صَاحِبِ " الْمُخْتَصَرُ " فِي مَسْأَلَة ولَد الأَعْيَان ، وَفِي قُول أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابُهُمْ ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُ ذَلِكَ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَة خَشْيَة الإِطَالَة ، وإِنْ أَرَدْتُ الْوَتُوفَ عَلَيْهَا بِرُمَّتِهَا فَعَلَيْكَ " بِنَوازِلِ عَج " الْمَسْأَلَة خَشْيَة الإِطَالَة ، وإِنْ أَرَدْتُ الْوَتُوفَ عَلَيْهَا بِرُمَّتِهَا فَعَلَيْكَ " بِنَوازِلِ عَج "

مختصر خلیل (ص/۲۵۲) .

فَإِنَّهُ شَفَي الْغَلِيلَ فِيهَا جِدًّا . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤١) [١٢] سُؤَالٌ: عَنْ شَخْصِ حَبَسَ عَلَي ٱخْرَ حَيَوَانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَي ٱخْرَ حَيَوَانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهُ ، وَلَمْ يَتْرُكُ مِنْ الْوَرَثَةِ إِلاَّ ابْنَ أَخِيهِ وَقَبَضَ [ق/ ٧١١] الْحَبْسَ فَهَلْ لَهُ حَقٌ أَمْ لاَ ؟

جَواًبُهُ : أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لاَحَقَّ لَهُ فِي الْحَبْسِ مِنْ جِهَةِ الْميراثِ مِنْ عَمَّهُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَحِينَئذُ فَالْمُحْبَسُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعَقَبًا أَمْ لاَ فَإِنْ كَانَ مُعَقَبًا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مَرَاجِعَ الأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لاَقْرَبِ فُقْرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ . . .) (١) إِلَخْ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَقِّبِ فَفيه خلافٌ لأَوْرَبِ فُقْرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَهِي رَوايَةُ الْمَصْرِيِّنَ ، وَهِي الرَّاجِحَةُ عَنْدَ أَنْمَتَنا أَوْ يَرْجِعُ مَلْكًا وَهِي رَوايَةُ الْمَدَنيِّينَ ، فَفي ق عَنْ عِياضٍ ، وَإِنْ قَالَ : دَارُهُ حَبْسٌ عَلَيْ فَلَانُ وَعَيَّنَ شَخْصًا فَاحْتُلُفَ فِيه ، قَوْلُ مَالِكُ هَلْ يَكُونُ مُؤَيِّدًا لاَ يَرْجِعُ مَلْكًا ، فَإِنْ مَاتَ فَلاَنُ رَجِعَتْ حَبْسًا لأَقْرَبِ النَّاسِ فَالْحَبْسُ عَلَى سَنَة مَرَاجِع الْأَحْبُسِ عَلَيْ مِلْكًا اللهُ هَلْ يَكُونُ مُؤَيِّدًا لاَ يَرْجِعُ مَلْكًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ رَجَعَتْ للْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْقُولُ الآخَرُ : الْمُعْرَى ، وَاللهُ تَعَلَى اللهُ تَعَلَى عَلَيْ مِلْكًا لَلْمُحَبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمْرَى الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مِلْكًا لَلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمْرَى الْعُمْرَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَعْلَمُ مَنْ مَاتَ كَالْعُمْرَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَوْلَ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ المُحْبَسِ عَلَيْهِ مِلْكًا لَلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمْرَى

الْحَبْسِ: أَنَّ خُرُوجَ الْكَبِيرِ مِنْ الدَّارِ الْمَوْقُ وَالْهِ: وَبَعْدُ فَالْجَـواَبُ عَنْ مَسْأَلَة الْحَبْسِ: أَنَّ خُرُوجَ الْكَبِيرِ مِنْ الدَّارِ الْمَوْقُ وَفَة وَسُكْنَاهُ غَيْرُهَا لاَ يُحْمَلُ إِلاَّ عَلَى خُرُوجِ الانْقطاعِ لطُولِ مُدَّة خُرُوجِه وَلحَضُورِه لِسُكْنَى الصَّغير بِهَا مِنْ وجْهَتِه وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الدَّارِ بِلاَ عُذْرٍ ، فَلاَ حَقَّ لَهُ فِي سَكْنَاهَا بَلْ الصَّغير بِهَا مِنْ وجْهَتِه وَلَمْ وَلَوْ اسْتَغْنَى عَنْهَا فَفِي «حَاشية عج» عَلَي « الرِّسَالَة » وَنَحْوِه أَيْضًا للتَتَائِيِّ عَلَيْهَا وَلَوْ اسْتَغْنَى عَنْهَا فَفِي «حَاشية عج» عَلَي « الرِّسَالَة » وَنَحْوِه أَيْضًا للتَتَائِيِّ عَلَيْهَا مَا نَصُّهُ : وَلَوْ خَرَجَ مِنْ سَكَن مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ السَّكْنَى خُرُوجَ انْقطاع سَقَطَ حَقُّهُ وَكَانَ مَنْ بَعْدَهُ أَوْلَى وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى ، وأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السَّوَّالِ : ثُمَّ صَاراً يُسكّنَانِ وَكَانَ مَنْ بَعْدَهُ أَوْلَى وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى ، وأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّوَالِ : ثُمَّ صَاراً يُسكّنَانِ وَكَانَ مَنْ بَعْدَهُ أَوْلَى وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى ، وأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّوَالِ : ثُمَّ صَاراً يُسكّنَانِ وَكَانَ مَنْ بَعْدَهُ أَوْلَى وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى ، وأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّوَالِ : ثُمَّ صَاراً يُسكّنَانَ وَلَا مَنْ بَعْدَه مُولِهِ خَلِي (ص/٢٥٢) .

مِنْ شَاءًا فِي دَارِ الْحَبْسِ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ .

فَجَوَانِهُ : أَنَّ تَصَرُّفَهُمَا ذَلِكَ كَالْعَدَمِ لِعَـدَمِ جَوَانِهِ لَهُمَا لَأَنَّ إِعَـارَةَ الْحَبْسِ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ مَالِكَ انْتَفَاعِ) (١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حَسِّا ، وَحَيِـنَئِذٍ فَلاَ يَدَ لَهُ عَلَيْهًا مِنْ حِينِ خُرُوجِهِ عَنْهَا إِلَى الْآنِ كَمَا لاَ يَخْفَي .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلَمْ يَخْرُجُ سَاكِنٌ لِغَيْرِهِ إِلاَّ بِشَرَطٍ أَوْ سَفَرِ انْقِطَاعِ أَوْ [بَعِيدِ بَابَ] (٢)) (٣) .

عج : يَضُرُّ فِيهِ الْإِنْقِطَاعُ بِقَرِينَةٍ تُفِيدُ ذَلِكَ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٣) [١٤] سُئلَ: كَاتبُهُ عَنْ وَقْف رَجَعَ مَرَاجِعَ الأَحْبَاسِ لانْقطَاعِ الْجَهَة الْمُعَيَّنَة الْمُحْبَسَ عَلَيْهَا وَللْوَاقِف مِنْ الْقُرَبَاء يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَصَبَةَ أَغْنياء وَامْرَأَةٌ فَقيرَةٌ لَوْ كَانَتْ رَجُلاً كَانَتْ مَنْ الْعَصَبَةِ أَيْضًا فَهَلْ يَكُونُ وَفْقًا عَلَيْهِمً بِالسَّوِيَّةِ أَوْ يَرْجِعُ وَفْقًا عَلَى الْعَصَبَةِ وَحُدَهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ وَفْقًا عَلَى تَلْكَ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا وَلاَ مَدْخَلَ لِلْعَـصَبَةِ فِيهِ لأَنَّهُمْ أَغْنِيَاءٌ وَالشَّاهِدُ لذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبَ فَقَرَاءَ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةٌ لَوْ رَجُلَت عَصَبَتْ) (٤) .

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : (لأَقَرَبَ فُقَرَاءِ . . .) إِلَخْ ، أَنَّ الْغَنِيَّ مِنْ الْعَصَبَةِ الذَّكُورِ لاَ مَدْخَلَ لَهُ فيه .

قَوْلُهُ : (وَامْ رَأَةٌ لَوْ رَجُلَت عَصَبَتْ) أَيْ يَدْخُلُ فِي الْمَرْجِعِ كُلُّ امْرَأَةٍ لَوْ

مختصر خلیل (ص/۲۲۷) .

⁽٢) في الأصل: بعد.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٣) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

كَانَتْ رَجُلاً كَانَتْ عَصَبَةً كَالْعَمِّةِ وَالأَخْتِ وَبَنَاتِ الأَخِ وَنَحْوِ، ذَلِكَ وَسَوَاءً كَانَتْ الْمَرْأَةُ قَرِيبَةً أَوْ بَعِيدَةً مِنْ الْوَاقِفِ كَانَتْ فَقِيرَةً أَوْ غَنِيَّةً لأَنَّهَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبْعِ كَمَا نَبَّهَ عَلَي ذَلِكَ عج وشخ .

قَوْلُهُ : عَصَبَتْ ، أَيْ وَإِنْ سَاوَتْ عَاصِبًا مَوْجُودًا كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَمُ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٤) [١٥] سُؤَالُّ: عَمَّنْ حَبَسَتْ عَلَيْه خَالَتُهُ بَقَرَات وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ مِنْ الْوَرَثَة إِلاَّ وَالدَهُ ووالدَتَهُ وَوَالدَتَهُ أُخْتُ الْمُحْبَسَة الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَقْفُ عَلَى أَبِيهِ أَوْ عَلَى أُمَّة الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ للْمُبسَةَ ؟

جَواَبُهُ: مَا فِي « ق » (١) ونَصَّهُ: أَبُو عُمَرُ: مِنْ حَبَسَ عَلَى رَجُلِ بِعَنْيه وَلَمْ يَقُلُ عَلَى وَلَده وَلاَ جَعَلَ لَهُ مَرْجِعًا فَاخْتُلفَ فِيه [عَنْ] (٢) مَالك ، قَالَ أَصْحَابُهُ المَدَنيُونَ : يَنْصَرِفُ لِرَبِّه [مَلْكًا] (٣) ، وَقَالَ الْمَصْرِيُونَ : لَاقْرَبَ النَّاسِ [إِلَيْه نَسَبًا] (٤) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَنَحُوهُ « للْمعْيَارِ » أَشَارَ إِلَيْه بَقُولُه : إِذَا قَالَ حُبِسَ عَلَى وَلَد زَيْد وَعُمرَ وَعَائِشَة وَفَاطِمَة كَانَ هَذَا التخصيصَ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيَّنَهُ وَسَمَّاهُ مِنْ وَلَد الصَّلْبِ وَمَوْقُ وَقَا عَلَيْهِمْ لاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى مَخْصِوبَ الْمَحْرِسُ بِلْفُظْ غَيْرِ الأَوَّلُ لأَنَّهُ حَبْسٌ عَلَى أَعْمِنَانَ ، وَلَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمْرَى أَوْ إِلَى أَقْرَبَ النَّأْسِ إِلَيْه مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمْرَى أَوْ إِلَى أَقْرَبَ النَّأْسِ إِلَيْه عَلَى الْخِلافِ فِي الْمَرْجِعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ لَيْسَ بِمُعَقِّبِ وَمَوْجِعُهُ عَلَى الْخِلافِ فِي الْمَرْجِعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ لَيْسَ بِمُعَقِّبِ وَمَرْجِعُهُ عَلَي الْخُلافِ فِي الْمَرْجِعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ لَيْسَ بِمُعَقِّبِ وَمَرْجِعُهُ عَلَي الْخُولَافِ بَيْنَ رَوَايَةِ الْمَصْرِيِّينَ مِنْ كُونِه يَرْجِعُ وَقُفْاً عَلَى أَقْرَاءٍ عَصَبَةِ الْوَاقِفِ الْخِلَافِ بَيْنَ رَوَايَةِ الْمَصْرِيِّينَ مِنْ كُونِهِ يَرْجِعُ وَقُفْاً عَلَى أَقْرَاءٍ عَصَبَةِ الْوَاقِفِ

⁽١) التاج والإكليل (٦/ ٣٠) .

⁽٢) في (ق): قول.

⁽٣) سقط من (ق) .

⁽٤) في (ق) : صبساً .

أَوْ عَلَى إِمْرَأَة لَوْ رَجُلَتْ عَصَبَتَ ، وَعَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَفْقًا عَلَي وَالِدَتِه الْمَذْكُورَة لأَنَّهَا هِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمُحْسِسَة يَوْمَ الْمَرْجِع كَمَا فِي السُّؤَالِ ، ولَوْ كَانَتْ عَتِيُّةً لأَنَّهَا هِي أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمُحْسِسَة يَوْمَ الْمَرْجِع كَمَا فِي السُّؤَالِ ، ولَوْ كَانَتْ عَتِيُّةً لأَنَّهَ ضَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبْعِ كَمَا فِي (مخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ : (وُأَمْرَأَةٌ لَوْ رَحْلَتْ عَصَبَتْ) (٢) وَالْمَدنِيِّينَ مِنْ كَوْنِه يَرْجِعُ مِلْكًا لِورَثَة الْوَاقِفَة الْمَذْكُورَة رَحْلَتْ عَصَبَتْ) (٢) وَالْمَدنِيِّينَ مِنْ كَوْنِه يَرْجِعُ مِلْكًا لِورَثَة الْوَاقِفَة الْمَذْكُورَة

قال الخرشي : المشهور أن الحبس المؤبد إذا انقطعت الجهة التي حبس عليها ،وشرط صرفه لها وتعذر ذلك يرجع حبساً لأقرب فقير من عـصبة الواقف ،يستوى فيه الذكر والأنثى ،ولو كان الواقف شرط في أصل وقف للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المرجع ليس فيه شرط ويدخل في المرجع كل امرأة لو كانت رجـلاً كان عصبة كالعـمة، والأخت، وبنات الأخ، وبنات المعتق، فإن لم يكن للمحبس يوم المرجع عـصبة فإنه يرجع للفقراء والمساكين، وقـوله: لأقرب فقراء عصبة المحبس، أى نسبا أى وولاء بدليل ما يأتى من أن بنت المعتق تدخل فى المرجع ويراعى في الأقربية الترتيب المذكور في الوصية، وهو كالترتيب المذكور في النكاح المذي أشار إليه بقوله وقدم ابن فابنه ، إلخ . وأشار في الوصية إلى شئ منه بقوله: فيقدم الأخ وابنه على الجد وكلامه هنا يشمل عصبته وعصبة عصبته لأن كلاً منهما عصبة إذ عصبة العصبة عصبة كما أشار إليه في التوضيح ، وقوله : ورجع ، أي وقـفًا ينتفعون به انتفاع الوقف ولا يدخل الواقف في المرجع ولو فقيرًا وقوله: ورجع، أي: الحبس المؤبد وأما المؤقت فسيأتي في قوله وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء إلخ وقوله: ورجع أى إذا كـان على جهة معينة، وأما على جهة غيـر معينة كالفقراء فلا يمكن انقطاعـه وعلى مسجد معين مثلا وتعـذر صرفه صرف في مثله كما يأتي، وفي كقنطرة لم يرج عودها في مثلها وإلا وقف، قوله: وامرأة معطوف على أقرب، لأن ظاهر كلامهم أن كل امرأة لو رجلت عصبت تدخل كانت قريبة أو بعيدة كانت فقيرة أو لا لأنها فقيرة بالطبع ، وحينئذ فلا يعطى هذا المعنى إلا عطفه على أقرب ولا تعطفه على فقراء لأنه يفيد أنها لا بد أن تكون قريبة وهو خلاف ظاهر كلامهم، ولا على عصبة لأنه فاسد إذ التقدير لأقرب فقراء امرأة وهو غير مستقيم لأن الكلام في المرأة نفسها لا في الأقرب إليها ، قوله: رجلت عصبت ،أي : مع بقاء من أدلت به على حاله من غير تغيير، فتخرج بنت البنت، وبنت العمة، لأن البنت على خالتها ليست عصبة والعمة كذلك ولا تكون عصبة إلا بفرضها رجلا واعلم أن المرأة التي لو رجلت عصبت لا تدخل في المرجع مع العاصب إلا إذا كانت أقرب منه لا إن ساوته خلاقًا لما فهمه القرافي في قوله : (فإن ضاق =

⁽١) حاشية الخرشي (٧/ ٩١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٢٥٣).

الْحَافظُ الأَعْمَشُ فِي نَوَازِلِهِ ؛ وَأَمَّا التَّرْجِيحُ بَيِّنَ الرِّوَايَتَيْنِ فَلاَ خلاَفَ أَنَّ رِواَيَةَ الْمَصْرِيِّينَ مُ عَدَّمَةٌ عَنْدَ شُيُّوخِ الْمَذْهَبِ فَتَكُونُ هِيَ الرَّاجِحَةُ إِلاَّ أَنْ يَعْضِدَ رَواَيَةَ الْمَصَرِيِّينَ مَا يُقَدِّمُهَا مِنْ عُرْف أَوْ إِصْرَارِ فَذَلَكَ يُوجِبُ تَقْدَيمُهَا ، وَعَلَى أَيِّ الرَّوَايَتَيْنِ وَقَعَ الْحُكْمُ فَهُوَ حَقُّ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ مَلاَمِهِ وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُوَّالٌ : عَمَّنْ عنْدَهُ حَبْسٌ وَلَيْسَ عنْدَهُ غَيْرُهُ هَل يُنْفَقُّ منْهُ عَلَى نَفْسه أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: إِنْ خَافَ عَلَي نَفْسِهِ الْهَلاَكَ مِنْ الْجُوعِ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ فِي النَّفَقَةِ ، فَفِي « نَوَازِلِ الْمعْيَارِ » : وَسُئِلَ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنَ سَيِّدي عَلَيّ ابْنُ مَحْمُودَ رَحَمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ أَرْضٍ مُحْبَسَة عَلَي الْمَسَاكِينِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنْ الْخَصَاصَةِ وَالْحَاجَةِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ بَيْعَ أَرْضِ الْمَسَاكِينِ عَلَيْهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ وَحَيَاةُ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ بَقَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ هَلاَكِهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ اَنْتَهَى ، تَأَمَّلُ انْتَهَى ، وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٥) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ حَبَسَ مَاشِيَةٌ عَلَى بَنَات وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلكَ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِه ، وَصَرَفَ غُلَّتَهَا فِي مَصَالِحِهِ وَاسْتَمَّرَّ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَبْطُلُ الْحَبْسُ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْحَوْزِ الْحُكْمِيِّ حَيْثُ كُنَّ فِي حَجْرِهِ كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلُهِ : (إِلاَّ الْمَحْجُورَةُ) (١) إِذَا أَشْهَدَ وَصَرَفَ الْغَلَّةَ وَلَمْ

⁼ قدم البنات) راجع لقوله ورجع، إلخ أى : فإن ضاق الحبس الراجع عن الكفاية للغلة الشانية قدم البنات وظاهره أن البنات هنا لهن خصوصية على بقية الإناث لقوتهن دون الأخوات والعمات ونحو ذلك ، وإلا لقال : وقدم الإناث فيكون أعم لا عن الاستيعاب فإنه لا يمكن بحال لأنه لو لم يكن فيه إلا درهم واحد أخذناه واشترينا به سمسما مثلاً وأوعبناهم «حاشية الخرشي » (٧/ ٩١) .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

تَكُنُ دَارَ سُكْنَاهُ .

قَـوْلُهُ: وَصَرَفَ الْغَلَّةَ أَيْ ثَبَتَ أَنَّهُ صَـرَفَ الْغَلَّةَ عَلَي الْمَحْجُورِ وَاحْتَـمَلَ صَرْفَهَا أَيْ كُلَّهَا أَوْجُلَّهَا ، وَأَمَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ نَفْسَهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ كَمَا فِي شَرْحِه ، وَهَذَا هُـوَ مَحَلُّ الشَّاهِد عِنْدَنَا عَلَى بُطْلاَن الْوَقْفَ وَالْحَالَةُ كَلَكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حِـجْرِهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ الْحُورْ الْحَسِّيِّ كَـمَا كَذَلَكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حِـجْرِهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ الْحُورْ الْحَسِيِّ كَـمَا يُشَيِّرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الرِّسَالَة بقَـوْلِه وَلاَ تَتَمَّ مَنْفَعَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَبْسٌ إِلاَّ يَشَيِّرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الرِّسَالَة بقَوْل خَلَيل : (أَوْ لَمْ يَحُرُهُ كَبِيْرٍ وَقَفَ عَلَيْهِ ، ولَوْ سَفِيهًا قَبْل فَلَسِهُ أَوْ مَوْتِه أَوْ مَرَضِهِ) (١) أَنْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٦) [١٧] سُوَّالٌ: عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ في الْوَقْفِ: (وَبَطُلَ عَلَي مَعْصِيةِ) (٢٠ هَلْ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ مَعَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ نَصْرَانِيٌّ) أَمْ لاَ ؟

جُواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا إِذْ الْأُوَّلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَعْصِيَة كَشُرْبِ خَمْرٍ وَنَحْوِهِ فَلِذَا بَطُلَ ، وَالثَّانِي : فِي الْوَقْفِ عَلَى الْقُربَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَة فَلِذَلِكَ صَحَّ ، وَلاَ فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ مِنْ الْفُقَرَاءِ وَالنَّصَرانِي الذَّمِّيِّ لاَ الْحُرْبِيِّ .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ نَصْرَانِي ۗ) مُفَرَّعٌ عَلَي صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَي الْذِّمِّيِّ كَمَا تَقَرَّرَ فِي قَوْلِهِ : (كَمَنْ سَيُولَدُ وَذِمِّيٌ) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٧) [١٨] سُوَّالٌ : عَـمَّنْ قَـالَ : هَذَا وَقْفٌ عَلَى وَلَدِي أَوْ أَوْلاَدِي هَلْ يَدْخُلُ فيه أَوْلاَدُ الْأَوْلاَد أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: قَالَ ﴿ قَ ﴾ نَاقِلاً عَنْ ابْنِ رُشْد ، فَإِذَا قَـالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسْتُ عَلَى وَلَدِي أَوْ عَلَى أَوْلاَدِهِ دنية وَلَدِي أَوْ عَلَى أَوْلاَدِهِ دنية النَّكُ رَانِ وَالْإِنَاثِ وَعَلَى أَوْلاَدِ بَنِيهِ النَّكُرَانِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلاَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ النَّكُ رَانِ وَالْإِنَاثِ ، وَلاَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۲) باختصار .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵۲) .

الْأُوْلَادُ الْبَنَاتَ عَلَي مَذْهَبِ مَالِكِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَي أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لاَ مِيرَاثَ لَهُمْ الْتَهَى كَلاَمُهُ .

قُلْتُ : وَقَدْ ذَكُو الْبِنُ عَرَفَةَ فِي الْمَسْأَلَة أَرْبَعَة أَقُوال وَنَصُّهُ بَعْدَ حَذْفِي أُوَّلَ كَلَامِهِ : ابْنُ رُشُد : وَلَذِي أَوْ أَوْلاَدِي فَقَطْ يَخُصُّ بِولَدَه ، وَلَوْ بِواسطة لَيْسَتْ أَنْصَى هَذَا قُولُ مَالِك وَكُلُّ أَصْحَابِه ، وَعَمَّمَهُ ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ مِنْ الْمُتَّاخِرِينَ فِي الْجَميع ، وقيل لا يَدْخُلُ فِي تَحْبِيسه عَلَى وَلَده إِلاَّ وَلَدَه لِصَلْبِهِ ذَكُورُهُمْ فِي الْجَميع ، وقيل لا يَدْخُلُ فِي تَحْبِيسه عَلَى وَلَده إلاَّ وَلَدَه لَصَلْبِهِ ذَكُورُ مَلْهِ وَإِنَّاثُهُم قَالَه غَيْر رابنِ الْقَاسِم ، وعَلَى سَمَاع أَصْبُغَ اخْتَصَ بِذَكُور وَلَدَه فَقَطْ ثُمَّ لَحَسَى الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ : قُلْتُ : فَفِي قَصْرِ لَفُظْ وَلَده ، وَجَمَعَهُ عَلَى ذُكُور صَلْبِهِ لَوْمَعَ إِنَاثُهِم أَوْ مَعَ وَلَد ذُكُورِهم ذَكُوا أَوْ أُنْشَى ، رَابِعُهَا : هَذَا مَع وَلَد الْبَنَاتِ الْمَسْأَلَةَ فِيها أَرْبَعَةً أَقُوال مَشْهُورُهَا هُوَ الْبَنَاتِ الْتَهَى. إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيها أَرْبَعَةُ أَقُوال مَشْهُورُهَا هُوَ اللّذِي الْقَلْمُ عَلَى الْمَشْهُور ، فَفِي دُخُول الْولَد مَع اللّذِي الْقَلْمَ عَلَى مَنْ دَخُول الْولَد مَع اللّذِي الْمَسْونَة الْأَبْنَاء بِالْآبَاء وتبدئت الآبَاء إِنْ اسْتَوتُ حَاجَتُهُمْ قَالُهُهَا : يَبْدَأُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِ عَلَي مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى عَلَى مَنْ دَخَلَ بِه . ولا مَنْ

وَرَابِعُهَا: يَبْدَأُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَى مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَي وَمَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَى مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَي وَمَنْ دَخَلَ بِهِ ، وَهَذَا الْقُولُ هُوَ عَلَي مَنْ دَخَلَ بِهِ ، وَهَذَا الْقُولُ هُوَ عَلَي مَنْ دَخَلَ بِهِ ، وَهَذَا الْقُولُ هُوَ أَضْعَفُهَا لِأَنَّ نِسْبَةَ النَّصِّ لِلنَّصِّ كَنِسْبَةِ الْمَعْنَى لِلْمَعْنَى انْتَهَى الْمَرَادُ مِنْهُ.

قُلْتُ : وَبَيَانُ هَذَا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالَ مُتَفَرِّعَةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ. الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : يَسْتَوِي الْوَلَدُ وَوَلَدُهُ فِي غَلَّةٍ الْحَبْسِ اسْتَوَتْ حَاجَتْهُمَا أَمْ لاَ؟ الثَّانِي : يَبْدَأُ بِالْوَالِدِ عَلَي وَلَدِهِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمَا .

الثَّالِثُ : يَبْدأُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَي مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : هَذَا

وَقْفٌ عَلَي وَلَدي وَوَلَد وَلَدي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَالْوَلَدُ يُقَدَّمُ عَلَي وَلَده لَأَنَّ الْوَلَدَ دَخَلَ بِالنَّصِّ وَوَلَدَهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، وَلاَ يُقَدَّمُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَي الْوَلَدَ دَخَلَ بِالنَّصِّ كَدَ وَلَد وَلَدي وَوَلَد وَلَدي فَأُولاَدُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِ كَمَ وَلَا الْوَاقِف : هَذَا وَقُفٌ عَلَى وَلَدي وَوَلَد وَلَدي فَأُولاَدُ الْأَوْلاَدِ دَخَلُوا مَعَ آبَائِهِمْ بِالنَّصِ وَلاَ يُقَدِد مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى عَلَي مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، كَقَوْلِ الْوَاقِف هَذَا وَقْفٌ عَلَى وَلَدي وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَأُولاَدُ الْأُولاَدِ إِنْمَا دَخَلُوا بِالْمَعْنَى ، كَقَوْلِ الْوَاقِف هَذَا وَقْفٌ عَلَى وَلَدي وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَأُولاَدُ الْأُولاَدِ إِنَّمَا دَخَلُوا بِالْمَعْنَى ، لَا يُقَدَّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدِ .

وَالْقُولُ : الرَّابِعُ : يَبْدَأُ مِنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَي مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، وَيُقَدَّمُ مَنْ دَخَلَ بِالْمَعْنَى ، وَيُقَدَّمُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ كَـقُولُ الْوَاقِف : هَذَا وَقُفٌ عَلَي وَلَدي وَوَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَد وَلَا يُقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَعْدَلُ مِا لَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَعْدَلُ بِالنَّصَ عَلَى وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَقَدَّمُ مَنْ وَلَد وَلَا يَعْدَلُ مِالْمَعْنَى ، انْتَهَى .

قُلْتُ : وأَمَّا إِنْ قَالَ الْوَاقِفُ : هَذَا وَقْفٌ عَلَي أَوْلاَدِي فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ فَهِي الْمَسْأَلَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ « الْمعْيَارِ » إِذَا قَالَ : حُبِسَ عَلَي ولَدِي زَيْد وَعُمَر وَعَائشَة وَفَاطِمَة ، كَانَ ذَا التَّخْصِيصُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيَّنَهُ وَسَمَّاهُ مِنْ ولَد الصَّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلاَّ أَنْ يُعَدِّيَهُمْ المُحْبِسُ بِلَفْظ غَيْرِ الأَوَّلِ لأَنَّهُ حَبْسٌ عَلَي أَعْيَان ، لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسُ الله عَيْر الأَوَّلِ لأَنَّهُ حَبْسُ إِلَى أَعْلَمُ ، لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسُ الله عَلَى الْخِلافِ فِي الْمَرْجِع ، انْتَهَى ، مَيراثًا كَالْعُمْرَى ، أَوْ إِلَى أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى الْخِلافِ فِي الْمَرْجِع ، انْتَهَى ، انْظُرْ نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٨) [١٩] سُؤَالٌ: عَنْ مَعْنَى قَوْل « الْمُدَوَّنَة » وَابْنِ عَرَفَةَ: إِنَّ الْحَبْسَ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهِبَة بِكُونُ سُكْنَى أَوْ عُمْرَى إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهِبَة بِكُونُ سُكْنَى أَوْ عُمْرَى إِلَيْ مُدَّة ، ثُمَّ خرجها إِلَيْه فَإِنَّهُ يَعْتَصِي ؟

جَوَابُهُ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَى « الْمُدُوَّنَةِ » قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَي الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِ ابْنُ يُونُسَ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يُرِيدُ إِذَا حُبِسَ عَلَيْهِ وَعَلَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِ ابْنُ يُونُسَ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يُرِيدُ إِذَا حُبِسَ عَلَيْهِ وَعَلَى

عَقِبِهِ لَمْ يَعْتَصِ لأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ انْتَهَي الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَحْدُودًا بِمَدَّةٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِلْكًا فَإِنَّهُ يَعْتَصِي لأَنَّهُ بِمَعْنَى اللهَبَة انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٩) [٢٠] سُوَّالٌ: عَنْ حُكْمٍ شَخْصِ مَاتَ وَتَرَكَ أَخَويْنِ شَقِيقَيْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتِهُ وَثَلاَثَ بَنَاتِهُ وَتَلاثَ بَنَاتِهُ وَتَلاثَ بَنَاتِهُ الْحَبْسَ عَنْدَ بَنَاتِهُ وَثَلاَثَ بَنَاتِهُ الْحَبْسُ بَيْنَ الأَخَ مَاكَ أَخُويُهُ وَلَهُ أَبْنَاءُ ، وَالْبِنْتَانِ اللَّتَانِ لَهُمَا ذُرِّيَّةً ، هَلْ الْحَبْسُ بَيْنَ الأَخَ وَأَبْنَاء أَخْتِها ، أَوْ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَقَبًا أَمْ لاَ ، فَإِنْ كَانَ مُعَقَبًا فَتَكُونُ عَلَيْهُ وَمَنْفَعَتُهُ لِبَنَاتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ خَاصَّةً وَلاَ مَدْخَلَ لأَوْلاَدِهِنَّ فِيهِ عَلَي الْمَشْهُ ورِ ، فَفِي ﴿ قَ ﴾ (١) عَنْ ابْنِ رُشُد مَا نَصُّهُ : لاَ فَرْقَ عِنْدَ [أَحَد مِنْ](٢) الْمَشْهُ ورِ ، فَفِي ﴿ قَ ﴾ (١ عَنْ ابْنِ رُشُد مَا نَصُّهُ : لاَ فَرْقَ عِنْدَ [أَحَد مِنْ](٢) الْعُلْمَاءِ فِي أَنَّ لَفُظَ الْعَقد وَالْولَدَ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قَالَ المُحْبَسِ : حَبَسْتُ عَلَى وَلَدي ، أَوْ : عَلَى أَوْلاَدِي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَيكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلاَدِهِ عَلَى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَيكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلاَدِهِ عَلَى وَلَدْ بَنِيهِ الذَّكُورَانَ دُونَ الإِنَاثِ ، وَلاَ يَدْخُلُ فِي دَلِكَ أَوْلاَدُ الْبَنَاتِ عَلَى مَـذُهِبِ مَالِكُ لِلإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلاَدَ الْبَنَاتَ لاَ مِيراكَ دَلِكَ أَوْلاَدُ الْبَنَاتَ عَلَى مَـذُهِبِ مَالِكُ لِلإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلاَدَ الْبَنَاتَ لاَ مِيراكَ لَكُ أَوْلاَدُ الْبَنَاتَ عَلَى مَـذُهِبِ مَالِكُ لِلإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلاَدَ الْبَنَاتَ لا مِيراكَ لَهُمْ ، انْتَهَى .

وَإِلَي هَٰذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : ﴿ لاَ نَسْلِي وَوَلَدِي وَعَقِبِي ﴾ (٣) ، أَيْ: مِنْ كَوْنِ وَلَدِ الْبِنْتِ لاَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ انْتَهَى ﴿ ۚ ﴾ .

وَكَذَلِكَ لاَ يَدْخُلُ فِي الْحَبْسِ أُخْوَةُ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ وَلاَ أَبْنَاؤُهُمْ لاَنَّهُمْ لَيْسُوا عَقَبًا لَهُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُـبَارَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الحَبْسُ غَيْرَ مُعَـقّبٍ فَفِيهِ رِوَايتَانِ

⁽١) التاج والإكليل (٦/ ٤٤) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

⁽٤) من « حاشية الخرشي » (٧/ ٩٦) .

هَلْ يَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مَرَاجِعَ الأَحْبَاسِ ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّنَ وَهَيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ الْأَشْيَاخِ ، أَوْ يَرْجِعْ مِلْكًا لِلْوَاقِفِ إِنْ كَانَ حَيًّا وَلُورَثَتِه إِنْ كَانَ مَيِّا وَهَذَهَ رِوَايَةُ الْمَدَنيِّينَ ، وَأَشَارَ فِي ﴿ الْمُدُوّنَةُ ﴾ (١) للرِّوَايَتَيْسِ بِقُولُهُ : وَإِنْ مَيْتًا وَهَذَهُ رَوَايَةُ الْمَدَنيِّينَ ، وَأَشَارَ فِي ﴿ الْمُدُوّنَةُ ﴾ (لَمُ اللَّوَايَتَيْسِ بِقُولُهُ : وَإِنْ كَانَتُ عَلَى قَوْم بِأَعْيَانِهِمْ ، فَقَالَ : حَبْسٌ ، وَلَمْ يَقُلُ : صَدَقُةٌ ، وَلَمْ يَقُلُ : وَلاَ تُبَاعُ وَلاَ تُوهَبُ مِنْ اللَّهُ وَوْلُهُ فِيهِ ، فَقَالَ مَرَّةً تَرْجِعُ بَعْدَ انْقرَاضِهِمْ إِلَى رَبِّهَا إِنْ كَانَ حَيًّا أَوْ إِلَي وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَلْكًا وَتَكُونَ كَانَ حَيًّا أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَلْكًا تُبَاعُ ، وَقَالَ مَرَّةً لاَ تَرْجِعُ مِلْكًا وَتَكُونَ كَانَ حَيًّا أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَلْكًا تُبَاعُ ، وَقَالَ مَرَّةً لاَ تَرْجِعُ مَلْكًا وَتَكُونَ حَبْسًا انْتَهَى .

وَمَحْوُهُ نَقَلَهُ ﴿ قَ ﴾ (٢) عَنْ عِياضِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ قَـالَ : دَارِي حَبْسُ عَلَي فُلاَن، وَعَيَّنَ شَخْصًا فَاخْتَلَفَ فِيهِ قَـوْلُ مَالِكَ هَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا لاَ يَرْجِعُ مِلْكًا ، فَإِنْ مَاتَ فُلاَنٌ رَجَعَتْ لأَقْرَبَ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ عَلَي سُنَّةِ مَرَاجِعِ الأَحْبَاسِ ، فَإِنْ لَمُ يُكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ رَجَعَتْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ .

وَالْقَوْلُ الآخَرُ : إِنَّمَا تَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مِلْكًا لْلُمْحَبِسَ إثن كَانَ حَيًّا أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمْرَي . انْتَهَى .

قُلْتُ : فَالْقُولُ الأَوَّلُ للْمَصْرِيِّنَ وَهِيَ الرِّوَايَةُ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ شُيُوخِ أَهْلِ الْمَانْهِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ وَالْقَوْلُ الشَّانِي الْمَدَنِيِّنَ، وَكَلاَمْ « ق » يُفِيدُ تَرْجِيمَهَا كُما فِي « مخ » . انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ إِنْ كَانَ مُعَقَبًا فَهُوَ لِبَنَاتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ خَاصَّةً ، وَلاَ يَدْخُلُ أَحَدُ مَعَهُنَّ فِيهِ ، وَإِنَّ كَانَ غَيْرَ مُعَـقَبِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَي فُـقَرَاءِ عَصَبَة الْمُحْبَسِ وَإِلاَّ فَلَلْفُقَـرَاءِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْـوَاقِفِ أَوْ لِورَئَتِهِ إِنْ مَاتَ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) انظر : « المدونة » (١٧١/١٣) .

⁽٢) التاج والإكليل (٦/ ٣٢) .

(١٩٥٠) [٢١] سُؤَالٌ :عَنْ كُتُب أَوْقَفَهَا مَالكُهَا عَلَى رَجُل وَعَقَبَةٌ وَعَقَب عَقبه حَتَّى يَنْقَرضُ ٱخرُهُمْ وَحَازَهَا الْمَوّْتُوفُ عَلَيْه ثُمَّ مَاتَ الْوَاقفُ ، وَلَمْ تُقَسِّمُهَا وَرَثَتُهُ لعلمها بوَقْفيَّته إيَّاها ثُمَّ مَاتَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْه وَتَرَكَ ابْنًا صَغيرًا فَأَخَذَتْ عَصَبَةُ الْوَاقِفُ الْكُتُبُ ، وَلَمْ تَرَ مَنْ يَمْنَعْهَا منْ أَخْذَهَا لصغَر الابْنَ ، فَلَمَّا بَلَغَ وَأُعْلَمَ بِالْوَقْفُ وَأَنَّ عِنْدَ وثيقَتَهُ وَعَرِّيفِهَا جَاءَهُ وَتَكَلَّمَ لَهُ فَي ذَلَكَ فَأَرَّاهُ إيَّاهُ وَأَمَرَهُ بالصَّمْتَ عَنْ الْعَصَبَةَ ليَقْبَضَ لَهُ الْكُتُبَ منْ عندها دُونَ الْمُخَاصَمَة وَالْمُرَافَعَة ، فَطَاوَعَهُ وَسَاعَدَهُ فِي ذَلَكَ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَلَاكَ إِذْ بِلَغَهُ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْكَلاَمِ مَعَ الْعَصَبَة في شَأَن الْكُتُب ، فَطَلَبهَ أَ منْهُم وَمَنَعْتُهَا منْهُ فَحينَئذ قَدَّمَ لأَحَد شاهدَى الْوَتْيَقَـة يَسْئَلُهُ عَنْ شَهَـادَته، فَقَالَ لَهُ : نَسـيتُهَـا ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْوَثيـقَةَ ليَتَـذَكَّرَ شَهَادَتَهُ ، فَمَشَى منْ عنده لَيَأْتِيهُ بِهَا فَوَجَدَ الْعَصَبَةَ أَخَذَتُهَا منْ الرَّجُلَ الَّذي كَانَت ، عنْدَهُ وَقَطَّعَتْهَا ، وَشَهَدَتَ مُسْتَفيضةً عَلَى ذَلكَ ، وَالثَّاني منْ شَاهِدَي الْوَثيقَةِ مَاتَ - رَحمَهُ اللهُ تَعَالَى آمينَ - وَفُلاَنُ ابْنُ فُلاَن شَاهدٌ عَلَى خَطٌّ شَاهدَى الْوَقْفَ يَعْرفُهُ كَمَعُرفَته الأَشْيَاءَ بِٱلْمُعَايِنَة، وَفُلاَنُ ابْنُ فُلاَن شَاهدٌ أَيْضًا عَلَي الْوَقْف وَحَوزه وَمَعَهُ نَسُونَةٌ يَشْهَدُنَ عَلَى ذَلكَ مَا الْحُكُمُ في هَذَا ؟

جَوَابُهُ : إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِ عَصَبَةِ الْوَاقِفِ بِتَقْطِيعِهَا وَثِيقَةَ الْوَقْفِ ، فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْوَقْفِ يَكُونُ وَفْقًا عَلَى الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِمْ لِثُبُوتِهِ بِإِقْرَارِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْوَقْفِ يَكُونُ وَفْقًا عَلَى الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِمْ لِثُبُوتِهِ بِإِقْرَارِ الْعَصَبَةِ بِهِ ، قَالَ فِي « التَبْصَرَةِ » : إِنَّ الإِقْرَارَ أَبْلَغُ مِنْ الشَّهَادَةِ ، وَلاَ يَنْفُهُهَا إِنْكَارُهَا بَعْدَ [ق / ٢١٧] ذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِإِقْرَارَهُ).

وكَذَلِكَ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى تَقْطِيعِ الْعَصَبَةِ وَثِيقَتَهُ وَهِيَ مُنْكِرَةٌ لِذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَي الضَّمَانِ : (أَوْ بِأِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا) (١) فَفِي « قَ » (٢) عَنْ ابْنِ بَشِيرٍ : أَمَا لَوْ قَطَعَ إِنْسَانٌ إِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا) (١) فَفِي

مختصر خلیل (ص/ ۹۱) .

^{. (}٢) التاج والإكليل (٣/ ٢٢٥) .

وَثِيقَةَ إِنْسَانٍ حَتَّى ضَاعَ مَا فِيهَا ، فَهَذَا لاَ يُخْتَلَفُ فِي ضَمَانِهِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بَيِّنَةٌ عَلَي مَا تَقَدَّمَ ، وَالْعَصَبَةُ مُنْكَرَةٌ لِلْوَاقْفِ وَلَتَقْطَيعِهَا وَثَيقَتَهُ ، فَإِنْ شَهِدَ عَلَى الْوَقْفِ وَلَتَقْطَيعِهَا وَثَيقَتَهُ ، فَإِنْ شَهِدَ عَلَى الْوَقْفِ ، وَحَوْزِهِ رَجُلاَنِ أَوْ رَجُلُ وَامْرُأَتَانِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَعَ يَمِينِ الْعَقْبِ ثَبَتَ أَيْضًا ، فَفِي « نَوَازِلَ عج » : وَسَئِلَ عَنْ الْوَقْفِ هَلْ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَمْ بِشَاهِدَيْنِ ؟ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الْوَقْفُ يَثَبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ عَلَي مُعَيَّنِ أَوْ عَلَى فُلاَن وَعَقِبَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالنُّكُولِ إِذْ يَحْلِفَ مَنْ بلدئً مِلْكَهِ لرَدِّ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِحَبْسِهِ عَلَى الْفَقُرَاءِ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفُ ثَبَتَ الْوَقْفُ بدئً مَلْكَهُ لرَدِّ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِحَبْسِهِ عَلَى الْفَقُرَاءِ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفُ ثَبَتَ الْوَقْفُ النَّهَى كَلاَمُهُ برُمَّتِهِ وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ: (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينُ بَعْضَ _ أَيْ : أَوْ نَكَلَ _ كَشَاهِدِ بِوَقْفُ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبِهِم ، أَوْ عَلَى الْفُقْرَاءِ حَلَفَ ، وَإِلاَ فَحُبِسَ) (١) انْتَهَى .

مخ (٢): وَمثْلُ الشَّاهِدِ الْمَرْأَتَانِ ، فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْوَقْفَ آيِلٌ لِلْمَالِ إِذْ الشَّهَادَةُ آيِلَةٌ إِلَي كَوْنِ الْغَلَّةِ تُصْرَفُ فِي مَصْرَفِهَا المَشْهُودِ لَهُ . انْتَهَي .

وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَكِيِّ » عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصُّهُ : الْمَشْهُورُ أَنَّ شَهَادَة النِّسَاءِ في الْأَحْبَاسِ عَامِلَةٌ انْتَهَى .

وَفِي « مَحْ »^(٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلِ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَهَلْ يَكْتَفِي بِبَيِّنَةَ عَلَي الْحَوْزِ قَبْلُهُ ، وَبِهِ عُمِلٌ . . .) (٤) إِلَخْ ، مَا نَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالْبَيِّنَةِ هَنَا وَلَوْ وَالْحَوْزِ قَبْلُهُ ، وَبِهِ عُمِلٌ . . .) (٤) إِلَخْ ، مَا نَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالْبَيِّنَةِ هَنَا وَلَوْ وَالْحَدِ الْأَنَّهُ مَالٌ . انْتَهَى .

مختصر خلیل (ص/۲۲۷) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٢/ ٢١٦) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٥/ ٢٥١) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٠٠) .

وَالْحَوْزُ فِي هَذَا الْوَقْف وَنَحْوِه مِمَّا لاَ غَلَّةَ لَهُ كَالْفَرَسِ وَالسِّلاَحِ أَنْ يَصْرِفَ فِي مَصَارِفِه وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً ، كَمَا يُشْيِرُ إِلَي ذَلكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْله : (أَوْ كَتَاب دَعَى إِلَيْهِ بَعْدَ صَرْفِه فِي مَصَارِفِه)، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْل « الْمُدُونَّة » : مَنْ حَبَسَ فِي الصِّحَة مَا لاَ غَلَّةَ لَهُ مَثْلَ السِّلاَحِ وَالرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ ، فَإِنْ كَانَ يُخْرِجُهُ فِي أَوْجُهِهِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فَهُو َ نَافِذٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ انْتَهَى التَّقْيِيدُ .

قَالُوا : وَكَذَلِكَ الْكُتُبُ يُخْرِجُهَا لِمَنْ يَقْرَأَ فِيهَا ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَيْهِ .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ ابْنُ الْقَـاسِمِ : فَإِنْ احْتَاجَ أَنْ يَنْتَـفِعَ بِهِ مَعَ النَّاسِ فَلاَ بَأْسَ

اللَّخْمِيُّ : وَلَوْ كَانَ يَرْكَبُ الدَّابَّةَ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ لِيُرَوِّضَهَا لَمْ يَفْسَدُ حَبْسُهُ ، وَقَراءَةُ الْكُتُبِ إِذَا حَرَجَ ذَلِكَ فَمَ صُرَفُهُ وَلَوْ مُضَرَّةً الْكُتُبِ إِذَا حَرَجَ ذَلِكَ فَمَ صُرَفُهُ وَلَوْ مَضَرَّةً وَاحِدَةً ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا مَعَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بَصَدَده مِنْ كَلاَمِهِمَا .

وَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ يَثُبُتُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ وَحْدَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى حَوْزِهِ مَعَ يَمِينِ الْعَقَدِ وَكَيْفِيَةَ يَمِينِ الْعَقَبِ : يَحْلَفُ بِاللهِ الَّذِي لاَ إِلهَ إِلاَّ هُو أَنَّ مَا شَهَدَ بِهِ فَلاَنَّ لَحَقُ ، وَإِنْ شَهِدَ أَخَرُ أَوْ أَمْرَأَتَانَ مَعْهُ عَلَى ذَلكَ فَلاَ يَمِينَ عَلَى الْعَقِبِ كَمَا لاَ يَخْفَى ذَلكَ عَلَى مَنْ لَهُ بِضَاعَةٌ مَنْ الْفُرُوعِ الْمَدْهَبِيّة ، ولا يُعْمَلُ بِشَهَادة للسَّها عَلَى مَنْ لَهُ بِضَاعَةٌ مَنْ الْفُرُوعِ الْمَدُونَةِ » ، واَقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ، والشَّاهِدِ إِنْ شَهِدَ الشَّيْخُ خَليلٌ ، وَتُلفقَ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ عَلَى الْوَقْفِ ، وَجَوْزِهِ مَع شَهادَةِ الْبَيِّنَةِ إِنْ شَهِدَ اثْنَانَ عَلَى خَطِّهِ فِي الْوَثِيقَة بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا لَمَا فِيهَا وَتَحْقَيقِهَا لَهُ قَبْلَ إِضَاعَتِهَا ، أَوْ واحدٌ فَقَطْ خَطّةِ فِي الْوَثِيقَة بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا لَمَا فِيهَا وَتَحْقَيقِهَا لَهُ قَبْلَ إِضَاعَتِهَا ، أَوْ واحدٌ فَقَطْ عَلَى خَطّةِ عَلَى قَوْلُ ابْنِ رُشَد مَعَ يَمِينِ الْعَقَبِ ، كَمَا يُشِيدُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَة بِعَلَى خَطّة عَلَى قَوْلُ ابْنِ رُشَد : وَإِنْ شَهِدَ عَلَى خَطّة شَاهِدٌ كَفَتُ مَع شَهادَة الْيَمِينَ ، كَمَا يُشِيدُ أَلِكَ ابْنُ عَرَفَة وَلَى ابْنُ رُشُد : وَإِنْ شَهِدَ عَلَى خَطّة شَاهِدٌ كَفَتُ مَع شَهادَته الْيَمِينَ ، وَلَمْ يَضِولُهِ : قَالَ ابْنُ رُشُد : وَإِنْ شَهِدَ عَلَى خَطّة شَاهِدٌ كَفَتْ مَع شَهادَته الْيَمِينَ ، وَلَمْ يَعْتَلِفُ فِيهَا قَوْلُ مَالِكَ .

وَرَأَيْتُ فِي أَيَّامِ ابْنِ لُبَابَةَ فَأَفْتَى فِيهَا كُلُّ مُعَاصِرِيهِ بِإَعْمَالِهَا ، وَقَالَ هُوَ : لأ

تَجُوزُ ، وَحَكَاهُ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ نَافِعٍ .

وَفِي « الْمَبْسُوطَة » لابْنِ نَافِع وَرَواَيَتِه أَنَّهَا جَائِزَةٌ كَالْمَعْلُومِ مِنْ مَذْهَبِ مَالك خلاَفَ مَا حَكَاهُ ابْنُ لَبَابَةَ فَأَرَى حَكَايَتَهُ غَلَطًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ، وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ عَلاَفَ مَا حَكَاهُ ابْنُ لَبَابَةَ فَأَرَى حَكَايَتَهُ غَلَطًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ، وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ أَيْضًا بِنَقْلِ « ق » (١) عَنْ ابْنِ رُشْد وَنَصَّهُ : أَمَّا الشَّاهِدُ عَلَي خَطِّ الشَّاهِد الْمَيْتِ أَنْ الْعَائِبِ فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي الأُمَّهَاتِ الْمَشْهُورَةِ قَوْلُ مَالِكُ فِي إِجَازَتِهَا وَإِعْمَالِهَا .

ابْنُ عَرَفَةَ : فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْمَشْهُورُ إِعْـمَالُهَا خِلاَفُ قَوْلِ الْبَاجِي : لاَ يَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُور ، انْتَهَى .

وَلاَ يُوهِنُ الشَّهَادَةُ ضَيَاعُ الْوَثِيقَةَ عَلَي مَا أَفْتَى بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغيرُ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » عَلَى « الْمُدُوَّنَةِ » نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مَيَارَةَ فِي شَرْحِه « تُحْفَة الْحُكَّامِ » (٢) ، وأَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : سئلَ الإمامُ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغيرِ عَنْ شَهَادَة شَاهِدَيْنِ نَظَرًا وَثِيقَةً بِيد رَجُلِ تَتَّضَمَّنُ إِثْبَاتَ حَقِّ وَتَحَقَّقَا مَا فِيهَا ، وَحَفظاها وَنَظَرًا إِلَي شُهُودَها فَتَامَّلَا خُطُوطَهُمْ فَتَحَقَّقَا أَنَّهَا خُطُوطٌ قَوْمِ مَاتُوا وَعِلْما أَنَّهُمْ وَنَظَرًا إِلَي شُهُودَها فَتَامَّلا خُطُوطَهُمْ فَتَحَقَّقا أَنَّهَا خُطُوطٌ قَوْمِ مَاتُوا وَعِلْما أَنَّهُمْ وَنَظَرَا إِلَى شُهُودَها فَتَامَّلَا خُطُوطَهُمْ فَتَحَقَّقا أَنَّهَا خُطُوطٌ قَوْمٍ مَاتُوا وَعِلْما أَنَّهُمْ وَنَظَرَا إِلَى شُهُودَها فَتَامَّا أَنَّهُمْ وَنَعْتَقَا أَنَّهَا خُطُوطٌ قَوْمٍ مَاتُوا وَعِلْما أَنَّهُمُ وَنَظَرَا إِلَى شُهُودَها فَتَامَلَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ مَاتًا ، ثُمَّ كَانَا بِرَسْمِ الْعَدَالَة وَقُبُولِ الشَّهَادَة حِينَ الْوَضِع ، وَاتَّصَلَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ مَاتًا ، ثُمَّ ضَاعَتُ الْوَثِيقَةُ فَاسْتَظْهَرَ صَاحِبُ الْحَقِّ بِشَهَادَةً هَذَيْنِ ، فَأَدَّيا عِنْدَ الْقَاضِي حَسْبَما وَصَفَ هَلْ يَعْمَلُ عَلَي ذَلِكَ كَمَا لَوْ لَمْ يَضَعَ الرَسْمَ بِإِحْيَاءِ شَهَادَةٍ شُهُودِهِ أَمْ لا ؟ وصَفَ هَلْ يَعْمَلُ عَلَي ذَلِكَ كَمَا لَوْ لَمْ يَضَعَ الرَسْمَ بِإِحْيَاءِ شَهَادَةٍ شُهُودِهِ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِه سُئلْتُ عَنْ مثلِ هَذَا مَرَّتَيْنِ فَأَجَبْتُ عَنْهُ جَـواَبَيْنِ بِأَنَّ الْقَاضِي يَعْمَلُ عَلَي ذَلِكَ إِذْ لاَ فَرْقَ بَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ الْقَاضِي الآنَ مَعَ غَيْبَةِ الْوَثِيقَةِ، وَبَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ أَلْقَاضِي الآنَ مَعَ غَيْبَةِ الْوَثِيقَةِ، وَبَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مَعَ حُضُورِهَا بِاسْتيفَاء هَذَيْنِ جَميعَ مَا فِيهَا وَإِحْيَائِهِمَا الشَّهَادَةَ الْوَاقِعَة فِيهَا ، وَهُو الَّذِي يَفْعَلُ لَوْ حَضَرَتْ ، خِلاَقًا لِمَا فِي « الْمِعْيَارِ »، انْتَهَى الْمُرَادُ مَنْهُ وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) التاج والإكليل (٦/ ١٤٢) .

⁽۲) شرح میارة (۱/۱/۱) .

(١٩٥١) [٢٢] سُوَّالٌ: عَنْ الْحُكْمِ فِي الْوَقْفِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ إِنْشَاءَ الْوَاقِفِ لَهُ فِي صحَّته وَوُجِدَ هَذَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْه بَعْدَ مَوْتِ الوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَادَّعَى اللهِ اللهِ عَنْ الْوَاقِفِ وَادَّعَى اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُقْبَلُ عَلَي قَوْلَيْنِ وَلاَ يُقْبَلُ عَلَى قَوْل وَاحِد ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » الفَرْعِيِّ بِقَوْله : لَوْ ثَبَتَ رَهْنَ اوْ هَبَتُ فِي الصِّحَّةِ وَوُجِدَ وَوُجِدَ بَيْدِ حَائِزِ بَعْدَ مَوْتِ رَبِّهِ فَفِي قَبُول قَوْل حَائِزِهِ أَنَّهُ حَازَهُ فِي صِحَّة رَبِّهِ قَوْلا ذَلكَ بِيد حَائِزِ بَعْدَ مَوْتِ رَبِّهِ فَفِي قَبُول قَوْل حَائِزِهِ أَنَّهُ حَازَهُ فِي صِحَّة رَبِّهِ قَوْلا أَصُبُغْ مَعَ مُطَرَف وَابْنُ حَبِيبٍ مَعَ ابْنِ الْمَاجِشُونَ .

قُلْتُ : وَقِيلَ بِالأَوَّلِ فِي الْهِبَةِ ، وَبِالثَّانِي فِي الرَّهْنِ انْتَهَي الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ. وَفِي « مُخْتَصَرِ البُرْدُلُيِّ ﴾ الْهِبَةُ تُفْتَقَرُ إِلَى الْحَوْزِ ، فَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ مَوْتِ

الْوَاهِبِ فَفِي تَصْدِيقِهِ أَنَّهُ قَبَضَهَا فِي حَيَاةِ الْوَاهِبِ وَصِحَّتِهِ قَوْلاًنِ .

قُلْتُ : وَلاَ فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْهِبَةِ وَالْحَبْسِ لأَنَّ أَبْوابَ التَّبَرُّعَاتِ شَيْءٌ وَالْحَبْسِ لأَنَّ أَبْوابَ التَّبَرُّعَاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ صَاحِبِ «الْمَنْهَجِ السَّالِك » : وأَمَّا هِبَةُ الْمَنَافِعِ كَالْعُمْرَى وَالإِحْذَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا كَهِبَةِ الأَعْيَانَ إِلاَّ فِي تَمْلِيكِ الرِّقَابِ ، انْتَهَى ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٢) [٢٣] سُؤَالُ : عَنْ رَجُلِ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لرَجُلِ مِنْ قُرَبَاتِهِ فَأَغَاثَهُ بِبَقَرَة ، وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِي بِهَا حُصَانًا ، فَإِذَا اشْتَرِيْتُهُ قُرْبَاتِهِ فَأَغَاثَهُ بِبَقَرَة ، وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِي بِهَا حُصَانًا ، فَإِلَّا فَالْبَقَرَةُ الْفُلاَنِيَّةُ حَبْسٌ عَلَيْكَ فَمَ شَى عَنْهُ ، وَمَكَثَ ثَلَاثَةَ أَشْهُر وَقَدَم إلَيْه ، فَوجَدَهُ غَائبًا ، وَظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ تَرَكَ شراء الْحُصَانِ ، وَمَكَثَ خَمْسَ لَيَالَ يَنْتَظَرُهُ فَلَمْ يَأْتِ فَأَخَذَ الْبَقَرَة الْمَذْكُورَة ، ومَشَى بِهَا وَجَاءَ رَبُ وَمَكَثَ خَمْسَ لَيَالَ يَنْتَظَرُهُ فَلَمْ يَأْتِ فَأَخَذَ الْبَقَرَة الْمَذْكُورَة ، ومَشَى بِهَا وَجَاء رَبُ الْبَقَرَة وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي شَأَنهَا ، فَبَعْدَ حَوْزِ الْأَخِذَ لَهَا سَنَتَيْنَ أَوْ أَزْيَدَ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَقَرَة وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي شَأَنهَا ، فَبَعْدَ حَوْزِ الْأَخِذَ لَهَا سَنَتَيْنَ أَوْ أَزْيَدَ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّ الْبَقَرَة مُ مُشَاحَنَةً وَأَخَذَ الْبَقَرَة مَنْ يَكِ رَجُلُ آخَرَ حَتَّى مَاتَ رَحَمَهُ اللهُ ، فَهَلْ تَحْبِيسُ رَبِّهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ثَابِتٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى الله ، فَهَلْ تَحْبِيسُ رَبِّهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ثَابِتٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى الله ، فَهَلْ تَحْبِيسُ رَبِّهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ثَابِتٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى

ثُبُوتِهِ وَلُزُومِهِ فَهَلْ يَبْطُلُ بِرُجُوعِ صَاحِبِهَا فِيهَا بَعْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي تَعْرِيفِهِ الْوَقْفَ : إِعْطَاءُ مَنْفَعَةٍ مُـدَّةَ وُجُودِهِ لأزِمًا بَقَاؤُهُ فِي مِلْك مُعْطِيهِ وَلَوْ تَقْديرًا . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَلَوْ قَالَ « شخ » إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّعْلِيقُ . انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ مُعَلَّقٌ عَلَى عَـدَمِ إِعْطَاءِ الْوَاقِفِ لِلْمَوْقُوفِ لَهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ ثَمَنِ حُصَانِ بَعْدَ شِرَائه وَبَيْعه لَهُ .

وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ مِنْ السُّؤَالِ حُصُولَ ذَلِكَ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ وَجُودِهِ وَجُودُ الْمُعَلَّقِ الَّذِي هُوَ وَقْفٌ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ لَهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ ، فَلاَ رَيْبَ فِي صحَّتِه وَلُزُومِه وَلاَ يَقْدَحُ فِيهِ وَلاَ يُوهِنَهُ أَخْذُ صَاحِبِهَا لَهَا ، وَرُجُوعِهِ فِيهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لأَنَّ الْوَقْفُ مِنْ الْعُقُودِ اللازِمَةِ كَمَا أَشَارً إِلَي ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) : وَالْوَقْفُ لاَزِمٌ ، وَلَوْ قَالَ : [ق/ ٧١٣] وَلِي الْخِيارُ .

وَقَـالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (صَحَّ وَقُفُ مَـمْلُوك) (٢) ، قَالَ (مِن) (٣) : فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : صَحَّ وَنَدَبَ : وَلَزَمَ انْتَهَى وَفِى (ق) (٤) : ابْنُ رُشُد لاَ خِلاَفَ أَنَّ مَنْ حَبَسَ ، أَوْ وَهَبَ ، أَوْ تَصَـرَّفَ لاَ رُجُوعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيَقْـضِي عَلَيْهِ بِهِ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنِ إِنْقُاقًا ، ولِغَيْرِ مُعَيَّنِ بِاخْتِلاَفِ انْتَهَى .

وَلاَ يَبْطُلُ الْوَقْفُ الْمَذْكُـورُ بِبَقَاءِ الْبَقَـرَةِ الْمَذْكُورَةِ تَحْتَ نَظَرِ وَاقِفِـهَا إِلَي أَنْ مَاتَ لِتَمَامِ حَوْزِهَا قَبْلَ عَوْدِهَا إِلَيْهِ وَإِلَى نَظَرِهِ .

جامع الأمهات (ص/٤٤٩).

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵۲) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٧/ ٨٧_ ٨٨) .

⁽٤) التاج والإكليل (٦/ ٣٢) .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الْبُطَلاَنِ : (أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ) (١). مَفْهُومُهُ (٢) : أَنَّهُ لَوْ عَادَ إِلَيْهِ الْحَبْسُ بَعْدَ الْعَامِ ، وَاسْتَمَرَّ فِي يَدِهِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لَهُ فَلاَ يَبْطُلُ ، وَلاَ مَفْهُومَ لِدَارِ سُكْنَاهُ بَلْ كُلُّ مَالَهُ غَلَّةٌ كَذَلِكَ . أَنْظُرْ شُرُوحَهُ أَنْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٣) [٢٤] سُؤَالٌ: عَنْ وَقْف مُسنْتَغْرَق الذِّمَّة هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى عَدَم صِحَّته فَهَلْ يَجُورُ للمَوْقُوفَ عَلَيْه أَنْ يَتَمَلَكَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : فَفِي « نَوَارِلِ الْوَرْزَارِيِّ » : وَسَئُلَ عَنْ تَبَرُّعَاتَ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ هَلْ تَصِحُ أَمْ لا ؟ فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْقبابِ تَبَرُّعَاتُ مُسْتَغْرِقِي الذِّمَّةِ إِنْ كَانَتْ عَلَي ذُرِيَّتِهِمْ أَوْ ذِي قَرَابَة مِنْهُمْ بِصَدَقَة ، أَوْ حَبْسِ ، أَوْ وَصِيَّة فَهِي كُلُّهَا مَرْدُودَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَصَالِح الْمُسْلِمِينَ مِثْلُ مَا جَعَلَهُ فِي مَسْجِد الْجَامِع ، وَمَثْلُ مَا فِيهِ مَنْفَعَةُ الْمُسْلِمِينَ الْعِتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلاَ وُهُ لِلْمُسْلِمِينَ الْعِتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلاَقُهُ لِلْمُسْلِمِينَ الْعَتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلاَ وُهُ لِلْمُسْلِمِينَ الْعَتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلاَ وَهُ لَلْمُسْلِمِينَ الْعَتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلاَ وَهُ لَلْمُسْلِمِينَ الْعَتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلاَ وَهُ لِلْمُسْلِمِينَ النَّهَى .

وَنَحْوُهُ لِـ « عبق » أَنْظُرْهُ إِنْ شِئْتَ .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ جَوَازُ تَمَلُّكِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَهُ إِنْ كَانَ عَلَي غَيْرِ مَصْلَحَة عَامَّة لأَنَّ مَا بَيَد مُسْتَفْرِق الذِّمَّة مَنْ الْمَال أَنْ يَسْلُكَ بِهِ مَسَالِكَ الْفَيْءِ عَلَي الْمَنْصُوصِ ، وَهَذَا حَيْثُ فَاتَ أَوْ جُهِلَتْ أَرْبَابُهُ ، وَأَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وَالْفَيْءُ فِيهِ خَلاَفٌ هَلْ يَعُمُّ الغَتِيَّ وَالْفَقيرَ ، أَوْ يَخْتُصُّ بِالْفَقيرِ كَمَا فِي نَوَازِل وَالْفَيْءُ فِي بَعْضِ أَجْوِبَة الْحَافِظُ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا يُفِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَتَرَكَّتَ إِتْيَانَهُ هَنَّا خَوْفَ الإطَالَة ، انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٤) [٢٥] سُؤَالٌ: عَنْ امْرأَةِ حَبَسَتْ بَقَراتِ عَلَى نِسَاءِ أُخُواتِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۲) .

⁽٢) انظر : « التاج والإكليل » (٦/ ٢٤) و«حاشية الخرشي » (٧/ ٨٣) .

وَشَرَطَتْ فِي عَقْد الْحَبْسِ أَنَّ مَنْ مَاتَتْ مِنْهُنَّ رَجَعَ نَصِيبُهَا مِنْ الْوَقْف حَبْسًا عَلَي أَخُواتِهَا حَتَّى تَنْقَرضَ آخِرُهُنَّ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى هَذَا إِلاَّ عَدْلُ وَاحدٌ ، فَهَلْ يَشْبُتُ الْحَبْسُ بِالشَّاهِد الْمَدْ كُور مَعَ يَمِينِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِنَّ أَوْ لاَ يَشْبُتُ إِلاَّ بِعَدْلَيْنِ ؟ ، وَعَلَى أَنَّهُ يَشْبُتُ بِالشَّاهِد وَالْيَمِينِ فَهَلْ مَنْ مَاتَ مِنْ الأَخْوات يَرْجِعُ نَصِيبُهَا حَبْسًا وَعَلَى أَخُوات يَرْجِعُ نَصِيبُهَا حَبْسًا فَهَلْ إِنْ عَلَى أَخُوانِهَا حَتَّى يَنْقَرَضَ آخِرُهُنَّ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى رُجُوعِهِ لِلأَخْواتِ حَبْسًا فَهَلْ إِنْ عَلَى أَخُوانِهَا حَتَّى يَنْقَرَضَ آخِرُهُنَّ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى رُجُوعِهِ لِلأَخْواتِ حَبْسًا فَهَلْ إِنْ انْقَرَضَ آخِرُهُنَّ يَرْجِعُ مَرَاجِعَ اللَّعْبُاسِ أَوْ مِلْكًا ؟

جَوابُهُ : أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ يَشْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ لِأَنَّهُ وَقَفَ عَلَي مُعَيَّنٍ ، وَالْوَقْفُ إِنْ كَانَ عَلَي مُعَيَّنِ ، أَوْ عَلَى فُلاَنَ وَعَقَبِهَ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَلُكُولُ مَنْ يَدَّعِي مَلْكَهُ كَمَا أَشَارَ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَلُكُولُ مَنْ يَدَّعِي مَلْكَهُ كَمَا أَشَارَ لَلْكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّهَادَة بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ تَعَنَّرَ يَمِينُ بَعْضٍ كَشَاهِدِ بَوَقْفٍ عَلَى بَنِيهِ وَعَقِبَهُمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلِفٌ ، وَإِلاَّ فَحَبْسٌ) (١) انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي « نَوَازِل عَطَيَّةَ الْأَجْهُورِيِّ » أَشَارَ إِلَيْه بِقَ وْلِه : وَسَبُّلَ عَنْ الْوَقْف هَلُ الْمَشْهُورَ فِيه أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِد وَالْيَمِينِ أَوْ بِالشَّاهِدَيْنِ ؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : الْوَقْفُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِد وَالْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ عَلَى مُعَيَّنِ ، أَوْ عَلَى فُلاَن وَعَقِبَهُ ، وَإِنْ الْوَقْفُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِد وَالنَّكُولُ إِذْ يَحْلِفُ مَنْ يَدَّعِي مِلْكَهُ لَرَدِّ كَانَ عَلَى الْفُقَدَرَاء فَلَ إِنَّهُ يَثْبَتُ بِالشَّاهِد وَالنَّكُولُ إِذْ يَحْلِفُ مَنْ يَدَّعِي مِلْكَهُ لَرَدِّ شَهَادَة الشَّاهِد بِحَبْسِهِ عَلَى الْفُقَرَاء ، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفُ ثَبَتَ الْوَقْفُ ، انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظَه .

وَمَنْ مَاتَ مِنْ الْأَخَـوات رَجَعَ نَصِيبُهَا حَبْسًا عَلَي أَخَـواتِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ سَـواءً اشْتَرَطَتْ ذَلِكَ الْوَاقفَةُ فِي عَقْدِ الْوَقْفِ أَمْ لاَ كَمَا أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ بِقَوْله فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) : وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ عَلَي مَنْ بَقِي مَنْ بَقِي مَنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ عَلَي مَنْ بَقِي مَنْ بَقِي مَنْ بَقِي مَنْ بَقِي .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

⁽۲) انظر : « الرسالة » (ص/ ۲۳۰) .

وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاء نَصِيبُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ)(١) إِذْ مَفْهُومُهُ : إِنْ لَمْ يَقُلْ : ﴿ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ ﴾ بَلْ قَالَ : « هُوَ حَبْسٌ عَلَيْكُمْ » أَنَّ مَنْ مَاتَ منْهُمَا يَرْجِعُ نَصِيبُهُ وَقْفًا عَلَى الآخَو وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ مَفْهُـومُهُ : إِنْ لَمُّ يَقُلْ حَيَاتُهُمْ وَلاَ قَيْدَ بِأَجَل ، بَلْ قَالَ : هَذَا حَبْسٌ عَلَيْكُمْ أَنَّ مَنْ مَاتَ أَحَدٌ منْهُمْ رَجَعَ وَقْف أَ عَلَى أَصْحَابِه حَتَّى يَنْقَرض الأَحيرُ منْهُمْ ، وَحينَئذ فَهَلْ يَرْجعُ مَرَاجعَ الأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَـوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ: (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فُقَرَاء عَصَبَة الْمُحْبَس) (٢) إِلَخْ ، وَهَذه رَوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ عَنْ مَالك ، وَهَيَ الرَّاجِحَةُ عَنْدَ أَئمَّتَنَا ، أَوْ يَرْجِعُ ملْكًا للْمُحْبَس إِنْ كَانَ حَيًّا وَلُورَثَتِه إِنْ مَاتَ ، وَهَذه رواَيَةُ الْمَدَنيِّينَ ، وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا من قَوْل الشَّيْخ خَلِيلِ فِي بَابِ الْحَبْسِ كَحَبْس عَلَيْكُمَا وَهُوَ لآخـرِكُمَا إِذْ مَفْهُومُ قَوْله وَهُوَ لْآخِرِكُ مَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلُ ذَلِكَ ، بَلْ قَالَ : ﴿ حَبْسٌ عَلَيْكُمَا ، فَقَطْ ﴾ فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا رَجَعَ نَصِيبُهُ وَقْفًا عَلَى الآخر ، فَيَجْري في رُجُوعه رَجَعَ نَصِيبُهُ وَقْفًا عَلَى الآخَر فَيَـجْرِي في رُجُوعه رواَيَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَالْمَـدَنَيِّنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَهَذَا هُوَ جَوَابُ قَوْلِكُمْ ، وَإِنْ انْقَرَضَ آخِرُهُنَّ ، فَهَلْ يَرْجِعُ مَرَاجِعَ الأَحْبَاسِ أَوْ مِلْكًا، انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٥) [٢٦] سُؤَالٌ: عَنْ شَخْص حَبَسَ حَيَوانًا عَلَي آخَرِ وَلَمْ يَذْكُو الْعَقِبَ غَيْرَ أَنَّ الْعُرْفَ عَنْدَهُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقِّبُ دُونَ غَيْرِه ، وَمَاتَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ وَتَرَكَ ابْنًا وَبَنْتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِ مَا أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى رُجُوعِه عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا يَقْتَسَمَان غَلَّتُهُ بِالسَّوِيَّة أَوْ بِقَدْر الْحَاجَة ، أَوْ للذَّكَر مثلُ حَظِّ الأُنْتَيْنَ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّ الْحَبْسَ مِنْ الأَشْيَاءِ الَّتِي يُراعَى فِيهَا الْعُرْفُ ، وَحِينَئذ فَأَلْفَاظُ الْعَامَّةِ تَابِعَةٌ لِلْعُرْفِ ، فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ عِنْدَكُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقِّبُ دُونَ

مختصر خلیل (ص/ ۲۵۲) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵۲) .

غَيْرِهِ تَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَأَنَّ ذَلِكَ قَصَدَ الْمُحْبَسَ وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ وَلاَ يُنَافِيه ، وَحِينَشِذَ فَالْحَبْسُ يَرْجِعُ عَلَيْهِمَا وَيَقْتَسِمَا غَلَّتُهُ بِالسَّوِيَّة إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتْهُمَا، وَالْأَفْضَلُ ذُو الْحَاجَة مِنْهُمَا بِالْاجْتِهَاد ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخ خَليل : (وَعَلَى مَنْ لاَ يُحَاطُ بِهِمْ ، أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ ، أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ وَلَمْ يُعَيِّنَهُمْ فَضْلُ المُولَّى أَهْلُ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالُ) (١) انْتَهَى .

وَمُسْتَفَادٌ أَيْضًا مِمَّا نَقَلَهُ (ح) (٢) عَنْ مَسْأَلَةً مِنْ ﴿ نَوَازِلِ ابْنِ رُشْد ﴾ سأَلَ عَنْهَا الْقَاضِي عِيَاضٌ : وَهِي عَقْدٌ تَضَمَّنَ [تَحْبِيسُ] (٣) فُلاَن عَلَى ابْنَهِ فُلاَن وَفُلاَن بِجَمِيعِ الرَّحَا لِكَذَا بِالسَّوِيَّة بَيْنَهُمَا وَالْاعْتِدَالٌ حَبْسُهَا عُلَيْهِمَا ، وَعَلَى عَقِيهِمَا حَبْسُها مُؤَبَّدًا وَتَمَّمَ عَقْدُ التَّحْبِيسِ عَلَى وَاجَبِهِ وَجَوْزِهِ وَمَاتَ الْأَبُ وَالإِبْنَانِ بَعْدَهُ وَتَرَكَا عَقِبًا كَثِيرًا وَعَقِبُ أَحَدَهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عَقْبِ الْآخِرِ ، وَفِي بَعْضِهِمْ بَعْدَهُ وَتَرَكَا عَقِبًا كَثِيرًا وَعَقِبُ أَحَدَهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عَقْبِ الْآخِرِ ، وَفِي بَعْضِهِمْ عَلَى الْحَاجَةِ أَمْ عَلَى الْحَاجَةِ أَمْ عَلَى الْحَاجَةِ أَمْ عَلَى السَّوِيَّة ؟ أَمْ يَبْقَى فِي يَدِ كُلِّ عَقِبٍ مَا كَانَ بِيَدِ أَبِيهِ ؟

فَأَجَابَ : الْوَاجِبُ فِي هَذَا الْحَبَسِ ، إِذَا كَانَ الأَمْرُ فِيهِ عَلَي مَا وَصَفْتَ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَي أُولادِ الْعَقبَيْنِ جَمِيعًا عَلَى عَدَدِهمْ ، وَإِنْ كَانَ عَقبَ الْولَد أَكْثُرُ مِنْ عَقبِ الْآخِرِ بِالسَوَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتِهمْ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَضْلُ ذُو الْحَاجَة مِنْهُمْ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ بِمَا يُؤدَّي إِلَيْهِ الاجْتَهَادُ عَلَى قَدْرِ قلَّة الْعِيَالِ وَكَثْرَتِهمْ ، وَلاَ يَبْقَى عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ بِمَا يُؤدَّي إِلَيْهِ الاجْتَهَادُ عَلَى قَدْرِ قلَّة الْعِيَالِ وَكَثْرَتِهمْ ، وَلاَ يَبْقَى بِيدِ وَلَدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا كَانَ بِيدِ أَبِيهِ قَبْلَهُ انْتَهَى ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٦) [٢٧] سُوَّالٌ: عَنْ الْوَاقِفِ إِذَا أَرَادَ تَبْتِلِ الْوَقْفِ بِالصَّدَقَةِ عَلَي الْمَوْقُوف عَلَيْه، هَلْ يَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٣) .

⁽۲) مواهب الجليل (٦/ ٤٨) .

⁽٣) في الأصل: تحديث.

جَوابُهُ : مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدِ فِي " النَّوَادِرِ "(١) بِقَوْلِهِ : مَسْأَلَةُ : مَنْ حُبِسَ عَلَى قَوْمِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُبَتِّلَ لَهُمْ ، أَوْ لَمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ ، أَوْ يَعْيِقُ عَبْدًا مِنْ الْحَبْسِ . مِنْ " الْعُتَبِيَّة " مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ حَبَسَ أَمَةً حَبْسَ صَدَقَة عَلَى الْحَبْسِ . مِنْ " الْعُتَبِيَّة " مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ حَبَسَ أَمَةً حَبْسَ صَدَقَة عَلَى الْخَبِيرَة عَلَى الْأَخِيرَة عَلَى الْأَخِيرَة مَنْهُمَا فَمَاتَتْ أَخْتُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَتِّلَهَا لِأُمِّه تَبِيعُ وَتَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَتْ ، قَالَ ذَلِكَ مَنْهُمَا فَمَاتَتْ أَخْتُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَتِّلَهَا لِأُمِّه تَبِيعُ وَتَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَتْ ، قَالَ ذَلِكَ مَنْهُ بَعْدَ أَنْ فَكَرَ [قَلِيلاً](٢) كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهَا كَالدُّورِ .

قَالَ ابْنُ القَاسِمِ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَّازِ : كَأَنَّهُ رَآهُ مِنْ نَاحِيةِ الرِّ ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الرَّبَاعِ .

قَالَ ابْنُ الْقَـاسِمِ : وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِـي الدُّورِ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ شَرَطَ مَرْجَعَهَا إِلَيْه ، فَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا .

ورَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالكَ فِي فِيمَنِ مَنْ أَعْمَرَ أَمه عبدين حَيَاتَهُمَا إِنْ مَاتَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَهُ فَهُما رَدُّ عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَبْلَهَا ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُما فَلَيْسَ بِجَائِزٍ . . إِلاَّ أَنْ تَرْضَى أُمَّةُ بِذَلَكَ فَيَجُوزُ ، وَلاَ قَوْلَ لِورَثَتِه إِنْ لَمْ يَجُزْهُ ، فَلَيْسَ بِجَائِزٍ . . إِلاَّ أَنْ تَرْضَى أُمَّةُ بِذَلَكَ فَي ثُلُثه قَالَ أُصْبَعْ : عَنْ اَبْنِ وَهْبِ فِيمَنْ لَأَنَّهُ إِذَا مَاتَتْ أُمَّةُ عُلَقٍ ، وكَانَ ذَلكَ فِي ثُلُثه قَالَ أُصْبَعْ : عَنْ اَبْنِ وَهْبِ فِيمَنْ حَبَسَ دَارَهُ عَلَي رَجُلِ وقَالَ : لاَ تُبَاعُ ولاَ تُوهَبُ ، ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يُعبَلَّهَا لَهُ ، وقَالَ : لاَ تُباعُ ولاَ تُوهَبُ ، ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يُعبَلِّهَا لَهُ ، وَسَوَاءٌ قَالَ فِي حَبْسِهِ وَقَالَ : هِي عَلَيْكَ صَدَقَةٌ ، قَالَ هِي لَهُ يَصُنَعُ بِهَا مَا شَاءَ ، وَسَوَاءٌ قَالَ فِي حَبْسِهِ وَقَالَ : هي عَلَيْكَ حَيَاتَكَ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ .

وَقَالَ أُصْبُغُ : لاَ أَرَى ذَلِكَ وَهِيَ حَبْسٌ أَبَدًا .

قَالَ ابْنُ وَهْبَ : وَلَوْ قَالَ : وَهِيَ حَـبْسُ عَلَيْكَ وَعَلَى عَقِبِكَ ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبَتِّلَهَا لَأَنَّهُ أَشْرِكَ مَعَهُ غَيْرَهُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : « النوادر والزيادات » (۱۲ / ۹۱ -۹۲) .

⁽۲) في « النوادر » : ملياً .

(١٩٥٧) [٢٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ: هَذِهِ الْبَقَرَةُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ، فَهَلْ تَكُونُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ،

جُوابُهُ : إِنَّهَا تَكُونُ حَبْسًا مُؤبَّدًا عَلَيْهِ لأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُول غَيْرِ مَحْصُورِ كَالْفُقُرَاء وَطَلَبَة الْعلْمِ فَتَكُونُ حَبْسًا مُؤبَّدًا إِنْ قَيْدَهَا بِحَبْسٍ، مَجْهُول غَيْرِ مَحْصُورِ كَالْفُقُرَاء وَطَلَبَة الْعلْمِ فَتَكُونُ حَبْسًا مُؤبَّدًا إِنْ قَيْدَهَا بِحَبْسٍ، كَأَنْ قَالَ صَدَقَةٌ عَلَي الْفُقَرَاء أَوْ الْمَسَاكِينِ أَوْ طَلَبَة الْعلْمِ أَوْ الْمُجَاهِدِينَ لِيَسْكُنُوهَا كَأَنْ قَالَ صَدَقَةٌ عَلَي الْفُقَرَاء أَوْ الْمَسَاكِينِ أَوْ طَلَبَة الْعلْمِ أَوْ الْمُجَاهِدِينَ لِيَسْكُنُوهَا أَوْ يَسْتَغُلُوهَا فَتَكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسُّكُنِي وَالاَسْتَغْلَل ، وَلاَ تُبْاعُ كَمَا فِي أَوْ يَسْتَغُلُوهَا فَتَكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسُّكُنِي وَالاَسْتَغْلِل ، وَلاَ تَبْعُكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسُّكُنِي وَالاَسْتَغْلِل ، وَلاَ تَبْعُكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسُّكُنِي وَالاَسْتَغْلِل ، وَلاَ تَبْعُكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسُّكُنِي وَالاَسْتَغْلَقُ لاَل ، وَلاَ تَبْعُلُوهَا فَتَكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسَّكُنِي وَالاَسْتَغْلِل ، وَلاَ تَبْعُلُوهَا فَتَكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمْ لِلسَّكُنِي وَالاَسْتَغْلِل ، وَلاَ تَبْعُلُوهُ اللهُ وَعَلْمَ أَنْكُونُ عَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ وَعَلَى الشَيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ تَصَدَقَتُ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ أَوْ وَجْهُهُ لاَ تَنْقَطِعُ) (٢) مُنْ قُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ تُصَدَقَتُ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ أَوْ وَجْهُهُ لاَ تَنْقَطِع) (٢) انْتَهَى، وَالله تُعَالَى أَعْلَمُ مُ

(١٩٥٨) [٢٩] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ مَاتَ عَنْ حَـيَوَان بَعْضُـهُ مِلْكُهُ وَبَعْضُـهُ حَبْسٌ عَلَيْهِ وَجَهَلَ قَدْرَ الْمِلْكِ وَعَيْنِهِ مِنْ الْحَبْسِ مَا الْحُكْمُ قِي ذَلِكَ ؟

جُوابُهُ : أَنَّهُ يُقَسِّمُ الْملْكُ وَالْحَبْسَ بِالتَّسْوِيةِ ، كَمَا نَقَلَهُ مَيَارَةُ عَنْ فَتُوي الأَسْتَاذِ أَبِي سَعِيد ابْنِ لُبِّ وَلَفْظُهُ (٣) : أَنَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي جُهِلَ فِيهَا حَقُّ الْحَبْسِ وَقَدْرُهُ ، وَقَدْرُ حَقِّ الضَّرِ فَي عَظْهَرُ خِلاَفُهُ ، قَالَهُ فَرَجٌ انْظُرْ فِي آخِرِ مُسُودَةً وَلَا اللهُ يَتَا اللهُ عَلَى التَّسُويَةِ حَتَّى يَظْهَرُ خِلاَفُهُ ، قَالَهُ فَرَجٌ انْظُرْ فِي آخِرِ مُسُودَةً الْأَبْيَاتِ التِّي أُولُهُ اللهُ يَعَلَى التَّسُويَةِ عَلَى التَّيْ عَاصِمٍ ، وَالشَّيْءُ يَدَّعِيهِ شَخْصَانِ مَعًا ، انْتَهَى مِنْ ابْنِ عَاصِمٍ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٩) [٣٠] سُوَّالٌ: عَنْ امْرَأَة وَقَفَتْ عَلَى ابْنَة أَخيهَا بَقَرَةً وَابْنَهُ الْأَخِ الْمَذْكُورَةِ يَتِيمَةٌ صَغِيرَةٌ لاَ وَصِيَّ لَهَا ، وَالْوَاقِفَةُ هِيَ الْكَامْلَةُ لَهَا فِي أَكْثَرِ اللَّوْقَاتِ ،

⁽١) انظر : « مواهب الجليل » وبهانشه « التاج والإكليل » (٦/ ٢٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵۲) .

⁽٣) شرح ميارة (١٤٧/١) .

وَمَرَّةً يَحْضِنُهَا عَمُّ لَهَا ، وَجَازَتْ الْوَاقِفَةُ الْبَـقَرَةَ لاَبْنِهِ أَخيهَا حَتَّى صَارَ نَسْلُهَا تَسْعَ بَقَرَات ، وَمَاتَتْ أَعْنِي الْوَاقِفَةَ رَحُــمَهُ اللهِ عَلَيْهَا ، وَهَيِ الْحَائِزَةُ لِلْوَقْفِ ، هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: الْوَقْفُ بَاطِلُ لَعَدَمِ الْحَوْزِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي صحَّته كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلكَ فِي « الْمُدُونَة » عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بَقُولُهَا: كُلُّ صَدَقَة أَوْ حَبْسٍ أَوْ نَحْلَة أَوْ عُمْرَي أَوْ عَطِيَّة أَوْ هَبَة لغَيْرِ ثَوَابٍ _ يَمُوتُ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلِسُ أَوْ يَمْرَضُ قَبْلَ حَوْزِ وَكُمْرَي أَوْ عَطِيَّة أَوْ هَبَة لغَيْرِ ثَوَابٍ _ يَمُوتُ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلِسُ أَوْ يَمْرَضُ قَبْلَ حَوْزِ وَلَكَ فَهِي بَاطَلَةٌ انْتَهَى اللَّهِ اللِّسَالَة » (١) وَنَصَّهَا: وَلاَ تَتِمُ صَدَقَةٌ وَلاَ هِبَةُ وَلاَ حَبْسَ إِلاَّ بِالْحَيَازَةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَـبْحَثِ الْبُطْلاَنِ : ﴿ أَوْ لَمْ يَجُزْهُ كَبِـثْرٍ وَقَفَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلَيِ) (٢) .

قُلْتُ : وَحَوْزُ الْوَاقِفَةَ لَمَحْضُونَتِهَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا كَالْعَدَمِ عَلَي الْمَنْصُوصِ كَمَا أَشَارَ لَهُ « ح » بِقَوْلُهِ : إِنَّ الْحَاضِنَ الْمَنْصُوصَ لَيْسَ حَوْزُهُ بَجُوزُ مُطْلَقًا انْتَهَى .

وَلِقَوْلِ « ق » : وَلاَ يَكُونُ مُتَصَدِقٌ حَاثِزٌ إِلاَّ الأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ لِمَنْ فِي وِلاَيَتِهِ الْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٠) [٣١] سُوَّالٌ: عَمَّنْ حَبَسَ بِقَرَ مِنْ إِنَاثِ شَتَّى عَلَى رَجُلِ وَعَقِبِه، وَمَاتَ الرَّجُلُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وَبَقِيَ الْوَقْفُ لَأُولَاده ، وَجَهَلُوا أَرْبَابَهُ وَعَدَدَهُمْ وَعَيَّنَ وَقَدَّرَ كُلَّ وَقْف لطُول زَمَنه، مَا الْحُكْمُ فَي زَكَاتِه هَلْ يَجِبُ ضَمَّ جَميعه وَعَيَّنَ وَقَدَّرَ كُلَّ وَقْف لطُول زَمَنه، مَا الْحُكْمُ فَي زَكَاتِه هَلْ يَجِبُ ضَمَّ جَميعه وَيُزكي وَالْحَالَةُ كَذَلك أَوْ لاَ زَكَاةً فيه أَصْلاً ؟ ، وَإِنْ اقْتَسَمَهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمُ وَقُلْنَا بُوجُوبِ زَكَاتِه، فَهَلْ يُزكِي كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ مَا بِيَدِه مِنْهُ إِنْ كَانَ نِصَابًا ؟ وَإِنْ

انظر : « الرسالة » (ص/ ۲۲۸) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

لَمْ يَكُنْ نصَابًا فَلاَ زَكَاةَ فيه ؟ أَوْ يَضُمُّ جَميعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ وَيُزَكِّي ؟ وَهَلْ هَذَا الْحَبْسُ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ نصَابًا يَضُمُّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ لَمَالِه فِي الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَوْلاَدًا ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، هَلْ لِلْإِنَاثِ فِيهِ نَصِيبٌ أَمْ لاَ ؟ الرَّجُلُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَوْلاَدًا ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، هَلْ لِلْإِنَاثِ فِيهِ نَصِيبٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ جَهَلَ الْعَقَبُ أَرْبَابَ الْوَقْفِ وَعَدَدَهُمْ وَعَـيَّنَ وَقَدَّرَ كُلَّ حَبْسٍ فَلاَ أَدْرِي الْحُكْمُ فِي زَكَاتِهِ ، وَقَدْ سُئِلَ مَالكٌ _ رَحِمَهُ اللهُ _ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً فَأَجَابَ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً فَأَجَابَ عَنْ أَرْبَعِ وَقَالَ فِي الْبَاقِي : لاَ أَدْرِي (١) ، انْتَهَى .

(١) قال السيوطى : ذكر من سئل من علماء العربية عن شئ فقال : لا أدرى

قال : القاضى أبو على المُحسن بن التَّنُوخى فى كتابه « أخبار المذاكرة ونشوار المحاضرة المدتنى على بن محمد الفقيه المعروف بالمسرحى أحد خلفاء القضاة ببغداد قال : حدثنى أبو عبد الله الزعفرانى : قال كنت بحضرة أبى العباس ثعلب يوماً فسئل عن شئ فقال : لا أدرى ، فقيل له : أتقول لا أدرى وإليك تضرب أكباد الإبل وإليك الرحلة من كل بلد فقال للسائل : لو كان لأمك بعدد لا أدرى بعر لاستعنت ، قال القاضى أبو على : ويشبه هذه الحكاية ما بلغنا عن الشّعبى أنه سئل عن مسألة فقال : لا أدرى ، فقيل له : فبأى شئ تأخذون رزق السلطان فقال : لأقول فيما لا أدرى لا أدرى ، وقال ابن أبى الدنيا فى كتاب الأشراف : حدثنى أبو صالح المروري قال : سمعت أبا وهب محمد بن مزاحم قال : قيل للشّعبى : إنا لنستحيى من كثرة ما تُسأل ، فتقول لا أدرى فقال : لكن ملائكة الله المقربون لم يستحيوا حين سئلوا عما لا يعلمون أن قالوا : (لا علم لنا إلا ما علمّتنا إنك أنت العليم الحكيم) .

وقال محمد بسن حبيب: سألت أبا عبد الله محمد بن الأعرابى فى مجلس واحد عن بضع عشرة مسألة من شعر الطُرماح يقول فى كلها: لا أدرى ولم أسمع أَفَأُحَدَّثُ لك برأيى أورده ياقوت الحموى فى معجم الأدباء: وفى أمالى ثعلب.

قَـالَ الأَخْفُشُ : لا أَدَى والله مَـا قـول العـرب ((ضع يـديه بين مَـقْـمُـورتين)) يـعنى بين شَــُ تَـن .

قال الأصمعي: ما أدرى ما الحور في العين.

قال : ولا أعرف للصُّوت الذي يجيء من بطن الدابة اسماً .

قال : والمصْحاة إناء ، ولا أدرى من أى شئ هو .

قال : ولا أدرى لم سمى سامٌ أبرص .

وَإِنْ عَرَفُوا عَدَدَ أَرْبَابِهِ دُونَ مَعْرِفَةِ أَعْيَانِهِمْ ، فَاإِنَّ الْحَبْسَ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَي

وسئل الأصمعي عن عُنْجُول فقال : دابة لم أقف على حقيقته .

نقله في الجمهرة .

وفيها : قــال أبو حاتم : قلت للأصمعى : ممّ اشتاق هَصَّـان وهُصَيْص ، قال : لا أدرى ، وقال أبو حاتم : أظنه مُعَرَّاباً ، وهو : الصّلب الشديد ، لأن الهَصّ : الظّهر بالنّبَطية . وقال الأصمعى فيما زعموا :

قيل لنصيب : ما الشَّلْشَال في بيت قاله ، فقال : لا أدرى سمعته يقال فَقْلْتُه .

فقال ابن دريد : ماء شلشل إذا تَشَلْشَل قطرة في إثر قطرة .

وفيها: قال الأصمعى: لا أدرى ممَّ اشتقاق جَيْهان وَجُهَيْنَة وأَرَّاسَة: أسماء رجال من العرب: وقال ابن دُريد في الجمهرة.

جيئل اسم من أسماء الضّبُع سألت أبا حاتم عن اشتقاقه ، فقال : لا أعرفه ، وسألت أبا عثمان فقال : إن لم يكن من جألت ألصوف والشعر إذا جتمعهما فلا أدرى ، أملى علينا أبو حاتم قال : قال أبو زيد : ما بنى عليه الكلام ثلاثة أحرف فما زاد ردّوه إلى ثلاثة وما نقص رَفعوا إلى ثلاثة ، مثل : أب وأخ ودم وفع ويد .

وقال ابن درید : لا أدری ما معنی قوله : فما زاد ردوه إلى ثلاثة ، وهكذا أملی علینا أبو حاتم عن أبی زید ولا أغیّره .

وقال ابن دريد : الصُّبَاحية : الأسنة العراض لا أدرى إلى من نسبت .

وقال ابن دريد : أخبرنا أبو حاتم عن الأخفش قال : قال يونس : سالت أبا الرَّقَيْشِ : ما الرُّقَيْشِ : الدَّقْشة : الرُّقَيْشِ فقال : لا أدرى إنما هي أسماء نسمعها فينتسمى بها . وقال أبو عبيدة : الدَّقْشة : دُويَبَّة دَقطاء أصغر من القطاة ، قال : والدُّقيش : شبيه بالقشّ .

وقال ابن درید:

قال أبو حاتم : لا أدرى من الواو هو أم الياء قولهم : ضحى الرجل للشمس يضْحى ومنه قوله تعالى : (لا تظمأ فيها ولا تضحى) .

وقال أبو إسحاق النَّجَيْرمى : تقول العرب : إن في ماله لمنتفداً : أي سعة .

ولست أحفظ كيف سمعته بالفاء أو بالقاف ، فلم أدر ما أقول فصرت إلى ابن الأعرابي فسألته عنه ففسره لى فقال : هذا يصف قرصاً خبزته امرأة فلم تنضجه ، مرمداً ، أى ملوَّنًا بالرماد ما مُلَّ ، أى : لم يُملَّ في المَلَّة وهي الجمر والرماد الحار و [ما] في =

عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَبَيْنَهُمَا عَلَى النِّصْفِ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلاَثَةً فَبَيْنَهُمْ عَلَى النِّصْفِ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلاَثَةً فَبَيْنَهُمْ عَلَى ملْكِهِ عَلَى الأَثْلاَثِ ، وَهَكَذَا وَحِينَئذَ فَمَا نَابَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمْ يُزكِّي وَحْدَهُ عَلَى ملْكِه إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصَابًا فَلاَ زَكَاةً فِيهٍ ، وَلاَ يَضُمُ فِي الزَّكَاةِ مَا نَابَ إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَلاَ إِلَى مَال مَنْ هُوَ بِيَدِه ، وَهَذَا ظَاهِرُ لاَ غُبَارَ أَحَدُهُمْ إِلَى مَا نَابَ الآخَرُ مِنْهُ ، وَلاَ إِلَى مَال مَنْ هُوَ بِيَدِه ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَاصِم فِي أَرْجُوزِيَّتِهِ .

وَالشَّيْءُ يَدَّعِيهِ شَخْصَانِ مَعًا ، وَلاَ يَدَ وَلاَ شَهِيدَ يَدَّعِي .

يُقَسَّمُ مَا بَيْنَهُ مَا يَخْهَانِ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ وَاحِد مَنْهُمَا حَظِّا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْمُنَازَعِ فِيهِ لَكَنَّهُ مَا _ يَجْهَلاَنِهِ ، فَهَلْ يَكُونُ مُنْدَرِجًا مَنْهُمَا حَظِّا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْمُنَازَعِ فِيهِ لَكَنَّهُ مَا _ يَجْهَلاَنِهِ ، فَهَلْ يَكُونُ مُنْدَرِجًا مَنْهُمَا حَظِّ الْفَقِيهُ الْأُسْتَادُ أَبُو سَعِيد ابْنُ تَحْتَ الْفَقِيهُ اللَّسْتَادُ أَبُو سَعِيد ابْنُ لَبِ فَأَجَابَ : أَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي جُهِلَ فِيهَا حَقُ الْخَبْسِ وَقَدْرُهُ ، وَقَدْرُهُ ، وَقَدْرُ حَقِّ الْغَيْرِ ، فَمَحَلُّ الْاسْتَرَاكِ الْمَعْدَو مِعَ جَهْلِ الْمَقْدَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسُويَةِ حَتَّى يَظْهَرَ خَلَا الْمُقَدَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسُويَةِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلاَفُهُ ، قَالَهُ فَرَجُ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّـدَ هَذَا أَوْ تَقَرَّرَ عِنْدَكَ فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمَـوْقُوفَ عَلَيْهِ يَجُوزُ لَهُ أَحْـدُ زَكَاةَ الْوَقْفِ لَنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا عَلَي أَحَد قَوْلَيْنِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ الْوَقْفِ لَنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا عَلَي أَحَد قَوْلَيْنِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ الْوَقْفِ اللهَ اللهُ اللهُ

^{= [} مانيًّ] زائدة فكأنه قال : نيَّ أل ، والأل وجهه ، يعنى : وجه القرص ، وخم أى تغيير حين أبطأ في النضج .

جاءت به مُرْمَداً ما مُلاّ مانَّى أَلُّ خَمَّ حين أَلَّى) « المزهر » (٢/ ٢٧٠_٢٧٣) .

⁽١) شرح ميارة (١/ ١٤٧) .

لِمُتُولِّي الْحَبْسِ أَخْذُ زَكَاتِهِ لِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ فِي ذَلِكَ خِلاَفًا ذَكَرَهُ حِ وَغَيْـرُهُ فِي مَصْرَفِ الزَكَاةِ فِيمَا أَظُنُّ ، وَالْخِلاَفُ مَـبْنِيُّ عَلَي أَنَّ الْمُـخَـاطَبَ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُـمُـومِ الْخِطَابِ أَوْ لاَ انْتَهَى.

وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ أَحْبَاسَ هَذَا الزَّمَانِ إِمَّا أَنْا تَكُونَ مِنْ غَيْـر عَامِّيٍّ ، وَالْحُكْمُ فيهَا ظَاهرٌ منْ كَوْنهَا صَحيحةً ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ منْ عَامِّيٍّ وَالْعَامِّيِّ إِمَّا أَنْ يكُونَ مُسْتَغْرِقَ الذِّمَّةَ أَمْ لاَ ، وَإِلَى حُكْمِ الأَخِيرِ أَشَارَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بكْرِ بْنِ هَاشِمَ فِي نَـوَازِلِه بِقُـولِهِ ۚ : ۚ أَمَّا حَبُّسُ مُسْـتَغْرِق الزِّمَّةَ ۚ فَمَـرْدُودٌ ، نَصَّ عَلَيْهُ في « الْمعْ يَارِ » إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْحَبْسَ عَلَي مَنَافع الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ ، وَأَمَّا تَحْبِيسُ الْعَوَامِّ عَنْدَنَا فَعَلَى وَجْهَيْن ، وَجُهُ يَقَعُ منْهُمْ عَلَى الْوَجْه الْمَعْرُوف في الأَحْبَاس، فَهَذَا نَافَذٌ مِنْ غَيْرِ مُسْتَغْرَق الذِّمَّة ، وَإِنْ جَهَلَ حَقيقَتَـهُ الشَّرْعيَّةَ ، وَوُجِّهَ بِمَعْنَى الهِبَةِ الْمُحْجِزَ فِيهَا عَلَى الْمَوْهُوبِ ، وَيَكْثُرُ هَذَا في الأَطْعَمَة وَالأَمْتِعَة ، ففَي هَذَا الْوَجْهِ تَحْبِيسٌ بَاطِلٌ حَسْبَمَا هُوَ فِي « الْمُدُوَّنَة » ، وَفِي الْمَسْأَلَة خَلَافٌ ، أَنْظُرْ شُرُوحَهُمَا ، ثُمَّ ذُكِرَ الْخِلاَفُ فِي نَازِلَة أُخْرَى لَهُ أَيْضًا بِقَوْلِه : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْعَامِّيّ يَحْبِسُ الطَّعَامَ أَوْ الْمَتَاعَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلَكَ قَاصِــدًا تَمْليكُ الرُّقَبَةَ للْمَدْفُوع لَهُ ، وَلاَ يَقْصِدُ بَقَـاءَ الْمَدْفُوعِ لِلاِنْتِفَاعِ بِهِ ، فَهُــوَ عِنْدَي لَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْهِبَةِ بِشَرْطِ التَّحْجِيـرِ ، فِيهَا اخْتلاَفٌ ، وَالَّذِي فِي « الْمُدَوَّنَة » أَنَّ ذَلكَ يُبْطِلُ الْهِبَةَ ۚ ، وَقِيلَ ۚ: الْوَاهِبُ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْهِبَةَ أَوْ يَتْرُكَ .

الشُّرْطُ الثَّالِثُ : بُطْلاَنُ الشُّرْطِ وَالْهِبَةِ حَائِزَةٌ .

وَالرَّابِعُ: إِعْمَالُ الشَّرْطِ وَالْهِبَةِ مَاضِيَةٌ وَيَكُونُ كَالْحَبْسِ، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْهُونِ وَلَهُ وَيُكُونُ كَالْحَبْسِ، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْهُونِ وَرُثُتُ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِيرَاتُ .

الْخَامِسُ : مِثْلُهُ إِلاَّ إِنْ مَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ لِلْمُحْبِسِ أَوْ وَارِثَةُ

انتهى .

وَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمِّلُكَ الْوَقْفَ وَيَسْتَبِدَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ الْوَاقِفُ مُسْتَغْرِقَ الذَّمَّةِ ، وَكَانَ عَلَي غَيْرِ مَنَافِعِ الْمُسلمينَ الْعَامَّةِ ، فَفِي (نُوازِلِ » شَيْخِنَا بَرَّدَ اللهُ ضَرِيحَهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ أَمِينَ نَاقِلاً عَنْ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا نَصَّهُ : أَمَّا مَا أُخِذَ مِنْ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّسَتُّرِ بِوَجْهِ مِنْ الْعُمْشِ الْوَجُوهِ إِمَّا بِهِبَةِ ، أَوْ صَدَقَة ، أَوْ زَكَاة ، أَوْ بَيْعِ تَسَتَّرَ بِهِذَهِ النَّمَّورِ لاَ عَلَي الْحَقيقة فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يكُنْ سُلْطًانًا ولاَ جَمَاعَةً ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْحَلَالُ وَالْحَرَامِ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا : وَاسْتِبْدَادُ الْأَخْذِ بِهِ لاَ حَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ عَلَمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلَهِ ، حَتَّى أَنَّ مِنْ هَذِهِ الزَّاوِيَةَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبَ ذَلِكَ لاَ ضَطْرَارِهِ أَوْ فَاقَتَه ، وَمَنْهُمْ مَنْ لاَ يَسْتَقَيمُ لَهُ الْمَعَاشُ إِلاَّ بِذَلِكَ ، لَكَنْ مِنْهُمْ مَنْ إلَي الْاَضْطَرَارِ ، وَبِالْجُمْلَة فَجَمِيعُ الزَّاوِيَة الْيَوْمَ بِبِلاَدِنَا مُحْتَاجَةٌ ، لَكَنْ مِنْهُمْ مَنْ هُو مَضْطَرُ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنْفَيسٍ مَعَ الاَحْتَاجِ ، فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسَمُ ذَلِكَ وَلاَ هُو مَنْظُرُ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنْفَيسٍ مَعَ الاَحْتَياجِ ، فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسَمُ ذَلِكَ وَلاَ صَدَقَتُهُ إِلاَّ إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُحْتَاجِينَ إلَيْهِ أَصْلاً ، أَمَّا مَعَ الاحْتِياجِ فَلاَ ، لَكِنَ الْمُوافَلَ ، لَكُنْ مُنْ مُكَا الْعَافِطُ الْمُوالَدُ مِنْ كَلاَمِ الْحَافِظِ الْمُوالَدُ مَنْ كُلاَمِ الْحَافِظِ الْمُوالُولِ . الْمُوالَدُ مَنْ كَلاَمِ الْحَافِظِ الْعَافِظِ الْمُوالَدُ مَنْ اللهُ عُمْشِ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا أَيْضَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوعِ عَلَيْهِمْ بَيْعُ الْوَقْفِ الصَّحِيحِ، وَيَصْرِفُونَ ثَمَنَهُ فِي عَيْشِهِمْ إِذَا نَزلَتْ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَحَاجَةٌ ، فَ فِي نَوَازِلِ «الْمُعْيَارِ»(١): وَسُئِلَ (٢) عَنْ أَرْضِ مُحْبَسَة عَلَي الْمَسَاكِينِ ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَامُعْيَارِ»(١)! فِي مِثْلِ هَذِهِ السِّنةِ (٣) لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنْ الْخَصَاصَةِ [ق/ ١٧٤] فِي مِثْلِ هَذِهِ السِّنةِ (٣) لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنْ الْخَصَاصَةِ

⁽١) انظر : « المعيار » (٧/ ٣٣٢) .

⁽٢) يعنى : القاضى أبي الحسن على محسود رحمه الله .

⁽٣) يعنى : في الأيام المسغبة .

وَالْحَاجَة، أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ بَيْعَ أَرْضِ الْمَسَاكِينِ الْمُحْبَسَةِ عَلَيْهِمْ في مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ وَحَيَاةُ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ بَقَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ هَلاكِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرْتُ بِبَيْعِ كَثِيرٍ مِنْهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَة ، انْتَهَى كَلاَمُهُ .

وَإِنْ لَمْ تَنْزِلْ بِهِمْ خَصَاصَةٌ أَوْ حَاجَةٌ فَلاَ يَجُوزُ لَهُمْ الْاِنْتِفَاعُ مِنْهُ بِغَيْرِ غَلَّةٍ إِذْ لاَ يَمْلكُونَ غَيْرَهَا .

قَالَ الشَّيْخَ خَلِيلٌ: ([الْمِلْكُ] (١) لِلْوَاقِفِ لَا الْغُلَّةِ)(٢) أَيْ فَإِنَّهَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، انْتَهَي .

وَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّ نَصِيبَ بَنَاتِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ ثَابِتٌ لَهُنَّ فَفِي « ق » (٣) : عَنْ ابْنِ يُونُسَ : الْحَبْسُ عَلَي الْعَقِبِ قَالَ : يُفَضَّلُ أَهْلِ الْحَاجَةِ فِي قَسْمِ الْغَلَّةِ فَإِنْ تَكَافَوُوا فِي الْحَاجَةِ أَوْ الْغِنَي قُسِّمَتُ الْغَلَّةُ بَيْنَهُمْ عَلَى الْعَدَدِ ، الذَّكَرُ وَالأَنْثَى سَوَاءٌ ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ لِلذَّكَرِ مِثُ حَظِّ الأَنْشَيْنِ ، فَيكُونُ كَمَا شَرَطَ .

وَكَيْفَيَّةُ قَسْمٍ مَنَافِعِ الْمَاشِيَةِ ، فَإِلَيْهَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بكْرِ ابْنِ الْهَاشُمِ فِي « نَوَازِلَه » وَإِنْ ذَهَبَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَي قَسْمَة الاغْتَلالِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ ذَلِكَ ، فَيَقْتَسِمُونَ اللَّبَنَ فِي الضَّرُوعِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي إِبَانِهِ ، وَلاَ يَقْتَسِمُونَهُ قَبْلُ إِبَّانِهِ بِالْجَزِّ أَوْ فِي الضَّرُعَ بِلاَ فَضْلٍ بَيِّنٍ ، أَنْظُو : التَّتَاثِيَّ فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَالْبُرْزُلِيَّ فِي الأَحْبَاسِ .

⁽١) في الأصل: المال.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٥٣) .

⁽٣) التاج والإكليل (٦/ ٤٧ ـ ٤٨) .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَـارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّـيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ أَوْ لَبَنٌ فِي ضُرُوعٍ إِلاَّ لِفَضْلٍ بَيِّنٍ ﴾ (١) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦١) [٣٢] سُؤَالٌ: عَنْ امْرِأَة حَبَسَتْ حَيَوانًا عَلَى رَجُل وَبَنيه ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهَا وَوَفَاةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ اخْتَلَفَتُ وَرَثَتُهُمْ فِي الْوَقْف ، فَقَالَتُ وَرَثَتُهَا هِي : إِنَّهُ عُمْرَي ، وَقَالَتُ وَرَثَةُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ : إِنَّهُ مُعَقِّبٌ وَلَمْ تُوجَدْ بَيِّنَةٌ لأَحَدَهِمَا عَلَيْهِمْ : إِنَّهُ مُعَقِّبٌ وَلَمْ تُوجَدْ بَيِّنَةٌ لأَحَدَهِمَا عَلَيْ وَعُواهُ مَا الْحُكْمُ في ذَلك ؟

جَوابُهُ: إِنْ سَمَّتُهُمْ عِنْدَ الْوَقْف بِأَنْ قَالَتْ هَذَا وَقْفٌ عَلَى فُلاَن وَبَنيهِ فُلاَن وَبَنيهِ فُلاَن فَإِنَّهُ يِكُونُ مَخْصُوصاً بِمَنْ عَيَّنَهُ وَسَمَّتُهُ فَلاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلْكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلهِ » نَاقِلاً عَنْ « الْمعْيَارِ » ، بِقَوْله : إِذَا قَالَ حَبْسٌ عَلَى وَلَدي زَيْد وَعُمرَ وَعَائِشَةَ وَفَاطَمَةَ ، كَانَ هَذَا الْحَبْسُ مَخْصُوصاً بِمَنْ عَيَّنَهُ وَسَمَّاه مِنْ أَوْلاَد الصَّلْب ، وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ لاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلاَّ بَمَنْ عَيَّنَهُ وَسَمَّاه مِنْ أَوْلاَد الصَّلْب ، وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ لاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلاَّ بَمَنْ عَيَّنَهُ وَسَمَّاه مِنْ أَوْلاَد الصَّلْب ، وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ لاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلاَّ لَا يُعَدِّيهُ الْمُحْسِسُ بِلَفْظ غَيْرِ الأَوَّلَ ، لأَنَّهُ حَبْسٌ عَلَى أَعْميان لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُرْجِعِ النَّهِي الْمُراد عِلْ النَّاسُ إِلَى الْمُولَد مِنْهُ .

وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ الْبَنِينَ عِنْدَ الْحَبْسِ كَأَنْ قَالَتْ : هَذَا حَبْسٌ عَلَى فُلاَن وَوَلَدَيْهِ ، وَفَإِنَّهُ يَكُونُ مُعَقَّبًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي « نَوَازِله » بِقَوْله : وَسَّئِلَ عَـمَنْ حَبَسَ وَديتين عَلَى أَوْلاَد فُلاَنَ ابْنِ فُلاَن ثُمَّ مَاتَ أَوْلاَدُ فُلاَن وَمَنْهُمْ فُلاَن ثُمَّ مَاتَ أَوْلاَدُ فُلاَن وَمَنْهُمْ فُلاَنَ ثُمَّ مَاتَ أَوْلاَدُ فَلاَن وَمَنْهُمْ فُلاَنَ ثُلُانَ وَفُلاَنَةٌ ، هَلْ تَرْجِعْ عَلَى عَقِيهِمْ ، أَوْ عَلَى أَقْرَب فُقَرَاء عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ.

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَبْسُ عَلَى وَلَدَيْ فُلاَن وَهُمَا مُحَمَّدُ وَفَاطِمَةُ هُوَ عَلَيْهِمَا وَبَعْدَ وَفَاتِهِمَا ، يَكُونُ عَلَى عَقبِ مُحَمَّد دُونَ عَقبِ فَاطِمَةَ ، وَلاَ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ إِلاَّ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَقِبِ مُحَمَّدٍ لاَّنَّ لَفْظَ الأَوْلاَدِ كَالْعَقِبِ ، فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ إِلاَّ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَقِبِ مُحَمَّدٍ لاَّنَّ لَفْظَ الأَوْلاَدِ كَالْعَقِبِ ،

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۳۷) .

هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ حَافِظُ الْمَذْهَبِ أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رُشْد ، وَنَصُّهُ : إِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ: حَبَسْتُ عَلَى أَوْلاَدِي أَوْ عَلَى وَلَدِي وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، فَيكُونُ الْمُحْبِسُ عَلَى أَوْلاَدِهِ دنية الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ ، وَعَلَى أَوْلاَدِ بَنِيهِ الذُّكُورِ دُونَ الإِنَاثِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلاَدُ الْبَنَاتِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكَ لِلإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلاَدَ البَنَاتِ لَا يَرْجُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلاَدُ الْبَنَاتِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكَ لِلإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلاَدَ البَنَاتِ لا مَيرَاتَ لَهُمْ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٢) [٣٣] سُوَّالٌ: عَنْ رَجُلِ حُبِسَتْ عَلَيْه بَقَرَةٌ حَبْسًا مُعَقَبًا ، وَلَهُ ثَلاَثَةُ أَوْلاَد ، وَوَلَدَتْ الْبَقَرَةُ عِنْدَهُ ثَلاَثَ بَنَات الْبَقَرَة كَمَا حَبَسَهُنَّ عَلَي فَلاَن ، وَعَملُوا عَلَي مَنْكُم حُبِسَتْ عليه وَاحدَّةٌ مِنْ بَنَات الْبَقَرَّة كَما حَبَسَهُنَّ عَلَي فَلاَن ، وَعَملُوا عَلَي مَنْكُم خُبِسَتْ عليه وَاحدَّةٌ مِنْ بَنَات الْبَقَرَّة كَما حَبَسَهُنَّ عَلَي فَلاَن ، وَعَملُوا عَلَي ذَلكَ عَلَى زَعْمِهمْ مُدَّة حَياة أبيهم وَبَعْدَ وَفَاته نَمَى نَصِيبُ أَحَدهمْ ، وَهلَك نَصِيبُ أَحَدهمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ فَهَلْ لِمَنْ هَلَكَ نَصِيبُهُ الرَّجَوعَ عَلَي مَنْ لَمْ يَهْلَكُ نَصِيبُهُ الرَّجَوعَ عَلَي مَنْ لَمْ يَهْلَكُ نَصِيبُهُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلُ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْلاَدٌ غَيْرُ الثَّلاَثَة يَدْخُلُونَ مَعَ الأَوْلاَدِ الثَّلاَثَة فِي الْوَقْفِ الْمَذُكُورِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْلاَدٌ غَيْرُ الثَّلاَثَة يَدْخُلُونَ مَعَ الأَوْلاَدِ الثَّلاَثَة فِي الْوَقْفِ الْمَذُكُورِ أَمْ لاَ ؟ وَكَيْفَ الْحُكُمُ فِي ذَلِك ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْوَقْفَ لَا يُوقَفُ كَمَا ذَكَرَهُ (عج) عنْدَ قُولِ السَّيْخِ خَليلِ فِي بَابِ الْعَارِية : (لاَ مَالِكَ [انْتفاع] (١) (٢) ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا هُوَ وَ (خ) (٣) عنْدَ قُولُ الشَّيْخِ خَليلِ فِي بَابِ الْوَقْفَ : (وَإِنْ بِأُجْرَة) (٤) وَاللَّفْظُ الأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولُهِ : (وَإِنْ بِأُجْرَة) (٤) وَاللَّفْظُ الأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولُهِ : (وَإِنْ بِأُجْرَة) أَشَارَ بِهِ إِلَى صحَّة وَقْفَ الْمَنْفَعَة لَمَنْ لاَ يَمْلِكُ الذَّاتَ ، وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنْ مَنْفَعَتُهُ حَبْسُ لِتَعَلَّقِ الْحَبْسِ بِهَا ، وَمَا تَعَلَّقَ الْحَبْسُ بِهِ لاَ يُحْبَسُ الْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ بَيْنَ أَوْلاَدِ الْمَوْقُوفِ عَنْ هَذَا أَنَّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ بَيْنَ أَوْلاَدِ الْمَوْقُوفِ عَنْ هَذَا أَنَّ الْوَقْفَ رَجَعَ عَلَى الأَقْرَبِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ عَلَيْهِمْ بِأَسْرِهِمْ ، وَأَنَّ مَنْ هَلَكَ مَا بِيدِهِ مِنْهُ رَجَعَ عَلَى الأَقْرَبِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ وَا

⁽١) في الأصل: الانتفاع.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۷) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٧٩/٧) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

وَمُقَرَّرٌ فِي مَـحَالِهِ مِنْ نصُوُصِ أَئِمَّتِنَا وَشُـرُوحِهِمْ ، فَلاَ يُطِيلُ بِذِكْـرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٢) [٣٣] سُوَّالٌ: عَمَّا إِذَا جُهلَتْ أَوْصَافُ لَفْظ الْوَاقف بِحَيْثُ لَا يُدْرَي هَلْ هِيَ مِنْ الْأَلْفَاظ الَّتِي يَـدْخُلُ فِيهَا الْحَافِدُ أَمْ لاَ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْوَقْف هَلْ يَدْخُلُ فِيه الْحَافَدُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: يَكُونُ وَفْقًا عَلَي الْفُقَرَاءِ وَلاَ يَدْخُلُ فِيهِ الْحَافِدُ إِلاَّ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثَةِ ، فَفِي بَعْضِ فَتَاوَي الْحَاجِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَعْمَرَ بْنِ أَقَيتَ وَالِدِ الشَّيْخِ (حَمَ) مَا نَصُّهُ : وَسُئلَ عَنْ حَبْسِ يُوجَدُ بِأَيْدِي أَوْلاَدِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ ، وَمَاتُوا وَلَمْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ يَتْرُكُ الذَّكُورُ أَوْلاَدًا وَتَرَكَ الأَنَاثُ أَوْلاَدًا ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ، أَوْ يَكُونُ لأَوْلاَدِ الْبَنَاتِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْله : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْحَبْسِ وَعَلَيْتُهُ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ مَصْرِفَهُ ، فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْء فِي الْقَدِيمِ ، وَعَلَيْتُهُ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ مَصْرِفَهُ ، فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْء فِي الْقَدِيمِ ، وَعَلَيْتُهُ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ مَصْرِفَهُ ، فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْء فِي الْقَدِيمِ ، وَعَلَيْتُهُ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ مَصْرِفَهُ ، فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْء فِي الْقَاضِي أَبِي عَنْدِ اللهِ مُحَمَّد بْنِ قِيدَار الْمُرَادِي ، فَحَكَم بِذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِ الْعَالَمِينَ ، وَبَالله مُحَمَّد بْنِ قِيدَار الْمُرَادِي ، فَحَكَم بِذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلّهِ رَبِ الْعَالَمِينَ ، وَبِاللله التَوْفِيقُ وَالله تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩٦٣) [٣٤] سُوَّالٌ: عَنْ الْمَوْقُوفِ إِذَا مَاتَ ، وَلَمْ يَتْرُكُ عَقِبًا مَعَ جَهْلِنَا لِلْوَقْفِ لِهَا مَا يَتْرُكُ عَقِبًا مَعَ جَهْلِنَا لِلْوَقْفِ لِمَنْ يَرْجِعْ هَذَا الْوَقْفُ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَرْجِعُ وَفْقًا عَلَي الْفَقَرَاءِ كَمَا يُرْشِلُ إِلَى ذَلِكَ جَوَابُ السُّؤَالِ الَّذِي قَبْلَهُ . انْتَهَى .

(١٩٦٤) [٣٥] سُوَّالٌ: عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَات عَلَي ابْنها ، وَالاَبْنُ هُوَ الْحَائِزُ لِجَمِيعِ مَا بِيَدِ الْأُمِّ حَتَّى إِنَّهُ يَقُولُ لَها: لاَ تَقُومُي إِلاَّ لَصَلاَتِكَ ، وَوُلْدَ بَعْضُ لَجَمِيعِ مَا بِيَدِ الْأُمِّ ، وَرَدَّ إِلَيْهَا لَبَنَهُنَّ دُونَ ذَوَاتِهِنَّ ، مَع سَوَائِلَ أُخْرَى مِنْ الْبَقَرَات فِي حَيَاة الأُمِّ ، وَرَدَّ إِلَيْهَا لَبَنَهُنَّ دُونَ ذَوَاتِهِنَّ ، مَع سَوَائِلَ أُخْرَى مِنْ سَوَائِلِ زَادِهَا بِهِنَّ عَلَيْهِنَ ، لِكَوْنِهِ هُوَ المُنْفِقُ، فَهلْ الْحَبْسُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ سَوائِلِ زَادِهَا بِهِنَّ عَلَيْهِنَ ، لِكَوْنِهِ هُوَ المُنْفِقُ، فَهلْ الْحَبْسُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ

وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لا ؟

جُوابُهُ : لاَ رَيْبَ فِي صِحْتِه لِتَوفِر أَرْكَانِه وَشُرُوطِه مِنْ قَبُول وَحَوْزِ وَغَيْرِهِمَا، وَالشَّاهِدُ عَلَي أَنَّ حَوْزَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهَ للْحَبْسِ بِايداَعِه لَهُ قَبْلَ التَّحْبِيسِ كَافَ عَنْ حَوْزِ ثَانِ لِللَّهُ عَلَي أَنَّ لِلْمُحْبَسِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْمَسْتَأْجَرُ وَالْمَسَاقِي وضَحَوْزُهُمَا الْأَوَّلُ)(١) بِالإِجَارَة وَالْمُسَاقَاة كَافَ عَنْ حَوْزِ ثَانِ للرَّهْنِ .

مخ في « كَبِيرِه » (٢): وُجِدَ عِنْدِي مَا نَصَّهُ: وَمِثْلُ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَسَاقِي الْمُودَعِ وَالْمُعَارِ مِنْ أَنَ حَوْزَهُمَا الْأُوَّلُ كَاف كَمَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارِتِهِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ أَنَ يَكُفِي فِي حَوْزِ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنُ فَمِنْ بَابِ أَحْرَي أَنَّهُ يَكُفِي مِنْ ، قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ يَكُفِي فِي حَوْزِ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنُ فَمِنْ بَابِ أَحْرَي أَنَّهُ يَكُفِي فِي حَوْزِ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنُ فِيهِ أَحَدٌ بِشَرِط التَّحْوِيزِ فِي فِي حَوْزِ الْمُحْبِسِ عَلَيْهِ الْحَبِسُ ، لأَنَّهُ لَمْ يَقُلُ فِيهِ أَحَدٌ بِشَرَط التَّحْوِيزِ فِي عِلْمِي، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي الرَّهْنِ ، كَمَا ذَكْرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بَعْدَ الْقَوْلُ الْقَائِلِ لِعَدَمِ الشَّرَاطِهِ. انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَرَ عِنْدَكُمْ فَلَيْسَ إِلاَّ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِ خَلِيلٍ وَكَرِهَ تَمَلُّكَ صَدَقَة بِغَيْرِ ميراَث أَشَارَ إِلَيْهِ شخ بِقَوْلِه : (وَيُسْتَشْنَى فِيْهُ مَا إِذَا كَانَ الْمُتَصَدَّقُ بِهِ الْمَنْفَعَة ، فَإِنَّهُ لاَ يُكْرَهُ تَمَلُّكُهَا بِشَرَاء أَوْ نَحْوِه) انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ الْحَبْسَ مِنْ أَنْوَاعِ تَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ ، وَحِينَيِذٍ فَلاَ كَرَاهَةَ فِي شُرْبِ الْمُحْبَسَةِ لِلَبَنِهِ ، انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٥) [٣٦] سُؤَالٌ: عَمَّنْ قَالَ: أَبْعرَتِي حَبْسٌ عَلَى أَبْنَائِي وَمَاتَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ ، هَلْ يَرْجِعُ نَصِيبُهُ لأَبْنَائِهِ أَوْ أُخْوَتِهِ ؟

جَوابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ رُشْد » وَلَفْظُهُ : فَإِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسْتُ عَلَى وَلَفْظُهُ : فَإِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسْتُ عَلَى وَلَدِي وَلَدِي ، وَلَمْ يَزِدٌ عَلَى ذَلِكَ ، فَيكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلاَدِهِ

مختصر خلیل (ص/۱۹۹) .

⁽٢) انظر : « حاشية الخرشي (٥/ ٢٤٠ _ ٢٤١) .

الذُّكْرَانِ وَالإِنَاثِ وَعَلَى أَوْلاَد بَنِيهِ الذُّكُورِ ، وَلاَ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَنَاتِ عَلَي مَذْهَبِ مَالِكَ لِلإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَوْلاَدَ الْبَنَاتِ لاَ مِيرَاثَ لَهُمْ انْتَهَى .

ثُمَّ قَالَ وأَمَّـا لَفْظُ الْبَنِينَ فِي قَوْلِه : حَبَسْتُ عَلَـي بَنِيَّ أَوْ عَلَى بَنِيَّ وَبَنِيهِمْ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كَالْحُكْمُ فِي لَفْظِ الْوَلَدِ والعَقِبِ ، انْتَهَى .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَدْ قَالَ فِي ﴿ الْمُدُوَّنَةِ ﴾ (١) قَالَ يَحْيَي بْنُ سَعيد : مَنْ حَبَسَ دَارَهُ عَلَي وَلَدهِ وَوَلَد وَلَدهِ ذُكُورِهِمْ وَإِنَاتُهِمْ مَ إِلاَّ أَنَّ وَلَدَهُ أَحَقُّ مِّنْ أَبْنَاتِهِمْ مَا عَاشُوا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فَضْلُ فَيَكُونُ لُولَدِ الْوَلَدِ .

قَالَ مَالكُ : وَمَنْ قَـالَ : حُبِسَ عَلَى وَلَدِي ، فَإِنَّ أَوْلاَدَ الْأَوْلاَدِ يَدْخُلُونَ مَعَ الآَبَاءِ وَيُؤْثَرُ الْوَلَدُ ، فَإِنْ قَالَ : لِوَلَدِي دَخَلُوا أَيْضًا فَيَبْدَأُ بِالْوَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ فَضْلُ ۗ كَانَ لَهُمْ .

وَقَالَ الْمُغِيرَةُ وَغَيْرُهُ : يُسَوَّي بَيْنَهُمْ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْغُورِي : الْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ الْمُغِيرَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ الْحُكْمِ بِالتَّسْوِيةِ ، وَعَدَمُ إِيثَارِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا عَلَي السُّفْلَي قَوْلِ الْمُغيرَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ الْحُكْمِ بِالتَّسْوِيةِ ، وَعَدَمُ إِيثَارِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا عَلَي السُّفْلَي التَّيْ تَلِيهَا ، وَقَالَ بِذَلكَ [ق / ٧١٥] جَمَاعَةُ ، وَأَخَدَ مِنْ « الْمُدُونَةِ » وَنَسَبَ النَّي تَلِيهَا مَنْ مَوَاضِعَ كَمَسْأَلَة وَلَد الْأَعْيَانِ وَقَفْ لُهُ وَإِذَا بَلَغَ أَبْنَاءَ أَبْنَاءَهُ ، وَعَظُمَت مُؤْنَتُهُمْ كَانُوا بِقَسْمٍ وَأَخْذ مَعَ آبَائِهِمْ ، وَقَدْ كُنَّا حَصَّلْنَا فِي هَذَا قَوْلاً آخَرَ مَعْنَاهُ : تَبْدئَةُ الْأَعْلَى مُطْلَقًا ، وَلا شَيْءَ لِمَنْ تَحْتَهُمْ .

وَالثَّانِي : تَقْدِيمُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا أَيْضًا ، وَلِكَنْ لاَ يُحْرَمُ أَبْنَاؤُهُمْ مِنْ الْإِعْطَاءِ وَإِنْ قَلَّ .

وَالثَّالِثُ : التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْكُلِّ فِي الْحَبْسِ مِنْ غَيْرِ إِيثَارٍ لِبَعْضِهِمْ مُطْلَقًا .

وَالرَّابِعُ : التَّسْوِيَةُ فِي اسْتُواءِ الْحَالِ لاَ فِي اخْـتِلاَفِهِ ، وَفِي الْاخْتِلاَفِ خِلاَفٌ قِيلَ بَتْبِـدِئَةِ الأَحْوَجِ ، وَلاَ يُعْطِى الْوَلَدُ شَـيْئًا بِالتَّـبُـدِئَةَ لِأَنَّ سَنَّةَ الْأَحْبَـاسِ تَبْدِئَةُ

⁽۱) انظر : « المدونة » (۱۵ /۱۰۳) .

الْفُقَرَاء ، وَبِه قَالَ أَشْهَبُ .

وَالْمَنْسُوبُ لاَبْنِ الْقَاسِمِ لاَ بُدَّ مِنْ إعْطَاء الآبَاء في حَاجَة الأَبْنَاء وَإِنْ كَانَ الأَبْنَاءُ أَغْنِياءَ انْتَهِى الْمُرَادُ مِنْ (عج) قَلْتُ : وَهَذَا حَيثُ لَمْ يُسمَّهِمْ كَمَا فِي السُّوَالِ وَأَمَّا إِنْ سَمَّاهُمْ بِأَنْ قَالَ : هذه الْبَقَرَةُ وَقْفٌ عَلَي وَلَدي فُلاَن وَفُلاَن فَالْحُكُم فِي ذَلِكَ مَا فِي ﴿ الْمعْيَارِ ﴾ ، وَلَفظُهُ مَا نَقَلَ عنه الْحَافظُ ابْنُ الأَعْمَشِ إِذَا قَالَ : حُبِسَ عَلَي وَلَدي زَيْد وَعَمْرو وَعَائِشَة وَفَاطِمَة ، كَانَ هَذَا النَّحْبِسُ مَخْصُوطًا بِمَنْ عَيْنَهُ وَسَمَّاهُ مِنْ وَلَدَ الصَّلْبَ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَي مُضَلِّ مَنْ وَلَدَ الصَّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلاَ يَتَعَدَّاهُمْ إِلَي أَعْفِي الْمَوْبِسُ بِلَفُظ غَيْرِ الأَوَّلُ لاَنَّهُ حَبْسٌ عَلَي أَعْيَان لَوْ مَاتُوا وَعَالِمُ وَمُوالِي أَوْرَبِ النَّاسِ إِلَيْه وَمَا الْحَبْسُ إِلَى الْحَبْسُ إِلَى الْمَرْجِعِ النَّهَى .

قُلْتُ : فَالْقَوْلُ الأُوَّلُ رِواَيَةُ الْمَدَنِيِّنَ ، وَالثَّانِي رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّنَ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ كَمَا نَبَّهَ عَلَي ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ.

وَإِذَا مَاتَ أَحَـدُهُمْ فَالْحُكُمُ فِي نَصِيبِهِ مَـا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَـمَّد بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » ، وَلَفْظُهُ : وَسَّيْلَ عَنْ حَكْمٍ مَنْ حَبَسَ عَلَي رَجُلَيْنِ مَـثَلًا ، وَمَاتً أَحَدُهُمَا هَلْ يَرْجِعُ نَصِيبُهُ عَلَى وَرَثَتِه أَوْ عَلَى أَخيه الْبَاقِي ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحَبْسَ إِنْ كَانَ مَخْصُوصًا بِهِمَا دُونَ عَقْبِهِمَا ، فَحُكْمُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا تَرْجِعُ حِصَّتُهُ لِأَخِيهِ دُونَ وَرَثَتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلَكَ ابْنُ أَبِي زَيْد بِقَوْله: مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ يَرْجَعُ عَلَي مَنْ بَقِي ، ثُمَّ إِذْ مَاتَ الْأَخَرُ فَفِي وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ أَوْ مِلْكًا رِوَايَتَانِ . انْتَهَى مَحَلُّ النَّازِلَةِ مِنْ كَلاَمِهِ . رُجُوعِهِ مَرَاجِعُ الأَحْبَاسِ أَوْ مِلْكًا رِوَايَتَانِ . انْتَهَى مَحَلُّ النَّازِلَةِ مِنْ كَلاَمِهِ .

نُوازِلْ الْهبِهُ والصَّدفَة والعُمري

(١٩٦٦) [٣٧] سُوَّالُ: عَنْ حُكْمٍ أَهْلِ الْبَادية وَمَنْ فِي مَعْنَاهَمْ يَكُونُ الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ يَرْعَاهُ رَاعٍ وَاحد، الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ يَرْعَاهُ رَاعٍ وَاحد، وَالْحَيَوانُ الْمَوْهُوبُ يَرْعَاهُ رَاعٍ وَاحد، وَإِذَا حَيزَ عِنْدَ غَيْرِه تَلَفَّ ، بَلْ رُبَّمَا تَعَذَّرَ ابْتَدَاءً لاحْتياجِهِمْ إِلَى رُكُوبِهُ وَشُرْبُ وَإِذَا حَيزَ عِنْدَ غَيْرِه تَلَفَّ ، بَلْ رُبَّمَا تَعَذَّرَ ابْتَدَاءً لاحْتياجِهِمْ إِلَى رُكُوبِهُ وَشُرْبُ لَبَنَه، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلُبُ التَّيْسِيرَ ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَرْطُ الْحِيَازَةِ لِمَا قُلْنَا وَلَمَا قَالَ مَيَارَةُ عِنْدَ قَوْل ابْن عَاصِم:

وَيَكْتَفِي بِصِحَّةِ الإِشْهَادِ إِنْ أَعْوَزَ الْحَوْزَ لِعُذْرِ بَادٍ

مَا نَصُّهُ: (١) تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَوْزَشَرْطُ فِي صِحَّةِ التَّحْبِيسِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَمْرِ ظَاهِرِ، مِنْ خَوْف عَدُو وَمَا أَشْبَهَهُ سَقُطُ هَذَا الشَّرْطَ ، وَاكْتَفَى عَنْهُ بِالإِشْهَادِ بِالْحَبْسِ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ سَلْمُونَ بِقَوْلِهِ: وَسَعْلَ ابْنُ رُشَدٍ عَمَّنْ تَصَرَّفَ وَيَصِحُ الْحَبْسُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ سَلْمُونَ بِقَوْلِهِ: وَسَعْلَ ابْنُ رُشَدٍ عَمَّنْ تَصَرَّفَ إلَخْ .

جَوابُهُ: أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ لاَ يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِذَلكَ لِعَدَم تَعَذَّرِه بِه إِذْ قَدْ يَحْصُلُ الْحَوْزِ بَيْنَ الْوَاهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَهُمَا فِي مَنْزِلَ وَاحِد ، وَلَوْ مَعَ اخْتَلاَط مَاشَيَتِهِمَا عِنْدَ رَاعٍ وَاحِد بِرَفْع يَدَ الْوَاهِبِ عَنْ الْهِبَةَ وَوَضَع يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَيْهَا فَلاَ تَعَذَّرَ فِي ذَلكَ ، فَفِي بَعْضَ فَتَاوِي الْفقيه مُحَمَّد ابْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِم فَلاَ تَعَذَّرُ فِي ذَلكَ ، فَفِي بَعْضَ فَتَاوِي الْفقيه مُحَمَّد ابْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِم الْغَلاّوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّن وَهَبَ لُولَدَهِ الْكَبِيرِ الرَّشِيدَ مَاشِيةً وَنَحْوِهَا ، والْوَالَدُ لَمْ يُخْرِجُهَا عَنْ مَال الْأَبِ ، ولكن يَرْكَبُها ويُنْفقُ عَلَي عِيَالِه مِنْ لَبَنِها ، ولكنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْهُ إِلَي اخْتَلاَطِه مَعَ الأَبِ لكونْه أَرْفَقَ هَلَ يُعَدَّ هَذَا حَرْزًا والْهَبَةِ الْمَوْهُوبَةِ مَعَ الأَبِ الْكَوْنِه أَرْفَقَ هَلَ يُعَلِّ عَيَالِه مِنْ لَبَنِها ، والْهَبَةِ الْمَوْهُوبَةِ مَعَ الأَبِ لَكُونُه أَرْفَقَ هَلُ يُعَدَّ هَذَا حَرْزًا والْهَبَةِ الْمَوْهُوبَةِ مَعَ الأَبِ عَلَى نَحْوِ تَصَرَّفِهِ فِيهَا قَبْلَ الْهِبَةِ يَعْقِلُ ، ويَطْلِقُ ويَقَدَمُ ويَقَدَمُ ويَقَدَّمُ الْمَوْهُوبَةِ مَعَ الأَبْ ويَطْلِقُ ويَقَدَّمُ ويَهَا قَبْلَ الْهِبَةِ يَعْقِلُ ، ويَطْلِقُ ويَقَدَّمُ ويَقَدَمُ الْمَوْمُ ويَةَ مَعَ الأَبْ ويَطْلِقُ ويَقَدَّمُ ويَهَا قَبْلَ الْهِبَةِ يَعْقِلُ ، ويَطْلِقُ ويَقَدَمُ

⁽۱) شرح میارة (۲/ ۲٤۱ ـ ۲٤۲) .

بِهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَالْحَوْزُ عِنْدِي ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ الْابْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ لَجولانَ يَدِ الْأَبِ عَلَي الْهِبَة إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ ، يَقْضِي بِهذَا الْحُكْمِ مَسْأَلَةَ مَنْ رَهَنَ الشَّرِيكُ لِلْمُرْتَهِنِ حَصَّةً مِنْ دَار لِرَجُلِ فَأَمِنَ الرَّجُلُ شَرِيكَ الرَّهِنِ ، ثُمَّ رَهَنَ الشَّرِيكُ لِلْمُرْتَهِنِ حَصَّتَهُ وَأَمِنَ الرَّهِنُ اللَّوْلَ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ حَوْزَهُمَا يَبْطُلُ وَعَلَّلُوهُ بِجَولانِ يَدَ حَصَّتَهُ وَأَمِنَ الرَّهِنِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الشَّرِكَة فِي التَّصَرَّفِ ، وقَدْ أَفْتَى ابْنُ رَشْد فيمَنْ رَهَنَ دَارَهُ لِرَجُلِ وَأَخْلاَهَا مِنْ شَواغِلَه لِلْمُرْتَهِنِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وأَكُواهَا وَمُعَ وُجُودِ الشَّرِكَة فِي التَّصَرَّفِ ، وقَدْ أَفْتَى ابْنُ رَشْد فيمَنْ رَهَنَ دَارَهُ لِرَجُلِ وَأَخْلاَهَا مِنْ شَواغِلَه لَلْمُرْتَهِنِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وأَكُراهَا الْمُرْتَهِنِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وأَكُراهَا الْمُرْتَهِنَ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وأَكُراهَا الْمُرْتَهِنِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وأَكُراهَا الْمُرْتَهِنَ وَيَقَدْ أَنَّ ذَلِكَ مُوهِنُ لِلْحِيَارَةِ مُرْتَفِعَةٌ عَنْهَا ، فَكَيْفَ بَهَذَا ؟

ابْنُ عَرَفَةَ : الْحَوْزُ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْابْنِ الصَّغِيرِ رَفْعُ تَصَرَّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّة بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِللْمُعْطِي [] (١) كَالْحَبْسِ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ الْمُعْطِي لَهُ ، تَصَرَّفِ الْمُعْطِي لَهُ ، تَصَرَّفِ الْمُعْطِي لَهُ ، وَيَقُومُ بِشَانِهِ لَهُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْحَوْزَ فِي الْبَعِيرِ مَثَلًا هُوَ أَنْ يَعْقِلَهُ وَيَطْلِقَهُ ، وَيَقُومُ بِشَانِهِ لِمَا نَقَلَهُ عَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، أَنْظُرْهُنَّ فِي بَابِ الرَّهْنِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ كَلاَمِهِ _ رَحِمَهُ اللهُ _ أَنَّ الْحَوْزَ لاَ يَتَعَذَّرُ بِمَا ذَكَرْتُمْ ، وأَنَّهُ يَحْصُلُ بِتَصَرُّفِ الْمَوْهُوبِ لَهُ فِي الْهِبَةِ اِسْتِقْلاَلاً دُونَ الْوَاهِبِ ، وَإِلاَّ فَلاَ حَوْزَ . انْتَهَى .

وَأَمَّا مَا نَـقَلْتُمْ عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ وَمَيَارَةَ وَابْنِ سَلْمُـونَ ، فَلَيْسَتُ الْمَسْأَلَـةُ مِمَّا تَنْخَرِطُ فِي سَرْدِهِ انْتَهَى .

وَأَمَّا سُوَالُكُمْ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْهُوبُ جُزْءًا مُشَاعًا ، وَالْجُزْءُ الآخَرُ لِغَيْرِ الْوَاهِبِ الْوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَوْهُوبُ الْوَاهِبِ الْوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَوْهُوبُ لَوَاهِبِ الْوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَوْهُوبُ لَوَاهِبِ الْوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَوْهُوبُ لَوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَوْهُوبُ لَوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَوْهُوبُ لَوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمَالِكُ لِلْجُزْءُ الْآخُورُ ، فَهَلْ يُعَدُّ سُكُونُ الْإِبْنَيْنِ مَعَ الأَبِ

⁽١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

كَسُكُونِ الْأَبِ مَعَ أَحَدِهِمَا إِذَا وَهَبَ لَهُ جُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ مَثَلًا فَيكُونُ ذَلِكَ حَوْزًا تَامًا لِمَا فِي نَوَازِلَ الْهِبَاتَ مِنْ ﴿ الْمِعْيَارِ ﴾ فِي جَوَابِ لَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدَ اللهِ اللَّوْلُؤِيِّ وَنَصَّةُ : وَسَئْلَ أَحْمَدُ بَنُ عَبْدَ اللهِ اللَّوْلُؤِيُّ . . . إِلَّخْ فَجَوَابُهُ : إِنَّ حَوْزَ الْجُزْءِ وَنَصَّةُ : وَسَئْلَ أَحْمَدُ بَنُ عَبْدَ اللهِ اللَّوْلُؤِيُّ . . . إِلَّخْ فَجَوَابُهُ : إِنَّ حَوْزَ الْجُزْءِ الْمُعْطِي الْمُشَاعِ إِنْ كَانَ الْآخَرُ مِنْهُ لِغَيْرِ الْوَاهِبِ فَيكُونُ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ فِيهِ مَحَلِّ الْمُعْطِي الْمُعْطِي وَمَنْ تَصَدَّقَ فِي ﴿ الْمُدَوَّنَةِ ﴾ (١) بِقَوْلُهَا : وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَي رَجُلُ أَوْ وَهَبَهُ نِصُفًا لَهُ فِي دَارٍ أَوْ عَبْدٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَيَحِلُّ الْمُعْطِي مَحَلَّهُ فِيهِ وَيكُونُ ذَلِكَ حَوْزًا انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْهَا أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ: وَفِيهَا حَوْزُ الْمَشَاعِ مِمَّا بَاقِيهِ لِغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلّ الْمُعْطِي بِرَفْعِ تَصَرَّفِهِ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ الْجُزْءُ الْآخَرُ مِنْهُ لِلْوَاهِبِ كَمَسْأَلَةِ اللَّوْلُؤِيِّ الَّتِي جَلَيْتُمْ فَهِي حَوْزِهَا قَوْلاَنِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَمَا بَاقِيهِ لَهَ فِي شَرْطِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْمُعْطِي وَصَحَّتِه بِتَصَرَّفُ الْمُعْطِي كَشَرِيكَيْنِ وَلاَ يَضُرُّ اَسْتَغْلاَلُ مُعْطِيهَ لَهُ فِي أَيَّامٍ قَسْمِهِ وَصَحَّتِه بِتَصَرَّفُ الْمُعْطِي كَشَرِيكَيْنِ وَلاَ يَضُرُّ اَسْتِغْلاَلُ مُعْطِيهَ لَهُ فِي أَيَّامٍ قَسْمِهِ وَصَحَّتِه بِتَصَرَّفُ الْمُعْطِي كَشَرِيكَيْنِ وَلاَ يَضُرُّ اَسْتِغْلاَلُ مُعْطِيهَ لَهُ فِي أَيَّامٍ قَسْمِهِ قَوْلُ ابْنِ قَوْلاً نَا يَعْمَى عَنْ سَحْنُونَ وَمُحَمَّدٍ مَعَ عِياضٍ عَنْ ابْنِ مَزِينَ قَائِلاً : هُو قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعِيسَى انْتَهَى .

ُ وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْمِشْدَالِيِّ عَلَي ﴿ الْمُدُونَةِ ﴾ عِنْدَ قَوْلِهَا : أَوْ وَهَبَهُ نِصْفًا لَهُ فِي دَارٍ . . . إِلَخْ ، وَلَفَظُهُ : أَبُو إِبْرَاهِيمَ وَغَـيْرُهُ إِذَا كَانَ يَدُ الْوَاهِبِ مَعَ يَدِ الْمَوْهُوبِ فَهَلْ ذَلِكَ حَوْزٌ أَمْ لا ؟ وَالْقَوْلاَنِ قَائِمَانِ مِنْ آخِرِ رُهُونِهَا وَأَوَّلُهَا . يَدِ الْمَوْهُوبِ فَهُلْ ذَلِكَ حَوْزٌ أَمْ لا ؟ وَالْقَوْلاَنِ قَائِمَانِ مِنْ آخِرِ رُهُونِهَا وَأَوَّلُهَا .

قُلْتُ : الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ رُشْدِ لابْنِ الْقاسِمِ الصِّحَّةُ خِلاَفًا لأُصْبُغَ .

قُلْتُ : قَالَ ابْنُ سَهِلْ عَنْ ابْنِ زرب : مَنْ وَهَبَ نِصْفَ دَارِ ثُمَّ سِكَنَهَا الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى الْمُشَاعِ لَمْ يَنْفَذْ شَيْءٌ مِنْ الْهِبَةَ إِلاَّ أَنْ يَقْتَسِمَا سُكْنَاهَا شَطْرَيْنِ عَلَى الْمُرَاضَاةِ وَأَطْنَبَ فِي الْكَلاَمِ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَهَذَا فِيمَا شَطْرَيْنِ عَلَى الْمُرَاضَاةِ وَأَطْنَبَ فِي الْكَلاَمِ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَهَذَا فِيمَا

⁽١) انظر : « المدونة » (١٥ / ١١٨) .

بِاقِيهِ لِلْوَاهِبِ ، وَأَمَّا مَا بَاقِيهِ لِشَرِيكِ الْوَاهِبِ فَلاَ خِلاَفَ فِي صِحَّبِهِ فِيهِ ، قَالَهُ ابْنُ رُشُدٍ فِي ثَالِثِ سَمَاعَ ابْنِ أَبِي زِيْدٍ مِنْ الْهَبَاتِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي بَعْضَ فَتَاوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بِكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَّوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَحَيزَ وَأَمَّا حَقَيقَةُ الْحَيَازَةِ فِي هَبَةَ الْمُشَاعِ فَإلَيْهَا يُشِيرُ خَلِيلٌ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِه : وَحِيزَ جَمِيعُهُ إِنْ بَقِيَ فِيهَ لَلرَّاهِنِ . انْتَهَى الْمُرادُ مَنْ كَلَامِه . وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَتُ الْوَاهِبَةُ أَمِّ لا تَصَرُّفَ لَهَا مَعَ أَوْلاَدَهَا الْبالغِينَ بِحُكْمِ الْعضادة عَنْدَهُم ، وَكَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِنْتًا وَشَرِيكَهَا أَخْ ذَكَرْ ، وَهُو الرَّاعِي وَالْخَالِبُ وَالسَّاقِي فَهَلْ هُو حَائِزٌ لأُخْتِه بِتَصَرُّفِهِ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَوْهُوبَ لاَ تَصَرُّفَ لِلْوَاهِبِ فَيهِ أَمْ لاَ ؟

فَجَوَابُهُ : إِنَّ تَصَرُّفَهُ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ حَوْزًا لأُخْتِهِ الْمَوْهُوبِ لَهَا لأَنَّهَا لَمْ تُوكِّلُهُ عَنْ عَلَى الْحَوْزِ وَلَيْسَتْ فِي حَوْزِهِ شَرْعًا كَمَا فِي كَرِيم عِلْمِكُمْ ، وَأَمَّا سُوَّالُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَعَ مَنْ ذَكَرَ أَخٌ مُحْجِرُ عَلَى الْجَمِيعَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَة ، لاَ يَقْدِرُ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَعَ مَنْ ذَكَرَ أَخٌ مُحْجِرُ عَلَى الْجَمِيعَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَة ، لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَجُوزَ شَيْئًا وَلاَ يَهِبَهُ مَعَهُ كَمَا تَعْلَمُونَ مَنْ طَلَبَهُ لَوَثِيقَة الْهِبَة وَحَلَقَهُ أَتَّهُ لاَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّه حَتَّى تَرْجِعَ فِي الْهِبَة فَأَبَتْ ، وَقَالَتْ : لاَ يُمُكِنْ ذَلِكَ فَهَلْ يَعْذُرُ مَنْ وَهَبَ لَهُ بِهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلاَمٍ مَيَارَة بِأَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ إِنْ تَعَذَّرَ بِأَمْرِ ظَاهِرِ سَقَطَ ، أَمْ لاَ يُعْذَرُ بِذَلِكَ ؟

فَجَوَابُهُ : إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا طَلَبَتْ حَوْزَ الْهِبَةِ فَـمَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مُنْخَرِطَةٌ فِي سِلْكِ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ ابْنِ عَاصِم وَشَارِحِهِ مَيَارَةَ وَابْنِ سَلْمُونَ .

وَفِي قَوْلِ السَّيْخِ حَلِيلِ أَيْضًا: [أَوْ جَدِ فِيهِ] (١) فَفِي جَوَابِ الشَّرِيفِ مُحَمَّد بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِه مِنْهُ مَا نَصَّهُ: قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدِي أَحَمَدُ بَاباً فِي حَاشِيتِهِ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي المَودَّةِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصرِهِ (أَوُجِدَ سَيِّدِي أَحَمَدُ بَاباً فِي حَاشِيتِهِ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي المَودَّةِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصرِهِ (أَوُجِدَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۵۶) .

فِيهِ) (١) مَا نَصُّهُ : بِنَاءً عَلَي أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ مَعَ الْقُـدْرَةِ لاَ مَعَ الْعَجْزِ ، وَمُقَابَلَةُ الْحَوْزِ مُطْلَقًا .

قَالَ الْقَلْشَانِيُّ : وَمَسَائِلُ الْمَذْهَبِ مُضْطَرِبَةٌ فِي ذَلِكَ ، انْتَهَي .

قَالَ : وقَــدْ ظَهَرَ لَكَ بِكَلاَمه هَذَا أَنَّ فِي الْحَوْزِ قَــوْلَيْنِ : [ق/ ٧١٦] قَوْلاً بِشَرْطِيَّتِهِ مُطْلَقًا ، وَقَوْلاً بِهِ مَعَ الْقَدْرَةِ لاَ مَعَ الْعَجْزِ .

قُلْتُ : وَعَلَى الثَّانِي مَشَي ابْنُ عَاصِم فِي تُحْفَتِهِ حَيْثُ قَالَ (٢):

وَتَكْتَفِي بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ إِنْ أَعْوَزَ الْحَوْزَ لِعُنْرٍ بَادٍ

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَ مَسْأَلَتُكُمْ الْمَسْتُولُ عَنْهَا بَاطِلَةٌ عَلَي الأَوَّلَ لِعَدَمِ الْحَوْزِ الْمُشْتَرِطِ فِي صِحَّتِهَا مُطْلَقًا ، إِلاَّ عَلَي الثَّانِي إِذْ ظَهَرَ لَكُمْ مَا يُعْذَرُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ ، اَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

وَالْقُوْلَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَ حم في حَاشِيَته ، وَنَقَلَهُ مَا عَنْهُ الشَّرِيفُ في جَوَابُهُ وَهُمَا الْمُشَارُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِ « جَامِعِ الأُمَّهَاتِ » (٣) ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ ، وَهُوَ جَادُّ [فيه] (٤) أَوْ سَاعٍ في تَزْكِيَةِ شُهُودِ الْهِبَةِ ، فَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونَ [تَبْطُلُ] (٥) انْتَهَى . الْقَاسِمِ : حَوْزٌ وَصَحَّتْ ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونَ [تَبْطُلُ] (٥) انْتَهَى .

قَالَ شَارِحُهُ الْقَلْشَانِيُّ : فَالأَوَّلُ : رَأَى الْحَوْزَ شَرْطًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَالإِمْكَانِ وَيَسْقُطُ مَعَ الْعَجْزِ .

وَالثَّانِي رَآهُ شَرْطًا مُطْلَقًا ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ ثَالِثٌ بِالْفَرْقِ ، فَإِنْ كَانَ

⁽١) انظر السابق.

⁽۲) انظر : « شرح میارة » (۲/۲۱) .

⁽٣) انظر : « جماع الأمهات » (ص/ ٤٥٥) .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) في « جامع الأمهات » : بطلت .

الْقَاضِي حَالَ بَيْنَ الْوَاهِبِ وَالشَّيْءِ الْمَوْهُـوبِ ، وَرَفَعَ حُكْمَهُ عَنْهُ حَتَّى لاَ يَنْفَذَ لَهُ فيهِ تَصَرُّفٌ فَلْيَقْضِ بِمَا ثَـبَتَ عِنْدَهُ فِي الْهِبَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ ذَلِكَ بَطُلَتْ الْهَبَةُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي هَذَا كَفَايَـةً إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فِيمَـا سَأَلْتُمْ وَأَمَّا قَوْلُكُمْ إِنِّي عَـالِمٌ بِطَلَبِهِ الْوَثِيقَةَ إِلَخْ ، فَاللهُ شَاهِدٌ أَنِّي لاَ عِلْمَ لِي بِذَلِكَ أَصْلاً ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ عَلِمْتُ بِهِ، نَسِيتُهُ الآنَ ، فَسُبْحَانَ مَنْ لاَ يَنْسَى .

وَأَمَّا قُولُكُمْ : وَإِذَا قُلْتُمْ بِنَفْي هَذَا كُلّه ، فَهَلْ مَنْ يَجْهَلُ حُكُمَ الْحَوْرِ مَعْذُورٌ بِجَهْلِهِ كَجَهْلِ أَبْنَاء جنسه مِنْ أَهْلِ الْبَادِية وَسُقْتُمْ فِي ذَلِكَ نُصُوصَ الأَئمَّة وَقُواعَدَهَا فَجَوَابُهُ مَا فِي « نَوَازِل عَج » وَنَصَّهُ بَعْدَ حَذْفَ مَا لَسْنَا بِصَدَدَه مِنْ كَلاَمِه : وَهَلْ إِذَا ادَّعَي مَا فِي الْحَيَازَة جهل يُعْذَرُ بِذَلك ، وَلاَ تَبْطُلُ صَدَقَتُهُ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِه : فَتَوَقَّفْتُ فِي الْجَوَابِ وَذَلك لَأَنَّ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيح وَالشَّرْحَ مِنْ تَرْك عَيْنِ هَذِه الْمَسْأَلَة فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لاَ يَعْذُرُ فِيهَا التَّوْضِيح وَالشَّرْحَ مِنْ تَرْك عَيْنِ هَذِه الْمَسْأَلَة فِي الْمَسَائِلِ التِي لاَ يَعْذُرُ فِيهَا التَّوْضِيح وَالشَّرْعَ مِنْ تَرْك عَيْنِ هَذِه الْمَسْأَلَة فِي الْمَسَائِلِ التِي لاَ يَعْذُرُ فِيهَا التَّوْضِيح وَالشَّرْعَ مِنْ تَرْك عَيْنِ مَحُورِ أَنَّ الْهِبَةَ تَبْطُلُ ، وَأَنَّهُ لاَ يَعْذُرُ فِي هَذِه بِالْجَهْلِ وَرُبُّمَا يَشْهُدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيح أَنَّ الْهِبَةَ تَبْطُلُ ، وَأَنَّهُ لاَ يَعْذُرُ فِيه بِالْجَهْلِ وَرُبَّمَا يَشْهُدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيح أَنَّ الْهِبَة تَبْطُلُ ، وَأَنَّهُ لاَ يُعْذَرُ فِيه بِالْجَهْلِ وَرُبَّمَا يَشْهُدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيح أَنَّ مَمَّا لاَ يُعْذَرُ فِيه بِالْجَهْلِ وَرُبَّمَا يَشْهُدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيح أَنَّ مَا لاَ يُعْذَرُ فِيه بِالْجَهْلِ وَاللهُ تَعَالَى أَخْدَوي لاَ يَعْذُرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ غَيْرَ هَذِه الْمَسَائِلِ انْتَهَى وَلَقْهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ الْكَيْدُ وَيْهَا بِالْجَهْلِ غَيْر هَذِهِ الْمَسَائِلِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَوْدِهُ إِلَا لَا يَعْذَرُ وَيها إِلَالُهُ وَي الْمَسَائِلِ انْتَهَى الْمُنَامِ وَلِلهُ وَلَالَهُ وَاللّهُ وَلِيْهُ وَلِلْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِلْهُ وَلَهُ وَلِلْهُ وَلِهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِلْهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلَا الْمَالِقُولُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلِلْهُ وَلَا الْمُعَالَى أَعْدُولُ وَاللهُ ا

(١٩٦٧) [٣٨] سُؤَالٌ: عَنْ حَوْزِ الْمُسْتَعِيرِ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، هَلْ يَصِحُّ مُطْلَقًا أَوْ لاَ يَصِحُّ إلاَّ إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ مَقيدَةً بِأَجَلِ أَوْ عَمَل ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حَوْزَ الْمُسْتَعِيرَ حَوْزٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ كَانَتْ الْعَارِيَةُ مَـقيدَة بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ أَمْ لا ، وَعَلَى هَذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ مَنْ يُعَـوَّلُ عَلَيْهِ مِنْ تَصَانِيفِ أَهْلِ الْمَذْهُبِ وَشُرَّاحِهَا ، فَفِي مُخْتَصَرِ جَامِعِ الأُمَّهَاتِ لِأَبِي عَمْرٍ وَعُثْمَانَ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصَّهُ وَمَا تَحْتَ يَدِ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ كَالْمَوْدِعِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلْمِهِمَا بِخِلاَفِ الْمُودِعِ لِقُدْرَتِهِ عَلَي أَنْ يَجُوزَ لِلْمُوهِبِ إِلَخْ .

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: فَفِي صِحَّة حَوْزِ الْمُخْدَمِ عَطَيَّة الرُّقَبَة مُطْلَقًا أَوْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الإِعْطَاء بِنتًا فِي عَقْد ثَالثُها بِشَرْط كَوْنِ النَّفَقَة عَلَي الْمُخْدَمِ وَرَضَاهُ بِالْحَوْزِ ، وَفِيما لاَ نَفَقَة لَهُ فِيه بِمُجَرَّد رِضَاهُ وَعَزْوُهَا وَاضِحٌ إِلَى أَنْ قَالَ وَاضَحٌ إِلَى أَنْ قَالَ وَاضَحُ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْمُسْتَعِيرِ كَالْمُخْدَمِ وَقَالَ التَّونِسِيُّ : وَلَمْ يَشْتَرِطْ ابْنُ الْقَاسِمِ عِلْمَ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِير بِالصَّدَقَة كَمَا شَرَطَ عِلْمَ الْمُودِعِ لأَنَّهَمَا إِنَّمَا حَازَ الرِّقَابَ لَمَنَافِعِمهِما لَوْ قَالاَ تَحُوذُ لِلْمَوْهُوبِ لِقَبُولِهِمَا لَمْ يُلْتَفَتْ لَقَبُولِهِمَا الْآنَ فَيَبْطُلُ مَالَهُمَا مِنْ الْمَنَافِعِ وَلاَ يَقَدَرَانِ عَلَي ذَلِكَ لِتَقَدَّم قَبُولِهِما فَصَارَ عِلْمُهُمَا غَيْرَ مُقَيَّد ، وَالْمُودِعُ لَوْ شَاءَ قَالَ : خُذْ مَا أَوْدَعَتنِي لاَ أَحُوزُهَا لِهَذَا .

وَفِي مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الَّذِي قَالَ فِي خُطْبَتِهِ (١): (إِنَّهُ مُبَيَّنٌ لِمَا بِهِ الْفَتُوَى) ، (وَحَوْزُ مُخْدِمٍ وَمُسْتَعِيرِ مُطْلَقًا) (٢) .

وَفِي ﴿ وَثَائِقِ ابْنِ سَلْمُونَ ، مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ هِبَةُ مَا تَحْتَ يَدِ الْمُودِعِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ جَائِزَةٌ إِذَا عَلَمَ الْمُودِعُ بِذَلِكَ فِي قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَمَا تَحْتَ يَدِ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ جَائِزَةٌ أَيْضًا وَلَمْ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمُ كَالْمُودِعِ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَ ﴿ الْمُدُونَّةَ ﴾ : وأَمَّا الْعَبْدُ الْمُخْدَمُ وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ قَبْضٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ . . . إِلَحْ ، وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ قَبْضٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ . . . إِلَحْ ، فَرْضُ مَسْأَلَة لَتَوَاطُئِ نُصُوصٍ أَنْمَتْنَا وَشُرُوحِهَا عَلَى صَحَّة حَوْزِ الْمُسْتَعِيرِ كَانَتُ الْعَارِيَةُ مُقَيَّدًةً بِأَجَلِ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الإِخْدَامُ مُتَقَيَّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الإِخْدَامُ مُتَقَيَّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الإِخْدَامُ مُتَقَيَّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الإِخْدَامُ مُتَقَيِّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الإِخْدَامُ مُتَقَيِّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الإِخْدَامُ مُتَقَيِّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لاَ ، وكَذَلَكَ الْمُذَامُ مُتَقَيِّدًا مِثْمُوصِهِمْ وَشُرُوحِهِمْ ولَوْ وَمِهُ فَي نُصُوصِهِمْ وَشُرُوحِهِمْ

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/۷) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵۶) .

لِمَعْرِفَتِهِمْ ﴿ لِلْمُدُوَّنَةِ ﴾ وَكَثْرَةِ مَردهم لَهَا ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩٦٨) [٣٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِذَا كَـانَ غَائِبًا وَوَهَبَ لَهُ وَالِدُهُ دَارًا وَلَمْ يُمْكنْ لَهُ حَوْزُهَا لغَيْبَته هَلْ يُعْذَر بذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : فَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » (١) : وإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَـائِبَةً فَلَمْ يَحُزْهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطْلَتْ ، وإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تُحَازُ به ، انْتَهَى .

وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَوْزِ الدَّارِ الْغَائِبَةِ ثَـلاَثَةَ أَقْوَال أَشَارَ إِلَيْهَا بِـقَوْله : حَوْزُ الدَّارِ الْخَائِبَةِ ثَـلاَثَةَ أَقْوَال أَشَارَ إِلَيْهَا بِـقَوْله : حَوْزُ الدَّارِ الْحَاضِرَةِ بِالْقَبْضِ أَوْ اللَّقْفَلْ عَلَيْهَا وَوَكِـيلُهُ كَنَفْسَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَـائِبَةً فَفِي كَوْنِهَا كَذَلِكَ تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُعْطِي ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ فِي قَبْضِهَا وَإِنْ فَرَّطَ .

ثَالِثُهَا : إِنْ لَمْ يَخْرُجْ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ لِحَوْزِهَا قَبْلَ مَـوْتِ الْمُعْطِي ، وَلَوْ لَمْ يُفَرّطْ ، وَلاَ تَسَسُدِيرِهِ بِنْهِ وَلاِ قُتِـصَارِ يُفَرّطْ ، وَلاَ تَسَسُدِيرِهِ بِنْهِ وَلاِ قُتِـصَارِ الْبَرَاذِعِيَّةِ عَلَيْهِ ، بِهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٩) [٤٠] سُوَّالٌ: عَنْ امْراَّة وَهَبَتْ لِحَفيدها أَمَةٌ وَأَرَادَ عَاصِبُهَا التَّحْجِيرَ عَلَيْهَا وَإِبْطَالَ الْهِبَةِ مُدَّعِيًا أَنَّ ذَلِكَ حُدَّ لَهٌ وَأَرَادَ الْمَوْهُوبُ لَهُ حَوْزَ الْأَمَة، وَمَنَعَهُ الْعَاصِبُ مَنْ ذَلِكَ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةَ ، وَأَنْكَرَتْ الْوَاهِبَةُ عَلَيْه ذَلِكَ ، وَلَمْ تَقْبَلُهُ مِنْهُ ، بَلْ تَقُولُ : إِنَّهُ لاَ سَبِيلَ بِلْعَاصِبِ عَلَى ذَلِكَ ، فَهَلْ هَذَهِ الْهَبَةُ مَاضِيةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنَّ حَسَدَ الْوَرَثَةِ الَّذِي تَقُولُ الْعَوَامُّ لاَ يُتَصَوَّرُ فِي تَبَرُّعِ الصَّحِيحِ ، إِذْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ وَلَوْ بِجَمِيعَ مَالَه ، كَانَ عَلَي أَحَدٍ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ كَمَا يَشْهَدُ لِيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ وَلَوْ بِجَمِيعَ مَالَه ، كَانَ عَلَي أَحدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ كَمَا يَشْهَدُ لِلنَّاكَ خُرُوجَ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ، وكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِي قَلْكَ خُرُوجَ الصِّدِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا ، وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقُولُ ﴿ السِرِّسَالَة ﴾ (٢) : ولا عَلَي رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا اللهُ عَلَى سُبْحَانَهُ . وَقَدْ أَثْنَى اللهُ عَلَى بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَي الْفُقَرَاءِ بِمَالِهِ كُلِّهِ لِلّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ . وَقَدْ أَثْنَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

⁽١) انظر : « المدونة » (١٥/ ١٢٧) .

⁽۲) انظر : « الرسالة » (ص/ ۲۳۰) .

فَاعِله بِقَوْله : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (١) ، وَحَسَدُ الْوَرَثَة إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي تَبَرُّع مَرِيض مَاتَ مِنْ مَرَضِه ذَلكَ وَكَانَ عَلَي أَحَد مِنْ وَرَثَتِه وَلَوْ بِدُونِ الثَّلُث فَيَبْطُلُ جَمِيعهُ ، أَوْ عَلَى أَجْنَبِي بِأَرْيَدَ مِنْ الثَّلُث ، فَيَبْطُلُ الزَّايِدُ مِنْ عَلَى عَلَى الثَّلُث ، فَيَبْطُلُ الزَّايِدُ مِنْ عَلَى عَلَى الثَّلُث فَقَطْ إِذْ ﴿ لَا ضَرَرَ وَلا ضَرَارَ ﴾ (٢) كَمَا فِي الْحَديث ، وَالنَّصُوصُ عَلَى هَذَا مَتَضَافِرَةٌ فَلاَ يُطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِك .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ صِحَّةَ هَذِهِ الْهِبَةِ لَصُدُورِهَا مِنْ الْوَاهِبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي صِحَّتَهَا تَقَدَّمَ قَبْضُ الْوَاهِبِ لَهَا ، فَحُصُولُ فِي صِحَّتَهَا تَقَدَّمَ قَبْضُ الْوَاهِبِ لَهَا ، فَحُصُولُ الْمَانِعِ مِنْ حَوْزِ الْهِبَةِ ، وَذَلِكَ حَوْزٌ عَلَي الْمَشْهُورِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلِي ذَلِكَ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَي الصَّحَّةِ بِقَوْلِهِ : (أَوْجُدّ فِيهِ) (٣) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٠) [٤١] سُوَّالٌ: عَنْ صَغيرَة كَلاَّهَا أَبُوهَا بِحُلِيٍّ ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ ذَلكَ بِسنينَ ، وَهِيَ مُتَحَلِّيَةٌ بِهِ ، ثُمَّ ادَّعَي الْأَبُ أَنَّهُ حَلاَّهَا بِهِ عَلَي وَجْهِ الإِمْتَاعِ لاَ عَلَى وَجْهِ الإِمْتَاعِ لاَ عَلَى وَجُهِ الإِمْتَاعِ لاَ عَلَى وَجُهِ الإِمْتَاعِ لاَ عَلَى وَجُه التَّمْليك ، فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْحُلِيَّ مِلْكُ لِلْوَاهِبِ لاَ يَكُونُ تُرَاثًا [] (٤) عَنْهَا تَرِثُهُ وَرَثَتُهَا عَنْهَا لِقَـوْلِ خَلِيلٍ : (بِصِيغَةٍ أَوْ مفهمها وَإِنْ بِفِعْلٍ كَتَحْلِيَةٍ وَلَدِهِ) (٥) . انْتَهَى.

قَالَ (مخ) (٦) فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمه : وَمِثَّلُ الْمُؤَلِّفُ لِلْفَعْلِ بِقَوْله : (كَتَحْلِيَةِ وَلَاهِ) وَلَذِهِ) وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا حَلَّى وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِحُلِيٍّ ، ثُمَّ مَاتَ فِأَنَّهُ يكُونُ لِلصَّبِيِّ ،

⁽١) سورة الحشر (٩) .

⁽٢) تقدم .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

⁽٤) طمس بالأصل .

⁽٥) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

⁽٦) حاشية الخرشي (٧/ ١٠٤).

وَلَا يُورَّثُ عَنْ الْأَبِ وَظَاهِرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالتَّمْلِيكِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْتَّحْلِيَةَ وَلِا يُورَّتُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ بِالْإِمْتَاعِ ، وَأَمَّا تَحْلِيَةُ الزَّوْجَةِ فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَي الإِمْتَاعِ الْإِمْتَاعِ ، وَأَمَّا تَحْلِيَةُ الزَّوْجَةِ فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَي الإِمْتَاعِ الْنَهُى مَنْهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧١) [٤٢] سُؤَالٌ: يُعْرَفُ مِنْ جَوابُهُ ؟

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ الْهِبَةَ صَحِيحةٌ نَافِذَةٌ لِثُبُوتِهَا بِالْبِيَّنَةِ وَهَذَا حَيْثُ سَلَّمَتْ الْبِيَّنَةُ وَهَذَا حَيْثُ سَلَّمَتْ الْبِيَّنَةُ وَهَذَا حَيْثُ سَلَّمَتْ الْبِيَّنَةُ مِنْ الْقَوَادِحِ وَلاَ اعْتِرَاضِ لاَ يُعْرَفُ اعْتُراضٌ عَلَيْسِهَا بِكُوْنِ الْوَاهِبِ الْحَائِزِ لَهَا لَجُوَازِ حَوْزِ الْوَلِيِّ لَمَحْجُورِهِ مَا أَعْطَاهُ . كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «الرِّسَالَة» (١) بِقَوْله : وَمَا وَهَبَهُ لابنِهِ الصَّغيرِ مِنْ حَيَازَته لَهُ جَائِزَةٌ إِلَخْ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلاَ إِنْ بَقِيتْ عَنْدَهُ إِلاَّ لِمَحْجُورِهِ) (٢) إِلَخْ .

وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّة هِبَة مَا وَهَبَهُ الْوَلِيُّ لِـمَحْجُورهِ صَرْفُهُ لِلْغَلَةِ فِي مَصَالِحِ الْمَحْجُورِ عَلَي الْمُعْتَمَدَ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْغَبْرِينِيُّ والرصاع ، وَنَحْوُهُ لاَبْنِ رُشْدِ ، وَبِهِ الْعَمَلُ ، أُنْظُرْ (عج) وتَلاَميذُهُ .

وأَمَّا دَعْوَى وَالد الزَّوْجَة أَنَّ الْوَاهِبَ اعْتَصَرَ الْهِبَةَ فَلاَ عَمَلَ عَلَيْهَا حَتَّى يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ اعْتَصَرَهَا بَلَفْظ الاعْتصارِ قَبْلَ فَوَاتِهَا وَتَغَيُّرِهَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلكَ مِنْ عِبْلَبَيْنَةِ أَنَّهُ اعْتَصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ [كَأُمَّ] (٣) عَبَارَة خَلِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِه : (وَلَلاَّبِ اعْتَصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ [كَأُمًّ] (٣) فَقَطْ)(٤) وَكَذَلِكَ عِبَارَةُ ﴿ الرِّسَالَة ﴾ فَلاَ نُطيلُ بذكرها .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ (مَحْ) فِي « كَبِيرِهِ » وَلاَ يُعْتَدُّ بِالاَعْتَصَارِ عِنْدَ التَّشَاحِ إِلاَّ إِ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الاَعْتَصَارِ ، وَأَشْهَدَ عَلَى اعْتَصَارِهِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلاَ بُدَّ فِي الْقَبُولِ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، وَفِيهِ أَيْضًا بَعْدَ هَذَا بِقَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : اعْتِصَارُهُ فَقَطْ أَتَي بِهَذَا

⁽١) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٩) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

اللَّفْظ لأنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ لَفْظِ الْاعْتِصَارِ عَلَى الْمَذْهَبِ إِنْتَهَى الْمُرَادَ مِنْهُ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الاعْتصارِ قَبْلَ فَواتِ الْهِبَةِ أَوْ تَغَيُّرِهَا ، وَإِلاَّ فَلاَ اعْتصَارَ لَقَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : (إِنْ لَمْ تَفُتْ [ق / ٧١٧] لا بِحَوالَةِ سُوق، بَلْ بَزيد أَوْ نَقْصِ) (١) وَلَقَوْل صَاحِب « الرِّسَالَة » (٢) أَيْضًا : « أَوْ يَخُدُثُ فِي الْهِبَةِ حَدَثٌ » أَيْ : يُنْقصُهَا فِي ذَاتِهَا أَوْ يُزِيدُها ، فَإِنَّهَا تَفُوتُ عَلَيْهِ يَحْدُثُ فِي الْهِبَةِ حَدَثٌ » أَيْ : يُنْقصُها فِي ذَاتِها أَوْ يُزِيدُها ، فَإِنَّها تَفُوتُ عَلَيْهِ وَلاَ يَحلِّفُ لَهُ اعْتِصَارُهَا كَمَا فِي النَّفْرَاوِي (٣) ، انْتَهَي . وأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ يخرج شُهُودَ الْبَيِّنَةِ بِمُخَاصَمَتَهِمْ لَهُ ، فَالْحُكُمُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْخُصُومَةَ إِذَا كَانَتْ فِي الأَمْرِ الْجَسِيمِ ، فَإِنَّهَا تَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ ، وَإِلاَّ فَلا .

فَفِي « كَبِيرِ مَخ » مَا نَصَّهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَدَاوَةُ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا خَاصَمَ فِي الأَمْرِ الْجَسِيمِ لاَ فِيمَا لاَ خَطْبَ لَهُ فِيهِ كَقَلِيلِ الثَّمَنِ وَنَحْوِهِ بِمَّا لاَ يُوجِبُ الْعَدَاوَةَ فِيهِ ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَي خَصْمِهِ فِي غَيْرِ مَا خَاصَمَهُ بِهِ جَائِزَةٌ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

⁽٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٩) .

⁽٣) انظر : « الفواكه الدواني » (٢/ ١٥٥) .

⁽٤) منهاج الطالبين (ص/١٥٢) .

⁽٥) في « المنهاج » : نعمته .

قُلْتُ : فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْعَدَاوَةَ الَّتِي تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ هِيَ الْبُغْضُ بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعَمِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلكَ بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعَمِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلكَ فَلاَ تُمْنَعُ الشَّهَادَةُ وَالتَّجْرِيحُ سَوَاءً كَانَ بِعَدَاوَة أَوْ بِغَيْرِهَا فَلاَ يَشْبُتُ إِلاَّ بِعَدْلَيْنِ مُثْرَيْنِ كَالتَّعْدِيلِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُرْجُوزِيَّتِهُ (١) بِقَوْلِهِ :

وَشَاهِدُ تَعْدِيلِهِ بِاثْنَيْنِ كَذَاكَ تَجْرِيحُ مُبْرَزَيْنِ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْهِبَةَ لِلْمَوْهُوبِ لَهَا حَيْثُ سَلَمَتْ بَيِّنَةُ الْهِبَةِ مِنْ الْقَوَادِحِ أَوْ بَقِي مِنْهَا مَا يَجْتَزِئ بِهِ كَشَاهِد وَامْرَأَتَيْنِ حَيْثُ كَانَتْ صَبَيَّةً ، أَوْ أَحَدَهُمَا مَعَ يَمِين حَيْثُ كَانَتْ الْآنَ بِالْغَةَ اللَّهُمُّ إِلاَّ أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ الْاعْتَصَارُ بِشُرُوحِهِ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ جَمْاعَةِ الْمُسلمينَ عِنْدَ تَعَذَّرِهِ ، لِقَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنَّمَا يُحْكَمُ فِي الرُّشُدِ جَمَاعَةِ الْمُسلمينَ عِنْدَ تَعَذَّرُهِ ، لِقَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنَّمَا يُحْكَمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدِّهِ) (٢) إِلَخُ ، وَلاَ بُدَّ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ وَتُحَلِّفُهُ زَوْجَةُ الْوَاهِبِ حَيْثُ كَانَتْ ابْنَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهَا غَيْرَ بِالْغَةَ لِيُتْمِهَا [] (٣) مَنْ ادَّعَي عَلَى حَيْثُ كَانَتْ ابْنَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهَا غَيْرَ بِالْغَةَ لَيُتْمِهَا [] (٣) مَنْ ادَّعَي عَلَى حَيْثُ كَانَتْ ابْنَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهَا غَيْرَ بِالْغَةَ لَيُتْمِهَا [] (٣) مَنْ ادَّعَي عَلَى يَتِيمٍ بِحَقِّ فَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي أُخِو مَبْحَثِ الْقَضَاءِ ، انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَالْمَوْهُوبِ لَهُ . وَلَمْ يَحُوْهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَى مَّاتَ الْوَاهَبُ فَهَلْ تَبْطُلُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَة » في كتَابِ الْحَبْسِ (٤): وَلاَ يَجُوزُ مِنْ فَعْلِ الصَّحِيحِ إِلاَّ مَا قُبْضَ وَحِيزَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ ، أَوْ بِفَلَسٍ وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ أَوْ فَعْلِ الصَّحِيحِ إِلاَّ مَا قُبْضُ لَنَفْسِهِ مِنْ وَارِث أَوْ غَيْرِهِ فَلَمْ يَقْبِضُ ذَلِكَ الْمُعْطِي حَتَّى مَرِضَ الْمُعْطِي مَنْ يَعْبِضُ لِلْمُعْطِي قَبْضُهُ الْأَنَ وَكَانَتْ إِنْ مَاتَ مَالُ وَارِث ، مَرِضَ الْمُعْطِي لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْطِي قَبْضُهَا الْأَنَ وَكَانَتْ إِنْ مَاتَ مَالُ وَارِث ،

⁽۱) انظر : « شرح میارة » (۱/ ٦٦) و(۱/ ۸۵) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۰۷) .

⁽٣) طمس بالأصل.

⁽٤) انظر « المدونة » (١٥ / ١٠٨) .

وَكَذَلِكَ الْحَبْسُ وَالْمُرَى وَالْعَطَايَا وَالـنّحلُ ، وَرُويَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَلِيًّا وَابْنَ عَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قَالُوا : لاَ تَجُوزُ الصَّدَقَةُ حَتَّى تُقْبَضَ (١) انْتَهَى .

وَلِقَوْلِ ﴿ الرِّسَالَةِ ﴾: وَلاَ تَتِمَّ صَدَقَةٌ وَلاَ هِبَةٌ (٢)... إِلَخْ .

وَلَقُولُ « الْمُدُونَّة » أَيْضًا فِي كَتَابِ الْهِبَة فِي هَبَة الدَّارِ الْغَائِبَة منْ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتَهَا الْحَوْزُ ، وَهِي لاَ تُنْتَقَلُ لأَنَّ لَهَا وَجُهَا تُجَازُ بِهِ غَيْرَ النَّقُلِ فَمِنْ بَابِ أَحْرَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحَوزُ فِي صِحَّة هِبَة الْأَمَة الْغَائِبَة لِإِمْكَانَ حَوْزِهَا بِالنَّقُلِ بَالنَّقُلِ وَغَيْرِهِ ، وَنَصَّهَا : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضَرَةً أَوْ غَائِبَةً فَلَمْ تَحُزُهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطَي بَطُلَتُ ، وَإِنْ لَمْ يُفَرَّطُ ، لأَنَّ لَهَا وَجُهًا تُحَازُ بِه ، انْتَهَي .

هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ الْأَمَةُ الْغَائِبَةُ عِنْدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ قَبْلُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ فَحَوْزُهَا قَبُولُهَا كَمَا فِي « الْمُدَوَّنَةِ » وَنَصَّهَا : إِلاَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ فِي يَدِكِ أَوْ فِي دَارِ أَوْ رَقِيقًا بَكْراً أَوْ عَارِيَةً ، أَوْ وَدِيعَةً فَوَهَبَكَ ذَلِكَ فَإِنَّ قَـوْلَكَ قَبِلْتَ حَوْز ، وإِلَي

قال في « الثمر الداني » : لا تفترق الهبة والصدقة إلا في شيئين :

أحدهما : أن الهبة تعتصر والصدقة لا تقتصر ، فإذا وهب الأب لابنه شيئًا فله أن يعتصره منه . ولا كذلك إذا تصدق عليه .

ثانيهما : أن عود الهبة إلى ملك واهبها ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك جائز ، ولا كذلك الصدقة بل يكره عودها إلى ملك المتصدق بما ذكر من الأنواع المتقدمة في الهبة ، وحكمها الندب دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى (إِنَّ الله يَأْمُـرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ) النحل ٩٠ ، وقوله : (من رآتى المال على حبه) البقرة ١٧٧ .

وفى الحديث : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربى أحدهم فلوه حتى تكون مثل الجبل » . والإجماع على ذلك حكاه ابن رشد وغيره .

⁽٢) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٢٨) .

هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِمَفْهُــومِ قَوْلِهِ : ﴿ أَوْ وَهَبَ لِمُردِعٍ ، وَلَمْ يَقَبَلُ لِمَوْتِهِ ﴾(١) انْتَهَى .

وَلاَ بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُعَايَنَة الْبِيَّنَة لِلْحَوْزِ ، وَلاَ يُشْتَرَاهُ التَّحْوِيزُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلاَ يَكْفِي إِقْرَارُ الْوَاهِبَ ، وَلَوْ فِي صَحَّته ، حَيْثُ لَمْ تُعَايِنْهُ الْبِيِّنَةُ وَأَنْكَرَتُهُ الْوَرَثَةُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ فِي ﴿ الْمُدُونَةِ ﴾ بِقَوْلَها : وَلاَ يُقْضَى بِالْحِيَارَةِ إِلاَّ بِمُعَايَنَةِ الْبِيِّنَةِ الْبِيِّنَةِ لَكُورُهِ فِي رَهْنِ أَوْ حَبْسِ أَوْ هَبَةً أَوْ صَدَقَة ، وَلَوْ أَقَرَّ الْمُعْطِي فِي صِحَّتِه بِأَنَّ الْمُعْطِي ، قَدْ حَازَ وَقَبَضَ وَشَهَدَّتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ بَيِّنَةً ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقَضِي بِذَلِكَ إِنْ أَنْكُورَتُهُ وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْبِيِّنَةُ الْحَوْزَ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلْحَوْزِ ، وَحَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةِ غَيْرِ الْابْنِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ . انْتَهَي وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٣) [٤٤] سُوَّالٌ: عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ لاَبْنَة لَمَا صَغيرَة يَتيمَة مُهَمَلَة بَهَ مَلَة بَعَرَات ، وَلَمْ تَحُزْ الْبَقَرَات لَمَا عِنْدَ غَيْرِهَا حَتَّى كَبُرَّتُ الْاِبْنَةُ وَمَاتَتُ هِيَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَهِ الْهِبَةِ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَم حَوْزِهَا .

ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : الْقَـبُولُ وَالْحِيَارَةُ مُعْتَبَرَانِ إِلاَّ أَنَّ الْقَـبُولَ رُكُنٌ ، وَالْحِيَارَةُ شَـرُطٌ . انْتَـهَى مخ : وَقَـالَ الشَّـيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَـطُلَتْ إِنْ تَأْخَـرَ [لِدَيْنِ] (٢) مُحِيطٍ) (٣) إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ جُـنَّ أَوْ مَرِضَ وَاتَّصَلاَ بِـمَوْتِهِ) (٤) قَالَ « ق » (٥) مُحِيطٍ)

مختصر خلیل (ص/ ۲۵٤) .

⁽٢) في الأصل: بدين.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

⁽٥) التاج والإكليل (٦/٦٥) .

نَاقِلاً عَنْ « الْمُدُوَّنَة » كُلُّ صَدَقَة أَوْ حَبْسِ أَوْ نِحْلَة أَوْ عُمْرَي أَوْ هَبَة لغَيْرِ ثَوَابِ في الصِّحَّة بِمَوْتِ الْمُعْطِي أَوْ بِفَلِّسِ أَوْ بِمَرضَ قَبْلَ حَوْزِهِ ذَلِكَ فَهِي بَاطِلَةٌ وَقَالًا أَيْضًا نَاقِلاً عَنْ ابْنِ شَاسِ عَنْ سَمَاعٌ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ تَصَدَّقَتْ بِعَبْدٍ أَوْ غَيْرِه فِي صِحَّتِهَا فَذَهَبَ عَقْلُهَا قَبْلَ حَوْزِه فَحَوْزُهُ بَاطِلٌ كَمَوْتِهَا .

ابْنُ رُشْدِ : هُوَ كَالْمَرَضِ وَرُجُوعِ عَقْلِهَا كَصِحَّتِهَا .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّ الْحَوْزِ: وَحَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّة غَيْرِ الْابْنِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ انْتَهَى تَصَرُّفِ الْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ انْتَهَى قُلْت : وَلاَ بُدَّ مِنْ مُعَايَنَةَ الْبَيِّنَةَ لَلْحَوْزِ كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » : وَنَصَّها : وَلاَ يُقْضِي بِالْحِيَازَةَ إِلاَّ بِمُعَايِنَةَ الْبَيِّنَةَ لَحَوْزِهِ فِي حَبْسِ أَوْ رَهْنِ أَوْ هِبَة أَوْ صَدَقَة ، وَلَوْ أَقَرَّ الْمُعْطِي فِي صَحَّته أَنَّ الْمُعْطَي قَدْ حَازَ وَقَبَضَ وَشَهَدَتْ عَلَيْه بِإِقْرَارِهِ بَيِّنَةً وَلَوْ أَقَرَّ الْمُعْطِي فِي صَحَّته أَنَّ الْمُعْطَي قَدْ حَازَ وَقَبَضَ وَشَهَدَتْ عَلَيْه بِإِقْرَارِهِ بَيِّنَةً ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْضِ بِذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعَايِنُ الْبَيِّنَةُ الْحَوْزَ . انْتَهَى .

وَحَوْزُ الْوَاهِبِ للْبَقَرَاتِ كَلاَ حَوْزَ ، لِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » وَلاَ تَكُونُ الأُمُّ حَائِزَةً لَمَّا وَهَبَتْ لِصِغَارِ بَنِيهَا ، وَإِنْ أَشْهَدَتْ ، وَلاَ لَمَّا تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ بِخلاَفِ لَمَّا وَهَبَتْ لِصِغَارِ بَنِيهَا ، وَإِنْ أَشْهَدَتْ ، وَلاَ لَمَّا تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ بِخلاَفِ الْأَبِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً لِلْوَلَدِ ، أَوْ وَصِيَّةً وَصِيِّ الْوَالِدِ فَيَتِمُّ مِنْهَا . وَاللهُ تَعَالَى الْمُدَامُ .

(١٩٧٤) [٥٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ : قَالَ بَعْضُ الشَّيُوخِ : لاَ أَعْلَمُ خِلاَفًا فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ ، وَكُلُّ هَبَةٍ أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللهِ تَعَالَى فَالرُّجْوعُ فِيهَا حَرَامٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ تَطَرَّفَا قَالَ ابْنُ وَهَب ، هَبَةٌ للَّه أَوْ لوَجْه الله فَلَهُ الاعْتَصَارُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونَ : لاَ يَعْتَصِرُهَا ، وَكَذَلكَ مَنْ وَهَبَ هِبَةً يُرِيدُ بِهَا الصَّلَةَ ، فَقَالَ سَحْنُونَ لَهُ ابْنَهُ أَوْ ابْنٌ مُحْتَاجًا صَغِيرًا فِي حِجْرِهِ أَوْ كَبِيرًا بَائِنًا عَنْهُ ، وَقَيِلَ : إِنَّ لِلأُمِّ أَنْ تَعْتَصِرَ مَا مُحْتَاجًا صَغِيرًا فِي حِجْرِهِ أَوْ كَبِيرًا بَائِنًا عَنْهُ ، وَقَيِلَ : إِنَّ لِلأُمِّ أَنْ تَعْتَصِرَ مَا

وَهَبَتُ لَابِنِهَا الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ غَنِيًا .

وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الصَّدَقَةَ وَالْهِبَةَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنْهَا مَخْرَجَ الصَّدَقَةِ لآ رُجُوعَ فِيهَا لأَحَد ، وَإِذَا مُنِعَ شِراَؤها فَأَخَذَها بِغَيْـرِ عِوَضٍ أَحْرَى انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٥) [٤٦] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ:

قَالَ فِي « الْمُدوَّنَةِ » ، وَمَنْ وَهَبَ لِرَجُلِ دَيْنًا لَهُ عَلَي أَحَد لِغَيْرِ ثَوَابِ جَازَ وَلاَ رُجُوعَ فِيهِ ، وَإِنْ وَهَبَهُ إِيَّاهُ لِثُوَابِ لَمْ يَجُدُّ أَنْ يُثْبِتَهُ إِلاَّ يَدًا بِيَدٍ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٦) [٤٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَيْه بِأَمَة ، وَمَنَعَ مَنْ قَبَضَهَا بَعْدَ طَلَبِهِ لَهُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّة حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ مَا الْحُكُمُ فَي ذَلكَ ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ الصَّدَقَةَ صَحِيحَةٌ مَاضِيَةٌ لِحُصُولِ حَوْزِهَا بِالْجِدِّ فِيهِ كَمَا أَشَارَ لَهُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَي صِحَّةِ الْحَوْزِ بِقَوْلِهِ : أَوْجَدَّ فِيهِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْجِدَّ فِي حَوْزِ الْهِبَةِ وَالصَّدَقَة بَعْدَ حُصُولِهِمَا حَوْزٌ .

وَقَدْ أَشَارَ أَيْضًا فِي ﴿ الْمُدُوَّنَةِ ﴾ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهَا (١) : مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِغَيْرِ ثَوَابِ فَامْتَنَعَ مِنْ دَفْعِهَا قَضَى بِهَا عَلَيْهِ للْمَوْهُوبِ وَلَوْ خَاصَمَهُ فِيهَا الْمَوْهُوبُ فِي صَحَّةً الْوَاهِبُ ، ورُفِعَتْ الْهِبَةُ إِلَى السُّلُطَانِ يُنْظَرُ فِيهَا فَمَاتَ الواهِبُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِنْ عَدَلَت ، بَيِّنَهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . الْمَوْهُوبِ لَهُ إِنْ عَدَلَت ، بَيِّنَهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ « ق »(٢) نَاقِلاً عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رَشْدٍ » بِقَوْلِهِ : إِذَا وَهَبَهُ وَمَنَعَهُ مِنْ التَّحْوِيزِ فَإِنَّهُ حَوْزٌ .

وأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا « ح » فِي « الْمَسَالِكِ عَلَي الرِّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : وَمَنْ تَصَدَّقَ

⁽١) انظر : « التاج والإكليل » (٦/ ٥٧) .

⁽٢) انظر السابق.

عَلَيْهِ بِصَدَقَة فَقَامَ يَطْلُبُهَا ، فَمَنَعَهُ الْمُتَصَدِّقُ مِنْ قَبْضِهَا ، فَخَاصَمَهُ فيهَا فَلَمْ يَقْبِضُهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ فَلَسَ ، فَإِنَّهُ يَقْضِي لِرَبِّهَا بِهَا بَعْدَ الْفَلَسِ أَوْ الْمَوْتِ إِذَا يَقْبِضُهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ فَلَسَ ، فَإِنَّهُ يَقْضِي لِرَبِّهَا بِهَا بَعْدَ الْفَلَسِ أَوْ الْمَوْتِ إِذَا أَثْبَتَهَا بِالْبَيِّنَةِ الْمُرْضِيَة . انْتَهَى الْمُرَادُ منْهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٧) [٤٨] سُوَّالٌ: عَنْ فَقْرِ الْوَلَدِ الْكَبِيرِ هَلْ هُوَ مَانِعٌ مِنْ رُجُوعِ الْأَبِ فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي « تَقْيِيده » عَلَي « الْمُدُوَّنَة » : وَاخْتَلَفَا فِي اعْتِصَارِ الْأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ اعْتِصَارِ الْأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ ، وَمَنَعَ ذَلِكَ سَحْنُونُ إِذَا كَانَ الاِبْنُ ، أَوْ الاِبْنَةُ مُحْتَاجِينَ . انْتَهَي ، وَاللهُ تَعَالَي أَعْلَمُ .

(١٩٧٨) [٤٩] سُؤَالٌ: عَنْ الإِشْهَادِ عَلَى مَا وَهَبَهُ الأَبُ لِولَدِهِ ، هَلْ هُو َمَانِعٌ مِنْ الرُّجُوعِ فِيمَا وَهَبَهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ الْاعْتَصَارِ بِخِلاَفِ الإِشْهَادِ عَلَى عَدَمِ الاعْتَصَارِ فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنْهُ ، فَفِي اخْتَصَارِ الشَّرِيفَ حَمَّي اللهُ [ق / ١٨٧] لمسائل الْفَقِيه الْحَاجِّ الْخَصَنِ النَّهُ أَ قَلِ اللهُ عَلَى (مَح) مَا نَصَّهُ : قَالَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهُ الْحَاجُ الْحَسَنِ النِّي رَدَّ بِهَا عَلَى (مَح) مَا نَصَّهُ : قَالَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهُ الْحَاجُ الْحَسَنِ النِّي اللهِ عَيْمَ الْهَ الْمَعْ الْهِ بَةِ إِذَا الْحَسَنِ : سَأَلْتُ (مَح) عَنْ قَوْلِه : وكَذَلِكَ الاعْتِصَارُ لا حَدَهِمَا فِي الْهِ بَةِ إِذَا أَشْهِدَ عَلَى عَدَمِ اعْتِصَارِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ فِيهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا أُشْهِدَ عَلَي عَدَمِ اعْتِصَارِهَا انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٩) [٥٠] سُوَّالٌ: عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ التَّشَاحِّ فِيما وَهَبَهُ لِولَدِهِ ، وَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ وَتَبْطُلُ الْهَبَةُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ التَّشَاحَّ لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ الاعْتِصَارِ ، وَلَوْ كَانَ مِنْهَا لَصَرَّحَتْ بِهِ أَئِمَّ تَنَا فِي تِعَدْادِهَا لِمَوَانِعِ الاعْتِصَارِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ يَحَتَاجُ إِلَي جَلْبِ نَصَّ عَلَيْهِ. انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٠) [٥١] سُؤَالٌ: عَنْ أُخْتَيْنِ رَشيدَتَيْنِ تَركَتَا لأَخيهِ مَا نَصيبَهُ مَا مِنْ الْمِيرَاثِ مِنْ أَبيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهَبَة ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجَوعُ فَي ذَلكَ أَمَّ لاَ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ كَانَتْ عَادَةُ أَهْلِ بَلَدِ مِمَا أَنَّ مَنْ طَلَبَتْ مِنْ أُخْتَ أَوْ بِنْتَ حَقَّهَا عُودِيَتْ وَقُطِعَ رَفْدُهَا وَعُيِّرَتْ بِذَلِكَ الطَّلَبِ ، وَلَمْ يُؤْخَذْ بِيدها عِنْدَ نَائِبَة تَنْزِلُ بِهَا مِنْ زَوْجِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَانَتْ الْهِبَةُ بِطَلَبِ مِنْ الأَخ ، فَإِنَّ الْهِبَةَ غَيْرُ عَامِلَة مِنْ زَوْجِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَانَتْ الْهِبَةُ بِطَلَبِ مِنْ الأَخ ، فَإِنَّ الْهِبَةَ غَيْرُ عَامِلَة وَلاَ لاَزِمَة ، وَلَهُمَا أَوْ وَارِثُهُمَا اسْترْجَاعُهَا وَسَواء اسْتَحْفَظَتَا بِذَلِكَ شَهَادَةً أَمْ لاَ، وَلاَ لاَزِمَة ، وَلَهُمَا أَوْ وَارِثُهُمَا اسْترْجَاعُهَا وَسَواء اسْتَحْفَظَتَا بِذَلِكَ شَهَادة أَمْ لاَ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُ الأَخُ مِنْهُمَا الْهِبَة أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُ الأَخُ مِنْهُمَا الْهِبَة أَوْ طَلَبَهَا مِنْهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُ الأَخْ مِنْهُمَا الْهِبَة أَوْ طَلَبَهَا مِنْهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُ الأَخْ مِنْهُمَا الْهِبَة أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُ الأَخْ مِنْهُمَا الْهِبَة أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُ الأَخْ مِنْهُمَا الْهِبَة أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمُ وَلُكُ اللهِ عَلَمُ أَنَّهُ لاَ الْمُتَقَدِّمُ ، وَأَفْتَى بِهَذَا أَيْضًا الْفَقِيهُ سَيِّدِي عَبْدُ اللهِ إِنْ الْمُعْرِقِيُّ . وَاللَّهُ اللهُ الْمُلَويُ اللهُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمِ مُ كَلاَمِ الْعَلُويُ . وَالْمُعَلِقِي الْمُعَلِي الْمُعَلِقِي الْمُ الْمُ الْمُؤْمِ مُ الْعُلُويُ . وَالْمُعَمَ الْهُ عَلَمُ الْمُؤْمِ مُ كَلَامِ الْعُلُويُ . وَالْمُعُلُومُ الْمُ الْمُعَلِي الْمُ الْمُعْلِقِي الْمُلْكِالِ الْمُتَامِ الْمُ الْمُؤْمِ مُ الْمُ الْمُؤْمِ مُ الْمُؤْمِ مُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ مُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُ

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَهُمَا اسْترْجَاعُهَا إِذْ لَمْ تَكُنْ عَنْ طِيبِ نَفْسِ بَلْ كَانَتْ حَيَاءً وَخَوْفًا مِنْ عَدَمِ نُصْرَتِهِ لَهُمَا فِيمَا يَنْزِلُ بِهِمَا مِنْ زَوْجِ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خَوْفًا مِنْ التَّعْبِيرِ فِي مَجَالِسِ جِنْسَهِمَا إِنْ لَمْ تَفْعَلاَ ذَلِكَ ، وَكَلَّنَ الأَخُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ التَّعْبِيرِ فِي مَجَالِسِ جِنْسَهِمَا إِنْ لَمْ تَفْعَلاَ ذَلِكَ ، وَكَلَّنَ الأَخُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ الْهَبَةَ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبُهَا مِنْهُمَا أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَعَلَمَ أَنَّهُ لاَ ضَرَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا فِي الإمْتِنَاعِ فَهِي مَاضِيَةٌ نَافِذَةٌ لاَ اسْترْجَاعَ فِيهَا . انْتَهَي وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨١) [٥٢] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ أَعْطَى بَقَرَةً لابنه الصَّغير ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ جَعَلَهَا الأَبُ فِي ثَمَنِ عَبْد اشْتَرَاهُ لِنَفْسه ، فَلَمَّا كَبُرَ الابْنَ بَلَغَهُ مَنْ النَّاسِ أَنَّ وَالَدَهُ أَعْطَاهُ الْبَقَرَةَ الْمَذْكُورَةَ وَأَنَّهُ بَاعَهَا بَعْدَ ذَلكَ وَهَذَا بَعْدَ أَنْ صَارَت هي وَنَسْلُهَا عَشْرِينَ بَقَرَةً عِنْدَ بَائِعِ الْعَبْد ، وتَكَلَّمَ الابْنُ الآنَ في شَأْنِهَا وَطَلَبَ الشَّرْعَ مِنْ أَبِيهِ ، فَهَلْ لَهُ مَقَالٌ فِي الْبَقَرَة وَنَسْلُها . وَالْحَالَة كَذَلكَ أَمْ لا ؟

جَواَبُهُ : قَالَ (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » : وَبَيْعُ الأَبِ مَا وَهَبَـهُ لُولَدِهِ لاَ يَكُونُ اعْتِصَارًا وَلاَ يَجُوزُ لَهُ الاعْتِصَارُ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَالثَّمَنُ لِلْوَلَدِ إِلاَّ أَنْ يَشْهَدَ عَنْدَ بَيْعِهِ،

أَوْ قَبْلَهُ أَنَّ بَيْعَهُ اعْتَصَارٌ . انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ لاَ دَعْوَى وَلاَ شَيْءَ لِلإِبْنِ فِي الْبَقَرَةِ وَنَسْلِهَا.

نَعَمْ يَكُونُ شَرِيكًا مَعَ أَبِيهِ فِي الْعَبْدِ بِنِسْبَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي الشَّرِكَةِ ضَرَرٌ فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ لَقِيمَة بَقَرَتُه كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي سَيِّدي عَبْدِ اللهِ الْشَرِكَة ضَرَرٌ فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ لَقِيمَة بَقَرَتُه كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي سَيِّدي عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ ، اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يَشْهَدَ الأَبُ عِنْدَ الْبَيْعِ أَوْ قَبْلَهُ أَنَّ بَيْعَهُ اللهِ الْحَاجِ إِبْرَاهِيمَ الْعَلُويِ ، اللَّهُ مَا أَنْ بَيْعَهُ إِلاَّ أَنْ يَشْهَدَ الله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٢) [٥٣] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ أَمَةً لابْنَة أَخيهَا بِحَضْرَة الشَّهُودِ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تَحُزْهَا حَتَّى أَعْتَقَتْهَا ، وَلاَ سيَّمَاً أَنْكَرَتْ الْهَبَةَ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْهِبَةَ بَطُلَتْ بِعِتْقِ الْوَاهِبَةِ لِلْأَمَةِ قَبْلَ حَوْزِهَا عَنْهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مُقَرَّةً بِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِهِ « عبق »(١) : (إِنْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ) (٢) مَا وَهَبَهُ نَاجِزًا أَوْ لَأَجْلِ أَوْ دَبَّرَ أَوْ كَاتَبَ قَبْلَ الْحَوْزِ بَطُلَتْ الْهَبَةُ عَلَمَ الْمُعْطِي لَهُ بِعِتْقِ الْوَاهِبِ أَمْ لا (وَلاَ قِيمَةَ) لِلْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَي الْوَاهِبِ فِي ذَلِكَ .

(١٩٨٣) [٥٤] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ وَهَبَ لابنه الصَّغيرِ فَرَسًا وَمَاتَ الأَبُ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِبْنِ ، وَقَبْلَ حَوْزِ الْإِبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هِي صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي ﴿ نَوَازِلِ الْوِرْزَازِيِّ ﴾ وَلَفْظُهُ: قَالَ الإِمَامُ أَبُو سَعِيد بْنُ لُبِّ : مَنْ وَهَبَ لابْنه جَمِيعَ مَاله ، وَالابْنُ مَعَ أَبِيهِ يتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ إِلَي أَنْ مَاتَ الأَبْ فَقَامَ الابْنُ بِعَقْد الْهِبَة ، فَإِنْ كَانَ الابْنُ فِي حَجْرِ أَبِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ فَالْهِبَةُ صَحِيحةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ حَجْرِ أَبِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ وَعَلَّتُهُ تَحْتَ يَدِ الابْنِ وَعَمَلِهِ فِي حَيَاةٍ أَبِيهِ فَالْهِبَةُ صَحِيحةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ وَعَلَّتُهُ تَحْتَ يَدِ الابْنِ وَعَمَلِهِ فِي حَيَاةٍ أَبِيهِ فَالْهِبَةُ صَحِيحةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ مَاتَ وَعَمَلِهِ فِي حَيَاةٍ أَبِيهِ فَالْهِبَةُ صَحِيحَةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ مَاتَ

⁽١) شرح الزرقاني (٧/ ١٧٧) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٥٤) .

وَتُبَتَ ذَلِكَ فَالْهِبَةُ بِاطِلَةٌ وَتَرْجِعُ مِيرَاثًا . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٤) [٥٥] سُــُوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لاَبْنِهِ هِـبَةً وَأَشْـهَدَ عَلَـيْهَـا مَنْ لاَ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ هَلْ يَمْنَعُ ذَلكَ اعْتصَارَهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الْبَنَانِيُّ (١): وَقَوْلُ « عبق » فِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَبِي الْحَسَنِ، وَلاَ فِي ابْنِ عَرَفَةَ ، وَلاَ فِي « التَّوْضِيحَ » وَغَيْرِهِمْ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ . الْتَهْمَى . قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا أَنَّ إِشْهَادَ مَنْ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ لاَ يَمْنَعُ الاِعْتِصَارَ فَكَيْفَ بإشْهَاد مَنْ لاَ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ ؟ انْتَهَى .

نَعَمْ فَلاَ اعْتِصَارَ لِلْوَالِدِ إِنْ أَشْهَدَ عَلَي عَدَمِ الاعْتِصَارِ ، كَمَا وَقَفْتُ عَلَى ذَلِكَ فِي « الْتِزَامَاتِ ج » و و « مَجَالِسِ الْمكناسي » انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٥) [٥٦] سُوَّالٌ: عَنْ هبَات الْبَنَات وَبَنَاتهِنَّ وَالأَخُوات وَالْعَمَّات وَبَنَاتهِنَّ وَالأَخُوات وَالْعَمَّاتِ وَبَنَاتهِنَّ ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَنَحْوِهِنَّ هَلَ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟ وَفِيهَا تَفْصيلٌ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ سَيِّدِي عَبْدُ الله ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيُّ فِي « نَوَازِلهِ » : إِنَّ كُلَّ امْرَأَة تَبَرَّعَتْ عَلَي قَرِيبِهَا مِنْ الرِّجَالَ بِشَيْء مِنْ مَالِهَا أَنَّ لَهَا وَلُورَثَتِهَا اسْتِرْجَاعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ طَيبِ نَفْسِ بَلْ كَانَ حَيَاءً أَوْ خَوفًا مِنْ عَدَمِ النَّصْرَةِ لَهُنَّ اسْتِرْجَاعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ طَيبِ نَفْسِ بَلْ كَانَ حَيَاءً أَوْ خَوفًا مِنْ عَدَمِ النَّصْرَةِ لَهُنَّ اسْتِرْجَاعُهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ كَانَ فِي مَجَالِسِ جِنْسِهِنَّ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ كَانَ الْقَرِيبُ هُو النَّذِلُ ، أَوْ خَوْهَا مِنْهُنَّ .

قَالَ ابْنُ هِلاَل : وَسَوَاءً اسْتَحْفَظَتْ بِشَهَادَة يَعْنِي شَهَادَةَ الْاسْتَرْعَاءِ ، أَمْ لاَ وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُنَّ أَوْ طَلَبْتَ وَعُلِمَ أَنَّهُ لاَ ضَرَرً عَلَيْهِنَّ فِي الاِمْتِنَاعِ فَهِيَ مَاضَيَةٌ نَافَذَةٌ لاَ اسْتِرْجَاعَ فِيهَا ، انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

⁽۱) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية » شرح الزرقاني » (٧/ ١٧٧) .

وَنَحْوُهُ فِي ﴿ نَوَازِلِ ابْنِ هِلاَلِ ﴾ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٦) [٥٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ لضهُ جُزْءٌ منْ دَار كَرَبْعِ أَوْ خُمْس مَثَلاً وَبَاقِيهَا لزَوْجَته فَوَهَبَ لابْنِ صَغير منْهَا ذَلكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَ وَزَوْجَتُهُ سَاكِنَانً فِيهَات حِينَ الْهَبَة وَاسْتَمَّرَاً سَاكِنَان فيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الْهِبَةَ بَاطِلَةٌ لِدُخُولِهَا فِي قَوْلِ صَاحِبِ « الرِّسَالَة »(١) : وَمَا وَهَبَهُ الْأَبُ لاِبْنِهِ فَحَيَازَتُهُ لَهُ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبِسُهُ إِنْ كَانَ تَوْبًا . . . إِلَحْ .

وَفِي قَـوْلِ الـشَّـيْخِ خَلِيلِ : (وَدَارُ سَكَـنَاهُ إِلاَّ أَنْ يَسْكُنَ أَقَلَّهَـا وَيُكْرَى لَهُ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفُ بَطُلً فَقَطْ أَوْ الْأَكْثَرُ بَطُلً الْجَمِيعُ) (٢) .

وَفِي ﴿ قَ ﴾(٣) نَاقِلاً عَنْ الْمُتَيْطِي : شَرْطُ صَـدَقَةِ الأَبِ عَلَي صِغَارِ بَنِيهِ بِدَارِ سُكُنَاهُ إِخْلاَؤُهَا مِنْ نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ ، وَنَقْـلُهُ مَا فِيهَا وَمُعَايَنَتُهَـاَ الْبَيِّنَةَ فَارِغَةٌ مِنْ ذَلِكَ وَيُكْرِيهَا لَهُمْ .

وَقَالَ فِي ﴿ الْمُدُونَّةِ ﴾ : مَنْ حَبَسَ عَلَى صِغَارِ ولَده دَارًا أَوْ وَهَبَهَا لَهُمْ ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِمْ فَحَوْزُهُ لَهُمْ حَوْزٌ إِلاَّ أَنْ يَسْكُنْهَا أَوْ جَلَّهَا حَتَّى مَاتَ فَيَبْطُلُ جَمِيعُهَا ، وَإِنْ سَكَنَ مِنْ الدَّارِ الْكَبِيرَةِ ذَاتِ الْمَسَاكِنِ أَقَلَّهَا ، وَأَكْرَى لَهُمْ بَاقِيهَا خَمِيعُهَا ، وَإِنْ سَكَنَ مِنْ الدَّارِ الْكَبِيرةِ ذَاتِ الْمَسَاكِنِ أَقَلَّهَا ، وَأَكْرَى لَهُمْ بَاقِيهَا نَقَدَ لَهُمْ ذَلِكَ فِيمَا سَكَنَ وَمَالَمْ يَسْكُنْ ، وَلَوْ سَكَنَ الْجُلَّ وَأَكْرَى لَهُمْ الْأَقَلَ بَطُلَ الْجَمِيعُ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٧) [٥٨] سُوَّالٌ: عَنْ الْهِبَهِ عَلَي الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِي بَاطِلَةٌ كَالْحَبْسِ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَ الْبُطْلاَنِ: (أَوْ عَلَي بَنِيهِ دُونَ بَنَاته) (٤) أَمْ لاَ ؟

⁽١) انظر: « الرسالة » (ص/٢٢٩).

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽٣) التاج والإكليل (٦/ ٦٠) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

جَواَبُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(۱): وكَرَءَ مَالكٌ إِخْرَاجَ الْبَنَاتِ وَقَالَ: إِنَّهُ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّة ، وَإِذَا وَقَالَ أَبْنُ الْقَاسِمِ: اَلشَّأْنُ أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ حَيْزَ مَضَى وَإِنْ لَمْ يَحُزْ عَنْهُ [فَلَهُ رَدُّهُ] (٢) مُسَجِّلًا ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ مَاتَ مَضَى وَإِنْ لَمْ يَحُزْ عَنْهُ [فَلَهُ رَدُّهُ] (٢) مُسَجِّلًا ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ مَاتَ مَضَى وَإِلاَّ فَلْيَجْعَلْهُ مُسَجَّلًا ، وَقِيلَ: يَجُوزُ عَلَى الْبَنِينَ خَاصَّةً وَعَلَى الْبَنَاتِ خَاصَّةً .

قَالَ شَارِحُهُ الزغموري يُعَدُّ حَذْفُ صَدْرِ كَلاَمه : وَرَوَى ابْنُ وَهْبِ أَنَّ عَائِشَةً رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ صَدَقَةَ النَّاسِ الْيَوْمَ ، وَإِخْرَاجُ الرِّجَال بَنَاتِهِمْ مَنْهَا، تَقُولُ : مَا وَجَدْتُ للنَّاسِ الْيَوْمَ مَثَلاً فِي صَدَقَاتِهِمْ إِلاَّ مَا قَالَهُ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُركَاء ﴾ (٣) .

قَالَ سَحْنُونُ : هَذَا مِنْ قَـوْلِ عَائِشَةَ يَدُلَّ عَلَي أَنَّ الصَّدَقَاتِ فِيـمَا مَضَى إِنَّمَا كَانَتْ عَلَى الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ حَتَّى أَحْدَثَ النَّاسُ إِخْرَاجَ الْبَنَاتِ .

وَلَقَدْ قَـالَ عُمَرُ بْنُ الْعَـزِيزِ _ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَعَالَى : أَنْ تَرُدَّ صَـدَقَاتِ النَّاسِ الَّتِي أَخْرَجُوا الْبَنَاتِ مِنْهَا .

ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي « الْمُواَزِنَة » : [ق / ٧١٩] إِنَّ ذَلِكَ عَمَلُ الْجَاهليَّة .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ حَبْسٌ عَلَي الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ اخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِيهِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيْضًا : إِنْ حَيِزَ عَنْ الْمُحْبِسِ الْحُكْمِ فِيهِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيْضًا : إِنْ حَيْزَ عَنْ الْمُحْبِسِ ذَكَ الْحَبْسِ فِي حَيَاتِهِ مَضَى وَصَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَحُزْ عَنْهُ وَهُوَ حَيُّ فَلْيَرُدُونُ ، وَلِي الْمُخْرِقُ عَنْهُ وَهُوَ حَيُّ فَلْيَرُدُونُ ، وَلَيْدُخِلْ فِيهِ الْبَنَاتِ ، وَهُو مَعْنَى قَوْلِهِ : « مُسَجَّلًا » يَعْنِي مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ .

⁽١) جامع الأمهات (ص/٤٤٩).

⁽۲) في « جامع الأمهات » : فلرده .

⁽٣) سورة الأنعام (١٣٩) .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي رِواَيَةِ عِيسَى عَنْهُ: إِنْ مَاتَ الْمُحْبِسُ لَمْ يُفْسَخُ وَمَضَى، وَإِنْ كَانَ حَيًّا فَلْيَفْسَخُهُ وَيَجْعَلْهُ مُسَجَّلًا ، وَأَنْكَرَ سَحْنُونُ هَذِهِ الرِّواَيَة ، وَهَوَ مَا فِي « مُخْتَصَرِ الْوقارِ» وَهَذِهِ ثَلاَثُ رِواَيَاتٍ لَابْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهَا قَوْلٌ رَابِعٌ: وَهُو مَا فِي « مُخْتَصَرِ الْوقارِ» قَالَ : جَازَ أَنْ يُحْبَسَ عَلَي الذَّكُورِ دُونَ الْإِنَاثُ وَعَلَي الْإِنَاثُ دُونَ الذَّكُورِ ، وأَنْ يُعْبَسَ عَلَي الذَّكُورِ ، وأَنْ يُسَاوِي بَيْنَ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَهَذَا هُو اللَّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ (١) : وقيل يُسَاوِي بَيْنَ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَهَذَا هُو اللّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ (١) : وقيل يَسَاوِي بَيْنَ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَهَذَا هُو اللّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ الْمَؤْلُفُ بِقَوْلِهِ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَنْهُ وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عَلَى « الرّسَالَةِ » : يَجُوزُ عَلَي الْبَنِينَ إِلَى آخِرِهِ . انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْهُ وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عَلَى « الرّسَالَة » : يَجُوزُ عَلَي الْبَنِينَ إِلَى آخِرِهِ . اللهُ عَنْهُ وَأَقْرَبُ أَقَاوِيلِ هَذَا الْبَابِ وَأَسْعَدُهَا بِالآثَارِ إِلْكَالُ الْهِبَةِ ، وَالْحَبْسُ يَعْنِي عَلَي الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا لِ « عج » وَزَادَ : وَلِهَذَا دَرَجَ عَلَيْهِ الْمُصنِّفُ هُنَا ، انْتَهَي ، إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ الْحَلَافُ الَّذِي فِي الْحَبْسِ عَلَي الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ الْحَلَاف كَرَاهَتُهَا ابْتِدَاءً وَإَمْضَاؤُهَا بَعْدَ الْوُقُوع ، أَمَّا الْهِبَةُ فَلقَوْلِ وَالْمَشْهُورُ مِنْ الْحَلَاف كَرَاهَتُهَا ابْتِدَاءً وَإَمْضَاؤُهَا بَعْدَ الْوُقُوع ، أَمَّا الْهِبَةُ فَلقَوْلِ الرِّسَالَة : وَيُكُورَهُ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِبَعْضِ أَوْلاَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِعٌ .

الْقَلْشَانِيُّ عَلَيْهَا : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لَبَعْضِ وَلَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، فَإِنْ وَقَعَ أُجِيزَ فَلاَ يَرُدُّ بِقَضَاءِ وَأَمَّا الشَّيْءَ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ .

قَالَ فِي « النَّوَادِرِ » : وَقَدْ فَعَلَهُ الصِّدِّيقُ ، وَقَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَثَمَانُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَعَمَلَ بِهِ النَّاسُ وَقَالَ ابْنُ رُشُد : إِخْرَاجُ الْبَنَاتِ مِنْ الْحَبْسِ عِنْدَ مَالِكُ أَشَدَّ كَرَاهَةً مَنْ هِبَةِ الرَّجُلِ بَعْضَ وَلَدهِ دُونَ بَعْضِ إِذَا لَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ : إِنَّ هِبَةَ الشَّيْءَ مِنْ مَالِهُ لَبَعْضِ وَلَده دُونَ بَعْضٍ جَائِزَةٌ . انْتَهَى يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ : إِنَّ هِبَةَ الشَّيْءَ مِنْ مَالِهُ لَبَعْضِ وَلَده دُونَ بَعْضٍ جَائِزَةٌ . انْتَهَى وَفِي « كَبِيرِ » (مَحْ) : عِنْدَ قَوْلُ الشَّيْخَ خَلِيلٍ : (أَوْ عَلَى بِنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) (٢) :

جامع الأمهات (ص/٤٤٩).

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵۲) .

وأمّا هبَةُ الرَّجُلِ لِبَعْضِ ولَدهِ مَالَهُ كُلَّهُ أَوْحُلَّهُ فَمكْرُوهٌ ، وَيُكْرَهُ أَيْنِهُمْ وَإِنْ قَسَمَهُ مَالَهُ كُلَّهُ لِأَوْلاَدهِ ، وَيُقَسِمّهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّة إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا ، وَإِنْ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ عَلَي قَدْرِ مُوارِيتِهِمْ فَذَلكَ جَائِزُ . انْتَهَى ، أَمّا الْحَبْسُ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَناتِ فَلقَول (مخ) أَيْضًا فِي « كَبِيرهِ » : وَمَا اعْتَمدَهُ الْمُؤلِّفُ مِنْ بُطْلاَنِ الْبَنَاتِ فَلْقَول (مخ) أَيْضًا فِي « كَبِيرهِ » : وَمَا اعْتَمدَهُ الْمُؤلِّفُ مِنْ بُطْلاَن الْوَقْفَ عَلَي الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ وَمَا فُهِمَ فِي تَوْضِحِهِ عَلَيْهِ كَلاَمُ مَالكَ ، لَكِنَّهُ مُخَالفٌ لَمَا صَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ حَمْلِ الْكَرَاهَةَ فِي « الْمُدُونَّةِ » عَلَي النَّنزيةِ ، وَكَذَا ابْنُ نَاجِي وَصَاحِبُ « التَّكُميلِ » .

وَقَالَ ابْنُ هِلاَل : الْعَمَلُ قَدِيًا وَحَادِثًا عَلَي مَا فِي « الْمُدُوَّنَة » مِنْ إِمْضَائه ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ وَاسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ وَعَقَدَا الْمُوَثَّقُونَ عُقُودَ الْوَثَائِقِ عَلَيْهِ فَمَا ذَكَرَهُ هُنَا خِلاَفُ « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَخِلاَفُ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٨) [٥٩] سُوَّالٌ: عَنْ شَرِيكَيْن في أَمَة بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نصْفَهُ مِنْهَا لِلْآخَرِ لإرادَة الثَّوَابِ ، ثُمَّ بَعْدَ فَوات الأَمَة عِنْدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَرادَ أَنْ يَرْفَعَ الثَّوَابَ لَلْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ قِيمَةُ الْمَوْهُوبِ يَوْمَ الْقَبْضِ ، أَوْ قيمته الآنَ ؟

جَوَابُهُ : قَـالَ الشَّـيْخُ خَلِيلٌ : ﴿ وَلَزِمَ وَاهِبُـهَـا لَا الْمَـوْهُوبُ الْقِيـمَـةَ إِلاَّ [لِفَوَاتٍ](١) بِزَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ)(٢) انْتَهَى .

قَوْلُهُ : (إِلاَّ لِفَوْتِ . . .) إِلَخْ .

قَالَ (مخ)(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِهَـذَا الْمَحَلِّ مَا نَصُّهُ : إِلاَّ أَنْ تَفُـوتَ أَيْ : الْهِبَةُ

⁽١) في « المختصر » : لفوت .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۵۵) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٧/ ١١٩) .

بِيدِهِ يَعْنِي الْمَوْهُوبَ لَهُ بِزِيَادَة كَكَبَرِ الصَّغِيرِ ، أَوْ سَمْنِ الْهَـزِيلِ أَوْ بِنَقْضِ كَهِرَمٍ كَبِيرٍ ، وَلاَ يُعْتَبَرُ حَوَالَةً الْأَسُواقِ فَإِنَّهُ حِينَئَذَ يَلْزَمُ الْمَوْهُوبَ لَـهُ الْقِيمَةَ يَوْمَ قَبْضِ الْهِبَةِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. الْهِبَةِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَوَرَثَته قَالَتْ : إِنَّهَا تَابَتْ إِلَى الله ، وَرَجَعَتْ عَنْ تَلْكَ الْهِبَة إِذْ لاَ شُهُودَ عَنْدَهَا عَلَيْهَا ، وَقَدْ أَعْتَقَتْ مَنْ بَنَاتَ الْأَمَةَ الْمَوْهُوبَة وَاحدَةً فِي حَيَاةً وَلَدها حَتَّى صَارَتْ عَلَيْها ، وَقَدْ أَعْتَقَتْ مَنْ بَنَاتَ الْأَمَةَ الْمَوْهُوبَة وَاحدَةً فِي حَيَاةً وَلَدها حَتَّى صَارَتْ تَدُعَى بِالْحَرة وَلَمْ يُنْكَرُ عَلَيْها ابْنُها ذَلِكَ وَلاَ وَرَثَتُهُ بَعْدَهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِقَسْمِها فِي النَّرِكَة ، وأَشْكَى أَوْلْيَاؤُهَا قَولُها وَإَقْرَارَهَا هَذَا ، وقَالُوا : إِنَّ النَّذِي حَمَلَها عَلَيْه حَسَدُها لَهُمْ، وأَشْهَدُوا الشَّهُودَ عَلَى أَنَّهُمْ حَجَرُواعلَيْها فِي جَميع تَصَرَّفَاتِها مِنْ مُعاوَضَة وَتَبَرُّع لَأَنَّها هَرَمَتْ وصَارَتْ عَائلَةً ، فَهَلْ يُقْبَلُ إِقْرَارَهَا وَرُجُوعُها وَالْحَلْقَة لِبْتُه لأَنَّها فَي جَميع تَصَرَّفَاتِها مِنْ مُعَاوَضَة وَتَبَرُّع لَأَنَّها هَرَمَتْ وصَارَتْ عَائلَةً ، فَهَلْ يُقْبَلُ إِقْرَارَهَا وَرُجُوعُها وَالْحَلَاةُ كَذَلِكَ ؟ وَمَعَ ذَلِكَ وَجَدُنَا شَاهِدًا أَنَّ الْابْنَ مَلَّكَ الأَمَة المُعْتَقَة لِبِنْتِه لأَنَّها فَي حَالَ صَغْرِها، وصَغْرَ الأَمَة وَأَعْطَاها لَهَا لِذَلِكَ ، وأَشَهمَا عَلَيْها فَي حَالَ صَغْرِها، وصَغْرَ الأَمَة وأَعْطَاها لَهَا لِذَلِكَ ، وأَشَهمَا عَلَيْها الشَّهدَ المَدْكُورَ ، مَا الْحُكُمْ فَى هَذَه الْمَسْأَلَة ؟

جَوابُهُ : صَنِيعُ سُـؤَالكُمُ أَنَّ الْهِبَةَ قَدْ وَقَـعَتْ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ يُوجَـدْ بِيِّنَةٌ عَلَيْهَا وَلَكَنَّهَا سَائِغَةٌ ذَائِغَةٌ فِي النَّاسِ ، وَحِينَئذ فَالأَمَةُ لِلأَّمِّ لِأَنَّ الْهِبَةَ ثَبْتُتُ بِالسَّمَاعِ بِلاَ قَيْدَ طُولَ ، كَمَا أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ فِي تَعْدَادِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي تَشْبَتُ فِي السَّمَاعِ بِلاَ قَيْد طُولٍ بِقَوْلِهِ : (وَهِبَةٌ) (١) وَحِينَئذ فَالْحُكُمُ فِي إِقْرَارِ الأُمَّ بِأَنَّ الْهَبَةَ لاَبْنَهَا لاَ لَهَا لاَ لَهَا .

مَا فِي « ح » (٢) عَنْ البُرْزُلِيِّ فِي كَتَابِ الْإِقْرَارِ عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ » وَنَصُّهُ : مَنْ أَقَرَّ بِمَالٍ فِي يَدِهِ أَنَّهُ لَرجُلَ [فَهُو َ] (٣) كَالْهِبَةِ إِنْ قَامَ فِي صِحَّتِهِ أَخَذَهُ

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٢٢٢) .

⁽٣) في « مواهب الجليل » : هو .

وَإِنْ قَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ مِيرَاثٌ انْتَهَى .

وَفِي " ح " (١) أَيْضًا : عَنْ ابْنِ رُشْد : إِقْرَارُ الرَّجُلِ فِي صِحَّتِه أَوْ فِي مَرَضِهِ بِمَا يَعْرَفُ مِلْكَهُ لَهُ فِي شَيْء بِعَيْنه أَنَّهُ لِفُللَانَ وَفُلاَن وَارِثٌ أَوْ غَيْرَ وَارِث يَجْرِي مَجْرَى الْهِبَةَ وَالصَّدَقَةَ وَيَحلُّ مَحَلَّهَا وَيُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِها إِنْ جَازَ ذَلِكَ الْمُقرُّ لَهُ بِهِ فِي صِحَّة الْمُقِرِ جَازَ ، وَإِلاَّ لَمْ يَجُزْ ، هَذَا مِمَّا لاَ اخْتِلاَفَ فِيهِ احْفَظْهُ ، انْتَهَي مُرَادُنًا مِنْهُ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عِنْدَكَ وَتَقَرَّرَ عَلَمْتَ أَنَّ لِلأَمِّ دَفْعُ الأَمَة لِوَرَثَة ابْنِهَا كَهَا أَنَّ لِلْوَرَثَةِ أَخْذَهَا ، وَإِنْ بِلاَ إِذْنِ الأُمِّ ، وَلَوْ جَبْراً عَلَيْهَا كَمَا يُرْشِدُ لِلْاَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحِيزَ وَإِنْ بِلاَ إِذْنِ) (٢) .

مخ (٣): فَإِنْ أَبَي الْوَاهِبُ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى حِيَازَتِهِ لِـلْمَوْهُوبِ [لَهُ] (٤)، [فَإِنَّ] (٥) الْهِبَةَ تُمَّلَكُ بَالْقَوْلِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلَمْتُ مَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ الإِقْرَارَ كَالْهِبَةِ وَالصَّدَقَةِ فَيُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِهَا ، وَلاَ حَجْرَ لِأُولْيَاءِ الأُمِّ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَتْ ثَابِتَةَ الْعَقَلِ ، وَلاَ حَجْرَ لِأُولْيَاءِ الأُمِّ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَتْ ثَابِتَةَ الْعَقَلِ ، وَلاَ دَعْوَى لَهُمْ عَلَى الْوَرَثَةَ مَنْ جَهَته .

فَفِي ﴿ نَوَازِلِ الْمعْيَارِ ﴾ وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ السَّرِقطي عَنْ مَسْأَلَةَ وَهِي : هَلْ يُحْجَرُ عَلَي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ فِي مَالِه إِذَا كَثُرَتْ هَبَاتُهُ وَمُحَابَاتُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ الْعَقْلِ ثَابِتُ الزِّهْنِ وَالْمِيزِ لَكَنَّهُ ضَعِيفُ الْقُوَّةِ ، بِحَيْثُ يُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ مُقْعَدًا أَوْ ثَابِتُ الزِّهْنِ وَالْمِيزِ لَكَنَّهُ ضَعِيفُ الْقُوَّةِ ، بِحَيْثُ يُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ مُقْعَدًا أَوْ ثَابِتُ الزِّهْنِ وَالْمِيزِ لَكَنَّهُ خَيْفُ النَّاسِ ، أَوْ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْتَلَ عَقْلُهُ ؟ وَبَعْضُ أَعْمَى فَيِبْقَى عَالَةً فِي النَّاسِ ، أَوْ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْتَلَ عَقْلُهُ ؟ وَبَعْضُ

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٢٢٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٥٤) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٧/ ١٠٥) .

⁽٤) سقط من (مخ) .

⁽٥) في (مخ) : لأن .

الشَّيُوخِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ عَدَاوَة بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ وَرَثَتِهِمْ ، فَإِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَهَلْ تُفْسَخُ هِبَاتُهُمْ وَمُحَابَاتِهُمُ فِي الْبَيَّعِ وَالتَّصْيِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ : لاَ يُحْجَرُ إِلاَّ عَلَى سَفِيهِ يَبْذُرُ مَالَهُ وَيَتْلَفُهُ فِي شَهَوَاتِهِ أَوْ صَغِيرٍ أَوْ فَاقِدِ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا مَنْ كَثُرَتْ عَطَيَّتُهُ فِي وَجُوهِ الْبِرِّ ، وَأَنْفَقَ مَالَهُ فِي وَجُوهِ الْخَيْرِ، فَلَيْسَ بِسَفِيهِ ، بَلْ هُوَ رَشِيدٌ مُثِيبٌ . انْتَهَي كَلاَمُهُ بِلَفْظه .

وَيُتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ نُفُوذٌ وَإِمْضَاءُ عِتْقِ الأُمِّ لاَبْنَةِ الأَمَةِ الْمَوْهُوبَةِ لأَنَّهَا مِلْكُهَا ، وَلَمْ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ لِغَيْرِهَا مِنْ دِينٍ أَوْ غَيْـرِهِ ، قَبْلَ الْعِتْقِ ، وَلاَ سِيَّمَا الاَبْنُ عَلِمَ بِالْعِتْقِ فَلَمْ يُنْكِرْهُ وَلَمْ يُغَيِّرُهُ .

فَفِي (عج): أَنَّ الْبَيْعَ وَالْهِبَةَ وَالْوَطْءِ وَالْكَتَـابَةَ ، وَنَحْوَ ذَلِـكَ حَوْزٌ وَلاَ يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى طُولِ الزَّمَانِ ، إِذَا عَلِمَ الْمُـدَّعِي ذَلِكَ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (أَبٌ وَابْنُهُ إِلاَّ بكهبة) (١) لَخْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ حَسَدَ الْوَرَثَةِ لَا يَتَأَتَّى إِلاَّ فِي تَبَرُّعِ مَرِيضٍ عَلَي مَنْ يَرِثُهُ وَلَوْ بِتَافِه ، أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلُثُهِ وَمَاتَ مِنْ مَرَضَهِ ذَلك ، فَإِنَّ جَمِيعَهُ يَبْطُلُ فِي الثَّانِيَةِ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلُثِ فِي الثَّانِيَةِ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٠) [٦٦] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَ لأَوْلاَدِهِ الصِّغَارَ هَبَةً لاَ يُمْكُنُ قَسْمُهَا ، وَبَلَغَ أَحَدُهُمْ رَشِيدًا وَلَمْ يَحُزْهَا حَتَّى مَاتَ الأَبَ ، هَلْ تَبْطُلُ جَمِيعُ الْهِبَةِ أَوْ مَا يَنُوبُ الرَّشيدُ منْهَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدُوَّنَةِ »(٢) : وَلاَ يَزُولُ حَوْزُ الْأَبِ

مختصر خلیل (ص/ ۲۷۲) .

⁽٢) انظر : « المدونة » (١٥/ ١٣٢ _ ١٣٣) .

حَتَّى يَبْلُغَ الذُّكُورُ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَيْ وَإِذَا بِلَغَ بَعْضُهُمْ ، وَلَمْ يَبْلُغْ الْبَعْضُ حَازَ الْكَبِيرُ لِنَفْسِهِ وَللصَّغِيرِ ، قَالَ فِي « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : بِوكَالَةِ الْأَبِ [ق / ٢٧] قَوْلُهُ وَيُؤْنَسُ مِنْ جَمِيعِهِمْ مَعَ ذَلَكَ الرُّشُد ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَي السَّفَهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الرَّشُدُ ، وَهَذَا ظَاهِرُ النَّيَةِ : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِنْهُمْ رُشُدًا ﴾ (١) خلاقًا لرواية زياد أنَّهُ بِالْبُلُوغِ يُحْمَلُ عَلَي الرُّشَد ، وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الشَّيُوخِ أَنْ يَبْقَى بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي حَجْرِ الأَبِ عَامًا ، وَفَائِدَةُ الْخِلاف تَظْهَرُ فِي مَوْتِ الأَب ، فَعَلَى قُولُ ابْنِ الْقَاسِمِ إِذَا مَاتَ الأَب بَعْدَ بِلُوغِ الْصَبِيِّ لاَ تَبْطُلُ الْهِبَةُ حَتَّى يُونَسَ مَنْهُ الرَّشُدُ، وَعَلَى رَوايَة زياد تَبْطُلُ ، وَعَلَى مَا اسْتَحْسَنَ الشَّيُوخُ بَنَ الْمَارُ وَلاَ تَبْطُلُ الْهِبَةُ حَتَّى يُونَسَ مَنْهُ الرَّشُدُ، وَعَلَى رَوايَة زياد تَبْطُلُ ، وَعَلَى مَا اسْتَحْسَنَ الشَّيُوخُ بُمُضِى الْعَامُ مَنْ الرَّشُدُ، وَعَلَى رَوايَة فِي دَاخِلِ الْعَامِ ، وَهَذَا فِيمَنْ جُهِلَ حَالُهُ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدهِ مِنْ كَلامِهِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا اتَّضَحَ لِلنَّاظِرِ بُطْلاَنُ هَذِهِ الْهِبَةِ لِعَدَمِ حَوْزِ الْوَلَدِ الرَّشِيدِ لَهَا حَتَّى مَاتَ الأَبُ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩١) [٦٢] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَ للولَده لَحمَةً منْ فَرَس وَهِيَ عِنْدَ شَرِيكِ الْآبِ وَأَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى ذَلِكَ ، هَلْ يَكْتَفِي بِهِ عَنَ الْحَوْزِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّ إِشْهَادَ الأَبِ عَلَى الْهِبَةِ كَافَ فِي صِحَّتِهَا إِنْ كَانَ الْولَدُ مَحْجُوراً عَلَيْهِ ، فَعَنْ بَلَغَ مِنْ أَبْكَارِ عَلَيْهِ ، فَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَبْكَارِ عِلَيْهِ ، فَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَبْكَارِ بِنَاتِهِ مَا وَهَبَهُمْ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلاَ يَزُولُ حَتَّى يُؤْنَسَ رُشْدُهُمْ انْتَهَى .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلاَّ [لِمَحْجُورِهِ] (٣)) (٤) إَلَخْ .

⁽١) سورة النساء (٦) .

⁽٢) انظر : « المدونة » (١٥ / ١٣٢) .

⁽٣) في الأصل : المحجورة .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

عج : نَقَلَ أَبُو مُحَمَّدُ صَالِحُ الْاتِّفَاقَ عَلَي أَنَّهُ إِنْ أَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى هَبَتِهِ لِولَدِهِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى قَوْلِهِ : اِشْهَدُوا أَنِّي وَهَبْتُ لَهُ كَذَا ، فَإِنَّهُ حِيَازَةٌ ، انْتَهَى .

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ ، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ رَشِيدًا فَلاَبُدَّ مِنْ حَوْزِهِ الْهَبَةَ ، وَلاَ يَكُونَ شَرَيكُ الْأَبِ حَائزًا مَالَهُ .

وكَيْفِيَّةُ حَوْزِهَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا حَوْزُ الْمُشَاعِ مِمَّا بَاقِيهِ لِغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مَعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطَي بِرَفْعُ تَصَرُّفُه ، وَمَا بِاقِيهِ لَهُ فِي شَرْطِهِ بِرَفْعِ الْمُعْطِي بَرَفْع يَصَرُّفُهِ مَعَ الْمُعْطِي كَشَرِيكَيْنِ ، وَلاَ يَضُرُّ اسْتِقْلاَلُ مَعْطِيهِ يَدِ الْمُعْطِي كَشَرِيكَيْنِ ، وَلاَ يَضُرُّ اسْتِقْلاَلُ مَعْطِيهِ بِهِ فِي أَيَّامٍ قَسْمِهِ قَوْلاَنِ ، انْتَهَى .

وَفِي كَتَابِ " الْهِبَةِ » مِنْ " الْمُدُوَّنَةِ » (١) : وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَي رَجُلِ أَوْ وَهَبَهُ نِصُفًا لَهُ فِي دَارِ أَوْ عَبْد فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَيَحِلُّ الْمُعْطِي مَحَلَّهُ فِيه ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : هَذَا نَصَّ أَنَّهُ لاَّ يَمْلَكُ إِلاَّ نَصْفُهَا ، وَفِي الْأُمَّهَاتِ : مَنْ تَصَدَّقَ بِنِصْفِ دَارِ غَيْرٍ مَقْسُومَةٍ فَالْهِبَةُ جَائِزَةٌ .

عياض : ظَاهِرهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ لِلْوَاهِبِ شَيْءٌ وَأَنَّ الْمَوْهُوبَ حَازَ مَا وَهَبَ لَهُ مَعَ اشْتِرَاكِ الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ قَالَ ، وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّيُوخِ إِلَى أَنَّ جَمِيعَهَا لَهُ ، لَكُنَّ جَوَابَهُ فِي الْحَوْزِ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا إِذْ لاَ يَصِحُ حَوْزُهَا إِلاَّ بِالْمُقَاسَمَة يُرِيدُ لَكَنَّ جَوَابَهُ فِي الْحَوْزِ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا إِذْ لاَ يَصِحُ حَوْزُهَا إِلاَّ بِالْمُقَاسَمَة يُرِيدُ أَوْ يُسَلِّمُ جَمِيعَهَا لِلْمَوْهُوبِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ أَوْ يُسَلِّمُ جَمِيعَهَا لِلْمَوْهُوبِ ، انْتَهَى الْمُرادُ منهُ ، إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ شَرِيكَ الأَبِ لاَ يَكُونُ حَائِزًا لِلْولَدَ الْمَذْكُورِ حَيْثُ لَمْ يُوكِلَّهُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ حَيازَتِه لِلْهِبَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَنَّ الْإِشْهَادَ لاَ يَكُفِي بِمُجَرَّدِهِ عَنْ حَوْزِهَا ، وَأَنَّ أَئِمَّتَنَا قَدْ اَخْتَلَفَتْ فِيمَا يَكُونُ بِهِ الْحَوْزُ إِنْ كَانَ بَقِي بِمُجَرَّدِهِ عَنْ حَوْزِهَا ، وَأَنَّ أَئِمَّتَنَا قَدْ اَخْتَلَفَتْ فِيمَا يَكُونُ بِهِ الْحَوْزُ إِنْ كَانَ بَقِي لِلْوَاهِبِ شَيْءٌ فِي الْهِبَةِ ، انْتَهَى .

وَهَذَا مُقَيَّدٌ ، بَالْقُدْرَةِ عَلَى الْحِيارَةِ وَإِمْكَانِهَا ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا ، بِأَنْ

⁽١) انظر : « المدونة » (١١٨/١٥) .

كَانَ الشَّرِيكُ غَائبًا عَنْ بَلَده فَيكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَة مَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » وَلَفْظُهُ: وَسئِلَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ الْعَرَب مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَة تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَرَسِه عَلَي صَالِح مِنْ أَهْلِ الْحَضِرِ ، فَهَلْ تُفْتَقَرُ لِلْحِيازَةِ مَعَ أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ أَنَّ مَثْلَ هَذِه الْمُتَصِدَّقَ عَلَيْه عَائبًا لاَ يَقْدُرُ عَلَى الْحَوْر مَعَ أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ أَنَّ مَثْلَ هَذِه الصَّدَقَة تَبْقَى بِيدَ الْمُتَصَدِّق ، أَوْ يكفي فيها الْإِشْهَادُ لتَعَذَّر الْحِيازَة علَي أَنَّهُ وقَفَتَ الصَّدَقَة تَبْقَى بِيدَ الْمُتَصَدِّق ، أَوْ يكفي فيها الْإِشْهَادُ لتَعَذَّر الْحِيازَة علَي أَنَّهُ وقَفَتَ علَى مَا مَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَلاَ تَتَمُّ هَبَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَبْسٌ إِلاَّ بِالْحِيازَة ، مُقَيَّدٌ بِالْقُدْرَة عَلَى الْحَيازَة وَإِمْكَانِهَا ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْدُرْ عَلَيْهَا بِأَنْ كَأَنَ غَائبًا أَوْ مَنَعَهُ بِالْقُدْرَة عَلَى الْحَيازَة ، وَلاَ تَتَمُّ هَبَةٌ لِلتَّوْضِيحِ وَبَحَثْنَا عَنْهُ فَلَمْ نَجِدُهُ ، وَنُرِيدُ مِنْكُمْ أَنْ تَبْحَثُوا أَنْتُمْ أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ فِي التَّوْضِيحِ وَغَيْرِهِ .

فَأَجَابَ بِقُولُه : وَبَعْدُ فَقَدْ بَحَثْنَا لَكُمْ عَمَّا الْتَمَسْتُمْ مِنَّا الْبَحْثَ عَنْهُ مِنْ تَقْيِيدَ قَوْلُه : وَلاَ تَتَمُّ هَبَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَبْسٌ إِلاَّ بِالْحِيَازَة ، بَالْقُدْرَة عَلَى الْحِيَازَة وَإِمْكَانِهَا ، وَإِلاَّ فَلاَ افْتَقَارَ لِلْحَوْزِ فِي مَبَاحِتُهِ الْمَظْنُونُ وَجُودُهُ فِيهَا مِنْ التَّوْضِيحَ وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ أَرَ مَنْ قَيدً بِهِ إِلاَّ أَنْ (حم) قَالَ فِي « حَاشِيتَه عنْدَ قَوْلِ أَبِي وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ أَرَ مَنْ قَيدً بِهِ إِلاَّ أَنْ (حم) قَالَ فِي « حَاشِيتَه عنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّة : (أَوْ جَدَّ فِيه) (١) مَا نَصَّةُ : بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَيرُطِيَّةَ الْحَوْزِ مَعَ الْقُدْرَةِ لاَ مَعْ الْقُدْرَةِ لاَ مَعْ الْقَدْرَةِ لاَ عَلَيْ أَنَّ شَيرُطِيَّةَ الْمَوْزِ مَعَ الْقُدْرَةِ لاَ مَعْ الْقَدْرَةِ لاَ الْقَلْشَانِيُ : وَمَسَائِلُ الْمَذْهَبِ مُضْطَرِبَةٌ فِي فَلِكَ انْتَهَى.

وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ كَلاَمِهِ هَذَا أَنَّ فِي الْحَوْزِ قَـوْلَيْنِ ، قَوْلاً بِشَرْطِيَّتِهِ مُطْلَقًا ، وَقَوْلاً بِه مَعَ الْقُدْرَةَ لاَ مَعَ الْعَجْزِ .

قُلْتُ : وَعَلَي الثَّانِي مَشَى ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحْفَتِهِ » (٢) حَيْثُ قَالَ : وَعَلَي الثَّانِي مَشَى ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحْفَتِهِ » (٢) حَيْثُ قَالَ : وَيَكْتَفِي بِصِحَّةِ الإِشْهَادِ إِنْ أَعْوَزَ الْحَوْزَ لِعُذْدِ بَادِ

مختصر خلیل (ص/۲٥٤) .

⁽۲) انظر « شرح میارة » (۲ / ۲٤۱) .

وَعَلَيْهِ أَيْضًا الْقَيْدُ الْمَذْكُورُ الَّذِي وَقَفْتُمْ عَلَيْهِ ، فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَمَسْأَلْتُكُمْ الْمَسْتُولُ عَنْهَا بَاطِلَةٌ عَلَى الْأُوَّلِ لَعَدَمِ الْحَوْزِ الْمُشْتَرَطِ فِي صِحَّتِهَا مُطْلَقًا لاَ عَلَى الثَّانِي ، إِنْ ظَهَرَ مَا يَعْذُرُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَأَدْرَى إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ مَا يَعْذُرُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَأَدْرَى إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ فِي « الْوَاضِحَة » مَا نَصَّهُ : عَنْ مَالِك : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ فِي قَبْضِ الدَّارِ الْغَائِبَة حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ ، فَالْهِبَةُ صَحيحيَّةٌ لَكَنَّهُ مُخَالِفٌ لَمَ ذَهْبِ «الْمُدُونَة» وَنَصَّهُ عَالَيْهُ ، وَلَمْ يَحُزُها حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي وَنَصَّهُ اللّهُ عَلَيْهُ ، وَلَمْ يَحُزُها حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً ، ولَمْ يَحُزُها حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ ، انْتَهَى .

وَعَلَي مَا فِي « الْوَاضِحة » يَتَمَشَّى مَا ذَكُرْتُمْ مِنْ الْإِعْـذَارِ بِالْغَيْبَةِ عَلَي مَا يَظْهَرُ انْتَهَى مَحَلُّ الشَّاهِدِ مِثنَ كَلاَمِهِ .

وَزَادَ مَا نصُّهُ وَهَذَا كُلُّهُ : إِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ مِلْكِ الْمُتَصَدِّقُ وَإِلاَّ فَـلاَ خَفَاءَ فِي بُطْلاَن تَبَرُّعَاتِه كُلِّهَا انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُوَّالٌ : عَـمَّنْ وَهَبَ لِولَدِهِ هِبَةَ وَاللهُ شَهِـدَ عَلَيْهَا ، هَلْ لَهُ اعْتِـصَارُهَا بَعْدَ ذَلك؟

جَوابُهُ: نَعَمْ لَهُ اعْتِصَارُهَا ، قَالَ الْبَنَانِيُّ (١): وَقَوْلُ (عبق) (٢): وَكَذَا لاَ اعْتِصَارَ أَحَدهِمَا لِلْهِبَةِ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى الْهِبَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلْخ ، وَمِثْلُهُ فِي اعْتِصَارَ أَحَدهِمَا لِلْهِبَةِ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى الْهِبَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلْخ ، وَمِثْلُهُ فِي (مَخ) (٣) وَف يَهُ نَظَرٌ ، وَلَا أَبْنِ عَرَفَةً ، وَلاَ اللّهُ وَي اللّهُ وَي اللّهُ اللهُ عَيْرُهُمْ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَانْظُرْ مِنْ أَيْنَ أَتْيَا بِهِ . انْتَهَى كَلاَمُهُ لِلْفُظْه .

نَعَمْ فَلاَ اعْتِصَارَ لِلْوَالِدِ إِنْ أَشْهَدَ عَلَي عَدَمِهِ كَمَا فِي « الْتِزَامَاتِ ح » ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧/ ١٩٢ ـ ١٩٣) .

⁽٢) شرح الزرقاني (٧/ ١٩٢) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٧/ ١١٤) .

(١٩٩٢) [٦٣] سُؤَالٌ: عَنْ وَلَد وَهَبَ لَأُمِّهِ أَمَةً وَكَانَتْ الأُمُّ مَعَ وَلَدَهَا ، وَلاَ تُفَارِقُهُ حَتَّى مَاتَ، وكَانَتْ الأَمَةُ تَخْدَمُّهُمَا مَعًا فَهَلْ الْهِبَةُ صَحيحَةٌ أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ: إِنَّ الْمُتَوَاهِبَيْنِ إِنْ كَانَا رَوْجَيْنِ أَوْ وَالدًا أَوْ وَلَدَهُ أَوْ سَيِّدًا وَأُمَّ وَلَدَهُ وَكَانَ الْمَوْهُوبُ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعًا الْمَسْفَادُ عَلَي الْفَهَا وَإِنْ لَمْ تَخْرُجُ مِنْ تَحْت يَد الْوَاهِبِ إِلَي اللهِ مَصُولِ الْمَانِعِ لَهُ لِلضَّرُورَة إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكَلُّفٌ ، وَالتَكَلُّفُ حَوْزٌ لاَ تَوْجُبُهُ الْمَلَّةُ وَصُولِ الْمَانِعِ لَهُ لِلضَّرُورَة إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكَلُّفٌ ، وَالتَكَلُّفُ حَوْزٌ لاَ تَوْجُبُهُ الْمَلَّةُ السَّمْحَاءُ ، اللَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسِرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا "(١) ، وَمَنْ فُرُوعِهَا وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِيَ الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَمَنْ فُرُوعِهَا وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِيَ الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَمَنْ فُرُوعِهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْعَاسِمِ : وَأَمَّا الْخَادِمُ وَمَا الْخَادِمُ وَمَا الْخَادِمُ وَمَا الْخَادِمُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهِبُهُ أَحَدُهُمَا للاَّخَرِ فَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَلَّهُ لاَزِمٌ .

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلآَخَرِ)(٣) مَتَاعًا « مَخ » فِي كَبِيرِهِ عَنْ « س » : وَمَثْلُ الْمَتَاعِ عَبِيدُ الْخَدْمَةِ لاَ الْخَرَاجُ إِذْ لاَ بُدَّ فِي عَبِيدِ الْخَرَاجِ مِنْ الْحَوْزِ الْحِسِيِّ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمُرَادُ بِالْـمَتَاعِ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْبَـيْتِ فَيَسْهَلُ جَـوَازَ الْخِدْمَةِ وَعَبِيدَهَا .

وَفِيهِ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بِأَسْطُرٍ مَا نَصَّـهُ : وَمِثْلُ هِبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلأَخَرِ ، هِبَةُ أُمِّ الْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا وَسَيِّدَهَا لَهَا مَتَّاعًا .

وَفِيهِ أَيْضًا بَعْدَ هَذَا بِكَلاَمٍ طَوِيلٍ : إِذَا تَصَدَّقَ بِالْعَبْدِ عَلَي وَلَدِهِ فَكَانَ يَخْدِمُ

⁽١) أخرجه البخاري (٦٩) ومسلم (١٧٣٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥).

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

الأبَ وَرُبَّمَا يَخْدُمُ الْابْنَ جَعَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ مَحُوزًا ، وَفِي " التَّحْفَة عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَأَمَّا الْخَادِمُ . . .) (١) إِلَخْ : وَأَمَّا غُلاَمُ الْكَرَاءِ يِأْخُذُ طَاجَبُ كَرَاءَهُ فَلَيْسَ بِحَوْزِ ، وَكَذَا إِنْ وَهَبَ الْأَبُ أَوْ الأُمَّ غُلاَمَ الْكَرَاءَ للابْنِ عَاجُدُهُ الْأَبُ أَوْ الأَمْ عُلاَمَ الْكَرَاءَ للابْنِ يَخْدَانُ الْعُلامُ للْخِدْمَة يَخْدَمُ الْأَبَ وَالإِبْنَ وَالإَبْنَ وَالْإِبْنَ وَالْإِبْنَ وَالْإِبْنَ وَتَصَرَّفُهُ فِي [ق / ٢١١] حَوائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ أَخْرَمَ أُمَّ الأَبِ أَوْ الأَمْ إِلَى الْمُ اللَّبِي وَتَصَرَّفُهُ فِي [ق / ٢٢١] حَوائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ أَخْرَمَ أُمَّ الأَبِ أَوْ الأُمِّ إِلَى الْمُ اللَّبِي اللَّهِ الْمُ اللَّبِ أَوْ الأُمْ إِلَى الْوِرْزَازِيّ » :

(١٩٩٣) [٦٤] وَسُئِلَ : عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ لُولَدَهَا أَمَـةً وَكَانَتْ مَعَ وَلَدِهَا وَلَمْ تُفَارِقْهُ أَمْ لاَ ؟ تُفَارِقْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ فَهَلُ يَصِحُّ حَوْزُهَا مَعَ كَوْنِهَا لَمْ تُفَارِقْهُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : عَنْ الإِمَامِ مَالِك : فِي امْرَأَة وَهَبَتْ ابْنَا لَهَا صَغِيرًا عَبْدًا وَلَمْ يَحُزْهُ أَبٌ وَلاَ وَصِيٌّ ، وَكَانَ يَخْدُمَهُ وَيَخْتَلِفَ فِي حَوَائِجِهِ : أَنَّ ذَلِكَ حَوْزٌ تَامٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ الأَبُ لاَبْنِهِ الْغَلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيله لَكَانَ اَخْتِلاَفُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ حَوْزًا تَامًا ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٤) [٦٥] سُوَّالٌ: عَنْ بَدَويَّة تَصَدَّقَتْ عَلَي بَعْض ولَدها بِخَيْمَتها في مَرضها الَّذي مَاتَتْ منْهُ، وأَجَازَ الاَّخُرُونَ منْ الأوْلاد الصَّدَقَة بَعْدَ مَوْتها، وتَبَضَها النَّذي مَاتَتْ منْهُ، وأَجَازَ الاَّخُرُونَ منْ الأوْلاد الصَّدَقَة بَعْدَ مَوْتها، وتَبَضَها النَّصَدَّقُ عَلَيْه، وَحَازَها نَحْوُ سَتَّة أَشْهُر، وَمَاتَ رَحْمَةُ الله عَلَيْه، وَأَرَادَ أَخْوَتُهُ الأَنَ اسْتِرْجَاعَها لَدَعْواهم في بُطْلاَنَ الصَّدَّقَة مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « السرِّسَالَة » (٢): (فَإِنْ مَاتَ) الْوَاهِبُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ أَوْ الْمُحْبِسُ (قَبْلَ أَنْ تُحَازَ) عَنْهُ وَاحِدَةٌ مِنْ الثَّلاَثَة : (فَهِيَ ميرَاثٌ) لِورَثَتِهِ وَتَبْطُلُ لِمَنْ جُعِلَتْ لَـهُ (إِلاَّ يكُونَ ذَلِكَ) الْمَوْهُوبَ أَوْ الْمُتَصَدِّقَ بِهِ أَوْ الْمُحْبَسَ وَقَعَ لِمَنْ جُعِلَتْ لَـهُ (إِلاَّ يكُونَ ذَلِكَ) الْمَوْهُوبَ أَوْ الْمُتَصَدِّقَ بِهِ أَوْ الْمُحْبَسَ وَقَعَ

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥) .

⁽۲) انظر : « الرسالة » (ص/ ۲۳۰) وشرحها « الثمر الداني » (ص/ ۵۰۲ ـ ۵۰۳) .

(فِي مَرَضٍ فَـذَلكَ) أَيْضًا (نَافِذُ مِنْ الثُّـلْثِ إِنْ كَانَ لغَيْـرِ وَارِثٍ) لِأَنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ لَهُ تَصَّرَّفٌ ۚ إِلاَّ فِي الثَّلُثِ ، وَحَقُّ الْوَرثَةَ مُتَّعَلِّقٌ بِالثَّلُثَيْنِ .

وَمَفْ هُومُ الشَّرْط بُطْلاَنُ الْوَصِيَّة لِلْوَارِث ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ أَجَازَهَا الْوَرَثَةُ فَهِي ابْتِدَاءُ عَطيَّة مِنْهُمْ وَعَلَيْهِ اقْتَصَارُ صَاحِب « الْمُخْتَصَرِ » .

وَقِيلَ : تَصِحُ ، وَإِجَازَةُ الْوَرَثَة تَنْفيذٌ لَهُ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحَهَا الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ التَّتَائِيِّ ، فَإِذَا عَلَمْتَ مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ بُطْلاَنَ الصَّدَقَةَ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِجَازَةُ الْوَرَثَة لَهَا ابْتِدَاءُ عَطيّة مِنْهُمْ عَلَى الْمَشْهُورِ ، فَلاَ رُجُوعَ لَهُمْ فيها ، وَقِيلَ : إِنَّهَا صَحِيحةٌ ، وَإِجَازَةُ الْوَرَثَة لَهَا تَنْفيدٌ ، وَعَلَى كلاَ الْقَوْلَيْنِ فيها ، وَقِيلَ : إِنَّهَا صَحِيحةٌ ، وَإِجَازَةُ الْوَرَثَة لَهَا تَنْفيدٌ ، وَعَلَى كلاَ الْقَوْلَيْنِ فَيها ، وَقِيلَ : إِنَّهَا صَحَيحةٌ ، وَإِجَازَةُ الْوَرَثَة لَهَا تَنْفيدٌ ، وَعَلَى كلاَ الْقَوْلَيْنِ فَالْخَيْمَة للْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ بِهَا فَلاَ دَعْوَى وَلاَ حُجَّةَ لَأَخُوَّتِهِ فِيها بِلاَ شَكَّ وَلا رَيْبِ، انْتَهَى وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٥) [٦٦] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ وَهَبَ لابنه الصَّغيرِ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلُ عِنْدَ الْإِشْهَادِ: رَفَعْتُ يَدَ الْمَلْكِ وَوَضَعْتُ يَدَ الْحَوْزِ هَلْ تَصِحُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا كَمَا فِي « مِخ »(١) وَ « عبق »(٢) عِنْدَ قُوْلِ الشَّيْخ خَلِيلِ فِي الْوَقْفِ : (إِذَا أَشْهَدَ)(٣) إِلَخ .

نَعَمْ يُشْتَرَطُ فِي تِلْكَ الْهِبَةِ إِشْهَادُ الْأَبِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ تَحْضُرُهَا الْبَيِّنَةُ وَلَا عَايَنُوا الْحِيَازَةَ ، وَلَا صَرْفَ الْغَلَّةَ فِي مَصَالِحِ الابْنِ عَلَي الْمُعْتَمَد ، كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةً وَالْغُمِرِينِي وَالرصاع ، وَنَحْوُهُ لَابْنِ رُشْدٍ وَبِهِ الْعَمَلُ ، انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخ خَلِيلٌ .

وَأَمَّا إِذَا حَبَسَ عَلَى مَحْجُورِهِ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ الْإِشْهَادُ عَلَى الْوَقْفِ لأ

⁽١) حاشية الخرشي (٧/ ٨٣).

⁽٢) شرح الزرقاني (٧/ ١٤٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢) .

عَلَى الْحِيَـازَةِ وَأَنْ يَصْرِفَ الْغَلَّةَ فِي مَصَالِحِ الْمَـحْجُورِ عَلَيْهِ كَـمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ الْمَحْجُورَةَ إِذَا أَشْهَدَ وَصَرَفَ الْغَلَّةَ) (١) إِلَخْ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : (وَصَرَفَ الْغَلَّةَ . . .)^(٢) إِلَخْ ، أَيْ ثَبَتَ أَنَّهُ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ كَمَا فِي (مخ)^(٣) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٦) [٦٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَ بَقَرَةً لرَجُلَيْنِ لأَحَدهمَا الْجلدُ وَالأَخَرُ اللَّحْمُ، فَضلت الْبَقَرةُ، فَبَعْدَ زَمَن طَوِيل وَجَدَاها وَلَهَا نِتَاجٌ هَلْ يَكُونُ النَّتَاجُ بَيْنَهُما عَلَى التَّنَاصُف أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فَى ذَلَكَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ صَاحِبُ « مَج » : إِذَا وَهَبَ لِرَجُلُيْنِ شَاةً لأَحَدهِمَا اللَّحْمُ وَالأَخَرُ الْجِلْد ، وَإِنْ وَلَدَتْ السَّاةُ فَالْولَدُ وَالأَخَرُ الْجِلْد ، وَإِنْ وَلَدَتْ السَّاةُ فَالْولَدُ لَصَاحِبِ اللَّحْمِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مِثْلَ الْجَلْد ، وَإِنْ وَلَدَتْ السَّاةُ فَالْولَدُ لَصَاحِبِ اللَّحْمِ ، وَالْمَسَأَلَةُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا فِي « الْمَدَوَّنَةِ » أَيْضًا انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٧) [٦٨] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَصِيلَة مِنْ الْإِبِلِ عَلَي آخَرَ ، ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً عِنْدَ أَهْلِهِ وَوَلَدَّتْ عِنْدَهُم ثَلَاثَ مَرَّات وَهُمْ يَحْلَبُونَهَا ، وَالْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ سَاكِنٌ عَنْهُمْ ، فَلَمَّا وَلَدَتْ رَابِعَةً عِنْدَهُمْ جَاءَ يَطْلُبُ طَلَبَتَهُ مِنْهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الصَّدَقَةَ بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ الْحَوْدِ حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ وَالْحَوْدُ فِي ذَلِكَ، هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ ذَلِكَ، هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ

مختصر خلیل (ص/ ۲۵۲) .

⁽٢) السابق.

⁽٣) حاشية الخرشى (٧/ ٨٣) .

قال الخرشي : يعني أن المشاع من ريع وحيوان وعرض وعقار يصح رهنه كـما يصح وقفه=

بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ) انْتَهَى ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٨) [٦٩] سُؤَالٌ: عَمَّا يَعْطَي للإمَامِ في صَلاَة الْعِيدِ هَلْ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الدُّيُونِ في الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا أَوْ بِمَنْزَلَة الْوَعْدَ الَّذِي لَا يَلْزَمُ ؟

جَواَبُهُ : أَنَّهُ صَدَقَةٌ وَتَبْطُلُ بِـمَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّدَقَةُ مِنْ مَوتِ الْمُعْطِي أَوْ فَلَسِهِ قَبْلَ حَوْزِ الإِمَامِ لَهَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٩) [٧٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَ لِزَوْجَتِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حَقِّ لَهَا لِتَطْيِيبَ خَاطِرِهَا هَلْ لَهُ فِيهِ الرُّجُوعُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ الْحَافظُ ابْنُ الأَعْمَشِ فِي « نَوَازِله » : وَأَمَّا مَا يُعْطَي لِرِضَى الزَّوْجَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَمْ لاَ ؟ فَالْجَوَابُ : إِنْ كَانَتْ مَظْلُومَةً فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ فِيهِ شَيْءُ لأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَظْلَمَتِهَا وَإِنْ كَانَتْ ظالِمَةً فَلاَ يَحِلُّ لَهَا حَتَّى للزَّوْجِ فِيهِ شَيْءُ لأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَظْلَمَتِهَا وَإِنْ كَانَتْ ظالِمَةً فَلاَ يَحِلُّ لَهَا حَتَّى يَتَبَرَّعَ بِهِ الزَّوْجُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ وَإِلاَّ فَهُوَ مَالُهُ يَفْعَلَ بِهِ مَا يَشَاءُ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي نَازِلَة أُخْرَى ؛ وأَمَّا إِعْطَاءُ الْمَالِ لَلزَّوْجَة عَلَي وَجْهِ الرِّضَي لَهَا، فَإِنْ كَانَ عَنْ طِيبٍ نَفْسِ لَهَا فَيَجُوزُ لَهَا أَخْذُهُ ، وَيَلْزَمُ الزَّوْجُ حَيْنَ إِعْطَائِهِ عَنْ طِيبِ نَفْسِ منْهُ وَإِلاَّ فَلاَ يَجُوزُ لَهَا أَخْذُهُ، وَلاَ يَلْزَمُ الزَّوْجُ دَفْعُهُ، انْتَهَى، لَكِنْ مَا قَالَ هَذَا الْعَلَامَةُ لَنْصِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارُ مَا قَالَ هَذَا الْعَلَامَةُ لَنْصَ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (كَإِعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا) (١) أي : يَجُوزُ أَنْ تُعْطِيهُ إِذًا شَاءَتُ

⁼ وهبته ، وسواء كان الباقى للراهن أو لغيره على المشهور لكن إن كان الباقى لغير الراهن اقتصر فى الحوز على حصة الراهن، وإلا حيز جميع ماله ما رهن وما لم يرهن لئلا تجول يده فى الرهن فيبطل، فالمعنى: أن الجزء المشاع يحاز بسبب حوز الجميع ،أى : جميع الشئ الذى ارتهن بعضه مشاعاً إن كان الفاضل منه بعد الجزء المرهون يملكه الراهن، أى: وحيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه ،أى : مع حوز جميعه، أى: جميع المشاع، لا جميع الجزء المرهون أى جميع المشاع الذى للراهن ما رهن ،وما لم يرهن بدليل قوله: إن بقى فيه للراهن فالباء للسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف . «حاشية الخرشى» (٥/ ٢٣٩) .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۱۲۸) .

عِشْرَتُهُ مَعَهَا شَيْئًا مِنْ الْمَالِ لِيَحْسُنَ عِشْرَتُهُ مَعَهَا، أَوْ يُعْطِيهَا إِذَا سَاءَتْ عِشْرَتَهَا مَعَهُ مَعَهُ مَعَهُ اللهِ الْمَالِ لِتَحْسِنَ عِشْرَتَهَا مَعَهُ ، انْتَهَى مِنْ « مخ » (١) .

وَقَالَ « عَج » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الْمُؤَلِّفِ : وَجَازَ لِلرَّجُلِ أَن يُعْطِيَ اِمْرَأَتَهُ شَيْئًا لِأَجْلِ دَوَامِ عِصْمَتِهَا مَعَهُ ، وَحُسُنِ عِشْرَتِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا شَلْتَ عَلَيْهِ فِي طَلَبَ الطَّلاَق ، وَتَرَفَّعَتْ عَلَيْهِ انْتَهَى .

فَصَرَّحَ الشَّيْخُ خَليلٌ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَشُرَّاحُهُ : بِأَنَّهُ يَجُورُ لَهَا وَإِنْ سَاءَتْ عِشْرَتُهَا مَعَهُ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ اسْترْجَاعِهِ مَا أَعْطَاهَا عَلَى تَطْيِيبِ خَاطِرِهَا وَحُسْنِ عِشْرَتِهَا مَعَهُ عَلَى قَوْلِ الْعَلَوِيِّ ، وَيَجُوزُ لَهُ اسْتَرْجَاعُ ذَلِكَ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ مَظْلُومَةً انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٠) [٧١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

أَمَّا بَعْدُ فَلْيَكُنْ فِي عَلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِوجُوبِ قَضَاء بَقَرِ الْمَرْحُومَة بِكَرَمِ الله وَفَضْله فُلاَن وَفَضْله فُلاَن وَفَضْله فُلاَن ، أَعْنِي الْبَقَرَ اللَّذِي أَخَذَ وَاشْتَرَى بِهِ فَرَسًا ، وَمَاتَ قَبْلَ قَضَائه لَهَا لَأَنَّ أَخْذَهُ ابْنِ فُلاَن ، أَعْنِي الْبَقَرَ اللَّذِي أَخَذَ وَاشْتَرَى بِهِ فَرَسًا ، وَمَات قَبْلَ قَضَائه لَهَا لَأَنَّ أَخْذَهُ لِهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَي وَجَه السَّلَف أَوْ الْهِبَة ، فَإِنْ أَخَذَهُ سَلَقًا ، وَهُوَ الظَّاهِرُ عَلَى الْعَالِبِ فِي هَذِه الْبِلاد بَيْنَ الْقَرَبَاء كَمَا هُو مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَة ، وَالْعَمَلِ بِالرَّاجِحِ الْعَالِبِ فِي هَذِه الْمُسلمينَ كَمَا هُو مَنْصُوصٌ فِي عَلْمِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فَإِنَّهُ يَجِبُ وَالْمُسلمينَ كَمَا هُو مَنْصُوصٌ فِي عَلْمِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَرَثَتَه غَيْرُهَا غُرْمُ مِثّله لَهَا مِنْ الْمَتْرُوكِ إِنْ لَمْ تَتَرَاضَ مَعَهُمْ عَلَى غُرْمٍ قِيمَتُهُ لَهَا مِنْ الْمَتْرُوكِ إِنْ لَمْ تَتَرَاضَ مَعَهُمْ عَلَى غُرْمٍ قِيمَتُهُ لَهَا يَوْمَ أَخْذَه مِنْ مَنْ الْمَتْرُوكِ إِنْ لَمْ تَتَرَاضَ مَعَهُمْ عَلَى غُرْمٍ قِيمَتُهُ مَنْ الْمَتْرُوكِ هِ لَقُولُ ابْنِ الْقَاسمِ فِي ﴿ الْمُدُونَة ﴾ (٢): ومَا وَهَبْتَ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسمِ فِي ﴿ الْمُدُونَة ﴾ (٢): ومَا وَهَبْتَ لِقَرَابَتِك أَوْ ذُوي رَحِمِكَ ، عَلَي أَنَّكَ أَرَدْتَ النَّوَابَ، فَذَلِكَ لَكَ إِنْ أَثَابُوكَ وَإِلاَّ رَجَعْتَ فِيهَا انْتَهَى . رَحِمِكَ ، عَلَي أَنَّكَ أَرَدْتَ النَّوابَ، فَذَلِكَ لَكَ إِنْ أَثَابُوكَ وَإِلاَّ رَجَعْتَ فِيهَا انْتَهَى .

⁽١) حاشية الخرشي (٤/٥) .

⁽۲) انظر : « التاج والإكليل » (۱۹/۱) .

وَإِلَى هَذَا الإِشَارَةُ بِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَصَـوَتَ وَاهِبٌ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْـهَدْ عَرْفُ بِضِدِّهِ ﴾(١) .

قَالَ « مَحْ » (٢) فِي تَقْرَيرِهِ لَكَلاَمِهِ : يَعْنِي أَنَّ الْهِبَةَ إِذَا وَقَعَتْ مُطْلَقَةً ، أَيْ : غَيْرَ مُ قَيَّدَة بِثَوَابِ إِنْ اخْتَلَفَا بَعْدَ ذَلَكَ ، فَقَالَ الْوَاهِبُ : إِنَّمَا وُهَبْتُ لِلثَّوَابِ ، فَقَالَ الْوَاهِبُ : إِنَّمَا وُهَبْتُ لِلثَّوَابِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبَ إِنْ شَهِدَ لَهُ وَلاَ عَلَيْهِ ، أَمَّا إِنْ شَهِدَ للْمَوْهُوبِ لَهُ بِأَنْ كَانَ مِثْلَ لَهُ الْعُرْفُ ، أَوْ لَمْ يَشْهَدُ لَهُ وَلاَ عَلَيْهِ ، أَمَّا إِنْ شَهِدَ للْمَوْهُوبِ لَهُ بِأَنْ كَانَ مِثْلَ الْوَاهِبِ لاَ يَطْلُبُ فِي هِبَتِهِ ثَوَابًا ، فَالْقَوْلُ حِينَئذِ لِلْمَوْهُوبِ .

قَوْلُهُ : (وَصَدَقَ وَاهِبٌ فِيهِ) أَيْ : فِي الثَّوَابِ ، أَيْ : فِي قَصْدِهِ وَإِرَادَتِه، انْتَهَى الْمُرَادُ منْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاهِبَ مُصَدَّقٌ فِي إِرَادَةِ الشَّوَابِ فِي حَالَتُمْنِ ، أَيْ : فِي حَالَةِ شَهَادَة الْعُرْف لَهُ ، وَفَى حَالِ عَدَم شَهَادَتَه لَـه أَوْ عَلَيْه [ق/ ۲۲۲] ، وَعَلَيْه لاَ يُصَدَّقُ مُسْتَهْلَلٌ شَهَادَتَهُ عَلَيْه ، وَهَلْ يَحْلَفُ الْوَاهِبُ فِي الْحَالَتَيْنِ الأُولَتْينِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَاهِدَ الْعُرْف بِمَنْزِلَة الشَّاهِد الْواَحِد أَوْ إِنَّمَا يَحْلَفُ فِي الثَّانِية مِنْهَا فَقَطَ عَلَى أَنَّ شَاهِدَ الْعُرْف بِمَنْزِلَة شَاهَد الْعُرْف بِمَنْزِلَة شَاهَدَيْنِ فِي وَهِي إِذَا لَمْ يَشْهَدُ لَـهُ أَوْ عَلَيْه بِنَاءً عَلَي أَنَّ شَاهِدَ الْعُرُف بِمَنْزِلَة شَاهَدَيْنِ فِي دَلْكَ؟ قَوْلاَن ، أَشَارَ إِلَيْهِمَا الشَّيْخُ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يَحْلَفُ [أَوْ] [أَوْ] أَنَّ إِنْ فَي ذَلِكَ؟ قَوْلاَن ، أَشَارَ إِلَيْهِمَا الشَّيْخُ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يَحْلَفُ [أَوْ] أَنْ إِنْ إِنْ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَي اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّلْمُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

وَالْعُرْفُ : غَلَبَتْ مَعْنَى عَلَي جَمِيعِ الْبِلاَدِ أَوْ بَعْضِهَا، أَوْ يُقَالُ الْعُرْفُ مَا قَبِلَتْهُ الْعُقُولُ وَتَلَقَّتُهُ الطَّبَاعُ بِالْقَبُولِ ، كَمَا فِي نَوَازِلِ بَعْضِ أَئِمَّتِنَا انْتَهَى .

وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتَمَشَّى حَيْثُ كَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ غَنِيًّا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فَق يرا

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٥) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٧/ ١١٧ ـ ١١٨) .

⁽٣) في الأصل : و .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ « الْمَدَوَّنَةِ » : وَمَا عَلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِثَـوَابِ كَصِلَتِكَ لِفَقيرِهِمْ وَأَنْتَ غَنِيٌّ فَلَا ثُوابَ لَكَ فِيهِا وَلاَ تُصَدِّقُ أَنَّكَ أَرَدْتُهُ . . . إِلَخْ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . . . إِلَخْ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠١) [٧٢] سُؤَالٌ: عَنْ صَبِيِّ اخْتُتِنَ وَحُولٌ بِعَبْد صَغير ، وَتَرَكَهُ الْأَبُ لَهُ لِجَرْي الْعَادَة بِذَلِكَ ، وَلَهُ أَوْلاَدُ غَيْرِهَ لَمْ يَهِبَهُمْ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْهِبَةِ ، هَلْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ أَمْ لاَ ؟ مَاضِيَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ « الرِّسَالَةِ »(١) : وَ [يُكْرَهُ](٢) أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِبَعْضِ أَوْلاَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ انْتَهَى .

قَوْلُهُ : كُلُّهُ أَوْجُلُّهُ عَلَي الْمَشْهُورِ كَمَا فِي التَّتَاثِيِّ .

قَوْلُهُ : وَأَمَّا الشَّيْءُ ، أَيْ : الْيَسِيرُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ ، أَيْ : جَـائِزٌ كَمَا فِي التَّتَائيِّ أَيْضًا.

وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عِنْءَ قَـوْل « الرِّسَالَة » : وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَـبَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَـالَهُ كُلَّهُ. مَا نَصَّهُ : فَإِنْ وَقَعَ أُجِيزَ فَلاَ يُرَدُّ بِقَضَاء .

وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يُرَدُّ فِي حَيَاتِه ، وَمَـمَاتِه قَالَ مَالكُ [] [٣) قُضِيَ بِرَدِّهِ فِي الْمَدينَة ، وَقَالَ أُصْبُعُ : إِذَا حِيـزَ عَنْهُ جَازَ عَلَى كُلِّهِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ أَمْرُ الْقُضَاة وَالْفُقَهَاء عَلَى هَذَا انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » (٤): وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ مَا نَصَّهُ : قَالَ في « النَّوَادِرَ » : وَقَدْ فَعَلَهُ الصِّدِّيقُ ، وَقَالَهُ عُمَرُ بَنُ الْخَطَّابِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ

⁽۱) انظر : « الرسالة » (ص/ ۲۳۰) .

⁽٢) في الأصل: كره.

⁽٣) كلمة غير واضحة بالأصل .

⁽٤) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٠) .

عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَعَمِلَ بِهِ النَّاسُ انْتَهَى .

وَلاَ يُفْتَقَرُ لِحِيَازَةِ كَمَا فِي كَتَابِ « الْبَيَانِ وَالتَّقْرِيبُ » ، وَنَصَّهُ : مَنْ تَصَدَّقَ أَوْ وَهَبَ شَيْئًا لَوَلَدهِ مِنْ أَصْلٍ أَوْ حَيوان أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عِنْدَ اخْتِتَانِهِ أَوْ عِنْدَ خَتْمِهِ الْقُرُانَ فَذَلِكَ جَائِزٌ لاَ يَحْتَاجُ لِحِيَازَةِ انْتَهَى .

نَقَلْتُ هَذَا مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا بَرَّدَ اللهُ تَعَالَى ضَرِيَحهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ أَمِينَ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٢) [٧٣] سُوَّالٌ: عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ عَبْدَيْنِ لاَبْنهَا الصَّغيرِ الْمُهْمَلِ السَّاكِنِ مَعَهَا فِي مَنْزِلهَا إِذْ لاَ مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلاَ حَاضِنَ لَهُ سَوَاها ، وَالْعَبْدَانَ يَخْدَمَانِهَا مَعًا إِلَى أَنْ مَاتَتْ الأَمُّ ، هَلْ هَذه الْهِبَةُ بَاطِلَةٌ كَمَا قَالَ ذَلكَ بَعْضُ الطَّلَبَةَ وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلكَ بَعْضُ الطَّلَبَة وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلكَ بِقَوْل « الْمُدُونَّة » (١٠): وَلاَ تَكُونُ الْأُمُّ حَائِزَةً لِمَا وَهَبَتْ أَوْ وَاسْتَشْهَدَ عَلَى بَنِيهَا الصَّغَارِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً ، أَوْ هِي صَحَيحة لأَنَّهَا مَحْجُورَةٌ بَالَقُوَّة ؟

جَوابُهُ : أَنَّ الْمُتَواهِبِينَ إِذَا كَانَا رَوْجَيْنِ أَوْ وَلَدٌ مَعَ وَالدِهِ ، أَوْ سَيِّدٌ مَعَ أُمِّ وَلَدِهِ وَكَانَ الشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا بِهِ كَأْمَهِ الْخِدْمَة وَعَبْدَهَا ، وَالْغِطَاءِ وَالْوِطَاءِ وَالثِّيَابِ وَفَرْشِ الْبَنْتِ وَأُوانِيهِ وَشَبْهِ ذَلِكَ فَحَوْزُهُ يَكُونُ وَعَبْدُها ، وَالْغِطَاء وَالْوِطَاء وَالثِّيَابِ وَفَرْشِ الْبَنْتِ وَأُوانِيهِ وَشَبْهِ ذَلِكَ فَحَوْزُهُ يَكُونُ بِالإِشْهَادِ عَلَي الْهِبَة وَاسْتَعْمَالِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعُ الْوَاهِبُ يَدَهُ عَنْهُ إِلَى حَصُولِ الْمَانِعِ لِلضَّرُورَة ، إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكَلَّفٌ ، وَالتَّكَلُّفُ لاَ تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ الَّتِي حَصُولِ الْمَانِعِ للضَّرُورَة ، إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكَلُّفٌ ، وَالتَّكَلُّفُ لاَ تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ اللَّي قَلْمُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا » (٢) وَبَنَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا » (٢) وَبَنَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا » (٢) وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَي هَذَا الأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِي الْمَشَقَّةُ تُجْلِبُ التَّسْيِرَ ، وَمِنْ فُرُوعِهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْعَاحِدِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ (٣) : وَأَمَّا الْخَادِمُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهِبُهُ أَحَدُهُمَا الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ (٣) : وَأَمَّا الْخَادِمُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهِبُهُ أَحَدُهُمَا

⁽١) انظر : « التاج والإكليل (٢٦/٦) .

⁽٢) تقدم .

⁽٣) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥).

لِلاَّحَرِ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لاَزِمٌ انْتَهَى .

الْقَلَشَانِيُ عَلَيْهِ : سَمِعَ أَشْهَبُ فِي امْرَأَة نَحَلَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا عُلاَمًا ، وَابْنَهَا مَعَهَا ، وَلِلاَبْنِ أَبُ أَوْ وَصَيُّ فَلَمْ يَحُزُهُ الأَبُ أَوْ الْوصِيُّ حَتَّى مَاتَتْ أَلاَ تَرَى ذَلِكَ حَوْزًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ يَخْتَلَفُ أَمَّا الْغُلاَمُ الَّذِي هُوَ للخَرَاجِ فَإِنِّي لاَ أَرَى ذَلِكَ حَوْزًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ مَعْ أُمَّة ، فَإِنِّي هُوَ لِلْخِدْمَة يَخْدَمُهُ وَيَخْتَلِفُ مَعَهُ ويَقُومُ فِي كُونَ عَدْدَى للصَّبِيِّ حَوْزًا ، وَإَنَّمَا ذَلِكَ عَنْدى كَوَائِجِهِ وَهُو فِي ذَلِكَ مَعَ أُمِّه ، فَإِنِي أَرَاهُ حَوْزًا وَأَرَاهُ جَاتِزًا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَنْدى بَمْنَ لَهُ مَعْ أُبِيهِ فَيكُونُ لَهُ حَوْزًا انْتَهَى ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقُولِ بَمْنَ أَلِيهُ فَيكُونُ لَهُ حَوْزًا انْتَهَى ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقُولِ اللهُ فِي امْرَأَة وَهَبَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا عَبْدًا ولَمْ يَحُرُنُ أَلْكُ حَوْزًا انْتَهَى ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقُولِ اللَّوْضِيحِ » : عَنْ الإِمَامِ مَالَكَ فِي امْرَأَة وَهَبَتْ ابْنًا لَهَا صَغيرًا عَبْدًا ولَمْ يَحُرُنُ لَهُ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْ تَلافُهُ مَعَدُ وَحُوزُهُ لَهُ وَكُونُ لَهُ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْ تَلافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ وَكُونُ لَهُ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْ تَلافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ وَكُونُ لَهُ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْ تَلافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْ تَلافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ عَمْ وَوَوْرُهُ لَهُ وَكُونًا يَخْدَمُ أَبَاهُ مَعَهُ انْتَهَى .

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : الْبَاجِي : وَأَمَّا مَا يُسْتَعْمَلُ مَنْفُرِدًا فَسَمِعَ أَشْهَبُ نَحْلَةً الأَمِّ ابْنَهَا الصَّغِيرِ عَبْدَ خَرَاجٍ ، وَمَاتَتْ قَبْلَ حَوْزِ الْأَبِ لَهُ بَاطِلَةٌ ، وَلَوْ كَانَ عَبْدُ خَدْمَة يَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيُقَدَّمُ فِي حَوَائِجِهِ كَانَ حَوْزًا ، وكَذَا نِحْلَةُ الأَبِ إِيَّاهُ اخْتِلاَفُهُ مَعَّهُ وَحَدْمَتُهُ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَمَ الأَبِ مَعَ الْغُلامِ إِلَي مَوْتِ الأَبِ إِلَى أَنْ قَالَ : فَلَمْ يُرَاعَ فِي السَّمَاعِ كَوْنَ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمِّ فِي مَنْزِلِ وَاحِد .

وَرَأَى أَنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْحَائِزُ لَهُ بِأَخْذِ أُمِّهِ إِيَّاهُ انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْهُ ، وَنَحْوُهُ فِي «التُّحْفَة » عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا بِقَـوْلِه : وَأَمَّا غُلاَمُ الْكَرَاءِ يَأْخُذُ صَاحِبَهُ كَرَاءَهُ فَلَيْسَ بِحَوْزَ ، وَإِنْ كَانَ غُلاَمُ الْخَدْمَةَ يَخْدَمُ الأَبَ وَالْابْنَ ، أَوْ يَخْدَمُ الأَبْنَ حَتَّى مَاتًا وَلَمْ يَحُزْهُ الابْنُ عَنْهُمَا ، فَقَـالَ الْبَاجِيُّ : خَدْمَتُهُ لِلابْنِ وَتَصَرَّفُهُ فِي حَوَائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَمَ الأَب أَوْ الأُمَّ إِلَى أَنْ مَـاتَا ، انْتَهَى لِلابْنِ وَتَصَرَّفُهُ فِي حَوَائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَمَ الأَب أَوْ الأُمَّ إِلَى أَنْ مَـاتَا ، انْتَهَى

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٣) [٧٤] سُؤَالٌ: عَنْ صَبِيٍّ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِبَقَرَة وَتَنَاسَلَتْ عِنْدَهُ ، وَلَمْ وَتَصَدَّفَتْ وَالدَّتُهُ فِيهَا وَفِي نَسْلهَا بِالْعَطَاءِ لغَيْرِه بِحَضْرَتِه قَبٌ بِلُوغه وَبَعْدَهُ ، وَلَمْ يُنَازِعْهَا فِي ذَلَكَ سُوى أَنَّهُ يَقُولُ النَّاسُ: إِنَّهُ غَيْرٌ رَاضِ بِذَلِكَ ، وَأَنَّ الْبَقَرَة وَنَسْلَهَا مِلْكُهُ حَتَّى تُوفِي ثَسْلها مَال الْحُكُمُ فِي مَلْكَهُ حَتَّى تُوفِي ثَسْلها مَال الْحُكُمُ فِي مَلْكَهُ حَتَّى تُوفِي نَسْلها مَال الْحُكُمُ فِي مَلْكَهُ حَتَّى تُوفِي مَنْ نَسْلها مَال الْحُكُمُ فِي مَلْكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ تَصَرَّفَهَا ذَلِكَ لاَ يُوهِنُ حُجَّتُهُ وَلاَ يَقْطَعُ دَعْوَاهُ ، وَلاَ يَنْقِلُ ملْكَهُ عَنْ الْبَقْرَةِ وَنَسْلِهَا وَحِينَئَذَ فَلَهُ أَخْذُ مَا بَقِيَ مِنْ النَّسْلِ كَانَ يَأَى يَد وَيَرْجِعُ فِي عَنْ الْبَقْرَةِ وَنَسْلِهَا وَحِينَئَذَ فَلَهُ أَخْذَ مَا بَقِيَ مِنْ النَّسْلِ كَانَ يَأَى يَد وَيَرْجِعُ فِي تَرَاثِ الأُمِّ بِمَا فَوَيَّتُ مِنْ مَالِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٤) [٧٥] سُوَّالٌ: عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ لا بْتَتَهَا هِبَةً وَتَرَوَّجَ زَوْجٌ بِالا بْنَةِ لاَ بْنَةَ هَلْ لَهَا إعْتِصَارُهَا مِنْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لاَ لِأَنَّ النِّكَاحَ مِنْ مُفَوِّتَانِ الاعْتِصَارِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَمْ يَنْكَحْ [أَوْ](١) يُدَايِنْ لَهَا قَالَ) (٢) .

« طخ » : وَإِنْ دِينَ الاَبْنُ أَوْ تَزَوَّجَ ، أَوْ تَزَوَّجَتْ الْبِنْتُ لأَجْلِ الْهِبَةِ امْـتَنَعَ الاعْتِصَارُ انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٥) [٧٦] سُؤَالٌ: عَنْ مَوانع الاعْتصار؟

قَالَ « ق » عَنْ « الذَّخيرَة » (٣) لَيْسَ لِلْوَالِدِ الاعْتصَارُ فِي اثْنَتَىْ عَشْرَةَ صُورةً فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ : إِذَا تَزَوَّجَ الْوَلَدُ ، أَوْ اسْتَدَانَ ، أَوْ مَرِضَ الْوَالِدُ ، أَوْ الْوَلَدُ أَوْ

⁽١) في الأصل : ولم .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۵۵) .

⁽٣) الذخيرة (٦/ ٢٦٧) .

وَهَبَهَا لِصِلَةِ الرَّحِمِ ، أَوْ لِقَرَابَةِ ، أَوْ قَـالَ : هَبَةٌ لِلَّهِ ، أَوْ لِوَجْهِ اللهِ تَعَالَي ، أَوْ لِطَلَبِهِ الْأَجْرَ ، أَوْ كَانَتْ جَارِيَةً فَوَطِئَهَا الاِبْنُ ، أَوْ يُرِيدُ بِهَا الصَّلَةَ أَوْ تَغَيَّرَتْ.

وَللإِعْتَصَارِ شُسُرُوطٌ : أَنْ تَكُونَ الْهِبَةُ قَائِمَةٌ ، وَلَمْ يَحْدُثُ فَيهَا عَيْبٌ ، وَلَمْ يَحْدُثُ فَيهَا عَيْبٌ ، وَلَمْ يَحْدُثُ فَيهَا عَيْبٌ ، وَلَمْ يَحَدُثُ فِيهَا عَيْبٌ ، وَلَمْ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُ لِنَحْ لِيمِ أَوْ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَ أَوْ زَوْجَ أَوْ رَوْجَةً ، وَالْوَاهِبُ أَبُ أَوْ أَمُ أَهُ ، وَفِي الْجَدّ وَالْجَدّة خِلاَفٌ ، وَالْمَوْهُوبِ لَهُ غَيْرُ فَقيرٍ فَلاَ تَعْتَصُرُ الْأُمُّ بِفَرِيمِ الْابْنِ الناس لاَ يَقُولُ فِي عَقْدِ الْهِبَةِ : لِوَجْهِ اللهِ انْتَهَى الْمُرَّادُ مِنْهُ .

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ بِقَوْله : (إِلاَّ فِيمَا أُرِيدَ [ق / ٧٢٣] بِهِ الْآخِرَةَ كَ صَدَقَة بِلاَ شَرْط إِنْ لَمْ تَفُتْ لاَ بِحَوَالَة سُوق ، بَلْ بِزَيْد أَوْ نَقْص وَلَمْ يَنْكُحُ [أَوْ] (١) يُدَايِنْ [لَهًا] (١) أَوْ يَطَأ ثَيِّبًا أَوْ بِمَرَض كُواهِبٍ إِلاَّ أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذَه الْأَحُوال ، أَوْ يَزُولُ الْعَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ) (٣) انْتَهَى .

قُولُهُ: (فيما أُرِيدَ فيه الْآخِرَةَ) أَيْ : أَنَّ الْهِبَةَ إِذَا أَرَادَ بِهَا الْوَاهِبُ وَجُهَ اللهِ تَعَالَى أَوْ ثَوَابَ الْآخِرَة صَارَتْ صَدَقَةً وَهِي لاَ تُقْتَصَرُ ، وَكَذَلَكَ إِذَا أَرَادَ بِهَا صِلَةً الرَّحِمِ . كَمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَغيرًا مُحْتَاجًا أَوْ كَبِيرًا بَائِنًا عَنْ أَبِيهِ وَكَذَلِكَ لاَ الرَّحِمِ . كَمَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَغيرًا مُحْتَاجًا أَوْ كَبِيرًا بَائِنًا عَنْ أَبِيهِ وَكَذَلِكَ لاَ اعْتَصَارَ للْوَالِدِ فِي الْهِبَةِ إِذَا أَشُهَدَ عَلَى عَدَمَ الاعْتَصَارِ كَمَا قَالَهُ (ح) فِي الْتَرَامَاتِهِ) ، وَكَلاَمٍ (مَخ) في إِللَّيوالِمَاتِهِ) ، وَكَلاَمٍ (مَخ) في إِللَّهَارِهُ مَنْ بِاللَّيارِ اللَّهُ الْحَاجُ الْحَسَنِ بِاللَّيَارِ الْمُصُرِيَّةِ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : (كَصَدَقَة بِلاَ شَرْط) أَيْ : لاَ اعْتَصَارَ للْوَالِد إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ بِلَفْظِ الصَّدَقَة وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَرَّجِعَ فِيهَا أَوْ يْقَتَصِرَهَا ، فَلَوْ شَرَطَ الرَّجُوعَ فِي صَدَقَتِهِ كَانَ لَهُ شَرْطُهُ ، قَوْلُهُ : إِذْ لَمْ تَفُتْ ، أَيْ : بِبَيْعٍ ، أَوْ غَصْبٍ ، أَوْ عِنْقٍ،

⁽١) في الأصل : ولم .

⁽٢) سقط من الأصل .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

⁽٤) انظر : « حاشية الخرشي » (٧/ ١١٤) .

أَوْ تَدْبيرِ وَنَحُو ذَلكَ .

قُولُهُ: (لاَ بِحَـواَلَة سَوْق) أَيْ: عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَـرَفَةَ: تَغَـيُّرُ الأَسْواقِ لَغُـوْ . قَـواْلُهُ : (بِلْ بِزَيْد) أَيْ : لاَ فَـرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ مَعْنُويَّةً كَتَعْلِيمٍ صَنْعَـة لَهَا بَالٌ ، أَوْ حسية ككبر الصَّغيير وَسَمْنِ الْهَزِيلِ ، وَانْظُرْ هَلْ سَمْنُ الْهَزِيلِ يَجْرِي فِي الْدَّوابِ وَالرَّقيقِ أَوْ فِي الدَّوابِ فَقَطْ ؟ .

قَولُهُ : (أَوْ نَقْصٌ) أَيْ : لاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ النَّقْصُ حِسِّيًا بِهِرَعِ ، أَوْ مَعْنُويًا كَنِسْيَانِ صَنْعَة ، وَيَدْخُلُ فِي النَّقْصِ الْحَمْلُ ، وَتَنزْوِيجُ الْأَمَةِ ، وَضَرْبِ الْعَيْنِ [] (١) إِذْ لاَ تَخْلُو عَنْ نَقْصٍ .

قُولُهُ : وَلَمْ يَنْكَحْ ، أَيْ : لَـمْ يَتَزَوَّجْ الْمَوْهُوبُ لَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لأَجْلِ الْهِبَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْنِي كُلُّ مَنْ يَنْكِحْ أَوْ يُدَايِنُ) أَيْ : لأَجْلِ الْهِبَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْنِي كُلُّ مَنْ يَنْكِحْ أَوْ يُدَايِنُ كُلُّ مَنْ يَنْكِحْ أَوْ يُدَايِنَ لَلْمَجْهُولِ لِيُقَيِّدَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقَصْدِ الْمُنْكَحِ أَوْ رَبِّ الدَّيْنِ الَّذِي دَايَنَهُ وَأَمَّا وَصَدُهُ هُو فَلَغُوْ .

قَوْلُهُ : (أَوْ يَطَأُ ثَيِّبًا) أَيْ الْولَدُ وَهُوَ بِالِغُ ، وأَمَّا غَيْرُهُ فِ إِنَّمَا يُفِيدُ الإعْتِصَارُ اقْتِضَاءَ ضَمِّهَا إِذَا كَانَتْ بِكْرًا .

قَوْلُهُ : (أَوْ عَرَضٌ) أَيْ : مَوْهُوبٌ لَهُ لِتَعَلُّقِ حَقٍّ وَرَثَتِه بِالْهِبَةِ .

قَوْلُهُ : (كُوَاهِبِ) أَيْ : لأَنَّ اعْتِصَارَهُ لَهَا لِغَيْرِه .

قُولُهُ : (إِلاَّ أَنْ يَهِبَ عَلَى هَذِهِ الأَحْوَالِ) أَيْ : الْمَانِعَةِ مِنْ الاعْتِصَارِ ، وَهِيَ النَّكَاحُ ، وَالدَّيْنُ ، وَهَرَضُ الْمَوْهُوبِ، لَهُ فَلَهُ الاِعْتِصَارُ فِي هَذِهِ الأَحْوَالِ، وَوَجُودُهَا لَيْسَ مَانِعًا مِنْ الاِعْتِصَارِ .

قُولُهُ : ﴿ إِلاَّ أَنْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ ﴾ أَيْ : الْحَاصِلُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ، وَالْوَاهِبْ بَعْدَ الْهِبَةِ فَيَعُودُ الاعْتِصَارُ حِينَئِنْ ، وَأَمَّا النَّكَاحُ وَالْمُدَايَنَةُ إِذَا زَالاً فَلاَ

⁽١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

يَعُودُ الاعْتَصَارُ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٦) [٧٧] سُوَّالُ : عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ لابْنهَا أَمَةً بِحَضْرَة الْبيِّنَة ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ لابْنهَا أَمَةً بِحَضْرَة الْبيِّنَة ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَلَيْ ذَلِكَ عَلَيْهَا بِمَجْلسِ الْهِبَة بِحَضْرَة الْبيِّنَة الْمَذْكُورَة أَيْضًا ، وَاسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَي ذَلِكَ حَتَّى صَارَتُ الْوَاهِبَة أَلِى رَحْمَة ، رَبَّهَا مَا الْحُكْمُ في تلك الْهبَة ؟

جَوابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَـدَمِ حَوْزِ الْمَـوْهُوبِ لَهُ إِيَّاهَا الْحَوْزَ الْمُعْـتَبَرَ شَـرْعًا ، وَتَرْجِعُ تُرَاثًا عَنْ الْوَاهِبَةِ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا إِنْ رَجَـعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبِ بِأَنْ أَجَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ بِهَا) (١) .

مخ : (١) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهِبَةَ إِذَا حَازَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَتْ إِلَى وَاهْبِهَا بِقُرْبِ الْحَوْزِ ، فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِأَنْ أَجرله الْمَوْهُوبُ لَهُ الْهِبَةَ أَيْ لوَاهِبَهَا أَوْ أَرْفَقَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْوَاهِبَهَا أَوْ أَرْفَقَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْوَاهِبَ بِالْهِبَةِ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ أَيْضًا ، وَالإِرْفَاقُ هُو الْعُمْرَي ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَأَحْرَى فِي الْبُطْلاَنِ إِنْ أَعْمَرَهَا عَلَيْهِ قَبْلَ حَوْزِهِ لَهَا ، وَحِينَئِذٍ فَالنَّصُّ عَلَيْهِ بُطْلاَنِ الْهِبَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ إِنْ بَقِيتْ عِنْدَهُ) .

« عج » : وَالمَعْنَى أَنَّ الْهِبَةَ إِذَا بَقِيتُ عِنْدَ وَاهِبِهَا إِلَى أَنْ أَفْلَسَ ، أَوْ إِلَى أَنْ مَاتَ فَاإِنَّهَا تَبْطُلُ لِفَوَاتِ الْحُوْزِ الَّذِي هُو شَرْطٌ فِي صِحَّةٍ مِلْكِهَا ، وَسَوَاءً عَلِمَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي ﴿ قَ ﴾ (٣)عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَلاَ إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِقُرْبٍ ﴾ إِلَخْ ، مَا نَصَّهُ : ابْنُ الْمَوَّازِ : إِذَا مَاتَ الْمُعْطِي فَلاَ يَضُرُّ ذَلِكَ ، وَلَوَرَثَتِهِ الْقِيَامُ بِطَلَبِهَا، وَلَوْ مَاتَ الْمُعْطِي قَبْلَ الْحَوْزِ للْعَطَيَّة تَبْطُلُ انْتَهَى .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۷/ ۱۰۹) .

⁽٣) التاج والإكليل (٦/ ٢٥) .

وَأَخَرُ كَلاَمِهِ هُوَ الشَّاهِدُ عِنْدَنَا عَلَى بُطْلاَنِ الْهِبَةِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . (٢٠٠٧) [٧٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةِ لِزَوْجِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ هَلْ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : مَا فِي « نَوَازِل الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ الْهَاشِمِ » وَنَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ : كُلُّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالَ غَيْرِهِ قَدْ حَصَلَ فِي يَدِه فَهُو ضَامِنٌ مُتَعَدًّ ، وَكُلُّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالَ غَيْرِه لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِه لَمْ يَلْزَمْهُ مِنْهُ شَيْءٌ ، كَمَنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الَّذِي لَهَا عَلَي زَوْجِهَا فَلاَ يَضْمَنْهُ الْأَبُ إِذَا لَمْ يَهَبْ شَيْئًا حَصَلَ فِي يَدِه ، وَكَمَّكُرِي الْهَا عَلَي زَوْجِهَا فَلاَ يَضْمَنْهُ الْأَبُ إِذَا لَمْ يَهَبْ شَيْئًا حَصَلَ فِي يَدِه ، وكَالسَّارِق يُبْرِئُ فِي يَدِه ، وكَالسَّارِق يُبْرِئُ الْمَسْرُوقَ مِنْ السَّرِقَة ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ الْعَبْدُ لاَ يَضْمَنُ [] (١) لَأَنَّهُ فِي الْمَسُرُوقَ مِنْ السَّرِقَة ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ الْعَبْدُ لاَ يَضْمَنُ [] (١) لَأَنَّهُ فِي الْجَمِيعِ وَهَبَ مَا لَمْ يَحْصُلُ فِي يَدِهِ مِنْ مَالِ غَيْرِه ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمَ .

أَنْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ فِي كَتَابِ الاسْتحْقَاقِ مِنْ "الْمُدَوَّنَة" مِنْ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ. قَالَ الْفَقِيةُ الْمَذْكُورُ مَا نَصَّةُ: قَوْلُهُ: كَمَنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَته . . . الأَخيرَتَيْنِ. قَالَ الْفَقيةُ الْمَذْكُورُ مَا نَصَّةُ : قَوْلُهُ: كَمَنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَته . . . الْخَيرَتَيْنِ . هَذَا وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إَنْ كَانَتْ رَشْيدَةً ، وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَلَهَا الرَّجُوعُ عَلَي إِبَيها إِنْ أَعْدمَ زَوْجُهَا ، قَالَهُ فِي « مُفَيدِ الْحُكَّامِ»، قَالَ: وَلاَ يَرْجعُ بِهِ الزَّوْجُ عَلَى الله الله الله الله عَلَى الأَب إلا أَنْ يَكُونَ قَدْ ضَمَنَ لَهُ دَرْكَ ذَلَكَ ، انْتَهَى كَلاَمُهُ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٠٨) [٧٩] سُوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ أَوْ تَصَّدَقَ عَلَي شَخْص بِشَيْء عَلَي أَنَّهُ لاَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِمُعَاوَضَة وَلاَ تَبَرُّع ، وَإِنَّمَا يَمْسِكُهُ عَلَي نَفْسِهِ مَا الْحُكُمْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خَمْسَةُ أَقُوال فَفِي « عج » قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْهِبَة : (وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوك يَنْقُلُ) (٢) مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ رَشُد : وَاخْتُلُفَ فَيمَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ هِبَةً أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ عَلَى أَنْ لاَ يَبِيعَ وَلاَ يَهَبَ إلَى خَمْسَةِ أَقُوال ، إِلَى أَنْ قَالَ: الرَّابِعُ : إِنَّ الشَّرْطَ عَامِلٌ وَالْهِبَةَ مَاضِيَةٌ ، فَتَكُونُ خَمْسَةِ أَقُوال ، إِلَى أَنْ قَالَ: الرَّابِعُ : إِنَّ الشَّرْطَ عَامِلٌ وَالْهِبَةَ مَاضِيَةٌ ، فَتَكُونُ

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

⁽٢) مەنتصر خلىل (ص/ ٢٥٣) .

الصَّدَقَةُ بِيَدِ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَبْسِ لاَ تُبَاعُ وَلاَ تُوهَبُ حَتَّى يَمُوتَ فَإِذَا مَاتَ وَرَثَتْ عَنْهُ عَلَي سَبِيلِ الْمِيراَثِ وَهُوَ قَـوْلُ عِسِى فِي هَذِهِ السرِّواَيَةِ ، وَقَوْلُ مُطْرَفِ ، وَهُوَ أَطْهَرُ الأَقُوالِ وَأَوْلاَهَا بِالصَّوَابِ .

قُلْتُ : وَقَدْ ذَكَرَ الأَقْوَالَ الْخَمْسَةَ الْعلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ ابْنِ الْهَاشِمِ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : الْهِبَةُ بِشَرْطِ التَّحْجِيرِ فِيهَا اخْتِلاَفٌ، وَالَّذِي فِي « الْمُدُوَّنَةِ » : أَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْهِبَةَ ، وَقِيلَ : الْوَاهِبُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْهِبَةَ أَوْ يَتْرُكَ .

الشَّرْطُ الثَّالثُ : بُطْلاَنُ الشَّرْطِ وَالهِبَةِ جَائِزَةٌ .

الرَّابِعُ: إِعْمَالُ الشَّرْطِ وَالْمِيرَاثَ .

الْخَامِسُ : مِثْلُهُ إِلاَّ إِنْ مَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ رَجَعَتْ لِلْمُحْبِسِ أَوْ وَارِثِهِ انْتَهَى الْخُامِسُ : مِثْلُهُ إِلاَّ إِنْ مَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ رَجَعَتْ لِلْمُحْبِسِ أَوْ وَارِثِهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٩) [٨٠] سُوَّالٌ: عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ غَلَّةَ عَقَار وَعَبيد وَبَقَرَات لاَبْنَتها وَقَالَتْ: إِنْ مَاتَتْ الاَبْنَةُ فَتَلْكَ الْغَلَّةُ لِعَقَّبِ الاَبْنَة وَعَقبِ عَقِبها حَتَّى يَنْقَرِّضَ آَخِرُ الْعَقب، وَعَقب، عَقبها حَتَّى يَنْقَرِّضَ آَخِرُ الْعَقب، وَجَعَلْتَ للاَبْنَة وَلَعقبها الْبَيْعَ إِنْ احْتَاجُوا، وَالتَّصَرُّفُ فِي ذَلِكَ بِمَا شَاءُوا ثُمَّ اعْتَصَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا شَاءُوا ثُمَّ اعْتَصَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ ابْنَتَها، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الاعْتِصَارِ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ هِبَهَ الْمَنْفَعَةِ كَهِبَةِ الذَّاتِ إِلاَّ فِي تَمْلِيكِ الرَّقَبَةِ لَقَوْلِ صَاحِبِ «الْمَنْهَجِ السَّالِكِ » ؛ وأَمَّا هِبَةُ الْمَنَافِعِ كَالْعُمْرَى وَالإِخْدَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا كَهَبَةِ الأَعْيَانِ إِلاَّ فِي تَمْلِيكِ الرِّقَابِ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ هَذِهِ الْهِبَةَ تَتَضَمَّنُ عُمْرَى مَنْفَعَة مُعَقْبة ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ مَنْعُ وَبُطْلاَنُ الاعْتِصَارِ الْمَذْكُورِ ، إِذْ فِيهِ اعْتِصَارٌ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ لأَنَّ لَهُ فِيهَا حَقًا وَإِنْ كَانَ لاَ يَصِلُ إِليَّهِ إِلاَّ بَعْدَ مَوْتِ الْمُعَمَّرِ عَلَيْهِ أَوَّلاً ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي « الْمُوطَّأَ » : وَنَصَّهُ : مَالكُ عَنْ ابْنِ شَهَابِ عَنْ [أَبِي] (١) سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنَ عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ عَبْدِ الرَّحْمَنَ عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمْرَى لَهُ وَلَعَقِبِه فَإِنَّهَا لَـلَّذِي أَعْطِيهَا لاَ تَرْجِعُ للَّذِي أَعْطَاهَا أَبَدًا "(٢) هَذَا أَعْمَرَ عُمْرَى لَهُ وَلَعَقِبِه فَإِنَّهَا لَـلَذِي أَعْطِيهَا لاَ تَرْجِعُ للَّذِي أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ [ق / آخر أُ الْسَمَرْ فُوع ، ثُمَّ أَذَرَجَ أَبُو سَلَمَةَ مَا نَصَّهُ : لأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ [ق / ٢٤] فيه الْمَوَارِيثُ .

وَمَعْنَي قَوْلِه : لاَ تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَدًا . أَيْ : حَتَّى يَنْقَرِضَ الْعَقَبُ، وَفِي رَوَايَة بِلَفْظَ بِالسَّيَد عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ قَضَى فِي مَنْ أَعْمَر عُمْرَى لَهُ وَلَعَقَبُه فَهِي لَهُ بِتِلَةٌ لاَ يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيها شَرْطٌ وَلاَ تَنْوِيهُ (٣). أَنْظُرْ عَمْرَى لَهُ وَلَعَقَبُه فَهِي لَهُ بِتِلَةٌ لاَ يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيها شَرْطٌ وَلاَ تَنْوِيهُ (٣). أَنْظُرْ شَارِحَى " الْمُعَوَّظِي فِيها شَرْطٌ وَقَالَ أَيْضًا : هَذَا شَارِحَى " الْمُعَوَّظِي فِيها شَرْط وَقَالَ أَيْضًا : هَذَا صَرَيحٌ فِي أَنَّهَا لَهُ وَلِعَقِبِهِ وَلاَ تَرْجِعُ لِلْمُعَمَّرِ حَتَّى يَنْقَرِضَ الْعَقِبُ عِنْدَ مَالِك ، وَيَشْهَدُ لذَلِك أَيْضًا مَا فِي " التَقْيِيد " عَلَي وَعَنْدَ غَيْرِهِ لاَ تَرْجِعُ أَبَدًا ، ويَشْهَدُ لذَلِك أَيْضًا مَا فِي " التَقْيِيد " عَلَي وَعَنْدَ غَيْرِه لاَ تَرْجِعُ أَبَدًا ، ويَشْهَدُ لذَلِك أَيْضًا مَا فِي " التَقْيِيد " عَلَي اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْمَرَ عَمْرَ وَعَيْد وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْمَر عَتَى لَهُ وَلَعَقِبِه فَإِنَّهَا للَّذِي يُعْطَاهَا لاَ تَرْجِعُ إِلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْمَر عَتَى لَهُ وَلَعَقِبِه فَإِنَّهَا للَّذِي يُعْطَاهَا لاَ تَرْجِعُ إِلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْمَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمُوارِيثُ .

قَالَ اللَّخْمِيُّ : مَحَلُّ حَدِيث جَابِرِ ، أَيْ : أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ فِيهَا الآنَ وَلاَ إِنْ مَاتَ ، لأَنَّ الَّذِي بَاشَرَهُ بِالْعَطِيَّةِ أَلْحَقَ مَنْ بَقَي مِنْ الْعَقِبِ لاَّنَّهُمْ يَرِثُونَ مَنَافِعَهَا إِلَى آخِرِ الْعَقِبِ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنِ ، فَإِذَا انْقَرَضُوا رَجَعَتْ انْتَهَى . .

وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي كِتَابِ الْهِبَةِ مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » وَنَصَّةُ قَالَ أُصْبَغُ : سَمِعْتُ ابْنُ الْقَاسِمِ يَسْئل عَنْ رَجُل أَعْمَرَ رَجُلاً دَارًا وَجَعَلَهَا لِـوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ هَلَ يَجُـوزُ

⁽١) في الأصل: ابن أبي.

⁽۲) أخرجه مالك (١٤٤١) ومسلم (١٦٢٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٦٢٥) .

لِلْمُعَمِّرِ أَنْ يَشْتَرِي الْعُمْرَي مِنْ رَبِّهَا حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَصْلُهَا ؟

وَأُمَّا أَنْ يَشْتَرِي شَيْئًا فَإِذَا مَضَى خَرَجَتْ إِلَى قَوْمٍ ٱخَرِينَ وَلاَ يَسْتَطِيعُ فِيهِ بَيْعًا وَلاَ غَيْرَ ذَلكَ فَلاَ يَحلُّ لَهُ انْتَهَى .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لِلْمُعَمِّرِ بَالْكَسْرِ اسْتُرْجَاعَ الْعُمْرَى الْمُعَقِّبَةَ مِنْ الْمُعَمَّرِ بِالْفَتْح بِعَوض، ويُؤيِّدُ هَذَا مَا فِي ابْنِ عِبْدِ السَّلامِ ، ونَصَّهُ ؛ وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْهِبَةَ وَالصَّدَقَةَ الَّتِي أَخْرِجَتُ مَخْرَجَ الصَّدَقَة لاَ رُجُوعَ فِيهَا لِأَحَد ، وإذَا مَنَعَ شِرَاوُهَا فَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَوضٍ أَحْرَى انْتَهَى الْمُرَادُ منه .

وَفِي « الْمُدوَّنَةِ » أَنَّ الْحَبْسَ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْصَّدَقَةَ لَمْ يَعْتَصِرْ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْصَّدَقَةَ لَمْ يَعْتَصِرْ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْصَّدَقَةَ لَمْ يَعْتَصِرْ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهِبَةِ يَكُونُ سُكْنَى أَوْ عُمْرَى إِلَي مُدَّةٍ ، ثُمَّ مَرْجِعُهَا [] (١) فَإِنَّهُ يَعْتَصِرُ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَة لَمْ يَعْتَصِرْ .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَبُو مُحَمَّد : يُرِيدُ إِذَا حُبِسَ عَلَيْهِ وَعَلَى عَقِبِهِ لَمْ يَعْتَصِرْ مِنْ وَلَدِ الْوَالَدِ ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَنْعِ عَصْرةِ الْعُمْرى

⁽١) طمس بالأصل.

الْمُعَقَّبَةِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ . انْتَهَى .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْعُمْرَى هَلْ يَدْخُلُ فِيهَا سَئْلُ الْإِمَاءِ وَالْمُعَمَّرَةِ لَمْ تَنُصُّ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا نَصَّتْ عَلَى دُخُول نَسْلِ الْبَقَرَاتِ أَوْ لاَ يَدْخُلُ فِيهَا نَسْلَ الْإِمَاءِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟ فَجَوَابُهُ مَا فِي كِتَابِ الْوَصَايَا الْأُولُ مِنْ " الْمُدُونَّة " ، ونَصَّهُ ؟ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟ فَجَوابُهُ مَا فِي كِتَابِ الْوَصَايَا الْأُولُ مِنْ " الْمُدُونَّة " ، ونَصَّهُ ؟ وَالْحَدْمَةُ وَالْحَدْمَةُ الْمُوصَى يِخَدْمُتِهَا لِرَجُلِ حَيَاتَهُ أَوْ أَجَلاً مُسسَمَّى وَرَقَبَتُهَا لاَخَرَ بَعْدَ الْخَدْمَة وَالْاَمَةُ الْمُوصَى يَخِدُمُ مَعَهَا ، وكَذَلِكَ وَلَدُ الْعَبْدِ الْمُخْدَمِ يَولَد لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ فِي الْخِدْمَةِ وَلَكُ الْمُخْدَمِ يَولَد لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ فِي الْخِدْمَةِ وَلَكُولُ الْمُخْدَمِ .

قَالَ الْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشَيَتِهِ عَلَيْهَا: قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْعَبْدِ الْمُخْدَمِ، قَالَ يَعْضُهُمْ ظَاهَرُهُ سَوَاءٌ حَدَّتُ بَعْدَ عَقْدِ الْخِدْمَةِ أَوْ قَبْلَهَا، وَقَيَّدَهَا اللَّخْمِيُّ بِ لَعْضُهُمْ ظَاهَرُهُ سَوَاءٌ حَدَّتُ بَعْدَ عَقْدِ الْخِدْمَةِ أَوْ قَبْلَهَا، وَقَيَّدَهَا اللَّخْمِيُّ بِ يَعْضُهُمْ فَا هَرُهُ سَوَاءٌ كَانَ سَابِقًا أَوْ لاَحقًا.

قُلْتُ : وَنَصَّهُ : سَمِعْتُ مَالِكًا قَالَ : مَنْ أَعْمَرَ خَادِمًا أَوْ عَبْدًا أَوَلاً مَالَ لَهُ ثُمَّ أَفَادَ مَالاً أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَنَّ مَا وُلِدَ لِلْأَمَةِ أَوْ كَانَ لِلْعَبْدِ مِنْ أَمَة يَمْلِكُهَا فَهُو ثُمَّ أَفَادَ مَالاً أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَنَّ مَا وُلِدَ لِلْأَمَةِ أَوْ كَانَ لِلْعَبْدِ مِنْ أَمَة يَمْلِكُهَا فَهُو عَلَى [] (١) يَخْدِمَانِ الْمُعَمِّرَ حَيَاتَهُ ، وَمَا كَانَ مِنْ مَال فَهُو مَوْقُوفٌ عَلَى [بأيخُلان مِنْهُ وَيَكْتَسِيَان مَنْهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَيْسَ لِلْمُعَمَّرِ انْتِزَاعُهُ مَا عَاشَا ، فَإِنْ مَاتًا وَرَثَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الرُّقُبَةَ .

وَمَرَّ فِي مَـسْأَلَةِ ابْنِ رُشْد قَوْلُهُ : أَنَّ مَـا وُلِدَ لِلْأَمَةِ أَوْ لِلْعَبْـدِ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِـمَا صَحِيحٌ لِحَدِيثِ : ﴿ كُلُّ ذَاتِّ رَحِمٍ ﴾ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَنْ يَدِهِ عَنْ مَنْ أَعْمَرَ مَاشَيَةَ عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ كَمَ حَصَلَ لَهُ مَانِعٌ مِنْ مَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : كُلُّ صَدَقَةِ أَوْ حَبْسٍ أَوْ

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

نَحْلَةَ أَوْ عُمْرَى أَوْ عَطِيَّةِ أَوْ هَبَةَ لِغَيْرِ ثَوَابِ فِي الصِّحَّةِ بِمَوْتِ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلِسُ أَوْ بِمُّرَضُ قَبُّحَازُ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ بِمُّرَضُ قَبُّحَازُ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَقْضِي لِلْمُعْطَى بِالْقَبْضِ إِنْ مَنَعَهَ اَنْتَهَى مِنْ « ق »(١) وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١١) [٨٢] سُوَّالٌ: عَـمَّنَ أَعْمَرَ نيَاقًا عَلَي شَخْصٍ وَشَرَطَ أَيُّهُمَا مَاتَ فَالنَّيَاقُ ملْكٌ للبَاقي منْهُمَا ، مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ اللَّخْمِيُّ: إِنْ قَالَ إِنْ مِتَ أَنْتَ رَجَعَ الْعَبْدُ إِلَي ، وَإِنْ مِتُ أَنَا قَبُلُكَ كَانَ لَكَ فَإِنَّهُ يَمْضِي عَلَي مَا شَرَطَ وَكَانَتْ الْعَطِيَّةُ قَدْ تَضَمَّنَتْ عُمْرَى وَوَصِيَّةً، فَإِنْ مَاتَ الْمُعْطَي قَبْلَ حَوْزِهَا رُدَّتْ إِلَي الْمُعْطَي لِأَنَّهَا عُمْرَي وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطَي قَبْلَ حَوْزِهَا رُدَّتْ إِلَي الْمُعْطَي لِأَنَّهَا عُمْرَي وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطَي قَبْلَهُ كَانَتْ فِي ثُلُتُه قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي « الْعُتَبِيَّةِ » : وَسَوَاءً حيزَتْ الْعَطِيَّةُ أَوْ لَمْ تَحُزْ لِأَنَّ الْوَصَايَا وَسَائِرَ مَا يَخْرُجُ مِنْ الثَّلُثِ لِا يَحْتَاجُ إِلَى حَوْزٍ .

قَالَ أُصْبُغُ : وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَوِّلُهَا عَنْ حَالِهَا يُرِيدُ أَنَّهُ أَوْجَبَ الْوَصِيَّةَ كَالتَّدْبِيرِ الْتَهَى، مِنْ « الْتِزَامَاتِ » (ح)، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٢) [٨٣] سُؤَالٌ: عَنْ بَقَرات أَعْمَرَتْهُنَّ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلِ وَمَاتَ، ثُمَّ دَفَعَتْهُنَّ لَرَجُلِ آخَرَ وَمَاتَ وَمَاتَ الرَّجُلُ وَالْبَقَرَاتُ بِيَدِه فَادَّعَتْ وَرَثَتُهُ أَنَّ الْمَالِكَةَ لَلْبَقَرَاتَ بِيَدِه فَادَّعَتْ وَرَثَتُهُ أَنَّ الْمَالِكَةَ لَلْبَقَرَاتَ وَهَبَتُهُنْ لِلرَّجُلِ الْمَذْكُورِ، وَادَّعَتْ وَرَثَتُهَا هِيَ أَنَّهَا أَعْمَرَتْهُنَّ عَلَيْهِ مَا لَلْجُكُمُ فَى ذَلِكَ ؟

جَواَبُهُ: إِنْ ثَبَتَتْ الْهِبَةُ أَوْ الْعُمْرَى بِالْبَيِّنَةِ فَالأَمْرُ وَاضِحٌ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَا ذَكَرَ فَالْحُكْمُ فَي الْمَسْأَلَةَ مَا قَالَ الْحَافِظُ بِنُ الْأَعْمَشِ فِي ﴿ نَوَازِلِهِ ﴾ ، ونَصَّهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اخْتلافِ الْواَهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ ، فإن قالَ الْواَهِبُ : وَهَبْتُ لَهُ مَنْفَعَتُهُ ، وَقَالَ الْوَاهِبُ : وَهَبْتُ لَهُ مَنْفَعَتُهُ ، وَقَالَ الْمَوْهُوبُ : رَأْسًا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْواهِبِ ، لَأَنَّهُ الأَصْلُ لَكَنَّهُ بِيَمِينِ إِنْ كَانَتْ الْهِبَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ ، وَإِلاَّ فَقَوْلُهُ بِلاَ يَمِينِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ عَاصِمِ الْهِبَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ ، وَإِلاَّ فَقَوْلُهُ بِلاَ يَمِينِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ عَاصِمِ

انظر : « التاج والإكليل » (٦/٧٥) .

بقَوْله(١):

وَلِلْيَمِينِ أَيُّمَا إِعْمَالِ فِيمَا يَكُونُ مِنْ دَعَاوَي الْمَالِ إِلاَّ بِمَا عُدَّ مِنْ التَّبَرُّعِ مَالَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدَّعِ إِلاَّ بِمَا عُدَّ مِنْ التَّبَرُّعِ مَالَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدَّعِ

انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظه . وَقَالَ (ح) في « الْسَرَامَاتِه » : وَمَنْ ادَّعَى عَلَى أَحْدِ مِنْ النَّاسِ هِبَةً لِلَّه ، أَوْ صَدَقَةً ، أَوْ عَطِيَّةً ، أَوْ بِخْلَةً ، أَوْ عَارِيَةً إِلَى أَجَلٍ أَوْ سُكْنَى أَوْ عُمْرَى أَوْ حَبْسًا أَوْ إِخْدَامِ عَبْد أَوْ وَصِيَّة ، وَكَانَ ذَلِكَ بِيَد الْمُدَّعَى عَلَيْه ، وَعَجَزَ الْمُدَّعِي عَنْ إِثْبَاتِ الْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْوَاه فَلَا يَمِينَ عَلَي الْمُدَّعَى عَلَيْه إِذَا أَنْكَرَ ، وَإِنْ كَانَ أَخُويْنِ أَوْ خَلِيطَيْنِ بِأَيِّ خُلْطَة كَانَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِه الْأَشْيَاء بِيد الْمُدَّعَى بِمَا ذَكَرْنَاه وَأَنْكَر الْمُدَّعِي بَمَا ذَكَرْنَاه وَأَنْكَر الْمُدَّعِي عَلَيْه الْمُدَّعِي بَمَا ذَكَرْنَاه وَالله تَعْلَى الْمُدَّعِي بَمَا فَادَّعَي عَلَيْه الْمُدَّعِي بَمَا ذَكَرْنَاه وَأَنْكَر الْمُدَّعِي عَلَيْه الْمُدَّعِي بَمَا ذَكَرْنَاه وَالله يَعْفِه وَالله تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى الْمُرَاد مِنْه بِلَفْظِه وَالله تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَم .

(٢٠١٣) [٨٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَا هِبَةً لِمَنْ يَرِثَهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَيَ نَافذَةٌ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: [ق / ٧٢٥]: أنَّهَا غَيْرُ نَافِذَة بَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ ، فَفي بَاكُورَة الْمَذْهَب: وَلاَ تَلْزَمُ هَبَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَسْنٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ الْمَذْهَب: وَلاَ تَلْزَمُ هَبَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَسْنٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فَهِي مِيرَاثًا ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنْ التَّلُثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثِ، انْتَهَى .

فَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَلَي بُـطْلاَنِهَا مَفْهُومُ قَوْلِهَا : إِنْ كَـانَ لِغَيْرِ وَارِثِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٤) [٨٥] سُؤَالٌ : يُعْرَفُ مِنْ جَوَابُهُ . فَفِي الْجُزْءِ الثَّانِي وَالْخَامِسِ مِنْ

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۱/ ١٦٠) .

« الْمعْيَارِ » مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ ابْنُ مَنْظُورِ عَنْ رَجُلٍ أَمْتَعَنْهُ زَوْجَتُهُ فِي مَرَضِهَا وَأَسْقَطَتْ عَنْهُ مَا انْتَفَعَ ، واَسْتَقَلَّ بِهِ فِي أَمْلاَكِهَا ، ثُمَّ تَوَفَّتْ لَيْلَةَ إِشْهَادِهَا لَهُ عَلَي نَفْسِهَا بِذَلِكَ هَلْ يَصِحُ هَذَا الإِمْتَاعُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ أَنَّ إِسْقَاطَ الْمَرُأَةِ حَقَّهَا فِي مَرَضِهَا عَنْ زَوْجِهَا غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ غَيْرِ تَمَتُّع ، وَفِيه قَوْلاَن : قيلَ لَهَا وَلوَرَثَتَهَا ذَلِكَ بَعْدَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ هِيَ الطَّالِبَةُ مَا أَسْقَطَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ يَطْلُبُونَ ذَلِكَ حَلَفُوا عَلَي عَدَمِ الْعلْمِ أَنَّ الزَّوْجَةَ مَا أَسْقَطَتْ ، وَلا بُدَّ مِنْ حَلِفِهَا أَنَّهَا مَا أَخَذَتْ شَيْئًا فِي مُقَابِلَةِ اسْتَغْلال مَا لَهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْحَالِفَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ حَلَفُوا عَلَي عَدَمِ الْعلْمِ ، وَقَدَّرَ مَا اسْتَغَلَّ وَاسْتَحَقَّ طَلَبَهُ هَذَا قُولٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَأَفْتَي ابْنُ عَدَم الْعلْمِ ، وَقَدَّرَ مَا اسْتَغَلَّ وَاسْتَحَقَّ طَلَبَهُ هَذَا قُولٌ وَهُو الْمَشْهُورُ ، وَأَفْتَي ابْنُ لَبِ بَعْدَم الْقُضَاةِ ، فَتَحْصُلُ فِي الْمَسْأَلَةِ قُولًانِ ، وَعُمِلَ عَلَيْهِمَا ، فَلْيَجْتَهِدْ الْقَاضِي ، أَوْ يَصْلُحُ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٥) [٢٦] سُوَّالُّ: عَنْ أَخُويْنِ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا بَعْضَ الْمُغَافَرَة بِشَمَنِ فَرَسِهِ فَنَتَجَتْ نِتَاجًا، وَتَوفَّي أَحَدُ الْأَخُويْنِ وَبَقِي الْآخَرُ يُحْيِي الصَّدَقَة بِرُقْيَاهُ خَيْلَ الْمُتَصَدِّق زَمَنَ الْوَبَاء، ويَذْكُرُ الصَّدَقَة فِي مَحَافلِ الْمُغَافَرَة ، ثُمَّ مَرِضَ الْمُتَصَدِّقُ وَجَاءَهُ الأَخُ الْحَيِّ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ سَأَلَهُ وَجَاءَهُ الأَخُ الْحَيِّ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ سَأَلَهُ الْحَيُّ هَلْ الْمُغَافَرَة بَعْدَ شَيْعًا أَمْ لَا ؟ لَأَنَّ الْحَيُّ هَلْ الْمُغَافَرَة بَيْتُ مَال الْمُغَافَرَة بَيْتُ مَال الْمُغَافِرَة بَيْتُ مَال الْمُغَافِرَة بَيْتُ مَال الْمُغَافِرة بَيْتُ مَال الْمُغَافِرة بَيْتَ الْمَيَّت بِالسَّوِيَّة أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّ بِالسَّوِيَة أَوْ كَيْفَ الْحُكُمُ ؟

جَوابُهُ : أَنَّ مَا بِيَد مُسْتَغْرِق الذِّمَّةِ مِنْ الْمَال بَيْتُ مَال ، وَحِينَئَذ فَحُكُمُ الْمَسْأَلَة مَا فِي نَازِلَة الْحَافِظ ابْنِ الأَعْمَشِ الطَّوِيلَة الْمُنْفَرِدَة عَنْ نَوَازِلِهِ الْمَجْمُوعَةِ ، وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْهَا : إِنَّ اِسْتَبْدَادَ الآخِذ لَمَال مُسَغْتَرِق الذِّمَّة لاَ حَرَجَ فِيهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ عَلَمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلَهُ ، حَتَّى إِنَّ مِنْ الزَّاوِيَةِ مَنْ يَحِيفُ عَلَيْهِ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ عَلَمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلَهُ ، حَتَّى إِنَّ مِنْ الزَّاوِيَةِ مَنْ يَحِيفُ عَلَيْهِ

طَلَبُ ذَلِكَ لَاضْطَرَارِهِ وَفَاقته، وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يَسْتَقِيمُ لَهُ الْمَعَاشُ إِلاَّ بِذَلِكَ ، لَكَنَّ لَمُ عَصِلُ إِلَي الْاضْطَرَارِ ، وَبِالْجُمْلَة فَجَمِيعُ الزَّاوِيةِ الْيَوْمَ بِبِلاَدِنَا مُحْتَاجَةٌ ، لَكَنَّ مِنْهُمْ مَنْ هُو مَضْطَرٌ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنَفُّسِ مَعَ الاحْتَيَاجِ ، فَلاَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسَّمُ مَنْهُمْ مَنْ هُو مَضْطَرٌ أَهَا مَعَ الْاحْتِيَاجِ فَلاَ ، فَلَكَ وَلاَ صَدَقَتُهُ إِلاَّ إِذَا كَانُوا غَيْرِهِمْ عَلَي حَسَبِ اجْتَهَادِهِمْ انْتَهَى، وَفِي « نَوازِلِهِ لَكَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُمْ مُواسَاةُ غَيْرِهِمْ عَلَي حَسَبِ اجْتَهَادِهِمْ انْتَهَى، وَفِي « نَوازِلِهِ الْمَجْمُوعَة» نَاقِلاً عَنْ « كتَابِ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ » مَا نَصَّةُ : أَنَّ الَّذِي حَصَلَ فِي الْمُجْمُوعَة» نَاقِلاً عَنْ « كتَابِ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ » مَا نَصَّةُ : أَنَّ الَّذِي حَصَلَ فِي يَده مَالٌ لاَ مَالِكَ لَهُ وَجَوَّزُنَا لَهُ الْأَخْذَ وَأَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَاجَتِه لِفَقْرِهِ ، فَفِي قَدْرِ حَاجَتِه لِفَقْرِهِ ، فَفِي قَدْرِ حَاجَتِه لِفَقْرِهِ ، فَفِي قَدْرِ كَابُ أَسْرَارِ الزَّكَاة » ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كَفَايَةُ سَتَّة لَنْهُ مَا اخْتَارُهُ الْمُحَاسَبِي انْتَهَى . وَهَيْعَةً وَتِجَارَةً يكْتُسِبُ بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا الْنَفْسِهُ وَعِيَالِهِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَي شَرَاء ضَيْعَةً وَتِجَارَةً يكْتَسِبُ بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا الْخُتَارَةُ الْمُحَاسَبِي انْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنْ يَاخُذَ نِصْفَ الفَرَسِ الْاِسْتِبْدَادَ بِهِ دُونَ وَرَثَةِ الْأَخِ الْمَالِك، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٦) [٨٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ وَهَبَتْ لَأُمِّهَا وَأَخِيهَا شَيْئًا مِنْ مَالِهَا وَهُمَا غَنيَّانِ وَلَمْ يَدْفَعَا لَهَا مُكَافَأَةً مِنْ مَثْرُوكِهَا هَلْ لَهَا وَلَمْ يَدْفَعَا لَهَا مُكَافَأَةً مِنْ مَثْرُوكِهَا هَلْ لَهَا ذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لا رَيْبَ أَنَّهَا تُصَدَّقُ فِي إِرَادِتِهَا الْمُكَافَأَةِ مِنْهُمَا لِغِنَاهُمَا كَمَا فِي السُّؤالِ، فَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَمَا وَهَبْتَ لَقَرابَتِكِ أَوْ ذِي رَحِمكَ، وَعَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ الثَّوَابَ فَذَلِكَ فَإِنْ أَثَابَكَ ، وَإِلاَّ رَجَعْتَ فِي هَبَتِكَ انْتَهَى.

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَصَدَقَ وَاهِبٌ فِيهِ) أَيْ: فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ (إِنْ لَمْ يَشْهَدُ عُرْفُ بِضِدِّهِ) (١) انْتَهَى .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

إِذَا تَمَهَّدَ عِنْدَكُمْ تَصْدِيقُهَا فِي ذَلِكَ فَيَجْرِي حِينَاذِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مخ) (١) بِقَوْلُه : وَإِذَا مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يُثِيَّبَ ، فَلُورَثَتِه مَا كَانَ لَهُ انْتَهَى، قُلْتُ : وَمَا كَانَ لَورَثَتِه هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخَ خَلَيلٍ : (وَلَزِمِ وَاهْبُهَا لاَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْقِيمَةَ إِلاَّ لِفَوْتِ بِزِيْدٍ أَوْ نَقْصٍ)(٢) فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْمَوْهُوبُ لَهُ حِينَئِذِ قِيمَةَ الْهِبَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَن تَصْدِيقَهَا فِي إِرَادَاتِهَا الثَّوَابَ أَنَّهَا تَأْخُذُ قِيمَةَ مَا أَعْطَتْهُمَا يَوْمَ قَبْضِهِ مَا لَهُ مِن مَثْرُوكَهِ مَا لِفُواتِ الْهِبَةِ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ زِيادَةً لِلْإِفَادَةِ ، وأَمَّا إِنْ قَبْضِهِ مَا لَهُ مِن مَثْرُوكَهِ مَا لِفُواتِ الْهِبَةِ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ وَيادَةً لِلْإِفَادَةِ ، وأَمَّا إِنْ كَانَا فَقِيرِيْنِ فَلَا تُصَدَّقَ فِي إِرَادَةِ الشَّوابِ حَيْثُ لَمْ تُشْتُرِطْ ذَلِكَ فِي أَصْلِ الْهِبَةِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا شَيْءَ لَهَا فِي مَثْرُوكِهِ مَا ، فَفِي « الْمُدُونَّةِ » : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَيْضًا : وَمَا عَلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِشُوابِ كَصِلَتك لِفَقِيرِهِمْ وَأَنْتَ غَنِيُّ ، أَوْ الْجُنبِيِّ فَقِيرٍ ، أَوْ فَقِيرٍ لِفَقِيرٍ ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوابَ فَلاَ يُصَدَّقُ إِذَا لَمْ يَشْتُوطْ فِي أَهْلِ الْهِبَةِ انْتَهَى .

وَهَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ مَفْهُومِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُـرْفٌ بِضِدِّهِ ﴾ (٣) انْتَهَى. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٧) [٨٨] سُؤَالُ : عَنْ أَبِ وَهَبَ عَبْده وَكَافَّة مَا للعبد مِنْ عَيْن وَعَبِيد وَعَرُوض وَغَيْر ذَلكَ لابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ عِنْده بَيْنَهُمَا عَلَي الْإِشَاعَة بِالسَّوِيَّة ، وَلَمُّ يَحُرُهُا عَنْد عَيْد عَلَيْهِ ، فَهَلْ هِي صَحِيحةٌ يَحُرُهُا عَنْد عَيْرِه لَهُ مَا حَتَّى تَوَفَّي رَحْمَهُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، فَهَلْ هِي صَحِيحةٌ وَالْحَالَةُ كَذَلك أَمَّ لاَ؟

⁽١) حاشية الخرشي (٧/ ١١٩) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

جَواَبُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوْزِ أَبِيهِمَا لَهُمَا عِنْدَ غَيْرِهِ حَتَّى صَارَ إِلَي رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى وَهِي يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا الْحُوْزُ الْحِسِّيُّ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : ﴿ إِلاَّ مَا لاَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ ﴾ (١) .

قَالَ « عج » فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمه ، وأَمَّا مَا وَهَبَهُ الْوَلِيُّ لِمَحْجُورِهِ مِمَّا لاَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ فَالْحُوزُ فِيهِ كَالْحَوْزِ فَيْمَا وَهَبَهُ أَجْنَبِيُّ لِأَجْنَبِيُّ لَأَجْنَبِيٍّ، فَلاَ بُدَّ أَنْ يَحُوزَهُ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ فَالْحُوزُ فِيهِ كَالْحَوْزِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَمَسْأَلَةُ مَا إِذَا وَهَبَ جُزْءًا مُشَاعًا مِنْ دَارِ وَنَحْوِهَا كَعَبْدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لاَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي مُشَاعًا مِنْ دَارِ وَنَحْوِهَا كَعَبْدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لاَ يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُدُونَةِ» وَشَرَّحها .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الْهِبَةُ وَقَعَتْ عَلَي الْإِشَاعَة فَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا أَنْ يَحُوزَهَا لَهُمَا عِنْدَ أَجْنَبِيِّ لِأَنَّهَا مَمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِه كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ لَمْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ حَتَّى صَارَ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ فَلاَ رَيْبَ فِي بُطْلاَنِهَا وَالْحَالَةُ هَكَذَا ، انْتَهَى، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۸۰) .

« نَوَازِلِ اللُّقَطَةِ »

(٢٠١٨) [١] سُوَّالٌ : عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : «وَشَاةٌ بِفَيْفَاءَ » هَلْ لِلْجِنْسِ أَوْ للْإِفْرَاد ؟

جَوابُهُ : أَنَّهَا لِلْجِنْسِ فَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » : وَأُمَّا ضَالَّةُ الْغَنَمِ فِي الْفَيَافِي فَهِي لَكَ وَلِأَخِيكَ ، أَوْ لِلذِّئْبِ سَوَاءً فِي هَذَا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ ، وَزَادَ مَا نَصُّهُ : لَكِنْ إِنْ وَصَلَتُ الْأَمْنَ وَفْقَ سُوقَ هَا إِلَيْهِ وَجَبَ تَعْرِيفُهَا كَغَيْرِهَا سَوَاءً فِي هَذَا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ . انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٩) [٢] سُؤَالٌ: عَنْ قَـوْل النَّفْرَاوِيِّ عِنْدَ قَوْل « الرِّسَالَة » : (وَلَهُ أَخْذُ الشَّاة وَأَكْ لُهَا) (١) بَعْدَ إِنْيَانِه بِشَيْء مِنْ الْكَلَا ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفَيْفَاء وَلَمْ الشَّاة وَأَكْلُهَا إِلاَّ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَبِّهَا، يَأْكُلُهَا حَتَّى دَخَلَ [ق / ٢٦٩) الْعُمْراَنَ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا إِلاَّ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَبِّهَا، وَلَمْ يَكُنْ تَيسَّرَ بَيْعُهَا (٢) هَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لَمَا فِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحٍ خَلِيلٍ : بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا وَلَوْ عَرَفَ رَبَّهَا وَتَيسَّرَ بَيْعُهَا أَوْ مُقَيَّدٌ لَكَلاَمَه ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْمَسُّالَةَ فِيهَا ثَلاَثَةُ أَقُوال مَشَى النَّفْرَاوِيَّ عَلَي الشَّانِي مِنْهَا، أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ: قُلْتُ: فَفِي مِلّْكِهِ الشَّاةَ يَجِدُها فِي الفَلاَةِ فَيَأْتِي بِهَا الْعُمْرَانَ وَبَقَائِهَا عَلَى مَلْكُه.

ثَالِثْهَا : إِنْ أَتَى بِهَا مَذْبُوحَةَ .

اللَّخْمِيُّ وَالتُّونِسِيُّ وَأُصْبُغُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا الْقَلْشَانِي عَلَي « الرِّسَالَة » بِقَوْلِهِ : اخْتُلِفَ إِذَا وَجَدَ الشَّاةَ بِفَلاَةَ ، وَقَدمَ بِهَا للْحَضَرِ مَذْبُوحَةً ، فَقَالَ اللَّخْمِيُّ : هِيَ لِوَاجِدِهَا لِأَنَّهُ نَقَلَهَا بَعْدَ أَنْ سَاغَ لَهُ مِلْكُهَا ، ولَوْلاَ ذَلِكَ مَا نَقَلَهَا.

⁽١) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٢) .

⁽٢) الفواكه الدواني (٢/ ١٧٤) .

وَقَالَ التَّونِسِيُّ : الأَصْوَبُ عَدَمُ أَكْلِهَا وَبَيْعِهَا ، وَيُوقِّفُ ثَمَنَهَا لِأَنَّ الإِبَاحَةَ إِنَّمَا كَانَتْ حَيْثُ لَا ثَمَنَ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْد : وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ لأَصْبُغَ إِنْ نَقَلَهَا لِلْحَضَرِ مَذْبُوحَةً فَلَهُ أَكْلُهَا ، وَلَوْ قَدِمَ بِهَا حَيَّةً كَانَتْ لُقَطَةً، انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۲۰۲۰) [٣] سُوَّالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ سلْعَةً فِي بَيْت أَهْله وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا، فَقَالُوا: إِنَّهُمْ لاَ يَعْرِفُونَ لَهَا خَبَرًا، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّهَا لَهُ هَزْلاً فَلَمَّا مَضَى لَهَا سَنَّةُ أَشْهُر تَعَلَّقَ بِهَا خَاطرُ أَحَد مِنْ أَقْرِبَائِه فَبَاعَهَا بِحَيُوان خَوْفًا مِنْ التَّقَاطُع بِيْنَهُمَا وَهَذَا بَعْدَ تَعْرِيفه إِيَّاهَا لَمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا لَهُ مِنْ أَهْلِه فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُهَا إِلَى أَنْ مَضَى للحَيوانِ أَعْوَانٍ أَعْوَامٌ وَهُو بِيدهِ حَتَّى بَلَغَ عَدَدَهُ خَمْسَةً غَيْرَ مَا مَاتَ مِنْهُ مَا الحكمُ فِي لَكَ عَلَدَهُ خَمْسَةً غَيْرَ مَا مَاتَ مِنْهُ مَا الحكمُ فِي ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا مَالٌ جَهَلَتْ أَرْبَابُهُ، قِيلَ : إِنَّـهُ لَوَاجِدِهِ، وَقِيلَ : كَـاللُّقَطَةَ فَيَجْرِي عَلَيْه حُكْمُهَا ،انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« نُوازِلُ الْقَضَاءِ »

مُقَدِّمَةٌ : ذُكِرَ فِيهَا الْمُجْتَهِدُ وَشُرُوطُهُ ، وَالْمُقَلِّدُ وَحَقيقَتُهُ ، وَأَحْوَالُ الْمُجْتَهدينَ الثَّلاَثَةَ :

أُوَّلُهَا : مُجْتَهِدٌ مُطْلَقٌ ، وَلَهُ شُرُوطٌ :

أُوَّلُهَا : الْبُلُوغَ .

وَالثَّانِي : الْعَقْلُ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ فَقيهَ النَّفْسِ شَدِيدَ الْفَهْمِ بِالطَّبْعِ لِمَقَاصِدِ الْكَلاَمِ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالتَّكْلِيفِ بِهِ .

الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِأَنْوَاعِ الْقَرَبِيَّةِ مِنْ لُغَة وَصِنَاعَة وَبَلاَغَة عَلَي وَجْه يَتَيَسَّرَ مَعَهُ فَهُمُ خَطَابِ الْعَرَبِ وَعَادَتِهِمْ فِي الْاسْتِعْمَالُ ، وَالتَّوَصُّلِ إِلَي التَّمْييزِ مِنْ عَنَى صَرِيحِ الْكَلاَمِ وَظَاهِرِهِ وَمُحْتَمَلِهِ وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ وَعَامَّةِ وَخَاصَّةٍ ، وَمَا فِي مَعْنَى ضَرِيحِ الْكَلاَمِ وَظَاهِرِهِ وَمُحْتَمَلِهِ وَحَقيقَتِهِ وَمَجَازِهِ وَعَامَّةِ وَخَاصَّةٍ ، وَمَا فِي مَعْنَى فَرَكَ السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، عَالِمًا بِالنَّاسِخِ مِنْهَا وَالْمَنْسُوخِ وَالْمُفَصَّلِ مِنْ الْمُجْمِلِ ، وَالْخَاصِّ مِنْ الْعَامِّ .

السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ يُمَيِّـزُ بَيْنَ صَحِيحِهَا مِنْ مَعْلُولِهَا إِلَي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِه ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ حَالَ نُزُولِ الْوَاقِعَـةِ ، وَهُوَ مَعْدُومٌ مِنْ لَدُنْ أَحْمَـدَ بْنِ حَنْبُلٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ وَإِنْ حَصْلَتْ لِأَحَدِ مِنْ بَعْدِهِ فَعَلَى سَبِيلِ النَّدُورِ .

الثَّانِي: مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ الْمُقَلِّدِ لِلْإِمَامِ مِنْ الْأَئْمَةِ ، قَدْ عَرَفَ أُصُولَ إِمَامِ ، وَأَحَاطَ بِهَا فَإِنْ وَقَعَتْ نَازِلَةٌ نَظَرَ فِي نُصُوصِ إِمَامِهِ كَنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطَلَقِ فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ وَقَدْ انْعَدَمَ أَيْضًا بَعْدَ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ فَنَادِرٌ .

وَالنَّالِثُ : مُحِتَهِدُ الْفَتُوي وَهُوَ الْمُتَبَحِّرُ فِي مَـذْهَبِ إِمَامِهِ الْمُـتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيح قَوْل عَلَي آخَـرِ ، وَهَذَا هُوَ أَعْيَانُ الْعُلَمَاءِ الْمَاهِرِينَ فِي الْفَـقِهِ جِدًا ، وَلَمْ يَكُنْ فَي رَمَّننَا وَلاَ فيمَا قَبْلَهُ فيمَا أَظُنُّ إِلاَّ الْفَردَ النَّادرَ .

وَالْحَاصِلُ إِنْ وَقَعَتْ حَادِثَةٌ فَإِنْ وُجِدَ لَهَا نَصٌ فَلاَ كَلاَمَ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدُ لَهَا نَصٌ فَلاَ كَلاَمَ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدُ لَهَا نَصٌ فَالْمُجْتَهِ لَا الْمُلْقَلُ يَقِيسُهَا عَلَى مُقَتَضَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَأَمَّا الْمَذْهَبِيُّ فَإِنَّه يَقِيسُهُا عَلَى قَوَاعِدِ إِمَامِهِ وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَلَيْسَ لَهُ مَلَكَةٌ يَرْتَقِي بِهَا إِلَى تِلْكَ الدَّرَجَة .

قَالَ الْقَرَافِيّ فِي الْفَرْقِ الثَّامِنِ وَالسَّبْعِينَ لِطَالِبِ الْعِلْمِ ثَلاَثُ حَالاَتٍ : ـ

الْأُولَى : أَنْ يَحْفَظَ كِتَابًا فِيهِ عُمُومَاتٌ مُخَصَّصَةٌ فِي غَيْرِهِ وَمُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ فِي غَيْرِهِ وَمُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ فِي غَيْرِهِ فَهَذَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتِي بِمَا فِيهِ إِلاَّ فِي مَسْأَلَةٍ يَقْطَعُ أَنَّهَا مُسْتَوْفِيةُ الْقُيُود، وَتَكُونُ الْوَاقِعَةُ بِعَيْنِهَا .

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَّسِعَ اطَلاَعُهُ فِيهَا بِحَيْثُ يَطَّلِعَ عَلَى تَقْيِيدِ الْمُطْلَقَاتِ ، وَتَخْصِيصُ الْعُمُومَاتَ لَكَنَّهُ لَمْ يَضْبِطْ مَدَارِكَ إِمَامِهِ وَمُسْنَدَاتِه ، فَهَذَا يَفْتِي بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَنْقِلُهُ وَلاَ يُخْرِخُ مَسْأَلَةً لَيْسَتْ مَنْصُوصَةً عَلَى مَا يُشْبِهُهَا .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يُحيطَ بِذَلِكَ وَبِـمَدَارِكِ إِمَامِهِ وُمُسْنَدَاتِهَا ، فَهَـذَا يُفْتِى بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَخْرُجُ وَيَقِيسُ بِشَرَّطِ الْقِيَاسِ مَا لاَ يَحْفَظُهُ، اَنْتَهَى .

وَقَالَ (ج) (١): وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الْقَرَافِيِّ : وَعَلَمَ مُطْلَقَهَا وَمُقَيَّدَهَا ، عَامِّهَا وَخَاصِّهَا ، يَعْنِي : غَلَبَ عَلَي ظُنِّهِ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مُطْلَقَةٌ أَوْ مُقَيَّدَةٌ ، وأَمَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مُطْلَقَةٌ أَوْ مُقَيَّدَةٌ ، وأَمَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لَيْسَتُ مُقَيَّدَةً بِتَقْيِيدٍ فَيَكُفِي فِي ذَلِكَ وُجُودُ الْمَسْأَلَةِ فِي «التَّوْضِيحِ» بأَنَّ هَذِهِ الرِّوايَةَ لَيْسَتُ مُقَيَّدَةً بِتَقْيِيدٍ فَيَكُفِي فِي ذَلِكَ وُجُودُ الْمَسْأَلَةِ فِي «التَّوْضِيحِ» أَوْ في ابْن عَبْد السَّلاَم .

وَأُمَّا الْمُقَلِّدُ : فَهُوَ الْآخِذُ مِنْ غَيْرٍ مَعْرِفَةِ دَلِيلِهِ كَمَا فِي " ح " أَيْضًا .

⁽١) مواهب الجليل (٦/ ٩٦) .

وَاعْلَمْ أَنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْوَقْت مُقَلَّدَةٌ مَحْصَةٌ ، لأَنَّهُمْ بِمَعْزَل عَنْ كُتُب الْأُصُول، فَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَشِمَّ رَائِحَةَ الْقِيَاسِ إِلاَّ النَّادِرَ مِنْهُمْ ، وَإِنْ عَلَمَ أَحَدُهُمْ مَسْأَلَةً وَعَلِمَ دَلِيلَهَا مِنْ قَوَاعِدِ الشُّرْعِ فَلَيْسَ فِي تلْكَ الْمَسْأَلَة بِمُقَلَّدِ وَلاَ يُخْرِجُهُ ذَلكَ عَنْ كَوْنِهِ مُقَلَّدًا فِي غَيْرِهَا ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَسْتُنْبَاطُ الْأَحْكَامِ مِنْ الْأَدْلَةِ، لأَنَّ ذَلكَ مِنْ وَظِيفَةِ الْمُجْتَهِدِينَ لِأَنَّ الْأَدلَّةَ الشَّرْعيَّةَ تَحْتَاجُ إِلَى مَقَامَات يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا استعْمَالُهَا غَيْرَ مَـشْعُورَة لَهُ فَضْلاً عَنْ إِدْرَاكِـهَا ، وَإِذَا كَانَ الْحَكْمُ كَذَلَكَ فَمَـا وَجَدَ لَهُ نَصًّا أَخَذَ بِهِ وَاسْتَعْمَلَهُ وَأَفْتَى بِهِ وَمَالَمْ يَجِدْ لَهُ نَصًّا وَجَبُّ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ عَنْهُ إذْ لَيْسَتْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْاسْتِنْبَاطِ اللَّهُمَّ إلاَّ أَنْ يَظْهَرَ لَهُ منْ سلْكَ الْحَادثة علَّةٌ ظَاهرةٌ علم حُكْمَهَا مِنْ الشَّرْعِ نَصًّا ، وأَنَّهَا لاَ مُعَارِضَ لَـهَا فَيَجْزِمُ بِهَـا حينَئذ إذْ لَيْسَ ذَلكَ قِيَاسًا ، وَإِنَّهَا هُوَ نَصٌّ كَالْإِسْكَارِ مِنْ لَبَنِ مَثَلاً فَيْجِزِمُ بِتَحْرِيمِهِ لِمَنْ يُسْكِرَهُ لِمَا عُلمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشُّوعِ وُجُوبُ حَفْظِ الْعَقْلِ نَصًّا لاَ قَيَاسًا عَلَى الْخَمْرِ بِجَامِع الْإِسْكَارِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَـلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَـلَي أَنَّ كُلَّ مُسْكُر حَـرَامٌ انْتَـهَى أَنْظُرْ نُصُوصَ أَئمَّتنَا وَنَوازِلَهَا إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَـقَرَّرَ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ للْحَاكم إِنْ كَانَ مُجْــتَهِــدًا أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يَفْــتِيَ إِلاَّ بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُــقَلِّدًا فَلاَ يَجُــوزُ لَهُ الْحُكْمُ وَلاَ الْفَتْوَى إلاَّ بالْمَشْهُور منْ أَقْوَال إِمَامِه فَفي « التَّبْصِرَةِ » عَنْ الْقَرَافِي »: هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ لاَ يَحْكُمَ إلاَّ بِالرَّاجِحِ عنْدَهُ ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ أَنْ لاَ يُفْتِيَ إِلاَّ بِالرَّاجِعِ ، أَوَّ لُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا عَنْدُهُ .

الْجَوَابُ : إِنَّ الْحَاكِمَ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يُفْتِى إِلاَّ بِالْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِهِ وَأَنْ يَحْكُمَ بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُقَلَّدًا جَازَ لَهُ أَنْ يَفْتِيَ بِالْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِهِ وَأَنْ يَحْكُمَ بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا عِنْدَهُ مُقَلِّداً فِي رُجْحَانِ الْقَوْلِ الْمَحْكُومِ بِهِ مِنْ أَقَاوِيلِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا عِنْدَهُ مُقَلِّداً فِي رُجْحَانِ الْقَوْلِ الْمَحْكُومِ بِهِ مِنْ أَقَاوِيلِ إِمَامِهِ النَّذِي يُقَلَدُهُ ، كَمَا يُقَلِّدُهُ فِي الْفُتُوى ، وَأَمَّا اِتَّبَاعُ الْهَوَى فِي الْحُكْمِ وَالْفَتُوى ،

فَحَرَامٌ إجْمَاعًا . انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلِ : (فَحُكُم بِقَوْلِ مُقَلَّدِهِ)(١) قَالَ « عج » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمه ؛ قَوْلُهُ : وَحُكِمَ بِقَوْلِ مُقَلَّدِهِ بِفَتْحَ اللَّامِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْحُكُمُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورَ.

قَالَ الشَّيْخُ (ح) : وَالَّذِي يَفْتِي بِهِ الْمَشْهُورُ وَالرَّاجِحُ ، وَلاَ تَجُوزُ الْفَتُوى وَلاَ الْحُكُمُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ وَلاَ بِغَيْرِ الرَّاجِحُ ، انْتَهَى. وَنَحُوهُ فِي « التَّبْصرة » : وَنَصُّهَا : فَصْلُ : وَيَلْزَمُ الْقَاضِي الْقَلَدُ إِذَا وَجَدَ الْمَشْهُورَ أَنْ لاَ يَخْرُجَ عَنْهُ ، وَنَصَّهَا : فَصْلُ : وَيَلْزَمُ الْقَاضِي الْقَلَدُ إِذَا وَجَدَ الْمَشْهُورَ أَنْ لاَ يَخْرُجَ عَنْهُ ، وَذَكَرَ عَنْ الْمَازِرِي أَنَّهُ بَلَغَ رُتُبَةَ الْاجْتِهَاد ، وَمَا أَفْتَي بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ قَطْ ، وَعَاشَ وَذَكَرَ عَنْ الْمَازِرِي أَنَّهُ بَلَغَ رُتُبَةَ الْاجْتِهَاد ، وَمَا أَفْتَي بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ قَطْ ، وَعَاشَ مُقَدَّمُ عَلَى الْمَشْهُور ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتُلْفَ فِيهَ هَلْ هُو مَا كَثُرَ قَائلُوهُ ، أَوْ مَا مُقَدَّمٌ عَلَي الْمَشْهُور ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتُلُفَ فِيهَ هَلْ هُو مَا كَثُرَ قَائلُوهُ ، أَوْ مَا فَوَيَ دَلِيلُهُ ، أَوْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةَ » أَقْوالُ ثَلاَثَةٌ ، قَالَهُ التَتَارِئِيُّ قَويَ دَلِيلُهُ ، أَوْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةَ » أَقْوالُ ثَلاَثَةٌ ، قَالَهُ التَتَارِئِيُّ الْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ « ح » .

وَفِي « النَّبْصِرَة » أَيْضًا : فَإِنْ لَمْ يَقَفْ الْمُقَلِّد عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ الرِّوَايَتَيْنِ أَوْ الْقُولْيُنِ فَلَيْسَ لَهُ التَّشْهِي وَالْحُكُمُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا مَنْ غَيْرِ نَظَرِ فِي التَّرْجِيحِ ، فَإِنْ وَجَدَ مَنْ لَيْسَ أَهْلاً للتَّخْرِيجِ اخْتلاقًا بَيْنَ أَيْمَة الْمَذْهَبِ فِي الْأَصْحِ مِنْ الْقُولْيْنِ أَوْ الْوَجْهَيْنِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَهْزَعَ فِي التَّرْجِيحِ إِلَي صَفَاتِهِمْ الْمُوجِبَةُ لِزيَادَةَ النَّقَة بِآرَاتِهِمْ الْمُوجِبَةُ لِزيَادَةَ النَّقَة بِآرَاتِهِمْ الْوَجْهَيْنِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَهْزَعَ فِي التَّرْجِيحِ إلَي صَفَاتِهِمْ الْمُوجِبَةُ لِزيَادَةَ النَّقَة بِآرَاتِهِمْ الْوَجْهَيْنِ الْمَالَّةِمْ ، فَأَإِذَا اخْتَصَّ وَاحَدٌ مَنْهُمْ بِصِفَة أُخْرَى قَدِمَ اللّهِ مَوْ أَخْرَى مَنْهُمْ بِالْإِصَابَةِ ، فَالْأَعْلَمُ الوَرِعُ مُعَدَّمٌ عَلَي الْأُورَعُ الْعَالِمِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ قُولُلَيْنِ أَوْ وَجَهَيْنِ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَد مِنْ أَنِمَةِ الْمَذُهَبِ بَيَانُ وَكَ مَنْهُمَا ، أَعْتَبِرَ أَوْصَافَ نَاظَمِيهِمَا أَوْ قَائِلِيهِمَا ، وَهَذَا الْحُكْمُ جَارٍ فِي الْفَرْجِيحِ إلَى أَنْهُمَ الْمُنْهِمِ الْمُوبِ بَيَانُ الْمُعْمِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الْمُكُمُ اللّهُ الْمُهُمُ الْمُؤْمِي أَلْ الْمُوبِ اللّهُ الْمَعْمِ الْمُوبِ الْمُنْوَاعُ مِنْ التَّرْجِيحِ الْمَالِيهِمَا ، وَهَذَه الْأَنْوَاعُ مِنْ التَّرْجِيحِ الْمُنْ الْمُفْتِي أَنْ يَسْتَفْتِي ، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ ، ولا فَرقَ بَيْنَ الْمُفْتِي وَمَنْ الْمُفْتِي وَمَنْ الْمُفْتِي وَمَنْ الْمُونِ الْمُؤْتِي الْمُفْتِي الْمُنْ الْمُفْتِي الْمُنْ الْمُقْتِي الْمُقْتِي الْمُؤْتِي الْمُنْ الْمُفْتِي الْمُؤْتِي الْمُنْ الْمُدْ الْمُعْتِي الْمُنْ الْمُفْتِي الْمُنْ الْمُؤْتِي الْمُوبِ الْمُؤْلِقِ الْمُنْ الْمُعْتِي الْمُؤْتِي الْمُقْتِي الْمُؤْتِي الْمُؤْتِي الْمُؤْتِي الْمُنْ الْمُؤْتِي الْمُؤْ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٨) .

وَالْحَاكِمِ إِلاَّ أَنَّ الْمُفْتِيَ مُخَيَّرٌ وَالْحَاكِمُ مُلْزَمٌ ، وَالتَّسَاهُلُ قَدْ يَكُونُ بِأَنْ لاَ يَثَبَّتَ وَيُسْرِعَ بِالْفَتْوَى أَوْ بِالْحُكْمِ قَبْلَ اسْتِيفَاء حَقِّهِمَا مِنْ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ، وَرَبَّمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ تَوَهَّمُهُ أَنَّ الْإِسْرَاعَ بَرَاعَةٌ وَالْإِبْطَاءُ عَجْزٌ وَمَنْقَصَةٌ وَذَلِكَ جَهْلٌ، ولَأَنْ يُعْجَلَ فَيُخِلُ وَيَضِلُ ويَضِلُ ، وَقَدْ يَكُونُ تَسَاهُلُهُ يُبْطِئَ وَلاَ يُخْطِئَ أَجْمَلَ بِهِ مِنْ أَنْ يَعْجَلَ فَيُخِلُ وَيَضِلُ ويَضِلُ ، وَقَدْ يَكُونُ تَسَاهُلُهُ الْمَعْرُورَةِ أَوْ الْمَكْرُوهَة ، احْتَيالاً بِأَنَّ تَحَمَّلُهُ الْأَغْرَاضَ الْفَاسِدَةَ عَلَى تَتَبُع الْحِيلِ الْمَحْظُورَةِ أَوْ الْمَكْرُوهَة ، وَالتَّغْلِيظَ عَلَى مَنْ يُرِيدُ ضَرَرَةً . وَالتَّغْلِيظَ عَلَى مَنْ يُرِيدُ ضَرَرَةً .

قَالَ ابْنُ الصَّلاَحِ : وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ هَانَ عَلَيْهِ دِيِنَهُ ،نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى الْعَفْوَ وَالْعَافِيهَ .

وَأَمَّا إِذَا صَحَّ قَصْدُ الْمُفْتِي فَاحْتُسِبَ فِي تَـطَلُّبِ حِيلَة لاَ شُبْهَةَ فِيهَا وَلاَ تَجُرُّ إِلَى مَفْسَدَةٍ لِيَسَخَلُصَ بِهَا الْمُسْتَفْتِي مِنْ وَرْطَةٍ يَمِينٍ أَوْ نَحْوِهَا فَـذَلِكَ حَسَنٌ جَمِيلٌ.

وَقَالَ الْقَرَافِيُّ: لاَ يَنْبَغِي للْمُفْتِي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةَ قَوْلاَن: أَحَدُهُمَا فِيهِ تَشْدِيدٌ ، وَالْآخَوَاصِّ مِنْ وُلاَةَ الْمُسْدِيدُ ، وَالْآخَوَاصِّ مِنْ وُلاَةَ الْمُسْدِيدُ ، وَالْآخَوَاصِّ مِنْ وُلاَةَ الْمُسُوقِ وَالْخَيَانَةِ فِي الدَّيْنِ وَالتَّلاَعُبَ الْمُسُلِمِينَ ، وَذَلِكَ دَلِيلُ فَرَاغِ الْقَلْبِ مِنْ تَعْظِيمِ اللهِ تَعَالَى وَإِجْ لاَلهِ وَتَقْواهُ وَعَمَارَتَه بِاللَّعِبِ وَحُبِّ الرِيَاسَة ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَى الْخَلائِقِ دُونَ الْخَالِقِ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ صَفَةَ الْغَافِلِينَ ، وَالْحَاكِمُ كَالْمُفْتِي فِي هَذَا ،انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « التَّبْصِرَةِ » بِالتَّلْفِيقِ .

وَفِيهَا أَيْضًا : أَمَّا الْفُتْيَا وَالْحُكُمُ بِمَا هُوَ مَرْجُوحٌ خِلاَفَ الْإِجْمَاعِ انْتَهَى .

وَفِي ﴿ الطَّرَازِ ﴾ عَنْ ﴿ التَّهْذِيبِ ﴾ للطخيخي : إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِقَضِيَّة فِيهَا اخْتِلاَفُ ، وَوَافَقَ قَوْلاً شَاذًا لَمْ تَنْقَضِ، اَنْتَهَى الْتَبْصرَة ﴾ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَاذًا لَمْ تَنْقَضِ، اَنْتَهَى مَنْ ﴿ التَّبْصِرَة ﴾ أَيْضًا .

قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَلاَ يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامٍ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلاَّ مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقِ : وَأَمَّا تَفْضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نُقِضَ حُكْمُهُ، وَفَى « الْعَمَليَّاتَ » .

حُكْمُ قُضَاةِ الْوَقْتِ بِالشُّذُوذِ يُنْقَضُ لاَ يَتِمُّ بِالنُّفُوذِ

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْـرُهُ : إِنَّا حُكْمَ قُضَاةِ زَمَنِنَا لاَ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ إِلاَّ إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لاَ بِالشَّاذِّ .

وَفِي نَوَازِل (عج) : وَسَئِلَ عَنْ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُتَعَمِّدًا هَلْ يَكُونُ جَائِزًا، أَوْ يُنْبَذُ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بِابَ الْقَضَاءِ : (وَنَبْذُ حُكْمٍ جَائِزٍ) (١) أَوْ حُكْمُهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ يُقَوِيّهِ ، وَإِذَا قُلْنَا إِنَّمَا يَنْقُضُهُ هُو فَامْتَنَعَ مِنْ النَّقْضِ، هَلْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِنَقْضِ حُكْمِهِ أَمْ لاَ، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ ؟

فَأَجَابَ: لَيْسَ لِقَاضِي رَمَانِنَا الْحُكُمُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ، وَلاَ يَنْفُذُ حُكْمُهُ بِهِ، وَلَوَ عَلِمَهُ وَقَصَدَهُ فَإِنَّ حُكْمَهُ بِهِ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُولِّى عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ الْعَمَلَ بِهِ ، انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢١) [١] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ:

وَبَعْدُ فَإِنَّ مَنْ حَكَمَ بِعَدَمِ ضَمَانِ مَنْ دَلَّ ظَالمًا عَلَي مَالِ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ، لاَ يَجُوزُ لِأَحَد مِنْ الطَّلَبَةِ التَّعَرُّضُ لِنَقْضِ حُكْمِهِ لِمُواَفَقَتِهِ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَصْبِ عَاطِفًا عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ : (أَوْ دَلَّ لَصًا)(٢) .

« مخ » فِي كَبِيرِهِ (٣): لِأَنَّهُ مِنْ الْغُرُورِ بِالْقَـوْل ، حَكَاهُ ابْنُ أَبِي زَيْد ، وَبِهِ أَقُولُ ، وَصَدَرَ مِنْهُ الْفَتُوكَى بِهِ ابْنُ رُشْدِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ يُونُس ، انْتَهَى الْمُرَادُ مَنْهُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۹) .

⁽٣) حاشية الخرشى (٦/ ١٤٠).

وَفِي ابْنِ عَـرَفَهُ قَالَ الْمَـاروزي فِي ضَمَـان الْمُتَـسَبِّب فِي إِثْلاَف مَـال بِقَوْل كَالصَّيْرَ فِي يَقُولُ فِيمَا عَلَمَهُ رَائِغًا : طَيِّبًا ، وكَمُخْبَر مَنْ أَرَادَ صَبَّ الزَّيْت فِي إِنَاءً عَلَمَهُ مكْسُورًا فَـإِنَّهُ عَنْهُ ، قَوْلاَنِ، عَلَمَهُ مكْسُورًا فَـإِنَّهُ عَنْهُ ، قَوْلاَنِ، عَلَمَهُ مكْسُورًا فَـإِنَّهُ عَنْهُ ، قَوْلاَنِ، وَكَدَالُ ظَالِمًا عَلَى مَال أَخْفَاهُ رَبَّهُ عَنْهُ ، قَوْلاَنِ، وَعَزَاهُمَا أَبُو مُحَمَّد للْمُتَأْخَرِينَ الْمَازِرِيُّ ، كَقُول أَشْهَب فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ أَوْ عَدَمِ لُزُومِهِ عَلَي مَنْ دَلَّ مُحْرِماً عَلَى صَيْد فَقَتَلَهُ بِدَلاَلَتِهُ ، انْتَهَى .

وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ وَ « ق »(١) وَاللَّفْظُ للثَّانِي : عَنْ أَبِي مُحَمَّد مَنْ أَخْبَرَ لِصًّا بِمَطْهُورِ رَجُلٍ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ الْغَاصِبُ ، وَقَدْ بَحَثَ عَنْ مَطَّهُورَتِهِ أَوْ مَنْ أَخْبَرَ لِصًّا بِمَطْهُورِ رَجُلٍ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ الْغَاصِبُ ، وَقَدْ بَحْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضَمِّنُهُ مَا عَرِفَهُ فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضَمِّنُهُ مَا عَرِفَهُ فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضَمِّنُهُ بَعْضُ مَنْ وَجْهِ التَّغْرِيرِ بَعْضَهُمَ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّد : وَأَنَا أَقُولُ بِتَضْمِينِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّغْرِيرِ الْمُوجِبِ للضَّمَان .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَشْهَبُ : إِذَا دَلَّ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا عَلَى الصَّيْدِ فَ قَتَلَهُ الْمَدْلُولُ عَلَي عَلَيْهِ ، فَعَلَيْهِ ، فَعَلَيْهِ مَا الْجَزَاءُ جَمِيعًا، وَابْنُ الْقَاسِمِ بَقُولُ : لاَ جَزَاءَ عَلَي الدَّالِّ فَعَلَى عَلَيْ الْخَلَافُ تَجْرِي مَسَائِلُ الدَّالِّ فِيمَا ذَكَرَ الْمَازِرِي فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ يَقُولُ كَصَيْرَ فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ يَقُولُ كَصَيْرَ فِي عَلَى الدَّالُ فِيمَا ذَكَ مَ الْمَازِرِي فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ يَقُولُ كَصَيْرَ فِي قَوْلُ فِيمَا عَلَمَهُ رَدِيئًا : أَنَّهُ جَيِّدٌ ، وكَمُخْبِر مَنْ أَرَادَ صَبَّ زَيْتِ فِي إِنَاءٍ وَعَلَمَهُ مَنْ أَرَادَ صَبَّ زَيْتِ فِي إِنَاءٍ وَعَلَمَهُ مَكْسُورًا صَحيحًا ، وكَذَالٌ ظَالمًا عَلَى مَا أَخْفًا هُ رَبَّهُ عَنْهُ قَوْلاَن .

الْمَازِرِيُّ كَقَوْلِ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ عَلَى مَنْ دَلَّ مُجْرِمًا عَلَى صَيْد فَقَتَلَهُ بِدَلاَلَتِه ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فُتْيَا ابْنُ رَشْد : أَنَّ الْمُفْتِي لاَ يَضْمَنُ إِنْ أَفْتَى بِمَال لغَيْرٍ مُسْتَحَقِّهُ إِذْ هُوَ غُـرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لاَ يَضْمَنُ بِهِ ، وَأَشَارَ أَيْضًا لغَيْرٍ مُسْتَحَقِّهُ إِذْ هُو غُـرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لاَ يَضْمَنُ بِهِ ، وَأَشَارَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَي أَنَّهُ لاَ أَثَرَ لِلْغُرُورِ الْقَوْلِيِّ غَيْرَ الْمُنْضَمِّ لِعَقْد بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (وَلَمْ يغر بِفِعْلٍ)(٢).

⁽١) انظر : « التاج والإكليل » (٥/ ٢٨٤) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲٤٦) .

قَالَ « عبق » في تَقْرِيره لكَلاَمه : وَالنَّفْيُ في كَلاَمه صَادَقٌ فَإِنَّهُ لاَ يغر أَصْلاً، وَبِالْغُرُورِ الْقَوْلِيِّ غَيْرِ الْمُنْضَمِّ لَفِعْلِ ، فَإِنَّهُ لاَ أَثَرَ لَهُ ، مثَالُهُ أَنْ يَأْتِي بِشَقَّة لِخَيَّاطِ فَيَقُولُ لَهُ هَلْ تَكُفِي هَذِهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا لاَ تَكْفِي، فَيَذْهَبُ صَاحِبُهَا فَيَفْصَلُهَا فَلاَ تَكُفِي .

وَمْثَالُهُ أَيْضًا : الصَّيْرَفِيُّ إِذَا قَـالَ فِي دِرْهَمٍ زَائِفٍ : طَيِّبٌ ، فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ وَفَى الْمَسْأَلَة خلاَفٌ .

ثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ بِأُجْرَةٍ ضَمِنَ وَإِلاًّ فَلاَ .

رَابِعُهَا: الْعَكْسُ، وَالصَّوَابُ عَـدَمُ الضَّـمَانِ، وَلَـوْ عَلِمَ بِالرَّدَاءَةِ لِأَنَّهُ مِنْ الْغُرورِ الْقَوْلِيِّ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلاَفٍ .

الْجَارِي عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْجَارِ عَلَى مَذْهَبِ أَشْهَبَ الْضَّمَانُ ، وَعَلَى الْقَوْلُ بِالضَّمَانُ ، فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّالُّ طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا، بَالغًا أَوْ صَبِيًا ، حُرِّا أَوْ عَبْدًا لِأَنَّهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ فَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكُليفُ وَلاَ الْحُرِيَّةُ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّهُ لاَ يَجُورُ التَّعَرُّضُ الِحُكْمِ مَنْ حَكَمَ بِعَدَمِ ضَمَانِ الدَّالِ لِلظَّالِمِ عَلَى مَالِ غَيْرِهِ فَأَخذَهُ، لِمُوافَقَهِهِ لِقَوْلِ مَشْهُورٍ فِي الْمَذْهَبِ.

فَفِي « ق » (١): عَنْ عِيَاضِ : لاَ يَنْبَغِي لِلْآمِرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنْ الْمُنْكَرِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى إِجْتِهَادِهِ وَمَذْهَبِهِ ، وَإِنَّمَا يُغَيْرُ مِنْهُ مَا اجْتَمَعَ عَلَى إِنْكَارِه .

وَرَجَّحَ مُحْيِ الدِّينِ النَّوَوِيُّ كَلاَمَ عِيَاضٍ ، وَنَصَّهُ : أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلاَ إِنْكَارَ فِيهِ ، وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ إِذَا لَمْ يُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ ، انْتَهَى ، وَنَحْوُهُ فِي « س » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَمَنْ شَرَطَ الْأَمْرَ

⁽١) التاج والإكليل (٤ / ٣٨١)

بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنْ الْمُنْكَرِ أَنْ يَكُونَ فِي أَمْرِ مُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فيه فَلاَ يُنْكَرُ ، وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي وَلاَ لِلْقَاضِي إِنْكَارٌ عَلَي مَنْ خَالِفَهُ مَا لَمْ يُخَالِفْ نَصَّ قُرْآن أَوْ سُنَّةً أَوْ إِجْمَاعٍ ، هَذَا نَصَّ الْمَالِكَيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَرَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي مِنْهَاجِهِ ، وَهُو نَصُّ عِزِّ الدِّينِ فِي « قَوَاعِده » فِيمَا إِنْ كَانَ الْخِلاَفُ فِي كَرَاهِيَةٍ لاَ تَحْرِيمٍ ، وَهُو نَصُّ عَزِّ الدِّينِ فِي « قَوَاعِده » فِيمَا إِنْ كَانَ الْخِلاَفُ فِي كَرَاهِيَةٍ لاَ تَحْرِيمٍ ، فَرَبَّمَا يَوْوُلُ الْإِنْكَارُ إِلَى أَمْر مُحَرَّم ، انْتَهَى .

وَإِلَى هَذَا الْإِشَـارَةُ بِقَوْلِ الشَّـيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ يَتَعَـقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَـالِمِ وَنُقَضْتَ وَبَيَّنَ السَّبَبَ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جلي قِيَاسٍ) (١) إِلَخْ .

ابْنُ مَرْزُوق : وَإِنَّمَا لَمْ تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ ، لِأَنَّهَا لَوْ نُقضَتْ لَتَسَلْسَلَ النَّفْضُ فَلاَ يَقَفُ عِنْدَ حَرِّ فَتَرَتَفِعُ الثَّقَةُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ النَّفْضُ فَلاَ يَقِفُ عِنْدَ حَرِّ فَتَرَتَفِعُ الثَّقَةُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحُكَامِ ، انْتَهَى، وقَالَ الشَّيْخُ حَلِى لأَيْضًا : (وَرُفِعَ الْخِلاَفُ)(٢) .

(مخ) (٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : يَعْنِي أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَى الْخَلاَف ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ لِمَنْ لاَ يَرَاهُ ، فَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ ، وَأَمَّا الْخِلاَف بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَصَوْجُودٌ عَلَى حَالِهِ فِي الْمَسْأَلَة ، وَقُولُنَا فِي صَدْرِ التَّقْرِيرِ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ احْتِرَازًا مِمَّا إِذَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيَّ وَجْهِ الصَّوَابِ احْتِرَازًا مِمَّا إِذَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيَّ وَيَاسٍ ، فَإِنَّهُ يُنْقَضُ كَمَا قَرَّ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذَف ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وَأَيْضًا التَّصَدِّي لِنَقْضِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ إِبْرَامِهَا وَنَفُوذِهَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ، لإفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى كَثْرَة الْخِصَامِ وَالْهَرَجِ بَيْنَ الْمُسْلَمِينَ، وَدَرْء [ق / ٧٢٨] الْمَفْسَدَة قَاعَدَةٌ مِنْ قَوَاعَد الشَّرْع لا تَنْخَزِمُ أَصْلاً ، وَقَدْ حَضَّ الشَّارِعُ عَلَي دَرْنهَا، وَحَينَئذَ يَجِبُ نَقْضُ مُخَالفها .

فَفِي ﴿ النَّوَادِرِ ﴾ عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ ابْنِ الْمَوَّازِ : وَمِمَّا يَنْقُضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِمِ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) حاشية الخرشي (٧ / ١٦٦) .

بُنْقَضُ مَالاَ يَنْقُضُ مِنْ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكَمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ ، وَهُوَ مِمَّا لاَ يُنْقَضُ نُقضَ الْحَاكِمِ النَّالِث حُكْمُ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ، لَأَنَّ نَقِّضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي للْحُكْمِ الْأَوَّلِ، لَأَنَّ نَقِّضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي للْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوافِقًا لِقَوْل وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِخَ الْمَذْهَبِ الثَّانِي للْحُكْمِ الْأَوَّل إِذَا كَانَ مُوافِقًا لِقَوْل وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِخَ الْمَذْهَبِ خَطَا مِنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَكْمِ اللَّوَلُ لَنُفَّ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ نُفِّذَا لَنُهُ مِنْ خَطً أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْوَلاَتِي .

فَإِنْ قُلْتَ عَدَمَ ضَمَانِ دَالِّ اللِّصِّ عَلَى مَالِ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ هُوَ الَّذِي بِهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَحِينَئِذِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَة : وَلاَ يُعْتَبَرُ مِنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ إلاَّ مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَـيْرِ الرَّاجِحِ نُقِضَ حُكْمُهُ .

وَنَصُّ السَّنُوسِيُّ وَغَـيْرُهُ عَلَي أَنَّ حُكْمَ قُـضَاةِ زَمَانِنِا لاَ يَـرْفَعُ الْخِلاَفَ إِلاَّ إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِالْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لاَ بِالشَّاذِّ .

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّ هَذَا لاَ يَجْرِي فِي حُكْمٍ مَنْ حَكَمَ بِعَدَمِ ضَمَانِ دَالِّ اللَّصِّ عَلَي مَال غَيْرِهَ إِذْ لاَ تَجِدُ أَحَدًا مِنْ الْأَئْمَةِ صَرَّحَ بِضَعْفِهِ وَلاَ شُذُوذِهِ ، فَإَنَّ اللَّصِّ عَلَي مَال غَيْرِهَ إِذْ لاَ تَجِدُ أَحَدًا مِنْ الْأَئْمَةِ صَرَّحَ بِضَعْفِهِ وَلاَ شُذُوذِهِ ، فَإَنَّ اللَّصَّ عَلَي مَال غَيْرِهُ إِذْ لاَ تَجِدُ أَحَدًا مِنْ الْفَاظِ بَعْضَهُمْ مِأْنَّهُ الصَّ وَابُ ، وَذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّرْجِيح ، وكَفَاهُ مِنْهُ جَرْيُهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِم .

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ (١)

« ح » انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٢) [٢] سُؤَالٌ: عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا أَسْنَدَهُ لِعِلْمِهِ هَلْ يُنْقَضُ أَمْ لا ؟

⁽۱) البيت لزهير بن جناب الكلبي ، أحد أمراء العرب وشجعانهم المشهورين في الجاهلية ، وخطيب قفضاعة ، وسيدها وشاعرها ، ووافدها إلى الملوك . توفي سنة (٦٤) قبل الهجرة.

جَوابُهُ: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلِ: (أَوْ بِعِلْمِ سَبْقِ مَجْلِسهِ) (١) قَالَ (مخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمه : وكَذَلَكَ يُنْقَضُ حُكْمُ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ مُسْتَندًا لعلْمِ سَبِقَ مَجْلِسَ الْحُكْمِ سَوَاءً تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ قَبْلَ وِلاَيَةَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعَدَهَا قَبْلَ جُلُوسته فِي مَجْلِسِ الْقَضَاء ، وأَمَّا إِنْ حَكَمَ بِعْلَم حَصَلَ لَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاء ، فَإِنْ أَخَضَرَ عَندَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهُ فَإِنَّهُ لاَ يَنْقُضُهُ عَيْرُهُ ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هُو نَقْضُهُ مَا دَامَ قَاضِيًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ أَيْضًا : (وَلاَ يُسْتَنَدُ لعلْمه إِلاَّ فِي التَّعْديلِ وَالْحَرَجِ)(٢) أَتَى بِه تَوْطئَةً لَمَا بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَفَادًا مَمَّا قَبْلَهُ ، أَيْ : لاَ بُدَّ مِنْ الْبَيْنَة أَوْ الْإِقْرَارِ بِالشَّيْءَ الْمُحْكُومِ بِه ، ولْيَسْتَعْمِلْ الطُّرُق الشَّرْعِيَّةِ الْمُبيِّنَةِ للْحَقِّ ، وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي مُجْتَهِدًا إِلاَّ فِي التَّعْديلِ أَوْ التَّجْرِيحِ كَالشُّهْرَةَ بِذَلِكَ ، وَتَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ فِي مَجْلسه ، أَوْ مَضَتْ أَوْ شَاهَدَ عَلَى خَصْمِه ، وكَذَلكَ في ضَرَّب خَصْمِ عَلَيْه في مَجْلسه ، أَوْ مَضَتْ أَوْ شَاهَدَ عَلَى عَلمه في هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وكَذَلكَ في ضَرَّب خَصْمِ للله أَوْ وكَذَلكَ أَنْ هَذَهِ الْأَشْيَاءِ ، وكَذَلكَ يَعْتَمِدُ لللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُنْعَقِلَ الْمُنْعَ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَرَفَةً : في حُكْمَة عَلَى إقْرَارِ الْخَصْمِ بِعَدَالَة الْبَيِّنَةَ ، إِلاَّ أَنَّ هَذَه الْأَشْيَاء ، وكَذَلكَ يَعْتَمِدُ في حُكْمَة عَلَى إقْرَارَ الْخَصْمِ بِعَدَالَة الْبَيِّنَة ، إلاَّ أَنَّ هَذَه الْفَرْعَ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَرَفَةَ : لاَ أَعْرِفَ هَذَا الْفَرْعَ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَرَفَةَ : لاَ أَعْرِفَ هُ هَذَا الْفَرْعَ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَرَفَة . لاَ أَعْرَفَ مَا الْمَدْعَ الْمَالُولُ الْمَذَهُ مِنْ (ق) وَالله تَعَلَى أَصْلِ الْمَدْهَبِ نَظَرَ ، لاَنَّهُ إِقْرَارٌ مُتَنَاقِضٌ فَيَّجِبُ طَرْحُهُ . انْتَهَى مِنْ (ق) وَالله تَعَلَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٣) [٣] سُؤَالٌ: عَنْ الْحُكْمِ فِي تَقْلِيدِ النَّوَازِلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لا ؟

جَوابُهُ: أَنَّ الْإِفْتَاءَ بِالنَّوَازِلِ وَتَقْلِيدِهَا كَالْإِفْتَاء بِغَيْرَهَا مِنْ تَصَانِيفِ الْأَثْمَة وتَقْليدِهَا ، فَيَجْرِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلهِ » ، ونَصَّهُ: قَالَ الْقَرَافِيِّ : تَحْرُمَ الْفَتْوَى مِنْ الْكُتُبِ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ حَتَّى يُعْلَمَ صَحَّةُ مَا فِيها وتَتَظَافَرُ عَلَيْهَا الْخَوَاطِرُ ، وكَذَلِكَ الْكُتُبُ الْحَدِيثَةُ التَّصْنِيفِ إِنْ لَمْ يَعْزُ مَا فِيها إِلَى

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

⁽٢) حاشية الخرشي (٧/ ١٦٣).

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

الْكُتُبِ الْمَشْهُورَة ، ويَعْلَمْ أَنَّ مُصَنِّفَهَا كَانَ يَعْتَمِدُ هَذَا النَّوْعَ مِنْ الصِّحَة ، وَهُو مَوْثُوقَ بِعَدَالَته ، وكَذَا حَواشي الْكُتُبِ لِعَدَم صِحَّتِهَا وَالْوَثُوفِ بِهَا ، وَزَادَ ابْنُ وَالْوَثُوقَ بِها فَرْحُونَ مَا نَصَّهُ : وَمُرَادُهُ إِذَا كَانَتْ الْحَواشِي غَرِيبَةً النَّقْلِ، وأَمَّا إِذَا كَانَ مَا فِيها مَوْجُودًا فِي الْأُمَّهَاتِ أَوْ مَنْسُوبًا إِلَي مَحَلِّه ، وَهِيَ بِخَطِّ مَنْ يُوثُقُ بِهِ كَانَ مَا فِيها مَوْجُودًا فِي الْأُمَّهَاتِ أَوْ مَنْسُوبًا إِلَي مَحَلِّه ، وَهِيَ بِخَطِّ مَنْ يُوثُقُ بِهِ فَلاَ فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّصَانِيف ، وَلَمْ يَزَلُ الْعُلَمَاءُ وَأَئِمَّةُ الْمَذْهَبِ يَنْقَلُونَ مَا عَلَى حَواشِي كُتُبِ الْأَنْمَةِ الْمَوثُوقَ بِعلْمِهِمْ الْمَعْرُوفَة خُطُوطُهُمْ ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي حَواشِي كُتُبِ الْأَنْمَةِ الْمَوثُوقَ بِعلْمِهِمْ الْمَعْرُوفَة خُطُوطُهُمْ ، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامٍ الْقَاضِ ، وَالْقَاضِي أَصْبُغْ بِنْ سَهْلِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا وَجَدُوا حَاشِيَةً كَلَامُ الْقَاضِي عَيَاضٍ ، وَالْقَاضِي أَصْبُغْ بِنْ سَهْلِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا وَجَدُوا حَاشِيَةً يَعْرُفُونَ كَاتِبَهَا نَقَلُوا ذَلِكَ عَنْهَا وَنَسَبُوهَا إِلَيْهِ وَأَدْحَلُوا ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ ، وَأَمَّا فَيْهُ الْتَعْرُونَ النَّقُلُ غَرِيبًا فَلاَ شَكَّ فِيهَا أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحة قَالَهُ الْقَرَافِيُّ انْتَهَى.

نَعَمْ قَدْ نَصَّ أَثْمَّتُنَا عَلَي مَنْعِ الْإِفْتَاءِ بِمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ سَحْنُونَ » ، وَذَكَرُوا مَعَهُ كُتُبًا أُخَر ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْفَاسِي الْمَذْكُورُ أَنْفًا بِقَوْلِه : قَالَ الْإِمَامُ الْغوري : أَجْوِبَةُ ابْنِ سَحْنُونَ لاَ تَجُورُ الْفَتْوَى بِمَا فِيهَا ، وَلاَ عَمَلَ عَلَيْهَا بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ ، وَكَذَلِكَ « التَّقْرِيبُ وَالتَّبْيينُ » الْمَوْضُوعُ للشَّيْخِ ابْنِ أَبِي زَيْد ، وَكَذَلَكَ « التَّقْرِيبُ وَالتَّبْيينُ » الْمَوْضُوعُ للشَّيْخِ ابْنِ أَبِي زَيْد ، وَكَذَلَكَ « أَحْكَامُ ابْنِ الزَّيَّاتِ » وَكَذَلِكَ « كَتَابُ الدَّلاَئِ وَالْأَضْدَادِ » فَجَمِيعُ ذَلِكَ بَاطِلٌ وَبُهْتَاتٌ .

قَالَ الْإِمَامُ الْفُورِيُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ؛ وَقَدْ رَأَيْتُ جَمِيعَ تِلْكَ التَّوَاليف وَلاَ يُشْبِهُ مَا فِيهَا قُولاً صَحِيحًا ، وَبِمَا وُجِدَ مِنْ « شَرْحِ الْمُخَتَصِ » للشَّيْخِ الزَّقَّاقِ عَذَّرَ الْأَشْيَاخَ مِنْ الْفَتْوَى ، وَمِنْ « أَحْكَامِ ابْنِ الزَيَّاتِ » وَ « الدَّلاَئلِ وَالْأَضْدَادِ » حَذَّرَ الْأَشْيَاخَ مِنْ الْفَتْوَى ، وَمِنْ « أَحْكَامِ ابْنِ الزَيَّاتِ » وَ « الدَّلاَئلِ وَالْأَضْدَادِ » الْمَعْزُوِّ لابْنِ زَيْد لأَنَّهَا أَبَاطِيلٌ وَفَتَاوَى الشَّعْرُوِّ لابْنِ زَيْد لأَنَّهَا أَبَاطِيلٌ وَفَتَاوَى الشَّعْرُولِ الشَّعْرُولِ النَّسْبَةِ انْتَهَى الْمُرادُ مِنْ « نَوَازِلِ الْفَاسِي ».

وَالنَّهْيُ عَنْ الْإِفْتَاءِ بِمَا فِيهَا إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَتَفَرَّدُ بِهِ وَلَمْ يُعْرَفْ إِلاَّ مِنْ جِهَتِهَا ، وَالنَّهْ عَنْ مَعْنَى مَعْنَا لِلْمَعْنَى مَعْنَى مَعْنَا مِعْنَى مَعْنَى مَعْنَا مِعْنَى مَعْنَا مِعْنَى مَعْنَا مِعْنَى مَعْنَا مِعْنَى مَعْنَا مِعْنَى مَعْنَا مِعْنَا مُعْنَى مَعْنَا مُعْنَا مُعْنَى مَا مُعْنَا مُعْنَى مَا مُعْنَى مَعْنَا مُعْنَى مَعْنَا مُعْنَى مُعْمَا مُعْنَى مَا مُعْنَا مُعِلَا مُعْنَا مُعْنَا مُعْنِعُ مُعْنَا مُعْنَا مِعْنَا مُعْنَا مُعْنَامُ مُعْنَا مُعْنَا مُعْنَاعُمُ مُعُمْ مُعْنَا مُعْنَا مُعْنَا مُعْمُعُ مُعْمُع

وَفِي كَبِيرِ (مَحْ) وَحَذَّرَ الشَّيُّوخُ مِنْ إِجْمَاعَاتِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَاتَّفَاقِيَّاتِ ابْنِ رُشُد ، وَخَلاَفِيَّاتِ الْبَاجِي ، قَالَهُ سَيِّدِي زَرُّوقُ ، قَالَ : وَلَيْستَ مَا يُنْسَبُ لَلْجَرُولِي وَابْنِ عَمْرَانَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمَا بِتَأْلِيف ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَقَالِيدِ بَعْضِ اللَّجَرُولِي وَابْنِ عَمْرَانَ وَمَنْ في مَعْنَاهُمَا بِتَأْلِيف ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَقَالِيدِ بَعْضِ اللَّيُّوخِ وَأَنْهَ وَلاَ يُعْتَمَدُ ، وَسَمِعْتُ أَنَّ بَعْضَ الشَّيُّوخِ أَفَتَى بِتَأْدِيبِ مَنْ أَفْتَى بِتَأْدِيبِ مَنْ أَفْتَى مِنْ التَّقَايِيدِ ، انْتَهَى .

أَيْ : إِذَا ذَكَرَ نَقْلاً يُخَالِفُ نُصُوصَ الْمَذْهَبِ أَوْ قَوَاعِدَهُ فَلاَ يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، انْتَهَى منْهُ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۲۰۲۶) [٤] سُوَالٌ: عَنْ مَعْنَى الْمَسسْأَلة الَّتِي فِي « نَوَازِل الْورزازِي » الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْله بِعْدَ حَذْف السُّوَال ؛ قَالَ الْإِمَامُ اَبْنُ رُشْد : إِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي عَلَيْه بِيِّنَةً بَعْدَ إِنْكَارَه الْمُعَامَلة قَديمة قَبْلَ عَلَيْه بِيِّنَةً بَعْدَ الْإِنْكَارِ قَلْ تَنْفَعُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَقِّ فِي مُعَامِلَة حَدِيثة بَعْدَ الْإِنْكَارِ قَضَى لَهُ بِهَا ، وَإِنْ قَالَتَ لاَ نَدْرِي هَلْ كَانَتْ الْمُعَامِلَةُ قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ وَإِنْ قَالَتَ الْمُعَامِلَةُ قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ انْتَهَى ؟

جُواَبُهُ: أَنَّ مَعْنَاهَا ظَاهِرُ مِثَالُهُ: شَخْصُ ادَّعَى عَلَي آخَرَ حَقاً فَجَاوِبَهُ بِأَنَّهُ لَمْ تَقَعْ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةً أَصْلاً ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلَكَ ادَّعَي الْمُنْكِرُ عَلَى الْمُدَّعِي الْأُوَّلِ بِحَقِّ وَأَتَى بِبَيْنَة عَلَيْه ، فَقَالَ ابْنُ رُشْد: إِنْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ مِنْ مُعَامَلَة وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا قَبْلً الْإِنْكَارِ فَلاَ تَنْفَعُهُ لَتَكُذيبِهِ إِيَّاهَا بِإِنْكَارِهِ أَصْلَ الْمُعَامَلَة ، وَإِنْ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ مِنْ مُعَامِلَة وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ فَإِنَّهَا تَنْفَعُهُ وَيُقضَى لَهُ بِحَقّة ، وَإِنْ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ مِنْ مُعَامِلَة وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ فَإِنَّهَا تَنْفَعُهُ وَيُقضَى لَهُ بِحَقّة ، وَإِنْ شَهِدَتْ

قَالَتْ : لاَ نَعْرِفُ هَلْ كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ الَّتِي مِنْهَا الْحَقُّ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ بِيمِينِ أَنَّ الْمُعَامَلَةَ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ وَيُقَضَى لَهُ بِعَدَهُ فَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ بِيمِينِ أَنَّ الْمُعَامَلَةَ وَقَعَتْ بَينَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ وَيُقَضَى لَهُ بِعَدَةً فِي الْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٥) [٥] سُوَّالٌ: عَنْ مَسْأَلَة تَحَيَّرَتْ فيها [](١) الْأَتْمَةُ في بَعْض الْمَرَّات يَعْمَلُونَ بِالْعَادَة دُونَ النَّصِّ في الْفَتَاوَي وَالأَحْكَامِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ الْجُمُودَ عَلَي النَّصِّ مِنْ غَيْرِ مُلاَحَظَة الْعَادَة ضَلاَلٌ وَإِضْلاَلٌ في الدِّينِ ، كَما قَالَ الْجُمُودَ عَلَي النَّصِّ مَنْ غَيْرِ مُلاَحَظَة الْعَادَة ضَلاَلٌ وَإِضْلاَلٌ في الدِّينِ ، كَما قَالَ جَلَّ مِنْ قَاتِل : ﴿ وَأَمُر بِالْعُرْفَ ﴾ (٢) وَمَرَّةً يَعْمَلُونَ بِالنَّصِّ دُونَ الْعَادَة ، ويَقُولُونَ : لاَ عَبْرَة بِالْعَادَة عَيْثُ خَالَفَهَا النَّصَّ ؟

جُوابُهُ : إِنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي مُدْرِكُهَا الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ كَالآخْتلاف فِي النَّفُوذِ فِي الْمُعَامَلاَت وَالْإِطْلاَق أَيْضًا فِي الْوَصَايَا وَالْإِيْمَان ، وَجَميع مَسَائِلِ الْفَقْه الْمَحْمُولَة عَلَي الْعُوائِد كَأَلْفَاظ الطَّلاَق ، وَالْعَتْقِ، وَالْقَذْفَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا وَالْحُكُمُ بِالْعَادَة وَيَتَغَيَّرُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا عَنْدَ تَغَييرِ الْعَادَة الْمُتَجَدَّدَة ، وَلَيْسَ ذَلِكَ تَجْديد وَالْحُكُم بِالْعَادة وَيَتَغَيَّرُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا الْعُلَمَاءُ ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهَا فَنَحْنُ نَتَبِعَهُم للاجْتِهاد ، بَلُ هَذِه قَاعَدةُ اجْتَهَدَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهَا فَنَحْنُ نَتَبِعَهُم فِيها الْعُلَمَاءُ ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهَا فَنَحْنُ نَتَبِعَهُم فَيها مِنْ غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ . وَلَيْمَا مِنْ غَيْرِ اجْتَهَادَ ، كَمَا فِي « التَّبْصِرة » وَغَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ . وَالْمُسَائِلُ النِّتِي مُبْنَاهَا وَمُدْرِكُهَا غَيْرُ الْعُرْف ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ وَالْحُكُم فِيها وَالله مُنْ عَنْهُم أَجْمَعِينَ آمِينَ الله وَالْمُكُم فِيها وَالله مُ تَعَالَى عَنْهُم أَجَمَعِينَ آمِينَ الْهُ مَنَا رَضِي الله تَعَالَى عَنْهُم أَجَمَعِينَ آمِينَ ، انْتَهَى ، وَالله تُعَالَى أَعْلَى الْعَلَى عَنْهُم أَتَعَالَى عَنْهُم أَعْمَالِى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى عَنْهُم أَعْمَالِي عَنْهُم أَتَعَالَى عَنْهُم أَلِي الْقَالَى عَنْهُم أَلَى عَنْهُم أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَلَى الْمُعْلَى فَي الله أَنْ الْمُعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى الْعَلَى أَعْلَى الْعَلَى الْمِلَا الْعَلَى أَلَا فَي فَا لَلْمُ أَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ أَلَا فَي فَيْ الْمُعْتِقِ الْمُعْمَا فِي الْعَلْقِي الْعَلْقُولِ فَي أَلَى أَلَامُ أَلَاهُ الْعَلَى عَلْمَ الْعَلَى الْعَلْقَ الْعَلْمُ الْعَلْمُ أَلِهُ الْعَيْمُ الْعُولُولُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُولُ الْعُلْمُ الْعُمْ أَلِهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ ال

(٢٠٢٦) [٦] سُؤَالُ: عَنْ رَجُلَيْنِ تَحَاكَمَا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَة في واَقعَة وَحُكِمَ بَيْنَهُمَا بِقَوْل مُتَّفَق عَلَيْه أَوْ مُخْتَلَف فيه، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْه اسْتَفْتَى وَحُكِم بَيْنَهُمَا بِقَوْل مُتَّفَق عَلَيْه أَوْ مُخْتَلَف فيه، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْكُم في تلكَ الْفَتُوى ؟ بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي شَأْنُ ذَلِكً ، وَأَفْتَاهُ بِخِلاَف الْحُكْم ، مَا الْحُكْم في تلك الْفَتُوى ؟

⁽١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

⁽٢) سورة الأعراف (١٩٩) .

وَمَا الْحُكُمُ أَيْضًا إِنْ تَرَافَعَ الْحَصْمَانِ أَيْضًا عنْدَ أَحَد ، وَالْمَحْكُومُ لَهُ بِيدَه الْحُكْم وَالْمَحْكُومُ عَلَيْه آَنْ يَحْكُم بِنُفُوذَ الْحُكْم وَالْمَحْكُومُ عَلَيْه آَنْ يَحْكُم بِنُفُوذَ الْحُكْم وَالْمَحْكُومُ عَلَيْه الْعَمَلُ وَالْحُكْم بِمَا فِي الْفَتْوَى أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْم بَيْنَهُمَا فِي الْفَتُوى أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْم بَيْنَهُمَا فِي الْفَتُوى أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْم الْأُول ، وَحَكَم بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ الْحُكْم الْأُول ، وَحَكَم بَيْنَهُمَا بِغَيْرِه ، فَهَلْ يَجِبُ نَقْضُ ذَلكَ الْحُكْم بَيْنَهُمَا بِغَيْرِه ، فَهَلْ يَجِبُ نَقْضُ ذَلكَ الْحُكْم الْأُول ، أَوْ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى خَصْمه فَهَلْ اللهَ عَلَى الْحَاكم اللَّوَل ، أَوْ إِنَّمَا يَرْجع عَلَى خَصْمه الْمَحْكُومِ عَلَيْه أَوَّلا الرَّجُوعُ عَلَى الْحَاكم اللَّوَل ، أَوْ إِنَّمَا يَرْجعُ عَلَى خَصْمه الْمَحْكُومِ لَهُ أَوَّلَ مَرَة ؟ وَمَا فَائدَةُ قَوْل الشَّيْخِ خَلَيل : (وَرَفْعُ الْخِلاف)(١) ، وَمَا حُكْمُ الصَّلْحِ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ)(١) ، وَمَا حُكْمُ الصَّلْحِ بَعْدَ الْحَكْم بالْحَقِ وَالصَّواب ؟

جَوابُهُ: إِنَّ الْحُكُمُ الْمَذْكُورَ إِذَا وَافْقَ الْمَشْهُورَ وَأَحْرَى إِنْ وَافَقَ قَوْلاً مُتَّ فَقًا عَلَيْهِ لاَ يَجُوزُ لَمُ فْت وَلاَ قَاضِ النَّظَرُ فيه عَلَى وَجْهِ الْكَشْف وَالتَّعَقُّبِ لَهُ ، وَيَذْخُلُ فِي ذَلِكَ الْخَصُّمَيْنِ بِصُلْح ، وَكَذَلَكَ لاَ يَجُوزُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفُعَ وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْخَصَّمَيْنِ بِصُلْح ، وَكَذَلَكَ لاَ يَجُوزُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفُعَ الْفَضِيَّةَ إِلَى حَاكِمِ آخَرَ لِيَفْتِي لَهُ بِخُلافِ الْحُكْمِ الْأُول ، فَإِنْ فَعَلَ فَلاَ عَبْرَةَ بِفَتْواهُ وَتُخْمُ ، وكَذَلَكَ إِذَا تَرَافَعَ الْخَصَّمَانِ إِلَى حَاكِمِ آخَرَ وَحَكَمَ بَيْنَهُمَا بِخلاف وَتُنْقَضُ ، وكَذَلَك أَ إِذَا تَرَافَعَ الْخَصْمَانِ إِلَى حَاكِمِ آخَرَ وَحَكَمَ بَيْنَهُمَا بِخلاف حَكْمُ الْأُول فَعَلَى الْمَعْمُ الْعَدَل الْعَلَى وَجُهِ الْكَشْفُ وَالتَّعَقُّبِ حَيْثُ وَافَقَ الْمَشْهُورَ قُولُ الْبِن يَجُوزِ النَّظَرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى وَجُهِ الْكَشْفُ وَالتَّعَقُّبِ حَيْثُ وَافَقَ الْمَشْهُورَ قُولُ الْبِن يَجُوزِ النَّظَرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى وَجُهِ الْكَشْفُ وَالتَّعَقُّبِ حَيْثُ وَافَقَ الْمَشْهُورَ قُولُ الْبِن مِنْ الْمُنْ وَقُولُ الْعَالَمِ لاَ يُنْظَرُ فِيهَا عَلَى وَجُهِ الْكَشْفُ وَالتَّعَقَّبِ لَهَا، وَإِنْ طَلَبَ ذَلِكَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وقَوْلُ خَليلٍ أَيْضًا : (وَلاَ يُتَعَقَّبُ حَكُمُ الْعَدْل الْعَالِمِ) (٣) وَقُولُ النَّووِي الْفَالِ أَيْضًا : أَمَّا الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فَلاَ إِنْكَارَ فِيهِ ، ولَيْسَ الْعَالِمِ) (٣) وَقُولُ النَّووِي الْفَالِمُ : أَمَّا الْمُخْتَلَفِ فِيهِ فَلاَ إِنْكَارَ فِيهِ ، ولَيْسَ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) بياض بالأصل ، لكن هذا كلام النووى في « المنهاج » .

للْمُفْتِي وَلاَ الْقَاضِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَي مَنْ خَالَفَ إِذَا لَمْ يُخَالِفْ نَصَّ الْقُرَآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ ، وَنَحُو هَذَا فِي « الذَّخِيرَةِ » لِلْقَرَافِي ، وَنَحْوَهُ فِي «قَوَاعِدِ» عِزِّ الدِّينَ انْتَهَى .

وَقَـوْلُ ابْنِ مَرْزُوقِ أَيْضًا : وَإِنَّمَـا لاَ تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَـدْلِ الْعَالَمِ لأَنَّهَـا لَوْ نُقضَتْ لِتَسَلْسُلِ النَّقْضِ فَلاَ يَقِفُ عِنْدَ حَدِّ فَتَـرْتَفِعُ الثِّقَةُ بِالْأَحْكَامِ وَتَفَوَّتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحُكَّامِ، انْتَهَى .

وَلَمَا فِي نَقْضِهِ أُوَّلاً أَيْضًا مِنْ هَيَجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرَجِ بَعْدَ رَفْعِهَا بِالْحُكُمِ الْأَوَّل وَهَيَجَانُ الشَّرْ وَالْهَرَعِ بَعْدَ رَفْعَها بِالْحُكُمِ الْأَوَّل وَهَيَجَانُ الشَّرْعِ لاَ تَنْخَرِمُ أَصْلاً ، وَقَدْ حَضَّ الشَّرِعُ عَلَيْهَا ، فَحينَئَذَ يَجِبُ نَقْضُ مُخَالِفِهَا للَّنَّهُ مَنْهِي عَنْهُ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ شَرْعًا وَلذَا قَالَ السَّيْخُ خَليلٌ : مُخَالِفِهَا للَّنَّهُ مَنْهِي عَنْهُ)(١) ولا سيّما صَرَّح فِي « النَّوادرِ » بِنَقْضِ حُكْمِ الْحَاكِم بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْوَلدِ » عَلَي نَقْلِ أَبِي بكْرِ بنِ إِنقْضِ الْحُكْمِ الْوَلَاتِي : وَمِمَّا يَنقَضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِم يَنقُضُ مَالاً يُنقَضُ مَا لاَ يُنقَضُ مَا لاَ يُنقَضُ الْحَاكِم الثَّالِي بِنقْضِ الْحَكْمِ الْوَلَكِم الْقَالِي الْمُوافِق لَقُول وَنُصِ حُكْمِ وَهُو مِمَّا لاَ يُنقَضُ الْحَكْمِ الْقَالِي للمُحكمِ الْقَالِي بَنقْضِ الْحَكْمِ الْمُوافِق لَقُول وَلُو خَارِخَ الْمَذْهَبِ خَطَأُ مَنْ أَوْلَ الْمُوافِق لَوْلَ وَلَوْ خَارِخَ الْمَذْهَبِ خَطَأُ مَنْ أَوْلَ الْمُوافِق لَوْلُ وَلُوْ خَارِخَ الْمَذْهَبِ خَطَأُ مَنْ أَوْلَ الْقَوْل وَلُوْ خَارِخَ الْمَذْهَبِ خَطَأٌ مَنْ أَوْلَ الْقَوْل وَلُو ضَعِيفًا وَلُو خَارِخَ الْمَذْهَبِ خَطَأُ مَنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَكْمِ الْأَوْل ، لَأَنَّ الْمُذْهَبِ خَطَأُ مَنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَكْمِ الْفَالِي بِنَقْضِ الْحَكْمِ الْأَوْل ، لَأَنَّ تَقْضَ الْحَكْمُ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحَكْمُ الْقَالِي بِنَقْضِ الْأَوْل ، نُقَدَ الْحُكْمُ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَلَوْ ضَعِيفًا وَلَوْ خَارِخَ الْمَذْهَبِ ، مُوَافِقًا لِنُصُوصِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَمُخَالِفًا لِمَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ زَمَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَللسَّنُوسِيِّ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ مِنْ الْمُقَلِّدِ لِلْعُرْفِ مَا يَعْ الْعُلَمَاءُ مِنْ وَمَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَللسَّنُوسِيِّ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ مِنْ الْمُقَلِّدِ لِلْعُرْفِ وَالتَّرْجِيحِ عَلَى أُصُولِ إِمَامِهِ الْمُقَلِّدِ للْعُرْفِ ، فَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » : قَوْلُهُمْ : إِنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ يُرْفَعُ الْخِلَافُ ، وَقَوَاعِدِهِ ، فَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » : قَوْلُهُمْ : إِنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ يُرْفَعُ الْخِلَافُ ،

⁽١) مختصر خليل (ص / ١٧٥) .

فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ يُقْطَعُ النِّزَاعُ فِي الْجُرْئِيَّةِ الْمُتَنَازَعِ فِيهَا حَـتَّى لَمْ يَبْقَ للْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَي حَاكِم آخَرَ لِيَحْكُم لَهُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلاَفِ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمُ هَذَا فَلاَ يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِد وَالْمُقَلَّد ، إذْ الْمَجْتَهِد كُيعْمَلُ بِنَتِيجَة اجْتهاده وَالْمُقَلَّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُـ قَلَّده وَمَهْمَا خَرَجَ وَاحدٌ منْهَمَا عَـمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ كَانَ حُكْمُهُ مَطْرُوحًا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ فيه أَهْلينةُ النَّظَر وَالتَّرْجِيح عَلَي أُصُولِ إِمَامِهِ فِي الْأَقْوَالِ الْمَذْهَبِيَّة ، تَعَـيَّنَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِمَا رَسَمُوهُ مِنْ التَّشْهِيـرِ ، فَمَا حُكِمَ بِغَيْرِ الْمَشْهُور لَمْ يُعْـتَبَرْ حُكْمُهُ وَنُقضَ وَرُدًّ عَلَيْه في وَجْهِـه ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ ، فَـفِي « أَجُوبَةِ الْعَقْبَانِي » : يُنْـظَرُ فِي الْحَاكِمِ الَّذِي عَدَلَ عَنْ الْمَشُّهُورِ إِلَى الشَّاذِّ فَ إِنْ حُكمَ بِهِ مَعَ الْعَلْمِ أَنَّهُ الشَّاذُّ إِلَّا أَنَّـهُ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَمِمَّنَ يُدْرِكُ الرَّاجِحِ مِنْ الْمَرْجُـوحِ ، وَهَذَا يُعَزُّ وَجُودُهُ مَضَى حُكْمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ زُجِرَ عَنْ مُوافَقَةِ مِثْلِ هَذَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ الْقَضَاءِ إِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ فَإِنَّ الْإِمَامَ الَّذِي قَدَّمَهُ أَوْ الَّذِينَ قَدَّمُوهُ للْحُكْم بَيْنَهُمْ إِنَّا يَرْضُونَ مِنْهُ الْحُكْمُ بِالْمَشْهُورِ انْتَهَي .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : لاَ يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةُ الْعَصْرِ إِلاَّ مَا لاَ يُخَالِفُ الْمَشْهُورَ وَمَذْهَبُ « الْمُدَوَّنَة » ، انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ بِغَـيْرِ الرَّاجِحِ مِنْهُمْ نُقِضَ حُكْمُهُ .

وَقَالَ السَّنُوسِيُّ وَغَـيْرُهُ : إِنْ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَنِنَا لاَ يَرْفَعُ الْـخِلاَفَ إِلاَّ إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لاَ بِالشَّاذِّ .

وَفِي « نَوَازِل عج » وَسُئِلَ عَنْ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُتَعَمِّدًا هَلْ يَكُونُ جَائِزًا وَيُنْبَذُ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : (وَنَبْذُ حُكْمٍ يَكُونُ جَائِزًا وَيُنْبَذُ حُكْمٍ

جَائِزٍ) أَوْ حُكْمُهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ يُقَـوِّيهِ ؟ فَأَجَابَ لَيْسَ لِقَـاضِي زَمَانِنا الْحُكْمُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ وَلَـوْ عَلَمَهُ وَقَصَدَهُ فَـاإِنْ حُكْمَهُ بِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ إِلَّا لَأَنَّهُ إِلَّا لَأَنَّهُ إِلَّا لَأَنَّهُ إِلَّا لَأَنَّهُ عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ بِهِ الْعَمَلُ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمٍ ()(١) فَحُكمَ بِقَوْلِ مُقَلَّده ،أَيْ: بِفَتْحِ اللَّامِ مَا نَصُّهُ : وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِغَيْرِه ، قَالَ (طَخ) : وَالَّذِي يَفْتَى بِهِ هُوَ الْمَشْهُورُ أَوْ الرَّاجِحُ ، وَلاَ تَجُورُ الْفَتَوَى وَلاَ الْحُكْمُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ وَلاَ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ وَلاَ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ ، وَمَا أَفْتَى بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ ، الرَّاجِح ، وَذُكِرَ عَنْ الْمَازِرِيِّ أَنَّهُ بِلَغَ رُتُبَةَ الْاجْتِهَاد ، وَمَا أَفْتَى بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَمَّا بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتُلفَ فِيهِ هَلْ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَمَّا بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتُلفَ فِيهِ هَلْ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُشْهُورَ اخْتُلفَ فِيهِ هَلْ عُلَا الْمُسْفَورَ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدَوّلَةُ » أَقُوالُ أَبْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » أَقُوالُ ثَلاَتَةُ ، قَالَهُ الْبُنَانِيُّ ، انْتَهِي الْمُرَادُ مِنْ (عج) .

وَإِلَى عَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَنْمَة ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بِغَيْرِ الشَّاذِ لَا يَجُورُ لَمُفْت وَلاَ قَاضِ النَّظَرُ وَالتَّعَقُّبُ فِي حَكْمِه، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَفَتُواهُ بِالطَّلَةُ وَحَكْمُهُ مَرْدُودٌ ، وَإِذَا حُكمَ بِالشَّاذِ نَقضَ حَكْمُهُ وَرُدَّ عَلَي وَجْهِه، ولكن باطلَة وحكمه مَرْدُودٌ ، وإذا حُكم بِالشَّاذِ نَقضَ حكمه ورُدَّ عَلَي وَجْهِه، ولكن لَيْسَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْه مُخَاصَمَتُهُ ولا شَيْءَ عَلَيْه لقول ابْنِ الْقاسِمِ فِي « الْمُدَونَة »: وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي وَقَدْ حكم بِأَحْكَامٍ فَادَّعَي مَنْ حَكمَ عَلَيْه جَوْرُهُ لَمْ يُنظَرُ فِي وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي وَقَدْ حكم بِأَحْكَامٍ فَادَّعَي مَنْ حَكمَ عَلَيْه جَوْرُهُ لَمْ يُنظَرُ فِي وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي وَقَدْ حكم بِأَحْكَامٍ فَادَّعَي مَنْ حَكمَ عَلَيْه جَوْرُهُ لَمْ يُنظَرُ فِي وَلَا يَتَنَا فَيَرُدُهُ وَلا قَوْلُه خُصُومَة بَيْنَهُمَا وقَضَاؤُهُ نَافَذُ إِلاَّ أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِّي عَلَيْه جُوزًا بَيِنَا فَيَرُدُهُ وَلا شَيْءَ عَلَى الْأُولُ . اهد . وأَمَّا قَوْلُكُمْ وَمَا حُكمُ الصَّلْح بَعْدَ الْحُكْمِ إِلَخْ ؟ فَجُوابُهُ صَرِيحٌ مَمَّا تَقَدَّمَ أَيْ : مِنْ كَوْنِه لاَ عَمَلَ عَلَيْهِ وَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لفَسَادِهِ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ مُوافَقًا للْمَشْهُور، وَالله تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٧) [٧] سُؤَالٌ: عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعَ مُسْلَمٌ قَائمُ الْوَجْهِ صَحِيحُ الْحُكْمِ فَاسِقِ مَسَغَرِقَ الذِّمَّةَ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِم الْمَيْلُ عَلَى الْحُكْمِ فَافِذُ التَّصَرُّفِ مَعَ فَاسِقِ مَسَغَرِقَ الذِّمَّةَ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِم الْمَيْلُ عَلَى

⁽١) طمس بالأصل.

الْمُسْلِم عَلَى الصَّالِح أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّسويَةُ بَيْنَهُما ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ مُسْتَغَرِقَ الذِّمَّةَ إِنْ كَانَ طَالِبًا فَيَجِبُ عَلَى الْحاكمِ عَدَمُ تَمْكينه فيسما يَدَّعِيهِ عَلَى الْمُسلَمِ الصَّالِحِ ،أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (ح) عِنْدَ تَكَلَّمه عَلَى قُولً فيسما يَدَّعِيهِ عَلَى الْمُخْتَارِ)(١) نَاقِلاً عَنْ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَلاَ يُحْكَمُ لِمَنْ لاَ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ)(١) نَاقِلاً عَنْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ يُحْكَمُ لِمَنْ لاَ يُشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ)(١) نَاقِلاً عَنْ الْأَقْفَهِ سَ بِقُولُهِ (٢) : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدِ هَلْ يَجُوزُ الْحُكْمَ لِمُستَغْرِقِي الذِّمَمِ الْفَعُوبِ الْمُحْمُ لاَ يَجُوزُ الْحُكْمَ لاَ يَجُوزُ الْحُكْمُ لاَ لَهُمْ وَلاَ عِلْيَهِمْ ؟ وَمَا لاَ يُعْلَمُ لَهُ مَالِكٌ بِعَيْنِهِ ، وَلاَ هُوَ عَيْنُ الْمَغْصُوبِ مِمَّا بِأَيْدِيهِمْ ، فَهَلْ يُحْكَمُ [ق / ٧٣٠ حُكْمَ] لَهُ حُكْمُ الْفَيْءِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : مَنْ كَانَ مُستغْرِقَ الذِّمَّة فَلاَ يُحْكَمُ لَهُ بِمَا لَيْسَ لَهُ ولَوْ كَانَ غَيْرَ الْمَغْصُوبِ وَمَا بِأَيْدِيهِمْ، إِذْ يُعْلَمُ لَهُ مَالِكٌ مَعْرُوفٌ وَلاَ يُعْرَفُ وَارِثٌ مَالِكُهُ وَلاَ يَمْحُنُ أَنْ يَتَحَاصَ فِي مَاله بِتَحَرِّ وَلاَ مَنْ يَسْتَحَقَّهُ عَلَي حَال مِنْ الْأَحْوَال ، وَلاَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَاصَ فِي مَاله بِتَحَرِّ وَلاَ غَيْرِهِ ، إِذْ لاَ يَحْصُلُ مَا غَصَبَ وَلاَ قَرْبَهُ وَلاَ يُمْكِنُ تَحَرِّيه ، فَإِنْ كَانَ فِيمَنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيمَنْ عَصَبَ فَقُرَاءَ فَيُفرَّقُ فِيهِمْ وَيُعْطَي مِنْهُ مَنْ كَانَ صَغيراً قَدْرَ مَا يَرَى الْحَاكِمُ ، وَإِنْ عَصَبَ مُسْتَحَقَّ الصَّدَقَة كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْفَيْء ، وَذَلك كَانَ لا يُوجَدُهُ فِيمَنْ غَصَبَ مُسْتَحَقَّ الصَّدَقَة كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْفَيْء ، وَذَلك حُكْمُ مَا فِي بَيْتِ الْمَال يُنْظَرُ مَا هُو أَنْفَعَ يُعْمَلُ بِهِ إِمَّا الصَّدَقَةُ ، وَإِمَّا بِنَاء الْقَنَاطِيرِ ، أَوْ جَمِيعُ مَا يُصْرَفُ فِيهِ مَتَاعُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ قَوْلاَنِ :

أَحَدُهُمَا : يُوضَعُ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَالْآخَرُ فِي الْفُـقَرَاءِ ، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ وَاحِدِ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ (ق) مِنْ أَنَّ مَنْ قَبِلَ وَدِيعَةَ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ وَرَدَّهَا إِلَيْهِ ضَمنَهَا لِلْفُقَرَاء ، انْتَهَى .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

⁽٢) مواهب الجليل (٦ / ١٣٥) .

وَبِنَحْوِ هَذَا أَفْتَى الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَـشِ وَالشَّرِيفُ حَمَى اللهُ ، فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلامِهِمَا فِي ذَلكَ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَي الْحَاكِمِ الْمَيْلُ إِلَى الْمُسْلِمِ الصَّالِحِ، انْتَهَى .

وَفِي كَلاَمِ الْأَئِمَّةِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَي أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فَفِي « نَوَازِلِ الْعَلاَّمَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » : وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ الْمُدَّعِي إِذَا كَانَ مِنْ الْمُسَتَغْرِقِي النَّمَمِ هَلْ حُكْمُهُ وَحُكْمُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ أَمْ لاَ ؟ . اللَّمَمِ هَلْ حُكْمُهُ وَحُكْمُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ أَمْ لاَ ؟ .

فَجَوابُهُ : وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : إِنْ فِي كَالاَمِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى تَمْكِينِهِ مِنْ دَعَاوِيه، وَفِيهِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَمْكِينَه ، فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى تَمْكِينِه قَوْلُهُمْ بِأَنَّهُ كَالْمُفْلِسِ الْمَضْرُوبِ عَلَى يَدَيْهِ ، وَهُو بِأَنَّهُ كَالْمُفْلِسِ الْمَضْرُوبِ عَلَى يَدَيْهُ ، وَهُو الَّذِي يُعَبِّرُونَ عَنْهُ بِالْفَلَسِ الأَعَمَّ ، وَقَالَ بَعْضَهُمْ : إِنَّهُ كَمَنْ أَحَاطَ اللَّيْنُ بِمَالِهِ وَلَمْ يُفْلِسْ ، وَهُو الَّذِي يُعَبِّرُونَ عَنْهُ بِالْفَلَسِ الأَعَمَّ ، وَعَلَى كِلاَ اللَّيْنُ مِمَالِهِ وَلَمْ يُفْلِسْ ، وَهُو الَّذِي يُعَبِّرُونَ عَنْهُ بِالْفَلَسِ الأَعَمَّ ، وَعَلَى كِلاَ اللَّيْنُ مَا رَأَيْنَا مَنْ يَقُولُ: بِعَدَم تَمْكِينِ الْمُفْلِسِ مِنْ دَعَاوِيهِ لَأَنَّ كَوْنَهُ مُفْلِسًا لاَ اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُقَالَ : تَشْبِيهُ مَا رَأَيْنَا مَنْ يَقُولُ: بِعَدَم تَمْكِينِ الْمُفْلِسِ مِنْ دَعَاوِيهِ لَأَنَّ كَوْنَهُ مُفْلِسًا لاَ يَمَنَعُ مِنْ صَحَّة [] (١) اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُقَالَ : تَشْبِيهُ مَ بَالْمُفْلِسِ غَيْرُ تَامً ، يَمُ فِي كُلُهَا ، ثُمَ ذَكُولُ الْوَجْهَ الْلَخَرَ الْوَجْهَ الْلَخَرَ الْوَجْهَ الْلَخَرَ الْوَجْهَ الْلَاحْوَرَ لاَ فِي كُلُهَا ، ثُمَ ذَكُولُ الْوَجْهَ الْلَخَرَ الْوَجْهَ الْلَاحُورَ فَا وَلَوْلُهُ تَجِدْ مَا ذَكُونَاهُ لَكَ . فَأَعْرَضْتُ عَنْ جَلْبِهِ لِلْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ ، أَنْظُو نُوازَلَهُ تَجِدْ مَا ذَكَرُنَاهُ لَكَ .

وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا وَادَّعَى الْمُسْلَمُ الصَّالِحُ بَعْضَ أَمْوَالَ حِرَابَتِه ، وَهُوَ مُ قِرُّ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ لِلصَّالِحِ بَعْدَ الْاسْتِيفَاءَ لَعَلَّ أَنْ يَأْتِي أَحَدُ بِأَثْبَتَ مِنْ ذَلِكَ ، وَوَصْفُ لَلْهُ كَوَصْفُ اللَّقَطَةَ ، وَبَعْدَ حَلَيْهِ الْيَمِينَ الشَّرْعِيَّة ويَضْمَنُهُ الْحَاكِمُ إِيَّاهُ وَيَضْهُ لَهُ كَوَصَفْ اللَّقَطَةَ ، وَبَعْدَ حَلَيْهِ الْيَمِينَ الشَّرْعِيَّة ويَضْمَنُهُ الْحَاكِمُ إِيَّاهُ وَيُضْفَهُ لَكَ كَوَصَنْ اللَّهُ بَعْدَ مِيلٌ ، وَإِلَى هَنَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ويَشْهِدُ عَلَيْهِ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهُ جَمِيلٌ ، وَإِلَى هَنْدَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَدَفْعٌ مَا بَأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَالْاسْتِيفَاءِ) (٢) إِلَخْ .

⁽١) بياض بالأصل.

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٨٨) .

وَإِنْ ادَّعَى أَنَّ مَا بِيَده مِلْكُهُ فَذَهَبَ الشَّرِيفُ حَمَي اللهُ إِلَى تَمْكِينِ الْمُدَّعِي الصَّالِحِ مِنْهُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا لَاسْتِحْقَاقِهِ لَهُ بِالْفَقْرِ ، قَالَ : وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَيكُونُ مَحَلَّ الصَّالِحِ مِنْهُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَيكُونُ مَحَلَّ النَّظَرِ ، وَالْأُولَى عِنْدِي أَنْ يَقْضِي لَهُ بِهِ لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي رَجَاءِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ فِيهِ مِنْ الْفَاسِقِ فَيَقْضِي لَهُ بِهِ وَيُؤْمَرُ بِصَرْفِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَيُرْشَدُ لِهَذَا أَيْضًا فَتُوى ابْنِ أَبِي زَيْدِ الْمَتَقَدِّمَةِ انْتَهَى.

وذَهَبَ صَاحِبُ « التَّبْصِرَة » إِلَي أَنَّهُ لاَ يَسْتَحِقُّ إِلاَّ بِبَيْنَة تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ مِلْكُهُ. أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِه : وَمَا وَجُدَ بِأَيْدِي اللَّصُوصِ فَادَّعُوهُ أَنَّهُ مَالٌ لَهُمْ فَقَدْ قَالَ أَشْهَبُ: هُوَ لَهُمْ ، وَإِنْ كَثُرَ حَتَّى يُقِيمَ الْمُدَّعِي فِيه بِدَعْ وَاهُ الْيَيْنَةَ . اه. فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يُمكَّنُ مِنْهُ إِلاَّ أَنْ يَتِمَّ الْأَمْرُ كَمَا فِي الْاسْتَحْقَاق ، وأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدُ بْنِ الْحَاجِ الشَّنْقِيطِيِّ فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ بِقَوْلِه : إِنَّ الْمُحَارِينَ أَحْوَلًا تَتَنَزَّلُ عَلَى نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ ورَضِي اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَي الشَّرِيعَةِ مِنْ إِقَامَةِ النَّذِي بِيدِه أَنَّهُ مَلْكُهُ ، فَهَذَا سَبِيلُهُ فَصْلُ الْقَضَاءِ عَلَى مَا لَلْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ بِقَالَى عَلَى مَا أَنْكُرَ حَتَّى يَتِم اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ . فَهَذَا سَبِيلُهُ فَصْلُ الْقَضَاءِ عَلَى مَا أَمْرَ وَتَى يَتِم الشَّرِيعَةِ مِنْ إِقَامَةِ الْبُينَةَ عَلَى الْمُدَّعِي بِهِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنُ أَنْكُو حَتَّى يَتِم الْمُرَادُ مِنْ كَلَامُهُ تَعَالَى أَعْلَى مَنُ أَنْكُو حَتَّى يَتِم الْمُولِونِ فَاللهُ تَعَالَى عَلَى الْمُرَادُ مِنْ كَالْمُونَ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَى مَنُ أَنْكُو حَتَّى يَتِم الْمُولِي فَي الشَّرِيعَةِ مِنْ إِقَامَةِ الْبُيلِيَةَ عَلَى الْمُدَّعِي بِهِ وَالْيَهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مُ

(٢٠٢٨) [٨] سُؤَالٌ: عَنْ صحَّة الْأَبْيَات الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْله:

وَفِى التَّخَاصُمِ عَلَى مَا يَمْلِكُ عَيْرِكَ تَفْصِيلٌ عَلَيْهِ يسلك إِذَا ضَمَانُ ذَاكَ قَدْ تَعَلَّقَا بِكَ كَمَالِكٍ تَكُونُ مُطْلَقًا

وَمَا تَمَامُهَا وَاسْمُ صَاحِبِهَا ؟

جَوابُهُ : إِنِّي لَمْ أَعْرِفْ الْأَبْيَاتَ وَأَحْرَى اسْمَ صَاحِبِهَا ، وَلَكِنْ مَعْنَاهَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي تَمْكِينِ الدَّعْوَى لَغَائِبٍ بِلاَ وَكَالَةِ تَرَدُّدٍ)(١) قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ ، يَعْنِي : أَنَّ الْغَائِبَ غَيْبَةً بَعِيدَةً أَوْ قَرِيبَةً عَلَى

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۶۲) .

أَحَد قَوْلَيْنِ : إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَحِيفَ عَلَيْهِ التَّلَفُ، فَقَامَ شَخْصُ قَرِيبٌ لِرَبِّ الْمَالِ، أَوْ أَجْنَبِيُّ وَلَيْسَ هُوَ وَكِيلاً عَنْ الْغَائِبِ وَأَرَادَ الْخِصَامَ فِي ذَلِكَ عَنْ الْغَائِبِ وَأَرَادَ الْخِصَامَ فِي ذَلِكَ عَنْ الْغَائِبِ حَسْبَةً لَلَّهِ تَعَالَى ، فَهَلْ يُمكَّنُ مِنْ ذَلِكَ وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةَ حِفْظًا لِلْمَالَ، وَهُو الْغَائِبِ حَسْبَةً لَلَّهُ تَعَالَى ، فَهَلْ يُمكَّنُ مِنْ ذَلِكَ وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةَ حِفْظًا لِلْمَالَ، وَهُو قَوْلُ ابْنِ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمَ : أَوْ يُمكَّنُ مِنْعَ ذَلِكَ إِلاَّ عَنْ تَوْكِيلٍ مِنْ الْغَائِبِ ، وَهُو قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونَ ؟ قُلَّتُ : وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَمْسَةُ أَقْوَالِ ، فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِهَا .

قَالَ (عج) : وَمَحَلُّ التَّرُّدُ فِيمَا لاَحَقَّ فِيهِ للْمُدَّعِي وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَالْمُرْتَهِنَ رَهْنَا مَالَهُ فِيهِ حَقَّ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً لاَ يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهِنَ رَهْنَا كَذَلكَ ، وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ وَأَقَارِبُهُ اللَّذِينَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ ، فَيُمُكَّنُ مِنْ الدَّعْوَى اتِّفَاقًا كَذَلكَ ، وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ وَأَقَارِبُهُ اللَّذِينَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ ، فَيُمُكَّنُ مِنْ الدَّعْوَى اتِّفَاقًا كَمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ كَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهِنُ رَهْنَا كَمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ كَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهِنُ رَهْنَا كَمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فَيه ضَمَانٌ كَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً يُغَابُ عَلَيْهِا ، وَالْمُرْتَهِنُ رَهْنَا كَمَا إِذَا أَرَادَ الْمَدِينُ السَّفَرَ وَخَشِي كَذَلكَ ، وَالْعَائِبُ إِذَا غُصِبَ مَنْهُ شَيْءٌ ، وَالْحَمِيلُ إِذَا أَرَادَ الْمَدِينُ السَّفَرَ وَخَشِي ضَيَاعَ الْحَقِّ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٩) [٩] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

وَفِي ﴿ فَكِّ الْوَثَاقِ ﴾ عِنْدَ قَوْلِ الزقاقية .

وَتَفْرِيقُ تَأْجِيلٍ ، وَجَمْعُ وَكَثْرَةٌ ضِدُّ إِلَى الْحُكَّامِ وَالْعُرْفِ مَا عَمَلاَ (١) . إِلَخْ مَا نَصُّهُ : مَسْأَلَةٌ وَالْقَاضِي فِي التَّأْجِيلِ مُصَدَّقٌ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ شُهُودًا يُرِيدُ فِي جَمِيعٍ وُجُوهِ التَّأْجِيلِ ، قَالَهُ فِي « الطُّرَرِ » لاَبْنِ عَاتْ . هكذا شُهُودًا يُرِيدُ فِي جَمِيعٍ وُجُوهِ التَّأْجِيلِ ، قَالَهُ فِي « الطُّرَرِ » لاَبْنِ عَاتْ . هكذا نَقَلَهُ ابْنُ فَرْحُونَ عَنْهُ فِي « تَبْصَرَته » ، وفيه أَيْضًا فِي مَوْضَعِ آخَرَ مَا نَصَّهُ : وفي «مُخْتَصَرِ الْوَاضِحَة » : إِذَا قَضَى الْقَاضِي عَلَي رَجُلِ بِقَضِيَّة فِي حَقِّ مَا مِنْ جَمِيعِ الْحُقُوقِ مِنْ دَيْنَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَذَكَرَ فِي قَضِيَّتِهِ أَنَّ الْمُقْضِي عَلَيْهِ عَجْزَ عَمَّا خَاصَمَ الْحُقُوقِ مِنْ دَيْنَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَذَكَرَ فِي قَضِيَّتِهِ أَنَّ الْمُقْضِي عَلَيْهِ عَجْزَ عَمَّا خَاصَمَ فِي الْحَلَ وَالتَّلُومُ فِي ذَلِكَ ، في مَرْبَ لَهُ الْأَجَلَ وَالتَّلُومُ فِي ذَلِكَ ،

⁽١) انظر : « لامية الزقاق » البيت رقم (٢٦) .

وانظر: « موسوعة قواعد الفقه والتوفيق، مستخرجة من: حادى الرفاق إلى فهم لامية الزقاق » (ص / ١٤٩) .

فَأَنْكَرَ الْمَقَضَى عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّهُ ، فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ خَاصَمَ عِنْدَهُ مَعَ الْمَقْضِي لَهُ وَأَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ حُجَّةً ، فَالْقَضَاءُ لآزِمٌ للمَقْضِي عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى الْمَقْضِي لَهُ الْبَيِّنَةَ لِأَنَّهُ خَاصَمَهُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ رُؤِيَ مُخْتَلِقًا مَعَهُ وَمُتَرَدِّدًا إِلَى الْقَاضِي، وَقُولُ الْبَيِّنَةَ لِأَنَّهُ خَاصَمَهُ إِلَى الْقَاضِي عَلَيْه بِمَا وَقَعَ فِي الْقَضِيَّةِ وَأَشْهَدَ بِقَبُولِ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثيرًا الْقَاضِي عَلَى الْمَقْضِي عَلَيْه بِمَا وَقَعَ فِي الْقَضِيَّةِ وَأَشْهِدَ بِقَبُولِ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثيرًا إِنْا كَانَ مَا اللَّذِي لاَ يَلْزَمُ بِقَوْلِ الْقَاضِي وَحْدَهُ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى رَجُلِ أَنَّهُ وَلَا كَانَ مَامُونًا ، وَإِنَّمَا الَّذِي لاَ يَلْزَمُ بِقَوْلِ الْقَاضِي وَحْدَهُ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى رَجُلِ أَنَّهُ وَلَا الْقَاضِي وَلَى الْقَاضِي إِلاَّ بِإِقْرَارٍ مِنْهُ بِذَلِكَ عَنْدَ إِشْهَادِ الْقَاضِي بِذَلِكَ عَلَيْهُ . الْمَالَ وَلاَ يَتَبِمُ كَانَ الرَّجُلُ ذَلِكَ عَنْدَ إِشْهَادِ الْقَاضِي بِذَلِكَ عَلَيْهُ . الْمَالَ وَلاَ يَتَبَرَأُ مِنْهُ الْقَاضِي إِلاَّ بِإِقْرَارٍ مِنْهُ بِذَلِكَ عَنْدَ إِشْهَادِ الْقَاضِي بِذَلِكَ عَلَيْهُ .

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ رُشْد مَا نَصَّهُ: ولَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا حُكِمَ بِهِ لَتَعَطَّلَتُ أَحْكَامُ النَّاس، انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَفِي ﴿ الْمُقْنِعِ ﴾ لابن بَطَّال : وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي بِقَتْلِ رَجُلٍ أَوْ بِقَطْعِهِ أَوْ بِفَقْعِ عَيْنِهِ فَقَالَ : إِنَّ ذَلِكَ بَقِصَاصٍ ، وَجَبَ لِفُلاَن ابْنِ فُلاَن عَلَيْه ، وَفُلاَنُ حَاضِرٌ يَدَّعِي الْقصَاصَ فَإِنَّ الْقَاضِي يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ كُلَّه ، وكَذَا لَوْ أَخَذَ مَا لا مَنْ رَجُلِ فَدَفَعهُ لرَجُلِ اَخَرَ فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ لَهُذَا الرَّجُلِ عَلَي هَذَا الرَّجُلِ ، أَوْ فَرَقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَأَمْرَأَتِه ، أَوْ عَتْى عَبْد رَجُلٍ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : قَضَيْتُ بِه لَهُذَا الرَّجُلِ عَلَي هَذَا الوَّجُلِ عَلَي هَذَا الله تَعَالَى الْنَجُلِ ، أَوْ فَرَقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَأَمْرَأَتِه ، أَوْ عَتْى عَبْد رَجُلٍ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ لَكَ كُلُه ، وكَذَا لَوْ أَمَرَ بِحَدٍّ مَنْ حُدُودِ الله تَعَالَى أَنْ يُقَامَ عَلَى رَجُلِ فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ عَلَيْه ، أُقِيم عَلَيْهِ الْحَدُّ بِهِذَا ، وَثُقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ عَلَيْه ، أَقِيم عَلَيْهِ الْحَدُّ بِهِذَا ، وَثُقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ عَلَيْه ، أَقِيم عَلَيْه الْحَدُّ بِهِذَا ، وَثُقَالَ : قَضَيْتُ بَهِ عَلَيْهِ ، أَقِيم عَلَيْه الْحَدُّ بِهِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مُسْتَحَقًّا لَلْقَصَاء ، وَنَزلَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتُلُكُ مِنْ مُنَا الْقَوْلُ وَقُولًا قَصْمَى فِيها مَنْ الْقَوْلُ وَقُولًا وَمُا يَرَى مَنْ الْقُولُ وَقُلَى الْمُ وَكَانَ مُصَدَقًا عَيْرَا الْعُولُ وَوَلَا قُولُهُ ، وكَانَ مُصَدَقًا عَيْرَا الْعَوْلُ قَولُكُ وَكُلُكُ ، وكَانَ مُصَدَقًا عَيْرَ وَالْ قَولُ وَوْلُ قَولُكُ مَنْ الْقُولُ وَوْلُ قَولُكُ ، وكَانَ مُصَدَقًا عَيْرَ الْعَوْلُ قَولُكُ مَنْ الْقُولُ وَوَلَ قَولُكُ ، وكَانَ مُصَدَقًا غَيْرَ

مَسْتُولِ عَنْهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ نَاقِلاً عَنْ « التَّبْصِرَةِ » ، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٠) [١٠] سُؤَالٌ: عَمَّا إِذَا وَجَدْنَا كِتَابَ الْقَاضِي مَكْتُوبًا فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ: حَكَمْتُ بِكَذَا لِفُلاَن مِنْ غَيْر كَتْب إِشْهَاد إِلَى آَخِر السُّؤَالِ؟

جَوابُهُ: إِنَّ السُّوَالَ مُجْمَلُ يَحْتَمِلُ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِدُونِ تَسْمِيَةِ الْبَيْنَةِ الْمَحْكُومِ بِهَا وَيُحْتَمَلُ حُكْمُ الْحَاكِمِ بِلاَ إِشْهَادِ مِنْهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الْأُوّلُ فَالْجَوَابُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَيَارَةُ بِمَا نَصَّهُ (١): الشَّالِثُ عَشَرَ فِي رَسْمِ الْعِنْقِ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى: سئل اللهِ مَيَارَةُ بِمَا نَصَّهُ (١): الشَّالِثُ عَشَرَ فِي رَسْمِ الْعِنْقِ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى: سئل عَنْ الْقَاضِي يَكْتِبُ إِلَى قَاضٍ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَنْسَابِ وَالْمَوَارِيثِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ أَتَانِي عَنْ الْقَاضِي يَكْتِبُ إِلَى قَاضٍ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَنْسَابِ وَالْمَوَارِيثِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ أَتَانِي فَلَانٌ بِشُهُودِ عَدَلُوا عِنْدِي قَبْلَ شَهَادَتِهِمْ وَلاَ يُسَمِّيهِمْ أَيَجُوزُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهَذَا فَلاَنْ بِشُهُودِ عَدَلُوا عِنْدِي قَبْلَ شَهَادَتِهِمْ وَلاَ يُسَمِّيهِمْ أَيَجُوزُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهَذَا فَلاَ الْعُنْبِ لِيَجِدَ سَبِيلاً إِلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ عَنْهُ ، انْتَهَى .

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَسمَّى الشُّهُودَ وَإِلاَّ نُقِضَ ﴾(٢)

(منح)^(٣) : وَهَذَا مَالَمْ يَكُنْ الْحَاكِمُ مَشْهُوراً بِالْعَـدَالَةِ ، وَإِلاَّ لَمْ يُنْقَضْ حُكْمُهُ كَمَا يُفيدُهُ كَلاَمُ الْجَزيريّ وَابْن فَرْحُونَ . اهـ .

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْجَوَابُ : أَنَّ كِتَابَ الْـقَاضِي لاَ يُفِيدُ وَحْدَهُ دُونَ إِشْهَادِهِ أَنَّ مَا فيه حُكْمُهُ وَأَنَّهُ خَطُّهُ .

قَـالَ ابْنُ رُشْد فِي شَـرْحِ أَوَّلِ مَـسْأَلَة مِنْ الْأَقْـضِيَـةِ : وَلاَ يَكْتَـفِي فِي ذَلِكَ بِالشَّاهِدِ وَلاَ بِالشَّـاهِدِ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ خَطُّ الْقَاضِي وَلِأَنَّ الْخَتْمَ خَـتْمُهُ،

انظر : « شرح میارة » (۱ / ۷۲ _ ۷۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

⁽٣) حاشية الخرشي (٧ / ١٧٣) .

انتهی

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلِ بِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يُفِدْ وَحْدَهُ)(١) أَنْظُرْ (ح) هُنَاكَ ، وَبِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يَشْهَدُ عَلَى حَاكِمٍ) قَالَ : ثَبَتَ عِنْدِي إِلاَّ بِإَشْهَادِ انْتَهَى.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَةِ خَطِّهِ فَقَطْ، قَالَ مَيَارَةُ مَا نَصَّهُ (٢): قَالَ ابْنُ الْمُنَاصِفَ : اتَّفَقَ أَهْلُ عَصْرِنَا عَلَي قَبُولِ كَتَابِ الْقَاضِي فِي الْأَحْكَامِ وَالْحُقُوقِ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَة خُطُوطِه دُونَ إِشْهَادِه عَلَى ذَلِكَ وَلاَ خَاتَمٌ مَعْرُوفٌ وَلاَ وَالْحَقُوقِ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَة خَطُوطِه دُونَ إِشْهَادِه عَلَى ذَلِكَ وَلاَ خَاتَمٌ مَعْرُوفٌ وَلاَ أَعْلَمُ خِلاَفًا فِي مَذْهَبِ مَالِك أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي لاَ يَجُوزُ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَة خَطّه . ثُمَّ وَجُهَ مَا جَرَى به الْعَمَلُ .

إِلَى أَنْ قَالَ وَإِنْ لَمْ نَقُمْ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ وَالْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يَعْرِفُ خَطَّ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ فَجَائِزٌ عِنْدِي قَبُولُهُ لِمَعْرِفَة خَطِّه ، وَقَبُولَ سَحْنُونَ كَتْب الْقَاضِي الْكَاتِ إِلَيْه فَجَائِزٌ عِنْدِي قَبُولُهُ لِمَعْرِفَة خَطِّه ، وَقَبُولَ سَحْنُونَ كَتْب (أُمَنَائه) بِلاَ بَيِّنَة يَدُلُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابٍ قَضَاءِ الْقَاضِي بِعْلْمِهِ الَّذِي لاَ يَجُوزُ الْقَصَاءُ بِهِ لَأَنَّ ورُودَ كَتَابِ الْقَاضِي عَلَيْه بِذَلِكَ الْحَقِّ لَقَيَام بَيِّنَةً عِنْدَهُ لِا يَجُوزُ الْقَصَاءُ لِلْكَ الْحَقِّ لَقِيَام بَيِّنَةً عِنْدَهُ بِذَلِكَ ، فَقَبُولُهُ لِلْكَتَابِ بِمَا عَرِفَةً مِنْ خَطّة بَيِّنَةٌ بِمَا عُرِفَ مِنْ عَدَالَتِهَا . انْتَهَى .

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ أَتَى رَجُلُ بِكِتَابِ قَاضٍ . . .)^(٣) إِلَخْ وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ ^(٤) :

وَقِيلَ بِالْعُرْفِ لِمَعْنَى زَائِدٍ

وَالْحُكْمُ فِي الْقَاضِي كَمِثْلِ الشَّاهِدِ الْنَّهُونُ شَارِحَهُ مَيَارَهَ انْتَهَى .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

⁽۲) شرح میارة (۱/۱۰۱).

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٨) .

⁽٤) انظر « شرح ميارة » (١ / ١٠٠) .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقَ بَعْدَ نَقْلُه فِي الْمَسْأَلَة : وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا فِي [] [() مِنْ الْأَنْقَالِ أَنَّ الْاعْتَمَادَ عَلَى الْكَتْبِ الْمُجَرَّدِ فِي الْإِعْلاَمِ بِالْحُكْمِ لاَ يَصِحُ ، وَهُوَ خَلاَفُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ الْآنَ إِلَى مَا قَالَ ابْنُ نَافِع : أَنَّهُ كَانَ فِي الْقَدِيمِ يَكْتَفِي بِالْخَطِّ، وَالضَّرُورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ ، وَالْحَرْورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيُومَ ، وَالْحَرْورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ ، وَالْحَرْورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ ، وَالْحَرْورَةُ لَا الْتَهَى .

وَفِي ﴿ فَكِ ۗ الْوَثَاقِ ﴾ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْحُكُمُ وَقَعَ مِنْهُ بِحَضْرَةِ أَحَد بَلْ حَكَمَ بِهِ وَكَتَبَهُ ، فَلاَ يُكَلَّفُ بِالْإِشْهَادِ كَمَا قَالَ ابْنُ رُشْد وَنَصٌ كَلاَمِهِ : وَلَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَا حُكِمَ بِهِ لَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ النَّاسِ. انْتَهَى .

(ح) (٢): قَالَ ابْنُ رُشْد فِي شَـرْحِ أَوَّلِ مَسْأَلَة مِنْ الْأَقْضِيَةِ: وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ قَوْلَ الْقَـاضِي مَقْبُولُ فِي مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ ، وَأَنَّهُ قَضَى بِهِ يُنَفَّـذُ مَا أَشْهَدَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مَا ذَامَ قَاضِيًا لَمْ يُعْزَلْ، انْتَهَى، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣١) [١١] سُوَّالٌ: عَنْ الْفَرْق قَوْلِ الْمُصِنَف : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) (٣) وَبَيْنَ قَوْله : (أَوْ مَعَ يَمِين لَمْ يَرَهُ الْأُوَّلُ) (٤) ؟

جَوابُهُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُدَّعِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَتَى بِشَاهِد فَلَمْ يَقْبَلُهُ الْحَاكِمُ لِحَوْنِهِ لَا يَحْكُمُ بِالشَّاهِد وَالْيَحْمَنِ مُطْلَقًا أَوْ يَحْكُمُ بِهِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ ، إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا تَشْبُتُ إِلاَّ بِعَدْلَيْنِ وَحَلَفَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ لِرَدِّ كَالْمَالَكِيِّ ، إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا تَشْبُتُ إِلاَّ بِعَدْلَيْنِ وَحَلَفَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ لِرَدِّ شَهَادَةَ الشَّاهِد ثُمَّ وَجَدَد الْمُدَّعِي شَاهِدًا آخَرَ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ وَيَضُمَّةُ إِلَى الْأُولُ وَغَيْرِه، كَضَمَا هُو ظَاهِرٌ ، وَفِي وَيُعْمَلُ بِشَهَادَتَهِمَا ، أَيْ : عِنْدَ الْقَاضِي الْأُولُ وَغَيْرِه، كَضَمَا هُو ظَاهِرٌ ، وَفِي الْكَابِ مُحَمَّدٍ » : إِنَّمَا هَذَا لَلْقَاضِي الْأُولُ لِا غَيْرُه ، ولسَحْنُونَ خِلاَفُ هَذَا كُلِّهِ ،

⁽١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

⁽٢) مواهب الجليل (٦ / ١٤٢) .

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

⁽٤) المصدر السابق.

لاَ يُسْمَعُ مِنْهُ هُوَ وَلاَ غَيْرِهِ .

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: الْمُدَّعِي أَقَامَ شَاهِدًا فِيمَا يَقْضِي فِيه بِالشَّاهِد وَالْيَمِينِ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْحَاكِمُ لِكَوْنِه لاَ يَرَى ذَلِكَ أَصْلاً ، وَحَلَّفَ الطَّالِبُ الْمَطْلُوبَ ثُمَّ أَرَادَ الْمُدَّعِي أَنْ يُقِيمَ ذَلِكَ الشَّاهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ الَّذِي لَمْ يَقْبَلْهُ حَيْثُ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ ، أَوْ عَنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَحْكُمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ، ويَحْلِفُ فَإِنَّ وَلَكَ لَكُ لَهُ. انْتَهَى .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِه : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) وَبَيْنَ قَوْلِه فِي بَابِ السَّهَادَةِ : (وَإِنْ حَلَفَ [الْمَطْلُوبُ] (َ⁽¹⁾ ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلاَ ضَمَّ ...) (⁽⁷⁾ إِلَخُ ، أَمَّا هُنَا فِي شَيْءِ لاَ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ إِمَّا لَكَوْنِ الْحَاكِمِ لاَ يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ مُطْلَقًا ، وَإِمَّا لَكُونِهِ لاَ يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ مُطْلَقًا ، وَإِمَّا لِكُونِهِ لاَ يَرَاهُ فِي الشَّهِادَةِ إِذَا كَانَتُ لكُونِهِ لاَ يَرَى الشَّهِادَةِ إِذَا كَانَتُ الدَّعْوَى فِي شَيْء يَشْبُتُ بِالشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ وَالْحَاكِم يَرَاهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ الدَّعْوَى فِي شَيْء يَشْبُتُ بِالشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ وَالْحَاكِمُ يَرَاهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ ، أَنْظُرْ (شخ) عِنْدَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) .

قُلْتُ : وَأَمَّا عَلَي تَقْرِيرِ (مَحْ) لِقَوْلِه : أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا، وَنَصَّهُ قَوْلُهُ : أَوْ مَعَ يَمِين لَمْ يَرَهُ الْأُوَّلُ) فَلاَ إِشْكَالَ فِي الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِه : أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا، وَنَصَّهُ قَوْلُهُ : أَوْ مَعَ يَمِين لَمْ يَرَهُ الْأُوَّلُ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ حَلَفَ المَطْلُوبُ لِعَدَم الْبَيِّنَة جُمْلَةً عِنْدَ مَنْ لاَ قَاضَ لاَ يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ ، ثُمَّ وَجَدَ الْمُدَّعِي شَاهِدًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ عِنْدَ مَنْ لاَ يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ ، وَإِلاَّ فَلاَ مَعْنَى لِقُولِهِ : (أَوْ مَعَ يَمِينِ [ق / ٢٣١] لَمْ يَرَهُ الْأُولُ) مَعَ مَا تَقَدَّم انْتَهَى وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽١) في الأصل: مطلوب.

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٧) .

١٨٦ ----- الجيزء الرابسع

نُوازِلُ الْعِبْقِ وَالْوَلاَءِ

كَيْفَيَّهَا: رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلاَثَةَ أَبْنَاء وَزَوْجَة ، وَلَمْ يَتْرُكُ مَنْ الْمَال سوَى عَبُد كَيْفَيَّهَا: رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلاَثَة أَبْنَاء وَزَوْجَة ، ولَمْ يَتْرُكُ مَنْ الْمَال سوَى عَبُد دَثُورَ عَلَى إِقْرَار ابنه الْمُدَّعِي الْآنَ لولاء الْعبْد الْمَذْكُور ، وَجَنَى الْعبْد عَلَى فَرَسَ مُشْتَرِكَة بَيْنَ اثْنَيْنَ قَطِعَ أَذْنُهَا ، وأَتَتْ اللَّمُ إلَى وَاحِد مِنْهُمَا فَوَهَبَ لَهَا نَصِيبَهُ مِنْ أَرْشِ الْجَنْاية وَدَفَعَتْ لَلْآخَر نصيبَهُ ، وأولا دُهَا كُلُّهُمْ صَغَارٌ ولا مَالَ لَهُمْ حَينَدُ ، وَمَاتَتْ رَحْمَهُ الله تَعَالَى عَلَيْها وَاثْنَانِ مِنْ الْبَنينَ وَوَاحِدَةٌ مِنْ الْبَنات فَادَعَي الْالبُن وَمَاتَتْ رَحْمَهُ الله تَعَالَى عَلَيْها وَاثْنَانِ مِنْ الْبَنينَ وَوَاحِدَةٌ مِنْ الْبَنات فَادَعَي الْالبُن وَمَاتَتْ رَحْمَهُ الله تَعَالَى عَلَيْها وَاثْنَانِ مِنْ الْبَنينَ وَوَاحِدَةٌ مِنْ الْبَنات فَادَعَي الْالبُن وَمَاتَتْ رَحْمَهُ الله تَعَالَى عَلَيْها وَاثَنَانِ مِنْ الْبَنينَ وَوَاحِدَةٌ فَصَار لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرِّ الْبَاقِي عَنْد عَلَى الْكَبُد لَهُ لَلَ الْعَبْد لَهُ لَلْ الْعَبْد لَهُ لَلْ الْعَبْد لَهُ لَلْ الْعَبْد عَلَى الْعَبْد لَهُ اللّه وَهَا اللّه وَهَا الْعَبْد لَهُ وَلَمْ يَشْهُ هَا الْعَبْد لَهُ اللّه وَلَمْ يَشْهُ هَا الْعَبْد لَهُ اللّه الْعَبْد لَهُ اللّه الْعَبْد لَهُ اللّه الْعَبْد لَهُمَا اللّه وَلَمْ يَشْهُ اللّه الْعَبْد لَهُ اللّه الْعَبْد لَهُمَا وَالْمَالُ وَهَا الْعَبْد لَلَاكَ الْمَعْ الْمَالِ الْعَبْد لَهُ اللّه الْعَبْد لَهُمَا اللّه وَلَمْ اللّه الْعَبْد لَلَكَ عَلْ الْعَبْد لَلَاكُ وَلَمْ اللّه وَالْمَالُ الْعَبْد لَلْكُونَ الْمَالِ اللّه وَالْمَالُ وَهُ وَالْمَالُ الْعَبْد لَلْلُكُو الْمَلْ الْمَالِ وَهُ اللّه الْعَبْد لَلْكُو اللّه الْعَلْمُ وَلَمْ اللّه وَلَمْ الللّه الْعَلْمَ وَالْمَالُولُ اللّه وَالْمَالِ الْعَلْمَ الْمَالِكُ الْمَالِقُولُ الْمَلْمُ اللّه وَالْمَالُولُ اللّه وَلَمْ اللّه الْعَلْمُ اللّه الْعَلْمُ اللّه الْعَلْمُ اللّه الْعَلْمُ الللّه الْعَلْمُ الللّه الْعَلْمَ الللّه الْعَلْمُ اللّه الْمُعْلَالُ الللّه الْعَلْمُ اللّه الْعَل

فَجَوابُهُ : وَلِي الْمُعْتَقَة فَإِنَّ الْعَبْدَ مَاتَ وَهُو فِي الرِّقِّ فَلاَ مِلْكَ لَكُ وَلاَ الْخَيكَ فَقَطْ تَرُدُهَا الْخَيكَ فَقَطْ تَرُدُها الشَّرِيعَةُ لَإَحَاطَة فِيهِ كَالِي أُمَّك بِمَالِه لِظُهُورِ عُسْرِهِ فَلَمْ يَتُرُكُ إِلاَّ الْعَبْدَ وَالنَّوْرَ عَلَي الشَّرِيعَةُ لَإَحَاطَة فِيهِ كَالِي أُمَّك بِمَالِه لِظُهُورِ عُسْرِهِ فَلَمْ يَتُرُكُ إِلاَّ الْعَبْدَ وَالنَّوْرَ عَلَي الْسَيِّنَةُ إِثْرَادِكَ وَالْحَالِيَّ نَحْوَ ثَلاَثِينَ بَقَرَةً أَوْ أَرْبَعِينَ أَوْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَلَيْكَ الْبَيِنَةُ عَلَي إِبْرَاءِ وَالدَكَ مِنْ الْكَالَيِ إِنْ ادَّعَتْ هِي أَوْ مَنْ لَهُ حَقُّ فِيهِ عُدِمَ قَبْضُهُ ، وَعَلَيْكَ الْبَينَةُ وَسَلَّهُ مَنْ الْعَبْدِ وَقُوعِهَا مِنْ الأَبِ لَكُمَا أَوْ لَاخِيكَ فَقَطْ وَعَنَ الْهِبَةِ عَلَى تَقْرِيرِ وَقُوعِهَا مِنْ الْعَبْدِ وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ وَعَنْ الْهِبَةِ عَلَى تَقْرِيرِ وَقُوعِهَا مِنْ الْعَبْدِ وَلاَ يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ وَعَنْ الْهِبَةِ عَلَى تَقْرِيرِ وَقُوعِهَا مِنْ الْعَبْدِ وَلاَ يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ وَعَنْ الْعِبْدِ وَلاَ يَمْنَعُهَا مِنْ الْعَبْدِ وَلاَ يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ وَعَنْ الْعَبْدِ وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ الْمَالِمُ فَي الْهِبَةِ عَلَى تَقْرِيرِ وَقُوعِهَا مَنْ الْعَبْدِ وَلاَ يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ وَعَنْ الْعَبْدِ وَلاَ يَمْنَعُهَا مِنْ الْقِيامِ وَعَنْ الْعَبْدِ إِلاَ نَصِيبُكُمَا مِنْ مِيرَاثِ أَبِيكُمَا مَنْ مِيرَاثِ أَبِيكُمَا مِنْ مِيرَاثِ أَبِيكُمَا مَنْ مِيرَاثِ أَبِيكُمَا مَنْ مَوْتِ الْعَبْدِ وَلاَ يَعْتُوا الْمَذَكُورُ بِحَضْرَاقَاعِلْمُ مُنْ الْعَبْدِ إِلاَ نَعْمِيلُوهُ وَالْعَلَاقُولُ وَلَا لَعَبْدِ إِلْا يَعْتُونُ مُولِيكُ وَالْعَلَاقُولُ مُعْتَ الْعَبْدِي الْعَبْدِي إِلَا لَيْعَامِ مِنْ الْعَبْدِ إِلَا مَا مُنْ الْعَبْدِ إِلَا الْعَبْدِ إِلَا لَعَبْدُولُ أَلَالِهُ لِلْكُولُولُ

وَأَنَّكُمَا أَعْتَ قَتُمَا ذَلِكَ مِنْهُ ، وَأَنَّ نَصِيبَ غَيْرِكُمَا مِنْ الْوَرَثَةِ لَمْ يَزَلُ فِي الرِّقِ إِلَى وَأَنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَتَارِيخُ مَا بَيْنَ إِشْهَادِ الْمُعْتَقِينَ لِلشَّاهِدَيْنِ عَلَى عِثْقِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ مَوْتِ الْعَبْدُ وَبَيْنَ مَوْتِ الْعَبْدِ نَحْوَ عَشْرِينَ يَوْمًا ، وَلِلْمُعْتَقِينَ يَوْمَئذَ أُخْتَانِ غَائِبَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مِنْ مَوْتِ الْعَبْدِ أَجِيبُوا حِينَ الْعَبْدِ أَجِيبُوا مَا الله لَهُ تَعَالَى .

جَوابُهُ : أَنَّ الْهِبَةَ إِمَّا أَنْ تَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ وَإِلاَّ لَمْ تَثْبُتْ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ مِنْ كَوْنِ الْعَبْدِ مَاتَ وَهُوَ الرِّقِّ أَمَّا سُرُهُ أَوْ بَعْضُهُ فَلاَ نُطِيلُ الْكَلاَمَ بِبَيَانِ ذَلِكَ ، وَتَفَصِيلِه، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ وَلاَءَ أَوْلاَدِه لِمَنْ لَهُ وَلاَءُ وَالدَتِهِمْ ؛ إِذْ لاَ نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرِّ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ وَلاَءَ أَوْلاَدِه لِمَنْ لَهُ وَلاَءُ وَالدَتِهِمْ ؛ إِذْ لاَ نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخَ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَجَرَّ وَلَدُ الْمُعْتِقِ كَأُولادِ الْمُعَتَّقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبُ مِنْ حُرِّ انْتَهَى .

وَإِنْ ثَبَتَ الْهِبَةُ فَمَرْدُودَةٌ شَرْعًا لِإِحَاطَة كَالِيِّ الأُمِّ بِمَالِ الأَبِ الْوَاهِبِ عَلَي إِقْرَارِ الْبَنِهِ الْمُدَّعِي الآنَ وَإِقْرَارُ الشَّخْصِ عَلَي نَفْسَه أَبْلَغُ عَلَيْهِ مِنْ إِقَامَة الْبَيْنَة كَمَا فِي نُصُوصِ أَنْمَتْنَا ، وَالشَّاهِدُ عَلَي بُطْلاَنِ الْهِبَة وَرَدَّهَا قُولُ فَاتَحَة الْمَذْهَبِ: وَلاَ يَخُوزُ لِمَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالَهِ عِتْقٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ هِبَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الدَّيُونَ التِي عَلَيْهِ إِلَى أَجَلِ مُعَيِّنٍ إِلاَّ بِإِذْنَ غُرَمَائِهِ ، وَقُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي « مُخْتَصرِهِ»: عَلَيْه إِلَى أَجَل مُعَيِّن إِلاَّ بِإِذْنَ غُرَمَائِهِ ، وقَوْلُ الشَيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي « مُخْتَصرِهِ»: (لِلْغَرِيمِ مَنْعُ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنَ بِمَالَهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) (١) انْتَهَى .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ تَبَرُّعُ الْمُحِيطِ الدَّيْنَ بِمَالِهِ لأَنَّ مَالَـهُ لِلْغُرَمَاءِ فَكَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بِمَا لَهُمْ، وَلَا يَنْفَذُ تَبَرُّعُهُ وَلَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ لَأَنَّهُمْ لَـمْ يُعَامِلُوهُ عَلَى ذَلكَ .

ابْنُ نَاجِي : وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلاَفًا انْتَهَى . إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلَمْتَ رَدَّ الْهِبَةِ شَرْعًا وَلَوْ طَالَ أَمَدُهَا .

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۲) .

قَالَ « عج » : وأَمَّا هِبَةُ الْمَدِينِ وَصَدَقَتُهُ فَيُردَّانِ وَلَوْ طَالَ أَحَدُهُمَا انْتَهَى. وَلَا يَبْرأُ الزَّوْجُ مِنْ كَالِئِ زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَوْ أَبْرَأَتْهُ مِنْهُ إِلاَّ بِدَفْعِهِ لِلوليِّهَا لِأَنَّهَا مَعْلُومَةُ السَّفَةِ فَلَا يَصِحُ تَبَرُّعُهَا لا بِهِ وَلاَ بِغَيْرِهِ مِنْ مَالهَا ، فَفِي غَيْرِ وَاحد مِنْ مَعْلُومَةُ السَّفَةِ ، تَصَرَّفَاتِهَا مَرْدُودَةٌ ، وكذلك إِنْ شُرُوحِ خَلِيلٍ أَنَّ الْأُنْثَى الْمُهملة الْمَعْلُومَةِ السَّفَةِ ، تَصَرَّفَاتِهَا مَرْدُودَةٌ ، وكذلك إِنْ أَذنتُ لَهُ فِي الْهِبَةِ فَلاَ عِبْرَةً بِذلك وَلاَ يَسْقطُ حَقُّهَا فِي الْهِبَةِ لَأَنَّ إِذْنَ السَّفَيةِ كَلاَ السَّفَيةِ كَلاَ وَكَذَلك إِذَا عَلَمْتُ الْعَنْ إِذَا عَلَمْتُ الْعَنْ إِذَا عَلَمْتُ الْعَنْ الْمَعْلُومَةُ الْعَنْ بَعْدَهَا وَسَكَتَتْ فَلاَ عِبْرَةً بِذَلك ، ولا يُقطعُ حَقُّهَا فِي الْهِبَةِ لَأَنَّ إِذَا عَلَمْتَهُا أَوْ عَلَمْتُ الْعَتْقَ بَعْدَهَا وَسَكَتَتْ فَلاَ عَبْرَةً بِذَلك ، ولا يُقطعُ حَقُّهَا فِي الْهَبْدِ لِأَنَّ السَّفِيةِ لاَ يُجَارُ فعلفه ولا يُجَازُ عَلَيْه ، فَفِي « عج» عند يُقُولُ الشَيْخِ خَلِيلٍ : (بِلاَ مَانِع) (١) أَنَّ مِنْ الْمَانِعِ كَوْنُ الْمَحْوزِ عَنْهُ صَغِيرًا أَوْ سَفِيهًا انْتَهَى . .

وَلاَ يُصَدَّقُ الاَبْنُ الْمُدَّعِي فِي دَفْعِ وَالدِهِ لِوَالدَتِهِ كَالِيْهَا إِلاَّ بِبَيِّنَة ؛ لِقَوْل «س» عِنْدَ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَفِي قَـبْضِ مَا حَلَّ مِنْ الـصَّدَاقِ . . .) (٢) إِلَخْ ، وَقَيَّدْنَا حُلُولَ الْمُـوَجَّلِ قَبْلَ الْبِنَاءِ احْتِرَازًا عَمّا لَوْ جَلِّى بَعْدَ الْبِنَاءِ فَلاَ يُصَدَّقُ فِي دَفْعِهِ لاَ قَبْلَ حُلُولِهِ وَلاَ بَعْدَهُ .

قَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَجَعَل « الْمُدَوَّنَةَ » كُلُّ وَاحِد مِنْ الزَّوْجَيْنِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ مُورَيِّهِ سَوَاءً مَاتَا مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى .

وَلاَ سِيَّمَا انْضَمَّ إِلَي مَا تَقَدَّمَ جِنَايَةُ الْعَبْدِ عَلَى الْفَرَسِ الْمَذْكُورَةِ ، وَوَهَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِلأُمِّ نَصِيبَهُ مِنْ أَرْشِ الْجِنَايَة ، وَدَفَعَتْ للاَّخِر نَصِيبَهُ مَنْهُ فَقَدَ مَلَ كَتْهُ أَيْضًا فَلاَ رَيْبَ وَلاَ يَصِحُّ خُرُوجُهُ عَنْ مَلْكِهَا لِلْمُعْتَقَيَنْ وَلاَ لِغَيْرِهِمَا بِتَبَرُعُ مِنْهَا كَتُهُ أَيْضًا فَلاَ رَيْبَ وَلاَ يَعَيْرِهِمَا بِتَبَرُعُ مِنْهَا لِمُعْتَقَيَنْ وَلاَ لِغَيْرِهِمَا بِتَبَرُعُ مِنْهَا لِمَنْ أَيْضًا فَلاَ رَيْبَ وَلاَ يَعَيْرِهِمَا بِتَبَرُعُ مِنْهَا لِسَفَهِهَا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا بُطْلاَنُ عِتْقِ الْإِبْنَيْنِ الْمَذْكُورِيْنِ لَهُ لاَنَّهُ لَمْ يَزَلُ فِي لِسَفَهِها إِلَى مَوْتِهَا لِدَعْ وَاهُمَا أَنَّهُمَا مَلَكَاهُ بِالْهِبَة مِنْ أَبِيهِمَا ، بَلْ وَلَوْ ادَّعَيَا أَنَّهُمَا مَلَكَاهُ بِالْهِبَة مِنْ أَبِيهِمَا ، بَلْ وَلَوْ ادَّعَيَا أَنَّهُمَا مَلَكَاهُ بِالْهِبَة مِنْ أَبِيهِمَا ، بَلْ وَلَوْ ادَّعَيَا أَنَّهُمَا مَلَكَاهُ بِالْهِبَة مِنْ عَرْقِكَا النَّصُ عَلَى بُطْلاَن فِي الْوَجْهَيْنِ كَمَا تَعَدَّمَ النَّصُ عَلَى بُطْلاَن

⁽۱) مختصر خلیل (ص ۲۷۲) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٢٧) .

دَعْوَاهُمَا بِذَلِكَ .

إِذَا تَقَرَّرَ مِلْكُهَا لِلْعَبْدِ فَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ حِينَئِذِ مَا نَقَلَهُ « مِن " (١) فِي كَبِيرِهِ عَنْ « س » وَلَفْظُهُ : وَوَقَفُ مِلْكُ الْغَيْرِ وَهِبَتُهُ وَصَّدَقَتِهِ وَعِتْقِهِ بَاطِلٌ وَلَو أَجَازَهُ الْمَالكَ.

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا وَأَنْصَفْتَ عَلَمْتَ بُطْلاَنَ دَعْوَى الْمُدَّعِي عِتْقَ الْعَبْدِ لِيكُونَ وَلاَءُ أَوْلاَدِهِ تَابِعٌ لُولاَءِ أُمِّهِمْ إِذْ لاَ نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرِّ ، وَلاَءُ أَوْلاَدِهِ يَابِعٌ لُولاَءِ أُمِّهِمْ إِذْ لاَ نَسَبَ لَهُم مِنْ حُرِّ ، وَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَرُّ [وَلَدُ الْمُعْتِقِ] (٢) كَأُولاَدِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ) (٣) انْتَهَى .

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ بَعْضَ أَرْشِ الْجِنَايَة - أَعْنِي نَصِيبَ الشَّرِيكِ الثَّانِي مِنْ الأَرْشِ النَّذِي دَفَعْتُهُ لَهَ أَنَّهُ مِنْ مَالِ الأَوْلاَدَ لَكَانَ الْعَبْدُ مُشْتَرِكًا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ وَغَايَةُ مَا فِي عَتَى الْابْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَجَمِيعُهُ أَنْ يَكُونَ مَاتَ وَهُو مَبُعَضٌ ؛ لَعَدَم دَفْعِها لَشُركَاتُهِمْ فيه قيمة أَنْصِبَاتِهِمْ مَنْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَلاَ سِيما أَحَدُ الْوَرَثَة غَائِبٌ يَوْمَ الْعَنْقِ ، وَلَمَ يَحْضُرْ مَنْ غَيْبَه إِلاَّ بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْد ، وَأَحَدُهُمَا غَائِبٌ مَنْ حِينِ الْعَنْقِ ، وَلَمْ يَحْضُر مَنْ غَيْبَه إلاَّ بَعْد مَوْتِ الْعَبْد ، وَأَحَدُهُمَا غَائِبٌ مَنْ حِينِ الْعَنْقِ ، وَلَمْ اللّهَ مُبْعَضٌ بِلاَ رَيْبَ عَلَي الْاَنَ ، وَأَحَدُهُمَا مَاتَ قَبْلَ عِلْمِه بِالْعَنْقِ ، فَالْعَبْدُ مُبْعَضٌ بِلاَ رَيْبَ عَلَي الْقَوْلُ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْفَتْوَى وَتُحَرَّمُ بِغَيْرِهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَي ذَلِكَ مَا فِي الْقَوْلُ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْفَتُوى وَتُحَرَّمُ بِغَيْرِهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَي ذَلِكَ مَا فِي اللَّوَادِرِ " وَنَصَّهُ : قَالَ [ق / ٢٣٢] ابْنُ الْقَاسِم : وَلَوْ أَعْتَقُ لاَ مَالَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ لا مَالَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مِلِيًا .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَخَالَفَهُ أُصْبُعْ وَقَالَ : لاَ يُحَدُّ بِكُلِّ حَال وَللاَّخَوِ أَنْ يَعْتِقَ بَعْدَ عِتْقِ الأَوَّلُ عَبْقِ الأَوَّلُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَلْزَمْ ُذَلِكَ تَرِكَتَهُ ، وَكَذَلِكَ عِتْقِ الأَوَّلُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَلْزَمْ ُذَلِكَ تَرِكَتَهُ ، وَكَذَلِكَ

⁽١) انظر : « حاشية الخرشي » (٧/ ٧٩) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٩٧) .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَشْهَبُ وَمُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ ، وَقَالَهُ سَحْنُونُ ، وَقَالَ : جَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُخَالِفُونَهُ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ قَوْلِهِ : وَخَالَفَهُ أُصْبُغُ إِلَخْ .

وَفِي كَتَـابِ الْقَذْفِ مِنْ ابْنِ يُونُسَ نَاقِـلاً عَنْ « الْمُدُوَّنَةِ » فِي كَتَـابِ الْقَذْفِ أَيْضًا مَا نَصَّةُ : وَإِنْ أَعْـتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الآمَةِ جَمِيـعَهَا وَهُوَ مَلِيٌّ لَزَمَ ذَلِكَ شَريكُهُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَيْسَ لِشَرِيكِهِ عِتْقُ حِصَّتِهِ وَقَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ غَيْرَهُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ وَطِئَهَا الآخَرُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِعِثْقِ الْمَلِيِّ لِجَمِيعِهَا لَحُدَّ إِنْ لَمْ يُعْذَرْ بِجَهَالَةٍ قَالَهُ مُحَمَّدٌ .

وَيَلْزَمُ عَلَي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ عَلَيْهِ الْقِيمَةَ يَوْمَ الْعَثْقِ لَا يَوْمَ الْحُكْمِ وَيَلْزَمُ شَرِيكَةَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ لِجَمِيعِهَا عَدَيًا لَمْ يُحَدُّ الْوَاطِئُ بِحَال وَلَوْ كَانَ مَلِيًّا فَلَمْ يُؤْخَذُ بِالْقَيْمَةِ حَتَّى أُعْدَرَمَ فَإِنْ عَلَمَ الآخَرُ بِعِثْقِهِ فَتَرَكَّهُ ، وَلَوَّ شَاءَ لَقَامَ عَلَيْهِ فَلَمْ يُؤْخَذُهُ بِذَلِكَ ، فَالْعَتْقُ مَاضٍ وَيَلْزَمُهُ نَصْفُ الْقَيْمَةِ ، وَتَكُونُ دَيْنًا عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِتْقِ حَتَّى أَعْسَرَ الْمُعْتِقُ فَهُو عَلَي حَقِّهِ مِنْهَا يَعْنِي الْأُمَّةُ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِد قَوْلُهُ: قَالَ سَحْنُونُ: بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَفِي ﴿ النَّقْيِيدِ ﴾ عِنْدَ قَوْلِ ﴿ الْمُدُونَةِ ﴾ فِي كَتَابِ الْعَنْقِ الأُوَّلُ: وَلَوْ أَنَّ عَبْدًا بَيْنَ رَجِلَيْنِ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا الشَّيْخُ: ظَاهِرُهُ كُلُّهُ إَلَخُ مَا نَصَّهُ : وَمِثْلُهُ فِي كَتَابِ الْقَذْف وَهُوَ خِلاَفُ الْمَشْهُورِ لأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ للشَّرِيكَ أَنْ يَنْقُضَ الْعَنْقَ فِي كَتَابِ الْقَذْف وَهُو خَلاَفُ الْمَشْهُورِ لأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ للشَّرِيكَ أَنْ يَنْقُضَ الْعَنْقَ فِي نَصِيبَهِ فَيَعْتَقُهُ لِيكُونَ لَهُ وَلاَؤُهُ وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ ﴿ الْمُدُونَةِ ﴾ فِي كَتَابِ الْقَذْف: وَاللَّهُ اللَّهُ مَا الشَّرِيكَةُ قَالَ ابْنَ وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَةُ قَالَ ابْنَ

الْقَاسِمِ: ثُمَّ لَيْسَ لَشَرِيكه عِتْقُ حِصَّة ... إِلَحْ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ضَعَّفَهَا عَبْدَ الْحَقَّ مِنْ ثَلَاثَةَ أَوْجُه فَ قَالَ : هَذِه مَأْخُوذٌ فِيها مَنْ وَجَرَه مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : لَيْسَ لَشَرِيكه أَنْ يَعْتَقَ نَصَّيبَهُ إِذَا كَانَ مُعْتَقُ جَميعهُ مُوسِرًا وَهُو خَلَافَ أَصْلَهِم فِيمَنْ أَعْتَقَ قُصًا لَهُ فِي عَبْد أَنَّ للشَّرِيك أَنْ يَعْتَقَ أَوْ يَعْرَمَ وَلاَ يَعْرِفُ فِي الْقِيَاسَ لَعَتْقِ الشَّرِيك أَنْ يَعْتَقَ أَوْ يَعْرَمَ وَلاَ يَعْرِفُ فِي الْقِيَاسَ لَعَتْقِ الشَّرِيك الشَّرِيك عَلَى هَذَا الْجَوابِ الشَّرِيك جَمْميعها لأَنَّ عَنْقَهُ مُسلَقًط عَلَي مَا يَمْلك مِنْهَا وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْجَوابِ اللَّذَى وَصَفَ أَنْ تَكُونَ الْقِيمَةُ عَلَى الْمُعْتِقِ يَوْمَ أَعْتَقَ لاَ يَوْمَ الْحُكْم ، وَهَذَا أَيْضًا خِلافُ أَصْلُهِمْ .

وَقُولُهُ أَيْضًا : وَيُحَدُّ الْوَاطِئُ إِذَا كَانَ شَرِيكُهُ الْمُعْتَى مُوسِرًا _ ضَعِيفٌ ، لأَنَّ نَصِيبَهُ عَلَي مَلْكه حَتَّى يَقُومَ وَهَذَا جَرَى فِيهِ عَلَي بَابِ وَاحَد فِي نُفُوذِ الْعَتْقِ لَكَنَّهُ _ يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ _ أَضْعَفَ ذَلِكَ بِقَوْلِه : إِذَا كَانَ الْمُعْتَى مُوسِرًا فَلْمَ يُؤْخَذُ لَكَنَّهُ _ يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ _ أَضْعَفَ ذَلِكَ بِقَوْلِه : إِذَا كَانَ الْمُعْتَى مُوسِرًا فَلْمَ يُؤْخَذُ بَالْقِيمَة حَتَّى أُعْدَمَ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِ السَّرِيكِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا فَهَذَا لَمْ يَجْوِ فِيهِ عَلَي مَا تَقَدَّمَ أَلاً يَفْتَرَقَ كَوْنُ الشَّرِيكِ جَاضِرًا أَوْ عَائِبًا لَا يَقَدَر بَعْ عَلَى أَصْلِ مَا تَقَدَّمَ أَلاً يَفْتَرَقَ كُونُ الشَّرِيكِ جَاضِرًا أَوْ عَائِبًا لاَنَّهَا قَدْ بَانَتْ بِعِتْقِ جَمِيعِهَا لَمَّا كَانَ الْمُعْتِقُ مُوسِرًا أَوْ وَجَبَ نَفَاذُ الْعَتْقِ عَلَى أَصْلُ مَا تَقَدَر إِلَى أَصْلِهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ يُقَالُ : لَيْسَ هَذَا عَتْقٌ بِسِرَايَة ؛ لأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا الْعَتْقُ وَالأَصْلُ أَيْضًا أَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِهِ حَتَّى يَخْتَارَ وَالأَصْلُ أَيْضًا أَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِهِ حَتَّى يَخْتَارَ الْعَتْقَ وَقَدَ وَجَبَ عَلَيْهِ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ ضَعْفُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ لَمُخَالَفَة جَمِيعِ الرُّوَاةِ لَهُ لِعَدَمِ جَرْيَ قَوْلِه عَلَي أَصْلِهِمْ وَلاَ سَيَّمَا أَضَعَفَهُ بِقَوْلِه : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذَ بِالْقَيِمَةِ حَتَّى أَعْسَرَ إِلَحْ ، فَقَدْ فَرَقَ بَيْنَ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِب .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (١): ولا يُعْتَقُ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعُ الْقِيمَةِ عَلَى أَظْهَرِ

جامع الأمهات (ص/ ٥٢٧).

١٩٢ ———————————— الجــزء الرابــع

الرِّوَايَتَيْنِ .

وَالثَّالِثُ : إِنْ عَمَّمَ فَقَبَلَهُما .

قَالَ بَعْضُ شُرَّاحِهِ : يَعْنِي إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ التَّقْوِيمِ ، قَالَ مَالِكُ : أَظْهَرُ الرِّواَيَتَيْنِ : إِنَّ السِّرَايَةَ لاَ تَحْصُلُ ، وَلاَ يُعْتَقُ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيمَةِ لِلسَّرِيكِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : إِنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ الشُّرُوطُ عُجِّلَ الْعِتْقُ بِنَاءً عَلَي أَنَّ الْعِتْقَ بِالسِّرَايَةِ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمِ حَاكِمِ .

قُلْتُ : وَلاَ فَرْقَ فِي هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ بَيْنَ عِتْقِ الشَّرِيكِ الْكُلَّ أَوْ الْبَعْضَ .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ : بَعِيدٌ وَهُو َأَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا أَعْتَقَ جَمِيعَ الْعَبْدِ عَتَقَ بِالسِّرَايَة دُونَ تَقْوِيمٍ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ خَاصَّةً فَلاَ يَعْتَقُ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيمَةَ لِلشَّرِيكِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (١): وَعَلَى الأَظْهَرِ يُقَوَّمُ يَوْمَ الْحُكْمِ.

قَالَ شَارِحُهُ الْمُتَقَدِّمُ : فَعَلَى أَظْهَرِ الرِّوايَتَ يْنِ أَنَّ الْعِتْقَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ دَفْعِ الْقَيمَةِ فَنَصِيبُ مَنْ لَمْ يُعْتَقْ لَمْ يَزَلْ رقِّ اللَّي يَوْمِ التَّحَاكُم وَضَمَان نَصِيبِ الشَّرِيكِ مِنْهُ لَبَقَاء مَلْكه عَلَيْه وَلاَ يَنْتَقِلُ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ يَعْنِي وَالدَّفْعَ ، وَعَلَى الرِّوايَةَ الأَخْرَى تَكُونُ الْقيمَةُ يَوْمَ الإِعْتَاقَ ، وَعَلَي الثَّالِث : يَفُرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَعْتَقَ نَصِيبَهُ الْأَخْرَى تَكُونُ الْقيمَةُ يَوْمَ الْإِعْتَاقَ ، وَعَلَي الثَّالِث : يَفُرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَعْتَقَ نَصِيبَهُ فَتَجِبُ الْقيمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَعْتِقَ الْجَمِيعَ فَتَجِبُ الْقِيمَةُ يَوْمَ الْعَنْقِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّالِثَ بَعِيدٌ وَلَذَا قَالَ شَارِحُهُ الزِنْمُورِيُّ: قَالَ ابْنُ شَاسٍ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونَ وَمُطْرَفٌ : إِنَّـمَا تُعْتَبَرُ الْقِيمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ الْمُقْتَصَرِ عَلَى نَصِيبِهِ .

⁽١) المصدر السابق.

وَرُوِيَ عَنْ أَشْهَبَ وَأُصْبُغَ وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : فَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْتَقْوِيمِ لَمْ يُقَّومْ . قَالَ بَعْضَ شُراً حِه فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ : فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّقْوِيمِ فَعَلَى الأَظْهَرِي مَاتَ عَبْدًا رَقِيقًا فَلاَ تَقْوِيمَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَتْقٌ بِالسِّرَايَةِ حَينَ الْعَتْقِ تَقْوِيمَ عَلَيْهِ لأَنَّهُ عَتْقٌ بِالسِّرَايَةِ حَينَ الْعَتْقِ فَمَاتَ حُرًا فَوَجَبَتْ قيمتُهُ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الْفَوْلِ الثَّالِثُ إِنْ أَعْتَقَ بَعْضَهُ مَاتَ عَبْدًا فَلاَ تَقْوِيمَ ، وَإِنْ أَعْتَقَ جَمِيعَةُ سَرَى الْعِتْقُ فِيهِ وَمَاتَ حُرًا فَوجَبَ التَّقُويمُ التَّقُويمُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَـنْ أَعْتَقَ جَمِـيعَ عَبْـدٍ لَهُ فِيهِ جُـزْءٌ وَهُوَ مُوسِـرٌ فَفِـيهِ ثَلاَثُ رِوَايَاتٍ.

الْأُولَى : وَهِيَ الْمَشْهُورَةِ أَنَّهُ لاَ يَنْفَذُ وَلاَ يَتِمُّ عَلَيْهِ عَتْقُ جَمِيعِهِ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيمَةِ بِالْفَعْلِ ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْقِيمَةُ يَوْمَ الْحَكْمِ لِلاَ يَوْمَ الْعَتْقِ ، فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ دَفْعِ الْقَيمَةِ بِالْفَعْلِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا فَلاَ تَقْوِيمَ عَلَي الْمُعْتَقِ ، وَقَدْ مَاتَ الْعَبْدُ وَهُو مَبُعَضَ وكَذَلك إِنْ مَاتَ الْمُعْتِق ـ بِالْكَسْرِ ـ قَبْلَ دَفْعِ الْقَيمَةِ وقَدْ مَاتَ الْعَبْدُ وَهُو مَبُعَضَ وكَذَلك إِنْ مَاتَ المُعْتِق ـ بِالْكَسْرِ ـ قَبْلَ دَفْعِ الْقَيمَةِ وَقَدْ مَاتَ الْعَبْدُ وَهُو مَبُعَضَ وكَذَلك إِنْ مَاتَ المُعْتِق ـ بِالْكَسْرِ ـ قَبْلَ دَفْعِ الْقَيمَةِ فَلاَ تُوْجَدُ مِنْ مَتْرُوكِهِ ، ويكُونَ الْعَبْدُ حَينَتُ لَا مُبَعَّضًا ، وَهَذَه الرِّوايَةُ هِي النِّي وَلَا تَقْلَ عَنْهُ وَيَكُونَ الْعَبْدُ حَينَتُ لَا مُبَعِّضًا ، وَهَذَه الرِّوايَةُ هِي النِّي وَكَدُونَ الْعَبْدُ حَينَتُ لَا مُبَعِينَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ كَمَا اسْتَظُهُرَ ذَلِكَ شَارِحُهُ السَّيْخُ وَلَهُ السَّالَةُ وَلَا الشَيْخُ خَلِيلٌ كَمَا اسْتَظُهُمَ وَلَكَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ ﴿ عَجِ » وَ « عبق » وَلَفْظُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ ﴿ عَجِ » وَ « عبق » وَلَفْظُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ ﴿ عَبْلُ اللَّيْخُ خَلِيلُ ؟ وَاللَّهُ مُولَا الشَيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَبِالْحُكُمْ جَمِيعُهِ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءً وَالْبَاقِي لَهُ كَأَنْ بَقِي الْغَيْرِهِ) (٢) إِلَخْ وَلِهِذَهِ الْمَسْأَلَةِ صُورٌ خَمْسٌ .

الْأُولَى : أُعْتِقَ جُزْءٌ ، وَالْبَاقِي لَهُ .

وَالثَّانِيَةُ: وَالْبَاقِي لِغَيْرِهِ.

جامع الأمهات (ص/ ٥٢٨).

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۹۱) .

وَالثَّالِثَةُ : جُزْءٌ مِنْ مِلْكِهِ ، وَالْبَاقِي لَهُ وَلِغَيْرِهِ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ يَعْتِقَ نَصِيبَهُ وَنَصِيبَ غَيْرِهِ .

وَالْخَامِسَةُ : أَنْ يَعْتَقَ حَصَّةَ شَرِيكُهُ أَوْ بَعْضَهَا .

وَقَـدْ ذَكَرَ الْمُصنَّفُ الْحُكْمِ فِي الأُولَيَـيْنِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الثَّالِثَـة وَالرَّابِعَةِ كَذَلِكَ وَلاَ يَلْزَمُـهُ شَيْءٌ فِي الْخَامِسَةِ أَيْ لاَ يَلْزَمُـهُ فِيهَا عِتْقُ نَصِيبِهِ وَلاَ نَصيب شَريكه انْتَهَى .

وَالصُّورَةُ الرَّابِعَةُ هِيَ مَحَلُّ حَطِّ رِحال مسْأَلْتَنَا ، وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ حُكْمَهَا كَحْكُم مَا قَبْلَهَا ، وَحِينَئَذ فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَأَنْ بَقِيَ [ق/ كحُكْم مَا قَبْلَهَا ، وَحِينَئَذ فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَأَنْ بَقِيَ [ق/ ٧٣٣ . . .] لغَيْرِهِ) (١) إِلَخْ ، فَلاَ يَنْفَذُ جَمِيعُ عَنْقَهِ وَلاَ يَتِمُّ إِلاَّ بِالشُّرُوطِ السِّنَّةُ الَّتِي ذَكَرَ السَّيْخُ خَلِيلٌ الْمُشَارُ إِلَي أَوَّلَهَا بِقَوْلِهِ : (إِنْ دَفَعَ الْقِيمَةَ _ أَيْ : اللهُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ وَعُتِقَ بِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ . بِالْفِعْلَ يَوْمَ الْحُكْمِ بِالْعِثْقِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ وَعُتِقَ بِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ .

« مخ » : (٣) فَلَوْ حُكِمَ بِالتَّقْوِيمِ وَلَمْ يَدْفَعْهَا ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُبُعَّضًا وَلاَ يَلْزَمُ الشَّرِيكَ لَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَقُ عَلَيْه انْتَهَى .

« عج » : الْعِتْقُ يَتَوقَّفُ عَلَى الدَّفْعِ بِالْفِعْلِ ، فَحُصُولِ الْحُكْمِ بِالدَّفْعِ لاَ يَقُومُ مَقَامَ الدَّفْعِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ الشَّيْخَ خَليلِ وَنَحْوُهُ لاَبْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلُه (٤) : فَلَوْ مَاتَ الْعَبَدُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يُقُومٌ ، وَنَحْوُهُ لاَبْنِ شَاسٍ تَبَعًا لِعَبْدِ الْوَهَّابِ فِي « الْمَعُونَة » ، وَهَذَا هُو الَّذِي عَلَيْه أُصْبُغُ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ «النَّوَادر» الْوَهَّابِ فِي « الْمَعُونَة » ، وَهَذَا هُو الَّذِي عَلَيْه أُصْبُغُ وَقَالَ : لاَ يُحَدُّ بِكُلِّ حَالَ بَعْدَ ذَكْرِه لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ : وَخَالَفَ أَصْبُغُ وَقَالَ : لاَ يُحَدُّ بِكُلِّ حَالً وَلاَ خَمِيعَهُ ولَوْ مَاتَ الأَوْلُ قَبْلَ التَّقُويمِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكً

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٩١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۹۱) .

⁽٣) حاشية الخرشي (١٢٣/٨) .

⁽٤) جامع الأمهات (ص/ ٥٢٨).

تَرِكَتَهُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَشْهَبُ وَمُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ ، وَقَالَهُ سَحْنُونُ وَقَالَ : جَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُخَالِفُونَهُ انْتَهَى. وَإِلَيْهِ يَشِيرُ أَيْضًا ابْنُ يُونُسَ بِقَوْلِهِ : قَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّواةِ غَيْرَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَصَرَّحَ بِتَشْهِيرِهِ أَبُو الْحَسَنِ صَاحِبُ « التَّقْييدِ » فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِ انْتَهَى .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُعْتَىُ لِللَّسْرِ لَ أَوْ الْمُعْتَى لَلْ بِالْفَتْحِ لَ فَعْ الْمُعْتَى لَكُونِهُ الْقَيْمَةَ بِالْفَعْلِ فَلاَ تَقْوِيمَ، وَنَصِيب شَرِيكه الْقِيمَةَ بِالْفَعْلِ فَلاَ تَقْوِيمَ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ حَيْئَذَ مُبَعَضًا وَحُكْمُ الْمُبَعَضِ حُكْمُ الْقِنَّ الَّذِي لاَ عِنْقَ فِيهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ كَالْقِنَّ .

وَفِي ﴿ الْمُدُوَّنَةِ ﴾ : إِنْ أَعْتَقَ أَحُـدُ الشَّرِيكَيْنِ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَوْ كَـانَ مُوسِرًا فَلَمْ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ عَنْ مَال ، فَالْمَالُ لِلْمُتَمَسِّكِ بِالرِّقِّ دُونَ الْمُعْتِقِ وَدُونَ وَدُونَ وَدُونَ وَدُونَ وَدُونَ وَدُونَ وَدُونَ الْمُعْتِقِ وَدُونَ وَرُثَةِ الْعَبْدِ الآخِرِ ؛ لأَنَّهُ فِي حُكْم الأَرقَّاءِ حَتَّى يُعْتَقَ جَمِيعُهُ انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ وَلاَءَ أَوْلاَدِهِ مِنْ الْمُعْتَـقَةِ الْمَـذْكُورَةِ يَكُونُ لِمَنْ لَهُ وَلاَءُ وَاللَّهِمْ ؛ إِذْ لاَ نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حِينَئِذَ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَجَرَّ أَوْلاَدِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبُ مِنْ حُرٍّ انْتَهَى .

وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ الْعَتْقِ عُـجِّلَ الْعَتْقُ بِالسِّرَايَة فَلاَ يَحْتَاجُ إِلَي حُكْمَ حَاكِم وَلاَ لِدَفْعِ قِيمَة بِالْفَعْلِ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ فَلاَ تَسْقُطُ الْقَيمَةُ عَنْ الْمُعْتِقِ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ فَلاَ تَسْقُطُ الْقِيمَةُ عَنْ الْمُعْتِقِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْمُعْتِقُ ـ بِالْكَسْرِ _ قَبْلَ دَفْعِهَا ، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ تَركتِه وَهَذَا هُو قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِم .

وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ جَمِيعَ الرُّواَةِ خَالَفُوهُ لِعَدَمِ جَرْبِهِ عَلَي أَصْلِهِمْ ، وَاعْتَرَضَهُ عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ ثَلاَثَةِ وُجُوه فَلاَ نُطيلُ بإعَادَة كَلاَمه في ذَلكَ .

وَصَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ بِأَنَّ الْمَشْهُورَ خِلاَفُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَلاَ سِيَّمَا أَضْعَفَهُ هُو بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتِقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيمَةِ حَتَّى أُعْدِمَ ، فَإِنْ عَلِمَ هُوَ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتِقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيمَةِ حَتَّى أُعْدِمَ ، فَإِنْ عَلِم

الآخرُ بِعثقه فَتَركَهُ ، ولَوْ شَاءَ لَقَامَ عَلَيْه فَأَخَذَهُ بِذَلِكَ ، فَالْعَتْقُ مَاضٍ وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ الْقَيِمَةَ دَيْنًا ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَتْقِ حَتَّى أَعْسَرَ الْمُعْتَقُ فَهُو عَلَي حَقِّه مِنْ الْأَمَةِ انْتَهَى فَقَدْ فَرَقَ بَيْنَ عِلْمِ الشَّرِيكَ وَعَدَم عِلْمِه وَحُضُورِهِ وَغَيْبَتِه . فَهَذَا لَمْ يَجْرِ فيه عَلَى أَنَّ الْعَتْقَ بِالسِّرَايَةِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلِ مَا تَقَدَّمَ أَلا يُفرَق بَيْنَ كَوْنِ الشَّرِيكِ عَالَمًا أَمْ لا ، حَاضِرًا أَمْ لا ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِالسِّرَايَةِ . قَالَ ابْنُ يُونُسَ : ولَكِنَّهُ رَجَعَ فِي غَيْبَةِ الشَّرِيكِ إِلَى أَصْلِ مَا بِالسِّرَايَةِ . قَالَ ابْنُ يُونُسَ : ولَكِنَّهُ رَجَعَ فِي غَيْبَةِ الشَّرِيكِ إِلَى أَصْلِهِمْ .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الرِّوايَةُ لاَ يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا وَلاَ الْفَتْوَى لِمُخَالَفَة جَمِيعِ الرُّواَةِ لَهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَنْ حَكَمَ بِهَا وَجَبَ نَقْضُ حُكْمه لمُخَالَفَتَهَا الْمَشْهُورَ .

فَفِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةً » : لاَ يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلاَّ مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نُقِضَ حُكْمُهُ .

وَنَصَّ الإِمَامُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَنِنَا لاَ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ إِلاَّ إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِه لاَ بِالشَّاذِّ .

وَفِي « نَوَادِلِ عج » مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ.

فَأَجَابَ : لاَ يَنْفُذُ حُكْمُهُ بِهِ وَلَوْ عَلَمَهُ ، وَقَصَدَهُ فَإِنْ حَكَمَ بِهِ فَحُكْمُهُ بِاطِلٌ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يُولِّى عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَأَنْتَ تَرَى مَا قَالَ كُلُّ وَاحِد مِنْ هَؤُلاَءِ الْعُلَمَاءِ الْمَسْطُورِينَ فِي زَمَنِهِ، فَكَيْفَ بِزَمَنِنَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلُ فِيهِ عَلَي جَمِيعِ الأَقْطَارِ وَيُوسَمُ فَيهِ بِاللهِ تَعَالَى بِاللهِ تَعَالَى بِاللهِ تَعَالَى الْفَقْهِ مَنْ لاَ قُدْرَةَ لَهُ عَلَي الْفَتَاوَي وَالأَحْكَامِ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُولًا قُولًا فَا اللهِ تَعَالَى الْعَظِيم . انْتَهَى .

وَالرِّواَيَةُ الثَّالِثَةُ : إِذَا أَعْتَقَ الشَّرِيكُ جَمِيعَ الْعَبْدِ وَحَصَلَتْ الشُّرُوطُ عُتَقَ بِالسِّرَايَةِ قَبْلَ التَّقْوِيمِ ، وَدَفَعَ الْقيمَةَ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِه الرِّوَايَةُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ بَعْضِ بِالسِّرَايَةِ قَبْلَ التَّالِثُ الثَّالِثُ بَعِيدٌ وَهُو أَنَّ الشَّرِيكَ شُرَّاحِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ بَعِيدٌ وَهُو أَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا أَعْتَقَ جَمِيعَ الْعَبْدِ عُتِقَ بِالسَّرَايَةِ قَبْلَ التَّقْوِيمِ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ خَاصَّةً فَلاَ يُعْتَقُ إِلاَّ بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعَ الْقِيمَةِ لِلشَّرِيك .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرِّوَايَةَ الْأَوْلَى هِيَ الْمَشْهُورَةُ ؛ لاَتِّفَاقِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا سِوَى ابْنِ الْقَاسِمِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٣) [٢] سُوَّالٌ: عَنْ خَصْمَيْن تَرَاضَيَا مُحَكِّمًا وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الرُّجُوعَ فِي أَثْنَاء الْحُكْمِ، وَأَرَادَ الْمُحَكِّمُ أَنْ يَحْكُم عَلَيْه مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَي أَنَّهُ لاَ يَشْتَرِطُ فِي ذَلِكَ رَضَي فِي التَّحْكِيمِ للْحَكَمِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ لاَ ؟ وَكَيْفَ الْحَكْمُ إِذَا كَانَتُ الْمَسْأَلَةُ مَمَّا لاَ يَجُوزُ الْحُكْمُ فِيهَا للْمُحَكِّمِ وَلَمْ يَحْصُلُ للْخَصْمَيْنِ حُكْمُ كَانَتُ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا لاَ يَجُوزُ الْحُكْمُ فِيهَا للْمُحَكِّمِ وَلَمْ يَحْصُلُ للْخَصْمَيْنِ حُكْمُ ذَلِكَ إِلاَّ فِي أَثْنَاء الْحُكْمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا وَلِلْمُحَكِّمِ التَّمَادِي عَلَي الْحُكْمِ ، أَوْ يَجَبُ عَلَيْهِمْ فَسْخُ ذَلِكَ وَالرَّجُوعُ عَنْهُ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يُجُوزُ لأَحَد الْخَصْمَيْنِ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَمَامِ الْحُكْمِ ، وَيُقَيِّدُهُ رَجُوعُهُ ذَلِكَ عَلَى قَوْل سَحْنُونَ ، الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْله : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ [للْحُكْمِ] (١)) (٢) إِلَخْ ، وَطَوى مُقَابِلُهُ وَهُو قُولُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَهُو أَصْوَبُ كَمَا فِي « نَوَازِل أَبِي الْحَسَنِ » انْتَهَى .

وَأَمَّا أَخِرُ سُؤَالِكُمْ فَجَوَابُهُ : أَنِّي لاَ أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكُمْ فِيهِ لِعَدَمِ وُقُوفِي عَلَى نَصِّ فِيهِ انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٣٤) [٣] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ : قَـالَ الشَّيْخُ الإِمَـامُ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَرْحُونَ نَفَعَنَا اللهُ بِهِ فِي الدَّارَيْنِ آمِينَ فِي « تَبْصِرَتِهِ » .

⁽١) في الأصل: للحاكم.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲٦٠) .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا قَامَتْ الْمَرْأَةُ تَدَّعِي بِشَرْطٍ فِي كِتَابِ صَدَاقِهَا فَلاَ بُدَّ أَنْ تُثْبِتَ كِتَابَ الصَّدَاقِ حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرْطُ .

مَسْأَلَةٌ : في الْمَرْأَة تُرِيدُ الْفَرَاقَ بِشَرْطِ الْغَيْبِ عَنْهَا ، وَإِذَا الشْتَرَطَ الزَّوْجُ لَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا أَكْثَرَ مَنْ سَنَة فَأَمْرُهَا بِيدَهَا فَقَامَتْ عِنْدَ الْحَاكِمِ تُرِيدُ الْأَخْذَ بِشَرْطَهَا فَإِنَّ الْقَاضِي يُكَلِّفُهَا إِثْبَاتَ الزَّوْجِيَّةِ ، وَالشَّرْطُ الَّذِي ادَّعَتْ وَغَيْبَتُهُ ثُمَّ يُحلِفُهَا فِي الْجَامِع : لَقَدْ غَابَ عَنْهَا أَزْيَدَ مِنْ كَذَا ، وَمَا أَذَنَتْ لَهُ فِيما زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلا رَجَعَ إِلَيْهَا سِرا ولا جَهْرًا ، وَمَا أَسْقَطَتْ شَرْطَهَا عَنْهُ ، ومَا كَانَ سَكُوتُهَا تَرْكًا منْهَا ، وَمَا عَلَمَتْ بانقطاع عصْمَتَهَا مِنْهُ .

فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كُلُّهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَبَاحَ لَهَا الْأَخْذَ بِشَرْطِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ تَبْصِرَتِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٥) [٤] سُؤَالٌ: عَنْ قَاضِ رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرُ بَيْعِ دَارِ اسْتَثْنَى بَائعُهَا سُكْنَاهَا أَرْبَعَ سنينَ فَفُسِخَ الْبَيْعُ لِذَلِكَ عَمَلًا بَقَوْلَ ﴿ الْمُدَوَّنَة ﴾ وَالشَّيْخِ خَليل: أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ اَسْتَثْنَاءُ سَكُنَاهَا أَرْيَدَ مِنْ عَامٍ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَعَقَّبُهَا أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ يَجُوزُ اللهُ تَعَقَّبُهَا أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ نَقْضُهُ وَالرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِه مِنْ الأَقْوَالِ الَّتِي فِي الْمَسْأَلَةِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: [ق / ٧٣٤] أَنَّ هَذه الْمَسْأَلَةَ فِيهَا سَتَّةُ أَقْوَالَ ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا جَوَازُ بَيْعِ الدَّارِ ، وَاسْتِثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لاَ تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا بِسَنَةٍ أَوْ نِصْفٍ أَوْ سِنِينَ ، رَابِعُهَا ثَلاَئًا ، وَخَامِسُهَا خَمْسًا، وَسَادِسُهَا : عَشْرًا .

ابْنُ رُشْد : يَـنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ لِحَـالِ الْبِنَاءِ فِي أَمْنِه وَضَـعْفِهِ انْتَـهَى. وَنَحْوُهُ فِي «َ الْمُدَوَّنَةَ » وَغَيْـرِهَا : يَجُوزُ بَيْعُ النَّارِ وَاسْتِـثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لاَ تَتَـغَيَّرُ فِـيهَا غَـالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا لِسَنَةٍ أَوْ لاَ سِـتَّةُ الدَّارِ وَاسْتِـثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لاَ تَتَـغَيَّرُ فِـيهَا غَـالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا لِسَنَةٍ أَوْ لاَ سِـتَّةُ

⁽١) التاج والإكليل (٥/ ٤١٠) .

أَقُواَل: وَالأَوَّلُ هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدَوَّنَةِ » مَعَ سَمَاع يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ انْتَهَى .

فَإِذَا تَمَهَدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَشْهُ ورَ الْقَوْلُ الأَوَّلُ لأَنَّهُ مَـذْهَبُ " الْمُدُونَة " أَشَارَتُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا : وَيَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ دَارَهُ أَوْ دَابَّتُهُ أَنْ يَسْتَثْنِيَ سُكْنِي الدَّارِ سَنَةً وَرُكُوبِ الدَّابَةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيلَا بَعْدَ مِنْ الأَجَلِ انْتَهَى سَنَةً وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ عَلْمُ الْأَجَلِ انْتَهَى وَكَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : وَبَيْع دَار لَتُقْبَضَ بَعْدَ عَامٍ ، فَفِي ابْنِ عَرَفَة وَكَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه : وَبَيْع دَار لَتُقْبَضَ بَعْدَ عَامٍ ، فَفِي ابْنِ عَرَفَة الْمُدُونَة يَا الْمَدْهُ ورَ ، وَمَذْهَبُ " الْمُدُونَة " الْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهَ لاَ يَجُوزُ لأَحَد أَنْ يَتَعَقَّبَ هَذَا الْحُكْمَ وَلاَ النَّظَرَ فِيهِ إِلاَّ عَلَى وَجْهِ التَّحْرِيرِ لَهُ إِنْ احْتِيجَ لِلنَّظَرِ فِيهِ لِعَارِض خُصُومَةٍ وَنَحْوِهَا لاَ عَلَى وَجْهِ الْكَشْف وَالتَّعَقُّبِ لَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلاَ يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) (١) .

وَقَالَ أَيْضًا : (وَرَفْعُ الْخلاَفِ) (٢) وَلاَ يَجُوزُ لِصَاحِبِهِ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى قَوْلُ اَخرَ مِنْ أَقْوَالِ الْمَسْأَلَة ؛ لأَنَّ الْمُقَلِّدَ إِذَا حَكَمَ بِقَوْلَ تَقْلِيدًا فَلاَ يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدَ آخَرَ إِلاَّ بِنُصُوصِ الأَئمَّة عَلَى شُذُود مَا حُكمَ بِهِ أَوَّلاً كَمَا فِي عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدَ آخَرَ إِلاَّ بِنُصُوصِ الأَئمَّة عَلَى شُذُود مَا حُكمَ بِهِ أَوَّلاً كَمَا فِي «نَوَازِل الْحَافظُ ابْنِ الْأَعْمَشِ » وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلكَ بِمَا فِي «قَ » (٣) ولَفْظُهُ : ابْنُ رَشُد : إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا ، وقَضَى بِقَوْل تَقْلِيدًا فَلاَ يَسَعُ الْخِلاَف أَنّهُ لاَ يَصِحُ الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيد آخَرَ.

وَمَا نُقِلَ أَيْضًا عَنْ ﴿ النَّبْصِرَةِ ﴾ وَلَفْظُهُ : وَلاَ يَفْسَخُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ خَطاً ﴾ ، قَالَ : وَلاَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ نُقْضُ هَذَا الرَّأَى الثَّانِي لَكَانَ لَهُ فَسْخُ الثَّانِي وَلَكَانَ لَهُ فَسْخُ الثَّانِي وَالتَّالِثِ، وَهَكَذَا لاَ إِلَي حَدٍّ وَلاَ يَثِقُ أَحَـدٌ بِمَا قَـضَي لَهُ بِهِ وَذَلِكَ ضَرَرٌ شَـدِيدٌ

 ⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

⁽٣) التاج والإكليل (٦/ ١٣٨) .

قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الدَّليلِ ، وَهُوَ فَعْلُ الصَّحَابَة _ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ _ إِذْ تَخْتَلَفُ أَراؤُهُمْ فِي النَّوَازِل ، وَلاَ يَنْقُضُونَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحُكْمُ مِنْهَا حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ : أَحْفَظُ لِعُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَائَةَ قَضِيَّة في ميراَثِ الْجَدِّ بَعْضُهَا يُنَاقِضُ بَعْضًا ، وَهُمْ الْقُدُوةُ فِي الدِّينِ نَفَعَنَا اللهُ تَعَالَى بِهِمْ وَأَمَاتَنَا عَلَى حُبِّهِمْ ، وَرَزَقَنَا اللهُ تَعَالَى بَهِمْ وَأَمَاتَنَا عَلَى حُبِّهِمْ ، وَرَزَقَنَا اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٦) [٥] سُوَّالُ : عَنْ صَغيريْن يَتيمَيْن مَاتَ أَخُ لَهُمَا مِنْ الأَمِّ، وَقَامَ وَرُجُ أُمَّهُمَا يَطْلُبُ مِيرَاتَهُمَا مِنْهُ لَكَوْنه هُوَ الْقَائمُ بِأُمُورِهما وَالْحَاضِنُ لَهُمَا وَتُشَارِكُهُ أُمُّهُمَا في ذَلكَ، وتَخَاصَمَ وَتَرَافَعَ مَعَ وَلِيٍّ الْهَالِكَ عَنْدَ فقيه فَكلَّفَهُ بِالْبَيْنَة عَلَى إِنْبَات مَالَ الْهَالِكُ أَنَّهُ لَيْس عِنْدَهُ إِلاَّ عَلَى إِنْبَات مَالَ الْهَالِكُ أَنَّهُ لَيْس عِنْدَهُ إِلاَّ عَلَى إَنْبَات مَالَ الْهَالِكُ أَنَّهُ لَيْس عِنْدَهُ إِلاَّ نَصِيبٌ مِنْ عَبْدَ بَيْنَ عَصَبَته وَأَتَى بِبَينَة عَلَى ذَلكَ فَقيَّمَ الْحَاكِم الْمَذْكُور الْعَبِيدَ بَيْنَ الْمَيِّت وَبَيْنَ عَصَبَته فَخَرَجَ لَهُ في سَهْمه مَنْهُمْ أُمَّةٌ ثُمَّ ادَّعَى وَلَيُهُ أَيْضًا عَنْدَ الْحَاكِم أَنَّهُ أَنْهُ أَنْهُ أَيْفُ الْعَبِيدَ فَكَلَّفَهُ بِالْبَيْنَة عَلَى ذَلكَ فَأَتَى بِهَا فَحُكم لَهُ بُلُكُنِ عَصَبَته الْمَيْتِ بِلَكُهُمَا الْأَخْرِ فَبَاعَهَا الزَّوْجُ بَبقَرَات لَكُونُه هُو السَّدَادُ وَالنَّظُرُ عِنْدَهُ فَتَعَ لَا لَعْدَرهما في حَيَاتِهِمَا ادَّعَى أَبْنَاءً عَمِّهُ مَلُهُ اللَّهُ عَلَى الْمَنْكُورِ عَلَيْ هَذَهُ الْقَضِيَّةُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلُ لَهُ مُنْ لَكُمُ لَهُ مُولِكَ أَنْ المَعْدَو مَنْهُمُ الْمَعْ وَلَكُ أَنْ الْمَكُورِ عَلَيْ هَذَه الْقَضِيَّةُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلُ لَهُ مُ لَكُمُ لَوْ لَكُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلُ لُهُ مُؤْلُ لَهُ مُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَهَلُ لُ شُهُمَا أَسَمَا وَهُ الْمَذُورِ عَلَيَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ دَعْوَى وَلاَ مُطَالَبَةَ لَهُمْ بِشَيْء مَا عَلَى وَلِيِّ الْمَيِّتِ وَلاَ أَحَدَ مِنْ قُرُبَائِهِ لوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا : صِحَّةُ الْحُكْمِ وَمُواَفَقَّتُهُ لِلنُّصُوصِ وَمَوْقَعَهُ فِي مَوْقَعِهِ شَرْعًا ، إِذْ قِسْمَةُ الْقَاضِي عَلَي الصِّغَارِ جَائِزَةٌ مَاضِيَةٌ لاَ كَلاَمَ لَهُمْ فِيها إِنْ رَشَدُوا، فَفِي ابْنِ عَاصِمِ (١) :

⁽۱) انظر : « شرح میارة » (۲/ ۱۰۶) .

وَيقَسمُ الْقَاضِي عَلَى الْمَحْجُورِ مَعَ وَصِيَّة عِنْدَ انْتِفَاءِ مَنْ مَنَعَ كَذَلِكَ الْقَاضِي عَلَى الْمَحْجُورِ مَعَ وَعَالِّبٌ مُنْقَطِعُ الْأَحْبَارِ وَغَالِبٌ مُنْقَطِعُ الْأَحْبَارِ

وَمَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْهُ صَدْرُ الْبَيْتِ الْأَخِيرِ كَمَا أَنَّهُ جَائِزٌ وَمَاضٍ عَلَي الْبِتِيمَيْنِ بَيْعُ الزَّوْجِ لِتلْكَ الْحِصَّةِ النَّتِي نَابَتْهُمَا مِنْ الْأَمَةِ لِفلةِ ثَمَنهَا كَمَا أَشَارٌ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلزَّ حَاضِنٌ وَعَمِلَ بِإِمْ ضَاءِ الْيَسِيرِ ، وَفِي حَدِّهِ فَي « مُخْ تَصَرِهِ » بِقَوْلِهِ : (إِلاَّ حَاضِنٌ وَعَمِلَ بِإِمْ ضَاءِ الْيَسِيرِ ، وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّد)(١).

قَوْلُهُ: وَعَمِلَ بِإَمْضَاءِ الْيَسِيرِ إِلَخْ . أَيْ وَعَمِلَ بِجَوَازِ الْيَسِيرِ كَمَا فِي شُرُوحه (٢).

وَقَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَاخْتُلِفَ فِي حَدِّ الْيَسِيرِ .

قَالَ ابْنُ زرب : ثَلاَثُونَ دينَارًا .

وَقَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : عِشْرُونَ دِينَارًا وَنَحْوُهَا .

قَالَ ابْنُ الْهِنْدِيِّ : عَشَرَةٌ وَنَحُوهُمَا انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْيَتَمَيْنِ لاَ دَعْوَى لَهُمَا وَلاَ لاَّحَد مِنْ قُرْبَائِهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا لاَ عَلَى الْبَائِعِ وَلاَ عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ عِنْدِه لفعْلهِمَا مَّا يَجُورُ شَرْعًا إِذْ فَائلَةُ الْجَوَازِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْعَزْمُ الْوَجْهُ الثَّانِي : إَتْمَامُ مُدَّةِ الْحِيَازَةِ وَالْيَتِيمَانِ لَمْ يَتَكَلَّمَ الْوَجْهُ الثَّانِي : إَتْمَامُ مُدَّةِ الْحِيَازَةِ وَالْيَتِيمَانِ لَمْ يَتَكَلَّمَ الْوَجْهُ الثَّانِي : إَتْمَامُ مُدَّةِ الْحِيَازَةِ وَالْيَتِيمَانِ لَمْ يَتَكَلَّمَ الْوَجْهُ الثَّانِي : إَتْمَامُ مُدَّةِ الْحِيَازِةِ وَالْيَتِيمَانِ لَمْ يَتَكَلَّمُ الْوَجْهُ الثَّانِي : إَنْمَا لَوْ مُؤْتِهِمَا حَتَّى تَمَّتُ فَلاَ عَدْرَ فَى وَلَا عَدْرَ فَى عَنْد وَمُ لَكَذْيِبِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ لَهَا ، فَلاَ يَجُوزُ لِحَاكِم سَمَاعَهَا فَدَعُواهُمَا الآنَ بَاطِلَةُ لتَكُذْيِبِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ لَهَا ، فَلاَ يَجُوزُ لِحَاكِم سَمَاعَهَا مِنْهُمْ وَمُدَّتَهَا هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقُولَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَرَقَ الدَّارُ مِنْ غَيْدِهِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقُولَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَرَقُ الدَّارُ مِنْ غَيْدِهِ عَبْدِهَا فِي الْأَجْنَبِي ، فَفِي الدَّابَةِ ، وَأُمِةِ الخِدْمِةَ [السَّنَتَانِ] (٣) ويُزادُ في عَبْدِ غَيْدِها فِي الْأَجْنَبِي ، فَفِي الدَّابَةِ ، وَأُمِةِ الخِدْمِةَ [السَّنَتَانِ] (٣) ويُزَادُ في عَبْد

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷) .

⁽٢) انظر : « حاشية الخرشي » (٥/ ٢٩٨) و « حاشية الدسوقي » (٣/ ٣٠١) .

⁽٣) في الأصل: سنتان.

٢٠٢ ---- الجيزء الرابع

وَعَرَضِ) (١) انْتَهَى .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْمُدَّعِي غَيْرُ حَاضِرِ لِكُونِ مَحلَّتِهِ غَيْرَ مَحَلةِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ.

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ مِثْلُ الْحَاضِ لِقُرْبِ مَسَافَةَ مَا بَيْنَ مَحَلَّةِ وَمَحَلَّةِ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ فِي زَمَنِ الْخَرِيفِ وَالشَّنَاءِ ، فَفِي « شَخ» عَنْ ابْنِ عَاصِم عَنْ بَعْضِ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ انْتَهَى.

وأُمَّا شَهَادَةُ الزَّوْجِ عَلَي الْقَضِيَّةِ ، فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ مَاضِيَةٌ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ الشَّهَادَة عَلَي فَعْلِ النَّفْسِ بَلْ هِي شَهَادَةٌ عَلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ ، فَإِنْ وَجَدَ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ شَاهِدًا آخَرَ ثَبَتَ الْحُكْمُ وَلاَ يَمِينَ عَلَيْهِ وَإِلاَّ حَلَفَ مَعَهُ وَثَبَتَ الْحُكْمُ أَيْضًا عَلَيْهِ شَاهِدًا آخِرَ ثَبَتَ الْحُكْمُ وَلاَ يَمِينَ عَلَيْهِ وَإِلاَّ حَلَفَ مَعَهُ وَثَبَتَ الْحُكْمُ أَيْضًا عَلَيْهِ شَاهِدًا آنِي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ مَا يَثَبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ بِقَوْلِهِ : (أَوْ بِأَنَّهُ حُكِمَ لَهُ بِهِ) (٢) انْتَهَى .

وَلَمْ يَدْفَعْ بِهَا أَيْضًا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُتَقَدِّمِ : (لاَ حَاضِنَ وَاعْمَلْ بِإِمْضَاءِ الْيَسِيرِ) (٣) إِلَخْ .

وَقَدْ عَلَمْـتُمْ أَنَّ بَيْعَهُ لِتِلْكَ الْحِصَّـةِ جَائِزٌ مَاضٍ لِقِلَّةِ ثَمَنِهَا ، وَفَـائِدَةُ الْجَوَارِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْعَزْمِ انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ وَقَعَتْ منِّي وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا بَعْض الطَّلَبَة .

وَقَعَ لَدَيَّ وَإِلَىَّ تَرَافُعُ فِي شَأْنِ قَتِيلٍ مَاتَ مِنْ مَأْمُومَة وَقَعَتْ فِيهِ مِنْ مُضَارِبَة وَقَعَتْ بِينَ وَرْدُ مِنْ الأَغْلَالِ وَمَحَلَّتَهَا ، هَلْ [الْمُهَاجِرِينَ عِنْدًا الْمُهَاجِرِينَ عِنْدًا الْمُعَلَّرِينَ عَنْدًا الْمُعَلِّ فَادَّعَي الْمَاءِ بَعْدَ شَهْرًيْنِ أَوْ أَزْيَدَ مِنْ الْمُضَارِبَةِ ، وَالْقَتِيلُ مِنْ صَفَّ الأَغْلَالِ فَادَّعَي الْمَاءِ بَعْدَ شَهْرًيْنِ أَوْ أَزْيَدَ مِنْ الْمُضَارِبَةِ ، وَالْقَتِيلُ مِنْ صَفًّ الأَغْلَالِ فَادَّعَي

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٧٢) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲٦٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٠٧) .

⁽٤) قد كلمة لم أتبينها بالأصل.

الْمُهَاجِرُونَ أَنَّ الأَغلالَ هُمُ الَّذِينَ ضَرَبُوا صَاحِبَهُمْ ، وَعَيَّنُوا مَنْ ضَرَبَهُ مِنْهُم ، وَكَمْ تَحْضُرْ بَيْنَةٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ للْمُضَارِبَةِ لَكَنَّهُمَا قَارِتَانَ بِالْمُضَارِبَةِ ، فَهَذَا حَاصِلُ دَعْوَى الطَّائِفَتِيْنِ فَحَكَمَتْ بَيْنَهُمَا بَبِرَاءَةِ الأَغْلالِ مِنْ دَيْتِهِ لَكُونِهِ مِنْ طَائِفَتَهُمْ ، فَلاَ دَعْوَى وَلاَ مُطَالَبَةَ لأَوْلِيَائِهِ وَلاَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَيْهِمْ مِنْ جَهَتِهَا عَمَلاً بِقَوْل إِمَامِنَا مَالك رَضِي الله عَنْهُ فِي ﴿ الْمُوطَّا ﴾ ونَصَّهُ فِي جَمَاعة اقْتَتَلُوا ، فَانْكَشَفُوا وَبْينَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لاَ يُدْرَى مَنْ فَعَلَ ذَلك بِهِ إِنَّ أَحْسَنَ مَا سَمِع فِي ذَلك أَنَّ فِيهِ الْقَوْمِ الَّذِينَ نَازَعُوهُ انْتَهِي مَحَلُّ الدِّلاَلَةِ مِنْ كَلاَمِهِ ، وَصَدَّرَ بِهِ .

وَنَحْوُهُ لَا بُنِ شَاسِ فِي ﴿ جَواهِرِهِ ﴾ (١) وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْله : وَإِذَا انْفَصَلَتْ قَبِيلَتَانَ عَنْ قَتِيلِ لاَ يَدْرُونَ مَنْ قَتَلَهُ فَالْعَقُلُ عَلَي الَّذِينَ نَازَعُوهُ وَنَازَعُوا انْفَصَلَتْ قَبِيلَتَانَ عَنْ قَتِيلِ لاَ يَدْرُونَ مَنْ قَتَلَهُ فَالْعَقَلُ عَلَي الَّذِينَ نَاتَهَى. وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَصْحَابَهُ فَتَضْمَنُ كُلُّ فِرْقَةً مَنْ أُحِيبَ ، مِنْ الْفِرْقَةِ الأُخْرَى انْتَهَى. وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي [ق / ٧٣٥] ﴿ مُخْتَصَرِهِ ﴾ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٢): وَإِذَا اقْتَتَلَتْ بِشَانِ فِئَتَانَ ثُمَّ افْتَرَقَتَا عَنْ قَتِيلِ ، فَفِيهَا رِوايَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لاَ قَوَدَ فِيهِ ، وَدِيَتُهُ عَلَى الْفِئَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفِئَةِ النَّيِ نَازَعَتْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفِئَةِ الْأَخْرَى انْتَهَى .

وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَبُو عُمْرٍ وَ عُثْمَانُ بْنِ الْحَاجِبِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، « جَامِعُ الْأُمَّهَات » ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلُه : وَإِذَا انْفُصَلَتْ فَـبِيلَتَانِ عَنْ قَتِـيلٍ لاَ يُدْرَى الْقَاتِلُ فَرَوَى الْعَقْلَ عَلَى كُلِّ فَرْقَة لَلْمُصَابِ في الأُخْرَى إِلَخْ .

وَاسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ ابْنُ عَبْدِ السَّلاَمِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي تَوْضيحهِ عَلَيْهِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي تَوْضيحهِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَعَلَّلاَهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْقَاتِلَ لَهُ مِنْ غَيْرِ طَائِفَتِه وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا جَمَاعَةٌ خَارِجَ الْمَذْهَبِ وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » أَشَارَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » أَشَارَ

⁽١) انظر : « الذخيرة » (١٢/ ٢٩٩) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/ ٥٠٩).

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ انْفَصَلَتْ بَغَاةٌ عَنْ قَتْلَى ، وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ فَهَلْ لاَ قَسَامَةَ وَلاَ قَوَدَ مُطْلَقًا) (١) ؟

قَالَ الْحَافِظُ الْأَعْمَشِ الْعَلَوِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » مَا نَصُّهُ: وأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّيْخِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وَإِنْ انْفَصَلَتْ بَعَاةٌ عَنْ قَتْلَى إِلَخْ هَلع الْمَقْتُولُ مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ أَمْ لاَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ عَامٌ إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ ، وَفَرَّعْنَا عَلَى عَدَمِ تَأْوِيلِ الْقَصَاصِ بِالدِّيَةِ عَلَي الطَّائِفَةِ الْمُنَازِعَةِ لِطَائِفَةِ الْمَقْتُ ولِ ، وَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَي عَلَمِ تَأْوِيلِ الْقَصَاصِ فَمَنْ عَيَّنُوهُ يُقْتَلُ بَعْدَ الْقَسَامَةِ .

وَلَيْسَ مَعْنَى كَلاَمِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : (وَإِنْ انْفُصِلَتْ بَغَاةٌ عَنْ قَتْلَى ، وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ فَهِلَ لاَ قَسَامَةَ وَلاَ قَوَدَ) (٢) أَنَّهُ يُهْدَرُ دَمُهُ كَمَا فَهِمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَة .

وَوَقَعَ فِي « الطَّرَرِ » وَشَرَحَ بِهِ « مخ » ^(٣) كَلاَمَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، بَلُ هُوَ خَطَأٌ

قال الخرشى : (ص) وإن انفصلت بغاة عن قـتلى ولم يعلم القاتل فـهل لا قسامـة ولا قود مطلقا أو إن تجرد عن تدمية وشاهد أو عن شاهد فقط تأويلات .

(ش) المراد بالبغى قتال المسلمين بعضهم لبعض لأجل عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمحاربين ونحوهما فإن انفصلت البغاة عن القتلى ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدرا ولا قسامة ولا قود سواد ادعى المقتول أن دمه عند أحد أم لا وسواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو لمالك في المدونة أو محل عدم القسامة والقود ما إذا لم تكن تدمية لا شاهد وعليه ولو كان هناك تدمية أي بأن قال المقتول دمى عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فالقسامة والقود ثابتان وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية والمجموعة أو محل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تدمية إذا لم يشهد شاهد وعلى هذا لو شهد بالقتل شاهد لو جبت القسامة والقود وعلى هذا تأول بعض الأشياخ المدونة فهي ثلاث تأويلات على =

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۸۱) .

⁽٢) انظر السابق .

⁽٣) انظر : « حاشية الخرشي » (٨/ ٥٥) .

وَاضِحٌ وَبَاطِلٌ لَيْسَ فِي الْمَذْهَبِ إِلاَّ قَوْلاَنِ الْقصَـاصُ أَوْ الدِّيَةُ مِنْ غَيْرِ قصَاصٍ ، وَأَمَّا بُطْلاَنُ دَمِهِ وَهُمْ بُغَاةٌ فَلاَ وَجْهَ لَهُ ، لأَنَّ الْبَغْيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ ، إِذْ هُوَ ظُلْمٌ وَفَسْقٌ ، فَلاَ يَكُونُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ هَدْرًا فِي الشَّرِيعَةِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ ، وَالْفَقِيهُ الشَّرِيفُ حَمَى اللهُ ، وَشَيْخُنَا الْفَقِيهُ أَبُو عَبْد الله مُحَمَّدُ الْبَشِيرُ بْنِ الْحَاجِّ الْهَادِيِّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْ الْجَمِيعِ وَنَفَعَنَا بِعُلُومِهِمْ أَمِينَ وَنَحْوُهُ لَلْبَنَانِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِه : فَقَوْلُ (المص» ولا قَسَامَةَ وَلَا قَوَدَ مَعْنَاهُ وَتَكُونُ الدِّيةُ عَلَى الْفِئَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ ، كَمَا حَملَتْ « الْمُدَوّنَةَ » عَلَى الْفِئَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ ، كَمَا حَملَتْ « الْمُدَوّنَةَ » عَلَى ذَلِكَ لأَنَّهُ غَدْرٌ .

قُلْتُ : وَهَذه رواَيَةُ سَحْنُونَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي رَسْمِ الْحَوَابِ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى كَمَا. فِي التَّقْييدِ عَلَي « الْمُدُوَّنَة » وَنَحْوِهِ فِي « الْمعْيَارِ » أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِه : وَسَيْلَ الْقَاضِي أَبُو عَبَد الله مُحَمَّدُ الزَّنْدُوي عَنْ قَبِيلَتَيْنِ وَقَعَت بَيْنَهُمَا فَتَنَةٌ وَانْفَصَلَتَا عَنْ قَبِيلَتَيْنِ وَقَعَت بَيْنَهُمَا فَتْنَةٌ وَانْفَصَلَتَا عَنْ قَبِيلَتَيْنِ وَقَعَت بَيْنَهُمَا فَتْنَةً وَانْفَصَلَتَا عَنْ قَبِيلَتَيْنِ وَقَعَت بَيْنَهُمَا فَتْنَةً وَانْفَصَلَتَا عَنْ قَبِيلٍ مِنْ أَحَدِ الصَّفَيَّنِ. . . إلَحْ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : الْحَمْدُ لِلَّه وَحْدَهُ لَا يُؤْخِذُ إِلاَّ مَنْ حَضَرَ النَّائِرَةَ مِنْ الْفَئَتَيْنِ لَا مَنْ غَابَ ، فَإِنْ كَانَ مُنْتَمِيًا لَهُمَا ، فَإِنْ ثَبَتَتْ النَّائِرَةُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ إِقْرَارُهُمْ لَا مَنْ غَابَ ، فَإِنْ كَانَتْ بَاغِيَتَيْنِ قَدَّمَ كُلُّ وَاحِدَة لِكُلِّهِمْ تَنَافَرُوا جُراحهم بَعْضُهُمْ بَعْضًا وقَتْلاَهُمْ فَإِنْ كَانَتْ بَاغِيَتَيْنِ قَدَّمَ كُلُّ وَاحِدَة مِنْهُمَا قَبْلُ مُنَازِعَتِهَا فَتَضْمَنَ جِراح صَاحِبَتِهَا وَقَتْلاَهَا ، وَإِنْ تَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمُ وَرَحُهُمْ بَعْضُهُ مَنَ جِراح صَاحِبَتِهَا وَقَتْلاَهَا ، وَإِنْ تَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمُ وَرَحُهُ ، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ويسْتَفِيدُ مِنهُ حَلَفَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمُ بِرَجُلٍ يَدَّعِي أَنَّهُ جَرَحَهُ ، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ويسْتَفِيدُ مِنهُ حَلَفَ كُلُّ وَاحِد

المدونة والمذهب الأول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل أنه لو علم ببينمة لاقتص منه قاله مالك (ص) وإن تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة (ش) يعنى أن البغاة المتقدم ذكرهم لو كان قتالهم بتأويل منهم فإن من قتل من الطائفتين يكون هدرا كدماء زاحفة على دافعة فإن دماء الزاحفة هدر بخلاف دماء الدافعة فليس بهدر بل فيه القصاص والمراد بالتأويل هنا الشبهة أى أن يكون لكل شبهة يعذر بها بأن ظنت كل طائفة أنها يجوز قتال الأخرى لكونها أخذت مالها وأولادها أو نحو لا التأويل باصطلاح المتكلمين وهو النظر في الدليل السمعي خلافا لتت . «

منهُمْ أَنَّ جَرْحَهُ إِنَّمَا كَانَ مِنْ الْفِئَةِ الْمُنَازِعَةِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لاَ يَعْرِفُ مَنْ جَرَحَهُ مُعَيَّنًا ، فَإِذَا حَلَفُ وا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ضَمَنَتْ كُلُّ وَاحِدَة جِرَاحَات صَاحِبَتِهَا، قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَمَّا الْقَتْلَى فَدِيَةُ كُلِّ قَتِيلِ عَلَي مَقَاتِلَتَهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَنَحْوُهُ فِي الْقَاسِمِ وَأَمَّا الْفَتْلَى فَدِيةً كُلِّ قَتِيلِ عَلَي مَقَاتِلَتَهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَنَحْوُهُ فِي الْقَاسِمِ وَأَجْوِبَةِ الْغَرْنَاطِي » وَلَفْظُهُ : وَسَئلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْفِئَتَيْنِ تَأْتَيَانِ لِلْقَاضِي كُلُّ مَنْهُمَا مُدَّعَيَةٌ عَلَى صَاحِبَتِهَا الْجِرَاحَاتِ بِهَا ، وَمُنْكَرَة لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا مِنْ الْجَرَاحَاتِ بِهَا ، وَمُنْكَرَة لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا الْجَرَاحَاتِ بَهَا الْجِرَاحَاتِ بَهَا ، وَمُنْكَرَة لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا مِنْ الْنَائِرَةِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: أَرَى أَيَّ كُل وَاحِدَةً مِنْهُمَا ضَامِنَةٌ لِجِرَاحِ صَاحِبَتِهَا انْتَهَى .

وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ ، وَإِنَّمَا جَلَبَتْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ ، وَإِنْ كَانَ يَكُفِي عَنْ جَمِيعِهَا نَصَّ « الْمُوطَّأْ » وَحْدَهُ ، وَلاَ سِيمًا الْعرْضَ التَّقُليلَ لامضاء الطُّولِ الْمُفضِي إِلَى الْكَسَلِ وَالتَّعْطيلِ حَسْبَمَا لمادة مَنْ قَالَ مِنْ الطَّلَبَةِ بِضَعْفِ مَا حَكَمَتْ بِهِ فَفِي أُصُولِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلْورَى مُوافَقَةٌ مِنْ عَادَة أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةً أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةً أَوْ جُلَّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْف فَذَاكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرُفٌ أَوْ جُلَّهُمْ أُوْ مَنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْف

وَلاَ سِيَّمَا ذَكَرَ « عج » وتَلاَمِيدُهُ أَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمَذْهَبُ مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْأَنْقَالَ عَلَى إِنْ اتَّصَفَ ، وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ بِأَنِّي لَمْ أَحْكُمْ فِي شَأْنَ الْقَتِيلِ عِلَى إِنْ اتَّصَفَ ، وَالنَّصِ الصَّرِيحِ الَّذِي لاَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُّ اتِّبَاعُ النُّصُوصِ وَلاَ سيَّمَا أَنِّي لَمْ أَحْكُمْ إِلاَّ بِالْقَوْلِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ ، لأَنَّ الْقَتِيلَ فِي قَضِيَّتَنَا لَمْ يَدُمْ عَلَي وَاحِدَ مُعَيَّنِ وَلَمْ يَقُمْ شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَي مَنْ قَتَلَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ بِقَوْلِهِ (١): وَرَجَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَي قَوْلِ مَالِكٍ فِيهِمْ : لاَ قَسَامَةَ وَلاَ قَودَ

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٥٠٩).

يَعْنِي : بِمُجَرَّدِهِ أَيْ الْقَتْلِ عَنْ التَّدْمِيَّةِ.

وَالشَّاهِدُ وَنَحْوُهُ لِأَبِي الْحَسَنِ فِي « تَقْيِيدِه » عَلَى « الْمُدُوَّنَةِ » عِنْدَ قَوْلِهَا : وَلَيْسَ فِيمَنْ قُتِلَ بَيْنَ الصَفِّيْنِ قَسَامَةٌ . أَشَار إَلَيْه بِقَوْلِه : عِيَاضٌ : مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَدُمْ عَلَى وَاحِد وَلاَ قَامَ شَاهِدٌ عَلَى قَتْلَهُ وَلاَ أَيَّ صَفَ قَتْلِه وَفِي كِتَابِ مُحَمَّد يَدُمْ عَلَى وَاحِد وَلاَ قَامَ شَاهِدٌ عَلَى قَتْلَهُ وَلاَ أَيَّ صَفَ قَتْلِه وَفِي كِتَابِ مُحَمَّد لكِنْ فِيهِ الدِّيَةُ عَلَى الْفَئَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظَهِ .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ دُمِيَ عَلَي وَاحِد أَوْ قَامَ شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِهِمَا عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فَفِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْقَودُ فَهَذَا هُو قَولُ ابْنِ الْقَاسِمِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ وَرَوَاهُ عَنْهُ عِيسَى وَهُو قَولُ مُطُرَف وَابْنُ الْمَاجِشُونَ ، وَأُصْبُغَ فِي ﴿ الْوَاضِحَةُ ﴾ ، وَقَولُ أَشْهَبَ فِي ﴿ الْوَاضِحَةُ ﴾ ، وَقَولُ أَشْهَبَ فِي ﴿ الْمَجْمُوعَةُ ﴾ بَعْدَ أَنْ كَانَ بِقَول : لاَ قَسَامَةَ فِيمَنْ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِييْنِ الْبَاغِييْنِ الْبَاغِييْنِ الْبَاغِييْنِ الْمَعْتُولُ وَلاَ بِشَاهِدِ انْتَهَى. أَنْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ وَالْبَنَانِي ؟ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْقُولُ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَتِيلِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِينِ أَنَّهُ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ التَّدْمِيةِ وَالشَّاهِدِ فَلاَ قَسَامَةَ وَلاَ قَوَدَ فِيهِ ، وَتَكُونُ دِيَتُهُ عَلَي الطَّائِفَةِ الْمُنَازَعَةِ لَهُ ، وَلَطَائِفَتِهِ وَإِنْ دُمِي عَلَي وَاحِد أَوْ قَامَ شَاهِدٌ عَلَي مَنْ قَتَلَهُ فَفِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْقَلَوَ ، وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ أَيْضًا بِقَوَّلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ تَجَرَّدَ عَنْ تَدْمِيةٍ وَشَاهِدٍ) (١) انتَهَى .

وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيهِ عَلَي مَنْ لَهُ أَدْنَى تَأَمُّل فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي قَضِيَّنَا لَمْ يَدُمْ عَلَي وَاحِد ، وَلَمْ يَقُمْ شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ ، فَقَدْ حَصَلَ الْاتِّفَاقُ حِينَّة بَيْنَ مَالِك وَابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى مَا حَكَمْنَا بِهِ فِي شَأْنِهِ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالُ مِنْ دَيَتِه لكُونِهِ مِنْ وَابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى مَا حَكَمْنَا بِهِ فِي شَأْنِهِ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَعْلَالُ مِنْ دَيَتِه لكُونِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَتِيلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِينِ فِيهِ خَلاَفٌ بَيْنَ الْأَنْمَة هَلْ فِيهِ قَسَامَةٌ أَمْ لا ؟ عَلَي أَرْبُعَة أَقُوال ، وتَرْجِعُ إِلَى قُولَيْنِ: الْقَصَاص بَعْدَ الْقَسَامَة فِيهُ قَولَيْنِ: الْقَصَاص بَعْدَ الْقَسَامَة

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۸۱) .

أَوْ الدِّيَةِ مِنْ غَيْرِ قَـسَامَـة ، أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى ثَلاَثَة مِنْهَا بِقَـوْله : (وَإِنْ انْفَصَلَتُ بَعْاة عَنْ قَتْلَى ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاتِلُ فَـهَلْ لاَ قَسَامَةَ وَلاَ قَوَدَ مُطْلَقًا) (١) ؟ أَوْ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدِ أَوْ عَلَى الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلاَتِ انْتَهَى .

الْأُوَّالُ : قَوْلُ مَالِكِ فِي « الْمُوَطَّأِ » .

وَالثَّانِي: هُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَقُولُ بِالْأُوَّلِ أُوَّلَ مَرَّةٍ. وَالثَّالِثُ: ذَكَرَهُ ابْنُ رُشْد في « الْبَيَان » .

وَالرَّابِعُ: الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ: وَرَوَى الْقَسَامَةَ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ الْجَـلاَّبِ بِقَوْلهِ: وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَي : إِنْ وَجَـدُوهُ بَيْنَهُمَا مَعًا لُونَ يُوجِبُ الْقَسَامَةَ لُولاَتِهِ فَيَقْسِمُونَ عَلَي مَنْ ادَّعَوْا قَتْلَهُ عَلَيْهِ ويُقْتَلُونَ بِهِ انْتَهَى.

فَإِذَا تَمَهَّدَ مَا تَقَدَّمَ عَلَـمْتَ أَنَّ الْأَقُوالَ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَى قَوْلَيْنِ فَقَطْ الدِّيَةُ مِنْ غَيْرِ قَسَامَةِ وَالْقِصَاصِ بَعْدَ الْقَسَامَة .

وَأَمَّا تَهْدِيرُ دَمِه وَهُمْ بُغَاةٌ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ ابْنُ [ق / ٧٣٦] الْقَاسِمِ أُوَّلَ مَرَّة وَلَمْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ آخِرًا ؟ لَأَنَّ الْبُغْيَ مِنْ مُوجِبَاتَ الضَّمَانِ إِذْ هُوَ ظُلْمٌ وَفِسُقٌ فَلاَ يَكُونُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ هَدْرًا فِي الشَّرِيعَة ، وَإِنَّمَا أَطَلْتُ الْكَلاَمَ أَيْضًا فِي هَذَا حَسْمًا لَمَادَّة مَنْ يَنْشَأُ عَنْهُ هَدْرًا فِي الشَّرِيعَة ، وَإِنَّمَا أَطَلْتُ الْكَلاَمَ أَيْضًا فِي هَذَا حَسْمًا لَمَادَّة مَنْ قَالَ مِنْ الطَّلْبَة : إِنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ رَجَعَ إِلَى تَهْدير دَمِ الْقَتِيلِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ البَاغِيْنِ ، فَهُذَا هُو سَنَدي فِي الْحَكْمِ بِبَرَاءَةِ الْأَعْلاَلِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ الْمَذْكُورِ لَانَّهُ مِنْ وَلَقَتِهِ اللهِ مِنْ وَلَقَتُهُمْ .

وَأَمَّا لُزُومُ دُيِّتِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكُمْ بِلَكَ إِلَى الْآنَ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَقُمْ لَدَيَّ وَأَمَّا لُزُومُ دُيِّتِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكُمْ بِلَكَ إِلَى الْآنَ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَقُمْ لَكُيَّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَلاَ مَنْ غَيْـرِهِمْ هَلْ هِي لاَزِمَةٌ لَهُمْ أَمْ لاَ ؟ وَمَنْ زَعَمَ أَنِّي حَكَمْتُ عَلَيْهِمْ بِهَا كَهنوب بْنِ بكار بْنِ هنوب لعَبِيد فَـقَدْ لاَ ؟ وَمَنْ زَعَمَ أَنِّي حَكَمْتُ عَلَيْهِمْ بِهَا كَهنوب بْنِ بكار بْنِ هنوب لعَبِيد فَـقَدْ كَـذَبَ عَلَيَ وَظَلَمَنِي وَالْمَـوْعِدُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَـوْمُ الْآخِرَةِ ، وَكُلُّ مَـا هُوَ آتً فَهُـو كَـذَبَ عَلَيَ وَظَلَمَنِي وَالْمَـوْعِدُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَـوْمُ الْآخِرَةِ ، وَكُلُّ مَـا هُوَ آتً فَهُـو

مختصر خلیل (ص/ ۲۸۱) .

قَرِيبٌ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (١) حَتَّى إِنَّهُ _ أَعْنى : ابْنَ بَكَّارِ _ لَمْ يَحْضُرُ مَجْلسَ الْمُرَافَعَة بَيْنَ الْأَغْلاَل وَالْمُهَاجِرِينَ لَدَي في شَأْن الْقَتيل وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ حَـضَرَ التَّرَافُعَ مِنْ أَهْلِ وَلاَتَةَ وَغَيْـرِهَا وَلاَ سيَّمَا أَعْلَمْـتُ أَعْمُرَ طَالب بْن سَيِّد بكر العياسي : أَنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَى قَبيلَته حَتَّى يَأْتِي وَلَيُّ الْمَفْتُول، وَيَدُّعَى الْمُهَاجِّرِينَ بِالْقَتِيلِ وَمَحَلَّهَا وَلاَتَه الْقَاسِمَة لِتَأْخُّرِ مَوْتِهِ عَنْ الضَّرْبَةِ وَإِلاَّ فَلاَ شَيْءَ عَلَى الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَمَرْتُهُ أَنْ يَأْتِينِي بَهِنُونَ ابْنِ بِكَّارَ لأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ فَلَمْ يَأْتِ به ، وَقَالَ : إِنَّهُ يَخَافُهُ ، فَلَمَّا سَمِعَ ابْنُ بَكَّار منْ النَّاس بَبَراءَة الْأَغْلاَلِ مِنْ دِيَة الْقَتِيلِ ظَلَمَ الْمُهَاجِرِينَ بِهَا لِكَوْنِ الْقَتـيل صَاحَبَ مَكَّةَ وَكَيْفَيَّـةَ ظُلْمه لَهُمْ بَهَا أَنَّهُ اشْتَغَلَ بالْمَشْي إلَي أَهْله عَلَى وَجْه الْغَضَب عَلَى الْمُهَاجِرِينَ فَلَمَّا وَصَلَ الْبَطْحَاءَ] (٢) لَهُمْ مَالاً فَسَارُوا إِلَيْه ، وَقَبَلُوا خَافَ الْمُهَاجِرُونَ منهُ عَلَى [الدِّيَّةَ لَهُ وَهُوَ بِالْبَطْحَـاءِ وَرَجَعَ مَعَـهُمْ إِلَى الْقَرْيَة وَدَفَعُوهَا لَهُ حَالاً وَأَمَّا أَنَا فَلَمْ] ^(۳) ابْن بكار [أَحْكُمْ بِلُزُومِهَا لَهُمْ إِلَى الْأَنَ لِأَحَد مِنْ أَوْلِيَائِهِ [] (٤) عَلَى َّ بِذَلِكَ : إِنْ قِيلَ : إِنَّ الْحُكْمَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَرَاءَة الْأَغْلاَل مِنْ دِيَةِ الْقَتيلِ أَفْضَى إِلَى مَظْلَمَة هنوب لِلْمُهَاجِرِينَ بِالدِّيَّةِ .

فَجَواَبُهُ : إِنَّ الْأَغْلَالَ يَجُوزُ لَهُمْ رَفْعُ مَظْلَمَةِ هنوب بْنِ بكَّارِ لِتلكَ الْمُرافَعَةِ لَدَي وَلَوْ أَفْضَتُ إِلَي الْمَظْلَمَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا أَشَارَ لذَلكَ « ق » فِي عَقْدِ الْجِزْيَةِ لَدَي وَلَوْ أَفْضَتُ إِلَي الْمَظْلَمَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا أَشَارَ لذَلكَ « ق » فِي عَقْدِ الْجِزْيَةِ بِقَوْلِهِ : إِنَّ وَظَائِفَ الظُّلْمِ لَيُسِتُ بِحَقِّ ثَابِت مَنْ أَمْكَنَهُ الدَّفْعِف عَنْ نَفْسِهِ بِقَرَارِ غَرْفَةً وَشَيْءٌ فِي الْبَيْع .

وَفِي ﴿ الْمِعْيَارِ ﴾ أَيْضًا فِي نَوَازِلِ الْغَصْبِ فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِمْ ، وَيُعْضِدُهُ

⁽١) سورة الشعراء (٢٢٧) .

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) طمس بالأصل .

⁽٤) طمس بالأصل.

مَا ذَكَرَ « قَ » وَأَيْضًا فِي اللَّفَطَةِ وَلَفْظُهُ : إِنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ السيل عَنْ مِلْكِهِ وَإِنْ كَانَ إِنْ رَجَعَ عَنْ مَلْكِهِ حَمِلَ مِلْكَ غَيْرِهِ وَكَذَٰلِكَ يَدْفَعُ الطَّيْرُ عَنْ زَرْعِهِ وَتَمَرَّهُ وَإِنْ أَضَرَّ بِزَرْعِ غَيْرِه أَوْ ثَمَره .

وَقَالَ الدَّاوُدِيُّ : يَجُوزُ إِذَا لَزِمَ أَهْلُ قَرْيَةَ مَالٌ ظُلْمًا أَنْ يَسْعَى فِي زَوَالِ مَا يَنُو بِهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ غَيْرَةً ، وَمَنْعَهُ سَحْنُونُ ، وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْبَهِيمَةَ عَنْ زَرْعِهِ ، وَإِنْ عَلَمَ أَنَّهَا تَذْهَبُ إِلَى زَرْعِ غَيْرِهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ جِدًا فَلاَ بُدَّ أَنْ يَدُفْعَهَا عَنْ مِلْكِ غَيْرِهِ. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِمَّا نَشَأَ مِنْ تِلْكَ الْمُرَافَعَةِ مِنْ الْمَظْلَمَة الْمَذْكُورَة .

وَأَيْضًا إِنَّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَتَولَّدَ عَنْهُ تَلَفُ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ فَلاَ شَيْءٍ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الإِمَامُ أَحْمَدُ مَيَارَةَ فِي قَواعِدِه بِقَوْلِهِ (١):

وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُلَهُ أَنْشَأُ الْهَلاَكُ مِمَّا فَعَلَهُ أَوْ تَلَفَ الْمَالُ فَلاَ يَضْمَنُ مَا آلَ لَهُ الْأَمْرُ وَفَاقًا فَاعْلَمَا

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَيْ ضَا أَنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَى مِنْ بَابِ أَحْرِي لَأَنَّ أَوْلَيَاءَ الْخُصَمَاءِ
لَمَّا تَرَافَعُوا عَلَيَ وجب عَلَيَّ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ بِمَا ظَهَرَ فِي الشَّرْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مُخَاطِبًا لنَّبِيّهِ وَرَسُولِه وَيَلِيِّهِ ﴿ إِنَا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكَتَابِ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ الْكَتَابِ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (٢)، وقوْلُهُ : ﴿ وَمَن لَمُ يَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣)، وحَرُمُ عَلَى الْحُكْم بَيْنَهُم بِخُلافه ؛ لقَوْلِه عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُ وَنَ لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَا أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُ وَنَ ﴾ (٤) وفِي مَوْضِيع أَخْرَ : ﴿ فَأُولُئِكَ هُمُ الظَّالِمُ وَنَ لَمْ يَحْكُمُ مِنَا لَمْ يَعْلَى الْكَالِمُ وَنَا لَمُ الْقَالِمُ وَنَا لَمْ وَمَن لَمْ عَلَى الْحَلَى الْعُلُولَ عَلَى الْحَلَى الْعَلَالُهُ فَ أُولُئِكَ هُمُ الظَّالِمُ وَنَى الْمَالِقُ اللَّهُ وَالْمَالِ الْمَلْوَلِهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَا لَهُ وَعَلَى الْعَلَى الْعَلَالِهُ وَالْمُ لَاللَهُ لَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ لَا اللَّهُ الْوَلْمُ لِلْكُ الْمُعَلَّ عَلَى الْقَالِمُ وَلَمْ الْقَالِمُ وَلَا عَلَى الْكُولُ الْمُلْعِلَ عَلَى الْتَعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِي الْمَلْكُولُ الْمُ الْمُ الْمُلْكُولُ الْمُ الْمُ الْمُعْلِي الْمُ الْقِلْلِ الْمُلْلِلَهُ الْمُعْلِي الْمُلْطِينَ اللَّهُ الْمُعْلِي الْمُحْلِقِ الْمُعُولُ اللَّهُ لِلْمُ الْمُؤْلِلَ اللَّهُ وَمُن لِلْمُ الْمُعْلِي الْمُلْلُولُ اللَّهُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُؤْلِلُ الْمُ الْمُ الْمُلْكِلِلْمُ الْمُؤْلِلَ الْمُ الْمُؤْلِلَ الْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعِلِي الْمُؤْلِقُ الْمُلْكُولُ الْمُلْلِقُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُلْمِ الْمُلْمُ الْمُؤْلِلَ الْمُلْمُ الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلِقُ الْمُلِمُ الْمُؤْلِقُ الْمُلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُلْمُ الْمُؤْلِقُ الْم

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۲/ ۲۳۳) .

⁽٢) سورة النساء (١٠٥) .

⁽٣) سورة المائدة (٤٢) .

⁽٤) سورة المائدة (٥٤) .

الْكَافِرُونَ ﴾ (١) ولَقَوْله تَعَالَي : ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ (٢) ولَوْ كَانَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ يُفْضَي لِتلْكَ الْمَظْلَمَة فَفِي نَوازِل الْخَصْب وَالْاسْتحْقَاقِ أَيْضًا مِنْ (الْمَعْيَارِ » مَا نَصُّهُ ، وَسَعْلَ الْمَازِرِيُّ عَنْ رَجُلٍ أَتَى مِنْ الْقَيْرُواَنَ بِرَسْمٍ شُهُود أَنَّ الْخَادَمَ الْفُلانِيَّةَ مِنْ أَمْلاكَ فُلانَ إِلَي آخِر رَسْمِ الْاسْتَحْقَاقِ فَوَجَدَتْ فِي رَجُلِ الْعَربِي فَقَالَ: اشْتَرَيْتُهَا بِخَمْسِينَ دِينَارًا مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْعَرَبِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَخَافُ مِنْ الْعَربِي فَقَالَ: اشْتَرَيْتُهَا بِخَمْسِينَ دِينَارًا مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْعَرَبِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَخَافُ مِنْ الْعَربِي مَتَى أَعْطَاهَا فِي غَيْبَتِهَ إِلَحْ .

فَأَجَابِ : إِنْ ثَبَتَ حُكُمُ الاستحقاق وَجَبَ دَفْعُهَا لَهُ وَلاَ حُجَّةَ لَهُ فِي الْخَوْفِ مِنْ الْعَرَبِيِّ ؛ لِأَنَّ مَنْعَهُ حَقَّهُ طُلْمٌ وَلاَ يُمْكِنُ مِنْ ظُلِمْ الْمُسْتَحِقِّ لأَجْلِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ الظُّلْمِ مَعَ أَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِدْخَالِهِ عَلَي نَفْسِهِ بِخِلاَفِ الْمُسْتَحِقِّ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ وُجُوبَ الْحُكُمْ عَلَى بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَرَاءَة الْأَغْلاَلِ مِنْ ظُلْمٍ وَيَ خَوْفِهِمْ مِنْ ظُلْمٍ وَيَ خَوْفِهِمْ مِنْ ظُلْمٍ الْنَ عَلَى فِي خَوْفِهِمْ مِنْ ظُلْمٍ الْنَ بَكَار لَهُم إِنْ حَكَمْتُ لِلْأَغْلالِ بِذَلِكَ ؟ لِأَنَّ عَدَمَ الْحُكُمْ لِلْأَغْلالِ بِذَلِكَ ظُلْمٌ اللَّهَ عَلَيْهِمْ وَلا تَجُورُ مَظْلَمَتُهُمْ لِأَعْلالِ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ الْقَتْلِيمَ مَنْ ظُلْم الْنِ بِكَار وَلا سِيما هُمُ اللَّذِينَ تَسَبَبُوا فِي إِدْخَال مَظْلُمَة عَلَيْهِمْ لِقَتْلِهِمْ الْقَتْيل وَإِعْلاَمِهِمْ لَهُ وَاسْتَعَانَتَهِمْ هُمُ اللَّذِينَ تَسَبَبُوا فِي إِدْخَال مَظْلُمَ لَهُمْ طَائِفَةَ الْقَتْيلِ بِدِيتَة ، وَهِي َ بَرِيثَةٌ مِنْهَا شَرْعًا كَمَا تَقَدَّمَ فَي نُصُوصِ الْأَنْمَة فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمُ لَهُمْ بَلَ مَعَ اللَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ، وتَسَبَبُوا فِي إِدْخَال الظُّلْم عَلَيْهِمْ بِمَا تَقَدَّمَ فَهُمْ كَمَنْ حَفْرَ بِئِنَّ وَسَقَطَ فِيهِ فَلاَ يَلُومَنَ إِلاَّ فَي إِدْخَال الظُّلْم عَلَيْهِمْ بِمَا تَقَدَّمَ فَهُمْ كَمَنْ حَفْرَ بِئِنَّ وَسَقَطَ فِيهِ فَلاَ يَلُومَنَ إِلاَّ فَي الْمَوْنَ النَّفَتَيْنِ اقْتَتَلْمَ وَعَلَيْهِمْ بِمَا تَقَدَّمَ فَهُمُ كُمَنْ حَفْرَ بِئِنَّ وَسَقَطَ فِيهِ فَلاَ يَلُومَنَ إِلاَّ فَي الْمَعْ اللَّهُ مَن الرِّجَال كَثِيرٌ ، وقَامَتْ بَيْنَهُمْ جَمَاعَةُ تَرَاوَدَ صَلْحُهُمَا وزمِت مَا وَخَرَجَ بَيْنَهُم مِنْ الرِّجَال كَثِيرٌ ، وقَامَتْ بَيْنَهُمْ جَمَاعَةُ تَرَاوَدَ صَلْحُهُمَا وزمِت مَا فَنَاتَ بَاللَّا فَاتَعَة مِنْ الْأَخْرَى فَوَجَدْتُ فَاضِلاً لاَحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ نَحُو مِائَة بَعِيرٍ وَحَرَجَ بَيْنَهُمُ مَنْ المُقَاتِلَة لَهَا بِمَائِقَي فَا أَيْضًا وَصَارَتْ تَطْلُبُ الْمُقَاتِلَة لَهَا بِمَائِتَي فَيَتُ وَالْمَاتُ وَالْمَا وَالْمَاتُ الْمُقَاتِلَة لَهَا بِمَائَتَى وَالْمَالَ وَالْمَالُ الْمُقَاتِلَة لَهَا بِمَائَتَى وَاللَّهُ الْمُقَاتِلَة لَهُ الْمُقَاتِلَة لَهَا بِمَائَتُونَ وَالْمُولُولُولُهُ الْمُقَاتِلَة لَهَا بِمَائَتُ وَلَو الْمُؤْلِقُولُ الْمُقَاتِلَة لَهَا بِمَا الْمُقَاتِلَة الْمُعَالِلُهُ الْمُعَالِلُهُ الْمُقَاتِلَة لَهُ الْمُعَاتِلَة وَالْمُ الْمُعَلِي فَا الْمُقَاتِلَة الْمُعَاتِلَة الْمُقَاتِلَة

⁽١) سورة المائدة (٤٤) .

⁽٢) سورة الجن (١٥) .

بَعيـر ، ثُمَّ أَوْقَعَتْ الْـجَمَاعَـةُ بَيْنَهُمَـا صُلْحًا أَلْـزَمَتْهُ لأَهْـل الْمَقْتُــول وَرَضيَ به أَعْيَانُهُمْ، وَهُــوَ أَنْ يَتْرُكُوا رُبُعَ مَا وَجَبَ لَهُمْ وَهُوَ خَــمْسُونَ بَعيرًا للطَّائِفَـة الْقَاتلَةَ وَتُعْطِيهِمْ رُبُعًا الْآنَ وَرُبُعًا بَعْدَ سَنَةٍ ، وَرُبُعًا بَعْدَ سَنَتَيْنِ أَوْقَعَتْ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمْ هَكَذَا ، وَرَضِي كُلُّ مِنْهُمَا به ، وَأَشْتَغَلَتْ الطَّائفَةُ الْقَاتِلَةُ في تَحْصيل الْمَدْفُوع الآنَ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَكِبَ كَبِيـرُهُمْ نَحْوَ الْكَلاَمِ وَقَدَم بِظَالِم مِنْهُمْ فِي قَوْمٍ وَأَكْثَرَهَهُمْ عَلَى إِسْقَـاط ثَلاَثَينَ منْ الْأَرْبَاعِ الثَّلاَثَةِ الْبَاقِيَةِ عَلَيْهِـمْ بُحَيْثُ يَصيرُ كُلُّ نَجْم أَرْبُعِينَ ، وَعَلَى تَأْخير الْحَال ، وَزَعَمَ هُوَ أَنَّهُ أَصْلَحَهُمْ عَلَى ذَلكَ وَحَلَّفَهُمْ، وَحَلَّفَ هُوَ أَنَّهُ مَتَى سَبَقَ أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرِ بِالْقَتَـالِ لَيَفْعَلَنَّ بِهِ كَذَا وكَذَا ثُمَّ بَعْدَ مَشْيِ الظَّالِم عَنْهُمْ طَلَبَتْ طَائفَةُ الْمَقْتُولِ الْأَرْبَعِينَ الْحَالَّةَ وَأَنَّهُمْ لاَ يَقْبلُونَ التَّأْخيرَ، وَإِنَّمَا قَبَلُوهُ بِحَضْرَةِ الظالِم ، ولَمْ يَزَالُوا يَطْلُبُ ونَهَا إِلَى أَنْ وَقَعَتْ لَهُمْ قَبيلَةٌ أُخْرَى دَوْرَتَيْنِ وَاثْنَتَي عَـشْرَةَ عَـديلَةً وَاسْـتَمَـرُّوا عَلَى ذَلكَ إِلَى يَوْم منْ الْأَيَّام خَـرَجَتْ الطَّائِفَةُ الْقَاتِلَةُ مُلْتَمسينَ قَتَالَ الطَّائِفَةِ الأُخْرَى ، وَتَعَرَّضَ لَهُمْ أُنَاسٌ ، رَدُّوهُمْ قَبْلَ خُرُوج الطَّائفَة الأُخْرَى ، وَعَاتَبُوهُمْ عَلَى ذَلكَ وَاعْتَذَرُوا بأَنْ جَاءَهُمْ تَمَامٌ بأَنَّ الطَّاثِفَةَ الأخْرَى خَرَجَتْ ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ مَشَتْ الْجَمَاعَةُ إِلَى الطَّاثِفَةِ الْأُخْرَى لئَّلا تَخْرُوجُ ثُمَّ جَاءَتْ للطَّائفَة الأخْرَى الْقَاتلَةُ ليُعْطُوا ديَّةً مَأْمُومَةً ظَهَرَتْ بَعْدَ مَشْي الظَّالم وَرَضُوا بِهَـا وَرَجَعَتْ للطَّاثْفَة الأُخْرَى لتُـخْبرَهُمْ بالْخَبَـر فَبَيْنَمَا الْجَـمَاعَةُ عِنْدَهُم إِلَى أَنْ جَاءَهُمْ عَبِيدُهُم مَنْ الأحْرَاسِ فَعِنْدَ ذَلِكَ خَرَجُ وا مُكَافَأَةً لِخُرُوج الطَّائِفَةِ الْقَاتِلَةِ أَوَّلاً ، وَاتَّصَلَ الْخَـبَرُ بِالطَّائِفَةِ الْمُقَاتِلَةِ فَخَرَجُـوا أَيْضًا وَالْتَقُوا إِلَى أَنْ قَالَ السَّائِلُ : وَهَلْ إِذَا تَسَبَّبَ الظَّالِمُ عَلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ لِكُونِهِمْ سَبَقُوا عَلَي الْآخَرِينَ لطَلَبَهِمْ الْأَرْبَعِينَ [ق/ ٧٣٧] الْحَالَّةَ الْمُؤَخَرَةَ كُرْهًا لِمَنْ عَلِمَ ذَلكَ الطَّلَب أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ أَم لا ؟

فَأَجَـابَ بِمَا نَصَّـهُ : أَنَّهُ لاَ يجُوزُ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ مُـكْرَهُونَ عَلَى التَّأْخِـيرِ ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَطْلُبُونَ حَقًا لَهُمْ ، بَلْ بَعْضَ حَقَّهِمْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَتْ شَهَادَتُهُ

تغري الظَّالِمِ عَلَيْهِمْ بَلْ لاَ يَجُوزُ لأَحَد أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمُكْرَهِ بِالْفَتْحِ ـ وَلاَ بِبَيَانَ حَالِهِ فَفِي ﴿ س ﴾ عِنْدَ قَوْل خَلِيل : ﴿ وَرَدَّ عَلَيْهِ بِلاَ ثَمَنَ ﴾ (١) مَا نَصَّهُ : وَلاَ يَجُوزُ للْعُدُولِ الشَّهَادَةُ عَلَي الْمُكْرَهِ إِلاَّ أَنْ يُبَيِّنُوا حَالَهُ ، وَلَوْ خَافُوا الْعَزْلَ ، وَلَوْ خَافُوا الْعَزْلَ ، وَلَوْ خَافُوا الْعَزْلَ ، وَلَوْ خَافُوا عَلَي أَنْفُسِهِمْ وَأَمُوالِهِمْ فَفَيهِ نَظُرٌ انْتَهَى . وَفِي ﴿ الْمِعْيَارِ ﴾ : وَسُئِلَ خَافُوا عَلَي أَنْفُسِهِمْ وَأَمُوالِهِمْ فَفَيه نَظُرٌ انْتَهَى . وَفِي ﴿ الْمِعْيَارِ ﴾ : وَسُئِلَ السُّيُورِي عَنْ السُّلُطَانِ يَرْمِي مَالاً ظُلُمًا فَيَأْخُدُ الرَّجُلُ قَسْمًا وَيَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَ لللهُ اللهُ الْمُعْرَاهِ هَلْ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ لِفُلاَن بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ لَكِنْ أَقَرَّ لَهُمْ بِالْإِكْرَاهِ هَلْ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : إِذَا عَلِمَ الشُّهُ وِدُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ السَّلَمَ لَمَا أَلْزَمَهُمْ السُّلْطَانُ مِنْ الْمَغْرَمِ وَهُوَ مَضْغُوطٌ بِأَعْوَانِ عَلَيْهِ ، أَوْ بِغَيْرِ أَعْوَانٍ ، أَوْ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ ثِقَةٌ فَلاَ يَشْهَدُوا بِهَذَا الدَّيْنِ انْتَهَى .

بَلْ الْوَاجِبُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُمْ بِعَدَمِ السَّبْقِ ، إِذْ سَبْقِيَّتُهُمْ مَعْدُومَةٌ شَرْعًا ، وَالْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسَا فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ ظُلْمَ هَذَا الظَّالِمِ وَاقعٌ لاَ مَحَالَةَ عَلَي أَحَد الْفَرِيقَيْنِ بِسَبَبِ السَّبْقِ فَأَيُّهُمَا شَهِدُوا لَهُ وَقَعَ الظُّلْمُ عَلَي الْآخَرِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَوْ يَجِبُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُمْ بِعَدَمِ السَّبْقِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَبَقُوا بِالطَّلَبِ ؟ يَجُوزُ أَوْ يُجِبُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُمْ بِعَدَمِ السَّبْقِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَبَقُوا بِالطَّلَبِ ؟

قُلْتُ : سَبْقِيَّتُهُمْ بِالطَّلَبِ لَيْسَ فِيهَا سَبْقِيَّةٌ بِالْقِتَالِ لَكِنَّ الظَّالِمَ مُتَسَبِّبٌ لإِيقَاعِ الظُّلْمِ عَلَيْهِمْ ، وَلِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُمْ بِعَدَمَ السَّبْقِيَّةَ لَأَنَّ غَيْرَهُمْ هُمْ أَصْحَابُ الظَّلاَمَةِ ، وَالظَّالِمُ أَحَقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ وَالله أَعْلَمُ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يَظْلَمَ الظَّالِمُ مُكَافَأَةً لِظُلْمِهِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَإِنْ « ظُلُمَ لَمْ يَظْلَمْ » ، أَوْ كَمَا قَالَ :

قُلْتُ : هَذَا لَمْ يَظْلُمْهُ أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا ظَلَمَ نَفْسَهُ لِاَسْتَعَانَتِه بِالظَّالِمِ وَإِنْيَانِه بِهِ لِيَظْلِمَ غَيْرَهُ ، فَإِذَا رَجَعً عَلَيْهِ ظُلْمُهُ فَلَيْسَ أَحَدٌ ظَلَمَهُ ، بَلْ هُوَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ كَمَنْ حَفَرَ بِئْرًا وَوَقَعَ فِيهَا فَلاَ يَلُومَنَ ۚ إِلاَّ نَفْسَهُ ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَي الْآخَرِينَ بَعْدَمَا

مختصر خلیل (ص/ ۱۶۸) .

عَلَمَ هَذَا كُلَّهُ ، وأَغْرَمَهُمُ الظَّالِمُ بِسَبَبِ شَهَادَته عَلَيْهِمْ ، أَوْ بِسَبَبِ تَرْكُ شَهَادَتهم لَهُمْ فَاللهُ حَسِيبُهُ وَلَهُمْ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ لِقَوْلِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ : (كَتَرْكُ [تَخْلِيصه] (١) مُسْتَهْلَكُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ) (٢) انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ _ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى _ أَمِينَ .

مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، وَكَانَ ذَا لُبِّ سَلِيمٍ ، وَفَهْمٍ مُسْتَقِيمٍ عَلَمَ دُحُولَ قَضِيَّتَنَا فِيهَا بِلاَ شَكَّ وَلاَ رَيْبِ لِإِنْيَانِ الْمُهَاجِرِينَ بِالظَّالِمِ الْمَذْكُورِ وَاسْتَغَاثَتِهِمْ بِهِ لَيَظُلَمَ طَائِفَةَ الْقَتِيلِ بِدِيتِهِ وَهِي بَرِيئَةٌ مَنْهَا بِالنَّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَمَّا رَجَعَ ظُلْمُهُ عَلَيْهِمْ فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمَ لَهُمْ بَلْ هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمَ لَهُمْ بَلْ هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا أَطَلْتُ الْكَلامَ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا رَدًّا لَمَنْ قَالَ مِنْ الطَّلَبَةِ : إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ الْحُكُمُ بِبَرَاءَةِ الْأَعْلالِ مِنْ دِيةِ الْقَتِيلِ لاَ دَابَّةً لَمُظْلَمَةِ الظَّالِمِ لِلْمُهَاجِرِينَ انْتَهَى.

أَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيَّ إِعْلاَمُ الظَّالِمِ بِأَنَّهُ لاَ شَيْءَ لَهُ عَلَي المُهَاجِرِينَ .

فَجَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَى ذَلكَ لاَنَّهُ لَمْ يَتَرافَعْ مَعَ الْمُهَاجِرِينَ لَدَيَّ فِي شَأْنِهُ الْقَتِيلِ ، وَلَوْ تَرَافَعُوا إِلَى فِي شَأْنِهُ لاَعْلَمْتُهُ بِذَلكَ أَفَادَ فِيهِ أَوْ لَمْ يُفِدْ لوجُوبِهِ عَلَى حَينَئذ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَحْضُوْ مَجْلَسَ الْمُرَافَعَة بَيْنَ الأَغْلاَلُ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي شَأَنْ الْفَتَيلِ ، وَأَيْضًا لَوْ كُنْتُ عَالِمًا أَنَّ إعْلاَمِي لَهُ بِذَلكَ يَخْلِصُ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ الْفَتَيلِ ، وَأَيْضًا لَوْ كُنْتُ عَالِمًا أَنَّ إعْلاَمِي لَهُ بِذَلكَ يَخْلِصُ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ مَظْلَمَتِه وَالنَّاسُ عَيْرِي تَعْرِفُ ذَلِكَ وَالْوجُوبُ يَدُورُ مَعْلَمَهُ مِنْ مَظْلَمَتِه وَالنَّاسُ عَيْرِي تَعْرِفُ ذَلِكَ وَالْوجُوبُ يَدُورُ مَعْلَمَة وَالنَّاسُ عَيْرِي تَعْرِفُ ذَلِكَ وَالْوجُوبُ يَدُولُ وَعَدَمًا كَمَا أَشَارَ لذَلكَ السَّيْخُ خَلِلْ مُشَبِّهًا إِللْكَ مَلْ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِه) (٣) بِالضَّمَانِ بِقُولُهِ : (كَتَرْكِ تَخْلِيصِهِ مُسْتَهْلِكُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِه) (٣)

⁽١) في الأصل : تخليص .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۹۱) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

بِنَاءً عَلَي أَنَّ التَّرْكَ كَالْفِعْلِ.

قَوْلُهُ : بِيَده أَيْ قُدْرَته كَمَا في « س » وَ « مخ » فِي كَبيره ، وَلاَ مَفْهُومَ لِقَوْلُهُ : بِيَده) أَوْ جَاهِه أَوْ شَفَاعَته إِذَا عَلَم أَنَّهُ يُجَابُ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنّه قَبُولُ شَفَاعَته جَازَت ْ لَهُ الشَّفَاعَةُ ، وَالتَّرْكُ أَفْضَلُ عنْدَ أَكْثَر الْعُلَمَاء .

وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظُنَّهِ عَدَمُ قَبُولِ شَفَاعَتِهِ وَجَبَ التَّرْكُ وَالإِعْرَاضُ عَنْهُ .

وَإِنْ أَشْكُلَ الأَمْرُ عَلَيْهِ هَلْ تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ أَمْ لاَ ؟ فَذَلِكَ مَمَّا يَتَوَقَّفُ الْمُفْتِي فِي الْجَوابَ عَلَي إِجَازَتِه ؟ لأنَّهُ إِذَا كَانَ التَّرْكُ أَفْضَلُ مَعَ غَلَبَة الظَّنِّ أَنَّهُ تُقْبَلُ فِي الْجَوابَ عَلَي إِجَازَتِه ؟ لأنَّهُ وَإِذَا كَانَ التَّرْكُ أَفْضَلُ مَعَ غَلَبَة الظَّنِّ أَنَّهُ تُقْبَلُهُ اللَّهُ عَتْهُ فَالتَّرْكُ يَجِبُ مَعَ الأَشْكَالِ هَلْ يَقْبَلُهَا أَوْ لاَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيَّ التَّرْكَ للشَّفَاعَة للْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ الظَّالِمِ وَالإِعْرَاضِ عَنْهُ لِعِلْمِي بِعَدَمِ قَبُولِهِ إِيَّاهَا مِنِّي ، كَمَا لاَ يَخْفَي ذَلِكَ عَلَي أَحَدٍ انْتَهَى .

وَأَيْضًا فَهَذِهِ الْقَضَيَّةُ نَحْوُهَا الْقَضِيَّةُ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا انبوت ابْنُ الْقَاضِي مُحَمَّدُ ابْنُ يدغور التَّشَيْتِي فِي الْمَأْمُ ومَة الَّتِي وَقَعَتْ فِي صَبِيٍّ تَضَارَبَ هُو وَطَائِفَةٌ مَعَ طَائِفَة أُخْرَى مِنْ الصَّبِيانِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَنْ فَعَلَهَا بِهِ مِنْهُم ، وَتَرَافَعَ لَدَيْهِ فِي شَأْنِهِ قَبَائِلُ وَلاَةَ بِغَيْرِ حَضْرَة وَالدِ الصَّبِيِّ فَحُكمَ بِلُزُومَ هَا لِصِبْيانَ أَبد وكُلِّ الأَغْلاَلِ وَمَنْ كَانَ مَعَهُم مَنْ صَبْيانِ الْمُهَاجِرِينَ وَغَيْرِهِم حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَثْبُت إلِي وَأَديلب وَمَنْ كَانَ مَعَهُم مَنْ صَبْيانِ الْمُهَاجِرِينَ وَغَيْرِهِم حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَثْبُت إلِي وَأَديلب وَمَنْ كَانَ مَعَهُم مَنْ صَبْيانِ الْمُهَاجِرِينَ وَغَيْرِهِم حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَثْبُت إلِي وَالْمَائِلُ تَصَارَبُوا مَعَ صَفَّ الصَّبِيانِ اللّذِي فِيهِ الْمَحْرُوحُ ، ثُمَّ النَّانَ أَنَّ مَبْيانَ هَوْلاء الْقَبَائِلُ الثَّلاَثَةُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهَا بِلُزُومِهَا عِنْدَ قاضِي وَلاَتَهَ فِي الْمَحْرُوحُ ، ثُمَّ شَانِهَا ، هَلْ تَكُونُ دَيَتُهَا عَلَي جَميعِهِم أَوْ عَلَى بَعْضِهِم ؟ فَحُكمَ بَلُزُومِهَا عَنْدَ قاضِي وَلاَتَه فِي الطَّالِبُونَ وَالأَخذُونَ لَلْمَالِ وَالْقَاهِرُونَ لاَقْهَامُ وَلَا لَكُونَهِم مَا الطَّالِبُونَ وَالأَخذُونَ لللَّيَةَ مَمَّنْ حُكمَ عَلَيْهِ بِهَا مِنْ الْقَبَائِلِ وَالْقَاهِرُونَ لاَقْلَامُ وَلَا لاَهُلُولَ وَلاَتَهُ مَمَّنَ حُكمَ عَلَيْهِ بِهَا مِنْ الْقَبَائِلِ وَالْقَاهِرُونَ لاَهُ لَلْ وَلاَتَهُ مَكْنُ وَمِهُا مَا عَلَيْ وَلَا لَعَيْمِ الْمُولِي وَلاَتَهُ عَلَيْ الْمُرَافِعَة فِي شَأَنِهَا ، وَقَدْ أَخَذُوهَا مَحْمَ عَلَيْه بِهَا مِنْ الْقَبَائِلِ وَالْقَاهِرُونَ لاَهُمُ وَلاَتَه مَتَّى الْمُرَافِعَة فِي شَأَنِهَا ، وَقَدْ أَخَذُوهَا مَحْمَ عَلَيْه بِعَلَى الْمُرافِعَة فِي شَأَنِها ، وقَدْ أَخَذُوهَا مَحْمَ عَلَيْه بِعَلِ مَا مَنْ الْقَاهِرُونَ لاَهُ الْمُعْتَادِ ،

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُمْ شَرْعًا ، وَإِنْ كَتَبَ لَهُمْ جَمَاعَةُ الصَّبِيِّ بِإِعْطَائِهَا لَهُمْ لِإِكْرَاهِمْ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى الإِعْطَاءِ في غَيْرٍ حَقِّ شَرْعِيٍّ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فَيهَا بِمِثْلِ مَا قِيلَ فِي قَصْلِيَّتَنَا ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ قَضِيَّةَ الْمَأْمُومَةِ لَيْسَتْ كَقَضِيَّتَنَا لِحُضُورِ وَالِدِ الصَّبِيِّ بُولَاتَةَ حِينَ الْمُرَافَعَة .

فَجَوابُهُ : أَنَّ حُضُورَهُ كَالْعَدَمِ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلسَ الْمُرَافَعَةَ وَلَمْ يَحْضُرْ أَيْضًا وَكِيلُهُ لِعَدَمِ إِفَادَة ذَلِكَ لَهُ لأَنَّهَا إِنْ ثَبَتَ عَلَي أَحَدَ فَالأَخْذُ لِدِيتَهَا أَوْلاَدِ سَيِّد أَيْضًا وَكِيلُهُ لِعَدَمِ إِفَادَة ذَلِكَ لَهُ لأَنَّهَا إِنْ ثَبَتَ عَلَي أَحَدَ فَالأَخْذُ لِدِيتَهَا أَوْلاَدِ سَيِّد أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفَ ، فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ كَقَضِيَّنَا بِلاَ مِرْيَةَ ، بَلْ قَضِيَّنَا أَبْلَغُ فِي حُرْمَةَ الْمُخَاصَمَة مَعِي بَعْدُ فِي شَأْنِهَا ، وَعَدَم الْجَوْرِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَى فِيهَا ؛ لأَنِّي لَمْ أَحْكُمْ فِيهَا إِلاَّ بِبَرَاءَةِ الأَغْلالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ فَقَطْ لِكُونِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ .

وَأَمَّا لُزُومُ دِيَتِهِ للْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكُمْ بِلْكَ إِلَي الآنَ ، وَقَضِيَّةُ الْمَاْمُومَةِ حَكَمَ الْمُحكِّمُ فَيهَا أَوَّلَ مَرَّةَ ، ثُمَّ الْقَاضِي بَعْدَهُ بِلْزُومِهَا لَبَعْضِ قَبَائِلِ أَهْلِ وَلاَتَهَ، وَهُمَا عَالَمَانِ بِأَنَّ القَاهِرَ لَقَسَبْئِلِ أَهْلِ وَلاَتَهَ عَلَي التَّرَافُعِ فِي شَأْنِهَا ، وَأَنَّ الطَّالِبَ وَهُمَا عَالَمَانِ بِأَنَّ القَاهِرَ لَقَسَبْئِلِ أَهْلِ وَلاَتَةَ عَلَي التَّرَافُعِ فِي شَأْنِهَا ، وَأَنَّ الطَّالِبَ وَالأَخْذَ لَهَا مَمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِهَا مِنْ الْقَسَبُائِلِ ، أَبْنَاء سَيِّدَ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي سَيْفَ ، وَالأَخْذَ لَهَا مَمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِهَا مِنْ اللّهِ مِنْ حَسَد يَمْنَعُ الإِنْصَافَ وَيَصُدُّ عَنْ ذَكْرِ جَمَّيلِ وَهَي لَيْسَتْ لَهُمْ شَرْعًا نَعُوذُ بِالله مِنْ حَسَد يَمْنَعُ الإِنْصَافَ وَيَصُدُّ عَنْ ذَكْرِ جَمَّيلِ وَهَي لَيْسَتْ لَهُمْ شَرْعًا نَعُوذُ بِالله مِنْ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْكَ الْمُعْتَولِ مَنْ اللّهِ وَلَالَبُ بُنِ سَيِّدَ أَبِي بَكْرِ الأَغْيَاثِي وَطَلَبَ مَنْ اللّهُ وَلَالَكُ بُنِ سَيِّدَ أَبِي بَكْرِ الْأَعْيَاثِي وَطَلَبَ مَنْ اللّهُ الْمُؤْدُةِ مَنْ هُمَ طُلُمًا خَوْفًا مَنْ دَعُوى الْمُعْتَولِ مَنْ اللّهُ الْمُعَلِي عَلَيْهُ بِاللّهُ لَهُ الْمَعْرَاقِ الذَّمَةِ بَتَعَيِّنُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْمُقَالِلُ لَهُ أَرْجَحُ مِنْهُ ؟ لَكُونَ أَوْلِيَاء الْمَقْتُولِ مَنْ أَهُلِ اللّهُ اللّهُ وَلَالُوا : إِنَّهُمْ سَمَعُوا مِنْ قَاضِي اللّهَ اللّهُ مَلْ اللّهُ عَلَى الْأَعْلَالِ فِي الْمُصْحَفِ أَنَّ اللّهِ وَلَا الْقَيْلَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَيْ وَقَالُوا : إِنَّهُمْ سَمْعُوا مِنْ قَاضِي وَلَاتُهُ اللّهُ اللّهِ الْمُعْلِلُ لِ فِي الْمُصْحَفِ أَنَّ اللّهُ مِي الْمُهُمْ اللّهُ عَلَى الْأَعْلَالِ فِي الْمُصْحَفِ أَنَّ اللّهُ عَلَى الْقَتَيلَ الْمُهُمْ الْمُعْلِلُ فِي الْمُصَامِقِ أَنَّ اللّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَالِ فِي الْمُصَامِقِ أَنَّ اللّهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَالِمُ فَي الْمُعْلِلُ لَو اللّهُ الْمُعْلِلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِلُ الْمُعْلِلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُعْلِلُ الْمُؤْلِ الْمُعْلِلُ الْمُلْلِلُ فِي الْمُعْمِولِ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِلُ الْمُؤْلِ الْمُلْمُؤُلِلُ الْمُؤْ

فَـ قُلْتُ لَهُمْ : لاَ أَعْرِفُ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ قَلَّـ دْتُهُ فِي ذَلِكَ ، وَكَتَـبْتُ لَهُمْ ذَلِكَ

وَمَـشَـوْا بِهِ مِنْ عِنْدِي إِلَى الأغْـلاَلِ فِي الْبَـادِيَةِ ، ثُمَّ أَتَـوْنِي الْآنَ بَعْـدَ سَنَةٍ مِنْ الْحُكْم، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ الشَّرْعَ مِنِّي خَاصَّةً .

فَقَلْتُ لَهُمْ : السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ _ مَعَ أَنَّهُ لاَ مُخَاصَمَةَ بَيْنِي وَبَيْنِكُمْ شَرْعًا [ق/ ٧٣٨] كَمَا يَأْتِي النَّصُّ عَلَى ذَلكَ _ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى _ وَقَالُوا : إِنَّ بَعْضَ الطَّلَبَة كَتَبَ لَهُمْ حُجَّةً فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنْ أَحْبَبْتُمْ فَأْتُونِي بِمَا كُتبَ لَكُمْ بِهِ فَإِنْ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ رَجَعْتُ إِلَيْه ؛ لأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ حَقٌّ وَخَيْرٌ مِنْ التَّمَادي عَلَي الْبَاطِلِ كَمَا كَتَبَ بِذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِبَعْض أَعْوَانِهِ وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَتَرَافَعُ مَعَـكُمْ عَنْدَ مَنْ شَئْتُمْ مِنْ طَلَبَةِ وَلَاَتَةَ فَأَبَوْا عَنْ ذَلَكَ ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامِ طَلَبُونِي الْمَشْيَ مَعَهُمْ إِلَى قَاضِي وَلاَتَةَ فَمَشَيْتُ مَعَهُمْ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ، وَهُوَ يَأْبَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بَيْنَنَا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ فَعْلَهُمْ هَذَا مَعِي حَـرَامٌ شَرْعًا فَلاَ تَجُوزُ لَهُمُ الْمُخَاصَمَةُ مَعِي فِي شَأْن مَا حَكَمْتُ بِهِ مَنْ بَرَاءَة الأَغْلَال مَنْ دَيَة الْقَتيل؛ لِكُونِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكَّمُوكَ فيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾(١) حَتَّى إنِّي لَوْ أَخْطَأْتُ فِي الْحُكْمِ مَا جَازَ لَهُمْ ذَلك ، وأَحرَى لَمْ أَحْكُمْ إلاَّ بالْقَوْل الَّذي تَوَاتَرَتُ بِهِ وَتَضَافَرَتُ عَلَيْه نُصُوصُ الأئمَّة حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ منْ الْمَعْلُوم ضَرَورةً ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ ﴾ (٢) ، وقَالَ أَيْضًا : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صراطي مُسْتَقيمًا فَاتَّبعُوهُ ﴾(٣) الآية ، والانْقيادُ للشَّرْع والإذْعَانُ للْحَقِّ واجب ، وبه يَصحُّ الايمانْ فَفي الْحَديث : « يَبْدَأُونَ بِأَعْمَالِهِمْ قَبْلَ أَهْوَائِهِمْ » (٤)وَفِيهِ أَيْضًا: «

⁽١) سورة النساء (٦٥) .

⁽٢) سورة يونس (٣٢) .

⁽٣) سورة الأنعام (١٥٣) .

⁽٤) أخرجه مالك (٤١٧) والبيهقى فى « الشعب » (٥٠٠٠) من حديث عبد الله بن مسعود موقوفاً .

لاَ يُؤَمِنُ أَحَدَكُمْ حَتَى يَكُونَ هَوَاهُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الشَّرْعِ ، بِأَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَي مَا سِوَاهُ مِنْ أَحَدٌ حَتَى يَكُونَ هَوَاهُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الشَّرْعِ ، بِأَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَي مَا سِوَاهُ مِنْ أَحَدٌ حَتَى يَكُونَ هَوَاهُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الشَّرْيَعَةَ إِذَا وَافَقَتْ هَوَاهُ ، وَعَنْدَ جَمِيعِ شَهَوَاتِ النَّفْسِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَتَبِعُ السَّرْيَعَةَ إِذَا وَافَقَتْ هَوَاهُ ، وَعَنْدَ مُخَالَفَتَهَا لِلْهُوَى يَرْفُضُهَا ، وَيَتَبِعُ الْهُوَى فَهُو مُنافِقٌ كَمَا قَال عَز وَجَلَّ فِي الأَية الْكَوْمِيَةَ فِي وَصْفِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِه لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمَ الْكَوْمِيَةَ فِي وَصْفِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِه لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمَ الْكَوْمِينَ هَا اللّهُ وَرَسُولِه لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمَ الْكَوْمِينَ هَا اللّهُ وَاللّهُ وَرَسُولِه لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولِيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢) أَعَاذَنَا الله وَالْمُسْلَمِينَ مِنْ عَلاَمَاتِ الله عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولِيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢) أَعَاذَنَا الله وَالله وَالْمُسْلَمِينَ مِنْ عَلاَمَاتِ الله عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولِيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢) أَعَاذَنَا الله وَالْمُسْلَمِينَ مِنْ عَلاَمَاتِ الله عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولِيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢) أَعَاذَنَا الله وَالْمُسْلَمِينَ مِنْ عَلاَمَاتِ الله عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولِيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ وَا عَلَيْهُمْ وَرَسُولُهُ بَلَا عُرَالِهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَاللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَاللهُ وَالْمُولَا فَيَاللهُ عَلَيْهُمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولِيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ فَي اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَاللهُ وَلَوْلَا اللهُ عَلَيْهِ مِلْهُ وَلَالْمُ لَا أُولِيْكَ مَنْهُمْ الْمُؤْلِقُ فَي الْمُعَالِيْكُ وَالْمُولَا عَلَيْهُ مِلْهُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُولَا عَلَيْهُ وَلَالِهُ مُعْلِقُهُ وَالْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَالْمُولُولُولُومُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُولُهُ الْمُؤْلِقُولُومُ الْعَلْمُ الْعُلْقُولُومُ

قُلْتُ : وَلاَ شَيْءَ لِلْمُهَاجِرِينَ عَلَى ۚ إِنْ ظَهَرَ الْجَوْرُ الْبَيِّنُ فِي حُكْمِي كَمَا يَأْتِي النَّصُّ - عَلَي ذَلِكَ - إِنَّ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - مَعَ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشَكْرُ عَلَى خَلَي ذَلِكَ - مِنْ تَأَمَّلَ الرَّسْمَ وَأَنْصَفَ وَجَدَ النُّصُوصَ مُتَظَافِرَةً بِمَا حَكَمْنَا بِهِ ، وَمَنْ وَافَقَ فِي حُكْمِهِ الشَّرْعَ فَلاَ يُسَمَّي جَائِزًا .

نَعَمْ فَلاَ يَجُوزُ نِسْبَةُ الْحَاكِمِ لِلْجَوْرِ وَلاَ التَّعْرِيضَ إِلَيْهِ بِهِ حَيْثَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ ، وَحِينَئذ فَأَيْنَ الْبَيِّنَةُ عَلَي إِقْرَارِي بِالْجَوْرِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ (آ) ، وأَيْنَ الْبُرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَاتُوا

⁽۱) أخرجه أبو العباس النسوى فى « الأربعين » (۹) والخطيب فى « التاريخ » (٤/ ٣٦٩) وابن أبى عاصم فى « السنة » (١٥) وابن بطة فى « الإبانة » (١/ ٣٨٧) والبغوى فى « شرح السنة » (١٠) من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

قال النووى : صحيح .

وقال الألباني : ضعيف .

قلت : والقول ما قال الشيخ الألباني فإن هذا الحديث لا يروى إلا من طريق نعيم بن حماد، ونعيم ضعيف .

⁽٢) سورة النور (٤٨ _ ٤٩) .

⁽٣) سورة الأنفال (٤٢) .

بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (١) ، ولَيْسَ حِينَئذ إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَمّا الزّبَدُ فَيَدْهَبُ جُفَاءً وَأَمّا مَا يَنفَعُ النّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ ﴾ (٢) ، ومَنْ لاَ نَصَّ لَهُ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ فَتْوَاهُ ، فَفِي ﴿ مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ ﴾ مَا نَصَّةُ حُكْمِهِ أَوْ فَتْوَاهُ ، فَفِي ﴿ مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ ﴾ مَا نَصَّةُ : فَكُمِهِ أَوْ فَتْواهُ مَ وَيَحْكُمُ فِي النَّازِلَةِ وَهُو لاَ يَسْتَندُ فِي حكْمِهِ لَقُلْ يَذْكُرُهُ لِمَا اسْتَقْرَى مِنْ حَالِهِ إِذَا رُوجِعَ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ لَمْ يَذْكُر مُسْتَنداً وَ مَنْ نَصَّ رِوَايَة وَلاَ قَوْولُ لَبَعْضَ أَهْلِ الْمَدْهَبِ وَلاَ قَيَاسَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَمَا لَاحْتَمَالاتَ وَالْفَتَاوَي ، ومَا وَالْفَتَاوَي ، ومَا وَالْفَتَاوَي ، ومَا رَسَمْنَاهُ وَرَقَمْنَاهُ فَإِلاَّ عَنْ تَأْوِيلات ، وَالْحَرَامُ تَحْتَ التَّأُويلات ، ومَنْ أَنْكَرَ مِنْ الطَّلَبةِ مَا رَسَمْنَاهُ وَرَقَمْنَاهُ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَاهِلاً غَبِيًّا أَوْ ضَالاً مُعَانِدًا. انْتَهَى . مَا رَسَمْنَاهُ وَرَقَمْنَاهُ فَإِمَّا أَنْ يُكُونَ جَاهِلاً غَبِيًّا أَوْ ضَالاً مُعَانِدًا. انْتَهَى .

ثُمَّ إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَيْضًا لأَحَد مِنْ الطَّلَبَةِ التَّعَرُّضُ لِحُكْمِنَا لِشُهْرَةِ نُصُوصِهِ ، وَصَحَّتِهَا ، وَالنَّصِّ عَلَي ذَلكَ وَعَلَي مَا وَعَدْنَا بِإِنْيَانِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ قَوْل (الْمُدُونَّة) فِي كَتَابِ الأَقْضِية (٣) : وَإِذَا عُزَلَ الْقَاضِي ، وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ فَادَّعَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جَوْرَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلَهِ وَلاَ خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلاَّ أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِي قَضَاءَ وَلِي بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا فَيَرُدُّهُ وَلاَ شَيْءَ عَلَي الأَوَّل ، وَلاَ يَتَعَرَّضَ الَّذِي وَلِي قَضَاءَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ إِلاَّ فِي الْجُورِ الْبَيِّنِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لَابْنِ يُونُسَ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَإِذَا عُزِلَ الْقَاضِي ، وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ ، فَادَّعَي مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جُورَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ وَلاَ خُصُومَةَ بَيْنَهُمَا ، وَقَصْطَوُهُ نَافِذٌ إِلاَّ أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِي بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا فَيَرُدُّهُ ، وَلاَ شَيْءَ عَلَيْ الْأَوَّلِ انْتَهَى . وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « التَّبْصِرة » أَشَارَ لِذَلِكَ صَاحِبُها بِقَوْلِهِ :

⁽١) سورة البقرة (١١١) . .

⁽٢) سورة الرعد (١٧) .

⁽٣) انظر : « المدونة » (١٢ / ١٤٩) .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَاضِي يُعْزَلُ فَيَدَّعِي النَّاسُ أَنَّهُ جَارِ عَلَيْهِمْ : أَنَّهُ لاَ خَصُومَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ، وَلاَ يُنْظَرُ فِيما قَالُوا عَنْهُ إِلاَّ أَنْ يَرَى الَّذِيَّ وَلِي بَعْدَهُ أَنَّهُ جَارَ جَوْرًا بَيْنَا فَيرُدَّهُ وَلاَ شَيْءَ عَلَي الْقَاضِي الْمَرْدُودِ حُكْمُهُ لِظُهُورِ الْجَوْرِ الْبَيِّنِ فِيهِ انْتَهَى .

وَفِي ابْنِ مَـرْزُوق عَلَي الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَـا نَصُّـهُ : قُلْتُ : وَأَكْثَـرُ تَأْوِيلاَتِ الْمُتَقَـدِّمِينَ لاَ يَنقَضُ مَنْ أَحْكَامِ الْقُضَاةِ عَلَي أَيِّ حَالَةٍ كَـانَتْ مِنْ الأَحْوَالِ الثَّلاَثَةَ إِلاَّ الْجَوْدِ الْبَيِّنِ . أَنْظُرْ « النَّوَادِرَ » .

وَظَاهِرُ عُمُومٍ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » : وَلاَ يَفْسَخُ الْقَاضِي قَضَاءَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيِّنَا فَيَرُدُّهُ وَلاَ شَيْءَ عَلَى الْقَاضِي الأَوَّلِ مُواَفِقٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. انْتَهَى وَفِي ابْنِ يُونُسَ وَابْنِ سَلْمُونَ وَ « التَّبْصِرةَ » وَاللَّفْظُ « لَلتَّبْصِرةَ » مَا نَصَّةُ : وَلاَ يَنْجِي أَنْ يُمكَنَ النَّاسُ مِنْ خُصُومَاتِ قُضَاتِهِمْ لأَنَّ ذَلِكَ لاَ يَخْلُوا مِنْ وَجْهَيْنِ : يَنْجَي أَنْ يَكُونَ عَدْلاً فَيُسْتَهَانُ ويُوْذِي ، أَوْ يَكُونَ فَاسِقًا فَاجِرًا فَهُو أَلْحَقُ بِحُجَّتِهِ مِمَّنْ شَكَاهُ لِيَبْطُلُ حَقَّهُ وَيُسلِطُ ذَلِكَ الْقَاضِي عَلَى النَّاسِ انْتَهَى .

وَفِي ﴿ التَّبْصِرَةِ ﴾ أَيْضًا : عَنْ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ مَا نَصَّهُ : وَيُحْمَلُ حُكْمُ الْقُضَاةَ عَلَي الصِّحَّةَ مَالَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْجَوْرِ وَالتَّعَرُّضُ لَذَلِكَ ضَرَرٌ بِالنَّاسِ ، وَوَهْنْ لَلْقُضَاةَ ، فَإِنَّ الْقَاضِي لاَ يَخْلُو مِنْ أَعْدَاء يَرْمُونَهُ بِالْجَوْرِ فَإِذَا مَاتَ أَوْ عُزِلَ قَامُوا يُريدُنَ الْانْتِقَامَ مِنْهُ بِنَقْضِ أَحْكَامِه فَلاَ يَنْبَغِي لِلسَّلْطَانِ أَنْ يُمَكِّنَهُمْ مِنْ ذَلِكَ انْتَهَى.

وَفِي ﴿ الْمِعْيَارِ ﴾ أَيْضًا مَا نَصُّهُ : فِي قَاضٍ عُزِلَ عَنْ رَعِيَّهِ فَادَّعَوْا أَنَّهُ جَارِ عَلَيْهِمْ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّهُمْ وَبَيْنَهُ إِلاَّ أَنْ عَلَيْهِمْ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّهُمْ وَبَيْنَهُ إِلاَّ أَنْ يَرَى الْقَاضِي الَّذِي يَلِي بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا مِنْ أَحْكَامِهِ فَيَرُدُّهُ وَيَفْسَخُهُ انْتَهَى .

وَإِلَي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ ، وَمِمَّا يُبْطِلُ دَعْوَاهُمْ هَذَهِ عَلَيَّ أَيْضًا كَوْنُهَا خَارِمَةً لأَصْلٍ مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ لأَدَائِهَا لِلْوُقُوفِ عَنْ الْقَضَاءِ فَفَي مَيَارَةَ مَا نَمَّهُ :

أَوْ خرمت أَصْلاً مِنْ الشَّرْعِ فَفِي وَذَا كَتَحْلِيفِ لِعَدْلِ مَا كَذَبَ أَوْ حَاكِم مَا جَارَ فِي حُكْمٍ وَجَبَ

قَالَ شَارِحُهُ نَاقِلاً عَنْ ﴿ التَّبْصِرَةِ ﴾ : قَاعِدَةُ الْمَدْهَبِ فِي تَعَلَّقِ الْيَمِينِ بِالدَّعْوَى أَنَّ كُلَّ دَعْوَى لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعِي عَلَيْهِ انْتَفَعَ الْمُدَّعِي بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُخْدَمْ ذَلِكَ أَصْلاً مِنْ قَوَاعِد لَمْ يُفِرِ وَأَنْكَرَ تَعَلَّقَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ عَلَيْ الْجُمْلَةِ مَا لَمْ يَخْدَمْ ذَلِكَ أَصْلاً مِنْ قَوَاعِد الشَّرْعِ مثلَ أَنْ يَطْلُبَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا جَارَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَطْلُبَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا جَارَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَطْلُبَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا جَارَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَطْلُبَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بَالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا جَارَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَطْلُبَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ اللّهَ اللّهَ فَعِ شَهَادَتَهِمْ فَإِنّهُ لاَ يَخْتَلُفُ فِي سَقُوطِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ اللّهَ فَعَلَ اللّهَ وَكُونُهُ لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ لاَنَّهُم وَالشَّهُودِ إِلاَّ فَعَلَ لاَنَّ الْحَكَامِ ، وَلاَ يَتُعْتَلُ اللّهُ وَكُونُهُ لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ لاَنَّهُم وَالشَّهُودِ إِلاَّ فَعَلَ لاَنَّ الْحَكَاءُ وَلِكَ يُؤَدِي وَالشَّهُودِ إِلاَّ فَعَلَ لاَنَّ الْعَامَ وَالشَّهَادَة . . للْوُقُوفِ عَنْ الْقَضَاء وَالشَّهَادَة . .

وَأَمَّا تَحْلِيفُ الْقَاضِي لِلشُّهُودِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ انْتَهَى.

مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا عَلَمَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لأَحَد مِنْ الطَّلَبةِ سَمَاعَ دَعْوَاهُمْ عَلَيَّ لِخَرْمَهَا أَصْلاً مِنْ قَوَاعِد الشَّرْعِ لأَدَائِهَا للْوُقُوف عَنْ الْفَصْلِ بَيْنَ الْخُصَمَاء وَذَلِكَ فِيه ضَرَرٌ كَبِيرٌ عَلَي الْعِبَادَ فَدَعُواَهُمْ عَلَيَّ فَاسِدَةٌ أَيْضًا فِي هَذَا الْوَجْهِ لاَ يَجُوزُ الْإلْتِفَاتُ إِلَيْهَا وَلاَ سَمَاعُهَا مِنْهُمْ ، وَلاَ فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْقَاضِي وَالْمُحَّكَم .

فَ فِي ابْنِ الْحَاجِبِ: (وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَعْنَاهَا كَحُكُمِ الْحَاكِمِ) (١) أَيْ: فَلاَ يَكُونُ لِوَاحِد مِنْهُمَا وَلاَ حَاكِمَ غَيْرَهُ نَقْصُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيْنًا. أَنْظُرْ « التَّوْضِيحَ » وَ « عَج » .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُهَاجِرِينَ فِي الْمُرَافَعَة بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فِي شَأْنِ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ الْفَاسِدَة عَلَيَّ بِأَنَّ الْقَـوْلُ لِلطَّالِبِ فِي الْقَـاضِي الَّذِي [ق/ ٧٣٩] تَكُونُ الْمُـرَافَعَـةُ عِنْدَهُ

جامع الأمهات (ص/ ٤٦٢_ ٤٦٣).

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ للْقَاضِي الْعَدْلِ وَإِلاَّ فَلاَ تَجِبُ الإِجَابَةُ إِلَيْهِ ، فَفِي «مِخ » عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ إِذَا دَعَاهُ خَصْمُهُ إِلَي الْحَاكِمِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِجَوْرِ لَمْ تَجِبْ الإِجَابَةُ انْتَهَى .

وَفِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿ وَضَرْبُ خَصْمٍ لُدٌّ ﴾(١) أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِمْتِنَاعُ مِّنَ الشَّرْعِ إِذَا كَانَ الْقَاضِي غَيْرَ عَدْلَ انْتَهَى .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحْكِمِ ، فَلَيْسَ الْقَوْلُ لِلطَّالِبِ فِي الْحُكْمِ لِاشْتِرَاطِ الرِّضَى مِنْ الْخَصْمَيْنِ بِهِ الْبَدَاءُ ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُهُ مِنْهُمَا بِهِ إِلَى تَمَامِ الْحُكْمِ فِي ذَلك؟ مِنْ الْخَصْمَيْنِ بِهِ الْبَدَاءُ ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ اللَّضَي فِي التَّحْكِيمِ قَوْلاَن أَشَارَ لَهُمَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَي فِي التَّحْكِيمِ لِلْمُحَكِّمِ ؟ قَوْلاَنِ) انْتَهَى .

وَلَقَدْ خَاصَمُونِي وَرَفَعُوا عَلَيَّ الْكَلاَمَ وَخَوَّفُونِي أُوَّلَ مَرَّةَ لَأَرْجِعَ عَنْ الْحُكُمِ فَأْبِيتُ عَنْ ذَلكَ ، وَلَمْ أَعْبَأُ بِكَلاَمِهِمْ لَعَدَمِ جَوَازِه لِي لَصَحَّة الْحُكْمِ وَشُهْرَةَ نُصُوصِه ، وَأَيْضًا إِنْ رَجَعْتُ عَنْهُ فِي تَلْكَ الْحَالَة فَلاَ عَبْرَةَ بِرُجُوعِي عَنْهُ شَرْعًا ، فَضِي بَعْضِ فَتَاوَي الْعَلاَّمَة الشَّريف مُحَمَّد فَاضلِ بْنِ الشَّريف رَحِمَهُمَا اللهُ أَمِينَ مَا فَي بَعْضُ فَتَاوَي الْعَلاَّمَة الشَّريف مُحَمَّد فَاضلِ بْنِ الشَّريف رَحِمَهُمَا اللهُ أَمِينَ مَا نَصَّهُ : وَالْبَحْثُ الثَّالِثُ هَلْ لِلْمُحَكِّمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ اللّهَ يَعْضَ فَتَاوَي الْعَلاَمَة ؟ وَهَلْ لِلْمُحَكِّمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ اللّهَ يَكُونُ نَقْصًا لِحُكْمِهِ أَمْ إِيلاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ ؟ وَهَلْ رُجُوعُهُ ذَلِكَ لِعُنْرِهِ الْمَذْكُورِ يَكُونُ نَقْصًا لِحُكْمِهِ أَمْ لِا كُمْمَ اللهُ اللهُ

فَأَجَابَ بِقَوْلُهِ : إِنَّ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيذَاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ غَيْرَ مَجُوزٍ لَهُ الرُّجُوعِ فَ فَأَجَابَ بِقَوْلُهِ : إِنَّ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيذَاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ غَيْرَ مَجُوزٍ لَهُ الرُّجُوعِ فِي حُكْمِهِ ، وَلاَ يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

وأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ: إِنَّ قَضِيَّتَنَا بِبَرَاءَةِ الأَغْلاَلِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ لِكَوْنِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ بَاطِلَةٌ؛ لاخْتِلال بَعْضِ أَرْكَانَهَا عِنْدَهُ وَهُوَ الْمُدَّعِي عَلَي زَعْمِهِ لِكَوْنِ أَعْمَرَ طَائِفَتِهِمْ بَاطِلَةٌ؛ لاخْتِلال بَعْضِ لَأَخَقَ لَهُ فِي دِيَةِ الْقَتِيلِ ، فَكَيْفَ تَتَأَتَّى الدَّعْوَى طَالِبُ بْنُ سَيِّدِي بَكَار لَعياسي لا حَقَّ لَهُ فِي دِيَةِ الْقَتِيلِ ، فَكَيْفَ تَتَأَتَّى الدَّعْوَى

مختصر خلیل (ص/ ۲۵۹) .

منْهُ بِهَا عَلَي الأَغْلاَلِ ، وَهُو مَدَّعَى عَلَيْهِ بِهَا مِنْ جِهَةِ أُولْيَاءِ الْقَــتيلِ ؟ فَجَواَبُهُ : مَا قَالَ ابْنُ عَــرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلدَّعْوَى وَنَصَّهُ : الدَّعْــوَى قَوْلٌ بِحَيْثُ [](١) لَأَوْجَبَ لقَائِله حَقّاً انْتَهَى .

ثُمَّ أَشَارَ أَيْضًا لِحَدِّ الْمُدَّعِيَ [] (٢) مِنْ [] [٣) مِنْ [دَعْوَاهُ عَنْ مُرَجِّح غَيْرِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ .

قُلْتُ : وَهَذَان حَاصَلان فِي أَعْمُرَ طَالِبٌ ؛ لأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ قَوْلَهُ أَعْنِي دَعْوَهُ عَلَيْ الْأَغْلِلَ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذَينَ قَتَلُوا صَاحِبَهُمْ مِنْ السُّقُوط ، بِأَنْ ثَبَتَ بِإِقْرَادِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ أَوْ بَيَنَةً لأوْجَبَ لَـهُ وَلقَبِيلَتِه حَقًّا وَهُوَ سَعُوطُ دَعْوَى أَوْلِياءِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ عَنْهُمْ بِديته ، وتَلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلَ بَعْدَ حَلْف وَلاَتَةَ الْقَسَامَةَ لَتَأَخُرِ مَوْتَهُ عَنْ الضَّرَبَة ، وأَيْضًا أَعْمُرُ طَالِبٌ لاَ يُصَدَّقُ فِي قَوْلِه ذَلِكَ أَعْنِي دَعْواه عَلَي الأَغْلَال بِمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ أَنْكُرُهُ وَلاَ بِالْبِينَة فَهُو مُدَّع فِي الْحَقِيقة فِي قَضِيبَنَا ، وأَيْضًا أَعْمُر طَالِبُ لاَ يُصَدَّقُ فِي قَوْلِه ذَلِكَ أَعْنِي دَعْواهُ عَلَي الأَغْلَالُ بَمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ أَنْكُرُهُ وَلاَ بِالْبِينَة فَيهُو مُدَّع فِي الْحَقِيقة فِي قَضِيبَنَا ، وَطَائِفَةُ الْقَسَيلِ مُدَّعَى عَلَيْهَا فِيها أَيْضًا لَتَرَجُّح جَانِبَهَا بِالْعَادَة لِكَوْنِ الْغَالِبِ أَنَّ اللَّوْضَاتِ أَنْ الْعَالِبُ أَنَّ الْأَقْرَار وَالدَّعُوى وَالشَّهَا هَا فَيها أَيْضًا لَتَرَجُح جَانِبَهَا بِالْعَادَة لَكُونُ الْعَالِبُ أَنَّ الْإِقْرَار وَالدَّعُوى وَالشَّهَا هَادَة كُلُها إِخْبَاراتَ وَالْفُرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الإِخْرَار وَالدَّعُوى وَالشَّهَادَةُ كُلُها إِخْبَاراتَ وَالْفُرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الإِخْرَار وَالدَّعُوى وَالشَّهَادَةُ أَوْ يَكُونُ وَهُو الدَّعُوى انْتَهَى . .

وَلَقَدْ عَلَمْتَ أَيْضًا مَا لأَعْمُ رَ طَالِبٌ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنْ النَّفْعِ لَوْ ثَبَتَ بِبَيَّنَةَ أَوْ إِقْرَارِ الْمُدَّعَي عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ بِالْقَـتْلِ وَهُوَ سَقُوطُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ عَنْهُ وَعَنْ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) طمس بالأصل .

⁽٤) حاشية الخرشى (٦/ ٨٦).

قبيلته بديته ، فَهُو مُدَّعَي فِي قَضِيَّتنَا بِلاَ رَيْب ، وَطَائِفَةُ الْقَتيلِ مُدَّعَي عَلَيْهَا فِيهَا أَيْضَا بِلاَ مَرْيَة وَالْقَضِيَّةُ تَوَفَّرَتْ أَرْكَانُهَا بِلاَ شَكَّ ، لَكَنَّ الْقَضَاءَ صِنَاعَةٌ دَقِيقَةٌ لاَ يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَد بَلْ وَلاَ جُلُّ الْعُلَمَاء كَمَا فِي نُصُوصِ أَيْمَتنَا ، وَفِي نُسْخَة أُخْرَى ، وَلاَ أَجْلاَءً الْعُلَمَاء ، ولِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : حَالُ الْفَقِيهِ مِنْ حَيْثُ هُو فَقِيهٌ كَحَالِ عَالِم [] (١) قياسِ الشَّكْلِ الأوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالُ الْقَاضِي وَالْمُفْتي وَالْمُفْتي كَحَالِ عَالِم [] (١) مَع علمه بصغرة ولا خَفَاء أَنَّ الْعلْم بِالْكُبْرِي انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَمَعْنِي كَلاَمِه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَرْشَقُ وَأَخْصَ وَالْمُقَلُ الْأَوْلُ فَقَطْ ، وَوَعَالُ الْقَضَاء وَفَقَه الْقَضَاء فَوْقُ مَا بَيْنَ الأَخْصَ وَالأَعْمَ وَالْعَمْ فَفَقْهُ الْقَضَاء أَعَمُّ لأَنَّهُ الْفَقْعَ ، وَمَنْ هَوْلُه : وَالْفَرْقُ اللهُ عَنْهُ الْقَضَاء وَفَقَه الْقَضَاء فَوْقُ الْعَلْم بِتلْكَ الْأَحْصَ وَالأَعْم فَفَقْهُ الْقَضَاء عَوْقَه الْقَضَاء عَلْ الْعَلْم بِتلْكَ الْأَحْصَ وَالأَعْم فَفَقْهُ الْقَضَاء عَمْ الْعَلْم الله الْمُعْتَى الله وَقَقِ الْعَلْم بِقَوْلِه : وَالْفَرْقُ الله الْمُعْتَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَبْد أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقًا اسْتَفْتَى النَّوْلُ الْفَوْقَ ، وَمَنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَبْد أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِ فَلْقُتَاهُ بِالْجُواذِ لأَنْهُنَى اللّهَ مَعَ تَنْزِيلُها عَلَي السَّقَتَى الله وَاقِعَة ، وَمَنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِبْد أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقًا اسْتَفْتَى الْمَعْنَى الْمُعْرَدِ لِلْ الْفَرَق الْعَلْم بُولُكُ الْمُعْتَى الْمُؤْتَى الْمُ الْمُورَاذِ لأَنْهُم أَلُولُ الْفَوْقُ الْمُؤْتَى الْمُؤْلِهُ الْمُؤْتَى الْمُؤْتَى الْمُؤْتَى الْمُؤْتِ الْمُؤْتَى الْمُؤْتَى الْمُؤْتَى الْمُؤْتَى الْمُؤْت

وأَجَابَ ابْنُ مِحْرِز بِمَنْعِ ذَلِكَ ، وقَالَ : إِنْ جَازَ لَكَ نَظَرُهُنَّ كَـذَلِكَ ، وَنَظُرُهُنَّ إِلَيْ بَعْضِ ، وَأَعْفَلَ أَسَـدُ النَّظَرَ فِي وَنَظُرُهُنَّ إِلَيْكَ كَـذَلَكَ لَمَّ يَجُزُ نَظَرُ بَعْضِهِنَّ إِلَى بَعْضِ ، وَأَعْفَلَ أَسَـدُ النَّظَرَ فِي هَذَه الصُّورَةِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُعْتَبَرُ حَالَهُنَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ ، وَاعْتَبَرَهُ ابْنُ مِحْرِز فَأَصَابَ ، وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ فِقْهِ الْفَتُوى وَعِلْمِ الْفَتْوَى ، فَفِقْهُ الْفَتْوَى هُوَ الْعِلْمُ بِالأَحْكَامِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَى النَّوَازِلِ انْتَهَى . وَالْمُحَامِ الْكُلِّيَةِ وَعِلْمُهَا هُوَ الْعِلْمُ بِيلْكَ الأَحْكَامِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَى النَّوَازِلِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَكَذَلِكَ هَذَا الْكَاتِبُ بِبُطْلاَنِ قَضِيَّتَنَا قَدْ غَـفَلَ عَنْ إِعْمَالِ كَمَالِ النَّظَوِ فَي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُدْرِكْ حَالَ الْمُتَرَافِعِينَ فَيهَا مِنْ كَوْنِ أَعْمُرَ طَالِبٌ يُرِيدُ بِدَعْوَاهُ عَلَى طَائِفَةِ الْقَتِيلِ ، وَعَنْ قَبِيلَتِهِ وَلُزُومُهُا لِطَائِفَةِ الْقَتِيلِ ، وَطَائِفَةُ عَلَى طَائِفَةِ الْقَتِيلِ ، وَطَائِفَةُ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) طمس بالأصل .

الْقَتِيلِ تُرِيدُ بِجَواَبِهَا لَهُ إِسْقَاطَ دِيَةِ الْقَتِيلِ عَنْهَا لِكَوْنِهِ مِنْهَا فَغَفَلَ عَنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ فَلَمَ يَعْتَبِرْهَا وَاعْتَبَرَ فَقْهَ الْمَسْأَلَةَ الْكُلِّيِّ فَأَخْطَأَ فِي قَوْلَهُ لَأَجْلِ ذَلِكَ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ الْتَعَرُّضُ لِلْحُكْمِ بَعْدَ انْبِرَامِهِ وَنَفُوذهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ هَيَـجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرِجِ بَعْـدَ هَوْنِ الأَمْرِ بِالْحُكْمِ الأَوَّلِ ، وَلِلْدَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلاَ يَتَعَقَّبُ حُكُمُ الْعَدْل الْعَالِم)(١) .

ابْنُ مَرْزُوق : إِنَّمَا لاَ تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَدْل يَعْنِي الْعَالَمَ الْعَدْلَ لاَنَّهَا لَوْ الْفَصَتُ لَتَسَلْسَلَّ النَّقْضُ فَلاَ يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ فَتَرْتَفِعُ الشِّقَةُ بِالأَحْكَامِ ، وَتَفُوتُ نُقضَت لَتَسَلْسَلَ النَّقْضَ فَلاَ يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ فَتَرْتَفِعُ الشِّقَةُ بِالأَحْكَامِ ، وَالْمُحكِّمُ كَالْقَاضِي فِي ذَلِكَ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ مَصْلَحَةُ نَصْب الْحُكَّامِ ، وَالْمُحكِّمُ كَالْقَاضِي فِي الأَمْوال ، وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، الْحَاجِب بِقَوْلَهِ (٢) : وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الأَمْوال ، وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، الْحَاكِمِ فَي الأَمْوال ، وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، فَلاَ يَكُونَ لِوَاحَد مِنْهُ مَا وَلاَ حَاكِمٍ غَيْرِهِ نَقْضُهُ ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيِّنًا ، أَنْظُر (عج» وَ « التَّوْضَيحَ » .

وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ هَيَجَانَ الشَّرِّ وَالْفَتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَـفْسَدَةُ عَظَيـمَةٌ يَجِبُ دَرْؤُهَا ، وَدَرْءُ الْمَفَـاسِدِ قَاعِـدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الـشَّرْعِ لاَ تَنْخَرِمُ أَصْلاً ، وَقَدْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرْئِهَا ، وَجِينَئذِ يَجِبُ نَقْضُ مُخَالِفِهَا .

فَفِي ﴿ النَّوَادرِ ﴾ ، قَالَ مُحمَّدُ بْنُ الْمَوَّازِ : وَممَّا يُنْقَضُ أَيْضًا حُكُمُ الْحَاكِمِ يَنْقُضُ مَالاَ يُنْقَضَ مِنْ الأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ وَهُوَ ممَّا لاَ يُنْقَضَ لَقَضَ الْحَاكِمُ الثَّانِي بَنَقْضَ الْحُكْمِ الأَوَّل ؛ لأَنَّ نَقَضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِنَقْضَ الْحَكْمِ الأَوَّل ؛ لأَنَّ نَقَضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِنَقْضَ الْحُكْمِ الأَوَّل ؛ لأَنَّ نَقَضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِنَقْضِ الْحُكْمِ الأَوَّل ؛ لأَنَّ نَقَضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِنَقْضِ الأَوَّل ؛ لأَنَّ نَقَلَ الْحَكْمُ الأَوَّلُ . نَقَلْتُهُ مَنْ خَطَّ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْوَلاَتِيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى آمِينَ .

مختصر خلیل (ص/ ۲۲۱) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣) .

كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي الْمَرْحُومِ بكر أَبُو عَبْدِ الله بْنِ أَحْمَدَ الْـوَلاتِي قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ اللَّهِ بِنَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١) وقَالَ : ﴿ إِنَّ رَبِّكَ لَبَالْمِرْصَادِ ﴾ (٢) .

الشَّيْخُ زروق : الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجْلَجُ ، وَمَنْ عَرَفَ فَلْيَتَبِعْ وَمَنْ جَهَلَ فَلْيَسْأَلْ ، فَإِنَّ الإِنْكَارَ لَيْسَ بِشَيْء وَالإَعْتِرَاضُ بِغَيْر حَقِّ ضَلَالٌ ، عَلَى التَّفْصِيلِ وَلَا جُمَالُ ، وَلاَ يُقْبَلُ قُولٌ وَلاَ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَلاَ يَتَبَيّنُ فَلْإِنْ كَانَ لَلْعلْم حُرْمَةٌ فَلْعَالِم حُرْمَةٌ وَالْمُؤْمِنُ [ق / ٧٤٠] يَلْتَمسُ الْمَعَاذِير، فَلإَ مُنْافِقُ يَتَّبِعُ الْعَيُوبِ ، بَلْ يَحْدُثُهَا بِالْغير ، وَلاَ أَجْهَلَ مِنْ مُتَعَصِّب بِالْبَاطِلِ أَوْ مَنْكُرٌ لَمَا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ للإِنْكَارِ كَالْمُبُادَرَة للاغْتِرار ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ مَنْ وَقَقْفُ مُنْ وَقَقْفُ الْمُبَادِرَةُ للإَعْتِرَارِ ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ لَا لِمُنْكِرٌ لَمَا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ للإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَة للاغْتِرَارِ ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ مَنْ وَقَقْفُ مَواقفَ الضَّرِرَ وَالضِّيقِ إِذَا كَانَ تَوَقَّفُهُ مَنْ وَلَقَفُ الْمُرَادُ لا لَمُخَالَفَة الْمُراد لا لَمُخَالَفَة الْمُراد . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه رَضِي اللهُ عَنْه وَنَفَعَنَا بِهِ للإَسْتُر شَادَ لاَ لَمُخَالَفَة الْمُراد . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِه رَضِي اللهُ عَنْه وَنَفَقَهُ ، فَإِنْ وَافَقَهُ الْمَيْلِ وَافَقَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُوافِقَهُ ، فَإِنْ لَمُ يُوافِقَ الصَّوابَ فِي حُكْمِه وَلَا يُولِقَهُ ، فَإِنْ وَافَقَهُ الْغَلُطِ أَوْ الْجَهْلِ ، فَالْجَائِزُ هُو الْخَارِجُ عَنْ الْحَقِّ مُتَعَمِّدًا ، كَمَا فَسَرَ بِهِ (مِنَ) (13)

⁽١) سورة النور (٦٣) .

⁽٢) سورة الفجر (١٤) .

⁽٣) كلمة بالأصل لم أتبينها .

⁽٤) قال الخرشى : لما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام أن القضاة ثلاثة . جائر وجاهل وعدل ، أفاد المؤلف أحكامها على هذا الترتيب والمعنى أن القاضى الخارج عن الحق متعمدا تنبذ أحكامه أى تطرح وتلغى أى يطرحها ويلغيها القاضى الذى يتولى بعده .

ابن رشد القاضى : الجائر ترد أحكامه دون تصفح وإن كانت مستقيمة فى ظاهرها إلا أن تثبت صحة باطنها . اهـ .

وكذلك تنبذ أحكام القاضى الجاهل الذى لم يشاور العلماء بل يحكم بين الناس بالحدس والتخمين فإن كان يشاور أهل العلم فإن أحكامه تتعقب فما كان منها صوابا فيبقى ولا ينبذ وما كان جورا فينبذ ولا يقال : كيف تتعقب أحكامه مع المشاورة لأنا نقول : قد يعرف عين=

قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَنَبَذَ حُكْمٍ جَائِزِ)(١) وَوَجْهُ جُورِهِ لاَ يُعْرَفُ إِلاَّ مِنْ قَوْلهِ ، وَسَوَاءً اسْتَقَرَّ عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ أَوْ أَنْكَرَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِهِ ، أَعْنِي إِقْرَارِهُ بِهِ لَا نَّهُ أَنْكُرَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِهِ ، أَعْنِي إِقْرَارَهُ بِهِ لَا نَّهُ أَمْرٌ بِاطِنِيٌّ لاَ يُعْرَفُ إِلاَّ مَنْ جِهَتِه ، وَالغالط هو الذي يقصد الحكم بمذهبه فَيُصادِفُ عَيْرَهُ سَهُواً أَوْ لِعُذُرٍ مِنْ الأَعْذَارِ .

فَفِي (ق) (٢) عَنْ ابْنِ مِحْرِز مَا نَصَّهُ : إِنَّهُ إِنْ قَصَدَ إِلَى الْحُكْمِ بِمَـذْهَبِهِ فَصَادَفَ غَيْرَهُ سَهُواً فَهَذَا يَفْسَخُهُ هُوَّ دُونَ غَيْرِهِ لَأَنَّ ظَاهِرَهُ الصَّحَّةُ ، فَجَريَانُهُ عَلَى فَصَادَفَ غَيْرَهُ سَهُوا الْعُلَمَاءِ ، وَوَجْهُ غَلَطِهِ لاَ يُعْرَفُ إِلاَّ مِنْ قَوْله ، إِلاَّ أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةُ مَنْهُ هُوَ مَنْ عَلْمَتْ قَصْدَهُ إِلَى الْحُكْمِ بِغَيْرِهِ ، فَوَقَعَ فِيهِ فَيَنْقُضُهُ غَيْرُهُ كَمَا يَنْقُضَهُ هُوَ النَّهَى .

فَأُوَّلُ كَلاَمِهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأَي مُقَلِّدهِ) (٣) وَآخَرُ كَلاَمِهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا : (أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا فَأَخْطَأَ بِمُقَدِّرَ كَلاَمِهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا : (أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا فَأَخْطَأَ انْتَهَي . فَإِذَا عَلَمْتَ بِبَيِّنَةً أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا وَأَنَّهُ أَخْطَأَ انْتَهَي . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ مِنْهُ أَنَّ وَجُهُ غَلَطِهِ لاَ يُعْرَفُ أَيْضًا إِلاَّ مِنْ قَوْلِهِ ، أَوْ قَرِينَةً وَلَمْ أَقِفْ هَذَا عَلَمْتَ مِنْهُ أَنَّ وَجُهُ غَلَطِهِ لاَ يُعْرَفُ أَيْضًا إِلاَّ مِنْ قَوْلِهِ ، أَوْ قَرِينَةً وَلَمْ أَقِفْ

⁼ الحكم ولا يعرف الطريق إلى إيقاعه إذ القضاء صناعة دقيقة لا يعرفها كل أحد بل ولا أجل العلماء ، وكلام المؤلف يحمل على ما إذا ولى الجاهل لعدم العالم وإلا فقد تقدم أن العلم واجب شرط وأن عدمه يمنع انعقاد الولاية ونفوذ الحكم مع وجود العالم وأما العدل العالم إذا حكم في شيء ثم عزل وولى بعده غيره فإنه لا تتعقب أحكامه لأنها موافقة لما عليه الناس فتعقبها يؤدى إلى كثرة الشر والخصام فالمراد بعدم التعقب عدم التتبع وليس المراد أنا إذا رأينا حكما فاسدا لا ننقضه بل ينقضه قوله العدل أخرج الجائر وقوله : (العالم) أخرج به الجاهل ولو قال المؤلف : ومضى الصواب ، كان أحسن لأن غير الجور قد يكون خطأ أو سهوا أو نسيانا مع أنه لا يمضى «حاشية الخرشي» (٧/ ١٦٢ ـ ١٦٣) .

مختصر خلیل (ص/ ۲۲۱) .

⁽٢) التاج والإكليل (٦/ ١٣٥) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

⁽٤) المصدر السابق.

عَلَى شَيْء ، وَفِي الْقَـرِينَة بِالنِّسْبَـة إِلَى الْجُورِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُـتْ جُورُهُ وَلاَ خَطَوْهُ م مِـمَّا تَقَـدُّمَ فَهُـوَ جَاهِـلُ ، وَهُوَ الَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَـدَسِ وَالتَّخْمِينِ ، فَالتَّخْمِينُ هُوَ الْقَوْلُ بِالْحَدَسِ ، وَالْحَدَسُ ظَنَّ الشَّيْء وَالْقَوْلِ فِيهِ بِالرَّأَي .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْجَاهِلَ وَالْغَالِطَ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِمَا اِتِّفَاقًا كَمَا فِي نُصُوصِ أَئِمَتِنَا فَلاَ نَطِيلُ بِذْكِرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ .

وَالْجَائِرُ اخْتَلَفْتَ أَئِمَّتُنَا فِي ضَمَانِهِ فَمَذْهَبُ « الْمُدُوَّنَةِ » فِي كَتَابِ الأَقْضِيَةِ : أَنَّهُ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » اَلْمُفَسَّرَةِ لِكَلَامِ «الْمُدُوَّنَةِ عِنْدَ الأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ .

وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا ابْنُ يُونُسَ وَهُوَ مُقْـتَضَى كَلاَمِ ابْنِ مَـرْزُوقٍ أَيْضًا وَقَـدْ تَقَدَّمَ كَلاَمُهُمْ فِي ذَلِكَ فَلاَ نَطِيلُ بِإِعَادَتِه .

وَالَّذِي عَلَيْه بَعْضُ فُقَهَاء الْقَيْرُوان ضَمَانُهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ كَالْغَاصِبِ أَخَذَ مَالَ رَجُلِ فَدَفَعَهُ لِلاَّحَرِ فَلَهُ أَنْ يَتَبَعَ أَيُّهُمَا شَاءَ لأَنَّ كَلَيْهِمَا غَاصِبٌ لَهُ ، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ صَاحِبُ « النَّوادر » أَنْظُرْهُ فِي تَرْجَمَة : الْقَاضِي يُقِرُ أَنَّهُ حَكَمَ بِجَوْر أَوْ أَخْطَأَ فِي حُكْمَه ، وَمَشَى عَلَيْه أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِه » ، وقَيَّد بِه أَبُو الْحَسَنِ كَلاَم « الْمُدَوّنَة » وَذَيَّلَ بِه ابْنُ يُونُسَ مَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ عَدَم ضَمَانِه ، وتَرَكْتُ جَلْبَ كَلاَمِهِمْ هَنَّا فِي ذَلِكَ خَشْيَةَ الإِطَالَة .

فَإِذَا تَمَهَدَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الأَحِيرَ لاَ يُوازِي فِي التَّشْهِيرِ مَا فِي «الْمُدُونَة » وَأَتْبَاعِهَا مِنْ عَدَمِ ضَمَانِ الْحَاكِمِ الْجَائِرِ ، وَإِنْ جَارَ جَوْرًا بَيِّنًا وَلاَ سِيَّمَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَحِينَئِذٍ فَلاَ يَجُوزُ الْحُكْمُ وَلاَ الْفَتْوَى بِخَلافِ مَا فِي «الْمُدُونَة » انْتَهَى .

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ وَفِي (مَيَارَةَ)(١) عَلَى أُرْجُوزِيَّةِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ : فَقَدْ نَصَّوا عَلَى أَنَّ وَفِي (مَيَارَةَ)(١) عَلَى أَنْ جُوزِيَّةٍ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ : فَقَدْ نَصَّوا عَلَى أَنَّ (١) شرح ميارة (١/ ٣٦٨) .

الْقَوْلَ الْمُخْرِجَ لاَ يُعْمَلُ بِهِ فِي قَضَاءِ وَلاَ فَتْوَى ، وَإِنَّمَا يُذْكَرُ لَفَنَّنَا وَلَفَقَّهَا فَقَطْ ، وَأَضْعَفُ منْهُ مُخَالفُ « الْمُدَوَّنَة » انْتَهَى .

قَدْ نَصَّ أَئِمَّنَا عَلَي أَنَّ قَوْلَ مَالِكَ فِي « الْمُدُوَّنَة » أُولَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا لَأَنَّهُ الإِمَامُ الأَعْظَمُ ، وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا أُولَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ فِيهَا لأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَذْهَبِ مَالِك ، وَقَوْلُ عَيْرِهِ فِيهَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي غَيْرِهَا أَعْلَمُ بِمَذْهَبِ مَالِك ، وَقَوْلُ عَيْرِهِ فِيهَا أُولَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي غَيْرِهَا لَعْمَدُ بَعْلَمُ اللّهُ مَا تَقَدّمُ مِنْ كَلام الأَئِمَة لِصحَّتِهَا أَنْظُرُ التَّقَييدَ على «الْمُدوّنَة» ، وإنَّمَا جَلَبْتُ مَا تَقَدَمُ مِنْ كَلام الأَئِمَّة لِلتَّنبِيهِ عَلَى بُطْلاَنِ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِبُطْلاَنِ قَضَيّتنَا .

نَعَمْ فَلَمْ أَجْرِ فِي الْحُكْمِ ، وَلَمْ أَخْطِى ۚ فِيهِ وَلَمْ أَجْهَلْهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشَّكُورُ عَلَي ذَلِكَ مَنْ تَأَمَّلَ الرَّقَمَ وَجَدَ النَّصُوصَ مُتَظَافِرَةً عَلَي مَا حَكَمْنَا بِهِ إِنْ أَنْصَفَ وَبَالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ وَإِلاَّ فَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ بِاللهِ الْعَلَيِّ الْعَظِيمِ قَالَ وَبَالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ وَإِلاَّ فَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ بِاللهِ الْعَلَيِ الْعَظِيمِ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي كَتَابِهِ الْعَزِيزِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَبْعُوهُ ﴾ (١) الآيَةُ ، وقَالَ اللهُ تَعَالَى فِي كَتَابِهِ الْعَزِيزِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَبْعُوهُ ﴾ (١) الآيَةُ ، وقَالَ أَنْ عَدَوْهُ اللهُ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ (٢) وقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُ النَّكُوصِ ، وَفِى ﴿ إِضَاءَةِ الدَّجُنَّة ﴾ مَا نَصُهُ :

وَالْحَزْمُ أَنْ يَسِيرَ مَنْ لاَ يَعْلَمُ مَعَ رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ لِيَسْلَمْ وَيَسُلُكُ الْمُحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ فَنُورُهَا لِلْمُهْتَدِي اسْتَضَاءَ وَيَسُلُكُ الْمُحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ سَارَ ضَلاَلاً أَوْ هَلاَكًا يَعْشَى وَفِي بَنَيَاتِ الطَّرِيقِ يَخْشَي سَارَ ضَلاَلاً أَوْ هَلاَكًا يَعْشَى

وَأَيْضًا فَتُوى هَذَا الْمُفْتِي عَلَيَّ بَاطِلَةٌ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْعَدَالَةِ مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَنِ الْقَاسِمِ الْحَدُ شُيُوخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ الْعَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ عَلَيَّ لِعَدَاوَتَه إِيَّايَ كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ أَهْلُ وَلاَتَةَ وَبَادِيَتُهَا فَفِي لِعَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ عَلَيَّ لِعَدَاوَتَه إِيَّايَ كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ أَهْلُ وَلاَتَةَ وَبَادِيَتُهَا فَفِي

⁽١) سورة الأنعام (١٥٣) .

⁽۲) سورة يوسف (۱۰۸) .

غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا يُحْكَمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَي الْمُخْتَارِ عَنْ البُرْدُلِيِّ عَنْ الْمَازِرِيِّ مَا نَصَّهُ : إِنَّ عَدَاوَةَ الْمُفْتِي كَعَدَاوَةِ الشَّهُودِ الشَّهُودِ التَّهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ بُطْلَان فَتُواَهُ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ وَجُه أَنَّهَا إِنْ نَشَأَ عَنْهَا إِتْلاَفُ مَال فَهُو لَازَمٌ لَهُ دُنْيَا وَأُخْرَى لَأَنَّهُ مُقَلِّدٌ وَمُنْتَصَبُ لِلْفَتْوَى فَفِي ﴿ كَبِيرِ ﴾ (مَح) وَغَيْرِه مِنْ لَازِمٌ لَهُ دُنْيَا وَأُخْرَى لَأَنَّهُ مُقَلِّدٌ وَمُنْتَصَبُ لِلْفَتْوَى فَفِي ﴿ كَبِيرِ ﴾ (مَح) وَغَيْرِه مِنْ تَصَانِيف أَيْمَتنَا عَنْ الْمَازِرِيِّ وَاللَّفْظُ لِـ ﴿ مِح ﴾ مَا نَصُّهُ : ويَضْمَنُ الْمُفْتِي غَيْرَ الْمُجْتَهِد مَا أَتْلَفَ بِفَتُولَ مُ وَاللَّفْظُ لِـ ﴿ مِح اللَّهُ وَيَ الْمُنْتَصِبِ لِلْفَتُوى ، وَيُؤدَّبُ إِلاَّ أَنْ يَتَعَدَّمَ لَهُ الْاَشْتِغَالُ فِي الْعِلْمِ فَلاَ أَدَبَ عَلَيْه ، وَهَذَا فِي الْمُنْتَصِبِ لِلْفَتُوى الْوَاجِبِ تَقْلِيدُهُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه لِأَنَّهُ غُرُورٌ بِالْقَوْلِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَحُجَّةٌ بِلاَ نَصِّ كَدَعُوى بِلاَ دَليل ، وَاللهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي السَّبِيلْ ، وَفِيمَا قُلْنَاهُ وَنَقَلْنَاهُ مِنْ كَلاَمِ الأَئمَّة كَفَايَةً إِنْ شَاءَ اللهُ لَمَنْ أَيَّدَهُ اللهُ بِالْعَنَايَة ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذَكْرَى لَمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُو شَهِيدٌ ﴾ (١) ، اللَّهُمَّ أَرْنَا الْجَوَّقَ حَقًا وَارْزُقْنَا اجْتَنَابَهُ آمِينَ يَارَبَ أَرْنَا الْجَامِينَ وَصَلَّى اللهُ عَلَي سَيِّدنا مُحَمَّد خَاتَمِ النَّبِيِّنَ ، وَإِمَامَ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَي اللهُ وَصَحْبِه وَجَمِيعَ أَمَّتِه وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ، وَهَذَا كَتَبَهُ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِه فَقيرُ مَوْلاهُ ، وَاللهُ وَرَادُقْنَا مُحَمِّد عَاتِم اللهُ عَنْ الْجَمِيعِ وَمَنْ وَلَهُمْ مَوْلاهُ ، وَهَذَا كَتَبَهُ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِه فَقيرُ مَوْلاهُ ، وَهَذَا كَتَبَهُ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِه فَقيرُ مَوْلاهُ ، وَهَذَا كَتَبَهُ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِه فَقيرُ مَوْلاهُ ، وَأَسَيرُ خَطَايَاهُ وَمُسَلِّمًا عَلَى مَنْ يَقَفُ عَلَيْه مِنْ الطَّلَبَة وَمُلَتمسًا مِنْهُ الدُّعَاءَ بِحُسْنِ الْخَاتِمة وَالسَّرُ فِي الدَّرَيْنِ وَلَهُمْ مَثْلُ ذَلِكَ مَنِي القصري بْنُ مُحَمَّد الْمُخْتَارِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ القصري عَفَا الله عَنْ الْجَمِيعِ وَمَنْ وَلِدُوا وَالْمُسْلِمِينَ الْتَهَى . .

⁽١) سورة : ق (٣٧) .

تَسْلِيمُ الْعُلَمَاء لِحُكْمِ القصري فِي هَذِهِ النَّازِلَة وَعَلَيْكُمْ السَّلاَمُ وَرَحْمَةُ الله تَعَالَى وَبَرْكَاتُهُ:

يَأْيُّهَا القصرى مَالِكُ مشبهه أَنْتَ الَّذِي جَادَلَةَ انْبُنْ جَازَلْتَ بِالْحِقِ السَّوِيِّ فجدلته فَاعْدُرْ سِواكَ وَالْمُجَادَلَةَ انْبُنْ لَمْ تبق فِي فَعُولُكَ قَوْلُهَ قَائِلٍ إِلاَّ الشَّهَادَةَ بِالإِصَابَةِ فَهِي ذِي لَمْ تبق فِي فَعُولُكَ قَوْلُهَ قَائِلٍ إِلاَّ الشَّهَادَةَ بِالإِصَابَةِ فَهِي ذِي

وَلَعَلَّ مُجَادِلُكَ اغْتَرَّ بِقَوْلِ (عج) الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ سَيِّدِي الْحَاجُّ الْحَسَنُ كَوْنُهُ دَيته هَدْرًا مُخَالِفٌ لِلنَّقْلِ ، ولَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِالدِّيارِ الْمَصْرِيَّة فِي الْمَدْرَسَة فِي الْجَامِعِ الأَزْهَرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ التَّدْرِيسَ فَلَمْ يَذْكُو لِيً الْمُعَمِينَة فِي الْمَدْرَسَة فَي الْجَامِعِ الأَزْهَرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ التَّدْرِيسَ فَلَمْ يَذْكُو لِي الْمُعَلِيقَةَ النَّهَى .

وَذَلِكَ عَادَةُ مَنْ يَكْتَفِي بِالْبَحْثِ فِي أُوَّلِ كِتَابٍ فَيَتَنَزَّلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: قُلْ لِلَّذِي يَدَّعِي عِلْمًا وَمَعْرِفَةً حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

وَلذَلكَ حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ الْفَتْوَى دُونَ تَمَامِ الْبَحْثِ عَنْ الْقُيُّودِ فِي مَ ظَانِّهَا مِنْ الْمُطَوَّلَاتِ ؛ إِذْ لاَ يَخْرُجُ الصَّوَابُ إِلاَّ عِنْدَ ازْدِحَامِ الْعُقُول ، وَلاَ يَجُوزُ الإِفْتَاءُ الْمُطَوَّلَاتِ ؛ إِذْ لاَ يَخْرُجُ الصَّوَابُ إِلاَّ عِنْدَ ازْدِحَامِ الْعُقُول ، وَلاَ يَغُلْط ْ غَالِبًا إِلاَّ الْمُقْتَحِمُونَ عَلَي الْفَتْوَى بِمُجَرَّدِ لَفْظَةً أَوْ طُرَّةً

وَكُوْنُ الْفَتَى يَوْمَ اللِّقَاءِ مُبَارِزًا بِلاَ آلَة مِنْ مُوجِبَاتِ الْفِرَارِ فَرَادِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (١) .

⁽١) سورة غافر (٨٣) .

حِكَايَةٌ مَطْبُوعَةٌ

قيلَ : أَمَالَ رَجُلُ قَلَنْسُوتَهُ ، وَهُوَ منْ قَوْم عَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ أَمَالَهَا عَلَي هَيْئَة مَخْصُوصَة اشْتَهَرَ بِكَثْرَة الْمَال حَتَّى صَارَ يُقْصَدُ لَكُلِّ شَيْء ، وَكَانَ ٱخَرُ مُطَّلَعًا عَلَى قلَّة مَاله وَلَكنَّهُ أُعْجِبَ به لخَبَاله فَدَعَاهُ للشَّركَة وَقَالَ لَهُ: كُمْ عنْدَكَ؟ فَقَالَ: لَهُ أَرْبَعُمائَة درهم ، فَقَالَ : وأَنَّا كَذَلك ، فَقَالَ لَهُ : تَعَالَ نَبيعُهَا بِالْبَصَلُ وَنُخَزِّنُهُ حَتَّى إِذَا رَبَح بعْنَا ، فَقَيلَ [ق / ٧٤١] فَجَعَلَ الْبَصَلَ في مَطْمُورَة وَرَشَّهُ بِالْمَاء لِيفُ سَدَ فَلَمَّا جَاءَ وَقْتُ بَيْعِ الْبَصَلِ كَشَفَا عَنْهُ فَوَجَدَاهُ رَمَادًا فَصَارَ يَصْرُخُ وَيُنوحُ ، وَصَاحِبُهُ يَضْحَكُ فَلَمَّا مَلَّ منْ النضَّحك أَعْطَاهُ رَأْسَ مَالِهِ وَقَالَ لَهُ: مِثْلُكَ يَسْأَلَ ، وَيَتَطَفَّلُ ، فَكَذَلكَ مِنْ تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ بَطِرة أَوْ لَفْظَة ، وَلَقَد كَفْيَتَنَا جَزَاكَ اللهُ خَيْـرًا مُؤْنَةَ إِيَراد النَّصُوصِ الْمُتْلَقَـاة بِالْقَبُولِ عِنْدَ أَهْلِ الْعُـقُولِ وَالنَّقُول فَعَلَمْنَا بِصِحَّتِهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الإِفْتَاءُ بِغَيْرِهَا إِذْ هِيَ الْمَشْهُورَةُ وَسِواهَا الْمَهْجُورَةُ، وَقَدْ تَظَافَرَتْ نُصُوصُ الأَدْبَاء منْ عُلَمَاء الْمَعَاني وَالْبَيَان عَلَى كَرَاهَة الزِّيَّادَةِ عَلَى الْبَيَانِ فَفِي « تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ » : يَجِبُ الْإِكْتِفَاءُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَلِذَلِكَ قَالَ رَبُّ الأَرْبَابِ: ﴿ الْمَ مَ ۞ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فَيِهِ ﴾ (١) ، وقَالَ الشَّاعرَ :

إِذَا جَلَسْتَ إِلَي قَوْمٍ تُحَدِّثُهُمْ ۚ يَوْمًا حَدِيثًا عَنْ الْمَاضِي أَوْ الْآتِي فَلاَ تُعِدَّنْ حَدِيثًا إِنَّ طَبْعَهُمْ مُ وَكَلِّ بِمُعَادَاةِ الْمُعَادَاةِ الْمُعَادَاةِ

ثُمَّ إِنَّكَ مَا أَوْرَدْتَ نَصًا إِلاَّ وأَنَا أَحْفَظُهُ نَظْمًا وَلِلَّهِ الْحَـمْدُ وَقَالَ سَيِّدِي حَمَى اللهُ التشيتي آخِرَ أَلْفِيَّتِهِ فِي ضَبْطِ « الْمُخْتَصَرِ » .

لَوْ نَزَلَتْ مَظْلَمَةٌ بِرَجُلٍ أَجَازَ لَهُ الرَّفْعُ وَلَوْ بِالْجَبَلِ

سورة البقرة (۱_۲)

عَنْ نَفْسِهِ وَلَوْ مُصِيبًا مُسْلِمًا بِدَفْعِهِ وَهُوَ بِذَاكَ عَلِمَا وَلَا يَجُ وَوُ بِذَاكَ عَلِمَا وَلَا يَجُ وَزُ رَدُّهَ اللهِ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ

وَفَائِدَةُ هَذَا أَنَّ نُصُوصَ الأَئمَّةِ هُنَا نَظْمًا وَنَثْرًا لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مضغها العجول منذ حجج ، وَفِي نَظْمِنَا لَلنَّواَذِلِ .

وَكُوَّنُ دَمِهِ يَكُونُ هَدُرًا فَخَطَأً أَظْهِرَ مَنْ يَظْهَرَا

وَفِي شَرْحِ الْوسطى : إِنَّ تَغْيِيسرَ الْمُنْكَرِ دُونَ شَرْطِهِ قَدْ يَكُونُ إِذْلَالًا لِلدِّينِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ بَكَّارٍ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ : وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ بَكَّارٍ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ : فَمُسْتَغْرِقُ الذِّمَّةِ فَعَلَطُ فَاحِشُ سَبَقَكَ إِلَيْهِ أَشْيَاخٌ وَإِنَّمَا أَعْرَابُ بِلاَدِنَا عَارِقُوا الذِّمَّةِ لاَ مُسْتَغْرِقُ الذِّمَّةِ ، أَنَّهُ هُو الَّذِي اسْتَغْرَقَ لاَ مُسْتَغْرِقُ الذِّمَّةِ ، أَنَّهُ هُو الَّذِي اسْتَغْرَقَ مَلْكَهُ التَّبَعَات ، وَإِنَّمَا يُصَدِّقُ ذَا الْحَدِّ عَلَي مَنْ يَكْتَسَبْ وَيُنَمِّي وَيَحْمِلُ أَرْسَالَ وَالْعَلَكَ وَسَائِرَ أَصُولِ الْحَلالِ الْعَشْرَة ، وأَمَّا الْمُغَافَرَةُ وَشَبْهِهُمْ فَلاَ حَلالَ ، وَالْعَلَكَ وَسَائِرَ أَصُولِ الْحَلالِ الْعَشْرَة ، وأَمَّا الْمُغَافَرَةُ وَشَبْهِهُمْ فَلاَ حَلالَ ، وَالْعَلْكَ وَسَائِرَ أَصُولِ الْحَلالِ الْعَشْرَة ، وأَمَّا الْمُغَافَرَةُ وَشَبْهِهُمْ فَلا حَلالَ ، عَزِقَتْ ذِمَّتُهُمْ فَلا سِينَ وَلا تَاءِ لاَنَّهُمَا لِلتَّسَبُّبِ فَمَا لَهُمْ إِلاً عَنْدَهُمْ أَصْلاً فَلَذَلِكَ عَزِقَتْ ذِمَّتُهُمْ فَلا سِينَ وَلاَ تَاءِ لاَنَّهُمَا لِلتَّسَبُّ فَمَا لَهُمْ إِلاً أَصُولُ الْعَزَقِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ وَهِي الْأَلْفُ وَالسِّينُ وَالتَّاءَ فَلاَحَظَّ لَهُمْ فِيها فَهُمْ غَرِيقُونَ فِي الْغَرَقِ ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَيْهُ مِنْ الْمَكَاسِبِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى يُزَادُ لَهُمْ مِنْ الْحُرُوفِ الزَّوَائِد ، وَهَذَا الْمَعْنَى مِنْ مُنَاسَبَاتِ عبادَ الطيرى ، وَأَمَّا تَضْمِينُكَ أَنْتَ فَمُجَرَّدُ غَيْظ مُودً إِلَى فَيْظ وَهِي مِنْ الدَّعَاوَي الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْقَاضِيأَنْ لاَ يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ، وَيَزْجُرَ عَلَيْهَا كَمُدَّعٍ عَلَى صَالِحٍ ، وَمِنْ تَشْبِيهِي .

وَشُرُوطُ دَعْوَى الْمُدَّعِي أَنْ تشبها مِنْ أَجْلِ ذَاكَ الأُمُّ لاَ قَذْفَ لَهَا أُوصِيكَ يَا أَخِي بِتْقَوْى اللهِ وَالإِعْرَاضِ عَنْ الْجَاهِلِينَ مَنْ الْجَاهِلِينَ مَنْ الْجَاهِلِينَ مَنْ الْجَاهِلِينَ مَنْ الْجَاهِلِينَ مَنْ الْجَاهِلِينَ مَنْ اللهِ وَالإِعْرَاضِ عَنْ الْجَاهِلِينَ

دَعْ الْحَسُودَ وَمَا يَلْقَاكَ مِنْ حَسَدِهِ يَكُفِيكَ مِنْهُ لَهِيبُ النَّارِ فِي كَبِدِهِ

إِنْ لُمْتَ ذَا حَسَدٍ فَرَّجْتَ كُرْبَتَهُ وَإِنْ سَكَتَّ فَقَدْ أَهْلَكْتَهُ بِيَدِهِ

وَفِي ﴿ لَطَائِفِ الْمَنَنِ ﴾ للشَّعْرانِيِّ ، لاَ تَرُدَّنَّ عَلَي مُعْجِب فَيَسْتَفَيدُ مِنْكَ وَيَتَخِذُكَ عَدُوًا ، وَاللهُ يَعْصَمُكَ مِنْ النَّاسِ ، وَقَدْ وَجَدَنِي الْحَاجُّ بَشنح فِي اشْتَغَالُ وَشُغْلِ بَال فَكَتَبْتُ هَذِه الْمُسْودَّة بِمُراد مُرْتَجَلٍ وَلاَ تَنْسني مِنْ دُعَائِكَ الشَّكَ بَعْضَميع الْمُصَالِح ، وَالْحَمْدُ للَّه رَبِّ الْعَالِمينَ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى الصَّالِح بَجَمِيع الْمُصَالِح ، وَالْحَمْدُ للَّه رَبِّ الْعَالِمينَ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى خَاتِمَ النَّه بِنَ انْتَهَى . كَتَبَهُ لَسَبْع بَقِيتُ مَنْ صَفَرْ الْخَيِّرُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجَ حَمَى الله وعَفَى الله عَنْهُ وَوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ لِمَا فِي الْوَرَقَاتِ مِنْ النَّصُوصِ صَرِيحٌ فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ صَحِيحٌ قَالَتُ بِلَسَانِ حَالَهَا : مَا بَقَيَتْ لَكَ غَيْرُ حُجَّة ، وَهَذه مِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي رَدَّ فِيهَا الْحَاجُ الْحَسَنُ عَلَي (مَح) فِيهَا بِشَيْء يُسْتَنَدُ إِلَيْه الْحَسَنُ عَلَي (مَح) فِيهَا بِشَيْء يُسْتَنَدُ إِلَيْه وَهُوَ بَلْ اللهُ ضَرِيحه كَمَا قَالَ الْقَائِلُ : الْحَوادُ يَكُبُوا ، وَالصَّارِمُ يَنْبُو فَجَزَاكَ اللهُ خِيرًا وَوَقَاكَ ضَيْرًا ، بَلْ اللاَّفِقُ أَنْ تَمْتِثلَ قَوْلَ الشَّاعِي :

تَغَافَلْ عَمَّنْ كَوَاهُ الْحَسَدُ وَدَعْهُ عَلَى رَغْمِ أَنْف يَمُوتُ وَلَا تَصْغ يَوْمًا إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ جَوَابَ الْحَسُودِ السُّكُوتُ

وَفِي النَّقُولاَتِ مَا يُعْتَمدُ عَلَيْه وَيَكُفِى وَيُسْتَنَدُ إِلَيْه وَيَشْفِي ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ محبكم عَلَي الدَّوَامِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الكلسوكي وَقَّقَهُ اللهُ لأَحْسَنَ السَّلُوكِ ، وَكَانَ اللهُ لَهُ دُنْيًا وَأُخْرَى .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ.

مَا حَكَمَ الْحَاكِمِ بِهِ صَحِيحٌ وَغَيْرُهُ جَرِيحٌ ، وَغَيْرُهُ مُكَابَرَةُ الْعَيَانِ حَقَّقَ اللهُ أَمَالَ هَذَا الْحَاكِمِ وَجَرَاهُ اللهُ وَإِيَّانَا خَيْرًا وَوَقَانَا وَإِيَّاهُ ضَيْرًا ، وَلَعَمْرِي إِنَّ أَمَالَ هَذَا الْحَاكِمِ وَجَرَاهُ اللهُ وَإِيَّانَا خَيْرًا وَوَقَانَا وَإِيَّاهُ ضَيْرًا ، وَلَعَمْرِي إِنَّ اللهُ الْمُحْالِفَ لَفِي سَعَةً مِنْ مَقَالِهِ ، وَلَوْ بَلَغَ مَا بَلَغَ فِي حَالِهِ ، كَيْفَ وَالْحُكْمُ الْمُحَالِفَ لَفِي سَعَةً مِنْ مَقَالِهِ ، وَلَوْ بَلَغَ مَا بَلَغَ فِي حَالِهِ ، كَيْفَ وَالْحُكْمُ

لنُّصُوصِ عَنْ الأَئمَّة يَجِبُ اتَّبَاعُهُ وَلاَ سَيَّمَا الْحُكُمُ عَنْ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ الَّذِي فِيهِ سَعَةٌ وَمَنْدُوحَةٌ لَلسَّادَات جَعَلَنَا اللهُ مَنْ مُحبِّي الْعُلَمَاء حَامِلِي لُواء الإسْلام ، وَمَمَّنْ يَسْتَمعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَرَزَقَنَا اقْتَفَاءَ آثَارِهمْ وَجَنَّبَنَا مُخَالَفَتِهمْ ، وَمَمَّنْ يَسْتَمعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَرَزَقَنَا اقْتَفَاء آثَارِهمْ وَجَنَّبَنَا مُخَالَفَتِهمْ ، وَمَكَّى اللهُ عَلَى وَنَعُوذُ بِالله مَنْ سَيِّئَات أَعْمَالِنَا ، وَإِنَّا لِلّه وَإِنَّا إِلَيْه رَاجِعُونَ ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ الأَمِينُ ابْنُ أَحْمَدَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ الأَمِينُ ابْنُ أَحْمَدَ الكَلَسُوكِي كَانَ اللهُ لَهُ وَلُوالدَيْه آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشَّكْرُ لَهُ ، وَصَلَّى وَسَلَّمَ عَلَي مَنْ لاَ نَبِيَّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَعَلَيْكُمْ السَّلاَمُ وَرَحْمِةُ اللهِ وَبَركَاتُهُ .

أَمَّا بَعْدَ فَ مَا حَكَمَ بِهِ مُقَيَّدُ الْورَقَات بِمَا فِيهَا صَحِيحُ غِنِّي إِنْ شَاءَ اللهُ عَنْ التَّصْحِيحِ فَجَزَاهُ اللهُ عَنْ إِعْلاَءِ الْحَقِّ خَيْرًا وَوَفَاهُ فِيمَا وَلاَهُ خَيْرًا فَلَقَدْ جَاهَرَ بشبا قَلَمه جَهَادًا كَبِيرًا أَكَلَ أَعْشَى الْبَصِيرَة ضَرِيرًا جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاهُ مِمَّنْ يَرْحَمُ الْمَوَافِق، وَلَمُ اللهُ وَإِيَّاهُ مِمَّنْ يَرْحَمُ الْمَوَافِق، وَالمُشَافِقَ وَخَتَمَ لِلْجِمِيعَ بِالْخَاتِمَةِ الْحُسْنَى فِي الدِّينِ وَالأَخِرَةِ وَالدُّنْيَا وَلِلّهِ الْحَمْدُ فِي الأَولَى وَالأَخْرَى ، وَكَتَبَهُ فَقِيرُ مَوْلاَهُ أَحْمَدُ بْنُ الْبَشِيرِ الكلسوكي لَطَفَ اللهُ بِالْجَمِيعِ وَالْمُسْلِمِينَ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّه وَحْدَهُ وَصَلَّى عَلَى مَنْ لا نبي بعْدَهُ والله وَصَحْبِه وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا حَمْدًا لِمَنْ قَالَ : ﴿ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَاوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) ، والنَّصُوصُ بالضروس صحيحةٌ صريحةٌ ، وضمن حكم بها فهو بَرِيءٌ مما قَذَفَهُ بِهِ شَاتِمُهُ مِنْ الْجَوْرِ وَالْجَهْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لأنه بَيْنَ الْحَقَ ، وأوضحهُ والدَّلِيلَ وَصَحَّحَهُ ، وأَرْبَتَ الْقِيلَ وَرَجَّحَهُ ، إذْ أَسَّسَ قَواعِدَهُ ، ورَدَّ أَوَابِدَهُ ، وقَديد وصَحَدَّ ، وأَرْبُتَ الْقِيلَ ورَجَّحَهُ ، إذْ أَسَّسَ قَواعِدَهُ ، ورَدَّ أَوَابِدَهُ ، وقَديد شَوارِدَهُ حَتَّى كَبَتَ مُنْكِرَةُ ، ومُعَانِدَهُ فَالْواَجِبُ عَلَى الْجَاحِد مَصِيرهُ إِلَيْهِ وَالرَّجُوعُ اللّهِ مَا لَدَيْهِ إِذْ هُو الْحَقُ الّذِي لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ ، وخَيْرُ الْكَلاَمُ مَا قَلَّ وأَفَادَ وأُوجَزَ اللّهُ فَائِلَهُ وَاجَدَ وَهُو مَحَالًا رَحْبُ أَمْلاً هُ بِكُتُبِهِ ، وَقَالَهُ شَيْخُ الْمَشَايِخِ الْمُخْتَارُ ابْنُ اللّهُ قَائِلُهُ وَاجَادَ وهُو مَحَالًا رَحْبُ أَمْلاَهُ بِكُتُبِهِ ، وقَالَهُ شَيْخُ الْمَشَايِخِ الْمُحْتَارُ ابْنُ اللّهُ قَائِهُ وَاللّهُ شَيْخُ الْمَشَايِخِ الْمُخْتَارُ ابْنُ

⁽١) سورة المائدة (٤٥) .

أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بِكْرِ الْوَافِي الْكَنْتِي مَتَّعَ اللهُ الْإِسْـلاَمَ وَأَهْلَهُ بِوُجُودِه وَدَوَام شُهُودِه ، وَتُولَكَى رَسُمَ حُرُوفُه مِنْ يَدِه ، وَابْنُهُ مُـحَمَّدُ ابْنُ الْمُخْتَـارَ بْنِ أَحْمَدَ إِلَخْ . . أَمَّنَهُ اللهُ وَوَالِدَيْهِ وَأَشْيَاخِهِ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ إِنَّـهُ رَفِيعُ الدَّرَجَات. انْتَهَى الْحَمْدُ للَّه وَحْدَهُ .

وَلَبَعْض مَنْ نَظَرَ فِي الْوَرَقَاتِ مُسْتَندًا مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ مَادِحًا لِلْبَحْرِ الْوَسِيطِ: بَيْسِنَ الْبِعْاةِ وَقَوْلُ الْحَقَّ يُتَّبَعُ نَقَلَ الأَئمَّةَ ذَا وَفي كُتُبهم جَمَعُوا نَصٌّ فَذَلكَ نَصُّ الْحَقِّ فَاتَّبعُوا فَمَا إِلَى قُولُه يُصْغِي وَيَسْتَمعُ مِنْ غَيْرِ فَهُم لِمَا فِي كُتُبِهِمْ وَضَعُوا به الْقُضَاةُ النَّقَاتُ كُلُّهُمْ جَمَعُوا

للَّه دُرُّكَ في حُكْم حَكَمْتَ به بَيُّنْتُ أَمْرَهُمْ بِالنَّصِّ مُمْتَثلاً نَقُلاً صَحيحًا صَريحًا لاَ يُعَارضُهُ مَنْ رَامَ نَقْضًا لهَذَا الْحُكْم مُعْتَرضًا إِذْ كُمْ مُـزَيَّفٌ مَا صَحَّتْ مَدَاركُهُ هُـوَ الَّـذِي شَـهدَتْ وَالْحَـقُّ مُنْضَمٌّ الأَبْيَاتَ بِحَمْدِ اللهِ وَحُسْنِ عَوْنه :

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللهُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّد وآله وَصَحْبه وَسَلَّمْ تَسْليمًا .

هَذَا ، وَإِنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ قَدْ وَرِدَ عَلَيَّ قَبْلُ أَنَّ الْفَقِيهَ القصرى قَدْ حَكَمَ عَلَي أَهْلِ سَيِّـدِ بَكْرِ لعياسي بوُجُــوب [ق / ٧٤٢] ديَة لكبيتي دُونَ قَــسَامَة فَأَفْــتَيْتُ بِنَقْضِ الْحُكْمِ لَعَدَم مُصَادَفَته الْحَقَّ ، فَلَمَّا وَرَدْتُ عَلَى وَرَقَاته ، وَأَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِيهَا وَجَدْتُهُ مُصَرِّحًا بِأَنَّ حُكْمَهُ إِنَّمَا هُوَ بِنَفْيِ دِيَةِ الْغَلاَّويِّ عَنْ الْأَغْلاَل ، وأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِثُبُوتِ هَا عَلَي أَهْلِ سَيِّدِ بَكْرِ لَعَدَم تَرَافُعهمْ عَلَيْهِ وَأَعْلَمَ هُمْ بِتَوَقُّفِ الثُّبُوتِ عَلَى حُضُور وَلَيِّ الْمَقْتُول ، وَأَيْمَان الْقَسَامَة عَلَمْتَ أَنَّ القصرى لَمْ يُبْق لذي حَالَ حَالًا ، وَلاَ لذي مَقَال مَقَالاً فِي نَقْضَ مَا حَكَمَ بِهِ لِمُوافَقَتِهِ النَّصُوصَ

الصَّرِيحة الصَّحيحة الَّتي جَلَبَهَا وَنَاهيكَ بِهَا كَثْرَةً فَصْلاً عَنْ تَضْمينه اللَّية الَّذي الْقَوْلُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْبَلَيَّة إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ مَوَاقِفَ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ وَلَوْ قَرَّرْنَا الْقَوْلُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْبَلَيَّة إِذْ كَيْفَ يَضْمَن مَوَاقِفَ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ وَلَوْ قَرَّرْنَا تَقْرِيرًا فَاسَدًا أَنَّهُ خَالَفَ دُونَ تَعَمَّد الْجَوْرَ ، وَدُونَ تَولِّي إِنْفَاذَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضْمَن عَنْدَ ابْنِ رُشْد خِلاَفًا للْمَازِرِيِّ إِنْ لَمْ يَنْتَصِب ، وَإِلاَّ فَمَقْتَضَى النَّظَرِ يَضْمَانِهِ وَقَدْ قُلْتُ فِي مَرَاقِي السَّعُودِ .

وَلَمْ يَضْمَنْ ذُو اجْتِهَاد ضَيَّعا إِنْ يَكُ لاَ لِقَاطِع قَدْ رَجَعاً إِلاَّ فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لاَ يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ قَوْلٌ بَيَّنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ قَوْلٌ بَيَّنَ وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِبًا فَالنَّظَرُ ذَاكَ وِفَاقًا عِنْدَ مَنْ يُحَرِّرُ وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِبًا فَالنَّظَرُ

ذَلكَ إِشَارَةٌ إِلَى الضَّمَان ، وَالْمُرَاد بِالْمُحَرَّر " ح " فَالَّذِي أَقُولُ بِصحَّة مَا قَالَهُ الْمَقري مِنْ نَفْيِ اللَّيَةَ عَنْ الأَغْلَال وَتَوَقَّفُ وُجُوبِ الدَّية عَلَى الْمُنَازِعِينَ لَهُمْ عَلَى الْقَسَامَة ، وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ الشَّمْسِ فِي رَابِعَة النَّهَارِ مَالَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَانِ لَهُمْ عَلَى تَعْيِينِ الضَّارِبِ فَتَكُونُ الدَّيةُ عَلَيْه حِلاَف مَعَ الْقَسَامَة ، قَالَهُ الْبَنَانِيُّ وَمَا فِي عَلَى تَعْيِينِ الضَّارِبِ فَتَكُونُ الدَّيةُ عَلَيْه حِلاَف مَع الْقَسَامَة ، قَالَهُ الْبَنَانِيُّ وَمَا فِي عَلَى تَعْيِينِ الضَّارِبِ فَتَكُونُ الدَّيةُ عَلَيْه حِلاَف مَع الْقَسَامَة ، قَالَهُ الْبَنَانِيُّ وَمَا فِي عَلَى الشَّاعِ وَلَا يُقَلِلُ الثَّانِي فَي كَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَإِنْ انْفُصَلَت حُكُم الْقصري لأَنَّ التَّوْولُ وَالْقَوْلُ الأَوْلُ أَيْضًا شَهَرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَحَملَت عَلَيْه « الْمُدُونَةُ » ، يَعْاةُ . . .) (١) وَإِلَخْ هُو الْمَشْهُورُ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَنَانِيُّ عَنْ الشَّيْخِ مُصْطَفَى مُرْتَضِيا وَلَئْ سَلَّمْنَا مَا قَالَ مُصْطَفَى فَلَيْسَ مِنْ الْمَتَانَة فِي الضَّعَفَ التِّتِي يُنتَقَضُ فِيهَا حُكُمُ وَلَئَنْ سَلَّمْنَا مَا قَالَ مُصْطَفَى فَلَيْسَ مِنْ الْمُتَانَة فِي الضَّعَفَ التِّتِي يُنتَقَضُ فِيهَا حُكُمُ الْحَاكِم ، وكَتَبَهُ عُبَيدُ رَبِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الإِمَامِ الْعَلَوِيِ الْمُعَلِي الْمُ الْعَلُوي الْمُحَالَةُ مَوْلاً هُ مَوْلاً هُ تَعَالَى أَعْلَى عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الإِمَامِ الْعَلُوي أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الإِمَامِ الْعَلُوي أَعْلَى أَعْلَى الْمُلُولِي الْمُعْلَقِي أَمِينَ ، وكَتَبَهُ عَبَيدُ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْإِمَامِ الْعَلُوي أَعْلَى أَلَعُلُومِ الْمُعْلَى أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَيْ أَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَنْ اللّهُ الْعَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أ

(٢٠٣٧) [٦] سُؤَالٌ: عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ غَائِبًا)(٢)

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٨١) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲٦۲) .

إِلَخْ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اسْتحْقَاقه أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الاسْتَحْقَاق رَأُواْ الْمَحْكُومَ بِه فِي يَد الْمُدَّعَي عَلَيْه ، بِأَنْ يَقُولُوا : رَأْيَنَا الشَّيْءَ الْفُلاَنِيَّ بِيَد فُلاَن ، وَوَصْفُهُ كَذَا فَهُو لَفُلاَن أَعْني الْمُدَّعَي فَعَلَمُوا خُرُوجَهُ عَنْ ملكه بِوَجْهَ شَرَّعيًّ إِلَي الآنَ ، أَوْ لاَ يَشْتَرَطُّ رُوَيْتَهُمْ لَهُ عَنْدَ الْمُدَّعَي عَلَيْه ، بَلْ يَكْفَي أَنْ يُثِبِّتُ أَنْ يُثَبِّتُ أَنَّ عِنْدَ الْمُدَّعَي عَلَيْه شَرَّعي أَنْ يُثَبِّتُ أَنْ يُثَبِّتُ أَنَّ عِنْدَ الْمُدَّعَي عَلَيْه شَيْئًا وَصْفُهُ كَذَا وَكَذَا بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِنَة أَخْرَى ، ثُمَّ تَشْهَدُ بَيِّنَةُ الاسْتَحْقَاق بِأَنَّ الشَّيْءَ النَّذي وَصْفُهُ مَكَذَا فَهُو لَفُلَانٍ هَذَا لَمْ يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ فِي عَلْمَهِمْ بِنَاقِلٍ شَرْعِيً إِلَى الآنَ؟ الشَّيْءَ إلَى الآنَ؟

جَوابُهُ: قَالَ فِي « التَّبْصِرَة » مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلِ دَابَّةً أَوْ عَبْدًا بِصفَة كَذَا وَكَذَا فَأَنْكُرَ الآخَرُ أَنْ يَكُونَ ذَلَكَ عِنْدَهُ فَأَتَى الطَّالِبُ بِبَيِّنَةً أَنَّ الْمَطْلُوبَ أَقَرَّ أَنَّ بِيدِهِ عَبْدًا أَوْ دَابَّةً بِصفة للصفة الَّتِي ادَّعَي الطَّالِبُ ، فَقَالَ سَحْنُونُ : إِنْ شَهِدُوا أَنَّ وَبُدًا أَوْ دَابَّةً فُلاَن عِنْدَ فُلاَن عِنْدَ فَلَان عَنْد وَلَا الشَّهَادَةُ ، وَإِنْ شَهِدُوا أَنَّ فِي يَدِهِ الصَّفَة الَّتِي يَدَّعِي فَلَيْسَ بِشَيْء انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(۲۰۳۸) [۷] سُوَالٌ: عَنْ شَخْصِ ادَّعَي عَلَى آخَرَ أَنَّهُ عَالَمٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَي آخَرَ أَنَّهُ عَالَمٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَي آخَرَ ، وَأَنَّهُ أَنْكُرَهُ ، وَتَلَفَ حَقَّهُ ، وَأَنَّهُ يَضْمُنُهُ لَهُ شَرْعًا ، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنَّهُ لاَ علْمَ لَهُ بَذَكَ الْحَقِّ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ ضَمَانُ الْحَقِّ الْمُدَّعَي بِهِ بَذَلَكَ الْحُقِّ الْمُدَّعَي بِهِ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ ضَمَانُ الْحَقِّ الْمُدَّعَي بِهِ تَلْكَ الْدُعُوى الْمُجَرَّدَةَ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لاَ تَجِبُ بِهَا الْيَمِينُ عَلَي الْمُدَّعَي عَلَيْهِ ، وَأَحْرَى غَيْرُهَا لِقَوْلِ ابْنِ أَبِي زَيْد ، وَلاَ يَمِينَ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ أَوْ الظَّنَّةُ وَنَحُوهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَاسْتَحْلَفَهُ إِنْ خَالَطَهُ بَدِيْنِ . . .) (١) إِلَخْ .

أَيْضًا لاَ غُرْمَ عَلَى السَّاهِد إِذَا رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ بَعْدَ أَدَائِهَا ، وَقَبْلَ الْحُكْمِ الْحُكْمِ بِهَا، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ فِي « الرِّسَالَةِ »(٢) بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۲۰) .

⁽٢) الرسالة (ص/ ٢٤٧).

الْحُكْمِ غَـرَمَ مَا [أَتْلَفَ] (١) بِشَـهَادَتِهِ ، إِنْ اعْـتَرَفَ بِالزُّورِ ، قَـالَهُ أَصْحَـابُ مَالك.

قَالَ شَارِحُهُ التَّتَائِيُّ : وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ : (بَعْدَ الْحُكْمِ) أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَهُ لاَ غُرْمَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ لاَ يُحْكَمُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ وَأَشَارَ إِلَي ذَلِكَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِمَفْهُومٍ قَوْلِهِ : (لاَ رُجُوعُهُمْ وَغَرِمَا مَالاً وَدِيَةً ، وَلَوْ تَعَمَّدَا زُورًا)(٢) .

قَوْلُهُ : (لاَ رُجُوعُهُمْ) إِلَخْ ، مَعْنَاهُ بَعْدَ الْحُكْمِ أَمَّا إِذَا رَجَعُوا قَبْلَ الْحُكْم فَلاَ غُرْمَ عَلَيْهِمْ انْتَهَى .

وَأَيْضًا لَا غُرْمَ عَلَي الْبَيِّنَةِ إِذَا أَنْكَرَتْ شَهَادَتَهَا بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِهَا ، وَهُوَ يَقُولُ: شَهَادُتُمْ وَحَكَمْتُ بِشَهَادَتِكُمْ ، كَمَا فِي « عج » عَنْ « التَّبْصِرَةِ » وَ « ح » عَنْ سَحْنُونَ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَتُ الْبَيْنَةُ لاَ غُرْمَ عَلَيْهَا فِي هَاتَيْنِ الصَّوْرَتَيْنِ فَجَدِيرٌ أَنَّهَا لاَ غُرْمَ عَلَيْهِا مِنْ بَابِ أَحْرَى إِذَا قَالَتْ : إِنَّهَا لاَ عَلْمَ لَهَا بِالْحَقِّ الْمُدَّعَي به حَتَّى تَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلا يَجْرِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قُولُ الشَّيْخِ خَلِيلِ مُشْبِهَا بِالضَّمَان : تَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلا يَجْرِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قُولُ الشَّيْخِ خَلِيلِ مُشْبِها بِالضَّمَان : كَتَرْكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلِكُ مِنْ نَفْسَ أَوْ مَال بِيده أَوْ بِشَهَادَتِه) (٣) لأَنَّ ذَلِكَ فِيما إِذَا عَلَمَ الشَّاهِدُ الْعُدُولَ بِشَهَادَتِه ، ثُمَّ جَحَدُوا الْإعْلاَمَ بِهِ وَتَعَذَّرَ النَّقُلُ عَنْهُ لَحُضُورِهِ فَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِإِعْلاَمِهِ أَوْ يَكُونَ مُعْتَرِفًا بِالشَّهَادَة ، وَيَمْتَنَعُ مِنْ أَدَائِهَا عَنَادًا كَمَا فِي « س » ، وَمَسْأَلُتُنَا حَائِدَةٌ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَة لَكُونِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ قَالَ : إِنَّهُ لاَ عَلْمَ لَهُ أَصْلاً بِذَلِكَ الْحَقِّ الْمُدَّعَي بِهَ ، وَلَمْ تَشْهَدْ عَلَيْه بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ أَعْلَمَهَا بِتلْك عَلْمَ لَهُ الْمُهَادَة عَلَيْ بَيْنَةٌ بِالْا رَيْبِ كَمَا لاَ الشَّهَادَة عَلَي الْحَقِّ الْمَذْكُورِ قَبْلَ جُحُودِهِ لَهَا فَلاَ غُرْمَ عَلَيْهِ بِلاَ رَيْبٍ كَمَا لاَ يَخْفَى انْتَهَى . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ أَعْلَمُ مُ الْمَدْكُورِ قَبْلَ جُحُودِهِ لَهَا فَلاَ غُرْمَ عَلَيْه بِلاَ رَيْبٍ كَمَا لاَ يَخْفَى انْتَهَى . وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ الْمُذَى وَلِي أَلْكُولُ الْمُذَى وَلِي الْمُلْكَامِ أَعْلَمُ عَلَيْهُ بِلاَ رَيْبٍ كَمَا لا

⁽١) في الأصل: تلف.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲٦۸) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

قَصْبِيَّةُ عَارَضَنِي فِيهَا بَعْضُ الطَّلَبَةِ

بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَ لَهُ وَالصَّلاَة :

أمَّا بَعْدُ : فَلْيكُنْ فِي عِلْمِ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ مِمَّنْ لَهُ دِرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ بِالْعِلْمِ أَنِّي حَكَمْتُ بِقَضِيَّ إِلَي الطُّولِ ، بِالْعِلْمِ أَنِّي حَكَمْتُ بِعُضُ الطَّلَبَة بِبُطْلَانِهَا وَوَجَّهَ إِلَى مَكْتُوبَةُ فَوَجَدَنْتُهُ حَائِدً عَنْ الصَّوَابِ بِلاَ وَكَتَّبَ بَعْضُ الطَّلَبَة بِبُطْلَانِهَا وَوَجَّهَ إِلَى مَكْتُوبَةُ فَوَجَدَنْتُهُ حَائِدً عَنْ الصَّوَابِ بِلاَ شَكِّ وَلاَ ارْتِيَابِ ، وَالشَّاهِدُ عِنْدنا عَلَي ذلك لا بُدَّ مِنْ كَثْبِهِ وَتَوْجِيهِهِ إِلَى الْعُلَمَاءِ فَوي الْبَصَائِرِ النُّقَّادُ لَيَتَضِحَ بِهِ لَهُمْ صِحَّةً مَا حَكَمْتُ بِهِ ، أَوْ يَطْهَرَ لَهُمْ عَكْسُ مَا فَهِمْتُ فَا أَوْلَ فَوي ذلك وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُونًا إِلاَّ بِاللهِ فَهِمْتُ فَا عَلْمَ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكُلُونَ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُونًا وِلاَ قُونًا إِلاَّ بِاللهِ الْعَلِي الْعَظِيمِ .

أَمَّا قَوْلُهُ : أَعْنِي الْمُعْتَرِضَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مُصَدَّقٌ فِي دَعْوَى السَّفَه بِلاَّ بَيِّنَة حَتَّى يَظْهَرَ رُشْدُهُ لأَنَّ الأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّفَه إِذْ يُولَدُ الْمَرْءُ صَغِيرًا لاَ يُميِّزُ الشَّعُةُ عَنْ أَنْ يُميِّزُ مَصْلَحَةً مَنْ مَفْسَدَة ، ثُمِّ إِنَّهُ لاَ يَزَالُ يَكْبُرُ حَتَّى يُميِّزُ ، ثُمَّ إِنَّهُ لاَ يَزَالُ يَكْبُرُ حَتَّى يُميِّزُ ، ثُمَّ كَذَلكَ حَتَّى يَبْلُغَ فَيُعْتَبَرُ عَقْلُهُ وَيُنْظَرُ رُشْدُهُ .

وَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الأَصْلَ فِيهِ السَّعَةُ ، فَجَوَابُهُ : قَالَ سَالِمُ ابْنُ مُحَمَّدَ فِي تَكْمِيلِهِ عَلَي ديبَاجَةِ أَبِي الضِيَّاءِ نَاقِلاً عَنْ ابْنِ جَمَاعَة عَنْ الْإِمَامِ سَفْيَانِ الشَّوْرِيِّ : أَنَّ نَسْبَةَ الْفَائِدَةَ إِلَى مُفيدها مِنْ الصِّدْقِ فِي الْعُلْمِ وُشُكْرِهِ ، وَأَنَّ السَّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ الْكَذَبِ فِي الْعَلْمِ ، وَكُفْرِهِ انْتَهِي . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَفِي السَّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ الْكَذَبِ فِي الْعَلْمِ ، وَكُفْرِهِ انْتَهِي . فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا فَفِي السَّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ الله أَ : وَسَّعُلَ هَلْ الأَصْلُ فِي النَّاسِ الرَّشْدُ أَمْ السَّفَهُ ؟ وَمَا لَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ عَنْ الله عَلَى اخْتَلاف أَحْواله ، وَمَا حَقِيقَةُ الرَّشْد ؟ فَأَجَابَ تَحْصِيلُ القَوْلُ فِي النَّاسِ السَّفَهُ إِذْ يُولَدُ الْمَرْءُ صَغِيرًا لاَ يُمَيِّزُ شَيْئًا فَضُلاً عَنْ أَنْ بِقُولِهِ : الأَصْلُ فِي النَّاسِ السَّفَةُ إِذْ يُولَدُ الْمَرْءُ صَغيرًا لاَ يُمَيِّزُ شَيْئًا فَضُلاً عَنْ أَنْ عَيْزَ مُصَلَحَةً مِنْ مَفْسَدَةً ، ثُمَّ إِنَّهُ لا يَزَالُ يَكُبُرُ حَتَّى يُمَيِّزُ ثُمَا لَكَ عَلَى عَبْلُغَ عَنْ أَنْ عَيْمِ لَا عَلَى اللهُ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ أَنْ عَمْ الله عَنْ أَنْ عُمْ الْمَاء مَنْ مَصْلَحَةً مِنْ مَفْسَدَةً ، ثُمَّ إِنَّهُ لا يَزَالُ يَكُمْرُ حَتَّى يُمَيِّزُ ثُمَا كَذَلِكَ حَتَى يَبْلُغَ

فَيُعْتَـبَرُ عَقَلُهُ وَيُنْظَرُ رُشْدُهُ ، فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الأَصْلَ فيه السَّفَهُ ، وأَنَّهُ لاَ عِبْرَةَ بِرُشْدِهِ قَبْلَ الْبُلُوعِ ، وَحَاصِلُ مَا فيه أَنْ تَقُولَ : الْمَرْءُ قَبْلَ الْبُلُوعِ أَفْعَالُهُ مَرْدُودَةٌ للْحُكْم بسَفَهـ لوكيِّه رَدُّهَا إِنْ كَانَ لَهُ وَلَيٌّ وَلَهُ هُوَ إِنْ رَشَدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَيٌّ أَوْ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِتَصَرُّفه حَتَّى رَشَدكَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلكَ أَبُو الْمَودَّةَ بقَوله [ق / ٧٤٣] : (وَلَلْوَلَيِّ رَدُّ تَصَّرُف مُمَيِّز وَلَهُ إِنْ رَشَدَ ، وَلَوْ حَنَثَ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) (١) وَلاَ فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّكَـر وَالأَنْثَى كَمَـا لاَ يَخْفَى ، ثُمَّ شْرَعَ رَحمَهُ اللهُ تَعَالَى في الْكَلاَم عَلَي حُكْم الْمَرْء بَعْدَ بُلُوغِه ، فَقَالَ : وَإِنْ بَلَغَ وَكَانَ ذَا لُبِّ ، وَجَدَّدَ أَبُوهُ الْحَجْرَ عَلَيْه لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ إِلاَّ بِالْفَكِّ عَنْهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْه غَيْرُ وَاحد وَإِلاَّ فَانْ ظَهَرَ رُشْدُهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَكِّ الْحَجْرِ عَنْـهُ بَلْ بِمُجَرَّد رُشْده بَعْـدَ الْبُلُوغِ يَرْتَفَعُ الْحَجْـرُ عَنْهُ إِنْ كَانَ ذَكَـرًا ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى زِيدَ دُخُـولُ الزَّوْجِ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلاَحٍ حَالِهَا حَسْبَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَـوَدَّةَ بِقَوْلِهِ: (وَزِيدَ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجِ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَي صَلاَحٍ حَالِهَا)(٢) ، وَإِنْ ظَهَرَ سَفَ هُهُ لَمْ يَزَلُ مَحْجُورًا عَلَيْه حَتَّى يَكُونَ رَشيداً وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ رُشْدُهُ مِنْ سَفَهِ فَمَحْمُولُ عَلَي السَّفَهِ حَتَّى يَثْبُتَ رُشْدُهُ عَلَي الْمَشْهُورِ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَلاَّمَةُ سَيِّدِي ﴿ عَجِ ﴾ عَنْ ابْنِ رُشْــٰدٍ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَــٰلاَمَ أَبِي الْمَوَدَّةَ ، وَإِنْ مَاتَ الأَبُ وَقَـدْ أَوْصَى عَلَيْـهِ أَمْ لَمْ يُوْصِ ، وَلَكِنْ قُـدِّمَ عَلَيْـهِ لَمْ يَخْرُجُ مِنْ الْـحَجْـرِ إِلاَّ بِالْانْفَكَاكَ عَنْهُ كَمَا أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّة بِقَوْلِهِ : (وَفَـك وصِيٍّ وَمُقَدَّم)(٣) وَلاَ فَرْقَ فِي هَذَا أَيْضًا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالأُنْثَى إِلاَّ أَنَّ الأُنْثَى لاَ بُدَّ فيهاً مَعَ الْفَكِّ منْ دُخُولِ الزَّوْجِ وَشَهَادَةِ الْعُدُولِ عَلَي صَلاَحٍ حَالِهَا لِقَوْلِ أَبِي الْمُودَّةَ : (وَزِيدَ فِي الأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةِ الْعُدُولِ عَلَى صَلاَحٍ حَالِهَا)(٤) لأَنَّ الْمُرَادَ به أَنَّهُ يُزَادُ

 ⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۶) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷) .

⁽۳) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۸) .

⁽٤) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۸) .

ذَلكَ عَلَي حفظ الْمَالِ في ذَاتِ الأَب وَعَلَي فَكَ الْوَصِيّ أَوْ الْمُقَدَّمِ فِي الْمُوصَي عَلَيْهَا أَوْ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهِ مَحْمُ ولُ عَلَي الإجازة عنْدَ مَالكَ لاَ ابْنِ وَبَقِي مُهْمَ لاَّ فَتَصَرَّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْه مَحْمُ ولُ عَلَي الإجازة عنْدَ مَالكَ لاَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهَذَا حَيْثُ كَانَ ذَكَرًا بِالغَّا مُحَقَّقَ السَّفَه وَأَمَّا الْأُنْثَى وَالصَّغِيرُ فَأَفْعَالُهُمَا مَرْدُودَةٌ غَيْرُ دَاخِل مَرْدُودَةٌ غَيْرُ دَاخِل الْمَدْكُورِ وَمَجْهُولُ السَّفَة تَصَرَّفُهُ جَائِزٌ غَيْرُ دَاخِل في الْحَلاف الْمَذْكُورِ وَمَجْهُولُ السَّفَة تَصَرَّفُهُ جَائِزٌ غَيْرُ دَاخِل في الله عَلَى ذَلكَ أَئِمَ تُنَا كَالْعَلاَّمَة « عج » في شَرْحِه عَلَى الله تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ .

فَأُولُ كَلاَمِهِ فِي حَكْمِ الصَّغْيرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَوَسَطِهِ فِي حُكْمِ الْبَالِغِ الْمُهَمَلِ وَهُوَ مَحَلُّ حَطَّ رَحَال قَضِيَّنَا ، وَمَحَلِّف الشَّاهِد مِنْ كَلاَمِهِ قَوْلُهُ أَيْضًا : وَمَجْهُولُ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لاَ يُحَقَّقُ سَفَهُهُ إِلاَّ بِشَهَادَة الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ وَقُولُهُ أَيْضًا : وَمَجْهُولُ السَّفَهِ تَصَرَّفُهُ جَائِزٌ إِلَحْ وَهَذَا نَصُّ قَضِيَّنَا ، فَإِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ لَمْ تَقُمْ بَيْنَةٌ عَلَى السَّفَهِ ، وَحِينَئِذ فَإِنَّهُ يُحْكُم لَهُ بِحُكْمِ الرَّشَدَاء اتُفاقًا فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وإلى هَذَا الإَشَارَةُ بِقَوْلَ ﴿ مَحْ ﴾ (١) : وتَصَرَّفُهُ أَيْ السَّفِيهُ الذَّكُرُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُهُمِلُ المُعْلُومُ السَّفَهِ ، وَأَمَّا الْمَجْهُولُ الْحَالِ وَهُو الَّذَى لاَ يُعْلَمُ رُشْدُهُ مِنْ سَفَهِهِ فَأَفْعَالُهُ عَلَى الإِجَازِة بِاتَّفَاقً .

قَوْلُهُ : (مَعْلُومُ السَّفَهِ) أَيْ : وَمْنِ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لاَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِسَفَهِهِ إِلاَّ بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ حِينَئِذِ إِلاَّ قَوْلُهُ كَمَجْهُولِ الْحَالِ إِلَخْ .

« ق » (٢) وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لاَ يُرَدُّ مِنْهَا شَيْءٍ وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يُعْلَمْ رُشْدُهُ وَلاَ سَفَهُهُ انْتَهَى .

ابْنُ عَاصِمِ فِي رَجَزِهِ (٣):

⁽١) حاشية الخرشي (٥/ ٢٩٥).

⁽٢) التاج والإكليل (٥/ ٦٦) .

⁽٣) انظر « شرح ميارة » (٢/ ٣٥٥) .

وَظَاهِرُ السَّفَهِ جَازِ الحُلما مِنْ غَيْرِ حَجْرٍ فِيهِ خَلَّفَ عِلْمًا جَوَادُ فِعْلِهِ بِأَمْرٍ لاَزِمٍ لِمَالِكِ والْمَنْعُ لاَبْنِ الْقَاسِمِ

قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ السَّفَهِ) : أَيْ : وَمَنْ الْمَعْلُومْ أَنَّهُ لاَ يَظْهَرُ سَفَهُهُ إِلاَّ بِشَهَادَة الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَلاَ سِيَّمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ ثَبَتَ سَفَهُهُ ، وَلَمْ يُحْكَمُ بِحَجْرِهِ فِي نَفُوذِ فِعْلِهِ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ كَانَ مُعْلِنَ السَّفَةِ أَوْ لاَ .

ثَالثُهَا: إِنْ كَانَ مُعْلِنَ السَّفَهِ رُدَّ فِعْلُهُ وَإِلاَّ جَازَ انْتَهَى فَإِذَا عَلَمْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ، وَتَدَبَّرْتَهَا عَلَى وَجُهُ الإِنْصَافَ عَلَمْتَ أَنَّ الْمُهْمَلَ الذَّكَرَ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ لَأَ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى السَّفَهِ بِلاَ بَيْنَةً ، وأَنَّهُ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْكُومُ لَهُ بِالرُّشُدِ اتَّفَاقًا لِعَدَم إِقَامَةَ الْبَيْنَةِ عَلَى سَفَهِهِ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَرْءَ قَبْلَ الْبُلُوغِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالسَّفَ وَلَوْ ظَهَرَ رُشْدُهُ ، وَأَمَّا بَعْدَ الْبَكُوغِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ كَانَ ذَا أَب وَجَدَّدَ الْحَجْرَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ إِلاَّ بِانْفَكَاكِهِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجَرَّدُ الْحَجْرَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَلَمَ بِالْبَيِّنَةِ رُشُدَهُ أَوْ سَفَهَةً عَمَلَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَهَلَ حَالَهُ بِأَنْ لَمْ تَقُمْ بَيْنَةٌ عَلَى وَاحِدَ مِنْهُمَا فَمَحْمُولٌ عَلَي السَّفَهِ عَلَي السَّفَهِ عَلَي الْمَشْهُورِ وَهَلْ إِلَى سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ مِنْ بُلُوغِهِ وَأَمَّا بَعْدُهُمَا فَمَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ الرَّشُدُ حَتَّى يَثُبُتَ سَفَهَهُ .

فَفِي « التَّوْضيح » : وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ الْحَجْرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْهِ الرَّشْهُ . فَإِنْ بَلَغَ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ حَجَرَ عَلَيْهِ وَأَشْهَدَ بِذَلِكَ ، أَمْ لَا ؟ فَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ وَأَشْهَدَ بِذَلِكَ ، أَمْ لا ؟ فَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فَحَكْمُهُ كَمَنْ لَزِمَتْهُ الْوِلاَيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فَإِنْ عَلِمَ رُشُدَهُ أَوْ سَفَهَهُ عَمِلَ عَلَيْهِ وَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ .

وَرَوَى زِيَادُ بْنُ غَانِم عَنْ مَالِك : أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَي الرُّشْدِ انْتَهَى « عج » عَنْ ابْنِ رُشْد : اَخْتُلْفَ هَلَ الْوَلَدُ مَحْمُولٌ فِي حَيَاةٍ أَبِيهِ عَلَي الرُّشْدِ أَوْ السَّفَهِ ؟ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَةِ حَتَى يُعْلَمَ رُشْدُهُ انْتَهَى .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَقَفَ رَفْعَ حَجْرِهِ إِلَى مُرُورِ عَامٍ وَنَحْوِهِ بَعْدَ احْتِلاَمِهِ ، وَقَالَهُ ابْنُ الْعَطَّارِ ، فَقَالَ : لاَ يَجُوزُ تَسْفِيهُ الْأَبِ ابْنَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلَومَ السَّفَهِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُ بَيْنَ قُرْبِ وَلاَ بُعْد .

وَحَكَى غَيْـرُهُ عَنْ الْمُوَتَّقِينَ أَنَّ تَسْفِيهَهُ إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُـوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ الْعَـامَيْنِ جَائزٌ.

الْمُتَيْطِي : وَفِي كَوْنِهِ عَلَي السَّفَهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَـامَيْنِ قَوْلاَن .

ابْنُ الْعَطَّارِ وَالْبَاجِي : وَهُو بَعْدَهُمَا عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ سَفَهُهُ انْتَهَى الْمُرَادُ منْهُ .

أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ (١) : وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجُرَ عَلَى وَلَدِهِ فَلاَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ إِلاَّ عِنْدَ السَّلْطَانِ نَقَلَهُ عِيَاضٌ .

قَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : إِنَّ الْوَلَدَ لاَ يَخْرُجُ مِنْ وِلاَيَةِ أَبِيهِ إِلاَّ بَعْدَ مُضِيِّ عَامٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَ بِحَدَاثَة بُلُوغِه ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لاَ يُسْفِهُهُ أَبُوهُ إِلاَّ بِمَا يَثْبُتُ عَنْدَ الْحَاكِمِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الشَّيُوخُ فِي هَذَا قَدِيمًا وأَصْلُ أَبُوهُ إِلاَّ بِمَا يَثْبُتُ عَنْدَ الْحَاكِمِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الشَّيُوخُ فِي هَذَا قَدِيمًا وأَصْلُ الْخِلاَفِ: هَلْ نَفْسُ الْبُلُوغِ يُخْرِجُهُ مِنْ الْحَجْرِ أَوْ صَلاحَ الْحَالِ انْتَهَى .

لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِلاَّ أَنَّهُ يُزَادُ عَلَي مَا مَرَّ إِنْ كَانَتْ أُنْثَى قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَزِيدَ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ الزَّوْجِ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَي صَلاَحِ حَالَهَا) (٢) .

⁽١) انظر : « المدونة » (١٣/ ٢٢٥) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷) .

قال الخرشى : أى فيزاد ما ذكر على ما مر فى كل واحد فذات الأب يزاد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشدها الأب قبل =

وَأَمَّا ذُو الْوَصِيِّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ أَوْ السُّلْطَانِ فَاإِنَّهُ لاَ يَخْرُجُ مِنْ الْحَجْرِ ، وَإِنْ عَلَمَ رُشُدَهُ مَالَمْ يُطْلَقَ مِنْهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَعْمُولِ بِهِ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَفَكُ وَصِيٍّ أَوْ مُقَدَّم) . وَيُزَادُ أَيْضًا عَلَى هَذَا إِنْ كَانْتْ أَنْثَى قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَزِيْدَ فِي الأُنْثَى دُخُولُ وَيُزَادُ أَيْضًا عَلَى هَذَا إِنْ كَانْتْ أَنْثَى صَلاحِ حَالِهَا) وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يُوصِ عَلَى وَلَد وَلا قَدَّمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَصِيًّا وَلاَ نَاظِرًا وَهَذَا هُوَ الْمُهْمَلُ عِنْدَ أَيْمَيَّنَا ، فَلاَ يَخْلُو الْمُهْمَلُ عِنْدَ أَيْمَيِّنَا ، فَلاَ يَخْلُو الْمُهُمَلُ عِنْدَ أَيْمَيِّنَا ، فَلاَ يَخْلُو الْمُهُمَلُ عَنْدَ أَيْمَيِّنَا ، فَلاَ يَخْلُو الْمُهُمَلُ مَنْ وَاحَد مِنْ ثَلَائَةً أَوْجُه :

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الرُّشْد .

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَجْهُولَ الْحَالِ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفَهِ .

فَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الرَّشْد بِأَنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَي رُشْده ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولَ الْحَالِ ، بِأَنْ لَمْ تُوجَدْ بَيِّنَةٌ عَلَي رُشَده وَلاَ عَلَى سَفَهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْد اتِّفَاقًا ، فَفِي « ق » (١) : واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لاَ يُرَدُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يُعْلَمْ رُشْدُهُ وَلاَ سَفَهُهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ السَّفَ عِبَانْ قامت بَيِّنَةٌ عَلَي سَفَهِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الرُّشْدِ أَيْ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ قَوْلِ مَالِكِ وَكُبَرَاءِ أَصْحَابِهِ .

⁼ ذلك وذات الوصى والمقدم يزاد لها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصى أو المقدم دخول زوج شهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشداها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل فى كلامه المهمل خلافا للشيخ عبد الرحمن لأنه قال وزيد أى على ما مر فى الذكر من حفظ مال ذى الأب وفك وصى أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحسجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور . « حاشية الخرشى » (٥/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦) .

⁽١) التاج والأكليل (٥/ ٦٦) .

وَلَوْ اتَّصَلَ سَفَهُهُ مِنْ حِينِ بِلُوغِهِ لِأَنَّ الْمَانِعَ عِنْدَهُ الْحَجْرُ وَلَمْ يُوجَدْ.

وَأَيْضًا ثُبُوتُ السَّفَهِ يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَاد ، وكَشْفٌ كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْزِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالك)(١) انْتَهَى .

" ح » (٢) : وَمَا عَـزَاهُ لِمَالِكَ قَالَ في " الْمُـقَدِّمَاتِ » : هُوَ الْمَشْـهُورُ مِنْ قَوْل مَالِك وَكُبَرَاء أَصْحَابِه انْتَهَى . "

« س » : وَكَلاَمُ الْمُصنَّفِ يُعْطِي تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِتَقْوِيمِهِ لَهُ وَإِلاَّ لَقَـالَ خِلاَفَهُ عَلَى عَادَته انْتَهَى .

« مخ » : وَلَمْ يَقُلُ الْمُؤَلِّفُ ، وَفِي إِجَارَتِهِ فِعْلُهُ قَـبْلَ الْحَجْرِ قَوْلاَنِ وَرَدَّهُمَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَهُ قَوْلُ مَالِكِ انْتَهَى .

" عج " فِي " نَوَازِلِه " : وَسُئِلَ عَنْ الْبَالِغِ اللَّهِ مَلَ هَلْ [ق / ٧٤٤] هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّشَدِ فِي أَفْعَالِ نَفْسِهِ وَأَوْلاَدِهِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَـوْلِهِ: تَصَرَّفُ الْمُهُمَلِ مَـاضِ سَوَاءً عُلِمَ سَفَهُـهُ أَوْ جُهِلَ حَالُهُ أَوْ عُلِمَ رَشُدُهُ ، وَسَوَاءً تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِوَلِدِهِ انْتَهَى .

أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِهَا فِي كِتَابِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ (٣): وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجُرَ عَلَى وَلَدِهِ إِلَخْ ، يُؤْخَذُ مِنْ هَنَا أَنَّ لاَبْنِ الْقَاسِمِ قَوْلاً كَقَوْلِ الْجَمَاعَةِ أَنَّ أَفْعَالَ السَّفِيهِ قَبْلَ الْحَجْرِ مَاضِيَةٌ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : تُرَدُّ تَصَرُّفَاتُهُ إِذْ عِلَّةُ الْمَنْعِ عِنْدَهُ السَّفَهُ ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ ،

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷).

⁽٢) مواهب الجليل (٥/ ٦٦).

⁽٣) انظر : « المدونة » (١٣ / ٢٢٥) .

وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ لَا ابْنُ الْقَاسِمِ ﴾ (١) انْتَهَى .

وَمَحَلَّف الْخِلْاَف بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ فَي الذَّكَرِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُهْمَلِ الْمَعْلُومِ السَّفَه كَمَا ذَكَرَ ذَلَكَ غَيْرُ وَاحد منْ شُرَّاحه .

وَأَمَّا الأُنْثَى الْمُهْمَلَة فَمَحْمُولُـة عَلَي السَّفَه مِنْ كَوْن أَفْعَالِهَا مَرْدُودَةٌ ، إِلاَّ أَنْ تَعْنَسَ ، أَوْ يَمْضِي لدخُولُ زَوْجِهَا بِهَا الْعَامَ فَيَحْكَمُ لَهَا بِالرُّشْدِ حِينَئذ ، وَنَجُوزُ أَفْعَالُهَا ، وَهَذَا حَيْثُ عُلِمَ رُشْدُهَا أَوْ جُهِلَ حَالُهَا ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ سَفَّهُهَا فَتُرَدُّ أَفْعَالُهَا ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ سَفَّهُهَا فَتُرَدُ أَفْعَالُهَا ، أَنْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخ خَلِيلِ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا ظَهَرَ منْهُ لَمَنْ لَهُ أَدْنَى إِلْمَامِ بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ، كَظُهُورِ الشَّهَ الشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ بُطْلاَنُ قَوْلِ الْمُعَارِضِ بِتَصْدِيقِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، وَدَعْوَاهُ السَّهَ السَّهَ لَا بِيِّنَة .

وَلَقَدْ اغْتَرَّ الْمُعَارِضُ بِقَوْلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللهُ فِي أُوَّلِ « نَوَازِله » الْمَذْكُورَة انفًا : بِأَنَّ الأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّفَهُ ، وَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيَ آخِرِ كَلاَمِهِ الَّذِي هُو مَحَلَّ الشَّاهِدِ عَنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ ، وَمَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ الاكْتِفَاءُ بِأُوَّلِ الْمَسْأَلَةِ فَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ الشَّاهِدِ عَنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ ، وَمَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ الاكْتِفَاءُ بِأُوَّلِ الْمَسْأَلَةِ فَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ الْشَاهِدِ عَنْدَا فِي مَظَانِّهَا مَنْ الْخَطَأَ ، وَلِذَا حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ الْفَتْوَى دُونَ إِثْمَامِ البَحْثُ عَنْ الْقُيودِ فِي مَظَانِّهَا مَنْ الْمُطَوَّلات ، إِذْ لاَ يَخْرُجُ الصَّوابُ إِلاَّ عِنْدَ ازْدِحَامِ الْعُقُولِ ، وَلاَ يَتَحَرَّرُ الإِفْتَاءُ اللهُ بنِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِ حَمَى اللهُ بنِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِ حَمَى اللهُ .

وَأَيْضًا الْقَضَاءُ صِنَاعَـةٌ دَقِيقَةٌ لاَ يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَـدٍ ، بَلْ وَلاَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ كَمَا فِي « مخ » .

وَلَذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي مُخْتَصَرِهِ الْفَقْهِيِّ مَا نَصَّهُ : الْفَقِيهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهٌ كَحَالِ عَالِمٍ بِكُبْرَي قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأُوَّلَ فَقَطْ ، وَحَالُ الْقَاضِي وَالْمُفْتِي كَحَالِ عَالِمٍ بِكُبْرَي قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأُوَّلُ فَقَطْ ، وَحَالُ الْقَاضِي وَالْمُفْتِي كَحَالِ عَالِمٍ بِهَا مَعْ عِلْمِهِ بِصُغْرَاهُ ، وَلاَ خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَدَقُ ، وَأَخَصُ مِنْ الْعِلْمِ عَالِمٍ بِهَا مَعْ عِلْمِهِ بِصُغْرَاهُ ، وَلاَ خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَدَقُ ، وَأَخَصُ مِنْ الْعِلْمِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷) .

بالْكُبُرَى انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذَّكَرَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ الْمُهْمَلَ لاَ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَى السَّفَه حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيَنَهُ عَلَي سَفَهِ ، ويُحْكَمُ لَهُ حينئذ بِالرُّشْد اتِّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ " ق » وَ المَّعْ بَيْنَهُ عَلَي سَفَهِ ، ويُحْكَمُ لَهُ حينئذ بِالرُّشْد اتِّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ " ق » وَ الله عَشيرُ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ نَاقِلاً عَنْ " الْمُقدِّمَات » بِقَوْله: واتَّفْقَ جَميعُهُمْ عَلَي أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لاَ يُرَدُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ، وَهَذَا هُو مَحَلُ الشَّاهِد عِنْدَهَ عَلَى رُشْدِ الْمَحْكُومِ عَلَيْه لِعَجْزِهِ عَنْ إِيْتَانِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ . الشَّهَ عَلَى رُشْدِ الْمَحْكُومِ عَلَيْه لِعَجْزِهِ عَنْ إِيْتَانِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ . الْتَهَى .

وَأُمَّا قُولُهُ : وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا نَصُّهُ : النَّاسُ مَحْمُولُونَ عَلَي السَّفَه حَتَّى يَظْهَرَ الرُّشْدُ قَالَهُ ابْنُ الْهِنْدِيِّ كَمَا فِي « التَّبْصِرَة » فَجَوَابُهُ : قَالَ « عج) نَاقِلاً عَنْ «التَّبْصِرَة » : وَالْمُتَبَايِعَانَ مَحْمُولاَنِ عَلَى الْمَعْرِفَة حَتَّى يَثْبُتَ الْجَهْلُ ، وَعَلَى السَّغُهُ ، وَعَلَى الرِّضَى حَتَّى يَثْبُتَ الإكْراهُ ، وعَلَى الصِّحَّة جَوَازِ الأَمْرِ حَتَّى يَثْبُتَ السَّفَهُ ، وعَلَى الرِّضَى حَتَّى يَثْبُتَ الإكْراهُ ، وعَلَى الصِّحَّة حَتَّى يَثْبُتَ السَّفَمُ وعَلَى المَا اللهَ عَتَى يَثْبُتَ الرَّقُ ، وعَلَى الرِّقُ ، وعَلَى الرِّقُ ، وعَلَى الإسلام حَتَّى يَثْبُتَ الرَّقُ ، وعَلَى العَدالَة حت تَثْبُتَ الجُوْحة وقيلَ عكسه وعَلَى الْمُرَادُ مَنْهُ .

فَإِذَا تَقَـرَّرَ هَذَا عَلَمْتَ ضَعْفَ الْقَـوْلِ الَّذِي اقْتَـصَرَ عَلَيْهِ الْمُعَارِضُ لَسَقْديمِ التَّبْصِرَةِ للْقَوْلِ الآخَرِ عَلَيْهِ ، وَحِكَايَتُهَا لَهُ هُوَ بِصِيغَةِ التَّـمْرِيضِ ، وَلاَ سَيَّمَا زَادَ «عج » مَا نَصَّهُ : وكَلاَمُ الْمُؤلِّف ظَاهِرٌ إِلاَّ قَوْلُهُ عَـلَي الْعَدَالَةِ حَتَّى تَثْبُتَ الْجُرْحَةُ فَإِنَّهُ خلاف الْمَذْهَبِ انْتَهَى .

وَأُمَّا قَوْلُهُ: وَيُصَدَّقُ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِمِلْكَيَّتِهِ لِلدَّارِ حَتَّى يَظْهَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ كَمَا فِي مَيَارَةَ وَنَصَّهُ (١): وَيُشْتَرَطُ فِي الْحَاضِرِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَنَّهَا مِلْكُهُ.

قَالَ فِي ﴿ الْوَتَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ ﴾ وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ

به . زر

انظر : « شرح میارة » (۲/ ۲۷۸) .

فَجَوابُهُ: قَالَ « خ » نَاقِلاً عَنْ ابْنِ نَاجِي عَلَي « الرِّسَالَةِ » مَا نَصُّهُ: وَصَاحِبُهُا حَاضِرٌ عَالَمٌ وَظَاهِرُ كَلاَمِ الشَّيْخِ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَي عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمَلْكَيَّةِ حَتَّى يَثُبُتَ عَلْمُهُ وَعَزَاهُ بَعْضُ مَنْ لِقَينَاهُ لاِبْنِ سَهْلٍ ، وَظَاهِرُهُ هُوَ ظَاهِرُ « التَّهْذَيب » .

وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ خِلاَفُهُ وَهُوَ قَـوْلُ ابْنِ رُشْد ، وَقِيلَ بِالْأُوَّلَ إِنْ كَـانَ وَارِئًا ، وَبِالشَّانِي : إِنْ لَمْ يَكُنْ قَـالَهُ فِي « الْـوَثَأَئِقِ الْمَجْمُوعَةِ»، وَبِهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا هَكَذَا كَانَ يَتَقَدَّمُ لَنَا أَنَّهَا ثَلاَثَةُ أَقُوالِ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ نَاجِي أَيْضًا فِي شَرْحه عَلَى « الْمُدَوَّنَة » عنْدَ قَوْلها : قَالَ مَالكٌ : وَمَنْ أَقَامَتْ بِيَدِ دَارُ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَد يَجُـوزُهَا إِلَخْ ، مَا نَصُّهُ : وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلَمْتُ أَنَّ لَى حَلَّا إِلَى الْآنَ ، فَإِنَّهُ لاَ يُتْبَلُ قَوْلُهُ ، وَهُو كَذَلكَ، وَهُوَ أَحَـدُ الأَقْوَالِ الشَّلاَئَةِ ، وَقيلَ : يُقْبَلُ قَـوْلُهُ بَعْدَ حَلف. . قَالَهُ ابْنُ سَهْلِ وَغَـيْرُهُ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلُـه تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُّونَ أُمَّهَاتكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (١) ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ وَارِئًا ، فَالثَّاني وَإِلاًّ فَالأَوَّلُ قَالَهُ في « الْوَثَائق الْمَجْمُوعَة » ، وَأَفْـتَى بَعْضُ شُيُوخَنَا وَهُوَ شَـيْخُنَا أَبُو مَهْدي بالأَوَّل ، وأَفْتَى شَيْخُنَا حَفِظَهُ اللهُ بِالثَّانِي انْتَهَى وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيُّ فِي شَرْحه عَلَي بَاكُورَة الْمَذْهَب عنْدَ قَوْلُهَا : وَمَنْ حَازَ دَارًا عَلَى حَاضِر عَشْرَ سنينَ تُنْسَبُ إِلَيْه ، وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ إِلَخْ مَا نَصُّهُ : قَوْلُهُ : عَالمٌ الأَظْهَر أَنَّ مُرَادَهُ عَالمٌ بتَصَرُّف الْحَائِزُ وَبِـأَنَّ الْدَّارَ تُنْسَبُ إِلَيْهِ ملْكًا وَقـيلَ : إِنَّهُ أَرَادَ عَالمٌ أَنَّهَـا ملْكُهُ ، فَلَوْ عَلمَ بِالتَّصَرُّف ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِـالْملْك ، ثُمَّ وَجَدَ الْعَقْدَ فإنَّهَـا ملْكُ أَبِيهِ أَوْ جَدِّه ، وَلَمْ يَبِعْهَا وَلاَ وَهَبَهَا وَشَهِدَتْ الْبَـيِّنَةُ أَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ خُرُوجَهَا عَنْ مَلْكه بوَجْهُ إلَى أَنْ مَاتَ وَرِثَهَا عَنْهُ هَذَا الْقَائِمُ فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا كَمَا إِنْ كَانَ غَائِبًا ، قَالَهُ فِي « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَة ».

⁽١) سورة النحل (٧٨) .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلاَف ، وَقَوْلُ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ رُشْدَ فِيهَا هُوَ سَنَدُنَا ، وَاعْتَمَادُنَا فِي الْحُكْمِ لَشُهْرَتِه وَرُجْحَا نَيَّة كَمَا يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ تَصْدِيرُ « شخ » بِه فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمِ الشَّيْخ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ تَصْدِيرُ « شخ » بِه فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمِ الشَّيْخ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلَهِ سَابِكًا لِلنَّصِّ ثُمَّ ادَّعَي أَجْنَبِي وَهُو حَاضَرٌ سَاكِتٌ ، وَهُو مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَشْبُتَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَالْغَائِبُ ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً مَحْمُولَةً عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَشْبُتَ عَلَيْه الْعِلْمُ ، قَالَهُ ابْنُ رُشْد انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا اقْتِصَارُ ابْنِ عَرَفَةَ عَلَيْهِ أَشَارَ إِلَي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشُد: وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْقَرِيبِ يَعْنِي قَرِيبَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا عَلِمَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلاَ حِيَازَةَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ ، وَفِي الْحَاضِرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمُ انْتَهَى .

وَلاَ سَيْمَا صَرَّحَ "عِج " فِي " نُوازِله " بِرْجْحَانِيَته ، وَلَهْظُهُ : وَسَمُلَ عَمَّن أَسَرَهُ الْعَدُو وَلَهُ عَقَارٌ بِبَلَده مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ وَأُخْته ، ولَهُ رَوْجَةٌ ثُمَّ إِنَّ رَوْجَتَهُ رَفَعَتْ أَمْرَهَا للْحَاكَم فَعَوَّضَهَا شَيْنًا مِنْ حَصَّة فِي الْعَقَارِ فَبَاعَتُهُ وَبَاعَ أَخُوهُ مَا بَقِيَ مِقِيَّةُ حَصَّة الْمَأْسُورِ فَقَدَمَ الْمَأْسُورِ فَلَامَ الْمُأْسُورِ فَقَدَمَ الْمَأْسُورِ فَأَخْبَرَ مَا بَقِي بَقِيَّةُ حَصَّة الْمَأْسُورِ فَقَدَمَ الْمَأْسُورِ فَأَخْبَرَ أَنَّ بِالْبَيْعِ فَسَكَت ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّة نَحْو أَرْبَعِ سَنِينَ ادَّعَى أَنّهُ إِنَّمَا سَكَت لَأَنّهُ أَخْبَر أَنَّ وَرُجَتَهُ تَعَوَّضَتْ جَمِيعَ حَصَّتَه وَبَاعَتُهَا ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَخَاهُ بَاعَ مِنْهَا شَيْنًا ، وَأَنّهُ لِا بَعْتِي فَهَلْ يُقْبَلُ فَوْلُهُ فِيكَامُ أَنَّ أَخَاهُ بَعْ مَا ادَّعَاهُ وَيَرُدُّ الْبَيْعِ وَلاَ يُعْبَلُ قَوْلُهُ فِيما يَدَّعِيهَ مِنْ أَخِيهِ فَهَلْ يُقْبَلُ فَوْلُه : لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ وَلاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيما يَدَّعِيهُ مِنْ أَخَيهُ مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا هُو لَإَخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَميع حَصَّتِه هُو الزَّوْجَةُ وَحُدَهَا، وَأَنَّ الْبَعْ لَعِم بَعْ أَنْ الْبَيْعِ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لَأَنَّ الْبَعْ لَعَمْ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لَأَنَّ الْبَعْ عَلَى الْعَلْمِ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لَأَنَّ الْمَاسُورِ إِذَا ادَّعَي عَدَمَ الْعِلْمِ بِوقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلاً لَمْ يُقْبَلْ قَولُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْمَالِعُ عَلَى الْمَالِ لَمْ يُقْبَلُ قَولُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْمَالِعُ لَمْ يَعْ أَلْهُ أَنَّهُ مُ وَيُعْ عَدَمَ الْعَلْمِ بِوقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلاً لَمْ يُقِبَلْ قَولُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْمَعْ لَمْ الْمَالَعُ عَلَى الْعَلْمَ بِعْضُهُ مَنْ أَخِيهِ الْمَا لَمْ يُعْشَلُ قُولُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْمَالِعُ لَو الْمَالِعُ لَا عَلَى الْعَلَمُ بَعْ أَنْ الْمَالِعُ لَوْ الْمَالِعُ لَا عَلَى الْعَلْمُ لَهُ الْمَالِعُ لَا الْمُعْ الْمُ لَمْ الْمَالِعُ لَوْ الْمُ لَلِهُ لَهُ الْمَالِمُ لَعْ الْمَالِمُ لَوْ الْمُلْهُ لَمْ عَلَى الْمَالِعُ لَا الْعَلْمُ الْمُ لَمْ لَا الْمُ لَمُ الْمَالِمُ لَال

الْعِلْمِ [ق / ٧٤٥] عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، كَمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ ابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِ الْكَتَابِ ، وَأَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْإِمَامُ أَبُو مَهْدِي ، وَهَذَا قَدْ حَضَرَ هَذَهِ الْمُدَّةَ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُ فَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِوقُوعِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ لاَ مِنْ أَخِيهِ بَلْ هَذَا أَوْلَى بِهَذَا الْحُكُم .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاضِرَ لَوْ ادَّعَى جَهْلَ مَا لَـوْ عَلَمهُ ، وَلَوْ مَعَ ضميمة رَمَن مَعْيَن لَسَقَطَ قَيَامُهُ فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَحُمِلَ عَلَي الْعلْمِ بِه ثُمَّ اخْتَصَرَ الْجَوَابَ فَقَالً : الْحَمْدُ لَـلّهُ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ وَلاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيما يَدَّعِيه فَقَالً : الْحَمْدُ لَـلّهُ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ وَلاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيما يَدَّعِيه مَنْ أَنَّ سُكُوتَهُ إِنَّما كَانَ لإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِه هُو الزَّوْجَةُ لَأَنَّهُ حَيْثُ مِنْ أَنَّ سُكُوتَهُ إِنَّما كَانَ لإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِه هُو الزَّوْجَةُ لَأَنَّهُ حَيْثُ مَنْ الْمُدَّةُ الْمُدَّةُ الْمَدْرُورَةَ ، وَهُو سَاكَتُ بِلاَ مَانِع ، فَإِنَّهُ يَحْمَلُ عَلَي الْعَلْمِ عَلَي الْعَلْمِ بِالْمَقْصُودِ ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمُ الشَّيْءَ أَصْلاً أَوْ الْجَهْلِ ، إِذْ الْجَهْلُ عَلَمُ الْعَلْمِ بِالْمَقْصُودِ ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمُ الشَّيْءَ أَصْلاً أَوْ عَلَيْهِ جَاهِلٌ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَحْمُولُ عَلَى الْعَلْمِ فَلا كَلاَمَ عَلَى عَلَمُهُ عَلَى عَلَى الْعَلْمِ فَلَا كَلامَ عَلَى رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لاَنَّ مَنْ بِيعَ مَالُهُ وَهُو عَائِبٌ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ لَيْ فَي رَدً الْبَيْعِ الْصَّادِرِ مِنْ أَخَيْهِ الْنَهُى .

فَإِذَا عَلَمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الأَنْقَالِ عَلَمْتَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِمَلكيته للدَّارِ ، وَبَيْعُ أَخِيه لَهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلكَ أَنَّهُ لاَ كَلاَمَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لَحُضُورِهِ وَسُكُوتِه بِلاَ مَانِعِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَعِلْمِه لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لَحُضُورِهِ وَسُكُوتِه بِلاَ مَانِعِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَعِلْمِه وَحَكَمَ الشَّرْعُ بِرُشْدَه أَزْيَدَ مِنْ عَشْرَة أَعْوام ، ولَقَدْ بَدَا الصَّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ ، كَمَا وَحَكَمَ الشَّرْعُ بِرُشُده أَزْيَدَ مِنْ عَشْرَة أَعُوام ، ولَقَدْ بَدَا الصَّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ رَعِيمٍ الْفُقَهَاءِ سَمَّي عَلَى السماكين ، ونَاهِيكَ بِقَوْلِ الشَّاعِ عَلَى الْبن جِبلة :

بَيْنَ [بَادِيَةِ] (١) وُمُخْتَضَرِه

إِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلَفٍ

⁽١) في الديوان : مغزاه .

فِإَذَا وَلَّي أَبُو دَلَفٍ وَلَّتْ الدُّنْيَا عَلَي أَثْرِهِ

وَلاَ تَنْسَ أَيُّهَا الأَخُ اسْتِ شُهَادَكَ عَلَي تَصْدِيقِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي دَعْوَاءُ عَدَمَ الْعِلْمِ بِقَوْلِ « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُ وَعَةِ » : وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ الْعِلْمِ بِقَوْلِ « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُ وَعَةِ » : وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ بِهِ ، فَإِنَّ السَّمْ اللَّهُ الْمَوْرُوثِهِ ، وَادَّعَنِي أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ الْوَثَائِقِ الْمَجْمُ وَعَةً » مَنْ بَيِعَ عَلَيْهِ مِلْكُ مَوْرُوثِه ، وَادَّعَنِي أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لَمُ وَلَوْتِه ، وَالْمَبِيعُ فِي قَضِيَّتَنَا لَمْ يَمْلَكُهُ الْمَوْرُوثُ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمُورُوثُ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ الْمُورُوثُ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ الشَّرَى لَهُ ، ثُمَّ بِيعَ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذَ فَلاَ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَدَمُ الْعِلْمِ عَلَي قُولُ (الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَة » . وَحِينَئِذَ فَلاَ يُصَدَّقُ فِي دَعْواهُ عَدَمُ الْعِلْمِ عَلَي قُولُ (الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَة » . .

وَيَتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ لأَحَد أَنْ يَتَعَقَّبَ حُكْمُنَا هَذَا وَلاَ النَّظَرَ فِيه إِلاَّ عَلَي وَجُهِ عَلَي وَجُهِ التَّحْرِيرِ إِنْ احْتيجَ للنَّظَرِ فِيه لِعَارِضِ خُصُومَةٌ وَنَحْوهُ لاَ عَلَي وَجُهِ الْكَشْف وَالتَّعَقُّبِ لَشُهْرَتِه وَرُجْحَانِيَّة مَوْرِدَه ، وَأَسَاسُهُ كَمَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ للْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَرْفَعَ إِلَي حَاكِم غَيْرِي لِيَحْكُمَ لَهُ بِخَلاَفِه فَفِي « نَوَازِل الْفَاسِي » مَا عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَرْفَعَ إِلَي حَاكِم غَيْرِي لِيَحْكُم لَهُ بِخَلاَفِه فَفِي « نَوَازِل الْفَاسِي » مَا نصَّهُ : قَوْلُهُمْ إِنَّ الْحَاكِم حُكْمُهُ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ فَصَرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُرْئِيَّةِ الْمُنَاعَ فِيهَا بَيْنَ الْخَصَمَى يْنِ ، فَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ للْمَحْكُومِ عَلَيْهُ مَنَاعَ فِيهَا بَيْنَ الْخَصَمَى يْنِ ، فَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ للْمَحْكُومِ عَلَيْهُ مَنَاعُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ للْمَحْكُومِ عَلَيْهُ مَنَاعُ فِي الْمَحْدُومِ عَلَيْهُ مَنَاعُ فَي مَا اللَّوْ يَعْمُ الْحَدِي فَي عَيْرِه لِيَحْكُمُ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْأَنَّ حُكْمَهُ رَفَع اللَّهُ الْمُحْرَاقِ الْمُعَلِي الْمَالُولِ وَالْمُعَلِّلُهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ مُرادُهُمْ هَذَا فَلاَ يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدَ وَالْمُ قَلِّد إِذْ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةٍ اجْتِهَادِه ، وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتَبَاعُ الْمُعَلِّدُ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّاعُ قَلْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّدُ الْمُجْتَهِدُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُحْتَهِدُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُحْتَهِدُ الْمُجْتَهِدُ الْمُحْتَهِ الْعَلَى الْمُؤْتِقَالُهُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْمُعْتَلِ الْمُعَلِّلُهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِلُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِلُهُ الْمُعْلِلُ الْمُعْلِقُ الْمُلْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِلُهُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِلُ الْمُعْلِلُهُ اللْمُعْلِلُهُ اللَّهُ

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَفْعُ الْخِلاَفِ)^(١) وَلاَ فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْقَاضِي وَالْمُحَكِّمِ كَمَا يُشْيِرُ إِلَى ذَلَكَ « عج » نَاقَلاً عَنْ الزَّرْقَانِي بِقَوْلُهِ: وَالتَّحْكِيمُ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ لِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : إِذَا رَفَعَ إِلْيَهِ أَنْفَذَهُ وَلَمْ يَرُدُهُ .

مختصر خلیل (ص/ ۲٦۱) .

وَلِذَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (١): وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الأَمْوَالِ وَمَعْنَاهُ أَيْ مَا يَؤُولُ إِلَى الْمَالِ .

قَالَ فِي « التَّوْضِيح » : وَقَوْلُهُ : (كَحُكُم الْحَاكِم) أَنَّهُ لاَ يكُونُ لِواَحِد مِنْهُمَا وَلاَ حَاكِم غَيْرَهُ نَقَضُهُ إِلاَّ أَنْ يكُونَ جَوْرًا بَيْنًا انْتَهَى . وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ قَوْلًا ابْنِ رُشْدُ الَّذِي نَصَّهُ : الْحَاضِرُ مَحْمُولٌ عَلَي الْعلْمِ إِلَحْ فَإِنَّهُ مُجْمَلٌ لأَنَّهُ لَمْ يُبِينْ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْعلْمِ بِالْمِلْكَ وَالتَّصَرُّفِ وَالْحَوْزَ ، وَهُو لاَ بُدَّ عَنْهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْمِلْكَ وَالتَّصَرُّفِ وَالْحَوْزَ ، وَهُو لاَ بُدَّ عَنْهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمُجْمَلُ لاَ يَفْتِي بِهِ مَعَ وَجُودِ الْمُفْصَلِ لاَنَّ الْمُحجْمَل يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلِ وَتَبَيْنِ وَالْمُجْمَلُ لاَ يَفْتِي بِهِ مَعَ وَجُودِ الْمُفْصَلِ لاَنَّ الْمُحجْمَل يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَتَبَيْنِ وَالْمُجْمَلُ لاَ يَفْتِي بِهِ مَعَ وَجُودِ الْمُفْصَلِ لَا الْمُحجْمَل يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَتَبَيْنِ لاَحْدَمُ مَنْ حَيِّزِ الإِشْكَالِ كَمَا أَشَارَ إِلَى تَفْصِيلِ وَتَبِينِ إِمْ الْحَرَمَيْنِ فِي « الْوَرَقَات » وَنَصَّهُ (٢) : وَالْمُجْمَلُ مَا افْتَقَرَ إِلَي بَيَانٍ ، وَالْبَيَانُ إِلْمُ الْحَرَمَيْنِ فِي « الْوَرَقَات » وَنَصَّهُ (٢) : وَالْمُجْمَلُ مَا افْتَقَرَ إِلَي بَيَانٍ ، وَالْبَيَانُ إِلْمُ الْحَرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيِّزِ الإِشْكَالِ كَمَا أَشَارَ إِلْي بَيَانٍ ، وَالْبَيَانُ إِلْمُ حُرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيِّزِ الإِشْكَالِ كَمَا أَسُارَ إِلْي حَيِّزِ الْإِشْكَالِ كُو الْمَالَا لَيْهُ مَلِي الْمُقَالِ عَيْنِ الْمَعْمَلُ الْمَالَ عَلَى الْمَالَ عَلَى الْتَعَرِقُونِ الْمُؤْمِلُ الْمُوالِ الْمُعْمَلُ مَا افْتَقَرَ إِلْمَالَا لَكُمْ الْمُعْمَلُ الْمُعْمَلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُلْكِ الْمُعْمَلُ الْمُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمَلِ وَالْمَعْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمَلُ الْمُعْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمَلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمَلُ الْمُعْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمُلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ اللْمُعْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ اللْمُعْمُولُ الْمُعْمِلِ الْمُعْ

وَمِنْ " ح " عَلَي " الْوَرَقَاتِ " : الْمُشْتَرَكِ مُجْمَلٌ لَأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يُبَيَّنُ الْمُرَادُ مِنْ مَعْيَنَيْهِ أَوْ مَعَانِيهِ إِلَخْ .

فَجَوابُهُ : أَنَّهُ لاَ اشْتراكَ فِيه ولاَ إِجْمَالَ فِيهِ ، وَمَعْنَاهُ بَدِيهِيُّ عِنْدَ مَنْ لَهُ بِضَاعَةٌ مِنْ الْعِلْمِ ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةَ بِقَوْلِ ابْنِ نَاجِي عَلَى « الرِّسَالَةَ » : إِنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولُ عَلَى عَدَم الْعِلْمِ بِالْمِلْكِيَّةَ حَتَّى يَشْبُتَ عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولُ عَلَى عَدَم الْعِلْمِ بِهَا حَتَّى يَشْبُتَ عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولُ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا حَتَّى يَثْبُتَ خِلاَفُهُ ، وَهُو قَوْلُ أَبْنِ رُشْدِ انْتَهَى .

وَ " ح » فِي شَـرْحِهِ عَـلَى " الْمُدَوَّنَةِ » وَظَـاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْـمُدَّعِي: مَـا عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَيَقُولُ « عج » أَيْضًا فِي « نَوازِله » إِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعَلْمِ بِوتُوعِ الْبَيْعِ أَصْلاً ، فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ .

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٦٢).

⁽٢) الورقات (ص/ ١٨) .

وَبِقَوْلِهِ أَيْضًا: وَالْحَاصِلُ إِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَي جَهْلَ مَا لَوْ عَلَمَهُ وَلَوْ مَعَ ضَمَيمَةِ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ لَسَقَطَ قَيَامُهُ ، فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ انْتَهَى .

وَبِالْجُ مُلَةَ فَمَعْنَى قَوْله: « الْحَاضِرَ » مَحْمُولٌ عَلَي الْعِلْمِ أَيْ بِالْملْكَيَّةِ وَالتَّصَرَّفُ وَبِهَ لَكُوْنِهِ مُجْمَلاً يَفُتَقِرُ إِلَى الْبَيَان .

وَاعْلَمْ يَا أَخِي بِأَنَّ حَظَّ الْفَقِيهِ الْمُقَلِّدِ حِفْظُ مَا قَالَتْهُ الأَئِمَّةُ وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْبَلُ الْبَحْثَ كَمَا فِي مَيَارَةً .

وَأَيْضًا الْفَقْهُ قَدْ فَرَغَت الأَئِمَّةُ مِنْ إِثْقَانِهِ ، وَبَـلَغُوا الْغَايَةَ فِي تَحْقِيقِهِ وَبَيَانِهِ ، وَلَلَّه دُرُّ مَنْ قَالَ :

لَمْ يَدَعْ مَنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غبر فَضْلٌ عَلَي سِوَى أَخْذِهِ بِالأَثَرِ الْتَهَى. .

وَأَمَّا قُوْلُهُ : فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الأَصْلُ فِي النَّاسِ السَّفَه وَالْجَهْلِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَمَسِّكَ بِالأَصْلُ مُدَّعَي عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (ثُمَّ مُدَّعَي عَلَيْه وَهُو مَنْ تَرَجَّحَ قُولُهُ بِمَعْهُود أَوْ أَصْلٍ) . فَجَوَابُهُ (١) : أَنَّ أَوَّلَ كَلامه يَرُدُهُ كَوْنُ الْقَضِيَّة فِي ذَكْرِ بَالِغ عَاقِلٍ مَهْمَلٍ غَيْرِ مَعْلُومِ السَّفَه لِعَدَم إِقَامَة الْبَيْنَةَ عَلَي كُونُ الْقَضِيَّة فِي ذَكْرِ بَالِغ عَاقِلٍ مَهْمَلُ غَيْرِ مَعْلُومِ السَّفَه لِعَدَم إِقَامَة الْبَيْنَةَ عَلَي سَفَهِه ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرَّشْد اتِّفَاقًا ، وكَوْنُهَا أَيْضًا فِي حَاضِرٍ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرَّشْد اتِّفَاقًا ، وكَوْنُهَا أَيْضًا فِي حَاضِرٍ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرَّشْد اتِّفَاقًا ، وكَوْنُهَا أَيْضًا فِي حَاضِرٍ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُحْمُولُ عَلَى الْعَلْمِ بِالْمَلْكِيَّة وَالْبَيْعِ عَلَى الْقُولُ الرَّاجِح ، وأَخَرُ كَلاَمه تَوْلُ المَّيْخ خَلِيلٍ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيك وتَصَرَّف ثُمَّ الْتَعْم بَالْمُ لَكِية خَلِيلٍ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيك وتَصَرَّف ثُمَّ الْتَقْلُ بَجَوابِهِ قَوْلُ الشَيْخ خَلِيلٍ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيك وتَصَرَّف ثُمَّ الْتَعْم بَالْمُلْكِية وَالْ الْقَوْلُ الْمَاكِية وَلُولُ الْمَالْقِيلُ الْمَالِكُية وَالْمُ الْمَالِمُ عَلَى الْقَوْلُ الْمَالِسَقِه بَعْمَ الْقُولُ الْمَالِي وَتَعْمَ كَامِلُ وَيَصَالَ وَالْمَالِ الْمَالِمُ الْمَالْمُ الْمُعْمِ الْمُؤْلِ الْمُؤْمِ الْمُعْمِ الْمَالِمُ الْمَلْكِية وَالْمُ الْمَلْمُ الْمَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالِمُ الْمُؤْمِ الْمَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُ

قَـوْلُهُ : (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِـرٌ) صَـرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَحْكُومَ عَـلَيْهِ هُوَ الْمُـدَّعِي وَالْمُشْتَرِي الدَّارَ هُوَ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

مختصر خلیل (ص/ ۲٦٠) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۷۲) .

وأَمَّا قَوْلُهُ: وَيَتَرَتَّبُ عَلَى سَفَهِهِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِمِلْكِيَّتِهِ لِلدَّارِ رَدُّ تَصَرَّفِ أَخِيهِ فِيهَا بِالْبَيْعِ حَيْثُ عُلِمَ، وَلَمْ يَرْضَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (وَمِلْكُ غَيْرِهِ عَلَى رِضَاهُ . . إِلَخْ) (١) .

فَجَوَابُهُ: أَنَّ هَـذَا الْكَلاَمَ رَكِيكُ سَاقطٌ لِبُطْلاَنِ أَصْلِهِ لِمَا تَقَـدَّمَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهَ بِهِ ، وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِحُضُورِهِ .

وَمَنْ قَوَاعِد أَئمَّتَنَا : لاَ يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ زَائِلٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الْكَافِلَ يَكَفِي فِيهِ مَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لاَ حَـاضِنَ كَجِدٍّ وَعَمِلَ بِإَمْضَاءِ الْيَسِيرِ . . .) (٢) إِلَخْ .

فَجَوابُهُ : إِنِّي لَمْ أَحْكُمْ إِلاَّ بِهِذَا الْقُولُ لِاقْتَصَارِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْفَرْدِ بِقَوْلِهِ : (لا حَاضِنَ) إِلَخْ وَفِي بَابِ آ قَ / ٢٤٦] الْقَسَمِ أَيْضًا أَشَارَ إِلَي فَلْكَ بِقَوْلِهَ : (أَوْ كَنَفَ أَخِ صَغِيرٍ) وَلِكُونُه أَيْضًا هُو مَذْهَبُ " الْمُدَوَّتَة " ، وَالْقَوْلُ الَّذِي أَسْنَدْتُ عَلَيْهِ الْحُكُم أَعْنِي قَوْلَ ابْنِ لْبَابَةَ الْآتِي مُفَرَّعًا عَلَيْه ؛ لأَنَّ مَوْضُوعَهُ مَالَ الْبَتِيمِ بَاعَهُ مَنْ لا وَلاَيَةَ لَهُ عَلَيْهِ شَرْعًا فَلاَ حُجَّةً لِلْمُعَارَضِ فِي مَوْفُوعَهُ أَلْ اللهَ بِقَوْلُهُ : (وَلاَ بُدَّ فِي بَيْعِ الْكَافِلُ) مَمَّا أَشْيَخِ خَلِيلٍ : (لا حَاضِنَ) وأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلاَ بُدَّ فِي بَيْعِ الْكَافِلُ) مَمَّا أَشْيَخٍ خَلِيلٍ : (لا حَاضِنَ) وأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلاَ بُدَّ فِي بَيْعِ الْكَافِلُ) مَمَّا أَشْيَخٍ خَلِيلٍ : (لا حَاضِنَ) وأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلاَ بُدَّ فِي بَيْعِ الْكَافِلُ) مَمَّا أَشْيَعِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادُ فِي الثَّمْنِ ، وَأَنَّهُ أَنْهُ لَيْسَ لَهُ مَالُ غَيْرِهِ وَأَنَّهُ الْكَافِلُ) وَاللهُ أَنْفُقَ النَّمْنَ عَلَيْهِ وَمَلْكُهُ لَقَ الْمَحْضُونِ الْمَبِيعِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادُ فِي الشَّمْنِ ، وَلَوْ رَفَعَ ذَلِكَ الْكَلامَ مُفَرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ الْحَاضِنَ كَالْوَصِي وَلَادًا قَالَ بِأَثَوْهِ ، ولَوْ رَفَعَ ذَلِكَ الْكَلامَ مُفَرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ الْحَاضِي لَمْ يَأْمُرُهُ بِالبَيْعِ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهُ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهُ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهُ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادِ فِي النَّمْنِ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۱۲۹) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷) .

وَالاَشْتَرَاكَ إِذَا كَانَ الْمَسِيعُ مُشْتَرِكًا ، وَلَمَّا رَأَى الْفُقَهَاءُ أَنَّ الْيَتِيمَ رُبَّمَا ضَاعَ قَبْلَ إِنْبَاتَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي أَجَازُوا لِلْكَفِيلِ الْبَيْعَ دُونَ مُطَالَعَة حَسْبَمَا تَقَدَّمَ وَقَضِيَّتُنَا مُفَرَّعَةٌ عَلَى الْمَحْضُونِ الْمُشَارِ إِلَيْه بِقَوْلِ مَفَرَّعَةٌ عَلَى الْمَحْضُونِ الْمُشَارِ إِلَيْه بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيل : (لَا حَاضِنَ كَجَدًّ) (١) ، وَفِيهَا خِلاَفٌ هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ الْحَيَازَةَ الشَّيْخِ خَلِيل : (لَا حَاضِنَ كَجَدًّ) (١) ، وَفِيهَا خِلاَفٌ هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ الْحَيَازَة وَالاَسْتَحْقَاقَ أَوْ مِنْ بَابِ الرِّضَي [] (٢) مَشْرِقِيَّةٌ وَكَلاَمُ « التَّوْضِيحِ » مَغْرِبِيُّ فَلاَ مُنَاسَبَةً بِينَهُما .

وأَمَّا قَـوْلُهُ: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ أَنَّ الصَّبِيَّ لَهُ الْقِيَامُ فِيمَا بِيَعِ عَلَيْهِ إِلَى مُدَّةَ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمِ بُلُوغِهِ أَنَّهُ لاَ يُفْتَى بِهِ لَأَنَّهُ عَامٌ فِي الرَّشِيدِ وَالسَّفِيهِ وَالْعَالَمِ وَالْجَاهِلِ فَلاَ يُفْتَى بِهِ لَأَنَّهُ عَامٌ فِي الرَّشِيدِ وَالسَّفِيهِ وَالْعَالَمِ وَالْجَاهِلِ فَلاَ يُفْتَى مِعَ وُجُودِ الْخَاصُ لأَنَّ النَّصُوصَ وَالشُّرُوحَ شَرَطُوا الْعِلْمَ مَعَ البَّهُوعِ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ الْعِلْمَ وَالرَّشْدَ .

قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكِ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَي حَاضِرٌ سَاكَتٌ . . .) (٣) إِلَخْ وَمَحَلُّ الدَّلاَلَة منه قَوْلُهُ : سَاكَتٌ لأَنَّ السُّكُوتَ فَرْعُ الْعلْمِ فَلاَ يُقَالُ : سَكَتَ عَنْ كَذَا إِلاَّ إِذَا كَانَ عَالَمًا بِهِ فَجَوَابُهُ: قَالَ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلَه» فَلاَ يُقَالُ : سَكَتَ عَنْ كَذَا إِلاَّ إِذَا كَانَ عَالَمًا بِهِ فَجَوَابُهُ: قَالَ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلَه» فَلاَ يُقَالُ : سَكَتَ عَنْ كَذَا إِلاَّ إِذَا كَانَ كَثَيرَ الْخِدْمَة فِي الْعلْمِ قَلِيلً الإِنْكَارِ عَي نَاقِلاً عَنْ البُورُلِيِّ : إِنَّ الْمَازِرِيَّ كَانَ كَثَيرَ الْخِدْمَة فِي الْعلْمِ قَلِيلً الإِنْكَارِ عَي النَّاسِ ، فَكُلُّ فَعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجَهَهُ وَيَرُدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لَكَثْرَةً عَلْمِه وَالنَّاسِ ، فَكُلُّ فَعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجَهَهُ وَيَرُدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لَكَثْرَةً عَلْمَه وَاللَّاسِ ، فَكُلُّ فَعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجَهَهُ وَيَرُدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لَكَثْرَةً عَلَمه وَاتَّمَ عَلَى الْمَاقِ كَثُولَ الإِغْرَاضَ وَمَتَى ضَاقَ كَثُرَ الإِغْتِرَاضَ وَاتَّ مَتَى الْعَلْمُ قُلَّ الإِنْكَارُ ، وَمَتَى ضَاقَ كَثُرَ الإِغْتِرَاضَ فِي الْوَاقَعَاتَ . انْتَهَى .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، وَعَلَمْتُهُ فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ وَمَنْ نَحَى نَحْوَهُ ذَكَرَتُهُ الأَئْمَّةُ الأَعْلَمِ في « النَّوَازِلِ » وَالأَحْكَامِ ، أَشَارَ إِلَيْهِ البُرْزُلِيِّ بِقَوْلِهِ : أَفْتَي ابْنُ لَبَابَةَ لِلصَّبِيِّ بِالْقَيَامِ فِيمَا بِيعَ عَلَيْهِ إِلَى مُدَّةً عَشْرَة أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمٍ بُلُوغِهِ لأَنَّهُ مِنْ لَبَابَةَ لِلصَّبِيِّ بِالْقَيَامِ فِيمَا بِيعَ عَلَيْهِ إِلَى مُدَّةً عَشْرَة أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمٍ بُلُوغِهِ لأَنَّهُ مِنْ وَجُهِ الْإِسْ تَعْقَاقَ وَفِي « الْمَجَالِسِ » : إِنَّهُ مِنْ بَابِ الرَّضَي وَيَمْضِي إِذَا سَكَتَ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۷) .

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٧٢) .

بَعْدَ الْبُلُوغِ مَالَمْ يَقُمْ بِحَرَارَةِ الْبُلُوغِ .

وَفِي الْمَشْهُورِ مَا قَارَبَهُ إِلَى السَّنَّةِ لَزِمَ الْبَيْعَ انْتَهَى .

وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا الْورْزَازِيُّ فِي « نَوَازِلهِ » بِقَوْله : وَسَئِلَ عَمَّنْ يَبِيعُ عَلَيْهِ مَالَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ هَلْ يَلْزَمُ الْبَيْعَ بِسُكُوتِه عَامًا بَعْدَ الرُّشْدَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الإِمَامُ الْمُشَاور وَالإِمَامُ ابْنُ لُبَابَةً ، وَغَيْرُهُمَا : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ ، وَفِيهِمْ صَغِيرٌ فَبَاعَ الْكِبَارِ مِلْكًا لَهُ فِي دَيْنِ عَلَى أَبِيهِمْ فَبلَغَ الصَّغِيرَ وَأَنْكَرَ الدَّيْنَ ، وَلَمْ يَشْبُتْ عَلَيْهِ ، وَأَرَادَ الْقِيَامَ بِحَقِّهِ فَلَهُ أَخْذُ مَا بِيعَ عَلَيْهِ وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرَي الْكَبَارَ بِالشَّمَنِ مَا لَمْ تَمْضِ عَشْرَ سَنِينَ بَعْدَ بَلُوغِهِ وَرُشْدَة فَإِنْ سَكَتَ بَعْدَ الله فِي الْبَيْعِ الْبَيْعِ الْتَهَى .

وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ سَلْمُونَ فِي فَصْلِ بَيْعِ الْحَاضِنِ وَالْحَاضِنَةِ نَاقَلاً عَنْ الأَبُهُورِيِّ عَنْ مَالِكَ : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ وَفِيهِمْ صَغِيرٌ لَمْ يُولَ عَلَيْهِ فَبَاعَ الْكَبَارُ مِلْكًا فِي دَيْنِ عَلَيْ أَبِيهِمْ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ فَأَنْكُرَ الدَّيْنَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ الْكَبَارُ مِلْكًا فِي دَيْنِ عَلَيْ أَبِيهِمْ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ فَأَنْكُرَ الدَّيْنَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الصَّغِيرُ فَأَنْكُو الدَّيْنَ ، وَلَمْ يَثْبُتُ أَنَّ الصَّغِيرِ الْكَبَارَ بِالثَّمْنِ الْكَبَارَ بِالثَّمْنِ الْتَعَدِّيهِمْ فِي قَبْضِ مَا لَيْسَ لَهُمْ ، إِذْ لاَ يَجُوزُ لَأَحَد أَنْ يَبِيعَ عَلَي صَغِيرٍ إِلاَّ أَبِ لَي الْتَعَدِّيهِمْ فِي قَبْضِ مَا لَيْسَ لَهُمْ ، إِذْ لاَ يَجُوزُ لَأْحَد أَنْ يَبِيعَ عَلَي صَغِيرٍ إِلاَّ أَبِ لَي اللَّهُ وَصِيًّ أَوْ حَاكِمُ ، وَإِنْ شَهِدَ بِرِضَاهُ يَوْمَ الْبَيْعَ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ رَضَاهُ لَيْسَ لَهُمْ . وَإِنْ شَهِدَ بِرِضَاهُ يَوْمَ الْبَيْعَ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ رَضَاهُ لَيْسَ لَهُمْ . وَمِثْلُهُ لاَبْنِ عَانِم .

قَالَ الْمشَاورِي فِي ﴿ كَتَابِ الْاسْتغْنَاءِ ﴾ . ولَهُ الْقِيَامُ فِي مُدَّةَ عَشْرَةَ أَعْوَامٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَإِنْ عَلَمَ بِالْبَيْعِ لَأَنَّهُ مَنْ وَجْهِ الْاسْتحْقَاقِ لاَّنَّهُ لاَ يَسْتُحقُ مَالَ أَحَدُ وَلاَ يُحَازُ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ ، ولَيْسٌ مِنْ يُحَازُ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ ، ولَيْسٌ مِنْ يُحَازُ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ ، ولَيْسٌ مِنْ وَجْهِ الرِّضَى بِالْبَيْعِ ، وَانْقِطَاعُ حُجَّتِه بِالْعِلْمِ كَمَنْ بِيعَ عَلَيْهِ مَالُهُ ، وَهُو سَاكت عَالِمٌ لاَ يَقُومُ عِنْدَ ذَلِكَ فَيُعَدُّ مِنْهُ رَضَي بِالْبَيْعِ ، وَيَرْجِعُ بِالثَّمَنِ ولَوْ كَانَ مِمَّنْ عَلَيْمَ ذَلِكَ مَنْ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِالْيُومْيْنِ وَالثَّلاَثَةِ لاَنْقَطَعَتْ حُجَّتُهُ ولِعَشْرِ سَنِينَ يَعْلَمْ ذَلِكَ، ولَمْ يَقُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِالْيُومْيْنِ وَالثَّلاَثَةِ لاَنْقَطَعَتْ حُجَّتُهُ ولِعَشْرِ سَنِينَ

مِنْ بُلُوغِهِ كَانَ يَفْتِي ابْنُ لُبَابَةَ وَغَيْرُهُ .

وَفِي « الْمَجَالِسِ » : أَنَّهُ مِنْ بَابِ الرِّضَي لاَ يَمْضِي الْبَيْعُ بِسُكُوتِه بَعْدَ الْبُلُوغِ بِالشَّهْرِ وَمَا قَارَبَهُ إِلَى سَنَة ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لِزَمَهُ الْبَيْعُ ، وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِالشَّهْرِ وَمَا قَارَبَهُ إِلَى سَنَة ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لِزَمَهُ الْبَيْعُ ، وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا يَصِيرُ عِنْدَهُ مِنْ الثَّمَنِ ، وَإِلَى بَابِ الْحِيَازَةِ وَالْاسْتِحْقَاقِ نَحَى ابْنُ حَبِيبٍ فِي بِمَا يَصِيرُ عَنْدَهُ مِنْ الثَّمَنِ ، وَابْنِ [الْمَاجِشُونَ] (١) ، وكَأَنَّهُ أَقْيَسُ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ مَوْضِعَ مَسْأَلَة ابْنِ لُبَابَةَ فِي يَتِيمٍ ذَكَرٍ مُهْمَلٍ بَاعَ مَلْكَهُ مَنْ لا ولاَيَةَ لَهُ عَلَيْهِ شَرْعًا ، وتَكَلَّمَ الْيَتِيمُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَعَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْاسْتَحْقَاقِ وَالْحِيَارَةِ فَلاَ كَلاَمَ لَهُ إِنْ سَكَتَ عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الرِّضَى فَلاَ كَلامَ إِنْ سَكَتَ بَعْدَ بَعْدَ بَلُوغِهِ وَعَلْمِهِ وَرَشْدَه ، وَعَلَي أَنَّهَا مِنْ بَابِ الرِّضَى فَلاَ كَلامَ إِنْ سَكَتَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْعَلْمَ وَالرَّشْدَ وَالْقَوْلِ الْأَوَّلِ هُوَ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِهِ ابْنُ لَبَابَةَ وَغَيْرُهُ ، وَقَالِهِ » .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَظَهَرَ لَكَ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ الْمُ شَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ « مُخْتَصِرِ الْبُرْزُلِيِّ» : أَفْتَى ابْنُ لُبَابَةَ للصَّبِيِّ بِالْقِيَامِ فِيمَا بِيعَ عَلَيْهِ مُدَّةَ عَشْرَةٍ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمٍ الْبُرُوعِ إِلَحْ ، يُرِيدُ الْبُلُوعَ الْمُعْتَبَرَ عِنْدَ الْأَثْمَّةَ أَعْنِي الَّذِي مَعَهُ الْعِلْمَ وَالرُّشْدُ وَإِنَّمَا بِلَكُ مَ مَن الْعِلْمَ وَالرُّشْدُ وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ ذَكْرِ ذَلِكَ لَوضُوحِهِ وَأَمَّا مُجَرَّدَ الْبُلُوعَ الْخَالِي مِنْ الْعِلْمِ وَالرُّشْدِ فَخَشَى ابْنُ لُبَابَةَ أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ ، وَمَنْ حَمَلَ كَلاَمَهُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأ .

فَ إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ خَطَأَ الْـمُعَـارِضِ فِي حَـمْلِهِ لِقَـوْلِ ابْنِ لُبَـابَةَ عَلَى الْعُمُوم، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنُ زَلَّتِهِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَاضِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمِلْكِ وَالتَّصَرُّفِ عَلَى الْعَاقِلَ مَحْمُولٌ عَلَى وَأَنَّ الذَّكَرَ الْمُهْمَلَ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ مَحْمُولٌ عَلَى وَأَنَّ الذَّكَرَ الْمُهْمَلَ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ مَحْمُولٌ عَلَى الدَّشُهُورِ مِنْ الرَّشْدِ اتِّفَاقًا حَيْثُ جُهِلَ سَفَهُهُ بِأَنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى سَفَهِهِ أَوْ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ الرَّشْدِ اتَّفَاقًا حَيْثُ جُهِلَ سَفَهُهُ أَقُلُ الْمَشْهُورِ مِنْ

⁽١) في الأصل : المجاشون .

قُولُ مَالِكَ وَكُبْرَاءِ أَصْحَابِهِ حَيْثُ عُلَمَ سَفَهُ بِأَنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى سَفَهِهِ ، وَحِينَئَذ فَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَ لَا كَلاَمَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادرِ مِنْ أخيه اتِّفَاقًا لِسُكُوتِه بِلاَ مَانِعَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحُكْمُ الشَّرْعِ عَلَيْه بِالْعِلْمِ بِالْمِلْكِ ، وَالْبَيْعُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَبِالرَّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ أَزْيَدَ مِنْ عَشْرَةٍ أَعْوَامٍ انْتَهَى .

وأُمَّا مَا نَقَلَهُ عَنْ مَيَارَةَ مِنْ مَوَانِعِ الْحِيَازَةِ الْحَجْرَ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ «التَّبْصِرَةِ»، وَلاَ يَقْطَعُ قِيَامَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَنَقَلَهُ [ق/ ٧٤٧] أَيْضًا عَنْ كَبِيرِ «مخ » وَكَذَا لَوْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ . . إِلَحْ .

فَجَوابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلاَمَ بِأَسْرِهِ حَائِلاٌ عَنْ قَصْيَتِنَا لَأَنَّهُ فِيمَنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنْ أَبِ أَوْ وَصِيٍّ ، أَوْ مُقَدِّمٍ ، وَلاَ يَبْعُدُ دُخُولُ الْمُهْمَلِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمَعْلُومِ السَّفَهِ فِيهِ حَيْثُ فَرَّعْنَا عَلَي قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَضِيَّتُنَا فِي مُهْمَلٍ ذَكْرِ بَالِغِ عَاقِلٍ غَيْرِ مَعْلُومِ السَّفَه لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبِيِّنَةِ عَلَي سَفَهِهِ ، وَلاَ خَفَاءَ أَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصْفُهُ يُحْكَمُ لَهُ السَّفَه لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبِيِّنَةِ عَلَي سَفَهِهِ ، وَلاَ خَفَاءَ أَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصْفُهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشَدَ اتِّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبْمَتَنَا ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنْ كَلاَمِهِ فَإِنِّى أَعْرَضْتُ عَنْ جَوابِهِ ، إِذْ لاَ طَائِلَ تَحْتَهُ لِبُطْلاَنِ أَصْلِهِ بِالنَّصُوصِ الصَّحَاحِ الصَرَاحِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَمَنْ شَاءَ رَجَعَ بِهَذَا وَلَمْ يعب بِرُجُوعِهِ ، وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ لِأَنَّ الرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ حَقْ ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَبَعَ .

فَجُواَبُهُ : أَنَّ التَّمَادِي عَلَي الْحَقِّ خَيْرٌ مِنْ الرُّجُ وَعِ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ لاَ كَلاَمَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِعَدَمِ تَصْديقهِ فِي دَعْوَاهُ سَفِهَ نَفْسَهُ بِلاَ بَيِّنَة ، وَلاَ تَنْفَعُهُ إِنْ أَتَى بِهَا الأَنْ عَلَي سَفَهِهِ لعَجْزِهَ عَنْ إِنْ اللَّهُ حَتَّى انْفَصَى أَجَلُ التَّلُومِ وَحَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالْعَجْزِ حِينَدُ ، وَلَعَدَمِ تَصْديقه إِنْ اللَّهُ حَتَّى انْقَضَى أَجَلُ التَّلُومِ وَحَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالْعَجْزِ حِينَدُ ، وَلَعَدَم تَصْديقه فِي دَعْوَى عَدَم الْعلْم بِملْكِيَّهِ للدَّارِ وَبِبَيْعِ أَخِيهِ لَهَا عَلَي الْقَوْلُ الرَّاجِح لِحُضُورِهِ فَي دَعْوَى عَدَم الْعلْم بِملْكِيَّةِ للدَّارِ وَبِبَيْعِ أَخِيهِ لَهَا عَلَي الْقَوْلُ الرَّاجِح لِحُضُورِهِ مَدَّةً تَزِيدُ عَلَى عَشْرَةً أَعْوام بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحَكَمَ الشَّرْعُ بِرُشُدُهِ اتَّفَاقًا لِعَدَم إِقَامَةً مَدَّا لِعَدَم إِقَامَةً مَا لَعَدَم إِقَامَةً مَا لَعَدَم إِقَامَةً عَلَى عَشْرَةً أَعْوام بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحَكَمَ الشَّرْعُ بِرُشْدُهِ اتَّفَاقًا لِعَدَم إِقَامَةً الْعَدَم إِقَامَةً مَا لِكُلَى عَشْرَةً أَعْوَلَه مَا لَكُولُ السَّرَعُ عَرَامُ التَّهُ وَلَا لَعَدَم إِقَامَة الْعَلْمَ إِلَيْهُ لِعَلَى عَشْرَة أَعْوامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحَكَمَ الشَّرْعُ بِرُشُدُهِ اتَّفَاقًا لِعَدَم إِقَامَةً الْعَدَم إِقَامَةً الْعَدَم إِلَا الْعَلَى عَشْرَة أَعْدَام الْعَلْم بِعُلْ الْعَلْم بِعَلْعَامِ إِنْ الْمُ الْعَلْم بَعْدَامِ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلَامُ الْعَلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمَ الْعَلْمِ الْعَلْمَ الْعَوْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْمُ الْقُولُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلَامُ الْعَلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَمُ السَّرِعُ الْعُرْمِ الْقُولُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ ا

الْبَيِّنَةَ عَلَى سَفَهِهِ وَهُو سَاكَتٌ ، فَلاَ مَانِعَ فِي تَلْكَ الْـمُدَّةَ بِأَسْرِهَا وَلَعَلَّ فِي هَذَا كَفَايَةً لَمَنْ وَفَقَهُ اللهُ وَسَدَّدَهُ وَنَوَّرَ بَصِيرَتَهُ ، وَإِلاَّ فَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ الْعَلِيِّ كَفَايَةً لِمَنْ وَفَقَهُ اللهُ وَسَدَّهُ وَسَدَّهُ وَاللهُ وَأَسَيرُ خَطَايَاهُ إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللهِ الْعَظِيم ، قَيَّدَهُ حَاكِمًا بِمَضْمُونِهِ فَقِيرُ مَوْلاَهُ وَأَسَيرُ خَطَايَاهُ إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللهِ فَضَلْ ، وَإِنْ كَانَ حَطَا فَمِنْ عَلْمُ .

قَضِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنِي وَاعْتُرَضَهَا عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ

وَنَصُّهَا وَكَيْفِيَّتُهَا :

أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَعْلَمْ مَنْ نَظَرَ فِي هَذَا الرَّسْم ممَّنْ لَهُ درايَةٌ وبَصيرةٌ في الْعلْم أنَّهُ قَدْ وَقَعَ لَدَيَّ تَرَافُعُ في قَضيَّة صُورَتُهَا : مُطَلَّقَةٌ حَاملٌ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاَق بشَهْر بِنْتًا، وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا قَبْلَ الْوَضْع ، وَعَلَى الابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةٍ الْمُطَلِّقِ، وَالدَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِه حينَ ظُعُونه منْ بَلَد الْمُطَلَّقَة ، وَقَدْرُ مَاله في ذَلكَ الْوَقْتِ جَمَلٌ شم ، وَنَاقَةٌ سَافَرَ بِهِـمَا لأَرْضِ السُّودَانِ وَالشَّمُ فِي ذَلكَ الزَّمَنِ يُبَاعُ بِبَخْسِ ثَمَن ، وَثَبَتَ مَا تَقَدَّمَ عنْدي بِالْبَيِّنَةَ أَثْبَتَهُ الْمُطَلِّقُ حِينَ التَّرَافُع لَدَيَّ ، وَحَسِرَ مَالَهُ ذَلِكَ بَعْدَهُ عَلَى مَا بَلَغَنِي مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، وَجَلَسَ في أَرْضِ السُّودَان حَـتَّى أَفَادَ مَالاً آخَـرَ وَقَدمَ به إِلَيْنَا ، فَلَمَّا قَدمَ ادَّعَتْهُ الْمُطَلَّقَةُ بِالنَّفَـقَةِ الْمَذْكُورَةِ فَحَكَمَتُ بِأَنَّهَا لاَ رُجُوعَ لَهَا عَلَيْه بالنَّفَقَة الَّتِي أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسها أَوْ عَلَى ابْنَتِهَا مُدَّة إحَاطَة الدَّيْن بماله معنتَمدًا في ذَلكَ بالنِّسْبَة لنَفَقَة الْبنت علَى ما قَالَهُ « س » فِي تَكَلُّمه عَلَي الشَّيْخِ خَليلِ فِي مَبْحَثِ النَّفَقَاتِ ، وَلَفْظُهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمه : أَفْتَى ابْنُ عَتَّاب بأنَّهُ لاَ سَبِيلَ إِلَى بَيْعِ الدَّارِ في نَفَقَة الأب ، بَلْ تُكْرَي الدَّارُ ۚ ، وَيُدْفَعُ للأَب مَا يَرْتَفَقُ به اسْتحْسَانًا عَلَى سَبيلِ السَّلَفِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ رُشْد لأَنَّ نَفَقَةَ الأَبُويْنِ قَدْ كَانَتْ سَاقطَةً عَنْهُ فَلاَ تَجِبُ لَهُمَا حَتَّى يُكَلَّفَكَ بها لإحْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مَا يَسْتَغْرِقُ الدَّارَ بِخِلاَف نَفَقَة الزَّوْجَة لأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَصَالَةً فَلاَ تَسْقُطُ بِالشَّكِ عَنْهُ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : قُلْتُ : تَأْمَّلْ قَوْلَ ابْنِ عَتَابِ فِي نَفَقَةِ الْأَبُويْنِ ، وَلَعَلَّهُ اسْتَدَانَ بِمَا يَسْتَغْرِقُ الدَّارَ ، فَمُقْتَضَاهُ أَنَّ اسْتِغْرَاقَ الدَّيْنَ يُسْقِطُ نَفَقَةَ الْأَوْبِ بِخلاف نَفَقَة الزَّوْجَة .

قَالَ : فَيَصِيرُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَتَرَكَ لَهُ قُوتَهُ وَالنَّفَقَة الْوَاجِبَة مَا عَدَا نَفَقَة الْأَقَارِبِ ، وَجِينَ لَهُ أَنْفَ قَتْ لاَ بِنَفَقَة الْوَلَدِ ، وَحَاصَتْ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَ قَتْ لاَ بِنَفَقَة الْوَلَد انْتَهَى .

وَلَفْظُهُ : وَلاَ تَتَحَاصَصُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَي أَقَارِبِهِ مِنْ نَفَقَة الْولَدِ وَالْأَبُويُنِ فِي مَوْت وَلاَ فَلَسٍ ، بَلْ تَكُونُ مُواسَاةً لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِالْفَلَسِ بِخلافِ هِي ، فَإِنَّهَا لاَ تَسْقُطُ بِالْفَلَسِ بَلْ يَتُرُكُ لَهُ نَفَقَتُهُ ، وَنَفَقَةُ عَيالِهِ الْواَجِبَةُ عَلَيْه بِغَيْرِ الْقَرَابَةِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَعَلَى حَاشِيةِ الْفَيْشِي عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ ولَفْظُهُ : قُولُهُ : لاَ نَفَقَةُ الْولَدِ وَلاَ تَتُبَعُ ذَمَّتُهُ أَيْضًا وَتُحْمَلُ عَلَى الْمُواسَاةِ انْتَهَى وَعَلَى مَا قَالَ (مِح) فِي الْولَدِ وَلاَ تَتَبَعُ ذَمَّتُهُ أَيْضًا وَتُحْمَلُ عَلَى الْمُواسَاةِ انْتَهَى وَعَلَى مَا قَالَ (مِح) فِي الْولَدِ وَلاَ تَتُبَعُ ذَمَّتُهُ أَيْضًا وَتُحْمَلُ عَلَى الْمُواسَاةِ انْتَهَى وَعَلَى مَا قَالَ (مِح) فِي الْولَدِ وَلاَ تَتَبَعُ ذَمَّتُهُ أَيْضًا وَتُحْمَلُ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ بِنَفَقَةِ الْولَدِ) (١) ولَفُظُهُ: وَقَدْ عَلَلَ بَعْضُ الشَّيُوخِ عَدَمَ الْمُحاصَّة بِالنَّهَا مُواسَاةٌ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الرَّجُوعِ وَقَدْ عَلَلَ بَعْضُ الشَّيُوخِ عَدَمَ الْمُحاصَّة بِالنَّهُ الْمُواسَاةُ وَطُاهِرُهُ عَلَمُ السَّيْخِ عَلَى مَنْ لَهُ أَبُ مُوسِرٌ فَلاَ تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلاَ إِنْ وَقَدْ اللَّهُ إِلاَ إِنْ عَلَى مَنْ لَهُ أَبِ مُعْدَمٌ ، إِذْ قُولُنَا مَالَمُ تَكُنْ بِقَضَيةً ، وَهُو طَاهِرُ لَكُونُ نَفَقَتَهَا إِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبُ مُعْدَمٌ ، إِذْ قُولُنَا مَالَمُ تَكُنْ بِقَضَيةً الْمُ اللَّهُ وَلَا الْمُورَةُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا الْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى مَنْ لَهُ أَبُ مُعْدَمٌ ، وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ يُسَرَّ الْأَبِ كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى مَنْ لَهُ أَلُ عَلَى الْمُورِ الْمُولُ وَلَا الْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

وَمُعْتَمَدُ أَيْضًا فِي عَدَم رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَي نَـفْسِهَا قَبْلَ الْوَضْع ، وَبِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى مَا قَـالَ سَحْنُونُ فِي وَبِمَا أَنْفَـقَتْهُ عَلَى مَا قَـالَ سَحْنُونُ فِي (الْعُتَبِيَّةِ » (٢) فِي رَسْم : ابْتَاعَ غُلاَمًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَـاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كَتَـابِ طَلاَقِ السَّنَّةِ ، وَنَصَّهُ : إِذَا كَانَ عَلَى الزَّوْجِ دَيْنٌ أَكْـثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصَتُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۳) .

⁽٢) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ _ ٣٥٩) .

الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: مِنْ يَوْمِ تَرْفَعْ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، وَكَانَتْ هِيَ وَالْغُرَمَاءُ الْسُوّةَ يَتَخَاصُّونَ فِي مَالِهِ قَالَ سَحْنُونُ : ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَث ، أَمَّا الدَّيْنَ الْمُسْتَحْدَث ، أَمَّا الدَّيْنَ الْمُسْتَحْدَث ، أَمَّا الدَّيْنَ الْمُسْتَحْدَث ، مَا الْقَديمُ ، فَإِنَّهَا لاَ تُحَاصِص أَهْلَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ اللَّيْنُ قَبْلَ نَفَقَتُهَا لاَنَّهُ لَمْ يكُن مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَه ، وعَلَيْه دَيْنٌ يُحيطُ بِمَالِهِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، فَهُو عَيْرُ مُوسِر وَلاَ نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ الْفَرْعِيِّ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَنَقَلَهُ أَيْضًا أَبْنُ الْمَعْيِرِ ، وَاَبْنُ سَلْمُونَ فِي « وَثَائِقِهِ » وَاقْتَصَرَ عَلَيْه ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ الْصَغِيرِ ، وَاَبْنُ رُشُد فِي رَسْمِ الْكَرَاءِ ، وَالأَقْضِية مَنْ سَمَاعِ أَصْبَغْ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقً السَّنَّة مِنْ « الْعُتَبِيَّة » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْه ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا « قَ » و « ح » وَاقْتَصَرَا عَلَيْه ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا « قَ » و « ح » وَاقْتَصَرَا عَلَيْه ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا « قَ » و « ح الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ « الْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَنْشِرِيشي فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسمَّى بِ الْفَائِقِ فِي عَلْمِ الْمُرْفَقَتُ مِنْ يَوْمِ تَرْفَعُ أَمْرَهَا لِلْقَاضِي فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ .

قَالَ سَحْنُونُ : ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ ، وَأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ إِذَا كَانَ قَبْلَ نَفَقَتِهَا فَلاَ تُحَاصِصْ أَهْلَهُ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حَينَ النَّفَقَةِ لِإِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْه ، وَالْغُرَمَاءُ أَحَقُّ بِمَالِه حِينَئِذِ اَنْتَهَى .

وَنَقَلَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ حَلِيلٌ فِي « تَوْضِيحِهِ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَفْظُهُ : وَاخْتُلِفَ هَلْ تُحَاصِصْ الزَّوْجَةُ الْغُرَمَاءَ بِصَدَاقِهَا ؟

الْمَشْهُورُ أَنَّهَا تُحَاصِصْ بِهِ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ وَقِيلَ : لاَ تُحَاصِصُ فِيهِمَا . وَفِي « الْجَلابِ » : تُحَاصِصُ بِهِ فِي الْفَلَسِ دُونَ الْمَوْتِ .

وكَذَلِكَ اخْتُلِفَ فِي نَفَقَتِهَا فَـقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي النَّكَاحِ الثَّانِي: تَحَاصّ بِهَا مُطْلَقًا

سَحْنُونُ : أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَحْدَثًا تُحَاصِصُ وَلاَ تَحَاصَّ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ قَبْلَ الإِنْفَاقِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قَوْلُهُ : مُطْلَقًا أَيْ فِي الْفَلَسِ وَالْمَوْتِ انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ بِهِرَامَ مَعَ الْقَوْلِ الآخَرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخِرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخِرِ ، وَلَفْظُهُ : مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ [ق / ٧٤٨] أَنَّ زَوْجَةَ الْمُفْلِسِ تُحَاصِصُ عُرَمَاءَهُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، وَسَوَاءً كَانَ الدَّيْنُ قَبْلَ الإِنْفَاقِ أَوْ بَعْدَهُ .

وَقَالَ سَحْنُونُ : إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْإِنْفَاقُ قَبْلَ الدَّيْنِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَتَابَعَ هَوْلاَءِ الأَئمَّةِ السُّقَّادُ عَلَى نَقْلِ قَوْلِ سَحْنُونَ وَاقْتَ صَارِهِمْ عَلَيْهِ سَوَى الشَّيْخِ بِهْرَامَ ذَكَرَهُ مَعَ الْقَوْلِ الآخَرِ ، وَلَمْ يَذَكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدَهِمَا عَلَي سَوَى الشَّيْخِ بِهْرَامَ ذَكَرَهُ مَعَ الْقَوْلِ الآخَرِ ، وَلَمْ يَذَكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدَهِمَا عَلَي الآخَرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى ضَعْفِهِ دَلِيلاً ، ولاَ عَلَى عَدَمِ مَ شُهُ وريَّتِهِ الآخَرِ ، وَلَمْ يَذْكُر وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى ضَعْفِهِ دَلِيلاً ، ولاَ عَلَى عَدَمِ مَ شُهُ وريَّةِ عِنْدَهُمْ ، بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْولِيدِ ابْنِ رُشُد بِرُجْ حَانِيَّتِهِ ، وَقَالَ مَنْ قَالَ مِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ ، فَقَوْلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا يَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ أَبْنُ عَرَفَةً ، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ سَحْنُونُ وَأَتْبَاعُهُ يَقُولُونَ : إِنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَي نَفْسِهَا زَمَنَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِ زَوْجِهَا لاَ تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِه لَأَنَّهُ لَمْ يكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِه ، فَهُو إِذَا كَانَ الدَّيْنُ يُحِيطُ بِمَالِه فَهُو غَيْرُ مُوسِرٍ ولا نَفَقَة لَهَا عَلَيْه بِتْلكَ النَّفَقَة إِذَا مُوسِرٍ ولا نَفَقَة لَهَا عَلَيْه ، ويَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلكَ عَدَمُ رُجُوعِهَا عَلَيْه بِتْلكَ النَّفَقَة إِذَا مُؤسِر ولا نَفَقَة لَهُ إِنَّا اللَّهُ ولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى مُعَارِ أَوْلاَدِهَا مِنْهُ زَمَنَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِه أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَت عَلَى صغار أَوْلاَدِهَا مِنْهُ زَمَنَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِه أَنَّهَا لاَ تُضْرَبُ مَعَ غُرَمَائِه ولا تَرْجع مُعَادِ أَوْلاَدِهَا مِنْهُ رَمَنَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِه أَنَّهَا لاَ تُضْرَبُ مَعَ غُرَمَائِه ولا تَرْجع بَا عَلَيْه بَعْدَ الإَحَاطَة لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حَين النَّفَقَة ، وَعَلَيْه دَيْنٌ يُحيطُ بِمَاله ، ولا تَقْهَة لولَك عَلَيْه وَلا تَرْجع أَوْكَدُ مِنْ نَفَقَة الْولَد عَلَيْه بَعْدَ الْإِحَاطَة لأَنَّهُ مُوسَرًا حَين النَّفَقَة الزَّوْجَة أَوْكَدُ مِنْ نَفَقَة الْولَد وَلا نَفَقَة لولَك مَعَاوْضَة ، وَالثَّانِيَة مُواسَاة ، قَلْذَلك َ إِنْ لَمْ يَقْدَرْ إِلاَّ عَلَى إِحْدَاهُمَا لأَنَّ الْقَلَة وَلَيْه مَا عَلَى إِحْدَاهُمَا

وَجَبَتُ الأَولَى وَسَقَطَتُ الثَّانِيَةُ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَّاحِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَث النَّفَقَات انْتَهَى .

وَيُؤيّدُ مَا قَدَّمْنَاهُ مَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ « الْعُتَبِيَّةِ » وَابْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغيرِ ، وَالْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِه عَلَى « الْمُدَوَّنَة » و « ح » و « ق » و « الصَّغيار»: مِنْ أَنَّ ابْنَ سَهُلِ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَابِ : أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لاَ تُبَاعُ فِي وَ« الْمُعْيَار» وَنَهُ أَنَّ ابْنَ سَهُلِ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَابِ : أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لاَ تُبَاعُ فِي الْمُقَةَ أَبُويْهِ لَأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ سَاقطةً عَنْهُ فَلا تُبَاعُ فِيها للشَّكِ فِي مَوْتِه ، وَاسْتغْرَاق الدَّيْنِ لَمَالُه بِخَلاف نَفَقَة الزَّوْجَة فَإِنَّهَا تُبَاعُ فِي نَفَقَتَهَا لُوجُوبِها عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلا تَسَقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِ فِي مَوْتِه أَوْ اسْتغْرَاقِ الدَّيْنِ لَمَالِه وَعِبَارَتُهُمْ فِي ذَلِكَ ، وحكى ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ عَتَّابِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ وَخَلَّفَ أَصْلاً وَقَامَ أَبُواهُ بِعَدَمِ الإِنْفَاقِ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ عَتَّابِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ وَخَلَّفَ أَصْلاً وَقَامَ أَبُواهُ بِعَدَمِ الإِنْفَاقِ أَنَّ الْمَاكِمَ لاَ يَبِيعُ أَصْلُهُ عَلَيْهِ ، وَلاَ يُخْرِجُهُ مِنْ يَدِهِ .

قَالَ ابْنُ رُشُد فِي « الْأَجْوِبة » : وَهُو صَحِيحٌ ، لأَنَّ نَفَقَة الْأَبُويُنِ قَدْ كَانَتْ سَاقَطَةً فَلاَ تَجِبُ عَلَيْه حَتَّى يَطْلُبُه بِهَا ، فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَقْضِ لَهُمَا بِالنَّفَقَة عَلَيْه فَى مَغييه ، وَلَمْ تَبِعْ عَلَيْه أَصُولُه لاحْتِمَال أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنْ الدَّيُونَ مَا يُغْتَرِقُها ، وَتَكُونُ الدَّيُونُ أَلدَّيُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنْ الدَّيُونَ مَنْ الدَّيُونَ وَهَذَا مَنْ بَابِ اسْتَصْحَاب النَّوْجَة وَاجِبةٌ عَلَيْه حَتَّى يُعْلَم مَثُولُه الزَّوْجَة وَاجِبةٌ عَلَيْه حَتَّى يُعْلَم مَثُولُه اللَّيُونِ وَهَذَا مَنْ بَابِ اسْتَصْحَاب الْحَالُ وَهُو أَصْلٌ مَنْ الأُصُولِ يَجْرِي عَلَيْه كَثِيرٌ مَنْ الأَحْكَام ، وَمَا فِي كِتَاب الْحَالُ وَهُو أَصْلٌ مَنْ " المُدُونَة » ، وَسَمَاع أَصْبَغْ مِنْ " العُتَبِيّة » مِنْ بَيْع مَال الْخَائِب فِي نَفَقَة أَبُويْه عَلَى مَا عَدَى الأُصُولِ اسْتَحْسَانًا عَلَى غَيْر قياس لأَنَّ الْفَيْلَ بَوْ نَفَقَة أَبُويْه ، ولَهذه الْعَلَية قَالُوا : إنَّ الْفَائِبَ فَي نَفَقَة عَلَيْهِمَا فِي مَغييه مِنْ مَاله إِذْ لاَ يُؤْمَنُ أَنْ يكُونَ قَدْ مَات أَوْ الْفَائِلُ الْقَالُوا : إنَّ الْعُلَيْة قَالُوا : إنَّ الْفَائِبَ لاَ تُؤْخِذُ مِنْ مَالِه النَّاضِ الزِّكَاةُ انْتَهَى .

رَاجِعْ أَبَا الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَهَكَذَا عِبَارَةُ الْبَاقِينَ مِنْ الْأَئِمَّةِ .

قُلْتُ : وَهَؤُلاَء الأَئمَّة قَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ نَفَقَة زَوْجَة الْغَائب ، وَنَفَقَة أَبَوَيْه للشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الَّديْنِ لمَاله في غَيْبَته بالنِّسْبَة لبَيْع أُصُوله في نَفَقَة مَنْ ذُكرَ دُونَ مَاله الآخَر اسْـتصْحَابًا للأَصْل ، فَقَـدْ قَالُوا رَضِي اللهُ عَنْهُمْ : إِنَّ أُصُولَهُ لاَ تُبَاعُ فِي نَفَقَـة أَبُوَيْه فِي غَيْبَته للشَّـكِّ فِي مَوْته ، وَاسْتغْرَاقِ الدَّيْنِ لمَـاله لأنَّهَا قَدْ كَانَتْ سَاقطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغَيْبِ فَلاَ تَجبُ عَلَيْهُ بَعْدَ مَغَيِبه حَتَّى تُعْلَمَ حَيَاتُهُ ، وأَنْ لاَ دَيْنَ عَلَيْهِ يَغْتَرِقُ مَالَهُ اسْتَصْحَابًا لِلْحَالَةِ الأُولَى الَّتِي هَيَ سُقُوطُ النَّفَقَة عَنْهُ قَبْلَ مَغيبه وَأَوْجَبُوا عَلَيْه بَيْعَ أُصُوله في نَفَقَة زَوْجَته في مَغيبه لوُجُوبها عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغيب فَلاَ تَسْقُطْ عَنْهُ بالشَّكِّ في مَوْته واستعنراق الدَّيْن لماله استصْحابًا للْحَالَة الأُولَى الَّتِي هِيَ وُجُوبُهَا عَلَيْـهِ قَبْلَ الْمَغيبِ فَلاَ تَسْـقُطُ عَنْهُ إِلاَّ إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتغْرَاق الدَّيْن لَمَـاله وَقَالُوا: إِنْ مَالَهُ الآخَرُ يُبَاعُ فَى نَفَقَة أَبُويْه اسْـتحْسَانًا منْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْمَالِ الْآخَرِ عَلَي غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لاَ تُبَاعَ أُصُولُهُ وَلاَ غَيْرُهَا منْ مَاله بَعْدَ مَغيبه في نَفَقَة أَبَوْيْه ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَـة وَالْقُرَبَاء ، وَلاَ بَيْنَ الأُصُول وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَــال ، حَيْثُ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتغْرَاقِ الدَّيْنِ لمَاله ، بَلْ قَالُوا بسُقُوط نَفَقَة الزَّوْجَة عَنْهُ بذَلكَ حَيثُ تَحَقَّقَ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِسُقُوط نَفَـقَة أَقَارِبِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ، فَإِذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ عندَهُمْ بِتَحَقُّق مَوْت الزَّوْج ، أَوْ اسْتغْرَاق الدَّيْن لماله فَجَديرٌ عِنْدَهُمْ بِالأَحْرَويَّة سُقُوطُ نَفَقَة أَقَـارِبِه عَنْهُ بِذَلَكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ لضَعْفها عَنْ نَفَقَة الزَّوْجَة لأَنَّهَا مُواسَاةٌ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَة مُعَاوَضَةٌ فَهِيَ أَوْكَدُ مِنْ الْمُواسَاة ، وإذَا كَانَتْ فِي أَبُوِيْهِ تَسْقُطُ عَنْهُ بَالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتغْرَاقِ الدَّيْنِ لِمَالِهِ مِنْ كَوْنِ أَصْلُه لاَ يُبَاعُ فِي نَفَقَتُهِمَا فِي غَيْبَتُه ، وَيُبَاعُ فِيهِمَا مَالُهُ الآخَرُ اسْتَحْسَانًا منْهُمْ في تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الأَصُولِ وَالْمَالِ الآخَرِ عَلَى غَـيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لاَ يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلاَ غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الآخِرِ بَعْــدَ مَغِيبِهِ فِي نَفَقَتِهِمَــا ، إِذْ لاَ يُؤْمَنُ مَوْتُهُ أَوْ اِسْتِغْرَاقُ

الدَّيْنِ لِمَالِهِ وَتَكُونُ أَحَقَّ بِمَالِهِ حِينَئِد مِنْ نَفَقَة أَبُويْهِ فَجَديرٌ بِالأَحْرَوِيَّة عِنْدَهُمْ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلاَ غَيْـرُهُ مِنْ مَالِهِ الأَّخَرِ فِي نَفَقَتِهِمَا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اَسْـتِغْرَاقُ الدَّيْنِ لِمَالِهِ لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ : وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ كَنَفَقَةِ الْوَالِدِ كَمَا فِي « الْمِعْيَارِ » وَنَحْوِهِ فِي « عبق » عَنْ « ح » .

قُلْتُ : وَالْمُرَادُ سُـقُوطُ النَّفَقَة عنْدَهُمْ بِالنِّسْبَة لاسْتغْرَاق الدَّيْن لـمَاله حَيْثُ تَحَقَّقَ كَوْنُ مَالِه لاَ يُبَاعُ في نَفَقَة زَوْجَته وَلاَ قُرَبَائه لكَوْن الدُّيُون أَحَقَّ بمَاله حَينتذ منْ النَّفَقَة عَلَيْهِمْ وَلأَنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَار أَوْلاَدِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَـالِهِ لاَ تِحَاصَّ بِهَا مَعَ غُرَمَـائِهِ ، وَلاَ تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْد الإِحَاطَة ، لأَنَّهُ لَمْ يكُنْ مُوسرًا حينَ النَّفَقَة ، وَعَلَيْه دَيْنٌ يُحيطُ بمَاله ، فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلاَ نَفَقَةَ لِمَنْ ذُكِرَ عَلَيْهِ لأَنَّهُ لِاَ يُنْفْقُ عَلَى زَوْجَـته وَلاَ عَلَى قُرَبَـائه عِنْدَ إِحَاطَة الدَّيْنِ بِمَـاله بَلْ يُنْفُقُ عَلَيْهِمْ بَـعْدَهَا ، وَلَيْسَ لِلْغُرِمَاء مَنْعُهُ مِنْهَا لِمُعَامَلَت هِمْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَدُخُولِهِمْ عَلَيْه ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيلِ ابْنِ رُشْدٍ فِي رَسْمٍ : ابْتَاعَ غُلاَمًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاع ابْنِ الْقَاسِم فِي كِتَابِ طَلاَق السُّنَّة منْ « الْعُتَبيَّة » (١) [ق / ٩٧٩] ولَفْظُهُ: وَكَانَ بَعْضُ الأَشْيَاخِ يَحْمِلُ قَوْلَ سَحْنُونَ عَلَى أَنَّهُ خِلاَفٌ لِقَوْل مَالك ، ويَقُولُ : لَهَا عَلَي ظَاهِرٍ قَـوْلِ مَالِكِ مُخَاصَـمَةَ الْغُرَمَاء في الدَّيْنِ الْقَـديْمِ ، لأَنَّ للْغَريمِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى امْرَأَتِهِ مَالِمْ يُفْلس ، وَإِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَاله ، وَلَيْسَ ذَلكَ عندي بِصَحِيحٍ ؛ لأَنَّ إِنْفَاقَهُ عَلَي امْرَأَتِهِ بِخَلاَفِ إِنْفَاقِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا وَرُجُوعِهَا عَلَيْهِ بماً أَنْفَقَتْ

إِلَى أَنْ قَالَ : إِنَّمَا هُوَ دَيْنٌ أَوْجَبَهُ الْحَكَمُ لَهَا فَيَجِبُ أَنْ لاَ تُحَاصَّ بِهِ إِلاَّ فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ كَمَا قَالَ سَحْنُونُ ، ولَوْ كَانَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا فِي مَغِيبِ

⁽۱) انظر : « البيان والتحصيل » (٥/ ٣٥٨_٣٥٩)

زَوْجِهَا بَعْدَ رَفْعِ أَمْرِهَا إِلَى السُّلْطَانِ كَنَفَقَتِهِ هُوَ عَلَيْهَا لَوَجَبَ أَنْ تُبَدَّى بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْهَا لَوَجَبَ أَنْ تُبَدَّى بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْهَا فِي حُكْمِ الْمُبْدَاةِ انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِمَّا تَقَّدَمَ أَنَّ الرُّجُوعَ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَالْمُحَاصَّة بِهَا مَعَ غُرَمَائِه لَيْسَ كَإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ ، أَوْ عَلَى أَقَارِبِهِ الْمُعْسِرِينَ بَعْدَ الإِحَاطَةِ لأَنَّهُ لاَ يُمَنَّعُ مِنْ ذَلَكَ كَمَا تَقَدَمَ .

وَقَضِيَّتُنَا هَذِه فِي الرُّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ لاَ فِي التَّبْدِيَةِ بِهَا عَلَى الدُّيُونِ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الأَعَمِّ، وَلاَ فِي تَرْكِهَا لَهُ بَعَدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الأَحْصِّ انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَزَعَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وُجُوبَ نَقْضِ حُكْمنَا، وَكَتَبَ بِذَلِكَ كَتَابًا وَلَنزيف مَكْتُوبِهِ ذَلِكَ بِمَا يَنْقُضُهُ بِالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَيْهِ التَّكْلاَنُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

قَوْلُهُ : أَعْنِي الْمُجِيبُ بِنَقْضِ حُكْمِنَا إِنَّ حَكَمَ ذَلَكَ الْمُحَكِّمِ مَمَّا يَجِبُ نَقْضُهُ لَأَنَّ الْحُكْمَ مِنْ غَيْرِ إِعْذَارِ خِلاَفُ الْكَتَابِ وَالسَّنَّةِ وَالإَجْمَاعِ فَيَجِبُ نَقْضُهُ كَمَا نَصَّ الْفُقَهَاء عَلَيْه ، أَنْظُرْ « الْمُعْيَارَ » ، وَأَبْنَ مَرْزُوق .

جَوابُهُ : أَنَّ الإعْذَارَ وَاجِبُ كَمَا قَالَ فَدَلِيلُهُ مِنْ الْكَتَابِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذَبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ (١) وَمِنْ السُّنَّةَ مَا فِي الصَّحِيح : «يا غْدُ أَنيسُ عَلَي امْرَأَةَ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا » (٢) إِلَخْ ، وَنُصُوصُ الأَئمَّة مُتَضَافِرَةٌ عَلَى وُجُوبِهِ لَكَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ هَلْ هُوَ قَبْلَ الْحُكُم أَوْ بَعْدَهُ كَمَا قَالَهُ مَيَارَهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى وَجُوبِهِ لَكَنَّهُمْ الْحُكَّامِ » نَاقِلاً عَنْ « مُفِيدِ » هِشَامٍ .

قُلْتُ : وَحِينَتُذِ فَإِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِدُونِهِ وَفَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الإِعْذَارَ

⁽١) سورة الإسراء (١٥).

⁽۲) أخرجـه البخـارى (۲۱۹۰) ومسلم (۱۲۹۷ ـ ۱۲۹۸) من حديث أبى هريـرة وزيد بن خالد الجهينى رضى الله عنهما

يَكُونُ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَفِي نَقْضِ ذَلِكَ الْحُكْمِ قَـوْلاَنِ الْقَوْلُ بِالنَّقْضِ لِلْجزيرِيِّ فِي «وَتَائقِه» وَالْقَـوْلُ بِعَدَمه لِغَيْرِهِ ، وَلَيْسَ إِلاَّ اسْـتِئْنَافُ الْإِعْذَارِ لِلْمَحْكُـومِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَبْدَى مَطْعنًا نَقَضَ وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى .

رَاجِعُ « مَخ » (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَاعْذَر مَا بَقِيتُ لَكَ حُجَّةٌ) (٢).

قُلْتُ : وَقَدْ اقْتَصَرَ مَيَارَهُ عَلَي الْقَوْل بِعَدَمِ النَّقْضِ وَعَزَاهُ لليزناسي فِي شَرْحِهِ وَلَفْظُهُ : إِذَا حَكَمَ الْقَاضِي عَلَى مَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ إِعْذَار ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حُجَّةً فَلَهُ الْقِيَامُ بِهَا وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْذَرَ لَهُ وَلَمْ يُعْجِزْهُ ، قَالَهُ اليزناسي فِي شَرْحِهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَلَمْ يَذْكُرْ نَقَضَ الْحُكْمِ إِذَا وَقَعَ دُونَ إِعْذَارٍ وَإِنَّـمَا قَـالَ : إِذَا وَجَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حُجَّةً فَلَهُ الْقِيَامُ بِهَا انْتَهَى تَأْمَّلْ .

قُلْتُ : وَحِينَنْد ، فَإِنْ فَرَّعْنَا قَضِيَّنَا عَلَي هَذَا الْقُول أَعْنِي الْقُولُ بِأَنَّ الْإِعْذَارَ يكُونُ قَبْلَ الْحُكُم فَتَكُونُ ذَاتَ خلاف ، وَمَسَائِلُ الْخِلاَف إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِهَا قَضَاءُ عَكَم تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقُولُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَع عَلَيْه أَيْ بِحَيْثُ لاَ يَجُوزُ لَمَنْ رُفِعَ إِلَيْه خَلَكَ الْحُكُم مِنْ الْقُضَاة نَقَضَهُ وَلاَ الاعْتراض عَلَيْه ، ولاَ يَجُوزُ أَيْضًا للْمَحْكُومِ فَلكَ الْحُكُم مِنْ الْقُضَاة نَقَضَهُ ولاَ الاعْتراض عَلَيْه ، ولاَ يَجُوزُ أَيْضًا للْمَحْكُومِ عَلَيْه أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِم آخَرَ لِيَحْكُم لَهُ بِخِلاَفِه ، وَعَلَى هَذَا تَضَافَرَتْ نَصُوصُ عَلَيْه أَنْ يكُونَ صَاحِبُ الْحُكْمِ الْأَيْمَة وَنُوازِلِها وَقُوازِلها وَقُواعِدها ، ولا فَوق فِي ذَلكَ بَيْنَ أَنْ يكُونَ صَاحِبُ الْحُكْمِ مُحَكِّما أَوْ قَاضِيًا مُجْتَهِداً أَوْ مُقَلِّداً فَمِنَ النَّصُوصِ عَلَى ذَلكَ قَوْلُ الشَيْخَ خَلِيل : مُحَكِّماً أَوْ قَاضِيًا مُجْتَهِداً أَوْ مُقَلِّداً فَمِنَ النَّصُوصِ عَلَى ذَلكَ قَوْلُ الشَيْخَ خَلِيل : مُحَكِّما أَوْ قَاضِيًا مُجْتَهِداً أَوْ مُقَلِّداً فَمِنَ النَّصُوصِ عَلَى ذَلكَ قَوْلُ الشَيْخَ خَلِيل : وَرُفِعَ الْخِلافُ) (٣) وَمِنْها مَا نَقَلَهُ ﴿ عَج » عَنْ الزَرْقَانِي ، ولَفْظُهُ : وَالتَّحْكِيمُ يَرُفَعُ الْخِلاَفُ) (٣) وَمِنْها مَا نَقَلَهُ ﴿ عَج » عَنْ الزَرْقَانِي ، ولَفْظُهُ : وَالتَّحْكِيمُ يَرُفَعُ الْخِلاَفُ لِقَوْلِ ﴿ الْمُدَونَةَ » : إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ أَنْفَذَهُ وَلَمْ يَرُدَهُ ، ولِذَا قَالَ ابْنُ

⁽١) حاشية الخرشي (٧/ ١٥٨) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۲۰) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

الْحَاجِبِ (١): وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ الْحَاكِمِ الْتَاهَى.

وَقُولُهُ : (مَاضٍ) أَيْ جَائِزٌ .

قَوْلُهُ : (وَمَا فِي مَعْنَاهَا) أَيْ مَا يَؤُولُ إِلَى الْمَالِ .

قَالَ فِي « التَّوْضِيح » : قَوْلُهُ : (كَحُكْمِ الْحَاكِمِ) أَيْ : فَلاَ يَكُونُ لِوَاحِدِ مَنْهُمَا وَلاَ حَاكِمَ غَيْرُهُ نَقْضُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُوراً بَيِّنًا انْتَهَى .

وَمِنْ « الْقَوَاعِد » مَا ذَكَرَهُ « ح » (٣) ولَفْظُهُ : الْقَاعِدَةُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا : بِأَنَّ مَسَائِلَ الْخَلاَفِ إِذَا اَتَّصَلَ [بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا] (٤) قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣) .

 ⁽۲) مختـصر خليل (ص/ ۲۰۹) وانظر : « حاشية الخـرشي » (۷/ ۱٤٥) و « مواهب الجليل
 (۲) .

⁽٣) مواهب الجليل (٥/ ٤٢٣) .

⁽٤) في (ح) : ببعضها .

وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ انْتَهَى . أَنْظُرْ مَبْحَثَ الإِجَارَةِ وَنَحْوَهُ نَقَلَهُ " ق » (١) عَنْ " قَواَعِد الْقَرَّفِي » فَع الْفَرْق السَّابِع وَالسَّبْعِينَ ، وَنَصَّهُ : قَاعِدَةٌ : الْخِلَافُ يَتَقَرَّرُ فِي مَسَائِلِ الاَجْتِهَادِ قَبْلَ حُكْم الْحَاكِم ، وَيَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ الْوَاحِدُ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِم الْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ ممَّا تَقَدَّمَ بُطْلاَنُ قَوْلِ الْمُجِيبِ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمِنَا لِأَنَّ حُكْمَنَا لَأَنَّ حُكْمَنَا قَدْ اتَّصَلَ بِقَوْلَ قَوِيٍّ فِي الْمَذْهَبِ بِعَدَمٍ نَقْضِهِ إِذَا وَقَعَ دُونَ إِعْذَارٍ ، وَلَيْسَ حُكْمَنَا قَدْ الْإِعْذَارِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ أَبْدَى مطَعَنَّا نَقَضَ وَإِلاَّ فَلاَ .

نَعَمْ فَمَتَى جَاءَنِي أَحَدٌ مِنْ الْجِهَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا أَعْـذَرْتُ لَهُ كَمَا أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ غَيْرَ مَامَرَةٍ .

وَإِنَّ فَرَّعْنَا قَصَيْتَنَا عَلَى الْقَوْل بِأَنَّ الْإِعْذَارَ يَكُونُ بَعْدَ الْحُكْمِ فَالأَمْرُ وَاضِحٌ وَأُوضَحُ مِنْهُ كَوْنُ قَوْل الْمُجِيبِ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمِنَا لاَ عَمَلَ عَلَيْه بَالنِّسْبَة لِهَذَا الْقَوْلِ لأَنَّ الإِعْذَارَ مَا زَالَ لَمْ يَفَتْ مَحَلَّهُ ، وَلَسْتُ مَمْتَنعًا منه حَكَمْتُ أُوَّلَ مَرَّة الْقَوْلِ لأَنَّ الإِعْذَارَ مَا زَالَ لَمْ يَفَتْ مَحَلَّهُ ، وَلَسْتُ مَمْتَنعًا منه حَكَمْتُ أُوَّلَ مَرَّة بِدُونِه رَفْقًا بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهَا لئِللَّ يَثْبُتَ عَلَيْهَا مَالُ الْمُطَلِّقِ الَّذِي يَأْتِي حُكْمُهُ إِنَّ شَاءً الله تَعَالَى وَأَمَرْتُ الْمُطَلِّقَ بِالصَّمْت عَنْ مَالِه ذَلِكَ رَفْقًا بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَطُاوعَنِي فِي ذَلِكَ ، فَالآنَ رَجِفْتُ عَنْ ذَلِكَ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ دَعْوَى بِمَالٍ أَوْ إِعْذَارٍ مَتَى جَاءَنِي أَتْمَمْتُ لَهُ حُجَّتَهُ وَدَعْوَاهُ .

نَعَمْ طَلَبَنِي آخَرُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهَا أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ أَنِّي مَا أَعْذَرْتُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَيَمْشُونَ إِلَى تَشْيِت وَيَتَرَافَعُونَ مَعَ الْمُطَلِّقِ هُنَالِكَ ، فَامْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ لِكَوْنِ كَتِبِي لِذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الإِنْهَاءِ ، وَهُوَ لا يَصِحُ مِنِّي لِعَدَمِ تَوَفَّرِ لَكُونَ عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ والْمُحَكِّمُ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَى مُحُمِهِ كَمَا فِي وَلَمْ كُمُ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَى حُحْمِهِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ .

نَعَمْ أَرْسَلْتُ لأَحَدِ أُخْوَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَجَاءَنِي [ق / ٧٥٠] فَقُلْتُ لَهُ :

⁽١) التاج والإكليل (٦/ ١٣٨) .

أَرْسِلْ لأَخِيكَ بِالصَّمْتِ الْمُطْلَقِ حَتَّى يَأْتِي هُوَ وَالْمُطَلِّقُ مِنْ تشيت وَنَجْمَعُ حِينَئِذَ طَلَبَةً وَلاتة ، وَأُريهِمْ اعْتَمَادِي فِي الْحُكْمِ فَإِنْ قَالُوا كُلُّهُمْ بِبُطْلاَنِهِ مَا رَفَعَ أَحَدُّ غَطَاءَ الإِنَاءِ عَنْهُ ، وَأَرْجِعُ عَنْ الْحَكْمِ لأَنَّ الرُّجُوعَ إلَي الْحَقِّ خَيْرٌ مِنْ التَّمَادِي عَلَى الْبَاطِلِ ، وَإِنْ قَالَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ بِصِحَّتِه فَمَنْ بَقِي لَهُ حينَئِذ دَعْوَى عَلَى الْبَاطِلِ ، وَإِنْ قَالَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ بِصِحَّتِه فَمَنْ بَقِي لَهُ حينَئِذ دَعْوَى عَلَى الْبَاطِلِ ، وَإِنْ قَالَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ بِصِحَّتِه فَمَنْ بَقِي لَهُ حينَئِذ دَعْوى أَوْ حُجَّةٌ أَتْمَمْتُهَا لَهُ فَلَمْ يَعْبَأُ بِكَلاَمِي هُوَ وَلاَ أَخْوَتُهُ ، وَاشْتَعَلُوا بِمَا هُوَ الصَّوابُ عَنْدَهُمْ ، وأَشْتَعَلُوا بِمَا هُوَ الصَّوابُ عَنْدَهُمْ ، وأَسْأَلَ اللهُ مِنْ فَضْلَه أَنْ يُوضِّحَ الْحَقَّ كَانَ مَعَنَا أَوْ مَعَهُمْ ، ويُبْطِلَ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ ، وَبَالإِجَابَةِ جَدِيرٌ . انْتَهَى .

وَأُمَّا قَوْلُ الْمُجِيبِ : وَأَمَّا دَعْوَى الزَّوْجِ أَنَّ الدَّيْنَ مُحِيطٌ بِمَالِه فَلاَ أَظُنُّ أَنَّ حَاكِمًا يَتَوَلَّى الْحُكْمَ وَيُوسَمُ بِالْفَقْه يَلْتَفْتُ إِلَى تلْكَ الدَّعْوَى لأَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالَه إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ التَّبَرُّعَاتِ وَإِعْطَاء غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَله ، أَوْ كُلَّمَا يَبْدأَهُ فَلاَ يُمْنَعُ مِنْ التَّبَرُّعَاتِ وَإَعْظَاء غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَله ، أَوْ كُلَّمَا يَبْدأَهُ فَلاَ يُمْنَعُ مِنْ التَّبَرُّعَاتِ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَة مِنَ المُعَاوضَاتِ التي مِنْ وَاجِبَاتِهَا مَنْ وَاجِبَاتِهَا كَمَا تَضَافَرَتُ بِذَلِكَ نُصُوصُ الأَئِمَّة . أَنْظُرْ « الْمَعْيَارَ » وَشَرْحَ مَيَارَةً عَلَى تُحْفَة الْحكَام وَغَيْرَهُمَا .

فَجَوابُهُ : إِنَّ مَنْ أَحَاطَ بِمالِهِ الدَّيْنُ لاَ يُمْنَعُ مِنْ النَّفَقَة عَلَى زَوْجَته وَقُرَبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ لدُّخُولِ الْغُرَمَاء عَلَيَ ذَلكَ وَمُعَامَلَتهِم لَهُ عَلَيْه كَمَا تَضَافَرَت بِذَلكَ فَى إِنْفَاقِهِ نُصُوصَ الأَّنَمَة وَنَوَازِلُهَا إِلاَّ أَنَّ ذَلكَ لَيْس شَاهِدًا فَى قَضِيّتنَا لكَوْن ذَلكَ فِى إِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَيْهِم فَلَيْسِ للْغُرَمَاء مَنْعُهُ مِنْ النَّفَقَة عَلَيْهِم لمع المُعامَلَت هِمْ لَهُ عَلَى ذَلكَ فَى إِنْفَاقِه وَدُخُولِهِم عَلَيْه فَقَضيّتَنَا فِي وَاد وَكَلامُ الْمُجِيبِ فَى وَاد أَخَر ، فَكَلامُهُ الّذِي وَدُخُولِهِم عَلَيْه فَقَضيّتَنَا مَوْضُوعُهُ عِنْدَ الْفُقَهَاء فِي التَّبِديَة بِالنَّفَقَة عَلَى الدَّيُونِ لاَ فِي الرَّجُوع بِهَا عَلَيْه أَيْ أَنَّ الْمُحيطَ الدَّيْنُ بِمَالَه لَيْسَ لَلْغُرَمَاء مَنْعُهُ مِنْ النَّفَقَة عَلَى الدَّيُونِ لاَ عَلَى مَا ذُكُرَ وَقَضيّتُنَا فِي الرَّجُوع بِهَا عَلَيْه أَيْ أَنَّ زَوْجَتَهُ إِذَا أَنْفَقَت عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى مَا ذُكُرَ وَقَضيّتُنَا فِي الرَّجُوع بِهَا عَلَيْه أَيْ أَنَّ زَوْجَتَهُ إِذَا أَنْفَقَت عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى صَغَار بَنِيهَا مَنْه لا تُضْرَبُ بِهَا مَع غُرَمَائِه وَلا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْه إِذَا أَيْسَر بَعْد إِنَا اللّهِ لَيْسَ لَلْعُرَبِ بِمَالَه لَيْسَ لِلْعُرَمِ وَعَلَيْه إِذَا أَيْسَر بَعْد إِخَاطَة الدَّيْنِ بِمَالَه لَا لَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة وَعَلَيْه دَيْنٌ يُحُونَ مُوسِرًا حَالَة وَلاَ الرَّجُوعَ بِهَا عَلَيْه إِنَا أَلْهُ لَمْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينَ النَّفَقَة وَعَلَيْه وَلا تَرْجَعُ بَيْتُنَا فِي الْمُحَاطَة الدَّيْنِ بِمَالَه لَوْ الرَّجُوعَ بِهَا عَلَيْه إِنَا أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينَ النَّفَقَة وَعَلَيْه وَينٌ يُكُونَ مُوسِرًا حَينَ النَّفَقَة وَعَلَيْه دَيْنٌ يُكُونَ مُوسِرًا حَالَ وَاللَّه مَا أَلْ يُكُونَ مُوسِرًا حَينَ اللَّهُ مَا أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينَ اللَّهُ عَلَى اللَّه بَالْهُ مَا عَلَيْه أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينَ الْمُع عَرَمَائِه وَلا تَرْجُوعَ بَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَقُهُ عَلَى الْعَالَةُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَالَةُ عَلَى الْعَالَة عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَالَة عَلَى اللَّهُ الْعَ

الإِنْفَاق ، وَإِلاَّ فَلاَ رُجُوعَ لَهَا عَلَيْه ، وَلاَ تُحَاصَّ بِهَا مَعَ الْغُرَمَاء فَلاَ مَحَلَّ لكَلاَم الْمُجِيبِ بِالنِّسْبَةِ لِقَضيَّتَنَا ، وَكَمْ مَـنْ فَقيه يَعْرِفُ الْحُكْمَ في الْمَـسْأَلَة وَلاَ يَعْرِفُ الطَّرِيقَ الَّتِي يُوقَعُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ إِذْ الْقَضَاءُ صَنَاعَةٌ دَقِيقَةٌ لاَ يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَد ، بَلْ وَلاَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ ، وَالدَّليلُ عَلَى أَنَّ إِنْفَاقَهُ هُوَ عَلَيْهِمْ لَيْسَ كَالرُّجُوع بِهَا عَلَيْه مَا قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رُشْدُ فِي رَسْمٍ : أَبْتَاعَ غُلاَمًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَكِ أَبْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلاَقِ السُّنَّةِ مِنْ « الْعُتَبيَّة » (١) وَلَفْظُهُ : وَكَانَ بَعْضُ الأَشْيَاخَ يَحْمَلُ أَقُولُ سَحْنُونَ عَلَى أَنَّهُ خَلَافُ مَالكَ ، لِقَوْلِ وَيَقُولُ: لَهَا عَلَي ظَاهِرِ قَوْلِ مَالكَ : مَحَاصَّةُ الْغَرِيمِ فِي الدَّيْنِ الْقَديمِ لِأَنَّ لَلْغَرِيَّمِ لَهُ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى امْرَأَتَهَ مَالَمَ يُفْلِسُ ، وَإِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَنْدِي بِصَحِيحٍ ، لأِنَّ إِنْفَاقَةُ عَلِي امْرَأَتُه بخلاَف إنْفَاق الْمَرْأَة عَلَى نَفْسهَا وَرُجُوعَهَا عَلَيْه بِمَا أَنْفَقَتْهُ ، إِذْ لاَ يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلُفُ عَنْدَهَا نَفَقَةً فَجَحَدَت ذَلك وَرَفَعت أَمْرَهَا إِلَى السَّلْطَانِ إعْـذَارًا لِيكُونَ الْقَوْلُ قَـُولَهَا ، وَرُجُوعُ هَا عَلَي الْزَّوْجِ بِالنَّفَقَةِ الَّتِي ادَّعَتْ إِنَّ مَا هُوَ دَيْنٌ أَوْجَبَهُ الْحُكْمُ لَهَا فَيَجِبُ أَنْ لاَ تَحَاصَّ بِهِ إِلاَّ فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ ، كَمَا قَالَ سَحْنُونُ ، وَلَوْ كَانَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا فَي مَغيب زَوْجِهَا بَعْدَ رَفْعِ أَمْرِهَا إِلَى السُّلْطَانِ كَنَفَقَتِه هُوَ عَلَيْهَا لَوَجَبَ أَنْ تَبَدأً بِهَا عَلَى الْغُرَمَاء ، إِذْ نَفَقَـتُهُ هُوَ عَلَيْهَا في حُكْم الْمُبْتَدَأَة ، وَهَذَا بَيِّنُ انْتَهَى من « الْبَيَانِ » .

وَمُسْتَفَادٌ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ الْعَبْسِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَلَقْظُهُ : قَـوْلُهُ : (لاَ بِنَفَقَـةَ الْوَلِدِ) (٢) وَلاَ تَشْبَع ذِمَّتُهُ أَيْضًا وَلاَ تُحْمَلُ عَلَى الْمُواسَاةِ انْتَهَي .

وَمُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ (« مخ ») في « كَـبِيرِه » في أَخِرَ مُسُودَّتِه عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ بِنَفَقَةِ الْوِلْدِ) (٣) وَلَفَظُهُ (٤) : وَقَدْ عَلَّلَ بَعْضُ الشَّيُّوَخِ عَدَمَ

⁽١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ _٣٥٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۰۳) .

⁽٣) المصدر السابق .

⁽٤) انظر : « حاشية الخرشي » (٥ / ٢٧٣) .

الْمُحَاصَّة بِأَنَّهَا مُواسَاةٌ ، وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الرُّجُوعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِكُونِ نَفَقَتِهَا إِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ عَلَى مَنْ لَهُ أَبٌ مُوسِرٌ فَلاَ تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلاَّ إِنْ كَانَ يُسُرَهُ بَاقِيًا ، وَإِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبٌ مُعْدَمٌ إِذْ قَوْلُنَا : مَا لَمْ تَكُنْ بِقَضِيَّة ، أَوْ أَنْفَقَتْ وَهُوَ مَلِيٌّ صَادِقٌ بِهَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ يُسْرَ الْأَبِ كَالْمَال كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

إِلَي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الأَنْمَةُ مِمَّا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ ، ويَزِيدُ مَا قُلْنَا إِيضَاحًا فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمُ أَنَّ الرُّجُوعَ بِالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ ، وَالْمُحَاصَةَ بِهَا مَعَ الْغُرَمَاء لَيْسَ كَإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى وَوْجَتِه وَقُرْبَائِه الْمُعْسِرِينَ ، إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْ هِمْ يُبْدأُ بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ ، وَنَفَقَتُهُ هُو عَلَى صغار أَوْلاَدِها منه مُدَّةَ الْغُرَمَاءِ ، وَنَفَقَتُهَا هِي أَعْنِي الزَّوْجَةَ عَلَى نَفْسِها ، أَوْ عَلَى صغار أَوْلاَدِها منه مُدَّةَ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ إِخَاطَةَ الدَّيْنِ بِمَالِه فَلا تُضُرَّب بِهَا مَع غُرَمَاتِه ، وَلا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْه إِذَا كَانَ دَيْنُهُ فَلَا لَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة ، وَعَلَيْه دِيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِه فَهُو إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحَيطُ بِمَالِه فَهُو عَيْرُ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة ، وَعَلَيْه وَأَحْرَى أَقَارِبُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا يُحْطُ بِمَالِه فَهُو غَيْرُ مُوسِرًا وَلاَ نَفَقَة لَوْوْجَتِه عَلَيْه وَأَحْرَى أَقَارِبُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا يُخَلِّ بِمَالِه فَهُو غَيْرُ مُوسِرًا وَلاَ نَفَقَة لَوْوْجَتِه عَلَيْه وَأَحْرَى أَقَارِبُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا يُخَلِّ بَمَالِه فَهُو غَيْرُ مُوسِرً وَلاَ نَفَقَة لَوْ فِي الرَّجُوعَ بِهَا عَلَيْه لاَ فِي التَّبْدِية بِالنَّفَقَة عَلَي مَا فَكُلْ مَ النَّفُلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَعَمِ وَلاَ فِي تَرْكُوعَ بِهَا عَلَيْه لاَ فِي التَّبْدِية بِالنَّفَقَة عَلَي مَا فَكَلامُ المُجْيَبِ لاَ مَحَلَّ لَهُ بِالنِسْبَة لقَضِيتنَا انْتَهَى .

وأَمَّا قَوْلُهُ: فَلَيْسَ مُدَّعِي إِحَاطَةَ الدَّيْنِ بِمَالِهِ التَّفْلِيسَ الأَخْصَّ، فَإِنَّ الزَّوْجَةُ تُحَاصِصُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا سَواءً كَانَ الدَّيْنُ سَابِقًا عَلَى الإِنْفَاقِ أَمْ لاَ ، كَمَا قَالَ أَبُو الْمَودَّةَ: وَحَاصَّتَ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَفَسَرَهُ الْهُ (ش » لاَ ، كَمَا قَالَ أَبُو الْمَودَّةَ: وَحَاصَّتَ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَفَسَرَهُ الْهُ (ش » بِالإطْلاقِ الْمَذْكُورِ قَالَ فِي « الْمُدُونَّة » : وَإِذَا أَنْفَقَتْ الْمَرْأَةُ عَلَي نَفْسِهَا وَعَلَى بِالإطْلاقِ الْمَدْرُةِ وَالرَّوْجُ عَلَي نَفْسِهَا وَعَلَى صَغَارِ أَوْلاَدِهَا ، وَأَبْكَارِ بَنَاتِهَا مِنْ مَالَهَا ، وَتَصْرِبُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَعَ الْغُرَمَاءَ .

فَجَواَبُهُ : إِنَّ أُوَّلَ كَلامِهِ فِيهِ قُصُورٌ لِأَنَّ الْه «ش» لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى التَّفْسيرِ

بِقَوْلِ الإطْلاَقِ ، بَلْ ذَكَرَهُ وَعَزَاهُ لا بْنِ الْقَاسِمِ وَذَكَرَ الْقَوْلَ الْآخِرَ مَعَهُ ، وَعَزَاهُ لَسَحْنُونَ وَلَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَي الْآخِرِ ، وَالْقَوْلُ الَّذِي تَرَكَ ذِكْرَهُ هُو مَحَلُّ الدِّلاَلَة عنْدَنَا فِي الْقَضِيَّة ، وَآخِرُ كَلاَمِه أَعْنِي قَوْلُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُوَّنَة » : وَإِذَا أَنْفَقَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى نَفْسِهَا . . . إِلَخْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ لِكُونِهِ هُوَ الاعْتَمَادُ عندَنَا فِي الْقَضِيَّة لِأَنْ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ لَيْسَ مُوسِرًا وَشَرَّطُ رَجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتلكَ النَّفَقَة أَنْ يَكُونَ حَالَ الإِنْفَاقِ مُوسِرًا وَإِلاَّ فَلاَ رُجُوعٍ لَهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي كَلاَمِ السَّيْهُدَ بِهِ . « الْمُدُوّلَةِ » النَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَي أَنَّ الْمُحيطَ الدَّيْنَ بِمَالِه لَيْسَ مُوسرًا مَا فَسَّرَ بِه أَبُو الْحَسَنِ الصَّغيرِ ، كَلاَمَ « الْمُدُونَة » هَذَا وَاقْتَصَرَ عَلَيْه ، وَلَفْظُهُ : وَمِنْ « الْعُتَبِيَّة » قَالَ سَحْنُونُ فِي زَوْجَة الْغَائِبِ تُنْفِقُ مِنْ مَالِهَا عَلَي نَفْسِهَا أَنَّهَا تُحَاصِصْ غُرَمَاءَهُ بِمَا سَحْنُونُ فِي زَوْجَة الْغَائِبِ تُنْفِقُ مِنْ مَالِهَا عَلَي نَفْسِهَا أَنَّهَا تُحَاصِصْ غُرَ مَاءَهُ بِمَا أَنْفَقَتُ عَلَي نَفْسِهَا [ق / ٧٥١] في الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَث ، فَأَمَّا فِي دَيْنِ قَبْلَ نَفَقَتِهَا فَلَا تُحَاصِصْ فِيه ، وكَذَا قَالَ ابْنُ رُشُد فِي رَسْمِ : ابْتَاعَ غُلاَمًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِن طَلاَق السَّنَّة .

الأَوَّلُ: قَـالَ ابْنُ الْقَـاسِمِ: مِنْ يَوْمِ تَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَـى السُّلْطَانِ وَكَـانَتْ هِيَ وَالْغُرَمَاء أُسُوةً يَتَحَاصُّونَ في الْمَالَ.

قَالَ سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ وَأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ فَ إِنَّهَا لاَ تُحَاصِصُ أَهْلَهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : وَمَعْنَاهُ عِنْدي فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَث عَلَي مَا قَالَ سَحْنُونُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلاَ تَضُّرِبْ بِنَفَ قَةِ الْوَلَدِ إِذْ لاَ تَسْقُطُ الزَّكَاةُ لاَّنَهَا مِنْ بَابِ الْمُواسَاةِ . انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ كَلاَمِهِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلاَدِهَا مِنْهُ مَدَّة إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ ، أَنَّهَا لاَ تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ

ذَلِكَ ، وَلاَ تُحَاصِصْ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُــوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحَيِطٌ بِمَالِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا فِي « الْعُتَبِيَّةِ » وَنَصَّتُهُ : إِذَا كَانَ عَلَى الزَّوْجِ دَيْنُ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصَّتْ الْمَرَّأَةُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ .

قَالَ ابْنُ الْقَـاسِمِ : مِنْ يَوْمَ تَرْفَعْ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، وَكَانَتْ هِيَ وَالْغُـرَمَاءُ أُسْوَةً يَتَحَاصُّونَ في مَاله .

قَالَ سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَث ، وأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ فَلاَ تُحَاصِصُ أَهْلَهُ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ قَبْلَ نَفَقَة وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ قَبْلَ نَفَقَة وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَهُو عَيْرَ مُوسِرٍ وَلاَ نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ انْتَهَى.

رَاجِعُ « الْعُتَبِيَّةُ » فِي رَسْمِ : ابْتَاعَ غُلاَمًا بِعْشرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كَتَابِ طَلاَق السَّنَّةَ (١) ، وَنَحْوُهُ لابْنِ عَرَفَةً فِي « مُخْتَصَرِه » نَاقلاً عَنْ « الْعُتَبِيَّةِ » وَ «الْبِيَانَ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَى كَلاَمِهِمَا ، وَذَلكَ يَدُلُّ عَلَى مَشْهُورِيَّتِه أَعْنِي الْعُرْلَ اللَّهُ الْنَي اعْتَمَدُنَا عَلَيْه فِي الْحُكْمِ كَمَا أَنَّ ابْنُ رُشُد صَرَّحَ بِرُجْحَانيَّتِه وَقَالَ : الْقُولُ الَّذِي اعْتَمَدُنَا عَلَيْه فِي الْحُكْمِ كَمَا أَنَّ ابْنُ رُشُد صَرَّحَ بِرُجْحَانيَّتِه وَقَالَ : مَنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَكَلاَمُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلكً ابْنُ عَرَفَة وَنَصَّ كَلامِه : مَنْ أَنْفَقَتْ عَلَي نَفُسِهَا فَي غَيْبَة زَوْجِهَا بَعْدَ أَنْ رَفَعَتْ للسَّلْطَانِ سَمَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَنْ أَنْفَقَتْ عَلَي نَفُسِهَا فَي غَيْبَة زَوْجِهَا بَعْدَ أَنْ رَفَعَتْ للسَّلْطَانِ مَنْ مَالِهَا، أَوْ دَرَاهِمَ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِيهَا ، فَسَهُ عَلَيْه غُرُمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ فِي ذَلكَ لَمْ مَنْ مَالِهَا، أَوْ دَرَاهِمَ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِيهَا ، فَسَهُ عَلَيْه غُرُمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ فِي ذَلكَ لَمْ مَنْ مَالُهِا، أَوْ دَرَاهِمَ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِيهَا ، فَسَهُ عَلَيْه غُرُمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ فِي ذَلكَ لَمْ يَلْوَلُهُ إِلَى قيمَة مَا أَنْفَقَتْ فَيَكُونُ عَلَيْه ، وَمَا أُرْبَت فَعَلَيْها ، وَإِنْ كَاللَهُ كَانُ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالَهِ حَاصَتْ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ .

ابْنُ الْقَاسِمِ: مِنْ يَوْمِ تَرْفَعْ ذَلِكَ إِلَى السَّلْطَانِ ، سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ لاَ الْقَدِيمِ قَبْلَ نَفَقَتِهَا لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحيطُ بَاله .

ابْنُ رُشْدٍ : مَعْنَي تَعَيَّنَتْ أَنَّهَا اشْتَرَتْ مَا تَأْكُلُ أَوْ تَلْبِسُ بِدَيْنِ إِذَا لَمْ يكُنْ

⁽١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ /٣٥٨ ـ ٣٥٩) .

عنْدَهَا نَقْدٌ فَرَادَتْ لأَجْلِ ذَلكَ فِي الثَّمَنِ فَلاَ تَرْجِعُ إِلاَّ بِثَمَنِ ذَلكَ نَقْدًا ، وَقُولُ مَالك ، سَحْنُونَ صَوَابٌ ، وَكَانَ بَعْضُ الشَّيُوخِ يَحْمِلُهُ عَلَي الْخِلاَف لِقَوْل مَالك ، يَقُولُ: لَهَا عَلَي ظَاهِ قَوْل مَالك مُحَاصَّة الْغُرَمَاء فِي الدَّيْنِ الْقَدَيمَ ؛ لأَنَّ لَلْغَرِيمِ يَقُولُ: لَهَا عَلَي الْمُرأَتَة مَالَمْ يُفْلسُ وَإِنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِه ، وَلَيْسَ ذَلكَ عَنْدَى بَصَحيح لأَنَّ إِنْفَاقَةُ عَلَى الْمُرأَتَة بِخلاف إِنْفَاقَهَا عَلَى نَفْسَهَا وَرُجُوعِهَا عَلَيْه بِمَا أَنْهُ لَمْ يُخْلَفْ عَنْدَهَا شَيْئًا وَلَعَلَّهُ تَرَكَ عَنْدَهَا نَفَقَتَهَ الْمُؤْتَة وَكَ عَنْدَهَا لَنْفَقَتُه هُو عَلَيْهَا لُوجَبَ أَنْ تُبُدِي بِهَا عَلَى نَفْسَهَا فَى مَغْيِيه بَعْدَ رَفْعِهَا لَلسُّلْطَانِ كَنَفَقَتِه هُو عَلَيْهَا لُوجَبَ أَنْ تُبُدِي بِهَا عَلَى نَفْسَهَا فَى مَغْيِيه بَعْدَ رَفْعِهَا لَلسُّلْطَانِ كَنَفَقَتِه هُو عَلَيْهَا لُوجَبَ أَنْ تُبُدِي بِهَا عَلَى الْعُرْدَاةُ الْتُهُى .

فَظَهَرَ مِنْ كَلاَمِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَنْفَـقَتْ عَلَى نَفْسِهَا زَمَنَ إِحَاطَة الدَّيْنِ بِمَالِ زَوْجِهَا أَنَّهَا لاَ تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ وَلاَ تَضْرِبُ بِهَا مَعَ غُرَمَاتِه ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة ، وَعَلَيْه دَيْنٌ يُحييطُ بِمَالِه ، وَظَهَرَ أَيْضًا مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّ الرُّجُوعَ بِالنَّفَـقَةِ عَلَيْهِ لَيْسَ كَإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ ، وَعَـى قُرَبَاتِهِ الْمُعْسِرِينَ انْتَهَى.

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي ﴿ وَثَائِقِ ابْنِ سَلْمُونَ ﴾ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَنَصَّهُ : وَتُحَاصَّ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسَهَا مِنْ حِينِ قَيَامِها فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ دُونَ الْقَديمِ، وَمَا أَنْفَقَتْهُ عَلَى وَلَدَهَا مِنْهُ ، فَإِنَّهَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعْسَرًا ، وَلاَ تُحَاصَّ الْغُرَمَاءَ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِلَونشريشي أَيْضًا فِي تَأْلِفهِ الْمُسمَّى « بِالْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَثَائِقِ » وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَقْظُهُ أَوْ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَغْرِقُ مَالَهُ حَاصَّتُ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتٌ مِنْ يَوْم تَرْفَع أَمْرَهَا لِلْقَاضِي فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِم .

قَالَ سَحْنُونُ : ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ وَأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ إِذَا كَانَ قَبْلَ

نَفَقَتَهَا فَلاَ تُحَاصَ أَهْلَهُ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة لإِحَاطَة الدَّيْنِ بِمَاله فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ ، وَالْغُرَمَاءُ أَحَقُّ بِمَاله حينَئذَ انْتَهَى وَنَقَلَهُ أَيْضًا « التَّوْضِيحُ » وَ «ق» وَ «ق» وَ «ق» وَ وَقَلَهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَتِهِ الْمِشْدَالِيُّ عَلَى « الْمَدَوَّنَةِ » انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَتَابَعُ هَوُ لاَءِ الأَئمَّةِ النَّقَّادُ ، عَلَى نَقْلِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَاقْتِصَارُ أَكْثَرِهِمْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ضَعْفَهُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْهُوريَّته .

نَعَمْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنِ رُشْدٍ بِرُجْحَانِيَّتِهِ ، وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ سَحْنُونُ وَأَتْبَاعُهُ قَدْ قَالُوا : إِنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَـقَتْ عَلَى نَفْسِهَا رَمَنَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِ رَوْجِهَا أَنَّهَا لاَ تَضْرِبُ بِهَا مَعَ غُرَمَاتِهِ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَة ، وعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحيطٌ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحَيطُ بِمَالِهِ فَهُو عَيْنُ مُوسِرٍ ، ويَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتَلْكَ النَّفَقَة إِذَا أَيْسَرَ .

بَعْدَ ذَلَكَ ظَهَرَ لَكَ بِالأَحْرُويَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى صِغَارِ أَوْلاَدِهَا مِنْهُ مُدَّةً إِحَاطَة الدَّيْنِ بِهِ لاَ تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِتلْكَ السَّفَقَةِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلَكَ ؟ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةَ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، فَلاَ نَفَقَةَ لولَدَهِ لأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةُ تُسْقِطُ الزَّكَاةَ كَانَتْ بِقَضَيَّة أَوْ نَفَقَةَ الزَّوْجَةُ تُسْقِطُ الزَّكَاةَ كَانَتْ بِقَضَيَّة أَوْ بِغَيْرِ قَضِيَّةٍ عَلَى قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الزَّكَاةِ الْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الْعُتَبِيَّةِ » وَابْنِ عَرَفَةَ ، وَأَبِي الْحَسَنِ الصَّغيرِ وَالْمِسْدَالِيُّ ، وَ« ق » و « ح » و « الْمِعْيَار » فِي مَوْضِعِ آخَرَ مِنْهُ مِنْ أَنَّ اَبْنَ سَهْلَ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَّابِ أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لاَ تُبَاعُ فِي نَفَقَّةٍ أَبُويْهُ لائَّهَا كَانَتُ سَهْلَ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَّابِ أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لاَ تُبَاعُ فِي نَفَقَّةٍ أَبُويْهُ لائَّهَا كَانَتُ سَاقِطَةً عَنْهُ ، فَلاَ تُبَاعُ فِي نَفَقَتَهِمَا للشَّكِّ فِي مَوْتِه وَاسْتَغْرَاقِ الدَّيْنِ لَمَالِه بِخلافِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تُبَاعُ فِي نَفَقَتَهِمَا للشَّكِّ فِي عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلاَ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالشَّكِّ فِي نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تُبَاعُ فِي عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلاَ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالشَّكُ فِي

مَوْته، وَاسْتَـغْرَاقِ الدَّيْنِ لِمَالِهِ وَعَبَارَتُهِمْ فِي ذَلِكَ : قَالَ ابْنُ عَـرَفَةَ : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدَ عَنْ قَوْلِ ابْنِ سَهْلِ : لاَ تُبَاعَ أُصُولُ الْغَائِبِ لِنَفَقَةِ أَبُويْهِ .

فَقَالَ : إِنَّمَا حَكَاهُ عَنْ ابْنِ عَتَّابِ ، وَهُو صَحِيحٌ لأَنَّ نَفَقَةَ أَبُويْهِ كَانَتْ سَاقطةً فَلاَ تَجَبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا ، فَإِذَا غَابَ عَنْهُ مَا لَمْ يَصِحْ الْحُكْمُ بِهَا عَلَيْه ، وَلاَ تُبَاعُ أُصُولُهُ لاحْتمال كَوْنه في ذَلكَ الْوَقْت قَدْ مَاتَ أَوْ عَلَيْه دُيُونٌ تَسْتَغُرِقْ بِخلاف نَفَقَة الزَّوْجَة لأَنَّ نَفَقَة الأَبُويْنِ سَاقطةٌ حَتَّى يُعْرِفَ وُجُوبُهَا بِمَعْرِفَة حَيَاته ، وَأَنْ لاَ دَيْنَ عَلَيْه يَغْتَرِقُ مَالَهُ ، وَنَفَقَة الزَّوْجَة وَاجِبَةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا بَمَعْرِفَة وَاجِبةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا بِمَعْرِفَة وَاجِبةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا بِمَعْرِفَ وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتَصْحَابِ الْحَالِ ، وَمَا فِي إِرْخَاء ا ق / ٢٥٧ السَّتُور مِنْ اللهُ مَنْ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ فِي نَفَقَة أَبُويْهِ مَحْمُولٌ عَلَي مَا لَوْ اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ عَلْ الْغَائِبِ في نَفَقَة أَبُويْهِ مَحْمُولٌ عَلَي مَا مَوْته ، وَإِحَاطَة الدَّيْنِ بِمَالِه ، وَلَذَا قَالُوا لاَ تُؤْخَذُ مَنْ نَاضَ مَالُهُ زَكَاةً .

وَعِبَارَةُ ابْنِ رُشْدُ فِي ذَلِكَ فِي رَسْمِ الْكَرَاءِ وَالْأَقْضِية مِنْ سَمَاعِ أَصْبَعْ عَنْ ابْنِ الْفَاسِمِ فِي كَتَابِ طَلَاقَ السَّنَّة مِنْ ﴿ الْعَتَبِيَّةَ ﴾ (١) قَوْلُهُ : إِنَّ مَالَ الْغَائِبِ لاَ يُبَاعُ فِي نَفَقَة أَبُويْهِ بِخَلاف نَفْقَة الزَّوْجَة وَيَتَأُولُونَ أَنَّ الْمُرادَ بِمَالِ الْغَائِبِ الَّذِي يَبَاعُ فِي نَفَقَة أَبُويْهِ عُرُوضَهُ لاَ أُصُولُهُ ، وَالْفَرْقُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ بَيْنَ نَفَقَة الزَّوْجَة وَاجِبَةٌ حَتَّى يُعْلَم سُقُوطُها ، وَنَفَقَةُ الأَبُويْنِ سَاقطَةٌ حَتَّى يُعْلَم سُقُوطُها ، وَنَفَقَةُ الأَبُويْنِ سَاقطَةٌ حَتَّى يُعْلَم سَقُوطُها ، وَنَفَقَةُ الزَّوْجَة وَاجِبة حَتَّى يُعْلَم سَقُوطُها ، وَنَفَقَةُ الأَبُويْنِ سَاقطَةٌ حَتَّى يُعْلَم سَقُوطُها ، وَنَفَقَةُ الأَبُويْنِ سَاقطَةٌ حَتَّى يُعْلَم مَالَهُ ، وَقَدْ كَانَ الْقِياسُ عَلَى يُعْلَم مَالَهُ ، وَقَدْ كَانَ الْقَيَاسُ عَلَى يُعْلَم مَالَهُ ، وَقَدْ كَانَ الْقَيَاسُ عَلَى يُعْلَم مَالَهُ ، وَقَدْ كَانَ الْقَيَاسُ عَلَى يُعْلَم مَا مُنَّ ذَلِكَ فِي الْعَرْضِ اسْتَحْسَانًا ، مَيْتًا ، أَوْ أَنْ يكُونَ حِينَ الْحُكْمِ عَلَيْه بِذَلِكَ مَيْتًا ، أَوْ أَنْ يكُونَ حِينَ الْحُكْمِ عَلَيْه بِذَلِكَ مَيْتًا ، أَوْ أَنْ يكُونَ حِينَ الْحُكْمِ عَلَيْه بِذَلِكَ مَيْتًا ، أَوْ أَنْ يكُونَ عَلَيْه دَيْنٌ يَغْتَرَقُ عُرُوضَهُ إِلاَّ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْعَرْضِ اسْتَحْسَانًا ، وَبَهذَا الْمَعْنَى فَرَقُوا النَّهُ مَا لَوْمُونَ عَلَيْه فَى مَغِيبِه ، وَإِنْ فَعَلَالُم مُنَ ذَلِكَ شَيْء بُولِكَ شَيْء بُولِكَ مَنْ وَلَكَ مُوسِواً، إِذَا لَمْ يكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضٍ ، وَلاَ يُؤْمَنُ اللّهُ مَالٌ حَاضٍ ، وَإِنْ فَعَلا لَمْ يَلْوَمُهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْء بُولِكُ اللّه مَا يَقُومُ اللّذِي فَكَوْنَاهُ لَوْ كَانَتُ النَّفَقَةُ النِّي فُرضَتُ لَهُ مَالًا وَهُ مَا لَهُ مَا عَلَيْه فَي الْعَرْفُ اللّه مَا عَلَيْه فَيْلُ مَغِيبِه وَيَلْوَا لَمْ عَلَى الْفَرْقُ اللّه عَلَى الْفَرْقِ النَّوْدِ اللّه الْفَرْقُ اللّه الْعَلَمُ الْمُ اللّه الْمُولِقُ الْمَالُ الْمُلَا عَلَيْه وَيَلُ مَعْيَبِه وَيَلُو اللّه وَلَا اللّه عَلَى الْفَرْقُ اللّه الْمُ الْمُ اللّهُ الْمُؤَلِقُ الْمَالُ الْمُؤْلُ الْمُولُولُ الْمُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُول

⁽١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٤٥٩) .

فَغَابَ ، وَتَرَكَ أُصُولَهُ أَنْ تُبَاعَ عَلَيْه في نفَقَتهما .

وَقُولُهُ: إِنَّ المَرْأَةَ لاَ تُحَاصَّ الْغَرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ مِنْ يَوْمِ رَفَعَتْ ، إِذَا كَانَ يَوْمَ أَنْفَقَتْ مِنْ يَوْمِ رَفَعَتْ ، إِذَا كَانَ يَوْمَ أَنْفَقَتْ مُوسِرًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لاَ تُحَاصَّ إِلاَّ فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَث، مِثْلَ قَوْل سَحْنُونَ فِي رَسْمٍ : ابْتَاعَ غُلامًا بِعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ (١) وَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ انتهى َ. منْهُ بِلَفْظه.

فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ كَلاَمِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنَ بِمَالِهِ لَيْسَ مُـوسرًا وَيَتَفَرَّعُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ رَجُوعَها عَلَيْهِ بِنَفَ قَتِهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسَها ، وَالدَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ سَحْنُونَ ، وأَتْبَاعِه انتهى.

وَعِبَارةُ أَبِى الحُسَنِ الصَّغِيرِ فِي ذَلكَ: وَيُعَرَّي عَلَى الغَائَبِ فِي قَوْلِهِ بَيْعُ مَالِهِ للنَّفَقَةِ عَلَى مَا ذَكَوْنَاهُ، وَمَثْلُ هَذَا فِي سَمَاعٍ أَصْبغْ فِي كِتَابِ طَلاقِ السُّنَّةِ فِي اللَّبُوْينِ وَالزَّوْجِ.

وَحَكَى ابْنُ سَهْلِ عَنْ ابْنِ عَـتَّابِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ وَخَلَّفَ أَصْـلاً ، وَقَامَ أَبُوهُ يَطْلُبُ الإِنْفَاقَ أَنَّ الْحَاكِمَ لاَ يَبِيعً أُصُولَهُ عَلَيْه وَلاَ يُخْرِجُهَا مِنْ يده.

وَقَالَ ابْنُ رُشد فِي الأَجْوِبَة : إِنَّهُ صَحِيحٌ لأَنَّ نَفَقَة الأَبُويَنِ قَدْ كَانَتْ سَاقِطة فَلاَ تَجِبُ لَهُ مَا عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَقْضِ لَهُمَا عَلَيْه فِي فَلاَ تَجِبُ لَهُ مَا عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَقْضِ لَهُمَا عَلَيْه فِي مَغيبة وَلْم تَبِعْ لاحْتَمال أَنْ يكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْت قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَان مِنْ الدَّيُونِ مَا يَفْتَوَهُما وَذَلكَ بِخِلاَف نَفَقَة الزَّوْجة ، مَا يَفْتَرَقُها ، وَتَكُونُ الدَّيُونُ أَحَقَّ بِهَا مِنْ نَفَقَتهما وَذَلكَ بِخِلاَف نَفَقَة الزَّوْجة ، وَاجْبَةٌ عَلَيْه حَتَّى يعْلَم سَقُوطَها بِمَعرِفَة مَوْتِه أَوْ اسْتُعْرَاق ذَمّت بِالدَّيُونِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتَصْحَابِ الْحَال ، وَهُو أَصْلٌ مِنْ الأُصُول يَجْرِي عَلَيْه كَتَيْه مِنْ الأَحْكَام ، قَالَ : وَمَا فِي كَتَابِ إِرْجَاء السَّتُورِ مِنْ الأَصُول يَجْرِي عَلَيْه كَثِيرٌ مِنْ الأَحْكَام ، قَالَ : وَمَا فِي كَتَابِ إِرْجَاء السَّتُورِ مِنْ المُدُونَةِ وَسَمَاعِ أَصْبَغْ مِنْ (العُتَبِيَّة» : مِنْ بَيْع مَالِ الْغائب فِي نَفَقَة أَبويْه يُحْمَل (الْمُدُونَةِ) وَسَمَاعِ أَصْبَغْ مِنْ (العُتَبِيَّة» : مِنْ بَيْع مَالِ الْغائب فِي نَفَقَة أَبويْه يُحْمَل (الْمُدُونَة) وَسَمَاعِ أَصْبَغْ مِنْ (العُتَبِيَّة» : مِنْ بَيْع مَالِ الْغائب فِي نَفَقَة أَبويْه يُحْمَل

⁽١) انظر: «البيان والتحصيل» (٥ / ٣٥٨ _ ٣٥٩).

عَلَى مَا [](١) الأُصُولُ استحْسَانًا عَلَي غَيْرِ قِياسٍ ، لأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لا يَنْفِقَ عَلَيْهَا فِي مَغِيبِهِ مِنْ مَالِه إِذْ لاَ يُؤْمَنُ أَن يَكُونَ قَدْ مَاتً أَوْ اسْتَدَانَ مَنْ الدُّيُونَ مَا هَوَ أَحَقُ بِمَالِهَ مِنْ نُفَقَةً أَبَويْهِ وَلَهَذِهِ الْعَلَّةُ قَالُوا: إِنَّ الغَائِبِ لاَ يُؤخَذُ مِنْ مَالِهِ النَّاضَ الزَّكَاةُ ، وَهَكَذَا مَعْنَى عَبَارَةُ الْبَاقِينَ مِنْ الأَئِمَةِ .

قُلْتُ: فَقَدْ اتَّفَقَتْ كَلَمْتُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أَنَّ اسْتغْراقَ الدَّيْنِ يُسْقِطُ نَفَقَةَ الزَّوْجَةَ، وَهُمْ مِنْ أَكَابِرَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَأَساسُهُ، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ - بَيْنَ نَفَقَة زَوْجَة الْغَائِب وَنَفَقَة أَبَويْهِ فِي صُورة الشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتغراقِ الدَّيْنِ لَمَالَه فِي غَيْبَتَه بِالنَّسْبَة لَبَيْع أُصُولِه فِي النَّفَقَة عَلَيْهِمْ اسْتِصْحَابًا للأَصْلِ فَقَالُوا : إِنَّ أَصُولِهُ فِي النَّفَقَة عَلَيْهِمْ اسْتِصْحَابًا للأَصْلِ فَقَالُوا : إِنَّ أَصُولِهُ لَا تَبْعَ فَي نَفَقَة أَبُويْهِ فَي غَيْبَة للسَّكِّ فِي مَوْتِه ، أَوْ اسْتغراقِ الدَّيْنِ لَمَاله ، لأَنَّهَا كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغيبَ ، فَلاَ تَجبُ عَلَيْه بَعْدَ غَيْبَتِه حَتَّى لَمَاله ، لأَنَّهَا كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغيبَ ، فَلاَ تَجبُ عَلَيْه بَعْدَ غَيْبَتِه حَتَّى النَّقَقَة قَبْلَ الْمُغيب ، وَأَوْجَبُوا بَيْعَ أُصُولِه فِي نَفَقَة رَوْجَته لوجُوبِهَا عَلَيْه قَبْلَ النَّفَقة قَبْلَ المُغيب فَلا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِ فِي مَوْتِه أَوْ اَسْتغراقِ الدَّيْنِ لَمَالَه اسْتصْحَابًا للْحَالة الأُولَى التي هِي وَجُوبِهَا عَلَيْه قَبْلَ المُغيب فَلا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلاَ إِذَا تَحقَقَ اللَّهُ السَعْراقِ الدَّيْنِ لَمَالَه السَّعْرَاقِ الدَّيْنِ لَمَالَة اللَّا إِذَا تَحقَقَ مَوْتُهُ أَوْلُ السَّعْرَاقِ الدَّيْنِ لَمَالَة اللَّا إِذَا تَحقَقَى مَوْتُهُ أَوْ السَعْرَاقُ الدَّيْنِ لَمَالَة .

وَقَالُوا رَضِي اللَّهُ عَنْهُم إِنَّ مَالَهُ الآخَرَ يُبَاعُ فِي نَفَ قَة أَبُويْهِ اسْتحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الأُصُولِ وَالْمَالِ الأَخيرِ علَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقياسُ أَنْ لاَ يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلاَ غَيْرُهُ مِنْ مَاله بَعْدَ مُغيبه فِي نَفَقَة أَبُويْهِ إِذْ لاَ يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مَا يَسْتَغْرَقُ مَالَهُ وَتَكُونُ الدَّيُونُ حينئذَ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَة أَبُويْهِ ، وَلَمْ يُغَرَّقُوا بَيْنَ نَفَقَة الزَّوْجَة وَالْقَرَبَاء، وَلاَ بَيْنَ الأُصُولِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَالِ الآخِر حَيْنَ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقَ الدَّيْنِ لِمَالِهِ ، بَلْ قَالُوا : بِسُقُوطِ نَفَقَة الزَّوَجَةِ عَنْهُ بَذِلِكَ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقَ الدَّيْنِ لِمَالِهِ ، بَلْ قَالُوا : بِسُقُوطِ نَفَقَةِ الزَّوَجَةِ عَنْهُ بَذِلِك

⁽١) طمس بالأصل.

حَيْنَ تَحَقَّقَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُون بِسُقُوطٍ نَفَقَةِ الأَقَارِبِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ.

فَإِذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الزَّوجَة تَسْقُطُ عَنْدَهُمْ بِتَحَقُّقِ مَـوْت الزَّوْج وَاسْتغْراق الدَّيْنِ لَمَاله فَجديرٌ عَنْهُمْ بِالأَحْرَويَّة سُقُوطُ نَفَقَة الأَقاربِ عَنْدَهُمْ بِتَحَقَّقِ ذَلَكَ لَضَعْفِهَا عَنْ الأُولَى لَكَوْنِهَا أَوْكَدُ مَنْهَا لأَنَها مُعاوضَةٌ وَإِذَا كَانُوا يَقُـولُونَ : إِنَّ أُصُولَ عَنْ الأُولَى لِكَوْنِهَا أَوْكَدُ مَنْهَا لأَنَها مُعاوضَةٌ وَإِذَا كَانُوا يَقُـولُونَ : إِنَّ أُصُولَ الغَائِبِ لاَ تُبَاع فِي نَفَقَة أَبُويْهِ لَلشَّكِ فِي مَوْته أَو اسْتغْراق الدَّيْنِ لَمَاله في غَيْبته ، ويُبَاعُ فيها مَالُهُ الأَخرُ استحسانًا مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ قِياسِ وَالْقياسُ أَنْ لاَ يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلا غَيْرُهُ مِنْ مَالهِ الآخر في نَفَقتَهِمَا، إذْ لاَ يُؤْمَنُ مِنْ مَـوْته، أَوْ اسْتغْراق الدَّيْنِ لَمَاله فَتَكُونُ الدَّيُونُ أَحَقُّ بِمَاله حَنَيْدُ مَنْ نَفَقة أَبُويْهِ فَجَديرٌ أَنَّهُم يَقُولُونَ مِنْ بَابِ أَحْرَى : إِنَّهُ لاَ يُبَاعُ أَصْلُهُ وَلا غَـيْرُهُ مِنْ مَالهِ الآخر فِي نَفَقَة أَبُويْهِ إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَو اسْتغْراق الدَّيْنِ أَوْله لاَ يُبْعَ أَصْلُهُ وَلا غَـيْرُهُ مِنْ مَالهِ الآخر فِي نَفَقَة أَبُويْهِ إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْله اسْتغْراق الدَّيْنِ لِمَالهِ لِسُقُوطِها عَنْهُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ: وَنَفَقَةُ الْوَلَـدُ كَنَفَقَةُ الزَّوْجَةُ إِذَا كَانَـتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ قَبْلَ الْـمْغِيبِ، وَإِلاَّ فَكَنَفَقَةِ الْوَالِدِ اسْتَصْحَابًا لِلأَصْلِ، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِكُوْنِ أَصْلِهِ، هَلْ يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ وَلَدِه أَمْ لاَ فِي غَيْبَتِهِ ؟

وَفِي «الْمُعْيَارِ»: إِنَّ نَفَقَةَ الوْلَدِ فِي ذَلِكَ كَنَفَقةِ الْوَالِدِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا «عَبق» عَنْ «ح».

قُلتُ: وَلاَ شَكَّ فِي سُقُوط نَفَقة الْولَد عَنْهُ باسْتغْراق الدَّيْنِ لَمَالِه حَيْثُ تَحَقَّقَ لِضَعْفُها عَنْ نَفَقَةِ الزَّوْجِةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ بِاسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ حَبْثُ تَحَقَّقَ.

قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِسُقُوطِ النَّفَقَةِ عِنْدَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لاسْتغْراقِ الدَّيْنِ لَمَالِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ كَوْنُ مَالِهِ مِنْ أَصْلٍ وَغَيْرِهِ لاَ يُبَاعُ فِي نَفَقَةَ زَوْجَته وَلاَقْرَبَائِهِ المُعْسَرِيَنَ لِكُوْنِ الدَّيُونِ أَحَقُّ بِمَالِهِ حَينَئِذُ مِنْ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ وَلاَّنَّ الزَّوْجَةَ [ق / ٧٥٧] أَيَضًا إِذَا الدَّيُونِ أَحَقُ بِمَالِهِ كَانَهُ مِنْ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ وَلاَّنَّ الزَّوْجَةَ الدَّيْنِ بِمَالِهِ لاَ تُرجِعُ أَنْفَقَتْ عَلَي نَفْسَهَا أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلادِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ لاَ تُرجِعُ

فيها عَلَيْه ، وَلا تُضْرِبُ بِهَا مَعَ غُرَمائِه لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينِ النَّفْقَة ، وَعَلَيْه وَيْنَ يُحِيطَ بِمَالِه ، وَشَرْطُ الرُّجُوعِ بِهَا عَلَيْه وَالْحَاصَةُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِه ، لأَنَّهُ لَمَّ يَكُنْ مُوسِرًا حَينَ النَّفَقَة ، وَعَلَيْه وَيْنُ يُحِيطُ بِمَالِه ، وَشَرْطُ الرُّجُوعَ بِهَا عَلَيْه ، وَالْمُحاصَةُ بِهَا مَعَ الْغُرَمَاء أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينِ النَّفَقَة وَإِلاَّ فَلاَ رُجُوعَ لِهَا عَلَيْه ، وَالْمُحاصَة بِهَا مَعَ الْغُرَمَاء أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينِ النَّفَقة وَإِلاَّ فَلا رَجُوعَ لِهَا عَلَيْه ، وَلا مُحَاصَة بِهَا مَعَ الْغُرَمَاء أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَينِ النَّفَقة وَإِلاَّ فَلاَ مَنْ كَلاَم الأَنْمَة ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَلاَم الأَنَّمَ وَلاَ مُكَلامُهُمُ اللَّهُ مَا المَّعْلِم الأَنَّهُ لاَ يَنْفَقُ عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ وَأَلا فَلا مُعْرِينَ مُوسِيعٌ فَى ذَلِكَ مَنْ عَلَى وَوْجَتِه وَقُرَبَاتِه الْمُعْسِوينَ مُنْكُ وَلَا قُلْا مُعْلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَظيم لأَنَّهُ لاَ يَنْفَقُ عَلَى ذَلِكَ مَنْهَا كَمَا تَضَافَرَتُ مُولُولُ وَلاَ قُومَ اللَّه الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْم وَلَيْسُ للْعَرَمَاء مَنْعُهُ مِنْها كَمَا تَضَافَرَتُ مُنْكُ وَعَامَلُوه عَلَيْه مَ فَلَوْ اللّه الْعَلَى اللّه الْعَلَى الْقَوْمُ عَلَيْه الله المُعْلَى الْعَلَى اللّه الله الله الله الله عَلَى الله عَلَى الْشَهور ، لأَنَ الْعَرَمَاء وَعَامَلُوه عَلَيْه ، فَلا مُعَارَضَة وَلاَ مُنَافَاة بَيْنَ قَضِيتَنَا وَبَيْنَ التَّبُونَ التَّهى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَمَّا شَهَادَةُ السَّمَاعِ فَليْسَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مِنْ اللَوَاضِعِ الَّتِي تَعْمَلُ فيهَا شَهَادَةُ السَّمَاع .

فَجَوابُهُ: أَنِّي شَهدَتْ لَدَّى حِينَ التَّرَافُعِ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا لَمْ تَزْل تَسْمَع مِنْ الشَّقَاةِ وَعَيْرِهِمُ أَنَّ الْمُطَلَّقَة الْمَذْكُورَةَ أَنْفَقَتَ مَالاً كَثيراً فِي مَصَالحَهَا مَنْ الْمُحِ وَالعُرُوضِ وَعَيْرِهِمُ أَنَّ الْمُطَلَّقَة الْمَذْكُورَةَ أَنْفَقَتَ مَالاً كَثيراً فِي مَصَالحَهَا مَنْ الْمُح وَالعُرُوضِ وَالزَّرْعَ مِنْ مَال زَوْجِهَا قَبْلَ فَرَاقه مَعَهَا إلاَّ أَنَّهَا لَمْ تَعْلَمْ قَدْرَهُ .

قُلْتُ: وَحَيَنئذ فَتَـفْوِيتُ المُطْلَقَة لِمَالِ زَوْجِهَا فِي مَصَـالِحِهَا ، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ بَيَدهَا أَمَّنَهَا الزَّوْجُ عَلَيْه من ْبَابِ الْخَيَانَة .

قَالَ أَبُوَ الْحَسَنِ الصَّغِيرِ فِي نَوَازِلِهِ فِي حَدِّ الخَيْانَةِ مَا نَصَّهُ: الْخِيَانَةُ كُلُّ مَا كَانَ لأَخذِه عَلَيْه قَبْلَ أَمْنه أَوْ يَدُ وَلَلْمُتَصِّرِفَ فِيهِ إِذْنَّ. اَنْتَهِيَ .

قُلْتُ: والْخِيَانَةُ مِنْ بَابِ وُجُوهِ الْغَصْبِ إِطْلاقُه عَلَيْهِ لُغَةً ، كَمَا فِي «نَوَاذِلِ

أبي الْحَسَنِ الصَّغِير».

وَأَيْضًا: وَالْغَصْبُ يَثْبُتُ بِالسَّمَاعِ كَمَا فِي "ح" ، رَاجِعْهُ فِي مَبْحثِ شَهَادَةِ السَّمَاع.

الشَّيْخُ: سيَّمَا مَا ذَكَرْه ابْنُ «غ» عَنْ طَرِيقه ابْنُ رُشْد «في نَوازِلِ سَحْنُونَ» مِنْ كَتَابِ الشَّهَادَةَ: أَنَّهَا لاَ تَصِحُّ فِي كُلِّ شَيء ، وَهُوَ الْقَوَّلُ الْرَّابِعُ مِنْ أَقْوَالٍ أَرْبَعة ذَكَرَهَا فِي شَهَادة السَّمَاع وَصَدَر بِهِ انْتَهَى .

قَالَ: فَإِذَا تَقَررَ هَذَا فَلَيْسِ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِلاَّ مَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ وَنَصَّهُ (١).

وَلَمْ يُحَقِّقُ عِنْدَ ذَلِكَ الْعَدَدَا لِلْحُكُم فِي ذَلِكَ مُبيَّ نان وَتُدْفَعُ الدَّعَوى يَمِينَ الْمُنْكُرُ ثُمَّ يسُوِّدي مَا بِه أقرا تَعْيِينًا أو عين والْحَلِف أَبَا أو هُو لَهُ إِنْ أَعْمَلَ الْيَمَينَا بَطُلُلَ حَقَّهُ وَذَلِكَ الأُعَرِفُ

وَمَنْ لِطَالِبِ بِحَقِّ شَهَدَا فَمَ اللَّ عَنْهُ بِهِ قَوْلاَنِ اللَّ عَنْهُ بِهِ قَوْلاَنِ اللَّ عَنْهُ بِهِ قَوْلاَنِ اللَّ عَنْهُ بِهِ قَوْلاَنِ اللَّهِ اللَّهُ تُذْكُرُ أَوْ يَلْزَمَ الْمَطْلُوبُ أَنْ يقر بَعْدَ يَمِيننه ، وَإِنْ تَجَنَّبا بَعْدَ يَمِيننه ، وَإِنْ تَجَنَّبا كُلِّفَ مَنْ يَصَطْلُبُهُ التَّعْيِينَا كُلِفَ مَنْ يَصَطْلُبُهُ التَّعْيِينَا وَقَالَ لَسْتُ أَحْلَفُ وَإِنْ أَبَا وَقَالَ لَسْتُ أَحْلَفُ أَوْلَا لَسْتُ أَحْلَفُ أَلَا وَقَالَ لَسْتُ أَحْلَفُ

وأمَّا قَوْلُهُ: وأيضًا فَإِنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورةَ إِذْ كَانَتْ سَفِيهَة وَأَمَّنَهَا الزِّوْجُ عَلَى مَاله فَلا ضَمَانَ عَلَى تِلْكَ الزَّوْجَةِ . فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبَيًا أَوْ سَفَيهًا . . إِلَحْ)(٢) .

فَجَوابُهُ: مَاقَالَهُ فِيهِ قُصُورٌ ولأنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًا أَوْ سَفِيهًا . . إِلَخْ) فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِهِ بَلْ مُقَايَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَصُون بِهِ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ

⁽۱) انظر «شرح میارة» (۱ / ۱٤٠، ۱٤۱).

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۲۷).

مَالَهُ بِذَلِكَ الْمَالِ الَّذِي أَتْلَفَهُ ، وَإِلاَّ فِإِنَّهُ يَضْمَنُ الأُقَلَّ مِنْ مَالِهِ ، وَالْمَالُ الْمَصُونُ أَوْ يَضْمَنُ الْأُقَلَّ مِنْ مَالِهِ ، وَالْمَالُ الْمَصُونُ أَوْ يَضْمَنُهُ فِيهِ خَاصَّةً لاَ فِي غَيْرِهِ حَيْثُ تَلَفَ وَتَجَرَّدَ لَهُ غَيْرَهُ وَقَدْ نَبَّهَ عَلَي مَا قُلْنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَّاحِهِ هُنَا وَفِي بَابِ الْحَجْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ (١) إلخ.

وَالْمُطَلَّقَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ صونت بِذَلْكَ الْمَالِ مَا عنْدَهَا مِنْ الْمَالِ مَن حُلىً وَغَيْرِه ، وَهذَا إِنَّمَا يَتَمشَّى عَلَى تَقْديرِ سَفَهِهَا فَرْضًا مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلَكَ بَلْ هِي رَشِيدةٌ لأَنَّهَا مُهمَلَةٌ ، وَالْمُهُمَلَةُ تَخْرُجُ مِنْ الْحَجْرِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي بِهِ الْعَملُ إِذَا بَلَغتْ سِنَ التَّعْرِيسِ أَوْ مَكَثَتْ عَامًا بَعْدَ التَّعْرِيسِ وَدُخُولِ زَوْجِها بِهَا ، وَهَذَا إِذَا بَلَغتْ سِنَ التَّعْرِيسِ أَوْ مَكَثَتْ عَامًا بَعْدَ التَّعْرِيسِ وَدُخُولِ زَوْجِها بِهَا ، وَهَذَا إِذَا عَلْمَ رُشُدُهَا أَوْ جُهلَ حَالُها.

وأَمَّا إِذَا عُلِمَ سَفَهُهَا فَـلاَ تَخْرُجُ بِذَلِكَ مِنْ الْحَجْرِ إِذَا بَلَغَتْ المحيضَ، رَاجِعْ شُرُوحَ الشَّيْخ خَليلِ فِي بَابِ الْحجْر .

وأَشَارَ ابْنُ عَاصِم في أُرْجُوزيته إلىَّ بذَلكَ بَقُوله (٢):

وَإِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةَ الإِهْ مَالِ فَإِنَّهَا مَرْدُودَةُ الأَفْعَ اللهِ فَاللهِ فَإِنَّهَا مَرْدُودَةُ الأَفْعَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المِلْمُلِي اللهِ المُلْمُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ الم

انْتَهَى .

قُلْتُ: والْمُطَلَّقَةُ المَّذْكُورَةُ قَدْ بَلَغَتْ الْمَحيضَ وَمَكَثَتْ أَعْوَامًا كَتْيَرة بَعْدَ التَّعْرِيسِ ، فَقَدْ حَصَلَ إِذًا الأَّتْفَاقُ بَيْنَ الْقَوَلَيْنِ عَلَى حُرُوجِهَا مِنْ الحُجَرْ إِذَا عُلِمَ رُشُدُهَا أَوْ جُهِلَ حَالُهَا، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ مُضِيُّ أَفْعَالِهَا وَضَمَانِهَا لِمَا فَوَّتَ مِنْ مَال غَيْرهَا سَوَاءً أَمَّنَهَا الْغَيْرُ عَلَى مَاله أَمْ لا ؟ انْتَهَى .

أَمَّا قَولُهُ : وَإِنْ كَانَتْ رَشِيكَةً وَهُو حَاضِرٌ حِينَ إِثْلاَفِهَا ذَلِكَ الْمَالَ فَلاَ شَيء

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۶).

⁽۲) انظر «شرح میارة» (۲ / ۳٤۷ ، ۳٤۸) .

للزُّوجِ أَيْضًا عَلَى الزُّوجَةِ، قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحفَتِهِ:

وَحَاضِنٌ لِوَاهِبٍ مِنْ مَالِهِ

إلَخْ .

فَجُواَبُهُ: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ عَاصِم :

وَحَاضِرٌ لِواهِبِ

إِلَخْ، حَائِدٌ عَنْ هَذِهِ القَضِيَّةِ لاَ مَحَلَّ لَهُ فَيهَا لأَنَّ مَوْضُوعَهُ مَعَنَاهُ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ حَاضِرٌ مَ جُلِسَ الْهَبَةِ، وَلَمْ يُنْكُرْهَا وَلَمْ يُغَيِّرْهَا وَصَمَتَ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ حَتَّى الْمَالِ حَاضِرٌ مَ جُلِسُ الْهِبَةِ، فَلاَ مَقَالَ لَهُ وَلاَ حُجَّةً لَهُ بَعْدَ ذلك ، وَقَضِيَّنَا الزَّوْجُ لَمْ انْقَضَى مَجْلِسُ الْهِبَةِ، فَلاَ مَقَالَ لَهُ وَلاَ حُجَّةً لَهُ بَعْدَ ذلك ، وَقَضِيَّنَا الزَّوْجُ لَمْ يَخْصُورُ إِثْلاَفُ الزَّوْجَةِ مَالَهُ ، وإِنْفَاقُهَا لَهُ فِي مَصَالِحِهَا، وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِ ، فَلَمَّا عَلِم يحضِر إثلاق الزَّوجة مَالَهُ ، وإِنْفَاقُهَا لَهُ فِي مَصَالِحِهَا، وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِ ، فَلَمَّا عَلِم يَحْرَجَ عَنْهَا بِمَا بَقِي لَهُ مِنْ الْمَالِ خَفْيَةً لَيْلاً فِرَارًا مِنْهَا، وَهَذَا يَعْرَفُهُ أَهْلُ وَلاَتَهَ وَطَلَقَهَا لِذَلِكَ فَاسْتِدُلالُ الْمُجِيبِ بِقَوْلَ ابْنِ عَاصِم : حَائِدٌ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيّةِ .

فَهُوَ فِي وَادٍ وَهِيَ فِي وَادٍ آخَرَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَالْحَاصِلُ أَنَّي لَمْ أَظْفَر بِنَصٍّ وَلاَ أَعْلَمُ فَرْعًا وَلاَ أَصْلاً يُوَافِقُ مَا حَكَمَ بِهِ ذَلِكَ الْمُحَكِّم ، بَلْ لِلزَّوْجَةِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَلَهَا نَفَقَةُ ابْنَتِهَا بَعْدَ الْوَضْعِ عَلَى الزَّوْج .. إَلَحْ مَا ذَكَرهُ:

فَجَواَبُهُ: إِنَّ هَذَا الْفَقِيَه إِمَّا أَنْ يَكُونَ لاَ عِلْمَ لَهُ بِالنُّصُوصِ الَّتِي اسْتَنَدُنَا عَلَيْهَا فِي حُكمِنَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الفُضلاءِ : ولا تَجْعَلْ حَظَّكَ مِنْ الْعِلْمِ إِنْكَارًا .

وَفِي ﴿ نَوَازِلِ الْفَاسِي ﴾ عَنْ البُرْزُلِيِّ : إِنَّ الْمَازِرِي كَثِيرُ الْخَدْمَةِ فِي الْعَلْمِ، قَلِيلُ الْإِنْكَارِ عَلَى أَحَد، فَكُلُّ فَعْلِ يَرَاهُ مِنْ شَخْصِ وَجْهِهِ وَيَرُدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لَكُثْرَةِ عِلْمِهِ وَأَتسَاعِهِ، وَلَهِذَا قِيلَ مَتَى أَتَّسَعِ الْعَلْمُ ، قَلَّ الْإِنْكَارُ وَمَتَى ضَاقَ كثر الْاَعْتَرَاضَ فِي الْوَاقِعَاتِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهِ بِهِ عِلْمٌ ، وِحيَنئِذٍ يَكُونُ كَلاَمُهُ هَذَا مِنْ الْإِنْكَارِ الْجَدَلِيِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ .

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ» فِي مَـبْحَثِ مَـا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ مَا نَـصَّهُ (١٠): وتُركُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينَ .

والْحَاصِلُ أَنَّ كَـلاَمَهُ هَذَا مَـرْدُودٌ لِتَضَافُـرِ نُصُوصِ الأَئِمَّةِ بِمَـا حَكَمْنَا وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعَيَانَ .

وأُمَّا قَوْلُهُ: وأَمَّا الْحُكُمُ فَلَعُمْرِي إِنَّهُ لَحَقُّ فِيهِ مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصِرِهِ الْفَرْعيِّ: وَلا يُعْتَبَرُ مِنْ قُضَاة الْعَصْر إلاَّ مَا وَافَقَ اَلْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ: وَأَمَا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمْنَ حَكَم مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نُقضَ حُكْمُهُ .

وَنَصَّ السَّنُونسِيُّ وَغَيْـرُهُ عَلَـي أَنَّ حُكْمَ قُـضَـاة زَمنِنَا لاَ يْرَفُع [ق/ ٧٥٣] الْخِلاَفَ إِلاّ إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لاَ بِالشَّاذِّ .

وَقَالَ الشَّيْخُ مَيَارَةُ فِي الشَّرْحِ تَكْميلِ الْمَنْهَجِ»: إِنَّ قُضَاةَ الْوَقْتِ حُكْمُهُمْ لاَ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ وَالْقَولُ بِهِ غُرُورٌ وَذَلَكَ مَفَهُومٌ مِنْ قَولِ الْقَرافِي ، فَقَالَ : كُلُّ وَاحِد مِنْ الْفُقَهَاءِ الْمَسْطُورِينَ فِي زَمَنه مَا قَاسَ فَكَيْفَ بِزَمَننَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلَ فِيهً مِنْ الْفُقَهَاءِ الْمَسْطُورِينَ فِي زَمَنه مَا قَاسَ فَكَيْفَ بِزَمَننَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلَ فِيهً عَلَى جَميع الْأَقطَارِ وَتَوسَّمَ بِالْفَقْهُ فِيهِ مَنْ لاَ يَقْدِرُ عَلَى طَرْدٍ وَلاَ عَكسَ وَلا حَوْلَ وَلا تَوْلًا قُولًا بَاللّه العَلَى الْعظيم .

فَجَوابُهُ : إِنَّ كَلاَمَهُ مُتَنَاقِضٌ فَمَرَّةً قَالَ : فَالْحَاصِلُ أَنِّي لَمْ أَظْفَر بِنَصِّ وَلاَ أَعْلَمُ فَرْعًا وَلا أَصلاً يَوَافِقُ مَا حَكَم بِهِ هَذَا الْحُكُمُ إِلَخْ . فَمُ قَتَضَى كَلاَمِهِ أَنَّ حُكْمَنَا لَمْ يَقَعْ مُسْتَندًا عَلَى قَوْل أَصْلاً، وَمَرَّةً قَالَ : لَعُمْرِي أَنَّهُ لَحَقُ فيهِ مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ إِلَخْ ، فَهَذَا صَريحٌ فِي أَنَّ حُكْمَنَا وَقعَ مُسْندًا عَلَى قَوْل إِلاَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ فوَجَبَ حينَدُ تَرْكُهُ لَمُنَاقَضَته بَعْضَه بعْضًا .

نَعَمْ فَمَا جَلْبَهُ مِنْ نُصُوصِ الأَئِمَّةِ مُسلَّمٌ فِيهَا إِلاَّ أَنَّهَا لا مَحَلَّ لَهَا بِالنَّسْبَةِ

⁽۱) انظر : «الرسالة» (ص / ۸۰).

لقَضِيَّتَنَا لَمُوافَقَتِهَا لِقُول مَشْهُ ور قَالَ بِهِ فُحُولُ الْمَذْهَبِ وَأَكَابِرُهُ مِنْ حُفَّاظِهِ وَغَيْرِهِمْ فَمَنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَّ عَلَيْهِ وَهُو َ أَكْثَرَهُمْ فيما لَدَيْنَا مِنْ دَوَاوِينِهِمْ وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِرُجَحَانِيَّتِهِ كَالْقَاضِي أَبِي الْوليد بْنِ رُشُد، وَقَالَ مَنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَقُولُهُ غَيْرُ صَحَيِحٌ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا كُلُّهُ انْتَهَى.

وَبِاللّه تَعَالَى التّوفيقُ، وإِنَّمَا أَطلْت الْكَلامَ فِي هذه الْقَضِيّة وكرَّرْتُهُ، وَإِنْ كَان الْغَرضُ التَّقْلِيلُ لكَثْرة مُخَالَفي فيها مِنْ مُحكمى بَلَدَى وغَيْرِهمْ، فَمنْهُمْ مَنْ قَال: لا قَائِل فِي الْمَنْهَبِ بِمَا حَكَمْتَ بِهِ، قَوْلَهُ نُصُوصُ الأَئْمَة الْمُتَقَدَّمَة الْمُتَقَدِمة بَالْقَوْلِ الَّذِي أَسْنَدنا إِلَيْه الْحُكُم ، وَمِنْهُم مَنْ قَال بِضَعْفه، ويَردُّ قَوْلهُ تَصْرِيحُ ، ابْنِ رُشْد برُجْحَانيَّة وتَبْعَهُ فِي ذَلكَ ابْنُ عَرفَة وَأَبُو الْحَسَن الصَّغيرِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْه فِي وَثَاثِقَه ابْنُ سَلَمُونَ وَ «التَّوْضيحُ» إلى غَيْر وَاقْتَصَرَ عَلَيْه وَهُ وَاثَقَه ابْنُ سَلَمُونَ وَ «التَّوْضيحُ» إلى غَيْر وَالضَّعيفة مِنْ الْقَائل بِضَعْفه هَذَا الْقُول الَّذِي أَسْنَدنا عَلَيْه الْحُكُم فَهُو يَقُولُ وَالضَّعْيَفَة مِنْ الْقَائل بِضَعْفُ هَذَا الْقُول الَّذِي أَسْنَدنا عَلَيْهِ الْحُكُم فَهُو يَقُولُ بَضَعْفُه وَهُمَ بَعْضُهُمْ مَنْ كلامِ الْأَثْمَ وَهُو الْأَكْثُرُ وبَعْضُهُمْ صَرَّحَ : بِرُجحَانيَّة ، وَهُو الأَكْثُر وبَعْضُهُمْ مَن عَلَى عَقْبِه بِمَا تَقَدَّمَ ، وَمِنْهُمْ مَنع قَالَ : يَجِبُ عَلَى نَقْضُهُ لَوْ وَوَلُ ذَلكَ مَر دُودٌ عَلَى عَقْبِه بِمَا تَقَدَّمَ ، وَمِنْهُمْ مَنع قَالَ : يَجِبُ عَلَى الْمُنْ عَلْ الْكُونِي أَعْلُمُ أَنَّ غَيْرَهُ أَصُوبُ مَنْهُ أَلَهُ وَهُو الْأَكُونُ وَمِنْهُمْ مَنع قَالَ : يَجِبُ عَلَى اللّه فَلَا الْقُولُ لَكُونِي أَعْلُمُ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَبُ مَنْهُ أَلَ

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنِّى لَمْ أَقَفْ عَلَي مَنْ ذَكَر ضَعْفَ ذَلِكَ الْقَولِ الَّذِي أَسْنَدُنَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ مْنَ الأَئْمَة فِي تَصَانيفهمْ ، بَلْ وَقَفْتُ عَلَي مَنْ اْقَتَصَرَ عَلَيْهِ أَسْنَدُنَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ مْنَ الْآئِمَة فِي تَصَانيفهمْ ، بَلْ وَقَفْتُ عَلَيْ مَنْ اَقَتَصَرَ عَلَيْهِ فَقَطْ ، وَهُوَ الأَكْثُرُ وَعَلَى مَنْ صَرَّحَ بِرُجْحَانِيَّتِه ، وَقَدع تَقَدَّمَ هَذَا كُلُّهُ .

وَفَى «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ الْعَلَوِيِّ» مَا نَصَّةُ إِنَّ الْمُقَلَّدَ إِذَا حَكَمَ بَقَوْل تَقْلِيدًا فَلاَ يَجُورُ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدَ آخَرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ رُشْد، وَإِنَّمَا كَلاَمُ الشَّيْخَ خَلِيلٍ عْنِدَ قَوْلِهِ: (وَنَقَضَهُ هُو فَقَطْ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصْوبُ) (١) مِنْهُ،

مختصر خلیل (ص / ۲۲۱).

إِنَّمَا هُوَ فِي الْمجْتهِد وَالْمقَلِّد الذي فِيه أَهْلَيَّةُ التَّرْجِيح، وَهُوَ الْمقلِّدُ الَّذِي لهُ فقهٌ نفيسٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى التَّرْجِيح بَيْنَ أَقَاوِيلَ الْمَذَهب، وَيَعْلَمُ مِنهَا مَا هُو أَجْرَى عَلَى أَصُولِ إِمَامِهِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلَكَ ، وَيَعْلَمُ حَقيقَةَ الرَّاجِح فِي الْمَذْهَب، وَأَمَّا الْمُعَلِّمُ الصَّرِفُ اللَّذِي فَقدت فيه هذه الأُمُورُ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ إِذَا حَكَمَ بِقُولَ تَقْلِيدًا أَنْ يَنْتقل الصَّرِفُ اللَّذِي فَقدت فيه هذه الأُمُورُ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ إِذَا حَكَمَ بِقُولَ تَقْلِيدًا أَنْ يَنْتقل عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ تَقْلِيدًا حَتَّى يَتَبَيِّنَ لَهُ أَنَّ الأُولَ خَطَأٌ ، وَلاَ يَتَبيَّنُ ذَلِكَ للْمُقلَّد الصَّرِفُ إِلاَّ بِنُصُوصِ الأَمْهَ عَلَى شُذُوذِ مَا حُكِمَ بِهِ أَوَّلاً جِدًا ، قَالَ ((قَ) ((1) :) الصَّرِفُ إِلاَّ بِنُصُوصِ الأَمْهَ عَلَى شُذُوذِ مَا حُكِمَ بِهِ أَوَّلاً جِدًا ، قَالَ ((قَ) ((1) :) قَالَ ابْنُ رُسُد: إِنْ لَمْ يَكُنُ مُجْتَهِدًا وَقَضَى بِهِ تَقْلِيدًا فَلا [يَسْعَ] ((٢) الْخِلافُ فِي قَالَ ابْنُ رُسُد: إِنْ لَمْ يَكُنُ مُجْتَهِدًا وَقَضَى بِهِ تَقْلِيدًا فَلا [يَسْعَ] ((٢) الْخِلافُ فِي النَّهُ [لاَ] ((٣) يَصْحُ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيد آخَوَ انتهَى .

وَفِي «تَبْصِرَة» ابْنِ فَرْحُونَ وَفِي « مُخْتَصَرِ الْوَاضِحَة »: قَالَ ابْنُ حَبِيب: أَخْبَرَنِي مُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ عَنْ مَالِك وَغَيْرِه مِنْ عَلَماءُ الْمَدينَة فِي الْقَاضِي يَقْضِي بِالْقَضَاءِ ثُمَّ يَرَى مَا هُو َأَحْسَنُ مِنْهُ فَيُريدُ الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى مَا رَأَى فَذَلِكَ لَهُ مَا كَانَ فِي وَلاَيتَه الَّتِي قَضى فِيهَا بِذَلِكَ الْقَضَاءِ الَّذِي يُريدُ الرُّجُوعَ عَنْهُ ، فَإِنْ مَا اللَّهُ مَمَا لَوْ قَضى فِيهَا بِذَلَكَ الْقَضَاءِ الَّذِي يُريدُ الرُّجُوعَ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ الأَوَّلُ مِمَا لَوْ قَضى بِهِ قَاضٍ لَمْ يَجُرَزُ لِهِذَا نَفْقَةٌ فَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ وَقَالَ أَصْبَعْ مِثْلَهُ .

وَقَالَ لِي ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا خَالْفَ ذَلِكَ ، وَلاَ يَفْسَخُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ خَطَاً بَيَّنَا صِراَحًا، قَالَ: وَلاَّنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ نَقْضُ هَذَا الرَّأِي الشَّانِي لَكَانَ لَهُ فَسْخُ الشَّانِي وَالثَّالَثُ ، وَهَكَذَا لا إِلَي حَدِّ ، لاَ يَبْقَى أَحدٌ ممَّا قَضَى به لَهُ ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ شَديدٌ انْتَهَى .

ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلِ وَهُوَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ إِذْ تَخْتَلِفُ آراَؤُهُمْ فِي النَّوازِلِ وَلاَ يُنقَضُونَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحُكمُ

⁽١) التاج والإكليل (٦ / ١٣٨).

⁽٢) في الأصل: يتبع.

⁽٣) سقط من الأصل.

منها حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: أَحْفَظُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِائَةَ قَصْيَّة فِي ميَراثِ الْجَدِّ بِعْضُهَا يُنَاقِضُ بَعْضًا ، وَهُمْ الْقَدُّوة فِي الدِّينِ نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ آمِينَ وَرَزَقَنَا الاَّقْتِفَاءَ بَآثَارِهِمْ آمِينَ انْتَهَى كَلامُهُ بِلَفْظُه رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

وَفَى «نُوازِل الْفاسِي» نَاقِلاً عَنْ الإَمَامِ الشَّيخِ السَّنُوسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عنهُ: أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقَلَّدَ إِذَا حَكَمَ بَالشَّاذِّ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرِّي لاَ يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِهِ ذَلكَ وَعَبَارَتُهُ فِي ذَلكَ : إِنَّ الْقَاضِى الْمُقَلَّدَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْمَشْهُورِ فَلَوْ خَلَا الْمَقْلُهُ ، وَحَكْمَ بِالشَّاذِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لاَ يُنقَضُ حُكْمُهُ إِلاَّ أَنْ يكُونَ خَطاً بَيِّنَا أَنْ يَقُصِدَ إِلَى الْحُكْمِ بِشَى عَلَيْهِ عَلَى مَعْدِهِ غَلَطًا أَوْ يكُونَ الْحُكُمُ الْوَاقِعُ مِنْهُ بِالشَّلْوَذِ يَقْضَدَ إِلَى الْحُكْمِ الشَّيَا الشَّدُوذِ لَمَ عَلَى سَبِيلِ قَصْدِ الْهَوَى وَالْمِلِ لَمَ عَلَى سَبِيلِ قَصْدِ الْهَوَى وَالْمِلِ لَلْمَحْكُومِ بِهِ فَمَهُمَا وَقَعَ حُكْمُهُ عَلَى وَاحِدِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَجَبَ نَقْضُهُ. انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَبِصِحَةَ الْحُكُم وَإِنْفَاذَه وَقُبُولِه وَبَرَدٌ قَوْلِ الْمُخالِف الْمشاق وَأَنَّ الْحُكُم مَوْرِدُهُ قُولُ أَبِي الْمُودة : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حَكُم الْعَدْلُ الْعَالِم) (١) وَعَلَيْه يُؤَسَّسُ وَلاَ يَخْرِقُ عَلَى الْمُحُكْم بِقَوْلِه وَنَقَضِهُ هُوَ إِلَخْ ، أَوْ بِقَوْلِ أَوْ نَقْضِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا عَلَى الْحُكْم بِقُولِه وَنَقَضِهُ هُو إِلَخْ ، أَوْ بِقَوْلِ أَوْ نَقْضِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا إِلَخْ ، وَبِه يَقُولُ عَبِيدُ رَبِّهِ مُحَمَّدٌ الأَمِينُ ابْنُ أَحْمَدَ الْكلسوكي نَسَبًا إِزوادي وَطَنَا لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمينَ .

وَبِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَوُرُودِهِ عَلَى سُنَنِ الاسْتَقَامَة بِالنَّصُوصِ الْمُطَابِقَة لِلنَّازِلَة يَقُولُ فَقِيرُ رَبَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بَنِ أَحْمَدَ الكلسوكي نَسَبًا إزوادي وَطنًا حَفظَ الْجَمِيعَ الْحَافِظُ الْعَلِيُّ آمِينَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالِمَينَ وَبَعْدُ ، فَما حَكَمَ بِهِ السَّيَّدُ القصري ابْنُ مُحَمَّد بْنِ الْمُخَتَارِ مِنْ عَدَم رُجُوعِ الزَّوْجَة بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَي نَفْسِهَا وَعَلَى بِنْتِهَا ابْنُ مُحَمَّد بْنِ الْمُخَتَارِ مِنْ عَدَم رُجُوعِ الزَّوْجَة بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَي نَفْسِهَا وَعَلَى بِنْتِهَا

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲٦۱).

زَمَنَ عُسُو الزَّوْجِ الَّذِي طَلَقَهَا صَحِيحٌ وَحَقُّ [ق / ٧٥٤] وَصَوابٌ لاَ يَحلُّ لِمُسْلَمٍ مُخَالَفَتُهُ ، وَإِنْكَارُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ بَعضِ مَدْلُولِ قَوْ له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لاَ بَقَبْضُ الْعَلْمَ انْتَزَاعًا مِنْ النَّاسِ، وَلَكِنْ يِقْبُضِ الْعَلْمَاءِ (١) إِلَحْ ، وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لاَ بَقَبْضُ الْعَلْمَ انْتَزَاعًا مِنْ النَّاسِ، وَلَكِنْ يِقْبُضِ الْعَلْمَاء (١) إِلَحْ ، وَرُجْحَانِيَّة حُكْمِه فِي النَّازِلَة ، كَأَنَّهُ مِنْ الْمُعلُومِ مَنْ الدِّينِ ضَرُورَةً ، وَجَلْبُ النَّصُوصِ فِي ذَلِكَ فِي غِنىً عَنْهُ ، وَلاَ يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ .

وَفَى شَرْحِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ بْنِ رحال في بَابِ النْفَقَاتِ مَا نَصُّهُ: وَإِذَا كَانَ مُعْسِرًا أَسْقَطَتْ عَنْهُ النَّفَقَةُ مُدَّةَ الْعُسْرِ لأَنَّ نَفَقَةَ الْحَمْلِ تَسْقَطُ بِالْعُسْرِ لأَنَّهَا فِي الْحَمْلِ تَسْقَطُ بِالْعُسْرِ لأَنَّهَا فِي الْحَمْلِ .

وَقَالَ: وَسُئِلَتْ عَنْ شَخْصِ طَلَّقَ بَائِنًا حَامِلًا ، وَفَرضَ لَهَا الْحَاكِمُ فِي نَظِيرِ نَفَقَةِ الْحَمْلِ نِصْفَينْ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثُمَّ وَلَدَتْ وَكَسَتْ الْوَلَدَ وَسَكَتَتْ مُدَّةً تُرْضِعُ .

فَأَجَبْتُ: لَهَا أَجْرُ الرِّضَاعِ وَلَيْسَتْ كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمِنِ عَنْ وَالده، وَلاَ رُجُوعَ لَهَا بِالنَّفَقَة وَالْكَسُوة لحَمْلها عَلَى التَّبَرُّع» انْتَهَى.

وَقَالَ عِنْدَ قَولِهِ: وَفَرضَ إِلَخْ، وَهَلْ يُفْرَضُ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ إِنْ عُلِمَ ملاءَه بَغْ بِيتِه فَرضَ لَهَا نَفَقَة مِثْلِهَا وَكَانَ دَيْنًا لَهَا عَلَيْهِ تُحَاصُّ بِهِ الْغُرَمَاءَ وَإِنْ عُلِمَ عُسْرِهُ أَوْ جَهِلَ حَالُهُ فَلاَ. انْتَهَى مِنْهُ.

وَقَالَ سَيِّدِي الْحَسَنُ ابْنُ رحال الْمَذْكُورُ : وَالمَعَتَبَرُ فِي الْمَشْهُورِ مَا كَثُر قَائِلُهُ وَقَويَ دَليلُهُ .

وَلَيْسَ يَصِحُ فِي الأَفْهَامِ شَيءٌ إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ^(٢) وَقَد ذَكَرُه عَبْدُ اللَّهِ السَّيِّدُ العياشي فِي رِحْلَتِه:

لَقَدَ كَثْرِتْ وِعَاةُ الْعِلْمِ حَتَّى لَقَدْ كَثُرَ النَّهِيقُ عَلَى الصَّهيل

⁽١) أخرجه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

⁽٢) البيت للمتنبى.

فَماَ كُلُّ الْوَقُودِ كَنَارِ مُوسَى وَلا كُلُّ الْفَوَاطِمِ كَالَبَتُولِ قَالَهُ وَكَتَبَهُ أَفْقَرُ الْوَرَى إِلَى اللَّه تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدُ التواتي أَصْلاً الشبكشاوي وَطنًا وَقَاهُ اللَّهُ بِمنَّهِ آمِينَ الْجَوَابُ صَحِيحٌ وَالنَّصُّ فِيهِ صَرِيحٌ مُوافِقٌ للنُّصُوصِ والشُّرَّاحِ وَالْمُعارِضِ لَهُ مُتَكلِّفٌ وَالْمُنَاقِشُ لَهُ مُتَعَسِّفٌ ، ولَيْسَ لَهُ إِلاَّ النَّسْلِيمُ إِنْ كَانَ ذَا لُبِّ سَلِيمٍ وَفَهْمٍ مُسْتَقِيم، قَالَهُ وَكَتَبَهُ أَحْمَدُ الْمُلَقَّبُ بِالشَّيْخِ ابْنِ مُحَمَّدُ ابْنِ سَيِّد أَحْمَدُ الْمُلَقَّبُ بِالشَّيْخِ ابْنِ مُحَمَّد ابْنِ سَيِّد أَحْمَدُ قَادارواني وَطَنَا عَفَا اللَّهُ عَنْ مُحَمَّد ابْنِ سَيِّد أَحْمَدَ قَادارواني وَطَنًا عَفَا اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ وَالْمُسْلَمِينَ آمِينَ : مَا حَكَم بِهِ الشَّيْخُ القصري حُكْمٌ صحيحٌ بِلسَانِ فَصِيحٍ ، وَفَقَهُ مَلِيحٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَد يَسَدُّ بَابَ الإِنْصَافِ . وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلٍ فَصِيحٍ ، وَفَقَهُ مَلَيحٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَد يَسَدُّ بَابَ الإِنْصَافِ . وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلٍ الْأُوصَاف . ويَصَدُّ عَنْ جَمِيلٍ الْأُوصَاف .

لَكِنْ قَدْ تُنكُرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدًا وَيَنكُرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاء مِنع سَقَم (١) الْمُصْطَفَى بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ الشَّنْجِيطِيُّ : لِيعلَم مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ الْمُصْطَفَى بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ الشَّنْجِيطِيُّ : لِيعلَم مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ أَنِّى أَيُّهَا الْكَاتِبُ أَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْحُكَمِ الَّذِي صَدَرَ مِنْ هَذَا الْمُحكِّمِ فَإِذَا نُصُوصُهُ صَحَيحةٌ لاَ يَجُوزُ لأَحَد النَّظَرُ فِيه إلاَّ علَى وَجْه الصَّوَابِ وَعَيرِه فَمَنع نَظرَ فِيه فَقَدْ تَعَدَّى عَلَى الشَّرْعِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، قَالَهُ مُصَحِّمًا لَهُ فِي رَجَبَ الْفَرْضُ مُحَمَّدً بُنُ عَبْدِ الرَّحْمَنَ ابْنِ الْخَلِيفَةِ الشَّنْجِيطِيِّ لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ أَمِينَ .

جَمِيعُ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْوَرَقَاتُ وَأَنْطَبَقَتْ عَلَيْهِ صَحِيحٌ ملِيحٌ.

قَالَهُ وَكَتَبَهُ فَقِيرُ مَوْلاهُ وَأُسِيرُ هَواهُ وَمُرْتَهِنُ خَطَايَاهُ أَحْمَدُ الْمُلَّقَبُ عَمُّ عَبْد الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّد ابْنِ الْحَاجِّ الطَّيِّبِ بْنِ الطَّالِبِ صَدَّيق الجماني نَسَبًا الْعمُودِيُّ وَطنًا لَطَفَ اللَّهُ بِالْجَمِيعِ آمِينَ مَا حَكَمَ بِهِ الْمُحكِّمَ فِي حُكْمِهِ صَحِيحٌ وَمُوافِقٌ فِيمَا ظَهَرَ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ولَسْتُ أَهْلاً لِذَلِكَ ، كَتَبَهُ فَقِيرُ مَوْلاهُ ، وأسير

⁽١) البيت للبصيري رحمه الله.

خَطَايَاهُ جَدُّ ابْنِ الطَّاهِرِ بْنِ الْمُخْتَارِ ابْنِ الْحَاجِّ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ الطَّالِبِ صديق الجماني نَسبًا الْعَمُودِيُّ وَطَنَّا كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلَهُمْ وَلِيًّا وَنَصِيرًا آمِينَ وَعَلَيْكُمُ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ .

أُمَّا بِعُدُ:

فَحُكُمُ القصري صَحيحٌ ، ونَقْلُهُ للرَّيْبِ مَزيحٌ وَعِلْمِي فِي الْمَسْأَلَةِ عِلْمُهُ ، وَمَا وَفَهْمِي فِيهَا فَهُمُهُ ، اسْتَظْهَرَ بِالنَّقُولِ الْمُتَلقَّيَاتِ بِالقَبُولِ عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ ، وَمَا نَقُم مِنْهُ إِلاَّ الطّولُ وَكَتَبَ مُحبُّكُمْ فِي اللَّهِ عَبَدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ الشَّهُ إِلاَّ الطّولُ وَكَتَبَ مُحبُّكُمْ فِي اللَّهِ عَبَدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِ حَمَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ مُنْصِفٍ ، اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ مُنْصِفٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ انْتِهَى.

الْحَمدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لاَ نَبِيَّ بَعْدَهُ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا.

أمَّا بَعْدُ :

فَإِنِّي رَأَيْت بَرَاءَتَكَ وَمَا كَتَبْتَ لِلْجَاحِدِ الْمُنْكِرِ مِنْ النُّصُوصِ وَتَلَقَيْنَاهَا بِالْقُبُولِ فَمَا تَرَكْتُ لِي وَلا لِغْيِرِي كَلامًا أَبْقَاكَ اللَّهُ كَهِفًا لِلإِسْلاَمِ وَدَفْعًا لِمَنْ يُدَنِّسُ الدِّينَ مِنْ الأشْرَارِ وَاللَّنَامِ وَالْحَقُ أَحقُّ أَنْ يُتَبَعَ .

قَالَ الشَّاعرُ:

لَا تُعَجَبُنَّ لِوضِيعِ سَبَّ ذَا كَرَمِ فَالْكَلْبُ يَنْبَحُ فِي إعْجَابِهِ الْقَمرَ اللَّهُ وَالْمُؤْنِ وَالْمُلْبُ يَنْبَحُ فِي إعْجَابِهِ الْقَمرَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ و

وَالأُوْلَى بِالْمُنْكِرِ أَنْ يَنْتَصِفَ وَيَقُولُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مُعَاوِيَةَ حِينَ قِيلٍ لَهُ فِيهِ: اتْرُكُوهُ ، أَصَابَ إِنَّهُ فَقِيهٌ . لأَنَّ كُبَرَاءَ الْمِلَّةِ والأُشْيَاخِ الأَجِلَّةِ بِأَنُوارِهِمْ لَنْهَتَدِي وِبِآثَارِهِمْ نَقْتَدِي .

قُلْتُ جَوابًا صَحِيحًا وَافَقَ الْحَقَّ فَاعْلَم فَإِنْ قُلْتِتَ غَيْرَ ذَا بِهِ فَتَكَلَّمْ

وَلاَ تَجْسِعُلُ الإِنْكَارَ حَظَّكَ يَا أَخِي فَحَسْبُكَ مَا قَدْ قِيلَ فِيهِ فَسَلِّمْ فَسَجَزَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْ الْمُسلمينَ خَيْرًا ، فإنَّكَ قُمْتَ بِالْمَسْأَلَة أَتَمَ قَيَامٍ وَاسْتيقظتَ لَفَهْمِهَا وَردِّ شَوَاردها، وَالنَّاسُ نِيامُ فَسَدَّدْت سَهْمَكَ عَلَى وفْقِ الْعَرَضِ وَاسْتيقظتَ لِفَهْمِها وَردِّ شَوَاردها، وَالنَّاسُ نِيامُ فَسَدَّدْت سَهْمَكَ عَلَى وفْقِ الْعَرضِ وَتَلَطْفْتَ وَأَتَيْتَ بِعَبارات رَشيقة جَامِعة دَافعة لكلام مَنْ اعْتَرَضَ فَللَّه دَرُّكُ مِنْ إمَامٍ وَمَا أَحْلاهُ مِنْ كَلام ، فَإِنَّكَ لَبِستَ لَهِذه المُسأَلَة حُلَّةً لَمْ يَقْدرْ أَحَدُ عَلَيْها مِنْ أَمْلُ المُعْرِينِ وَلاَ وَلادي وَجَميع أَمْلُ المُسلمين ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ عَبْدُ الْعَزِينِ بْنُ أَحْمَدَ الكلسوكي كَانَ اللَّهُ لَهُمْ آمِينَ .

الْحَمْدُ للَّه وَحْدَهُ .

اعْلَمْ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَتُبُوتِهِ مَا حَكَمَ بِهِ القصري فَهُوَ صحيحٌ ، وَقَالَ بِلسَان فَصيح صَرِيحٍ نَبِيه مَليحٍ أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مَنْ حَسَد يَسُدُّ بَابَ الإِنْصَاف ، ويَصُدُّ عَنْ جَميلِ الْاوْصَاف لَكِنْ رَمُننَا هَذَا كَثررَتْ فيه دُعَّاةُ الْفَقْهِ حَتَّى غَلَبَ التَّشَدُّقُ وَاهْلُهُ عَلَى مَنْ لَهُ بَصِيَرةٌ فِي الْعِلْم، ولَكِنْ التَّرْكَ بِهذَا الْمَعْنَى أَحْسَنُ وَمَا تُرِيدُنَا وَالْمَنْ نَقُول مِنْ النَّصُوصِ ، فَأَنْتَ قُلْتَهُ قَبْلَنَا، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ الْعبادِي الْجَبَلِي نَسَبًا المَرْاكِشي وَطَنًا كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلُوالدَيْهِ آمِينَ . الْحَمْدُ لِلّه :

اعْلَمْ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ حَرفًا حرْفًا كَمَا سطَرَ أَعْلاَهُ عَمَّنْ كَتَبَهُ عَبْدُ السَّلامِ الْقشَّاشُ المراكِشِي غَفَر اللَّهُ لَهُ وَلوالدَيْهِ آمينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لا نَبِيَّ بَعْدَهُ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا .

اعْلَمْ بِصِحَّة ثُبُوتِ الرَّسْمِ أَعْلَاهُ وَالجُوابُ صَحَيحٌ ، وَالنَّصُّ فِيهِ صَرِيحٌ مَوَافِقٌ لِلنُّصُوصِ الشُّرَّاحِ ، فَالْمُعَارِضُ لَهُ مُتَكَلِّفٌ وَمُنَاقِشٌ ، وَصَحِيحٌ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَمُنَاقِشٌ ، وَصَحِيحٌ مَا قَالَهُ القَصري عَمَّن كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّاهِرِ الْهِلاَلِيِّ وَفَقَهُ اللَّهُ آمِين .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وحْدَهُ وَبِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَإِنْفَاذِهِ وَقَبُولِهِ ، وَيَعَكْسِ قَـوْلِ الْمُخَالِفِ

النَّاطَقِ بَغَيْرِ عَدْلِ الْقَائِلِ بِغَيْدِ عِلْمِ الْمشاقَ وإِنَّمَا قَالَ الشَّيْخُ الْقصري فَهُوَ صَحِيحٌ، وَقَالَهُ بِلَسَانِ صَرِيحٍ فَصَيحٍ ، ونَحْنُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ مِنْ التَّابِعين، عَمَنْ كَتَبَهُ عَبْدُ السَّلاَمِ الْعَدُويُّ وَفَقَهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّه، اعْلَمْ بِصحَّةِ الرَّسْمِ وَتُبُوتِهِ كَمِا فِي أَعَلاهُ ، عَمَّنْ كَتَبهُ مُحَمَّدُ بن عَطية وَقَقَهُ اللَّهُ آمين .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ.

فَإِلَى كَافَّة فُقَهَاء وَلَاتَة كَالْفَقِيهِ السَّيِّد القصري الأيديلبي وَغَيْـرِهِ مِنْ عُلَمَاء وَلَاتَةَ لَازِلْتُمُ لِلْمَشْكِلَاتِ مُبَيِّنِينَ وَلَغُوامِضِ النَّوَازِلِ مُوضِّحِينَ سَتَر [ق/ ٧٥٥] اللَّهُ سَيْفَ فِخَارِكُمْ مِنْ الْإِقْلالِ ، سَلامٌ عَلَيْكُم وَرَحْمَةُ اللَّه وَبَرَكَاتُهُ .

مَّا بَعْدُ:

فَقَدْ وَصَلَنَا سُؤَالُ الْفَقِيهِ القصري عَنْ نَفَقة الزَّوَجة عَلَى بِنْتَهَا غَيْبَة الأَب مِنْ عَدَم رُجُوعِهَا عَلَى الأَب بِهَا وَحُكْمُهُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ قَبْلَ الإِعْذَارِ ، وَتَأَمَّلْنَا ذَلِكَ غَايَةَ التَّأَمُّلُ فَوَجَدْنَا مَا قَضَى بِهِ الْفَقِيهُ الْمَذْكُورُ عَلَى الزَّوْجَة بِعَدَم رُجُوعِهَا بِالنَّفَقَة عَلَى الزَّوْجة بِعَدَم رُجُوعِهَا بِالنَّفَقَة عَلَى الزَّوْج هُو كَمَا حَكَمَ فِيه للَّه دُرَّهُ لَمْ يَتُرُكُ لِقَائِلٍ مَا يَقُولُ وَمَنْ أَرَادَ نَقْضُهُ خَابَ وَعَنْ الطَّرِيق الصَّوَابِ حَادَ.

وأَمَّا مُنَازَعَتُهُمْ لَهُ فِي الْحُكْمِ قَبْلَ الإعْذَارِ ، فَالصَّوَابُ أَنْ لاَ يَحْكُمَ إِلاَّ بَعْدَ الإعْذَارِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَنَزَلَ وَحَكَمَ قَبْلَ الإعْذَارِ فَحُكْمُهُ صَحِيحٌ لاَ يتعرَّضُ لَهُ ولاَ ينقضُ لأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فيها خلاف بيْنَ الأَئمَّة كَمَا أَشَارَ لَهُ فِي النَّوازِلِ وَحَكَمَ الْقَاضِي بِرَفْعِ الْخِلافَ وَمَن رَامَ نَقْضَهُ فَلَمْ يُصَادِقْ صَوَابًا وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَهْلُ وَالعَنَادُ وَالسَّلامُ عَائِدٌ عَلَى حَضْرَتَكُم مِنْ عَبِيد رَبَّه سِبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحَمَّد ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَراكِشِي انْتَهَى . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٩) [٨] سُؤَالُ: عَنْ الْمُوصِي لَهُ بِثُلُثْ مَثَلاً هَلَ هُو مَدَّع أَوْ مُدَّع مَ عَلَيْه؟ وَإِذَا قُلْتُ: إِنَّهُ مُدَّع، وَقَامَ مَنْ لَهُ حَقِّ عَلَى الْمَيِّت الْمُوصِي فَهُو مَدَّع أَيْضًا، فَهَلُ يَكُونُ التَّرَافُعُ وَالتَّنَازُعُ بَيْنَ الْمُدَّعِييْنِ أَمْ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى مَنْ يَنُوبُ عَنْ الْمِيت؟ خَوَابُهُ: إِنَّ الْمُوصَى لَهُ بِالثَّلُثُ مُدَّع كَالْقَائِمِ بِحَقِّ عَلَى الْمَيت فَهُو مُدَّع أَيضًا كَمَا قُلْتُم ، وَابْنُ الْمَيِّت الْمَذْكُورِ مُهْمَلٌ لاَ وصي عَلَيْه مِنْ قِبَلِ أَبِيه ولا مُقَدِّم عَلَيْه مِنْ جَهَة الْقَاضِي، وَحَيَنئذ فَيَتَولِّى الْقَاضِي أَمْرَهُ بِنَفْسَه ، أَوْ يُقَدِّمُ عَلَيْه مِنْ عَلَيْ مَنْ يَولُك الشَّيْخُ حَلِيلٌ في مُخْتَصِره » بَعْدَ مُرْتَبَة يَرْتَضَيّبُ بَنْظُرُ في حَالَه كَمَا أَشَار لذلك الشَيْخُ حَلِيلٌ في مُخْتَصِره » بَعْدَ مُرْتَبَة الْوَصِيّ بِقَوْلِه (ثُمَّ حَاكَم) (١) وَتَكُونُ الْمُنَازِعَةُ وَالْمَرَافَعَةُ حَيَنئذ بَيْنَ الْمَقَدِّمِ وَبَيْنَ الْمُقَدِّمِ وَبَيْنَ مَنْ الْمُقَدِّمِ وَبَيْنَ مَنْ الْمَقَدِّمِ وَبَيْنَ مَنْ الْمَقَدِّمِ وَبَيْنَ مَلَى الْيَتِيمِ الْمَذْكُورِ بِحَقِّ شَرْعِيٍّ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لاَ خَفَاءَ فِيه.

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۰۷).

قال الخرشي يشير إلى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن مرتبة الأب والوصي فيتولى أمره بنفسه أو يقيم له من ينظر في مصالحه ثم إن الحاكم لا يبيع ما دعت الحاجة إلى صرف ثمنه في مصالح اليتيم إلا بشروط أن يثبت عنده يتم الصغير لاحتمال وجود أبيه وإهماله لاحتمال وجود وصيب له أو مقدم وملكه للذي يبيع عليه لاحتمال أن يبيع ما ليس له وأن الشيء المبيع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من إبقائه ويشبت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه حدود الدار مثلاً ومحلها وسائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بينة الحيازة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وأن الشمن سداد أي ثمن المثل فأكثر لا نسبتة ولا عرضاً خوف العدم والرخص فإن قلت الوصي لا يبيع إلا للغبطة بأن يكون الزائد على الثمن عرضاً خوف العدم والرخص فإن قلت الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب الأصل عام بخلاف الوصي فإن تصرفه مقصور على الموصي عليه ثم إن هذا إنما يتجه على أن قوله وإنما يباع عقاره لحاجة إلخ في الوصي ويأتي أنه فيه وفي الحاكم وهذه شروطه لصحة البيع وبعبارة ولو باع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فأفتى السيوري برد بيعه ويلزمه المثل أو القيمة إن فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك احاشية الخرشي؟ (٥ / ١٩٢).

وَأَمَّا سُوَالُكُمْ عَنْ مَحَلِّ الْحُكْمِ إِذَا اخْتَلَف الْمُتَدَاعِيَانِ فَقَالَ أَحدُهُمَا: لاَ أَتكَلَّمُ أَقِي الْمَحَلِّ الْآخِرُ لاَ أَتكَلَّمُ أَقِي الْمَحَلِّ الْآخِرُ لاَ أَتكَلَّمُ إِلاَّ في ذَلكَ الْمَحلِّ.

فَجَواَبهُ: إِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلكَ لَمَنْ دُعِيَ مِنْهُمَا لِلتَّرَافُع عِنْدَ قَاضِ الْمَحَلِّ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْمُنَازَعَةِ اللَّهَا الْمُنَازَعَةِ اتَّفَاقًا لَهَذِهِ الْمُسَوَّولِ عَنْهَا فَيَجِبُ عَلَى أَهْلَهَا جَمِيعًا الانْقِيَادُ لِلتَّرَافُع عِنْدَ قَاضِي وَلاَتَهَ الْفُضِيَّةِ الْمُسُؤُولِ عَنْهَا فَيَجِبُ عَلَى أَهْلَهَا جَمِيعًا الانْقِيَادُ لِلتَّرَافُع عِنْدَ قَاضِي وَلاَتَهَ الْفُضِيَّةِ الْمُسُؤُولِ عَنْهَ لَدُخُولِهِمْ عَمَلهُ وَلاعْتِبَارِ أَحْكَامِهِ لَوْقُورِ عِلْمِهِ وَوَرَعِهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ: عَنْ أَصْبَغْ : كُلُّ مَنْ تَعَلَّقَ بِخَصْمٍ فِي حَقٍّ فَلَهُ مُخاصَمَتُهُ حَيْثُ تَعَلَّقَ به إِنْ كَانَ به أَميرٌ يَحْكُمُ أَوْ قَاضِ انْتَهَى .

وَفَى «أَسْئِلَة الشَّيْخِ أَبِي عَمْرَانَ» : وَيَحْكُمُ الْقَاضِي عَلَى الرَّجُلِ الْغَائبِ إِذَا دَخَلَ فِي مَصْرِه لَأَنَّهُ بِدُخُولِه صَارَ مِنْ أَهْلِه ، وَمَن امْتَنَعَ مِنْ الْأَنْقَيَاد لَلَّتَرَافُع عِنْدَ وَالْأَنْقَيَادُ وَالْإَذْعَانُ لِلْحَقِّ مِنْ أَفْضَلِ وَلاَتَّهَ فَقَدْ فَعَلَ مَا لاَ يَجُوزُ لَهُ شَرْعًا ، وَالانْقَيَادُ وَالْإِذْعَانُ لِلْحَقِّ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾ [النساء: ٦٥]، انْتَهَى. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَة وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٤٠) [٩] سُؤَالُ: عَنْ يَمِين الْقَضَاءِ هَلْ تُرْجَأُ عَلَى الصَّغير إلَى بُلُوغِه أَوْ إلِيَ رُشْده عَلَى الصَّغير إلَى بُلُوغِه أَوْ إلِيَ رُشْده عَلَى الْقَوْل به في الدَّيْنِ الثَّابِتَ الَّذي ورِثَ عَنْ قَرِيتِهِ وَتَأْخَّرَ الْقَضَاءُ حَتَّى مَاتَ الْمَدينُ أَوْ غَابَ أَوْ لا تُرْجأُ عَلَيْه أَصَلاً ؟

فَجَوَابُهُ: إِنَّهُ لاَ يَحْلُفُ الآنَ وَلاَ بَعْدَ بلُوغِهِ، وَلَوْ تَأْخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى بلُوغِهِ سَوَاءً انْفَردَ الصَّغِيرُ وَحْدَهُ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ كَبِيرٌ، وَلاَ يَحْلُفُ مِنْ الأَكَابِرِ إِلاَّ مَنْ يَظُنُّ بِهِ عِلْمِ الْقَضَاءِ قَالَ (ق) (١) : مِنْ قَوْلِ مَالِكِ وَأَصْحَابِهِ: إِنْ كَانَ [لِمَيِّتِ](٢)

⁽١) التاج والإكليل (٦ / ٢١٨).

⁽٢) في (ق): للميت.

بَيِّنَةٌ بِدَيْنِ عَلَى مَيِّت أَوْ غَائِب فَقَامَ وَارِثُهُ الَّذِي الدَّيْنُ لَهُ يَطْلُبُونَهُ، فَلاَ بُدَّ أَنَّ يَحْلَفَ أَكَابِروهُمْ أَنَّهُمُ لاَ يَعْلَمُونَ أَنَّ وَلِيَّهُمْ قَبَضَهُ مِنْ الْمَقْضِي عَلَيْهِ وَلاَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ سَبَبِه ، وَلاَ يَحْلِفُ الأَصَاغِرُ وَإِنْ كَبَرُوا بَعْدَ مَوْتِهِ.

ابْنُ عَرَفَةَ (١): قَوْلُهُ: (لاَ يَحْلَفُ الأَصَاغِرُ) يَدُلُّ بِاللَّزُومِ عَلَى نَصِّ قَولِهَا: لاَ يَمِينَ عَلَى صَغِيرِ وَلاَ عَلَى مَنْ لاَ يَظُنُّ بِهِ عَلْمُ ذَلكَ انْتَهَى.

وَنَحْوُهُ لاَبْنِ عَرَفَةَ وَنَصَّهُ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْبِنَانِي شَارِح «الزقاقية»: وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ لِمَيِّت قَامَ بِهِ وَرَثَتُهُ عَلَى مَيِّت أَوْ غَائِبِ فَلاَ بَدَّ أَنْ يَحْلِفَ أَكَابِرُهُم أَنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُ وَنَ أَنَّ مَنْ الْمُضِي عَلَيْهِ وَلاَ مِنْ أَحَد مِنْ سَبَبِهِ وَلا يَحْلِفُ الأصَاغِرُ وَإِنْ كَبَرُوا بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتُه (٢).

وَتُرْجَأُ الْيَمِينُ [حقتا] (٣) لِلْقَضَا لَغِيرِ بَالِغِ وَحَقَّهُ اقْتَضَا

لَعَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ الَّذِي نَشَاً مِنْ مُعَامِلَةِ الصَّبِيِّ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَجَازَهَا الْوَلِيُّ أَوْ مِنْ مُعَامِلَةٍ وَلِيِّهِ عَنْهُ فَلاَ مُعَارَضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَائِمَ بِالدَّيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَبُّهُ أَوْ وَلَيُّهُ حَيْثُ كَانَ مَحْبُورًا عَلَيْه ، بِأَنْ كَانَ صَبِيًّا فَإِنَّهُ يَقْتَضِى لَهُ حَقُّهُ الآنَ وَتُرْجَأُ عَلَيْه الْيَمِينُ إِلَى بُلُوغِهِ ، عَلَيْه ، فِأَنَّ مَنْ أَفِي لَهُ حَقُّهُ الآنَ وَتُرْجَأُ عَلَيْه الْيَمِينُ إِلَى بُلُوغِهِ ، أَوْ رُشُده عَلَى الْقَوْلِ بِه ، فَإِنْ حَلَّفَهَا بَقِي لَهُ حَقُّهُ وَثَمَ الْحُكُمُ لَهُ وَإِنْ نَكَلَ عَنْهَا رُدَّ الْحَقَّ إِلَى مَنْ أُخِذَ مِنْهُ وَهَذَا هُو مَوْضُوعُ قُولِ ابْنِ عَاصِمٍ ، وتُرْجَأ الْيَمِينُ رَقًا ل بَنِ عَاصِمٍ ، وتُرْجَأ الْيَمِينُ حَقًا . . . إلَخْ .

وإِذَا كَانَ سَفِيهًا فَإِنَّهُ يَسَتُوْفِي حَـقَّهُ الآنَ، وَاخْتُلُفَ فِي الْيَمينِ فَقِيلَ : يَحْلُفُهَا الآنَ كَالرَّشِيدِ، وَقِيلَ: تُرْجَأُ عَلَيْهِ إِلَى رُشْدِهِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُرْتَضَى وَهُوَ الَّذِي أَفْتَى

⁽۱) انظر «مواهب الجليل» (٦ / ٢١٨).

⁽٢) انظر «شرح ميارة» (١ / ١٦٣).

⁽٣) في الأصل: حقًّا.

به ابن عَتَّاب، وَإِذَا كَانَ الْقَائِمُ بِالدَّيْنِ وَارِثُ رَبِّ الدَّيْنِ وَتَوَجَّهَتْ يَمينُ الْقضَاء فَإِنَّهُ لاَ يَحْلفُهَا إِلاَّ مَنْ كَانَ كَبِيراً مِنْ الْوَرَثَة يَوْمَ مَوْتِ الْمَوْروثِ ، وَإِنْ يَكُونَ مِمَنْ يَظُنُّ بِهِ عِلْمَ الْقَضَاء ، فَإِنْ كَانَ صَغيراً يَوْمَ الْمَوْتَ وَلَوْ تَأْخَرَ الْقيامُ بِالدَّيْنِ إِلَى يَظَنُّ بِهِ عِلْمَ الْقَضَاء فَإِنَّهُ لاَ يَظُنُّ بِهِ عِلْمُ الْقَضَاء فَإِنَّهُ لاَ كَبَرِهِ ، أَوْ كَانَ كَبِيراً يَوْمَ الْمَوْتِ ، وَهُوَ مِمَّنْ لاَ يُظنُّ بِهِ عِلْمُ الْقَضَاء فَإِنَّهُ لاَ يُحَلفُهُا وَهَذَا هُو مَوْضُوعُ كَلامِ ابْنِ عَرَفَةَ وَ(ق) ثُمَّ إِنِّي سَوَلَتُ لَى نَفْسَى أَنْ أَذْكُرَ وَسَامَ الْيَمِينِ الأَرْبَعَة وَبَيَانَ الأَصْلِ فِيهَا وَمَا يَحْلفُ الْمَحْجُورُ مِنْهَا وَمَا لاَ يَحْلفُ أَلْمَحْجُورُ مِنْهَا وَمَا لاَ يَحْلفُ ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ : إِنَّ الأَيْمَانَ عَلَى أَرْبَعَة أَقْسَامَ .

يَمِينُ التَّهُمَة : وَهِيَ الَّلازِمَةُ فِي الدَّعْوَى غَيْرُ الْمُحَقِّقَة ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تُوجِيهِهَا وَعَلَى الْقَوْل بِهِ هَلِ تُرْجِعُ أَمْ لا ؟ وَالَّذِي اخْتَارَهُ اَبْنُ رُشْد : توْجِيهُهَا إِذَا قَوْجِيهُهَا إِذَا لَّهُمَةُ ، وَلا تَرْجِعُ إِذَا تَوَجَّهُت ، وَالأَصْلُ قَوِيَتْ التَّهَمَةُ ، وَلا تَرْجِعُ إِذَا تَوَجَّهُت ، وَالأَصْلُ فِي الْقِياسِ أَنَّ الْيَمِينَ لا تَجِبُ إلا فِيهَا عِنْدَ الْفُقَهَاء الاستحْسَانُ ، وإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْقِياسِ أَنَّ الْيَمِينَ لا تَجِبُ إلا بَتَحَقُّقُ الدَّعْوَى لَقَوْل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدِّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُر » (١) .

النَّانِي: يَمِينُ الْقَضاءِ ، اسْتَحْسَنَهَا الْفُقَهَاءُ احْتياطًا عَلَى فَرْضِ مَنْ لاَ يُمْكِنْهُ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ فِى الْحَال كَالْغَائِبِ أَوْ فِي الْمَآلِ كَالْمَيِّتِ فَهِيَ لَدَعُوى مُقَدَّرَةٌ لاَ كَالْمَيِّتِ فَهِيَ لَدَعُوى مُقَدَّرَةٌ لاَ حَاصِلَةٌ ، أَيْ : في مُقَابَلة دَعُوى الْغَرِيمِ الْبرَاءَةُ مِنْ الْحَقِّ .

النَّالِثُ : يَمِينُ الْمُنكرِ الَّتِي فِي مُـقَابَلَةِ دَعْـوَى الْمُدِّعِـي مُحـقِّقًا لِـدَعْوَاهُ ، وَالأَصْلُ فِيهَا قَـوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « البُينَّةُ عَلَى الْمُـدِّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ » (٢) .

الرَّابِعُ: يَمِينُ الْقَائِمِ بِشَهَادَةِ عَدْلٍ وَاحِدٍ فِي حَقٌّ مَالِيٌّ ، وَالأَصْلُ فِيهَا قَوْلُ

⁽١) تقدم.

⁽٢) تقدم.

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّ جِبْرِيلَ أَمْرَنِي بِالْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ».

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْفَقْهَ أَيْضًا أَنَّ مَنْ شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَظَاهِرُ الأَمْرِ مَنْ غَيْرِ قَطْعٍ كَالشَّاهِد فِي الاسْتحْقَاقِ فَإِنَّهُ قَطْعٍ كَالشَّاهِد فِي الاسْتحْقَاقِ فَإِنَّهُ يَحْلُمُ مَنْ أَيِّ الأَّقَسَامِ هَذِهِ الْيِمِينُ . هَلْ يَحْلَفُ مَعَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْقَطْعَ [ق / ٧٥٦] فَانْظُرْ مَنْ أَيِّ الأَّقَسَامِ هَذِهِ الْيِمِينُ . هَلْ هِيَ رَاجِعَةٌ لِيَمِينِ الإِنْكَارِ؟ أَوْ لِيَمِينِ التَّهْمَةِ إِذَا لَمْ تُحَقَّقُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى ؟ أَوْ لِيمِينِ كَمَال النِّصَابِ؟ أَوْ هِي قَسْمٌ مُسْتَقَلٌ خَامسٌ ؟

وقَدْ صَرَّحَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي بَعْضِ أَجْوبَتِهِ أَنَّهَا أَخَفُ مِنْ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ وَأَخَفُ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ ، وَنَصَّ كَلاَمِهِ عَلَى عَيْنِ بَهِيَمة أَنَّهَا لَمُورِّ هِمْ ، وَأَنَّهُمْ مَا عَرَفَةَ عَنْ وَرَثَةَ صَغَارِ شَهِدَ لَهُمْ شُهُودٌ عَلَى عَيْنِ بَهِيَمة أَنَّهَا لَمُورِّ هِمْ ، وَأَنَّهُمْ مَا عَرَفَةَ عَنْ وَرَثَةَ صَغَارِ شَهِدَ لَهُمْ شُهُودٌ عَلَى عَيْنِ بَهِيَمة أَنَّهَا لَمُورِّ هِمْ ، وَأَنَّهُمْ مَا عَلَمُ وَا إِخْرَاجَهَا عَنْ مَلْكَه بِوَجْه مِنْ الْوُجُوهِ ، إلَى أَنْ تَوَفِّى وَرَثَتُهُ الصِّغَارُ الْمَذَكُ وَرُون ، وَمَا عَلَمُ وَا أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مَلْكَ الْوَرَثَة الصِّغَارِ إلَى الآنَ عَلَى طَرِيقٍ وَثَاثِقِ الاسْتحقَاق ، وأَعْذر فِي ذلك لَمَنْ أَلْغِيتَ الْبَهِيمة أَبِيدِهِ ، فَسَلّمْ الْمَقَالِ إلَى مَايُوجِبُهُ الشَّرْعُ ، ولَيْسَ فِي الصَّغَارِ .

بالغ فَهَلْ الحُكْمَ فِي يَمِيْنِ الاستحقاقِ كَالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِ الوَاحِدِ أَوْ هِيَ أَخَفُّ أَوْ هِي يَمِينُ القَضَاءِ ، وَيُمْكَنَّ وَلِيَّ الأَيْتَامِ مَنْ البَهِيمَةَ وَتُرْجَأُ اليَمِين عَلَى مَنْ يُظَنَّ بِهِ العَلْمُ مِنْهُمْ أَمْ لاَ ؟ وكَيْفَ لَوْ كَانَ فِيهِمْ بَالِغٌ فَحَلَفَ يَمِيْنَ الاستحقاق، هَلْ يكُونُ كَافيًا لغَيْره أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ: يَمِيْنُ الاسْتحْقَاقِ أَخَفُّ مِنْ اليَمِيْنِ مَعَ الشَّاهِدِ للإِجْمَاعِ عَلَى تَوقَّفِ الحُكْمِ بِالشَّاهِدِ عَلَى ضَمْ اليَ مِينِ إليه ، وَشُهْرَةُ الخلاف في يَمِينِ الاسْتحْقَاق في الرُّبْعِ وَغَيْرِهِ ، وَهِي عَنْدي أَخَفُّ مِنْ يَمِينِ القَضَاءِ لَلغَلَبَةَ سَبَبِهِ وَهُو طَلِبُ الرُّبْعِ وَغَيْرِهِ ، وَهِي عَنْدي أَخَفُ مِنْ يَمِينِ القَضَاءِ لَلغَلَبَةَ سَبَبِهِ وَهُو طَلِبُ الرُّبْعِ وَغَيْرِهِ ، وَهِي عَنْدي أَخَفُ مِنْ يَمِينِ القَضَاءِ لَلغَلَبَةَ سَبَبِهِ وَهُو طَلِبُ الاقْتَضَاء بِيد الوصي وَتُرْجَأُ اليَميْن ، وَإِنَّ حَلفض بَعْضِ الوَرَثَةِ لاَ يُسْقِطُ اليَمِيْنَ عَنْ سَائِرِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَر (عج) عَنْ (ح) أَنَّ يَمِيْنَ الاسْتِحْقَاقِ هِي يَمِيْنُ

القَضَاء ، وَلَفْظُهُ : وَذَكَرَ (ح) أَيْضًا أَنَّ يَميْنَ الإسْـتحْقَاق وَهيَ يَميْنُ القَضَاء ، وَلَفْظُهُ : وَذَكَرَ (ح) (١) أَيْضًا أَنَّ يَميْنَ الْاشْـتْحْـقَاق وَهِيَ يَمـيْنُ القَضَـاء في الْمُعَيَّنَاتِ مِنْ تَمَامِ الشَّهَادَةِ لاَ يَتمُّ الحُكْمُ إلاَّ بهَا وَلاَ يُقْضَى إلاَّ بهَا ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي " التَبْصروة " فِي البَابِ الخَامِس من القسم الثَّاني بأنَّ يَمْينَ الاستحْقَاق من " جُمْلَة يَميْن القَضَاء وَعَزَى الْقَوْل في ذَلكَ لابْن رُشْد بإسْقَاطهَا عَنْ الصَّغيْر منْ الوَرَثَة وَعَنْ الكَثيْر منْهُمْ إِذَا كَانَ مَمَّنْ لا يُنظَنُّ بَه علْمُ القَضَاءَ وَعَزَى القَوْلَ بَذَلكَ لَابْنِ يُونْسُ ، وَنَصُّهُ في الوَجْه الأَوَّل : قَالَ ابْنُ رُشْد : وَيَمْيْنُ الْقَصَاء مُتُوَجَّهَةٌ عَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى المِّيِّت أَوْ عَلَى الغَائبِ أَوْ عَلَى اليَّيْمِ أَوْ عَلَى الأَحْبَاسِ أوْ عَلَى المَسَاكِيْنِ أَوْ عَلَى وَجُه منْ وُجُـوه البرِّ ، أَوْ عَلَى بَيْتِ المَال ، أَوْ عَلَى مَنْ اسْتَحَقَّ شَيْئًا مِنْ الْحَيْوَانِ ، وَلَا يَتُمُّ الْحُكْمُ إِلاَّ بِهَا وَنَصُّهُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي : قَالَ ابْنُ رُشْد : وَإِذَا شَهِدَ لَرِجُلِ شَاهِدٌ عَلَى دَيْنِ لأَبيه حَلَفَ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ أَبَاهُ بَاعَ وَلاَ وَهَبُّ وَلاَ خَرَجَ مِنْ يَدِهِ بوَجْـهِ منْ وُجُوهِ الملْك ، وَاليَــمينُ في ذَلكَ عَلَى مَنْ يُظنُّ منْهُ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلاَ يَمِينَ عَلَى مَنْ لاَ يُظَنُّ بِهِ عِلْمُ ذَلِكَ وَلاَ عَلَى صَغِير ، وَمَنْ نَكَلَ مِمَّنْ تَلْزَمُهُ اليَمِينُ مِنْهُمْ سَقَطَتْ مِنْ الدَّيْنَ حَصَّتُهُ فَقَطْ.

قَـالَ : وَفِي رِوَايَةٍ يَحْـيَى : فَـلاَ يَمِينَ عَلَى الَّذِي عَلَيْـهِ الْحَقُّ (س) : ابْنُ يُونُسَ : مِنْ قَوْلِهِ وَالْيَمِينُ فِي ذَلِكَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ ﴿ التَّبْصِرَةِ ﴾ .

وَيُرْشِدُ أَيْضًا لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلَيْلِ : وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى مَيِّت إلَخ ، لَمْ يَحْلِفُ إِلاَّ مَنْ يَظُنَّ بِهِ العلْمُ مِنْ وَرَثَتِه أَيْ البَالغِينَ ، انْتَهَى . وَلَنُرْجِعُ الكَلاَمَ إِلَي مَا يَحْلِفُ الْمَحْجُورُ مِنْ أَقْسَامِ اليَمِينَ الأَرْبَعَةَ وَمَا لاَ يَحْلِفُ مِنْهَا فَأَقُولُ فِي إِلَي مَا يَحْلِفُ المَحْجُورُ مِنْ أَقْسَامِ اليَمِينَ الأَرْبَعَةَ وَمَا لاَ يَحْلِفُ مِنْهَا فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ لاَ يَحْلِفُ يَمِينَ الإِنْكَارِ وَلاَ يَمِينَ التَّهُمَة سَوَاءً كَانَ صَغِيْرا أَوْ بَالغًا مَنْهَا مَا أَقَرَّا بِهِ ، وَالقَاعِدَةُ أَنَّ اليَمِينَ إِنَّمَا تَتَوَجَّهُ سَفِيهًا ، لأَنَّهُ مَا لَوْ أَقَرَّا لَمْ يَلْزَمْهُمَا مَا أَقَرَّا بِهِ ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ اليَمِينَ إِنَّمَا تَتَوَجَّهُ

⁽١) مواهب الجليل (٦/ ٢١٥).

في الدَّعْــوَى الَّتِي لَوْ أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْــه بهَــا انْتَفَعَ الْمُدَّعي وَهَذه لاَ يُنتَــفَعَ بهَا فَــلاَ تُوْجِبُ يَمينًا ، وَأَمَّا اليَمينُ المُكَلِّمَةُ للنِّصاب ، فَيَحْلقُهَا السَّفيهُ البَالغُ الآنَ وَيَسْتَحَقُّ الْمَالَ لَكُنْ يَقْبِضُهُ النَّاظِرُ عَلَيْه ، وأَمَّا الصَّبيُّ فَلاَ يَحْلفُهَا الأَنَ وَلاَ يَحْلفُهَا أَبُوهُ ، وَلَكُنْ يَنْفَقُ عَلَيْـه النَّفَقَةَ الوَاجـبَةَ بِحَيْثُ يَكُونُ لَيَـميْنه فَائدَةٌ وَهُوَ سُـقُوطُ النَّفَقَة عَنْهُ ، وَهَــذَا هُوَ المَشْهُورُ المَعْلُومُ منْ قَوْل ابْن القَــاسم وَروَايَته عَنْ مَالِك ، وَقَيَّدَ الخِلاَفَ بِمَا إِذَا لَمْ يُلِّمْ الأَبُ الْمُعَامَلَةَ ، فَأَمَّا مَا وَلَيُّهُ فَالْيَميْنُ عَلَيْه وَاجَبَةُ لأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْلَفْ غَرَمَ ، بَلْ تُرْجَـأُ اليَميْنُ عَلَى الصَّغيْــر إِلَى بُلُوغه وَيخلِّفُ المَطْلُوبُ الأَبَ وَيَتْرُكُ الحَقَّ بِيَدِه إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا وَبِذِمَّتِه إِنْ كَانَ دَيْنَا ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّبيُّ وَحَلَفَ أَخَذَ إِنْ كَانَ قَائِماً ، أَوْ قيمَتَهُ إِنْ فَاتَ أَوْ مثْلَهُ إِنْ كَانَ مثْلَيًا ، وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بيَمينَ المَطْلُوبِ عَن اليَمين الأُولَى ، أَخَذَهُ الصَّبِيُّ ملْكَا وَلاَ يَميْنَ عَلَيْهِ إِذَا بَلَغَ ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ خَليلٌ إِلَى جَميع ذَلكَ بِقَـوْله : (وَحَلَفُ عَبْدٌ وَسَفْيهٌ مَعْ شَاهد لاَ صَبِيٌّ وَأَبُوهُ ، وَإِنْ أَنْفَقَ وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ ليَتْرُكَ بيَده ليَحْلفَ إِذَا بَلَغَ) (١) إلَى أَنْ قَالَ : (وَإِنْ نَكُلَ اكْتَفَى بِيَمِيْنِ الْمَطْلُوبِ الأُوْلَى) وَأَمَّا يَمِيْنُ القَضَاءِ فَفِي حَلَفَ السَّفيه لَــهَا الآنَ وَتَأْخَيْرُهَا عَلَيْه لخُرُوْجه منْ الــوَلاَيَة قَوْلاَن ، وأَمَّا الصَّبيُّ إِذَا تَوَجَّهَتْ عَلَيْه ، فَإِنَّهَا تَؤْخَذُ عَلَبْه إمَّا لبُلُوغه ، وَإِمَّا لرُشْده عَلَى القَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي السَّفيه البَالغ ، وبَعْدَ كَوْنهَا تُؤْخَذُ عَلَيْه ، فَإِنَّهَ يُمكَّنُ منْ حَقِّه الآنَ، ْفَإِذَا بَلَغَ أَوْ رَشَــدَ وَحَلَفَ بَقِيَ حَقَّهُ بِيَدِه ، وَتَــمَّ الحُكْمُ بِهِ لَهُ ، وَإِنْ نَكَلَ عَنْهَا رُدًّ الْحَقُّ إِلَى مَنْ أُخِـذَ مِنْهُ وَأَمَّا الرَّشـيدُ فَإِنَّهُ يَـحْلفُ أَقْسَامَ الـيَمِيْنِ الأَرْبَعَـةِ ، قُلْتُ وَأَقْسَامُ الأَيْمَانِ الأَرْبَعَةُ تَوْخَذُ منْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلٍ : فَأَمَّا يمينُ القَضَاءِ فَقَدْ أشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلَ هِ : (وَالْبَعِيْدُ جِدًّا كَإِفْرِيقَيَّةَ قُضِي عَلَيْهُ بِيَمَينِ القَضَاء وَالْعَشَرَةُ الأَيَّام [وَاليَوْمَيْنِ] (٢) مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارَ) (٣) .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٧) .

⁽٢) في « المختصر » : أو اليومان .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) .

وَاليَمِيْنُ الْكَمَلَةُ لِلنِّصَابِ فِي الْحَقِّ المَالِيِّ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِه : (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفَيْهٌ مَعَ شَاهِد . . .) (١) إِلَخ ، وَتَأْخِيرٌ يَمِيْنِ القَضَاءَ عَلَى الصَّبِيِّ إِلَى بُلُوغِه أَوْ إِلَى رُشْدُه هُو مَفْهُومُ قَوْلِ المُصَنِّف فِي إِقَامَة الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ لأَنَّهُ لاَ يَشْعُرُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ قَامَ لَهُ شَاهِدَان بِحَقِّ مَالِيٍّ ، وَتَوَجَّهَتْ عَلَيْهَ يَمِيْنُ القَضَاء ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الصَّبِيَّ لَوْ قَامَ لَهُ شَاهِدَان بِحَقِّ مَالِيٍّ ، وَتَوَجَّهَتْ عَلَيْهَ يَمِيْنُ القَضَاء ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ عَقَّهُ الأَنْ وَتُؤَخَّرُ يَمِيْنُ القَضَاء إِلَى بُلُوغِه أَوْ إِلَى رُشُدَه عَلَى القَوْل بِه ، وأَمَّا عَمْنُ الإِنْكَارِ وَيَمِيْنُ التَّهْمَة فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْله : (وَإِنْ نَكَلَ فِي مَال وَحَقَه اسْتَحَقَ بِهِ يَمِينُ إِنْ حُقِّقَ) (٢) فَمَنْطُوقُهُ هِيَ يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَمَفْهُومُهُ يَمِينُ التَّهْمَة ، الشَّعْمَ الْأَيْمَانُ أَوْرَسَمْنَاهُ فِي حُكْمِ الأَيْمَانِ الشَّعْمَ الْمَادِي أَعْلَمُ وَرَسَمْنَاهُ فِي حُكْمِ الأَيْمَانِ الشَّوْلُ الْمُانِ عَاصِم وَمَيَّارَةً عَلَيْه تَجِد فِيهِمَا مَا ذَكَرَنَاهُ وَرَسَمْنَاهُ فِي حُكْمِ الأَيْمَانِ الأَرْبُعَةِ انْتَهَى وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ أَعْلَمُ أَعْلَمُ .

قال الخطاب : أي استحق المدعى فيه به أي بالنكول المفهوم من السياق

وقوله : (بيسمين) أى مع يمين إن حقق الدعوى وإن كانت يمين تهمة فإن الحق يثبت فيسها بمجرد النكول على المشهور ، صرح به ابن رشد . انتهى من « التوضيح »

قال ابن عرفة : ابن زرقون : اختلف في توجيه يمين التهمة فـمذهب « المدونة » في تضمين الصناع والسرقة : أنها تتوجه وقاله غير ابن القاسم في غير « المدونة »

وقال أشهب : لا تتوجه

وعلى الأول فالمشهور لا تنقلب

وفي سماع عيسى من كتاب الشركة : أنها تنقلب .

قلت : هو كلام ابن رشد الباجى إن ادعى المودع تلف الوديعة وادعى المودع تعديه عليها صدق المودع إلا أن يتهم فيحلف ، قاله أصحاب مالك .

قال ابن عبد الحكم : فإن نكل ضمن ولا ترد اليمن هنا .

ابن زرقون : وفى توجيه يمين الاستحقاق على المستحق أنه ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه على البت كان المستحق ربعا أو غيره ثالثها إن كان المستحق غير ربع للمشهور وابن كنانة وبعض شيوخ ابن أبى زمنين . انتهى .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٧).

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٧٢) .

[«] مواهب الجليل » (٦/ ٢٢٠) .

قَضَاءُ دَيْنِ الْغَائِبِ

(٢٠٤١) [١] سُؤَالٌ: عَنْ كَيْفِيَّةٍ قَضَاءِ دَيْنِ الغَائِبِ مِنْ مَالِهِ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَتْ غَيْبَةُ المَديْنِ قَرِيْبَةً كَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلاَثَة مَعَ الأَمْنِ فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ للْحَاكِمِ ، وَلاَ لِمَنْ يَقُومَ مَقَامَةُ الحُكْمُ عَلَيْهِ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَلاَ بِغَيْرِهِ إِلاَّ بَعْدَ الكَتْبِ وَالإِعْذَارِ إِلَيْهِ ، إِمَّا وكَلَّ أَوْ قَدِمَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ عَلَيْهِ حِيْنَتِذ فِي الدَّيْنِ وَالإِعْذَارِ إِلَيْهِ ، إِمَّا وكَلَّ أَوْ قَدِمَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ عَلَيْهِ حِيْنَتِذ فِي الدَّيْنِ وَغَيْرِهِ لِقَوْلُ ابْنِ رُشُد : مَذْهَبُ مَالِك إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ كَمَنْ عَلَى ثَلاَثَةٍ أَمْيَال كَتَب إِلَيْهِ وَأَعَذَرَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَقِ إِمَّا قَدَمَ أَوْ وكَل ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَكَمَ عَلَيْهِ فِي الدَّيْنِ وَبِيعَ عَلَيْهِ مُاللهُ مِنْ أَصْلٍ وَغَيْرِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَمْ تُرْجَ لَهُ حُجَّةٌ فِي شَيْءٍ إِذَا قَدِمَ . انْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : ﴿ وَالْقَـرِيْبُ كَـالْحَاضِـرِ ﴾ (١) نَتْهَى .

وَإِذَا كَانَتْ غَيْبَتُهُ كَالْعَشَرَةِ الأَيَّامِ وَشَبْهِهَا حُكِمَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الرِّيَاعِ وَالأُصُولِ مِنْ الدُّيُونِ وَالحَيَوانِ وَالعُرضِ وَرْجُيَتْ حُجَّتُهُ فِيْهِ .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ [ق / ٧٥٧] خَلَيْلٍ : (وَالْعَشَرَةُ الْأَيَّامِ أَوْ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخُوْفِ يُقْضَي عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتحْقَاقِ الْعَقَارِ ، وَإِنْ كَانْتَ غَيْبَتُهُ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخُوْفِ يُقْضَي عَلَيْهِ مَعَهَا فِي عَيْرِ اسْتحْقَاقِ الْعَقَارِ ، وَإِنْ كَانْتَ غَيْبَتُهُ بَعِيدَةً جِدًا كَ إِفْرِيقِيَّةَ) (٢) مِنْ مَكَّةَ حَكَمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فِي كُلِّ شَيْء مِنْ حَيَوانِ وَعُرُوضٍ وَدَيْنٍ وَأُصُولِ وَرِياعٍ بَعْدَ أَنْ يُحلِّفَ القَاضِي اللَّذَّعِي يَمِيْنَ القَضَاءِ عَلَى عَدُمِ الإِبْرَاءِ وَالاسْتِيْفَاء وَالإِحَالَة وَالتَّوْكِيْلِ عَلَى الاقْتَضَاء ، وَرَجَحَتْ حُجَّةُ اللَّذِينِ عَلَى الاقْتَضَاء ، وَرَجَحَتْ حُجَّةُ اللَّذِينِ

مختصر خلیل (ص/ ۲۲۱) .

⁽٢) انظر السابق.

فى ذَلكَ إِذَا قَدمَ ، وَهَذَا كُلُّهُ [] (١) إِثْبَاتُ الدَّيْنِ عِنْدَ الحَاكِمْ وَلاَ بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَسْمِيةَ القَاضِي الشَّهُودَ فِي غَيْبِةِ المَدينِ المُتُوسَّطَةِ وَالبَعِيدةِ لِيَتَمكَّنَ مِنْ الطَّعْنِ فِيْهِمْ لاَّنَّهُ عَلَى حُجَّتِه إِذَا قَدمَ فِيهِمَا فَإِنْ حَكَمَ القَاضِي عَلَيْهِ دُونَ تَسْمِيةَ الطَّعْنِ فِيْهِمْ لاَنَّهُ عَلَى حُجَّتِه إِذَا قَدمَ فِيهِمَا فَإِنْ حَكَمَ القَاضِي عَلَيْهِ دُونَ تَسْمِية الطَّعْنِ فِيهِمْ لاَنَّهُ عَلَى حُجَّتِه إِذَا قَدمَ فِيهِمَا فَإِنْ حَكَمَ القَاضِي عَلَيْهِ دُونَ تَسْمِيةَ الشَّيْخُ الشَّيْخُ الشَّيْخُ الشَّيْخُ الشَّيْخُ عَلَيْهِ بِيَمِينِ القَضَاءِ وَسَمَّي الشَّهُودَ عَلَيْ بِيَمِينِ القَضَاءِ وَسَمَّي الشَّهُودَ وَإِلاَّ نُقِضَ) (٢) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٢) [٢] سُوَالٌ: عَنْ رَجُلِ ادَّعَى بَقَرةً عَنْدَ ٱخْرَ عَلَى يَد حَاكِم ، أَيْ ادَّعَى أَنَّهُ أَوْدَعَهَا لِرَجُلِ وَأَغيرَ عَلَيْهَا مِنْ عِنْدِ الْمُودَعِ هِيَ وَبَقَرَات مَعَهَا لِلْمُودَعِ ، وَمَنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ لاَ فَأَجَابَهُ اللَّذَّعَي عَلَيْهِم الأَحْكَامُ ، فَكَلَّفَ الحَاكِمُ اللَّذَّعِي الإِثْيَانَ بِالْبَيَّنَةِ عَلَى دَعْواه ، وَلَمْ يَرَ يَجْرِي عَلَيْهِم الأَحْكَامُ ، فَكَلَّفَ الحَاكِمُ اللَّذَّعِي الإِثْيَانَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْواه ، وَلَمْ يَرَ يَجْرِي عَلَيْهِم الأَحْكَامُ ، فَكَلَّفَ الحَاكِمُ اللَّذَّعِي الإِثْيَانَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْواه ، وَلَمْ يَرَ لِكَ الْمُودَعَ وَحُدَهُ فَأَمَرَهُ الحَاكِمُ بِتَزْكِيَتِهِ فَأَتَى بِواحِد عَلَيْهَا ، وَقَبْلَ إِثْيَانِهِ بِالثَّانِي السَّفْتَى اللَّذَعَى عَلَيْهِ الْحَاكِم ، هَلْ عَلَيْهَ شَيْءٌ فِي الْبَقِرَة إِنْ رَدَّهَا لِبَاتِعِهَا لَهُ أَمْ لاَ ؟ اسْتَفْتَى اللَّذَعَى عَلَيْهِ الْحَاكِم ، هَلْ عَلَيْهُ شَيْءٌ فِي الْبَقِرَة إِنْ رَدَّهَا لِبَاتِعِهَا لَهُ أَمْ لاَ ؟ الشَّفْتَى اللَّذَعَى عَلَيْهِ الْحَاكِم ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ ، فَهَلْ هَذِه لَافَتُوى صَحيحة أُمُوافَقَةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهَا مُوافِقَةٌ لنصُوصِ الأَئمَّة : فَفِي (ح) ، (عج) وَ «الْمعْيَارِ»، وَاللَّفْظُ للْمعْيَارِ مَا نَصَّهُ: وَسَنْلَ ابْنَ أَبِي زَيْد عَمَنْ تَلَفَتْ لَهُ دَابَةٌ فَوَجَدَهَا بِيَد رَجُل زَعَمَ أَنَّهُ اشْتَراهَا مِنْ مُتَعَلِّب مِنْ رِجَالِ السَّلْطَانِ فَذَهَبَ لَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهَا فَرَدَّهَا الرَّجُلُ المُوجُودَةُ بِيده إلى المُتَعَلِّب ، وأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ جَاءَ الطَّالِبُ فَلَمْ يَجِدْهَا بِيدهِ فَهَلْ يَتَوَجَّهُ الطَّلَبُ عَلَى النَّذِي كَانْت بِيدهِ أَوْ عَلَى الَّذِي صَارَت النَّهِ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ قَدَرَ القَائِمُ عَلَى إِقَامَةِ البَيِّنَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى عَيْنِ الدَّابَّةِ ،

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۶۱) .

أَوْ قَالَتُ الْبَيْنَةُ : هِيَ الَّـتِي كَانْتَ بِيَدِ فُلاَن ، وَأَنَّهُ مَا بَاعَ إِلَى آخِرِ الشَّهَادَةِ ، وَقَدَرَ الْحَاكِمُ عَلَى الْحَكْمِ عَلَى الَّذِي بِيَدِهِ الدَّابَّةُ فَعَلَ ، وأَخذَ الطَّالِبُ دَابِتُهُ ، وَإِنْ لَمْ تُوْجَدُ الْبَيْنَةُ عَلَى هَذَا وَلَمْ يُمْكَنَهُ طَلَبُهُ فَلَهُ اليَمِيْنُ عَلَى مَنْ كَانْتُ بِيدِهِ الدَّابَةُ أَنَّ لَمْ تُوْجَدُ الْبَيْنَةُ عَلَى هَذَا وَلَمْ يُمْكَنَهُ طَلَبَهُ إِنْ أَمْكَنَهُ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسالَةٌ

وَبَعْدُ فَلْيَعْلَمْ الْمُخَالِفُ بِأَنِّي تَدَبَّرْتُ مَكْتُوبَة الْمُتَوَجِّة إِلَى مِنْ جِهَتِهِ فَوَجَدْتُهُ حَاثِراً عَنْ الصَّوَابِ بِمَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى بِالنَّصُوصِ الصَّحَاحِ وَالصِّراحِ الَّتِي لاَ تَحْتَمِلُ التَّأُويْلَ .

قَوْلُهُ - أَعْنِي المُخَالِفَ - : إِنَّ قَـوْلَنَا : الْحَوْزُ لاَ يُتَعَذَّرُ بِسُكْنَى الأُمُ الواهِبَة وَابْنَتَهَا المَوْهُوبِ وَشَرْبِ لَبَنِهُ وَبِأَنَّهُمَا لاَ رَاعِي عَلَيْهِمَا الحَوْزُ أَيْضًا عِنْدَ غَيْرِهُما ، لرُكُوبِ المَوْهُوبِ وَشَرْبِ لَبَنِهُ وَبِأَنَّهُمَا لاَ رَاعِي عَلَيْهِمَا الحَوْزُ أَيْضًا عِنْدَ غَيْرِهُما ، لرُكُوبِ المَوْهُوبِ وَشَرْبِ لَبَنِهُ وَبِأَنَّهُمَا لاَ رَاعِي لَهُ مَا إِلاَّ ابْنَهُ مَا ، وَإِنْ قُلْتَ : الْحَوْزُ لاَ يُحَصِلُ إِلاَّ باسَتَقَلَالِ المَوْهُوبِ فِي لَهُ مَا إِلاَّ ابْنَهُ مَا أَوْهُوبِ فِي النَّعَرَّفُ دُونَ الواهِبِ ، وَإِلاَّ فَلاَ حَوْزُ ، إِلَى أَنْ قَالَ : إِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ لأَنَّ شَرُطيَّة التَّصَرُّفُ دُونَ الواهِبِ ، وَإِلاَّ فَلاَ حَوْزَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : إِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ لأَنَّ شَرُطيَّة الحَوْزِ إِنَّمَا تُعَبَّرُ مَعَ الْقَدْرَةِ لاَمَعَ العَجْزِ وَمَعَ الإِمْكَانِ لاَ مَعَ عَدَمِهِ ، أَمَّا مَنْ عَجَزَ عَنْ الْحَوْزِ إِنَّمَا تُعْبَرُ مَعْ الْقَدْرَةِ لاَمَعَ العَجْزِ وَمَعَ الإِمْكَانِ لاَ مَعَ عَدَمِهِ ، أَمَّا مَنْ عَجَزَ عَنْ الْحَوْزِ إِنَّمَا تُعْبَرُ مَعْ الْقَدْرَةِ لاَمَعَ العَجْزِ وَمَعَ الإِمْكَانِ لاَ مَعَ عَدَمِهِ ، أَمَّا مَنْ عَجَزَ عَنْ الْحَوْدِ فَلاَ يَبْطُلُ حَوْزُ فَلا مَعْ الْهَامِهِ وَهُو جَادُّ [فَيه أَوْ] (٢) سَاعٍ فِي تَزْكِيَةً [شُهُودِ الهِبَةِ] (٢) فَقَالُ ابْنِ القَاسِم : حَوْزُ وَصَحَتْ .

« التَوْضِيحُ » : قَالَهُ فِي « المُدَوَّنَةِ » وَالمُوازِيَةِ .

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥).

⁽٢) سقط من الأصل.

⁽٣) في الأصل: شاهده.

خَلِيلٌ فِي " مُخْتَصَرِهِ " : (أُوْجَدَّ فِيهِ أُوْ فِي تَزْكِيَةِ شَاهِدِهِ) (١) .

(حم) : وَهَذَا بِنَاءً عَلَي أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ مَعَ القُدْرَةِ لاَ مَعَ العَجْزِ .

القَلَشَانِي : رَأَى ابْنُ القَاسِمِ الحَوْزَ شَرْطًا مَعْ القُدْرَةِ وَالإِمْكَانِ وَيَسْقُطُ مَعَ العَجْزِ . إلخ .

فَجُوابُهُ : أَنَّ مَا نَقَلَهُ مِنْ كَلاَمِ الأَئمَّةِ صَحِيحٌ مُسلَّمٌ فِيه ، وَقَدْ حَلَبْتَهُ لِي فِي مَكَتُوبِنَا الأَوَّلِ وَهُوَ حُبَّةٌ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ مَنْ الأَدلَّةِ عَلَى بُطلَانِ هَذهِ الهِبَةِ لَفَ عُدَانِ حَوْزِهَا الخَبْيَارًا مِنْ المَوْهُوبِ لَهَا ، إِذْ لاَ تَعَذَّرَ فِي حَوْزِهَا لَهَا بَمَسَاكَنَتَهَا مَعَ الوَاهِبَةِ فِي بَيْتِ وَاخْتِلاَط مَاشَيَتِهَا عِنْدَ رَاعٍ وَاحِدُ مَا أَيْسَرَهُ عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَحُصَرُولَه بِرَفْع بَيْد الوَاهِبَة عَنْ الهِبَة مِنْ قُرْبِ وَوَضْع يَد المَوْهُوبِ لَهَا عَلَيْهَا مِنْ قُرْبِ مِنْ السِّقُلالِهَا بِالتَّصَرَّفُ فِيهَا ، وَهَذَا لاَ تَعَذَّرُ فِيهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : حَقِيقَةُ الحَوْزِ فِي عَطِيَّة غَيْرِ الأبْنِ - يَعْنِي الصَّغِيْرَ - رَفْعُ تَصَرُّفِ المُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحبْسِ .

وَيُؤيِّدُ مَا تَقَدَّمَ : اشْتَرَاطُ أَثُمَّتْنَا للْحَوْزِ الحِسِّيِّ فِي كُلِّ مَوْهُوبِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلاَّ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ وَأَمَةِ الخِدْمَةَ فَاإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِهَا بِاسْتَعْمَالَ المَوْهُوبِ لَهُ مِنْ الزَّوْجَيْنِ لَهَا مَعَ الوَاهَبِ للضَّرُورُةِ ، وكَذَلَكَ دَارُ سَكْنَى الزَّوْجَةِ ، إِذَا وَهَبَتْهَا للزَّوْجِ ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِهِ لَهَا سُكْنَاهُ مَعَهَا فِيْهَا لكوْنِ اليَد فِي السُّكْنَى للزَّوْجِ ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِه لَهَا سُكْنَاهُ مَعَهَا فِيْهَا لكوْنِ اليَد فِي السُّكْنَى للزَّوْجِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْخَادِمُ عَنْدَهُمَا وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهِبُهُ أَحَدُهُمَا لَلأَخَرِ إِلِخ ، وَنَحْوَهُ للشَّيْخَ خَلِيلِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَهِبَةُ أَحَدُهُمَا للأَخْرِ مَتَاعًا) (٢) إلخ ، فَإِذَا عَلَمْتَ مُسَاكَنَةَ الزَّوْجَيْنِ فِي بَيْتِ وَاحَدُ لاَ يَسْقُطُ بِهَا شَرْطُ الحَوْزِ فِي هِبَةِ أَحَدِهِمَا لِلآخِرِ ، سِوَى مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ وَاللَّهُ مِنَ اللَّحْرِ ، سَوَى مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ وَاحَدِ لاَ يَسْقُطُ بِهَا شَرْطُ الحَوْزِ فِي هِبَةِ أَحَدِهُمَا لِلآخِرِ ، سَوَى مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ وَاللَّهُ مِنَ اللَّهُ مَا يَقَدَّمَ عَلَمْتَ وَاللَّهُ مِنَ مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ وَاللَّهُ مَا يَقَدَّمَ عَلَمْتَ وَالْكَ أَلُكُورُ فِي هَبَةٍ أَحَدِهُمَا لِلآخِرِ ، سَوَى مَا تَقَدَّمَ عَلَمْتَ

⁽١) مختصر خيليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

أَيْضًا مِنْ بَابِ الأَحْرَوِيَّةِ عَدَمَ سُقُوطْ الْحَوْزِ بِمُسَاكَنَةِ الوَلَدِ الرَّشَيْدِ المَوْهُوبِ لَهُ مَعَ الوَالد الوَاهِبَ لَهُ غَيْرَ عَبْدِ الخَدْمَة ، وَمَتَاعِ البَيْتَ ، بَلْ كَعَبْدِ الخَرَاجِ وَالمَاشِيَةِ كَمَسَّأَلَتنا هَذِه ، فَفِي بَعْضَ فَتَاوَى الفقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ الْهَاشِمِ الغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَنْ وَهَبَ لولَده الرَّشَيْدِ هَبَةً مِنْ المَاشِيَة وَنَحْوِهَا وَالولَدُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ مَال الأَب ، ولَكُنْ يُزكيْهَا ، ويُنْفِقُ عَلَى عَيَالِه مِنْ لَبَنهَا ، ولكنَ يُخْرِجْهَا عَنْ مَال الأَب ، ولكنَ يُزكيْهَا ، ويُنْفِقُ عَلَى عَيَالِه مِنْ لَبَنهَا ، ولكنَ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتُهُ إِلَى اَخْتِلاَطَهِ مَعْ الأَبِ لِكُونِهِ أَرْفَقَ بِهِ ، هَلَ يُعَدُّ هَذَا حَوْزًا والْهِبَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: إِذَا كَانَ الأَبُ أَيْضًا يَتَصَرَّفُ فِي المَاشِيَةِ المَوْهُوبَةِ مَعْ الأَبْنِ عَلَى نَحْوِ تَصَرُّفِ فِيهَا قَبْلَ الهِبَةِ يَعْقُلُ وَيُطْلَقُ وَيَقُومُ بِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَالْحَوْزُ عَلَى نَحْوِ تَصَرُّفِ فِيهَا قَبْلَ الهِبَةِ يَعْقُلُ وَيُطْلَقُ وَيَقُومُ بِهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَالْحَوْزُ عَنْدي ضَعَيْفٌ وَإِنْ كَانَ الأَبْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ بِجَوَلاَن يَدَ الأَبَ فِي الهِبَةِ إِلَى عَنْدي ضَعيفٌ وَإِنْ كَانَ الأَبْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ بِجَولاَن يَدَ الأَبَ فِي الهِبَةِ إِلَى حَصَّة مِنْ دَار لرَجُلٍ فَأَمِنَ الرَجُلُ مَن الرَجُلُ مَن الرَّجُلَ مَنْ رَهْنِ حَصَّة مِنْ دَار لرَجُلٍ فَأَمِنَ الأَوْلُ فَإِنَّهُمْ شَرِيْكُ اللَّهُ وَعَلَيْهِ مَا الرَّاهِنُ الأَوْلُ فَإِنَّهُمْ قَالُوهُ بِجَولاَنِ يَدَ الرَّاهِنِ ، ولَوْ مَعَ وُجُودِ الشَّرِكَةِ .

وَقَدْ أَفْتَى ابْنُ رُشْد فِيْمَنْ رَهَنَ دَارَهُ لِرَجُلِ وَأَخْلاَهَا مِنْ شَوَاغِلِهِ لِلْمُرْتَهِنِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَفَاتِيحَهَا وَأَكْرَاهَا الْمُرْتَهِنَ ، ثُمْ أَنَّهُ وَجَدَ بَعْضَ أَمْسَعَةِ الرَّاهِنِ فِي الدَّارِ أَنَّ ذَلِكَ مُوْهِنٌ لِلحِيَازَةِ مُبْطِلٌ لَهَا ، وَيَدُهُ مُرْتَفِعَةٌ عَنْهَا ، فَكَيْفَ بِهذِه .

ابْنُ عَرَفَةَ : الْحَوْزُ في عطيَّة غَيْرِ الابْنِ الصَّغيرِ رَفْعُ تَصَرُّفِ المُعْطِي في العَطيَّة بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ للْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ المُعْطِي فِي العَطيَّة كَانَ ذَلِكَ مُبْطلاً لَلْحيازَة مَانعًا مِنْهَا وَلَوْ مَعَ تَصَرَّفُ المُعَطَى لَهُ . انْتَهَى كَلاَمُهُ بَلَفْظه _ رَحمهُ اللهُ تَعَالَى _ ، وَنَفَعَنَا بِهِ آمِيْنَ .

فَمَسْأَلَتُنَا هَذَه دَاخِلَةٌ فِي هَذَهِ المَسْأَلَة بَلاَ رَيْبِ لِكُوْنِ المَوْهُوبِ فِيْهَا مَاشَيَةَ وَالد فَلَمْ يُخْرِجْهَا عَنْهُ [ق / ٧٥٨] لَكُوْن ذَلِكَ أَرْفَقً بِه لاغْ تلاَله وَحَفْظه لَهَا إِلَى أَنْ حَصَلَ الْمَانِعُ لِلْوَالِدِ الوَاهِبِ ، فَهِي بَاطِلَةٌ شَرْعًا لِفَقْدَ حَوْزِهَا لِتَصَرَّفِهَا فِيْهَا مَعًا إِلَي حُصُولِ المَانِع ، وَصَاحِبُ الْفَتْوَى - رَحِمَةُ اللهُ - لَمْ يَقُلْ بَتَعَذُّرِ الْحَوْزِ وَسَقُوطِهِ بِمُسَاكَنَةِ المَوْهُوبِ لَهُ مَعَ الوَاهِبِ فِي بَيْتٍ .

وَفِي « اللَّدُونَة » و « المعْيَار » و « نوازل الورْزازي » مَا يَشْهَدُ لهذَا أَيْضًا أَشَارَ إلَيْهِ السورزارِيُّ نَاقَلاً عَنْ أَبِي سَعِيْد بْنِ لُبِّ لَهُ بِقَوْله ، وَمَنْ وَهَبَ لابْنه جَميْع مَاله ، وَالابْنُ مَعَ أَبِيه يَتَصَرَّفُ فِي الْمَال إلَي أَنْ مَاتَ الأَبُ فَقَامَ الابْنُ بِعَقْدَ الهبة ، مَاله ، وَالابْنُ فِي حَجْرِ أَبِيه إلَي أَنْ مَاتَ فَالهِبة صحيحة قَائمة ، وَإِنْ خَرَجَ مَنْ فَإِنْ كَانَ الإِبْنُ فِي حَجْرِ أَبِيه إلَي أَنْ مَاتَ فَالهِبة صحيحة قَائمة ، وَإِنْ خَرَجَ مَنْ حَجْرِ أَبِيه ، فَإِنْ كَانَ المُوهُوبُ وَالغَلَّةُ تَحْتَ يَد لابْنِ وَعَمَله فِي حَيَاة أَبِيه ، فَالْهِبة صحيحة تَامَّة ، وَإِنْ كَانَ المُوهُوبُ وَالغَلَّة تَحْتَ يَد الابْنِ وَعَمَله فِي حَيَاة أَبِيه ، فَالْهِبة صَحيحة تَامَّة ، وَإِنْ كَانْ تَحْت يَد الواهب إلَى أَنْ مَاتَ ، وَثَبَتَ ذَلكَ ، فَالْهِبة بَاطَلَة وَتَرْجع مَيْراثًا . انْتَهَى .

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِسُقُوطِ الْحَوْزِ عَنْ المَوْهُوبِ لَهُ بَعْدَ رُشْدِهِ لِتَعَذَّرِهِ عَلَيْهِ بِسُكْنَاهُ مَعَ الوَالد فِي بَيْت وَاحد ، بَلْ قَالُوا بُوجُوبِهِ وَبُطْلاَنِ الهبة بِعَدَمَه مِنْهُ بَعْدَ رُشْدِهِ وَهَذِهِ النَّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ كَثِيْرَةٌ وَسَيَأْتِي بَعْضُهَا إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى .

وَأَمَّا التَعَذُّرُ الَّذِي يَسْقُطُ بِهِ شَرْطُ الْحَوْزِ فَأَذْكُرُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهُ.

فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (أَوُجِدَ فِيْهِ أَوْ فِي تَزْكِيَةِ شَاهِدِهِ) (١) لِكَوْنِ جَدِّهِ ذَك بَمَثَابَة الْحَوْزِ لأَنَّهُ غَايَةٌ مَقْدُوره .

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدْيَهُ أَوْ [أَرْسَلَهَا (٢)] (٣) إَلَخِ ، حَيْثُ أَشْهَدَ عَلَيْهَا حَيْنَ الاسْتصْحَابِ أَوْ الإِرْسَالِ لأَنَّ الإِشْهَادَ كَافٍ عَنْ الْحَوْزِ إِذْ هُوَ غَايَةُ مَقْدُورِهِ كَمَا فِي « التَّوْضِيْحِ » عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمْ .

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽٢) في الأصل: أرسلت.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤).

وَمَنْهُ أَيْضًا مَا فِي (ق) عَنْ « نَوَازِل ابْنِ رُشْد » وَلَفْظُهُ : إِذَا حَالَ الْخَوْفِ عَنْ الوَّصُولِ إِلَى الأَمْلاَكِ المُتَصَدَّقِ بِهَا لَحِيَازَتِهَا بِالتَّطُوُّفِ عَلَيْهَا اكْتُفِيَ بِالإِشْهَادِ ، وَلاَ تَبْطُلُ بِمَوْتِ المُتَصَدِّقِ قَبْلَ إِمْكَانَ الوَّصُولَ إِلَيْهَا .

وَمِنْهُ أَيْضًا مَا فِي « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارِ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) : وَمَا [يَسَتَصْحِبُ] (٢) الْحَاجُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْهَدِيَّةِ لَأَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ كَذَلِكَ . انْتَهَى .

وَفِي « التَّوْضِيْح » وَ (ق) : إِنَّهُ لاَ يَنْفَعُ ذِكْرُ ذَلِكَ حَتَّى يُشْهَدِ عَلَيْهِ إِشْهَادًا انْتَهَى . وَمَا ذَكَرَهُ اللَّخَالِفُ مِنْ انْخِرَاطِ سُكْنَى المَوْهُوبِ لَهُ مَعَ الوَاهِبِ فِي بَيْتِ وَاحِد فِي مِلْكِ تَعَـٰذَّرَ الْحَوْزُ فَخَطَأْ وَاضِحٌ لِمُخَالَفَتِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ الأَئْمَةُ وَاَضِحٌ لِمُخَالَفَتِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ الأَئْمَةُ وَنَوَازًلَهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الرَّهْنَ لَوْ اشْتُرِطَ فِي العَقْدِ فَلاَ بُدَّ فِيهِ مِنْ التَحْوِيزِ . إلخ .

فَجَواَبُهُ: إِنَّ مَا قَالَهُ فَيْهِ قُصُورٌ لِتَرْكه الْقَوْلَ الآخرَ القَائلَ بِالاكْتَفَاءِ فِي الرَّهْنِ بِالْحَوْزِ ، وَلاَ سِيَّمَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ أَشَارِ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : بِالْحَوْزِ ، وَبِهِ عُمِلَ ، [تأويلان] (٣) أَوْ التَّحُويزِ ، وَفِيها دَللُهُمَا) (٤) انْتَهَى .

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٦).

⁽Y) في « جامع الأمهات »: يستصحبه.

⁽٣) سقط من الأصل.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٠٠).

قال الخطاب : أشار بذلك لظاهر كلام « المدونة » في كتاب الهبة ونصه : ولا يقضى بالحيازة إلا بمعاينة البينة لحوزه في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ، ولو أقر المعطي في صحته أن المعطى قد حاز وقبض وشهدت عليه بإقراره بينه ثم مات لم يقض بذلك إن أنكر ورثته حتى تعاين البينة الحوز . اه. .

ووجه كون كلامهما المذكور دالاً على القولين ما ذكر المصنف في « التوضيح» يعني إذا وجد=

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَكَـٰذَلِكَ مَنْ لَمْ يُمْكِنْهُ حَوْزٌ بِلاَ سَبَبَ خَوْفٍ أَوْ مَـٰانِعٍ فَلاَ يَبْطُلُ

= بيد من لـه دين على شخص سلعـة للمدين بعد مـوته أو فلسه وادعى أنهـا رهن عنده لم يصدق في ذلك ولو وافقه المرتهن خشية أن يتقارر الإسقاط حتى الغرماء .

عبد الملك في « الموازية » و « المجموعة » : ولا ينفعه ذلك حتى يعلم أنه جاوزه قبل الموت والفلس .

محمد: صواب لا ينفعه إلا معاينة الحوز، وهو الذى ذكره اللخمى: أنه لا بد من معاينة البينة لقبض المرتهن ،وذكر ابن يونس فى كتاب الرهن قولين أعنى: على أن يكتفي بمعاينة الحوز أو التحويز واختار الباجى الحوز، قال:ولعل معناه قول محمد ،ولكن ظاهر لفظه خلافه.

وذكر ابن عبد السلام عن بعض الأندلسيين أن الذي جرى عليه العمل عندهم إذا وجد الرهن بيد المرتهن وقد حازه كان رهنًا وإن لم يحضروا الحيازة .

وقول المصنف _ يعنى : ابن الحاجب _ : بمعاينة أنه حاز ويحتمل كلا من القولين لكن المفهوم من المعاينة أنه لا بد من الشهادة على التحويز . اهـ .

فما ذكره المصنف من الاحتمال في قول ابن الحاجب : إلا بالبينة بمعاينة أنه جاز .

يأتى مثله فى قـول « المدونة » : إلا بمعاينة البينة لحوزه . فعلم من هذا صحة ما أشار إليه المصنف بقوله : (وفيها دليلهما) وسقط اعتراض الشارح وابن غازى فتأمله . والله أعلم . وأما ابن عبد السلام فأول كلامه يقتضى أن كلام ابن الحاجب محتمل لكل من القولين وآخره يقتضى قصره على الحوز فقط ونصه إثر كلام ابن الحاجب المتقدم : وظاهر كلام المصنف أن مجرد معاينة البينة لحصول الرهن بيد المرتهن قبل الموت والفلس كاف فى الحوز سواء كان بتحويز من الراهن له أو لم يكن وكلام المصنف عندى صحيح ، وهو موافق فى المعنى لما قاله اللاجى . اه.

وذكر عن الباجي مثل ما نقل عنه في التوضيح أنه اختار الحوز فتأمله .

وبعض الأندلسيين الذى أشار إليه ابن عبد السلام هو ابن عات كما قال ابن غازى وكلامه المذكور هو فى أول الجزء الثامن فى ترجمة قرض وكلامه فيها أتم مما نقله عنه ابن عبد السلام ونصه: من الاستغناء إن كانت الحيازة بالمعاينة جاز ويخرج من إرادته إلى إرادة المرتهن وملكه والعمل على أنه إذا وجد بيده وقد حازه كان رهنا وإن لم يحضروا الحيازة ولا عاينوها لأنه صار مقبوضا وكذلك الصدقة . اهـ .

فقول المصنف : (وبه عمل) أشار به لكلام صاحب الطرر . والله أعلم .

[«] مواهب الجليل » (٥/١٧ ـ ١٨).

حَقَّهُ فِي الهِبَةِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا كَمَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْزِ مَشَقَّةٌ أَوْ ضَرَرٌ كَهِبَة عَبْد يَخْدُمْ أَوْ بَعْيْرٍ يُرْكَبُ ، أَوْ نَاقَة تُحْلَبُ وَكَانَ الْمُتَوَاهِبَانَ زَوْجَيْنِ ، أَوْ أَبَا وَوَلَدَهُ ، أَوْ سَيِّدَا وَأَمَّ وَلَدَه ، كَنَا فِي بَيْتَ وَاحد إِذَا لاَ مَحلَّ لَهَمَا يُحَازُ فيه ذَلِكَ الشَّيْءُ المَوْهُوبُ عَيْرَ مَحَلَّهِمَا وَمَسَكَنَهُما ، بَلَ إِنْ تَوَاهَبَا ثَوْبًا وَمَا أَشْبَهَهُ فَحَوْزُهُ بِالإِشْهَاد للضَّرُورُة وَعَيْرُ ذَلَكَ تَكَلُّفُ ، وَالتَّكَلُّفُ لاَ تَوْجُبُهُ اللَّهُ السَّمْحَاءُ الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا : "يَسِرُواْ وَعَيْرُ ذَلَكَ تَكَلُّفُ ، وَالتَّكَلُّفُ لاَ تَوْجُبُهُ اللَّهُ السَّمْحَاءُ الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا : "يَسِرُواْ وَلاَ تَعْسَرُوا » (١) وَبَنَى العُلَمَاءُ عَلَي هَذَا الأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِي : « المَشَقَّةُ تَجْلبُ وَلاَ تَعْسَرُوا » (١) وَبَنَى العُلَمَاءُ عَلَي هَذَا الأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِي : « المَشَقَّةُ تَجْلبُ التَّيْسِيرَ » ، وَمِنْ فُرُوعِهَا : مَا تَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لاَزِمٌ ، الْخَامُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا للأَخْرَ ، فَرَوى ابْنُ القَاسِمِ أَنَّهُ لاَزِمٌ ، وَمَنْ فُرُوعِهَا : مَا تَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لاَزِمٌ ، وَمَنْ فُرُوعِهَا : مَا تَقَلَهُ أَبْنُ الْخَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لاَزِمٌ ، وَمَنْ فُرُوعِهَا : مَا تَقَلَهُ أَنْ اللَّهُ وَلَا أَنْ قَالَ : قَالَ (ح) : وَمَا هُوَ] (٣ بِالْبَيْنِ) إِلَي أَنْ قَالَ : قَالَ (ح) : وَكَذَلِكَ الأَبُ وَالْأُمُ وَالْأُمُ مَعَ ابْنِهَا . إلخ كَلاَمُهُ .

فَجَوابُهُ : أَنَّ هَذَا الكَلاَمَ صَحِيْحُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ المَوْهُوْبَ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ أَوْ عَبْدًا مِنْ عَبِيْدِ الحِدْمَة ، وَبَاطِلٌ لا مَحَالَة إِذَا كَانَ الشَّيْءُ المَوْهُوْبُ غَيْرَ ذَلِكَ كَمَسْ أَلْتَنَا هَذِه ، فَفِي « الْبَنَانِيِّ » (٤) عنْدَ قَوْلِ الشِّيْخِ خَلَيْلٍ : (وَهِبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلاَّحَرِ مَتَاعًا) (٥) إِلْخ ، مَا نَصُّهُ : الْمَرَادُ بِالْتَاعِ مَتَاعُ البَيْتِ وَالْخَادِمُ الزَّوْجَيْنِ للاَّحَرِ مَتَاعًا) (٥) إِلْخ ، مَا نَصُّهُ : الْمَرَادُ بِالْتَاعِ مَتَاعُ البَيْتِ وَالْخَادِمُ فَقَطْ كَمَا فِي لَفْظُ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَنَقْلِ « التَّوْضِيْحِ » و (ح) وغيرهم ، فيُقيَّدُ فقطْ كَمَا في لَفْظ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَنَقْلِ « التَّوْضِيْحِ » و (ح) وغيرهم ، فيُقيَّدُ بِهِ كَلاَمُ المُؤلِّفِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالمَعْنِي أَنَّ هَبَةَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ لِلاَّخِوِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجِبُ ، وَالْمَا عَيْرُ ذَلِكَ فَلاَ بُدَّ مِنْ حَوْزِ اللَّوْمُوبِ لَهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمَعْنِي أَنَّ هَبَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ للأَخِو مَتَاعًا تَدْعُو الْمَاعَ فَيْرُ ذَلِكَ فَلاَ بُدَّ مِنْ حَوْزِ الْمَاعُ لَلْ أَلِي الْمَا .

⁽١) تقدم

⁽٢) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥).

⁽٣) في « جامع الأمهات »: وليس

⁽٤) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧/ ١٨٤) .

⁽٥) مختصر خلیل (ص/ ۲٥٤) .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ بُطْلاَنَ الهبة في مَسْأَلَتنَا لكُون المَوْهُوب فيها مَاشيَةً ، وَاخْتَلُّ شَــرْطُ الحَوْزِ الحَـسِّـيِّ فيْـهَا منْ الْمَوْهُوبِ لَهَــا اخْتــيَارًا حَتَّى حَـصَلَ المَانعُ للْوَاهبَة، وَهَذَا ظَاهرٌ لاَ خَفَاءَ فيه عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مسْكَةً في الفُرُوع المَذْهبيَّة ، وَيْشْهَدُ لَكَلاَم البَّنَانِيِّ مَا في القَلْـشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَـاجِبِ ، وَلَفْظُهُ : قَـالَ ابْنُ الْقَاسِم : وأَمَّا الْحَادِمَةُ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِهَا ، أَوْ تَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحد منْهُمَا يَسْتَخْدَمُهَا وَيُرْسِلُهَا في حَوْائجِه فَإِنَّ ذَلكَ حَوْزٌ لكُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا ، وَذَلكَ أَنِّي سَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى امْرَأَتِه بِالخَادِمَة فَتَخْدُمُهَا وَتَخْدَمُهُ، هَلْ تَرَاهُ حَوْزًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَكَــذلكَ الأَمْتَعَةُ وَالوطَاءُ وَالثِّيَابُ وَفَــرْشُ الْبَيْت وآنيَةُ المَنْزِل في ذَلكَ كُلِّه إِنْ تَصَـدَّقَ به عَلَيْهَا فَهُوَ حَـوْزٌ وَإِنْ أَقَرَّهُ في المَنْزِل، وكَـانَا يَتُوَاطَئَانَ بِهِ جَمَيْعًا ، وَيَنْتَفَعَانَ بِه جـميْعًا إِذَا أَعلى بِإِشْهَاد وبتل واشْتَهَار لَهَا وَبِالتَّحَلِّي لِلآخَـرِ بِإِشْهَادٍ ، وَإِنْ لَمْ يُعَـايْنِ الشُّهُودُ القَبْضَ وَٱلْرَّفْعَ ، وَلاَ عَـرَفُوهُ بعَيْنه وَهَذَا جَائزٌ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا ، وَأَمْرُ الْمُسْلمينَ عَامَّةً عَلَى جَوَاره ، وَالْحُرَّةُ وَأَمُّ الوَلَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِفَرْشِ الْبَيْتِ وَالْخَادِمِ وَالثِّيَابِ وَالحُلِيِّ ، أَوْ وَهَبَّهُ أَوْ نَحَلَهُ إِيَّاهَا . انْتَهَى .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا العَلاَّمَةُ مُحَمَّدُ بِنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ الغَلَاوِيُّ فِي بَعْضِ فَتَاوِيْه : إِذْ سَئِلَ عَنْ رَجُلِ أَشْرَكَ زَوْجَتَهُ فِي جَمِيْع مَالِه ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى التَّصَرُّف فَي جَمِيْع مَالِه ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى التَّصَرُّف فَي فَي وَلَمْ تَتَصَرَّف الزَّوْجَةُ فِيْهِ إِلاَّ أَنَّهَا تَحْفَظُ مَا بِيَدِهَا وَتُنَمِّيهِ أَحْسَنَ تَنْمَيةٍ وَتُوفِي الزَّوْجُ وَالذَّهَبُ كُلُّهُ بِيَدِها .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الذَّهَبَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ تَمَّتْ فِيْهِ الهِبَةُ لَأَنَّ المَرْأَةَ حَازَتُهُ بِالْفَعْلِ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ فِي السُّوَالِ أَنَّهُ تُوفِيَّ الزَّوْجُ وَهُو بِيدَهَا ، فَالْهِبَةُ فِي نصْفهِ تَامَّةٌ وَهَذَا وَاضِحٌ عنْدِي ، وأَمَّا بَقِيَّةُ مَالِ الزَّوْجِ الواهبِ فَيُفَصَّلُ فَيْهِ ، فَمَا كَانَ مُسْتَعْمَلاً للزَّوْجَة لا يُزايلها غالبًا كَالْخَادم تَسْتَخْدُمُها وَتُرْسِلُها ، وَالمَّرُوفِ وَنَحْو ذَلِكَ ، فَالْهِبَةُ أَيْضًا فِي وَالظَّرُوفِ وَنَحْو ذَلِكَ ، فَالْهِبَةُ أَيْضًا فِي

نصْفه تَامَّةٌ لأَنَّهُ مُحْوَزٌ بِالْقُوَّةِ فَتَتَمُّ الهِبَةُ فِي نصْفه ، وَإِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ يَدُ الزَّوْجِ عَنْهُ بِالكُلِّيَةِ للضَّرُوْرُةِ ، فَهَذَا أَيْضًا وَاَضِحٌ ، وَالنَّصُّ فِيه تَقَدَّمَ فِي الْأَجْوِبَة ، وَهُو مَا فِي عَلْمَكُمْ ، وَمَا كَانَ مِنْ مَالُ [] (١) عَنْ يَدِ الزَّوْجَة ، وَعَنْ اسْتغْلَالَهَا كَعَبْيد الخَرَاجِ وَسَائِرِ عُرُوضه وَعَقَارِهِ وَحَيُوانِهِ التَّتِي يَسْتَعْمَلُهَا الزَّوْجُ مَنْفُودًا فَالْهِبَةُ فِي نَصِفْه غَيْرُ تَامَّةً إِلاَّ بِمَا كَانَ فِي يَدها وَحَوزِها قَبْلَ المَرضِ فَيَصِحُ مَوْزُهُ كَالذَّهبَ وَمَالَمْ يَكُنْ فِي حَوْزِها ، وَأَمَانَتِها مِنْ ذَلِكَ [ق / ٢٥٩] فَالْهِبَةُ فِي الطَلَةٌ ، وَإِنَّمَا شَرَطْنَا فِي مَتَاعِ البَيْتِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا لِلزَّوْجَة غَالِبًا لأَنَّ ابْنَ عَبْدِ السَّلام ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ البَاجِيِّ فَقَفْ عَلَيْهِ إِنْ شَيْتَ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّؤَالِ: فَلاَ تَخْفَى عَلَيْنَا جَوَازٌ رَهْنِ المَشَاعِ وَهَبَتِه وَوَقَفِه ، وَلاَ حَوْزَ هَبَةِ المَجْهُولِ ، وَلَكِنْ خَفِيَ عَلَيْنَا حَقِيْقَةُ حِيَازَةِ المَشَاعِ وَحَقَيْهَةُ حَيَازَةِ المَشَاعِ وَحَقَيْهَةُ حَيَازَةِ المَشَاعِ وَالخَادِمِ وَالمَتَاعِ سَوَاءٌ أَمْ لاَ ؟ الزَّوْجَةِ مَا وُهِبَ لَهَا ، هَلْ حِيَازُة المَشَاعِ وَالخَادِمِ وَالمَتَاعِ سَوَاءٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : لَمْ أَفْهَمْ هَذَا السُّؤَالَ فَإِنْ كَانَ مُرَادَكُمْ السُّؤَالُ عَنْ هِبَةِ المَشَاعِ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْخَادِمِ ، وَالْمَتَاعِ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَهَبَةُ الْخَادِمِ وَالْمَتَاعِ فِي الْحِيَازَةِ أَمْ لاَ ؟

فَجَوابُهُ : لاَ يَسْتَوِيَانَ بَلْ هَبَهُ المَشَاعِ المَذْكُورِ لاَ بُدَّ فِيْهَا مِنْ رَفْعِ يَدِ الوَاهِبِ وَإِنْ كَانَ كَسَائِرِ الهَبَات ، وَهِبَةُ المَشَاعِ وَالْخَادِمِ لاَ يَقْدَحُ فِيْهَا بَقَاءُ يَدِ الوَاهِبِ وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ السَّوَالُ عَنْ حُكْمِ المَشَاعِ مِنْ المَتَاعِ هَلْ هُوَ كَحُكْمِ اللَّذِي لَيْسَ بِمَشَاعِ مِنْهُ أَمْ لاَ .

فَجُوابُهُ : نَعَمْ إِذْ لاَ فَرْقَ فِي هَبَة أَحَد الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا بَيْنَ أَنْ تَكُوْنَ الهِبَةُ فِي مَتَاعِ مُعَيَّنِ ، أَوْ فِي جُرْء شَائِعٍ مِنْهُ غَيْرٍ مُمَيَّزٍ ، لأَنَّ مَتَاعَ البَيْتِ اسْمُ جِنْسٍ مُتَاعِ مُعْرِفَة فِيفِيدُ الْعُمُومُ فِي الجُزْء وَغَيْرِه كَمَا تَقَرَّرَ فِي الأُصُولِ ، وَأَمَّا خَفِي الْجَوْبُ الْأَوَّلُ عَنْ ابْنِ عَرَفَة ، وَنُقِلَ حَقِيقَةُ الْجِيازَةِ فِي المُشَاعِ فَهِي مَا نُقِلَ فِي الْجَوَابِ الأَوَّلُ عَنْ ابْنِ عَرَفَة ، وَنُقِلَ حَقِيقَةُ الْجِيازَةِ فِي المُشَاعِ فَهِي مَا نُقِلَ فِي الْجَوَابِ الأَوَّلُ عَنْ ابْنِ عَرفَة ، ونُقِلَ

⁽١) كلمة لم أتبينها في الأصل.

أَيْضًا فِي الْجَوابَ الثَّانِي عَن « الْمُفَيْدِ » وَإِلَيْهِ يِشُيْرُ خَلَيْلٌ بِقَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصَرِ » : (وَحِيْزَ بَجِمِيْعِهِ) (١) إلخ ، وَفِي ذَلَكَ كَفَايَةُ .

وأَمَّا حَقَيْقُةُ حِيَازَةِ مَا وَهَبَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ كَحَقِيقَةِ الْحِيَازَةِ فِي عَصْمَه غَيْرِهِ ، وَقَدْ عَرَّفَ ابْنُ عَرَفَةَ الْحِيَازَةَ فَقَالَ فِي حَقَيْقَتِهَا : الْحَوْزُ فِي عَطَيَّة غَيْرِ الْابْنِ رَفْعُ تَصَرُّف الْمُعْطِي أَوْ نَائِبِه كَالْحَبْسِ ، وَفِي تَصَرُّف المُعْطِي أَوْ نَائِبِه كَالْحَبْسِ ، وَفِي «الْمُخْتَصَرِ » : (وَقَبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَة وَغَيْرُهُ بِالْعُرْف) (٢) أَنْتَهَى .

قُلْتُ : إِذَا عَلَمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلاَمِ الأَئْمَّةُ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ مُسَاكَنَةَ المُوهُوْ لِهُ مَعَ الوَاهِ فِي بَيْتِ وَاحِد لاَ يُتَقَدَّرُ مَعَهُ الْحَوْزُ فَلاَ يَسْقُطُ بِهَا شَرَطَهُ ، وَأَنَّ هَبَةَ أَحَد الزَّوْجَيْنِ للأَخرِ لِغَيْرِ مَتَاعِ الْبَيْتِ وَأَمَةِ الخِدْمَةِ وَدَارِ سُكْنَي الزَّوْجَة كَغَيْرِهَا مِنْ الْحَوْزِ الْحَسِّيِّ وَإِلاَّ بَطَلَتْ ، وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلَكَ فِي الزَّوْجَيْنِ فَلا بُدَّ فَيهَا مِنْ الْحَوْزِ الْحَسِّيِّ وَإِلاَّ بَطَلَتْ ، وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلَكَ فِي الزَّوْجَيْنِ فَأَحْرَى فِي غَيْرِهِمَا مِنْ الأَقَارِبِ كَهِبَةِ الوالد لولدهِ الرَّشيد ، ويُفَرَّعُ عَنْ هَذَا بُطْلاَنُ الهَبَةِ فِي مَسْأَلَتَنَا لَاشْتِرَاطِ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ فَيْهَا ، ولَعَدَم حُصُولِ فَيْهَا الْمَاهُرُ لَا غَبُولَ عَنْ مَضَي لَمَنْ قَالَ : لَمْ يَدَعْ مَنْ مَضَي لَمَنْ وَهَا لَا عَبْرَ فَضُلَ عِلْم سَوَى أَخْذِه بِالأَثَرِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ (ح) بِقُولِه : وَكَذَلِكَ الأَبُ وَالأُمُّ ، أَيْ : الأَبِ مَعَ ابْنِه وَالأُمْ مَعَ ابْنِهَا فَجَوابُهُ : أَنَّهُ أَخْطَأُ فِي عَزْوِ ذَلِكَ لِـ (ح) لأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرهُ لَكِنَ الكَلاَمَ صَحَيْحٌ فِي نَفْسه ذَكَرَهُ « التَّوْضيْحُ » ، أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِ البَاجِيِّ عَنْ الكَلاَمَ صَحَيْحٌ فِي نَفْسه ذَكَرَهُ « التَّوْضيْحُ » ، أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِ البَاجِيِّ عَنْ «الكَثْبِيَّة» مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبَ عَنْ مَالك فِي امْرَأَة نَحَلَتْ ابْنَهَا الصَّغَيْرَ عَبْدًا فَلَمْ يَحُرُهُ اللَّعُبِيَّة » مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبَ عَنْ مَالك فِي امْرَأَة نَحَلَتْ ابْنَهَا الصَّغَيْر عَبْدًا فَلَمْ يَحُرُهُ اللَّعُ اللَّهُ وَلَا الولِي حَتَّى مَاتَتَ الأُمُّ أَنَّ ذَلكَ يَخْتَلفُ ، فَأَمَّا غُلاَمُ الخَرَاجِ فَلَيْسَ بِحَوْزِ للصَبِيِّ ، وَأَمَّا غُلامُ الخَدْمَة يخدُمُةُ ، ويَخْتَلفُ مَعَهُ وَيُقْدُمُ فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّهُ بِحَوْزُ للصَبِيِّ ، وَأَمَّا غُلامُ الخَدْمَة يخدُمُةُ ، ويَخْتَلفُ مَعَهُ ويُقَدْمُ فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّهُ عَوْزُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الغُلَامَ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلافَهُ مَعَهُ وَيُقَدْمُ فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّهُ عَوْزُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الغُلَامَ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلافَهُ مَعَهُ وَيُقَدِمُ فَي خَدَمَتُهُ وَصُورَ اللَّهُ الْمَالِي لَوْلَقَلْمُ أَبُوهُ الغُلَامُ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلافُهُ مَعَهُ وَيُقَدِمُ أَو المَدْمُ وَخُومَ المَالِكُ فَي أَلِيهِ الْمَاكُ الْمَامِ الْمُعْهُ وَيُقَدِمُ الْكُولِ الْمَاقِ الْمَالِقُولُهُ الْمَامِ الْمَالِقُولُ الْمُ الْمُؤْهُ الْعُلْمَ وَهُو مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِللَاهُ أَوْمُ الْمَالِكُ اللّهُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ الْمُولِقُولُ اللّهُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُعَالِقُومُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُ الْمُعُلِقُ الْمُ الْمُولِ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُولُولُ اللْمُ الْمُ الْمُعُلِمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُولُومُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٩) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۱۸٦) .

410

حَوْزًا، وَإِنْ خَدَمَ الأَبَ مَعَ الغُلاَمِ إِلَى أَنْ مَاتَ .

قُلْتُ : وَهَذَا الكَلاَمُ مِنْ الأَدِلَّة أَيْضًا عَلَي بُطْلاَن هَذِه الهِبَة لِدُّخُولُهَا فِي قُولُ «التَّوْضِيْحِ » : وَأَمَّا غُلاَمُ الْخَرَاجَ فَلَيْسَ بِحَوْز للصَّبِيِّ ، إَذْ كُلُّ مَوْهُوب مِنْ سَائِرِ العُرُوضِ وَالْحَيَّوان وَالعَقَار بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَمَنْ أَلْحِقَ بِهَمَا كَالأَب وَالأُمُّ وَوَلَدَهِمَا صَغَيْرًا كَانَ أَوْ كَبِيْرًا دَاخِلُ فِي ذَلِكَ فَلاَ بُدَّ فِيه مَنْ الحَوْز الحَسِّيِّ ، وَإِلاَّ بَطَلَتْ الهَبَةُ سُوى هَبَة أَحَدهما عَبْدًا مِنْ عَبِيد الخَدْمَة أَوْ مَتَاع البَيْتِ ، وَوَلَا سَكْنَى الزَّوْجَة ، فَلاَ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الْحَوْزُ الحَسِيُّ لِأَنَّهُ مُحُوزٌ بِالقُوَّة ، فَلاَ يَشَتَر طُ فَي ذَلِكَ الْحَوْزُ الحَسِيُّ لِأَنَّهُ مُحُوزٌ بِالقُوَّة ، فَلاَ يَشْتُر طُ فَي ذَلِكَ الْحَوْزُ الحَسِيُّ لِأَنَّهُ مُحُوزٌ بِالقُوَّة ، فَلَتَم وَتَصِحُ اللَّهِبَةُ فَيْه بِاسْتَعْمَالِ المَوْهُوبَ وَإِنْ لَمْ تُرْفَعْ يَدُ الوَاهِبِ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّة لِلضَّرُورَة ، وَاللَّهُ الْمَوْرُورَة ، وَاللَّهُ مَنْ المَوْرُورَة ، وَاللَّهُ اللَّوْمُونِ الجَيْرِيِّ » مَنْ كُون الْحَيوانَ غَيْرِ الرَّوْمُ اللَّهُ لِلْخَرُورَة ، كَالرَّقَيْقِ ، أَيْ اللَّوْمُ فَى ذَلُكَ الْحَوْزِ الحَسِيِّ إِذَا وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلاَحْرِهِ ، وَمَنْ الْحَوْزِ الْحَسِي إِذَا وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلاَحْرِهِ ، مَنْ الْحَوْزِ الحَسِيِّ إِذَا وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلاَحْرِهِ ، مَنْ الْحَوْزِ الْحِسِيِّ وَإِلَّا بَطَلَتْ الْهِبَةُ كَمَا فِي نُصُوصِهُمْ وَنُوازِلِهِمْ مِنْ الْحَوْزِ الْحِسِيِّ وَإِلاَ بَطَلَتْ الْهَبَةُ كَمَا فِي نُصُوصِهُمْ وَنُوازِلِهِمْ مِنْ الْمَوْزِ الْحَسِيِّ وَإِلاَ بَطَلَتْ الْهَبَةُ كَمَا فِي نُصُوصِهُمْ وَنُوازِلِهِمْ وَنَوازِلِهِمْ وَنُوازِلِهِمْ وَنُوازِلِهُمْ وَنُوازِلِهُمْ وَلَا الْمَوْرِ الْمَلِيَةُ لِلْمَالِقُولُ الْمَالِقُونِ الْمَالِقُولُ الْمُولِونَ الْمَوْرِ الْمَلْونِ الْمَلْونَ الْمَالِقُولُ الْمَنْعُولُ الْمَلْونِ الْمُؤْمِونِ الْمُولِقُولُ الْمُولِ الْمَالِقُولُ الْمُلْمُ اللَّهُ وَلِولُولُولُولُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِولُ الْمَالِمُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ وَلَا الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يُبْطِلُ الهِبَةَ وَمَا أَشْبَهَهَا تَرْكُ الحَوْرِ اخْتِيَارًا لا لِعُذْرٍ مِنْ الأَعْذَارِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ ، وَمَنْ يَصِحُ قَبْضُهُ وَمَا قُبِضَ ، إلخ .

فَجَوابُهُ: إِنَّهُ لاَ دلاَلَةَ فِي هَذَا الحَلاَمِ إِلاَّ عَلَى بُطْلاَنِ هَذِهِ الهِبَةِ لَكُوْنِ المَوْهُوبِ لَهَا لَمْ يُمَنْعُهَا عُذْرٌ مِنْ الحَوْزِ وَمَسَاكَنَتُهَا مَعَ الوَاهِبَةِ لاَ يُتَعَذَّرُ مَعَهَا الحَوْزُ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُ عَلَى ذَلكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنْ قُلْنَا: حَوْزُ الجُنْ المَشَاعِ إِنْ كَانَ الآخَرُ مِنْهُ لِغَيْرِ الوَاهِبِ فَيكُونُ بِحُلُولُ مُعْطَاهُ فِيْهِ مَحَلُ المُعْطِي ، فَصَحَيحُ إِلاَّ مَا قُلْنَاهُ فِي آخِرِ الجَوَابِ فَيكُونُ بِحُلُولُ مُعْفَلًا وَهُو مَا هُوَ فِي غَيْرِ مَحَلَّهِ ، وَهُو مَا فَمَنْهُ مَا هُوَ فِي غَيْرِ مَحَلَّهِ ، وَهُو مَا أَفْتَى بِهِ الفَقِيْهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ .

وَأَمَّا حَقَيْفَةُ الحِيَازَةِ فِي هِبَةِ الْجُزْءِ المَشَاعِ إِلَي آخِرِهِ لَكِنَّ الصَّوَابَ فِي كَلاَمِنَا الإِطْلاَقُ ، أَيْ : سَوَاءً كَانَ الجُزْءُ الآخَرُ مِنْهُ لِلْوَاهِبِ أَوْ لَغَيْرِهِ ، وَلاَ فَرْقَ فِي ذَلكَ إلاَّ بَيْنَ الأَقْوَال .

فَجَواَلُهُ : أَنَّ حَظَّ الفَقيْهِ المُقلِّدِ حِفْظُ مَا قَالَهُ الأَثْمَّةُ ، وَتَسْلِيْمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْبَلُ البَحْثَ كَمَا فِي مَيَّارَةَ ، وَحِيْنَ لِ فَأَيْنَ الدَّلِيلُ عِنْدَ الْمُخَالِفَ عَلَى ضَعْفَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ سَهْلِ عِنْ ابْنِ زِرْبٍ ، وَهُوَ مَا ذَكْرَهُ غَيْرٌ وَاحَد مِنْ نُقَاد أَنْمَة المَدْهَبِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ضَعْفَةُ ، فَذَكَرَهُ المَشْدَالِيُّ فِي حَاشَيَتِهِ عَلَي ﴿ الْمُدَوْنَةِ ﴾ أَشَارَ المُدهبِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ضَعْفَةُ ، فَذَكَرَهُ المَشْدَالِيُّ فِي حَاشَيَتِهِ عَلَي ﴿ الْمُدَوْنَةِ ﴾ أَشَارَ إلَيْه بِقَوْلِه : قَالَ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زِرْبِ : مَنْ وَهَبَ نصْفَ دَارِ ثُمَّ سَكَنَهَا الْوَاهِبُ وَالمُوبُ لَهُ عَلَى الشَّيَاعِ لَمْ يُنفَذْ شَيْءٌ مِنْ الهِبَةِ إِلاَّ أَنْ يَقْتَسَمَا سَكَنَاهَا الْوَاهِبُ وَالمُوبُ لَهُ عَلَى الشَّيَاعِ لَمْ يُنفَذْ شَيْءٌ مِنْ الهِبَةِ إِلاَّ أَنْ يَقْتَسَمَا سَكُنَاهَا شَطْرَيْنِ عَلَى المُراضَاة ، وإنْ لَمْ تَكُنْ قَسْمَةً صَحيْحَةً فِي الأَصْلِ ، فَإِنَّ الهِبَةَ تُنفَذُ فَي اقْتَسَامِهَا بَتَرَاضٍ إِذَا كَانَ سُكُنَاهُما إِيَّاهَا عَلَى اقْتَسَامِها مَ انْظُرُهُ فِي كَتَابِ الْهِبَة وَلَهِ : وَسَئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ نَصْفَ وَالصَدَقَة وَنَحْوِهِ فِي ﴿ المُعْيَارِ ﴾ أَشَارَ إلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسَئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ نَصْفَ دَارِ ثُمَّ سَكَنَاهَا جَمِيْعًا .

فَأَجَابَ: لاَ يَنْفَذُ شَيْءٌ مِنْ الهِبَة حَتَى يِقْتَسَمَاهَا قَسْمَةً صَحِيْحةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَحِيْحةً فِي الأَصْلِ ، فَإِنَّ الهَبَة تُنْفَذُ لَسَكْنَاهُمَا عَلَي اقْتَسَامٍ وَتَرَاضٍ وَنَحْوِه تَكُنْ صَحِيْحةً فِي الأَصْلِ ، فَإِنِي الْحَسَنِ عَلَي « المُدوّنَة » أَعْرَضْتُ عَنْ ذَكْرِ كَلاَمهِمَا أَيْضًا فِي (ق) ، وأبي الْحَسَنِ عَلَي « المُدوّنَة » أعْرَضْتُ عَنْ ذَكْرِ كَلاَمهِمَا خَشْيَةَ الإطالة ، فأنْت ترى تَتَابُع هَوُلاَء الأَئمَّة النَّقَاد علي مَا نَقلَهُ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زِرْبِ وَلَمْ يَذْكُرُوا ضَعْفَهُ ، وهَوَلاَء الأَئمَّة أَدْرَى بِالْمَذْهَبِ مِنْ هَذَا المُخَالف ، وهَذَا كُلُّهُ بَحْثٌ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَسْأَلَتَنَا لِكَوْنِ الجُزْء البَاقِي فَيْهَا مِنْ المَشَاعِ لَغَيْرِ الْمَاعِ وَوَقْهَ فِي « مَخْتَصَرَه » وَفَيْهَا حَوْزُ الْمَاعِ مِمَّا بِاقِيهِ لِغَيْرِ الْمُعْلِي بِحُلُولِ مَعْطَاهُ مَحِلَّ المُعْلِي وَرَفْعُ تَصَرُّفِهُ فِيهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ ذِكْرِي لِفَتْـوَى الفَقِيهِ مُحَمَّـدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الهَاشِمِ الغَلاَوِيّ

الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصَرِ » : (وَحيـزَ بِجَمِيْعِهِ إِنْ بَقِيَ فِيْهِ لِلرَّاهِنِ) (١) إلخ ، جَاءَتُ فِي غَيْرِ مَحِلِّهَا .

فَجَواَبُهُ : أَنَّهَا جَاءَتْ فِي مَوْرِدِهَا وَمُحلِّهَا إِذْ مَنْطُوقُ كَلَامْ الشَّيْخِ خَلِيْلِ هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ أَيْضًا : وَفَيْهَا حَوْزُ المَشَاعِ مِمَّا بَاقَيْهِ لِغَيْرِ المُعْطِي بِحُلُولِ الْمُسَاءُ مَحْلَّ الْمُعَلِي ، وَرَفْعُ تَصَرَّفِهِ فَيْهِ ، وَهَكَذَا الْكَلاَمِ الْأَخْيَرُ هُوَ مَحَلَّ الدَّلاَلَةَ مَعْظَاهُ مَحَلَّ المُعَلِّمِ المُعْطَى ، وَرَفْعُ تَصَرَّفِهِ فَيْهِ ، وَهَكَذَا الْكَلاَمِ الْأَخْيرُ هُوَ مَحَلَّ الدِّلاَلَةَ عَنْدَنَا عَلَى المَسْأَلَةَ ، وَلاَ جُله جَلَبْتُ فَتْوَى الفقيه المَذْكُورِ لِكُونَ مَسْأَلْتِنَا هِي مَفْهُومُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : وَجِيزَ بِجَمِيْعِهِ إِنْ بَقِي فِيْهِ لَلرَّاهِنِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلَمْتَ أَنَّ الخِلاَفَ فِي هِبَةِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي دَارِ السُّكْنَي ، وأَمَّا غَيْرُهَا فَالْهِبَةُ بَيْنَهُمَا حَوْزٌ بِاتِّفَاقٍ .

فَجَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَمَةَ الخَدْمَةُ وَمَتَاعَ البَيْتِ فَقَطْ فَكَلاَمُهُ صَحِيحٌ مُوافَقٌ ، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِه [ق / ٢٠٧] كُلَّ مَوْهُوب بَيْنهُمَا إِلاَّ دَار السُّكْنَى فَكَلاَمَهُ خَطَأَ صَرِيْحٌ لاَ طَلاَقَةَ فِي مَحلِّ التَفْصِيْلِ ، فَفِي البَنَانِيِّ (٢) عِنْدَ تَكَلُّمِهِ عَلَي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ للأَخْرِ مَتَاعًا) (٣) مَا نَصُّهُ : الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ هُنَا مَتَاعُ البَيْتِ وَالْخَادِمُ فَقَطْ كَمَا فِي لَفُظْ ابْنِ الْحَاجِب ، ونَقُلِ التَّوضيِح وَ (ق) وَغَيْرِهِمَا فَيُقَيَّدُ بِه كَلاَمُ المُؤلِّف ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَبَةَ أَحَد الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجُةُ إِلَى جَوَلاَن يَد الواهِب فيه تصح ، وأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجُةُ إِلَى جَوَلاَن يَد الواهِب فيه تصح ، وأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجُةُ إِلَى جَوَلاَن يَد الواهِب فيه تصح ، وأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ الوَلَهِ بَنْ أَبِي عَنْ ابْنِ القَاسَم ، وعَنْ فَتُوى الفَقْيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكُو بْنِ الهَاشِمِ القَاسِم ، وعَنْ فَتُوى الفَقْيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكُو بْنِ الهَاشِمِ القَاضِي وَنَحْوِه فِي « أَجُوبِةِ السَّنُوفِيِّينَ » أَبْنَاء أَخَوات يَحْيَى وُمَحَمَّد الْكِيِّ بْنِ الهَاشِمِ القَاضِي [] (١٤) وغَيْرِهِما وأَعْرضَا عَنْ ذِكْرِ القَاضِي أَلَقَاضِي مُحَمَّد بْنِ القَاضِي [] (١٤) وغَيْرِهِما وأَعْرضَا عَنْ ذَكْرِ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٩٩) .

⁽٢) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧/ ١٨٤) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

⁽٤) كلمة لم أتبينها بالأصل .

٣١٨ -----

كَلاَمِهِمْ خَوْفَ الإِطَالَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ « التَّوْضِيْحِ » : وَيَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْهِبَةِ فَإِنْ مَاتَ الوَاهِبُ وَدَفَعَ لَهُ عَـقُدُ الهِبَةِ وُعُلِمَ ذَلِكَ أَنْ لاَ تَبْطُلُ ، وَقَدْ نَزَلْتُ بِتُونُسَ وَوَقَعَ فِيْهَا اضْطِرَابٌ وَوَجَدْتُ فِي « الطرر » أَنَّهُ مَعْذُورٌ بِعَدَم عِلْمِه ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

فَجُواَبُهُ : يَا لَيْتَ شِعْرِي مَا وُجْهُ اسْتِدْلاَلِهِ بِهِذَا الْكَلاَمِ عَلَي هَذِهِ الْمَالَةِ لأَنَّ الْمُوهُوبَ لَهَا عَالِمَةُ بِالْهِبَةِ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاهِبُ فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَاد وَمَسْأَلَةُ " التَّوْضِيْحِ " فِي المُوهُوبُ لَهُ بِالْهِبَةِ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَاد وَمَسْأَلَةُ " التَّوْضِيْحِ " فِي المُوهُوبُ لَهُ بِالْهِبَةِ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَاد وَمَسْأَلَةُ " التَّوْضِيْحِ " فِي وَاد وَمَسْأَلَةُ وَي نَصِ ابْنِ وَاد أَخَر ، وأَيْضًا نَقْلُهُ لِكَلاَمِ " التَّوْضِيْحِ " وَهُو شَارِح " المَسَأَلَةَ فِي نَصِ ابْنِ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) فَإِنْ مَاتْ قَبْلَ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) فَإِنْ مَاتْ قَبْلَ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) فَإِنْ مَاتْ قَبْلَ عَلْمَ وَالشَّيْخُ خَلِيْلٍ قَصُورٌ أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) فَإِنْ مَاتْ قَبْلَ عَلْمَ وَالشَّيْخُ خَلِيلٍ قَصُورٌ أَشَارَ إِلَيْهَا أَبْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) فَإِنْ مَاتْ قَبْلَ عِلْمَهُ ، فَفِي بُطْلاَنِهَا قَوْلاً نِ ، وَاضْطَرَبَ فِيْهَا قُولُ ابْنِ الْقَاسَمِ بِخَلاف الرَّهْنِ . أَشَارَ إِلْيَهِ الشَيْخُ خَلِيلٌ فِي " مُخْتَصَرِهِ " : (أَوْ لَمْ يُعْلَمْ [بِهَا] (٢) إلا بَعْدَ مَوْتِهِ (٣).

وَأَمَّا قَـوْلُهُ: إِنَّ قَـوْلَنَا: النُّصُـوصُ دَالَّةُ عَلَي أَنَّ الرَّاعِيَ لاَ يَكُونَ حَـائِزاً لِلْمَوْهُوبِ لَمْ يَتَضِحْ لَهُ لأَنَّهُ لَيْسَ بِوكيلِ وَلاَ مُـودَعِ وَلاَ مُتَاجِرِ ، وَلاَ يُقَاسَ عَلَى وَاحِد مِنْهُمْ لوُجُود الفَارِقِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مُؤَاجِرًا وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَوَاجِرِ وَلَكِنَّهُ وَاحِد مِنْهُمْ لوُجُود الفَارِقِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مُؤَاجِرًا وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَوَاجِرِ وَلَكِنَّهُ وَاحِد مِنْهُمْ لوُجُود الفَارِقِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مُؤَاجِرًا وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَوَاجِرِ وَلَكِنَّهُ يَرْعَى عَلَى عَـادَة أَبْنَاء البَوَادِي لأَهْلِهِمْ فَهُـو وَكَيْلٌ عَـادَةً لِلْوَاهِبَة وَالمَوْهُوبِ لَهَـا لأَنَّهُمَا شُركَاء فِيما يَرْعَاهُ فَيَحِوزُ بِكُلِّ وَيَكُونُ دَافِعًا قَابِضًا عَلَى قَاعِدة تَقْدِيْرِ الوَاحِدِ كَالاثْنَيْنِ . إِلَخ . انْتَهَى كَلاَمُهُ .

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥) .

⁽٢) في الأصل: به.

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

فَجَواَبُهُ: إِنْ قَدَّرْنَا فَرْضًا أَنَّ هَذَا الرَّاعِي وَكِيلٌ عَنْهُمَا عَادَةً كَمَا زَعَمَ المُخَالَفُ فَلاَ يَصِحُّ حَوْزُهُ لأَحَدهما مَا وَهَبَتْهَا الأُخْرَى لَبقَاء يَدِ الوَاهِبَة عَلَى الهِبة إِذْ يَدُ فَلاَ يَصِحُّ حَوْزُهُ لأَحَدهما مَا وَهَبَتْهَا الأُخْرَى لَبقَاء يَدِ الوَاهِبَة عَلَى الهِبة إِذْ يَدُ وَكَيْلِهَا كَيْدها كَيْدها كَيْدها إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١): بِخَلاَفِ مَا وَهَبَاها كَيْدها كَيْدها إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١): بِخَلاَفِ مَا وَهَبَاها وَهُبَاء أَنْ الْمُوهُوبَ لَهُ مِنْ [وهب] لَهُ مِنْ الهِبَة .

« التَّوْضِيح » لأَنَّ يَدَ الوكيلِ كَيْده ، وإِنْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ غَيْرُ وكيلِ عَنْهُمَا كَمَا هُو مُقْتَضِى نُصُوصِ الأَئمَة ، بَلْ صَرِيحُهَا فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا فَهُو أَيْضًا غَيْرُ مُسْتَعِيْر مِنْ الوَاهِبَة وَلاَ مُخْدم وَلاَ مُودع لَهَا وَلاَولِياء الْمَوْهُوب ، وَلَيْسَ حِينَئذ إِلاَّ مَا قَالَ الوَاهِبَة وَلاَ مُخْدم وَلاَ مُودع لَهَا وَلاَولِياء الْمَوْهُوب ، وَلَيْسَ حِينَئذ إِلاَّ مَا قَالَ الشَّيْخُ خَليلٌ فِي « تَوْضيحه » وَلَفْظه : ولاَ تُعْتَبُرُ حِيَازَةُ إِلخ ، وَلاَ غَيْرِه مِنْ غَيْرِ الشَّيْخُ خَليلٌ فِي « تَوْضيحه » وَلَفْظه : ولاَ تَعُوزُ الهِبَة أَمُّ وَلاَ جَدُّ المُوهُوبِ لَهُ وَنَحُوهِ فِي (قَ) (فَ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْله : ولاَ تَحُوزُ الهِبَة أَمُّ وَلاَ جَدُّ وَلاَ غَيْرُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ وَصِيّا ، وَمَسَأَلْتُنَا أَبْلُغُ فِي بُطُلانِ الْحَوْزِ مِنْ مَسْأَلَة اللَّوْضَى اللَّهُ فِي بُطُلانِ الْحَوْزِ مِنْ مَسْأَلَة اللَّوْضَيِّ ، وَمَسَأَلْتُنَا أَبْلُغُ فِي بُطُلانِ الْحَوْزِ مِنْ مَسْأَلَة اللَّوْضَى اللَّوْتَ وَإِلاَ بَالنَّصِ كَمَا أَشَار اللَّوْ لَكُونُ وَصِيّا ، وَمُسَأَلْتَنَا لاَ بَرَعْيِه لَهَا فِي النَّوْمُ وَلَيْ اللَّوْمُ اللَّرَاتُ وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ غَيْرُ وَكِيلُ ؛ لأَنَّ الوَكَالَة لاَ تَكُونُ إِلاَّ بِالنَّصِ كَمَا أَشَارَ للْوَكَالَة لاَ تَكُونُ إِلاَ بِالنَّصِ كَمَا أَشَارَ لللَا السَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُوله : (بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا لاَ بِمُجَرَّدِ وَكَلْتُكَ ، بَلْ حَتَّى يُفُوضُ أُو يُعَيِّلُ بَنُصَ أَوْ قَرِينَة) (٥٠) .

(مخ) (٦) : وَلاَ بُدَّ مَعَ الصِّيْغَةِ مِنْ القَـبُولِ ، فَإِنْ وَقَعَ بِالْقُرْبِ فَوَاضِحٌ ، وَإِنْ طَالَ فَفِيهَا الخِلاَفُ المُتَقَدِّمُ فِي المُخَيَّرَةَ وَالمُمَلَّكَةِ . انْتَهَى .

⁽١) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٦).

⁽٢) في « جامع الأمهات » : وهبه

⁽٣) في « جامع الأمهات » : فإنه لا .

⁽٤) التاج والإكليل (٦/ ٥٨) .

⁽٥) مختصر خليل (ص/ ٢١٩) باختصار .

⁽٦) حاشية الخرشي (٦/ ٧٠) .

وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ بِالْعَادَة أَوْ بِالْعَادَة وَوَكِيلُهَا هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ بِحَضْرَة المَالَكُ وَسُكُوتِه فَلاَ عُذْرَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَلاَ يُنْكَرُ ذَلِكَ عَلَيْهُ كَمَا أَشَارَ لِمَنْ الشَيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلَه : (أَوْ بِعَادَة كَقَرِيْبَ وَإِلاَّ فَتُرْدَدُ) (١) وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ اللَّا عَيْ المَذْكُورَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مَعَ أُخْتِه المَوْهُونِ لَهَا كَمَا تَعْرِفُ عَامَّةُ قَبِيلَتِهَا الرَّاعِيَ المَذْكُورَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مَعَ أُخْتِه المَوْهُونِ لَهَا كَمَا تَعْرِفُ عَامَّةُ قَبِيلَتِهَا ذَلِكَ ، وَحِينَئذ فَالْحُكُمُ فِي المَسْأَلَة بُطْلاَنُ الهِبَة لِفَقْد حَوْزِهَا اخْتِيارًا مِنْ المَوْهُونِ لَهَا فَهِي ﴿ المُدَونَة ﴾ وَلاَ يَجُوزُ مِنْ فَعْلِ الصَّحِيْحَ إِلاَّ مَا قُبِضَ وَحَيْزَ قَبْلَ أَنْ يَمُونَ الْمُوهُونِ لَهَا فَهِي ﴿ اللَّذَوْنِة ﴾ وَلاَ يَجُوزُ مِنْ فَعْلِ الصَّحِيْحَ إِلاَّ مَا قُبِضَ وَحَيْزَ قَبْلَ أَنْ يَمُونَ المَوْفُونِ الْمُعْلَى ﴿ اللَّهُ مُنْ وَارْثُ أَنْ يَمُونُ المُعْلَى اللَّهُ مُعْلَى مَنْ يَقْبِضُ لَنَفْسِهِ مِنْ وَارْثُ أَوْ كَانَتَ أَلُو مَا الْمُعْلَى حَتَّى مَرِضَ المُعْطِي لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْطَى قَبْضُهَا الآنَ وَكَانَتُ وَكَانَتُ مَالًا وَارْتُ وَكَذَلِكَ الْحُبُسُ وَالْعَمْرِى وَالعَطَايَا وَالنِّحَلُ .

وَنَحْوُهُ فِي « الرِّسَالَةِ » أَشَارَ صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ : لِذَلِكَ (٢) : وَلاَ تَتِمُّ هِبَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حُبُسٌ إِلاَّ بِالْحَيَازَةِ إلَخ .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي ﴿ مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ حَلِيْلٍ ﴾ .

وَلا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُعَايَنَة البَيِّنَة لِلْحَوْزِ قَبْلَ حُصُولِ المَانِعِ لِلوَاهِبِ ، وَلاَ يَكُفِيْ إِقْرَارُ الوَاهِبِ بِهِ ، فَفِي « اللَّهَ وَنَهُ » : وَلاَ يُقْضَي بِالْحَيَازَةَ إِلاَّ بِمُعَايَنَةَ البَيِّنَة لِحَوْزِهِ فِي حبسٍ أَوْ رَهْنِ أَوْ هَبَة أَوْ صَدَقَة ، وَلَوْ أَقَرَّ المُعْطَي فِي صحتهِ أَنَّ المُعْطَى قَدْ عَازَ وَقَبَضَ وَشَهِدَتُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِإِقَّرَارِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْبِضْ بِذَلِكَ ، إِذَا أَنْكَرَتُ وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعَايِنَ البَيِّنَةُ الحَوْزَ ، وَأَمَّا القَاعِدَةُ الَّتِي أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا الرَّاعِي وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعايِنَ البَيِّنَةُ الحَوْزَ ، وَأَمَّا القَاعِدَةُ الَّتِي أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا الرَّاعِي وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعايِنَ البَيِّنَةُ الحَوْزَ ، وَأَمَّا القَاعِدَةُ الَّتِي أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا الرَّاعِي يَكُونُ دَافِعًا قَابِضًا عَلَى قَاعِدَة تَقْدِيْرِ الوَاحِدِ كَالاَثْنَيْنِ ، فَهِي حَائِدَةٌ عَنْ مَسْأَلَتَنَا مِنْ فُرُوعِهَا لَكُونِهَا لَمْ يَحْصُلُ قَبْضُ وَدَفْعِ فَيْهَا مِنْ يَدُ مُتَحدَة فَلْ الرَّعِي المَدْكُورِ لاَ يَدَلَهُ عَلَى الْهِبَةَ إِلاَّ مِنْ يَدِ مُتَحدَةً الرَّعْيَ وَلَكَ لِكُونَ الرَّاعِي المَنْكُورِ لاَ يَدَلَهُ عَلَى الْهِبَةَ إِلاَّ مِنْ جَهَةَ الرَّعْيَ وَنَعْ لِلْمُوهُوبِ لَهَا وَالْقَاعِدَةُ المَذْكُورَةُ وَنَا لِلْمَوْهُوبِ لَهَا وَالْقَاعِدَةُ المَذْكُورَةُ وَنَا لِلْمُوهُوبِ لَهَا وَالْقَاعِدَةُ المَذْكُورَةُ وَنَا لِلْمُوهُونِ لِلْمَوْهُوبِ لَهَا وَالْقَاعِدَةُ المَذْكُورَةُ وَنَا لِلْمُوهُ وَلَا لَيْمُولُونَ لَكَ اللَّهُ الْمُؤْهُونِ الْمَارِهُ وَلَا لَوْلُولُ الْمُؤْهُولِ اللَّهُ وَلَقَاعِدَةً اللَّهُ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الرَّاعِي المَنْ وَلَوْلُ الْمُؤْمُولِ اللْمُؤْهُونِ لَقَاعِدَةً المَذْكُورَةُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمَوْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونَ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُولُ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْهُونَ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْمُونِ الْمُؤْمُونِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْمِ الْمُؤْهُونِ الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمُونِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٩٤) .

⁽٢) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٢٨) .

حَصَلَ الْقَبْضُ وَالْدَّفْعُ فِيْهَا مِنْ يَد مُتَّحِدَة مُعْتَبَرَة شَرْعًا فِي ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِهَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ فِي الْجِهَادِ : (وَجَازُ أَخَذُ مُحْتَاجٍ نَعْلاً وَحَزَامًا وَإِبْرَةً) (١) وَإِلَى غَيْرِ ذَكْرِهَا خَوْفَ الإطَالَة .

وَأَمَّا قَـوْلُهُ : إِنْ قُلْنَا : الرَّاعْيِ لَيْسَ بِوكِيْلٍ عَنْ المَوْهُوْبِ لَهَا ، وَأَنَّهَـا لَيْسَتْ فِي حِجْرِهِ صَحِيْح فِي الغَاصِبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَأْمُرْ الوَاهِبُ وَهُو عَلَى قَاعِدَة اشْترَاط أَمْرِ الأَّخْذِ فِي حِيَازَة الهِبَة إِذَا حَازَهَا لَهَا غَيْرُهُ فَقَالَ مُطَرِفٌ فَيْمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَته بِسُكْنَى ، وَهِي ذَاتُ زَوْج ، فَخَزَّنَ الزَّوْجُ فِيه طَعَامًا حَتَّى فَيْمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى اللَّهُ : لا يكُونُ حَيَازَةٌ إِلاَّ أَنْ مَاتَ الأَبُ : أَنَّ ذَلِكَ حَيَازَةٌ للْبنْت ، وقَالَ أُصْبُغٌ : لا يكُونُ حَيَازَةً إلاَّ أَنْ تُوكِّلُهُ ، ورَوَاهُ ابْنُ القَاسِمِ فِي اللَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى رَجُلِ غَيْرِ سَفِيه بِدَرَاهِمَ ، وَجَعَلَهَا عَلَى يَد غَيْرِه وَهُو حَاضِرٌ عَلَى أَنَّهَا حِيَازَةُ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطُ عَلَى المَدُفُوعَة وَجَعَلَهَا عَلَى يَد غَيْرِه وَهُو حَاضِرٌ عَلَى أَنَّهَا حِيَازَةُ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطُ عَلَى المَدُفُوعَة يَوْ وَهُو حَاضِرٌ عَلَى أَنَّهَا حِيَازَةُ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطُ عَلَى المَدُوهُ عَلَى اللَّهُ الْمَوْمِ ، وَلاَ خِلافَ أَنَّهُ إِذَا الشَّتَرَطَ أَنْ لاَ يَدُفْعَهَا إِلاَّ بِأَمْرِه لاَ كَمَا لا خِلافَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ خُذْهَا لَهُ ، أَوْ ادْفَعَهَا لَهُ ، أَوْ قَالَ يَدُفْعَهَا إِلاَ بَأَمْرِه لاَ كُمَا لا خِلافَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ خُذْهَا لَهُ ، أَوْ ادْفَعَهَا إِلاَ بأَمْرِه لاَ كُمَا لا خِلافَ أَنَّهُ إِنَّا وَالْ خُذَهَا لَهُ ، أَوْ ادْفَعَهَا أَلَهُ مُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

فَجَوَابُهُ : يِالَيْتَ شَعْرِي مَا وَجْهُ هَذَا الكَلاَمِ عِنْدَهُ مَعَ كَلاَمِهِ الأُوَّلِ بِأَنَّ الرَّاعِي المَذْكُورَ وَكِيْلٌ عَلَى المَوَّهُوبِ لَهَا ، وَجَعَلَهُ الآنَ غَيْرَ وَكِيْلٍ عَنْهَا فَهَذَا تَنَاقُضٌ فَيَجِبُ طَرْحُهُ ، وَإِلْغَاؤُهُ ، وَلَوْ سَلَّمَ فِيْمَا قُلْنَاهُ مِنْ عَدَمٍ وَكَالَتِهِ عَنْ المَوْهُوبِ لَهَا فَلاَ مَحِلَّ لَهَا لِلْقَاعِدَةِ المَذْكُورَةِ لِكَوْنِ الوَاهِبَةِ لَمْ تَحُزْ الهِبَةَ عِنْدَ الرَّاعِي فَلاَ تَرَى

⁽١) مختصر خليل (ص/ ١٠٢) .

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) طمس بالأصل.

أَحَدَ يَشْهَدُ بِذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ المَوْهُوبَ لَهَا لَمْ تَدَّع ذَلِكَ إِلَى الْآنَ فَلاَ وَجْهَ وَلاَ مَحلَّ لذَكْرًا القَاعِدَة المَذْكُورَة ، وأَيْضًا القَاعِدَة فِيْهَا خِلاَفٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلاَمِ التَّوْضِيحِ ، وَإَلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلَه ، وَتَجْوِيزُ المُعْطِي العَطَيَّة غَيْرَ مُعَطَاهَا بِحَضْرَتِهِ مَعَ مَنْعَهَ دَفْعَهَا لَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ يَبْطِلُهَا وَإِلاَّ بَعْدَ مَوْتِهِ فَوصِيَّةٌ ، وَمَعَ السَّكْت فَيْهَا تَصِحُّ ، وَفَيْهَا تَبْطُلُ .

عِيَاضٌ : قَـيلَ اخْتلاَفٌ وَإِلَيْهِ نَحَى اللَّخْمِيُّ ، وَقـيلَ : الأُوْلَي كَانَتْ العَطِيَّةُ بِيَدِ مُعْطِيْهَا وَأَخْرَجَهَا وَالثَّانِيَةُ إِنَّمَا كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبِ انْتَهَى .

وَاقْتُ صَرَ (طَحْ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلِ عَلَى القَوْلِ بِاشْتِرَاطِ أَمْرِ الأَخْدُ فِي حِيَازَةِ الهِبَةِ ، أَشَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ حَازَ غَيْرُ المُحْبَسِ عَلَيْهِ فَلاَ يَخْلُوا أَنْ يَكُونَ الْمَحْبَسُ عَلَيْهِ حَاضَرًا أَوْ غَائِبًا ، ثُمَّ إِنَّهُ لاَ يَخْلُوا أَنْ يَكُونَ الْحَائِزُ يَخْلُوا أَنْ يَكُونَ الْحَبْسُ عَلَيْهِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا [ق / وَكَيْلُهُ أَوْ لاَ فَإِنْ كَانَ وَكِيْلُهُ حَازَ سَواءً كَانَ المُحْبَسُ عَلَيْهِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا [ق / الآلَكُ فَلْ يَخْلُوا أَنْ يَكُونَ وَكَيْلُهُ أَوْ الْوَاهِبُ أَوْ الْمَتَصَدِّ أَوْ الْوَاهِبُ أَوْ الْمَتَصَدِّ أَوْ الْمَعْبِ اللَّهِ فَلاَ يَخْلُوا أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا أَوْ عَائِبًا ، فَإِنَ كَانَ غَائِبًا وَجَعَلَ المُحْبِسُ أَوْ الوَاهِبُ أَوْ الْمَتَصَدِّقُ ذَلِكَ بِيَدِ مَائِبًا ، فَإِنَ كَانَ غَائِبًا وَجَعَلَ الْمُحْبِسُ أَوْ الوَاهِبُ أَوْ الْمَتَصَدِّقُ ذَلِكَ بِيَدِ مَا أَوْ الْوَاهِبُ أَوْ الْمَتَصَدِّقُ وَلَكَ بَيْدِ وَالصَّدَقَةَ وَالهِبَةِ فَلَى الْحَبْسِ يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمَ المُحْبَسُ عَلَيْهِ مَنْ يَقْبِضَ لَهُ وَيُجْرِي وَالصَّدَقَةَ وَالهِبَةِ فَلَى الْمَوْلُ فَي الْمِبَةِ وَالصَّدَقَة ، وَاقْتَصَرَ أَيْضًا الوِرْوَارِي عَلَى النَحلة عَلَيْهُ وَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الهِبَةِ وَالصَّدَقَة ، وَاقْتَصَرَ أَيْضًا الوِرْوَارِي عَلَى النَحلة عَلَيْهُ وَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الهِبَةِ وَالصَّدَقَة ، وَاقْتُصَرَ أَيْضًا الورْوَارِي عَلَى الْلَهُ وَعَازَتُهُ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : قَالَ فِي « الْمعْيَارِ » فِي رَجُلِ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِه بِفَدّان وَأَعْمَرَهُ زَوْجُهَا حَتَّى مَاتَ أَبُوهَا قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُنْ البَيِّنَةُ عَلَى إِذْنِ البِنْتِ لِزَوْجِهَا فِي الجِيَازَةِ بَطَلَتْ الصَّدَقُةُ .

فَأَنْتَ تَرَي تَصْرِيحَهُ بِأَنَّ الزَّوْجَ لاَ يَصِحُّ حَوْزُهُ لِزَوْجَتِهِ إِلاَّ أَنْ يَشْبَ بِالبَيِّنَةِ أَنَّهَا

وَكَلَتْهُ عَلَيْهِ ، فَجَدَيْرٌ أَنْ رَعِيَّةَ هَذَا الرَّاعِي لِلْمَاشِيَةِ المَوْهُوْبِهِ لاَ تَكُونُ حَوْزًا للْمَوهُوبِ لَهَا إلاَّ أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةَ أَنَّهَا وَكَلَّتْهُ عَلَيْهَ .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ حَوْزَ الزَّوْجِ مَا وَهَبَ امْرَأَتَهُ بِتَوْكِيلِهَا إِيَّاهُ عَلَى قَبْضِهِ حَـوْزٌ ، وَلَوْ حَازَ لَهَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيلٍ وَلاَ إِذْنِ فَفِي عَدَمِ صِـحَّتِهَا لَهَا قَوْلُ ابْنِ المَاجِشُوْنِ وَأُصْبُغ مَعْ ابْنِ القَاسِمِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَاقْتَصَرَ الوزرارِيَّ نَاقلاً عَنْ « المعْيَار » عَلَى القَوْلِ بِاشْتَرَاطِ الأَخْذِ فِي حِيَازَةَ الهِبَةِ ، وَإِلاَّ بَطَلَتْ ، وَعَزْوُ ابْنِ عَرَفَةَ لَهُ لأُصْبُغِ وَابْنِ الْقَاسِمَ دَلِيْلٌ عَلَى رُجْحَانِيَّتُه ، وَيُؤيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ « التَّوْضِيحِ » لاَ تُعْتَبَرُ حِيَازَةُ أَخٍ وَلاَ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِ المَّوْ أُمْرِ المَّوْ هُوبِ لَهُ انْتَهَى .

وَقَوْلُ (ق) (١) الْمُتَقَدِّمُ أَيْضًا : وَلاَ يَجُوزُ الهِبَةَ أُمُّ وَلاَ جَدٌّ وَلاَ أَخٌ وَلاَ غَيْرُهُ إلاَّ أَنْ يَكُوْنَ وَصِيًّا . انْتَهَى .

وأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ اسْتَدُلْاَنَا بِجَوابِ الفقيه مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ فِيَ مَسْأَلَةِ الرَّشْيُدِ الَّذِي وَهَبَهُ أَبُوهُ مَاشَيَةٌ وَلَمْ يُخْرِجْهَا الوَلَدُ عَنْهُ إِلاَّ أَنَّهُ يَرْكُبُهَا وَيُنْفِقُ مِنْ لَبَنَهِا وَتَركَهَا لِضَرُورَة أَلْجَأَتْهُ إِلَى اخْتلاَطِه مِعَ الأَبِ أَنَّ حَوْزَهُ ضَعِيْفُ وَقَاسَهَا عَلَى رَهْنِ الجُزْءَ المَشَاعِ إِذَا أَمِنَ الرَّاهِنَ وَالمُرْتَهَنُ الشَّريكُ ثُمَّ رَهَنَ الشَّريكُ أَلَّ وَعَلَى الشَّريكُ أَلَّ الشَّريكُ أَلَّ الشَّريكُ أَنْهُ لَمْ يَظْهَر لَهُ وجه أَيْضًا حصَّتَهُ لِلْمُرْتَهِنِ وأَمَنَ هُو وَالمُرْتَهِنُ الرَّهِنَ الطَّرورَة فِي تِلْلَ وَعَدَم الشَّرورَة فِي اللهِ وَعَدَم الشَّرورَة فِي اللهِ وَعَدَم الشَّرورَة فِي المَعْنُ مُخْتَلَفٌ ، أَلا تَرى أَنَّ جَوَلان يَدِ الوَاهِبِ صَحَّ مَعَهُ الْحَوْزِ فِي الهِبَة فَي مَسْأَلَةً مُخْتَلَفٌ ، أَلا تَرى أَنَّ جَوَلان يَدِ الوَاهِبِ صَحَّ مَعَهُ الْحَوْزِ فِي الهِبَة فَي مَسْأَلَةً (المعْيَارِ " فِي جَوَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ اللَّوْلُؤَى وَهَذَا هُوَ قُولُ أَبْنَ القَاسِم ، فَافْتَرَقَ حَكُمُ حِيَازَةَ اللهِبَةِ لأَن الهِبَةَ مِلْكٌ للمَوْهُوبِ لَهُ والرَّهْنُ فَافْتَرَقَ حُكُمُ حِيَازَةَ الرَّهْنِ وَحِيَازَةِ الهِبَةِ لأَن الهِبَةَ مِلْكٌ للمَوْهُوبِ لَهُ والرَّهْنُ فَافَاتُرَقَ حَكُمُ حِيَازَةً الرَّهْنِ وَحِيَازَةً الهِبَةِ لأَن الهِبَةَ مِلْكٌ للمَوْهُوبِ لَهُ والرَّهْنُ

⁽١) التاج والإكليل (٦/ ٥٨) .

ملْكُ للرَّاهِنِ وَلذَلكَ لَوْ فيه المُرْتَهِنُ ، ثُمَّ حَصَلَ مَانِعٌ قَبْلَ قَبْضِهِ لاَ يَصِحُ قَبْضُهُ ، وَنَصَّ المَسْأَلَةِ المَسْقُولِ عَنْهَا الفقيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بكْرِ ابْنِ الهَاشَمَ وَاللهُ أَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاعِ المُتقَدِّمِ ، وَهُو قَوْلُهُ ، وَكذَلكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الغُلامَ وَهُو مَعَهُ لكِنَّ اخْتلافَهُ مَعَهُ وَخَدْمَتَهُ لَهُ حَوْزٌ ، إلَى أَنْ قَالَ : وأَمَّا هِبَةُ الجُنْ الشَّائِعِ فَيَصِحُ بِحَلُولِ المُوهُوبِ لَهُ فِيهِ وَاشْتِرَاكِهِ مَعَ الوَاهِبِ بِاغْتِللَا وَالذَّي لاَ يَصِحُ لِلاَ يَصِحُ لِلاَ بِجَمِيعِهِ الرَّهْنُ .

خَلِيلٌ : (وَحِيْزَ [بِجَمِيْعِهِ] (١) إِنْ بَقِي فِيهِ لِلرَّاهِنِ) (٢) إلخ :

فَجَوَابُهُ: إِنَّ كَلاَمَ الفَقيْهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الهَاشِمِ وَقَيَاسَهَ صَحِيْحٌ مُواَفِقٌ لأَنَّ جَولاَن كَلاَمَ الفَقِيهِ الْهَبَةِ إِلَى حُصُولِ المَانِعِ لَهُ ، فَاإِنْ كَانَتْ فِي شَيْءٍ مُمَيَّزٍ كَمَسْأَلَةِ الفَقِيهِ المَذْكُورِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ اتِّفَاقًا .

ابْنُ عَرَفَةَ : حَقِيْقَةُ الحَوْزِ في عَطِيَّةِ الابْنِ الصَّغِيْرِ وَالكَبِيرِ السَّفِيهِ رَفْعُ تَصَرُّفِ المُعْطِي فِي العَطَيَّةِ بِصَرْف التَّمكُّنِ مِنْهِ لِلمُعْطَى أَوْ نَائِبِهِ كَالْحُبسِ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ فِي جُزْءِ شَائِعِ فَفِي بُطْلاَنِهَا بِحَولاَن يَد المَـوْهُوبِ لَهُ قَوْلاَن أَشَارَ لَهُمَا ابْنُ عَرَفَةَ فِي مَبْحُثِ الْهِبَةِ بِقَوْلِهِ : وَمَا بَاقِـيَهُ لَهُ فِي شَرْطِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْمُعْطِي وَصَحَتْ بتَصَرَّفُ مَع المُعْطي . . . إلخ .

فَإِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلَمْتَ صحة كَلاَمِ الفَقِيْهِ ، وَلاَ سَيَّمَا صَرَّحَ بَعْضُ أَنُمَّتِنَا بِأَنَّ حَوْزِهِ فِي الرَّهْنَ أَشَارَ لِذَلِكَ مُحَمَّدٌ الفَقِيْهُ الْمَكِيُّ بِنُ حُوْزِهِ فِي الرَّهْنَ أَشَارَ لِذَلِكَ مُحَمَّدٌ الفَقِيْهُ الْمَكِيُّ بِنُ القَاضِي مُحَمَّد بْنِ القَاضِي [] (٣) بِقَوْلِه فِي بَعْضِ أَجْوَبته : وَفِي القَاضِي مُحَمَّد بْنِ القَاضِي [] (٣) بِقَوْله فِي بَعْضِ أَجْوَبته : وَفِي «مُفِيدِ الحُكَّامِ » نَصَّا : وَجَائِزُ هِبَةُ المَشَاعِ وَيُقبضُ بِهَ الرَّهُنَ ، وَفِي

⁽١) في الأصل: جميع.

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ١٩٩) .

⁽٣) كلمة لم أتبينها بالأصل .

كَتَابِ الرَّهْنِ مِنْ ﴿ مُ فَيْدِ الْحُكَّامِ ﴾ أَيْضًا : وَرَهْنُ المَشَاعِ جَائِزٌ ، فَإِنْ كَانَ الرَّهْنِ مِنْهُ كُلُّهُ لَلرَّاهِنِ فَقَبْضُهُ وَحَيَازَتُهُ أَنْ يَقْبِضَ المُرْتَهَنَ جَمِيْعَهُ ، وَلاَ يَكُونُ بِيَدِ الرَّاهِنِ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مِنْ المَشَاعِ إِلاَّ مَا رَهَنَ مِنْهُ نَظَرَ فَإِنْ كَانَ رِيعًا وَمَا أَشْبَهِهُ مِمَّا لاَ يَزَالُ بِهِ وَلاَ يَنْقَلَ فَقَبَضَ المُرْتَهَنُ مَا كَانَ فَيْهِ لِلرَّاهِنِ وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ أَشْبَههُ مِمَّا لاَ يَزَالُ بِهِ وَلاَ يَنْقَلَ فَقَبَضَ المُرْتَهَنُ مَا كَانَ فَيْهِ للرَّاهِنِ وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ مَحَلَّهُ صَحَّ الرَّهْنُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَزَالُ وَيُغَابُ عَلَيْهِ فَلاَ يَصِحُّ حَوْزُهُ حَتَّى يَقْبِضَ المُرْتَهَن جَمِيْعَ مَا فَيْهِ الإِشَاعَةُ مِنْهُ ، وَلاَ يَصِحُّ ذَلِكَ إِلاَّ بِإِذْنِ الشَّرِيكِ انْتَهَى المُرادُ مِنْ كَلاَمِهِ - رَحِمَةُ اللهُ - آمَيْنَ .

فَمُقْ تَضَى هَذَا الْجَوَابِ بَلْ صَرِيْحُهُ أَنَّ المُوْهُوبِ إِذَا كَانَ جُزْءًا مَشَاعًا ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ للوَاهِبِ فَ عَبْضُهُ وَحَيَازَتُهُ أَنْ يَقْبِضَ المَوْهُوبِ لَهُ جَمِيعَهُ سَوَاءً كَانَ مَمَّا لاَ يُمْكُنُ لَلُوَاهِبِ إِلاَّ مِمَّا لاَ يُمْكُنُ لَلْوَاهِبِ إِلاَّ مِمَّا لاَ يُمْكُنُ لَلْوَاهِبِ إِلاَّ مَمَّا لاَ يُنْقَلُ كَالْعَقَارِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ للْوَاهِبِ إِلاَّ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا لَا يُنْقَلُ كَالْعَقَارِ ، فَإِذَا قَبَضَ المَوْهُوبُ لَهُ مَا كَانَ فِيهِ للْوَاهِبِ ، وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ مَحلَّهُ صحت الهِبَةُ ، وَنَفَذَتْ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُزْالٌ وَيُنْقَلُ فَلاَ يَصِحُ حَوْزُهُ إِلاَّ بِقَبْضِ المَوْهُوبِ لَهُ بِجَمِيْعِهِ ، وَلاَ يَصِحُ ذَلِكَ إِلاَّ بِإِذْنَتُ الشَّرِيْكِ انْتَهَى .

ومسألتنا دَاخِلَةٌ فِي آخِرِ الكَلاَمِ لِكُوْنِ المَوْهُوَبِ فِيهَا مَاشِيَـةً أَيْ فِي نِصْفِهَا . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ قَوْلَنَا : لاَ يَحُوزُ أَحَدٌ لاَحَـد إِلاَّ أَنْ يُوكِّلَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكُونَ فِي حَجْرِهِ مُنْتَقَدٌ بِمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنُ الْقَاسِمِ وَمُطِّرِفٍ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ مُنْتَقَد لِمُواَفَقَتِهِ لِرِواَيَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَوْلِ أُصْبُغٍ كَمَا تَقَدَّمَ خلافًا لمُطرِّف ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا .

وَأُمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ قَـوْلَنَا : فِي العُذْرِ بِجَهْلِ الحُكْمِ وَعَدَمِهِ إلخ ، كَلاَمِهِ الَّذِي

⁽١) طمس بالأصل.

أَطَالَ فيه جَدًّا .

فَجُوابُهُ : مَا فِي « نَوازِل » (عج) ولَفْظُهُ : وَسَئِلَ عَمَّنَ تَصَدَّقَ عَلَى بَعْضِ مَنْ فِي حِجْرِهِ مِنْ أَوْلاَدِه بِعَقَارٍ ، وَحَازَهُ لَهُمْ الحِيَازَةَ الْمُعْتَبرَةَ ، وأَوْصَى فِي مَرضه مَنْ فِي حَجْرِهِ مِنْ أَوْلاَدِه بِعَقَارٍ ، وَحَازَهُ لَهُمْ الحِيَازَةَ الْمُعْتَبرَةَ ، وأَوْصَى فِي مَرضه الَّذِي تُوفِّي فَي فَيْهِ بِنُكُث جَميْع مَاله مِنْ العَقَارِ وَغَيْرِه بَعْدَ مَوْتِه ، وَقَامَ مَنْ لَمَّ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ مِنْ الأَوْلاَد وَادَّعَى بُطُلاَنَ الصَّدَقَة عَلَى بَعْضِ إِخُوتِه بِمُوجَب أَنَّهُمْ رَشَدُوا وَلَمْ يَحُوزُوا لأَنْفُسِهِمْ حَتَّى حَصَلَ المَانِعُ ، وأَثْبَتَ ذَلِكَ فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِطُلاَنِ الصَّدَقَة فَطَلَبَ الْمُوصَى لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي ثُلُث الصَّدَقَة الَّتِي بطلَت قَبْلَ بَبُطُلانِ الصَّدَقَة فَطَلَبَ الْمُوصَى لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي ثُلُث الصَّدَقَة الَّتِي بطلَت قَبْلَ فَلِكَ ، فَهَلْ ذَلِكَ لَهُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمَتَصِدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الحِيَازَة جَهُلاً أَيْعُذَرُ بِذَلِكَ لَهُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمُتَصِدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الحِيَازَة جَهُلاً أَيْعُذَرُ بِذَلِكَ وَلاَ تَبْطُلُ صَدَقَتُهُ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ: فَتَوقَّفْتُ فِي الجَوَابِ وَذَلِكَ أَنَّ مُقْتَضِي مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «التَّوْضِيح » وَالـ (ش) مِنْ تَرْكَ عَدِّ هَذِه المَسْأَلَة فِي المَسَائِلِ الَّتِي يُعْذَرُ فِي بِالْجَهْلِ ، إِذَا مَاتَ ، وَالشَّيْءُ المَوْهُوبُ غَيْرُ مَحُوزَ أَنَّ الهِبَةَ تَبْطُلُ أَنَّهُ لاَ يُعْذَرُ فِي بِالْجَهْلِ وَمُتَضَى إِضْلاقِهِمْ أَنَّ المُتَصَدِّقَ أَوْ الْوَاهِبَ وَرُبَّمَا يَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ هَذِه بِالْجَهْلِ وَمُتَضَى إِضْلاقِهِمْ أَنَّ المُتَصَدِّقَ أَوْ الْوَاهِبَ وَرُبَّمَا يَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ مَا حَبُ « التَّوْضِيح » ، وَمَنْ تَبعَهُ أَنَّ مِمَّا لاَ يُعْذَرُ فِيه بِالْجَهْلِ رَدَّ المُرْتَهَنِ الرَّهْنَ لرَاهِنَ لاَ يعذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَأَيْضًا قَدْ لرَاهِنَهُ ، بِحَيْثُ يَحْمَلُ بُطْلاَنُ حَيَازَتُه ، فَإِنَّهُ لاَ يعذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَأَيْضًا قَدْ ذَكَرُوا مَسَائِلَ أُخْرَى لاَ يُعْذَرُ فِيها بِالْجَهَلِ عَيْرَ هَذِهِ المَسْأَلَة .

وَعَلَى تَقْدَيْرِ البُطْلاَنِ ، فَإِنَّهُ يُدْخِلُ صَاحِبَ الوَّصِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَمَنْ أَقَرَّ فِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ فَعَلَ فِي مَـرَضِهِ الَّذِي صَحَّ مِنْهُ ، أَوْ فِي صَحَّتِهِ كَـنَا ، وَبَطَلَ لِعَدَمِ الْحَيَازَةَ ، فَاإِنَّ الوَصِيَّةَ تَدْخُلُ فِيْهِ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ _ رَحِمَهُ الله ورَضِي عَنْهُ _ الْحَيَازَةَ ، فَاإِنَّ الوصِيَّةَ تَدْخُلُ فِيْهِ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ _ رَحِمَهُ الله ورَضِي عَنْهُ _ المَيْنَ .

فَأَنْتَ تَرَى تَوَقُّفُهُ فِي جَوَابْ المَسْأَلَة ، فَلَمْ يَجْزِمْ فِيْهَا بَمَا جزمَ بِهِ المُخَالِفُ بِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الحِيَازَةَ جَهْلاً يُعْذَرُ بِذَلِكَ وَهُوَ أَعْنِي (عج) مِنْ الأَئِمَّةِ الْمُجَدِّدِينَ لِلْمِلَّةِ

وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنْ كَلاَمِهِ أَيْ المُعْتَـرِضِ فَأَعْرَضْتُ عَنْ جَوَابُهُ إِذْ لاَ طَائِلَ تَحْتَهُ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٣) [٣] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ: فَفِي « مُخْتَصَرِ البُرْزُلِيِّ » مَا نَصَّهُ: مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَفْتَى مُفْت بِمَا يُوجِبُ غُرْمًا عَلَى أَحَد ثُمَّ تَبَيَّنَ بُطْلاَنُهُ فَفِي « أَحْكَامِ الشَّعْبِيِّ » إِذَا أَفْتَى بِبُطْلاَنِ مَا يُوجِبُ غُرْمًا فَحَكَم بِهِ وَجَبَ عَلَى المُفْتِي غُرْمُهُ لأَنَّهُ تَعَمَّدَ إِثْلاَفَ المَال.

قُلْتُ جَعَلَهُ كَالشَّاهِ لِإِذَا تَعَمَّدَ الزَّوْرَ وَحُكَم بِهِ ثُمَّ رَجَعه ، وَيَجْرِي عَلَى أَحْكَامه ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُفْتِي الَّذِي يَجِبُ تَقْلِيدُهُ مُنْتَصَبًا لذَلك ، وأَمَّا إِنْ كَانَ لاَ يَجِبُ تَقْلِيدُهُ فَقَلَّدَهُ وَالْمُؤُورُ الْقَوْلِيُّ وَأَمَّا إِنْ أَخْطَأَ بِاجْتِهَادِهِ فَحَكَمَ بِذَلكَ يَجِبُ تَقْلِيدُهُ فَقَلَّدَهُ حَاكِمٌ فَهُو الغُرُورُ القَوْلِيُّ وَأَمَّا إِنْ أَخْطَأَ بِاجْتِهادِهِ فَحَكَمَ بِذَلكَ حَاكِمٌ جَرَى عَلَى أَحْكَامِ الْقَاضِي فَيْمَا يُنْقَضُ ، وَفِي مَالاً يُنْقَضُ وَيَجْرِي الْخَلاَفُ حَاكِمٌ هِوَ الْخَلَافُ وَيَجْرِي الْخَلاَفُ فَي الغُرْمِ عَلَى المُجْتَهِدِ بِخَطَأَ هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَالصَّوَابُ عَدَمُ الغُرْمِ ، وَهُي ظَاهِرُ ﴿ اللّٰهُ وَلَنَّ اللّٰ النَّكَاحُ وَالوَصَايَا ، وَيَحْرِي أَيْضًا عَلَى مَسْأَلَةِ الأَجِيْرِ وَهُو ظَاهِرُ ﴿ اللّٰذُونَةُ ﴾ فِي النَّكَاحُ وَالوَصَايَا ، وَيَحْرِي أَيْضًا عَلَى مَسْأَلَةِ الأَجِيْرِ

مختصر خلیل (ص/ ۲۵٤) .

⁽٢) المصدر السابق.

بِخَطَأٍ فِيْمَا أُذِنَ لَهُ فِيْهِ وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ غُرْمِهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٤٤٤) [٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ شَرَفَ لَهُ مَتَاعٌ وَأَتَى إِلَى رَجُلِ يَدَّعِيْ أَنَّهُ يظهرُ السَّرِقَةَ وَيُخْبِرُ بِمَنْ هِيَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ المَدْكُورُ مَتَاعُكَ عِنْدَ فُلاَن ، وَأَنَا السَّرِقَةَ وَتَرَافَعَا إِلَى قَاضً فَأَتَى السَّرِقَةَ وَتَرَافَعَا إِلَى قَاضً فَأَتَى اللَّدَّعِي بِالرَّجُلَ المَذْكُورِ لَيَشْهَدَ لَهُ عَلَى أَنَّ السَّرِقَةَ عِنْدَ المُدَّعَى عَلَيْه ، وحكم المُدَّعِي بِالرَّجُلُ المَذْكُورِ لَيَشْهَدَ لَهُ عَلَى أَنَّ السَّرِقَةَ عَنْدَ المُدَّعَى عَلَيْه ، وحكم المَقاضي عَلَى المُدَّعَى عَلَيْه بِالسَّرِقَة بِشَهَادَة هَذَا الشَّاهِد مَعَ يَمِينِ المُدَّعِي فَهَلْ القَاضِي عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ بِالسَّرِقَة بِشَهَادَة هَذَا الشَّاهِد مَعَ يَمِينِ المُدَّعِي فَهَلْ يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَافَعَا عَلَيْه بَعْدَ ذَلَكَ نَقْضُ ذَلكَ الحُكْمَ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ تَرَوْنَ فِي يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَافَعَا عَلَيْه بَعْدَ ذَلَكَ نَقْضُ ذَلكَ الحُكْمَ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ تَرَوْنَ فِي يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَافَعَا عَلَيْهُ بَعْدَ ذَلَكَ نَقْضُ ذَلكَ الحُكْمَ أَمْ لاَ كُونَهَا مُخَالِفَةً لِقَوْلِه ﷺ : وَهَلْ المَّوْلِهِ عَلَى مَثْلُ هَذَا فَاشُهْدُوا » .

فَجَوابُهُ : الحَمْدُ لِلَّه وَحْدَهُ ، يَجِبُ نَقْضُهُ عَلَى مَنْ رَفِعَ إِلَيْهِ لَفْسِقِ هَذَا القَاضِي لِتَصْدِيْقِهِ الْكَاهِنَ وَإِسْنَادَهَ الْحُكْمَ عَلَى كَهَانْتِهِ وَقَدْ قَالَ فِي (حَج) القَاضِي لِتَصْدِيْقِهِ الْكَاهِنَ وَإِسْنَادَهَ الْحُكْمَ عَلَى كَهَانْتِهِ وَقَدْ قَالَ فِي (حَج) الوَادانِيَّ : عَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ : الْكَاهِنُ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ بِمَا وَقَعَ كَاسْتِخْرَاجِ الْمُخَبَّةِ ، الوَادانِيَّ : ﴿ مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءَ لَمْ تُقْبَلُ صَلاَتُهُ وَتَعْيِيْنِ مَنْ سَرَقَ وَفِي الْحَديث : ﴿ مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءَ لَمْ تُقْبَلُ صَلاَتُهُ وَتَعْيِيْنِ مَنْ سَرَقَ وَفِي الْحَديث : ﴿ مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءَ لَمْ تَقْبُلُ صَلاَتُهُ أَوْمَا ﴾ وَقَالَ الْخَطَابِيُّ وَغَيْرُهُ : العَرَّافُ هُوَ الّذِي يَتَعَاطَى مَعْرِفَةَ مَكَانِ الشَّيْءَ المَسْرُوق ، وَمَكَانِ الضَّالَة وَنَحْوهما ، وَهَذَا الْفَنَ هُوَ الْعِيَافَةُ وَكُلَّهَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ السَّمُ الْكَهَنَةِ انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظَهِ مَعْ حَذْف .

فَإِذَا تَقَرَّرَ فِسْقُ هَذَا القَاضِي بِمَا تَقَدَّمَ فَقَدْ قَالَ فِي « التَّبْصِرَةِ » : عياضٌ : وَهُوَ الْفَاسِقِ خَلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ، هَلْ يُرَدُّ مَا حُكِمَ بِهِ وَإِنْ وَاَفَقَ الْحَقَّ ، وَهُوَ الْفَاسِقِ خَلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ، هَلْ يُرَدُّ مَا حُكِمَ بِهِ وَإِنْ وَاَفَقَ الْحَقَّ ، وَهُو الصَّحِيحُ ، وَإِلاَّ فَإِنَّهُ يُرَدُّ اتِّفَاقًا كَذَا الصَّحِيحُ ، وَإِلاَّ فَإِنَّهُ يُرَدُّ اتِّفَاقًا كَذَا الْحُكْمُ لَا لَا اللهَ عَلَى الكَهَنَة ويَمِيْنِ المُدَّعِي وَالكَهَنَةُ قَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيْها .

وَكَذَلِكَ لاَ تَجُوزُ شَهَادَةُ صَاحِبِهَا بِغَيْرِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي « التَّبْصِرَةِ »

⁽١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) وأحمد (١٦٦٨٩) من حديث صفية عن بعض أزواج النبي ﷺ .

فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ : وَمِنْهُ الكَهَانَة .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ تَرُوْنَ فِي أَقُوالِ الْمَذْهَبِ . . . إلخ .

فَجَوَابُهُ ۚ يَكُفِي عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ (مخ) انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٥) [٥] سُؤَالٌ: عَنْ عَبيد مُتَّهَمِينَ بَالسَّرِقَة وَجَدُوا عِنْدَهُ حُفْرَة فَيْهَا لَحْمُ بَقَرَة فَادَّعَى رَبُّ البَقرَة أَنَّهُمْ قَتَلُوْهَا وَادَّعَى العَبِيْدُ أَنَّهُمْ وَجَدُوا الحُفْرَة هَكَذَا وَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّاسًا كَانُوا جَالسَيْنَ عِنْدَهَا وَانْصَرَفُوا عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَصِلُوْهُمْ فَهَلْ يَثْبُتُ لِرَبِّ البَقَرَة عَلَيْهِمْ شَيْءٌ أَمَّ لاَ ؟

جَوابُهُ : مَا فِي مَسَائِلِ ابْنِ سُحْنُون وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ سَارِق وُجِدَ عِنْدَهُ فَرْثُ أَوْ دَمٌ أَتَرَى أَنْ يُغَرَّمَ بِذَكَ أَمْ لا ؟ فَقَالَ : الفرثُ وَالدَّمُ وَاللَّحْمُ وَاللَّعْمَ وَاللَّعْمَ وَاللَّعْمَ اللَّيْفَةَ يَلْزَمُ السَّارِقَ العُرْمُ بِهِ إِلاَّ أَنْ يِأْتِي بِشَاهِد عَلَى هَذَا مِنْ هُو وَإِلاَّ غُرِّمَ مَا ادَّعِيَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَعْرُونُا بِذَلِكَ فَإِنْ قَالَ : بِشَاهِد عَلَى هَذَا مِنْ هُو وَإِلاَّ غُرِّمَ مَا ادَّعِي عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَعْرُونُا بِذَلِكَ فَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا ذَبَّحْتُ شَاتِي وَعِنْدَهُ غَنَمُ لاَ يَنْفُعُهُ إِلاَّ أَنْ يَأْتِي بِشَاهِد عَلَى قَوْلِهِ : هَذَا قَالَهُ ابْنَ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ انْتَهَى .

قَالَ سُحْنُونُ : وَلَوْ اتَّبَعَ الحَاكِمُ حُكْمَ السَّنَّةِ فِي أَهْلِ البَغْيِ وَالظُّلْمِ لاَسْتَحَلُّوا أَمْوَالَ النَّاسِ .

إِذَا تَحَاكُمَ رَجُلُ مَعَ السَّارِقِ إِلَى الحَاكِمِ ، فَإِنَّه يُؤْخَذُ بِتَلَجْلُجِ لِسَانِه وَاخْتِلاَفِ كَلاَمِه وَجُذُوفِه مِنْ القَوْل أَعْنِي : عَثْرَةَ لَسَانِه وَزَلَّتِه فِي كَلاَمِه كَذَا وَكَذَا ، وكَانَ شُرَيْحٌ يَحْكُم بِأَمْرِ أَمْيْرِ الْمؤمنينَ عَلَيٍّ رَضِي الله عَنْهُ فِي الفَتْنَةَ حِيْنَ ظَهَرَ الفَسَادُ وَكَثُرَتْ اللَّهُ عَنْهُ فِي الفَتْنَةَ حَيْنَ ظَهَرَ الفَسَادُ وَكَثُرَتْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالسُّرَاقُ ، وقَال : تَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَهَادَةُ مَنْ يَلْقَاهُمْ مِنْ المُسْلَمِيْنَ مِنْ اللَّسَاءِ وَالصِّبِيانِ الرَّعَاةِ إِذَا المُسْلَمِيْنَ مِنْ السَّيَارَةِ عَلَى الطُرُقِ مِنْ المُسَافِرِيْنَ مِنْ النِّسَاءِ وَالصِّبِيانِ الرَّعَاةِ إِذَا عَرَفُوهُ وَقَالُوا : رَأَيْنَا فُلاَنَا سَرَقَ دَابَّهَ فُلاَن وَرَأَيْنَاهُ فِي حَوْزِهِ كَذَا وَكَذَا فِي حَوْزَة مَعَ الطَّرِيْقِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا مِمَّاعِيْ بَنِيْ فُلاَنٍ وَتَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَهَادَةً السَّيَارَةِ مَعَ الطَّرِيْقِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا

٣٣٠ ـــــــ الجــزء الرابـع

لاَ يُجْزِئُ فِيْهِ إِلاَّ العُدُولُ عِنْدَنَا انْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ السَّارِقَ يُؤْخَذُ بِتَلَجْلُجِ لَسَانِهِ وَاخْتَلَافِ كَلَامِهِ وَحُذُوْفِهِ يَعْنِي عَشْرَتَهُ وَزَلَّتَهُ فَى كَلاَمِهِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا رَؤِيَ وَفِي حَوْزَهِ كَلَـذَا وَفِي حَوْزِهِ مَرْاعِيْ بَنِي فُلاَن فَـمِنَ بَابِ أَحْرَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ بِوجُوْدِ السَّرِقَة عِنْدَهُ وَلاَ يُصَدَّقُ إِنْ قَالَ : إِنَّ غَيْرَهُ سَرَقَهَا إِلاَّ أَنْ يِأْتِي بِبَيْنَةٍ عَلَى ذَلِكَ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٦) [٦] سُوَّالُّ: عَنْ طَائَفَتَيْنِ مِنْ الصَّبْيَانِ اقْتَتَلَتَا وَإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ صِبْيَانٌ أَوْ ثَلاَثَةٌ وَالأُخْرَى نَفَرٌ كَبِيْرٌ وَحَضَرَتْهُمْ صِبْيَانٌ أَخَرُونَ وَنسَاءٌ وَحَصَلَتْ مُوَضَّحَةٌ في رأس واحد من الطَّائِفَة القلَيْلَة ولا عُلم مَنْ به هَلْ هُوَ مِنْ الطائعة النَّنازِعَة لَهُ أَمْ لا ؟ هُو عَلَيْهَا أَوْ عَلَى طَائِفَتِه الَّتِي مَعَهُ أَوْ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ عَلَى جَميْعٍ مَنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنْ النِّسَاءَ وَالصَّبْيَانِ ، وكَيْفَ إِذَا ادَّعَى ولَيَّهُ عَلَى احْدَد مُعَيَّنِ عَلَى زَعْم شَخْصَ لاَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، قَالَ لَهُ : أَنَّهُ هُوَ الَّذِي ضَرَبَهُ ، ثُمَّ ادَّعَي عَلَى الطَّالُونِ مَرْبَهُ ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى عَمَا عَلَى عَ

جَوابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ نَاقِلاً عَنْ « الْمُوطَّأَ » (١) : قَالَ مَالِكٌ فِي جَمَاعَة اقْتَتَلُوا فَانْكَشَفُوا وَبَيَنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيْحٌ لاَ يَدْرِيْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ : إِنْ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي ذَلِكَ أَنَّ [فِيْهُ] (٢) العَقْلَ [وَأَنَّ عَقْلَهُ] (٣) عَلَى الْقَومِ الَّذِينَ نَازَعُوهُ .

وَأُمَّا سُؤَالُكُمُ إِذَا ادَّعَي وَكِيُّهُ عَلَي مُعَيَّنِ إلخ.

فَجَواَبُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الوِرْزَازِيِّ » وَنَصَّهُ : وُسُئِلَ عَمَّنُ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ هَلْ لَهُ أَنْ يَدَّعِي عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لاَ ؟

⁽١) الموطأ (٢/ ٨٦٨) .

⁽٢) في « الموطأ » : عليه .

⁽٣) سقط من الأصل.

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « التَّوْضِيْحِ » مَنْ ادَّعَي حَقَّا عَلَى شَخْصٍ سَقَطَتْ بِدَاعْوَاهُ تِبَاعَتُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٧) [٧] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

أمَّا بَعْدُ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمِ مَنْ سَيَةُ فَكَى هَذَا الرَّسْمِ مِنْ الطَّلَبَةِ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَمَلَكَهٌ فِي الفُرُوعِ المَذْهَبِيَّةِ أَنَّ دَعَاوِي فُلاَن التِّشْيْتِيِّ مِنْ نَفَقَة وكَسُوة وَصَدَاق وَاسْترَعَاء عَلَى زَوْج بِنْتِ فُلاَن الولاتِيِّ بَعْدَ مَا فَاتَ بَسِيْنَهُمَا مِنْ التَّرَافُع وَانْبِرَامِ الحُكْم بَيْنَهُمَا عِنْدَ قَاضِي الجَمَّاعَة الولاتيَّة وَاهيَةٌ سَاقِطَةٌ بَاطِلَةٌ لا عَمَلَ عَلَيْهَا شَرْعًا، وَالشَّاهِدُ عَلَى بُطُلانِ دَعْوَاهُ بِنَفَقَة ابْنَتِه نِصَابُ كُلِّ مَنْهُمَا مُسْقِطٌ لنَفَقَتِهَا عَنْ زَوْجِهَا .

الأُوَّلُ مِنْهُما : أَنْ العُرْفَ عَنْدَ أَهْلِ الْحَضِرِ وَالْوَبِرِ فِي هَذِهِ البَلاَدِ أَنَّ الزَّوْجَ لاَ يَنفْقِ عَلَى زَوْجَتِهِ نَفْقَةٌ مُسْتَمرَّةً مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلَها قَبل رَحِيْلها إلَيْهِ ، أَيْ : فَمَنهُمْ مَنْ لاَ يُرْسِلُ إِلَيْها شَيْئًا مَنْ الزَّرْعِ وَالكُوهِمنِ عِنْدَ مَجِيء رُفْقَتِه وَيَخْتَلفُ ذَلِكَ بِقَدْرِ أَحْوَال إِلَيْهَا شَيْئًا مِنْ الزَّرْعِ وَالكُوهِمنِ عِنْدَ مَجِيء رُفْقَتِه وَيَخْتَلفُ ذَلِكَ بِقَدْرِ أَحْوَال اللَّوْوَاجِ بِالْعُسْرِ وَالْمُرُوْءَة وَغَيْرِها وَالْعُرْفُ قَاضِ مَعْمُولٌ بِهِ فِي أَمُور النّكَاحِ وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنَ وَاجِبَاتِ الزَّوْجَة عَلَى الزَّوْجِ : (بِالْعَادَة . .) (١) وَلَذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنُ وَاجِبَاتِ الزَّوْجَة عَلَى الزَّوْجِ : (بِالْعَادَة . .) (١) وَلَدْ عَنْدَ أَبُورِيها يُصْلُحان مِنْ شَأَنْها ، إِلَّهُ عَنْدَ أَبُورِيها يُصْلُحان مِنْ شَأَنْها ، وَيَعْمُ مَلْارَحَة النَّفَقَة عَنْ الزَّوْجِ مُدَّةً إِقَامَتِها عِنْدَ أَبُورِيها يُصْلُحان مِنْ شَأَنْها ، وَيَعْمَلُارَحَة النَّفَقَة عَنْ الزَّوْجِ مُدَّةً إِقَامَتِها عَنْدَ أَبُورِيها يُصْلُحان مِنْ شَأَنْها ، وَيَعْمَلُون فِي شُورَتِها سَقَطَتُ النَّفَقَة عَنْ الزَّوْجِ مُدَّةً إِقَامَتِها عَنْدَ أَبُورِيها يُصْلُحان مِنْ شَأَنْها ، ويَعْمَلُون فِي شُورِتِها سَقَطَتُ النَّفَقَة عَنْ الزَّوْجِ لِأَنَّ أُمُورَ النَكَاحِ مَبْنَيْةٌ عَلَى الْمُكَارِمَة ، وَالعُرْفَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامٍ دَارِ الهِجْرَة النَّهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . . وَالْعُرْفَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامٍ دَارِ الهِجْرَة النَّيْقَة مِنْ الرَّوْمِ الْمُؤْمِد مَالْوَالَة مِنْ الْمُؤْولَة مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهُبِ إِمَامٍ دَارِ الهِجْرَة الْتَهَى الْمُؤْمُ مِنْ الْمَالِو مِنْ الْمَالِو مِنْ الْمَالِوقِيْقِ الْمَالِوقِ الْمَلْوَلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمَنْ الْمَالِوقِ الْمَالِوقِ الْمَالِقُومِ الْمَلْولِ الْمَلْولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمَالُولُ الْمَالِ الْمَالِقُومِ الْمَالِمُ الْمَالِهُ الْمُؤْمِ الْمَالُولُومُ الْمَالُولُ الْمَالِقُومُ الْمَالِ الْمَالِمُ الْمَالِولِ الْمَالْمُولُ الْمِ

قُلْتُ : وَالزَّوْجُ مُنْذُ تَزَوَّجَ بِتِلْكَ الـزَّوْجَةِ الغَالِبُ فِيْهَ أَنَّهُ لاَ يُسَافِرٌ إِلاَّ إِلَى

مختصر خلیل (ص/ ۱۲۳) .

جِهَتها ، وَيَأْتِي بِالْمُعْتَادِ أَوْ أَزَيْدَ مِنْهُ مَعَهُ وَيَدْفَعِهُ إِلَيْهَا وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِيْنِ إِنْ أَنْكَرَتْهُ لِقَوْلِ الشَّيخِ ، خَلِيْلِ : كَالْحَاضِرِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَافِرْ إِلَى جِهَتَهَا أَرْسَلَهُ إِنْ أَنْكَرَتْهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (وَفِي إِلَيْهَا مَعَ غَيْرِهِ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِيَمِينِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (وَفِي إِلَيْهَا مَعَ غَيْرِهُ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِيَمِينِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ : (وَفِي إِرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رُفِعَتْ مِنْ يَوْمَئِذٍ لِحَاكِم لَا لَعَدول ، وَجِيْرَانٍ ، وَإِلاَّ فَقُولُهُ) (١) .

وَمَحلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِهِ: وَإِلاَّ فَقَولُهُ ، أَيْ: لأَنَّ الزَّوْجَةَ لَمْ تَرْفَعْ للْقَاضِي إِلاَّ قَبْلَ فراَقَهَا بِنَحْوِ أَشْهَر ، مَعَ أَنَّهُ لاَ نَفَقَةَ لَهَا فِي الأَشْهُرِ المَذْكُورَةِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ أَيْفًا مِنْ العَادَةِ وَإِذْ مَالِهِ عَلَى إِرْسَالِ المُعْتَادِ إِلَيْهَا حَتَّى وَقَعَ الفِراقُ بَيْنَهُما .

الثَّانِي : امْتنَاعُهَا مِنْ الرَّحِيْلِ مَعَ زَوْجِهَا الثَّابِتَ شَهَادَةِ البَيِّنَةِ عِنْدَ القَاضِي الْتَقَدِّمِ ذَكْرُهُ أَنْفًا نَشُوزٌ مُسْقِطٌ لِنَفَ قَتَهَا عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ يُرِيْدُ الْخُرُوْجَ بِهَا إِلَى بَلَد لَا تَجْرِي فَيْهِ الأَحْكَامُ كَمَا هُوَ نَصَّ قُوْلِ ابْنِ الجَلابِ وَنَصَّهُ (٢) : وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا مُحْسِنًا إِلَيْهَا فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ السَّفَرِ مَعَهُ سَقَطَتُ نَفَقَتُهَا انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْ صَاحِبِ « التَّـوْضِيحِ » وَلَفْظُهُ مَسْبُوقًا بِكَلاَمْ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَهُ السَّفَرُ بِهَا ، وَإَنْ يَكُونَ الَّذِي يُسَافِرُ السَّفَرُ بِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي يُسَافِرُ السَّفَرُ بِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي يُسَافِرُ اللهِ مَأْمُونًا وَالسَّفَرُ كَذَلكَ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الجُلاَّبِ . انْتَهَى .

وأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ إِيْضَاحٌ بِقُولِهِ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلاَمِهِ ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْجَلاِّبِ فِي بَابِ النَّفَقَةِ إِلاَّ شَرْطَ جَرْيِ الأَحْكَامِ فَلَيْسَ فِي كَلاَمِهِ انْتَهَى .

ولَمْ يَذْكُرُهُ أَيْضًا ابْنُ سَلْمُونِ وَنَصَّهُ : وأَمَّا شَرْطُ الرَّحِيْلِ فَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ

مختصر خلیل (ص/ ۱۲۵) .

⁽۲) انظر : « التفريع » (۲/ ٥٤) .

مَالِكَ إِذَا لَمْ تَشْــَتَرِطْ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَرْحَلَ بِـهَا إِلاَّ بِإَذْنِهَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَرْحَلَ بِهَــا حَيْثُ شَاءَ قَرُبَ أَوْ بَعْدَ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا حَسَنَ الصُّحْبَةَ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ مَحْمُولَ عَلَى أَنَّهُ حَسَنُ الصُّحْبَةِ مَعَهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلاَفُهُ انْتَهَى .

وَلَمْ يَذْكُرُهُ أَيْضًا (عج) فِي تعْدَاده شُرُوطَ الرَّحِيْلِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ فِي مَبْحَثِ سَفَرِ الوَلِيِّ بِالمَحْضُونِ : إِنْ سَافَ لَ لأَمَّر وَأَمِنَ فِي الطَّرِيْقِ ، وَلَفْظُهُ : وَهَذَانِ الشَّرْطَانِ يُعْتَبَرَانِ فِي سَفَرِ الزَّوْجِ بِزَوْجَتِهِ وَيُزَادُ عَلَيْهِمَا كَوْنُهُ مَأْمُونًا فِي نَفْسه وَكُونُ المَّكَانِ المُتَنَقَّلِ إِلَيْهِ قَرِيبًا بِحَيْثُ لاَ يَخْفَي أَمْرُهَا عَلَى أَهْلِهَا وَيَبْلُغُهُمْ خَبَرُهُا وَعَيْرَ مَعْرُوفِ بِالإساءة عَلَيْهَا ، انْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ (مخ) فِي « كَبِيْرِهِ » و (عبق) و (شخ) انُظُرْهَا عِنْدَ كَلاَمْ الْمُصَنِّفِ الْمَتَقَدَّمِ ذَكْرُهُ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَيْضًا الفَقِيهُ الحَاجُّ الحَسَنُ فِي نَوَازِلِهِ ، وكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرُهُ الوْرزَازِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » فِي تَعْدَادِ شُرُوطِ الرَّحِيلِ .

قُلْتُ : وَتَتَابُعُ هَوُلاء الأَيْمَّة النُّقَّادِ عَلَى عَدَمِ ذَكْرِ ذَلِكَ الشَّوْطِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اشْتَرَاطِه عَنْدُهُمْ إِمَّا اتَّفَاقًا وَإِمَّا عَلَى المَشْهُورِ ، وَلاَ سيَّمَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهُ عَمَلُ أَهْلُ هَذَهِ البَلاَدَ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا بِهِ العَمَلُ مُقَدَّمَّ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يكُنْ مَشْهُورًا وَمُ الْبَعْضِ أَقُوالهَا قَضَاءُ حَاكمَ تَعَيَّنَ ذَلِكَ القَوْلُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَعِ الْخَلاَفُ إِذَا اتَّصَلَ بَبَعْضِ أَقُوالهَا قَضَاءُ حَاكمَ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهُ أَيْ : بِحَيْثُ لاَ يَجُوزُ لَمَنْ رُفْعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِنْ القَضَاة نَقْضَة ، وَلاَ يَجُوزُ الْمَنْ رُفْعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِنْ القَضَاة نَقْضَة ، وَلاَ يَجُوزُ الْمَنْ رُفْعَ إِلَيْهِ وَنَوَازِلْهَا وَقَوْاعِدِهَا ، فَمِن النَّصُوصِ : التَّعَرُّضُ لَهُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكمٍ آخَرَ لِيحْكُمَ لَهُ التَّعَرُضُ لَهُ ، وَلاَ يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكمٍ أَخْوَ لِيْحُكمُ لَهُ التَّعَرُ فَلَ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ وَقَوْاعِدِهَا ، فَمِن النَّصُوصِ : التَّعَرُ فَلَ الْعَلَى : وَرَفَعُ الخَلاَف ، وَلاَ يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمُوصُ الأَثْمَةُ وَنُوازِلْهَا وَقَوْاعِدِهَا ، فَمِن النَّصُوصِ : بِخَلافِه ، وَبِهِذَا تَضَافَرَتْ نُصُوصُ الأَثْمَةُ وَنُوازِلْهَا وَقَوْاعِدِهَا ، فَمَن النَّصُوصِ : وَمَنْ النَّانِعُ وَهُو يَقُولُ خُلِيلٍ : وَرَفَعُ الخَلاف ، وَمَنْ النَّصُومِ الْخَصْمُ وَلَاللَّالَ الْمَالَعُ الْمَالَقُ الثَّانِيةُ وَهُي قَوْلُكُمْ : إِنَّ حُكْمَ الْخَاكِمِ يَرَفْعُ الخِلاَفَ وَمُواللَّهُ النَّانِيةُ وَهُي قَوْلُكُمْ : إِنَّ حُكْمَ الْخَلَافَ مَلَعُ الْمُؤْتِقَ فَمُ الْخُولُ وَلَى الْمُعْدُولُ الْمُولِ الْفَاسِقِ الْمُولِ الْمُعَلِقُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُ وَلَو الْمُلْعَلِ عَلَى الْمُولِ الْمُولِ الْمُولِ الْمُعْمُ الْمُ الْمُعْلَعُ الْمُؤْلِقُ وَلَا الْمُعْمُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُمُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُ

للْمَحْكُوْمِ عَلَيْهِ مَـقَال بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِه لِيَحْكُم لَهُ بِخِلاَف ذَلِكَ الحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الأَصْلِ ذَاتَ خِلاَف فَصَارَتْ بَعْدَ الحُكْمِ فِيهَا كَاللَّهِ مَع عَلَيْهَا لأَنَّ كَانَتْ فِي الأَصْلِ ذَاتَ خِلاَف فَصَارَتْ بَعْدَ الحُكْمِ فِيهَا كَاللَّهِ مَع عَلَيْهَا لأَنَّ الحَتْهِدِ الخَلاَفَ ارْتَفْعَ مِنْ أَصْلُه ، وَإِذَا كَانَ مُرادُهُمْ هَذَا فَلاَ يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ المُجْتَهِدِ وَالمُقَلِّد إِذْ المُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتْيِجَةِ اجْتِهَادِهِ ، وَالمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتّبَاعُ مُقَلِّدهِ انْتَهَى .

وَمِنْ القَواعِد: مَا ذَكَرَهُ الخَطَّابُ وَلَفْظُهُ (١): [والقاعدة] (٢) المُتَّفَقُ [عَلَيْهَا] (٣): أَنَّ مَسَائِلَ الخِيلافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِ أَقُوالِهَا قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ القَوْلُ وَارْتَفَعَ الخلاَفُ انْتَهَى .

وَلِذَا أَفْتَيْتُ فِي هَذِهِ الجُزْئِيَّةِ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ ذَلِكَ الشَّرْطِ المَذْكُورِ انْتَهَى.

وَمِمّا يَشْهَدُ أَيضًا لِبُطْلاَن دَعْوَاهُ مَا أَشَارَ لَهُ (س) فِي تَقْرِيْرِهِ لَكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلَيْل : (وَإِلاَّ فَلَهَا مَنْعُ نَفْسها ، وإن معيبة مِنْ الدَّخُولَ وَالوَطْءَ بَعْدَهُ ، وَالسَّفَرِ مِعَهُ إِلَى تُسْلِيْمٍ مَا حَلَّ مِنْ الصَّدَاقِ) (عَلَى بِقَوْلِهِ : وَلَهَا أَيْضًا الإِمْتَنَاعُ مِنْ السَّفَرِ مِعَهُ إِلَى تَسْلِيْمٍ مَا حَلَّ مِنْ الصَّدَاقِ) (عَلَى بَقُولِهِ : وَلَهَا أَيْضًا الإِمْتَنَاعُ مِنْ السَّفَرِ مِعَهُ إِذَا طَلَبَهَا وَلَوْ بَعْدَ الوَطْء عِنْدَ بَعْضِهم مُوسَرا أَوْ مُعْسِرا ، وَعَنْدَ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ لَا مَنْعَ لَهَا مِنْهُ بَعْدَ الوَطْء ، وَعَنْدَ ابْنِ يُونُسَ : إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مُوسِرا ، وَعَنْ غَيْرِهِ إِنْ أَرَادَ السَّفَرَ بِهَا إِلَى بَلَد لاَ تَجْرِي فِيهِ الأَصْالَةِ أَوْ مُؤَجَّلاً فَحِلَّ عَلَى المَشْهُورِ . النَّهُ مِنْ المَهْ وَلَى اللَّهُ مِنْ المَشْهُورِ . اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا حَلًا مِنْ المَهْ وَاللَّهُ أَوْ مُؤَجَّلاً فَحِلًا فَحِلًا فَحِلًا عَلَى المَشْهُورِ . النَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا حَلًا عَلَى المَشْهُورِ . اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا عَلَى المَشْهُورِ . اللَّهُ مِنْ الْمَالِةُ أَوْ مُؤْجَلًا فَحُولًا فَحُولًا فَحُولًا فَالْمِ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ الْمَالُهُ الْمُ الْمُولِ الْمَالِةُ الْمُ الْمُنْ الْمُ الْمُنْ الْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

وَنْحَوَهُ لِعَبْدِ البِاقِي ، وَمَحلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِهِ قَوْلُهُ : وَغَايُةُ المَنْعِ . . إلخ ، إِذْ مَفْهُوْمُهُ لَيْسَ لَهَا المَنْعُ مِنْ السَّفَرَ مَعَهُ وَلَوْ إِلَى بَلَدِ لاَ تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ بَعْدَ وَفْعِهِ الْحَالِّ لَهَا مِنْ الصَّدَاقِ وَالزَّوْجُ المَذْكُورَ لَم يَطْلِبُ مِن زَوْجَتَهُ الرَّحِيْلَ مَعَهُ إِلاَّ دَفْعِهِ الْحَالِ لَهَا مِنْ الصَّدَاقِ وَالزَّوْجُ المَذْكُورَ لَم يَطْلِبُ مِن زَوْجَتَهُ الرَّحِيْلَ مَعَهُ إِلاَّ

⁽١) مواهب الجليل (٥/ ٤٢٣) .

⁽٢) في الأصل: قاعدة.

⁽٣) في الأصل: عليه.

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ١٢١) .

بَعْدَ دَفْعِهِ الْحَالَّ مِنْ الصَّدَاقِ لَهَا وَامْتَنَعَتْ مِنْ الرحِيلِ مَعَهُ فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ، وَالْحَالَةُ كَذَلكَ . انْتَهَى .

وَيُوَيِّدُ هَذَا مَا فِي (ح) عَنْ عَبْد الحَقِّ فِي « تَهْذَيْبِهِ » وَلَفْظُهُ: قَالَ بَعْضُ شُيُوْخِنَا مِنْ أَهْلَ بَلَدَنا: إِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى بَلَدَ تَجْرِيْ فَيْهِ الأَحْكَامُ ويُوصَلُ شَيُوْخِنَا مِنْ أَهْلَ بَلَدَنا: إِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى بَلَدَ تَجْرِيْ فَيْهِ الأَحْكَامُ ويُوصَلُ فَيْهِ إِلَي الْحَقُوقِ فَيَخْرُج بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهَا صَدَاقَهَا ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى فَيْهِ إِلَيْهَا صَدَاقَهَا ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى بَلَدَ لاَ تَجْرِي فَيهِ الأَحْكَامُ كَمَا ذَكَرْنَا فَلَهَا أَنْ لاَ تَخْرُجَ مَعَهُ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهَا صَدَاقَهَا انْتَهَى (١) .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ (عج) ، (مخ) فِي كَبْيرِهِ انْتَهَى .

وَالشَّاهِدَ عَلَي بُطْلاَن دَعْوَاهُ بِنَفَقَة وَلَدَيْ ابْنَتِهِ مِنْ زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ مَا في « نَوَازِلِ الفَقَيْهِ الْعَلاَّمَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلِ تَزَوَّجَ ابْنَةَ رَجُلٍ وَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا ، ثُمَّ تَشَاقَقَا وَتَفَرَّقَا وَكَفَلَ الولَدُ جَدَّهُ نَحْوَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً وَوَلَدَتْ مِنْهُ فَهَلُ فَهَلُ فَعَلَ الْوَلَدُ جَدَّهُ نَحْوَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً وَجَعَلَهُ فِي المُكْتَبِ ، وَقَرَأَ شَيْئًا مِنْ القُراءَ وَخَتَنْهُ وَأَبُوهُ حَاضِرٌ فِي هَذَا كُلْهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَبِيه بِتلْكَ النَّفَقَة وَأَجْرَةِ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ : إِنَّ الجَدَّ لاَ يَصْدُقُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ فَعَلَ هَذَا لِقَصْدِ الثَّوَابُ اللَّهُمَ إِلاَّ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ قَاصِدٌ الرُّجُوعَ بِذَلِكَ لأَنَّ العُرْفَ قَدْ جَرَى عَنْدَنَا يَعْنِي : تَشْيْبَ أَنَّ الجِدَّ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا لُولَد الُولَد عَلَي وَجْهِ المُرُوءَة وَالإَحْسَانِ وَكُلُّ دَعْوَي لاَ يُصَدِّقُهَا العُرْفُ فِيمَا لِلْعَرِفَ فِيهِ مَجَالٌ فَهِيَ سَاقِطَةٌ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَاللَّهُ عِي هُنَا تَشِيْتِي فَلاَ مَحِيْدَ لَهُ عَنْ عُرْفِهِمْ .

وأَمَّا الصَّدَاقُ فَلاَ يَرَى مَا يُدليه عَلَى الدَّعْوَي بِه لِحُصُول مَقْصُوده وَمَرْغُوبِه فِيه ، وَبَيْانُ ذَلكَ : أَنَّ قَدْرَهُ مَائَةُ مَثْقَال ذَهَبًا دَفَعَ الزَّوْجُ مِنْهَا وَمَرْغُوبِه فِيه ، وَبَيْانُ ذَلكَ : أَنَّ قَدْرَهُ مَائَةُ مَثْقَال ذَهَبًا دَفَعَ الزَّوْجُ مِنْهَا سِتِّينَ كَمَا ثَبَّتَ ذَلكَ عِنْدَ القَاضِي وَبَقِيتُ أَرْبَعُونَ ثُمَّ ادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّ الزَّوْجَةَ الشَّقَطَت عِشْرِيْنَ مِنْهَا ، وَلَكِنْ لاَ بَيِّنَةً لَهُ عَلَى دَعُواهُ ، وَأَنْكُر وَالِدُهَا ذَلِكَ

⁽١) مواهب الجليل (٣/ ٥٠٣).

فَحِينَتُ لَهُ اسْتَنَابَ الْقَاضِيْ فُلاَنَا وَفُلاَنَا وَجُدَهُمَا الْحَالُ يُرِيدُ أَنَّ السَّفَرَ إِلَى تشيت عَلَى اَخْتِيارِ الزَّوْجَةِ هَلْ تُقرُ بَالإِسْقَاطِ أَوْ تَنْكُرُهُ ؟ وَاسْتَنَابَهُمَا أَيْضًا عَلَى تَحْلَيْفِهَا إِنْ أَنْكُرَتُهُ وَسَأَلاَهَا عَنْهُ فَأَنْكُرَتُهُ وَطَلَبَا مِنْهَا الْيَمِيْنَ فَامْتَنَعَتْ مِنْهُ ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ وَحَلَّفَتُهُ بِإِذْنِهِمَا وَإِنْ كَانَتُ لاَ تَقْبَلُ مِنْهَا عَلَى الْمَشْهُورُ لِقَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ يَمكَّنُ مَنْهَا إِنْ نَكَلَ) (١) فَلَمَّا قَدِما مِنْ تشيت وأخبرا الْقَاضِي بِمَا وَقَعَ بَيْنَهُ مَا وَبَيْنَ الزَّوْجَة أَمَر الْقَاضِي الزَّوْجَ بِغُرْمِ الأَرْبَعِيْنَ لِوَالدِ الزَّوْجَة بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ وَكَالتُهَا إِيَّاهَا فَدَفَعَ الزَّوْجُ قِيمتَهَا لَهُ بَالِغًا مَا بَلَغَتْ عَلَى يَدِ الْقَاضِي فَحِينَئِذ حَكَمَ وَكِيرًاءَ كُلِّ مِنْهُمَا كَانَ يَدَّعِي بِهِ عَلَى الأَخْرِ وَكُلْتَ فَلاَ وَجْهَ يَدُلُّ بِهِ عَلَى الأَخْوِ لِكُنْتَ وَكَيْتَ فَلاَ وَجْهَ يَدُلُّ بِهِ عَلَى الدَّعْوَى وَإِبْرَاءَ كُلِّ مِنْهُمَا مَا كَانَ يَدَّعِي بِهِ عَلَى الاَّحْوِي وَيُرْاءً كُلِّ مِنْهُمَا كَانَ يَدَّعِي بِهِ عَلَى الاَّحْوِي وَيُرْبَاءَ وَكُيْتَ فَلا وَجْهَ يَدُلُّ بِهِ عَلَى الدَّعُوى وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ انْتَهَى .

وَأَمَّا اسْتَرْعَاوُهُ فِي تلْكَ الْمُفَاضَلَة فَهُو مِنْ الصِّحة بِمنَاطِ الثُرِيَّا وَبَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّهُ استحْفَاظٌ فِي مُعَاوَضَة لِمَا فِي تلْكَ الْمُفَاضَلَة الَّتِي زَعَمَ أَنَّهُ اسْتَرْعِي [ق / الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ الْعَرُوضِ عَلَى الْمَدْهَبِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ عَنْ حَقِّهِ غَيْسَرَ جنسيْه فَهُوْ مُعْتَاضٌ كَمَا فِي نُصُوصِ أَمْتَنَا وَنَوازِلَهَا ، ولما فيه أيضًا مِنْ الْمُبَارَأَة مِنْ الْجَانِبَيْنِ كَمَا هُو مَرْسُومٌ فِي حُكْم الْقَاضِي ، وَحينئذ فَيُشْتَرَطُ فِي مَعْتَاضٌ لَمْ مُنْ الْمُبَارِأَة مِنْ الْمُبَارِأَة مِنْ الْمُبَارِقُ مَنْ الْمُبَارِقُ مَعْ الزَّوْجَ يُنْزَلْ بِهِ بَعْضَ الأَشْيَاء المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَيْخِ عَلَى ذَلِكَ الْمُفَاضَلَةَ مَعَ الزَّوْجَ يُنْزَلْ بِهِ بَعْضَ الأَشْيَاء المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ أَوْ إِخْرَاهُ بِخَوْف مُـوْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبِ أَوْ سَجْنِ . . .) (٢) إلَى خَلِيلٍ : ﴿ أَوْ إِخْرَاهُ بِخَوْف مُـوْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبِ أَوْ سَجْنِ . . .) (٢) إلَى خَلِيلٍ : ﴿ أَوْ إِخْرَاهُ بِخَوْف مُـوْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبِ أَوْ سَجْنِ . . .) (٢) إلَى الْمَعْمُ وَمِنْ الْمُعْلُومِ عِنْدَ العَامَة وَالْخَاصَّة أَنَّ الزَّوْجَ لا طَاقَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ هُورُ وَ مَوْلُ السَّيْمَ وَالْخَاصَّة أَنَّ الزَّوْجَ لا طَاقَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ هُورُ الْمُعْورُ ، وَأَنَّ المُسَتَرْعَى بِالْعَكْسِ بِالنِّسْبَة لِلزَّوْجَ ، وَلاَ سَيَّمَ النَاسِ وَلَذَلِكَ لَمُ الْاسْتِرْعَاء غَيْرَ شَاهِدَةً بِالإِحْرَاهِ كَمَا قَالَتْ ذَلِكَ لِي وَلِغَيْرِي مِنْ النَّاسِ وَلَذَلِكَ لَمُ

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

⁽٢) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

تَكْتُبُهُ فِي عَقْدِ الاَسْتِرْعَاءِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ فَبُطْلاَنُ الاَسْتِرْعَاءِ وَاضِحٌ لاَ غُبَارَ عَلَيْهِ لاَخْتلاَل شَرْطِهِ الَّذِي هُوَ الإِكْرَاهُ وَالإِخَافَةُ ، قَالَ (قَ) (١) عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلَيلٍ : (وَيُقرُ سَرِ ۗ) (٢) مَا نَصَّهُ : إِشْهَادُ السِّرِ لاَ يَنْفَعُ إِلاَّ عَلَى الَّتَى لاَ يُنْتَصَفُ مِنْهُ مِثْلَ السَّلْطَانِ ، وَالرَّجُلِ القَاهِرِ انْتَهَى .

وَنَحْوِهِ لـ (س) انْتَهَي .

وَقَالَ مَيَارَةُ نَاظمًا للْمَسْأَلَة :

فَفِي الْمُعَاوَضَةِ الاسْتِرْعَاءُ عَلَى يَصِحْ إِنْ عُلِمَ الإِكْرَاهُ عِلْماً مُتَّضِحْ

وَفِي (س) أَيْضًا مَا نَصُّهُ : عُقُوْد الْمَعَاوَضَاتِ مِنْ بَيْعِ وَخُلْعِ وَمُبَارَاة مِنْ الْجَانِيْنِ ، وَمَا أَشْبَةَ ذَلِكَ لاَ يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْاسْتِرْعَاء إِلاَّ بَعْدَ إِثْبَاتِ مَا يَدَّعِيهِ الْمُسْتَرْعَى . وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فَلاَ عِبْرَة بِاسْتِرْعَائِهِ وَكَذَا سَائِرُ عُقُودِ الْمُسْتَرْعَى . وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فَلاَ عِبْرَة بِاسْتِرْعَائِهِ وَكَذَا سَائِرُ عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ مِنْ نِكَاحٍ وَمُسَاقَاةٍ وَمُشَارِكَة ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ انْتَهَى .

وَفِي (عج) مَا نَصُّهُ : وَلاَ يَجُوزُ الاسْتَرْعَاءُ فِي الْبَيْعِ مِثْلَ أَنْ يَشْهَـدَ قَبْلَ البَيْعِ أَنَّهُ رَاجِعٌ فِي الْبَيْعِ ، وَأَنَّ بَيْعَهُ لأَمْرِ يَتَوَقَّعُهُ لأَنَّ الْبَايَعَةَ خَلاَفُ مَا تَطَوَّعَ بِهِ إِذْ قَدْ أَخَذَ الْبَائِعُ فِيهِ ثَمَنًا وَفِي ذَلِكَ حَقُّ لِلْمُبتَاعِ إِلاَّ أَنْ يَعْرِفَ الشَّهُودُ الإِكْرَاهَ عَلَى الْبَيْعِ وَيُضْمَنُ الْعَقَدُ بِشَهَادَةِ مَنْ يَعْرِفُ الإِخَافَةَ وَالتَّوَقُّعَ الَّذِي ذَكَرَاهَ انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ مَحَمَّدٌ الصَّغيرُ مَا نَصُّهُ : فَتَحَصَّلَ لَنَا مِنْ هَـذهِ النَّقُولِ أَنَّ المُسْتَرْعَى لاَ بُدَّ لهُ مِنْ السَّبِ حَاْلَ الاسْترْعَاء غَيْرَ أَنَّ العُقُودَ العَوضيَّاتَ لاَ بُدَّ فِيهَا مِنْ مُعَايِنَةِ السَّبَب ، وَأَمَّا التَّطَوُّعِيَّاتِ فَيكُفْيَ فِيْهَا المَسْتَدْعَي أَنْ يَذَكُرَ السَّبَبَ وَإِنْ لَمَ يُعْلَمْ ذَلكَ إلاَّ مِنْ قَوْله انْتَهَى .

وِ إِلَى غَيْرٍ ذَلِكَ مِمَّا لاَ يُعَدُّ كَثْرَةً مِنْ نُصُوْصِ أَئِمَّتِنَا الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا قُلْنَاهُ

⁽١) التاج والإكليل (٥ / ٨٤) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۰۹) .

أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشَيْةَ الإِطَالَةِ انْتَهَى .

وَلاَ حُبَّةَ لَهُ أَيْضًا فِيمَا إِذَا ادَّعَي أَنَّ تِلْكَ الْمَعَامَلَةَ غَيْرُ سَدَاْد وَهُوَ وَكَيْلٌ ، وأَنَّ الوَكِيلَ لاَ يَصْلُحُ لاَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْوِّضًا أَمْ لاَ فَإِنْ كَانَ مُعَوِّضًا فَلاَ رَيْبَ فِي جَوَازِ وَإِمْضَاء صَنَيْعِه الْمَذْكُورِ عَلَي ابْنَتِه إِذْ هُو عَيْنُ السَّدَادِ وَالنَّظْرَ لَهَا لأَنَّ الزَّوْجَ لَيْسَ مِنْ أَرْبَابِ النَاضَ فَإِذَا أَخَذَ مِنْ الزَّوْجِ لَيْسَ مِنْ أَرْبَابِ النَاضَ فَإِذَا أَخَذَ مِنْ الزَّوْجِ مَا يُسَاوِي الذَّهَبَ مِنْ العَرُوضِ فَلاَ غُبْنَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنِ الوَكِيْلِ الْمُفَوَّضِ : (فَيُمْضِي النَّظَرَ) (١) انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُفُوَّضِ فَعَايَةُ أَمْرِهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا الْخَيَارَ فِي إِجَازَةِ صَنَيْعِهِ عَلَيْهَا وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَحْصَلُ مَنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهَا بِهِ بِنْ قَوْلُ وَفَعْلٍ مَمَّا هُوَ مُقَرَّدٌ فِي مَبْحَث خِيَارِ الْبَيْعِ وَالنَّقَيْصَة مِنْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، فَإِنْ حَصَلَ مَنْهَا ذَلِكَ فَلاَ مَنْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، فَإِنْ حَصَلَ مَنْهَا لِتَقُويْمِهَا مَنْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، فَإِنْ حَصَلَ مَنْهَا لِتَقُويْمِهَا مَنْ النَّهُ وَلا مِرْيَةَ فِي حُصُول ذَلِكَ مِنْهَا لِتَقُويْمِهَا الْعَرُوضَ الَّذِي أَخَذَ وَالِدُهَا مِنْ الزَّوْجِ انْتَهَي. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٨) [٨] سُوَالٌ: عَنْ الْمُحَكَّمِ هَلْ يَجُونُ لَهُ خَلْعُ نَفْسِهِ فِي أَثْنَاءِ الْخُصُوْمَة أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِل أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيْسِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ ـ رَضْيَ اللهُ عَنْهُ ـ عَنْ مُحكَم تَشَاغَبَ الْخَصْمَان بَيْنَ يَدْيِهِ وَكَثُرَ كَلاَمُهُمَا فَقَالَ لَهُ مَا: إِذْهَبَا عَنِي فَلَسْتُ أَنْظُرُ بَيْنَكُمَا فِي هَذِه المَسْأَلَة فَخَلَعَ نَفْسَهُ مِنْ تَحْكَيْمِهِمَا إِيَّاهُ هَلْ لَهُ وَلَكَ بَعْدَ مُضِيِّ مَجَالِسَ أَمْ لا وَيَلْزَمُهُ التَّحْكِيْمُ لِقَبُولِهِ وَلاَ مَحِيْصَ لَهُ عَنْهُ ؟

فَأَجَابَ : الْمُحَكَّمُ المَذْكُورُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْزِلَ نَفْسَهُ عَنْ القَضِيَّةِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا بَعْدَ أَنْ نَظَرَ بَيْنَ الْحَصْمَيْنِ فِي بَعْضِ فُصُولِهَا لِمَا تَعَلَّقَ مِنْ الْحَقِّ فِيْهِ بِالنَّظَرِ الْمُلْتَزِمِ المَشْرُوعِ لِلْخَصْمَيْنِ إِلاَّ بِرَضَاهُمَا .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

قُلْتُ : لأَنَّهُ كَالْوكِيْلِ فَكَمَا لاَ يكُونُ لِلْوكِيْلِ الانْحِلاَلُ إِذَا قَاعَدَ الْخَصْمَ المَرَّةَ وَالمَرَّتَيْنِ عَلَى المَشْهُورِ إِلاَّ بِعُذْر كَذَلكَ لاَ يكُونُ لِلْمُحكَّمِ الانْحِلاَلُ وَهَلْ لأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ النَّزُوعُ ؟ أَمَا بَعْدَ الْحُكَم فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ اتَّفَاقًا ، قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ .

وَهَلْ لَهُ النَّزُوعُ قَبْلَهُ ؟ قَوْلاَن لَمُطَرِّف وَابْنِ المَاجِشُونِ وَأَصْبُغِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعَزَّى ابْنِ يُونُسَ الأَوَّلُ لَسَحْنُونِ أَيْضًا ، قَالَ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَصْوَبُ .

ابْنُ يُونُسَ عَلَي أَصْبُغِ فِي الخَصْمَيْنِ : يَتَّجِهُ الْقَاضِي الْحَكَمُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَيَسْتَغِيْثُ بِالأَمِيْرِ وَهُوَ جَائِزٌ فَيَاْمُرَ بِتَرْكَ النَّظْرِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَرَافَعَا عِنْدَه وَنَظَرَ فَي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَرَافَعَا عِنْدَه وَنَظَرَ خَتَى تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقَ فَيَنْفَذُ لَهُ حُكْمَةُ وَلا يَنْظُرُ إِلَى نَهْي الأَمِيْرِ إِلاَّ أَنْ يَعْزِلَهُ رَأْسًا وَإِنْ كَانَ فِي بَدْء أَمْرِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ حَقَ أَحَدِهِمَا فَلْيَنْتَهِ وَلَيَدَعْهُمَا .

البُرْزُلِيُّ: وَكَثْيِرًا مَا يَقَعُ فِي رَمَننَا نَهْيُ الأَمْيِرِ الْقَاضِي عَنْ تَمَامِ الحُكْمِ فِي قَضِيَّة وَيَنْهَاهُ عَنْهَا ابْتَدَاءً فَيَحْجُرُ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَحْكُم عَلَي الأَجْنَادِ أَيَّامَ الْحَرَكَة ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ ظُهُورِ الْحَقِّ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَبَعْدَ ظُهُورِه يَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ فِي إِثْمَامِهِ إِنْ أَمْكَنَ ، وَلَمْ تَنْشَأْ عَنْهُ مَفْسَدَةٌ ، وَإِنْ ظَنَّ إِنْشَاءَ المَفْسَدَة تَرَكَ وَكَانَ كَالْمُكْرَهِ ، وَلَهُ مَنْدُوْحَةٌ عِنْدَ الله تَعَالَى انْتَهَى. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٩) [٩] سُؤَالُ : عَمَّنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ بَقَرَة مَثَلاً بِيَد آخَر ، وَقَالَ الَّذي هِي بِيَده : وَهَبَهَا لِي فُلاَنُ أَوْ اشْتَرِيْتُهَا مِنْ فُلاَن ، فَكَلَفَ الْقَاضِيِّ الْمُدَّعِي أَنْ يَأْتِي بِبَيِّنَةَ، وَعَجَزَ عَنْهَا وَقَالَ للَّذي فِي يَدَه البَقَرَةُ : احْلَفْ ، فَقَالَ : لاَ أَحْلَفُ إلاَّ أَنِي الشُّرِيْتُهَا مِنْ فُلاَن أَوْ وَهَبَهَا لَيْ وَلاَ عِلْمَ لِي بِأَصْلَهَا . هَلْ هَذَا الْجَوَابُ مِنْ اللُدَّعِي نُكُولٌ عَلَيْه أَوْ كَيْفً الحُكُمُ ؟

جَوابُهُ : مَا فِي « نَوَازِل الْفَقِيْهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ » وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ادَّعَى شَيْئًا مَعَيَّنًا فِي يَدَ رَجُلٍ وَتَرَاْفَعَا وَقِيْلً لِلْمُدَّعِيْ عَلَيْهِ : احْلِفْ عَلَيْ وَسُئِلَ عَمَّنْ الْمُدَّعِيْ عَلَيْهِ : احْلِفْ عَلَيْ وَسُئِلَ الْمُدَّعِيْ عَلَيْهِ : احْلِفْ عَلَيْ وَسُئِلَ الْمُدَّعِيْ عَلَيْهِ : احْلِفُ عَلَيْ وَلَا عَلَيْ وَاللَّهُ وَهُو وَهُبَ لِيْ ، وَلاَ عَلَيْ وَلَا اللَّهُ وَهُ وَهُبَ لِيْ ، وَلاَ

عَلْمَ لِي فِي أَصْلُهِ ، هَلْ هَذَا الْجَوَابُ نُكُولٌ مِنْ اللَّدَّعَى عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ مِلْكُ اللَّشَوَرِي أَوْ اَلْوَاهِبِ لَحَلَفَ عَلَى نَفْيِ دَعْوَاهُ ؟ بَيِّنُوا لَنَا مَذْهَبَ خَلِيْلٍ .

فأجَابَ : إنِّي لاَ أَعْلَمُ مَذْهَبَ خَليل ، وَلاَحَصَلَ لي علْمٌ بهَده المَسْأَلَة ، وَلَيْسَ عندي فيهَا أَكْثَرُ ممَّا أَنْقُلُهُ لَكُمْ مَنْ « تَبْصرَة » اللَّخْميِّ فَانْظُرُوا فيه فَإِنْ حَصَلَ لَكُمُّ بِلَدَكَ المَقْصُودُ فَالْحَمْدُ للَّهَ ، وَإِلاَّ فَلاَ عَلْمَ عنْدي غَيْرُ ذَلكَ لأنِّي لَسْتُ بِتلْكَ المُثَابَةَ ، وَنَصُّهُ في بَابِ الدَّعْوَى وَالأَيْمَـان منْ كتَابِ الشَّهَادَاْت : وَإِنْ ادَّعَي عَبْدًا في يَد رَجُل أَنَّهُ لَهُ ، وَقَالَ : أَبَقَ منِّي ، فَإِنْ كَانَا منْ بَلَد وَاحد كُلِّفَ أَنْ يَأْتِي بِلَطْخِ أَنَّهُ مِلْكُهُ ؛ لأَنَّ مِلْكَ ذَلكَ لاَ يَخْفَى عَلَى جِيْرَانه ، وأَهْل سُوْقه ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا طَارِئَا لَمْ يَحْلَفْ أَحَدُهُمَا للأَخر لأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى عَلَى الطَّارَئ عَلَى الْمُقِيْمِ قَالَ اللُّدَّعَى عَلَيْهِ: أَنْتَ لاَ تَدَّعِي عَلَىَّ مَعْرِفَةَ ذَلكَ لأَنِّي لَسْتُ منْ بَلَدِكِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُوْنَ صَـادِقًا ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَيْ الْمُـقِيْمُ عَبْـدًا أَفْتَىَ بِهِ الطَارِئَ لَمْ يَحْلَفْ لأَنَّهُ لاَ عَلْمَ عَنْدَهُ هَلْ هُوَ ملْكُهُ أَمْ لاَ ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُ مَا شَاهِدًا أَنَّهُ عَبْدُهُ فَحَلَفَ مَعَهُ ، فَإِنْ نَكُلَ لَمْ تُرَدُّ اليَميْنَ لأَنَّ الآخَرَ لاَ علْمَ عنْدَهُ فَلاَ يَحْلفُ عَلَى تَكْذَيْبِ الشَّاهِد ، فَإِنْ طَلَبَ اللُّدَّعِي وَقَفَ العَبْدُ ليُشْبِتَ مِلْكَهُ فَيْمَا قَرُبَ كَالْيَوْم وَشَبْهِهِ وَقَفَ لَهُ ، فَإِنْ أَتَى بِسَـمَاعِ أَوْ شَاهِدِ عَدْلِ أَنَّهُ مِلْكُهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَبَقَ منْهُ كَانَ الوَقْفَ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَوْقَفُ الشَّهْرَ وَنَحْوَهُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ: يُوْقَفُ الْمُخَمْسَةَ الأَيَّامَ وَالْجُمَعَةَ وَالأَوَّلُ أَحْسَنَ ، فَإِذَا مَضَى الأَجَلُ وَكُمْ يَأْت تَلَومُ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَأْت سُلِّمَ العَبْدُ إِلَى مَنْ كَانَ بِيَــــدِه بَعْدَ يَميننه إِذَا أَشْبَهَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ عِلْمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ [ق / ٧٦٤] بَلَد وَاحِد سُلِّمَ إِلَيْه منْ غَيْـر يَميْن ، فَإِنْ أَتَى بَعْـدَ ذَلكَ بشَاهِد ، وَكَانَ وَقْفَ سَـمَاع حَلَفَ مَعَ هَذَا وَاسْتَـحَقَّ ، وَإِنْ نَكُلَ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ أَنْ يَرُدَّ اليَميْنَ ؛ لأَنَّ المَدَّعَـى عَلَيْه لاَ علْمَ عنْدَهُ مِنْ صِدْقِ الشَّاهِدِ وَلاَ مِنْ كَذِبِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ منْهُ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٠) [١٠] سُؤَالٌ : عَنْ بَدُويٌّ وَجَبَتْ عَلَيْه يَميْنٌ أَيَحْلَفُهَا بِمَوْضعه أَوْ

يُجْلَبُ إِلَى جَامِعِ الْحَاضِرَةِ فَيَحْلَفُهَا بِهِ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي « مَيَارَة » عَلَى الزقاقية عنْدَ قَوْلِهَا وَإِلاَّ فَأَخرِج أَوْ يَمِينًا بِمُصْحَف (١) انْتَهَى الْبَيْتُ وَنَصَّهُ: وَسَعْلَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغَيْرُ عَنْ قَوْمٍ لاَ جَامِعَ لَهُمْ، فَأَجَّابَ : يَحْلَفُونَ حَيْثُ هُمْ ، وَقَيْلَ : إِلاَّ أَنْ يَكُونُوا قَرِيْبًا مِنْ المصرِ عَشَرَةَ أَمْيَال، قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَنْ يُجْلَبُوا إِلَى المصرِ فَيَحْلِفُونَ فِي المَسْجِدِ انْتَهَى.

وَأَجَابَ التَّازِعَذْرِيُّ أَنَّهُمْ يُجْلبُونَ إِلَى المَسْجِدِ الْجَامِعِ بِقَدْرِ مَسَافَةِ الْجُمَعَةِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِلتَّاوُدِيِّ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَنَصَّهُ : فَمَنْ لاَ جَامِعَ لَهُمْ حَلَفُوا حَيْثُ هُمْ، وَلَهُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَأَهْلُ البَّادِيَةِ يُجْلَبُونَ لِلْجَامِعِ إِنْ قَرْبُوا مِنْهُ كَثَلاَثَةَ أَمْيَالُ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلاَم بْنِ مُصَعَبِ وَهُوَ أَحْسَنُ وَأَحْوَطُ ، وَلاَ يُمكَّنُ مَنْ كَانْ مِحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلاَم بْنِ مُصَعَبِ وَهُوَ أَحْسَنُ وَأَحْوَطُ ، وَلاَ يُمكَّنُ مَنْ كَانْ بِالْبَوَادِي مِنْ ذَلِكَ فَتَضِيْعُ الدِّمَاءُ انْتَهَى. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥١) [١٠] سُؤَالٌ: عَنْ جِيْرَان مُشْتَرِكَيْنَ فِي الْمَرِّ وَفِي الْمَرِّ مَخْزِنٌ فَادَّعَي كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَسُلَّمُ سَطْحَ الْمَخْزَن فِي صَحْنِ دَارِ أَحَدِهِمَا ، فَمَا الْحُكْمُ فَادَّعَي كُلُّ مِنْهُمَا أَقْ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ إلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بِيِّنَةٌ فَهَلْ يَكُونُ بَيْنَهَمَا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ إلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِذَا فَرَضْنَا أَنْ كَوْنَ السَّطْحِ عِنْدَ أَحَدِهِمَا لاَ يُفِيدُ فَمَا الْحُكُمُ أَيْضًا إِذَا لَسَّطْحِ عِنْدَ أَحَدِهِمَا لاَ يُفِيدُ فَمَا الْحُكُمُ أَيْضًا إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَاوَمَهُ مِنْ الأَخْرِ قَبْلُ ؟

جَوَابُهُ : وَاللهُ الْمُوَفَقُ لِلصَّوَابِ : إِنَّ ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَاوِمَـهُ مِنْ الآخرِ ،

⁽۱) انظر البيت رقم (٦٢) من الزقاقية ، وتمامه : وإلا مخلّف ثم خيّر بما خلا . وهنا استدل بعض الشراح على الناظم أنه لم يذكر قولاً رابعاً كان يمكن صوغه هكذا :

وقال ابن زرب: يبتلى فى مقاله: ببعث له مع شاهدين وأبطلا. وانظر فى شرح هذا البيت: « موسوعة قواعد الفقه ووالتوثيق المستخرجه من « حادى الرفاق إلى فهم لامية الزقاق» (ص/ ١٩٤ - ١٩٥).

فَإِنَّهُ يُقَضِيَ بِهِ للْمَسَاوَمِ مِنْهُ لِإِقْرَارِ الآَخَرِ لَهُ بِملْكِيَّتِهِ لَهُ بِمُسَاوَمَتِهِ لَهُ ، قَالَ (مخ) فَي « كَبِيْرِهِ » نَاقِلاً عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَنَحْوِهِ فِي (عَجَ) : صِيْغَةَ الإِقْرَارِ الصَّرِيْحَةِ النَّي يُؤَاخَذُ بِهَا هِيَ مَا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ دَعُويَ اللَّقِرِّ لَهُ مِنْ لَفْظِ اللَّدَّعَي عَلَيْهِ أَوْ كُتُبِهِ أَوْ كُتُبِهِ أَوْ كُتُبِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

وَإِنْ لَمْ تَشُتُ المُسَاوَمَةُ ، فَالْمَخْزَنَ لِمَنْ إِلَيْهِ سُلِّمُ السَّطْحِ لِشَهَادَةِ العُرْفِ لِهُ بِالْمِلْكِيَّةِ لِكُونِ السَّادِةِ جَارِيَةً أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَفْعَلُهُ إِلاَّ ذَوُوا الأَمْلاَكِ ، قَالَ فِي الْمُلْكِيَّةِ لِكُونِ السَّعَادَةِ جَارِيَةً أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَفْعَلُهُ إِلاَّ ذَوُوا الأَمْلاَكِ ، قَالَ فِي الْمُحْرَةِ الْحُكَامِ » فِي الْفُصْلِ السَّابِعِ وَالْخَمْسِيْنَ فِي الْقَضَاءِ بِالْعُرْفِ وَالعَادَةِ مَا نَصَّهُ أَنَّ وَمِنْ ذَلِكَ الحُكْمُ بِالقَمْطِ وَوَجْهِ الْحَافِظِ وَغَيْرِهِ) وَسَيَاتِي حُكْمُ ذَلِكَ الْمُعْمِينَ فَي الْقَمْدِ وَوَجْهِ الْحَافِظِ وَغَيْرِهِ) وَسَيَاتِي حُكْمُ ذَلِكَ الْتَهَى .

قُلْتُ : هُوَ قُولُهُ هُوَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : بِمَا يَظْهَرُ مِنْ قَرَائِنِ الأَحْوَالِ وَحْكُمُ الْفَصَاءِ الْفَصَاءِ : الْمَاحِبِ الوَجْهِ وَمَعَاقِدِ القَمْطِ الْفَرَاسِةِ وَإِثَارَاتُهَا إِذَا تَنَازَعَا جَدَارًا حُكَمَ بِهِ لِصَاحِبِ الوَجْهِ وَمَعَاقِدِ القَمْطِ وَالطَّاقَاتِ وَالْجُذُوعِ وَذَلِكَ حَكْمٌ بِالأَمَارَاتِ انْتَهَى .

وَفِي « مُخْتَصَرِ البُرْزُلِي » مِنْ نَوَازِلِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ مَا نَصَّةُ : وَمَا زَالَتُ الْأَشْيَاخُ يُفْتُونْ بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ عَقْدُ الْبِنَاءِ ، وَفِيهِ أَيْضًا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : وَأَيْتُ المُفْتِيْنَ مِنْ شُهِدَ لَهُ البِنَاءُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ رَأَيْتُ المُفْتِيْنَ مِنْ شُهِدَ لَهُ البِنَاءُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ رَبِّهِ عَلَيْه يَمِيْنًا ، وَهُو قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهِ أَيْضًا : إِنْ كَانَ لأَحَدهما فِيه كُويً وَلَيْسَ مُنْعَقِدًا لِوَاحِد مِنْهُ مَا فَهُو لَمَنْ إِلَيْهِ مَرَافِقُهُ ، وَإِنْ كَانَتُ الكُوى لَهُمَا فَهُو بَيْنَهُمَا .

التُونُسِيُّ : يُرِيْدُ بِالكُورَي غَيْرَ النَّافِذَةِ مِمَّا تُدَفَعُ فِيْهِ الأَشْيَاءُ فَأَمَّا النَّافِذَةُ لِلضَّوْءِ فَلاَ دَلِيْلَ فِيْهَا انْتَهَي الْمَرَادُ مِنْهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَانَ كَلاَمُ الأَشْيَاخُ إِنَّمَا هُوَ فِي الجِدَارِ إِذَا وَقَعَ النِّزْاعُ فِيهِ . قُلْتُ : لاَ فَرْقَ بَيْنَ الجِدَارَ وَالبَيْتِ فَحَيْثُ وَقَعَ النِّزَاعُ فِي جِدَارٍ أَوْ بَيْتٍ مِنْ الْجَارْ وُعُدُمَتْ البِّيَّنَةُ فَمَنْ شَهِدَ لَهُ الْعُرْفُ قُضِيَ لَهُ بِهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : فَفِي ابْنِ يُونُسَ : لاَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ أَحَـد مِنْ عَشَيْرَتِهِ وَبَيْنَ خَصْمُهُ وَإِنْ رَضِيَا بِحَكَمٍ أَجْنَبِيٍّ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا خَصْمُهُ وَإِنْ رَضِيَا بِحَكَمٍ أَجْنَبِيٍّ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائدَةٌ أَخْرَى : وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الشُّيْوْخِ ابْنُ لُبِّ : مَا جَرَى بِهِ عَمَلُ النَّاسِ وَتَقَادَمَ فِي عُرْفِهِمْ ، وَعَادَتِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُ مَخْرَجٌ مَا أَمْكَنَ عَلَي خِلاَفٍ أَوْ وِفَاقٍ إِذْ لاَ يَلْزَمُ ارْتِبَاطُ الْعَمَلِ بِمَذْهَبِ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَشْهُورٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ .

وَقَالَ أَيْضًا : عَـمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الأَقْطَارْ بِغَيْرِ الْمَذْهَـبِ لِلضَّرُورَةِ سَائِغٌ جَائِزٌ .

وَقَالَ عِزَّ الدَّيْنِ فِي قَـواَعِدِهِ الصَّغْرَى فِي تَنْزِيلِ الْعَـادَةِ وَقَرْائِنِ الأَحْوَالِ مَنْزِلَةَ صَرِيْحِ المَقَالَ فِي تَخْصِيْصِ العَّمُومِ وَتَقَـيْدِ المُطْلَقِ مَا نَصُّهُ : وَاخْتُلِفَ فِي وَجُوبِ الْحِبْرِ عَلَى النَّاسِخِ وَالْخَيْطِ عَلَى الْخَيَّاطِ لاضْطِّرَاْبِ العُرْفِ فِيهِ .

كَذَا مُعَاوَضَةً رِبْعِ الْحُبسِ عَلَى شُرُوْطٍ عُيَّنَتْ لِلمُؤْتَسِي .

انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسالَةٌ فِي الْقَضَاءِ

وَنَصَّهَا بَعْدَ البَّسْمَلَة وَالْحَـمْدَ لَه وَالْحَوْقَلَة : حَمْدًا لَمَنْ قَالَ : ﴿ فَإِن (١) انتَهَوْا فَلا عُدُوانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالمينَ ﴾ (٢) ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بالْقسط إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾(٣) والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَىْ إمَام وسَيِّد المُرْسَلِيْنَ ، وعَلَى آله وأَصْحَابِهِ وأُمَّتُه أَجْمَعِيْنَ أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَكُنْ في علم مَنْ يَقَفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ منْ أَهْلِ الْعَلْمِ وَالدِّرَّايَةِ والإِنْصَافِ وَالْعَدَالَةِ أَنَّ الْخُصُوْمَةَ الَّتَـي لَهَا تَأْثَيْرٌ في فَسَاد العَقْد إِنَّمَا في الْمُتَـقَدِّمَةُ عَلَيْه غَيْرُ المُنْقَطَعَة بِعَجْز صَاحِبِهَـا عَمَّا يَنْفَعُهُ ، وأَمَّا الحَادِثَةُ بَعْدَ انْبِرَامِهِ فَلاَ تَأْثِيرَ لَهَا في فَسَاده إنْ عَجَزَ صَاحِبُهَا عَنْ مُوْجِبَات الاسْتحْقَاق بدَليْل بَقَائه عَلَى مَا كَانَ عَلَيْه منْ الصِّحَّة ، وَإِنْ حَصَلَ مُوْجِبُ الأستُحْقَاق وَاسْتَحَقَّ المبَيْعَ فَفَسَخَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَة الاستُحْقَاقِ لا مِنْ جَهَة الْفَسَــادِ ، وَهَذَا كَادَ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ المَعْلُــوم منْ الدِّيْن ضَرُورَةً ، وَالشَّاهــدُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ قَوْلُ الْقَائِلِ بِمَنْعِ شراء مَا فِيْه خُصُومَةً عَلَى الْمَشْهُورِ تَأْمَّلُ ، وَمَا في « نَوَازل مُخْتَصَر البُرْزُليِّ وَنَصَّ الْمُرَاد منْهُ بَعْدَ حَذْفي صَدْرَ كَلاَمه: قَالَ ابْنُ حَجَر: وَإِنَّمَا يُجِيْزُ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً بِثَبَاتِ الْبَيْعِ أَوْ شُهِدَتْ شَهَادَةٌ لَمْ تُؤثِّر سَبَبًا فَتَبْقَى عَلَى مُجَرَّد الدَّعْوَى ، ، ولُو كَأَنت شُبْهَةُ الْخُصُومَة قَويَّةً ، وَخَصُوْمَتُهُ قَائِمَةٌ بِبَيِّنَة أَقَاْمَهَا لَكَانَ الْبَيْعُ فَاسدًا لِأَنَّه غَدْرٌ فَبَانَ لنَاظره أَنَّ الْخُصُوْمَةَ الَّتِي لَهَا تَأْثَيْرٌ في فَسَاد الْعَقْد لاَ بُدَّ أَنْ تَكُونَ قَويَّةً قَائِمَةً قَبْلَهُ ، وَأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ وَلَكِنَّهَا قَدْ انْقَطَعَتْ فَعَجْ زِ صَاحِبِهَا عَمَّا يَنْفَعُهُ شَرْعًا ، فَلاَ تَأْثَيرَ لَهَـا فِي فَسَادِهِ وأحـرى الحادثة بعد وُقُـوعِهِ وانْبِرَامِـهِ وَيَنْتُجُ عَنْ هَذَا أَنَّ بَيْعَ

⁽١) سقط من الأصل.

⁽٢) سورة البقرة (١٩٣) .

⁽٣) سورة المائدة (٤٢) .

البَشيْر بْن مُحَمَّد لمُحَمَّد بْن التَّوَاتِي دَارَهُ الكَائنَةَ بولاَته َّ جَائِزٌ صَحِيحٌ نَافِذٌ لاَ خَلَلَ فِيْهُ بِوَجْهُ مِنْ الوُّجُوْهِ الشَّرْعِيَّةِ لِوُقُوْعِ الْبَيْعِ بَيْنَهُمَا بِٱلنِّعْمَةِ ، وَلَمْ تَقُمُّ فِيهَا خُصُومَةٌ إِلاَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِولاَتِهِ بِـمُدَّة أَنْشَبَهَا فيها سَيِّـدُ عُثْمَـانُ ابن الطَّالب عَبُـدَ الرَّحْمَن الْنَزارِيُّ مُحْتَجَّا بِعُقُودِ عنْدَهُ عَلَى زَعْمه لاَ طَائلَ تَحْتَهَا ، أَيْ لاَ نَفْعَ لَهُ فيها فَأَقُولُ فِي شَأْنِهَا وَاللهُ الْمُوَفِّقُ للصَّوَابِ وَإِلَيْهِ المَرْجِعُ وَالمَآبُ : إِنَّ عَقْدَ الوَكَالَة لَهُ بالتَّفْويض فِي بَيْعِ الدَّارِ وَتَسْمِـيَة الثَمنِ لَهُ ، وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ شَـاءَ بَاعَ منْ نَفْسه لنَفْـسه ، وَإِنْ شَاءَ أَيْضًا أَنْفَقَ الثَّمَنَ فِي مَـصَالِحِ نَفْسِـهِ إِلَخْ ، إِنْ كَانَ حَقًّا فَإِنَّهُ بَاطِلٌ لتَكْذيب نَفْسَهُ وَالْبِيَّنَّةُ الشَّاهدَةُ عَلَيْه بذلك سُؤَالُهُ منْ الْمُشْتَرِى بَيْعَ بَعْضِ الدَّارْ المَذْكُورَة بِخَمْسَة وَعَشْرِيْنَ مَثْقَالاً ذَهَبًا لزَعْمِه أَنَّهُ لَيْسَ لرَبِّ الدَّارِ إلاَّ مُقَابَلَةُ ذَلكَ مِنْهَا ، وَمَنْ أَقَرَّ بِمَا يُوجِبُ تَكُذيبُهُ نَفَّسَهُ بَطَّلَتْ دَعْوَاهُ مَنْ أَصْلُهَا كَمَا في شُرُوح الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ الشَّرِكَةِ وَكَذَا تَسْقُطُ بِبَيِّنَتِه إِنْ أَقَرَّ بِمَا يُوْجِبُ تَكْذيبَهُ إِيَّاهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلكَ الشَّيْخُ خَليلٌ في بَابِ الوكَالَة وَالْقَـضَاء فَلاَ نُطيْلُ بذكْر كَلاَمه فى ذَلكَ ، وَأَمَّا عَقْدُهُ فَتَمْلَيْكُ وَالدَتُه لَهُ مَالَهَا منْ الدَّار فَهُوَ بِمَثَابَة هَيْهَاتَ تَضْربُ فِي حَدِيْدِ بَارِدِ ؛ لِعَدَم حَوْزِه لِمَا أَعْطَتْهُ مَنْهَا إِلَى أَنْ تُوفِّيتُ رَحْمَةُ الله عَلَيْهَا كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ مِنْ أَهْلِ وَلاَتَه فَفِي بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ [ق / ٧٦٥] وَلاَ تَتمُّ هبَةٌ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَبْسٌ إلاَّ بالحيَازَة فَإنْ مَاتَ الْوَاهبُ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فَهِيَ مِيْرَاثٌ فَبَانَ منْ هَذَا أَنَّ مَا أَعْطَتْهُ وَالدَّتُهُ تُرَاثٌ عَنْهَا بَيْنَهُ وبَيْنَ شَقَيْقه الصَّالح عَلَى النِّصْفِ إِذْ لاَ وَرَثَةَ لَهَا غَيْرَهُمَا أَمَّا نَصِيْبُ الصَّالِحِ فَقَدْ بَاعَتْهُ وَرَثَتُهُ للْبَشير الْمَذْكُورِ وَأَمَّا نَصِيْبُهُ هُوَ فَقَـدْ أَخَذَهُ البَشِيرُ فِي بَعْضِ قَضَاءِ الْحَقِّ الَّذِي لَهُ بِهِ عَلَيْهِ الْعَــلاَّمَةُ الْفَــقِيْــهُ المَرْوَانُ وَقَدْرُهُ خَــمْسُ حَلَوْبَات بَقَرًا أَعْــطَاهُنَّ لَهُ ملْكَا وَمَنَحَ لَهُ سَادسَةً حَلُوبَةً ، وَأَعْطَاهُ أَيْضًا أَرْبَعَةَ مَرَاكبَ وَمَحْلبًا وَحُقَّةً وَابْنَ لَبُوْن بَقَرَا أَيْضًا ، وَأَرْبَعَ حَلُوبَاتٍ مِنْ الْغَنَم ثَلاَثًا مِنْهُنَّ مِنْ المَعْزِ وَالرَّابِعَةُ مِنْ الضَّانِ وَفَحْلاً مِنْ المَعْزِ

وَمَوْجَلاً [] (١) وَقَشَّابَةً وَسَرَاوِيْلَ وَحَملاً مِنْ الزَّرْعِ ، وَهَذَا كَتَبْتُهُ مِنْ خَطِّ الْحَاكِم بِهِ وَلَمْ يَزَلُ الْحُكْمُ بَيَدِ صَاحِبِهِ إِلَى الْآنَ وَلاَ رَيْبَ فِي جَوَازِ وَنُفُوذِ ذَلكَ الْأَخُدَ لاَّخَذِه ، وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنَ الْحَاكِم أَوْ دُوْنَ عِلْمٍ لَمَا خُوذَ مَنْهُ لَقُدْرَةَ المَا خُوذَ مَنْهُ الْقَضَاءَ وَلَمْ يَقْبِضُهُ إِلَي الآنَ فَصَارَ مَاطِلاً ، فَفِي الْحَدَيْثُ: ﴿ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلُمْ ﴿ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

وَلاَ يَخْرُجُ مِنْ عُهْدَةِ المَطْلِ بِتَرْكِ رَبِّ الْحَقِّ طَلَبَهُ اسْتحْيَاءً كَمَا فِي (مِحْ)(٣) وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مَا فِي « مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ »(٤) وَنَصَّهُ : (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيْلٍ »(٤) وَنَصَّهُ : أَوْنَ قَدَرَ عَلَى الْخَذُ مَا فِي « مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ »(٤) وَنَصَّهُ أَذُهُ إِنْ يَكُنْ يَخْشَى عُقُوبُةً وَأَمِنَ فِتْنَةً وَرَذِيلَةً أَيْ : تُنْسَبُ إِلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلاَ مَوْيَةَ فِي تَوَفَرُّ الشُّرُوطِ الثَّلاَثَة فِي هَذَا الأَخْذ (مخ) : هذه المَسْأَلَة تُعْرَفُ [عَنْدَهُمُ] (٥) بِمَسْأَلَة الظَّفَرِ ، وَالمَعْنَي أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ حَقَّ المَسْأَلَة تُعْرَفُ الْعَيْرِ ، وَقَدَرَ عَلَى أَخْذَه أَوْ أَخْذَ مَا يُسَاوِيْ قَدْرَهُ مِنْ مَالِ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَعَلَى] (٢) غَيْرِه ، وَقَدَرَ عَلَى أَخْذَه وَسُواءً كَانَ ذَلِكَ مِنْ جَنْسِ شَيْتِه أَوْ مِنْ عَيْرِ جِنْسِه فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَخَدُ ذَلِكَ مِنْ عَسِرِ مِنْ عَيْرِ جِنْسِه فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَخَدُ ذَلِكَ مِنْ عَلِم عَرِيْمُهُ ، أَوْ لَمْ يَعْلَم ، وَلاَ يَلْزَمُهُ الرَّفْعُ إِلَى عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَوَاءً عَلَم غَرِيْمُهُ ، أَوْ لَمْ يَعْلَم ، وَلاَ يَلْزَمُهُ الرَّفْعُ إِلَى عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَوَاءً عَلَم غَرِيْمُهُ ، أَوْ لَمْ يَعْلَم ، وَلاَ يَلْزَمُهُ الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِم . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنْ وَدِيْعَة [أَوْ غَيْرِها] (٧) ، وَهُو المُتَامَدُ وَمَا مَرَ [آيفا] (٨) فِي بَابِ الْوَدِيْعَة مِنْ قَوْلِه : (وَلَيْسَ لَهُ الأَخْذُ مِنْهَا المُعْتَمَدُ وَمَا مَرَ [آيفا] (٨) في بَابِ الْوَدِيْعَة مِنْ قَوْلِه : (وَلَيْسَ لَهُ الأَخْذُ مِنْهَا المُعْرُهُ مِنْ وَدُيْعَة [أَوْ عَيْسِرِها] (٨) في بَابِ الْوَدِيْعَة مِنْ قَوْلِه : (وَلَيْسَ لَهُ الأَخْذُ مِنْهَا

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) أخرجه البخارى (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

⁽٣) حاشية الخرشي (٧ / ٢٣٥) .

⁽٤) مختصر خليل (ص/ ٢٧١) .

⁽٥) سقط من (مخ) المطبوع .

⁽٦) في (مخ) : عند .

⁽٧) سقط من (مخ) المطبوع .

⁽٨) في (مخ): للمؤلف.

لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا)(١) خِلاَفَ المُعْتَمَدِ .

وَعِبَارَةُ (عبق) : إِنَّهُ ضَعِيْفٌ انْتَهَى .

وأَمَّا عَقْدَ اسْترْجَاعِ عَائِشَةَ فِي هَبَتِهَا لنَصِيْبِهَا مِنْ اللَّهُ الْبِنِ أَخِيْهَا الْمَذْكُورِ عَلَي قُولِ اللَّرُعُ لَا عَمَلَ عَلَيْه وَلَا الْتَفَاتَ إِلَيْه شَرْعًا لِعَدَم تَوفَر الشُّرُوطِ عَلَي قُولِ اللَّرُوطِ اللَّرَوطَ اللَّهُ عَلَيْها حَتَى تَخَافَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللللِّهُ الللللَّةُ اللللللِّهُ الللللِّهُ الللللِلْمُلِلللْمُلْمُ الللللِّهُ ال

وَلَقَوْلِ (ق) (٤) أَيْضًا عَنْ ابْنِ رُشْد وَنَصُّهُ : وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ مَنْ حَبَسَ أَوْ وَلَقَوْلِ (ق) (٤) أَيْضًا عَنْ ابْنِ رُشْد وَنَصُّهُ : وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ مَنْ حَبَسَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ لاَ رُجُوعً لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِهِ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنِ اتَّفَاقًا وَلَعَيْرِ مُعَيَّنِ بِاخْتِلاَفِ انْتَهَى .

وَأَمَّا عَقْدُهُ بِأَنَّ المَحْكُوْمَ لَهُ لاَ يُطَالِبُهُ بِشَيْء ممَّا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، فَإِنَّ فِيه رَكَاكَةً وَوَهَانَةً لأَنَّهُ لَوْ كَانَ سَالِمًا مِنْ الْقَوَادِحِ لَأَخْبَرَ الْمَسْتِرِي المَذْكُورَ بِالبَيِّنَة وَيَعُلْدَرُ فِيهَا للْمَحْكُومْ عَلَيْهِ فَإِنْ أَتَى بِمَدْفَع صَارَتْ كَالْعَدَمِ ، وَإِنْ عَجَزَ انْتَقَلْتُ عَنْ هَذِهِ الْفَتْوَى لِفَتْوَى لِفَتْوَى لِا أَبُوحُ بِذِكْرِهَا الآنَ إِذْ لا مَحلَّ لِذِكْرِي إِيَّاهَا قَبْلَ مَعْرِفَتِي،

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٢٧) .

⁽۲) أخرجه النسائى فى « المجتبى » (٣٦٩٢) و « الكبرى » (٢٥٢٢) عن طاوس مرسلاً . وأخرجه الدارقطنى (٣ / ٤٢) من حديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس رفعاًه . قال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله تعالى ـ : صحيح بشواهده.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) ومسلم (١٦٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

⁽٤) التاج والإكليل (٦/ ٣٢) .

وَمِمَّا يَدُلَّ عَلَى عَدَمِ سَلاَمَته مِنْ القَوَادِحِ عَدَمُ أَخْذِ صَكَّ الحُكْمِ مِنْ يَدِ الْمَحْكُومِ لَهُ بِمَا فِيْهِ [] () بَيْده إِلَى الْآنَ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا بِسَلاَمَةَ بَيْنَته مِنْ القوادَحِ لَفَعْلِ مَا قَضَيْ لَهُ الشَّرْعُ بِهِ فِي شَانُهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ بَيْنَته مِنْ القوادَحِ لَفَعْلِ مَا قَضَيْ لَهُ الشَّرْعُ بِهِ فِي شَانُهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ بَيْنَته مِنْ القوادَحِ لَفَعْلِ مَا قَضَيْ لَهُ الشَّرْعُ بِهِ فِي شَانُهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ بَعْلَيْ : (وَقَضَى بَأَخُذِ المَديْنِ الوَثِيْقَةَ أَوْ تَقْطِيْعِهَا) (٣) .

قَوْلُهُ: (وَقَصْىَ بِأَخْذ المَدِيْنِ الوَثْيِقَةَ) أَيْ مَخْطُوْمًا عَلَيْهَا ، وَالْحَطْمُ هُوَ الكَتَابَةُ عَلَى ظَهْرِهَا بِقَضَاء الدَّيْنِ . وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَقْطِيْعِهَا) أَيْ بَعْدَ الإِشْهَادِ عَلَى وَفَاء مَا فِيهَا أَوْ كَتَبَ وَثِيقَةً تُنَاقِضُهَا. أَنْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخ خَلِيْلِ⁽³⁾ .

قُلْتُ : وَتَرْكُ الْمُدَّعِي لِفَعْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفًا قَرِيْنَةٌ دَالَّةٌ عَلَي عَدَمِ صِحَّةِ عَقْده ، وَالقَرِيْنَةُ السَّوِيَّةِ وَالقَرِيْنَةُ السَّوِيَّةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَّةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَّةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَّةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَّةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَةِ وَاللَّحَادِيْتُ النَّبُويَةِ وَاللَّعَامِ مِنْ النَّهُمَ وَلَيْ النَّهُمَى .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ أَنَّ جَمَيْعَ الدَّارِ مِلْكُ لِبَائِعِهَا سِوَى حِصَّة فَيَطُومُ مِنْهَا فَلُورَئَتِهَا وَلاَ حُجَّةَ وَلاَ رَدَّ لَمُشْتَرِيْهَا بِكُوْنَ تَلْكَ الْحَصَّة لَيْسَت ْلرَبِّ الدَّارِ لإعْلاَم رَبِّ الدَّارِ لَهُ عِنْدَ الْبَيْعِ وَدُخُولِه هُو عَلَيْه وَرِضَائِه بِه وَلَيْسَ حِينَنْد إِلاَّ أَنَّهُمْ إِنْ شَاءُوا البَيْعَ قَالَ البَائِعُ: إِنَّهُ يُرْسِلُ إِلَيْهِمْ ثَمَنَ حَصَّتَهِمْ وَزَاْدَ عَلَى ذَلِّكَ أَنَّ الَّذِي فِي اعْتِقَادِه عَدَمُ سُؤَالِهِمْ لَهُ عَنْ مَثْلِ هَذَا حَيَاءً مَنْهُ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مِنْ القَرَابَة وَالرَّحِم عَدَمُ سُؤَالِهِمْ لَهُ عَنْ مَثْلِ هَذَا حَيَاءً مَنْهُ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مِنْ القَرَابَة وَالرَّحِم وَالصَّلَة، فَعَنْد ذَلِكَ قَالَ مَلاي اعل بن مَلاي الشريف : أَنَّهُ يَدُفْعُ لَهُمْ بُولَاتِة إِنْ طَلَبُوهُ مَ نَهُ لَهُمْ بَوْلَاتِة إِنْ طَلَبُوهُ مَ نَهُ لَكَ قَالَ مَلاي المَلاعُ المَديف : أَنَّهُ يَدُفْعُ لَهُمْ بُولَاتِة إِنْ طَلَبُوهُ مَ نَهُ لَمَا بَيْنَهُ وَهَذَا الكَلاَمُ وَقَعَ بَيْنَ المُتَبَايَعْيَنِ وَالشَّرِيْفِ المَذْكُورِ لَدَيَّ بِخَصْرة جَمَاعَة مِنْ المُسْلِمِيْنَ ، وَإِنْ شَاءَ الحَرَثَة رَدُّوا بَيْعَ حَصَّتَهِمْ وَيَبْقُونَ شُركَاء بِحَضْرة جَمَاعَة مِنْ المُسْلِمِيْنَ ، وَإِنْ شَاءَ الحَرَثَة رَدُّوا بَيْعَ حَصَّتَهِمْ وَيَبْقُونَ شُركَاء بِخَصْرة جَمَاعَة مِنْ المُسْلِمِيْنَ ، وَإِنْ شَاءَ الحَرَثَة رَدُّوا بَيْعَ حَصَّتَهِمْ وَيَبْقُونَ شُركَاء

⁽١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

⁽٢) طمس بالأصل.

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٦) .

⁽٤) انظر : « حاشية الخرشي » (٥/ ٢٨٨) و « مواهب الجليل » (٥/ ٥٥) .

مَعْ الْمُشْتَرِي فِي الدَّارِ ، وَهَذَا ظَاهِرُ لاَ خَفَاءَ فِيْهِ فَهُ وَ فِي غَنِي عَنْ جَلْبِ نَصِّ عَلَيْهِ ، وَلاَ تَنْسَ أَيُّهَا النَّاظِرُ عَدَمَ قَبُولِ شَهَادَةِ البَدَوِيِّ للحَضَرِي أَيْ حَيْثُ تَحَمَّلَهَا بِالْحَضَرِ وَكَانَتْ مَقْصُوْدَةً كَمَا يُشِيْرُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ بِقَوْلِهِ : وَلاَ إِنْ أُسْتُبْعِدَ كَبُدَوِيَّ لِحَضَرِي عَلَى حَضَرِي انْتَهَى .

وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنْ التَّرَافُعَ لاَ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعَيِ عَلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَإِنَّهُ مُـخَالِفٌ للْمَشْهُـورِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الإِفْـتَاءُ وَالْحُكْمُ بِهِ كَمَا يُشِـيْرُ إِلَي ذَلِكَ اَبْنُ عَاصم فِي تُحْفَته بِقَوْلُه(١) :

وَالْحُكُمُ فِي الْمَشْهُورِ حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَحْوَالِ وَالْمَالِ مَعَا

وَهَذَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيْلُ بِقَوْلِهِ : (وَحَيْثُ الْحُكْمُ حَيْثُ الْمُتَّعَيْ عَلَيْهِ ، وَعَيْثُ الْمُحَدِّمُ حَيْثُ الْمُتَّعَيْ عَلَيْهِ ، وَبِهِ عُمِلَ) (٢) .

وَقَالَ (عبق) : إِنَّ الأَوْلَى لِلْمُصِّنِّفِ الاقْتِصَارُ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي (ق)^(٣) وَنَصَّهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي الرَّجُلِ يَرِثُ النَّارَ فَيَغَيْبُ فَيَأْتِي رَجَلُ يَدَّعَيْهَا : لاَ يُحْكَمُ عَلَي الْغَائِبِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَعِيْدَ الغَيْبَةِ بِحَيْثُ لاَ يِقْدِرُ أَنْ يَمْضِيَ إِلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : مَفْ هُومُهُ أَنَّـهُ إِنْ كَانَ المُدَّعِي يَقْدِرُ عَلَي الِقـياَمِ إِلَيْـهِ فَلاَ يَكُونُ الحُكْمُ وَالتَّرَافُعُ إِلاَّ بَبَلَد المُدَّعَى عَلَيْه انْتَهَى .

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا نَـقَلَهُ عَنْ ﴿ الْمُفِيْدِ ﴾ وَنَصُّنُهُ : سَبُلَ عِيْسَى بْنُ دِيْنَارِ عَنْ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ عَيْسَى بْنُ دِيْنَارِ عَنْ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةَ يَكُونُ لَهُ الدَّارُ أَوْ الحَقُّ فَيَدَّعِيْ ذَلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ جَيَانَ فَيُدِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ جَيَانَ فَيْدِ الْحَيَّانِيُّ مُخاصَمَةَ القُرْطُبِيِّ عِنْدَ قَاضِي جِيَانَ حَيْثُ الشَّيْءُ الَّذِي ادَّعَى فِيْهِ فَيُورِيْدَ الْجَيَانِيُّ مُخاصَمَةَ القُرْطُبِيِّ عِنْدَ قَاضِي جَيَانَ حَيْثُ الشَّيْءُ اللَّذِي ادَّعَى فِيْهِ

⁽۱) انظر : « شرح میارة » (۱/ ۳٦) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/ ۲۶۲) .

⁽٣) التاج والإكليل (٦ / ١٤٦) .

٣٥٠ ----- الجيزء الرابع

أَيْرُفَعُ مَعَهُ القُرْطُبِيُّ إِلَى جِيَانَ .

قَالَ : لاَ يُرْفَعُ مَعَهُ ، وَإِنَّمَا يَحُكَمُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ اللَّدَّعَي عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ حَكَمَ ابْنُ بَشِيْرِ وَكَتَبَهُ إِلَي بَعْضِ القُضَاةِ .

ابْنُ حَبَيْبِ : وَقَالَهُ مُطَرَّفُ انْتَهَى الْمُرَادُ وَمَا يُرَادُ منْهُ .

وَأَمَّا دَعْوَاهُ التَوْلِيْجَ فِي بَيْعِ النَّصْفُ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ إِنْ كَانَتْ كَمَا بَلَغَنِي ذَلك عَنْ مُحَمَّد بْنِ حَبِيْب فَإِنَّهَا مِنْ تَهَوَّرُ الْكَلَامِ وَمِنْ رَمْيه عَلَى عَوَاْهِنه ، إِذْ كَيْفَ يَتَأَتَّى فِيهِ التَّوْلِيْجِ مَعَ شَهَادَة الشَّيْخَيْنِ الفَقْيِهِيْنِ الْبُرَزِيْنِ الطَّالِبِ أَعْمُرَ بْنِ بَابِ ، وَشَيْخِ الشَّيُوخِ الحَاجِ بْنِ أَبِي بكْرِ الغَلاوِيِّ عَلَي شراء مُشْتَرِي يد لابنه مِنْ مَال ابنه خَاصَةً بِخَمْسِيْنَ مَثْهَا لَا ذَهَبًا مَنْقُودَةً ، وَعَلَي إِقْرَارِ البَائعِيْنَ لَقَبْضَهِمْ إِيَّاهَا وَإَبْرائِهِم المُشْتَرِي مِنْهَا وَعَلَى أَنَّ النِّصْفَ صَارَ مِنْ أَمْ لاَكُ الْمُشْتَرِي لَهُ بَمَنَافَعِه وَمَرَافِقَه وَكَافَةَ حُقُوقِه ؛ إِذْ كَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنَّهُ تَوْلِيْجٌ مَعَ هَذَه الشَّهَادَة عَلَى تلكَ وَمَ الْهَيْثَةَ المَذْكُورَةَ أَنْفَا ؟ كَلاَّ وَلا ، وكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَيْضًا أَنَّهُ تَوْلِيْجٌ مَعَ هَذَه الشَّهَادَة عَلَى تلكَ الْهُشَاوِرِي : وَإِنْ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ أَمْلاكًا وَكَتَبَهَا بِاسْمِ ابْنِه وَلا يُعْلَمُ لَلإِبْنِ مَطَالٌ المُشَاوِرِي : وَإِنْ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ أَمْلاكًا وَكَتَبَهَا بِاسْمِ ابْنِه وَلا يُعْلَمُ لَلإِبْنِ مَضَالُ إِنْ مَالَكًا يُلْزِمُهُ إِقْرَارَهُ ، وَيَجْعِلُهَا للابْنِ ، وَإِنْ الْمَالِ الْمُوكَا وَكَتَبَهَا بِاسْمِ ابْنِه وَلاَ يُعْلَمُ لَلإِبْنِ مَنْ الْمَالُ الْمِنْ مَالَكًا يُلْزِمُهُ إِقْرَارَهُ ، وَيَجْعِلُهَا للابْنِ ، وَإِنْ اعْتَمَرَهَا الأَبُ أَوْ سَكَنَهَا مُ وَاسَعْنَ الْمَالُ بِعَيْثُ لَا يُعْرَفُ لَا يُونِ مَا لَكُونُ لَلابْنِ مَالَّ بِعَيْثُ لاَيُعَلَمُ ، وأَصْبُغُ مَا تَلُويْحَا وَلَيْسَ شَيء انْتَهَى الْمَادُ مِنْهُ وَمَا يُرَادُ مَالًا بُونِهِ وَلَا يُونِهُ لَلْمُونَ لَلَا اللّهِ مَالَا لِلْمُ الْمَالُ الْمَالُةُ وَلَا لَكُونُ لَلْمُ يُولُولُهُ اللْهُ وَمَا يُرَادُ .

وَأَيْضًا لاَ بُدَّ مِنْ اثْبَاتْ التَّلُويْحِ ، إِمَّا بِإِقْرَارِ الْمُشْتَرِي بِهِ بِأَنْ تَقُولَ بَيِّنة . أَقَرَّ لَنَا الْمُشْتَرِي بِدَلكَ بَعْدَ البَيْع ، وإِمَّا بِبَيْنَة بِأَنْ تَقُولَ: تَوَسَّطْنَا الْعَقْدَ وَاتَّفَقْنَا جَمِيْعًا عَلَي الْمُشْتَرِي بِذَلكَ بَعْدَ البَيْعِ وَالتَّصييْرِ سُمْعَةٌ لاَ حَقِيْقَة لَهُ كَما نَصَّ عَلَي هَذَا ابْنُ عَاْصِمِ فَي تُحفْقه ، وَأَبُو الْحَسَنَ عَلَي بُنُ الْقَاسِمِ فِي زُقَاقِيَّتِه ، فَلاَ نُطِيْلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِمَا فِي ذَلِكَ ، فَكَيْفَ تُوْجَدُ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِهِ وَتَارِيْخُ كِتَابَةِ الشَّاهِدَيْنِ المَذْكُورَيْنِ فِي عَامِ

إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ بَعْدَ الْمَائَةِ وَالأَلْفِ ، فَلاَ شَـكَ فِي عَدَمِ وُجُوْدِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، فَلَمْ يَبْقَ حِينْنَذِ إِلاَّ بَقَاءَ مَا كَانَ عَلَي مَا كَانَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الأَصْلَ فِي عُـقُودِ المسْلِمينَ صُدُورُهَا عَلَي وَجْهِ الانْبِرَامِ وَالصِّحَةِ انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« رسالَةٌ في القَضاءِ »

ونَصُّها : الْحَمْدُ لِلَّه المُحيْط بِخَفيَّاتِ الأُمُورِ المُطَّلِعِ عَلَي مَا يَطْرَأُ مِنْ الْهَوَاجِسِ فِي الصُّدُورِ ، الَّذِي رَفَعَ عَنْ عَبَادِه مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ الْخَطَأ فِي الأُمُورِ وَيَأْخُذُهُمْ إِنْ شَاءَ بِمَا وَقَعَ مَنْهُمْ عَلَي وَجُه الفُجُورِ ، وَالصَّلاَّةُ وَالسَّلاَمُ عَلَي وَيَأْخُذُهُمْ إِنْ شَاءَ بِمَا وَقَعَ مَنْهُمْ عَلَي وَجُه الفُامِلِينَ عَلَي يَوْم بِعْثَرَة مَا فِي الشَّفُورِ ، هَذَا وَإِنَّهُ إِلَى شَجَرَة الْعلْم وَدَوْحَتِه وَمَرْكِزَ الْخَيْرِ وَمَنْبِعِه اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَصَحْبُه العَاملينَ عَلَي يَوْم بِعْثَرَة مَا فِي الشَّورِ ، هَذَا وَإِنَّهُ إِلَى شَجَرَة الْعلْم وَوَقَعَدتَهُ مَع فَرْعِه ، وَحَلاَهُ بِالْخِصَال اللهُ مُوْمَة وَجَعَل سَعْيهُ عَلَى الدَّوام تَعْلَيمَ المُؤْمنيْنَ المُحْمُودَة ، وَأَبْعَدُهُ مِنْ الخَصُول المَذْمُومَة وَجَعَل سَعْيهُ عَلَى الدَّوام تَعْلَيمَ المُؤْمنيْنَ مَع حَسْم مَادَّة الخُصُومَة بَيْنَ الخَصْمَيْنِ بِالنَّصِّ الرَّاجِح مَعْ العَدْلِ لَا بِالْهُوَى مَعَ حَسْم مَادَّة الخُصُومَة بَيْنَ الخَصْمَيْنِ بِالنَّصِّ الرَّاجِح مَعْ العَدْلِ لَا بِالْهُوَى مَعَ حَسْم مَادَّة الخُصُومَة بَيْنَ الخَصْمَيْنِ بِالنَّصِ الرَّاجِح مَعْ العَدْلِ لَا بِالْهُوى وَالْجَهْلِ ذَلِكَ الأُسْتَاذُ المُرْوانُ وَقَانِي اللهُ وَإِيَّاهُ مِنْ النِّيْرَانِ بِسَلامٍ لَا يَعُوثُهُ اللهُ وَإِيَّاهُ مِنْ النِّيْرَانِ بِسَلامٍ لَا يَعُوثُهُ وَالْكُولُ الْأَالِمُ عَلَي سَيِّدِ الأَنَامِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَقَدْ قَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَعَالَى : مَا ذَاكَرْتُ أَحَدًا وَقَصَدْتُ إِفْحَامَهُ وَإِنَّمَا أُذَاكِرُهُ لإِظْهَارِ الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْحَقُّ انْتَهَى .

وَفِي النَّفَراوِيِّ مَا نَصَّهُ (١): لِلْمُنَاظَرَةِ الْجَائِزَةِ وَيُقَالَ لَهَا: [الْمُذَاكَرَةُ] (٢) بَيْنَ العُلَمَاء شُرُوطٌ وَآدَابٌ:

فَأَمَّا شُرُوطُهَا فَهِي : خَبْطُ قَوانَيْنِ الْمُنَاظَرَةِ مِنْ كَيْفِيَّة إِيْرَادِ الأَسْئَلَةِ وَالأَجْوِبَةِ وَالاَعْتَرَاضَاتِ وَكَيْفِيَّة تَرْتِيهِا ، وَكَوْنَ كُلِّ وَاحَد مِنْ الْمُتَنَاظِرِيْنَ عَالِمًا بِالْمَسْأَلَةِ التَّيَ وَقَعَتْ فِيْهَا الْمُنَاظَرَةُ ، وَصَوْنَ كُلَّ وَاحد كَلَّامَهُ عَنْ الفُحْشِ وَالْخَطَأ عَلَى صَاحِبِهِ، وَالصِّدْقِ فِيمَا يَنْسِبُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وَكَذَا جَمِيْعَ أَقْوَالِهِ مُطَابِقَةً صَاحِبِهِ، وَالصِّدِقِ فِيمَا يَنْسِبُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وكَذَا جَمِيْعَ أَقْوَالِهِ مُطَابِقَةً

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ١٠٨) .

⁽٢) في « النفراوي » : المذكرات .

لاعْتقَاده .

وأَمَّا أَدَابُهَا فَهِي : عَدَمُ اضْطِّرَابِ مَا عَدَا اللِّسَانَ مِنْ الجَوارِح ، والاعْتِدَالُ فِي رَفْع الصَّوْت ، وَخَفْضِهِ وُحُسْنُ الإِصْغَاءِ لِكَلاَم صَاحِبِه ، وَجَعْلُ الكَلاَم مَنَاوَبَةً وَالثَيَّاتُ عَلَي الدَّعْوَى إِنْ كَانَ مُجِيبًا ، وَالإِصْرَارُ عَلَى السُّوَال والاحْتِرازُ مَنَا التَّعَنَّت وَالتَّعَصِّب ، وقَصْدُ الاستفْهام ، وأَنْ لاَ يَتَكَلَم فِيما لاَ يَعْلَمُ وَلاَ فَثِي مَوْضِع مَهانَة ، ولا عَنْدَ جَمَاعة تَشْهَدُ بِالزُّوْرِ لِخَصْمِهِ وَيَرُدُّونَ كَلاَمَهُ ، ويُجتَنِبُ الرِّيَاءَ والمُبَاهاة ، والضَّحك .

فَإِذَا وُجِدَتْ تِلْكَ الآدَابُ أَفَادَتْ المُنَاظَرَةُ خَمْسَ خِصَال : إِيْضَاحَ الحُجَّةِ ، وَإِبْطَالَ الشَّبْهَة ، وَرَدَّ المُخْطِئِ وَالضَّالِّ إِلَى الرَّشَاد وَالزَّائِغ إِلَى صِحَّة الاعْتقاد مَعْ النَّاهِبِ إِلَى التَّعْلِيمِ ؛ وَطَلَبَ التَّحْقِيقِ انْتَهَى المُرَادَ مِنْهُ عَنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ بَانْكُوْرَةِ الْمَذْهَبِ ، وَتَرْكَ المِرَاءِ إِلَى .

فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَي ذَلِكَ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ يَقَعُ مَنِي لَكَ إِلاَّ هُو ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مَعِي كَذَلِكَ ، وَأُنَبَّهُكَ بِأَنِي مَاغَفَلْتُ وَلاَ خَطَأْتُ ، وَبِالنَّصِ الرَّاجِحِ فِي شَأْنِ الدَّارِ أَفْتَيْتُ ، فَفِي (عج) مَا نَصَّهُ : ذَكَرَ (ق) أَنَّ الوكيْلُ أَوْ الوصيي إِذَا بَاعَ كُلِّ مِنْهُ مَا أَوْ الوَسِي بِي إِلَي اللهَ يَتَعَابَنُ بِمِثْلِهِ أَنَّ ذَلِكَ مَرَدُودٌ ويَرْجِعَ عَلَى بَاعَ كُلُّ مِنْهُ مَا أَوْ البَائِعِ إِنْ فَاتَ بِمَا حَابَى بِهِ إِلَي أَنْ قَالَ فِي حَدِّ العتقِ الَّذِي يُقَامُ بِهِ إِمَا الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالغَبْنُ مَا خَرَجَ عَلَى الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالغَبْنُ مَا خَرَجَ عَلَى عَنْ العَادَة ، وَقِيلَ : الثَّلُثُ ، وقَيْلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ وَمَا صَدَّرَ بِهِ هُو الرَّاجِحِ كَمَا عَنْ العَادَة ، وقيلَ : الثَّلُثُ ، وقيلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ وَمَا صَدَّرَ بِهِ هُو الرَّاجِحِ كَمَا هُو ظَاهِرُ كَلاَمِهِ وَهُو مُوافِقٌ لابْنِ عَبْدِ السَّلامِ وَصَاحِبِ « التَّوْضِيِّ وَالوكِيْلِ ، فَقَالَ الغَبْنِ فِي بَيْعِ الوَصِيِّ وَالوكِيْلِ ، فَقَالَ الْبُنْ عَرْفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلُ أَبِي عَمْرَانَ ، قَدُرُ الغَبْنِ فِي بَيْعِ الوَصِيِّ وَالوكِيْلِ ، فَقَالَ الْبُنْ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلُ أَبِي عَمْرَانَ ، قَدُرُ الغَبْنِ فِي نَيْعِ الوصِيِّ وَالوكِيْلِ ، فَقَالَ الْنُ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قُولُ أَبِي عَمْرَانَ ، قَدُرُ الغَبْنِ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهِ فِي بَيْعِ الوَصِيِّ وَالوكِيْلِ ، فَقَالَ مِلْكَ نَفْسِه ، وَكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ يُنْكُو ذُلِكَ وَيَقُولُ غَبْنُ الوصِيِّ وَالوكِيْلِ مَا

نَقَصَ عَنْ القِيْمَة نَقْصًا بَيِّنًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ الثَّلُثَ وَهُوَ الصَّوَابُ ، لأَنَّهُ مُقْتَضى الرِّوَايَاتِ فِي « المُدَوَّنَةِ » وَغَيْرِهَا كَقَوْلِهَا إِذَا بَاعَ الوَكِيْلَ أَوْ ابْتَاعَ بِمَالاً يُشْبِهُ مِنْ الثَّمَنِ لَمْ يَلْزَمْهُ انْتَهَى .

قَـوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ الشَّلُثَ نَحْوُهُ فِي « مَيَارَة) » وَتَأْمَّلْ قَـوْلَهُ: وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ التَـرْجِيْحِ ، تَذَكَّرْ قَوْلَهُمْ : إِنَّ ظَاهِرَ كَـلاَمِهِ كَالنَّصِ ، وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ قَدْ اتَّضَحَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي عَمْرَانَ مَحْجُوْجُ وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ قَدْ اتَّضَحَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي عِمْرَانَ مَحْجُوْجُ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَنَصَّهُ وكَانَ بَعْضَ مَنْ لَقِينَاهُ يُنْكُرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ عَـبْنُ الوَصِيِّ وَالْوَكِيْلِ مَا نَقَصَ عَنْ الْقِيمَةِ نَقْصًا بَيّنَا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ الثَّلُثَ ، وَأَنَّهُ مَرْجُوْحٌ الوَصِيِّ وَالْوَكِيْلِ مَا نَقَصَ عَنْ الْقِيمَةِ نَقْصًا بَيِّنَا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ الثَّلُثَ ، وَأَنَّهُ مَرْجُوْحٌ الوصي وَالْوَكِيْلِ مَا نَقَصَ عَنْ الْقِيمَةِ نَقْصًا بَيِّنَا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ الثَّلُثَ ، وَأَنَّهُ مَرْجُوحٌ المَدُونَة » لِللهِ : وَهُو الصَّوابُ ؛ لأَنَّهُ مَقْتَضَى الرِّوايَاتِ فِي « الْمُدُونَة » وَغَيْرِهِا إِلْخَ .

وَقَدْ نَقَلَ هَذَا غَيْرَ وَاحِد مِنْ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلَيْلِ وَسَلْمُهُ ، وَهُوَ مَحِلُّ الشَّاهِدِ عِنْدِي فِي وُجُوبِ فَسْخِ وَرَدُّهُ عَلَى اللَّارِ وَأَيْضًا لَوْ فَرضْنَا عَلَى قَوْلِ أَبِي عِمْرانَ : لَكَانَ لِلْمَالِكِ فَسَخُ البَيْعِ وَرَدُّهُ عَلَى الْقَوْلِيْنِ الأَوْلَيْنِ مِنْ الأَقْوَالِ النَّلَاآثَةِ المُتَقَدِّمِ لَكَانَ لِلْمَالِكِ فَسَخُ البَيْعِ وَرَدُّهُ عَلَى الْقَوْلِيْنِ الأَوْلَيْنِ مِنْ الأَقْوَالِ النَّلَاثَةِ المُتَقَدِّمِ لَكَانَ لَلْمَالِكِ فَسَخُ البَيْعِ وَرَدُّهُ عَلَى الْقَوْلَ اللَّوْلَ هُوَ الرَّاجِحِ ، وَأُنْبَهُكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الدَّارَ لَمْ تُقُومً إِلاَّ عَلَى أَنَّهَا مَعِينَةٌ بِهُواءِ بَعَضِ الرَّاجِحِ ، وأُنْبَهُكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الدَّارَ لَمْ تُقُومً إِلاَّ عَلَى أَنَّهَا مَعِينَةٌ بِهُواءِ بَعَضِ خَسَب بَيْت بَابِهِا ، وعَلَى أَنَّ الدَّارَ لَمْ تُقُومً إِلاَّ عَلَى أَنَّهَا مَعِينَةٌ بِهُواء بَعَضِ خَسَب بَيْت بَابِها مَنْ الزُّقُاقَ إِنْ لَمْ يَرُدُهُ عَنْهَا أَحَدُ ، وَالْبَيْنَةُ التَّي قَوَّمْتُهَا مَحْيَطَةٌ بِأَوْصَافِها قَبْلِ الرَّحِيْلِ بِالمُشَاهِدَة وَقَلَةً مَا يُنْفَقَ فَيْه ، وَلِكُونِه لَا يَسْقُطُ مِنْ الرَّمِيمِ فَلاَ يَنْقضُ مِنْ وَبَعْمَ عَلَيْهَا لَكَوْرِ عِيْرَانِها سَوى حَائِطُ وَاجَهَتَهَا الدَّارَ فِي غَلَيْهُ اللَّهُ وَلَا سَيَّمَا الدَّارَ فِي غَلَيْهُ اللَّهُ وَاجَهَتَهَا اليُمْنَى غَايَة القُوقَ لَمُكُمْ وَلاَ سَيَّمَا الدَّارِ فِي عَلَيْهِ الْقُوقَ لَمُ اللَّهُ مَا يُنْفَقُ عَلْهِ بَالْكُورِ جَيْرَانِها سُوىَ حَائِطِ وَاجَهَتَهَا اليُمْنَى غَلَهُ بَابُها .

وأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهَا لاَ قَنَاةَ لَهَا فَحَقُّ وَلَكِنْ تُغْنِي عَنْهَا بِئْرُهَا الَّتِي فِي صَحْنَهَا فَالْبَيْنَةُ لاَ تَقُومُ إِلاَّ مَا أَحَاطَتْ بِهِ علْماً وَلاَ سَيَّما فَيْها فَقَيْهان يعَرْفَان الْحُكُم فَاللَّرْعِيَّ فِي تَقْوِيْمَهُما فَلَمْ تَحْصُلْ غَفْلَةٌ الشَّرْعِيَّ فِي تَقْوِيْمَهُما فَلَمْ تَحْصُلْ غَفْلَةٌ مِنَى وَلاَ مِنْهُما فِي حُكْمِ الشَّرْعِ بِتَقْوِيْمٍ ، وأَمَّا رِضَى سَلَيْمٍ وَغَيْرِهِ بِما أَعْطَى لَهُمْ مَنْ التَّمَنِ فِي الدَّارِ حَيْنَ عَرَضُوْهَا للبَيْعِ فَلاَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ قَيْمَتَها كَذَلك ، أَيْ: لا مَنْ الشَّمَنِ وَالْقَيْمَة وَالْقَيْمَةُ لَلْجَوْدَة وَالرَّدَاءَة كَمَا فِي كَرِيْمٍ عَلَمْكُمْ ، وأَيْضًا لَوْ مَضَى بَيْعُهَا وَنَقُذَ بِما ذَكَرَّتُمْ لَكَانَ بَيْعُهُمْ لَهَا كَبَيْعِكُمْ لَهَا مِنْ كَوْنِهِ مَرْدُودًا لِمَا فِي مَنْ الْغَبْنِ المُوْجِبِ للرَّد كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُ عَلَيْه وَلا بُدَّ مِنْ دُكْرِهِ بِمَا يُؤَيِّدُهُ وَيُعَا مِنْ يُغْبَنُ فِي بَيْعٍ فَإِمَّا فَي هُمْ لَهَا مَنْ يُغْبَنُ فِي بَيْعٍ فَإِمَّا فَي هُمَ اللَّهُ فَي اللَّاتُ عَنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ التَّحْفَة : وَمَنْ يُغْبَنُ فِي بَيْعٍ فَإِمَّا فَي هُمْ لَهَا عَنْ يُغْبَنُ فِي بَيْعٍ فَإِمَّا فَي هُمَ اللَّهُ فَي بَيْعٍ فَإِمَّا فَي هُولِ صَاحِبِ التَّحْفَة : وَمَنْ يُغْبَنُ فِي بَيْعٍ فَإِمَّا فَي هُمَا مُنْ يُغْبَنُ فِي بَيْعٍ فَإِمَّا مَنْ وَنَصُهُ : . الأَبْيَاتُ ، ونَصَهُ :

تَنْبِيْهُ: مَا تَقَدَمَ كُلُهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الرَّشَيْد يَبِيْعُ مَالَ نَفْسِهِ ، وَأَمَّا السَّفَيْهُ يَبِيعُ عَنْهُ وَصِيَّهُ يُرَدُّ وَلَوْ بَعْدَ السَّنَةِ إِذَا بَاعَ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ الثَّلُثَ، وَكَذَا اللَّوْكُلُ إِذَا بَاعَ الوكَيْلُ كَمَا ذُكِرَ ، قَالَ أَبُو عِمْرَانَ : اتَّفَقُوا أَنَّ النَّائِبَ عَنْ غَيْرِهِ فِي بَيْعٍ وَشَرَاء مِنْ وَكَيْلُ أَوْ وَصِيٍّ إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ أَنَّهُ مَرْدُودُ أَنْتَهَى عَلَى نَقْلِ (ق)(٢) .

ثُمَّ قَالَ فِي ﴿ نَوَاذِلِ الْبُرْزُلِيِّ ﴾ : إِنَّمَا يُوكَّلُ الوكِيْلُ لِيُنْتَفَعَ بِهِ .

وَقَالَ القرَافِيُّ : لاَ يَتَصَرَّفُ مَنْ وَلِيَ وَلاَيَةَ الْخِلاَفَة فَمَا دُونَهَا إِلَي الوَصِيَّة إِلاَّ بِجَلْبِ مَصْلَحَة ، أَوْ دَرْءِ مَفْسَدَة لقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣) فَكُلُّ مَنْ وَلِيَ وَلاَيَةً فَهُو مَعْزُولٌ عَنْ المَفْسَدَة [ق / ٧٦٨] الرَّاجِحة ، وَالمَصْلَحَة المَرْجُوْحَة انْتَهَى مَحِلِّ الْحَاجَة .

⁽۱) انظر : « شرح ميارة » (۱/ ٤٧٦) .

⁽٢) التاج والإكليل (٤/ ٢٦٩) .

⁽٣) سورة الأنعام (١٥٢) وسورة الإسراء (٣٤) .

وَلْنُذْكَرِكَّمُ أَنَّ الدَّارُ لَيْسَتْ لَسَلَيْمٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ لَمُحَـمَّد ابْنِه كَمَا تَعْرِفُوْنَ ذَلِكَ النَّهَي ، تَأَمَّلُ قَوْلُهُ ، ولَوْ لَمْ يَبْلُغُ الثَّلُثَ ، وَمَا نَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي عِمْرَانَ .

وَأَمَّا نَقْلُكُمْ عَنْ « نَوَازِلِ الْفَقِيْهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ » فِي الْغَبْنِ فِي بَيْعِ الْوَكِيْلِ مَا زَادَ عَلَى التُّلُثِ إِلْخ .

فَجَوابُهُ : أَنَّهُ مَرْدُودٌ بِمَا قَالَهُ بَعْدُ وَنَصَّهُ : بِأَنْ يُقَالَ ـ وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مَا قَيْمَةُ هَذَهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مَا قَيْمَةُ هَذَهِ الأَبْعَرةِ وَمَا قَيْمَةُ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ المُحيْطِ الدَّيْنُ بِمَالِهِ ، ثُمَّ يُنْسَبُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضَ ، فَإِنْ وَجَدَ قِيْمَةَ الدَّيْنِ أَكْثَرَ مِنْ قِيْمَةِ الأَبْعِرةِ بِقَدْرِ ثُلُثِهَا يَنْسَبُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضَ ، فَإِنْ وَجَدَ قِيْمَةَ الدَّيْنِ أَكْثَرَ مِنْ قِيْمَةِ الأَبْعِرةِ بِقَدْرِ ثُلُثِهَا كَانَ ذَلِكَ مَرْدُودًا وَإِلاَّ فَلاَ انْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ كَلاَمِهِ أَنَّ بَيْعَكُمْ لِلْدَّارِ مَرْدُودٌ لِبَيْعِكُمْ لَهَا بِهَضْمِ ثُلُثِ القَيْمَة مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ وَجُوبُ الرَّدِّ بِغَبَنِ النَّائِبِ إِنْ كَانَ بَيِّنًا ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغُ الثَّلُثَ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ أَنْفا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَقَرِيْبًا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ مَيَّارَةَ ، فَلاَ نُطيْلُ بإعَادَته .

وأمَّا قُولُكُمْ: إِنَّ مَا دُوْنَ الثَّلُثُ لَيْسَ بِغَبْنِ قَطْعًا اتِّفَاقًا بَلْ فَيْهِ خلاَفٌ، وَهُوَ اَنَّ الثَّلُثُ وَمَا دُوْنَهُ لَيْسَ بِغَبْنِ فِي حَقِّهِمَا أَوْ إِنَّمَا الغَبْنِ فِي حَقَّهِمَا مَا زَاْدَ عَلَى الثَّلُثُ .. إِلَي قَوْلِكُمْ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةً : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عَمْرَانَ أَنَّ قَدْرَ الغَبْنِ فِي الثَّلُثُ .. إِلَي قَوْلِكُمْ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةً : ظَاهِرُ قَوْلُ أَبِي عَمْرَانَ أَنَّ قَدْرَ الغَبْنِ فِي ذَلِكَ مَا ذَلِكَ مَا يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ مَا اسْ تَشْهَدُ أَتُم بِهِ عَلَيْهِ ، وَهُو مَا نَقَلْتُم عَنْ (عج) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ المُشَارِ إلَيْهِ الشَّامِ الْفَاتِ بِغَنْ النَّائِ بِغَنْ النَّائِ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهَ فِي بَيْعِ الإِنْسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ لأَنَّ تَشْبِيهَ لَهُ لَغَبْنِ النَّائِ بِغَبْنِ المَالِكُ ضَرُورِيٌّ فِي أَنَّ وَيُ لَكَ كَقَدْرِهُ فِي بَيْعِ الإِنسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ لأَنَّ تَشْبِيهَ لَهُ لَغَبْنِ النَّائِ بِغَبْنِ المَالِكُ ضَرُورِيٌّ فِي أَنَّ مَعْنَاهُ مَا أَنْ النَّائِ بِغَبْنِ المَالِكُ ضَرُورِيٌّ فِي أَنَّ مَعْمَا أَوْ بِاخْتِلافِ . ثَلاَثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا أَوْ بِاخْتِلافِ . ثَلاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا أَوْ بِاخْتِلافِ . ثَلاَئُهُ أَقُوالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا

⁽١) طمس في الأصل.

خَرَجَ عَنْ الْعَادَةِ ، وَقِيْلَ : الثُّلُثُ وَقِيْلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَمَا صَدَّرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ . كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِهِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا لاَبْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ ، وَصَاحِبِ « التَّوْضِيْحِ » بِقُولِهِ : مَا خَرَجَ عَنْ العَادَةِ ، أَيْ : وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ الثَّلُثَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ ، كَمَا فِي نَوَازِلِ (عَج) وَغَيْرِهِ وَالسَفَتُوْىَ بِالضَّعِيْفِ لِغَيْرِ ضَرُوْرَةَ حَرَامٌ كَمَا فِي تَصَانِيْفَ أَيْمَّتِنَا وَنَوَازِلِهِمْ ، ولَسَّتُ أُنَبِّهُكُمْ عَلَى مَا جَهِلْتُمُوْهُ ، وَلَا أُذَكِّرُكُمْ بِمَا نَسِيْتُمُوْهُ ، إِذْ لاَ شَكَّ أَنَّ هَذَا فِي حَافِظَتِكُمْ انْتَهَى .

وأمَّا قُولُ « اللَّدَوّنَة » الَّذِي نَقَلْتُمْ الْمُسَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهَا : وَإِنْ بَاعَ الوكَيْلُ أَوْ ابْتَاعَ بِمَا لاَ يُشْبِهُ الثَّمَنَ أَوْ بِمَا لاَ يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمثلُه لَمْ يَلْزَمْ اللَّوكِلِّ لَبَيْعَه أَمَةً ذَاتَ بَمَن كَثِير بِخَمْسَة دَنَانِيرَ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّ المُعَوَّلَ عَلَيْهِ مِنْ كَلاَمِهَا أَوَّلُهُ بِدَلَيْلِ اقْتَصَارِ ابْنَ عَرَفَةً عَلَيْهُ عَلَى نَقْلِ (ع ج) عَنْه كَمَا تَقَدَّمَ ، ولَعَلَّ أَخِرَ كَلاَمِهِ مَا فَرْضُ مَسْأَلَة ، ويَشْهَدُ أَيْضًا لَمَا قُلْنَاهُ مَا فِي « البّنَانِيِّ » وَنَصَّةُ : وَهَلْ تَقْييدُ الغَبْنِ فِي مَسْأَلَة ، ويَشْهَدُ أَيْضًا لَمَا قُلْنَاهُ مَا فِي « البّنَانِيِّ » وَنَصَّةُ : وَهَلْ تَقْييدُ الغَبْنِ فِي عَمْرَانَ ، وَلاَ يَتَقَيَّدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنْ القَيْمَة نَقْصًا بَيّنَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثّلُثَ ؟ عَمْرَانَ ، وَلاَ يَتَقَيَّدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنْ القَيْمَة نَقْصًا بَيّنَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثّلُثَ ؟ عَمْرَانَ ، وَلاَ يَتَقَيَّدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنْ القَيْمَة نَقْصًا بَيّنَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثّلُثَ ؟ عَمْرَانَ ، وَلاَ يَتَقَيَّدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنْ القَيْمَة نَقْصًا بَيّنَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثّلُثَ ؟ عَمْرَانَ ، وَلاَ يَتَقَيَّدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنْ القَيْمَة نَقْصًا بَيّنَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثّلُثُ ؟ كَلاَمُهُ بَلَفْظُه .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا وُجُوبُ رد بَيْعِكُمْ للدَّارِ وَفَسْخِهِ عَلَي كِلاَ الْقَوْلَيْنِ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ الأَّخِيْرُ مِنْهُمَا كَمَا يَقْضِي بِذَلَكَ قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ وَهُو الصَّوَابُ ، وَأَنَّهُ ظَاهِرَ الرِّوايَاتِ وَلَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مَعَ أَنِّي لَوْ كُنْتُ مِنْ الْمُقَـوِّمِيْنَ للدَّارِ لَقَـوَّمْتُهَا بِثَمَانِيْنَ اللَّوَايَاتِ وَلَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مَعَ أَنِّي لَوْ كُنْتُ مِنْ الْمُقَـوِّمِيْنَ للدَّارِ لَقَـوَّمْتُهَا بِثَمَانِيْنَ مِثْقَالاً ، وَلَوْ كَانَتْ فِي مِلْكِي مَا بِعْتُهَا إِلاَّ بِذَلِكَ ، أَوْ أَزِيدُ لِوسُعِهَا وَأَمْنَهَا مِنْ السَّقُوطُ لاَلْتَصَاق جَوَانِبِهَا بَدِيَارِ الْجَارِ . وَلَكَوْنِهَا وَسُطَ القَصِرْ قَرِيْبَةً مِنْ المَسْجِد وَرَحْبَةَ السُّوْقِ لِكُونِ حَطِّ الأَعْكَامِ بِيَابِهَا ، وَإِدْخَالُهُمْ فِيْهَا وَإِخْرَاجُهُمْ مِنْهَا هَيِّنٌ لاَ

٣٥٨ -----

صُعُوبَةَ فيه كَمَا تَعْرِفُونَ ذَلكَ .

وَأُمَّا كَلاَمَ أَبِي الْحَسَنِ الَّذِي نَقَلْتُمْ وَنَصُّهُ : قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ عَنْ بَعْض شُيُوْخه: إِنَّمَا يُقَالُ: يُزَادُ في الْمُشْتَرَيْ أَوْ يُنْقَصَ في الْمَبِيْعِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثُلُث قِيْمَة العَبْدِ أَنَّ الْبِيوْعَ وَجَدْنَا النَّاسَ تَتَعَابَنُ فَيْهَا ، وَالمِّيتُ لَمْ يَجِدْ عَنَاءً يَقْتُصِرُ عَلَيْه فَوَجَبَ مِنْ أَجْلِ الْمُتَعَارَف بَيْنَ النَّاسِ مِنْ التَّغَابُنِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَي الثَّلُث لأَنَّ الثُّلُثَ أَعْدَلُ فِي الوُصُولِ إلخ ، فَإِنَّهُ يَلُوحُ منْهُ وَيَنتُجُ أَنَّ الغَبْنَ لاَ رَدَّ به إلاَّ إِذَا زادَ عَلَي الثُّلُث ، وَسَوَاءً كَـانَ البَائعُ مَـالكَا أَوْ وَكَيْلاً عَلَي ظَاهِـرِ مَا لأَبِي عِمْـرَانَ وَتَقَدَّمَ النَّصَّ عَلَى الرَّاجِحِ وَالمَرْجُوحِ فِي ذَلِكَ فَلاَ نُطِيْلُ بِإَعَادَتِهِ ، فَإِنَّ مِثْلَكُمْ يَا أَخِي لاَ يَحْتَجَّ بِهَـذَا الضَّعَيْف بالنِّسْبَة لَمَسْأَلَة الدَّار . وَأَمَّا مَا نَسَبْتُمْ لِيْ مِنْ الْخَطَأَ فِيمَا تَفُوتُ بِهِ الدَّارُ المَذْكُورَةُ فَغَيْرُ صَحِيْحٍ ، بَـلْ وَافَقْتُ الصَّوَابَ وَعَلَيْه اعْتَمَدْتُ فَفي الْقَلَشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبْحَث بَيْعِ الوكيْل بغَيْر نَقْد البَلَد وَبَيْعِه لِنَفْسه مَا نَصُّهُ : فَــإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ مِنْ الوَكَيْلِ ، فَإِنَّ الْعَــقْدَ يُفْسَخُ ، فَإِنْ فَــاتَتْ السِّلْعَةُ بتَلَفَهَا لَزَمَتُ الْقَيْمَةُ بَدَلاً منْ العَيْن وَإِنْ لَمْ تَتَغَيَّرْ في بَدَنهَا لَكَنْ تَغَيَّرَتْ في سُوْقهَا ، فَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلاَنِ ، هَلْ ذَلِكَ فَوْتٌ يُوْجِبُ الْقِيمَةَ كَمَا يَكُونْ ذَلِكَ فَوْتَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ؟ أَوْ لاَ يَكُونُ فَوْتًا كَالاستحْقَاقِ للسِّلَعِ ؟ فَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْل الأوَّلِ فَتَـشْبِيْهُهُ بِالْبَيْعِ الْفَـاسِدِ يَقْتَـضِي أَنَّ الدَّارَ لاَ يَفُوتُ بِحَـوَالَةِ الأَسْوَاقِ فِي مَسْأَلَتِنَا لِعَدَمِ فَوَاتِهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِذَلِكَ .

وَإِنْ فَرَّعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي فَأَبْعَدُ وَأَبْعَدُ مَعَ أَنَّ الدَّارَ رَدِّ صَاحِبُهَا بَيْعَكُمْ قَبْلَ تَغَيُّرِ سَوْقِهَا ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي مِلْكِ رَبِّهَا إِلَى الآنَ فَلاَ مَحِلَّ لِمَا نَقَلَتُمْ وَاحْتَجَجْتُمْ بِهِ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ بَيْعَكُمْ الدَّارَ مَرْدُودٌ عنْدي لَمَا أَسْلَهْتُهُ مِنْ كَلاَمِ الأَئمَّة ، فَإِنْ شَئْتُمْ التَّأْسِيِّيَ فَدَلكَ وَلَقَدْ لَوَّحتُمْ لِي بِذَلكَ غَيْرَ مَا مَرَّة ، وَإِلاَّ فَكُلُّ يَعْمَلَ عَلَى شَئْتُمْ التَّأْسِيِّيَ فَدَلكَ وَلَقَدْ لُوَّحتُمْ لِي بِذَلكَ غَيْرَ مَا مَرَّة ، وَإِلاَّ فَكُلُّ يَعْمَلَ عَلَى شَاكِلَتِهِ ، فَرَبَّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُو أَهْدَى سَبِيلًا ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمَ أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ وَنَصُّهَا: بَعْدَ الْحَمْدَ للَّه وَالْحَوْقَلَة حَمْدًا لَمَنْ يَقْضِي وَلاَ يُقْضَى عَلَيْهِ الَّذِي جَعَلَ الْحَقَّ نُوْرًا سَاطِعَا يُهْتَدَيْ بِهِ إِلَيْهِ ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلاَمِ عَلَى مَنْ جَاهَدَ وَقَاتَلَ عَلَيْه ، وَعَلَيْ أَصْحَابِهِ الذَّيْنَ نَصَرُوهُ حَتَّى وَقَاتَلَ عَلَيْه ، وَعَلَيْ أَصْحَابِهِ الذَّيْنَ نَصَرُوهُ حَتَّى اسْتَقَامَ فَتَمَّ غَايَة الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ ، صَلاَةً وَسَلاَماً يَدُومَانِ أَدَّخِرُهُمَا لِيَوْمِ الْعَرْضِ وَالمَيْزَان .

أُمَّا بَعْدَ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمِ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَٰذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوِيْ الإِنْصَافِ وَالدِّرَايَةِ وَالبَصِيْرَةَ فِي العِلْمِ أَنَّهُ وَقَعَ لَدَىَّ تَرَافُعٌ بَيْنَ الشُّرِيْفِ سَيِّدَ مُحَمَّد اللهِ الحُسْنِيِّ مُخَاصِمًا عَنْ نَفْسه وَنَائِبًا عَنْ قَوْمه مَعَ المَهْدِيِّ بْنِ الشَّرِيْفِ مُلاَنِي عَبْدِ اللهِ الحُسْنِيِّ مُخَاصِمًا عَنْ نَفْسه وَنَائِبًا عَنْ قَوْمه مَعَ عَبْدَ اللهِ بْنِ أَعْيُنْ وَعَلِيٌّ بْنِ مُلُوسَى العَرَبِيَّيْنِ مُخَاصِمَيْنِ وَنَائِبَيْنِ عَلَمَّنْ مَعَهُمَا فِي الكرَاء مَنْ أعريب في شأن كراء وقَع بَيْنَهُم في أتوات وكَيْفيَّة دَعْوَى الشّريف مُرسُوْمَةٌ في كتَابٍ عِنْدَهُ بِخَطّ مُحَمَّد بْنِ مُحَمَّد صَالِح بْنِ عِبْد الله ، والشّريف بْن ملاي أدريه اتواتبين ونَص المُراد منه : أنعقَدَ الكراء بين سَيِّد الْمَهدي بن ملاي عَبْدِ اللهِ وَالسَّيِّـدِ المَهْدِيِّ بْنِ مُلاَّيِ أَحْمَدَ وملاي إِدْرِيْس، وَسَيِّـدِي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُلاَي الوَثِيقِ وَالعَرَبِ بْنِ أَحْمَدَ وَبَيْنَ أعريب والأَخْصِّ سَالِم بْنِ يعب وَمُحَمَّد بْنِ الْحَاجِّ وَعَـبْدِ اللهِ بْنِ أَعْـيَشَ كَرَاءً مَـوْصُولًا لِبـلاَد النِّعْمَة ، وَلَكُــلِّ حمْل منْ الشَّمَّة عشرُونَ مثْقَالًا ذَهَبَا عَيْنًا وَعدَّةُ المَحْمُولَ سَتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ حَمْلاً بَعْدَهُ سَتَّةُ أَنْقَاضٍ بَعْدَ وَزْنِهِمْ ، وَوُجِدَ فِيهِمْ حَمْلٌ وَرَبْعُ حَمْلَ بِتَارِيْخِ أَوَائِلِ شَهْرِ ذِي الْحَجَّة الحَرَامُ عَامَ ستَّةً وَعَشْرِيْنَ وَأَلْفُ ، وَزَادَ عَلَى هَذَا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ أَتْوَاتَ أَمَرَهُ بِكَتَابَةٍ نُسْخَةً أَخُرَى ۚ كََالاَّوْلَيَ لاَّنَّ عَادَةً أعْـرِيْبَ مَعَ مَنْ اكْتَرَىْ مِنْ عِنْدَهِمْ يَمْشُوْنَ بِهِ إِلَي أَثْنَاء ٱلطَّرِيْقَ وَيْفْسَخُوْنَهُ حَتَّى يُنْشَأَ لَهُمْ كراءَ أَخَرَ مُخَالفًا للأُوَّلُ بَعْدَ تَقْطيع عَقْد الكرَاء الأَوَّل فَامْتَثَلَ أَمْرَهُ وَفَسَخَ أُخْرَى خَـوْقًا ممَّا قَيْلَ لَهُ وَأَنَّهُمْ حِيْنَ ارْتَحَلُّوا مِنْ أَتْوَاتَ رَحَلُوا عَلَى أُولاً يُقيْـمُوا دُونَ النّعمَة إقَامَـةً طَويْلَةَ وَأَنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا المَنْهَلَ الَّذي اسْمُـهُ النَّهمَـةُ فَسَخُـوا الكراءَ بغَيْـر إذَّنه خَوْفًا عَلَي بَقَـاء مَاله في الْخَلاَء فَاتَّجَـرُوا لَهُ أُوَّلَ النَّهَارِ وَفَـسَخُوَّهُ آخَـرَهُ دُوَنَ إِذْنِهِ وَرِضَاَّهُ أَيْضًا ، فَعَيْدَ ذَلِكَ رَجَعَ لأَصْحَابِهِ الأَوَّلِيْنَ وَطَلَب مِنْهُمَ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى [ق / ٧٦٩]

أتوات فَأَبُواْ وَامْـتَنَعُوا ، ثُمَّ طُلبَ منْهُمْ أَيْضًا أَنْ يَحْملُوهُ إِلَى أَرْوَانَ وَيَكُونُ هُوَ مَحَلَّ انْتهَاء الْكراء بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَرَضُوا بذلك عَلَى إِخْراجه لَهُمْ عَقْدَ الْكراء الأوَّل فَيَقْطَعُونَهُ فَفَعَلَ ذَلكَ لَهُمْ وَكَتَمَ عَنْهُمْ النُّسْخَةَ الأُخْرَى لَيْقُومَ عَلَيْهِمْ بهَا فَي الْمُسْتَقْبَل ، وَأَنَّهُمْ لَمَّا قَطَعُوا الْعَقْدَ الْمَذْكُورَ امْتَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ وَقَالُوا لَهُ : لانْتكَارَى مَعَكَ إلاَّ لوَضْعكَ لحُمُولكَ عنْدَ هَذَا الْمَنْهَل إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ فَنَأْتيكَ بِهَا فَفَعَلَ ذَلكَ مَعَهُمْ عَلَى وَجْهِ الْخَوْفِ وَالتُّقْيَة عَلَىي مَاله إنْ لَمْ يُتْرَكُ عَلَيْه يَدُ أَحَد تَحْـفَظُهُ منْ التَّلَف وَالضَّيَـاع وَكَتَبُوا عَـقْدًا آخَرَ في الْـكرَاء الثَّاني وَعَلَى أَنَّ انْتَهَاءَهُ وَلَاَتَةَ إِلاَ أَنْ يَحْدُثَ شَيءٌ بَيْنَ شُرَفَاء وَلاَتَةَ وَالنَّعْمَةَ فَيكُونُ انْتِهَاؤُهُ النَّعْمَةَ وَأَنَّهُ اكْـتَرَى مِنْ هُنَاكَ عَلَى رُكُـوبَة وَحَمْـل أَنْقَاضــه إِلَى أَرْوَانَ بِقَدْر مَـعْلُوم مِنْ الذَّهَبِ وَهُوَ عِشْرُونَ مِثْقَالاً عَلَى حَمْلِ الأَنْقَاضِ وَعَشْرَةً عَلَى رُكُوبِهِ وَعَشْرَةً أَيْضًا عَلَى كُلِّ وَاحد منْ أَصْحَابه في رُكُوبه إلَى أَرْوَانَ أَيْضًا وَدَفَعَ ذَلكَ لأَرْبَابِ الْكرَاء فِي أَرْوَانَ وَأَنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا وَلاَتَةَ في ذي الْحـجَّة انْتهَاءَ الْعَام السَّـابع وَالْعشرينَ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ والأَلْف حَبَسُوا مَـالَهُ عَنْهُ بهَا وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ كَتَابًا يأْتُونَهُ بأَحْمَاله لأَنَّ انْتَهَاءَ الْكُرَاء بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ النَّعْمَةَ عَمَلاً منْهُ بِالْكُرَاءِ الأَوَّل ، وَلِمَا حَدَثَ بَيْنَهَمْ وَبَيْنَ شُرَفَاء وَلاَتَةَ فِي شَاأَن ديارهم اللَّواتي بِهَا فَامْتَنَعُوا فَعنْدَ ذَلكَ اكْتَرَى إبلَ النَّاس لِحَمْلِ أَعْكَامِهِ مِنْ وَلاَتَةَ إِلَيْهِ كُلُّ بَعِيرِ بِمثْقَال ذَهَبًا وَاسْتَأْجَرَ مُحَمَّدُ بْنُ هنون بْن بُسيق بِثَلاَثَة وَأَرْبُعينَ مثْقَالًا ذَهبًا وَرَبُعٌ مَثْـقَالٌ ذَهبًا ليَمْشي مَعَ الإبل حَتَّى تَحْملَ أَحْمَالَهُ مِنْ وَلَأَتَةً وَيَأْتِي مَعَهَا إِلَيْه ، وَقَدْ دَفَعَ جَمِيعَ ذَلِكَ لأَرْبَابِ الإِبلِ وَلمُحَمَّد الْمَذْكُور وَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَحُطَّ عَنْهُ ذَلكَ الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ مَنْ الْكرَاء الْأُوَّلَ . فَجَاوَبَاهُ بِأَنَّهُ مَا لَمْ يَفْعَلَا مَعَهُ وَلاَ غَيْرَهُمَا مِنْ نَسْخِ أَوْ كَرَاءِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلاَّ بِرِضَاهُ وَأَخْرَجَا عَلَى عَـقْدِ الْكِرَاءِ الثَّـانِي عَقْـدًا وَنَصَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: اَكْـتَرَى الشَّـرَيفُ الحُسيني مَـوْلاَىَ الْمَهْدِ بْنِ مَوْلاَى عَـبْد اللَّه الْقَاطِن بالنِّعْمَـة مَعَ أَوْلاَد رزْق عَبْد اللَّهِ بْنِ أَعِيشَ ، وَأَبْنِ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَقِيرِ أَحْمَدَ بْنِ الطَّالِبِ وَمُحَمَّد بْن الْحَاجِّ أَعْمُ رَ وَأَحْمَدَ دَلال بْنِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّد فِي ثَمَانِيَة وَعِشْرِينَ حَمْلاً مِنْ الشَّمة مِنْ بِلاَدِ بُوغَلَ إِلَى وَلاَتَةَ وَإِنْ ظَهَرَ عُذُرٌ ببلَغهم النَّعْمَةَ عَشْرُونَ مِثْقَالاً لِكُلِّ الشَّمة مِنْ بِلاَدِ بُوغَلَ إِلَى وَلاَتَةَ وَإِنْ ظَهَرَ عُذُرٌ ببلَغهم النَّعْمَة عَشْرُونَ مِثْقَالاً لِكُلِّ حَمْلٍ ذَهَبًا عَيْنًا كِرَاءً مَضْمُونًا لازِمًا لا يُبَرِّتُهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ الْوَاجِبُ فَتَاحَلُو لاَ بِتَارِيخ أَيِّ عَامٍ .

(ح) فِي بَعْدِ الْمِئَتَيْنِ وَالأَلْفِ عَبد رَبِّهِ تَعَالَى عَبْدِ اللَّهِ الْهِنِ الْحَاجِّ الزَّرْكَشِيِّ وَعَلَى مَا بِأَعْلاَهُ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ مُحَمَّدَ الْمَهْدِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بْنِ صَالِحِ النَّهَى .

وَالْحَالُ أَنَّهُمَا قَدْ صَدَقَا الشَّريف أَنَّ الْكراءَ الثَّاني لَمْ يَقُمْ بَيْنَةُ وَبَيْنَهُمْ إلاَّ عند الْمَنْهَلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتَرِيه هُنَاكَ ، وَبَعْدَ طَلَبه منْهُمْ أَنْ يَحْملُوهُ إِلَى أَرْوَانَ فَرَضُوا لَهُ بِشَرْط أَنْ يُمكِّنَّهُمْ منْ عَقْد الْكراء الأَوَّل وَقَطَعُوهُ ثُمَّ امْتَنَعُوا إِلاَّ بِالْكِرَاءِ الثَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَة ، وَقَالَ الشَّريفُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلكَ مَعَهُمْ إِلاَّ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ وَالتُّقْيَةِ وَالْخَوْفِ عَلَى مَاله إِنْ لَمْ يَفْعَل ذَلكَ مَعَهُمْ ، إِذْ لاَ مُسْتَعْتِبَ وَلاَ عَمَارَةَ هُنَاكَ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتَرِيه فَيَضيعُ مَالُهُ وَلاَ يَعُودُ إلَيْه مِنْهُ نَفْعٌ لاَ في الْحَال وَلاَ في الْمَـآل إِنْ لَمْ يَتْرُكُهُ تَحْتَ يَد أَحَد فَلَمَّـا فَرَّعَ كُلٌّ منْهُمْ منْ دَعْوَاهُ حَكَمْتُ بَيْنَهُمْ بِلُزُومِ الْكراء الأَوَّل لشَهَادَة الْعَادَة وَالْعُرْف للشَّريف الْمَذْكُور عَلَى دَعْواَهُ إِذْ مِنْ الْمُحَالِ عَادَةً وَعُرْفًا أَنْ يَكْتَرِيَ مِنْ أَتُواَ عَلَى دَوام سَيْرِهِ مِنْهَا بلاَ إِقَامَة طَوِيلَة فِي أَثْنَاء الطَّريــق وَيَكُونُ مُجْتَمعًا مَعَ مَــالهِ وَيَرْكَبُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى الإِبْلِ الْمُكْتَرَاة بلاً كراءً إِلَى دَارِه بِالنَّعْمَة ثُمَّ يَرْضَى طَوْعًا مِنْهُ وَاخْتِيَارًا بِفَسْخِهِ فِي فَلاَةٍ أَوْ بَيْداءً مِنْ كَوْن ذَلكَ الْمَوْضِع لاَ مُسْتَعْتَب فيه وَلاَ عَمَارَةَ في قَرْبِهِ وَلَا يُوجَدُ أَيْضًا هُنَاكَ مَنْ يَكْتَرِيهِ عَلَى حَمْلِ مَتَاعِهِ مِنْ أَهْلِ اكبار الَّذِينَ مَعَهُ كَما هُوَ بَديهيٌّ عند الْعَامَّة وَالْخَاصَّة ، لأَنَّ فَسنْحَ الْكراء هُنَاكَ يَقْضي إلَى تَلَف مَالِهِ وَعَدَم نَفْعِهِ مِنْهُ لاَ فِي الْحَالِ وَلاَ فِي الْــمَالِ أَيَرْضَى مَنْ لَهُ أَدْنَى عَقْلِ وَتَمْيِيزِ بفْسَخ كِرَاءِ لاَزِمْ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ عَلَى وَجْه الاخْتَيَارِ وَالْطَّوْعِ مِنْهُ؟ كَلاَّ وَلاَ ، وَمِنْ

الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ أَنَّ الْعَادَةَ مُحْكَمَةٌ وَأَنَّ الْعُرْفَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامٍ دَارِ الْهِجْرَةِ انْتَهَى . انْظُرْ «الْمِعْيَارَ» .

وَلِذَا نَصَّ ابْنُ [رَشيد] (١) فِي رِحَلْتَه : أَنَّ الأَحْكَامَ تَدُورُ مَعَهُ وُجُودًا وَعَدَمًا، وَأَيْضًا فَقَدْ عَدَّهُ أَئِمَّتُنَا مِنْ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الَّتِي بُنِيَ الْفِقْهُ عَلَيْهَا انْتَهَى.

وَلَأَنَّ تَصْدِيقُهُمَا لَهُ فِي جَمِيعِ دَعْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ : إِنَّ الْكَرَاءَ الثَّانِيَ لَمْ يَقَعْ إِلاَّ عِنْدَ الْمَوْضِعِ الْمَدْكُورِ ، إِلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ امْتَنَغُوا إِلاَّ مِنْ الْكِرَاءِ عَلَيْهِ الْمَدْكُورِ مُتَّاضَمِّنٌ لإِقْرَارِهِمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَشَهَادَتِهِمَا عَلَى غَيْرِهِمَا مِمَّنْ مَعَهُمَا فِي الْكِرَاءِ أَنَّ فَسْخَ الْكِرَاءِ الأَوَّلِ مُكْرَةٌ عَلَيْهِ ؟

وَفِي «التَّبْصِرَة» : إِنَّ ضَمَنَ الإِقْـرَارُ كَصَرِيحِهِ ، وَفِـيهَا أَيْضًا : أَنَّ إِقْرَارَ الشَّيْخِ عَلَى نَفْسِهِ أَبْلَغُ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيَّنَةِ عَلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَحَقُّ مَا أُخِذَ بِهِ الْمَرْءُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسه» انْتَهَى ، انْظُرْ ابْنَ مَرْزُوقِ .

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (يُؤَاخَذُ الْمُكَلَّفُ بِإِقْرَارِهِ بِلاَ حَجْرٍ) انْتَهَى (٢).

وَلاَ شَكَّ أَنَّ شَهَادَتِهِمَا عَلَى مَنْ مَعَهُمَا فِي الْكَرَاءِ مَقَبُّ وِلَةٌ عَامِلَةٌ شَرْعًا لأَنَّ الْمَرْءَ قَدْ يَكُونُ مُقَرًا عَلَى نَفْسِهِ وَشَاهِدًا عَلَى غَيْرِهِ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَة كَمَا صَرَّحَ بِلْكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّ أَقَرَّ [أَحَدُهُمَا] (٣) بَعْدَ تَفَرُّقُ بِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّ أَقَرَّ [أَحَدُهُمَا] (٣) بَعْدَ تَفَرُّقُ أَوْ مَوْتِ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْر نَصِيبه) (٤) انْتَهَى .

أَيْ وَمُقِرٌّ عَلَى نَفْسِهِ بِنَصِيبِهِ انْتَهَى .

⁽١)في الأصل: رشد.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۱) .

⁽٣) في «المختصر» : واحد .

⁽٤) مختصر خليل (ص/٢١٥) .

وَإِلَى غَيْرِ هَذَا مِنْ نُصُوصِ الأَئمَّةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَعْرَضْتُ عَنْ ذَكْرِهِ خَوْفَ الإطالَةِ ، وَإِنَّمَا قَبِلْتُ شَهَادَتَهِمَا ، وَحَكَمْتُ بِهَا عَلَى مَنْ مَعَهُما فِي خَوْفَ الإطالَةِ ، وَإِنَّمَا قَبِلْتُ شَهَادَتَهِما ، وَحَكَمْتُ بِهَا عَلَى مَنْ مَعَهُما فِي الْكَرَاءِ عَمَلاً بِمَا فِي «نَوَازِل» مُجَدد الشَّرِيعةِ الْحَنَفيَّةِ سَيِّدِي «عج» ونَصَّةُ : وَسَئلَ عَنْ الْمَوْضِعَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عُدُولٌ ، فَأَجَابَ : قَالَ فِي «الذَّخيرة» (١) : فَلَ أَنْ إِنْ أَنْ إِذَا لَمْ نَجَدْ فِي جهة إِلاَّ غَيْرَ الْعُدُولِ أَقَمْنَا أَصْلَحَهُمْ وَأَمْثَلَهُمْ فَتَجُوزُ السَّهَادَةُ بَيْنَهُمْ ، ويَلْزَمُ مَثْلُ ذَلكَ فِي الْقَضَاةِ وَغَيْرِهِمْ لِنَلاَّ تَضِيعَ الْمُصَالِحُ ، وَمَا (أَظُنُّ أَحَدًا يُخَالِفُ] (٢) فِي هَذَا ؛ لأَنَّ الْعَدَالَةَ إِنَّمَا تُشْتَرَطُ حَيْثُ أَمْكَنَتْ .

وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ النَّاسُ فُسَّاقًا إِلاَّ قَلِيلاً نَادراً قُبِلَتْ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْض وَيُحْكُمُ بِشَهَادَةَ الأَمْثُلِ مِنْ الْفُسَّاقِ ، هَذَا هُو الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهُ الْعَمَلُ، بَعْض وَيُحْكُمُ بِشَهَادَةَ الأَمْثُلِ مِنْ أَبِي مُحَمَّد أَنَّهُ إِذَا فُقَدَتْ الْعَدَالَةُ يَكْتَفِي باثنين إلى أَنْ قَالَ : وَنَقَلَ الْقَرَافِيُّ عَنْ أَبِي مُحَمَّد أَنَّهُ إِذَا فُقَدَتْ الْعَدَالَةُ يَكْتَفِي باثنين انتهى أي في أين فيما يكثفي فيه أَرْبَعَةٌ وَهَكَذَا انتهى الْمُرَادُ مَع حَذْف وَاخْتَصَار . وَنَحْوِه في التَّاج ، وَالإِكْلِيلِ عَلَى الشَّيْخ حَلِيل ، وفي شَعْ حَذْف وَاخْتَصَار . وَنَحْوِه في التَّاج ، وَالإِكْلِيلِ عَلَى الشَّيْخ حَلِيل ، وفي شَرْح أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَد مَيَارَةً عَلَى «التَّحْفَة» فَلاَ نطيلُ بِذَكْر كَلاَمِهِمَا في ذَلك الْمُوضَع حَلاء وَيَعْل بِفَسْخ الْكَرَاءِ الثَّانِي لوقُدوعه مَنْ الشَّريف عَلَى وَجْه الإخَافَة وَالتُقْيَة عَلَى أَعْمَا بِفَسْخ الْكَرَاءِ الثَّانِي لوقُدوعه مَنْ الشَّريف عَلَى وَجْه الإخَافَة وَالتُقْيَة عَلَى أَعْمُ وَبُهُ مَنْ النَّلُف وَالْفَيَّيَاعِ إِنْ لَمْ يَتْرُكُهَا تَحْتَ يَد أَحَد لَكَ الْمُوضَع خَلاء وَيَيْدَاء وَمَهْمَى أَى لا مُستَعْت به ولا عَمَارَة بِقُرْبه ، لكَوْن ذَلكَ الْمُوضَع خَلاء وَيَيْدَاء وَمَهْمَى أَى لا مُستَعْت به ولا عَمَارَة بِقُرْبه ، وَلَذَا فَعَلَ مَعْ أَصْحُابِه الأَولِينَ مَا أَمْرُه وَ بِهِ مِنْ الْكَرَاءِ الثَّانِي عَلَى الْهُيَّةِ الْمَرْسُومَة عَلَى الْعَيْ يَلُو الْمَاسَعُونَ عَلَى الْهُيَّة الْمَوْمَة عَلَى الْعَيْقِ الْمَارِة وَمَهُمَ عَلَى الْمَدُونَ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنْهُ مَقْهُورٌ مَعْلُوبُ الْكَوار وَمَرَّة طَلَب مِنْ أَرْبَابِ الْكَرَاء أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى أَتُواتَ فَأَبُواْ وَامْتَنَعُوا وَمَرَّة طَلَبَ مِنْ آخَرِينَ عَلَى الْمَابَ مِنْ آخَرِينَ عَلَى الْمُولِ أَنْ يَرُدُوهُ إِلَى أَتُواتَ فَأَبُواْ وَامْتَنَعُوا وَمَرَّة طَلَبَ مِنْ آخَرُاكِ الْمُولُونَ الْمَلْو الْعَارِق وَمَرَّة طَلْبَ مِنْ آخَرُالُولُ الْمَارِقُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ الْمُولِولُ وَالْمَارِقُولُ الْمَالُولُ الْمَالِقُولَ وَالْمَالُولُ الْمُولُولُ الْمُعْرَاقُ الْمَالُولُ الْمُولُولُ الْ

⁽۱) انظر : «الذخيرة» (۲/۱۰) .

⁽٢) في «الذخيرة» : وما أظنه يخالفه أحد .

أَنْ يَحْمَلُوهُ إِلَى أَرُوانَ عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ انْتَهَاءُ مَحَلِّ الْكَرَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَرَضُوا بِذَلِكَ أَوَّلَ النَّهَارِ وَفَسَخُوهُ آخِرَهُ ، وَمِنْ الْقَرِينَةِ أَيْضًا رُجُوعُهُ إِلَى أَصْحَابِهِ الْأَوَّلِينَ وَطَلَبَهُ مَنْهُمْ أَنْ يَحْمَلُوهُ إِلَى [من] أَرْوَانَ وَيَكُونُ هُو انْتَهَاءَ الْكَرَاءِ الأَوَّلِ فَلَمَّا قَطَعُوهُ امْتَنَعُوا ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَرَضُوا بِذَلِكَ عَلَى تَقْطِيعِ كَتَابِ الْكَرَاءِ الأَوَّلِ فَلَمَّا قَطَعُوهُ امْتَنَعُوا ، وَلَمْ يَرْضُوا إِلاَّ بِالْكَرَاءِ النَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَفَعَلَهُ مَعَهُمْ خَوْفًا عَلَى وَلَمْ يَرْضُوا إِلاَّ بِالْكَرَاءِ النَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَفَعَلَهُ مَعَهُمْ خَوْفًا عَلَى وَلَمْ يَرْضُوا إِلاَّ بِالْكَرَاءِ النَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَفَعَلَهُ مَعَهُمْ خَوْفًا عَلَى وَلَمْ يَرْضُوا إِلاَّ بِالْكُورَاءِ النَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَفَعَلَهُ مَعَهُمْ خَوْفًا عَلَى وَلَمْ وَلَا بَعْمَلِ بِهَا غَيْرَ مَا مَرَّةَ فَلَا نَطِيلُ بِذَكُرِ وَالْتَعَلَى الْقَرِينَةِ الْقَوِيَّةَ كَالْبَيِّنَةِ الْقَاطِعَةَ ، وَالْأَصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبُويَّةِ ، وَالنَّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالنَّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي «تَبْصَرَته» : إِنَّ الْقَرِينَةُ الْقَوِيَّةَ كَالْبَيِّنَةِ الْقَاطِعَةَ ، وَالنَّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالنَّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالْنَصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالْنَصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالْنَصُوصِ الْفَقْهِيَّة ، وَالْنَصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ ، وَالْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِذِكِرِهِ انْتَهَى .

وَفِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ » : أَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى يَمِينِ انْتَهِي .

قُلْتُ : وَلاَ يَقْدَحُ فِي دَعُوى الشَّرِيف بِالإِكْرَاه الْمَذْكُورِ شَهَادَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِخَطِّ يَدِه عَلَى الْكَرَاء الثَّانِي لأَنَّهُ مَذْعُورٌ وَمَقْهُورُ عَلَيْهَا أَيْضًا ، فَفِي «نَوَادِلَ» (عَجَ) مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ أَخَوْيِنِ شَقِيقَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَخَلَفَ وَلَدًا قَاصِرًا وَخَلَفَ نَخْلاً وَعَقَارًا وَأَمْتِعَةً ، ثُمَّ إِنَّ الأَخَ الْبَاقِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى مُخَلَّفَاتِ أَخِيهِ بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ ، ثُمَّ بَعْدَ أَن كَبُرَ الْولَدُ وَتَزَوَّجَ اتَّفَقَ مَعَ عَمِّه عَلَى أَنْ يَعْرِسَ أَشْجَارًا أَثْلاَثًا بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ بَعْدَ الْعمَارة طَلَبَ الْولَدُ مِنْ عَمِّه أَنْ يُقَاسمَهُ الرِّقَابِ فَولاً رَضَ عَلَى قَدْر مَا اتَّفَقَا عَلَيْه ، فَامَّتَنَعَ الْعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ للْولَد : لا حَقَّ اللَّوْرُ ضَ عَلَى قَدْر مَا اتَّفَقَا عَلَيْه ، فَامَّتَنَعَ الْعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ للْولَد : لا حَقَّ لَكَ مَعِي فِي مَخَلَفَات وَالدَكَ وَلاَ اسْتَحَقَاقًا وَلاَ مَلْكَا وَلاَ شُبْهَةَ مَلْك ، لاَحَقَّ لكَ مَعي فِي مُخَلِّفَات وَالدكَ وَلاَ اسْتَحَقَاقًا وَلاَ مَلْكًا وَلاَ شُبْهَةَ مَلْك ، وَلَكَ مَع عَلَى قَدْر مِنْ الْولَد أَوْقَ عَلَى هَذَهِ الأَعْدُ الْولَدُ عَلَيْهَا بِالْبَلِد الْعَمَّ مِنْ أَمْلاكَ مَنْ عَمَّ الْمَدْكُورُ بِذَلكَ حُجَّةً وَاسْتكَتَبَ الْولَدُ عَلَيْهَا بِالْبَلَد الْعَادِيَة ، ثُمَّ بَعْد وَكَتَبَ الْعَمُّ الْمُذْكُورُ بِذَلكَ حُجَّةً وَاسْتكَتَبَ الْولَدُ عَلَيْهَا بِالْبَلَد الْعَادِيَة ، ثُمَّ بَعْد وَكَتَب الْعَمُّ الْمُذَكُورُ وَ عَلَى ذُرِيَّةٍ وَذُرِيَّة وُرَبِية ، وَلَا مَعْمَا الْمَالَد وَلَا الْمَالِد أَوْلَد أَوْلَكُ مَنْ الْولَد أَوْلَتُ الْمُذَكُورَة عَلَى ذُرِيَّتِه وَذُرِيَّة وَرُبِية وَالْمَهُ وَلَوْلَ الْمَالِدُ وَلَا الْمَذَكُورَة عَلَى ذُرِيَّتِه وَذُرِيَّة وَرُبِيتِه ، وَذُرِيَّتِه وَذُرِيَّة وَرُبَة عَلَى ذُرُيَّة وَلَا عَلَى وَلَا الْعَمْ وَالْمَالِد أَوْلَو الْمَالِدُ وَالْمَالِ الْمَلْكُورَة عَلَى ذُرُقِيَة وَلَا الْمَالِكُورَة عَلَى ذُرُقِيَة وَلَا اللْعَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ عَلَى فُرُقِيَة وَلَا الْعَلَا وَلَا الْمَعْوَا عَلَى أَلَالْ اللْكَ الْعَلَيْ الْعَلْمَ الْوَلَلُولُ الْعَلَا وَلَا الْمَلْكَ الْ

فَهَلْ هَذَا الْإِعْذَارَ صَحِيحٌ أَمْ لا ؟ وَهَلْ الْوَقْفُ الْمُرَتَّبُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى فَاسِد وَلِذُرِيَّةِ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ السرُّجُوعَ عَلَيْهِ وَعَلَى ذُرِيَّتِه بِجَمِيعِ مُخَلَّفَاتِ وَالدِهِمْ وَبِجَمِيعِ أُجُرِتِهَا مِنْ يَوْمِ الْمَوْتِ إِلَى وَقْتِ الْحُكْم أَمْ لاً؟

فَأَجَابَ : إِنَّهُ حَيْثُ وَقَعَ مِنْهُ الإِعْذَارُ الْمَذْكُورُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لاَ يَقْطَعُ حَقَّهُ فِي شَيء مِنْ إِرْثِ وَالله انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَهُوَ اسْتَكْتَابُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ بِالْخَوْفِ عَلَى تَلَفِ مَالِهِ فِي الْحَالِ وَلِيَتَمَكَّنَ مِنْهُ فِي الْمَالَ انْتَهَى .

وَقَدْ نَصَّ الشَّيْخُ حَلِيلٌ عَلَى الأَشْيَاءِ الْمُوجِبةِ للإِكْرَاهِ وَعَدَّ مِنْهَا الْخَوْفَ عَلَى تَلَفِ الْمَالِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (بِخَوْفٍ مَوْلِمٍ مِنْ قَتْلٍ أَوْ ضَرْبٍ) (١)... إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ لَمَالُه) إِلَخْ .

وَقَـدْ نَصَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمُكْرَةَ لاَ تَلْزَمُهُ الْعُـقُودَاتُ وَلاَ الإِقْـرَارَاتُ وَلاَ الْمُكرَةِ الْمُحْرَةِ وَكَـذَا الْمُحْرَةِ الْمُكْرَةِ بِقَوْلِهِ: (وَكَـذَا النَّكَاحُ وَالْعِنْقُ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ (٢) أَيْ كَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِمَا انْتَهَى.

وَكَذَا صَرَّحَ «مخ» (٣) فِي بَابِ الشِّرَاءِ : أَنَّ الْمُكْرَهَ لاَ يُوصَفُ بِحُكْمٍ مِنْ الأَحْكَامِ الْخَمْسَة لأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّف انْتَهَى .

وَلاَ شَيءَ أَصَحُ وَلاَ أَصْرَحُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه» (٤) ، وَلاَ شَكَّ وَلاَ مَرْيَةَ إِذًا فِي بَقَائِهِمْ عَلَى الْكِرَاءِ الأُوَّلِ فَكَ يُضَا فِي «الْمُدُوَّنَةِ» فَلاَ يُفْسَخُ بِمَشْيِ أَرْبَابِ الإِبلِ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ الْمَـذْكُورِ لِمَا فِي «الْمُدُوَّنَةِ»

مختصر خلیل (ص/ ۱۳٤) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) حاشية الخرشي (٨/ ١٠٩) .

⁽٤) تقدم .

وَنَصُّهَا : وَإِذَا تَغَيَّبَ الْجَمَّالُ يَوْمَ خُرُوجِهَا فَلَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ إِنْ لَقَيْتَهُ بَعْدَ ذَلكَ إِلاَّ الرُّكُوبَ أَوْ الْحَـمْلُ ، وَلَهُ كَرَاؤُهَا ، وَهَذَا فِي كُـلِّ سَفَرٍ فِي كَـرَاءٍ مَضْمُونٍ إِلاَّ الْحَاجُ فَإِنَّهُ يَفْسَخُ ، وَإِنْ قَبَضَ الْكَرَاءَ رَدَّهُ لِزَوَال أَبَانَهُ.

ابْنُ الْمُوَّازِ : لأَنَّ أَيَّامَ الْحَجِّ مُعَيَّنَةٌ فَإِذَا فَاتَهُ انْفَسَخَ الْكِرَاءُ وكَذَلَكَ كُلُّ مُكْتَرٍ أَيَّامًا بِأَعْيَانِهَا ، وَهَذَا هُو الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْلِ الشَّيْخ خَلِيلٍ فِي مَبْحَث عَدَم فَسْخ الْكَرَاء وحَلَفَ رَبُّ دابة في غَيْر مُعَيَّنٍ وحَج وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ انْتَهى ، ولاَ خَلاَفَ فِي وُجُوبِ رُجُوعِ الشريف على أَرْبَابِ الإبل المذكوريْنَ بِمَا اكتوى به عَلَى حَمْل أَعْكَامِه مِنْ ولاية إلى النَّعْمة وقَدْرُهُ كُل حمْل بِمِثْقَالَ مِنْ النَّهَب ، وَلاَ عَلَى حَمْل أَنْقَاضَه مِنْ النَّعْمة وَقَدْرُهُ كُل حمْل بِمِثْقَالَ مِنْ النَّهَب وَبِمَا حَمْلَهُمْ بِهِ أَيْضًا مِنْ أَرْوَانَ إِلَى النَّعْمة وَقَدْرُهُ ثَمَانِيةُ مَشْ اللَّهُ مِنْ النَّعْمة وَقَدْرُهُ ثَمَانِيةُ مَنْ النَّعْمة وَقَدْرُهُ تَمَانِيةُ مَنْ النَّعْمة وَقَدْرُهُ تَمَانِيةُ مَنْ النَّعْمة وَقَدْرُهُ تَمَانِيةُ مَنْ اللَّه وَالْكَرَاء إلى مَكَةً أَوْ غَيْرِهَا تَكَارَى لَكَ عَلَيْهِ الْمَدْهِب وَنَصَّها : ولَوْ هَرَب بإبله والْكرَاء إلى مكَّة أَوْ غَيْرِهَا تَكَارَى لَكَ عَلَيْهِ الْمَامِ عِنْدَ تَعَذَّرُه ، والشَّهِ فَعَيْه أَوْمُ مَقَامَ الإِمَامِ عِنْدَ تَعَذَّرُه ، والشَّريفُ مَنْ الْمُسْلَمينَ انْتَهَى . وَمِنْ الْمَعْفُومِ عَلَى مَا فَعَلَ مَنْ الأَعْمَ وَنُوسُها : ولَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ مَنْ الْاحْرَاء إلا مُعَلِي مِنْ الْمَامِ عِنْدَ تَعَذَّرُه ، والشَّرِيفُ لَمْ مُنْ فَعَلَ مَنْ الْمَامِ عِنْدَ تَعَذَّرُه ، والشَّرِيفُ لَمْ مَا فَعَلَ مَنْ الْاحْرَاء إلاَ مَا مَعَلَ فَعَلَ عَلَيْ مَا الْمُدَّدُ وَمُ لَيْ الْتَهَى . وَمَنْ الْمَامِ عَنْدَ تَعَذَّرُه ، والشَّرِيفُ لَمُ مُعْمَلُ وَعُلَى الْحَامِ لَلْعَلْ مَا فَعَلَ مَا الْعَلَهُ مَالَ الْمُ الْمُ الْعَلَهُ عَلَ وَالْمَامِ عَلْدَ الْمَالِمُ عَلْ الْمَامِ عَنْدَ الْمَالِعُ الْمَامِ عَلْدَ الْمُ الْمُعَلِقُ عَلَى الْحَامِ الْمُولِي الْتَهَى .

وَإِنَّمَا حَكَمْتُ بِوُجُوبِ رُجُوعِهِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ لِتَرْكَ بَعْضِهِمْ إِنْقَاضَهُ بِالتَّهْمَةِ ، وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الآنَ إِلَيْهِ وَلِحَبْسِ بَعْضِهِمْ أَعْكَامَهُ عَنْهُ بِوَلَاتَةَ حَتَى أَكْتَرَى عَلَى وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الآنَ إِلَيْهِ وَلِحَبْسِ بَعْضِهِمْ أَعْكَامَهُ عَنْهُ بِولَاتَةَ حَتَى أَكْتَرَى عَلَى إِنْيَانِهِ إِلَيْ النَّعْمَةِ كَمَا إِنْيَانِهِ إِلَى النَّعْمَةِ كَمَا وَيَانِهُ إِلَى النَّعْمَةِ كَمَا وَيَّانِهُ إِلَى النَّعْمَةِ كَلَاكَ أَظْهَرُ مِنْ الشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ عَنْدَ مَنْ كَانَ مُتَحَلِّيًا بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةَ انْتَهَى .

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

وَلَقَدْ حَكَمْتُ أَيْضًا بِوُجُوبِ رُجُوعِهِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ هَنُونَ بْنِ بُسِيق عَلَى الْحَابِسِينَ لأَعْكَامِهِ عَنْهُ بِوَلاَتَةَ لِلدَّهِمْ وَظُلْمِهِمْ بِحَبْسِهِمْ لَهَا فَفِي رَجَز ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّةُ (١):

وأُجْرَةُ الْعَوْنِ عَلَى طَالِبِ حَقٌّ وَمَنْ سِوَاهُ أَنَّ الرَّدَّ تُستحَق

وَفِي «مُخْتَصَرِ ضِيَاء الدِّينِ » مَا نَصَّهُ: وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيه بِغُرْمٍ زَائِدٍ عَلَى أُجْرَةِ الرِّسُولِ إِنْ ظَلَمَ أَوْ الْجَمِيعُ إِنْ ظَلَمَ أَيْضًا انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ.

وَفِي "عج" : إِنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَ هُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَهُمْ بِمِصْرَ ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عَاصِم فِي أُرْجُورِتِهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِ ابْنِ عَاصِمٍ عَجُزُ بَيْتِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

⁽۱) انظر : «شرح ميارة» (١/ ٤١) .

«رِسَالَةٌ فِي الْقَضَاءِ»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مَا شَاءَ اللَّهُ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظَيمِ الْحَمْدُ للَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ الْعَدْلِ وَالإِحسَانِ وَنَهَى عَنْ الْبَغْيِ وَالزَّيْغِ وَالْبُهْتَانِ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ بَيَّنَ الْحَقَّ أَتَمَ تَبْيَانِ ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ وَالْبُرْهَانِ، وَعَلَى اللهِ وَصَحْبِهِ السَّادة الأعْيَانِ ، أُولِي الْفَخَر وَالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ ، وَالْبُرْهَانِ، وَعَلَى اللهِ وَصَحْبِهِ السَّادة الأعْيَانِ ، أُولِي الْفَخَر وَالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ ، أُولِي الْفَخَر وَالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ ، أُولِي الْفَخْر وَالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ ، أُولِي الْفَخَر وَالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ ، أُولِي الْفَخَر وَالْفَضْلِ وَالإِحْسَانِ ،

فَإِنَّهُ مِنْ أَفْقَر الْعَبيد عَلَى الإطْلاَق ، وَأَحْوَجهمْ لمَغْفرَة الْمَلك الْخَلاَّق عَبيد رَبِّهِ وَأَسير حَوْبِهِ الْقصــرى بْن مُحَمَّد الْمُخْتَارِ إِلَى فُقَــهَاء وَلاَتَةَ وَعُلَمَائِهَا لاَزلْتُمْ لِلْمُشْكِلاَتِ مُبَيِّنِينَ ، وَلِغَوَامِضِ النَّوَازِلِ مُوَضِّحِينَ حَفِظَ اللَّهُ سَيْفَكُمْ منْ الْقَلَل ، وَسَتَرَ بَدْرَ كَمَالِكُمْ مِنْ الأَفْلِ ، سَلاَّمٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّه وَبَرَكَاتُهُ مَا دَامَ الْفُلُّكُ وَحَرَكَتُهُ يَقْـبَلَ رَاحَتَكُمْ وَيَعُمَّ سَاحَتَكُمْ ، وَلَتَعْلَمُـوا عَلَّمَنى اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ كُلَّ خَيْر وَوَقَانِي وَإِيَّاكُمْ كُلَّ ضَيْرٍ : إِنَّهُ أَتَانِي مَوْلُودُ ٱبْـنِ أَحْمَدَ ابْنَ خيَارِ بِحُكْم حَكَمَ لَهُ بِهِ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ ابْنُ الْفَقِيهِ سَيِّدِ الْحَسَنِ بِبَقَاءِ زَوْجَتِهِ حَفْصَةَ بِنْتِ الفَقِيهِ عَبد اللَّه في عصْمَت لصحَّة اسْترْعَائه وَبِفَتْ وَى الْفَقيه الْمَرَوَان ابْن الْفَقيه عَبْد اللَّه النَّفَاع بِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَنُفُوذه ، وَبَرَدِّ قَوْل مَنْ قَالَ بِخلاَفه فَوَجَدْتُهُ مَا صَحيحَيْن مُقيميْن مُوافِقَيْنِ لِلنَّصُوصِ الصَّرَاحِ الصِّحَاحِ ولا سيَّمَا صَاحِبُ الْفَتْوَى فَقَدْ أَجَادَ فيها وَأَفَادَ فَلَلَّهُ تَعَالَى ذُرَّهُ لأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكُ لَقَائِلِ مَا يَقُولُ ، لِجَلْبِهِ مَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنْ النُّقُول وَمَنْ رَامَ التَّعَرُّضَ لَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ الصَّوَابَ وَعَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ حَادَ وَخَابَ لأَنَّهُ بَيَّنَ الْحَقَّ وَأُوْضَحَهُ ، وَأَثْبَتَ الْقـيلَ وَرَجَّحَـهُ إِذْ أَسَّسَ قَوَاعـدَهُ ورَدَّ دَابرَهُ وَقَيَّدَ شَوَارِدَهُ حَتَّى كَبَتَ مُنْكرَهُ وَجَاحْدَهُ ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْجَاحِدُ الْمَصِيرُ إِلَيْه وَالرُّجُـوعُ إِلَى مَا لَدَيْـه إِذْ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لا غُبَـارَ عَلَيْـه وَخَـيْرُ الْكَلاَم مَـا قَلَّ وَأَفَادَهُ، وَأُوْجَزَ قَائِلُهُ وَأَجَادَهُ [ق / ٧٧٠] ثُمَّ إِنِّي هَمَّمْتُ بِالاقْتَ صَارِ عَلَى هَذَا فَامْتَنَعْتْ مِنْ ذَلِكَ نَفْسِي لِحَدِيثِ اللَّجَامِ وَلَكُونِ الصَّامِتِ عَنْ الْحَقِّ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاطِلِ ، وَأَبِيتَ إِلاَّ تأْبِيدَ وَتَعْضِيدَ مَا أَتَى بِهِ إِلَىَّ الزَّوْجُ الْمَذْكُورُ مَرْسُومًا فِي النَّظَرِ بَيْنَ حُكْم وَفَتْوَى فَشَاهَدْتُهَا وَسَاعَدْتُهَا فِي ذَلِكَ امْتَثَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى : النَّظْرِ بَيْنَ حُكْم وَفَتْوى فَشَاهَدْتُهَا وَسَاعَدْتُهَا فِي ذَلِكَ امْتَثَالاً لِقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ وَقُلُ الْحَقُ مِن رَبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكُفُرْ ﴾ [الكهف : ٢٩] أي يَجْحَدُ ، وَقُولُهُ يَعِيْنِهُ ﴿ لَتَأْمُرُنُ بَالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهُونَ عَنْ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَ أَنْ يَعُمَّكُمْ اللَّهُ وَقُولُهُ عَيْنِهِ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَنْدهِ ﴾ وَقَولُهُ عَنْده ﴾ (١) .

(۱) أخرجه الترمذي (۲۱٦٩) وأحمـد (۲۳۳٤٩) والبيهقي في «الشعب» (۸۵۵۸) وأبو نعيم في «الحلية» (۱/ ۲۷۹) من حديث حذيفة بن اليمان راهي .

قال الترمذي والألباني : حسن .

قال البيهقي: قال الإمام أحمد رحمه الله: فثبت بالكتاب والسنة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن الله تعالى جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرق ما بين المؤمنين والمؤمنات لأنه قال: ﴿ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ﴾ فثبت بذلك أن أخص أوصاف المؤمنين وأقواها دلالة على صحة عقدهم وسلامة سريرتهم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن ذلك ليس يليق بكل أحد وإنما هو من الفروض التي ينبغي أن يقوم بها سلطان المسلمين إذا كانت إقامة الحدود إليه والتعزيز موكولا إلى رأيه فينصب في كل بلد وفي كل قرية رجلا صالحا قويا عالما أمينا ويأمره بمراعاة الأحوال التي تجري فلا يري ولا يسمع منكرا إلا غيره ولا يبقى معروفا محتاجا إلى الأمر به إلا أمره وكلما وجب على فاسق حدا أقامه ولم يعطله فالذي شرعه أعلم بطريق سياستهم .

قال: وكل من كان من علماء المسلمين الذين يجمعون بين فضل العلم وصلاح العمل فعليه أن يدعو إلى المعروف ويزجر عن المنكر بمقدار طاقته فإن كان تعليق إبطال المنكر ورفعه وردع المتعاطي له عن فعله وإن كان لا يطيق ذلك بنفسه ويطيقه بمن يستغني عن فعله إلا ما كان طريقه طريق الحدود والعقوبة فإن ذلك إلى السلطان دون غيره وإن كان لا يطيق إلا القول قال: وإن لم يطق إلا الإنكار بالقلب أنكر والأمر بالمعروف في مشل النهي عن المنكر إن أسمع العالم المصلح لا يدعو إليه ويأمر به فعل وإن لم يقدر إلا على القول قال وإن لم يقدر إلى على الإرادة بقلبه أراده وتمنى على الله عنز وجل فلعله أن يشفعه به «شعب الإيمان»

فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي السَّبِيلَ : إِنَّهُ لاَ رَيْبَ وَلاَ مَرْيَةً فِي صحَّة الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ لصحَّة أَسَاسِهِ الْمَبْنِي عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ الإِشْهَادُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُلْتَزِمِ لَمَا يَقَعُ مِنْ الطَّلَاقَ لَزَوْجَتِه وَتَحْقيقِ تَقَدَّمُ هُ عَلَى الْمُسْتَرْعَى فِيه ، الْمُلْتَزِمِ لَمَا يَقَعُ مِنْ طَلَاقَ زَوْجَتِه وَالسَّبُ الْمُلْجِيءُ إِلَيْهِ ، فَإِمَّا الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِم لَما يَقَعُ مِنْ طَلَاق زَوْجَتِه فَمَعْلُومٌ حُصُولُهُ مِنْهُ لَأَنَّهُ أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ الْفَقية عَبْدَ اللَّه بْنِ أَبِي بكر وَالْفَقية مُحَمَّدَ ابنَ الطَّالِبَ مَحْمُود ، وَهُمَا مُبْرزان بِحَسَب زَمَنِهِما وَبَلَدهما فَطَنَان عَرفان بِطُرُق تَحَمَّلُها _ أَيْ الشَّهَادَة _ وَأَنْواعِهَا وَأَدَائِها وَغَيْر ذَلِكَ مَمَّا يُشْتَرَطُ مَعْرفان بِطُرق تَحَمَّلُها _ أَيْ الشَّهَادَة _ وَأَنْواعِهَا وَأَدَائِها وَغَيْر ذَلِكَ مَمَّا يُشْتَر طَأَ فَعَالَى مَر اللهِ عَلَى ذَلُكُ مَا وَصَفَنَاهُمَا فَلَا فِي بُردتِه فِيها كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْهُما مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِما وَأَحْوالِهِما وَلاَ يُنْكُرُ مَا وَصَفْنَاهُمَا فَي بُردتِه بِهُ إِلاَّ جَاهِلُ عَبِي أَوْ ضَالٌ مُعَانِدٌ وَلِلَّه تَعَالَى دَرُّ الْبُوصِيرِيَّ حَيْثُ قَالَ فِي بُردتِهِ الْمُديحِيَّة :

قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمِ، انتهى .

وَإِنَّمَا قُلْتُ بِحَسَبِ رَمَنهِمَا إِلَحْ ، إِشَارَةٌ لِقَوْلِ الْعَبْدُوسِيِّ : إِنَّ لِكُلِّ رَمَان مُبْرِدِينَ ، وَلَمَّا قَالَ أَبُو الْعَبَاسِ أَحْمَدُ مَيَارَةَ في شَرْحه على «التُحْفَة» (١) : إِنَّ عَدَالَةَ الصَّحَابَةِ ـ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لاَ تُساوِيهَا عَدَالَةُ التَّابِعِينَ ، وَعَدَالَةُ التَّابِعِينَ لاَ تُساوِيها عَدَالَةُ مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَهَكَذَا إِلَى هَلُمَّ جَرًا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْف وَاخْتَصَار وَأَمَّا تَحْقِيقُ تَقُدُّم الاسترْعَاءَ على الطَّلاقِ فَحَاصِلُ أَيْضًا كَمَا يعْرَفُ ذَلِكَ مِنْ وَقْف على وَثِيقَة الاسترْعَاء ، وكذلك سَببهُ الَّذِي هُو سُوءُ عَشْرَتها مَعَهُ حِينَ بَلَغَهَا أَنَّهُ يُرِيدُ السَّكْنَى بِالنَّعْمَة وَلاَ شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ مَنْ الأَسْبَابِ عَشْرَتها مَعَهُ حِينَ بَلَغَهَا أَنَّهُ يُرِيدُ السَّكْنَى بِالنَّعْمَة وَلاَ شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ مَنْ الأَسْبَابِ الْمُعْرَقِةَ إِلَى ذَلِكَ قَضِيَّةُ الْبُرْزُلِيِّ الاَتِيَة إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرِهَا مِمَّا لاَ يُعَدُّ وَلاَ يُعَدِّ فِي تَصْدِيقِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ وَغَيْرِهَا مِمَّا لاَ يُعَدُّ وَلاَ يُعَدِّ فِي تَصْدِيقِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ وَغَيْرِهَا مِمَّا لاَ يُعَدُّ وَلاَ يُحَمَّى كَثْرَةً كَمَا أَنَّهُ لاَ مِرْيَةً فِي تَصْدِيقِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ وَغَيْرِهَا مِمَا لاَ يُعَدُّ وَلاَ يُعَدِيقِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ

انظر : «شرح التحفة» (١/ ٨٨) .

بَيِّنَة لِصُدُورِ الطَّلاَقِ الْوَاقِعِ مِنْهُ دُونَ عِوضِ كَمَا تَظَافَرَتْ بِهَذَا نُصُوصُ الأَئِمَةُ وَشُرُّوَحُهَا وَنُوارَلُهَا فَلاَ نَطَيلُ بَذِكْرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلكَ لاَ سَيَّمَا الإِشَارَةُ تَكْفِي مِنْ نَورَ اللَّه بَصِيرَتُهُ وَإِلاَّ فَإِنَّ للَّه فَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . انْتَهَى وَأَمَّا شَهَادَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى خَطِّ بَيِّنَة الاسْتُرْعَاء فَلاَ رَيْبَ فِي قَبُولِهَا وَالإِعْمَالُ لَهَا شَرْعًا لِتَوَفَّرِ شُرُوطَه فِيهَا لِبُعْد غَيْبَتِهَا بِحَيْثُ تَنَالُهَا الْمَشَقَّةُ بِمَجِيئِهَا لِبَلَد الْحُكْمِ وَعَدَالَتِهَا وَفَطْنَتَهَا وَفَطْنَتُهَا وَمُمَارَسَتِهَا لِلْخُطُوطِ وَإِلَى ذَلكَ مِنْ بَقِيَّةٍ شُرُوطِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَلِّهَا كَمَا يَعْلَمُ وَمُمَارَسَتِهَا لِلْخُطُوطُ وَإِلَى ذَلكَ مِنْ بَقِيَّةٍ شُرُوطِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَلِّهَا كَمَا يَعْلَمُ وَمُعَارَسَتِهَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهَا وَيَأْخُوالِها .

فَهَلْ يُنْكَرُ الصُّبْحُ الشَّهِيرُ إِذَا بَدِاً وَهَلْ لِضِيَاءِ الشَّمْسِ فِي الصُّبْحِ مُنكَرٌّ

قُلْتُ: وَمِنْ الْمَعْلُومِ عَنْدَ مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ وَمَسْكَةٌ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْنَ وَثَيْقَةِ الاسْتَرْعَاءِ وَغَيْرِهَا كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ إِطْلَاقُ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقِرِّ بِلاَ يَمِينِ مَيِّت [وَخَطَّ شاهد مَات] (١) أَوْ غَائِب بَبُعْد ، وَإِنْ بِغَيْرِ مَال فِيهِمَا) (٢) أَيْ كَالطَّلاقِ وَالْعَثْقَ وَالْعَثْقَ وَانْعِثْقِ وَنَّهُ : " (وَإِنْ بِغَيْرِ مَال فِيهِمَا لاَ مُقَابِل) إِذْ وَنَحْوِهِمَا . قُلْتُ : وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : " (وَإِنْ بِغَيْرِ مَال فِيهِمَا لاَ مُقَابِل) إِذْ يَتَعَيِّنَ الْحُكُمُ وَالْفَتُوى فِي هَذِهِ وَفِي غَيْرِهَا بِمَا نَصَ عَلَيْهِ لوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُما : قَوْلُهُ فِي خِطْبَتِهِ : (أَنَّهُ مُبَيِّنٌ لِمَا بِهِ الْفَتُوى) (٣) .

الثَّانِي : جَرَى عَمَلُ أَهْلِ هَذه الْبلاد وَغَيْرِهَا عَلَيْه وَمَا بِهِ الْعَمَلُ ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا يُقَدَّمُ عَلَى الْمَشْهُورِ الَّذي لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعَمَلُ كَمَا فِي «التَّبْصِرَة» وَغَيْرِهَا مِنْ تَصَانِيفِ أَئِمَّ تَنَا وَشُرُوحِهَا وَنَوَازِلهَا ، فَلاَ نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَيَشْهَدُ لَمَا قُلْنَاهُ أَيْضًا قَضِيَّة الْبُرْزُلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهِ ،

⁽١) سقط من الأصل.

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۲) .

⁽٣) مختصر خليل (ص/٧) .

وَنَصُهُا : نَزِلَتُ بِيَ مَسْأَلَةٌ وَهِي أَنِي لَمَّا عَزَمْتُ عَلَى الرَّحِيلِ مِنْ الْقَيْرُوانَ إِلَى تُونُسْ أَبَتْ زَوْجَتِي أَنْ تَرْحَلَ مَعِي إِلاَّ أَنْ أَجْعَلَ بِيَدها طَلاَقَ كُلِّ مَنْ أَتَزُوجَ عَلَيْهَا وَتحيرت فِي ذَلِكَ وَبَايَنَتْنِي كُلَّ الْمُبَايَنَة حَتَى أَفْعَلَ ذَلِكَ فَأَوْدَعْتُ عِنْدَ شَيْخِنَا أَبِي مُحَمَّد الشَّيْتِي وَأَخِينَا عَيْدِ اللَّه الْفَقِيهِ الْفَاسِي أَنَّ كُلَّ مَا أَكْتُبُ لَهَا مَنْ جَمِيع وَجُوهِ الْفَاسِي أَنَّ كُلَّ مَا أَكْتُبُ لَهَا مَنْ جَمِيع وَجُوهِ الأَسْبابِ الْمُوجِبَةِ لِلرَّحيلِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلاَّ مِنْ قَوْلِي ثُمَّ إِنِّي انْتَقَلْتُ بِهَا إِلَى تُونُسَ ، وَأَخَذَتُ مَا كُنْتُ أَلَّ الْمُوجِبَةِ لِلرَّحيلِ ، وَلَمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلاَّ مِنْ قَوْلِي ثُمَّ إِنِّي انْتَقَلْتُ بِهَا إِلَى تُونُسَ ، وَأَخَذَتُ مَا كُنْتُ أَلَّ اللهُ مَعْدَ أَنْ كَتَبُ لَهَ اخْتَيَارَهَا وَأَتَيْتُ بِهِ شَيْخَنَا الإِمَامَ الْمُفْتِي ـ يَعْنِي ابْنُ عَلَمْ ذَلِكَ إِلاَّ مِنْ قَوْلِي ثُمَّ إِنِّي انْتَقَلْتُ بِهَا إِلَى تُونُسَ ، وَأَخَذَتُ مَا كُنْتُ مَا كُنْتُ مَا مَنْ كَنْتُ أَلْ وَلَعْ بَعْدَ ذَلِكَ أَلِي تُونُسَ ، وَأَخَدْتُ مَا كُنْتُ مَا مَنْ مَنْ مَا لِللهُ تَعَالَى لَ فَيْ الْمَامِ الْمُفْتِي ـ يَعْنِي ابْنُ عَلَى ـ فَكَتَبَ لِي تَحْتَهُ : إِنَّ الاسْترْعَاءَ الْمَنْكُورَ عَامِلٌ حَسْبَمَا فَلَ اللّهُ مَعْ لَكُ اللّهُ مَعْلَى الْمُفْتِي عَلَيْتُ وَلَى الْمُعْتِي الْمَنْ الْمُفْتِي بِعِنْ اللهُ الْمُعْرَعِ مَا اللّهُ وَلُومًا السَّرْعَةِ مُنَ رَسَم الاسْترْعَاءَ وتَصْحَيحِه وكَتَبَ الْمُفْتِي بِصِحَيَّهُ ، وَكَانَ شُهُودُ الاسْترْعَاء شُهُودُ التَمْلِيكِ وَهُو أَحْسَنُ انْتُهَى .

قُلْتُ : وَلاَ شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورَةِ دَاخِلَةٌ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ فَرْحُونَ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرِطٌ فِي بَيَّنَةِ الاسترْعَاء حفظهَا لَمَا فِي الْوَثِيقَة ، وَقَدْ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ أَيْضًا قُلْتُ : فَهُوَ خَاصٌ بِالْحَالَةِ الَّتِي لاَ تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ لَحُصُولِ بَيِّنَة بِبَلَدِ الْحَاكِمِ أَوْ غَيْبَتَهَا غَيْبَةً قَرِيبَةً بِحَيْثُ لاَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ لَحُصُولِ بَيِّنَة بِبَلَدِ الْحَاكِمِ أَوْ غَيْبَتَهَا غَيْبَةً قَرِيبَةً بِحَيْثُ لاَ تَنَالَهَا مَشَقَّةٌ بِمَجِيئِهَا لَلْحَاكِم ، فَأَحْضَرْتُ الْبَيِّنَة عِنْدَ الْحَاكِم أَمْسَكَ الْوَثِيقَة عِنْدَهُ وَسَالَهَا عَمَّا فِيهَا فَيها لَلْحَاكِم ، فَأَحْضَرْتُ الْبَيِّنَة وَلِلاً رُدَّتُ بِخِلاَفِ غَيْرِها مِنْ الْوَثَاقِ فَإِنَّ وَسَأَلَهَا عَمَّا فِيها فَيها فَيها فَإِنْ ذَكَرته كُلاً قُبِلَتْ وَإِلاَّ رُدَّتُ بِخِلاَفِ غَيْرِها مِنْ الْوَثَاقِ فَإِنَّ الْمَاكِم مُ مَلِي عَلَى حَقِيقَتَها وَنَفْى التَّهُمَة عَنْها أَدَّتَها ، وَعَملَ بِهَا الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يُسَلِّكُ بُهِ عَلَى حَقِيقَتِها وَنَفْى التَّهُمَة عَنْها أَدَّتُها ، وَعَملَ بِهَا الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يَتَعَى مَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَشُرُوحِهِ انْتَهَى .

وَهَذَا ظَاهِرٌ عِنْدَ مَنْ لَهُ قَرِيحَةٌ وَفَهُمٌ بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَيُعْلَمُ [] (١) مِنْهَا مَعَ أَنَّ صِنَاعَتَهُ دَقِيقَةٌ لاَ يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَد ، بَلْ وَلاَجُلَ الْعُلَمَاءِ انْتَهَى وَأَمَّا الاسْتَرْعَاءَ فَلاَ خَلاَفَ فِي جَوَازِهِ وَمَنْ أَنْكُرَ جَوَازَهُ فَقَدْ كَادَ أَنْ يَكُونَ بِمَثَابَة مَنْ جَحَدَد مَا عُلَمَ مَنْ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَإِنَّمَا الْخِلاَفُ فِي إِفَادَتِه ، وَالْمَشْهُ ورُ الْمَعْمُولُ بِهِ قَدَيًا وَحَديثًا أَفَادَ وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَرَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا: قُولُه فِي بَابِ الصَّلْح : (أَوْ بَقِي سِرًا) (١) انْتَهَى .

وَفِي فَتَاوَى سَيِّدِي عَبْدِ اللَّه بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَلاَ خِلاَفَ فِي جَوَارِ الاسْتِرْعَاء ، وَإِنَّمَ الْخِلاَفُ فِي إِفَادَته ، وَالْمَوَقَفُ لِلأُصُولِ فِي جَوَارِ الاسْتِرْعَاء ، وَإِنَّمَ الْخِلاَفُ فِي إِفَادَته ، وَالْمَوَتَّةُ اللَّاكُ اللَّكُورِيَّةُ [ق / ٧٧١] وَالنَّصُوصُ إِفَادَتُهُ ، وَبه جَرَى الْعَمَلُ وَعَلَيْهِ وَقَدْ أَبِقَ عَبْدُ رَجُلِ مِنْ الْمُسْلَمِينَ ابْنُ يُونُس وَقَالَ : الظَّالَمُ أَحَقُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْه وَقَدْ أَبِقَ عَبْدُ رَجُلِ مِنْ الْمُسْلَمِينَ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَزَاهُمْ الْمُسْلَمُونَ فَرَآهُ سَيِّدُهُ فِي صَفَّ الْعَدُوِّ فَقَالَ لِلشَّهُودِ مِنْ الْمُسْلَمِينَ الْمُسْلَمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَهُ مِنْ الْعَدُوِّ عَلَى أَنَّهُ حُر ولَسْتَ مُسْتَلْزِمًا لِلْكَ ، ثُمَّ الْمُسلَمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَهُ مِنْ الْعَدُوِّ عَلَى أَنَّهُ حُر ولَسْتَ مُسْتَلْزِمًا لِلْكَ ، ثُمَّ الْمُسلَمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَهُ مِنْ الْعَدُوِّ عَلَى أَنَّهُ حُر ولَسْتَ مُسْتَلْزِمًا لِلْكَ ، ثُمَّ الْمُسلَمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَهُ مِنْ الْعَدُوِّ عَلَى أَنَّهُ عُن ذَلِكَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّكَ ، ثُمَّ الْمُسلَمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَة وَسُئلَ مَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : لَا لَمُ الْمُولَدُ مِنْ الْعَنْقُ وَهُو رَقِيقٌ . وَهَذَا أَوَّلُ اسْتِرْعَاء وَقَعَ فِي الإِسْلاَمِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمَه .

أَمَّا قَوْلُ ابْنِ مزير الْقَائِلِ : بِأَنَّ إِشْهَادَ السِّرِ لاَ يَنْفَعُ إِلاَّ عَلَى مَنْ لاَ يَنْتَصِفُ مِنْهُ كَالسُّلْطُانِ وَالسَّرِّ فِيهِ بَاطِلٌ كَمَا فِي هَنْهُ كَالسُّلْطُانِ وَالسَّرِّ فِيهِ بَاطِلٌ كَمَا فِي «التَّبْصِرَةِ» فَلاَ تَنْتَهِضْ مِنْهُ حُجَّةٌ لِمَنْ احْتَجَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُحْتَجَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَحْجُوجٌ بِهِ لِكَوْنِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبَلدَةِ مُتَجَاوِزاتٍ فِي الْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ لاَّزْوَاجِهِنَّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ضَرُّورَةً بِالْعَادَةِ فَمَنْ

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۰۹) .

أَسَاءَتْ مِنْهُنَّ عَلَى زَوْجِهَا فَلاَ يُنْتَصَفُ مِنْهَا لِسَيِّئَةِ هَذِهِ الْبِـلاَدِ ، إِذْ لاَ إِمَامَ بِهَا يَنتَصفُ لِلْمَظْلُومِ مِنْ الظَّالِمِ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ شَاهِدٌ لِلزَّوْجِ لاَ عَلَيْهِ .

الثَّاني: لَوْ [] (١) جَدَلِيًّا لِعَدَمِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَصْفِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبِلاَدِ لَكَانَ الْقَوْلُ مَرْجُوحًا بِقَوْلِ الأَّكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَنْوَاعَ التَّشْهِيرِ الثَّلاَثَةَ الْقَاتِلِ بِأَنَّ الْكَانَ الْقَوْلُ مَرْجُوحًا بِقَوْلِ الأَّكْثَرِ الَّذِي هُو أَحَدُ أَنْوَاعَ التَّشْهِيرِ الثَّلاَثَةَ الْقَاتِلِ بِأَنَّ الْاسْتِرْعَاءَ يَكُونُ عَنْ تُقْيَةً وَغَيْرِهِضَا وَلَكَلاَمُ الأَئمَّة فِي هَذَا [](٢) لا يُعَدُّ وَلاَ يُحْصَى كَثْرَةً فَمِنْهُ قَضِيَّةُ الْبُرْزُلِيِّ الْمُتَقَدِّمَة ، وَمِنْهُ أَوَّلُ اسْتِرْعَاء وَقَعَ فِي الْإِسْلاَمِ انْتَهَى .

وَأَمَّا إِفْتَاءُ بَعْضِ بَيَّنَةِ الْخَطِّ الشَّاهدَةِ عَلَيْهِ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ بَعْدَ انْبِرَامِهِ فَلاَ يُقْدَحُ فِيها لِبَقَاءِ مَا تَسْتَقَلُّ بِهِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ مَنْهَا، وَلَكُون أَقْصَى مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ ذَلِكَ تُهْمَةُ الْعَدَاوَةُ ، وَهِي لاَ تَضُرُّ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَتُهْمَةٌ عَدَاوَةٌ) (٣).

«مخ» (٤) : مثالها كَمَا إِذَا حَدَثَتْ خُصُومَةٌ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَدَائِهَا وَقَبْلَ الْحُكْم بِهَا انْتَهَى .

وَأَمَّا زَعْمِ الْخَصْمُ حمية الشُّهُودِ فَهَذَا مِنْ رَمْيِ الْكَلَامِ عَلَى عَوَاهنيهِ ، يُقَالُ رَمَى فُلاَنُ الْكَلاَمُ عَلَى عَوَامنه إِذَا لَمْ يُبَالِ أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ إِذْ لاَ حِمْيَةً لِمَنْ شَهِدَ رَمَى فُلاَنُ الْكَلاَمُ عَلَى عَوَامنه إِذَا لَمْ يُبَالِ أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ إِذْ لاَ حِمْيَةً لِمَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ كَهَـؤُلاءِ الشُّهُودِ ، وَلاَ سِيَمَا لِلاقْتِرَانِ بَيْنَهُمَّ وَبَيْنَ الزَّوْجِ بِنَسَبِ ، ولاَ فِي الْبَيْنَةِ هِي ضَيَافَةَ وَلاَ مُدَارَةَ سِوَى أُخُوقً الإِسْلامِ وَإِنَّمَا الْحَمْية الَّتِي تَقْدَحُ فِي الْبَيِّنَةِ هِي

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) كلمة لم نتبينها بالأصل .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦٤) .

⁽٤) حاشية الخرشي (٧/ ١٩٢) .

الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلاَ أَنْ تعصب) (١).

قَالَ «مخ» (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَم خَلِيلِ: قَوْلُهُ: (وَلاَ أَنْ تعصب) أَىْ أَنَّهُمْ عَلَى التَّعْصيب أي التَّحْيُّل وَالْحِيفِ.

قُلْتُ : وَلاَ شَكَّ فِي عَدَم ذَلكَ مِنْ هَؤُلاَء الشُّهُود انْتَهَى .

وَقَالَ «ح» ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ [خَلِيلِ] مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : مَوَانعُ الشَّهَادَة الْعَصَبَيَّة وَهِيَ أَنْ يَبْغَضَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ لأَنَّهُ مِنْ بَنِي فُلاَن أَوْ مِنْ قَبِيلَةِ [كَذَا] ^(٤) انتهى .

قُلْتُ : وَأَىُّ بُغْضِ بَيْنَ هَؤُلاَء الشُّهُود وَالزَّوْجَة كَلا ، وَلاَ سِيَّمَا لَمْ يَشْهَدُوا إِلاَّ بِمَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَهُوَ اجْتِمَاعُهَا مَعَ زَوْجِهَا وَأَوْلاَدِهَا الْتَهَى.

وَأَمَّا تَحْكِيمُ خَـالِهَا لِبَعْضِ مَنْ يَنْتَـمِي لِلْعِلْمِ بَعْدَ إِبَايَةِ الزَّوْجِ وَامْـتِنَاعِهِ مِنْ تَحْكيمهم لعَلْمُه الْمَيْلَ مَنْهُمْ ، وَحَكَمُوا بِمَا حَكَمُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ الصِّحَّةِ مَنَاطُ الثرَيَّا لوُجُوهِ :

أَحَدُها : أَنَّ الزَّوْجَ لَم يَرْضَ ابْتِداءً بِتَحْكِيمِهِمْ ، وَمَنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلكَ شَرْطٌ فِي التَّحْكِيمِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِتَمَامِ الْحُكْمِ؟ قَوْلاَنِ ولا يَجْرِي فِي الزَّوْجِ مِنْ جِهَةِ إِبَايَتَهُ مَا قَالَ ابْنُ عَاصِم فَي تُتُحْفَته (٥):

> نَهْجُ الْقهار بَعْدَ إِتْمَامِ الْحجَج يُنْفَذُ الْحَكْمُ عَلَيْهِ الْحَكْمِ مُ قَطْعًا بِكُلِّ مَا بِهِ يُخْتَصَمَ

وَمَنْ أَلَد فِي الْخِصَامِ وَأَنْتَهَجَ

⁽١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٤) .

⁽۲) حاشية الخرشي (۱۹۳/۷) .

⁽٣) مواهب الجليل (٦/ ١٧٥) .

⁽٤) سقط من الأصل.

⁽٥) انظر : «شرح ميارة» (١/٥٤) .

لأنّه يَنتُجُ مِن علْمه الْمَيْلُ مِنهُمْ حُرْمَةَ إِجَابِته لَهُمْ لَكُونِ الْقَضِيَّة فِي الْفُرُوجِ، فَفِي «التَّبْصِرَة» مَا نَصَّهُ : إِذَا دَعَاهُ حَصَمه وَكَلَمَ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِجَوْر لَمْ تَجِب فَفِي «التَّبْصِرة» مَا نَصَّكُم فِي الدِّمَاء وَالْفُرُوجِ وَالْحُدُود وَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ السَّرْعِيَّة الْإِجَابَةُ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ فِي الدِّمَاءُ وَالْفُرُوجِ وَالْحُدُود وَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ السَّرْعِيَّة انْتَهَى. نَعَمْ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ الْمُحَكِّمِينَ الْجُور لَوصْفُهِمْ بِضَدِّه لَكَانَتُ الإِجَابَةُ غَيْر وَاجِبَة عَلَيْه لعلمه أَنَّهُ لاَ حَقَّ عَلَيْه لِزَوْجَته مِنْ جَهَة دَعْواَهَا لانفصامِ الْإِجَابَةُ غَيْر وَاجِبَة عَلَيْه لعلمه أَنَّهُ لاَ حَقَّ عَلَيْه لِزَوْجَته مِنْ جَهَة دَعْواَهَا لانفصام العصْمَة لأَجْلِ مَا وَقَعَ بَيْنَةُ وَبَيْنَ خَالِهَا الْكَبِيرِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَمَعَ ثَلاثَةً مِنْ الْعُلَمَة أَيْ عُلَمَاء وَلاَتَةَ اخْتَارَهُمْ وَارْتَضَاهُمُ وَجَمَعَهُمْ وَدَفَعَ إِلَيْهِمْ وَثِيعَةَ الاسترْعَاء وَتَصَفَّحُوهَا وَارْتَضُوهَا وَقَالُوا بِصِحَتِهَا ، وَرَضِيَ بِقَوْلِهِمْ وَأَمَرَهُمْ بِالاسْتِفْتَاحِ عَلَى وَفَاقِ الزَّوْجَيْنِ فَفَعَلُوا .

ثُمَّ رُفِعَ الأَمْرُ إِلَى الْفَقِيهِ أَحْمَدَ بْنِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ فَتَأَمَّلَهُ فَوَجَدَ الاسْتِرْعَاءَ صَحِيحًا جَارِيًا عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ فَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ فَرَضِيَ الْخَصْمُ أَيْضًا وَأَمَرَ الزوْجَةَ بِالرَّجُوعِ وَالإِقَامَةَ بِدَارِ زَوْجِهَا ، فَفَعَلْتَ وَأَقَامَتْ بِدَارِ زَوْجِهَا مُدَّةً فَأَيُّ الزوْجَةَ بِالرَّجُوعِ وَالإِقَامَةَ بِدَارِ زَوْجِهَا ، فَفَعَلْتَ وَأَقَامَتْ بِدَارِ زَوْجِهَا مُدَّةً فَأَيُّ حَقِّ لِلزَّوْجَةِ فِي عَصْمَتِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، كَلاَّ وَلاَ وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ الإِجَابَةُ انْتَهَى الْمُرَادُ وَمَا يُرَادُ مِنْهَا .

فَاإِذَا تَمَهَّدَ ، وَتَقَرَّرَ هَذَا اسْتَبَانَ لِنَاظِرِهِ إِذْ أَنْصَفَ وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ أَنْ بَيْتَى ابْنَ عَاصِمِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرِهِمَا لَيْسَا مِنْ مَوَارِدَ وَلاَ مِنْ مَصَادِرِ هَذِهِ وَاتَّصَفَ أَنْ بَيْتَى ابْنَ عَاصِمِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرِهِمَا لَيْسَا مِنْ مَوَارِدَ وَلاَ مِنْ مَصَادِرِ هَذِهِ الْقُضِيَّةِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا فِي وَادِ غَيْرِ وَادِ الْأُخْرَى انْتَهَى.

ثَانِيهَا : أَنَّ التَّصَدِّي وَالتَّعَرُّضَ لَنَقْضِ الأَحْكَامِ بَعْدَ انْبِرَامِهَا حَرَامٌ لإِفْضَاء ذَلِكَ لِرَفْعِ الثِّقَةِ بِالأَحْكَامِ . وَلِفُواتِ مَصْلَحَة نَصْبِ الْحُكَّامِ كَمَا أَشَارَ لِهِذَا ابْنُ مَرْزُوقَ ، بِقَوْلِهِ : وَإِنَّمَا لاَ تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَدْلُ لاَنَّهَا لَوْ نُقضَتْ لَتَسَلْسَلَ النَّقْضُ فَلاَ يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ فَتُرْفَعُ الثِّقَةَ بِالأَحْكَامِ وَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحُكَّامِ انْتَهَى .

ثَالِثُهَا : إِنَّ حُكْمَ الْمُحكِّمِينَ الْمَذْكُورِينَ مَنْقُوضٌ شَرْعًا لِمَا فِي «النَّوَادِرِ»

وَنَصَّهُ : قَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْمَوَّازِ : وَمَمَّا يَنْقُضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِمِ يَنْقُضُ مَالاً ينقضُ مِنْ الأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَصَى حَاكَمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ وَهُوَ مِمَّا لاَ يُنْقَضُ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي الْحَكْمِ اللَّوَّلِ ، لأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي الْحَكْمِ الأُوَّلِ ، لأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي للْحُكْمِ الأُوَّلِ ، لأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي للْحُكْمِ الأُوَّلِ ، لأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِنَقْضَ الْحَكْمِ الأَوَّلِ فَلَا لَعُولُ وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأَ مَنْهُ وَإِذَا نَقَضَ آق / ٢٧٧] الْحَاكِمُ الثَّالِثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الأُوَّلِ نَفُلَا الْحُكْمُ الأَوَّلِ الْقُلْ لَيُعْلَى الْمُؤَلِّ الْقَالِي اللَّوْلِ اللَّهُ الْمُؤْلِ الْقُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِ الْمُقْلِلُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْمُلْتُلُولُ الْمُعْمِ اللْمُعُلِي اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللْهُ الللْهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللْ

وَلاَ شَكَّ أَنَّ قَـضِيَّـةَ الزَّوْجِ أَبْلَغُ وَأَجْـدَرُ بِوُجُـوبِ نَقْـضِ حُكْمِ مَنْ حَكَمَ بِخِلاَفِهَا لِمُوافَقَتِهَا لِلأُصُولِ وَالنُّصُوصِ وَالْوَثَائِقِ كَمَا تَقَدَّمَ .

رَابِعُهَا : أَنَّ الَّتَعَرُّضَ لنَقْضِ الأَحْكَامِ بَعْدَ إِنْبِرَامِهَا يَقْضِي إِلَى هَيَجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرِجِ بَعْدَ خُمُودِهِ وَانْطِفَائِهِ بِالْحُكْمِ الأَوَّلِ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَيَجَانَ الشَّرِّ وَالْفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَفْسَدَةٌ عَظيمَةٌ يَجِبُ دَرْؤُهَا وَدَرْءُ الْمَفَاسِد قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِد الشَّرْع لاَ تَنْخَرِمُ أَصْلاً ، وَقَدْ حَضَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرْثهَا وَحـينَثَذَ يَجَبُ نَقْضُ مُخَالفَهَا ، وَأَيْضًا الْمُتَصَدِّي لِنَقْضِ الْحُكْمِ لاَ بُدَّ أَنْ يَعْرُفَ كَيْفَيَّةَ الْحُكْمِ الْمُتَصَدِّي لِنَقْضِه مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ الَّتِي بَنَى الْحَاكِمُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِأَنْ يُصَوِّرَهُ عَلَى هَيْئته الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا عَلَى مَا عَملَ به الْحَاكمُ الَّذي حَكَمَ به ثُمَّ يَنْظُرُ فِيهِ لا عَلَى مَا سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ لأَنَّهُ لاَ يُؤْمِنُ عَلَى تَحْريف مِنْ مَبَانِيه إِلَى مَا لَيْسَ بِصَدَدِ الْحُكْم الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّى لِنَقْضِهِ لِكَيْ يَتَـوَصَّل بِذَلك َ إِلَى نَقْضِ الْحُكْم عَلَى مُقْتَضَى مَا حُرِّفَ عَلَيْهِ وَالْحَقُّ لِيَظْهَرَ مَا قُصِدَ مِنْ بَاطِلِ وَيُبْرِزُهُ فِي صُورَةِ حَقِّ ليغر بِذَلِكَ ضُعَفَاءَ الْعُــقُول قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور : ٦٣] الآيَةَ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ إِنَّ رَبُّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر : ١٤] انْتَهَى كَــلاَمُ الشَّيْخِ زَروقِ ، الْحَقَّ أَبْلَجَ وَالْبَاطِلُ لَجْلَجْ ، وَمَنْ عَرَفَ فَلْيَتَّبِعْ ، وَمَنْ جَهَلَ فَلْيَسْأَلْ فَإِنَّ الإِنْكَارَ وَالاعْتِرَاضَ بِغَيْـرِ حَقِّ ضَلَالٌ وَإِضْلاَلٌ عَلَى الْجُمْلَة وَالتَّفْصِـيلِ ، وَلاَ يُقْبَلُ قَوْلٌ إِلاَّ بِبُرْهَانِ وَلاَ يُؤْخَــٰذُ شَيءٌ إِلاَّ بِتَبْيَانِ ، فَإِنْ كَــانَ لِلْعِلْمِ حُرْمَةٌ فَلِلْعُلَمَـاءِ حُرْمَةٌ وَالْمُؤْمِنُ يَلْتَمِسُ الْمَعَاذِيرَ وَالْمُنَافِقُ يَتَّبِعُ الْعُيُوبَ فَلَهُ يحدثها بِغَيْرِ حَقِّ ، وَلاَ أَصَلَّ مِنْ مُتَعَصِّب بِالْبَاطِلِ ، أَوْ لَمَا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ لِلإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَةِ للإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَةَ للإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَةَ للإِنْكَارِ كَالْمُبَادَرَةِ للإِغْتُوارِ ، وَأُولَى النَّاسِ بِالْحَقِّ مَنْ وَقَفَ عَلَى بَيَانِ التَّحْقِيقِ وَتَوقَفَ مُواقِفَ اللإِغْتُرَرِ وَالضِّيقِ إِذَا كَانَ تَوقَّفُهُ للإِرْشَادِ لاَ مُخَالَفَةِ الْمُرَادِ انْتَهَى مِنْ بَعْضِ فَتَاوَى الْقَاضِي أَنُر عَبْدَ اللَّه بِنِ أَحْمَدَ الْوَلاَتِي الْمَحْجُوبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعَنَا الْقَاضِي أَنُر عَبْدَ اللَّه بِنِ أَحْمَدَ الْوَلاَتِي الْمَحْجُوبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعَنَا الْقَاضِي أَنُر عَبْدَ اللَّه بِنِ أَحْمَدَ الْوَلاَتِي الْمَحْجُوبِيِّ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعَنَا الْقَامِهِ آمِينَ .

وَأَيْضًا ، فَإِنْ رَفَعَ أَخْوَالُ الزَّوْجَة لأَمْرِهَا للْمُحكِّمِينَ بَعْدَ إِنْبِرَامِ الْحُكْمِ وَنَّفُوذه بِبَقَائِهَا فِي عَصْمَة زَوْجَهَا لاَ رَيْبَ فِي مَنْعَه وَلاَ يَجُوزُ لَمَنْ تَحَلَّى بِالْعلْمِ وَالْعَدَالَة سَمَاعُهُ وَلاَ قَبُولُهُ مِنْهُم لَمَا فِي «نَوَازِلِ الْقَاسِمِ» وَنَصُّهُ : وأَمَّا الْمَسْأَلَةُ وَهِي قَوْلُكُمْ : إِنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِرَفْعِ الْخَلاَفَ فَمُرادهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُزْئِيَّة الْمُتَنَازَعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ لَمْ يَبْقَ للْمَحْكُومِ عَلَيْه مَقَالًا بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِه لِيَحْكُم فِيها كَالْمُجْمَعِ عَلَيْها لأَنَّ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي عَلَيْه مَقَالًا بَأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِه لِيحْكُم فِيها كَالْمُجْمَعِ عَلَيْها لأَنَّ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي عَلَيْه مَقَالًا بَانَ الْمُحْمَعِ عَلَيْها لأَنَّ الْخَلافَ ارْتَفَعَ الْأَصْلُ ذَاتَ خلافَ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيها كَالْمُجْمَعِ عَلَيْها لأَنَّ الْخَلافَ ارْتَفَعَ مَلُ اللهَ وَبَطلَ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلاَ يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِد وَالْمُقَلِّد إِذْ الْمُونَةُ وَلُهُمْ أَنْ وَلا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدَلِ الْعَالِم خَاصٌ الْمُجْتَهِد يَعْمَلُ النَّعَلَى ! إِنْ قَوْلُهُمْ : وَلاَ يَتَعَقَّبُ حُكُمُ الْعَدَلِ الْعَالِم خَاصٌ الله مُعْمَلِ الْتَهَى الْمُجْتَهِد الْتَهَى .

وَأَمَّا فَتُوى خَالِهَا أَحْمَدَ الْبَرْبُوشِ بِمُخَالَفَةِ الْحُكْمِ وَوَجُوبِ نَقْضِهِ ، فَإِنَّهُ لاَ طَائِلَ تَحْتَهَا أَيْ لاَ نَفْعَ فيها وَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا شَرْعًا لَمَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ كَلاَمِ الأَئمَّة وَيُزَادُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ خَصْمٌ وَالْخَصْمُ لاَ يُقْبَلُ حُكْمُهُ وَفَتُواهُ عَلَى خَصْمِهِ لأَنَّهُ عَدُوً وَيُزَادُ عَلَى خَلَى خَصْمِهِ لأَنَّهُ عَدُوً وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي «مخ» عَنْ الْبُرْزُلِيِّ أَنَّ عَدَاوة الْمُفْتِي كَعَدَاوة الشَّاهِد. وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي «مخ» عَنْ الْبُرْزُلِيِّ أَنَّ عَدَاوة الْمُفْتِي كَعَدَاوة الشَّاهِد. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ صَحِيحٌ مَلِيحٌ لِمُوافَقَتِهِ للنَّصُوصِ الصِّحَاحِ الصَّرَاحِ الصَّرَاحِ

وَالزَّوْجَةُ بَاقِيَةٌ فِي عِصْمَة زَوْجِهَا إِلَى الآنَ وَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ سَوَاءً كَانَ هِيَ أَوْ غَيْرُهَا ، فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ وَاللَّهُ تَعَالَى حَسيبُهُ وَوَلَيُّ الانْتَقَامِ مِنْهُ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَسَيَسرى كُلُّ امْرِيءٍ مَا أَعَدَّ وَلِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدَ .

خَاتِمَةٌ وَاسْتِعَارَةٌ

وَنَصَّهُا : قَدْ ذُكِرَ عَنْ ابْنِ حَبِيبِ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى الصَّعِيدِ أَيْ أَغْتَسل عَلَى شَاطِئٍ بَحْرِ النِّيلِ فَوَجَدْتُ عَابِدًا يَغْسِلُ عَبَاءَةً لَهُ فَتَوَقَّفْتُ بِإِزَائِهِ فَقَالَ لِي : هَلْ أَنْتَ طَالِبٌ حَدِيثًا ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ .

فَقَالَ : أَقْعُدْ بِإِرَائِي حَتَّى أَفْرُغَ مِنْ حَالِي ، وَقَالَ عِنْدَنَا فِي الْمَثَلِ عَلَى مَا لَمْ تَسْمَعْهُ : إِنَّ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ اصْطَحَبَا ثُمَّ خَرَجَا فِي السَّفَرِ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِمَا اللَّيْلُ قَالَ الْبَاطِلُ لَلْحَقِّ : سِرْ فَأْتَنَا بِشَيء مِنْ الطَّعَامِ نَفْطِرُ عَلَيْه، فَلَهَبَ الْحَقِّ فِي طَلَبِهِ فَلَمْ يَجِدُ طَعَامًا مِنْ حلِّية فَخَرَجَ الْبَاطِلُ فَأَتَى بِهِ ، فَقَالَ لَهُ الْبَاطِلُ : كُلْ ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ فَتَنَازَعَا وَتَخَاصَمَا ، ثُمَّ ضَرَبَهُ الْبَاطِلُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ الْبَاطِلُ فِي فَلَبَي أَنْ يَأْكُلَ فَتَنَازَعا وَتَخَاصَمَا ، ثُمَّ ضَرَبَهُ الْبَاطِلُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ الْبَاطِلُ فِي فَلَبِي أَنْ يَأْكُلَ فَتَنَازَعا وَتَخَاصَمَا ، ثُمَّ ضَرَبَهُ الْبَاطِلُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ الْبَاطِلُ فِي نَفْسِه : إِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَطْلُبُونَهُ عَلَى الْبَاطِلُ فَيَ عَلْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَيْنَ سَارَ فَيَجِدُونَهُ مَقْتُولًا ، فَرَأَى مِن وجه النَّظُرَ أَنْ يَحْرِقُهُ فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ قَدَمَ أَهْلُ الْحَقِّ يَطْلُبُونَهُ مَقْتُولًا ، فَرَأَى مِن وجه النَّظُرَ اللَّهُ فَلَمَّ الْمَوْمِ عُلَالُوهُ أَيْنَ سَارُوا يَطْلُبُونَهُ حَتَّى وَجَدوا الْمَوْضِعُ الَّذِي أُحْرَقَهُ فِيهِ فَأَخَذُوا رَمَادَهُ وَاللَّهُ الْعَلَي عَمْلُوهُ مِرَادَ الْكَتَابَة فَلَمْ يَبْقَ مِنْ الْحَقِّ إِلاَّ مَا بَقِي فِي الْكَتَبُ ، وَأَمَا الْحَقُ الْعَلِي عَمْدُ وَهَا لَاللَّهُ الْعَلِي عَمْدُ وَمَانَ يَقُودُ الْهَوَى الْحَق الْمَوَى وَسَيَأْتِي وَمَانَ يَقُودُ الْهَوَى الْحَق .

قَالَ سَهْلٌ : تَرْكُ الْهَـوَى مِفْتَاحُ الْجَنَّة . هَذه الرِّواَيَةُ تُنَـاسِبُ قَوْلَ مَالك بْنِ دِينَارِ : ذَهَبَ الْمَعْرُوفُ يَبْكِي وَجَاءَ الْمُنْكَرُ يَضْحَكُ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

رِسالَةُ أَيْضاً فِي شأن ما قَبْلَها

وَنَصُّهَا بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَوْقَلَة : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الأُمَمِ وَعَلَى اللهِ وَصَحَابَته وَأُمَّته أَفْضَل الأُمَم ، أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنّهُ بِلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّه رَجَعَ عَنْ كُلِّ شَهَادَته أَوْ بَعْضِهَا الْمُوجِبِ لِبُطْلاَنها لَعَلَّ الْحُكْمَ الْمُنْبُرِمَ الْمَبْنِيَ عَلَيْهَا هِي وَشَهَادَةُ مُحَمَّد بْنِ الطَّالِبِ مَحْمُود بِنَقْضِ أَعْنِي النَّذِي حَكَمَ بِهِ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ ابْنُ الْفَقِيهِ السَّيِّدِ الْحَسَن بِصِحَّةَ اسْتُرْعَاءً مَوْلُود بْنَوْ عَيَار فِي شَأْن طَلاقه لـزَوْجَته وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْه مِنْ بَقَائها فِي عصْمَته ، فَإِنْ كَانَ الأَمْرُ الذي بَلَغني عَنْهُ حَقًا فَإِنَّ رُجُوعَهُ سَاقِطٌ مَنْ كَوْنِه لاَ أَثَرَ لَهُ فِي نَقْضِ كَانَ الأَمْرُ الذي بَلَغني عَنْهُ إلاَّ بَعْدَ ابْرَامِه وَنُفُوذَ وَنُصُوصِ الأَنْمَة عَلَى هَذَا النّبي لا المُذْكُور على مَا كَانَ عَلَيْه مِنْ الصِّحَة وَالنَّفُوذَ وَنُصُوصِ الأَنْمَة عَلَى هَذَا النّبي لا المَذكُور على مَا كَانَ عَلَيْه مِنْ الصِّحَة وَالنَّفُوذَ وَنُصُوصِ الأَنْمَة عَلَى هَذَا النّبي لا المَذكُور على مَا كَانَ عَلَيْه مِنْ الصِّحَة وَالنَّفُوذَ وَنُصُوصِ الأَنْمَة عَلَى هَذَا النّبي لا المَذكُور على مَا كَانَ عَلَيْه مِنْ الصِّحَة وَالنَّفُوذَ وَنُصُوصِ الأَنْمَة عَلَى هَذَا النّبي لا المَذكُور على مَا كَانَ عَلَيْه مِنْ الصَّحَة وَالنَّفُوذَ وَنُصُوصِ الأَنْمَة عَلَى هَذَا النّبي لا المَا لَكَ عَلَيْهُ وَسَلّمَ ، قَالَ فِي شَاهِد شَعْهَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِه بَعْدَ أَنْ رَسُولَ اللّه وَكَنَّ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمَ ، قَالَ عَلَيْهُ السَّلاَمُ : «تَمْضِي شَهَادَتُهُ الأُولَى وَهِي الشَّهَادَةُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ السَّلَامُ : «تَمْضِي شَهَادَتُهُ الأُولَى وَهِي الشَّهَادَة وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَعَيْرُهُ انْتَهَى .

وَفِي مُخْ تَصَـرِ ضِيَـاءِ الدِّينِ الْجَامِعِ مِـمَا بِهِ الْفَـتُوَى مِنْ الأُمَّـهَاتِ : وَلاَ رُجُوعُهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ . . . وَلِكَ رُجُوعُهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ . . . وَلِكَخُوعُهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ . . . وَلِكَ

(مخ) فِي "كَبِيرِهِ" (١) فِي تَقْرِيرِهِ لكَلاَمِهِ بَعْدَ حَـنْفِي أَوَّلَ كَلاَمِهِ مَا نَصَّهُ: وَأُمَّا لَوْ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتهِمَا بَعْدَ الْحُكْمِ [فَلاَ] (٢) يُنْقَضُ سَوَاءً كَانَ الْحُكْمُ بِمَالٍ وَأَمَّا لَوْ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتهِمَا الزُّورَ أَوْ لاَ .

انظر : «حاشية الخرشي» (٧/ ٢٢٠) .

⁽٢) في (خ) : فإن الحكم لا .

خاتمية واستعيارة

وَفِي أُرْجُوزِيَّةِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصُّهُ (١) : وَرَاجِعٌ عَنْهَــا قَبُولُــهُ اعْتُبِــرَ

وَرَاجِعٌ عَنْهَا قَبُولُهُ اعْتُبِرَ مَا الْحُكْمُ لَمْ يَمْضِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَذِرْ وَإِنْ لَمْ يَعْتَذِرْ وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلاَ وَاخْتَلَفَا فَا فِي غَرْمِهِ لِمَا بِهِ [قَدْ] (٢) أَتْلَفَا (٣)

(۱) انظر : «شرح ميارة» (١/٧/١) .

(٣) قال ميارة : تكلم في الأبيات على رجوع الشهادة وللرجوع كما قال ابن الحاجب : ثلاث صور الصورة الأولى قبل القضاء فلا قضاء أي لا يقضي بها وتصير كالعدم وإلى هذه الصورة أشار بالبيت الأول فضمير قبوله للرجوع والمعنى أن رجوعه يقبل ويعمل به سواء اعتذر وقال توهمت مثلا أو نسيت أو لم يعتذر إذا كان ذلك قبل إمضاء الحكم .

ابن الحاجب : الصورة الثانية بعد القضاء وقبل الاستيفاء .

قال ابن القاسم : يستوفي الدم كالمال ، وقال أيضا : وغيره لا يستوفي لحرمة الدم .

الصورة الثالثة: بعد الاستيفاء فيغرمان الدية وغيرها إن لم يشبت عمدهما عند ابن القاسم وأشهب: لا يغرمان ، عند ابن الماجشون: فإن ثبت عمدهما فالدية لابن القاسم والقصاص لأشهب.

وإلى هاتين الصورتين أشار بقوله: (وإن مضى الحكم فلا) وهو تصريح بمفهوم قوله قبله: (ما الحكم لم يمض) يعني أن رجوع الشاهد إذا كان بعد حكم القاضي بمقتضى الشهادة سواء كان قبل الاستيفاء كما إذا حكم بغرم المال ولم يؤخذ من المحكوم عليه حتى رجع الشاهد وهي الصورة الشانية عند ابن الحاجب أو كان رجوعه بعد الاستيفاء وهو دفع المال المثال المذكور وهي الصورة الثالثة فإن الرجوع في هذين الوجهين لا يعتبر ولا يعمل عليه بل يمضي الحكم ويستوفي المال واختلف في استيفاء الدم هذا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وأما بعد الاستيفاء فلا كلام فقوله وإن مضى الحكم فلا أي فلا يعتبر الرجوع ولا يعمل عليه بل يقدر كأنه لم يرجع ويبقى الكلام في غرم الشاهد لما أتلف بشهادته واعلم أن المتلف بالشهادة إما نفس أو مال فإن لم يثبت أنه تعمد الكذب والزور ففي غرمه المال من دية أو غيرها قولان فيغرم عند ابن القاسم وأشهب ولا يغرم عند ابن الماجشون كما تقدم عن ابن الحاجب وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (واختلفا) إلخ وضمير (بها) للشهادة فإن ثبت أنه تعمد الكذب والزور فيغرم المال النفاة ولا إشكال وإن كان شهد بالقتل أو الجرح عمدا ثم رجع عن شهادته وثبت أن شهادته بالقتل أو بالجرح كانت زورا وكذبا .

⁽٢) سقط من الأصل.

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ الْبَيْتُ الثَّانِي إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الأَئِمَّةِ أَعْرَضْتُ عَنْ

فقال ابن القاسم: يغرم الدية . وقال أشهب : يقتص من الشاهد . وإلى هذا الوجه أشار بقوله : (وشاهم الزور ارتفاقا يغرمه) أي مما أتلف بشهادته ومعنمي في كل حال أي سواء كان المشهود به مالا أو دما وظاهر قوله : (يغرمه في كل حال) أنه لا يقتص من الشاهد في القتل أو الجرح وهو قول ابن القاسم كما تقدم وقوله : (والعقباب يلزمه) أي لشاهد الزور زيادة على الغرم قال الشارح في كتاب ابن يونس: قال سحنون: إذا رجع الشهداء قبل الحكم وقد شهدوا بحق أو حد لله من زنا أو سرقة أو خمر أو عتق أو في جميع الأقوال فإنهم يقالون ولا شيء عليهم من العقوبة وهموا في شهادتهم أو رجعوا عنها لشك خالطهم لأن العقوبة في هذا توجب الخوف فلا يرجع أحد عن شهادة شهدها على باطل أو شك إذا أراد التوبة ويجدون فيما شهدوا به من الزنا حد القذف في الحر المسلم وفيه أيضا روى المغيرة عن أبي ذئب أن رسول الله ﷺ قال في شاهد شهد ثم رجع عن شهادته بعد أن حكم بها رسول الله ﷺ قَـال ﷺ « تمضى شهادته الأولى لأهلهـا وهي الشهادة والأخـيرة باطلة »، وأخذ بذلك مالك وغيره وجميع أصحابه يرون أن يغرم ما أتلف بشهادته إذا أقر بتعمد الزور قاله عبد العزيز بن أبي سلمة قال سحنون اختلف أصحابنا في رجوع البينة بعد الحكم فقالوا إن قالوا وهمنا أو اشتبه علينا فلا غـرم عليهم ولا أدب وإن قالوا : زورنا . غرموا ما أتلفوا وأدبوا ، وقال آخــرون : يغـرمــوا ما أتلفوا في العـمـد والوهـم والشك ، ويؤدب المتعمدون. اه..

وفي شهادة «المدونة» : إن أخذ شاهد الزور ضرب قدر ما يراه الإمام ويطاف به في المجالس ابن القاسم : يريد في مجالس المسجد الأعظم .

وفي «مفيد الحكام »: اتفق أصحاب مالك على تغريم شاهد الزور ما أتلف بشهادته واختلفوا في تغريمه إذا ادعى الوهم والشبـه فقـال بعضـهم: لا غرم ولا أدب. وقـال بعضـهم: يغرم.اهـ..

وراجع شراح قوله : (وعزر شاهد الزور في ملأ بنداء) .

تنبيهان:

الأول: ما تقدم من إمضاء الحكم في رجوع الشاهد إنما هو إذا لم يتبين كذبه فيما شهد به أولا بأن كان ذلك بإقراره لاحتمال صدقه فيما شهد به أولا وكذبه فيما رجع إليه وأما إن تبين كذبه فإن الحكم ينقض إن أمكن نقضه كاستحقاق ربع ونحوه كمسألة «المدونة» فيمن شهدت البينة بموته فبيعت تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فإن ذكر الشهود ما يعذرون به

فهذا ترد إليه زوجته وليس له من متاعه إلا ما وجد وما بيع فهو أحق به بالثمن إن وجده والله فإن لم تأت البينة بما تعنفر به فذلك كتعمدهم الزور فليأخذ متاعه حيث وجده وعبده وإن كان قد أعتق وأمته وإن كانت قد صارت أم ولد وإلى هذه المسألة أشار الشيخ خليل بقوله آخر الاستحقاق: (كشهود بموته إن غدرت بينته وإلا فكالغاصب) وكذلك إن شهد رجلان بأن هذا الرجل قتل فلانا عمدا فحكم بقتله ثم قدم فلان حي قبل قتل المشهود عليه فإن الحكم يستقض وكذلك إن شهد أربعة على رجل بالزنا فحكم برجمه فوجد الرجل مجبوبا فينقض الحكم ولا يحد الشهود حد القذف إذ لا حد على من قال للمجبوب: يا

أما ما لا يمكن نقضه فلا إشكال في عدم نقضه ويمضي إذ الفرض أن نقضه غير ممكن وذلك كالحكم بقتل القاتل فقتل ثم قدم المشهود بقتله حيا وكالحكم برجم من شهد عليه أربع بالزنا فرجم فظهر أن الذي رجم مجبوب فلا يحد الشهود للقذف كما مر بل عليهم الدية في أموالهم مع الأدب وطول السجن .

الثاني : ما تقدم من أن الرجوع إذا كان قبل الحكم فإن الشهادة تصير كالعدم مقيد بغير الشهادة بالزنا ما إن شهدوا بزنا ثم رجعوا قبل الحكم فإنهم يحدون حد القذف في الحر المسلم كما تقدم عن ابن يونس، والله أعلم .

⁽۱) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) . (٢) المصدر السابق .

بِقُوْله: (وَنَقَضَ إِنْ ثَبَتَ كَذَبهُمْ كَحَيَاةِ مَنْ قَتَلَ أَوْجَبَهُ) (١) أَيْ إِذَا ثَبَتَ ذَلكَ بَعْدَ الْحُكُمْ وَقَبْلَ الاسْتِيفَاءِ انْتَهَى وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الأَخيرِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا بِقَوْله: الْحُرُ الاسْتحْقَاق: (وَإِنْ نَفَذَتْ وَصِيَّةُ مُسْتَحِقً برق يَضْمَنُ وَصِي وَحَاج إِنْ عُرِفَ الْحُرِيَّةَ وَأَخَذَ السَّيِّد مَا بِيعَ ، وَلَمْ يفت بِالثَّمَنِ كَمَشْهُود بِمَوْته إِنْ عَذَرت إِلنَّهُمْ لَا يَعْدَ السَّيِّد مَا بِيعَ ، وَلَمْ يفت بِالثَّمَنِ كَمَشْهُود بِمَوْته إِنْ عَذَرت البَيْتَهُ اللَّهُمْ وَاللَّهُ مَنْ كَمَا لَوْ دَبَّرَ أَوْ كَبَرَ صَغِير النَّهَى (٣).

قُلْتُ : وَقَضِيَّتُنَا هَذَه لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَيْعِ لاَ مِنْ مَوَارِدِه وَلاَ مِنْ مَصَادِرِه ، فَهِيَ فِي وَاد وَالْمَسَائِلُ فَي وَاد آخَرَ ، وَكَذَلِكَ لاَ يَجُورُ لَلْحَاكِمِ السرُّجُوعُ عَنْ حُكُمه الَّذِي حَكَمَ بِه لاَّجْلِ الْخُوف مِمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ ، فَهَي «فَتَاوَى الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ فِي الْمَبْحَثِ الثَّالِثِ : مَحَمَّدُ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ فِي الْمَبْحَثِ الثَّالِثِ : وَسُئلَ هَلْ المُحَاكِمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ خَوْفًا مِنْ إِيذَاءِ الْخَصْمِ وَشَئْمِهِ ، وَهَلْ رُجُوعُهُ ذَلِكَ لِعُذْرِهِ الْمَذْكُورِ يَكُونُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: إِنَّ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيذَاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ غَيْرُ مَجُوزٍ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ وَلَا يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ انْتَهَى كَلَاَمُهُ بِلَفْظِهِ . الرُّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ وَلاَ يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَزَلُ بَاقَيَةً فِي عَصْمَة زَوْجِهَا إِلَى الآنَ فَلَمْ يَدْخُلُ فِي عِصْمَة زَوْجِهَا إِلَى الآنَ فَلَمْ يَدْخُلُ فِي عِصْمَتِهَا خَلَلٌ وَلاَ ثَلَمٌ فَمَنْ تَزَوَّج بِهَا فَقَدْ تَزَوَّج بِذَات زَوْج وَلاَ سَيَّمَا بَلَغَنِي أَنَّ كَيْفِيَّةَ رُجُوعِ الشَّاهِد عَنْ شَهَادَتِه أَنَّهُ كَتَبَ لِخَالِ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةِ سَيَّمَا بَلَغَنِي أَنَّ كَيْفِيةً رُجُوعِ الشَّاهِد عَنْ شَهَادَتِه أَنَّهُ كَتَبَ لِخَالِ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ النَّوْجَ الْمَدْكُورَ إِنَّمَا أَشْهَدَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَإِنَّمَا يُطَلِّقُهَا خَوْفًا مِنْهَا وَتَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْمُخَوَّفَ مِنْهُ .

⁽١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) . أ

⁽٢) في الأصل : بينة .

⁽٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

قُلْتُ : وَهَذَا غَيْرُ رُجُوعِ لأَنَّ ذَكْرَ الْخَوْفِ مُسْتَلْزِمٌ لِذَكْرِ الْمُخَوَّفِ مِنْهُ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلَمَ الْتَزَامًا انْتَهَىَ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لاَ نَبِيَّ بَعْدَهُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا ، وَبَعْدُ:

فَإِنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ تَتَبَعْتُ مَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِ الْحَسَنِ والقصرى والمروان في قَضِيَّة الْمري فَوَجَدْتُ ذَلكَ مِنهُ صَحِيحًا مُوافقًا لَلْعلْمِ الصَّحِيحِ فَلاَ يُلْتَفَتُ إِلَى مَا خَالَفَهُ مِنْ نَقْضِ الْحُكْمِ بِصَحَّة الاسْترْعَاء الَّذِي حَكَمَ بِهِ أَحْمَدُ ابْنُ سَيِّد الْحَسَنِ ، وَمِنْ الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْعَمَلِ بِالاسْترْعَاء وَذَكَرَ كَلاَمَ ابْنِ الأَعْمَشِ فَإِنَّهُ الْحَسَنِ ، وَمِنْ الْقَوْلِ الْكَثِيرة ، وَإِلَى مَا خَالَفَ مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرَ فَلْتَرْجِعُ الْمَرْأَةُ وَخَالُهَا مَنْ عَيْرِ مَا ذَكَرَ فَلْتَرْجِعُ الْمَرْأَةُ وَخَالُهَا إِلَى الْحَقَقُ أَلْ يُتَبَعَ وَكَتَبَهُ عَبِيدُ رَبِّهِ عَبْدُ اللّهِ الْعَلَوِيُّ أَعْلاَهُ اللّهُ تَعَالَى الْمَوْقَ أَعْرَفُ اللّهُ تَعَالَى .

قَصَدْتُ إِلَى الإِجَازَة فِي الْكَلاَمِ لِعِلْمِي بِالصَّوَابِ فِي الاخْتِصَارِ فَشَأْنُ فُحُولِ الْعِلْمِ الْبِنَاءِ. انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ. الْعِلْمِ شَأْنِي وَشَأْنُ الْبَطَّ تَعْلِيمُ الصِغَارِ ، قَالَهُ أَبِي الْبِنَاءِ. انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ.

(٢٠٥٢) [١] سُوَّالٌ: عَنْ أَخْذِ الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْحُكْم أَيَجُوزُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ الرَّبَّانِيُّ الصَّمَدَانِيُّ السَّيِّدُ الْمُخْتَارُ الْكَنْتِيِّ فِي تَأْلِيهِ الْمُسَمَّى «الْوِرْدُ الْمُوشَّى فِي تَحْرِيمِ أَخْذَ الرِّشَا » مَا نَصُّهُ : قَالَ بَعْضَهُمْ : فِي الْمُسَمَّى «الْوِرْدُ الْمُوشَّى فِي تَحْرِيمِ أَخْذَ الرِّشَا » مَا نَصُّهُ : قَالَ بَعْضَهُمْ : فِي «طُرَرِ ابْنِ عَات» وَيحْرمُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْحُكْمِ شَيْئًا يَدْفَعُ بِهِ حَقَا أَوْ يَجُر بِهِ بَاطِلاً ، وَأَمَّا أَنْ يَدْفَعَ بِهِ عَنْ مَظْلُومٍ فَلاَ بَأْسَ .

قَالَ ابْنُ عَيْشَى : وَأَمَّا مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ إِنْفَاذِ الْحُكْمِ حَتَّى يُعْطِيَهُ الْمَحْكُومُ لَهُ شَيْئًا فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْغَفُورِ فِي كِتَابِ «الاسْتِغْنَاءِ» : وَمَا أَهْدَى إِلَى الْفَقِيهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فَجَائِزٌ لَهُ قَبُولُهُ انْتَهَى

كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ نَفَعَنَا اللَّهُ بِعُلُومِهِ آمِينَ .

وَفِي الْقَلَشَانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَتَجُوزُ الإِجَارَةُ عَلَى الأَذَانِ) (١) إِلَخْ مَا نَصَّةُ : وَكَذَلَكَ يَجْرِي لِلْقُضَاةِ أَرْزَاقُهُمْ وَهُمْ لاَ يَجُوزُ لَهُمْ الأَخْذُ مِنْ مَالِ مَنْ حَكَمُوا لَهُ بِالْحَقِّ جَعْلاً عَلَى حُكْمَهمْ .

ابْنُ يُونُسَ : جَـوَازُ أَخْذِهِمْ الأَجْـرَ عَلَى ذَلكَ مِنْ مَـالِ اللَّه يُضْعَفُ مَنعَـهُ الأَخْذُ عَلَى ذَلكَ مِنْ مَـالِ اللَّه يُضْعَفُ مَنعَـهُ الأَخْذُ عَلَى ذَلكَ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يكُنْ ثَمَّ بَيْتُ الْمَـالَ يَجْرِي لَهُمْ رِزْقَهُمْ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَفِي «الْمِعْيَارِ» : سُئِلَ الشَّيْخُ : أَبُو مُحَمَّد بْنِ أَبِي زَيْد عَنْ الْقَاضِي يَحْكُمُ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ كَتَابًا لِحُكْمِ فَلاَ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَعْرِفْ كِتَابَ الْحُكْمِ فَلاَ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَعْرِفْ كِتَابَ الأَحْكَامِ غَيْرُ الْقَاضِي هَلَّ يَسَعُهُ أَنْ لاَ كُتُبَ لَهُ إِنْ أَخَذَ حَقَّهُ مِنْهُ وَقَدْ يُعْطَى الْأَحْكَامِ غَيْرُ الْقَاضِي هَلَّ يَسَعُهُ أَنْ لاَ كُتُب لَهُ إِنْ أَخَذَ حَقَّهُ مِنْهُ وَقَدْ يُعْطَى أَضْعَافُ أَجْرِه ؟

فَأَجَابَ : لَوْ أَنَّ الْقَاضِي أَفْهَمَ مِنْ أَنْ يَرْجُوا أَنْ يُفْهَمَ عَنْهُ وَجْهُ مَا كُتُبَ وَيَدَّعِيهِ يَكْتُبَ ، ثُمَّ يَنْعَقدُ مَا كَتَبَ فَيُصْلحُهُ وَيَزِيدُ فِيهِ وَيَنْقُصُ كَانَ هَذَا نُزُلَهُ، وَيَدَّعِيهِ يَكْتُبَ لَهُ وَأَخَذَ أُجْرَةً لَكَانَ جَائِزًا إِذْ أَجْرِ عَنْ الأَمْرِ عَلَى الصحَّةِ وَالسَّلاَمَةِ وَلَكَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يَعْتَنِقَ أَوْ يُكْسِبَهُ النَّاسَ مَا لَمْ يَكْسَبُ بِسُوء تَأْوِيلِهِمْ انْتَهَى. مِنْ «نَوَازِلِ الْمعْيارِ» .

وَفِي «مج» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : وَلا مُتَعَيَّن كَرَكْعَتْيِ الْفَجْرِ) (٢) مَا نَصُّهُ : وَظَاهِرُ كَلاَمِ ابْنِ حَبِيبِ أَنَّ الْقَاضِي الَّذِي لَمْ يُجْعَلُ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيَّءٌ فَإِنَّهُ يَجُورُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْغَرِيمَيْنِ ، وَهُوَ عِنْدِي كَذَلَكَ لاَضْطُرارِهِ انْتَهَى. وَفِي اخْتِصَارِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ الْمُخْتَارِ لليزد المرشي الْمَذْكُورِ الْمَدْدُورِ المَرشي الْمَذْكُورِ

انظر : «جامع الأمهات » (ص/٤٣٦) .

⁽٢) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قَبْلُ مَا نَصَّهُ : وَفِي «الْمعْيَار» : وَسَئِلَ ـ يَعْنِي ابْنَ رُشْدُ عَمَّنْ بَهَتَ عَلَيْهِ مِنْ الْقُضَاةِ أَنَّهُ كَانَ يُقَسِّمُ أُجُرَةَ الْوَثَائِقِ مَعَ الشَّاهِدِينَ الْقَاعِدِينَ إِلَى أَنْ قَالَ : يَنْظَرُ الْقُضَاةِ أَنَّهُ كَانَ فِيهَا عَمَلٌ مِنْ تَبْييضِ الْعُقُودِ وَإِصْلاَحَهَا وَتَعْلِيمَ الْكَاتِينَ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ فَإِنْ كَانَ لاَ يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكُفِيهِ فَيُسَامَحُ فِي ذَلِكَ لاَ جُلِ الضَّرُورَةِ عَلَى إِنْ كَانَ لاَ يَعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكُفِيهِ فَيُسَامَحُ فِي ذَلِكَ لاَ جُلِ الضَّرُورَةِ عَلَى أَنْ كَانَ لاَ يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ عَمَلاً وَلا تَدْعُوهُ لِلْلَكَ عَاللَّ وَلا تَعْمَلُ وَلا عَمَلاً وَلا تَدْعُوهُ لِلْلَكَ عَالَا لاَ يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ عَمَلاً وَلا تَدْعُوهُ لِلْلَكَ حَاجَةٌ ولا ضَرُورَةٌ فَقَدْ أَسَاءَ فِي ذَلِكَ انْتَهَى .

قَالَ الونشريشي: فَإِذَا خَفَّفَ هَذَا الْعَالِمُ أَخَذَ الْقَاضِي الأُجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ كُتُبِهِ الرَّسُومِ فَأَجرَى عَلَى كُتُبِهَا مُبَاشَرَةً ، وَعَلَيْهِ يَجُرُّ مَا حَدَّثَنِي بِهِ سَيِّدِي سَعِيدُ الْعَقْبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّهُ لَمَا وَلِيَ قَضَاءَ بِجَايَةً فِي دَوْلَةِ السَّلْطَانِ أَبِي عَنان وَلَمْ يَجَدُ لَهُ بِهَا رِزْقٌ عَلَى الْقَضَاء وَاَشْتَدَتْ حَاجَتُهُ كَانَ يَسْتَعِينُ بِكُتُبِ الصَّدَقَاتِ ، وَتَفَرَّدَ بِذَلِكَ بِرِضًا مِنْ عُدُولِ الْبَلَدِ وَطِيبِ أَنْفُسِ مِنْهُمْ .

قَالَ بَعْضُ الشَّيُوخِ : وَلاَ شَكَّ أَنَّ رَزْقَ الْقُضَاة إِذَا فُرِضَ إِجْرَاؤُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الْمَرْصُود لِصَالَحِ الْمُسْلَمِينَ سَائِعٌ لَمُتَوَلِّي الْوَظِيفَة مُسْتَوْفِيًا لَشُرُوطِهَ مُسْتَوفِيًا لَهُ بِقِيَامَه وَلاَ يَتَنَزَّلُ هَذَا عِنْدَنَا إِلاَّ عَلَى قَاضِي الْجَمَاعَة خَاصَّةً يكُونَ مُستَوفِيًا مَنْ عَدَاهُ مِنْ كُتُبِ رِزْقُهُ مَفْرُوضًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْتَقِر لِمَا يَفْتَقُرُ إِلَيْهِ مَنْ عَدَاهُ مِنْ كُتُبِ الرُّسُومِ وَالْوَثَائِقِ [ق / ٤٧٤] بِمَوضِع ولاَيَتِه لِيكُونَ ذَلِكَ عوضًا عَنْ الرِّزْقَ الرَّسُومِ وَالْوَثَائِقِ [ق / ٤٧٤] بِمَوضِع ولاَيَتِه لِيكُونَ ذَلِكَ عوضًا عَنْ الرِّزْقِ اللَّيْسَومِ وَالْوَثَائِقِ [ق / ٤٧٤] بِمَوضِع ولاَيَتِه لِيكُونَ ذَلِكَ عوضًا عَنْ الرِّزْقَ اللَّذِي يَسْتَحَقُّهُ مُتَمَولًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبْنُ سَهْلٍ ، فَإِنَّهُ تَقَبَّلِ قُتْيَا أَبْنِ عَتَابِ بِرَدِّ اللَّيْ الْمُنْ مَنْ رَغَبَ فِي قَصْرِ كُتُبِ الْوَثَائِقِ عَلَيْه وَعَدَم جَوَازِ إِمَامَتِه مَا نَصُّهُ : وَلَوْ كَانَ السَّلْطَانُ قَصَرَ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ لِبَصِيرَة هَذَا الإِنْسَانَ بِالْعَقُودَ وَيُيقَتِه وَلَقُصُورِ عَنْ إِذْرَاكِه فِي ذَلِكَ ، ولَمْ يَظُلُبُ هُو ذَلِكَ وَلاَ رَغْبَةُ لَكَانَ حَسَنًا مِنْ فِعْلِ غَيْرِه عَنْ إِذْرَاكِه فِي ذَلِكَ ، ولَمْ يَظُلُبُ الْمُسْلِمِينَ فِي مَصَالِح دينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ ، قَالَ غَيْرِه عَنْ إِنْ مَالًا يَقُومُ بِهِ وَبُيْنَ مَنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ شَيْءٌ ، وإَنَّمَا قَصُرَ عَلَيْهِمْ كَتْبُ الْوَثَائِقِ أَوْ

بَعْضِهَا خَلْفًا مِنْ ذَلِكَ انْتَهَى .

وَفِي «نَوَازِل » (عج) مَا يُوافِقُ هَـذَا ونَصُّهُ: وَسُئِلَ عَنْ إِمَامِ رَاتِبِ فِي مَسْجِد يَعْرِفُ أُصُول مَذْهَبِهِ وَقَوَاعِدَه ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُ قُضَاة لاَ يُحْسنُونَ الْقَضَاءَ فَيَعْرِضُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَيَقْبَلُهُ مِنْهُمْ لِنَلاَّ تَضِيعَ حُقُوقُ الْمُسْلِمِينَ ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَى فَيَعْرِضُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَيَقْبَلُهُ مِنْهُمْ لِنَلاً لَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ قَادِحًا فِي إِمَامَتِه ، وَهَلْ الْإِمَامِ طَلَبُ الْقَضَاء حَيْثُ كَانَ أَهْلاً لَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ قَادِحًا فِي إِمَامَتِه ، وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ الأَجْرَةِ عَلَى الْقِسْمَةِ وَكَتْبِ الْوَثَائِقِ وَالْحِجَجِ وَشِبْهِ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ : حَيْثُ كَانَ الإِمَامُ الْمَذْكُورُ مُتَّصِفًا بِالشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَة فِي الْقَضَاء، وَهِي كَوْنُهُ حُرا مُسلِمًا عَاقِلاً بَالغًا ذكرًا وَاحَدًا فَقِيهًا ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ طَلَبُ الْقَضَاء ، وَلاَ تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ . قَالَ فِي «الْجَوَاهِرِ» : الْقيَامُ بِالْقَضَاء فَرْضُ كَفَايَة الْفَضَاء ، وَلاَ تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ . قَالَ فِي «الْجَوَاهِرِ» : الْقيَامُ بِالْقَضَاء فَرْضُ كَفَايَة لَمَا فِيه مِنْ مَصَالِح الْعَبَاد لِفَصْلِ الْخُصُومَات وَرَفْعِ الْتَهَارُجِ وَإِقَامَة الْحُدُودِ وَكَفَّ لَمَا فِيه مِنْ مَصَالِح الْعَبَاد لِفَصْلِ الْخُصُومَات وَرَفْعِ الْتَهَارُجِ وَإِقَامَة الْحُدُودِ وَكَفَّ الظَّالِم وَنُصْرَة الْمَظْلُومِ وَالأَمْرِ بِالْمَعْرُوف وَالنَّهْ يَعَنْ الْمُنْكُرِ وَالْحُكْمِ بِالْعَدُل مِنْ الظَّالِم وَنُصْرَة الْمَظْلُومَ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوف وَالنَّهْ يَعَنْ الْمُنْكُرِ وَالْحُكْمِ بِالْعَدُل مِنْ أَفُولِ أَعْضَلَ أَعْمَالُ الْبِرِّ وَأَعْلَى دَرَجَاتِ الأَجْرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسَطُ إِنَّ اللّه يُحبُ المَقْسِطِين ﴾ وَقَالَ وَقَالَ وَقَالَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورِ بِالْقَسَط إِنَّ اللّه يُحبُ المَقْسِطِين ﴾ وَقَالَ وَقَالَ وَقَالَ عَلَيْهِمُ الْقَيَامَة » (١) .

وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْقَضَاءِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ ، وَالأَصْلُ أَنَّ طَلَبَ الْقَضَاءِ إِذَا كَانَ مِنْ مَكْرُوهٌ إِلاَّ لِعَارِض ، وَفِي «َالتَّوْضِيح» : وَقَدْ يَجِبُ طَلَبُ الْقَضَاءِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الاجْتَهَادُ وَالْعَدَالَةَ وَلاَ يَكُونُ هَنَاكَ قَاضٍ أَوْ يَكُونُ ، وَلَكِنْ لاَ تَحلُّ وَلاَيَتُهُ أَهْلِ الاجْتَهَادُ وَالْعَدَالَةَ وَلاَ يَكُونُ هَنَاكَ قَاضٍ أَوْ يَكُونُ ، وَلَكِنْ لاَ تَحلُّ وَلاَيتُهُ أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَولَ تَضْيعِ الْحُقُوقُ وَيَكثُرُ الْهَرَجُ ، وَقَدْ يَسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ عَالِمًا وَخَفِي عِلْمُهُ عَلَى النَّاسِ فَأَرَادَ أَنْ يشهر بِالْقَضَاءِ لِيُعْلِمَ الْجَاهِلَ ، وَيَفْتِي عَلْمُهُ عَلَى النَّاسِ فَأَرَادَ أَنْ يشهر بِالْقَضَاءِ لِيُعْلِمَ الْجَاهِلَ ، وَيَفْتِي الْمُسْتَرْشَدَ أَوْ يَرَى أَنَّهُ أَنْهُضَ وَأَنْفَعَ لِلْمُسْلَمِينَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى النَّاسَ بِعِلْمِهِ وَمَنْ يَطْلُبُ بِهِ اكْتِسَابُ دُنْيًا ، وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ عَدْلاً مَشْهُ ورًا يَنْفَعُ النَّاسَ بِعِلْمِهِ وَمَنْ يَطْلُبُ بِهِ اكْتِسَابُ دُنْيًا ، وَيُكُرَّهُ إِذَا كَانَ عَدْلاً مَشْهُ ورًا يَنْفَعُ النَّاسَ بِعِلْمِهِ وَمَنْ يَطْلُبُ بِهِ اكْتِسَابُ دُنْيًا ، وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ عَدْلاً مَشْهُ ورًا يَنْفَعُ النَّاسَ بِعِلْمِهِ

⁽١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وَخافَ إِنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ أَنْ لاَ يَقْدرَ عَلَى ذَلكَ ، وَأَمَّا أَخْذُ الأُجْرَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَكْفيه مِنْ بَيْت مَالِ الْمُسْلمينَ ، فَلَيْسَ لَهُ الأَخْذُ ، قَالَ في «مُفيد الْحُكَّامِ» ، وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ رِزْقَهُ إِلاَّ مِنْ الْخَمْسِ أَوْ الْجِزْيَةِ أَوْ مِنْ عُشُورِ أَهْلِ الذِّمَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيءٌ أَوْ كَانَ وَلَكَنَّهُ لاَ يَكْفيه جَازَ لَهُ الأَخْذُ وَلَى الْإَمَامِ الْمَذْكُورِ بِسَبَبِ مَا ذَكَرُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ مِنِي لِبِعْضِ فَقَهَاءِ تَشيت وَنَصُّهَا ،

بَعْدَ الْحَمْدَلَة وَالْحَوْقَلَة وَالتَّصْلِيَة إِنَّ مَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنْ «الْوَاضِحَة» لاَ تَتَمَخَّضُ مِنْهُ حُجَةً تَنْفَعُ آلَ فَلاَن بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى بَطْلاَن دَعُواهُمْ لإقْرارِهِمْ بِعَلْمِهِمْ بِذَكْرِ الْوَصِيَّةُ أَنَّهُمْ مَا أَيْهِمْ الْحَجَّةُ عَلَى بَعْلَمَهُمْ بِذَكْرِ الْوَصِيَّةُ أَنَّهُمْ مَا أَيْهِمْ الْحَنْفَيَّة سَيِّدَنَا (عج) وَنَصَّهُ : وَسَعُلَ فِي الْوَصِيَّةُ لَمَا فِي نَوَازِل مُجَدِد الشَّرِيعَةِ الْحَنَفِيَّةِ سَيِّدِنَا (عج) وَنَصَّهُ : وَسَعُلَ عَمَّنْ أَسَرَهُ الْعَدُو وَلَهُ عَقَارٌ بِبَلَده مُشْتَركٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيه وَأَخْتَيْه وَلَهُ زَوْجَةٌ ، ثُمَّ عَمَّنْ أَسَرَهُ الْعَدَو وَلَهُ عَقَارٌ بِبَلَده مُشْتَركٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيه وَأَخْتَيْه وَلَهُ زَوْجَةٌ ، ثُمَّ أَنْ الزَّوْجَةَ رَفَعَتْ أَمْرَهَا للْحَاكِم يُعَوِّضُهَا شَيْئًا مِنْ حَصَّة الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ عَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ عَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ عَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ عَلَى مَنْ الْعَقَارِ وَمَنْ جُمْلَةً مَا بَقِيَ بَقِيَّةُ حَصَّةً الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ عَدَى الْعَقَارِ وَمَنْ جُمْلَةً مَا بَقِيَ بَقِيَّةُ حَصَّةً الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدَمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدْمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدْمَ الْمَأْسُورِ ثُمَّ عَدَى مَا الْعَيْ شَيْئًا ، فَاعَتْ وَالْمَ مَنْهُ وَيُحَلِقُهَا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ، ويَرَدُ وَالْكُمْ وَلَعْ لَلْكُ مَنْهُ وَيُحَلِقُهَا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ، ويَردُدُ والْتَعْمُ الْمَادِر مِنْ أَخِيهِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِه : لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ ، وَلاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سُكُوتَهُ إِنَّمَا هُوَ لإِخْ بَارِهَ أَنَّ الْبَائِعَ لِجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ وَحْدَهَا وَأَنَّ الأَّخَ لَمْ يَبِعْ شَيْعًا لأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى الْعَلْمِ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لأَنَّ الْحَاضِرِ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُتُوعِ الْبَيْعِ أَصْلاً ، فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَيُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ عَدَمَ الْعِلْمِ عِلَى الْقَوْلِ

الرَّاجِح لِمَا يُفِيدُهُ كَلاَمُ ابْنِ نَاجِي فِي «شَرْحِ الْكِتَابِ » ، وَأَفْتَى بِهِ الإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالإِمَامُ أَبُو مَهْدي وَهَذَا قَدْ حَضَرَ هَذه الْمُدَّةَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ ، فَكَذَا إذَ ادَّعَى الْعلْمَ بوتُوُوعه منْ زَوْجَته لاَ منْ أَخيه ، بَلْ هَذَا أُولَى بِهَذَا الْحُكْم ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عَلْمَهُ وَلَوْ مَعَ ضميمة زَمَن مُعَيَّن لَسَقَطَ قيامهُ ، فَلاَ يُقْبَلُ قَــوْلُهُ وَيُحْمَلُ عَلَى الْعلْم به ، وَهكَذَا إِذَا ادَّعَى عَلْمَهُ مَقْرُونًا بمَــا يُشْبهُ الْوَاقِعَ لَحُكْمِه ، بَلْ هَذَا أَوْلَى وَهَذَا إِذَا فُسِّرَ الْجَهْلُ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيِ وَأَمَّا إِذَا فُسِّرَ بِتَصَـوُّر الشَّيء عَلَى خلاَف مَـا هُوَ به في الْوَاقع كَمَـا اقْتَـصَرَ عَلَيْـه إمَامُ الْحَرَمَين في «الْورَقَات» (١) ، أَوْ بانْتِفَاء الْعلْم ، فَالْمَ قْصُودُ الصَّادِرُ بِعَدَم الْعِلْم بِالشَّيِءِ أَصْلاً وَبِالْعِلْمِ بِهِ عَلَى خِلاَف مَا هُوَ عَلَيْه فِي الْوَاقع فَهُوَ مِنْ أَفْرَاد مَسْأَلَة دَعْوَى الْحَاضِرِ الْجَهْـلِ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعلْم ، فَلاَ كَلاَمَ لَهُ في رَدًّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لاَ مِنْ بَيْعِ مَالِهِ بِغَـيْرِ حُضُورِهِ وَسَكَتَ بَعْـدَ عِلْمِهِ سَنَةً ، فَإِنَّهُ لَا قِيَامَ لَهُ فِي رَدَّ الْبَيْعَ ، ثُمَّ اخْتَصَرَ وَقَالَ: ٱلْحَمْدُ للَّه لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْع الصَّادِرِ مِنْ أَخْيِهِ وَلاَ يُقْـبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعيه منْ أَنَّ سُكُوتَهُ إِنَّمَـا كَانَ لإِخْبَارِه أَنَّ الْبَائِعَ لِجَمِيعِ حِصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ لأَنَّهُ حَيْثُ حَضَرَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَهُوَ سَأَكَتٌ بِلاَ مَانِع ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَلاَ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ إِنْ كَانَ جَاهِلاً وَدَعْوَاهُ فِي الْفَرْضِ الْمَذْكُورِ مِنْ الْجَهْلِ إِذْ الْجَهْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُورِ فَمَنْ لَمْ يَعْلَمُ الشَّيءَ أصْلاً ، أَوْ عَلْمَهُ عَلَى خِلاَفِ مَا هُوَ عَلَيْهِ جَاهِلٌ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَحْمُ ولُ عَلَى الْعِلْمِ فَلاَ كَلاَمَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ. انْتَهَى الْمُرَادُ من «نَوَازِله» .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ دَعْوَاهُمْ عَدَمُ عِلْمِهِمْ بِمَا تَضَمَّنَ عَقْدَ الْوَصِيَّةِ لاَ يَنْفَعُهُمْ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى فِي بُطْلاَنِ دَعْوَاهُمْ إِذَا كَانَ الْجَهْلُ هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيءِ

⁽۱) قال إمام الحرمين : العلم : معرفة المعلوم على ما هو به ، والجهل : تصور الشيء على خلاف ما هو به : «الورقات» (ص/٩) .

رَأْسًا .

لأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا بِالْعَقْدِ ، وَإِنَّمَا جَهَلُوا كَوْنُهُمْ فِيهِ عَلَى دَعْوَاهُمْ.

وأَمَّا إِنْ فَسَرْنَا الْجَهْلَ بِتَصُويرِ الشَّيءِ عَلَى خِلاَفِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْواَقِعِ ، فَتَكُونُ مَنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَة دَعْوَى الْحَاضِرِ الْجَهْلَ .

وَلَقْدَ عَلَمْت أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُ ولٌ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ «عج» وَهُوَ قَوْلُ حَافِظِ الْمَذْهَبِ زَعِيمِ الفْقُهَاءِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدِ ابْنِ رُشْدٍ الْمَحْكي فِيه قَوْلُ الْقَائِل :

إنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دلف بَيْنَ بَادِيهِ وَمُحْتَضِرِهِ فَإِذَا وَلَّيْ أَبُو دلف وَلَّتْ الدُّنْيَا عَلَى أَثَرِ

وَلأَجْلِ رُجْحَانِيَّتِهِ أَيْضًا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ حَافِظُ الْمَذْهَبِ أَيْضًا الإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ الورغمى في « مُخْتَصَرِهِ الْفَرْعِيِّ » أَشَارَ إِلَيْه بِقَوْلِه : قَالَ ابْنُ رُشْد : وَهَذَا الْحِرَعْمَى في الْقَرِيبِ يَعْنِي قَرِيبَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا عَلَمَ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلاَ الْخِلاَفُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ . وَفِي الْحَاضِرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ .

وَصَدَّرَ بِهِ (شخ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ خَلِيلِ سَابِكًا لِلنَّصِّ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ ادَّعَى أَجْنَبِيُّ حَاضِرٌ سَاكَتٌ ، وَهُو مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يُثْبِتَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَالْغَائِبُ وَلَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةٌ [ق / ٧٧٥] مَحْمُ ولَةٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ قَالَهُ ابْنُ رُشْدِ انْتَهَى .

تَصْديرهُ بِهِ يَقْضِي بِرُجْحَانِيَّتِهِ عِنْدَهُ عَلَى الْقَوْلِ الآخَرِ كَمَا هُوَ دَأْبُ وَعَادَةُ أَرْبَابِ التَّصَانِيفِ فِي تَصْديرِهِمْ لِلْقَوْلِ الرَّاجِحِ عَلَى غَيْرِهِ .

قُلْتُ : وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي نَوَازِلِ أَيْمَتَنَا فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ

إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالأَحْكَامِ ، وَالْحُكْمُ بِالمرَجُوحِ مِنْ زَمَنِ الإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ وَالْقُرَافِي وَالإِمَامِ السَّنُوسِيِّ مَنْقُوضٌ كَمَا فِي «نَوَازِلِ» (عج) وَ «الْعَمَلِيَّاتُ» وَغَيْرِهِمَا فَلاَ تُطِيلُ بِذْكِرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ انْتَهَى .

وَلاَ عُذْرَ لَهُمْ أَيْضًا بِصِغَر لِمَا بَلَغَنِي أَنَّ أَصُغُرهمْ تَكُرَّرَ صَوْمُهُ ، وَلاَ بِغَيْبَة وَلاَ خَوْف مِنْ أَحَد ، بَلْ دَارُهُمْ هِي دَارُ الْحَرَمِ فِي تشيئت فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ بُطْلاَنُ دَعُواهُمْ مَنْ أَصْلُهًا عَلَى الرَّاجِحِ الَّذِي تَتَعَيَّنُ بِهِ الْفَتْوَى وَالْحُكْمُ وَلاَ حُجَّة لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ فِي مَنْ أَصْلُهًا عَلَى الرَّاجِحِ الَّذِي تَتَعَيَّنُ بِهِ الْفَتْوَى وَالْحُكْمُ وَلاَ حُجَّة لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ فِي الْمُجيبُ عَنْ «الْعَثْبِيَّة» ، بَلْ هُو الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ فِي لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ فِي الْمُحِيبُ عَنْ «الْعَثْبِيَة» ، بَلْ هُو الْحُجَةُ عَلَيْهِمْ فِي حَسْمِ دَعْوَاهُمْ وَبُطُلاَنهَا إِذْ لاَ عُذَرَ لَهُمْ يُعْذَرُونَ بِهِ مِنْ الأَعْذَارِ الشَّرْعِيَّة مِنْ صَغْرِ أَوْ خَوْفٍ أَوْ نَحُوهِما كَمَا يعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ النَّهَا فَي نَحُوهِما كَمَا يعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ انْتَهَى .

وَلاَ حُجَّةَ لَهُمْ أَيْضًا فِيمَا نَقلهُ الْمُجِيبُ عَنْ الْيرْزُلِيِّ بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ لُوجُودِ عَقْد الْوَصِيَّةِ عِنْدَهُمْ وَعِلْمِهِمْ بِهِ فَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي شَأْنِهِ نَحْوَ الْعَامَيْنِ وَإِنَّمَا لُوجُودِ عَقْد الْوَصِيَّةِ عِنْدَهُمْ وَعِلْمِهِمْ لِهِ فَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي شَأْنِهِ نَحْوَ الْعَامَيْنِ وَإِنَّمَا لَوَصِيَّةً ، وَعَمُوا أَنَّ سُكُوتِهُم إِنَّمَا هُوَ لَجَهْلَهِمْ لَمَا تَضَمَّنَهُ الْعَقْدُ مَنْعَ وَالدهِمْ فِي الْوَصِيَّةِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْقَاطِعُ لِأَدِلَّةِ دَعْوَاهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ (عج) فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ انْتَهَى .

وَلاَ حُجَّةَ لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ وَيُعْمَلُ بِهَا شَرْعًا فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ شَهَابِ الدِّينِ لِإَحَادَتِهِ عَنْ قَضِيَّتَنَا لأَنَّ مَوْضُوعَ مَسْأَلَةِ شَهَابِ الدِّينِ عَدَمُ عِلْمِ الْقَاتَمِ بِبَيِّنَةِ وَلاَ شَكِّ أَوْ عَلَمْتَ أَنَّ لَهُ الْقَيَامَ بِهِ لَعُذْرِهِ بِعَدَمَ عِلْمَه بِهَا، وَلَكِنْ لأَبُدَّ مِنْ حَلْفِهُ عَلَى عَدَمِ عِلْمِه بِهَا، وَلَكِنْ لأَبُدَ مِنْ حَلْفِهُ عَلَى عَدَمِ عِلْمِه بِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ غَيْرَ مَا مَدَّةً فَلاَ نَطِيلُ بِذِكْرٍ كَلاَمِه فِي ذَلِكَ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَتَنَا الْعَقْدُ الْمُدَّعَى بِهِ بِأَيْدِيهِمْ، وَإِنَّمَا زَعَمُوا أَنَّ جَهْلَهُمْ وَمَوْنَعُ مَسْأَلَتُنَا الْعَقْدُ الْمُدَّعَى بِهِ بِأَيْدِيهِمْ، وَإِنَّمَا زَعَمُوا أَنَّ جَهْلَهُمْ وَمَا فَي وَادِ يَنْفَعُهُمْ ، فَإِنَّ لَهُمْ حَقًا فِيهِ فَلاَ يُعْذَرُونَ بِذَلَكَ لَمَا تَقَدَّمَ ، فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَاد وَمَسْأَلَتُنَا فِي وَاد آخَرَ فَلاَ اقْتِرَانَ وَلاَ مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا انْتَهَى .

وأَمَّا قَوْلُهُ : فَقَدْ عُلِمَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ أَنَّ قَوْلَ مُدَّعِي نَفْي الْعِلْمِ مَقْبُولٌ كَمَا هُوَ

مُقْتَضَى كَلاَم أَبِي الْمَودَّةَ الْمُشَارُ إِلَيْه في بَابِ الشَّفْعَة بِقَوْله : (وَصَدَقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ) (١) فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ جَمِيعها فَإِنَّها حَجَّةٌ عَلَيْهِمْ في بُطْلاَنِ وَعُواهُمْ فَلاَ نَطِيلُ بِإِعَادَته ، وأَمَّا الْمُقْتَضَى فَإِنَّهُ لاَ يُعْمَلُ بِه فِي الْفَتَاوَى وَالأَحْكَامِ ، انْظُرْ نَوَازِلَ الشَّرِيفِ الْفَقِيه أَبِي عَبْدِ اللَّه مُحَمَّد بْنِ فَاصلِ الشَّرِيفِ فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِه فِي ذَلِكَ وَلاَ سَيَّمَا الشَّفْعَةُ لَها أَحْكَامٌ أُخْرَى تَخُصُّها كَمَا فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلاَمِه فِي ذَلِكَ وَلاَ سَيَّمَا الشَّفْعَةُ لَها أَحْكَامٌ أَخْرَى تَخُصُّها كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ اسْتَقْرَاء فِيقَهِها فَلاَ مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُسْتَدَلَّ بِهِذِهِ عَلَى هذِه ، وَمَمَّا يُبْطِلُ دَعُواهُمْ أَيْضًا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْورزاري فِي "نَوازِله» بِقَوْله : وَسَلُل عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مُقَاسَمَةٌ أَوْ بَيْعٌ أَوْ هَبَةٌ وَهُو حَاضِرٌ سَاكِتٌ وَلَمْ يَقُمْ إِلاَّ بَعْدَ طُولٍ .

فَأَجَابَ : لاَ كَلاَمَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ قَـامَ بِفورٍ قَبْلَ مُـضِيٍّ عَامٍ فَلَهُ رَدُّ ذَلِكَ كُلِّه وَأَخَذَ مَالَهُ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَهْلِ تشين أَنَّ أَرْبَابَ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَقُومُوا اللَّ بَعْدَ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ تَفَاضُلِ الْمُوصَى لَهُ وَالْـوَارِثِ وَهُمْ حُضُـورٌ سُكُوتٌ بِلاَ عُدْر فَدَعْواَهُمْ هَذِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ بَاطِلَةٌ وَاهِيَةٌ رَكِيكَةٌ سَاقِطَةٌ لاَ عَمَلَ عَلَيْهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالأَحْكَامِ انْتَهَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَهُوَ أَيْضًا مُ قَتَضَى مَا نحى إِلَيْهِ صَاحِبُ «الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَة» فِي سِيَاقِ الْكَلاَمِ عَلَى الْحِيَازَةِ حَيْثُ قَالَ : إِذَا ادَّعَى الْوَارِثُ الْجَهْلَ بِمِلْكِيَّةِ مَوْرُوثِهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ دَلِيلَ فِي هَذَا يَنْفَعُ أَرْبَابَ الدَّعْوَى لأَنَّهُ فِي الْوَارِثِ وَهُمْ غَيْرُ وَرَثَة :

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتَ مُغَرِّبًا شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبٍ . .

⁽۱) مختصر خلیل (ص/ ۲۳٤) .

وَأَمَّا قَـوْلُهُ: وَنَقَلَ ابْنُ فَرْحُونَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغيرِ مَا يُفيدُ تَرْجيحهُ وَلَفْظُهُ: لأَبُدَّ هُنَا مِنْ الْعِلْمِ بِشَيْئَيْنِ وَهُمَا الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مِلْكَهُ وَالْعِلْمُ [ق / ٢٧٦] بِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَلاَ يُفِيدُ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ إِلَى آخِرِ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ بَأَخَدُهِمَا دُونَ الآخَرِ إِلَى آخِرِ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ نَاجِي .

فَجُوابُهُ : أَنَّ مَا نُقُلَ عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ وَابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِه عَلَى «الرِّسَالَة» لا دَليلَ فِيهِ عَلَى أَرْجَحِيَّة الْقَوْلِ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعَلْمِ ، بَلْ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهُ كَلاَمُ ابْنِ نَاجِي فِي شَسِرْحِه أَرْجَحِيَّةُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى يَدُلُّ عَلَيْهُ كَلاَمُ ابْنِ نَاجِي عِنْدَ قَوْلِهَا : (قَالَ الْعَلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ (عج) صَرِيحًا ، ونَصَّ كَلاَمِ ابْنِ نَاجِي عِنْدَ قَوْلُهَا : (قَالَ مَالَكُ : وَمَنْ أَقَامَتْ بِيَدِه دَار سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَد يَحُوزُها . . .) (١) إِلَخْ : ظَاهِرُهُ أَلُو قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلَمْتُ أَنَّ لِي حَقًا إِلَى الآنَ . فَإِنَّهُ لاَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ حَلَفِه ، قَالَهُ ابْنُ سَهْلٍ وَغَيْرِه ، وَاحْتَجُوا بِقَوْلِه تَعَالَى : ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ حَلَقُه ، قَالَهُ ابْنُ سَهْلٍ وَغَيْرِه ، وَاحْتَجُوا بِقَوْلِه تَعَالَى : ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أَمْهُ النَّانِي وَإِلاَّ فَالأَولُ قَالَهُ أَوْلُ قَالُهُ فَلْ اللَّانِ وَإِلَّا فَالأَولُ قَالُهُ أَنْ وَارِثًا فَالثَّانِي وَإِلاَّ فَالأَولُ قَالُهُ فِي «الْوَثَاثِقِ الْمَجْمُوعَة» .

وَأَفْتَى بَعْضُ شُيُوخِنَا ، وَشَيْخُنَا أَبُو مَـهْدِي بَعْدَهُ بِالأَوَّلِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا حَفِظَهُ اللَّهُ بِالثَّانِي .

قُلْتُ : فَتَصْدِيرُهُ بِهِ وَجَعْلُهُ لَهُ هُوَ ظَاهِرُ «الْمُدُوَّنَة» يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانيَّتِه عِنْدَهُ عَلَى غَيْـرِهِ ، وَالَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْـه فِي كَلاَمه فِي شَـرْحِه عَلَى «الرِّسَـالَة» تَرْجَيحُ الْقَوْلِ بِالتَّفْصِيلِ وَهُو : أَنَّ غَيْرَ الْـوَارِثِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ وَإِلاَّ فَلاَ لَأَنَّهُ قَالَ : وَهُو الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا وَهُمْ مَعْلُومٌ أَنَّهُمْ غَيْرُ وَرَثَةٍ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مُطَلَقًا فَلَمْ يَأْتِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِهِ لاَ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمُدَوَّنَةِ» وَلاَ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرِّسَالَةِ»،

انظر : «التاج والإكليل » (٦/ ٢١٠) .

وَإِنَّمَا حَكَاهُ فَقَطْ .

وأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ مُدَّعِي الْعِلْمَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ إِلَحْ فَجَوَابُهُ: أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالأَحْكَامِ الْعَكْسُ وَمَا مَسَنَى عَلَيْهِ هُوَ الْمَرْجُوحُ الَّذِي لاَ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالأَحْكَامِ الْتَهَى.

وأُنبّه من يقف عليه أن هذا الّذي في الطروس هُو الّذي حكمت به بَيْنَ مُحَمّد بْنِ عشاق وَسَيِّد أَحْمَد بْنِ سكار حين أَدْلَى الثَّانِي علَى الأَوَّل وادَّعَى عليه مُحَمَّد بْنِ عشاق وَسَيِّد أَحْمَد بْنِ أنبوي قَائِلاً : أَنَّه قَائِم مَ عَامَهُم مِنْ كَوْنِهِم إِنْ ثَبَت لَهُم شَيء يكُون لَه حَق يرجع به على الأول فَحكمت بَيْنه مَا بأنّه لا شَيء له علَي المؤلّ فَحكمت بَيْنه مَا بأنّه لا شَيء له علَي المؤلّ فَحكمت بَيْنه مَا بأنّه لا شَيء له علَي المؤلّ فَحكمت بَيْنه مَا بأنّه لا شَيء له عليه ليطلان دَعْوى مَن احْتَج بدعواه وأدلكي بها عليه ، وسُقُوط الأصل يَسْتلزم مستقيما في سُقُوط الفرع إذ مِن الْمُحال والهَذيان ثُبُوت الْفَرْع ، والأصل زائل كما في قواعد أثمّتنا وكيس حينتذ إلا قوله تعالى : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل ﴾ الآية ، فَمَاذا بَعْدَ الْحَق إلاَّ الضَّلالُ ، والْحَق أَحق أَن يُتبَع وحيث للشرع حكم أن يقل نقل .

وَقَالَ صَاحِبُ ﴿الْإِضَاءَةِ ﴾ وَلاَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِ :

والحزم أَنْ يَسِيرَ مَنْ لاَ يَعْلَمُ مَعَ رِفْقة مَأْمُونَـة لِيسلم وَيَسْلَكُ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَـاءِ فَنُورُهَـاً لِلْمُبْتَدِي أَضَـاء وَفِي بُنْيَانِ الطَّرِيقِ يخشى سَارَ ضَلاَلاً أَوْ هَلاَكًا يغشى

أُمَّنَنَا اللَّهُ مِنْ الآفَاتِ ، فِي الدِينِ وَالدُّنْيَا إِلَى الْوَفَاةِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مُراَفَعَةُ وَقَعَتْ بِيني وَبِيْنَ بِعْضِ الْفُقَهَاءِ

وَنَصُّهَا : بَعْدَ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَالتَّصْلِيَةِ .

إِنَّ قَـوْلَكُمْ بِعَدَمِ صِـحَّةٍ مَكْتُـوبِي لِكَوْنِي الَّذِي اسْـتَنَدْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ مَكْتُـوبُ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِحُكْمِ وَلاَ شَهَادَةٍ ؟

جَواَبُهُ : نَعَمْ لَيْسَ بِحُكْمِ لأَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الإِخْبَارُ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى وَجُه الإِلْزَامِ ، وَهَـنَه الدَّعُوى لَمْ يَقُمْ فيهَا تَرَافُعٌ عند شَيْخِنَا وَلاَ عندي أَيْضًا فَخُهُ عَنْ أَنْ نَحْكُم فيها ، ولَيْسَ بِشَهَادة ولاَ أَدَاء قَالَ ابْنُ عَرَفَة في حَدِّهِ للشَّهَادة هُو قَوْلٌ يُوجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ سَمَاعُهُ الْحُكْم بِمُقْتَضَاهُ إِنْ عَدَلَ قَائِلُهُ مَعَ لَلشَّهَادة هُو حَلَفَ طَالبُهُ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَعْرِيفِهِ للأَدَاءِ مَا نَصُّهُ: الأَدَاءُ عُرْفًا: إِعْلاَمُ الشَّاهِدِ الْحَاكِمِ بِشَهَادَتِهِ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُ الْعَلْمُ بِمَا شَهِدَ بِهِ انْتَهَى.

وَإِنَّمَا هُوَ تَحَمُّلُ شَهَادَةِ الْمُشَارِ إِلَى حَـدِّهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ: عَلِمَ مَا يَشْهَدُ بِهِ بِسَبَبِ اخْتِيَارِهِ انْتَهَى .

وَقَالَ الْقَرَافِي فِي «فُرُوقه» مَا نَصَّهُ: الْفَرْقُ بَيْنَ قَاعِدَةِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَندًا لِلتَّحَمُّلُ وَبَيْنَ قَاعِدَتِهَا لَآ يَصْلُحُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْمُقَدِّمَات» : كُلُّ مَنْ عَلَمَ شَيْئًا بِوَجْه مِنْ الْوُجُوهِ الْمُوجِبَة لِلْعَلْمِ شَهِدَ بِهِ فَلَذَلِكَ صَحَّتْ شَهَادَة هَذِه الأَمَّة [ق / ٧٧٧] فَتَوَجَ عَلَيْهِ الصَّلاَة وَالسَّلاَمُ ، وَلَغَيْرِه عَلَى أُمَمِهِمْ بِإِخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ عَيَيْكِيْ وَصَحَّتْ شَهَادَة خُزَيْمَة ، وَلَمْ يَحْضُرْ شَرَاءَ الْفَرَس .

[وَمَدَارُ] الْعِلْمِ أَرْبَعَةُ : الْعَقْدُ بِانْفرَادِهِ وَالْعَقْلُ مَعَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، وَالنَّقْلُ الْمُتَوَاتِرُ ، وَالاسْتِدْلاَلُ ، فَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ فَمَا عُلِم بِإِحْدَى هَذِهِ الْوُجُوهِ ،

وَشَهَادَةُ خُزَيْمَةً كَانَتْ بِالنَّظَرِ وَالاَسْتَدُلَالِ ، وَمِثْلُهُ شَهَادَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ (١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ شَرِبَهَا ، قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ شَرِبَهَا ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ شَرِبَهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ . رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : مَا هَذَا الْتَعَمُّقُ فِي أَشْهَدُ أَنَّهُ قَاءَهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ . رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : مَا هَذَا الْتَعَمُّقُ فِي الدِّينِ ، فَلاَ وَرَبِّكَ مَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا (٢) وَمَنْهَا شَهَادَةُ الطَّيبِ بِقَدم الْغَيْبِ، وَالشَّهَادَةُ بِالتَّوَاتُرِ كَالنَّسَبِ وَولاَيَةُ الْقَاضِي وَعَزْلِهِ وَضَرَرُ الزَّوْجَيْنِ.

وَالأَصْلُ فِي الشَّهَادَةِ الْعَلْمُ وَالْيَـقَينُ لقَوْله تَعَالَى : ﴿ إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٦] ، وَقَوْله : ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلَمْنَا ﴾ [يوسف: ٨١] وَقَوْله عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «عَلَى مثل هَذَا فَاشْهَدْ» أَيْ: عَلَى مثل الشَّمْس، فَهَذَا ضَابِطُ مَا يَجُوزُ التَّجَمُّلُ في الشَّهَادَة به ، وَقَدْ تَجُوزُ بِالظَّنِّ وَالسَّمَاعِ انْظُرْ شَارِحَ الْمَنْجُورِيِّ ، فَقَــدْ اتَّضَحَ منْ هَذَا أَنَّ مَكْتُوبَ شَيْخَنَا تَحَمَّل وَذَلكَ التَّـحَمَّلُ عَامٌّ عَلَى جَمِيعِ النَّواسِيخِ لِعِلْمِهِ نسبة الْجَمِيعِ بِدَلِيلِ ذَكْرِهِ فِي مَكْتُوبِهِ أَصْلَ الْجَمِيع وَقُصُـولِهُ وَخَصَّ كُلُّ أَصْلِ مِنْهُمْ بِفَصْلٍ ، فَقَـالَ فِي ذَلِكَ : أَبْنَاءُ النَّوَاسِيخِ ثَلاَثَةُ يسبخ بْنُ الطَّالِبِ وَالطَّالِبُ هُوَ نوسخ وَيَدْرُ ومـحم ويسج جوارريح ويدر جَــدًّ أَهْل ياحم الَّذينَ منْهُمْ الْبَريدُ ومـحم جَدُّ أَوْلاَد سَيِّد يَحْــيَى ، وأَهْلُ رخو وأَهْلُ محم ابْنُ عُـثْمَانَ وَأَهْلُ بره وَأَهْلُ توبات وَأَهْلُ أعبيدال ثُمَّ ذَكَرَ فُصُولَهُمْ أَيْضًا فَقَـالَ أَبْنَاءُ يِجِ الْحَبِـيبُ والزبون وَعَبْـدُ اللَّه وَبُو كريب ، وَأَبْنَاءَ يحم عَـبْدُ اللَّه وَأُوبِكَ وحجيح الله وَأُمُّـهُمْ بِنْتُ إِبْرَاهِيمَ البحياوي عَــبْدُ اللَّهِ جَدُّ أَهْلِ بوة وأَهْلُ بوبات وأوبك جَدَّ أهْلِ رخو وأَهْلُ مـحم وحجيح الله جَدَّ أهْلِ أعبيـدال وَسَيِّدُ أَخُوهُمْ مِنْ أَبِيهِمْ أُمُّهُ بِنْتِ سَيِّدِ يَحْيَى ثُمَّ ذَكَرَ أَيْضًا فُصُولَهُ فَقَالَ: أَبْنَاءُ سَيّد يَحْيَى أكر وأَحْمَد وأُمُّهُمْ بِنْتُ عج وَتَزَوَّجَ أَيْضًا تمر زكيت بِنْتِ مهم سعيد المحضري وُلِدَ مِنْهُمَا الْحبيب جَدُّ أَهْلِ نبير وَأَهْلُ أجمين وأيج جَـدُّ أَهْلِ السيفر

⁽١) هي شهادة علقمة عند عمر .

⁽٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٥) .

وملح ومرومي هُوَ جَـدُّ أَبْنَاء بِنْت عَبْد الـرَّحْمَنِ بْنِ محم بْنِ أَني وَابنت سعود وَتَزَوَّجَ أَيْضًا بِنْتَ سَيِّدِ أَحْمَدُ الشَّرْعِ وُلِدَ مِنْهَا عُثْمَانُ وَاسْمُهُ بابا وأبابك وأَحْمَدُ بُنُ الشَّيْخِ انْتَهَى .

وَلاَ شَكَّ أَنَّهُ يَجُوزُ الاعْتَمَادُ فِي الشَّهَادَة بِالنَّسَبِ الْمَذْكُورِ عَلَى مَكْتُوبِ شَيْخَنَا قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ لِقَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَجَازَ الأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعلْمُ وَإِنْ بِامْرَأَة) (١) انْتَهَى وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّ الشَّهَادَةَ فِي مِثْلِ هَذَا لاَ تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَلَى الْبتِ وَذَلِكَ هُنَا مُسْتَحِيلٌ لِتَقَادُمِهِ وَفَنَائِهِ قَبْلَ وَجُودِهِ إِلَخْ.

فَجُوابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ التَّحَمُّلُ وَالأَدَاءُ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى الْبَتِّ لِقَوْلِ صَاحِبِ «التَّبْصِرَة» : الْعِلْمُ يُدْرِكُ بِإِحْدَى أَرْبَعَة أَشْيَاءَ الأَوَّلَ : الْعَقْلُ بِالْفَرَادِه ، وَالثَّانِي : الْعَقْلُ مِعَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، الثَّالِثُ : حُصُولُ الْعِلْمِ بِالأَخْبَارِ الْمُتُواتِرة، الْعَقْلُ مِعَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، الثَّالِثُ : حُصُولُ الْعِلْمِ بِالأَخْبَارِ الْمُتَواتِرة، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْقُ بِالْبُلْدَانِ النَّائِيةِ وَالْقُرُونِ الْمَاضِيةِ ، كَظَّهُورِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَدُعَاتُهُ إِلَى الإِسْلامِ وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَمَعَالِمِ الدِّينِ ، وَلذَلكَ تَجُوزُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ وَدُعَاتُهُ إِلَى الإِسْلامِ وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَمَعَالِمِ الدِّينِ ، وَلذَلكَ تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمَا عَلَمْتُمْ مِنْ جِهَةِ الأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِي بَابِ الْولاءِ وَالنَّسَبِ انْتَهَى الشَّهَادَةُ بِمَا عَلَمْتُمْ مِنْ جَهَةَ الأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِي بَابِ الْولاءِ وَالنَّسَبِ انْتَهَى وَنَحُورُ هَذَا لاَبْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَأَمَّا السَّمَاعُ الْمُفِيدُ للْعِلْمِ ، وَنَحُورُ هَذَا لاَبْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَأَمَّا السَّمَاعُ الْمُفَيدُ للْعَلْمِ ، وَنَى شَهَادَة السَّمَاعِ مِثْلُ أَنَّ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمْرَ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّكَ ابْنُهُ إِلاَ يِالسَّمَاعِ؟ ، قالَ : وَلاَ يَعْرِفُ أَنَّكَ ابْنُهُ إِلاَ يِالسَّمَاعِ؟ ، قالَ : عَمْ يَقُطَعُ بِهَا وَيُثْبِتُ النَّسَبَ انْتَهَى ..

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا كَاتِّضَاحِ الشَّمْسِ الضَّاحِيةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ بُطْلاَنُ مَا رَعَمْتُمْ

مختصر خلیل (ص/۲۶۲) .

⁽٢) جامع الأمهات (ص/٤٧٦) .

وأَمَّا قَوْلُكُمْ: أَوْ عَلَى السَّمَاعِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا لأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْفَشْوُ فَجَوابُهُ: أَنَّ قَوْلُكُمْ هَذَا مَحْجُوجٌ بِمَكْتُوبِ شَيْخَنَا لِكَوْنِهِ تَحَمُّلاً كَمَا يَشْهَدُ عَلَى فَجَوابُهُ: أَنَّ قَوْلُكُمْ هَذَا مَحْجُوجٌ بِمَكْتُوبِ شَيْخَنَا لِكَوْنِهِ تَحَمُّلاً كَمَا يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَالْقَرَافِي ، وَأَنَّهُ يَجُودُ لَمَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِهِ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ "التَّبْصِرَةِ" وَأَبْنِ الْحَاجِبِ الشَّهَادَة بِمَا فِيهِ عَلَى الْبَتِّ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ "التَّبْصِرَةِ" وَأَبْنِ الْحَاجِبِ وَالشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: أَوْ بِالنَّقُلِ وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ اسْتُثْنَاءِ الشَّاهِدِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ. فَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذَا تَحَمُّلُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا نَقلَ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ ابْنَ عَرَفَةَ لِلتَّحَمُّلِ وَقَالَ فِي تَعْرِيفُ شَهَادَةِ النَّقْلِ مَا نَصَّهُ : النَّقْلُ عُرْفًا : إِخْبَارُ الشَّاهِدِ عَنْ سَمَاعِهِ وَقَالَ فِي تَعْرِيفُ شَهَادَةِ [ق / ٧٧٨] غَيْرِهِ أَوْ سَمَاعِهِ إِيَّاهُ لِقَاضِ انْتَهَى .

وَفَائِدَةُ التَّعْرِيفِ مَعْرِفَة حَقِيقَةِ الشَّيءِ ، فَقَدْ بَانَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ طَائِلَ تَحْتَ مَا قُلْتُمْ .

وَأَمَّا قَـوْلُكُمْ : إِنَّ الشَّهَادَةَ لاَ بُدَّ فِيهَا مِنْ اسْتَنَادِ الشَّـاهِدِ لِلْعِلْمِ وَالْيَقِينِ ، كَقَوْلِهِ ﷺ : «عَلَى مثل هذا فَاشْهَدْ » يَعْنِي : الشَّمْسَ .

فَجَوابُهُ : نَعَمْ إِنَّ الأَصْلَ فِي الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ وَقَدْ تَجُورُ بِالظنِّ وَالسَّمَاعِ ، إِلاَّ أَنَّ هَذَا لأمر عِنْدَ شَيْخِنَا كَالشَّمْسِ دَلَّتُ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ لأَنَّهُ وَالسَّمَاعِ ، إِلاَّ أَنَّ هَذَا لأمر عِنْدَ شَيْخِنَا كَالشَّمْسِ دَلَّتُ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ لأَنَّهُ وَكَرَ الأَصْلُ وَالْفُرُوعَ ، وَالأَبُ وَالأُمُّ وَالشَّقِيقِ وَغَيْرهُ ، وَقَبَائِلُ الأُمَّهَاتِ فَقَدْ بَانَ مَنْ هَذَا أَنَّهُ لاَ مَحَلَّ بِمَا ذَكَرْتُمْ بِالنِّسْبَةِ لِمَكْتُوبِ شَيْخِنَا قَدَّسَ اللَّهُ تَعَالَى رَوْحَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لاَ بُدَّ فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ مِنْ الإِنْشَاءِ كَاشْهَدْ وَاسْتَدْلَلْتُمْ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْقَرَافِي وَبِقَوَاعِدِ الزَّقَاقِي .

فَجَوابُهُ : أَنَّهُ مَحِيدٌ عَنْ مَكْتُوبِ شَيْخِنَا لأَنَّ مَكْتُوبِهُ تَحَمُّلٌ لاَ أَدَاءَ ، كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى قِسْمَيْنِ كَمَا أَشَارَ لَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى قِسْمَيْنِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ صَاحِبُ «التَّبُصِرَةِ » بِقَوْلِهِ : إِنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ :

الْأُوَّلُ: اعْتِبَارُهُ بِاللِّسَانِ يُصرِّحُ بِهَا اللِّسَانُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَيَتَلَقَّى الْحَاكِمُ مِنْهُ الشَّهَادَةَ بِحَسَبِ لَفْظه .

وَالثَّانِي : رَفْعُ شَهَادَاتٍ قَدْ ارْتَسَمَتْ فِي كِتَابٍ وَالشَّاهِدُ مَيِّتٌ أَوْ غَائِبٌ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَالنُّوْعُ الأَوَّلُ لاَ يُتَصَوَّرُ وُقُوعُهُ مِنْ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لوَفَاتِهِ قَبْلَ هَذِهِ الدَّعْوَى وَالثَّانِي : يُتَصَوَّرُ وُقُوعُهُ برْفَع مَكْتُوبه الْمَذْكُورُ لِبَعْضِ الْقُضَاةِ.

وأمّا مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ الْقَرَافِي وَالزَّقَاقِي ، فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ إِذْ لاَ أَصْلَ لَهُ فِي الْكَتَابِ وَالسَّنَة ، وَعَمَلِ السَّلَف الصَّالِح ، بَلْ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْه نَصُوصُ الأَئِمَّة أَنَّ أَداءً الشَّهَادَة بِأَيِّ لَفْظ كَانَ كَسَمعْت وَعَلَمْت وَرَأَيْتَ وَحَقَّقْت يُقْبِلُ وَيَعْتَمَدُ عَلَيْه الشَّهَادَة بِأَيِّ لَفْظ كَانَ كَسَمعْت وَعَلَمْت وَرَأَيْتَ وَحَقَّقْت يُقْبِلُ وَيَعْتَمَدُ عَلَيْه الْحَاكِمُ ، وَإِذَا قَرَّأَ الْقَاضِي الْوَيْسِقَةَ الَّتِي فيها شَهَادَةُ الشَّاهِد بِحَضْرَتِه فَقَالَ الْمَاكِم لَيْهُ بِذَلِكَ وَاعْتَمَدَ عَلَيْه ، وكَذَا للشَّاهِد : أَتَشْهَدُ بِكَذَا ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، اكْتَفَى مِنْهُ بِذَلِكَ وَاعْتَمَدَ عَلَيْه ، وكَذَا للشَّاهِد : رَأَيْتُ كَلُ أَنْ الْمَاكِم بَهُ فِي أَدَاء الشَّهَادَة لَفُظ مُعَيَّنٌ ، هَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّة وَلَا مَنْهُ مِنْهُ بِلَكُ كُلُّ ذَا يَكْتَفِي بِهُ فِي أَدَاء الشَّهَادَة لَفُظ مُعَيَّنٌ ، هَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّة وَالْحَنْفِيّة وَظُاهِرُ كَلامَ الْحَنَابِلَة ، ومَا عَلَيْه الْقَرَافِي هُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّة انْتَهَى . والْحَنَوبُ الورزازي » .

وَفِي «كَبِيرِ» (مخ) عَنْ (عج) مَا نَصُّهُ: وَالأَظْهَرُ أَنَّهُ يَكْتَفِي فِي الأَدَاءِ بِالإِشَارَةِ الْمُفْهِمَةِ وَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ شَهَدْت أَوْ حَقَقْتَ أَوْ عَلَيْشَارَةِ الْمُفْظِ شَهَدْت أَوْ حَقَقْتَ أَوْ عَلَيْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْحَاكِمِ فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ يَصِحُ الأَدَاءُ بِهِ انْتَهَى.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّ الشَّهَادَةَ لاَ تَصِحُّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ إِلاَّ بِحَضْرَةِ الْوَرَثَةِ كَأَنْ يَقُولَ السَّاهِد يَرِثُهُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ وَلاَ تَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُما وَإِلاَّ لَمْ تَسْمَعُ . . إِلَخْ .

فَجَوَابُهُ : نَعَمْ لاَ تَصِحُّ الشَّهَادَةُ إِلاَّ بِحَضْرَةِ الْوَرَثَةِ كَمَا ذَكَرْتُمْ وَهَذَا قَوْلُ

أَشْهَبَ عَنْ مالك .

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبِ : قَالَ مُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ : أَدْرَكْنَا الْحُكَّامَ بِبَلَدنَا وَمَا عَلَمْنَا فِيهِ اخْتِلاَفًا عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَة عَلَى عِدَّة الْوَرَثَة أَنْ يَقُولُوا لاَ نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا إِلاَّ فُلاَنَا ، وَلاَ يَقُولُونَ عَلَى الْبَتِّ حَدَثَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْبَتِّ بَعْدَ ذَلِكَ انْتَهَى إِلاَّ فُلاَنًا ، وَلاَ يَقُولُونَ عَلَى الْبَتِّ حَدَثَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْبَتِّ بَعْدَ ذَلِكَ انْتَهَى انْظُرْ «التَّبْصِرَة» .

وَأَمَّا قَـوْلُكُمْ : إِنَّكُمْ سَمِـعْتُمْ مِنْ أَبْنَاءِ فُـلاَنَ أَنَّ فُلاَنَا ابْنُ فُـلاَنٍ وَفُلاَنَا ابْنَ فُلاَنِ مِنْ فَخذ .

فَجَوابُهُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَهَادَة تُوجِبُ وَرَاثَةَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِ لأَنَّ مِيرَاثَ الْعَصَبَةِ لأَبُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقعود مِنْ بَيَانَ دَرَجَةِ الْوَارِثَ مِنْ الْمَوْرُوثِ مِنْ كَوْنِهِ الْعَصَبَةِ لأَبُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقعود مِنْ بَيَانَ دَرَجَةِ الْوَارِثَ مِنْ الْمَوْرُوثِ مِنْ كَوْنِهِ الْبَيْ عَمِّهِ بِدَرَجَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَة ، وَهَكَذَا وَأَنَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ أَحَدًا الْبِي عَمِّهِ بِدَرَجَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَة ، وَهَكَذَا وَأَنَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ أَحَدًا أَقْرَبَ مِنْهُ ، وَلاَ يَكُفِي أَنْ تَقُولَ الْبَيِّنَةُ : هُو أَوْلَى بِمِيرَاثِهِ فَقَطْ انْتَهَى انْظُرْ «نَوَاذِلَ الْورزازِي » .

وَأَمَّا مَكْتُــوبِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّــهُ إِفْتَاءٌ أَىْ إِخْبــارٌ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لاَ عَلَى وَجْهِ الإِلْزَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضيَّةٌ

وَنَصُّهَا : بَعْدَ الْبَسْمَلَة وَالْحَمْدَلَة وَالتَّصْلَيَة أَمَّا بَعْدُ .

فَإِنِّي حَكَمْتُ بِصِحَّة وَنُفُوذ عَتْقِ حَيَارِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ أَعْمُرَ الزَّحَافِي لأَمَّه أَمِّ سَتَة وَذُرِّيَّتِهَا لَشَهَادَة الطَّالِ عَبْد اللَّه بْنِ مُحَمَّد وَمُحَمَّد الْبَاتِي بِذَلِكَ وَهُمَا عَدْلاَنِ مَرْضَيَّانِ كَمَا فِي عَلْمِي وَعَلْمٍ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَبِأَحْوالِهِمَا بِحَسَب زَمَانِهِمَا وَمَكَانِهِمَا وَبِعَدَالَة الْبَيَّنَة النَّاقلَة عَنْهُمَا كَمَا فِي علْمِي وَعِلْمٍ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَبِعَلَم غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهَا وَبِعَدَالَة الْبَيِّنَة النَّاقلَة عَنْهُمَا كَمَا فِي علْمِي وَعِلْمٍ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرَفَةٌ بِهَا وَبِأَحْوَالِهَا وَهِي أَنَّ طَالِبَ مُحَمَّد الشَّرْعِيِّ ابْنِ عَبْدِ الدَّايِم الْقلاَوِيّ ، وَالطَّالِبَ سَيِّد مُحَمَّد بْنِ مُحَمَّد بْن بحسب الزحافي وَالطَّالِبَ أَحْمَد

ابْنِ الْفَقِيهِ أَحْمَدُ بْنِ الطَّالِبِ مُؤْمِنُ الْمُهَاجِرِينَ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ رَمَانِ لَهُ عُدُولِ بِحَسَبِهِ كَمَا فِي "ق" عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْد وَفِي ابْنِ سَلْمُونَ وَ"نَوَازِلِ" (عج) ، وَ "مَيَّارَةَ عَلَى التُّحْفَة وَمَنْ أَحَبُّ الْوُقُوفَ عَلَى هَذَا فَلْيُطَالِعِهُم : وَكَذَلِكَ كُلَّ رَمَانِ لَهُ مُبرِزُونَ كَمَا قَالَ الْعَبْدُوسِيُّ انْتَهَى .

وَهَذَا بَعْدَ وُقُوعِ التَّرَافُعِ [ق / ٧٧٩] لَدَى فِي شَأْنِ الْعَتْقِ الْمَذْكُورِ وَلاَ شَكَّ فِي جَوَارِ اعْتَمَادِي عَلَى عَلْمِي بِعَدَالَةِ الْبَيِّنْتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَلاَ يُسْتَنَدُ لِعَلْمِهُ إِلاَّ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيجِ انْتَهَى) (١) .

وَلاَ يُقْدَحُ فِي شَهَادَة بَيِّنَة الأصل عَدَمُ مُبَادَرَتها بِهَا لِعَدَمِ مُشَاهَدتها مَنْ يَسْتَخْدِمُهُمْ وَيَدَّعِي مِلْكَيَّتِهِمْ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهَا لاَ تَجِبُ عَلَيْهِمَا الْمُبَادَرَةُ بِشَهَادَتِهَا إِلاَّ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهَا ، كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُولِهِ: (وَفِي بِشَهَادَتِهَا إِلاَّ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهَا ، كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُولِهِ: (وَفِي مِضَعَلَ وَلَهُ تَعَالَى تَجَبُ الْمُبَادَرَةُ بِالإِمْكَانِ إِنْ اسْتُدِيمَ تَخْرِيمُهُ كَعِتْقِ . . .) محض حق اللَّه تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالإِمْكَانِ إِنْ اسْتُدِيمَ تَخْرِيمُهُ كَعِتْق . . .)

قَوْلُهُ: (كَعِثْقِ) «مخ» كَمَنْ عَلَمَ بِعِثْقِ عَبْدِ وَسِيّدِه يَسْتَخْدُمُهُ وَيَدَّعِي الْمُلْكِيَّةَ فِيهِ انْتَهَى فَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ الشَّاهَدَ لَا تَجَّبُ عَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ إِلاَّ بِذَلَكَ انْتَهَى، وَلاَ سَيَّمَا الْجَمْلَ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ يُعْذَرُ بِهِ ، فَفِي كَبِيرِ «مخ» مَا نَصَّهُ: الْتَهَى، وَلاَ سَيَّمَا الْجَمْلَ وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ يُعْذَرُ بِهِ ، فَفِي كَبِيرِ «مخ» مَا نَصَّهُ: وَهَلْ يَعْذُرُ الشَّاهِدُ هُنَا «بِالْجَهْلِ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَهُو وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الرَّافِعِ أُولًا وَقَدْ أَخَذَ مِنْ كَلاَمٍ نَقْلٍ عَنْ إِلْحَاقٍ فِي الْفَتَاوَى أَنَّهُ يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ ، الْظُرْهُ للبرمونى انْتَهَى .

وَكَذَلِكَ لاَ يَقْدَحُ فِي شَهَادَةِ _ بَيِّنَةِ النَّقْلِ عَدُ كِتَابَتِهَا لإِذْنِ بَيِّنَتِي الأَصْلِ لَهَا بِالنَّقْلِ عَنْهُمَا وَعَلَمْتَ ذَلِكَ بَيِّنَةُ بِالنَّقْلِ عَنْهُمَا وَعَلَمْتَ ذَلِكَ بَيِّنَةُ النَّقْلِ عَنْهُمَا وَعَلَمْتَ ذَلِكَ بَيِّنَةُ النَّقْلِ فَنَقْلَمَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ صَحِيحٌ إِتِّفَاقًا لِزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لاَ تَشْتَرِطُ الإِذْنَ النَّقْلِ فَنَقْلَمَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ صَحِيحٌ إِتِّفَاقًا لِزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لاَ تَشْتَرِطُ الإِذْنَ

مختصر خلیل (ص/۲۲۱) .

الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ شَاهِدَ الأَصْلِ لَوْ عَلَمَ أَنَّ الشَّاهِدَ يُرِيدُ نَقْلَهَا عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَكَذَلَكَ لَوْ سَمعْتَهَا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الإِخْبَارِ لاَ عَلَى وَجْهِ الإِشْهَادِ ، فَإِنَّهُ نَقْلُ صَحيحٌ لأَنَّ الْعَتْقَ كَلاَمٌ مُسْتَقْصَى أَيْ مُحَاطٌ بِهِ لانْتقاء الْعلَّة مِنْهُ الْمُوجِبَةِ لاَشْتِرَاطِ الإِذْنِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذَكْرُهَا عَمَلاً مني بِمَا قَالَ عَبِقَ عَلَى اسْمَ ابْنِ فَرْحُونَ فِي النَّهِ مِنْ عَلَى الشَّهِ مِنَ بابْنِ فَرْحُونَ فِي النَّهْ مِرَّتِهُ الْمُوجِنَة وَلَعْبُهُ بُرُهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيم بْنِ عَلِي الشَّهِ مِرَ بابْنِ فَرْحُونَ فِي النَّهْ مِرَّتِهِ الْمُعَلِّمُ الْمُوتِي وَلَقَبُهُ بَرُهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيم مِنْ عَلَي الشَّهِ مِنَ بابْنِ فَرْحُونَ فِي النَّهْ مِرَتِهِ اللهَ وَنَصَّةُ فِي الْمُعْتَ اللَّكَامَ اللهَ عَنْهُ لَوْنَ عَلَى فُلاَنَ وَفِي مُسْتَقِرً الأَحْكَامِ وَنَصَّةُ وَقَلَ المُعْتَ اللهَ الْمُعَلِّمُ الْمُعْتَ إِنْ كُنْتَ سَمَعْتَهُ يُؤَدِّيَهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ اللهَ الْمُعْتَى اللهَ الْمُعْتَى الْمُعْتَ الْمُعْتَ الْمُعْتَى اللهَ الْمُعْتَى اللهَ الْمُعْتَى اللهُ اللهُ اللهَ الْمُعْتَى اللهَ الْمُعْتَى اللهَ الْمُعْتَى الْمُعْتَ الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْتَقْمُ الْمُعْتَ الْمُعْتَى الْمُعْتِي الْمُولِقِي الْمُعْتَى مِنْ الْمُعْتَى الْمُ الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْلَى الْمُعْتَى الْمُعْلِقِي الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْتَى الْمُعْ

وَإِنَّمَا أَسْنَدْتُ حُكْمِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لِقَـوْلِ كَثـيرٍ مِن الْعُلَمَاء ، وَإِطْلاَقُ الشَّيْخ خليل فِي «مُخْتَصَـرِه» إِذْ قَالَ بِهِ مُجْتَهِدُ الْمَذْهَب وَهُوَ الْعُلَمَاء ، وَطَلاَقُ الشَّهْيِر ، فَفِي أُصُولِ الْنَ الْقَاسِم ، وَحَافِظُهُ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَذَلِكَ مِنْ أَنْواعِ التَّشْهِيرِ ، فَفِي أُصُولِ ابْنُ عاصِمٍ مَا نَصَّهُ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلسورى مُوافِقَةٌ مِنْ عَادَة أَوْ غَيْرِهَا مُوافِقَةٌ مِنْ عَادَة أَوْ غَيْرِهَا مُوافِقَةٌ أَوْ جُلَّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلِفِ فَذَاكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرْفٌ وَمَنْ تَأُوّلَ كَلاَمَ الْمُفِيدِ بِغَيْسِ مَا رَسَمْنَاهُ مِنْ مَعْنَاهُ فَقَد دُودَ عَنْ الصَّوَابِ وَلَخَّدى إلَى عَلْرِيقِ اللَّهَابِ اللَّهَالِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهُ اللَّهَابِ اللَّهَابِ اللَّهَالِ اللَّهَابِ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُل

وَيَشْهَدُ لِذَلكَ تَعْلَيلَهِمْ لِوُجُوبِ اشْتَرَاطِ الإِذْنِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَقْصَى بِقَوْلِهِمْ: لَعَلَّ شَاهِدَ الأَصْلِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الْفَرْعَ يُرِيدُ نَقْلَهَ عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَـقَصَ ، وَتَعْلَيلُهُمْ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الإِذْنِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلاَقِ وَنَحْوِهِمَا بِقَوْلِهِمْ لأَنَّهُ كَلاَمٌ مَسْتَقْصَى أَيْ مُحَاطٌ بِهِ وَانْخِرَاطُهُمْ لَهُمَا فِي سِلْكِ وَاحِدٍ يَقْضِي بِأَنَّ آخر كَلاَمِهِ فِي شَهَادَةِ النَّقْل كَالأَوَّل . انْتَهَى.

قَضِيَّةٌ لِبِعُضِ فَقَهَاءٍ وَلَاتَةَ وَسَيَأْتِي نَصُّهَا وَاعْتِراضٌ مِنِّي عَلَيْهَا

وَنَصُّهَا: بَعد الْبَسْمَلَة وَالْحَوْقَلَة: الْحَمدُ لِلَّه الَّذِي جَعلَ الْعَدْلَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالُ وَمِنْ أَعْلَى دَرَجَاتِ الأَجْرِيَوْمَ الأَهْوَالُ وَالْجُورِ وَاتَّبَاعِ الْهَوَى فِيهِ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ وَمَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ مِنْ الْحُكَّامِ فَهُو فِي النَّارِ كَمَا جَاءَ فِي الآياتِ الْقُرُانِيَة وَالْحَديثِ والآثارِ ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى شَمْسِ النَّبُوَّةِ الْمُخْتَارِ ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى شَمْسِ النَّبُوَّةِ الْمُخْتَارِ ، وَعَلَى الْمُعْدُ .

فَقَدْ تَرَاقَعَ لَدَى الْفَقيهِ الْقَلاَنِي الْوَكَاتِي مُحَمَّد عَبْدِ اللَّه بْنِ الطَّالِبِ النَّفاع ، وَعَبْدِ الصَّـادِقِ بْنِ الْإِمَامِ نَافِعِ فِي شَأْنِ أُجْرَة تَعْليم أَخْيِ الْأُوَّلُ بِـابار رَحمَهُ اللَّهُ لِلْحَبِيبِ بْنِ عُمَرَ بْنِ محم أُجْرَةٌ حُذَافَةَ ابْن عَمِّه وَوَصيِّة الْمَرْحُوم بكرَم اللَّه تَعَالَى وَفَضْله مُحَمَّد ابْنِ الطَّالبِ أَحْمَدَ ، ادَّعَى الأَوَّلَ قَدْرَ الأُجْرَة خَمْسَةَ أَحْقَاف أَبْلاَق وَدُرَّاعَة دماسية وَسَرَاويلهَا كَذَلكَ وَحَائكًا ، فَجَاوَبَهُ الثَاني أَنَّ قَدْرَهَا أَرْبَعَةُ أَحْقَاق إبلاً وكَسْوَةً ونَطًا ولا بَيِّنةً لأَحَد منْ هُمَا عَلَى دَعْوَاهُ ، وَادَّعَى الثَّاني أيضًا أَنَّ الْمُعَلِّمَ الْمَذْكُورَ أَخَذَ في حَيَاته منْ الأُجْرَة الْمَذْكُورَة الْكُسْوَةَ وَقيمَةَ حقَّيْن وَلَهُ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ سَيِّدُ بْن محم ابْنُ إِبْـرَاهِيمَ كَمَا أَنَّهُ شَاهِدٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ وَالدَةَ الصَّبِيِّ الْمَــٰذْكُور تُطَالبُ الْمُعَلِّمَ الْمَذْكُــورَ بَعَريلَة أَسْلَفْتُهَــا لَهُ وَهَذَا التَّرَافُعُ وَقَعَ بِغَيْرِ إِذْنِي وَعَلْمِي ، وَعَاتَبِت عَبْد الصَّادِقَ عَلَيْه غَايَةً حَتَّى رَجَعَ عَنْ تَحْكِيمِهِ لِللْمُحكِّمِ الْمُذْكُورِ قَبْلَ تَمَامِ الْحُكْمِ وَأَرْسَلْتُ أَنَا غَيْرَ مَا مَرَّة لِلْمُحكِّم بأُبِّي وَصِيٌّ عَلَى الصَّبيِّ الْمَــذْكُور ، وأُنِّي لَسْتُ رَاضيًا بتَحْكــيمه وأَنَّهُ لاَ يَحْكُمُ فِي ذَلِكَ ، فَحَكَمَ فِي شَأْنِ ذَلِكَ بِمَا صُورَتُهُ : تَرَافَعَ لَدَيَّ مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّه بْن الطَّالِبِ النَّفاعِ ، وَعَبْــدُ الصَّادِقِ ابْنِ الْفَقِيهِ الْإِمَــامِ نَافِعٌ يَدَّعِي الأَوَّلَ أَنَّ محم شرَطَ وَلَدُهُ عَلَى أَخِيه بَابَار رَحْمَةُ اللَّه تَعَالَى عَلَيْنَا وَعَلَيْه بِخَمْسَة أَخْتَاق إِيلاً وَكُسُوةً ، وَهِي قَمِيصٌ مِنْ [] (١) ، وَسِرْوَالٌ مِنْهُ وَأَحَايِكَ عَلَى الْحُذَّاقِ إِيلاً وَكُسُوةً ، وَهِي قَمِيصٌ مِنْ [] (١) ، وَسِرْوَالٌ مِنْهُ وَأَحَايِكَ عَلَى الْحُذَّاةِ وَصَدَّقَةُ الثَّانِي [ق / ٧٨٠] فيما عَدَى الْحَقِّ الْخَامِس وَوَصَفَ الْكُسُوةَ وَقَدْرَهَا ، وَرَعَمَ أَنَّهُ وصي على الصبي الْمَدْكُور ولا شَاهد لَاحَدهما على دَعْوَاهُ فَحكَمْتُ بَيْنَهُما أَنَّ الْقَوْلُ قَوْلُ مُحَمَّد عَبْد اللَّه بِيمِين على طَبَق دَعْوَاهُ لأَنَّهَا قَدْ أَشْبَهَا مَعًا ، وَالصَّبِيُّ مَحُورٌ لتَمْكِين أَبِيه للْمُعلِّمِ مِنْهُ وَإِخْراجِهِ لَهُ مِنْ تَحْت يَده لِيد الْمُعلِّم وَلَصَبِي مُحُورٌ لتَمْكِين أَبِيه للْمُعلِّم مِنْهُ وَإِخْراجِهِ لَهُ مِنْ تَحْت يَده لِيد الْمُعلِّم وَتَسْلِيمه لَهُ إِلَى دَارِه فَصَار يُعلِّمُ مَنْهُ فَيها فَلاَ يَخْرُجُ مِنْهَا لاَ لَيلاً ولا وَتَسْليمه لَهُ إِلَى مَا أَشَار إِلَيْه أَبُو الْمَودَةَ بِمَا نَصُّهُ : (وَالْقَوْلُ لَلاَّجِيرِ) (٢) إِلَى أَنْ مُعْتَمِدًا عَلَى مَا أَشَار إِلَيْه أَبُو الْمَودَة بِمَا نَصُّهُ : (وَالْقَوْلُ لَلاَّجِيرِ) الْتَهَى .

«شخ» : وَحَازَ لَيْسَ بِشَرْطٍ .

«مخ» : قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ مُطْلَقًا بَلْ فِي قَبُولِهِ حَيْثُ أَشْبَهَا . انْتَهَى .

"مخ" عنْد قوله: لا بناء وكذلك الْخَيَّاطُ غَيْرُ جَائِز كَمَا لَوْ كَانَ يُخَيطُهُ فِي بَيْت رَبِّ الثَّوْبِ الْمُخيطِ وَلاَ يُمْكنْ هُ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ بَلَ يَتْرُكُهُ وَلاَ يَنْقُلُهُ ، وَإِنَمَا اعسر قَولُهُ فِي قَدْرِ الأُجْرَة للْحيَازَة لاَنَّهُ بِمَنْزِلَة مَنْ بَاعَ سلْعَةً لَمْ يُخْرِجْها مِن تَحْت يَده انْتَهَى . فَمَنْ تَأَمَّلَ وَأَنْصَفَ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ تَصْديقَ الْمُعَلِّم مِنْ قَولُ خَليلٍ ، وَظَهَر لَهُ مِنْ كَلام «مخ» أَنَّ تَمْكينَ الْمُعَلَّم مِنْ الصَّبِيِّ وَخُرُوجُهُ مِنْ تَحْدَلِي ، وَظَهَر لَهُ مَنْ كَلام «مخ» أَنَّ تَمْكينَ الْمُعَلَّم مِنْ الصَّبِيِّ وَخُرُوجُهُ مِنْ تَحْدَى أَوْقَاتِ الاسْتَرَاحَة حَوْزٌ يُوجِبُ لَهُ التَّصْديقَ فِي الأُجْرَة ، وَهَذَا بَعْدُ التَّاخِي وَالتَّأَمُّلِ وَالْبَحْثُ بِقَدْرِ الطَّاقَة بَعْدَ أَنْ حَكَمَانِي وَرَضِيا الأُجْرَة ، وَهَذَا بَعْدُ التَّاخِي وَالتَّأَمُّلُ وَالْبَحْثُ بِقَدْرِ الطَّاقَة بَعْدَ أَنْ حَكَمَانِي وَرَضِيا المُحْرَة ، وَهَذَا بَعْدُ التَّاخِي وَالتَّأَمُّلِ وَالْبَحْثُ بِقَدْرِ الطَّاقَة بَعْدَ أَنْ حَكَمَانِي وَرَضِيا المُسْلِمِينَ وَلِيَا بِحُكْمِي ، فُلكَنَ ابْنِ فُلكِن . كَانَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَلِيَا وَنَصِيرًا. آمينَ. انْتَهَى كَلاَمُهُ بِرُمَّتِه وَبِخَطِّ يَدِهِ .

⁽١) كلمة غير واضحة بالأصل .

⁽٢) مختصر خليل (ص/ ٢٤٩) .

ثُمُ إِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْحُكُمُ وَتَدَبَّرْتُهُ عَنَمْتُ عَلَى عَدَمِ السَّعَرِّضِ إِلَيْهِ حَتَّى تَذَكَّرْتَ وَجُوبهُ عَلَيْ لَحَّق الصَّبِيِّ الَّذِي فِي عُنُقِي لأَنِّي وَصِيٌّ عَلَيْهِ فَأَقُولُ فِي تَذَكَّرْتَ وَجُوبهُ عَلَيْ الْمَطْيِمِ اللَّهِ الْعَلَيِّ الْعَظِيمِ : ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكُلانُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ الْعَلَيِّ الْعَظِيمِ : ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكُلانُ وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ الْعَلَيِ الْعَظِيمِ : إِنَّ الْحُكُم مَنْقُوضٌ لُوجُوه وَلَمَا أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْيَتِيمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ أَنْ الْرَافِعَ عَنْهُ وَصَيِّ عَلَيْهِ كَمَا يَشْهِدُ لذلك كَتَابُهُ فِي حُكْمَه بِقَوْلِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ وَصِيٌّ عَلَيْه ، فَيَالَيْتَ شَعْرِي مَا وَجُهُ حُكْمَهِ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، وَهَلْ يَشْبُتُ الْبُنْيَانُ إِلاَّ عَلَى الأَمْسِ . انْتَهَى .

فَفِي «التَّبْصِرَة »: لاَ يَسْمَعُ الْقَاضِي مِنْ أَحَد دَعْوَى النِّيَابَة حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ بَشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِشَاهِد وَيَهْ مِينِ عَلَى قَوْلُ مَالِك وَابْنِ الْقَاسِمِ وَلاَ بُدَّ أَنْ فَلَكَ بَشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِشَاهِد وَيَهْ مَعْرِفَة عَيْنِ الْمُوكِيلُ ، وَإِذَا حَضَرَ الْوكِيلُ وَالْحَصْمُ وَتَقَارِراً عَلَى صِحَة الْوَكَالَة ، فَلاَ يُحْكَمُ بِمُجَرَّد قَوْلِهِ مَا لأَنَّهُ حَقُّ لاَيْمُ حَقْلاً يَحْكَمُ بِمُجَرَّد قَوْلِهِ مَا لأَنَّهُ حَقُّ لاَ يَعْرِهِمَا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِمَا مَعَ حَذْفِ الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى لَغَيْرِهِمَا . انْتَهَى الْمُرادُ مِنْ كَلاَمِهمَا مَع حَذْفِ الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْغَيْرِهِمَا . الْتَهْمَ قَبْلُ حَلف الْمُرادُ مِنْ كَلاَمِهمَا مَع حَذْفِ الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْفَيْرِهِمَا . الْتَهْمَ قَبْلُ حَلف الْمُرادُ مِنْ كَلاَمِهمَا مَع حَذْفِ الْوَجْهِ مَا الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْفَيْرِهِمَا . النَّهُ وَلَهُ الْمُرادُ مِنْ كَلاَمِهمَا مَع حَذْف الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْتَهِمُ قَبْلُ حَلف الْمُومِلُ أَنْ الْقَضَاء وَهِي مَتُوجَهَةٌ عَلَيْه كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَ عَلَيْهِ أَوْلُهُ : ابْنُ رُشُد : وَيَمِينُ الْقَضَاء مُتُوجَهَةٌ عَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى مَا أَوْ عَلَى عَائِبٍ أَوْ يُتْمِ. انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلاَمِهِ: (أَوْ يَتِيمٌ) انْتَهَى. وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ «شخ» : وإلاَّ بِأَنْ لَمْ يُسَمِّهِمْ يَعْنِي الشُّهُودَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لاسْتِظْهَارِ نَقْضِ الْحُكْمِ ، وَاسْتُؤْنفَ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ حَكَمَ بَعْدَ رُجُوعِ الْمُرَافِعِ عَنْ الْيَتِيمْ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورَ أَنْ لَمْ يَنْكُرْهُ وَلاَ رَيْبَ فِي جَوَازَ ذَلِكَ الْمُدَّكُورَ أَنْ لَمْ يَنْكُرْهُ وَلاَ رَيْبَ فِي جَوَازَ ذَلِكَ للْمُرافِعِ الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِ سَجْنُونَ الَّذِي صَدَّرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِهِ وَصَرَّحَ بِهِ لِلْمُرافِعِ الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِ سَجْنُونَ الَّذِي صَدَّرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِهِ وَصَرَّحَ بِهِ

حاشية الخرشى (٧/ ١٧٢) .

وَطَوَى مُقَابِلَهُ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَـوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلاَنِ) (١) انْتَهَى للْحُكْم قَوْلاَنِ) (١) انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَصْدِيرُهُ وَتَصْرِيحُهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانيَّتِهِ عَلَى مُقَابِلِهِ مَعَ أَنَّ الْمُحكِّمَ لَمْ يُعِنَّا بِرُجُوعِ الْمُرَافِعِ الْمَذَكُورِ وَلاَ بِإِرْسَالِي إِلَيْهِ بِمَا تَقَدَّم ، بَلْ حَكَمَ عَلَى الْيَتِيم بِمَا تَقَدَّم وَحِينَئِذَ فَلاَ مِرْيَةَ فِي عَدَم إِمْضَاء حَكْمِه لِمَا فِي «نَوَازِلِ» عَلَى الْيَتِيم بِمَا تَقَدَّم وَحِينَئِذَ فَلاَ مِرْيَةَ فِي عَدَم إِمْضَاء حَكْمِه لِمَا فِي «نَوَازِلِ» خَاتِمَة الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهُ تَعَالَى وَلَفْظُهُ : وَسُرْلَ عَنْ الْمُحكِّم إِذَا حَكَم عَلَى الرَّاجِع عَنْ تَحْكَيمِه قَبْلَ الْحُكْم هَلْ يَمْضِي ذَلِكَ الْحُكْمُ وَيَدْخُلُ فِي قُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرُفِعَ الْخَلَافُ) (٢).

فَأَجَابَ : أَنَّهُ لاَ يَمْضِي لأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ : (وَرُفِعَ الْخِلاَفُ) فِي حُكْمِ حَاكِمٍ مُقَيَّد بِقَيْدَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُوافقًا للصَّواب، وَأَمَّا إِنْ خَالَـفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيًّا قياساً فَلاَ عِبْرَةَ بِهِ ، فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ .

وَالْقَيْدُ النَّانِي : أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ الْقَوْلِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ قَوِيًا وَهَذَا لاَ يُعْرَفُ لَهُ دَلِيلًا فَضَالًا عَنْ كَوْنِهِ قَـوِيًا ، وَهَذَا فِي الْقَاضِي وَالْمَحكِّمِ أَيْضًا عَلَى قَـوْلِ الزَّرْقَانِي الْقَائِلِ : إِنَّ حُكْمَ الْمُحكِّمِ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ لاَ عَلَى غَيْرِهِ انْتَهَى كَـلاَمُهُ الْزَرْقَانِي الْقَائِلِ : إِنَّ حُكْمَ الْمُحكِّمِ يَرْفَعُ الْخِلاَفَ لاَ عَلَى غَيْرِهِ انْتَهَى كَـلاَمُهُ الْفُظه .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: إِنَّ اسْتِدُلاَلَ الْمُحَكِّمِ عَلَى صِحَّةِ حُكْمِه بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَالْقَوْلُ لِلاَّجِيرِ ، إِلَى أَنْ قَالَ: أَوْ حُولِفَ فِي الصِّفَةَ وَالأُجْرَةِ إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ إِلَاّ خَرَةٍ إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ إِلَىٰ مُو الْحَجَةُ لَنَا عَلَى بُطْلاَنِ حُكْمَ هِ وَوَجُوبِ نَقْضِه لِعَدَم شبه الْمُدَّعِي إِلَىٰ مُ مُو الْحَجَةُ لَنَا عَلَى بُطْلاَنِ حُكْمَ هِ وَوَجُوبِ نَقْضِه لِعَدَم شبه الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ فِي دَعْوَاهُ وَعَدَم تَأْتِي حَوْزِ الْمُعَلِّم لِلصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ ، فَأَمَّا عَدَمُ شبه الْمَدْكُورِ فِي دَعْوَاهُ وَعَدَم تَأْتِي حَوْزِ الْمُعَلِّم لِلصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ ، فَأَمَّا عَدَمُ شبه

مختصر خلیل (ص/ ۲٦٠) .

⁽۲) مختصر خلیل (ص/۲۲۱) .

الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ فَظَاهِرٌ إِذْ لاَ يَرَى أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيةِ أَوْ الْحَضْرَةِ غَنيًا كَانَ أَوْ فَقَيرًا يُوَاجَرُ عَلَى حَفْظَ ابْنِه بَعْدَ أَنْ قَرَأَ رَبُعَ الْقُرُانِ سَوَى حَزْبَيْنِ ذَهَابَةً بِخَمْسَة فَقِيرًا يُوَاجَرُ عَلَى حَفْظَ ابْنِه بَعْدَ أَنْ قَرَأَ رَبُعَ الْقُرُانِ سَوَى حَزْبَيْنِ ذَهَابَةً بِخَمْسَة أَحْقَاق إِبلاً وَدُرَّاعَةً دَماسَية وَسَرَاوِيلَهَا مَعَهَا كَذَلكَ وَحَانكًا وَإِنْ [] (١) فَنَادرٌ وَالنَّادرُ لاَ حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَنْمَتَنَا وَقُواعَلَهَا إِلاَّ فِي مَسَائلَ مُسْتَثْنَيَات لَيْسَتْ هَذَه مِنْهَا وَيَتَفَرَّعُ عَنْ عَدَم شَبْهِه : أَنَّ الْقَوْلُ لَولِيٍّ الْيَتِيمِ فِي مَسَائلَ مَسْتُ شُنيَات لَيْسَتْ هَذَه مِنْهَا وَيَتَفَرَّعُ عَنْ عَدَم شَبْهِه : أَنَّ الْقَوْلُ لَولِيٍّ الْيَتِيمِ فِي عَدْرِ الأُجْرَة لِشَبْهِهِ فِيهَا لَأَنَّ أَرْبَعَةَ أَحْقَاق إِبلاً وكَسُوقَ وَسَطًا هُوَ شَرَطُ أَهْلِ الْبَادِيَة عَدْرِ الأَجْرَة لِشَبْهِهِ فِيهَا لَأَنَّ أَرْبَعَةَ أَحْقَاق إِبلاً وكَسُوقَ وَسَطًا هُو شَرَطُ أَهْلِ الْبَادِية عَنْ عَدَم شَبْهُ كَمَا يَعْرِفُ هَذَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ وَالْحَاضِرَة وَحِينَذَ فَلَيْسَ إِلاَّ قَولُ (عَج» : فَإِنْ لَمْ مَعْرِفَةٌ بَأَحْوَالُ أَهْلِ الْبَادِيَة وَالْحَاضَرَة وَحِينَذَ فَلَيْسَ إِلاَّ قَولُ (عَج» : فَإِنْ لَمْ مُعْرِفَةٌ بَأَحْوَالُ أَهْلِ الْبَادِيَة وَالْحَاضَرَة وَحِينَذَ فَلَيْسَ إِلاَّ قَولُ (عَج» : فَإِنْ لَمْ يُشْبِهُ الصَّانِع ، فَالْقُولُ لُولَةٍ بِيَمِينِه إِنْ أَتَى بِمَا يُشْبُهُ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلاَ يَمِينَ عَلَى الْولِيِّ فِي أَنَّ قَـدْرَ الأُجْرَة مَـا ادَّعَى بِهِ لِقَاعِـدَة أَهْلِ الْمَدْهَبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ لاَ يَحْلِفُ أَحَدٌ وَيَسْتَحِقُّ غَيْرُهُ. انْتَهَى .

وَأُنَّهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ أِنَّ الْوَلِيَّ الَّذِي تَوَلَّى الْمُوَّاجَرَةَ قَدْ صَارَ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ، وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْمُرافِعُ الآنَ فَلاَ مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا ، وَمَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى عَدَم شَبُهِ وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْمُرافِعُ الآنَ فَلاَ مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا ، وَمَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى عَدَم شَبُه الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ فِي دَعْواهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «عج» بِقَوْلِه : وَالْمُرادُ بِالشِّبْهِ فِي هَذَا الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَارُ الَّذِي ادَّعَى بِهِ يُشْبِهُ أَنْ يُعْمَلَ بِهِ مَا عُمِلَ فِيهِ بِغَيْرِ تَغَابُنِ الْفَرْعِ أَنْ يُعْمَلَ بِهِ مَا عُمِلَ فِيهِ بِغَيْرِ تَغَابُنِ أَنْ يُعْمَلُ بَهِ مَا عُمِلَ فِيهِ بِغَيْرِ تَغَابُنِ أَوْ بِتَغَابُنِ مُعْتَاد. انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمِنَ الْمَعْلُومِ عُرْفًا وَعَادَةً أَنَّ هَذَا الْمَقْدَارَ الَّذِي ادَّعَى بِهِ فِيهِ غَبْنُ غَيْرُ مُعْتَادٍ. انْتَهَى. وَأَمَّا عَدَمُ حَوْزِ الْمُعَلِّمِ الْمَذْكُورِ لِلصَّبِيِّ فَوَاضِحٌ لاَّنَ غَدُوَّ الصَّبِيِّ وَرَجُوعِهِ وَأَيَّامِهَا وَبَيَاتِهِمْ وَرَوَاحِهِ لِلسَّيِّ وَرُجُوعِهِ وَأَيَّامِهَا وَبَيَاتِهِمْ عَنْدُهُم.

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) كلمة غير واضحة بالأصل .

﴿ عج » : قَوْلُهُ : (وَجَاز) أَيْ : إِنْ لَمْ يَخْرُجْ الْمَصْنُوعُ مِنْ تَحْت يَدِهِ قَوْلُهُ: (لاَ كَبِنَاء) هُوَ مَفْهُومُ قَوْلُه : (وَحَاز) أَيْ : فَإِنَّ الْبِنَاءَ لاَ يُصَدَّقُ فِي قَدْرَ الأُجْرَةِ إِذَا تَنَازَعَا فِي قَدْرِهَا لأَنَّ الْبِنَاءَ لَيْسَ فِي حَوْزِهِ وَأَتَى بِالْكَافِ لِيَدْخُلُ كُلُّ مَالِهِ يَبْقَى تَحْتَ يَدِ الصَّانِعِ فَإِنَّهُ لاَ يُصَدَّقُ فِيهِ انْتَهَى مَقْصُودُنَا مِنْهُ .

تَدَبَّرْ يَا أَخِي قَوْلُهُ : (أَيْ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ الْمَصْنُوعُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ) .

وَقُولُهُ ، أَيْضًا : (وَأَتَى بِالْكَاف لِيَدْخُلَ كُلُّ مَا لاَ يَبْقَى تَحْتَ يَدَ الصَّانِعِ...) إِلَخْ ، يَتَّضِحُ لَكَ أَنَّهُ لاَ يَتَأَتَّى حَوْزُ الصَّبِيِّ بِالْقِرَاءَة وَالْحَالَةُ كَذَلكَ، وَيُلُوِّحُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَيُؤيِّدُهُ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُ مَا فِي وَاد غَيْرِ وَاد الآخرِ ، كَذَلكَ، وَيُلُوِّحُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَيُؤيِّدُهُ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُ مَا فِي وَاد غَيْرِ وَاد الآخرِ ، قَوْلُ الشَّيْخِ خَلَيل : (تَأْجِيرِ رَعْي) (١) وكلامُ (عَبق» هُنَاكَ أَيْضًا الْمُشَارُ إِلَيْهِ فَوْلُ الشَّيْخِ خَليل : (تَأْجِيرِ رَعْي) (١) وكلامُ (عَبق» هُنَاكَ أَيْضًا الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلُه : ثُمَّ إِنَّ كَلاَمُ الشَّيْخِ فِي الأَجِيرِ الَّذِي يَرُدُّ مَا اسْتُؤْجِرَ عَلَيْه إِلَى بَيْتِ رَبِّهِ عِنْدَ اللَّيْلِ فَإِنْ بَقِيَ بِيدَه فَهُو أَحَقُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا بَاتَ مَا يَرْعَاهُ فِي نَحْوِ غَنَمُ عَنْدَ رَبِّهِ تَارَةً وَعِنْدَهُ هُو أَخْرَى أَنَّ الْحُكْمَ للْغَالِب. انْتَهَى .

الْوَجْهُ الْخَامِسُ : يَالَيْتَ شَعْرِي مَا وَجْهَهُ فِي رَدِّ شَهَادَةِ سَيِّد بْنِ محم بِخُصُومَة وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِي فِيمَا لاَ بَالَ وَلاَ ثَمَنَ لَهُ مَعَ مَا فِي « كَبِيرِ» بِخُصُومَة وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِي فِيمَا لاَ بَالَ وَلاَ ثَمَنَ لَهُ مَعَ مَا فِي « كَبِيرِ» (مخ) ، وَنُصَّةُ :

تَنْبِيهٌ : قَـالَ بَعْضُهُمْ : الْعَدَاوَةُ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا خَاصَمَ فِي الأَمْرِ الْجَسِيمِ لاَ فِيمَا لاَ خَطْبَ لَهُ فِيهِ كَـقَلِيلِ الثَّمَنِ وَنَحْوِهِ مِـمَّا لاَ يُوجِبُ الْعَدَاوَةَ فَإِنَّ شَـهَادَتَهُ عَلَى خَصْمه فِي غَيْرِ مَا خَاصَمَهُ فِيهِ جَائِزَةٌ، فَإِنْ فَاتَ مَا حَقِيقَةُ الْعَدَاوَةِ ؟

فَالْجَوَابُ : قَالَ الشَّيْخُ النَّوَوِيُّ فِي «مِنْهَاجِه»(٢) فِي الشَّهَادَةِ مَا نَصُّهُ : وَلاَ تُقْبَلُ مِنْ عَدُوًّ وَهُوَ مَنْ يُبْغَضُهُ بِحَيْثُ يَتَـمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ تُقْبَلُ مِنْ عَدُوًّ وَهُوَ مَنْ يُبْغَضُهُ بِحَيْثُ يَتَـمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۰۵) .

⁽٢) انظر : «منهاج الطالبين» (ص/١٥٢) .

بِمُصِيبَتِهِ ، كَذَا نَقَلَهُ عَنْ «النَّوَادر» وَمِنْهُ يُعْلَمُ تَعْرِيفُ الْعَدَاوَةِ إِذْ تَعْرِيفُ الْمُشْتَقَ يَعْلَمُ تَعْرِيفُ الْعَدَاوَةُ الْبُغْضُ بِحَيْثَ يِتَمَنِّي زَوَال نِعْمَة . يَعْلَمُ تَعْرِيفُ مَرَادُنَا مِنْ (مَحَ) فِي «كَبِيرِه» فَبَانَ لِنَاظِرِه جَوَازَ شَهَادَةَ سَيِّد بْنِ محم إِلَخ . انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ (مَحَ) فِي «كَبِيرِه» فَبَانَ لِنَاظِرِه جَوَازَ شَهَادَةَ سَيِّد بْنِ محم بِمَا تَقَدَّمَ ، وأَنَّهُ لاَ طَائلَ تَحْتَ دَعْوَى الْمُدَّعِي الْمَذْكُور . انْتَهَى .

الْوَجْهُ السَّادسُ: أَنَّ الصَّبِيِّ مُنْدُ صَارَ بِعِلْمِهِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ لَمْ يَدْخُلُ فِي حَوْزِ أَخِيهِ الْمُدَّعِي إِلَى الآنَ وَمَاتَ عَنْهُ وَلُوَجْهَ مَا رَبَطَهُ فِي حَرْبِ (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ)، وَمُنْذُ مَاتَ عَنْهُ اشْتَغَلَ سَيِّد ابْنُ محم فِي تَعْلِيمِهِ غَايَةَ الاجْتهادِ بِتَكْرَارِهِ لَهُ تَلاَوَةَ مَا تَعَلَّمَ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ إِلَى أَنْ حَفْظَهُ عَلَيْهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّه تَعَالَى بِتَكْرَارِهِ لَهُ تَلاَوَةَ مَا تَعَلَّمَ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ إِلَى أَنْ حَفظَهُ عَلَيْهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّه تَعَالَى وَالشَّكْرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتَبْدَادُ وَاسْتَقَلَالُ سَيِّد لَتَعْلِيمِه تَعْرِفُهُ النَّاسُ وَيَشْهِدُ بِهِ وَالشَّكُرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتِبْدَادُ وَاسْتَقَلَالُ سَيِّد لَتَعْلِيمِه تَعْرِفُهُ النَّاسُ وَيَشَهْدُ بِهِ الْعُدُولُ ، ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّولِيلَةَ مِنْ مَوْتَ الْمُعَلِّمِ وَتَسَلِّمِ الصَّبِيِّ مِنْ حَوْزِهِ وَلَا اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْهُ الللللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ

وَنَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَزَادَ «عج» : إِنْ أَشْبَهَ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا وَأَنْصَفْتَ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْقَوْلَ لُولِيِّ السَّبِيِّ فِي قَدْرِ الأُجْرَةِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَلا رَيْبَ أَنَّهُ أَتَى بِمَا يُشْبِهُ فِي دَعْوَاهُ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وإِنَّمَا أَحَلْتَ النَّازِلَةَ عَلَى قَوْلِ الشَّيْحِ خَلِيلٍ ، وَخُولِفَ فِي الصِّفَةِ أَوْ الأُجْرَةِ مُسَاعَدَةً مِنِّي لِفَهْمِ الْمُحكَّمِ ، وأَمَّا فَهْيِ أَنَا فِي حُكْمِ النَّازِلَةَ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ الأُجْرَةِ مُسَاعَدَة الْمُسْتَمرَة الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلُ أَيْمَّتَنَا: الْغَارِمِ مُصَدَّقٌ مَعَ عَدَم عِنْدِي فِي الْقَاعِدَة الْمُسْتَمرَة الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلُ أَيْمَّتَنَا: الْغَارِمِ مُصَدَّقٌ مَعَ عَدَم قَيْلَم الْبَيْنَة ، أَلاَ تَرَى أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الصَّدَاق بَعْدَ الْبِنَاء أَوْ الْمَوْتِ أَوْ الطَّلَاق ، فَإِنَّ الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي قَدْرِه، وَصِفْتِه ، وكذلك إِذَا اخْتَلَفَ الرَّهن الْمَوْتُ فِي قَدْرِه وكَذلك إِذَا اخْتَلَفَ الرَّهن والمُمْرْتَهِن فِي قَدْرِه وَكَذلك أَإِذَا اخْتَلَفَ الرَّهن فِي وَصْفُ الرَّهْنِ فِي وَصْفُ الرَّهْنِ الْهَالِكَ لِيَغْرَمَ قِيمَةَ الْمُرْتَهِنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِن فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ فَي

وَصْفُه ، وَكَذَلَكَ إِذَا اخْتَلَفَ رَبُّ الدَّيْنِ وَالْمَدِينِ فِي قَدْرِه ، وَكَذَلَكَ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُثَبَّايَعَان بَعْدَ فَوَاتِ الْمَبِيعِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ لَلْمُشْتَرِي فِي قَدْرِه ، وكَذَلَكَ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَكَارِيانِ فِي قَدْرِ الأُجْرَة بَعْدَ انْقضاء الْكِرَاء فَالْقَوْلُ لِلْمُكْتَرِي فِي إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَكَارِيانِ فِي قَدْرِ الأُجْرَة بَعْدَ انْقضاء الْكِرَاء فَالْقَوْلُ لِلْمُكْتَرِي فِي قَدْرِهَا ، فكذلك مَسْ أَلَتنا هذه فَهِي دَاخِلَةٌ عَنْدي فِي هَذَا [ق/ ١٨٧] الْمَنْهَجِ وَالْبَحْث ، وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَة بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَقَدِّمَة كُونُ الْعَارِمِ مُصَدِّقًا عِنْدَ عَدَم الْبَيِّنَةِ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رَسَالَةُ : الْحَـمْدُ لِلَّهِ الْفَـتَّاحِ الْوَهَّابِ الْهَـادِ إِلَى طَرِيقِ الرُّشْدِ وَالـصَّوَابِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ سَنَّ السُّنَنَ وَجَاءَ بِالْكَتَـابِ وَعَلَى آلهِ الْأَنْجَابِ وَعِتْرَتِهِ وَسَائِرِ الأَصْحَابِ ، وَعَلَى التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْـسَانٍ إِلَى الْقِيَّامِ لِفَصْلِ الْحِسَابِ بَيْنَ يَدَى ْ رَبِّ الأَرْبَابِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَفِي «نَوَازِل» شَيْخِنَا نَوَّرَ اللَّـهُ تَعَالَى ضَرِيحَهُ وَبَلَّ ثَرَاهُ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْعَدْلَ مَطْلُوبُ مِـنْ الْمُكَلَّفِ فِي جَمِيعِ أُمُـورِهِ لاَ سِيَـمَا حَقُّ النَّاسِ الَّذِي لاَ يَتُرُكَهُ اللَّهُ ، وَقَالَ البصيرى :

وَمَنْ يَبِيعَ عَاجِلاً مِنْهُ بِآجِلِهِ لَيَّنَ لَهُ الْغَبْنَ فِي بَيْعٍ وَفِي سَلَمٍ

وأَسُواً حَالاً منْهُ مَنْ يَاعَ آخَرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَالْحَاكَمُ يُسْأَلُ عَنْ حُكْمِه عِنْدَ اللَّه في الآخرَة ، وَلاَ خَيْدَ فِي شَيء يُسْأَلُ عَنْهُ وَقَالَ (مَخ) (١) : الْمُفْتِي يُسْأَلُ عَنْ ثَلَاثَة أَشْيَاء ، عَـمّا أَفْتَى بِهِ هَلْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ أَوْ عَنْ جَـهْلٍ ، وَهَلْ قَصَدَ بِذَلكَ وَجُهُ اللَّهُ الْعَظِيمِ أَوْ غَيْرَة ، وَهَلْ أَرَادَ وَصُولَ الفَائِدَة وَالنَّصِيحَة أَوْ الْكَبْرَ وَالاسْتَعْلاَء انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمه _ رَحمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا الْحَاكِمُ ، قَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ فِي وَعِيدِه : ﴿ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولْئِكَ هُمُ الطَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، ﴿ فَأُولْئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥] ، ﴿ فَأُولْئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة : ٤٧] ، ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن: ١٥] .

⁽١) في الهامش : (عج) .

وكفَاهُ مِنْ الْبِشَارَة إِنْ عَدَلَ فِي حُكْمِه قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة : ٤٢] ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ : ﴿الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورِ يَوْمَ الْقَيَامَةِ﴾ (١) وَفِي حَافِظَتِي مِنْ ابْنِ عَرَفَةَ فِي ظَنِّي : إِنَّ عَدْلُهُ فِي قَضِيَّة وَاحدَة يَعْدَلُ عَبَادَة سَبْعِينَ سَنَةً ، إِلَى غَيْرٍ ذَلِكَ مَمَّا يُعَدُّ كَثْرَةً سَبْعِينَ سَنَةً ، إلَى غَيْرٍ ذَلِكَ مَمَّا يُعَدُّ كَثْرَةً مِنْ الْمَيْلِ فِيه ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُ هَذِهِ النَّبْذَةَ تَحْذِيرًا لِنَفْسِي وَنَصِيحَةً لِغَيْرِي ، لِقَوْلِهِ عَيَّالِيَّهُ : ﴿ إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ النَّبْذَةَ النَّبْذَة تَحْذِيرًا لِنَفْسِي وَنَصِيحَةً لِغَيْرِي ، لِقَوْلِهِ عَيَّالِيَّهُ : ﴿ إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ النَّبْذَة النَّبْذَة تَحْذِيرًا

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا أَشْرَعُ فِيما هُوَ الْمَقْصُودُ وَفِيهِ أَسْأَلُ اللَّهَ الإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقُ مِنْ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ وَبِالإِجَابَةِ جَدَيرٌ ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَديرٌ وَبِالإِجَابَةِ جَديرٌ ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدَ السَّيلِ وَيَمُدَنَا بِمَدَد فَيْضِ نُورِ عَلْمٍ بَحْرِهِ الْعَذْبِ السَّلْسَيلِ : إِنَّ الْمَسَائِلَ قَدْ تَتَشَابَهُ شَبْهَ الْمَاءِ لِلْمَاءِ وَلاَ سَيَّمَا الْقَضَاءُ صَنَاعَةٌ دَقيقَةٌ لاَ يَعْرِفُهَا كُلُّ الْمَسَائِلَ قَدْ تَتَشَابَهُ شَبْهَ الْمَاء لِلْمَاء وَلاَ سَيَّمَا الْقَضَاءُ صَنَاعَةٌ دَقيقَةٌ لاَ يَعْرِفُها كُلُّ أَحَد وَلاَ جُلَّ الْعُلْمَاء ، ولَذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ الْفَرعي " : حَالُ أَقَلْ مَنْ حَيْثُ هُو فَقِيةٌ كَحَالِ عَالِمِ بِكُبْرَى قِياسِ الشَّكُلِ الأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالُ الْفَاضِي وَالْمُفْتِي وَالْمُفْتِي كَحَالَ عَالِم بِهَا مَعَ عَلْمِه بِصَعْراهُ وَلاَ خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَشَقُ الْفَصَى وَالْمُفْتِي كَحَالُ عَالِم بِهَا مَعَ عَلْمِه بِصَعْراهُ وَلاَ خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَشَقُ وَأَخَصَ مِنْ الْعِلْم بِالْكُبْرَى. انْتَهَى الْمُرَادُ مَنْهُ .

وَمَعْنَى كَلاَمِهِ _ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ _ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقُولُ صَاحِبِ «الْمعْيَارِ » نَاقِلاً عَنْ بَعْضِ الأَئمَّة بِقَوْلِه : وَالْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْقَضَاءِ فَرْقُ مَا بَيْنَ الْأَخْصِّ وَالأَعَمِّ ، فَفَقْهُ الْقَضَاء أَعَمُّ مِنْ عِلْمِ الْقَضَاء ؛ لأَنَّ فَقْهُ الْقَضَاء هُو الْعِلْمُ الأَخْكَامِ ، وَعِلْمُ الْقَضَاء هُو الْعِلْمُ بِتلَكَ الأَحْكَامِ الْكُلِّيَة مَعَ تَنْزيلها عَلَى بِالأَحْكَامِ ، وَعِلْمُ الْقَضَاء هُو الْعِلْمُ بِتلَكَ الأَحْكَامِ الْكُلِّيَة مَعَ تَنْزيلها عَلَى النَّوَاذِلِ الْوَاقِعَة ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّة اسْتَفْتَى النَّوَاذِلِ الْوَاقِعَة ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّة اسْتَفْتَى اللَّوَاذِلِ الْوَاقِعَة ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّة اسْتَفْتَى أَلَى الْوَاقِعَة ، وَمَنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّة اسْتَفْتَى أَلَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّة اسْتَفْتَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّة اسْتَفْتَى مَا فَكُونَ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ أَنْ الْمَعْنَى الْمُقْتَاهُ بِالْجُواذِ لِأَنْتَاهُ بِالْجُواذِ لِأَنْقُلُهُ مُنَ عَلَى الْعَلْمُ مُ وَأَجَابَ ابْنُ مُحْرَدِ بِمَنْعِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنْ جَازَ لَكَ نَظُرُهُنَ كَذَلِكَ مَا لَكَ اللْعَالَ الْمَالِمُ الْمُ الْمَعْمَلِهُ مَا الْمُعْلَى الْمَعْمَامِ مَعَ جَوادِية وَاللّه مَا اللّهُ الْمَعْلَى اللّهُ الْعَلْمُ الْمُعْلَى الْمَعْمَى الْمُعْكُولُ الْمُنْ الْقُولُولُ الْمُعْمِيْرِ اللْمُعْ ذَلِكَ ، وقَلَى اللّهُ الْمُلْولُ الْمُعْمِلُولُ الْمَالُولُ الْمُعْلَى الْمُولُ الْمُ الْمُعْمِ الْمُعْمَامِ مَعْ أَلْمُ الْمُ الْمُعْمَى الْمُؤْلِقُ الْمُولِقُولُ الْمُعْمِلُولُ مُعْمَى الْمُعْمُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْمُولُ الْمُولُولُ الْمُعْمَامِ الْمُعْمُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمُولُ الْمُعْمِل

⁽١) تقدم .

⁽٢) أخرجه مسلم (٥٥) .

وَنَطَرُهُنَ لَكَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُرْ نَظَرْ بَعْضِهِنَ بَعْضًا ، وَأَغْفَلَ ابْتِدَاءَ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْجُرْئِيَّةَ فَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُهُنَّ فِي مَا بَيْنَهُنَّ وَاعْتَبَرَهُ ابْنُ مَحْرِزِ فَأَصَابَ ، وَالْفَرْقُ الْمَدْكُورُ هُو العفَرْقُ بَيْنَ فِقْهِ الْفَتْوَى وَعِلْمِ الْفَتْوَى، فَفِقْهُ الْفَتُوى هُو الْعِلْمُ بِالأَحْكَامِ مَعَ ترسلها عَلَى النَّوَازِلِ. انْتَهَى .

فَلَمَّا كَانَ الأَمْرُ هَكَذَا أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ النَّاظِرَ وَأُخْبِرَ الْحَاضِرَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأُمَّةِ النِّيهِ هِيَ النِّزَاعُ الآنَ فِيها لَيْسَتْ مِنْ مَصَادِرَ وَلاَ مِنْ مَوَارِدَ مَسْأَلَةَ ابْنِ سَلَمُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِنَقْلِ (قَ) (١): وَمَا أَرْسَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنْ حُلِيٍّ وَثِيَابِ وَغَيْرِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِنَقْلِ (قَ) (١): وَمَا أَرْسَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنْ حُلِيٍّ وَثِيَابِ وَغَيْرِ ذَكَ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْهَدَيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِي شَيء مِنْ ذَلَكَ لاَ قَبْلَ النَّاء فَلَهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ أَلَا أَنْ يَفْسَحَ قَبْلَ الْبِنَاء فَلَهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكً أَلَا أَنْ يَفْسَحَ قَبْلَ الْبِنَاء فَلَهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكً] (٢) وَإِنْ أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَى مَا سَمَّى ، وَأَمَّا إِنْ ذَلكَ عَارِيَةً فَهِي عَلَى مَا سَمَّى ، وَأَمَّا إِنْ ذَلكَ عَارِيَةً فَهِي عَلَى مَا سَمَّى ، وَأَمَّا إِنْ ذَلكَ عَارِيَةً فَهِي عَلَى مَا سَمَّى ، وَأَمَّا إِنْ أَلْكَ عَارِيَةً فَهِي عَلَى مَا شَهْدَ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةً بِذَلكَ فَلاَ شَيءَ لَهُ فَيها .

لأَنَّ مَوْضُوعَ أَوَّلْ كَلاَمه وَمَعْنَاهُ فِي هَدِيَّة ثَبَتَ بِاعْتِرَافه أَنَّهُ أَرْسَلَهَا إِلَيْهَا عَلَى جَهَة التَّمَلُّكُ لَذَاتها أَوْ مَنْفَعَتها ، وآخرُهُ الْمُشَارُ إِلَيْه بِقَوْله : وأَمَّا إِنْ سكَتَ إِلَخ ، مَوْضُوعُهُ وَمَعْنَاهُ فِي هَدِيَّة جَرَتُ الْعَادَةُ بِإِرْسَالهَا إِلَيْهَا عَلَى جَهَة التَّمَلُّك ، وَمَسْأَلَةُ الأَمَة فِي أَمَة أَرْسَلَهَا الزَّوْجُ لابنته لتَتَولَّى فَذَارَتَهَا وَحَفْظَها وَرَعَايَتَها وَمَسْأَلَةُ الأَمَة وَهِي يَوْمَئذَ قَدْ وضَعَتْ أُولَّ قَدْم مِنْها فِي الانتقال إلَيْه وَانتقلَت إلَيْه بِقُرْبَ عَنْدَ ذَلِكَ ، وَالزَّوَّجُ لَمْ يُصرِّح قَطْ قَلَم مِنْهَا فِي الانتقال إلَيْه وَانتقلَت إلَيْه بِقُرْبَ عَنْدَ ذَلِكَ ، وَالزَّوَّجُ لَمْ يُصرِّح قَطْ بِأَنَّهُ أَرْسَلَهَا إِلَيْها عَلَى جَهة تَمَلُّك الذَّاتِ أَوْ الْمَنْفَعَة وَلَـمْ تَحْصُلُ مِنْه قَرِينَة تَدُلُّ عَلَى ذَلك فَأَيْنَ هِي مِنْ [ق / ٢٨٧] مَسْأَلَة ابْنِ سَلْمُونَ وَالْحَالَةُ كَذَلك، عَلَى مَشرَقة وَصرت مُعْرَبا ، فَشَتَانَ مَا بَيْنَ مُشرَق وَمُغَرِّب ، وأَيْضًا فَإِنَّ صَارَتْ مُشرَق وَمُغَرِّب ، وأَيْضًا فَإِنَّ مَا وَارَتُ مُ مُرْبً ، وأَيْضًا فَإِنَّ مَارَتُ مُ مُشرَقة وَصرت مُعْرَبا ، فَشَتَانَ مَا بَيْنَ مُشرَق وَمُغَرِّب ، وأَيْضًا فَإِنَّ

التاج والإكليل (٣/ ٢٢٥) .

⁽٢) سقط من الأصل.

مَسْأَلَةَ ابْنِ سَلْمُونَ مَقْصُورَةٌ عَلَى هَدِيَّةٍ تَتَزَيَّنُ بِهَا الزَّوْجَةُ فِي نَفْسِهَا مِنْ حُلِيٍّ وَثِيَابٍ أَوْ تَتَزَيَّنُ بِمَا فِي بَيْتِهَا مِنْ فَرْشَ وَطَسْتَ وَمَنَارَةَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ ، وَهَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. هُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ وَيُؤيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا فِي رَجَزِ ابْن عَاصِم:

وَكُلُّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى وَالْحُلِيِّ وَالْحُلِيِّ

إِلَخُ ، ومَا في «مَيَارَةً» (١) أَيْضًا نَاقِلاً عَنْ «النَّوَادر» وَنَصُّهُ : وَكُلَّمَا أَهْدَى النَّاكِحُ مِنْ حُلِيً وَثِيابِ إِلَخْ ، وَنُصُوصُ هَوُلاَءِ الأَئمَّةِ النُّقَّادِ ظَاهِرَةٌ أَنَّ تِلْكَ الْهَدَيَّةَ خَاصَّةٌ بِما هِيَ زِيْنَةٌ لِلْمَرَاةِ فِي نَفْسِهَا أَوْ بَيْتِهَا وَالظَّوَاهِرُ إِذَا كَثُرَتْ أَفَادَتْ الْهَدَيَّةَ خَاصَّةٌ بِما هِي زِيْنَةٌ لِلْمَرَاةِ فِي نَفْسِهَا أَوْ بَيْتِهَا وَالظَّوَاهِرُ إِذَا كَثُرَتْ أَفَادَتْ الْقَطْعَ كَما فِي (عج) وَمِنْ الْمَعْلُومِ بَدِيهَةً أَنَّ الأَمَة لَيْسَتْ بَزِينَة لِلْمَرْأَة لاَ فِي نَفْسِهَا وَلاَ لِبَيْتُهَا ، وكَثِيرًا مَا يُرْسِلُ الأَزْوَاجَ مِنْ الْحَاضِرَة وَالْبَادِيَّة لِزَوْجَاتِهِمْ مَنْ يَخْدَمْهُنَّ وَهُنَّ عَنْدَ أَهْلَهِنَ ، فَلا يَدَّعِينَ الْمَلْكِيَّة بِمُجَرَّدَ ذَلُكَ وَلاَ يَحْتَاجُ هُوَ إِلَى يَخْدَمْهُنَّ وَهُنَّ عَنْدَ أَهْلَهِنَ ، فَلا يَدَّعِينَ الْمَلْكِيَّة بِمُجَرَّدَ ذَلُكَ وَلاَ يَحْتَاجُ هُوَ إِلَى الْإِشْهَادِ عَلَى ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يُصَرِّحَ بِالْمَلْكِيَّة فَتَصِيرُ حِينَئذَ مَلْكًا لَهَا .

قُلْتُ : وَأَمَّا اعْتِرَاضُ الْبِنَانِيِّ عَلَى إِطْلاَق (عبق) وَمَنْ نَحَى نَحْوَهُ وَتَوْجِيهُهُ لِكَلاَمِهِمْ فَحَسَنٌ مُسَلَّمٌ عنْدِي إِلاَّ أَنَّهُ عَلَى مَا تَتَزَيَّنُ بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ ثِيَابِ وَحَلِيِّ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْ الأَئْمَةِ ، فَمَنْ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْ الأَئْمَةِ ، فَمَنْ كَمَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْ الأَئْمَةِ ، فَمَنْ أَطْلَقَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَطْ أَخْطَأَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلَته ، وَقَدْ بَقِي فِي عُهْدَتِه إِنْ لَمْ أَطْلَقَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَطْ أَخْطأَ نَعُوذُ بِاللَّه مِنْ ذَلَته ، وَقَدْ بَقِي فِي عُهْدَتِه إِنْ لَمْ يَأْت بِبُرْهَانَ عَلَيْهِ قَالَ تَعَالَى : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرَهَانَكُمْ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١]، وقَالَ تَعَالَى : ﴿ لِقُلْ هَاتُوا بُرَهَانَكُمْ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١]، وقَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيهِلْكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَةً وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٤] ، وقَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيهِلْكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَةً وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٤] ، وقَالَ تَعَالَى : ﴿ لَيهُ لِللَّهُ مَنْ مَنْ حَيْ عَنْ بَيْنَةً ﴾ [الأنفال: ٢٤] ، وقَالَ تَعَالَى : ﴿ لَيهُ لِلَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ عَنْ عَنْ بَيْنَةً وَلَهُمْ وَإِلاَ النَّذَرَ مَنْهُمْ ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ وَإِلاَ النَّذَرَ مَنْهُمْ ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ وَإِلاَ فَيَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً فَلَا اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً فَقَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً فَيَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً فَيَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً فَيَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً وَلَعُمْ وَإِلاَ فَيَالَى لِنَفْسِي وَلِكَافَةً

⁽۱) انظر : «شرح ميارة» (۱/ ۲۹۹) .

الْمُسْلَمِينَ عَافِيَةَ الدَّارِيْنِ. آمِينَ يَارَبُّ الْعَالَمِينَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ دَعْوَى لِتلْكَ الْمَرْأَةِ فِي تلْكَ الأَمَةِ حَتَّى بِبنْتِ شَفَة ، فَهِي بَاقَيَةٌ فِي مِلْكِ صَاحِبِهَا الآنَ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ لاَرَبَّ غَيْرَهُ وَلاَ مَعْبُودَ عَلَى الْحَقِّ سَواهُ .

إِلْحَاقُ : وَمَنْ رَعَمَ مِنْ الطَّلَبَةِ أَنَّ فَتْوَاىَ لِلزَّوْجِ الْمَذْكُورِ لاَ تُقْبَلُ فَزَعْمهُ خَطَأٌ صَرَاحٌ لِزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلكَ ، فَمَنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفِقْهِ أَنَّ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفِقْهِ أَنَّ الْعَلَّةِ إِنْ زَالَتَ وَالَ مَحْلُولُها كَمَا أَنَّ الْمَسَبَّبُ يَزُولُ بِزَوَالِ السَّبَبِ. انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَا أَفْتَى بِهِ الْقَصِرِى فِي هَذِهِ الْوَرَقَاتِ صَحِيحٌ مَّلَيحٌ مُوافِقٌ للرِّوايَاتِ ، فَمَنْ حَادُ عَنْهُ فَـقَدْ صَلَّ فِي مَـهَامَةَ التَّرَهَاتَ ، ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَبِعُوا خُلُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتِعِ خُلُواتِ الشَّيْطَانِ ﴾ الآية [النور: ٢١] كَيْفَ وَالإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ قَدْ رَبِّتَهُ فِي هَذَا الْعَصْرِ تَرْتَيبَ النطقي لما أَيَّدُهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ الْغَوْصِ فِي بَحْرِ الْفَتْوَى وَعَزَرَهُ بِهِ مِنْ اسْتَخْرَاجَ الدَّرِ الْكَاشَفَة بِضَوْتِها رَيْنَ الْهُوَى ، ﴿ يَخْتَصُ بِرَحْمَتِه مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، ﴿ يُريدُونَ أَنْ يُطَفِّلُوا نُورَ اللَّه بِأَفْواهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتَمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالَنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتَ يَبِيتُ أَحَدُنا يُفَكِّرُ فَسِمَا يَسدُّ بِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالَنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتَ يَبِيتُ أَحَدُنا يُفَكِّرُ فَسِمَا يَسدُّ بِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالَنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتَ يَبِيتُ أَحَدُنا يُفَكِّرُ فَسِمَا يَسدُّ بِهِ وَلَوْ كَرَهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالَنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتَ يَبِيتُ أَحَدُنا يُفَكِّرُ فَسِمَا يَسدُّ بِهِ وَلَوْ كَرَهِ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالَنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتَ يَبِيتُ أَحَدُنا يُفَكِّرُ فَسِمَا يَسدُّ بِهِ مَنْ الْكُولُونَ ﴾ ، فَمَالَنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتَ يَبِيتُ أَحَدُنا يُفَكِّرُ فَسِمَا يَسدُ بِهِ مَا اللَّهُ أَنْ يُوتَعَلَى الْمَالِ اللَّهُ أَنْ يُوتَعَلَى الْمَالِ اللَّهُ أَنْ يُوتَعَلَى الْمَالِونَ الْقَولَ فَيَتَبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ فَقِيرُ مَوْلَاهُ أَنْ يُوتَعَلَى الْمَالِونَ الْمُكَتَّ بِعْمَ مُنَا اللَّهُ السَّلُو وَلَا الْمَوْدِ الْمَكَتَّ بِ وَمَرْبَ كُلُ السَّلُو وَبَارِكَ فِي الْخَلَفِ . آمِينَ .

⁽١) كلمة لم أتبينها في الأصل.

أَعْلَمَ بِصِحَّةِ مَا بِفَحْواَهُ وَأَعْلاَهُ : فَقِيرُ مَوْلاَهُ أَحْمَدُ بْنُ الْمُخْتَارِ ابْنِ أَحْمَدَ ابْنِ أَكْمَدُ أَبِي بَكْرِ الْوَافِي كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِلْجَمِيعِ وَلِلْمُسْلِمِينَ آمِينَ .

الْحَمْدُ للّه : فَحُكْمُ هَذَا الشَّيْخِ الْمُفْتِي فِي الأَمَةِ الْمُنَازَعِ فِي أَمْرِهَا مِنْ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى ملْكَ الزَّوْجِ هُو الْمُعُولُ عَلَيْهِ الْمُوافِقُ لِلْقُوَاعِدِ وَالْأُصُولِ وَالْفُرُعِ الآنَ الْأَصْلُ كَمَا فِي «الْمَعْيَارِ» وَ «الْمَنْهَجِ» وَغَيْرِهِمَا : إِبْقَاءُ الأَمْلاَكِ عَلَى ملْك اللَّهُ مَالِكِمها ، وَلاَ تُنزَعُ عَنْهَا إِلاَّ بِيقِينِ وَلَمْ يَحْصُلْ يَقِينٌ هُنَا ، وَلَـقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ النَّاسُ » (۱) الْحَديثُ ، وَقَوْلُهُ : «شَاهِ اللَّهَ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ يَعْطِي النَّاسُ » (۱) الْحَديثُ ، وَقَوْلُهُ : «شَاهِ النَّهُ اللَّهُ يَعْلِي النَّاسُ » (۱) الْحَديثُ ، وَقَوْلُهُ : «شَاهِ اللَّهُ يَعْلِي النَّاسُ اللَّهُ الْوَلَاتِي فِي التَّحْلِيةِ هُو اللَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو بِكُرِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ الْحَاجِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي فِي تَأْلِيفُهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَحْلِيةَ الزَّوْجَةِ إِمْتَاعٌ قَالَ : هَذَا إِذَا كَانَتْ عَنْدَهُ وَحَلَّهَا وَأَمَّا إِذَا أَرْسَلَهَا لَهَا فَهُو اللَّذِي فِي ابْنِ سَلْمُونَ فِي الْأَنْكَةِ الزَّوْجَةِ إِمْتَاعٌ قَالَ : هَذَا إِذَا كَانَتْ عَنْدَهُ وَحَلَّهَا وَأَمَّا إِذَا أَرْسَلَهَا لَهَا فَهُو اللَّهُ يَهِ الْرَوْجَةِ إِمْتَاعٌ قَالَ : هَذَا اللَّهُ يَهِمْ آمِنِ مُرَدُ بْنِ اللَّهُ مِنْ مُحَمَّد بْنِ الْقَاضِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَاللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنَارَ بِالْفَهْمِ قُلُوبَ الْعُضَاةِ ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ عَمَّ جَميعَ الْخَلْقَ وَسَمَاهُ.

وَبَعْدُ : فَمَا أَفْتَى بِهِ فَقِيهُ الْعَصْرِ الْعَلاَّمَةُ القصرى مِنْ تَخْصِيصِ ظَوَاهِرِ مَسْأَلَةِ ابْنِ سَلْمُونَ بِمَا يَـتَزَيَّنَ بِهِ ظَاهِرٌ ، وَلاَ يُنْكِرُهُ إِلاَّ ذُو فَهُم قَاصِرٍ ، وَمُعَانِدٌ لَيْسَ للْحَقِّ نَاصِرٌ [ق/ ٧٨٣] وَإِيَّاكُمْ عُلَمَاءَ الْعَصْرِ مِنْ التَّعَرُّضِ لِلْقَصَرَى فَإِنَّ اللّهَ فَتَحَ عَلَيْهِ فِي الْفَرْعِيَّاتِ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ لِغَيْرِهِ مِنْ الثِّقَاتِ ، إِذْ لاَزَمَهَا فَأَعْصِيَ مَلكُوتَهَا ، وَالتَّعَرُّضُ لَهُ فِيماً لَيْسَ فِي الْآدابِ وَلاَ يَسْلَمُ فَاعِلُهُ مِنْ كَذَّابٍ ، وكَتَبَهُ أَحْوَجُ وَالتَّعَرُّضُ لَهُ فِيماً لَيْسَ فِي الآدابِ وَلاَ يَسْلَمُ فَاعِلُهُ مِنْ كَذَّابٍ ، وكَتَبَهُ أَحْوَجُ

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢٧٧) ومسلم (١٧١١) من حديث ابن عباس ثلثي .

الْعَبِيدِ لِـمَوْلاَهُ الْمُسْتَغْنِي بِهِ عَمَّنْ سِـواَهُ اعل بْن جد بْن الطَّالِبِ اِلْيَاسَ. مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهُمْ آمينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى وَالصَّلاَّةُ وَالسَّلاَّمُ عَلَى مَنْ اصْطَفَى .

أَمَّا بَعْدُ : فَمَا أَفْتَى بِه قُدْوَةُ الْمَذْهَبِ وَحُدْاًمِهِ الْمُنْفَرِدُ بِعُلُومٍ مَلَكُوتِهِ وَغَوَامضِهِ البَّخْرُ الْفَهَامِ الْمُمَدَّدِ فِي الإلهامِ حَافظُ الْعَصْرِ شَيْخُنَا القصرى منْ بَقَاءَ الأَمَةَ فِي دَمَّة مَالكَهَا إِلَى الآنَ وَعَدَمُ تَنْزِيلِ نَصَّ ابْنِ سَلْمُونَ عَلَى عَيْنِ النَّارِلَة ، وَكُونُ هَذَه مَشْرَقيَّةٌ وَتَلْكَ مَغْرِبِيَّةً هُو الْحَقُّ الَّذِي لاَ مَحِيدَ ولاَ عُدُولَ عَنْهُ كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَتَبَعَ كَلاَمَهُ وَفَهِ مَهُ لاَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونَ ، وإنْ سَلَّمْنَا إطلاقَهُ لَمْ تَكُنْ مَسْأَلَةُ الأَمَة منه في حَيِّز لأَنَّ كَلاَمَهُ فيما ثَبَت بَبِينَة أَوْ اعْترَاف أَنَّ الزَّوْجَ وَلَا أَنْ الزَوْجَ وَلَا أَنْ الزَوْجَ وَلَا أَنْ سَلْمُونَ فَهَذِه فِي وَاد وَتَلْكَ فِي الْمَلَهُ لزَوْجَتِه وَلَيْمَ الْمَوْدَ فَهَذِه فِي وَاد وَتَلْكَ فِي الْمَلَهُ لَوْجَتِه وَسَكَتَ لاَ يَتَرَبَّ بَعَنَهُ الْوَرْجَتِهُ وَسَكَتَ لاَ يَتَرَبَّ بَعَلَى ذَلِكَ حُجَةٌ الْمَوْلَ فَي الْعَارِيَةُ وَعَلَى هَلَا يَتُو الْمَلَهُ الْوَجِ مَلَى اللّهُ الْوَجِ مَلْكَ مَنْ يَلَمُ الْمَالِكُ الْمَلِكِ الْعَلَوي الْعَلَوي الْعَلَوي الْعَلَو فَي الْمَالِكُ الْمَلَهُ الْمَالِكُ الْكَرَاء) (الْ فَعَلَى هَلَا الْمَنْ الْعَلُوي الْعَلَوي الْعَالِيَةُ وَلَى هَذَا اللّهُ الْوَلَى هَلَا الْمَلُولُ الْعَلُوي الْعَلَوي الْمَلَولُ الْمَالِكُ الْكَرَاء) (الْ فَقُولُهُ بَيْمِينِ ، انظُرُ الْعَلُوي آعَنِي : سَيلًا اللَّهِ ابْنِ الْحَاجِ إِبْرَاهِيمَ . الْمَلُولُ الْحَلُوي آعَنِي : سَيلًا اللّهِ ابْنِ الْحَاج إِبْرَاهِيمَ . . الْمُلُولُ الْحَلُوي آعَنِي الْمَلْولُ الْعَلُوي آعَنِي : سَيلًا اللّهُ الْمَالُكُ الْحَرَاج مِلْكُهُ مِنْ يَدُهُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَالُ الْعَلُوي آعَنِي : سَيلًا اللّهِ الْمَلْ الْعَلُوي آعَنِي الْمَلْولُ الْعَلُوي الْعَلُوي الْعَلْوي الْعَلُوي الْعَلُولُ الْمَلْولُ الْعَلُولُ الْعَلُولُ الْعَلُولُ الْمَلْكُ الْمُولِي الْمُولِي الْمَلْمُ الْمُعَلِّ الْمَلْولُ الْعَلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُولُ الْمُولُولُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْم

فَيَا حَسْرَةَ مُعَارِضِ هَذَا الْفَقِيهِ وَمُعَانِدِهِ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَد يَسُدُّ بَابَ الإِنْصَاف وَيَرُدُّ عَنْ جَمِيلِ الأَوْصَافِ ، قَالَ: لَا تَطْلُبَنَّ الْعَلْمَ إِلاَّ لِلْعَمَّلُ وَاعْمَلْ بِمَا عَلِمْتَهُ قَبْلَ الأَجَلْ .

عَبْدُ رَبِّهِ سيدا بْنِ مُحَمَّدِ أَبِي انبارك الرَّاجِي فتح رَبه المالك، غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا آمِينَ .

بِسْمِ اللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلاَةُ

⁽۱) مختصر خلیل (ص/۲۲۸) .

عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِ اللَّهِ .

وَبَعْدُ : فَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا وَفَقيه عَصْرِنَا ، وَقُدْوَة بِلاَدِنَا إِمَامُنَا الْقصرى حَفظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ وَأَطَالَ حَيَاتَهُ فِيمَا يُحِبَّهُ وَيَرْضَاهُ وَأَصْلَحَ مَسْعَانَا وَمَسْعَاهُ ، وَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ وَمُطْلَقُاهُ مِنْ بَقَاءِ الأَمَة فِي ذَمَّة مَالكِهَا هُوَ وَأَحْسَنَ عَاقَبَتَهُ وَمَثُواهُ يُحِبِّ نَبِيَّه وَمُصْطَفَاهُ مِنْ بَقَاءِ الأَمَة فِي ذَمَّة مَالكِهَا هُو اللَّذِي ظَهَرَ لِي ممَّا طَالَعَتْ مِنْ كَلاَم الْفُقَهَاءِ فِي مُوافَقَة الْعُرَّفِ لِذَلِكَ وَمَا أَصْدَقُ عَلَى مَقَالَته قَوْلُ الشَّاعر :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدِّتُّوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ.

وَقَدْ قَالَ لِشَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

فيه :

يَأَيُّهَا القصرى مَالَكَ مُشْبِهٌ أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي

إِلَخْ ، الأَبْيَاتِ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ عَبْدُ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدٌ الأَمِينُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَطَفَ اللَّهُ بِهِمَا. آمِينَ ، وَالْمُسْلِمِينَ يَوْمَ تَطِيشُ الأَلْبَابُ . آمِينَ . يَارَبَّ الْعَالَمِينَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ . وَالْمُسْلِمِينَ يَوْمَ تَطِيشُ الأَلْبَابُ . آمِينَ . يَارَبَّ الْعَالَمِينَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِي مَزِيدَهُ وَأَشْكُرُهُ مُعْتَرِفًا بِالْعَجْزِ، إِذْ الشُّكْرُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْحَائِزِينَ الشُّكْرُ نِعْمَةٌ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْحَائِزِينَ الشَّكُونُ اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْحَائِزِينَ الشَّكُونُ اللَّهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَا

أُمَّا بَعْدُ: فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَلَيْنَا مِنْ جَهَةَ الْفَطَنِ الْحَاذَقِ اللَّبِيبِ سَيِّد أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ أَعْمُرَ يَعْتَرِضُ عَلَى كَتَابَة للْوَالد فِي شَأْنَ أَمَة أَرْسَلَهَا الْحَبِيبُ ابْنَ أَعْمُرَ ابْنِ مُحَمَّد لزَوْجَته ، ثُمَّ افْتَرَقَ مَعَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَمَتَهُ مِنْهَا لِكُونِهَا أَرْسَلَهَا لَمَا قَبْلُ عَلَى وَجَهِ الْعَارِيةِ فَامْ تَنَعَتْ هِي مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَتْ : إِنَّهَا مِلْكٌ ، فَكَتَبَ الْوَالِدُ حَفظَهُ اللَّهُ بِتَصْدَيقِهِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَثْلَجُ لَهُ الصَّدْرُ وَيَسْتَنْزِلُ لَهُ الْعَصَمِ مِنْ الْوَالِدُ مِنْ الْوَعْر ، فَأَيْنَ هُو وَغَيْرُهُ مِنْ تَلاَمِيذَته إِلاَّ مُخَالَفَتُهُ وَتَرَكُوا ظَهْرِيًا مَا يَجِبُ

عَلَيْهِمْ مِنْ تَوْقِيرِهِ وَطَاعَتِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ صَفْحًا ، إِذْ لَيْسَ يَقْبَلُونَ مِنْهُ نُصْحًا ، فَأَجَبَّتُ بَعْدَ أَنْ نَظَرْتُ فَيَمَا كَتَبَ وَتَدَبَّرْتُ وَمَا قَصْدِي الْمِرَاءَ وَلا لأَحْظَى بِذِكْرِي فَأَجَبَّتُ بَعْدَ أَنْ نَظَرْتُ فَيَمَا كَتَبَ وَتَدَبَّرْتُ وَمَا قَصْدِي الْمِرَاءَ وَلا لأَحْظَى بِذِكْرِي أَوْ بِجَاهِ أَرْ بِمَالَ فَأَقُولُ مَسْتَمَدًا مِنْ اللَّهِ الْعَوْنَ وَمُشْعِرًا بِكَوْنِي لَسْتُ لِهَذَا بِأَهْلٍ : أَوْ بِجَاه أَرْ بِمَالَ فَأَقُولُ مَسْتَمَدًا مِنْ اللَّهِ الْعَوْنَ وَمُشْعِرًا بِكَوْنِي لَسْتُ لِهَذَا بِأَهْلٍ : إِنَّ اسْتِدُلْالَهُ بِقَوْلُ إِبْنِ عَاصِمِ (١) :

وَكُلُّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنْ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ

وَقُولُهُ فِي تَأْسِيسِهِ لِذَلِكَ : إِنَّ كُلَّ مَنْ صِيَغِ الْعُمُومِ مُحْتَجًا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ كَائِنًا مَا كَانَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ فِيهِ عَلَى التَّمْلِيك ، ولا كُلَّ مَنْ نَصَّ يُخَالِفُ عُمُومَهُ بَاطِلٌ ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لاَ لَهُ إِلاَّ أَنَّ ابْنَ عَاصِمِ بُدَّ مَنْ نَصَّ يُخَالِفُ وَالْحُلِيِّ لاَ غَيْرَ ، لأَنَّ مَنْ مَبَانِيهِ فَقَدْ بَيْنَ بِهَا مَا أَبْهَمَ فِيهَا فَكَيْفَ خَصَّهُ بِالثِيَّابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقَوْلُهُ : إِنَّ كُلِّمَا مِنْ صِيغِ الْعُمُومَ فِي كُلِّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُوَ قَدْ خَصَّهُ بِالثِيَّابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقَوْلُهُ : إِنَّ كُلَّمَا مِنْ صِيغِ الْعُمُومَ فِي كُلِّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُو قَدْ خَصَّهُ بِالثِيَّابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقُولُهُ : إِنَّ كُلِّمَا مِنْ صِيغِ الْعُمُومَ فِي كُلِّ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُو قَدْ خَصَّهُ بِالثَيَّابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقُولُهُ : إِنَّ كُلِّمَا مِنْ صَيغِ الْعُمُومِ وَلِي الشَّيَابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقُولُهُ : إِنَّ كُلِّمَا مِنْ صَيغِ الْعُمُومِ وَلَيْ مَا يُرْسِلُهُ الزَّوْجُ أَلِي مَا يُخَلِقُهُ الْمُومِ وَ الشَّيَابُ لا غَيْرَ ، فَلَمْ مُسْلُمٌ ، وَلَكِنْ عُمُومَهُ فِي الشِّيَابِ وَالْحُلِيِّ فَإِذَا هُو اللَّذِي يُحْمَلُ عَلَى التَّمْلِيكَ عَنْدَ السُّكُوتِ إِنَّمَا هُو اللَّذِي يَحْمَلُ عَلَى مَا يُخَالِفُهُ ، أَيْ بَلَ هُو الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُخَالِفُهُ :

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْحَبِيبَ إِنْ ادَّعَى أَنَّهَا عَارِيَةٌ ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَرْسَلَهَا إِلَى ابْنَتِهِ أَنَّ ذَلِكَ تَنَاقُضٌ في الدَّعْوَى مُطْلَقًا مُفْسدٌ .

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: إِنَّ اخْتِلاَفَ الدَّعْوَى إِنَّمَا يُفْسدُ دَعْوَى الْمُدَّعِي وَيُبْطِلُهَا وَأَمَّا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يُجِيب بِالإِنْكَارِ ، وَبِأَيِّ وَجُه أَنْكَرَ لاَ يَثْبُتُ عَلَيْهِ شَيءٌ حَتَّى يَشْبُت عَلَيْهِ بِالْبِيَّنَةِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ كَلاَمُهُ وَتَنَاقَضَ كُلُّ تَنَاقَضٍ ، عَلَيْهِ شَيءٌ حَتَّى عَلَيْهِ كِمَا عَلَمْتَ ، قَالَ مُتجاج بِنَازِلَة الْورْزَازِيُ فِي هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَهُو مَدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا عَلَمْتُ ، قَالَ مُتجاج بِنَازِلَة الْورْزَازِيُ فِي هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ مَعَ أَنَّهُ هُو إِعَارَتُهَا لِزَوْجَتِهِ فَلَيْسَا [ق/ مَعَ أَنَّهُ هُو إِعَارَتُهَا لِزَوْجَتِهِ فَلَيْسَا [ق/

⁽۱) انظر : «شرح میارة» (۱/۲۹۹) .

٧٨٤] هُمَا كَلاَمَانِ وَلاَ الأُمُّ وَابْنَتُهَا إِنْسَانَانِ بَلْ هُمَا شَيءِ وَاحِدٌ.

وَأَمَّا كَلاَمُ ابْنِ سَلْمُونَ فَ قَدْ كَفَانَا مُؤْنَةً تِبْيَانَهُ الْوَالِدُ وَالْفَقِيهُ الْقَاضِي الطَّالِبُ الْفُلِمِ بَنِ مُحَمَّدُ بْنِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ الْوَلاَتِي فِي تَأْلِيفَهُ ، وَهُمَا الْفَقِيهَانِ الْعَالَمَانِ وَغَيْرِهُمَا ، إِنَّمَا اسْتَفَادَ مِنْ سُفُنه مَنْ يُجْرِيهَا، فَلاَ يَجُوزُ لأَحَد في هَذَا الصَّقَعَ مُخَالَفُ تُهُما ، ولا سيَّما تَلاَميذْتَهما الَّذينَ لَمْ يَقِفُوا إِلاَّ عَلَى قُل مَنْ كثرٍ مِمَّا مُخَالَفُ تُهما ، فَمَنْ أَنْصَفَ اتَبَعَ وَمَنْ خَالَفَ ابْتَدَعَ. انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَنَبَّهُ نَفْسِي وَغَيْرِي مِنْ التَّلاَمِـذَة ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا فَلَيْسَ بِضَائِرِ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى الأَرَبِ مَعَ الشَّيْخِ إِنْ أَفْتَى بِشَيءَ مُخَالِف أَنَّ كَيْفِيَّةَ تَنْبِيهِهِ أَنْ يَقُوُّلَ التَّلْمِيدُ: يَا عَجَبًا مِنُ الْكِتَابِ فَذَلِكَ وَإِلاَّ رَجَعً إِلَى عَقْلِهِ بِصِحَّةِ مَا فِي الْكِتَابِ أَمَّا مُنَازَعَتُهُ وَجِدَالُهُ فَحَرَامٌ .

وَقَالُوا : إِنَّ التِّلْمِيذَ إِذَا قَالَ لِلشَّيْخِ لَمَ لاَ يُعَلِّمُ أَبَدًا كَمَا فِي (مخ)، وَابْنِ عَنْهُ فِي عَبْدِ الصَّادِقِ ، وَتَعْظِيمُ الشَّيْخِ مِنْ تَعْظِيمِ الرَّسُول ، إِذْ هُو نَائِبٌ عَنْهُ فِي التَّبْلِيغِ، وَتَعْظِيمِ الرَّسُول مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ ، وَهَذَا مَجَالٌ رَحِبٌ وَالإِشَارَةُ تَكْفِي التَّبْلِيغِ، وَتَعْظِيمِ اللَّهُ ، وَهَذَا مَجَالٌ رَحِبٌ وَالإِشَارَةُ تَكُفِي مَنْ نَوْرَ اللَّهُ بَصِرَته ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ مَنْ لَيْسَ أَهْلاً لِذَلِكَ فَقِيرُ مَوْلاَهُ مَحْمُودُ بَنُ الْقصري غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا وَللْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ . آمين .

بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللَّه ، أَمَّا بَعْدُ ، فَلْيكُنْ فِي عِلْمِ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ قَاضٍ وَفَقِيهِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ فَتُوَى الْمُفْتِي غَيْرُ مَ قَبُولَة لِتَوْكِيلِ الزَّوْجِ فِي شَأَنِ غَيْرُ مَ قَبُولَة لِتَوْكِيلِ الزَّوْجِ فِي شَأَنِ الْمُفْتِي ، كَعَدَاوَة الشَّهُودِ كَمَا فِي شَرْح الشَّيْخِ الأَمَة لِقَوْلِ الْمَازِرِيِّ: أَنَّ عَدَاوَة الْمُفْتِي ، كَعَدَاوَة الشَّهُودِ كَمَا فِي شَرْح الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَا تَتَزَيَّنَ مِنْ غَيْرِ مَا خَلِيلٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَا تَتَزَيَّنَ مِنْ غَيْرٍ مَا خَلِيلٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَا تَتَزَيَّنَ مِنْ غَيْرٍ مَا خَلِيلٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَا تَتَزَيَّنَ مِنْ غَيْرٍ مَا فِي اللَّرَانِ سَلْمُونَ وَغَيْرٍ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَنْ خُرْزٍ وَخَفَ وَخَوْصٍ أَيْ اللَّذِي يَجْعَلُ فِي اللَّرَأُسِ لِأَجْلِ الزِيّنَة وَنَحْوِ ذَلِكَ الْمَلْابَقَةُ بَيْنَ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَآخِرِهِ إِلاَّ بِحَمْلُهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا وَلَا كَارَعُو لَكَ الْمَالَاقِقَةُ بَيْنَ أَوْلِ كَلَامِهِ وَآخِرِهِ إِلاَّ بِحَمْلُهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا فَلَكَ ، وَإِنَّمَا

كَانَتْ هَذه الأَشْيَاءُ لَهَا في حَال السَّكْت للأَغْلَبيَّة وَالْعَـادَةُ أَنَّهَا لاَ تُرْسَلُ لَهَا إلاَّ عَلَى جِهَةُ التَّمْليك وَأَمَّا حَـمْلُهُ عَلَى الْعُمُومَ فَخَطَأٌ صِرَاحٌ لأَنَّهُ يَلْزَمُ وَيَنتُجُ منْهُ أَنَّ مَنْ أَرْسَلَ شَائلَةً لـزَوْجَته ، أَوْ صُـرَّةَ ذَهَبُ مَثَلاً وَهِي عَنْدَ أَهْلـهَا وَسَكَتَ حينَ الإرْسَال أَنَّهَا تَكُونُ مَلْكًا لَهَا ، وَلَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنَّ الْعَادَةَ تَأْبَى ذَلكَ ، وَهِيَ مُحْكَمَةٌ وَيَأْبَاهُ الْعُرْفُ وَهُوَ قَاضَ مَعْمُـولٌ به عنْدَ الأَئمَّة الأَعْلاَم في الْفَتَاوَى وَالأَحْكَام ، فَإِذًا لاَ شَكَّ أَنَّ مَعْنَاهُ مَا أَنْ سَلَفْنَاهُ في الْفقه ، وَحَمْلُهُ عَلَى غَيْر هَذَا خَطَأْ بَيِّن ، كَمَا تَقْتَضِيه عَبَارَتُهُ بَلْ هُوَ صَرِيحُهَا ، وَقَدُّ كُنْتُ عَازِمًا عَلَى أَنْ لاَ أَنْبُسَ نَبْسَةً وَلاَ أَكْتُبَ فَى الْمَسْأَلَة كَلَمَةً بَعْدَ مَا كَـتَبْتُ أَوَّلا خَوْفًا مِنْ مُرَاجَعَة الْكَلاَم وَزَلاَّت الْأَلْسُنِ وَالْأَقْلاَمِ ، لِئَلاَّ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى مَـالاَ يَليقُ فتسبَح نجود مُتَّسعَةً لاَ تَضيقُ وَكَفَانِي فِي الْمَسْأَلَةَ جَوَابٌ مَحْمُ ودٌ ، وَرَبُّنَا تَعَالَى لاَ غَيْرُهُ الْمَحْمُودُ ، لكن بَعْدَ مَا كَتَبْتُ عَنَّ لِي أَنْ أَكْتُبَ هَذه الْكَلمَاتِ فِي آخِر مَا كَتَبْتُ فِي الْوَرَقَاتِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفيقُ ، لَارَبَّ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ عَلَى الْحَقِّ سواهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَقَيَّدَ هَذَا مُفْتِيًا بِهِ فَقِيرُ مَوْلاًهُ الْقصرى بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُخْتَارِ لَطَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْجَمِيعِ . آمِينَ .

ذَلِكَ الْفَصْلِ فِي الْبِرَّ فَتْرَةً وَأَنْهَا رودقة وَخَابَ شَفَقَة الْمَذْكُورِ اسْمُهُ فِي قَطْعَة كُلِّ بَيْتِ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَ الْقَصِيدَةِ ، وَسَبَبَ إِنْشَادِي لَهَا شَدَّةُ شَوْقِي به، وَتَذَكُّره عنْدَ الْوَقَائِعِ ، وَاضْطِرارِي إِلَيْـه في كُلِّ نَازِلَة وَاقعَة وَمَـسْأَلَةٌ غَامـضَةٌ فَأَنْشَـدْتُ أَقُولُ شِعْرًا هَدِيَّةً مِنِّي إِلَيْهِ وَتَذَكَّرًا وَشَفَاءً لمَا في الصُّدُور ، وَهَذَا نَصُّهُ :

يُحَاولُ عَفْواً مَا يَجِي وَمَا مَضَى رِيَاسَةَ عِلْمِ الْفِقْهِ دَرْسًا وَفِي الْقصر حَــبَــاهُ بذَارِبِ الْوَرَى وَلَهُ قَــضَى وَمِنْ عِلْمِهِ تَجْنِي الْعُلُومُ وَنَقْسَتَضى وَكُلُّ قَــمَــرِ زَانَـهُ وَبِهِ ارْتَـضَى كَـمَـا قَبْلُ قَـصْـرُنَا وَلاَتَ به أَضَـاءَتْ وَهَيَّجَـهُ شُوْقِي إلَيْـه تَمَخَّـضَا وَقَوْلُكَ فِي الْفَتْوَى وَفِي الْحُكْم مُرْتَضَى وَبَعْدُ فَسِالْفَتُوى بُليتَ وَبَالْقَضَا وَمَنْ لَمْ يَجِـدْ مَاءً بِهَـا التَّرابِ عِـوَضًا يكُونُ به عنْدي صَحيحًا وَمُ مَرَّضًا وَذَلِكَ قَدْ أَضْنَى بَوَادِيَ وَأَمْرَضَا وَمَا حَالَتِي إِذْ مَا الْخِلاَفُ تَقَرَّضَا وَللدُّرْسِ مَلْقيَّ وَالْفَتَاوَى وَالْقَضَا تَمَّتْ الْقَطْعَةُ وَبَعْضٌ يُسمِّيها قَصِيدَةً ، وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ [] (١) عَلَى

سَلاَمٌ عَلَى طُول اللَّيَالِي مُـجَدَّدا إِلَى مَنْ لَهُ بَدُواً وَحَضَرًا قَدْ انْتَهَتْ وَذَاكَ هُوَ الْقَـصْرِي نَجْلُ مُـحَمَّـد فَمنْ فَهُمه الأَفْهَامُ تَزْدَادُ كَتْرَةً أَقَرَّ لَهُ بِالْفَضْلِ كُلُّ مُعاصي اعزت به النعم رضاء بطاحها فَهَذَا صَريحٌ خَالصٌ فِي جَوَارحي فَكُلُّ كَلاَم غَيْرُ قَوْلِكَ سَاقِطُ وَكُنْتُ لَنَا ضَوْءًا بِكَ النَّاسُ تَهْتَدي وَلَسْتَ لِذَا أَهْلاً وَلاَ لِـي مَـهْـرَبُ إِذَا بَانَ لِي قَـوْلٌ فَلَمْ أَدْرِ وَجْهَـهُ وأَتَتْ عَلَى جَعْدُ مِنْ الدَّارِ نَائِيًا أشر لي بوَجْـهِ الْحُكْمِ فيـمَا أُريدُهُ وَإِلاَّ فَمَنْنِيُّ وَإِنيًا مُتَحَيِّراً

⁽١) كلمة لم أتبينها في الأصل .

هَذَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَكَتَبَهُ نَاشِرُهُ الْمَرَوَانُ رَزَقَهُ اللَّهُ رِضَى المنان ، آمين . وَأَجَابَهُ شَيْخُنَا بِمَا نَصُّهُ :

إِلَى تُرْجَمَانِ الْفِقْهِ بَحْرِ الْتِقَاطِهِ وَمُوضِّحُ مَا قَدْ نَاكَرَ الْقَلْبُ شَارِدُهُ [ق/٥]

عَلَى عَرْشه فَانْقَادَ برجوه حَاسدُهُ كَذَّابًا فَقَدْ بَاحَتْ بذَاكَ أَبَاعِدُهُ وجاوزت حيث النجم تحمدت مارده وقد حزت قصب السبق ما أتت فائدة جمعت رفوضي الفقه والفقه شاهده يروح ويغدوا في الليالــي يعاهـــده بــه مستعینا نابذاً من یباعــده وخفه يريك الحق سهلا مراشده ولم يحك تضعيفًا لديم تشاهمده يسمى إذا ولاه ذو الفضل شاهده إذا لم يشهر عندك القول رافده على الأورع المرجوع على تسسوارده ترى بها ما ترى فاحفظه وقيت مسانده تكون منع الكون والكون حامده وسل لى رضًا وادأب تعاهده

فَالْحَـقُ أُولاَهُ بِأُخْـراَهُ واستـوى وَالْبَحْرُ حَمَدْتُ مَا اسْتَطَعتُ ولا تخفه ترسل أيامي وأنا لست بمقصر على تفسك أربع إن كعبك قد على جمعت رفوضي الخلق للحق بعدما فأصبحت شمسا والقضاء كواكب سلام على عز الكواكب والحصي وبعد فكن بالله يا حب لائذًا ولا تخش خ أحكامه لومة لائـــم وإن لاح قول لـم يشهـــر قائلـــه فذاك المشهور كما في ابن عاصم ورَجح بأقوال البحُور خلافهـم وقدم إذا خاولت الأعلم ذا التقى وراجع إذا شئت تبصرة وصل إلهي ثم سلم علي الذي ولا تنس مـن صالح ترتجــيه لــى

نُوازِلُ الشَّهَاداتِ

(٢٠٥٣) [1] سُؤَالُ : عَنْ امْرَأَة بِيَدَهَا وَفِي جَوْزِهَا عَبِيدٌ أَزَيْدُ مِنْ خَمْسِ سَيْنَ ، وَهِي تَدَّعِي أَنَّهُمْ مِلْكُهَا ، وَأَعْتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكُلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرْحَلُ بِهِمْ لَمَنْ تَزَوَّجَتْ لَهُ ، وَلَهَا أَخُ لَمْ يُنْكِرْ وَلَمْ يُغَيِّرُ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يُنَازِعْهَا فِيه إِلَى أَنْ صَارَ لِرَحْمَة رَبِّهِ الْكَرِيمِ ، وَهَذَا تَعْرِفُهُ قَبِيلَتُهُمَا ، قَبْلَ وَفَاة الأَخِ ادَّعَتْ ابْنَتُهُ أَنَّ لَا بِيهَا نَصِيبًا مِنْهُمْ ، فَهَلْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا وَتُقْبَلُ بَيَنتُهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَواًبُهُ : لاَ تُسْمَعُ ولاَ تُقْبَلُ مِنْهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَالشَّاهِدُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ وَالْدِهَا ، وَأَحْرَى هِيَ مِنْ الْعَبْعِيدِ بِالْعِتْقِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلَهِ: وَإِنْ فَوَتَهُ بِالْهِبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الْعَتْقِ ، أَوْ التَّدْبِيرِ ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَسَكَتَ حَتَّى فَوَتَهُ بِالْهِبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الْعَتْقِ ، أَوْ التَّدْبِيرِ ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَسَلَا وَسَكَتَ حَتَّى انْقَضَى الْمَجْلِسُ فَلاَ شَيءَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَقَامَ حِينَ عَلَمَ فَهُو عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلاَّ بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ فَلاَ شَيءَ لَهُ وَالشَّاهِدُ أَيْضًا عَلَى بُطُلانِ وَعُواهَا وَعَدَمَ قَبُولَ بَيْنَتِهَا ، بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ أَيْضًا عَنْهَا مُنْهَدَرٌ بِغَيْرِ الْعِتْقِ مَا أَشَارَ وَعُواهَا وَعَدَمَ قَبُولَ بَيْنَتِهَا ، بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ أَيْضًا عَنْهَا مُنْهَدَرٌ بِغَيْرِ الْعِتْقِ مَا أَشَارَ فَوْاهُ اللَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَوَى الدَّرُوقِ عَنْدَ تَكَلُّمُهُ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَوَى الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الأَجْنَبِيَ . . .) (١) إلَخْ بِقَوْلِهِ : وَمَفْهُومُ الْحَصْرِ فِي كَلاَمِهِ يَقْتَضِي أَنَ عُنْرَهَا فِي الأَجْنَبِيَّ . . .) (١) إلَخْ بِقَوْلِهِ : وَمَفْهُومُ الْحَيَازَةِ لَكِنْ هَذَا الْمَفْهُومُ لَا مَعْدَا وَعَيْرَهَ لِكِنْ هَذَا الْمَضُوصُ خَلَاهُ أَنْ قَالَ بَعْدَ كَلاَمٍ طُويلٍ مَا نَصَّهُ : وَزَادَ فِي النَّوَادِرِ " : وَأَمَّا مُدَّةُ الْحِيَازَةِ فِيمَا مَدَى الْعَقَارِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ ، فَقَالَ ابْنُ

⁽۱) مختصر خليل [ص/ ۲۷۲) .

يُونُسَ وَغَيْرُهُ مِنْ كتابِ ابْنِ حَبِيبِ : قَالَ مُطْرَفٌ : وَمَا حَازَ بَعْضُهُمْ عَنْ الْوَرَثَةِ وَالشَّرُكَاءِ مِنْ الْعَبِيدِ وَالإِمَاءِ وَالدَّوَابِّ وَالْحَيَوَانِ ، وَجَمِيعِ الْعُرُوضِ يَخْتَدِمُ وَيُرْكَبُ وَيُحْتَلِبُ وَتُمْتَهَنُ الْعُرُوضُ ، فَلاَ يُقْطَعُ حَقُّ الْبَاقِينَ مَا لَمْ يَطُلُ ، وَيَرْكَبُ وَيُحْتَلِبُ وَتُمْتَهَنُ الْعُرُوضُ ، فَلاَ يُقْطَعُ حَقُّ الْبَاقِينَ مَا لَمْ يَطُلُ ، وَالطُّولُ فِي ذَلِكَ دُونَ الطُّولِ بَيْنَهُمْ فِي حِيبَازَةِ الدُّورِ وَالأَرْضِينَ بِالسَّكْنَى وَالطُّولُ فِي ذَلِكَ دُونَ الطُّولِ بَيْنَهُمْ فِي حِيبَازَةِ الدُّورِ وَالأَرْضِينَ بِالسَّكْنَى وَالأَرْدِرَاعِ وَفَوْقَ حِيازَةِ الأَجْنَبِيِّ عَلَى الأَجْنَبِيتِينَ مَا لَمْ يُحْدِثُ الْحَائِزُ عِتْقًا أَوْ وَالأَرْدِرَاعِ وَفَوْقَ حِيازَةِ الأَجْنَبِيِّ عَلَى الأَجْنَبِيتِينَ مَا لَمْ يُحْدِثُ الْحَائِزُ عِتْقًا أَوْ يَقُطُعُ الثِيابِ ، وَالْبَاقُونَ لاَ يَقُومُونَ وَلاَ يُغِيرُونَ بِحِدْثَانِهِ ، وَنَحْوِهِ لـ (عج) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

وَمَفْهُومُ الْحَصْرِ يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ الدَّارِ وَغَيْرِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلأَقَارِبِ فِي مُدَّةِ الْحَيَارَةِ وَلاَ عَمَلَ عَلَى هَذَا الْمَفْهُومِ لِلنَّصِّ. انْتَهَى .

وَمَا أَشَارَ لَهُ مِنْ النَّصِّ مُوهِمًا يَأْتِي قَرِيبًا عَنْ ابْنِ يُونُسَ ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْحِيَازَةَ فِي غَيْرِهِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ أَيْضًا ، وَحَاصِلُ مَا يُفِيدُ مَا نَقَلَهُ أَنَّ مُدَّةَ الْحِيَازَةِ كَمَا تَفْتَرِقُ فِي الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَجْنَبِيِّ تَفْتَرِقُ مَا يَفْيدُ مَا نَقَلَهُ أَنَّ مُدَّةَ الْحِيَازَةِ كَمَا تَفْتَرِقُ فِي الْعَقَارِ فِي الْأَجْنَبِيِّ تَفْتَرِقُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ غَيْرَ أَنَّ مُدَّةَ الْحِيَازَةِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَجْنَبِيِّ دُونَ مُدَّتِهَا فِي الأَقَارِبِ فَهِي فَوْقَ مُدَّةَ الأَجْنَبِيِّ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ ، وَدُونَ مُدَّةً الْعَقَارِ مِنْ مُدَّةً الْعَقَارِ مِنْ غَيْرِهِ فِي الْأَقَارِبِ أَيْفَا ، لَكِنَّ مُدَّةً غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَكْثَر مِنْ مُدَّةً في الأَقَارِبِ أَيْفَا ، لَكِنَّ مُدَّةً غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَكْثَر مِنْ مُدَّةً في الأَقَارِ مِنْ مُدَّة في الأَقَارِبِ أَيْفَا ، لَكِنَّ مُدَّةً غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَكْثَر مِنْ مُدَّة في الأَقَارِبِ أَيْفَا ، لَكِنَّ مُدَّةً غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَنْهُ مَدُ أَنَّهُ مَا أَنَّهُ مَنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَيْفَا ، لَكِنَّ مُدَّةً غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَيْفُ مَنْ مُدَةِ في الأَقَارِبِ أَيْفَارِ مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَيْفَار مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَكْثَر مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَيْفَار مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَنْفِيلًا ، لَكِنَّ مُدَّةً غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَكْثُر مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَنْعَارِهِ اللْعَقَارِ مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَنْفَارِ مِنْ مُدَةٍ في الأَقَارِبِ أَنْهِ في الْمُعَلِّرِ اللْعَقَارِ مِنْ مُدَةً في الْأَقَارِبِ أَنْهُ الْمُ أَنْهُ الْمُعَلِّةِ في الْمُعَلِّةِ الْمُؤْونِ اللْعَقَارِ مَنْ مُدَةً في الْمُقَارِ الْعَقَارِ مِنْ مُدَةً في الأَقَارِبِ أَيْمِ اللْمُ الْمُؤْلِ الْمُولِ الْمُؤْمِنِ اللْعُقَارِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُولِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُعَلِّةِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمِثْمُولِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْعُقَارِ الْمُؤْمِ

فَإِنَّهُ قَـالَ ابْنُ يُونُسَ وَغَيرهُ مِـنْ "كتَابِ ابْنِ حَبِيبِ" قَالَ مُطْرَفٌ: وَمَـا حَازَ بَعْضُهُمْ _ يَعْني الْوَرَثَةَ وَالشُّرِكَاءَ مِنْ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَالْوَرَثَةَ وَالشُّركَاءَ مِنْ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَالْوَرَثَةَ وَالشُّركَاءَ مِنْ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَالدَّوَابُ وَالشُّركَاءَ مِنْ الْعَبِيدِ وَالإِمَاءِ وَالدَّوَابُ إِلَى آخِرِ كَلامِ ابْنِ مَرْزُوقٍ الْمُتَقَدِّمِ فَلاَ نَطيلُ بِإِعادَتِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (عَجَ» مَعَ حَذْف وَاخْتِصَارِ .

فبانَ لنَاظِرِهِ أَنَّ قَـدْرَ مُدَّة الْحيَارَة في هَذه الْمَسَالَة تَزِيدُ عَلَى مُـدَّة الْحيَارَة في هَذه الْمَسَالَة تَزِيدُ عَلَى مُـدَّة الْحيَارَة في هَذه الْمَسْالَة تَزِيدُ عَلَى مُدَّة الْحيَارَة بَـيْنَ الأَجَانِبِ فِي غَيْرِ الْعَـقَارِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا هَذه الْمَسْالَة تَزِيدُ عَلَى مُدَّة الْحيارَة بَيْنَ الأَجَانِبِ فِي غَيْرِ الْعَـقَارِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا اللَّهَيْخِ خَلِيلٍ: (فَفي الدَّابَّةِ وأَمَة الْخِدْمَة سَنَتَانَ ، ويُزَادُ فِي عَبْد وعَرْضٍ)(١) انْتَهَى.

وَدُونَ مُدَّةِ الْحِيَازَةِ بَيْنَ الأَجَانِبِ فِي الْعَقَارِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ أَيضًا: (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ ، ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ بِلاَ مَانِعَ عَشْرَ سِنِينَ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ وَلا بَيِّنَتُهُ) (٢) إِلَخْ .

فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ مُدَّةَ الْحِيَارَةِ فِي مَسْأَلِينَا هَذِه تَزِيدُ عَلَى ثَلاثِ سَيْنَ وَمَنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِه الْحِيَازَةَ قَدْ حُصْلَتْ بَيْنَ رَبَّة وَتَنْقُصُ عَنْ عَشْرِ سِنِينَ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِه الْحِيَازَةَ قَدْ حُصْلَتْ بَيْنَ رَبَّة الْعَبِيد وَأَخِيهَا كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا مِنْ قَبِيلَتِهِمَا وَغَيَّرِهَا، وَيَتَفَرُّغُ عَنْ هَذَا بُطَلانُ دَعْوَى الْمُدِّعَية الْمَذْكُورَة ، فَلاَ يَجُوزُ لأَحَد مِنْ الطَّلَبَة سَماعُهَا عَنْ هَذَا بُطَلانُ دَعْوَى الْمُدَّعِية الْمَذْكُورَة ، فَلاَ يَجُوزُ لأَحَد مِنْ الطَّلَبَة سَماعُهَا مَنْ هَذَا لللَّهُ اللهَ الْعَلْمَ اللهَ الْعَرْفَ وَالْعَادَة لَهَا، فَفَى «عج» : وَإِنَّمَا لَمَ تُسْمَعُ لأَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَة الْمَذْكُورة ، وتَصرَّفَ غَيْرُهُ عَلَى عَيْنه فِيهَا بِمَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِ الْحَاتَةِ لأَنَّ الْعَادَة جَرَتْ أَنْ لاَ يَسْكُتَ الإِنْسَانُ عَنْ مِلْكِهِ هَذِه الْمُدَّةَ الْمُذَكُورة ، وتَصرَّفَ غَيْرُهُ عَلَى عَيْنه فِيهَا بِمَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِ الْحَاتَةِ لأَنَّ الْعَادَة جَرَتْ أَنْ لاَ يَسْكُتَ الإِنْسَانُ عَنْ مِلْكِهِ هَذِه الْمُذَّةَ الْمُذَّةُ الْتَهَى . .

وَنَحْوُهُ ل «مخ» أَشَارَ إِلِيهِ بِقَوْلِهِ: إِنَّ كُلَّ دَعْوَى يَنْفِيهَا الْعُرْفُ وَتُكَذِّبُهَا

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۷۲).

⁽٢) المصدر السابق.

الْعَادَةُ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ مَسْمُوعَة قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ (١) انْتَهَى .

الْمُرَادُ مِنْهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَبِيدَ لِرَبَّتِهِمْ الْمَذْكُورَة لِتَصَرَّفَها فيهم بالْعتق ورَحِيلها بِهَمْ لَمَنْ زُوِّجَتْ لَهُ ، وَانْضَمَّ إِلَى ذَلكَ طُولُ حَيازَتها لأَنَّهَا تَزيدُ عَلَى خَمْسِ سنينَ وَلَمْ يُنَازِعْهَا فِيهَا إِلاَّ ابْنَةُ أَخِيهَا الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ وَفَاتِهِ فَدَعْوى وَالدَهَا فِيهِمْ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ بَاطِلةٌ ، وأحرى هِي وَمَنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ سُقُوطَ الأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ سُقُوطَ [ق / ٧٨٦] الْفَرْع كَمَا في قَواعَد أَتُمَّتَنَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٤) [٢] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

أَمَا بَعْدُ :

فَلْيَكُنْ فِي عِلْم مَنْ يَقَفْ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مَـمَّنْ لَهُ دِرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ فِي الْعَلْمِ بِأَنَّ دَعُوى فَلَانَ عَلَى مُعْتَقِ فُلاَنَةَ بِأَنَّهُ أَوْضَحَهُ فِي الرَّأْسِ بِحَضْرَةِ أَخِيهِ فُلان وَابْنَةٍ عَمَّـتِهِ فَلانَ عَمَّـه لا عِبْرَةً بِهَا وَلا يُلتَـفَتُ إِلَيْهَا ، وَلاَ عَمَلَ عَلَـيْهَا شَرِعًا لِعَدَم عَدَالَةِ الشَّهُودِ الْمَذْكُورِينَ فَفِي رَجَز ابْن عَاصِم :

وَالَّذِي قَدْ [أعلَّنَا] (٢) بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلْيسَ تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَلا يَعدِلُ قَالَ شَارِحُهُ مَعلَنًا بِالشَّرِّ وَمَا قَالَ شَارِحُهُ مَعَلِنًا بِالشَّرِّ وَمَا لاَ يَطِينُ اللهَّامُ وَلا يَصِحُ تَعَديلُهُ لأَنَّ حَالَتَهُ الَّتِي أَعْلَنَ بِهَا مُكَذَّبَةٌ لِمَنْ لاَ يَطِيقُ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ ا

يُريدُ تَعْدِيلَهُ انْتَهَى .

وَقَالَ الْمُتَيْطِي: لاَ يَقبَلُ الْقَاضِي فِيمَنْ عَلِمَ جُرْحَتَهُ تَعْدِيلاً مِمَّنْ يَشْهَدُ بِهِ انْتَهَى.

وَقَالَ "س": فَغَيْرُ الْعَدْلِ مِنْ مَسْتُورٍ وَفَاسِقٍ عَدَمٌ انْتَهَى.

⁽١) سورة الأعراف : (١٩٩) .

⁽٢) في الأصل: أعلناه.

⁽٣) شرح ميارة (١ / ٨٣).

وَفِي «نَوَازِل» (عج): فَإِنْ شَهِدَ رَجُلاَنِ فَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ الْعُدُولِ ، فَإِنْ قَامَ بِهِمَا أَوْ بِهِمْ وَصْفُ الْفَسْقِ فَلاَ يُلْتَفَتُ لَهِذِهِ الشَّهَادَةِ وَلاَ لِلْحُكْمِ بِهَا وَلَوْ مَنْ الْمُخَالَفَ لَأَنَّ أَتُمَتَنَا حَكُوا الْاتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ قَصَاءَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِينَ بَاطُلٌ وَلَوْ كَانَ لَأَنَّ مَلَكِيٍّ ، وَلَوْ كَانَ الشَّاهِدَانِ أَوْ الشُهُودُ مَمَّنَ جَهُلَ حَالُهُ فَلا عِبْرَةَ بِالشَّهَادَةِ وَلَا يَعْرُ مَالِكِيٍّ ، وَلَوْ كَانَ الشَّاهِدَانِ أَوْ الشُهُودُ مَمَّنَ جَهُلَ حَالُهُ فَلا عِبْرَةَ بِالشَّهَادَةِ وَالْحَاصِلَةِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا أَصْلَحَ أَهْلَ النَّاحِيةِ . أَوْ كَانُوا مِنْ أَصْلَحَهِمْ ، وَلَمْ يُكُونُوا عَلَى الْقَوْلِ الْمُصوِّبِ كَالْعِشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ أَوْ الأَرْبَعِينَ أَوْ التَّهَى .

مُرَادُنَا منْ كَلاَمه :

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ اتَّضَح لِلنَّاظِرِ عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ الْمَذْكُورِينَ لِقَيَام وَصْفِ الْفِسْقِ بِهِمْ كَمَا يعْلَمُ ذَلَكَ كُلُّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَلاَ يَجُوزُ لِمَنْ رُفَعَتْ إلَيْهِ شَهَادَتُهُمْ قَبْولُهَا وَلَو عَلِمَ صَدْقَهُمْ بِمَا شَهِدُوا بِهِ لِمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ بِقَوْلِهِ:

وَعِلْمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لا يُبيحُ أَنْ يَقْبَلَ مَا تَحمَّلاَ

قَال شَارِحُهُ مَيَارَةُ فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلامِهِ (١): يَعْنِي إِنْ عَلَمَ الْقَاضِي بِصِدْقِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْل لاَ يُبِيحُ لَهُ قَبُولَ شَهَادَتَه ، لَأَنَّ ذَلِكَ آيلٌ إِلَى حُكْمِهِ بِعَلْمِه ، وَسَبَبًا لَيْسَ بِعَدْل لاَ يُبِيحُ لَهُ قَبُولُ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْل غَيْرُ مُعْتَبَرة شَرْعًا فَهِي كَالْمَعْدُومَة لِتَطَرُّقِ التُّهَمَةِ إِلَيْه ، لأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْل غَيْرُ مُعْتَبَرة شَرْعًا فَهِي كَالْمَعْدُومَة حِسًا ، وَقَالَ ﴿ يَحُكُمُ بِهِ ذَوا حَسًا ، وَقَالَ ﴿ يَحُكُمُ بِهِ ذَوا عَدْل مَنكُمْ ﴾ (٣).

وَحَكَى ابْنُ يُونِنُسَ عَنْ سَحْنُونَ ، قَالَ: لَوْ شَهِدَ شَاهِدَانَ لَيْسَا بِعَدْلَيْنِ عَلَي مَا

⁽١) شرح ميارة (١ / ٥١).

⁽٢) سورة البقرة (٢٨٢).

⁽٣) سورة المائدة (٩٥).

أَعْلَمُ أَنَّهُ حَقُّ لَمْ أَقْضِ بِشَهَادَتِهِمَا ، لأَنِّى أَقُولُ فِي كَتَابِ حُكْمِي بَعْدَ أَنْ صَحَّتُ عندي عَدَالتُهُمَا وَإِنَّمَا صَحَّ عندي جُرحتُهَمَا ، وَقَالَ نَحْوهُ ابْنُ الْمَاجِشُونَ وَابْنُ كَنَانَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: وَالْحُكْمُ بَرِدِّ شَهَادَة الْفَاسِقِ حَقُّ لله ولَوْ شَهِدَ بِحَقِّ انْتَهَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ عَبْرَةَ بِشَهَادَة أُولَئكَ الشَّهُ وَد لشُهْرَتِهِمْ بِالْفَسْقِ وَإِعْلاَنِهِمْ بِالْجَرِيَة وَالْحَرَى سَيِّدَتُهُ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لاَ تُوجَبُ شَيْئًا عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ وَأَحْرَى سَيِّدَتُهُ النَّي وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لاَ تُوجَبُ شَيْئًا عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ وَأَحْرَى سَيِّدَتُهُ الَّتِي الْمَنْ فَي (تَحْفَة الْحُكَامِ) مَا نَصَّهُ: خَامِسَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَمَلٌ، وَهِي الشَّهَادَةُ التَّتِي لاَ تُحْمَلُ كَشَاهِدِ الزُّورِ والابْنِ للأَبِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا أَتَى. انْتَهَى . النَّهَى . النَّهَى . النَّهَى . النَّهَى . النَّهَى . النَّهَى الْمُعْرَقِ لاَ تُحْمَلُ كَشَاهِدِ الزُّورِ والابْنِ للأَبِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا أَتَى . انْتَهَى .

وَيُحرّمُ عَلَى الْقَاضِي الَّذِي رُفِعَتْ إِلَيْهِ السَّهَادَةُ الْحُكْمُ بِهَا وَلَوْ عَلَمَ صِدْقَ أَهْلَهَا ، فَإِنْ حَكَمَ بِهَا فَحُكْمُهُ بَاطِلٌ ، وَيَجِبُ نَقْضُهُ عَلَى مَن رَفَعَ إِلَيْهِ مِنْ الطَّلَبَةِ ، كَمَا يُشِير إلى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ يَعْدَادِ الْمَسَائِلِ التِي يَجِبُ نَقْضُ الْحُكْمِ بِهَا بِقَوْلِهِ : (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِفَاسِقِينَ) (١) وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : (أَوْ شَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِفَاسِقِينَ) (١) وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : (أَوْ شَهَادَةُ قَاض) .

قالَ «مَخ» (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ وَذَلِكَ يَنْقُضُ حُكْمَ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ كَافِرٍ عَلَي مِثْلِهِ، وَعَلَى مُسْلِمٍ أَيْ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ بِدلِيل قَولِهِ الآتِي: (أَو طَاهِرٍ) إِلَخْ.

وَقَالَ «مخ» قَبْلَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ : وَمَثَالٌ جَلِيُّ الْقِيَاسِ إِذَا حَكَمَ شِهَادَةِ الْكَافِرِ لِأَنَّ الْمُنَاصِبِ لِأَنَّ الْمُنَاصِبِ الْفَاسِقِ لاَ تَجُوزُ ، فَالْكَافِرُ أَشَدُّ فَسُوقًا ، وَأَبْعَدُ عَنْ الْمَنَاصِبِ الشَّرْعِيَّةِ في مَقْتَضَى الْقِياسِ انْتَهَى.

وَاللَّهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِن الطَّلَبَةِ بِأَنَّ تَلْكَ الشَّهَادَةَ لاَ تُوجِبُ يَمِينًا عَلَى الْمُعْتِقِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ بَلُوغِهِ وَهِي يَمِينُ إِنْكَارٍ فَلاَ يَحْلِفُهَا إِلاَّ الْبَالِغُ الرَّشِيدُ كَمَا فِي

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦١).

⁽۲) حاشية الخرشي (۷ / ۱۹۲).

نُصُوصِ أَثَّمَتَنَا مِنْ رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ وَغَيْرِهِ ، فَلاَ نَطِيلُ بِذْكِرِ كَلاَمِهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَأَحْرَى سَيِّدَتُهُ الَّتِي أَعْتَقْتُهُ لِلْقَاعِدَةُ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ لاَ تَحْلَفُ لِمُسْتَحِقٍّ غَيْرِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لاَ دَعْوَى وَلاَ حُجَّةَ وَلا مُطَالَبَةَ بِشَيء مَا للْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ وَلاَ عَلَى السَيِّدَة الْمَذْكُورَة وَلَوْ أَقَرَّ الْمعْتَقُ بَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عَلَى الْمُعْتَقُ الْمَنْ مُوسَجُورٌ عَلَيْه بِالصَّبِيِّ كَمَا يُشير إلى ذَلِكَ الشَّيْخُ وَلَيْ بِالصَّبِيِّ كَمَا يُشير إلى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِه عَنْدَ رأس بَابِ الإقْرَار بِمَفْهُومِ قَوْلُه: (بِلاَ حَجْر)(١) انْتَهَى. وَلَوْ قَدَّرْنَا تَقُديرًا فَاسَدًا أَنَّ الْمُعْتَقَ الْمَدْتَقِ الْمَدْخُورَ مَا زالَ عَلَى رَقْبَتِه الرِّقُّ لَمْ يَحِبْ للمُدَّعَى شَيْدته إلاَّ الْيَمِينُ فَقَطْ، وَتَحْلَفُهَا عَلَى نَفْي الْعلْمِ أَي تَعْلَفُ بِاللَّه الَّذِي لاَ إِلَّا هُو بَأَنَّهَا لاَ عَلَى مَقْدِهِ الْمُدَّعِي فِي رَأَسِه، وتَسْقُطُ لاَ إِللَّه اللَّذِي الْمُدَّعِي ، كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ، وَعَنْ الأَرْشِ السَّيَدُ.

وَقَدَ صَرَّحَ بَذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الأَعَمَش فِي «نَوازِلِهِ» وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِم فِي أُرْجُوزَتَه :

وَمُثْبَتٌ لِغَيْرِهِ ذَاكَ اقْتَفَى وَإِنْ نُفَي فَالَّنْفِي لِلْعِلْمِ كَفَى (٢) وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَجُزُ الْبَيْتِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٥) [٣] سُؤَالُ: عَنْ شَخْصِ فِي بَلَدَكُمْ مَثَلاً يُطَالَبُ آخَرَ فِي بَلَدَنَا بِحَقِّ. وَأَتَاكُمْ بِبَيِّنَة عَلَى حَقِّه لَتَنْقَلُوا لَهُ شَهَادَتُهُمَا فِي قَرْطَاسِ فَفَعَلْتُمْ ذَلِكَ وَزَكَيْتُمُ الْبَيِّنَةَ وَأَتَاكُمْ بِبَيِّنَة عَلَى حَقِّه لَتَنْقَلُوا لَهُ شَهَادَتُهُمَا فِي قَرْطَاسِ فَفَعَلْتُمْ ذَلِكَ وَزَكَيْتُمُ الْبَيِّنَةَ وَالْبَيِّنَةَ وَعُيدُ فِي كُونِ صَاحَبِ الْحَقِّ إِذَا أَتَانَا بِكَتَابِهِ الْمَذْكُورِ فَلاَ تُكَلِّفُوه بِتَرْكِية أَخْرَى لِلْبَيِّنَة الْمَذْكُورَة ، أَوْ كَيْفَ الْحُكُمْ فِي خَلَكَ؟

جَوَابُهُ: لاَ رَيْبَ فِي جَوَازِ تِلْكَ التَّزْكِيَةِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ:

مختصر خلیل: (ص/ ۲۲۱).

⁽٢) انظر شرح ميارة (١ / ١٦٢).

(وَجَازَ تَزْكَيةُ نَاقِلِ أَصْلُه)(١) وَأَمَّا تَزْكِيةُ الأُصْلِ للنَّاقِلِ فَغَيْرُ جَائِزَة ، وَكَذَلِكَ تَزُكِيةُ الشَّاهِد لمَنْ شَهِدَ مَعَهُ أَصْلاً أَوْ نَقْلاً ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ جَوازِ تَزْكَيتِكُمْ لَمَنْ نَقَلْتُمْ [ق/ ٧٨٧] عَنْهُمْ الاكْتَفَاءَ بِهَا عَنْ تَكْليف صَاحِب الْحَقِّ بِتَزْكَية أُخرى للنَّيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، حَيْثُ كَانَ مَعكُم غَيْرُكُمْ فِي التَّزْكِيةِ وَتَوَفَّرَتْ فيه شُرُوطُ التَّزْكِية الْمَذْكُورَة في مَحَالِّهَا فَلاَ نَطيلُ بِذَكْرِهَا، وَأَمَّا أَنْتُم فَشُرُوط التَّزْكَية مُتُوفِّرَةُ فِيكُمْ وَللّهِ الْحَمْدُ وَالشّكُورُ عَلَى ذَلِكَ، وَلاَ بُدَّ أَنَّ يَنْضَمَّ إِلَى هَذَا مَعْرِفَةُ وَخَطٍّ مَنْ مَعكُم عَيْرِفُ مَشْهَادة الْحُطِّ الْمُشَارِ إِلْيها بِقَوْلِ الشّيْحِ خَلِيلِ إِنْ عَيْرَفُ مَشْهَدَهُ وَتَحَمَّلَهَا عَدُلاً إِلَىٰ الشّيْحِ خَلِيلٍ إِنْ عَرَفْ مَا اللّهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلاَ بُدَّ مَشْهَدَهُ وَتَحَمَّلَهَا عَدُلاً إِلَىٰ الشّيْحِ خَلِيلٍ إِنْ عَرَفْ مَا مُعْرِفَةً وَلَا الشّيْحِ خَلِيلٍ إِنْ عَوْلُ الشّيخ خَلِيلٍ إِنْ عَرَفْ مَا اللّهُ عَلَى أَلْمُ عَيْنِ ، وَأَنّهُ كَأَنَ يَعْرِفُ مَشْهَدَهُ وَتَحَمَّلَهَا عَدُلاً إِلَخْ . انْتَهَى وَاللّهُ تَعَلَى أَعْلَمُ مُن اللّهُ عَلَى أَعْلَمُ مُ عَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَمُ مُ اللّهُ عَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى إِلَى اللّهَ أَعْلَى أَعْلَمُ مُ اللّهُ أَعْلَمُ مُ اللّهُ أَعْلَى إِلَا لَهُ أَا الْتُعْمَى وَاللّهُ الْعَلَى أَعْلَى إِلَيْهُ الْعَلَى أَعْلَى إِلَى السَّلَا الْعَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَا الْعَلَا الْعَلَى أَعْلَى أَعْلَى إِلَا لَا أَنْ الْعَلَى أَعْلَى أَلَا الْعَلَى أَعْلَى أَلَا أَلَا الْعِلَى الْعَلَى أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا الْعَلَى أَلَا أَلَا الْعَلَى أَلَا أَلَا الْعَلَى أَلَا أَلَا الْعَلَا الْعَلَى الْعُلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَى أَلَا الْعَ

(٢٠٥٦) [٤] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ: أَمَّا بَعْدُ فَقُوْلُكُمْ فِي السُّؤَال : إِنَّ فَلانَ ابْنَ فَلانَ ابْنَ فَلانَ أَنَّ فَلانَ ابْنَ فَلانَ أَنَّ فَلانَ أَنَّ فَلانَ أَنَّ فَلانَ أَقَلَ أَعَرْتُ بِأَنَّهَا اشْتَرَتْ نَصِيبَ أَهْلِهَا مِنْ الدَّارِ إِلاَّ نَصِيبَ فَلانِ ابْنِ فُلانِ بِتَسْعِينَ مِثْقَ الاَّ فَهَلَ يُلْتَفَتُ عَلَي شَهَادَةِ هَذَا مَعَ شُهُودِهَا أَمْ لاَ؟

فَجَواًبُهُ: لاَ يُلْتَفَتُ إِلَى شَاهِده مَعَ شُهُ وهَا وَلَوْ كَانَ هُو أَعْدَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ ، لأَنَّ مِنْ الْعُلَمَاء مَنْ لاَ يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ مُطُلَقًا ، فَفِي الشَّيْخ خَليلِ فِي مَبْحَث التَّرْجِيحَات مَا نَصَّهُ: (وَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِد وَيَمِين) وَاسْتشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ «ق»(٣) بنقله عَنْ ابْنِ حبيب ونَصَّهُ: إِنْ جَاءَ أَحَدُهُمًا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَأَقَامَ الاَّحَرُ شَاهِدًا هُو أَعْدَلُ أَهْل زَمَانِه وَأَرَادَ أَنْ يَحْلف مَعَهُ فَلْيَقْضِ بَالشَّاهِدْيِن انْتَهَى .

وأُمَّا قَوْلُكُمْ: وَادَّعَى بَعْدَ هَذَا أَنَّ الْكَلاَمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فُلانِ ابْنِ فُلاَن إِلَخْ. فَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمُخَاصَمَةَ وَالْمُرَافَعَةَ لاَ تَكُونُ إلاَّ بَيْنَ الْمُدَّعِي وَالْمُشْتَرِي للدَّارِ

مختصر خلیل (ص/ ۲۶۷).

⁽۲) مختصر خلیل (ص / ۲۷۰).

⁽٣) التاج والإكليل (٦ / ٢٠٨).

الْمَـذْكُورَةِ كَـمَا ذَكَـرْتُمْ عَنْ نَوَازِلِ الْمسْيَارِ وَالْوِرْزَازِي عَنْ ابْنِ أَبِي زَمنين وَقَدْ كَفَيْتُمُونِي عُهْدَةَ نَقْل ذَلكَ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ ، وَهَلْ يُلْتَفَتُ إِلَى قَـوْلِهِ بِأَنَّ شُهُـودَ بَيْعِ الدَّارِ مِنْ أَهْلِ وَلاَتَ وَذَلِكَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَـبْحَثِ مَوَانعِ الشَّهَادَةِ : (وَلَا إِنْ اسْتَبَعَدَ كَبَدُويٍّ لحَضَرَيٍّ) (١) .

فَجَواَبُهُ: إِنَّهُ لا يُلْتَفَتُ لِقُولُهِ ذَلِكَ إِذْ لاَ اسْتَبْعَادَ لِشَهَادَةِ حَضَرِيٍّ لِحَضَرِيٍّ كَمَا هُوا مَفْهُ ومُ قَوْلِ الشَّيْخ حَلَيلِ الْمُتَقَدم ، وَالْمُ رَادُ بِالْإِسْبِبْعَادِ الاسْتَتْغَرابِ ، بِأَنْ يَسْتَغْرِبَ الْعَقْلُ شَهَادَةَ هَذَا لِهَذًا ، وَهُوَ عُدُولُ الْحَاضِرِ عَنْ أَهْلِ الْحَضَرِ ، وَيَشْهَدُ يَسْتَغْرِبَ الْعَقْلُ شَهَادَةَ هَذَا لَهَذًا ، وَهُو عُدُولُ الْحَاضِرِ عَنْ أَهْلِ الْحَضَرِ ، وَيَشْهَدُ أَهْلُ الْبَادِيَةِ فِي الشَّهَادَة .

وَأُمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ يُلْتَفَتُ عَلَى دَعْوَاهُ أَنَّ الدَّارَ بِيَدِهِ إِلَخْ .

فَجَوابُهُ: أَنَّهُ لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً فَيهَا لِجَوازِ الْبَيْعِ وَلَيْسَ فِي شَرَاءِ مَا فِي خُصُومَةٌ ، وَالشَّاهِد لذَلكَ مَا فِي «مُخَتَصَرِ البُرزُلِيِّ» وَلَفْظُهُ: مَسْأَلَةٌ : وفي «اللْدَوّنَة » : مَنْ ادّعَى دَاراً بَيد رَجُلِ فَأَثْبَتَ فِيهَا الْخُصُومَة وَلَقْظُهُ: مَسْأَلَةٌ : وفي «اللْدَوّنة » : مَنْ ادّعَى دَاراً بَيد رَجُلِ فَأَثْبَتَ فِيهَا الْخُصُومَة وَأَقَامَ الْبِيِّنَةَ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تَرْفَعْ فَلَلَّذِي فِي يَدِهِ الدُّارُ سَكَنهَا، وَقَالَ غَيْرهُ: لَيْسَ ذَلكَ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ تَكُن الْخُصومَةُ قَائِمَةً بِثَبَاتِ الْبَيْعَ أَوْ الدَّعُوى وَلُو كَانَتْ شُبْهَة الْبُيْعِ أَوْ شَهِدت شَهَادَةٌ لَمْ تَرَ فِيَّ شَيْئًا فَتَبْقَى عَلَى مُجرَّدِ الدَّعْوَى وَلُو كَانَتْ شُبْهَة الْخُصُومَة قَوْيَةً وَخُصُومَتُهُ قَائِمَةً بِبَيْنَةٍ أَقَامَهَا لَكَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا لأَنَّهُ غَرُورٌ انْتَهَى.

وأُمَّا قَولُكُمْ: وَهَلْ يُلْتَفْتُ إِلَى قَولُهِ: إِنَّهُ يُطَالِبُ فُلاَّنَةَ إِلَحْ.

فَجَواَبُهُ: إِنَّهُ لاَ يُلْتَفَتُ لِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ دَعْواهُ بِالْبَيِّنَةِ لأَنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى لا يُوجِبُ عَلَى أَحَد شَيْئًا ، فَ فِي الْحديثِ «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْ واَهُمْ لاَدَّعَى لا يُوجِبُ عَلَى أَحَد شَيْئًا ، فَ فِي الْحديثِ «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْ واَهُمْ لاَدَّعَى

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦٣).

رَجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدَمَاءَهُمْ لَكِنَّ الْبَيَّنَةَ عَلَى الْمُدَّونة»: وَإِذَا بَاعَ الْوَرَثَةُ التَّرِكَةَ فَأَكَلُوا ذَلِكَ أَثْبَتَهَا بِالبَيِّنَةِ فَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ « الْمُدَّونة»: وَإِذَا بَاعَ الْوَرَثَةُ التَّرِكَةَ فَأَكَلُوا ذَلِكَ وَاسْتُهَلُكُوهُ ، ثُمَّ طَرَأت دُيُونٌ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ يُعذَّبُ بِالدَّيْنِ فَبَاعُوهُ مُبَادَرَةً لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُم وَلَمْ وَلَا عُرُوضهم مِمَّنْ هِي فِي يَدِه ، وَيَتْبَعُ الْمُشْتَرِي مُبَادَرَةً لِمُ يَجُزُ بَيْعُهُم وَلَمْ يُعْرَفُ الْمَيِّتُ بِالدَّيُونِ . وَبَاعُوا عَلَى مَنْ كَانَ الْمَالُ بَيده . الْغَرَمَاء النَّاسُ التَّعَ الْغَرَمَاء الْفَرَثَةَ بِالثَّمْنِ كَانَ الْمَالُ بِيده . وَيَعْبَعُ النَّاسُ اتَّعَ الْغُرَمَاء الْفَرَثَةَ بِالثَّمْنِ كَانَ الْمَالُ بِيده .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَإِذَا تُبَتَ عِنْدَكُمْ فَسَادُ بَيْعِ فُلْاَنَةَ بِقَوْلِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ يُشْتَرطُ فِي صِحَّةِ البَيْعِ تَارِيخُ الشُّهُودِ لِوَقْتِ الْبَيْعِ.

فَجَواَبُهُ: إِنَّهُ لا يُشْتَرِطُ التَّارِيخُ بِالأوقَاتِ إلاَّ فِي خَمْسة أَشْياءَ وَهِي كُلُّ اسْرَعَاء مِنْ مُتَضَادَّين فِي أَي شَيء كَانَا فَمتَى لَمْ يَتَحَقَّقْ بِالْوَقْت أَنَّ الاسترْعَاء مِنْ مُتَضَادِّين فِي أَي شَيء كَانَا فَمتَى لَمْ يَتَحَقَّقْ بِالْوَقْت أَنَّ الاسترْعَاء تَقَدَّمَ عَلَى الصُّلْحِ وَإِلاَّ بَطُلَ ، وَالطَّلَاقُ لأَجْلِ النَّفَقَة وَالحَمْلِ وتَصْديقها أَنَّهَا عَاضَتْ ثَلاثَ حيض فِي خَمْسة وأَرْبَعينَ يَوْمًا، وَعُهدَةُ الرَّقيقِ لأَجلِ الْعُيُوبِ ، وَكَذَلكَ بَيْعُ الْحَيُوان وَمُدَّةُ الْمَيِّت إِذْ لَعَلَّ وَارثًا مَاتَ قَبلَهُ أَنْظُرُ تَبْصِرَةَ الْحُكَامِ .

وَأَمَّا غَيْرِهُ هَذِهِ الأَشْياءِ الْخُمسةِ فَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّارِيخُ بِالأَوْقَاتِ بِلْ الَّذِي يُشتَرَطُ فِيهَا أَنْ يُوْرَخِ الشَّاهِدُ شَهَادَتَهُ بِالزَّمَنِ الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ الْفُلانِيِّ وَشَائِلً فِي الْفُلانِيِّ أَوْسَطِهِ أَوْ آخِرِهِ مِنْ الْعامِ الْفُلانِيِّ ، كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ وَثَائِقُ أَتَّمتِنَا إِلاَّ فِي مَوْضَعَيْنِ. فَلاَ يُشْتَرِطُ التَّارِيخُ فِيهِمَا أَصْلاً:

أَحدُهُمَا: مَا أَشْهَدَ فيه الْقُضَاةُ وَالْحُكَّامُ عَلَى [ق / ٧٨٨] تُسجِيلهِمْ .

وَالثَّانِي: إِشْهَارُ الشُّهُودِ عَلَى شَهَادَتِهِمْ عَلَى خَلافٍ فِيهِ ، أُنْظُرْ «التَّبْصِرَةَ» انْتَهَى وَاللَّهَ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٧) [٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ بَيِدِهِ بَعِيرٌ ادَّعَاهُ آخَرُ أَنَّهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ،

⁽١) تقدم.

وأَتى مَنْ هُو بِيده بَشَاهدَيْنِ شَهَدا أَنَّهُ اشْتَراهُ في رَبِيع النَّبُوىِّ دريعًا أَيْ غَيْرَ مُدرَّبُ الا عَلامَةَ عَلَيْه، وَجَعَلَ عَلَيْه الْعَلاَمة وَدرَّبه أَيْ وَدَفة ، وأَتَى الْمُدَّعي بشَاهدَيْنِ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِن مَدين لَهُ قَبْلَ ذَلكَ مُوديًا بِعَلاَمته ، ثُمَّ ضَلَّ مِنْ عَنْده ، فَهَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ تَارَيخٌ دَهَابِه قَبْلَ شَراء مَنْ هُو بَيَده أَوْ بَعَدْهُ ؟ أَوْ إِنَّمَا يُعرَّفُ بَيْنَهُمَا إِذَا جُهلَ ذَلكَ أَمْ لاَ؟ لأَنَّ الْبَينَتَيْن مُخْتَلَفْتَان بَوْجُود الأدب وَالْعَلامَة وَبعدهما ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَفْضِي بِأَقْدَمِهَمَا تَارِيَخًا وَلَوْ كَانَتُ الأُخْرَى أَعْدَلَ مِنْهَا لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبَحِثِ التَّرْجِيحِ: أَوْ تَارِيخٌ أَوْ تَقَدُّمِهِ، وَإِنْ جُهِلَ أَيُّهُمَا أَقْدَمُ فَيَقْضَى بأَعْدَلُهُمَا كَمَا يُشيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلَيلٌ بِقَوْلِهِ: (بِمَزِيدِ عَدَالَة)(١).

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : تَعَارُضُ الْبَيِّنَتَيْنِ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا يُنَافِى الْأُخْرَى ، وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا: إِذَا تَعَارضتْ الْبَيِّنَتَانِ قُضى بَأَعْدَلِهِمَا.

وَلَا بُنِ رُشْد فِي سَمَاعٍ يَحْيَى فِي الشَّهَادَات: إِنْ شَهِدَتْ إِحْدَى الْبَيِّنَيْنِ بِخَلافَ مَا شَهِدَتَ بِهِ الأُخْرَى مِثْلُ إِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِعْتِقَ وَالثَّانِيةُ بِطَلاق، أَوْ إِحْدَاهُمَا بِعْتِق وَالثَّانِيةُ بِطَلاق، أَوْ إِحْدَاهُمَا بِعْتِق وَالثَّانِيةُ بِطَلاق، أَوْلُ إِحْدَاهُمَا بِطِلاقِ امْراَّة أُخرَى ، وَشَبْهُ هَذَا فَلَمْ يَخْتَلَفُ قُولُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَرَوَاتِهُ الْمَصْرِيِّينَ فِي أَنَّهُ يَحْكَمُ بِأَعْدَلُ الْبَيِّنَيْنِ . فإِنْ تَكَافأتَا سَقَطَتَا ، وَرَوَى الْمَدَنِيُّونَ : يُقْضَى بِهِمَا مَعًا إِذَا اسْتُوتَا فِي الْعَدَالَةِ أَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَعْدَلَ.

(٢٠٥٨) [٩] سُوَالُ: عمَّنْ نُقلَتْ لَهُ شَهَادَةٌ عَنْ رَجُل كَانَ لَهُ صهرٌ أَقْبَلَ فَادَّعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ فَادَّعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُفَارِقُهَا إِلاَّ بَعْدَ ذَلكَ. فَهَلْ الْقَوْلُ للْمَشْهُود لَهُ أَوْ الْمَشْهُود عَلَيْه؟

جَوَابُهُ: إِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْمَـشْهُودِ عَلَيْهِ عَمَلاً بالاسْتِصْحَابِ، وَعَلَى الْمَشْهُودِ لَهُ الْإِثْبَاتُ. انْتَهَى ، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٩) [١٠] سُوَالٌ: عَنْ الرَّاعي إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَم أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۷۰).

مِنْهَا فَأَنْكَر ثُمَّ أَقَرَّ وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ غَيرهُ مِنْ الرُّعَاةِ فُلاَنًا وَفُلانًا، فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيهِمْ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: وَسَئُلَ أَحْمَـدُ بْنُ نَاصِ الدَّاوُودِيُّ عَنْ سَارِق يُقرُّ عَلَى نَفْسِه بِالسَّرِقَة وَيَزْعُمُ أَنَّ مِعَهُ غَيْرَهُ فَيُنْكُرُهُ الَّذِينَ أَقَـرَّ عَلَيْهِم فَقَالَ: إِنْ كَانَ الشَّيءُ الَّذِي سُرِقَ لاَ يَتَبِعَضُ فَعَلَيْهِ غُرْهُ الْجَميع، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْيَمِينُ إِنْ أَنْكَرُوا وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ لِتَهَعَضُ فَعَلَيْهِ غُرْهُ الْجَميع، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْيَمِينُ إِنْ أَنْكَرُوا وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ التَّهَمَ، وَإِنْ كَانَ مَا سُرِقَ يَتَبِعَضُ لِزَمَ جَمِيعُهُمَ الْغَرْمُ انْتَهَى.

وَمثْلُهُ فِي «مَسَائِلِ الْفَقِيهِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الواداني » رَحِمَهُ اللَّهُ ، ونَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ السَّارِقِ إِنْ أَقَرَّ أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ فَأَنْكَرَ الْغَيْرُ .

فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْـمَسْرُوقُ لاَ يَتَبَعَّضُ غَرَمَ الْجَـمِيعُ ، وَعَلَى الْمُنْكِرِ اليَمِينُ إِنْ كَانَا مُتَّهَمًا، وَإِنْ كَانَ يَتَبعَّضُ فَعَلَيْهِ مَا يَنُوبُهُ مِنْ الْحِصَصِ ، وَلَوْ تَابَ وَصَحَّ حَالُهُ لَكَانَ شَاهِدًا عَلَيْهِ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٠) [١١] سُوَّالٌ: عَمَّنْ أَتَى بِشَاهِد لِمَنْ يَنْقِلُ عَنْهُ لِيَكْتُبَ شَهَادَتَهُ ، فَهَلْ يَشْرِطُ في هَذه الصُّورةِ إِذْنَ الشَّاهِدِ فِي النَّقْلِ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إطْلاقِهِمْ أَمْ لاَ إِذْ الضَّمَائرُ كَالشُّرُوط ؟

جُواَبُهُ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي شَهَادَة النَّقْلِ إِذْنُ الشَّاهِدِ الأَصْلِيِّ بِاللَّفْظِ بِالنَّقْلِ عَنْهُ كَانَتْ شَهَادَتُهُ عَنْهُ فِي كَتَابٍ أَمْ لاَ إِذْ لَم يُفَرَّقُ بَيْنَ ذَلَكَ، بَلَ أَطْلَقُوا فِيهِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا لَمْ يُقَيِّدُوهُ بَقَي عَلَى إِطْلاقِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦١) [١٢] سُؤَالٌ : عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الآدَمِيِّ هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهَا تَبْطُلُ ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ خَلِيلٌ بَقْولِهِ : (أَوْ دَفَعَ قَبْل الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الآدَمِيِّ) (١) .

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٦٣).

قَالَ شَارِحُهُ "مَخِ" (١) : هَذَا هُوُ الْحِرْصُ عَلَى أَدَادِ الشَّهَادَة ، هُوَ مَائعٌ مِنْ قَبُولِهَا ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا دَفَعَ شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ تُطْلَبَ فَإِنَّهَا لاَ تُقْبَلُ مِنْهُ ، وَهِي بَاطِلَةٌ ، لأَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَد وَفَى الْحَديث : "شَرُّ الشُّهُودِ مَنْ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَد وَفَى الْحَديث : "شَرُّ الشُّهُودِ مَنْ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَد» وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَ صَاحِبَهَا بِهَا انْتَهَى.

الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

(٢٠٦٢) [١٣] سُؤَالٌ: عَنْ قَبُول الشَّهَادَة كَيْفَ يَتَأْتى في هذَا الزَّمَانِ مَعَ قَولِ الشَّهَادة مَنْ ذَلكَ مُتَعَذِّرةٌ؟ الشَّيخ خَليل كَسُكُنْكَ مَعَ وَلَد يَشْرَبُ لَأَنَّ الشَّهَادَةَ منْ ذَلكَ مُتَعَذِّرةٌ؟

جَوابُهُ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي شَهادَة الْوَالِد ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ يَقْدرُ عَلَى مَنْعِ وَلَده مِنْ ذَلِكَ ، وَعَلَى إِزالَتِه عَنْهُ فَلَمْ يُفَعَل وَلاَ مَفْهُومَ لِلْولَد بَلْ غَيْرُهُ أَحرَى وَلاَ مَفْهُومَ لِلْولَد بَلْ غَيْرُهُ أَحرَى وَلاَ مَفْهُومَ لِلْولَد بَلْ غَيْرُهُ أَحرَى وَلاَ مَفْهُومَ لِلشَّرْبِ عَنْ غَيْرِه مِنْ الْقَاضِي كَالِّزِنَى وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعَدَالَة فِي هَذَا الزَّمَانِ مَا أَشَارَ إِلَيْهُ ابْنُ أَبِي زِيْد بَقُولِه [ق / ٢٨٩] إِذَا لَمْ يُوجِد الْعُدُولُ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَا أَشَارَ إِلَيْهُ أَبِي زَيْد بَقُولِه [ق / ٢٨٩] إِذَا لَمْ يُوجِد الْعُدُولُ فِي جَهَة ، فَإِنَّهُ يُعَلَمُ أَصْلُحُهُمْ وَأَقَلَّهُم فُجُورًا لِلشَّهَادَة عَلَيْهِمْ وَيَلْزَمُ مِثُلُ ذَلِكَ فِي الْقُضَاةِ لِئُلا تَضِيعَ الْمَصَالِحُ انظُرْ «الْمِعَيَارّ» . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٣) [١٣] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الشَّانِيةِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْخَطِّ لاَ تُقْبَلُ إِلاَّ مِنْ الْفَطِنِ بِخُطُوطِ النَّاسِ وَمُمَارِسَتِهَا ، وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ صَاحِبُ الْخَطِّ لاَ تُقْبَلُ إِلاَّ مِنْ الْفَطِنِ بِخُطُوطِ النَّاسِ وَمُمَارِسَتِهَا ، وَلاَ تُقْبَلُ الشَّهادَةُ عَلَى الْخَطِّ إِلاَّ مِنْ الْفَطِنِ الْعَارِفِ بِالْخُطُوطِ وَمُمَارَسَتِهَا ، وَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدْرَكَ مَا الْفَطِنِ الْعَارِفِ بِالْخُطُوطِ وَمُمَارَسَتِهَا ، وَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدْرَكَ مَا الْفَطْنِ الْعَارِفِ بِالْخُطُوطِ وَمُمَارِسَةِهَا ، وَلاَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدْرَكَ مَا اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ لَهُ لَمْ تُدْرِكُ هَذَا السَّلَامِ ، فَجَاءَ أَحَدُ عَدُولِ تُونَسَ لَيَرْفَعَ عَلَى خَطَ مَيِّت فَرَدُّهُ وَقَالَ لَهُ لَمْ تُدْرِكُ هَذَا الْمَيِّت ، فَحَامُ الْمَا الْمَيْتِ فَرَدُّهُ وَقَالَ لَهُ لَمْ تُدْرِكُ فَلَا الْمَيْتِ عَلَى عَطَ مَا لَمْ اللَّهُ الْأَنَّةُ غَيْسِرُ عَارِفِ بِالْخُطُوطِ ، ولَيْسَ عَدَمُ إِدْرَاكِهِ مَانِعًا فَأَنَا أَعْرِفُ خُطُوطًا كِثَيَرَةً مِمَّنْ لَمْ نُدرِكُ كَخَطِّ الشَّلُويينَ وَابْنِ عَصفورَ إِدُولَكِهِ مَانِعًا فَأَنَا أَعْرِفُ خُطُوطًا كِثَيْرةً مِمَّنْ لَمْ نُدرِكُ كَخَطً الشَّلُويينَ وَابْنِ عَصفورَ إِدْرَاكِهِ مَانِعًا فَأَنَا أَعْرِفُ خُطُوطًا كَثَيْرةً مِمَّنْ لَمْ نُدرِكُ كَخَطِّ الشَّلُويينَ وَابْنِ عَصفورَ

⁽۱) حاشية الخرشي (۷ / ۱۸۷).

وَابْنِ السَّيِّدِ وَنَحْوِهِمْ لِتَكَرَّرِ خُطُوطهم عَلَيْنَا مَعَ مَا تَلَقَّيْنَاهُ مِنْ الأَشْيَاخِ أَنَّهَا خُطُوطُهُمْ انْتَهَى الْمَرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَبَعْضُهُ بِالْمعَنَى.

مَنْ تَأْمَّلُ هَذَا ، وَكَانَ ذَا فَهُم مُسْتَقِيمٍ عَلَمَ أَنَّ «آَلْ» فِي كَلاَمِ ابْنِ عَرَفَةَ وَفَى كَلاَمِ ابْنِ عَبْدِ كَلاَمِ ابْنِ عَبْدِ كَلاَمِ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ ابْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْله: وَأَنَا أَعْرُف خُطُوطًا كَثِيرً إِلَحْ، فَكَلامُ ابْنِ عَرَفَةَ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي غَايَة الْحُسْنِ وَالإيضاحِ ، فَلِلّهِ دَرُّهُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ كَلاَمَ صَاحِبِ التَّبْصِرَةِ «وَابْنِ سَلْمُونْ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنْ الأَئِمَّةِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَمُمَارَسَتَهُمَا ، وَهمَا تَحْصُلُ عِنْدُه بِأَحدِ وَجْهَينِ:

أَحَدُهُمَا: تَكَرُّر رُؤْية الشَّاهِدِ لِوَضْع صَاحِبِ الْخَطِّ خَطَّهُ .

الثّاني: الْخَبَرُ الْمُفيد للْعلْمِ بِأَنّهُ خَطَّهُ وَطَاهِرُ كَلامِ الشَّيْخِثُ خَلِيلٍ حَيْثُ قَالَ: وَشَاهِدٌ مَاتَ مُوافِقًا لَهُ كَمَا فِي «شخ» ، وقَالَ «عبق» : إنّهُ الْمُعْتَمدُ . وأمّا صَاحِبُ التَّبْصرة وَأَبْبَاعُهُ فَلاَ تَحْصُلُ عِنْدَهُمْ الْمُمَارَسةُ إِلاَّ بِالْوَجْهِ الأَوَّلُ فَقَطْ، فَلا مُخَالَفَة بَيْنَهِما وَبَيْنَ ابْنِ عَرَفَةَ إِلاَّ فِي وَجْهِ الْمَمَارَسةِ الثَّانِي، وقَدَ تَقَدَّم أَنَّ طَرِيقَهُ هِي مُخَالَفَة بَيْنَهِما وَبَيْنَ ابْنِ عَرَفَةَ إلاَّ فِي وَجْهِ الْمَمَارَسةِ الثَّانِي، وقَدَ تَقَدَّم أَنَّ طَرِيقَهُ هِي الرَّاجِحة ، وهي ظَاهِرُ كَلامِ الشَّيْخِ خَليلِ أَيْضًا، وَإِنَّما شَدَّدَتْ الأَبْمَةُ فِي الشَّهَادَة عَلَى الْخَطِّ الْمُعْلَانَها أَصْلاً وأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِي عَلَى الْخَطِّ الْمُعْلَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ: مِنْ «التَّبْصِرَةِ» وَنَصُّهَا: إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ وَكَذَبَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ فِي بَعْضِ مَا شَهِدَ بِهِ.

فَقَالَ ابْنُ كِنَانَةَ فِي ذَلِكَ: الَّذِي نَعْرِفُ مِنْ فَتْيَا مَنْ أَدْرَكْنَا مِنْ الشُّيُوخِ أَنَّ الْمَشْهُ وَدُ لَهُ يَلْزَمُهُ مَا شَهَدَ بِهِ شَاهِدُهُ لَهُ ، وَعَلَيْهِ إِذَا كَانَ لا يَصَلُ إِلَى حَقِّهُ إِلاَّ الْمَشْهُ وَدُ لَهُ : إِنْ قُلْتَ: صَدَقَ الشَّاهِدُ ، فَيَلْزَمُك مَا شَهِدَ بِهِ ، بِشَهَادَتِهِ شَيْئًا انتَهَى وَإِنْ قُلْتَ: كَذِبَ فِي البْعَضِ. فَقَدْ جَرَحْتَهُ بِالْكَذِبِ فَلاَ تُعْطِي بِشَهَادَتِهِ شَيْئًا انتَهَى

٤٣٨ -----

واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٦٤) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ الشَّاهِدِ إِذَا زَادَ فِي شَهَادِتهِ حَكَمَ مَا تُوجِبُهُ شَهَادَتُهُ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لا؟

جَواَبُهُ: قَالَ فِي «التَّبْصَرَةِ» عَلَى وَجْهِ الاسْتدْلالِ بِهِ مَا نَصَّهُ: قَالَ فِي بَابِ الْعُيُوبِ فِي رَجُلِ ابْتَاعَ خَادِمًا مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ قَام الْمُشْتَرِي يُريدُ الْجَارِيَة، وَذَكَرَ أَنَّ الْعُيُوبِ فِي رَجُلٍ ابْتَاعَ خَادِمًا مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ قَام الْمُشْتَرِي يُريدُ الْجَارِيَة، وَذَكَرَ أَنَّ بِهَا مَا يَجِبُ بِهِ رَدُّهَا وَلَمْ يَكُنْ بَيَنَهَا البائعُ .

وَقَالَ الْبَائِعُ: لَمْ أَعْلَمْ بِهَا عَيْبًا ، فَشَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي طَيبَاتِ : أَنَّ الآثَارَ الَّتِي يُساقَيهَا سَوْدَاءُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قُرُوحِ غَلَيظَة قَدِيمَة كَانَتْ مَنْذُ سَنَة أَوْ نحوها وَأَنَّهُ عَيْبُ يجبُ بِهِ الرَّدُ فِي عَلْمِهِمَا وَشَاوَرَ اللَّحَاكِمُ فِي ذَلَكَ ابْنَ كَنَانَةَ فَلَمْ وَأَنَّهُ عَيْبُ يَجِبُ بِهِ الرَّدُ فِي عَلْمِهِمَا وَشَاوَرَ اللَّجَاكِمُ فِي ذَلَكَ ابْنَ كَنَانَةَ فَلَمْ يَعْتَرِضْ شَهَادَةَ الشَّهُودِ ، قَالَ ابْنُ سَهلِ وَفِي قَوْلِهِ عَنْ الطَّبِيبِينِ أَنهَما شَهِدَا فِي يَعْتَرِضْ شَهَادَةَ الشَّهُودِ ، قَالَ ابْنُ سَهلٍ وَفِي قَوْلِهِ عَنْ الطَّبِيبِينِ أَنهَما شَهِدَا فِي الشَّقَاقِ أَنَّهُ مِنْ مُدَّة سَوَاءً كَانَتْ مُنْذُ سَنَة وَأَنَّهُ عَيْبٌ يَجَبُ بِهِ الرَّدُ فِي علْمَهَمَا اللَّقِيقِ وَنُخَاسِيهِم بِأَنَّهُ وَصَارَا هُمَا الْمَفْتِيلُ وَبُوكِ الرَّدِ قِلْ الرَّقِيقِ وَنُخَاسِيهُم بِأَنَّهُ وَلَى الْبَعِلُ مِنْ تُجَارِ اللَّوقِيقِ وَنُخَاسِيهُم بِأَنَّهُ عَيْبٌ يَحُطُّ مِنْ ثَمَنهَا كَثِيرًا ، ثُمَّ يَفْتِي الْفَقِيهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِوجُوبِ الرَّدِ إِذَا لَمْ تَكُن عَلْبٌ يَخُطُّ مِنْ ثَمَنها كَثِيرًا ، ثُمَّ يَفْتِي الْفَقِيهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَوجُوبِ الرَّدِ إِلَّ إِنَّ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْشِدَهُ وَيُنَبِّهَ عَلَى ذَلِكَ وَلا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ انْتَهَى . عَلَى الْقَاضِي لاَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْشِدَهُ وَيُنَبِّهَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصُّهُ: وَقَعَ فِي أَحْكَامِ ابْنِ زِيَاد فِي رَجُلِ قَامَ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى قَوْمٍ مِنْ النَّحَّاسِينَ فِي خَادِمَة بَاعُوهَا مِنْهُ فَظَهَرَّتُ بِهَا عُيُوبٌ، قَالَ الْقَاضِي: فَوْمٍ مِنْ النَّسَاءُ لِتَنْظُرَ إِلَى تلْكَ الْعُيُوبِ ، فَاسْتَبَانَ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ فَأَمَّرْتُ مَنْ وَثَقْتُ بِهِ مِنْ النِّسَاءُ لِتَنْظُرَ إِلَى تلْكَ الْعُيُوبِ ، فَاسْتَبَانَ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ بِمِثْلَه تُرَّدُ ، فَرُدَّتْ عَلَى النَّخَاسِين.

قَالَ ابْنُ سَهْلِ: فَـقَوْلُ الْقَاضِي عَنْ الْمَرَأَةِ أَنَّهُ عَيْبٌ قَـديمٌ بِمِثْلِهِ تُرَدُّ جَهْلٌ لاَ خَفَاءِ بِهِ صَارَتَ الْمَرَأَةُ الشَّاهِدَةُ عَنْدَهُ [ق/ ٧٩٠] الشَّاهِدَةُ وَالطَّبِيبَةُ وَالْمُفْتَيةُ وَلَيْسَ

إِلَيْهَا شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ إِلاَّ إِنْ كَانَتْ مَاهِرَةً بِالطِّبِّ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَتَابِ فَيَسْمَعُ مِنْهَا فِي قَدَمِه أَوْ حُدُوثِهِ، وَأَمَّا أَنْ تَقُولَ هِي يَجَبُ الرَّدُّ بِهِ أَوْ لاَ يَجِبُ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْهَا وَلاَ تُسَالًا عَنْهُ ، وَأَمَّا الْحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ الْعَيْبُ وَقَدَّمَهُ بِشَهَادَة مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِيهِ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلُ تُجَّارَ الرَّقِيقِ هَلْ هُوَ عَيبٌ فَإِذَا شَهِدَ أَهْلُ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِيهِ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ تُجَارَ الرَّقِيقِ هَلْ هُوَ عَيبٌ فَإِذَا شَهِدَ أَهْلُ الْبُصَرِ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ عَيْبٌ يَحُطُّ مِنْ النَّمَنِ كَثِيرًا ، أَفْتَى الْفُقَهَاءُ حِينَذِ بِالرَّدِّ . انْتَهَى الْمُرَادُ مَنْهَا.

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: الْمُتَيْطِي: قَوْلُنَا فِي شَهَادَةِ الطَّيِّبِ أَنَّ الْعَيْبَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ يُنْقِصُ الشَّمنَ حَسَنٌ ، وَقَالَ بَعَضُ الْمُفْتِينَ: إِنَّماَ عَلَيْهِ أَنْ يُبِيِّنَ صِفَةِ الدَّاءِ وَيَشْهَدَ بِنْقَصِ الثَّمنِ عَدْلاَنِ سِواَهُ بَعْدَ أَنْ تَصِفَ الْبَيِّنَةُ لَهُمَا الدَّاءُ لأَنَّ الضَّرُورَةَ الْبَيِّنَةُ لَهُمَا الدَّاءُ لأَنَّ الضَّرُورَةَ ارْتَفَعت فِي هَده الزَّيَادَة ، قَالَ بَعْضُ الْمَوثَقِينَ: الأُوّلُ أَحْسَنُ لأَنَّ مَنْ لا يَدْرِي الدَّاء كَيْفَ يَدْرِي نَقْصَ الثَّمنِ؟ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

(٢٠٦٥) [١٥] سُؤَالٌ: عَنْ الإِقْرَارِ بِالْمَالِ هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِدِ وَيَمِينِ أَمْ لاً؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينَ لَمَا فِي التَّبْصِرَةِ ، وَنَصُّهُ : قَالَ مُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ: وَإِذَا شَهِدَ الْوَاحِدُ عَلَى رَجُلِ أَنَّهُ أَقَرَّ لَرَجُلِ بِمَائَة وَقَالَ الآخَرُ لاَ، بَلْ بِخَمسين، وَقَدْ اجْتَمعا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ إِقْرارًا وَاحِدًا خَيِّرَ الْمُسهُودُ لَهُ ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْخَمْسين بِغَيْرِ يَمِين لاَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعا عَلَيْهِ فِي شَهَادَتِهَا ، وَإِنْ شَاءَ خَلْدَ الْخَمْسين بِغَيْرِ يَمِين لاَنَّهُما قَدْ اجْتَمَعا عَلَيْه فِي شَهَادَتِها ، وإِنْ شَاءَ حَلَفَ مَعَ الشَّاهِدِ اللَّذِي شَهِدَ عَلَى الْمِائَة وَاخَذَ الْمِائَة ، وَلَوْ لَمْ يَقُولاَ ذَلِكَ كَانَ إِقْرَارًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ كُلُّ وَاحِد بِهِ عَلَى حَدَة ، وَإِنْ قَالَ الطَّالِبُ: هُمَا حَقَّانِ إِثْنَان ، وَقَالَ الْمَطْلُوبُ: إِنَّمَا هُوَ حَقَّ وَاحِدٌ دَخَلَ قَلِيلُهُ فِي كَثِيرِهِ ، فَالطَّالِبُ يَحْلُق مَعَ كُلِّ شَاهِدِ مِنْهَا ، ويَأْخُذُ الْخَمْسين انْتَهَى .

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ: وَفِي الْمُقنعِ وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَقَرَّ لِفُلانِ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِكَّةَ مِنْ سَنَةٍ كَذَا بِمِائَةٍ أَرْدَبٍ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْيَـومِ بِعِينهِ فِي الشَّامِ

بِمَائَةَ أَرْدَبِّ شَعِيرِ لِثَالِث ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْعَدَالَةَ سَوَاءً سَـقَطَتْ الشَّهَادَات أَيْضًا، لَأَنَّ الْعَدْلَيْنِ يُسَقِطُ كُلُّ وَاحد مِنْهُمَا صَاحِبُهُ، وَمُمَا جَمِيعًا يُسْقِطانِ الَّذِي دُونَهُمَا، وَإِن كَانَ وَاحِدٌ أَعْدَلَ الثَّـلاَثَةِ حَلَفَ مَعَـهُ الْمُدَّعِي وَأَخَـذَ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ منْهَا.

فَظَهَرَ مِنْ هَلَذَا أَنَّ الإِقْرَارَ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٦٦) [١٦] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: فَفِي ﴿حِ﴾(١) : إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدَ أَنْ عَلَى حُكْمِ قَاضٍ عَزِلَ أَوْ مَاتُ ، وَقَالاً : كَانَ الْقَاضِي حَكَم بشَهادَتِنَا فَهَلْ تَبْطُلُ شَهَادَتْهُمَا عَلَى الْحُكُم، وَعَلَضِى أَصْل الشَّهَادَة؟ ثَلاَثَةُ أَقْوَال:

أَظْهَرُهَا: رِوَايَةُ يَحْيَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْحُكْمِ جَائِزَةٌ وَلا يَضُرُّهُمَا مَا ذَكَرَاهُ قَالَهُ ابْنُ رُشْد فِي رَسْمِ كِرَاءٍ الدُّورِ مِنْ سَمَاعِ يَحْيَى مِنْ الشَّهَادَاتِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . .

شَهَادَتُهُ به لَهُ عَلَيْه منْ غَيْر إشْهاده لَهُ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: فَفِي «ق» عَنْ ابْنِ رُشْدِ مَا نَصَّهُ: شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِمَا سَمِعَهُ دُونَ إِشْهَادٍ مِنْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأُولَ: مَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ قَذْفٍ يُوجِبُ حَدَّهُ أَوْ عُقُوبَته ، شَهَادَتُهُ بِهِ مَقْبُولَةٌ اتَّفَاقًا.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ إِقْرَارِ عَلَى نَفْسِهِ بَحَقِّ لِرَجُلٍ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمَ فِي «الْمُدُونَة» ، وَقَوْلُهُ الآخَرُ الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُونَة» ، وَقَوْلُهُ الآخَرُ فِي «الْمُدُونَة» أَيْضًا : لاَ تَصِحُّ انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِّنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم .

⁽١) مواهب الجليل (٦ / ١٦٩).

(٢٠٦٨) [١٨] سُوَّالُ: عَنْ إِمْرَاةِ ادَّعَتْ عَلَى أُخْرَى أَنَّهَا جَنَتْ عَلَيْهَا، وَأَنْكَرَتْ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا وَشَهِدَ بِالْجِنَايَةَ امْرَ أَتَانِ وَثَلاثُ إِمَاء وَمُرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا فِي وَرِد وَلَمَّ يَحْضُره سَوَاهُمْ هَلْ تُقَبِلُ شَهَادَتُهُمَّ بِذَلِكَ أَمْ لاَ وَكَيْفَ الْحُكُمُ؟

جَوابُهُ: أَنَّ شَهَادَةَ الْمَراتَيِن وَالإِمَاءِ كَالْعَدَمُ لِقُولِ الشَّيْخِ حَلِيلِ: (لْعَدْلُ حُرُّ مُسْلِمٌ عَاقِلٌ بَالِغٌ) (١) وأَمَّا شَهَادَةُ الْمَرْأَتَيْنِ ، فَإِنْ كَنَتَا عَدْلَتَانِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ مَا فَمَقْبُولَةٌ ، وَإِلاَّ فَفَى مَيَارَةَ عَلَى رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ (٢) : وَلَوْ فَرضَ زَمَانٌ يُعَرِّى عَنْ الْعُدُولَ جُمْلَةً لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ إِقَامَةِ الأَشْبَهِ فَهُوَ الْعَدْلُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ تُعْتَبَرُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِأَهْلِهِ فَلَيْسَتْ الْعُدُولُ فِي الْحَواضِرِ كَالْعُدُولِ فِي الْبُوادِي انْتَهَى.

وسُئلَ الْمَشْدَ إِلَيُّ عِنْ شُهُودِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَكُونُ الرَّجُلُ مُنَّهَمٌ تَاثِبٌ وَيُزكِّي غَيْر أَنَّهُ لاَ يَغْرِفُ فَرَائِضَ الوُضُوءَ وَلاَ الصَّلاَةِ لِعَدَم قِرَاءَتِهِمْ إِلَخْ .

فَأَجَابَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُمْ جَازَتْ بِشَهَادَتِهِمْ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ تَعَلَّمُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَعَلَّمُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ الْفَرائِضِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٩) [١٩] سُؤَالٌ وجَوَابُهُ: فَفِي «نَوَازِلِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْفَاسِي»: وَسُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ النَّقْلِ بِالْوَاحِدِ.

فَأَجَابَ: أَمَّا بَعْدُ فَ فِي نَوَازِلِ ابْنِ سلال رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّقْلَ بِالْوَاحِد إِنْ كَانَ قَاضِيًا عَملَ عَلَي نَقْلِه كَانَ سَمَاعُهُ حَينت لَد يَسْلَكُ بِه مَسْلَكَ أَدَاء الشَّهَادَة عَنْدَهُ لَهُ مَالِكُ النَّقْلَ بِالْوَاحِد وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ طَلَبَهِ جَبَلِ ردن بَلَ درنة يُسْلَكُ بِهِ مَسْلَكُ أَلشَّهَادَة وَحْدَهُ يَسْلَكُ بِهِ مَسْلَكُ أَلْمَسْلَكُ فَي مَنْ الْبَيْنَة وَحْدَهُ عَملَ بِهِمْ هَذَا الْمَسْلَكُ فَي مَنْ الْبَيْنَة وَحْدَهُ عَملَ عَلَى سَمَاعِهِ وَنَقْلِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ الْغَيْرُ مَا يَسْمَعْهُ وَحْدَهُ وَهُوَ فِقْ هُ جَيّلًا

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۸۰).

⁽۲) انظر «شرح میارة» (۱ / ۸۸).

٤٤٢ ---- الجـزء الرابـع

وَلاَ بأَسَ بِهِ وَالسَّلاَمُ .

وَقَدْ رَأَيْتُ فِيما يَرَى النَّائِمُ بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا قَدَّمْتُ تَوافَقَ أَهْلُ تَلْكَ الْبِلاَدِ عَلَى نَقْلِ الوْاحِدَ رَضِيَ مِنْهُمْ بِشَهَادَة [ق: ٧٩١] مِن نُقِلَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَتْ نَاقَصَةً يَجْرِي بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ خَلَفًا عَنْ سَلَفَ وَجِيلاً بَعْدَ جِيلٍ ، وَصَرِفُهُمْ عَنْهُ يَضُرُّ بِهِمْ غَيْهُ، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى حَلِّ أُمُور رَبَّطُوهَا وَعَقُدُوهَا مِنْ أَحْبَاسٍ وَبَيْعَانِ وَأَنْكَحَة وَغَيْرِهَا وَهُمْ مَنْ أَحْبَاسٍ وَبَيْعَانِ وَأَنْكَحَة وَغَيْرِهَا وَهُمْ مَخَالَفَتَهُمْ النَّقُلِ وَالتَّسَاهُلِ فِيهِ وَفِي مَخَالَفَتَهُمْ اتَسَاعً وَغَيْرِهَا وَهُمْ عَلَى النَّقْلِ وَالتَّسَاهُلِ فِيهِ وَفِي مَخَالَفَتَهُمْ اتَسَاعً الْخَرْقِ عَلَى النَّقْلِ وَالتَّسَاهُلِ فِيهِ وَفِي مَخَالَفَتَهُمْ اتَسَاعً الْخَرْقِ عَلَى الرَّاتِعِ وَإِنْشَاء خُصُومَات ، وَالضَّرُورَاتُ ثَبِيحُ الْمَحُظُورَاتِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نوازل الجنايات

(٢٠٧٠) [١] سُؤَالٌ: عَنْ امْرَأَة ادَّعَتْ إِسْقَاطَ حَمْلِهَا مِنْ مُضَارَبَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ قَريب لَهَا مَعَ غَيْرِه فَفَزَعَتْ منْهَا ، هَلَ هُو َلاَزَمٌ أَمْ لاَ؟

وَنَحْوُهُ فِي «مج» . الواداني أَشَارَ إِلَيْهِ بَقَوْلِهِ : قَالَ الْمَغْرِبِيُّ: التَّخويفُ كَالضَّرْبِ يُوجَبُ الْغَّرة بِثَلاَثَة شُرُوط أَنْ يُثْبَتَ التَّخَويفُ وَأَنَّهُ أَمْرٌ يُخَافُ مِنْهُ ، وَإِنْ شَهِدَ النَّسَاءُ عَلَى السَّقْطِ النَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. النَّهُى واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٧١) [٢] سُؤَالٌ: عَمَّنَ يُحِبُّ زَوْجَتَهُ حُبًّا جَمًّا وَمَنَعَتْهُ ذَاتَ يَوْمِ كَلاَمُهَا

فَمَاتَ مَوْتَةَ بَني عَزْراء مَل هُو هَدُر اللهُ لا؟

جَوابُهُ : لَمْ أَقِفْ عَلَى شَيء في ذَلكَ سوى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَرْزُوق فِي شَرْحِهِ عَلَى الْبَصِيرِي ، وَنَصُّ كَلامِه : وَحَكَى أَنَّهُ سَبَقَ لابْنِ عَبَّاسٍ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا شَابٌ كالشن الْبَالِي مِنْ الضَّغْف ، فَقِيلَ لَهُ: يَا بْنَ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَنْهُمَا شَابٌ كالشن الْبَالِي مِنْ الضَّغْف ، فَقِيلَ لَهُ: يَا بْنَ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَشْفُ لِهَ ذَا ، فَقَالَ: لَهُ أَبْنُ عَبَّاسٍ مَا عِلَّتُكَ فَلَمْ يحر إلَيْهِ جَوابًا، ثم قَالَ بِلسَانِ فَصِيح:

بِنَا مِنْ جَوَى [الْحُبِّ](١) الْمُبَرِّح لَوَعَةٌ تكَادُ لَهَا نَفْسُ [الْمُحِبِّ](٢) تَذُوبُ وَلَكَ مِنْ مَنْ أَبْقَ حَسِّشَاشَةَ مَا نَرَى عَلَى مَا بِهِ عُودٌ هُنَاكَ صِليب

قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ : مِمَّـنِ الرَّجُلَ ؟ قِيلَ : مِنْ بَنِي عُذْرَةَ ، ثُـمَّ شَهِقَ شَهْـقَةً فَمَاتَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ لِجُلسَائِهِ : مَنْ رَأَيْتُم وَجُهًا أَعْتَقَ وَلِسَـانًا أَذْلَقَ مِمَّا رَأَيْتُمْ فَمَاتَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ لِجُلسَائِهِ : مَنْ رَأَيْتُم وَجُهًا أَعْتَقَ وَلِسَـانًا أَذْلَقَ مِمَّا رَأَيْتُمْ الْيَوْمَ؟ وَاللَّهُ إِنَّهُ لَقَتِيلُ الْهُوَى لا دِيَةَ لَهُ وَلاَ قَودَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٧٢) [٣] سُؤَالٌ: عَنْ مَدَبِّرٍ جَنَي ثُمَّ أَعَـتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْـدَ الْجَنَايَةِ مَا الْحُكُمُ في ذَلك؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «الْمُدُونَّة » وَإِذَا جَنَى الْمُدبَّرُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ فَإِنْ أَرَادَ حَمْلَ الْجِنَايَةِ لَزِمَهُ وَإِلاَّ حَلْفَ مَا أَرَادَ حَمْلَهَا ثُمَّ رُدَّتْ خدَمَتُهُ وَخُيِّرَ سَيِّدُهُ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَهُ الْجِنَايَةِ لَزِمَهُ وَإِلاَّ حَلْفَ مَا أَرَادَ حَمْلَهَا ثُمَّ رُدَّتْ خدَمَتُهُ وَخُيِّرَ سَيِّدُهُ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَهُ أَوْ يَفْتَدِيَهُ مُدبَّرًا فَإِنْ أَسْلَمَهُ وَكَانَ لِلْمُدبِّرِ مَالٌ أُدِّيتَ مَنْهُ الْجِنَايَةَ وَعُتِقَ وَإِنْ لَمْ يكُنْ لَهُ فَى مَالِهُ وَفَاءٌ بِالْجَنَايَةِ أُخِذَ مِنْهُ وَخَدَمَ الْمَجرُوحَ بِمَا بَقِي وَعُتِقَ وَإِنْ لَمْ يكُنْ لَهُ مَالًا أَخَدَمَهُ الْمُدبَرِ مَهُ ، وَالسَّيدُ حَيُّ خَرج الْمُدَبر مَالٌ أَخَدَمَهُ الشَّلُ عُتِقَ وَاتَبَعَ بِبَقِيَّةً حُراء وَإِنْ مَاتَ السَّيدُ قَبْلَ وَفَاء ذَلِكَ ، وكَانَ الْمُدَبِّرُ يَحْمِلُهُ الثَّلُثُ عُتِقَ وَاتَبَعَ بِبَقِيَّةً الْجَنَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَدَعَ السَّيدُ عَيْرَهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ ، اتَبَع بِثُلُثُ بَاقِي الأَرْشِ وَرَقً بَافِيهِ الْجَنَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَدَعَ السَّيدُ عَيْرَهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ ، اتَبْعَ بِثُلُثُ بَاقِي الأَرْشِ وَرَقً بَافِيهِ الْجُنَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَدَعَ السَّيدُ عَيْرَهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ ، اتَبْعَ بِثُلُثُ بَاقِي الأَرْشِ وَرَقَ بَافِيهِ

⁽١) في «زهر الآداب » الشوق.

⁽٢) في «زهر الآداب» الشفيق.

للْمَجْرُوحِ إِنْ كَنَتْ قَيِمَةُ ذَلِكَ مِثْلُ مَا قَابَلَهُ مِنْ بَقِيَّةَ الأَرْشِ لأَنَّ سَيِّدَهُ أَسُلْمَهُ ، وَ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَلَيْسَ للْوَرَثَةَ فِيه شَيءٌ لأَنَّ صَاحِبَهُ قَدَّ تَبَرَّا مِنْهُ لَمَّا أَسْلَمَهُ ، وَ إِنْ لَمْ يَحْلَفُ السَيِّدُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ حَمْلَ جَنَايَتِه عُتِقَ ، وَكَانَتْ الْجِنَايَةُ عَلَى السَيِّد ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ رُدَّ عِنْقَهُ وَأُسُلِمَ الْمَجْرُوحِ بِخِدْمَتِه ، فَإِنْ لَمْ يُوفِهَا حَتَى مَاتَ السَيِّدُ عَتْقَ ، وَإِنْ لَمْ يُوفِهَا حَتَى مَاتَ السَيِّدُ وَقَدْ اسْتَحَدَثُ بَعْد عَتْقَه ، وَإِنْ لَمْ يُوفِهَا حَتَى مَاتَ السَيِّدُ وَقَدْ اسْتَحَدثُ بَعْد عِنْقَه دَيْنًا يَفْتَرَقُ الْمُدَبِّرَ لَمْ يُنظَرُ إلَى ذَلِكَ وَعُتِقَ ثُلُثُهُ وَاتَبِع بَثَقَ الْأَنْ مُن بَعْدَ عِنْقَة دَيْنًا يَفْتَرَقُ الْمُدَبِّرَ لَمْ يُنظَرُ إلَى ذَلِكَ وَعُتِقَ ثُلُثُهُ وَاتَبَع بَعْدَ عَنْقَه وَلِلاً وَقَدْ السَتَحَدثُ بَعْدَ عِنْقَة لاَرْشِ ، ثُمَّ إِنَّ كَانَ لَهُ مُعَيِّنُ فِي فَدَاء ثُلُثُيهُ بِثُلُثِي بَاقِي الْجِنَايَة عَتَقَ وَإِلاَّ بِثُلُثُ مِنْ ثُلُثُنِهُ بِثُلُثِي بَاقِي الْجِنَايَة وَيُعْتَق وَالاَّ مِنْ ثُلُثُهُ مَا لَوْ يَعْدَو الْمَالِمُ مَنْ شُلُونُ مِنْ فَي الْمَيْقِ وَلَوْ كَانَ لَسَيِّدِه مَالٌ يَعْوَلُ الْمُعَلِية وَالْعَ الْجَنَايَة وَيُعْتَق وَالاَ الْعَنْقِ وَاتَبَع بَعْدُ وَاتَبَع بَاقِي الْجَنَايَة وَيُعْتَق مَا بَقِي وَلَوْ كَانَ لَسَيِّده مَالًا الْعَنْق وَقَابُل الْعَنْق وَقَابُل الْعَنْق وَقَابُل الْمُدَونَة » ، وَاللَّهُ كُمُونُ عَتَى الْجَنَايَة وَيُو كَانَ لَسَيِّده مَالٌ يَعْجَلُ لَهُ عَتَى الْجَنَايَة وَيَوْ كَانَ السَيِّدَة وَلَوْ كَانَ لَلْمُدُونَة » ، وَاللَّهُ كَمُرَب لَمْ يَعْجَلْ لَهُ عَتَى سُواءً انْتَهَى . مِنْ كِتَابِ الْجِنَايَاتِ مِنْ «الْمُدُونَة» ، وَاللَّه كَانَ مَعْجَلْ لَهُ عَتَى سُواءً انْتَهَى . مِنْ كِتَابِ الْجَنَايَاتِ مِنْ «الْمُدُونَة» ، وَاللَّه مُلْكَلَى الْمُدُونَة » ، وَاللَّه

(٢٠٧٣) [٤] سُؤَالٌ: عَنْ بَقَرة صَارَتْ تَعدُو عَلَى النَّاسِ لأَجْلِ ولادَتها، وَ لَمَّ يَحْبِسُهَا مَالكُهَا هِيَ وَلاَ ابْنَها عَنْ النَّاسِ إلاَّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَأَنْذَرَهُمْ مِنْهَا، وَ وَتَرَكَهَا هِيَ وَابْنَهَا فِي الْمَراجِ فُحُولاً حَتَّى جَرَحَتْ اثْنَيْنِ وَرَءَا وَقَتَلَتْ صَبِيًا، فَهَلْ رَدَّتُه الصَّبِيَّ ضَامَنَةٌ فَيه ، أَوْ تَكُونُ هَدْرًا وَالْحَالَةُ [ق: ٢٩٧] كَذَلك؟

جَوابُهُ: فَفَى ابْنِ مَرْزُوق : وَمَنْ «الْعُتبيَّة» رَوَى عَبْدُ الْمَلُك ابْنُ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ وَهْبِ فِي الدَّابَّة الصَّوْولَ تَعْدُو عَلَى الصَّبِيِّ الممْلُوكِ فَتَقْتُلُهُ وَهِي مَرْبُوطَةٌ إِنْ أَفْلَتَ مِنْ رَباطِهَا ، وَقَدْ كَانَ أَعْذَرَ إِلَيْهِ جَيَرانُهُ فِيهَا أَوْ السُّلْطَانُ قَبْلَ ذَلِكَ. قَالَ: لاَ يَضْمَنُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ بَعْدَ الْمَعْرِفَة بِالصَّولِ وَالْعَقْرِ فَلَمْ يَحْبِسْهَا أَوْ يُقتَدْهَا فَعَدَّتْ فَهَذَا فِي الْحُرِّ السُّلْطَانُ بَعْدَ الْمَعْرِفَة بِالصَّولِ وَالْعَقْرِ فَلَمْ يَحْبِسْهَا أَوْ يُقتَدُها فَعَدَّتْ فَهَذَا فِي الْحُرِّ الشَّلْطَانُ وَالْعَقْرِ فَلَمْ يَحْبِسْهَا أَوْ يُقتَدُها فَعَدَّتْ فَهَذَا فِي الْحُرِّ فَيْ قَوْلُ مَالِكُ دُونَ الثَّلُتُ ، وَإِنْ كَانَ التَّلُثُ فَأَكْثَر ، وَعَلَى الْعاقِلَةِ هَذَا فِي الْحُرِّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَقَى حَالِه جَمِيعَه.

إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ : وَمَا أَصَابَ الْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفَرِسَ الصؤال وَالْجِدَارَ الْمَائِلِ قَبْلَ تَقَدَّمِ السَّلْطَانِ فَهُوَ هَدْرٌ وَأَمَّا بَعْدَ تَقَدَّمُه فِيمَا وَالْفَرِسَ الصؤال وَالْجِدَارِ الْمَائِلِ قَبْلَ تَقَدَّمُ السَّلْطَانِ فَهُو هَدْرٌ وَأَمَّا بَعْدَ تَقَدَّمُه فِيمَا يَتَبِّنُ فِيهِ التَّفْرِيطُ مِنْ تَأْخِيرٍ قَتْلِ الْكَلْبِ وَسَجْنِ الْفَرسِ ، وَهَدْم الْجِدَارِ فَذَلَكَ عَلَيْهِ فَي الْجِدَارِ فَتْلَ الْكَلْبِ إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : وَإِشْهَادُ الْجَيرَانِ عَلَيه فِي الْجِدَارِ وَالْفَرَسِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ حَيْثُ لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَخْذَهُ كَتَقْدَمَة السَّلْطَانَ .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَبِهِ أَقُولُ : إِنْ كَانَ بِمَـوْضِعٍ لاَ سُلْطَانَ فِيهِ انْتَهَى مَرَادُنَا مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتَصَارً .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ عَدَمُ ضَمَانِ دِيةِ الصَّبِيِّ الْمَقْتُولِ فِي رَبِّ الْبَقَرَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمُ لَهُ إِنْذَارٌ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجِيرَانِهِ، وَإِلاَّ ضَمَنَهَا وَتَكُونُ عَلَى عَاقلته انْتَهَى وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «عَبَقَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَمَا أَتْلَفَتْهُ الْبَهَائِمُ لَيْلاً فَعَلَى رَبَّهَا)(١) مَا أَشَاوُلِي : وَقَوْلُهُ: (وَمَا أَتْلَفَتُهُ)(٢) مِنْ زَرْعِ وَحَوائِطَ مُحْتَرَزِ عَمَّا أَتْلَفَتْهُ مِنْ غَيْرِهَا بَقُولِي : وَقَوْلُهُ: (وَمَا أَتْلَفَتُهُ)(٢) مِنْ زَرْعِ وَحَوائِطَ مُحْتَرَزِ عَمَّا أَتْلَفَتْهُ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ آدَمِيًّ أَوْ بَعْضِهِ فَلاَ ضَمَانَ عَلَى رَبِّهَا إِنْ أَسْلَفَتْهُ لَيْلاً قَالَهُ مَالِكٌ فِي «الْعُتِبيَّةِ» أَي مَنْ خَيْرُهَا حَيْثُ لَمْ يُقَصَرُ فِي حِفْظِهَا انْتَهَى .

وَمَفْهُومُهُ : أَنَّهُ إِنْ قَصَّرَ فِي حَفْظِهَا ضَمِنَ، فَإِنَّهُ يُقَيِّدُ بِمَا إِنْ تَقَدَّم إِلَيْه إِنذار ليُوافِقَ نَقْلَ ابْنِ مَرْزُوقِ الْمُتَقَدِّمِ عَنَ «اَلْعُتِبيَّةِ» وَغَيْرِهَا انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٧٤) [٥] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلُ مِنْ رِفْقَة سَافَرَتْ إِلَى السُّودان وَبَاعَ بِقَرةً لَهُ لُوَاحِد مِنْ السُّودان ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا وَحَادَ عَنْ طَرِيقِ الرِّفْقَة، فَلَّمَا جَاءَ السُّودانيُّ وَوَجَدً الرِّفْقَة خَرَجَتْ إِلَى أَهْلَهَا ، وَلَم يَجِدْ أَيْضًا رَبُّ الْبَقَرة مَنَهَا فَلَمَّا لَحِقُوا بِالرِّفْقَة تَقَاتَلُوا مَعَهَا حَتَّى قَتَلُوا وَاحَدًا مِنْهَا، فَهَلْ ديتُهُ تَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ بِالرِّفْقَة تَقَاتَلُوا مَعَهَا حَتَّى قَتَلُوا وَاحَدًا مِنْهَا، فَهَلْ ديتُهُ تَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ الْمَذْكُورِ الْمَذْكُورِ الْمَذْكُورِ الْمَذْكُورِ الْمَدْكُونُ عَلَى الرَّجُلُ الْمَذْكُورِ الْمَدْكُونَ عَلَى الرَّجُلُ الْمَذْكُورِ الْمَدْكُونَ عَلَى الرَّجُلُ الْمَدْكُونِ الْمَدْكُونَ عَلَى الرَّجُلُ الْمَدْكُونِ الْمَدْكُورِ الْمَدْكُونِ الْمَدْكُونُ عَلَى الرَّجُلُ الْمَدْكُونَ الْمَدْكُونَ الْمَدْكُونَ عَلَى الرَّجُلُ الْمَدْكُونَ الْمُنْكُونِ الْعَلَى الرَّالِي الْمُلْوَلِ الْمَدْكُونِ الْمُعْلَى الْرَبْعُ الْمُونَا وَاحْدًا مِنْهَا مَا الْوَلَاقُونَ الْمُنْ الْرَقْقَةُ مَنْ الْمُعَالَى الْوَاقِلَ وَالْمَدُونَ الْفَاقُونَ وَالْمُ الْمُعْلَى الْوَلَاقِهُ الْمُنْفُونُ الْرَاقِيْقُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُعْلَى الْرَقْفَةُ لَاعُونَا وَالْمَعْمَا مَنْ الْتَلُونَا وَالْمُ الْمُالْفُونُ الْتُعْمَالُونُ الْمُعْلَى الْرَاقِلَاقُونِ الْمُعْلَى الْرُونِ الْمُعْلَى الْرَبْعُونُ الْمُؤْلُونُ الْعُلُولُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِولُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُولُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُولُ الْمُو

⁽۱) مختصر خلیل (ص / ۲۸۹).

⁽۲) شرح الزرقاني (۸ / ۲۰۷).

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لا شَيءَ عَلَيْهِ مِنْ دَيْتَهِ لِضَعْفِ تَـسَبُّبِهِ فَهَذَا الَّذِي ظَـهَرَ لِي مِنْ نُصُوصِ الأئمَّة وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(٢٠٧٥) [٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ زَانيًا مُحصنًا هَلْ عَلَيْهِ شَيِءٌ أَمْ وَهَلْ بَجُوزُ إِضْرَارُهُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ أَمْ لاَ ؟، وَهَلْ مَالُهُ حلالٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَرِثُ وَيُورِّثُ أَمْ لاَ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيَّضًا فِي تَارِكِ الصَّلاة ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ مَنْ قَتل الزَّاني الْمحضِنَ لا شَيءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ لاَ يُلزُمُ فِيهِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ مِنْ يَقُومُ مَقَامَهُ سوى الأَدَبِ فِي الْعُمُرِ لاَفْتيَاتِهِ عَلَي الْإِمَامِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَادِلاً، وإِلاَّ فَلا أَدَبَ عَلَى الْقَاتِل ، وَالشَّاهِدُ أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْه.

قَوْلُ الشَّيْخِ خليلِ (مَعْصُومًا)(١) لأَنَّ الزَّانِي الْمُحَصِنَ غَيْرُ مَعْصُومٍ ، وَصَرَّحَ بِذَكَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُشَبهًا بَعَدَمِ الْعَصِمَةِ وَبِالأَدَبِ الْعُمْرِ بَقُوْلِهِ: (وَزَانَ مُحْصِنٌ)(٢) «مخ»(٣) فِي كَبِيرِهِ: قَوْلُهُ: (وَزَان) أَي ثَبَتَ زِنَاهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِبيِّنَةً عَادِلَةً ، وَفيهِ أَيْضًا : وَلا دِيَةَ فِي الزَّانِي الْمُحْصَّنِ وَنحوهِ ، فِي «ح»(٤) أَشَارَ إِلَيْهِ بَقُولِهِ: ابْنُ عَرَفَةَ: لاَ شَيءَ فِيمَن قَتَلَ زَانِيةً بَغِيًّا.

الَّلخْمِيُّ: وَكَذَا الزَّانِي الْمُحصن وَالْمَحَارِبُ. اَنتَهَى .

«مَخ» في كبيرة: قَوْلُهُ قَد تُوجَدُ الْمُكَافَأَةُ الْـمُعْتَبَرَةُ فِي الْجَانِي وَلاَ يُقْتَلُ لَعَدَمِ عَصْمَةِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ كَمَا لَوْ جُرِحَ مُسْلِمٌ مثلُهُ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلامِ إِلاَّ أَنَّهُ زَانَ مُحْصَنٍ ، فَإِنَّ عَدَمَ الْقَصَاصِ مِنْ الْجَانِي فِي هَذَا الْغَرَضِ لَيْس لِعَدَمِ الْمُكَافَأَةِ بَلُ لَعَدَم عَصْمَة الْمَجْنى عَلَيْه انْتَهَى.

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٧٣).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٣).

⁽٣) حاشية الخرشي (٨ / ٤).

⁽٤) مواهب الجليل (٦ / ٢٣٣).

وَلاَ يَجُوزُ أَخْذُ مَالِه بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسِهِ وَيَرِثُ وَيُورَثُثُ

فَفَى (ق)(١): قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَالصَّلاَةُ عَلَى أَهْلِ الْكَبَائِرِ جَائِزَةٌ لأَنَّهُ مُسْلِمُونَ يَتَوَارَثُونَ وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ فِي قصاصٍ أَوْ حَد أَوْ رَجْمٍ زِنِّى فَلاَ يُصلِّى عَلَيْهِ النَّاسُ انْتَهَى .

وَأَمَّا تَارِكُ الصَّلاة فَلَمْ أَقف عَلَى شيء فيه .

قَالَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ: (وَلاَ يُطْمَسُ قَبْرُهُ)(٢) وَتَرثُهُ وَرَثُهُ وَرَثُهُ وَتُوْكَلُ ذَبِيحَتُهُ كَمَا فِي شُرُوحِه (٣) وَلاَ يَحَلُّ مَالُهُ بِتَركِه الصَّلاة فَ فِي «نَوازِل الْحَافظ ابْنِ الأَعْمَشِ» مَا نَصَّهُ: وَأَمَّا حَقِيقَةً مُسْتَغْرِقَ الذَّمَّةِ فَهُوَ مِنْ استَتَغْرَقَتْ الْحُقُوقُ مَالَهُ سَوَاءً كَانَتْ الْحُقُوقُ لِلَّه تَعَالَى كَالزَّكَاة وَالكَفَّارات أَوْ للْعَبَاد مِنْ جِهَة الْتَعَدِّي كَالغْصَب وَالسَّرِقَة وَالْغَشِّ وَالْخَشِّ وَالْخَشِّ وَالْغَشِّ وَالْخَشِّ وَالْخَشِ وَالْمَعَامَلَةَ كَالرَّبَا، وَأَمَّا تَرْكُ الصَّلاةِ فَلاَ تُغَلَقُ لَهُ بِاسْتِغْراقِ الذَّمَّةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ُ (٢٠٧٦) [٧] سُؤَالُ : عَنْ صَبِيٍّ شَجَّ رأسْ آخرَ حِينَ الضَّرْبَة اجْتَمَعَتْ عَلَيْه جَمَاعَةٌ وَنظَرَتْهَا وَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا غَيْرُ مَوَضَحة فَبعْدَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَهِيَ تُدَاوَي بَانَ مِنْهَا بَيَانًا وَاضِحًا فَقَال أَبُو الْنصبيِّ الْجَانِي : إِنَّهَا فُعْلِ بِهَا مَا أَوْضَحَ عَظْمَهَا ، وَقَالَ أَبو الْمجروحَ: إِنَّهَا أُوضَحَ عَظْمَهَا ، وَقَالَ أَبو الْمجروحَ: إِنَّهَا أُوضَحَتْ مَنْ نَفْسها [] (٤) مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ؟

جَوَابُهُ: لَا قَوْلَ لَأَبِي الْجَانِي وَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلَكَ مَا آل إِلَيْهِ الْجَرْحُ [ق: ٧٩٣] مِنْ كُونهِ صَارَ مُوَضَّحَةً وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلَكَ مَضمُونَة مَا فِي الْجُزِءِ الأَوَّلِ مِنْ «الْمِعْيَار» فِي الْكرَّاسَةِ الأُولى مِنْ نَوازِلِ الْجِنَايَاتِ ونَصُّهُ: وَسُئِلُ عَنْ

⁽١) التاج والإكليل (٢ / ٢٤٠).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٤).

⁽٣) انظر «مواهب الجليل» (١ / ٤٢٠) و«حاشية الخـرشي» (١ / ٢٢٧) و«حاشية الدسوقي» (١ / ١٩١).

⁽٤) طمس بالأصل.

رَسْمِ مَضَمنة مُعَايَنة الشُّهُود الْجَرْحَ وَهُو مُوضَّحَةٌ برأس فُلان أَشَرفَ عَلَي الْعظْمِ وَأَخْرِجَ مِنْهُ عِظْامًا وَعَايَنُوهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْعظامِ مِنْهُ وَفِي الْعَظْمِ نَقْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فَمَنْ وَقَفَ عَلَى الْجَرْحِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ بِصِفَةً مَا ذَكَرَ شَهِدَ فَسُئِلَ الْجَارِحُ فَأَقَرَّ بِالْجَرْحِ عَمْدًا وَادَّعَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ الْعَظَامِ مُسْتَفْعَلٌ ، وَكَذَا مَا فِيهِ مِنْ النَّقْرَةِ وَالصَّدْعِ عَمْدًا وَادَّعَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ الْعَظَامِ مُسْتَفْعَلٌ ، وَكَذَا مَا فِيهِ مِنْ النَّقْرة وَالصَّدْعِ اللَّذِي كَانَ بَاقِيًا عَلَى حَالِه وَالْبَيِّنَةُ عَايَنَتُ الصَّدْعِ وَالنَّقْرَ فَهِلَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْجَارِحِ فَيه ، وَفِي مَا يُرَامُ إِلَيْهِ ؟ أَوَّ الْمجْرُوحُ إِذْ لَوْ قُبِلَ قَوْلُهُ لاَدَّى إِلَى تَعَذَّرِ الْقَوَدِ ، إِلاَّ فَيه الْبَيِّنَةُ .

فَأَجَابَ: الْعَقْلُ إِنْ تَبَتَ بِبَيْنَةً وَأَثَرُهُ مُشَاهَدٌ لاَ قَوْلَ لِلْجَانِي، وَإِنْ أَشْكِلَ الأَمْرُ اسْتَظْهَرَ عَلَى الْمَحْنِي عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا حَصَلَ مِنع فَعْلَهِ وَلاَ مِنْ فِعْلِ أَحَدٍ مِنْ سَبَهِ ، وَلاَ زَادَ فِيهَا مَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ أَثْرِ الأَوَّلِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ دِرَايَةٌ وَبَصِيرةٌ بِالْعلْمِ بِأَنَّ دِيَةً مَعْتُوقَ أَلَ الطَّالِبُ أَحْمَدُ بِنُ الْحَسِبِ ابْنِ الطَّالِبِ أَحْمَدُ الزَّحَافِي لاَزِمَةٌ للرَّمِّ الرَّمِّ الطَّالِبُ أَحْمَدُ بِنِ الْحَبِيبِ ابْنِ الطَّالِبِ أَحْمَدَ الزَّحَافِي لاَزِمَةٌ للرَّمِّ الرَّمِّ اللَّمَّ يَثات لقَّتُلِ ابْنِ سَيَّد أَحْمَدُ بَنِ مُحمَدُ بْنِ دَداشر لَهُ بَبندقة ضَرَبَهُ بِهَا عَمْدًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ دَيَّهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا لأَنَّهُ صَارَ كَالْخَطأَ عَلَى مُقْتَضَى السَّيَاسَةِ التِّي لاَ يَجُورُ التَّي الْقَتَالِ ، فَإِذَا التَّعْوِيلُ عَلَى غَيْرِهَا فِي هَذِهِ الْبِلادِ السَّائِبَةِ لأَنَّ الْقَصَاصَ فِيها يُؤَدِّي للْقَتَالِ ، فَإِذَا كَانَتْ الْعَاقلَةُ تَحْمِلُ جَراحَ الْعَمْدُ التَّي سَقَطَ الْقصَاصُ مَنَهَا كَالجَائِفَة وَإِثْلاَفُ نَفْسِ كَانَتُ الْعَاقلَةُ تَحْمِلُ جَراحَ الْعَمْدُ التَّي سَقَطَ الْقصَاصُ مَنَهَا كَالجَائِفَة وَإِثْلاَفُ نَفْسِ الْجَانِي بِالْقَصَاصِ مَعَ أَنَّهُ ظَالِمٌ وَالظَّالِمُ أَحَقُ أَنْ يُحْمِلَ عَلَيْهِ فَمِنْ بَالْكَفَة وَإِثْلاَفُ نَفْسِ كَنَتْ الْعَقَلَ فَمِنْ بَابُ أَنَّهَا تَحْمَلُ كَانِي بِالْقَصَاصِ مَعَ أَنَّهُ ظَالِمٌ وَالظَّالِمُ أَحَقُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ فَمِنْ بَابُ لَتَنَا عَرَمُ الْعَلَامِ السَّيَافِي الْفَقَالِ الْمُسْلِمِينَ بِالْفَتَنَةِ مَاسَقَطَ فِيهِ الْقُصَاصُ نَحْو وَإِثْلافُ نُقُ عَلَيْهِ السَّرَعِيةِ فِي هَنُولُهِ فَى أَثْنَاء جَوابِهِ عَنْ مِثْلِ كَامُ السَّرَ عَلَى مُحَاوِلَةٍ وَلِلْاكَ تَعَذَّرَ الْقِصَاصُ مِنْ الْقَاتِلِ لامْتَنَاعِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَتَرَقَّبُ الْفَسَادُ عَلَى مُحَاولِة وَلِكَ تَعَذَّرَ الْقِصَاصُ مِنْ الْقَاتِلِ لامْتَنَاعِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَتَرَقَّبُ الْفَسَادُ عَلَى مُحَاولِة قَلَى الْمُلْولِةُ عَلَى مُحَاولِة قَلَى الْفَلَاكُ تَعَذَّرَ الْقِصَاصُ مِنْ الْقَاتِلِ لامْتَنَاعِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَتَوْتُ الْفَسَادُ عَلَى مُحَاولِة قَلَى الْمُلْولِةُ عَلَى مُحَاولِة الْفَلَامُ وَلَا عَلَى مُحَاولِة الْفَلَامُ وَلِلْهُ الْمُلْولِةُ الْمُ الْفَادُ الْمَادُ عَلَى مُحَالِهُ الْقَاتِلِ لامْتَنَاعِهُ مِنْ الْمَلِهُ وَلَا الْفَالِولِ الْمَادُ الْفَالِلُ الْمَلْولِ الْفَال

⁽۱) قال العدوي: أي من المسلمين ومسحله عندنا على أن الجميع مفسدون بارتكاب أمر لا يحل ولكن لا يوجب القتل كالسرقة ونحوها من تخريب أماكن الناس ولا يحسل انزجارهم لا بحبسهم ولا بضربهم إلا بقتل ثلثهم هذا محل الجواز.

قال بعض الشراح للعلامة خليل ثم الظاهر أن الإمام أو نائبه يخير في تعين الثلث من جمع المفسدين مع نظره بالمصلحة فيمن هو أشد فسادًا من غيره، ثم قال: وانظر لو كان لا يحصل إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من ثلث المفسدين والظاهر عدم ارتكابه صونا للدماء اهر «حاشية العدوى» (٢ / ٢٥٩).

لكن قال الشيخ عليش: في التوضيح: أبو المعالي الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كشيرًا ما يبني مذهبه علَى المصالح وقد نقل عنه: قتل ثلث العامة لإصلاح الثلثين.

المازري: ما حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح.

زاد الحط بعده عن شرح المحصول: ما ذكره إمام الحرمين عن مال لم يوجد في كتب المالكية. البناني شيخ شيوخــنا المحقق محمد بن عبد القــادر: هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب لئلا يغتر به بعض ضعفة الطلباء وهذا لا يوافق شيئًا من القواعد الشرعية.

للْمُصْلَحَة ، وَبِالْجُمْلَة فَهَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ مِنْ مُـقْتَضِى السَّيَاسَة يَتَعَيَّنُ فِي هَذه الْبُلْدَانِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِيهَا مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ، وَالْخُرُوجُ عَنْهُ يُفضِي إَلِى الَفسَادِ وَاللَّهُ الْمُوفَقِّ للسَّدَاد انْتَهَى].

وَقَالَ الْقَاضِي سنبير أرواني فِي أَثْنَاء جَوَابِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي «المعْيَار» الأَصْلُ كَانَ لاَ يَحْمِلُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدَ جِنَايَةً ، وَلا تَكْسَبُ كُلُّ نَفَسِ إلاَّ عَلَيْهَا ، وَلا تَزَرُ وَازِرَةٌ وَزْرَ أُخْرَى ، وَقَدْ كَانَ فِي الْجَاهِلَيَّةِ مَا شَرَعَ فِي الإِسْلاَمِ، عَلَيْهَا ، وَلا تَزَرُ وَازِرَةٌ وَزْرَ أُخْرَى ، وَقَدْ كَانَ فِي الْجَاهِلَيَّةِ مَا شَرَعَ فِي الإِسْلاَمِ، وَهَذَا بَاقِ إِلَى الآن فِي الْقَرب ، ألا تَرَى أَنَّ قَبَائِلَ عَرَب أفريقيَّة يَنتَصِرُ الْحَيُّ للْخُوا للْحَيِّ إِذَا قَاتَلَ وَيُطْلَبُ دَمُهُ إِذَا قُتِلَ ، وَبَنُو عَمِّه لَهُمْ شُبْهَةٌ بِقِيَامَ دَمِه إِذَا قُتِلَ كُلُّفُوا للْحَيِّ إِذَا قَاتِلُ مَنْفَرِدًا ، وَالعَمْدُ أَيْضًا بِمَعُونتِهِ فِي أَذَاء دِينِهِ لِكُونِهَا مَالاً كِثِيرًا يَعْجَزُ عَنْهُ الْقَاتِلُ مُنْفَرِدًا ، وَالعَمْدُ

الشهاب القرافي: ما نقله إمام الحرامين عن مالك أنكره المالكية إنكاراً شديداً ولم يوجد في كتبهم ابن الشماع: ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد من علماء المذهب ولم يخبر أنه رواه نقلته إنما ألزمه ذلك وقد اضطرب إمام الحرمين في ذكره ذلك عنه كما اتضح ذلك من «كتاب البرهان» وقول المازري: ما حكاه أبو المعالي صحيح . راجع لأول الكلام.

وهو أن كثيراً ما يبني مذهب على المصالح لا إلى قوله نقل عنه قـتل الثلث إلخ أو أنه حمله على تترس الكفار ببعض المسلمين وقوله مالك يبني مذهب على المصالح كثيراً فيه نظر لإنكار المالكية ذلك إلا على وجه مخصوص حسبما تقرر في الأصول ولا يصح حمله على الإطلاق والعموم حتى يجري في الفتن التي تقع بين المسلمين وما يشبهها.

وقد أشبع الكلام في هذا شيخ شيوخنا العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي العربي الفاسي في جواب له طويل وقد نقلت منه ما قيدته أعلاه وهو تنبيه مهم تنبغي المحافظة عليه لئلا يغتر بما في التوضيح أهـ.

وأما تأويل (ز) بأن المراد: قتل ثلث المفسدين إذا تعين طريقًا لإصلاح بقيتهم، فغير صحيح ولا يحل القول به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المفسدين الحدود عند ثبوت موجباتها ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذي يوقع كثيرًا من الظلمة المفسدين في سفك دماء المسلمين نعوذ بالله من شرور الفساد.

وفي الحديث : «من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة جيء به يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله»: «منح الجليل» (٧ / ٥١٣ _ ٥١٤).

وَالْخَطَأُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ سَواءً فِي الْغَرَامِةِ حَتَّى يَكُونَ تَعَزُّرًا مِنْ الْوُقُوعِ فِي إِرَاقَة الدِّمَاء، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَسْطُر: لأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ بَعْضُهُمْ يُحَامِي عَنْ بَعْضٍ يَقَاتِلُ عَنْهُ ، انْظُرْهُ .

قُلْتُ: وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْعَادَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الشَّرِعِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الإِمَامُ ابْنُ فَرْحُونَ فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَالْخُمسينَ فِي الْقَضَا بِالْعُرُفِ وَالْعَادَةِ فَعَلَيْكَ بِهِ انْتَهَى مُرَادِنًا مِنْ كَلامِهِ.

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ لُزُومُ الدَّيَة فِي الْقَتيلِ الْمَذْكُورِ لِلْقَاتِلِ وَلَعَاقِلَتِه، وَأَمَّا دَعُوى عَاقِلَة الْقَاتِلِ بِأَنَّهُمْ لَيْسَ عَلَيهِمْ مِنْ الدِّيَة إِلاَّ مَنَا بُهُمْ بِينَ جَمِيعِ الْعَزِي فَهِي وَاهِبَةٌ لا عَمَلَ عَلَيْهَا، وَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا لِضَمَانِ كُلُّ وَاحِد مِنْ الفزي لِمَا أَخَذُوهُ وَمَا قَتَلُوهُ، عَمَلَ عَلَيْهَا، وَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا لِضَمَانِ كُلُّ وَاحِد مِنْ الفزي لِمَا أَخَذُوهُ وَمَا قَتَلُوهُ، وَيَتَفَرَّعُ عِنْ هَذَا وَجُوبِ الْقصَاصِ عَلَي جَميعِهمْ قَوْلُ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ مَسْبُوكًا بِكَلامِ وَالشَّاهِدُ عَلَى وُجُوبِ الْقصَاصِ عَلَى جَميعِهمْ قَوْلُ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ مَسْبُوكًا بِكَلامِ شَارِحِهَا النَّفْراويِ الْقَصَاصِ عَلَى جَميعِهمْ قَوْلُ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ مَسْبُوكًا بِكَلامِ شَارِحِهَا النَّفْراويِ الْقَصَاصِ عَلَى جَميعِهمْ قَوْلُ بَاكُورَةِ الْمَذْهُبِ مَسْبُوكًا بِكَلامِ وَالْغَيلَة وَهِيَ القَتْلُ لَأَجْلِ أَخْدِ الْمَالِ الْمُحَتَرِمِ عَلَى وَجُه يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْفُوتُ وَهُو وَالْغَيلَة وَهِيَ القَتْلُ لَأَجْلِ أَخِدُ الْمَالِ الْمُحَتَرِمِ عَلَى وَجُه يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْفُوتُ وَهُو الْفَيْنِ أَيْخًا: (وَبِالْقَتْلُ لَجُبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَاخِي) (٢) أَو عَبْد (أَوْ بَإِعَانَة) كَضْرِبِ أَوْ الشَيْخ إِلْمُمَالاتَ كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِ أَيْضًا. (وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَاخِي) أَنْ أَنْ عَبْد (أَوْ بَإَعَانَةٍ) كَضْرِبٍ أَوْ إِلْمُمَالاتَ كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِ أَيْضًا .

«عَبق»(٣) : (أَوْ بِإِعَانَة) عَلَى الْقَتْلِ وَلَوْ بِالتَّقَوِي بِجَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلٍ وَلَا تَسَبَّبَ فيه لأَنَّ جَاهَهُ أَعَانَهُ عَلَيْه حُكْمًا انْتَهَى.

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُمْ مُحَارِبُونَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ فِي حَدِّهِ لِلمُحَارِبِ الْمُحَارِبِ

⁽١) الفواكه الدواني (٢ / ٢٠٤).

⁽٢) مختصر خليل (ص / ٢٨٨).

⁽۳) شرح الزرقاني (۸ / ۱۹۲).

قَاطِعُ الطَّرِيقِ لِمَنْعِ سُلُوكِ أَوْ أَخذِ مَالٍ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الغْوَثُ وَإِنْ انْفَرِدَ بَمَدَيْنَةَ انْتَهَى.

فَبَانَ للنَّاظِ مِمَّا تَقَدَّمَ وَجُوبُ الْقَصَاصِ عَلَى جَمِيعٍ أَمْلِ الغزي وَقَدْ عَلَمتُم مَنَّا سَلَفَ مِنْ كَلامَ الأَئمَّةِ الأَعْلامِ أَنَّهُ لاَ قَصَاصَ فِي هَذِهِ الْبلادِ السَّائبةِ إِذَ لاَ سَلُطَانَ فِيهَا يُقِيمُ الْحُدُودَ وَالأَحْكَامَ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلاَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ عَمْدًا عَلَى قَاتِلهِ سَلُطَانَ فِيهَا يُقِيمُ الْحُدُودَ وَالأَحْكَامَ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلاَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ عَمْدًا عَلَى قَاتِلهِ وَعَاقِلَته عِوضًا عَنْ الْقصاصِ، ويَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا ضَمَانُ كُلُّ وَاحد مِنْ أَهْلِ الغزي وَعَاقِلَته عِوضًا عَنْ الْقصاصِ، ويَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا ضَمَانُ كُلُّ وَاحد مِنْ أَهْلِ الغزي للجَميع دِية الْمَقْتُولِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَصْحَابِهِ فَلأُولْيَاءِ الْقَتِيلِ أَخْذُ دَيَةً قَتِيلِهِمْ مَمَّنَ لَحَميع دِية الْمَقْتُولِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَصْحَابِهِ فَلأُولْيَاءِ الْقَتِيلِ أَخْذُ دَيَةً قَتِيلِهِمْ مَمَّنَ الْمَاوُلُو الْمَنْ أَهْلِ الغزي، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ عَلَى أَصْحَابِهِ بِمَا غَرَمَ عَنْهُمْ.

ابْنُ رُشْد إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوْمُ فِي الْعَصْبِ وَالسِّرِقَةِ وَالْحِرَابَةِ فَكُلُّ وَاحد ضَامِنٌ لِجميع مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوِى بَعَضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتِمِعُونَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ الْجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوِى بَعَضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتِمِعُونَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ الْجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوِى بَعَضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتِمِعُونَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ الْجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ وَالْعَرِيْنِ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ الْعَلْمُ اللهِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللّهُ وَالْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ اللّ

«الرِّسَالَةُ»^(۱): (وكُلُّ وَاحِد مِنْ اللُّصُوصِ) أَيْ الْمحَارِبِينَ (ضَامِنٌ لِجَميعِ مَا سَلَبُوهُ) لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنَّا تَقَوَّي بِأَصْحَابِهِ فَالْمَرَادُ بِاللِّصِّ هذاَ الْمُحارَب، كمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ (۲).

الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِه «عبق» (٣) : (وَغَرِمَ كُلُّ) أَيْ كُلُّ وَاحِد بِانْفَرادِهِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَنْ الْجَمِيعِ بِانْفَرادِهِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَنْ الْجَمِيعِ بِانْفَرادِهِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَنْ الْجَمِيعِ بِطِرِيقِ الضَّمَانِ عَنْهُمْ فِي مَا لَزَمَهُمْ مِنْ نَهْبِ أَمْوَالٍ النَّاسِ مُطْلَقًا انْتَهَى.

ابْنُ عَرَفَةَ : أِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَـقَتَلُوا رَجُلاً تَوَلَّى أَحَدُهُمْ قَتْلَهُ وَالْبَاقِي عَوْنٌ لَهُ

⁽١) الرسالة (ص / ٢٤١).

⁽٢) الفواكه الداواني (١ / ١٥٥).

⁽٣) شرح الزرقاني (٨ / ١٩٤).

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٢٨٨).

فَأَخَذُوا قُتِلُوا كُلُّهُمْ ، وَإِنْ تَابُوا قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذُوا ودَفَعُوا إِلَى أَوْلَيَاء الْقَتِيلِ قَتَلُوا مَنْ شَاؤُوا وَعَفُواْ عَمَّنْ شَاؤُوا وَأَخَذُوا الدِّيَةَ مِمَّن شَاؤُوا انْتَهَى واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ولَقَدْ عَلَمْتُمْ أَنّ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ اخْتَارُوا أَخْذَ الرُّمْيَثَاتِ بِدِيَةٍ قَتِيلِهِمْ لِقَتْلِ صَاحِبِ الرُّمَيْثَاءِ لَهُ عَلَمْتُمْ أَنّ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ اخْتَارُوا أَخْذَ الرُّمْيَثَاتِ بِدِيةٍ قَتِيلِهِمْ لِقَتْلِ صَاحِبِ الرُّمَيْثَاءِ لَهُ عَلَمَةً وَالْحَاصِلُ دِيَةً حُرِّ آلِ الْطَّالِبِ أَحْمَد ابْنِ الْحَبِيبِ عَلَي الرَّمْيثَاتِ لِقَتْلِ بَعْضَهِمْ غَيلَةً وَالْحَاصِلُ دِيَةً حُرِّ آلِ الْطَّالِبِ أَحْمَد ابْنِ الْحَبِيبِ عَلَي الرَّمْيثَاتِ لِقَتْلِ بَعْضَهِمْ لَكُهُ عَلَى وَجُهِ الْغَيلَة وَلَاخْتِيارِ أَوْلِيانَه أَخْذَهَا مَنهُمْ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لا خَفَاءَ فِيهِ عَلَى مَنْ لَهُ قَلْبٌ سَلِيمٌ وَفَهُمٌ مُسْتَقِيم انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٨) [٩] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ قَتَلَ رَجُلاً عَمْداً وَسَكَتَ عَنْهُ أُولِيَاءُ الْقَتِيلِ حَتَّى مَاتَ بِسَمَاوَي ثُمَّ طَلَبُوا مِنْ وَرَثَتَهُ الدِّيَةَ مِنْ مَتْرُوكِهِ أَلَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: أَنّهُ لاَ شَيِّ لهُمْ مِنْ مَتْرُوكِ الْقَائِلِ بَلْ هُو لَورَثَتِهِ وَلا دِيَةَ لَهُمْ عَلَى وَرَثَةِ الْقَائِلِ مِنْ جَهِةَ قَتْيلهِمُ لأَنَّ حَقَّهُمْ إِنَّمَا هُو فِي الْقَصَاصِ فَلَمَّا تَعَذَّر بِمَوْتِ الْقَائِلِ بَطُلَ حَقَّهُمْ وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «مخ» (١) عند قول الشَّيْخ خَليل: (وَإِنْ قُطَعْت يَدُ (سَارِق)(٢) بِسَمَاوَى أَوْ سَرِقَة أَوْ قصاصِ لغَيْرِهِ فَلا شَيْء للْمَجْنِي عَلَيْهِ)(٣) وَلَفْظُهُ: مِثلُ ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الْقَائِلُ فَإِنَّ الْمَقْتُولَ لا شَيْء لَهُ انْتَهَى وَنَحُوهُ لا عَبِيهِ وَلَفْظُهُ: وَإِذَا قَطَعْتَ يَدُ قَاطِع ليدَ غَيْرِهِ عَمْدًا أَوْ بِسَمَاوَى قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ لَدُ اللهُ عَنْ وَعَاصٍ لأَنْ عَلْمُ إِنَّ الْمَعْنِي عَلَيْهِ مِنْ قصاصِ لأَنَّ حَقَّهُ إِنَّا الْمَعْنِي عَلَيْهِ مِنْ قصاصِ لأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا مَنْ قصاصِ لأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُو فِي الْقَصَاصِ ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ بَطُلَ حَقَّهُ وَلا دِيَةَ لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ انْتهَى وَاللَّهُ هُو فِي الْقَصَاصِ ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ بَطُلَ حَقَّهُ وَلا دِيَة لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ انْتهَى وَاللَّهُ وَلا دِية لَهُ كَمُوثَ الْقَاتِلِ انْتهَى وَاللَّهُ مَا عَلَى أَعْلَى أَلْفَالِهُ مِنْ قَلَى أَلَوْ اللّهُ أَلْقَالِلُ الْتَهَى وَاللّهُ أَلْ اللّهُ الْأَلْتَهَى وَاللّهُ أَنْ الْعَلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَا أَوْ بَسَمَاوِي أَلَى أَنْ مَا لَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى أَلَى أَعْلَى أَنْ أَعْلَى أَنْ عَقَلَى أَنْ أَلَا لَعْلَى أَلَا أَلْ أَلَا لَعْلَى أَلَقَ أَلَى أَعْلَى أَلَا اللْعَلَى أَلَا أَلْعَالِ أَلَا الْقُولِ الْعَلَى أَلَا لَعْلَى أَلَا أَلَقَالِ أَلَا لَيْ أَلَا لَكُونُ أَلَقُ أَلَا أَنْ أَلَا لَلْهُ أَلَا أَلْقُولُ الْعَلَى أَلَا لَعَلَى أَلَا لَا أَلَا لَا أَلَا أَلَا أَلَا لَا أَلَا لَا أَنْ أَلَا لَلْعَالِمَ الْعَلَا لَالْع

(٢٠٧٩) [١٠] سُوَّالُ : عَنْ رَجُلِ نَهَبَ بِعَيرًا مِنْ آخَرَ ظُلَمًا لكَوْنِهِ لا يُطَالِبُهُ بِحَقِّ شَرْعِيٍّ وَتَبِعَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ بَعِيرهُ مَّعَ بَعْضِ إِخْوَانِهِ إِلَى خَيْمَةِ اَلنَّاهِبِ وَطَلَبِ

⁽۱) حاشية الخرشي (۸ / ۱۸).

⁽٢) في «المختصر»: قاطع.

⁽٣) مختصر خليل (ص / ٢٧٦).

يرَهُ فَمَنعهُ منْهُ وقَامَ صَاحِبُ الْبَعيرِ يُرِيدُ قَبْضَهُ قَهْرًا فَجَاءَهُ النَّاهِبُ دُونَهُ وَمَنعَهُ تْ بَيْنَهُمَا هَذه لذَلكَ باللَّيل فَلَمَّا كَانَتْ قَائلَةَ الْغَـد أَلْقَتْ زَوْجَةُ النَّاهب حَمْلَهَا ذَكَرًا أَوْ أَنْشَى ، وَادَّعَى هُو وَزَوْجَتُهُ أَنَّ سَبَبَ إِلْقَاء الْحَمْلِ فَرَعَها من الْهَدة الَّتِي يوَقَعت باللَّيْل وَادَّعَيَا أَيْضًا أَنَّهَا أَلْقَتْهُمَا حَيِّينَ أَحَدُهُمَا شَهِق بَعْدَ ولادته وَالثَّانِي تَحَرَّكَ بَعْدَ وَلادَته وَمَاتَا وَطَلَبَ النَّاهبُ الشَّرْعَ منْ صَاحب الْبَعير في شَأَنْهَا ، فَـقَالَ لَهُ حَتَى يَصلَ إِلَى أَهْله فَأَبِي النَّاهِبُ ذَلكَ وَأَكَـرَهَهُ عَلَى الشَّرْع عنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَة وَقَيْ تَمَام الْحجج بَيْنَهُمَا عنْد الْمُحكم وَجَدَ صَاحبُ الْبَعير مُخَرِّجًا فِي الْمَشْيَ إِلَى أَهْله فَمَشَى إليهم، وأَتَى النَّاهبُ ببيِّنة للمُحكِّم شَهدت عنَّدَهُ بمَا شَهدَتْ به وَلاَ أَدري مَا كَيفيَّةُ شَهَادَتهما وَحكَمَ عَلَى صَاحِبَ الْبَعير بديَّة الجنينُ بِلاَ قَسَامَة وَمِنْ غَيْرِ إعْذَار للْمَحْكُوم عَلَيْهِمْ وَالبيَّنَة الْمَذْكُورَة منْ أَهْل عَمَل قبيلة النَّاهب، فَلَمَّا بَلغَ الْخَبَرُ قُبِيلَةَ الْمَنْهُوبِ منْهُ أَنْكَرُوه، وَلَم تَرضَوا به وَقَالُوا: إنَّهُم عَلَى حجَّتهم في الشَّرْع متى جَاءَهُم أَحَدُ يَطْلُبُهُ منْهُمْ يَتَرَافَعُونَ مَعَهُ عنْدَ الطَّلَبَة وَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَ البْعـير منْ السُّفَهَاء لا تَصحُّ وَكَالَتُـهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَكيلٌ عَادَةً عَنْ قَبِيلَتِه فَلَمَّا بَلغَ قبيلَةَ النَّاهِبِ ذَلكَ غَزَى بَعضُهُمْ وَنَهَبَ إبلاً لبَعْض قَبَيلَة المنهُوبِ منْهُ ، وَبَثْهَا بَحْضُ طَلَبتهم يُريُد رَدُّهَا منْ عنْده لأهْلهَا، فَأَبوُوا ذَلكَ حَتّى كَتَبَ لَهُمْ بَصِحَّة حُكْمهم الْمـذْكُور، وَفَعَلَ ذَلكَ لخَـلاص تلكَ الإبل منْهُمْ بَعْدَ إِيَاسِه منْ خَلاصهَا منْهُمْ إلاَّ بذَلكَ مَا الْحُكْمُ في الْجَميع وَمَا كْيَفيةُ الشَّهَادَة الَّتي يَثْبُتُ بِهَا الْجَنينُ ؟ وَمَا حَياتُهُ التي تَجبُ بِهَا دَيَّتُهُ مَعَ الْقَسَامَةِ ؟ وَهَلْ يَمْضِي الْحُكْمُ الْمَذْكور النَّاشيء عَنْ خُصُومَة صَاحب الْبَعير عَلَي عَاقلَته ؟ أَجِيبُوا مَأْجُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى َ.

جَوَابُهُ: أَنَّ ذَلِكَ الْجَنِينَ لا غُرَّةَ فِيهِ وَلاَ دِيَةَ [ق: ٧٩٤] إِلاَّ أَنْ يُشبتَ بِالْبَيِّنَةِ

الْعَادِلَة أَوْ الْجَماعَة الْكَثَيرة مْنِ غَيْرِ الْعُدُولِ الَّذِينَ يُسْتَفادُ مِنْ خَبَرِهُمْ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ أَنَّ الْهَدة الَّتِي ادَّعَتْ أَنَّهَا فَزَعَتْ مَنْ أَجْلِهَا وَمُشَاهَدَةً حَالِها مِنْ الأَمْرِ اللّهَ وَسَهَدَ اللّهَ وَهُوَ مِنْهُ وَاتَّصَلَ مَرَضُهَا بِهَا وَلازَمَتْ الْفراشَ إِلَى أَنْ سَقَطَ جَنِينُها ، وَشَهَدَ النّسَاءُ ، فَإِنْ تَوفَّرَتْ هذه الشُّرُوطُ فَهُوَ لازِمٌ وَإِلاَّ فَهُو هَدْرٌ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ «عَج» عَنْ أَبِي الْحَسنِ ولَفْظُهُ : وَتشبُّتُ الْغَرَّةُ فِي هَذَا بِشُرُوط وَهُو أَنْ مَرَضَهَا مَتَصل يَثْبُتَ النَّذِي فَرَعَتْ مِنْ أَجْلِه وَمَشُاهَدة الْمَرَّة لذلك الْفَزَع وأَنَّ مَرضَهَا مَتَّصِلٌ يَثْبُتَ اللّذي فَرَعَتْ مِنْ أَجْله وَمَشَاهَدة الْمَرَّة لذلك الْفَزَع وأَنَّ مَرضَهَا مَتَّصِلٌ يَنْبُتَ اللّذي فَرَعَتْ إِلَى أَنْ أَسْقَطْتُ جَنِينَها وَشَهَادَهُ الْمَرَاقِينِ عَلَى أَنْهَا أَسْقَطْتُهُ ، ويَزِيدُ رَبِيعَةُ وَسَحْنُونَ شَهَادَة رَجُلِ عَلَى رُؤْيَةِ الْجَنِين ، قالَ لأَنَّهُ يَبْقَى انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ نَقْلَهُ صَاحِبُ أُمجِ عَنْ الْمَغْرِبِيِّ وَلَفْظُهُ: التَّخُويفُ يُوجبُ الْغُرَّةَ بِثَلاثَة شُرُوط: أَنَّ يَثَبُتَ التَّخُويفُ، وأَنَّهُ أَمْرٌ يَخَافُ مِنْهُ، وَأَنْ يَشْهَدَ الشَّهُودُ أَنَّهَا لَزِمَتُ الْفُراشُ إِلَى أَنْ أَسْقَطَتْ وَشَهِدَ النَّسَاءُ عَلَى السَّقْطِ انْتَهَى وَيُسَاعِدُهُ مَا فِي التَّتَائِيِّ عَلَى «الرِّسَالَة»، ولَفْظُهُ: ويَحْلقُ بِالضَّرِبِ تَخْويفَهَا كَتوره عَلَيْهَا لَيْلاً وَنَحْوَهُ، وتشْهَدُ الْبَيَّةُ بِأَنَّهَا أَلْقَتْهُ وَقْتَ التَّخُويفِ أَوْ مُلازَمَتُهَا الْفِراشُ مِنْ وَقْتِهِ إِلَى إِلْقَائِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اخْتَلَّ أَحَدُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَالْجَنِينُ هَدَرٌ وَإِنْ تَوَفَّرَتْ فَهُوَ لَا وَفَاسِقٍ عَدُمَ ، وَلَوْ عَلَمَ الْحَاكِمُ صِدْقَهُ لَازِمٌ وَشَهَادَةً غَيْرِ الْعُدُولِ مِنْ مَستُورِ حَال وَفَاسِقٍ عَدُمَ ، وَلَوْ عَلَمَ الْحَاكِمُ صِدْقَهُ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ إِسْنَادُ الْحُكُمِ عَلَى شَهَادَتِه كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمِ فِي "تُحْفَتِه" (١) وَنَصَّةُ:

وَعِلْمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لاَ يُبِيحُ أَنْ يُقْتَلَ مَا تَحَمَّلاَ وَالْمُرَادُ بِالْعَدَلِ هُوَ الَّذِي يَجَتَبُ الْكَبَائِرَ وَيَجْتَنِبُ أَيْضًا فِي الْغَالِبِ الصَّغَائِرَ وَالْمُشَاءَ الْمُبَاحَةِ التَّتِي تَقْدَحُ فِي الْمُرَّوَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ أَيْضًا فِي رَجَزِهِ: (٢)

⁽۱) انظر: «شرح ميارة» (۱ / ۵۱).

⁽۲) انظر : «شرح میارة» (۱ / ۸۱).

وَيَتَقِى فِي الأَغْلَبِ الصَّغَائِرَ يَقدَحُ فِي مُرُوءَةِ الإِنْسَانِ

وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنْبُ الْكَبَائِرَ وَمَا أُبِيحَ وَهُوَ فِي السَّعْيَانِ

وَعَدَالَةُ الشَّاهِدِ إِمَّا أَنْ يَعْرِفَهَا الْحَاكِمُ وَيَجُوزُ لَهُ الاسْتِنَادُ عَلَى عِلْمِهِ بِذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (واسْتَنَدَ لعِلْمِهُ إِلاَّ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ الْحَاكِمُ فَلاَ بُدَّ مِنَ تَـزْكِيتِهِ بِمُبْرِزَينَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفَ وَمَسْطُورٌ فِي دَوَاوِينَ أَتْمَتَنَا وَالْمُزَكِّي لا بُدَّ أَيضًا أَنْ يَعْتَمدَ فِي تَزكِيتهِ عَلَى طُولِ عَشْرَةٍ مَعَ الْمزكِي إِلَى غَيْرِ وَالْمُزكِّي إِلَى غَيْرِ ذَكْرِهَا خَوْف الإِطَالة .

نَعَمْ فَإِنْ لَمْ تُوجَـدْ الْعُدُولُ فِي ذَلَكَ الْمَـوْضِعِ وَلَمْ يَتَفِقْ حُضُـورُ عَدْلِ لِتُلْكَ النَّازِلَةِ، بَل حَضَرَهَا عَوَامُ النَّاسِ، فَإِنَّهُ يَسْتَكُثِرُ مِنْهُمْ .

«ح» مَا نَصَّهُ: فَإِنْ لَمْ يُوجِدْ عُدُولٌ اسْتَكْثَرَ مِنْ الشَّهُودِ كَثلاثِينَ وَأَرْبَعِينَ انْتَهَى وَنَحْوَهُ فِي «لامِيَّةِ الزَّقاق»(١) أَشَارَ لَهُ بِقُولِهِ: [وَكَثَرُنَ](٢) بِغَيْرِ عُدُولٍ وَاجْتَهد(٣).

وَقَالَ هُوَ فِي شَرْحِهِ لَمَيَارَةَ نَاقِلاً عَنْ «الْمعيَارِ» فِي نَوَازِلِ الشَّهَادَاتِ فِي قَرْيَة لا عُدُول فِيها: عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْغَفُورِ ، قَالَ: حَكْيَ عَنْ بَعْضِ شَيُوخِنَا الْمُتَاخِرِينَ لا عُدُول فِيها: عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْغَفُورِ ، قَالَ: حَكْيَ عَنْ بَعْضِ شَيُوخِنَا الْمُتَاخِرِينَ مِنْ الثَّقَاتِ أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ إِذَا شَهِدُوا فِي حَقِّ وَلَمْ يكُنْ فِيهِم عَدْلٌ أَنْ يَسْتَكْثُرُوا مِنْهُمْ وَيَقْضِي بِشَهَا دَتِهِمْ ، قَالَ: وَفِي «الاسْتغْنَاء » أَيْضًا إِذَا كَانَ البُلَدُ لاَ عُدُولَ فَيهِ فَإِنَّهُ يكْتَفَى بِالأَمْثَلِ وَيَسْتَكُثِرُ بِحَسَبِ خَطَرِ الْحُقُوقِ ، وَكَلاَمُ النَّاظِمِ شَامِلٌ لِمَا فِيهِ فَإِنَّهُ يكْتَفَى بِالأَمْثَلِ وَيَسْتَكُثِرُ بِحَسَبِ خَطَرِ الْحُقُوقِ ، وَكَلاَمُ النَّاظِمِ شَامِلٌ لِمَا

⁽١) انظر «الأمية الزقاق» البيت رقم (٨٥).

⁽٢) في الأصل: كثرة.

⁽٣) البيت بتمامه:

وإلا فلا، كالجرح فيه ، وكثرن بغير عدول واجتهد وتأملا

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَى الْمَوْضِعِ عُـدُولٌ كَمَا تَقَـدَم ، وأُمِّي إِذَا كَانَ فِيه عُدُولٌ وَلَكُنْ لَم يَتَّفَقْ حُضُورُهُم لِتلْكَ النَّازِلَة ، وَإِنَّمَا حَضَرَهَا عَوام النَّاسِ فَيَسْتَكُثْرَ مِنْهُم أَيْضًا إِلَى أَنْ قَالَ : وَاخْتَلَفُوا هِلْ يُشْتَرَطُ عَـدَدٌ مَخْصُوص لا يَكْفِي أَقَلَ مِنْهُ أَوْ لا يُشْتَرَطُ ، وَإِنّمَا يُعْتَبرُ حُصُولُ الْعِلْم بِأَيِّ عَدَد حَصَل؟ وَاخْتَلَفَ الْقَائلونَ بِالْعَدِد فِي أَقَلُه عَلَى وَإِنّمَا يُعْتَبرُ وَلَا يُسْتَرَونَ ، وَقَيلَ : غَيْرُ ذَلِك ، وَالْمُعْتَبرُونَ أَقُوال ، قَيلَ: غَيْرُ ذَلِك ، وَقَيلَ : غَيْرُ ذَلِك ، وَالْمُعْتَبرُونَ الْعُلْم ، وَلَيلَ : غَيْرُ ذَلِك ، وَقَيلَ : غَيْرُ ذَلِك ، وَالْمُعْتَبرُونَ للْعَدَد لاَ يَقُولُونَ : هُو صَالِح للْمَصُولِ الْعَلْم ، وَقَيلَ يَعْدُولُونَ : هُو صَالِح للْمُعُولِ الْعَلْم ، وَقَيلَ يَعْدُولُ وَقَدْ لاَ يَحْصُلُ الْعُلْم ، وَلَكُنْ يَقُولُونَ : هُو صَالِح لَّ لَحُصُولِ الْعَلْم ، وَقَيلَ يَعْدُولُ عَلَيْ عَلَى الْمُعْتَولُ عَلَيْه عِنْدَ الْعُلْم ، وَلَكَنْ يَقُولُونَ : هُو صَالِح لَّ لِحُصُولِ الْعَلْم مَنْ غَيْر علْم بَعْدَد مَخُولُ عَلَيْه عِنْدَ الْعُلْم مِنْ غَيْر عِلْم بَعَدَد مَخْصُولُ عَلَيْه عِنْدَ الْمُعْرَدِ الْكَثَر فَو الْمُعْولُ عَلَيْه عِنْدَ الْمُعْرَد الْكَثْر بَعْدَد مَخَوق الْمُعْرِق وَقَدْ لاَيَعْم وَلَا الْعَلْم مِنْ غَيْر عِلْم بَعَدَد مَخْصُوصِ وَقَدْ يُفِيدُ الْخَبُرُ بِمُجَرِّدَ الْكَثْرَة كَمَا فِي الْمَثِينِ وَالْأَلُوفِ وَقَدْ لاَيْرَامَة لِلْكَ .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَافِي: وَلاَ بُدَّ مِنْ الْقَرَائِنِ مَعَ الْخَبَرِ، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمُخْبِرِينَ إِذَا تَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّهُمْ مُتَّهَمُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ لاَ يَحْصُلُ الْعَلْمُ وَإِذَا عُلِمَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الدِّيانَة والصَّدْقِ الْعَلْمُ وَإِذَا كُم يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِالْعَدَةِ الْسَيرِ مِنْهُمْ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِالْعَدَةِ الْيَسِيرِ مِنْهُمْ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِالْعَلْمُ عَشْرةً أَوْ بِالضِّدِ لَمْ يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِالْعَلْمُ بَاخْتَبَارِ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ ، وَلَذَا يَقْبَلُ لَفيفٌ مِنْهُمْ عَشْرةً أَوْ أَكْثَرَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَفِيهِ أَيضًا ، وقَد أَقَلً ، ولا يَقْبَلُ لَفيفٌ مِنْهُمْ خَصَسِينَ أَوْ أَكْثَرَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَفِيهِ أَيضًا ، وقَد يُعْرَضُ فِي الْعَدَدِ الْكِثِيرِ تَواطُورٌ وَتَسَانَدٌ ولا سيَّمَا إِنْ كَانُوا مِنْ قَبِيلَة [ق: ٧٩٥] وقد وقد أَي عُرضُ في الْعَدَد الْكِثِيرِ تَواطُورٌ وَتَسَانَدٌ ولا سيَّمَا إِنْ كَانُوا مِنْ قَبِيلَة [ق: ٧٩٥] وقد وقد يَعْمُ أَمَرٌ وَاحِدٌ فِيهِ دَاعِيَةً لذلكَ فَيقَعُ الْخَلَلُ فِي شَهَادَتِهِمْ لذلكَ ، وقد مَعَهُمْ عَلَى أَخْبار بَعْضَ وَالتَّواتُو اللَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ إِنَّمَا هُو بإِخْبَارِ كُلُ وَاحَدُ مِنْهُمْ عَلَى عَلْم نَفْسِه لا مُسْنَدًا لغَيْرِهِ انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَالسَّلاَمَةُ مِنْ التُّهْمَةِ شَرْطٌ فِي قَبُولِهِمْ ، كَمَا أَنَّ وُجُودَ التُّهْمَة مَانِعٌ مِنْهُ وَلِلْخَصْمِ إِثْبَاتُهُ فَإِنْ قَدَحَ عِنْدَ الْقَاضِي فِي حُصُولِ الْعِلْمِ اعْتَبَرَهُ وَإِلاَّ أَلغَاهُ

فَيُنْظَرُ فِي ذَلِكَ أَمَّا آحَادُ التَّوَاتُر ، فَلاَ يُقْبَلُ فِيهِمْ التَّجْرِيحُ بِالاَسْقَاهِ ، فإِنْ عُدُمَ عَدَالَتُهُمْ مُدَخُولِ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا هُوَ كَالْحَبْلِ الْمَوْلَفِ مِنْ الشَّعرَاتِ فَلَوْ عَمَّهُمْ أَمْرٌ يُوجِبُ الْقَدْحَ فِي خَبَرِ مَجْمُوعِهِمْ لَكَانَ مُعَتَبَرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ انْتَهَى.

وَفِي طَرَرِ ابْنِ عَاتَ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الشَّيُوخِ مِنْ الثَّقَاةِ أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ إِذَا شَهِدُوا فِي حَقِّ لامْرَأَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَدَلٌ أَنَّهُ يُسْتَكْثُرُ مِنْهُمْ وَيَقْضَي بِشَهَا دَتَهِمْ وَيُشْتَرَطُ فِي شَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ تَوسَّمَ فِيهِمْ الْمُرُوءَةَ ، وَكُونْهُمْ غَيْرُ ظَاهِرِيِّ الْجُرَحَةِ وَأَنْ يَكُونُوا كَثِيرِينَ ، وَكُونْهُمْ غَيْرُ ظَاهِرِيِّ الْجُرَحَةِ وَأَنْ يَكُونُوا كَثِيرِينَ ، وَيُشْتَكِثُرُ مِنْهُمْ بِحَسَبِ خَطَر الحُقُوقِ.

وَلاَبْنِ عَرَفَةَ : الْوَاجِبُ فِي قَبُولِ غَيْرِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ سَلاَمَـتُهُ مِنْ جُرْحَة الْكَذَب، وَإِلاَّ لَمْ يُقَبَلُ اتَّفَاقًا.

وَفِي بَعْضَ فَتَاوَى قَاضِي الْجَمَاعَةِ أَبِي مُحَمَّد عَبْدِ الْعَزِيرِ الفْلالي - رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ يُعَذَرُ لِلْمَشْهُ وَد عَلَيْهِ فِي اللَّفيف بِالسَّفَه فَمَنْ كَانَ يُعَرفُ مِنْهُمْ وَالأَوْصَافُ الرَّذِيلَةُ كَالْقِمَارِ، وبِالْعَدَاوَةِ مَعَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، أَو بِالصَّدَاقَةِ الْخَاصَةِ أَوْ بِالْقَرَابَةِ مَعَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، أَو بِالصَّدَاقَةِ الْخَاصَةِ أَوْ بِالْقَرَابَةِ مَعَ الْمَشْهُود لَهُ أَوْ بَالْكَذَبِ انْتَهَى.

وَفِيه أَيْضًا: أَنَّ الَّلْفِيفَ لا يُنْظَرُ فِيهِ بِالْعَدَالَةَ وَلَسَكِنْ لا بُدَّ مِنْ تَوَسَّمَ السَّلامَةَ مَا يَمَنِعُ الرُّكُونَ إِلَى شَهَادَته انْتَهَى .

لاَ شَهَادَةُ الْعدُولِ الْمُتَقَدِّمِ وَصْفُهُمْ فِي أَرجُوزة ابْنِ عَاصِمٍ أَوْ شَهَادَة الْجَمَاعَةِ الْكَثيرة الْمَستَفَاد مِنْ خَبرهَا الْعلْمُ بِالسَّلاَمَة مِنْ الْقُوَادِحِ الْمُتَقَدِّمَة فِي كَلاَمٍ مَيَارَة ، فإنْ لَمْ تُوجَدْ الْعَدُولُ أَوْ الْجِمَاعَةُ الْكَثيرةُ السَّالمَةُ مِنْ الْقُوادِحِ الْمُتَقَدِّمَة فالشَّهَادَةُ بَاطَلَةٌ لاَ عَمَلَ عَلَيْهَا ، وَالْحُكُمُ الْمُسْتَندُ عَلَيْهَا مَنْقُوضٌ ، وَالْجَنينُ هَدْرٌ لا شَيءَ فيه ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لا خَفَاءَ فيه لَمِنْ أَنصَف وَبالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحلَّى وَاتَّصَف، وَأَمَّا دَعُوى الزَّوْجَانِ لِحَيَاةِ الْجَنِينَ بِاالشَّهَقِ وَالْحَركَةِ بَعَدَ الْولاَدَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بَحِيَاةً يَتَفَرَّعُ عَنْهَا وُجُوبُ الدِّيَة فِيهَا مَعَ الْقَسَامَةِ ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا إِلاَّ عُشْرُ دَية أُمِّهِ مَا فِي كُلِّ وَاحد مِنْهُمَا ، أَو عُرَّةٌ تُسَاوِي ذَلِكَ ، وَهَذَا عَلَى اللَّا عُشْرُ دَية أُمِّهِ مَا فِي الشَّرْعِ وَهُمَا لاَ يَثْبَتًانَ فِيهِ إلَى الآن عَلَى الْمَدَّعِي عَلَيْهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَيَاةِ التَّهِ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا وَجُوبُ الدَّبَةَ فِي الْجَنِينِ هِيَ الْمُشَارُ إِلَيهَا بِقَوْلِ وَالْمُرَادُ بِالْحَيَاةِ النَّهُ إِنَّ أَنْ يَحْيَا ، فَالدَّيَةُ إِنْ أَقْسَمُوا وَلَوْ مَاتَ عَاجِلاً)(١) .

قَالَ «عجَ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلاَمِهِ: أَيْ أَنَّهُ إِذَا انْفَصَلَ الْجَنِينُ مِنْهُ مَا حَيًّا أَيْ حَيَاةً مُحَقِّقَةً ، بِأَنْ اسْتَهَلَّ صَارَخًا أَوْ رَضَعَ كَثِيرًا وَنْحَوَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَاتَ فإنّ الأولياء يُقْسمُون لماتَ مِنْ فعل الْجَانِي وَيَسْتَحِقُونَ الدِّيَةِ، فَإِنْ قَتَلَهُ شَخُصُ غَيْرُ الْجَانِي، فَإِنْ كَانَتَ حَيَاةً مُحَقَّقَةً فَعَلَيْهِ الْقُصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحَقَّقَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ إلاَّ الأَدب، وَعَلَى مُخْرِجَهُ الْغُرَّةُ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمِوَّازِ انْتَهَى .

وَتَبِعَـهُ فِي ذَلِكَ تَلاميذُهُ وَفِي «قَ» عَنْ ابْنِ عَـرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَالَّذِي ٱلْقَــتُهُ إِنْ اسْتَهلَّ فَفِيه الْغُرَّةُ انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الأَنْقَالِ أَنَّ شَهِيقَ الْجنينِ وَحَركَتَهُ بَعْدَ ولادته لَيْسَ بِحَياةً مُحَقِّقَة ، ويَتَفَرَّعُ عَنَ ذَلكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلاَّ عُشْرُ دية أَمَة أَوْ غُرَّةٌ تُسَاوِي ذَلكَ ، ويَدَلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ مَا لَيْسَا بِحَيَاة مُحَقَّقَة قَوْلُ الشَّيخِ حَليل فِي بَابِ الْجَنَائِزِ: ويَدَلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ مَا لَيْسَا بِحَيَاة مُحَقَّقَة قَوْلُ الشَّيخِ حَليل فِي بَابِ الْجَنَائِزِ: (وَلاَ بِسَقُطْ لَمْ يَسْتَهِلَّ [وَلَوْ تَحَرَّكَ] (٢) أَوْ عَطَّسَ أَوْ بَال أَوْ رَضَعَ إِلاَّ أَنْ [تَتَحَقَّقَ] (٣) الْحَيَاةُ إِلَا أَنْ [تَتَحَقَّقَ] (٣) الْحَياةُ وَوْلُ (قَ» (٥) أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيخ حَليل فِي بَابِ الْجَنَايَاتِ: (إِنَّ الْحَيالَةِ فِي بَطْنِ أُمَّةٍ فَلا تُرَاعَى بَعْدَ خُرُوجِهِ زَائِلَهَا كُلُّهُ حَيًّا) مِنْ أَنَّ الْجَنِينَ لاَ عَبْرَةَ بِحَيَاتِهِ فِي بَطْنِ أُمَّةٍ فَلا تُرَاعَى بَعْدَ خُرُوجِهِ زَائِلَهَا كُلُّهُ حَيًّا) مِنْ أَنَّ الْجَنِينَ لاَ عَبْرَةَ بِحَيَاتِهِ فِي بَطْنِ أُمَّةٍ فَلا تُرَاعَى بَعْدَ خُرُوجِهِ

مختصر خلیل: (ص / ۲۷۸).

⁽٢) في الأصل: أو تحرى.

⁽٣) في الأصل: يحقق.

⁽٤) مختصر خليل (ص / ٥٤).

⁽٥) التاج والإكليل (٦ / ٢٥٦).

حَتَّى يُحْكُمَ أَنَّهُ يَعيشُ مِثْلَهُ انْتَهَى .

وأَمَّا قَوْلُكُمْ وَهَلْ يَمْضِي الْحُكْمُ النَّاشِيءُ عَنْ خُصُومَةِ صَاحِبِ الْبَعِيرِ إِلْخْ.

فَجَوابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ مَاضٍ عَلَى الْعَاقِلَة لِكُونِهَا عَنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَصَاحِبُ الْبَعِيرِ فُضُولِيُّ فِيهَا، وَيُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ «الْمُدُوَّنَة»: لَوْ صَالَحَ الْقَضِيَّةِ وَصَاحِبُ الْبَعِيرِ فُضُولِيُّ فِيهَا، وَيُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ «الْمُدُوَّنَة»: لَوْ صَالَحَ الْجَانِي عَلَى الْعَاقِلَة فيما عَلَيْهَا فَأَبَتْ لَمْ يَلْزُمْهَا انْتَهَى وَمِنْ قَوْلِ الشَّيْخ حَلِيلٍ الْجَانِي عَلَى الْعَاقِلَة فيما عَلَيْهَا فَأَبَتْ لَمْ يَلْزُمْهَا انْتَهَى وَمِنْ قَوْلِ الشَّيْخ حَلِيلٍ أَيْضًا: (وَلا يَمْضِي عَلَى عَاقِلَة)(١).

قُلْتُ: فَالصَّلَحُ قَدْ يَكُونُ صَادِرًا مِنْ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، أَوْ صَدَرَ مِنْهُمَا بَيْنَهُمَا دُونَ تَرَافُعِ أَصْلاً ، وَحِيَنِئذَ فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ وَالْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ يُسَتَأْنِفُونَ شَرْعًا آخَرَ غَيْرَ الأُوَّلُ عَنْدَ الْحَاكِمِ الأُوَّلُ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الطَّلَبَةِ انْتَهَى وَلَوْ قَدَّرْنَا ثُبُوتَ الْجَنِينِ فِي الشَّرْعَ لَمْ يَكُنُ فَيهِمَا إِلاَّ عُشْرُ دَيَّةً أُومَّهِمَا فِي كُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا لأَنَّ الشَّهِيقَ وَالْحَرَكَةَ بَعْدَ الْوِلادَة كَالْعَدَمِ النَّازِلَة ، فَإِنْ كَانَ طُولاً فِي تلْكَ النَّازِلَةِ فَيَنْظُرُ الشَّهِيقَ وَالْحَرَكَة بَعْدَ الْوِلادَة كَالْعَدَمِ النَّازِلَة ، فَإِنْ كَانَ طُولاً فِي تلْكَ النَّازِلَةِ فَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ هَلْ ذَلِكَ طُولُ أَمْ لاَ؟ وَبِاللَّهِ التَوْفِيقُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(۲۰۸۰) [۱۱] سُؤَالٌ: عَنْ مَأْمُومَة فَعلها بَعْضِ الْمَغَافَرة في صَبِيَّة وُزِّعَتْ دَيَّهَا أَوْ بَعْضُهَا عَلَيْه ، وَعَلَى قَبِيلَته ، وَأَعُظُواْ بِعْضَهَا، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ تَوْبِته وَأَوْصَى دَيَّهَا أَوْ بَعْضُ الزَّاوِية عَلَى أَوْلاده ، وَلَمْ يَتْرُكُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْ الْمَال، وَأَنْفَقَهُ الْوَصَيُّ عَلَيْهِمْ وَالْحَالُ أَنَّ الْوَصِيَّ لا عَلَمَ لَهُ بِالْجِنَايَة حِينَ الإِنْفَاق ، ثُمَّ جَاءَ وَلِيُّ الْمَجْنِي عَلَيْه وَالْحَالُ أَنَّ الْوَصِيَّ لا عَلَمَ لَهُ بِالْجِنَايَة حِينَ الإِنْفَاق ، ثُمَّ جَاءَ وَلِيُّ الْمَجْنِي عَلَيْه يَطْلُب بَقِيَّةَ الدِّيَة مِنْ الأَوْلاد وَوَجَدَهُمُ صَغَارًا سوى وَاحِد مِنْهُمْ بَلَغَ ، وَلاَ شَيءَ عَلْدَهُ ، فَهَلْ لَهُ عَلَيْهِمْ شَيءٌ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: لاَ شَيءَ لَهُ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَعَقَلَ عَنْ صَبِيٍّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونَ، وَامْرَأَة وَنفير وَغَارِمٍ وَلاَ يَعْقِلُونَ أَيْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلاَ عَنْ غَيْرِهِمْ ، وَقَيلَ : يَعْقِلُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ أَنْظُرْ شُرُّوحَهُ.

⁽١) مختصر خليل (ص / ٢٧٤).

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ أَيْضًا: وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتَ الضَّرْبِ.

"مَخ": يَعْنِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْمَلاء وَالْعُسْرِ وَالْبُلُوعِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ وَقْتَ ضَرْبِ الدِّية عَلَى الْعَاقِلَة ، وَلِهَذَا لَا تُضْرِبُ عَلَى مِنْ كَانَ غَائِبًا غَيْبَةً بَعِيدةً وَقْتَ الضَّرْبِ الدِّية عَلَى الْعَاقِلَة ، وَلِهَذَا لَا تُضْرِبُ عَلَى مِنْ كَانَ غَائِبًا غَيْبَةً بَعِيدةً وقْتَ الضَّرْبِ أَوْ كَانَ غَيْرَ بَالِغ ، ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لاَ شَيء عَلَى الضَّرُبُ أَوْ لاَدُ وَوَصِيِّهِمْ مِنْ جَهَةَ اللَّمَالِ الَّذِي تَرَكَ وَالدُهُمْ ، وَأَنْفَقَ الْوَصِيُّ عَلَيْهِمْ لَقُولِ اللَّوْلَادُ وَوَصِيِّهِمْ مِنْ جَهَةَ اللَّمَالِ الَّذِي تَرَكَ وَالدُهُمْ ، وَأَنْفَقَ الْوَصِيُّ عَلَيْهِمْ لَقُولِ اللَّهُ وَلَا عَلَى الطَّفْلِ ثُمَّ طَرَأَ دَيْنٌ يَعْتَرِقُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَ الْوَصِيُّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الصِبِيِّ ، وَإِنْ أَيْسَرَ لأَنَّهُ أَنْفَقَهُ بِوَجْهِ جَائِزٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْفَ قَهُ بِوَجْهِ جَائِزٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨١) [١٢] سُؤَالٌ: عَمَّنْ ضَرَبَ عجلَةً وَأَسْكَرَهَا وَذَبَحَهَا آخَرُ فِي حَالِ سُكْرِهَا فَضَمَانُهَا يَكُونُ مِنْ أَيَّهما؟ وَهَلْ تُؤْكِلُ وَالْحَالَةُ كَذَلَكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: وَفِى نَوَاذِلَ أَبِى الْحَسَنِ الصَّغِيرَ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ عَمَّنْ رَمَى بِحَجَرِ إِلَى شَاتِهِ فَـوَقَعَتْ عَلَى شَاوَ أَجْنَبِيٍّ فَسَقَطَتْ الشَّاةُ فَبَادَرَهَا رَجُلٌ آخَرُ فَذَبَحَـهَا، هَلْ ضَمَانُهَا عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى الضَّارِبِ وَهَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاً؟

فأَجَابَ بِقَوْلهِ: أَمَّا الضَّارِبُ فَالأَصْلُ أَنَّهَا مِنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لصَاحِبِهَا.

وَأَمَّا الذَّابِحُ فَذَبْحُهُ بِحَضْرَةِ الضَّارِبِ وَهُو سَاكِتٌ ذَلِيلٌ عَلَى رِضَاهُ بِمَا فَعَلَ ، وَإِنْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ فَيَجْرِي فِي الذَّبْحِ الْقَوْلاَنِ اللَّذَانِ حَكَى ابْنُ مِحْرِزٍ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لاَ؟

وَأَمَّا أَكْلُهَا ، فَإِنْ لَمْ تَنْفَذْ مَقَاتِلُهَا ، وَلَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغًا لا تَعِيشُ مَعَهُ أَكلَتُ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَذَ مَقَاتِلُهَا لكنْ بَلَغَتْ مَبْلَغًا لاَ تَعِيشُ مَعَهُ فَقُولُ عَبْدِ الْمَلك وَطَاهِرُ «الرِّسَالَة»: لا تُؤكّلُ ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ تُؤكّلُ ، وَإِنْ أَنْقَذَهَا وَبَلَغَتُ مَبْلُغًا لاَ تَعِيشُ مَعَهُ جَرَتْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورُ لاَ تُؤكّلُ ، وَعَلَى رَوايَةِ ابْنِ أَبِي مَبْلُغًا لاَ تَعِيشُ مَعَهُ جَرَتْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورُ لاَ تُؤكّلُ ، وَعَلَى رَوايَةِ ابْنِ أَبِي

زَيْدِ تُؤْكَلُ .

قلْتُ : قَوْلُهُ أَمَّا الضَّارِبُ فَالأَصْلُ أَنَّهَا مِنْهُ، هُوَ مُقْتَضِى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي سَمَاعِ يَحْيَى مِنْ كَتَابِ الْجِنَايَاتِ مِنْ «الْعُتِبيَّةِ» مَنْ أَسْكَرَ بَقَرَةَ رَجُلٍ أَوْ شَاتَهُ فَخَافَ رَبُّهَا عَلَيْهَا الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا.

وَأَمَّا مَا ذَكرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ ابْنَ مِحْرِزِ حَكَى قَوْلَيْنِ فِيمَنْ مَرَّ بِشَاةٍ فَخَافَ فَوَاتَها فَذَبَحَهَا هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لاَ؟ فَفيهِ نَظَرٌ .

ابْنُ محْرِز، لَمْ يَنُصُّ عَلَى الشَّاة بِعَيْنِهَا بِوَجْه ، وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَى النَّظَرِ فِى ضَمَانِ مَنْ مَرَّ بِصَيْد لَمْ يَنْفَذْ جَرْحٌ صَائِرهُ مَقْتَلَهُ فَتَرْكُهُ إِيَّاهُ فَهُوَ كَمنْ رأى مَالَ عَدَمٍ ضَمَانه ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْه ضَمَانُهُ فَتَرْكُهُ إِيَّاهُ فَهُوَ كَمنْ رأى مَالَ رَجُلِ فِى الْمَلَاكِ ، ثُمَّ ذَكر مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، لكنَّ الشَّاة دَاخِلَةٌ فِى عَمُومِ الْمَالُ مِنْ قَوْله : فَهُو كَمنْ رأى مَالُ رَجُلِ فِى الْهَلاكِ ثُمَّ عَلَى دُخُول الشَّاة فِي الْمَالُ مِنْ قَوْله : فَهُو كَمنْ رأى مَالُ رَجُلِ فِى الْهَلاكِ ثُمَّ عَلَى دُخُول الشَّاة فِي هَذَا الْعُمُومِ فَا خَلافُ فِى الضَّمَانِ إِنَّمَا هُو إِذَا لَمْ يَذْبِحُهَا [ق: ٢٩٦] بَلْ تَركَهَا هَوَ إِذَا لَمْ يَذْبِحُهَا [ق: ٢٩٦] بَلْ تَركَهَا حَتَّى مَاتَتَ.

وَإِمَّا إِذَا ذَبَحَها فَقَدْ فَعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَوْنِ مَالِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَالشَّيْخُ رَحِمَـهُ اللَّهُ تَعَـالَى نَقَلَ عَنْ ابْنِ مِحْـرِزٍ عَكْسَ مَا قَـالَ فَتَـأَمَّلُهُ انْتَهَى الْمُـرادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٢) [١٣] سُؤَالٌ وجَوابُهُ: فَفَى نَوَازِلِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاَّوِيِّ مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ إِقْرَارِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا صَاحِبْتهُ قرِيَنةٌ هَلْ يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَبْدِ الْكَبِيرِ أَمْ لاَ يُقْبَلُ ؟

فَأَجَابَ: لَمْ يَحْضُرْنِي الآنَ مَا أَقُولُ لَكُمْ ، وَأَمَّا إِقْـرَارُ الْعَبْدِ الْمُـجرَّدِ عَنْ الْقَرينَة فَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلاَ يُفيدُ وَلا يَمِينَ عَلَى السَّيِّد.

وَفِي ابْنِ يُونُسَ وَمِنْ «الْعُـتَيَـبَّةِ رَوَى أَشْهَبُ، وَابْنُ نَـافِعٍ عَنْ مَالِكٍ فِي عَـبْدِ

اعْتَرَفَ بِقُتْلِ عَبْدِ خطأً أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَى سَيِّدِه وَلا يَمينَ .

قِيلَ : فإِنْ أَقَامَ سَيِّدُ الْمَقْتُولِ شَاهِدًا.

قَالَ : يَحْلفُ مَعَهُ .

قيل : فإنْ نكل أيْحلفُ سيّدُ الْمُقُرِّ ؟ قال : مَا أَرَى ذَلِكَ انْتَهَى وَأَمَّا إِذَا قَامَتْ عَلَى الْعَبْد قَرِينَةٌ فَهِلْ يُحْمَلُ عَلَى الْقَرِينَة وَحْدَهَا أَمْ لا ؟ ، وَذَلِكَ كَأَنْ يُوجَد عنْدَهُ مَثْلاً بَعْضَ الْمَسْرُوق وَيُنْكُرُ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَرَقَه ، وَيَقُولُ وَجَدْتُهُ مَطْرُودًا أَوْ وُهِبَ مَثْلاً بَعْضَ الْمَسْرُوق وَيُنْكُرُ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَرَقَه ، وَيَقُولُ مَذَهَبنا وَنُصُوصِه: أَنَّهُ يُؤخَذُ لَى أَوْ الْآهُرَيَّةُ ، وَلا بِتلْكَ الْقَرِينَة بَلْ بِالْبِينَّةِ أَوْ الإِقْرَارِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ مَعَ قَيَامِ الْقرينَة بَلْ بِالْبِينَةِ أَوْ الإقْرَارِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ مَعَ قَيَامِ الْقرينَة بَلْ بِالْبِينَةِ أَوْ الإقْرَارِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ مَعَ قَيَامِ الْقرينَة لَوْ أَقَرِ بَهَا الْمُدَّعَي عَلَيْهِ الْقَاعِدَةُ الْمَذْهَبِينَةً لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعَي عَلَيْهِ الْتَقْعَ بِهَا الطَّالِبُ، فإذَا تُوجَّدُهُ الْيَمِينِ وَهِي أَنَّ كُلَّ دَعُوكَى لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعَي عَلَيْهِ انْتَفَعَ بِهَا الطَّالِبُ، فإذَا وَجَدَّهُ الْيَمِينِ وَهِي أَنَّ كُلَّ دَعُوكَى لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعَي عَلَيْهِ انْتَفَعَ بِهَا الطَّالِبُ، فإذَا وَجَهُ الْيَمِينِ وَهِي أَنَّ كُلَّ دَعُوكَى لَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُدَّعَي عَلَيْهِ انْتَفَعَ بِهَا الطَّالِبُ، فإذَا أَنْكُورَ وَالْحَالَةُ هَذِه فَينَبغي تَوجُهُ الْيَسمِينِ ، وَمَا يُوجِدَدُ فِي الأَسْئَلَة لِوْ أَقَرَ اللهُ مُنْكُونَ مَنْ السَّيْونِ فِي الْمَعْونِي فِي الْمَعْولِ مَعْ الْسَلْلَة وَلَاللَمُ أَنَّهُ يُولِلُهُ مَا أَنَّ السَّلُوفَ عَلَيْهِ الْعَدَاءَ مَع يَمِينِهِ .

أَبُوَ الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : هَذَا خِلافُ الأُصُولِ انْتَهَى كَلاَمَهُ بِلَفظِهِ ، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٣) [١٤] سُؤَالٌ: عَنْ أَجْنبيٍّ وَطَأَ غَيْر مُطيقة ماذَا يَلْزَمُهُ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الأَدَبُ وَمَا شَانَهَا بِهِ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٤) [١٥] سُؤَالٌ: عَمَّن وَجَـدَ أَجْنبيّا مَع زَوَجَتِهِ أَوْ ولِيَّـتِه ، وجَنَى عَلَيْهِ أَيْدُونَهُ شَيءٌ أَمْ لا ؟

جَوَابُهُ: فَفِي "عج» عَنْ اللَّخْمِيِّ : مَنْ قَتَلَ رَجَلاً وَقَالَ وَجَدْتُهُ مَعَ زَوْجَتِي أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُجَرَّدَ قَوْلُهِ، فَإِنْ شَهِد لَهُ أَرْبَعَةٌ بِمَا قَالَ بِأَنَّهُمْ رَأُواْ الْفَرْجَ فِي الْفَرْجَ لَمْ يُقتل بِهِ ثِيِّنًا كَانَ الْمَقْتُولُ أَوْ بَكْرًا .

ابْنُ الْقَاسِمِ: وَتَكُونُ الدِّيةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَقَالَ الْمُغِيرَةُ: لا شَيءَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا نُقلَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنع لَمْ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ وَأَتَى بِلطْخٍ لَمْ يُقْتَلُ بِهِ أَيْضًا.

مُحَمَّدٌ إِنْ ظَهَرَ عُلْهُ مِثْلَ أَن يَرَى يَنْقبَ عَلَيْهِ دَارَهُ فَيَتَسَوَّرُ عَلَيْهِ فَـقَتَلَهُ ، فَقَالَ: لا أَظُنُّهُ يَنْفَعُهُ ذَلك .

قِيَلَ: أَرَأَيتَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فَاشِيًا ظَاهِرًا قَدْ كَثَرَ الذِّكِرُ ، وَلَعَلَّهُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ ثُمَّ وَجَدَهُ فِي بَيْتِهِ فَقَتَلَهُ؟

فَقَالَ: لاَ أَظُنُّهُ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ لِخُوفِي أَنْ يَكُونَ خَدَعَهُ حَتَّى أَدْخَلَهُ بَيْتَهُ .

وَقَالَ سَحْنُونُ : إِذَا رَآهُ بِهِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِامْرَأَتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ ، ثُمَّ قَتَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ قَالَ : وَكَذَا لَوْ شَهِدَ عَلَمَ بِذَلِكَ .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِثْلُهُ إِذَا قَتَلَهُ وَقَتَلَ امْرَأَةَ نَفْسِهِ.

اللَّخميُّ : وَإِذَا صَحَّ أَنْ يَسْقُطَ الْقَـودُ بِالشَّكِيَّة أَيَ بِالشَّكِّ، وَإِنْ كَانَ بِكْرًا ، أَوْ رُوْيَةِ التَّسَوُّرِ أَوْ بِالإِشْهَادِ عَلَيْهِ لأَجْلِ الْغَيرةِ صَحَّ أَنْ يَسْقُطَ إِذَا شَهِدَ عَدْلاَنِ أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَهَا فِي لِحَافَ ، وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَا الْفَرْجَ فِي الْفَرْجِ انْتَهَى كَـلاَمَهُ فَهَذَا حَكُمُ مَنْ وَجَدَا أَجْنَبِيًا مَعَ زَوْجَتِهِ ، وَأَمَّا مَعَ وَلِيَّتِهِ ، فَانْظُرْ هَلْ هِي كَـزَوْجَتِهِ أَمْ لاَ لَمَا فِي مَوْضِعِ آخرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢٠٨٥) [١٦] سُؤَالُ : عَمَّنْ وَجَدَ بَقَرةً لَهُ مَذْبُوحَةً فِي مَرَاحٍ قَوْم؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لا شَيَءَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلكَ مِنْ بَابِ الْأَحْرُويَّة مِنْ قَوْلِ الشَّيخ خَلِيلٍ: وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُـودُهُ بِقَرْيَةٍ قَـوْمٍ أَوْ دَارِهِمْ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَـالَى

أعْلَمُ.

(٢٠٨٦) [١٧] سُؤَالٌ: عَنْ سِنِّ كُسِرَتْ هَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دِيتهَا مَا كُسِرَ أَوْ تَكُونُ فِيهَا مِنْ دِيتهَا مَا كُسِرَ أَوْ تَكُونُ فِيهَا حُكُومَةٌ ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَفِي بَعْضِهَا مِنْهَا بِحسبُ مِنْ لَحْمِهَا لاَ مِنْ أَصْلِهَا، قَالَ شَارِحُهُ الزنموري: إِنَّهُ إِذَا كُسرَ بَعْضُ السِّنَّ أَوْ اسْوَدَّ وَبَقِيَ بَعْضُهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ قَالَ شَارِحُهُ الزنموري: إِنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ لاَ مِنْ أَصْلِهَا كَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ مِنْ الْمَارِنِ مِنْهُ لاَ مِنْ أَصْلِ الذَّكَرِ وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنْ الْمَارِنِ مِنْهُ لاَ مِنْ أَصْلِ الذَّكَرِ وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنْ الْمَارِنِ مِنْهُ لاَ مِنْ أَصَلِ الذَّكَرِ وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنْ الْمَارِنِ مِنْهُ لاَ مِنْ أَصَلِ الذَّكَرِ وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنْ الْمَارِنِ مِنْهُ لاَ مِنْ أَصَلِ الذَّكُو وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنْ الْمَارِنِ مِنْهُ لاَ مِنْ أَصَلِ اللَّهُ يَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٧) [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ قَدْرِ الاخْتلاف فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَليل: ولَهُ نسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ وَلَمْ بَسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ وَلَمْ بَخْتَلَفِ قَوْلُهُ ، فَإِنَّ «عبق» قَيَّدَ الاَخْتِلافَ بِالبَيِّنَة وَلَكِنَّهُ مَّا بَبَّنَ قَدْرَهُ [قَـرْكُ]. [ق:٧٩٧].

جَواَبُهُ: إِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى حَدِّ قَدْرِهِ نَحْوَ مَا ذَكَرْتُم عَنْ "عَبَق" وَ"مخ" وَعَبَارِتُهُ فِي ذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ اخْتلافًا مُتَبَاعِدًا فَإِنَّهُ لاَ شَيء وَيَكُونُ سَمْعُهُ هَدْرًا ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بَقَوْلِ "المص": وَإِلاَّ فَهَدْرٌ لَكَذَبِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٨) [١٩] سُؤَالُ: عَنْ السِّنِّ الْمَأْكُولَةِ إِذَا سَقَطَتْ بِجِنَايَةٍ أَيَجِبُ عَقْلُهَا بِأَسره أَوْ بحسَابِ مَا بَقيَ فيها؟

جُوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِب: وَفِي الْمَكْسُورةِ بَتَآكُلٍ أَوْ غَيْرِهِ بِحِسَابِهَا.

"التَّوضيحُ" نَحْوُهُ فِي "الْمُدَوَّنَةِ" ، وَقَيَّدَهُ أَشْهَبُ فَقَالَ : إِلاَّ أَنْ يَتَآكَلَ مِنْهَا مَا لا بَالَ لَهُ فَفَيهَا دَيَتُهَا كَامِلَةً كَالْيَد تُنْقَص أُنْمُلَةً انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعَلْمُ.

(٢٠٨٩) [٢٠] سُؤَالٌ: عَنْ الْعَيْنِ في اللَّطْمَة هَلْ فيه شَيءٌ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنْ ذَاكَ فَلا شيءَ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ فَفِيهِ حُكُومَةٌ ، فَفِي ابْنِ مَرْزُوقَ وَأَمَّا الْعَقْلُ فَلاَ يَكُونُ فِي اللَّطْمَةَ إِلاَّ إِنْ حَدَتَ عَنْهَا عَيْنٌ انْتَهَى .

وَفَى نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمِشِ مَا نَصَّهُ ، وَأَمَّا اللَّطْمَةُ فَلا قَوَدَ فِيهَا لأَنَّهَا لآ تَنْضَبِطُ وَتَتَفَاوَتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْهَا جُرْحٌ حَقيقيٌّ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلكَ «النَّوَادرُ» وإِلاَّ فَفِيهِ الْقَصَاصُ لأَنَّ السَّوَادَ إِنْ بَرِئَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ الأَّدَبُ وَإِنْ بِرِئَ عَلَى شَيْنِ فَفِيهِ الْحُكُومَةُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٠) [٢٢] سُوَّالٌ: عَنْ صَبِيٍّ مَاتَ فِي مَلْعَبِ عُرْسِ وَأَهْلِ الْعُرْسِ قَبِيلَةٌ وَاَحدَةٌ سُوَى رَجْلِ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ مُتَّوطِّنٌ فِيهِمْ لَكَوْنِهِمْ أَخُوالَهُ وَشَهِدَ وَاحدَةٌ سُوَى رَجْلِ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ مُتَّوطِّنٌ فِيهِمْ لَكَوْنِهِمْ أَخُوالَهُ وَشَهِدَ بَعْضَ أَهْلَ الْمَلْعَبِ أَنَّ الصَّبِيَّ مَاتَ مَنْ ضَرْبِ فَرَسِ الرَّجُلِ الْمَذَكُورِ لَهُ فِي جَرْيَهِ عَلَيْهَا هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ شَهَادَتَهُمْ بِذَلِكَ لا تُقْبَلُ لِدَفْعِهِمْ بِهَا ضَرَرًا عَنْهُمْ كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ لهُ بِقُولِهِ وَأَمَّا الدَّفْعُ فَكَشَهَادِةِ بَعْضِ الْقافِلةِ بِفِسْقِ شُهُودِ الْقَـتِيلِ الْحَاجِبِ أَشَارَ لهُ بِقُولِهِ وَأَمَّا الدَّفْعُ فَكَشَهَادِةِ بَعْضِ الْقافِلةِ بِفِسْقِ شُهُودِ الْقَـتِيلِ الْتَهَى.

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ حُكْمُ الْخَطْ مَا فِي نَوازِلِ "عج" وَنَصَّهُ: قُولُ مَالك وَمَشهُورُ مَذْهَبِه فِي الْكَتَابِ وَغَيْرِه: إِنَّ حُكْمَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعبِ حُكْمُ الْخَطْ الْتَهَى فَإِذَا تَقَرَّرُ بِمَا تَقَدَّمُ بُطلَانُ شَهَادَة أَهْلِ الْمَلْعبِ وغَيْرِهِمْ وَقَيْرِهِمْ وَقَيْلِتِهِمْ بَأَنَّ الرُّجُلَ المُذكورَ هُو الذَّي قَتَلَ الصَّبِيِّ، فَالْحُكْمُ فِي دِيَةِ الصَّبِيِّ أَن وَقَيْلِتِهِمْ بَأَنَّ الرُّجُلَ المُذكورَ هُو الذَّي قَتَلَ الصَبِيِّ، فَالْحُكُمُ فِي دِيَة الصَّبِيِّ أَن المُرتَّعَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا إِنْ حَلَفَ كُلُّهُمْ أَو نَكَلَ كُلُّهُمْ ، وإِنْ نَكَلَ بَعْضَهُمُ وَحَلَفَ العَبَعْضُ فَالديّةُ وَهَذَا إِنْ حَلَفَ كُلُّهُمْ أَو نَكَلَ كُلُّهُمْ ، وإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ وَحَلَفَ العَبَعْضُ فَالدِيةُ عَلَى النَّاكِلِ فَقَطْ، والشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي نَوازِلِ ابْنِ هِلالَ وَنَصُّهُ: وَسَئِلَ عَنْ عَلَى النَّاكِلِ فَقَطْ، والشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي نَوازِلِ ابْنِ هِلالَ وَنَصُّهُ: وَسَئِلَ عَنْ قَوْمٍ مِنْ الْعَرَبِ نَزَلُوا دُوَّارًا وَلَعِبِ الصَّبْيَانَ فِي الْمَرَاحِ لَيْلاً وَجَاءَتْ ضَرَبَةٌ بِحَجَرِ قُومٍ مِنْ الْعَرَبِ نَزَلُوا دُوَّارًا وَلَعِبِ الصَّبْيَانَ فِي الْمَرَاحِ لَيْلاً وَمَاتَ مِنْهَا وَطَلَبَ وَلِيَّهُ وَلَهُ لَهُ أَهْلُ الدَّوَّرِ : لاَ نَعْلَمُ مَنْ ضَرَبَةُ لاَ مِنْ الدَّوَارِ وَلا مِنْ غَيْرِهِ هَلْ دَمُهُ هَدُرًا الْمَ لاَ؟

جَوَابُهُ : الْحَـمْدُ لِلَّهِ ، الْحُكْمُ فِي ذَلكَ أَنع يَحْلفَ جَمِيعُهُمْ ، فَإِنْ حَلَفُوا كُلُّهُمْ فَعَلَيهِمْ الدِّيَةُ ، وَإِنْ نَكَلُوا كُلُّهُمْ فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهمْ وَحَلَفَ كُلُّهُمْ فَعَلَيهِمْ الدِّيَةُ عَلَى النَّاكل مَنْهُمْ فَقَطْ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَحَيْثُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَلْعَبِ وَالرَّجُلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ فَيَلْزَمُهُ حَيَنتُذ مَا لَزَمَ وَاحدًا مِنْهُمْ فَقَطْ انْتَهَى .

نَعَمْ إِنْ شَهَدَتْ بَيِّنَةٌ عَادلَةٌ مِنْ غَيْرِ تْكَ الْقَبِيلَةِ عَلَى ذَلِكَ فَتَكُونُ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّجُلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ فَقَطْ كَمَا لا يَخْفَى انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩١) [٢٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ قَامَ بَيْنَ رِجَالَ فَلَمَّا كَانَ آخِرَ اللَّيْلِ قَامَ وَأَخَذَ يَضْرِبُ أَحَدَهُمْ بَيده وَيَقُولُ لأَحَدهمْ: إِنَّكَ ضَرَبْتَنِي بِقَدمكَ وَكَسَرْتَ بَعَضَ سنِي، فَقَالَ لَهُ: مَا عَلَمتَ ذَلكَ وَلَكَنْ أَخْرَجَ مَعى وَنَأَمْرُ مَنْ يُوقِدُ النَّارَ لنَنْظُرْ مَا قُلْتُ ، فَقَالَ بَيْنَنَا ثُمَّ قَامَ بَعْدَ ذَلكَ يَطْلُبُ بِمُحَاسَبَةَ بِمَا كُسرَ مِنْ سَنه عَلَى نَعْمه مَا الْحُكُمُ فِي ذَلكَ وَكَيْفَ إِنْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَلَى جَميعِ النَّائَمِينَ أَو عَلَى النَّائِمِينَ فَقَطْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَكَيْفَ إِنْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَلَى جَميعِ النَّائَمِينَ أَوَ عَلَى النَّائِمِينَ فَقَطْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي نَوَازِلِ أَصبَغُ مِنْ ادَّعَى عَلَى أَحَد بِكَسْرِ سَنَّه بَعْدَ مُفَارِقَة فَلاَ قَيَامَ لَهُ لِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ مِنْ الْمُدْوَنَة » وَقَالَ الْحَطَّابُ نَاقِلاً عَنْ الْمُدُونَة » وَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ وَقَالَ : أَنْتَ جَرَحْتَنِي فَلَهُ عَلَيْهِ الْيِمِينُ ، وَالَّذِي فِي سَمَاعِ الْمُدُونَة » وَإِذَا تَعَلَّقَ بِهِ وَقَالَ : أَنْتَ جَرَحْتَنِي فَلَهُ عَلَيْهِ الْيِمِينُ ، وَالَّذِي فِي سَمَاعِ الله وَقَالَ : إِذَا تَنَازِعَا ثُمَّ أَتَى أَحَدُهُمَا بِأَصْبُعِهِ مَجْرُوحَةً تَرَّمِي يَزْعُمُ أَنَّ أَسْهَبَ عَن مَاكِ : إِذَا تَنَازِعا ثُمَّ أَتَى أَحَدُهُمَا بِأَصْبُعِهِ مَجْرُوحَةً تَرَّمِي يَزْعُمُ أَنَّ فَلانًا جَرَحَهُ صَاحِبَهُ عَضَّهُ ، قَالَ : يَحْلِفُ لَهُ ، وقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فَيمنع ادَّعَى أَنَّ فَلانًا جَرَحَهُ فَلاَ يَسْتَحْلِفُهُ فِي جَرْحِ ادَّعَاهُ أَوْ ضَرْبِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَشْهُ ورًا بِذَلِكَ فَيَحْلِفُ فَإِنْ فَلاَ يَسْتَحْلِفُ فَي بَابِ الشَّهَادَة يَنْ لَكُونَ مَشْهُ ورًا بِذَلِكَ فَي بَابِ الشَّهَادَة عَنْ لَكُولَ «المص» : وَقَصَاصَ فِي جَرْحِ انْتَهِي .

قَلْتُ: فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ النَّصَّيْنِ الأَوَّلَيْنِ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لاَ يَمينَ عَلَيْهِ إِلاَّ إِذَا

تَعَلَّقَ [ق: ٧٩٨] بِهِ الْمُدَّعِي سَاعَةَ الْجَرْحِ ، وَقَدْ ظَهَرَ بِالنَّصْ الثَّالَثُ أَنْ لاَ يَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهَ إلاَّ أَنْ يَكُونَ مَشْهُ وراً بِالْعَدَاءِ وَالْجَرَاءَةِ انْتَهَى قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ تَمَادَى عَلَى دَعْ وَاهُ الأُولَى فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا وَلَمْ يَنْتَقَلْ عَنها ، وأمَّا إِنْ زَادَ فِي دَعْوَاهُ بِأَنْ ادَّعَى أَحِدُ النَّائِمِينِ أَوَّلاً ثُمَّ ادَّعَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَمِيعُ النَّائِمِينَ أَوْ انْتَقَل عَنْ دَعْوَاهُ الأُولَى بِأَنْ ادَّعَى أَحِدُ النَّائِمِينِ أَوَّلاً ثُمَّ ادَّعَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَمِيعُ النَّائِمِينَ أَوْ انْتَقَل عَنْ دَعْوَاهُ الأُولَى بِأَنْ ادَّعَى أَحَدُ النَّائِمِينَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَى غَيْرُهُ مِنْهُمْ فَلَاعُواهُ بَعْدَ فَلَكَ الْمَعْنَ أَوْ الْنَقَل بَاللَّهُ لَتَنَاقُضِهَا ، فَفِي «التَّقْيِيد» عَنْ «الْمُدَوَّنَةِ » عَنْ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَأَشْهَبَ مَا عَلْ عَيْرِهِ أَوْ ادَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَى عَيْرِه أَوْ ادَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْ وَغَيْرِه ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَ أَشْهَبُ : الْقَسَامَةُ تَبْطُلُ فِى ذَلِكَ كُلِّهِ .

قَالَ ابْنُ رُشْد : وَحَقَّهُ أَنَّهُ لَمَّا ادَّعَى عَلَى الأَوَّلِ فَقَدْ أَبِرء الثَّاني ، وكَذَا لَمَّا ادَّعَى عَلَى الأَوَّلِ فَقَدْ أَبِرء الثَّانِي فَا ذَلِكَ ذَلِكَ دَلِيلاً ادَّعَي عَلَى الثَّانِي كَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى اخْتِلالِ عَقْله انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٢) [٢٤] سُؤَالٌ: عَنْ رِجَالِ سَائرينِ بإِزَاء قَرْية أَوْ مَحَلَّة حَتَّى رَمَتْ أَحَدُهُمْ رُصَاصَةٌ وَمَاتَ مِنْ حِينه وَسَمِعُوا صَوْتَهَا فَى أَحَد نُوَاحِي الْقَرِيَة، وَدَخَلَ أَصْحَابُهُ تلكَ النَّاحِية يَبْحَثُونَ وَيَسْأَلُونَ عَمِّنْ أَخْرَجَ الرُّصَاصَة الَّتي سَمِعُوا صَوْتَهَا، فَقَالَ لَهُمْ بَعْضَ أَهْلِ الْقَرِية مَا عَلَمْنَا مَنْ أَخرَجَ رُصَاصَةً إِلاَّ فَلَانَا رَأَيْنَا فِي صَوْتَهَا، فَقَالَ لَهُمْ بَعْضَ أَهْلِ الْقَرِية مَا عَلَمْنَا مَنْ أَخرَجَ رُصَاصَةً إِلاَّ فَلَانَا رَأَيْنَا فِي يَده مَدْفَعُ وَأَخْرَجَ رُصَاصَةً فَهَلَ يُتُوجَّهُ لأَوْلِياء الْمَيِّتِ أَنْ يَطَلُبُوا مَنْ أَخْرَجَ للْوَلِياء الْمَيِّتِ أَنْ يَطَلُبُوا مَنْ أَخْرَجَ الرَّصَاصَة بِدية صَاحِبِهِمْ بَعْدَ الْقَسَامَة أَمْ لاَ لاحْتَمالَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْقَرْية أَوْ مَنْ غَيْرُهُم أَخْرَجَ رُصَاصَةً ، وَهِيَ الَّتِي أَصَابَتْ صَاحِبَهُم ؟

جَوابُهُ : مَا فِي نَوَازِل ابْنِ هلال وَنَصَّهُ سُـؤالٌ عَنْ قَوْمٍ مِنْ الْعَرِبِ نَزَلُوا دَوَّارًا وَلَعَبَ الَّصْبَيَانُ فِي الْمِرَاحَ لَيْلاً فَجَاءًتْ ضَرْبَةٌ بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي رأسَ صَبِي وَلَمْ يَدْرِ مَنْ ضَرَبَهُ ، وَبَقِيَ أَيَّامًا وَمَاتَ مِنْهَا فَطَلَبَ وَلَيُّهُ الدِّيَةَ لأَهْلِ الدَّوَّارِ كُلِّهِمْ وَقَالَ لَهُ أَهْلُ الدَّوَّارِ لاَ نَعْلَمُ مَنْ ضَرَبَهُ لاَ مِنْ الدَّوَّارِ وَلا مِنْ سَارِقٍ ولاَ مِنْ غَيْرِهِ هَلْ دَمُهُ هَدْرًا أَمْ لاَ؟

فَجَوَابُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ، الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَحْلِفَ جَمِيعُهُمْ ، فَإِنْ حَلَفُوا

كُلُّهُمْ فَ عَلَيْهِمْ الدِّيَةُ ، وَإِنْ نَكَلُوا كُلُّهُمْ فَكَذَلِكَ وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ ، وَحَلَفَ الْبَعْضُ، فَالدِّيَةُ عَلَى النَّاكِلِ مِنْهُمْ فَقَطْ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٣) [٢٥] سُؤَالٌ: عَمَّنْ انْفَلَتَتْ دابَّتُهُ، وَقَالَ لِعَبْدِ احْبِسَهَا لِي فَأَصَابَتْهُ فَقَتَلَتْهُ هَلْ عَلَيْه فيه ضَمَانٌ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: فَفَى ابْنِ يُونُسَ: مَنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ فَنَادَى رَجُلاً ليحبِسَهَا لَهُ فَذَهَبَ ليحبِسَهَا فَصَدَمَتْهُ فَقَتَلَتْهُ فَلاَ شَيءَ فِيه، إلَى أَنْ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُورُ عَبْدًا لِغَيْرِهِ أَوْ حُرًا صَغِيرًا ، فَا إِنَّ دِيتهِ عَلَى عَاقلَتِهِ ، وقِيمَةُ الْعَبْدِ فِي مَالِهِ الْمَأْمُورُ عَبْدًا لِغَيْرِهِ أَوْ حُرًّا صَغِيرًا ، فَإِنَّ دِيتهِ عَلَى عَاقلَتِهِ ، وقِيمَةُ الْعَبْدِ فِي مَالِهِ الْمَأْمُورُ عَبْدًا لِغَيْرِهِ أَوْ حُرًّا صَغِيرًا ، فَإِنَّ دِيتهِ عَلَى عَاقلَتِهِ ، وقِيمَةُ الْعَبْدِ فِي مَالِهِ النَّهَى.

وَفَيْهِ أَيْضًا مَنْ اسْتَعَانَ صَبِيًا أَوْ عَبْدًا بِغَيْر إِذْنِ أَهْلَهَا فِي شَيء لَهُ بَالٌ فَهُوَ ضَامِنٌ لَمَا أَصَابَهُمَا انْتَهَى وَفِي «عبق» فَإِنْ نَادَى صَبِيًا أَوْ عَبَدًا بإمْسَاكِهَا أَوْ سَفِيهًا فَأَتْلَفَ تَهُ ضَمِنْ قِيمَةَ الْعَبْدِ وَدِيّةَ الصّبيِّ عَلَى عَاقِلَةَ الآمِرِ انْتهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٤) [٢٦] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي ابْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكُ فِيمَنْ دَفَعَ دَابَّةً إِلَى صَبِيٍّ ابْنِ اثْنَتَى عَـشْرَةَ سَنَةً أَوْ ثَلاثَ عَشَرَةَ سَنَةً يَسْقِيهَا لَهُ فَعَطَبَ أَنَّ دِيتَهُ عَلَى عَالِيهِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَـضْمَنَهُ صَغيرًا أَوْ كَبِيرًا فَلاَ شَيءٍ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَـضْمَنَهُ صَغيرًا أَوْ كَبِيرًا يَلِي مَالِهِ.

وَفَى النَّفْرِاوِيُّ فِي شَرْحِه عَلَى «الرِّسَالة» : وَمَنْ دَفَعَ لَصَبِيٍّ دَابَّتَهُ أَوْ سِلاَحَهُ لَيَمْسِكَهُ فَعَطَبَ مِنْ ذَلِكَ الدَّابَةُ يَسْقِيهَا لَهُ، لَيَمْسِكَهُ فَعَطَبَ مِنْ ذَلِكَ الدَّابَةُ يَسْقِيهَا لَهُ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا وَلَوْ كَسِيرًا فَإِنَّ قِيمتَهُ تُكُونَ عَلَى الدَّافِعِ مِنْ مَالِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٥) [٢٧] سُوَّالٌ: عَنْ قَتْلِ الْغِيلَةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَفُو فِيهِ أَمْ لاَ؟ وَهَلَ يَجُوزُ الْعَفُو فِيهِ أَمْ لاَ؟ وَهَلَ يَجُوزُ الصُّلْحُ فيه عَلَى الدِّيَة أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «الرِّسَالَة» وَشَارِحُهَا النَّفْرَاوِيُّ ، وَقَتْلُ الغِيلَة بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَة ، وَهُوَ الْقَتْلُ لأَخْذَ الْمِالَ لاَ عَفْو فِيه لاَ للأوْلِيَاء وَلاَ لَلسُّلْطُان وَلاَ للمقْتُولِ أَيْضًا ، وَلَوْ بَعْدَ إِنْفَاذَ مَقَاتِله ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزُ الْعَفُو عَنْ قَاتِلِ الْغِيلَة لأنَّ للمقتُولِ أَيْضًا ، وَلَوْ بَعْدَ إِنْفَاذَ مَقَاتِله ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزُ الْعَفُو عَنْ قَاتِلِ الْغِيلَة لأنَّ قَتْلُ الْقَتْلِ حَقٌ لِلَّهِ تَعَالَى لاَ لِلاَّوْمِي وَعَلَى هَذَا الْقَتْلِ حَقٌ لِلَّهِ تَعَالَى لاَ لِلاَّوْمِي وَعَلَى هَذَا فَيُقْتَلُ حَدًّا لا قَوَدًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ.

وَفِي «ح» قَالَ فِي «الْمُدَوَّنَة» وَمَنْ قُتلَ وَلَيَّهُ غِيلَةً فَصَالَحَ فِيهِ عَلَى الدَّيَةِ فَذَلِكَ مَرْدُودٌ وَالْحَكْمُ فِيهِ إِلَى الإِمَامِ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: إِلاَّ أَنْ يَحْكُمُ بِهِ حَاكِمٌ انْتَهَى.

وَفِي «عبق» عَنْ مَالِك : وَلاَ عَفْوَ فِي قَتْلِ الْغيلَةِ وَصُلْحِ الْوَلِيِّ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ مَرْدُودٌ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ لِلْإِمَّامِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٦) [٢٨] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل يَتَأَلَّمُ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَمَرَهُ آخر بِالوقُوف عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ ، أَنْ صَغيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلكَ [](١) تَحْتَهَا فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ تَعَلَق بِهِ ابْنُ صَغيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلكَ [](١) تَحْتَهَا الأَبِ عَلَى الأَبِ عَلَى نَظَرِ الاَبْنِ فَمَاتَ فَهَلْ تَكُونُ دَيْتُهُ [ق: ٧٩٩] عَلَى الأَبِ لأَنَّهُ مُبَاشِرٌ أَوْ عَلَى الرَّجُلُ لأَنَّهُ مُتَسَبِبٌ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فَى ذَلكَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُمَا ضَامِنَان لدية الصَّبِي الأب لمُباشَرتُه وَالرَّجُلُ لِتَسبَّبِه ، فَإِنْ كَانَتْ عَاقلَتُهُمَا وَاحدَةً فَالأَمْرُ ظَاهرُ مِنْ كُونْهَا تَغَرَمُ ديةَ الصَّبِيِّ لورَثَته غَيْرِ الأب، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاحِدةً فَوَرَثَهُ الصَّبِيِّ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ عَاقلَةَ الأب وَعَاقلَةَ الرَّجُلِ فَأَنَّهُمَا شَاؤُوا تَغْرَم لَهُمَّ الدِّيَةُ فَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقلَة الأَب رَجَعَتْ بِهَا عَلَى عَاقلَة الرَّجُلِ، وَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقلَةِ الأَب رَجَعَتْ بِهَا عَلَى عَاقلَة الرَّجُلِ، وَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقلَةِ الرَّجِعُ عَاقلَةِ الأَب بِشَيْء .

وَفَى «التَّوْضيح» مَا يُفَيدُ أَنَّ الدِّيةَ عَلَى عَاقِلَةِ الرُّجُلِ دُونَ عَاقِلَةِ الأَبِ ، وَهَكَذَا كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ نَقْلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَلَّوِيِّ عَنْ الْحَافِظِ مُحَمَّد بْنُ الْمُخَتَارِ بِنِ الْأَعْمَشِ وَلَفْظِهِ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ مَنْ دَفَع رَجُلاً عَلَى

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) طمس بالأصل.

آخَرَ فَكُسِرَتْ سِنُّ الْمَدُفُوعِ عَلَيْهِ فَـقَالَ شَيْخُنَا مُـحَمَّدُ بْنِ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ ضَامِنَانِ هَذَا بَتَسَبَّبِهِ وَهَذَا بِمُباشِرِتِه وَالْمُجنِي عَلَيْه مُخَيَّرٌ فإنْ أَخَـذَ مِنْ الْمَدْفُوعِ رَجَعَ عَلَى الدَّافِعِ ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ الدَّافِع لَمْ يَرْجِعْ بِشَيءٍ عَلَى الْمَدُفُوعِ .

وَذُكِرَ فِي "التَّوْضِيح " عَنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَرْجَمَةِ الْجِرَاحِ : وَلَوْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا يَعْنِي الْمُتَجَاذِبَيْنِ عَلَى إِنْسَان أَوْ مَتَاعٍ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا ، وَفِي كَلامه مَا يُفيدُ أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الدَّافِعِ دُونَ الْمَدَفُوعِ فَانْظُرهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ انْتَهَى كَلامهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٧) [٢٩] سُؤَالٌ: عَنْ الْمُوصَّحَةِ هَلْ تَشْبُتْ بِغَيْرِ بَيَانِ الْعَظْمِ أَوْ لابُدَّ مِنْ رُؤْيَته؟

جُواَبُهُ: مَا أَجَابَ بِهِ الْحَاجُّ الْحَسَنِ عَنْ مثلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَصَّهُ: وَالْمُرَادُ بِالْوُضُوحِ تَحَقَّقُ زَوَالِ اللَّحْمِ عَنْ مَـوْضِعٍ مِنْ الْعظمِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْرَ مَوْقِفٍ رأْسَ إِبْرَةٍ سَوَاءً تَحَقَّقَ ذَلِكَ بِنظرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

تَشْمِيمٌ للإفْادَة، وَيَكْفِي فِي مَعْرِفَة قَدْرِ الْجَرِحِ قَوْلُ رَجُلُ وَاحِد مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةَ ، وَلَوْ غَيْرُ مُسْلَمَ إِذَا وَجَهَهُ الْقَاضِي أَوْ الْجَمَاعَةُ لِذَلِكَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاجُ الْحَسَنُ فِي أَثْنَاء جَوَاب لَهُ، وَنَصَّهُ : قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فَي «مُفيده»: وَإِذَا أَمَرَ الْحَاجُ الْحَسَنُ فِي أَثْنَاء جَوَاب لَهُ، وَنَصَّهُ أَوْ الْبَرْحِ فَنَظَرَ إِلَيْه ، وَأَخْبَرَهُ بِقَدْرِه الْقَاضِي رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَة أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْجَرْحِ فَنَظَرَ إِلَيْه ، وَأَخْبَرَهُ بِقَدْرِه الْقَاضِي رَجُلاً مَنْ جَهَة الْعلْمِ لا مِنْ أَخْذَ بَقُولِه وَحْدَهُ وَكَذَلِكَ الطِّيبُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلَمًا لأَنَّهُ مَنْ جَهَة الْعلْمِ لا مِنْ أَخْذَ بَقُولِه وَحْدَهُ وَكَذَلِكَ الطِّيبُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلَمًا لأَنَّهُ مَنْ جَهَة الْعلْمِ لا مِنْ أَبِل الشَّهَادَة ، وَالأَوْلَى أَنْ يُنَصِّبَ الْقَاضِي لذلك عَدْلاً، وَإِذَا فَاتَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا بَالشَّهَادَة ، وَالأَوْلَى أَنْ يُنَصِّبَ الْقَاضِي لذلك عَدْلاً، وَإِذَا فَاتَ ذَلكَ ، وَإِنَّا لَمْ اللهُ الطَّالِبُ يَطْلُبُ عَقْلَ مَا قَدْ مَضِي ، وَلَمْ يَكُنْ السَّلْطَانُ أَمَرَ بِالنَّظَرَ إِلَى الْجَرْحِ عَلْ لَيْ الْمَعْرَفَ قَدْره فَلَابُدُ مَنْ شَاهِدَيْنِ عَذَلِيْنِ عَلَى تَلْخِيصِ ذَلِكَ ، وَقَالَهُ مُطْرَفٌ وَأَصْبُغَ الْتَهُى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى عَلْكِي وَلَكَ ، وَقَالَهُ مُطْرَفٌ وَأَصْبُغَ وَاللّهُ مَالَى الْمَلْوَلُ إِلَى الْجَرْحِ وَلَكَ ، وَقَالَهُ مُطْرَفٌ وَأَصْبُغَ اللّهُ مَعْلَى الْمُعْ يَنْ عَلَى الْمُ اللّه وَاللّهُ مُعْلَى الْمُ اللّه وَاللّهُ مُعْلَى الْمُعْرَافُ وَاللّهُ مُعْلَى الْمُ الْمَالِي الْمُولِي الْمُ اللّهُ وَكُلْكَ الْمُلْفِلُ وَاللّهُ مُعْلَى الْمُلْمُ الْمُ الْمُ اللّهُ مُ اللّهُ الْمُعْرَفِي وَاللّهُ مُلْمُ الْمُلْولُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُ الْمُ الْمُنْ السَلْمُ الْمُ الْمُ الْمُ عَلَى الْمُولِي الْمُ الْمُ اللّهُ الْمُ الْمُؤْلُقُ الْمُ الْمُلْمُ الْقُلْمُ الْمُلْمُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُلِلْمُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُؤْمُ ال

(٢٠٩٨) [٣٠] سُوَّالٌ: عَنْ شَهَادَة شَاهِد لَمْ يَرَ الْعَظْمَ وَلَمْ يَحسَّهُ فَأَنْصَتَ لِشَخْصٍ يَقِيسُ الشَّجَّةَ فَسِمَعَ صَوْتًا لا يَدْرِي هَلْ هُوَ مِنْ الْعَظْمِ أَوْ الْعَصَبةِ ، مَا

الْحُكْمُ في هَذه الشَّهَادَة؟

جُواَبُهُ: إِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى هَذه الْحَالَة لا تُفيدُ شَيْئًا لَشَكِّه فِي كَوْن الصَّوْتِ الَّذِي سُمِعَ فِي الْعَظْمِ أَوْ الْعَصَبَةِ وَالشَّهَادَةُ لا تُفيدُ مَعَ الشَّكِّ بِإِمْرَارِهَا الْعَلْمِ، قَالَ جَلَّ مِنْ قَائِل: "وَمَا شَهِدنَا إِلاَّ بِمَا عَلَمْنَا"، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الشَّهَادَةُ كَالْسَّمْس"انتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

. (٢٠٩٩) [٣١] سُؤَالٌ: عَنْ مُوضَّحة الْعَمْدِ هَلْ تَثْبُتْ بِشَاهِدِ وَيَمِينِ أَوْ لاَ بُدَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَلَيْهَا؟

جَواَبُهُ: إِنَّهَا تَشْبُتُ بِشَاهِد وَيَمِينِ لِقَوْلِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى مَا يَشْبُتُ بِشَاهِد وَيَمِينِ لِقَوْلِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى مَا يَشْبُتُ بِشَاهِد وَيَمِينِ : وَقَصَاصٌ فِي جَرْحَ انْتَهَى وَهَذَهِ إِخْدَى مُسْتَخْسَنَاتِ الإِمَامِ مَالِكُ الأَرْبَعِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢١٠٠) [٣٢] سُوَّالٌ: عَنْ شَاهِد عَايَنَ الْعَظْمَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُ أَمْ لاَ؟

جَواَبُهُ: إِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى مُعَايَنَةِ الْعَظْمِ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مُعتَبرةٌ وَلاَ يُشْتَرطَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالضَّرْبِ لأَنَّ مَا سَرَي إِلَيْ الْجَرْحِ مِنْ غَيْرِ فعْلِ أَحَد مُعَدَّلٌ عَلَيْهِ شَرْعًا وَلَذَلْكَ قَالُوا: وَلا يُعْقَلُ جَرْحٌ إِلاَّ بَعْدَ الْبَرَءِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ قَدُّ يَوْوَلُ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ فَيُعْتَبَرُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(۲۱۰۱) [۳۳] سُؤَالٌ: عَنْ مُطَلَّقَة لَهَا ابْنُ صَغِيرٌ وَمَنْذُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَامَتْ بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَّ الْخَتْنَ دَعَتْ أُمُّهُ خَتَّانًا عَارِفًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَّ الْخَتْنَ دَعَتْ أُمُّهُ خَتَّانًا عَارِفًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرِ إِذِن أَبِيهَ لَكُونِهِ غَائِبًا عَنْ مَحَلِّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَحَدَثَ بِهِ ثُقْبٌ فِي ذَكَرِه يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَعْوَلِ بَعْدُونَهُ مِنْ الْخَتْنِ وَأَدَّعَى الْبَعْنِ وَأَنْكُرَ الْخَاتِنُ حُدُوثَةً مِنْ الْخَتْنِ وَأَدَّعَى حُدُوثَةُ مِنْ الْخَتْنِ وَأَدَّعَى حَدُوثَةُ مِنْ الْخَتْنِ وَأَدَّعَى مَا الْحُكُم فِي هَذَا؟

جَواَبُهُ: مَا فِي نَوازِل أَبِي الْحَسَنِ الصَّغيرِ عَنْ رَجُلِ غَابَ عَنْ زَوَجتهِ حَاملاً فَوُلِدَ مَوْلُودٌ فِي غَيْبتهِ فَعَسْمِدتْ خَتْنَهَ إِلَى الْوَلَدِ الَّذِي وُلِدَّ فَأَتَتْ يَوْمَ سَابِعِهِ بِحَجَّامٍ

يَخْتِنُهُ فَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ الْخَتْنَةُ أَوْ الْحَجَّامُ بِشَيءٍ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ لا شَيءَ عَلَى الْخَتْنَة لأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا الْعَادَةُ أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ مِثْلَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْخَتَانُ يَوْمَ السَّابِعِ مَكْرُوهًا فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ الْقَوْلُ وَلَمْ تُبَاشِرْهُ وَأَمَّا الْحَجَّامُ الَّذِي كَانَ الْخَتَانُ يَوْمَ السَّابِعِ مَكْرُوهًا فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ الْقَوْلُ وَلَمْ يُجَاوِزْ وَأَمَّا الْحَجَّامُ اللَّذِي لَهُ أَذِنَ لَهُ أَذِنَ لَهُ الْإِذْنَ لَهُ أَذِنَ لَهُ الْإِشْقَ عَلَيْهِ أَيْضًا إِنْ خَتَنَ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ ، وَلَمْ يُجَاوِزْ وَأَمَّا إِنْ عَلَمَ أَنَّ هَنَاكَ أَبًا غَائِبًا فَفَعَل فَعْلَيْهِ أَيْنَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ حَجَّامٍ لَقِي صَبِيًّا فَخَتَنَهُ بِعَيْرِ إِذْنَ فَهَذَا فَعَلَ مَا يَجُوزُ شَرْعًا بِغَيْرِ إِذْنَ انْظُرْ مَنْ ذَبْحَ شَاةً لَغَيْرِهِ وَجَدَهَا تَمُوتُ وَحَافَ عَلَيْهَا فَعَلَ مَا يَجُوزُ شَرْعًا بِغَيْرِ إِذْنَ انْظُرْ مَنْ ذَبْحَ شَاةً لَغَيْرِهِ وَجَدَهَا تَمُوتُ وَحَافَ عَلَيْهَا وَلَمْ يُونَدُنُ لَهُ لَمْ يَعْمَى الْغَنَم يضْمَنْ ، قَلَى الْغَنَم يضْمَنْ أَلَهُ المَّاقَ الْعَيْرِ إِذَا أَنْزَى عَلَى الْغَنَم يضْمَنْ أَلَهُ الْحَجَامِ مَنْ حَصَدَ زَرْعًا بِغَيْرِ إِذْنَ مَالِكِهُ وَالْطُرُ الرَّاعِي إِذَا أَنْزَى عَلَى الْغَنَم يضْمَن أَلَهُ الْحَجَامِ مَنْ حَصَدَ زَرْعًا بِغَيْرِ إِذَن مَالِكِه فَعَلَى الْنَظُرِ الْتَهَى مِنْ نَوَازِلَ ابِنْ الْحَسَنِ نَقَلَهَا مِنْ «الْمِعْيَار» وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

الصَّبِيَّن وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيَّنِ الْعَبْدَيْنِ الْمَ ذُكُورِيْنِ عِنْدَهُ وَمَنَعَهُما مِنْ مَالِكَهِما بَعْدَ الصَّبِيَّنِ وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيَّنِ الْعَبْدَيْنِ الْمَ ذُكُورِيْنِ عِنْدَهُ وَمَنَعَهُما مِنْ مَالِكَهِما بَعْدَ أَنْ قَالَ لَهُ مَالِكُهُما : ادْفَعْ لِي عَبْدي حَتَّى تَبْرأ الْجِنَايَةُ أَدْفَعُ لَكَ أَرْشَها ، فَأَبِي عَنْ ذَلِكَ وَاستَمرَ عَلَى مَنْعهما إلى الأَن ولها أيْ الْجِنَايَةُ أَزْيَدُ مِنْ سَنَة وَولَدَتْ أَمَةً مِنْ أَحَد الْعَبْدَيْنِ ولَدًا عِنْدَ أَبِي الْمَجْنِي عَلَيْهِما ، واستَخْدمَهُما ، مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ سيِّد الْعَبْدَيْنِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ فدَائِهِ مَا بِأْرِشِ الْجِنَايَة وَتَسْلِيمِهُمَا فِيهَا وَيَرْجَعُ بِغَلَّتِهِ مَا أَيْضًا عَلَى أَبِي الْمَجْنِي عَلَيْهَ مَا وَالشَّاهِ لَ عَلَى هَذَا مَا فِي اَبْنِ يُونُسَ ، وَنَصَّهُ ؟ إِذَا جَنَى الْعَبْدُ فَإِنَّ الْقَاضِي يُوقِ فُهُ ، قَال مَالِكٌ وَالنَّفَ قَةُ عَلَى يُونُسَ ، وَنَصَّهُ ؟ إِذَا جَنَى الْعَبْدُ فَإِنَّ الْقَاضِي يُوقِ فُهُ ، قَال مَالِكٌ وَالنَّفَ قَةُ عَلَى الْمَقْضِي لَهُ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِم يُنفقانِ عَلَيْهِ فَمَنْ اسْتَحَقَّهُ رَجَعَ عَلَى الآخرِ وأَمَّا الْعَلَّةُ . فَإِنَّهَا لِلسَّيِّدِ حَتَّى يَقْضِى لِلْمَجَنِي عَلَيْهِ بِهِ وَكَذَلِكَ الأَمَةُ إِذَا جَنَتْ وَهِيَ الْغَلَّةُ . فَإِنَّهَا لِلسَّيِّدِ حَتَّى يَقْضِى لِلْمَجَنِي عَلَيْهِ بِهِ وَكَذَلِكَ الأَمَةُ إِذَا جَنَتْ وَهِي

حَامِلٌ ثُمَّ أَن وضَعَتْهُ بَعْدَ أَنْ جَنَتْ ثُمَّ استَعْمَلَهَا الْمَجْنِي عَلَيْهِ فَلا يُسَلَّمُ وَلَدُهَا مَعَهَا وَلَسَيِّدَهَا الْغَلَّةُ حَتَّى يُحْكَمَ فِيها ويُسلَمَها فِي الْجِنَايَة، وَأَنَّهُ أَنَّ سيِّدَ الْعَبْدَيْنِ فَقَي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّيْخِ الرَّبَانِي السَّيْدُ الْمَخْتَارُ الْكُنْتَ مَا نَصَّةُ عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ تَلامِينَه أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ مِنْ عَلَى الْمُخْتَارُ الْكُنْتَ مَا نَصَّةُ عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ تَلامِينَه أَمْ الْمَعْدُ فَإِنَّهُ مِنْ الْمُقَلِّعِ عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ تَلامِينَه أَمْ اللَّهُ عَلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهُ مِنْ الْمُقَلِّعِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّه تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فُمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ الْبِي مِلْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّه تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فُمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ الْبِي مِلْكُمْ مِلْمَ الْمُقَلِّعِ عَلَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فُمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ الْمُنْ الْمُقَلِّعِ عَلَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فُمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ أَنِي الْمُسَاكِينَ مِنْ الْمُقَلِعِ مَا اللَّهُ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فُمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ أَلْكُمْ مِنْ الْمُقَالِعِ الْمُعَلِّعِ مِنْ الْمُقَالِعِ الْمُعَلِّعِ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ الْمُفَالِعِ الْمَعَلَى الْمَعْلَى الْمَقْلِعِ وَهُو قَوْلُ الْأَكْشُولِينَ وَقِيلَ : لا يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ اللَّهُ تَعَالَى اعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُقَالِعِ الْمُعَلِعُ وَهُو قَوْلُ الْأَكْشُولِينَ وَقِيلَ : لا يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ الْتَهَالَى اللَّهُ تَعَالَى الْمَنَاعِلَ الْمَعْلَى الْمَعْلَى الْمَقَالِعُ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمَعْلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعْلِعِ الْمُعَلِعِ الْمَعْلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعَلِعِ الْمُعْلِعِ اللَّهُ الْمُعْلِعِلَى الْمُعْلِعِ الْمُعْلِعِ الْمُعْلِعِ الْمُعْلِعِ اللَّهُ الْمُعْلِعِلَى الْمُعْلِعِي الْمُعْلِعِلَعِلَى الْمُعْلِعِ الْمُعْلِعِ الْمُعْلِع

(٢١٠٣) [٣٥] سُوَّالٌ: عَنْ أَهْلِ وَلاتَةَ حرسَهَا اللَّهُ تَعَالَى هَلْ هُمْ مِنْ أَهْلِ الإِبلِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْعُرُوضِ في الدِّيَاتَ ؟

جَوابُهُ: مَا فِي التَّتَاثِي عَنْ الشَّيْخِ حَلِيلٍ وَنَصَّهُ: قَالَ الْبَاجِي : وَعِنْدِي أَنْ يُنْظُرِ إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي الْبِلاَدِ فَأَيُّ بِلَدِ غَلَبَ عَلَى أَهْلَهَ شَيءٌ كَانُوا مِنْ أَهْلَهُ وَإِذَا انْتَقَلَتْ الأَحْوَالُ وَجَبَ انْتَقَالُ الأَمْوَالِ ، وَقَدْ أَشَارَ أَصْبِعُ لِهِذَا بِقَوْلِهِ : وَأَنَّ أَهْلَ مُكَّةً وَالْمَدِينَةَ الْيَوْمَ أَهْلُ ذَهَبِ وَمَا فِي ابْنِ نَاجِي عَلَى "الرِّسَالَة» وَنَصَّهُ وَنَصَّهُ وَفَى «المُوطَّأَ» أَنَّ عُمرَ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ قَوَّمَ الدِّيةَ عَلَى أَهْلَ الْقُرَي فَجَعَلَها عَلَى أَهْلِ الذَّهِبَ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَتِي عَـشَرَ أَلْفَ دِرْهِمٍ ، وَرَوَي أَهْلُ الْعَرَاقِ أَنَّ عُمرَ وَضَع الدِّيات فَوضَعَ عَلَى أَهْلِ الورِق عَشْرَةَ الآفَ دِرْهَمٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِق عَشْرَةَ الْإِيلِ مِائَةً مِنْ الإِيلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِيلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ الْمَقْ مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِيلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِيلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبِلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ الْفَا لِيلِ مَائَةً مِنْ الإِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِرِ الْمَالِ الْبَالِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِ مِنْ الْإِيلِ ، وَعَلَى أَلْهِ الْمَالِقُولِ الْفَالِ الْقَالِ الْقَالِ الْقَالِ الْفَالِ الْقَالِ الْفَالِ الْقَالِ الْفَالِ الْعَلَى أَنْ الْفَالِ الْقِيلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقِ مَا الْعَلَى الْعَلَا الْعَالِ الْعَلَى الْعَلَى الْوَلِ الْوَالِ الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَى الْوَلِ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَا الْعَلْ الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَا الْعَلَ

مائتَيْ بَقَرة وَعَلَى أَهْلِ الشَّاة أَلْفَ شَاة ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلُلِ مائتَيْ حُلَّة ، وَرُوي مَثْلُهُ مُرْسَلًا إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يُذْكُرَ الدَّرَاهِمَ ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاء وَالزَّهْرِيِّ وَفُقَهَاء الْمَدينَة الْمَوْمَ السَّبْعَة وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ: وأَشَارَ أَصْبَغُ فِي قَوْلِهِ : أَهْلُ مَكَّة وَالْمَدينَة الْيَوْمَ أَهْلُ ذَهَب إِلَى أَنْ قَالَ: وأَشَارَ أَصْبَغُ فِي قَوْلِهِ : أَهْلُ مَكَّة وَالْمَدينَة الْيَوْمَ أَهْلُ ذَهَب إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كُل جِهة الزَّمَانَ الَّذِي تَجِبُ فِيه الدِّيةُ وَهُو اَخْتِيارُ الْقَاضِي الْبَاجِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى.

قَوْلُهُ: مائتيْ حُلَّة مُخَالِفٌ لِمَا فِي التَّتَائِي عَلَى «الرَّسَالَة» مِنْ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِائَةَ حُلَّة ، فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ مَمَّا تَقَدَّمَ عَدَمُ تَكْلِيفِ أَهْلِ وَلاَتَةَ بِغَيْرِ الْعُرُوضِ الْحُلَلِ مِائَةَ حُلَّة ، فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ مَمَّا تَقَدَّمَ عَدَمُ تَكْلِيفِ أَهْلِ وَلاَتَةَ بِغَيْرِ الْعُرُوضِ لاَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنَّهُمْ لا يَلْزَمُهُمْ فِي الدِّيَةِ إلاَّ مِائَتَا حَلَّةٍ عَلَى مَا فِي ابْنِ نَاجِي وَمِائَةِ حلَّةٍ فَقَطْ عَلَى مَا فِي التَّتَائِي .

وَالْحُلَّةُ بِالضَّمِّ إِزَارُّوْرَدَاءٌ وَلَا يَكُونُ الشَّوْبُ حُلَةً حَتَّى يَكُونَ ثَوبَيْنِ كَمَا فِي شَرْحَ الشَّرِيفَ حَمَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الأوجلي عَنْ الْقَامُوسِ انْتَهَى فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ عُرْفَ أَهْلِ وَلَا تَةَ مُوافِقٌ لِلشَّرْع، وَالْعَادَةُ مُحْكَمةٌ فَلاَ يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهَا عَنْ عُرفَ أَهْلِ وَلَوْ شَاذًا لِتقْديم جَريانيها ، بَلْ يُقدَّمُ الْقَوْلُ بِالشَّاذِ الَّذِي جَرَتْ بِهُ الْعَادَةُ عَلَى الْقَوْلُ بِالشَّاذِ الْمَشْهُورِ الذِي لَمْ تَجْر بِهِ لِمَا فِي «التَّبْصِرة» وَغَيْرِها مِنْ بَعْ الْعَادَةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الذِي لَمْ تَجْر بِهِ لِمَا فِي «التَّبْصِرة» وَغَيْرِها مِنْ تَصانيف الأَئمَة وَمَنْ أَحَادَهُمْ عَنْ عَرفِهِمْ وَعَادَتِهِمْ فَقَدْ تَعَدَّى عَلَيْهِمْ وَظَلَمَهُمْ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٤) [٣٦] سُوَّالٌ وَجَوابُهُ: فَفِي فَتَاوَى شَيْخِ أَشْيَاخِنَا الْفَقيهِ الْحَاجِّ أَبِي بَكْرِ ابْنِ الْحَاجِّ عِبسَى مَا نَصُّهُ: وَسُئِلَ عَنْ رُجُلِ وُلَدَ فِي أَخْوَالهِ حَتَّى كَبَرَ وَلَزِمَنهُ دَيَّةٌ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ وَهُمْ أَعْنِي الأَخُوالَ فِي الْبَادِيَةَ وَعَصَبَتِهِ فَى بَلْدَة أُخْرَى مِنْ الْبَادِيَة أَيْضًا وَإِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَشْرُ [ق: ١٠٨] مَرَاحِلَ فَدُونَ ذَلِكَ ، هَلْ عَاقِلتُهُ الأَخْوَالُ الْمَذَكُورِينَ أَمْ عَصَبَتُهُ ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ الَّذِينَ يَعَقِلُونَ عَنْهُ عَصَبَتَهُ الَّذِينَ يَنْتَمُونَ مَّعَهُ إِلَى أَبِ وَاحِدٍ،

قَالَ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ مِنْ «الْمُدُوَّنَة» قَالَ مَالكٌ : إِنَّمَا الْعَقْلُ عَلَى الْقَبَائِلِ أَبُو الْحَسَن . الشَّيْخُ: هُمْ يَنْتَسِبُونَ وَيَنْتَمُونَ إِلَى أَبٍ وَاحِدٍ ، ويَتَنَاصَرُونَ وَإِنْ لَمَّ يَكُونُوا قَبَائِلَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْجَانِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَصَبِتِهِ مَا يَسْتَقِلُّ بِدِيَتِهِ فَيَكْمُلُ مِنْ أَخْوَالِهِ إِنْ كَان يَنْتَمِي مَعَهُمْ إِلَى أَبٍ وَاحِدٍ وَإِلاَّ فَلاَ إِذْ لَيْسُواَ مِنْ أَهْلِ دِيَوانٍ .

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : وَإِنْ انْقَطَعَ بَدُويٌ فَسَكَنَ الْحَضَرَ عَقَلَ مَعَهُمْ .

أَبُو الْحَسَنِ : يَعْنِي وَبِالْحَضَرِ قَـوَمَهُ ، وَقَالَ فِـيهِ أَيْضًا ، وَكَـذَلِكَ الشَّامِي يَتَوَطَّنُ مِـصْرَ فَا إِنَّهُ يَعْقَلُ مَـعَهُمْ بِمُنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِـصْرَ ثُمَّ إِنْ جَنَى وَقَـومُهُ بِالشَّامِ وَلَيْسَ بِمِصْرَ مِنْ قَوْمِهِ مَا يَحْمِلُ ذَلِكَ مِـنْ قَبِيلَتِهِمْ ، فلْيَضُمُّ أَقْرَبَ الْقَبَائِلَ بِهَا إِلَى قَوْمِهِ .

أَبُو الْحَسَنِ : قَـوْلُهُ بِهَا أَيْ يُضَمَّ إلِى قَـوْمِةِ عيـاضٌ: يُرِيدُ فِي النَّسَبِ لاَ فِي الْجَوار انْتَهَى .

قُلْتُ: فَبَانَ لِنَاظِرِهِ أَنَّ أَخْـوَالَ الْجَانِي الْمَذْكُورِ لاَ يَعْـقِلُونَ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَفَتِرقُ مَعَهُمْ فِي أَبِ وَاحِدِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٥) [٣٧] سُوَالٌ : عَنْ قَطْع أُذُنِ فَرَس ذِي هَيْئةِ وَلَكِنْ لَمْ يَفُتْ عَلَى

ربِّهَا مَقْصُودُهُ مِنْهَا لِكُونِه يُسَافِرَ عَلَيْهَا لِلْمَحَافِلِ وَالسَّلَاطِينَ وَالأَصْهَارِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ أَخذُهَا مَعَ أَرْشَهَا أَوْهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذ قي مَتَهَا أَوْ أَرْشِهَا مَعَهَا ؟ وَهَلْ الْمُرَادُ بِذِي الْهَيْئةَ الْقَاضِي وَالأَمِيرُ أَوْ كُلُّ مِنْ لَهُ هَيْئَةٌ مِنْ الْمُسلِمِينَ؟

جَوابُهُ : أَنَّهُ مُخَيِّرٌ بِينَ أَحَد قيمتها أَوْ هَي وَأَرْشُها مَعَها لفَوات الْمَقْصُودِ مِنْها عِنْدَ ذوي الْهَيئات وَإِنْ كَانَ يَرْكَبُها هُوَ فَفِي «طخ» مَا نَصَّهُ: «التَّوْضِيحُ » : إِذَا كَانَتْ الْبَغْلَةُ تُرَادُ لِلتَّجَمُّلِ كَانَ صَاحَبُها قَاضِيًا أَوْ لاَ فَقَدْ قَالَ مُطْرَف وَابْنُ كَانَتْ الْبَغْلَةُ تُرَادُ لِلتَّجَمُّلِ كَانَ صَاحَبُها قَاضِيًا أَوْ لاَ فَقَدْ قَالَ مُطْرَف وَابْنُ الْمَاجِشُونَ: إِذَا قُطِعَ ذَنَبُ بَغْلَة أَوَ حَمَارِ أَوْ فَرسٍ ، فَأَرَاهُ يَضْمَن جَمِيعَهُ لأَنّهُ الْمَاجِشُونَ: إِذَا قُطِعَ ذَنَبُ بَغْلَة أَوَ حَمَارِ أَوْ فَرسٍ ، فَأَرَاهُ يَضْمَن جَمِيعَهُ لأَنّهُ أَبْطَلَ الْعَرَضَ الْمُوَادُ مِنْ مَثْلُه ، وَهُوَ رُكُوبُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْمُرَادُ بِذَوِي الْهَيْئَاتِ كُلُّ مَنْ لَهُ مُرُوءَةٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ قَاضِيًا كَانَ أَوْ أَمِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ .

وَفِي «عَج» مَا نَصَّهُ: وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْهَ يْئَةُ لِلْمُسْلِم لاَ لِلْكَافِرِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٦) [٣٨] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلِ أَوْضَحَ آخَرَ فِي الرَّأْسِ عَمْدًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلَحَا فَهَلْ عَلَيْه في ذَلكَ شَيءٌ أَمُّ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّمَا عَلَيْهِ إِثْمُ الْجِنَايَةِ فَقَطْ دُونَ غَرَمِ الْمَالِ لِأَجْلِ الْمَوْتِ الَّذِي قَاتَ بِهِ مَحَلُّ الْقَصَـاصِ الَّذِي هَوَ رَأْسُهُ كَـمَا يَشْهَـدُ لِذَلَكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ ، وَإِنْ قطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَمَـاوَيَ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلاَ شَيءَ لِلْمَجنْي عَلَيْهِ .

ابْنُ مُرْزُوق : فِي الصُّورِ الثَّلاثِ لابِنْ قِصاصٍ وَلاَ مِنْ دِيَةٍ ؛ لأَنَّ الْعُضُوَ النَّذِي اسْتُحِقَّ قَدُّ ذَهَبَ كَمَا لَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ انْتَهَى .

"عبق": وإِنْ تَعَذَّرَ مَحَلُّ الْقصاصِ كَأَنْ قُطْعَتْ يَدُ قَاطِع لِغَيْرِهِ عَمْدًا بِمَاوَى أَوْ سَرِقَة أَوْ قَصَاصِ لِغَيْرِ الْمَجْنِي عَلَيْه فَلاَ شَيَء للْمَجْنِي عَلَيْه مِنْ قصاصِ لأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمًا هُوَ فِي الْقَصَاصِ. فَلَمَّا تَعَذَّرَ مَحَلُّهُ بَطُلَ حَقَّهُ ، وَلاَ دَيَةَ لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ انْتَهَى. وَفِي نَوَازِلِ الْفَقيه الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، وَسُئِلَ عَنْ ثَلاَثَةَ نَفَرٍ فَقَوُوا عَيْنَ رَجُلٍ عَمْدًا ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الثَّلاثَة ، قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحُوا مَعَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ ، هَلْ عَلَى الْمَبَّنِ فِي ذَلِكَ شَيءٌ وَيَكُونَ فِي مَالِه أَمْ لاَ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْمَيِّتَ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ إِثْمُ الْجِنَايَةِ فَقَطْ دُونَ غَرْمِ الْمَالِ لاَّجْلِ الْمَوْتِ الَّذِي فَاتَ بِهِ مَحَلُّ الْقَصَاصِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ التِّبَاعَةُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ الْبَاقِينِ إِمَّا أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ هَمَا أَوْ يَصْطَلِحا مَعَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ عَلَى مَا تَرَاضَوْا عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلِ أَوْ كَثِيرٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا مَاتَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ عَلَى مَا تَرَاضَوْا عَلَيْهِ مَنْ قَلِيلِ أَوْ كَثِيرٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا مَاتَ بِصَمَاوَى وَأَمَّا لَوْ قُتِلَ بِجِنَايَةِ أَحَد عَلَيْهِ لَكَانَ للْمَجْنِي عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مِنْ قَاتِلِهِ بِسَمَاوَى وَأَمَّا لَوْ قُتِلَ بِجِنَايَةٍ أَحَد عَلَيْهِ لَكَانَ للْمَجْنِي عَلَيْهِ الْقَصَاصُ مِنْ قَاتِلِهِ وَيَكُفِي فِي التَّصِّ عَلَى سُقُوطِ الْقصَاصِ قَوْلُ خَلِيلٍ : وَإِنْ قَطْعَتْ يَدُ قَاطِم وَيَكُفِي فِي التَّصِّ عَلَى سُقُوط الْقصَاصِ قَوْلُ خَلِيلٍ : وَإِنْ قَطْعَتْ يَدُ قَاطِم بِمَاوَى أَوْ سَرِقَة أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلاَ شَيءَ لِلْمَجْنِي عَلَيْهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظَهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ مَاكَى أَعْلَمُ أَلْمُ أَنْ مَاكَى أَعْلَمُ مُنْ عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ مَاكُولُ أَنْ لَا لَكُونَ لَلْمَاعِيْ عَلَيْهِ الْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْ يَعْلَى الْمَعْ فَي عَلَيْهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَمُ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنِي عَلَيْهِ الْمَعْلِي عَلَى الْعَلَى الْعَلَامِ لَعْلَامِ لَا عَلَيْهِ الْعَلَامِ الْعَلَى الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ الْعَلَامِ لَعْلَمْ الْمُعْلَى الْعَلَى الْعَلَامِ الْعَلَامِ لَا عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَلَ عَلَى الْعَلَامِ الْعَلَامِ لَهِ الْعَلَى الْعَلَمُ الْعَلَمِ عَلَيْهِ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَمُ عَلَا الْعَلَى الْعُلَامِ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعُلَقِهِ الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَامُ الْعَلِي عَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَمَ عَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَا

(٢٠٩٥) [٣٦] سُؤَالٌ: عَنْ رِجَالِ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِالرَّمْيِ لِلْكَعْبِ يَرْمُونَهُ بِمَا يُرَى بِهِ عَادَةً عِنْدَهُمْ كَالْحَجَرِ فَرَمَاهُ أَحَدُهُمْ بِحُجْرَة فَتَسَابَقَ اثْنَانَ إِلَى أَخْذَهَا يُرَى بِهِ عَادَةً عِنْدَهُمْ كَالْحَجَرِ فَرَمَاهُ أَحَدُهُمْ بِحُجْرَة فَتَسَابَقَ اثْنَانَ إِلَى أَخْذَهَا لَيَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَأَخْذَهَا هُوَ التَّالِي للرَّامِي في الرَّمْي كَمَا هِي عَادَتُهُمْ فَيَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُ مَنْهُمَا فَكُسِرَتْ بَعْضُ أَسْنَانِهِ ، فَهَلْ فَسَقَطَتْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ إِلَى فَمَ أَحَدهما فَكُسِرَتْ بَعْضُ أَسْنَانِهِ ، فَهَلْ عَلَى الرَّامِي في الأَسْنَان شَيءٌ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَى الرَّامِي فِي الأَسْنَانِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِقَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ «عبق» : كَحْرِقِهَا _ أَيْ النَّارِ _ شَـخْصًا حَالَ كَوْنِهِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلاَمٍ شَارِحِهِ «عبق» : كَحْرِقِهَا _ أَيْ النَّارِ _ شَـخْصًا حَالَ كَوْنِهِ قَائِمًا لِطَفْئِهَا خَوْفًا عَلَى زَرْعَهِ أَوْ نَفْسِهِ ، أَوْ دَارِهِ فَهدِرَ ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءً كَانَ مِمَّا

يَضْمَنُ فَاعِلُهَا مَا أَتْلَفَتْهُ كَـمَا إِذَا أَجَّجَهَا فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ أَمْ لاَ، وَهُوَ ظاهِرٌ جَلِيُّ الشَّرِّ وَالْبَاطَنِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْجَامِعُ بَيْنَ مَسْ أَلَتَنَا وَمَسْأَلَةِ الشَّيْخِ خَليلِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ كُلا مِنْهُمَا سَاقَ نَفْسَهُ إِلَى مَا حَصَلَ لَهُ الْعَطَبُ مِنْهُ فَكَانَ هُو الْعَاطِبُ لِنَفْسِهِ فَلِذَلِكَ صَارَ دَمُهُ هَذَرًا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٦) [٣٧] سُوَّالُّ: عَنْ رَجُلِ نَاهَزَ ثَلاَثِينَ عَامًا مِنْ وِلاَدَته وَمِنْ صِغَرِه لاَ وَطَنَ عِنْدَهُ سُوَى أَخُوالِه [ق / ٣٠٨] وأَبُوه لَمْ يَزَلْ فِي قَيْد اَلْحَيَاة عَلَى مَا بَلَغَني وَلَكَنَّهُ بَعِيدُ الْوَطَن وَأَقَرَّ لَدَى طائعًا بأَنَّهُ قَتَـلَ صَبِيّا مِنْ أَخُوالِه بِرَمْية رَمَى بِهَا الْكَعْبَ وَجَدَ صَبِيّةً يَلْعَبُونَ بِرَمْيهم لَهُ بالْحجارَة وَاشْتَركَ مَعَهُم فيه فَرَمى بِهَا الْكَعْبَ إلى الصَّبِيّ كَانَ مَنْ النظارة لأرْبَابِ اللَّعبَ الْمَذْكُورِ فَجَاءَت رَمْيتُهُ عَلَى الْكَعْب إلى الصَّبِيّ كَانَ مَنْ النظارة لأرْبَابِ اللَّعبَ الْمَذْكُورِ فَتَكُو نَ مَنْ النظارة لأرْبَابِ اللَّعبَ الْمَذْكُورِ فَتَعَلْ مَنْ النظارة فَوَالْحَالُ أَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يَثْبُت إلاَّ فَشَحَةً في الرَّاسِ وَمَاتَ بَعْدَ نصْف شَهْرِ مَنْهَا ، وَالْحَالُ أَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يَثْبُت إلاَّ فَشَا الْمُقَرُّ عَلَى الرَّسُدُ أَوْ السَّفَة وَالْحَالَةُ كَذَلكَ ؟ بإثراره فَقَطْ ، فَهَلْ يُحْمَلُ هَذَا الْمُقَرَّ عَلَيْه ، وَعَلَى عَاقلَتَه ، أَوْ هَلْ تَكُونُ هَذُرًا؟ وَهَلْ عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَه أَوْ عَلَيْه ، وَعَلَى عَاقلَتَه ، أَوْ هَلْ تَكُونُ هَذُرًا؟ وَهَلْ عَلَى أَخُوالِه شَيءٌ مِنْها أَمْ لاَ ، وَالْحَالَة كَذَلكَ ؟ وَهَلْ عَلَى أَخُوالِه شَيءٌ مِنْها أَمْ لاَ ، وَالْحَالَة كَذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ يُحْمَلُ إِلاَّ عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ لِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ابْنِ الْعُطَّارِ : إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ تَسْفِيهُهُ ابْنَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفَهِ ، وَلَمْ يَفُرِّقْ بَيْنَ قُرْب وَلاَ بُعْدِ .

وَحَكَى غَيْـرُهُ مِنْ الْمُوثَقِينَ أَنَّ تَسْفِيهَهُ إِياهُ بَعْدَ بُلُـوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيٍّ عَـامَيْنِ عَامَدْنِ.

الْمُتَيطِي : وَفِي كَـوْنِهِ عَلَى التَّسَفُّهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَـامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ قَوْلاً ابْنِ عِطَّارِ وَالْبَاجِي وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ انْتَهَى .

وَلاَ شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ الْخَطَأْ فَفِي «مخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا أَيْ مَنْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ضَرْبُهُ مَا نَصَّهُ : وأَمَّا إِنْ قَصَدَ ضَرْبُهُ فَأَصَابَ غَيْرَهُ فَهُو خَطَأٌ أَيْ بِشَرْطِ ضَرْبِ اللَّعِبِ قَصَدَ ضَرْبُ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «شخ» وَلاَ سيَّما ذَكَرَ «عج» فِي نَوَازِلِهِ أَنَّ مَنْ قَصَدَ ضَرْبَ بَهِيمَةٍ فَجَاءَتْ عَنْهَا إِلَى شَخْصِ فَقَتَلَتْهُ أَنَّهُ خَطَأٌ انْتَهَى .

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ مِنْ الْخَطَأِ فَلْنَذَكُرْ لَكُمْ أَرْبَعَةَ أَقْوَالَ فِي حُكْمِ الدِّيَةِ. أَوَّلُهَا: أَنْ تَكُونَ فِي مَالِ الْمُقِرِّ وَحْدَهُ حَالَةً لأَنَّ الْعَاقِلَةَ لاَ تَحْمِلُ الإِقْرَارَ بِقَتْلِ الْخَطَأِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

فَفِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : وَنَجَمَتْ دِيَةُ الْحُرِّ الْخَطَأْ بِلاَ اعْتِرَافٍ . . . إِلَخْ . وَمَحَلُّ الشَّاهِد قَوْلُهُ : بلاَ اعْتراف .

"عبق": بلا اعْترَاف مِنْ الْجَانِي ، بَلْ ثَابِتَهُ بِبَيِّنَة أَوْ لَوَثِ فَلاَ تُحْمَلُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحٌ خَطَأٌ بَلْ حَالَةٌ فِي مَالِهِ كَمَا أَصْلَحَ سُحُنُونُ "الْمُدُوَّنَةَ" عَلَيْه وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ " انْتَهَى .

الشَّاني : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «مخ» هُنَا بِعَوْله : وَذَكَرَ الشَّيْخُ شَرَفُ الدِّينِ أَنَّ الْجَافِيَ إِذَا كَانَ عَدْلاً مَأْمُوناً لاَ يَقْبَلُ الرِّشْوَةَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ بِأَنْ يَقُولُوا لَهُ : الْجَافِي إِذَا كَانَ عَدْلاً مَأْمُوناً لاَ يَقْبَلُ الرِّشْوَةَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ بِأَنْ يَقُولُوا لَهُ : اعْتَرِفْ بِأَنَّكَ وَلَيْنَا وَنَحْنُ نُعْطِيكَ كَذَا وَلَيْسَ أَكِيدَ الْقَرَابَةِ للْمَقْتُولِ وَلاَ عَيْنَاء وَرَثَة الْمَقْتُولِ ، وَأَقْسَمَ أَوْلِيَاء الْمَقْتُولِ كَانَتْ صَديقًا مُلاطفًا وَلاَ يُتَهَمَّمُ فِي إِغْنَاء وَرَثَة الْمَقْتُولِ ، وأَقْسَمَ أَوْلِيَاء الْمَقْتُولِ كَانَتْ اللّهَ عَلَى عَاقِلَة الْجَانِي مُنْجَمًا انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «شخ» وَزَادَ مَا نَصُّهُ : فَإِنَّ الأَّوْلِيَاءَ إِنْ شَاؤُوا أَقْسَمُ وا وَكَانَتْ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَإِنْ شَاؤُوا تَرَكُوا الْقَسَامَةَ وَلاَ شَيءَ لَهُمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلاَ فِي

٨٨٢ ----- الجـزء الرابـع

مَال الْجَانِي . انْتَهَى .

الثَّالِثُ : أَنَّ الدِّيَةَ تَنْفَضُّ عَنْ الْمُ قِرِِّ وَعَاقِلَتِهِ بِلاَ قَسَامَةٍ فَمَنَابُهُ مِنْهَا يَلْزَمُهُ وَمَنَابُهُ مِنْهَا يَلْزَمُهُ

الرَّابِعُ: أَنَّ إِقْرَارَهُ لَـهُ مِنْ كَوْنِهِ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَى عاقلَته ذَكَرَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ الْقَلْشَانِي عَلَى الرِّسَالَةِ ، وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلَيْنِ أُخْرَيَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْقَوْلُيْنِ الْأَخْرِيَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَعْرَضتُ عَنْ ذَكْرِهمَا خَشْيَةَ الإطالَة انْتَهَى .

وَأَمَّا أَخُواَلُ الْمُقِرِّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِمْ مِنْ الدِّيةِ إِذْ لاَ مَعْ قَلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ لِعَدَمِ اجتماعه مَعَهُمْ في نَسَب أَوْ ديوان وَلَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ إِلاَّ الْمُجَاوَرَةَ في تَقْييدَ أَبِي الْحَسَنَ عَلَى الْمُدَوَّنَة نَاقَلاً عَنْ عَيَاضٍ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْجَارَ لاَ مَعْقَلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَارِهِ حَيْثُ لَمْ يَجْتَمِعَا فِي نَسَب وَلاَ دِيوانِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٩٧) [٣٨] سُـوَّالٌ: عَنْ شَخْصٍ عَـضَّهُ آخَرُ فِي الْيَـدِ مَثَلاً فَسلَّ يَدَهُ فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ فَهَلْ عَلَيْه شَيءٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : أَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ قَالَ "ح" فِي تَقْرِيرِهِ لَكَلاَمِهِ مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي "التَّوْضِيحِ" : فِي قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ ضَمِنَ أَسْنَانَهُ عَلَى الأَصَحَّ يَعْنِي دِيَةَ أَسْنَانَهُ ، وَالأَصَحُّ عَبْرَ عَنْهُ الْمَازِرِي وَغَيْرُهُ بِالْمَشْهُورِ وَنَقَلَ مُقَابِلَهُ عَنْ بَعْضِ الأَصْحَابِ وَهُو أَظْهَرُ لِمَا فِي الْمَازِرِي وَغَيْرُهُ بِالْمَشْهُورِ وَنَقَلَ مُقابِلَهُ عَنْ بَعْضِ الأَصْحَابِ وَهُو أَظْهَرُ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حَصِينِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَمْرانَ بْنِ حَصِينِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَمْرانَ بْنِ حَصِينِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَ يَدَ وَحَمِلَ اللّهِ عَلَيْهُ فَقَالَ : "يَعُضُ أَلَاتُ عَلَى وَسُولِ اللّه عَلَيْهُ فَقَالَ : "يَعُضُ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ أَلْعَ عَلَى الْعَجْلَ لا دِيَةَ لَكَ " وَتَأُولًا الْحَدِيثَ بَعْضُ شَيُونِ الْمَعْضُ شَيْونِ الْمَعْمُوضَ لا يُمْكِنُ لَهُ النَّزِعُ إِلاَّ بِذَلِكَ ، وَحُملَ تَضْمَينُ الْمَعْضُ مُونُ وَقَالَ الْقُرْطُبِي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهُ أَسْنَانُ الْقَاضَ فَصَارَ مُتَعَدِيّا وَفِي رَوايَةَ هَالِيَّا فِي الزِيّادَةَ فَضَمَنُوهُ وَقَالَ الْقُرْطُبِي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِهِ عَوْلِهِ عَلَيْهِ : « لا دِيَةَ لَكَ » وَاللّهُ اللّهُ عَلَى الزَيّادَةَ فَضَمَنُوهُ وَقَالَ الْقُرْطُبِي فِي شَوْرِهِ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِهِ عَوْلِهِ عَقُولُهِ عَلَيْهِ : « لا دِيَةَ لَكَ » وَعَيْ رَوايَة «فَأَلْهُ اللّهُ عَلْهُ عُلْكَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ ال

قَوْلُهُ هَذَا نَصَّ صَرِيحٌ فِي إِسْقَاطِ الْقَصَاصِ وَالدِّيَةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْدِلَ عَنْ صَرِيحٍ الْحَدِيثِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنَّهُ مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ .

وَفِي «شخ» مَا نَصُّهُ: وَيُصَدَّقُ فِيمَا دَعَّاهُ كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ [] (١).

(٢٠٩٨) [٣٩] سُؤَالٌ: عَنْ قَبِيلَة تَقَرَّرَ قَتْلُ بَعْضِهَا لَبَعْضِ عَلَى وَجْهِ الْعَمْدِ فَحَينَئَذَ تَبَرَّا وَهَرَبَ كُلُّ وَاحد منْهُ ماً منْ جَنَايَة الآخَر عَلَى وَجْهِ الْعَمْد ، وَلَوْ كَانَتُ مَنْ ابْنه وَأَخِيه ، هَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا ويَحِلِّ عَنْهَا مَا كَانَتُ عَلَيْهِ مَنْ الْغَصَّبَ فَي الْعَمَد أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنَّهُ يَنْفَعُ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا فَ فِي نَوَازِل شَيْخَنَا قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَبَرَّدَ ضَرِيحَهُ مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ فَرَّحُونَ : عقد اسْتَرْعَاء مِنْ مُذْنِب أَشْهَدَ فُلاَنَ ابْنَ فُلْاَن أَبْنَ أُمُخَالِطُ لَأَهْلِ التَّهَمَّ وَالرَّيْبِ وَخَافَ فُلاَن أَنَّهُ أَنَّ ابْنَهُ مُخَالِطُ لَأَهْلِ التَّهَمَّ وَالرَّيْبِ وَخَافَ أَنْ يَجْنِي جَنَايَةً أَوْ يَجِدَ جَرِيرةً تَتَعَاقَلُ عَلَيْهِ وَيُوْذَي بِسَبَبِهِ فَتَبَرَّأَ مِنْهُ لأَجْلِ ذَلِكَ وَأَبْعَدَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَهَجَرَهُ غَضَبًا للّه تَعَالَى إلى أَنْ يَتُوبَ وَيَرجع عَمَّا هُو عَلَيْهِ وَيُؤْذِي بِسَبَهِ فَتَبَرَّأُ مِنْهُ لأَجْلِ ذَلِكَ مُنْ يَعُرفُ أَبْعَادَهُ فَإِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيءٌ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ شَهِدَ بِذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ أَبْعَادَهُ فَإِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيءٌ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ اللّهُ عَنْهُ شَيءٌ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ اللّهُ عَنْهُ شَيءٌ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ يَنْذَفِعُ عَنْهُ بِهَذَا الْعَقْدَ تَعَسَّفُ الْوُلُاةَ وَأَخْذَهُمُ الْولِيَّ فِي الْجِنَايَاتَ وَإِنْ كَانَتُ تَلْكَ يَنْهُ وَلَا الْحَقْدَ تَعَسَّفُ الْوُلُاةَ وَأَخْذَهُمُ الْولِيَّ فِي الْجِنَايَاتَ وَإِنْ كَانَتُ تَلْكَ اللّهُ مَنْ ابْنِ فَرْحُونَ فِي «تَبْصِرَتِه» .

وَثِيقَةٌ أُخْرَى فِي النَّبَرُّءِ [] (٢).

مِنْ ولَد سُوء أَوْ أَخِ سُوء مَخَافَةَ أَنْ يَجِرَ جِنَايَةً إِلَيْهِ أَشْهَدَ فِللَانٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّ وَلَدَهُ الْمَالِكُ أَمَّرَهُ فُلاَنًا لَمَّا خَاضَ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَجَانَبَ أَهْلَ الْخَيْرِ وَذَوِيهَ وَخَالَفَهُ فِي جَمِيعٍ مُحَاولاته وَعَامَّة أَحْوَاله وَتَصَرَّقُاته ، وَتَبَيَّنَ لَهُ أَخْذُ الْبرىء بِالْجَانِي تَبَرَّأُ مِنْهُ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ وَتَركَ مُواصلَةُ ، وأَظْهَرَ ذَلِكَ وأشاعَهُ وصَرَّحَ بِهِ بِالْجَانِي تَبَرَّأُ مِنْهُ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ وَتَركَ مُواصلَةُ ، وأَظْهَرَ ذَلِكَ وأشاعَهُ وصَرَّحَ بِهِ

⁽١) طمس بالأصل.

⁽٢) طمس بالأصل.

وَأَذَاعَهُ رَجَاءً لِلْخَلاَصِ مِنْ الْمُطَالَبَةِ وَاحْتِيَاطًا مِنْ دَرْءِ الْعَقْلِ وَالتَّبَاعَاتِ إِشْهَادًا تَامًا . انْتَهَى .

ثُمَّ وَثِيقَةٌ أُخْرَى .

أَشْهَدَ فُلاَنٌ عَلَى نَفْسه أَنَّهُ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ أَخَاهُ فُلاَنًا أَوْ وَلَدَهُ فُلاَنًا تَوَغَّلَ فِي أَمْ خَطِيرٍ وَأَنْشَبَ نَفْسه فَي أَمْ كَبِيرٍ تَوَقَّعَ أَنَّهُ لاَ يَقُومُ بِمَا احتَملَهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَتَوَرَّطُ لِعَجْزِهِ عَنْ الْقيَامِ بِهِ فِي ضُرُوبِ الْمَهَالِكُ تَبَرَّا مِنْهُ وَتَرَكَ مُدَاخلَتَهُ وَقَطَعَ مُواصلَتَهُ وَأَبْعَدُهُ عَنْ نَفْسه ، وأَعْلَنَ بِذَلِكَ وأَشَاعَهُ وَصَرَّحَ بِهِ وأَذَاعَهُ لِيَتَخَلَّصَ مُواصلَتَهُ وأَبْعَدهُ عَنْ نَفْسه ، وأَعْلَنَ بِذَلكَ وأَشَاعَهُ وَصَرَّحَ بِهِ وأَذَاعَهُ لِيتَخَلَّصَ مِنْ كِتَابِ مِنْ الْمَطَالِبِ بِنَفْسِه لِئَلاَّ يَتَعَلَّلَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ إِشْهَادًا. . إِلَخْ . انْتَهَى مِنْ كِتَابِ مُؤلِّف الأَحْكَامِ وَالْوَثَانِيقِ .

وَثِيقَةٌ أُخْرَى :

فِي التَّبَرُءِ مِنْ وَلَد سُوءِ أَشْهَدَ فُلاَنٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ تَبَرَّا مِنْ وَلَدِهِ فُلاَن تَبَرَّا تَامَّا لَمَا رَأَى مِنْ مُخَالَفَتِه وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِه وَخَوْفًا أَنْ يَحِنْنَيَ جِنَايَةً ، أَوْ يَجِدُ جَرِيرَةً فَيُؤْخَذُ بِسَبَبِهِ إِشْهَادًا صَحيحًا اسْتَحْفَظَهُ عِنْدَ شُهُودِهِ لِيَسْتَظْهِرْ بِهِ حَيْثُ احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ وَعَرِفَ قَدْرَهُ وَأَشْهَدَ بِهِ فِي كَذَا انْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا رَحِمهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَظَهَرَ بِهِذِهِ الْوَثَائِقِ أَنَّ الْمُستَبِرِّئَ مِنْ جَرِيرَةِ الْبُنهِ أَوْ أَخِيهِ لاَ يُؤَاخَذُ بِهَا فَأَحْرَى إِذَا تَبَرَّا مَنْ جَرَائِرَ الأَجْنَبِينَ ، وَهَذَا هُوَ مَفْهُومُ فَحُوى الْخِطَابِ الْمُسْتَدلِّ عَلَيْهِ بِقَوْلَهِ تَعَالَى : ﴿ فَلا تَقُل لَهُمَا أُفْ ﴾ مَفْهُومُ فَحُوى الْخِطَابِ الْمُسْتَدلِّ عَلَيْهِ بِقَوْلَهِ تَعَالَى : ﴿ فَلا تَقُل لَهُمَا أُفْ ﴾ الإسراء: ٢٣] فَالضَّرْبُ أَحْرَى فَهُو أَيْضًا الْقَياسُ الْجلِيُّ ، فَإِذَا لَمْ يَحْكُمْ الْحَاكِمُ بِشَهَادَة الْفَاسِقِ فَالْكَافِرُ أَحْرَى فَإِذَا لَمْ يُؤْخَذُ بِجَرِيرَة وَلَده إِذَا تَبَرَّا مِنْ أَمْنهُ وَلَاهُ إِنَا تَبَرَّا مِنْ جَرَائِرِهِ فَلَا النَّهُ عَدُمُ أَخْذُه بِجَرِيرَة غَيْرِهِ مِنْ قَرِيبِ أَوْ بَعِيدِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ إِذَا تَبَرَّا مِنْ جَرَائِرِهِ وَلَده إِذَا تَبَرَّا مِنْ جَرَائِرِهِ وَلَده إِذَا تَبَرَّا مِنْ جَرَائِرِهِ وَلَدَه بِجَرِيرَة غَيْرِهِم مَنْ جَرَائِرَ قَبَائِلِهِمْ لِئَلاَ يُؤْخَذُوا وَهَيْرِهِمْ مَنْ جَرَائِرَ قَبَائِلِهِمْ لِئَلاَّ يُؤْخَذُوا وَهَا النَّهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَهِمْ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ ، وَلا سَيَّمَا جِنَايَةُ الْعَمْدِ بِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهُ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ ، وَلاَ سَيَّمَا جَنَايَةُ الْعَمْدِ بِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهُ مَنْ عَلَى عَنْهُ آمِينَ ، وَلاَ سَيَّمَا جَنَايَةُ الْعَمْدِ بِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهُ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ ، وَلاَ سَيَّمَا جَنَايَةُ الْعَمْدِ

لاَ شَيءَ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي مِنْهَا ، بَلْ هِيَ عَلَى الْجَانِي وَحْدَهُ حَالَّةٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ .

«ق» عَنْ «الرِّسَالَةِ» : لاَ تحملُ الْعَاقلَةُ عَمْدًا وَلاَ اعْترافًا به .

ابْنُ الْحَاجِبِ : الدِّيَّةُ في الْعَمْد ، وَفيــمَا لَمْ يَبْلُغْ الثُّلُثْ عَلَى الْجَاني حَالَّةٌ انْتَهَى وَفَى نَوَازَلَ شَيْخَنَا مَا نَصُّهُ : وَسُئُلَ عَنْ رَجُلِ عَدَّى عَلَى رَجُلِ فَقَتَلَهُ عَمْدًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ بزَمَن قَصير عَدَّى عَلَى الْقَاتِل فَقَتِلَ عَـمْدًا وَعَصبَةُ الْقَاتِلِ الأَوَّل مُتَعَصِّبَّةٌ عَلَى الْعَمَّد وَالْخَطَّأ ، وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ وَعَمَلُهُمْ عَلَى ذَلَكَ يَتَدَاولُونَهُ إلى حين قَتْل صَاحبهمْ الْقَتيل الْمَذْكُــور ثُمَّ أَبُواْ وَامْتَنَعُوا منْ الدِّيَّة لمَّا قُتلَ صَاحبُهُمْ قَائلينَ إِنَّ الْقَتْلُ قَتْلُ عَمْد وَهُو لاَ يُلْزِمُ الْعَاقلَة وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَتْرُكُونَ مَا كَانُوا عَلَيْه منْ التَّعَصُّب مَعَـهُ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلكَ عَمْلاً بِالنُّصُوصِ الْمُتَضافرَةَ عَلَى أَنَّ قَتْلَ الْعَـمْد لَيْسَ فِيهِ إِلاَّ الْقَـوْدُ عَيْنًا أَوْ الدِّيَّةُ فِي مَال الْجَانِي ، وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ اللُّزُومِ بِقَوْلِ خَلِيلٍ : وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَم مَنْ قُتِلَ أَوْ الْقَاتِلُ أَوْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَتَلْزَمُهُم الدِّيَّةُ لاَنَّهُم لَمَّا تَعَصَّبُوا عَلَى الْعَـمد وَجَرَى عُرْفُهُم وَعَمَلُهُم عَلَى ذَلكَ صَارَ لازمًا لَهُمْ بالأصالة كَالْخَطَأ لأنَّ الْعَادَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى النص وَالْجُمُود عَلَى الرِّوايَات ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ فَهِيَ مُحْكَمَةٌ في كُلِّ شَيء ، كَمَا نَصَّ عَلَيْه «عبق» عِنْدَ قَوْلِ الْمُصِنِّفِ فِي بَابِ السَّلَم : وَكَثُّرَ لَبَنُ الشَّأَة قَائلاً كَثْرَتُهُ من بَقَرَ أَوْ جَامُوسِ إِلاَّ لُعُرْفِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : بَلْ يُنْظَرُ إِلَى أَهْل كُلِّ بَلْدَة فِي عُرْفِهِمْ، وَلاَ يُنْظَرُ إِلَى مَا سُطِرَ قَديمًا لمَنْ عُرْفُهُ مُخَالفٌ لذَلكَ ، وَكَمَا نَصَّ عَلَيْه أَيْضًا في بَابِ الإِجَـارَةِ عِنْدَ قَــوْلُ «المص» : وَلَمْ يَلْزَمْـهُ رَعْىُ الْوَلَـد إلاَّ الْعُـرُفُ قَـائلُ النَّصُوصُ فِي تَقْدِيمِ الْعَادَةِ عَلَى النَّصِّ أَكْثَرُ مِنْ أَن تُحْصَرَ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُنْكَرَ إلاَّ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى فَسْخِ التَّعَصُّبِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَهُ فَيَكُونُ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ مَيَارَةُ عِنْدَ قَوْلِهِ : فِي لاَمِيَّةِ الزَّقَّاقِ .

وَفِي الْبَلْدَةِ الْفَرَّاءِ فَاس وربنا يَقِي أَهْلُهَا مِنْ كُلِّ دَاءٍ تَفضلا جَرَى عَمَلٌ بِالآي تَأْتِي كَمَا جَرَى فَاللَّا بِالْبَعْضِ مِنْهَا فَاصِلاً

مَا نَصُهُ : وَلَكِنَ هَذَا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصِحَ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّة مِنْ الْعُلَمَاء [ق/ ٨٠٤] الْمُقْتَدَى بِهِمْ وثُبُوتُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُ بِشَهَادَة الْعُدُولَ الْمُثْبَتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُملَة وَالْعَمَلِ الْمَذْكُورِ جَازَ عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْع ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لاَ كُلُّ عَمَلِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي مَحلِّه ولا عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْع ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لاَ كُلُّ عَمَل كَمَا هُو مُبَيَّنٌ فِي مَحلِّه ولا يَثْبُتُ الْعَمَلُ بِمَا تَرَاهُ الآنَ وَهُو أَنْ يَقُولَ بَعْضُ الْعُوام الْعُوام الْعُدُولِ مِمَّنْ لاَ خَبْرَةَ لَهُ يَثْبُتُ الْعَمَلُ بِكَذَا ، فَإِذَا سَأَلْتَهُ بِمَعْنَى لَفُظُ الْمَشْهُورِ أَوْ الشَّاذَ فَضْلاً عَلَى غَيْرِه جَرَى الْعَمَلُ بِكَذَا ، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّنْ حَكَمَ بِهِ وَأَفْتَى بِهِ مِنْ الْعُلَمَاء تَوَقَفَ أَوْ تَزَلَزَلَ ، فَإِنَّ هَذَا لاَ يَثُبُتُ بِهِ مُظْلَقُ الْخَبَرِ فَضْلاً عَنْ حُكُم شَرْعِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ مَيَارَة .

قَوْلُهُ : وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ وَاضِحٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَمَلَ لَأَبُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى قَوْلُهِ : وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ مَا نَصُّهُ : أَنَّ عَلَى قَوْلُهِ : وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ مَا نَصُّهُ : أَنَّ الْعُرْفَ يُنْظَرُ فِيمَا هُو مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ ، وَأَمَّا الْعُرْفُ الْمُخَالِفُ لِنَصِّ إِمَامٍ فَلاَ عَبْرَةَ بِهِ انْتَهَى .

وَكَلاَمُهُ مُوافِقٌ لِقَوْلِ مَيَارَةَ : وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ . . . إِلَخْ ، وَقَالَ مَيَارَةُ أَيْضًا عِنْدَ قَوْل ابْن عَاصِم :

وَحَيْثُ مُكْتَرٍ لِعُذْرٍ يَرْجِعُ فَلاَزِمٌ لَهُ الْكِرَاءُ أَجْمَعُ

مَا لَمْ يُؤَدِّ لِمَمْنُوعٍ شَرْعًا فَلاَ عِبْرَةَ بِالْعُرْفِ حِينَئِذِ انْتَهَى.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُخْتَصَرِهِ لِلْبُخَارِي مَا نَصَّهُ: وَمِنْهُمْ _ أَيْ بَعْضُ مُعَاصِرِيهِ _ مَنْ يَرَى الْفَتْوَى بِالْعَادَةُ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ الْمُعَامَلاتِ وَالْبُيُوعِ وَلِسَانُ الْعَلْم يَمْنَعُهُ وَيَقُولُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ فَلاَ بَأْسَ

به، وَهَذَا لَيْسَ بِشَي لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ نَسْخُ الشَّرِيعَة بِالْعَادَة وَلاَ قَائِلَ بِهُ، فَإِنْ احْتَجَ بِقَوْلٌ مَنْ قَالَ مِنْ الْفَقَهَاء : الْعَادَةُ شَرْعٌ ، قيلَ لَهُ: إِنَّمَا تَكُونُ الْعَادَةُ شَرْعًا عِنْدَ الْفُقَهَاء بِقُيُود يُقَيِّدُونِها بِهَا لاَ عَلَى الْعُمُومِ وَهِي أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ الْعَادَةُ شَرْعًا عَنْي الْفُقَهَاء لاَ تَخِلُّ بِقَاعِدَة مِنْ قَوَاعَد الشَّرِيعَة ، وَمَثْلُ مَا جَعَلُوهُ عَادَةً شَرْعًا أَعْنِي الْفُقَهَاء هُوَ مِثْلُ شَخْصٌ يَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا وَلَمْ يُعْلَمْهُ بِأُجْرَتِه ، فَإِذَا فَرَعَ مِنْ الْعَمَلِ طَالَبَ الأَجيرُ كَثِيرًا وَأَعْظَى الْمُسْتَأْجِرُ قَلِيلاً ، فَهَاهُنَا يَسْأَلُ الْحَكِمُ أَهْلَ الْمَعْرِفَة بِذَلِكَ الْإَعْلَى الْمُسْتَأْجِرُ قَلِيلاً ، فَهَاهُنَا يَسْأَلُ الْحَكِمُ أَهْلَ الْمَعْرِفَة بِذَلِكَ الْعَمَلِ مَا تُمْبُهُ فَيَحْكُمُ بِالْعَادَة فِيه ، وَمَا أَشْبَهُ هَذَا الْمَوْضِعِ لاَ يَقْدِرُ عَلَى الْوُصُولِ الْعُادَةُ شَرْعٌ لاَ عَلَى الْإِطْلاقِ لَأَنَّ الْحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لاَ يَقْدِرُ عَلَى الْوُصُولِ النَّذِي بَعْنِي الْفُقَهَاء أَبِالْعُاوَة فِي هَذَا الْمَوضِعِ لاَ يَقَدْرُ عَلَى الْوصُولِ إلَيْه إلاّ بِهَذَا الأَمْ وضِعِ لاَ يَقَدْرُ عَلَى الْوصُولِ إلَيْه إلاّ بِهَذَا الأَمْ .

وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ بِالْمَنْعِ عَلَى مَا هُوَ أَقَلُّ مِنْ هَذَا وَأَخَفُّ فِي حَديث بَرِيرةَ قَالَ: «كُلُّ شَرْط لَيْسَ فِي كَتَابِ اللَّهِ فَهُو بَاطِلٌ وَلَوْ مَاثَةُ شَرْط» ، فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ لاَ يُحْكَمُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كَتَابِ اللَّه تَعَالَى فَكَيْفَ بِالْعَادَةُ إِذَا كَانَتْ مُخَالِفَةً لِكَتَابِ اللَّه عَالَى فَكَيْفَ بِالْعَادَةُ إِذَا كَانَتْ مُخَالِفَةً لِكَتَابِ اللَّه عَـزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةٍ رَسُولِه وَيَنَافِي هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْغَلَطِ انْتَهَى كَلاَمُهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وَأَبْوَابُ الْعُرْفِ فِي الْفَقْهِ وَالْيَمِينُ وَالنَّذُورُ وَالطَّلَاقُ وَنَحْوُهَا وَلَمْ يَعُدُّوا فِيهَا الدِّمَاءَ فَمَنْ تَمَسَّكَ بِقَوْلُ «الرِّسَالَة»: ولا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عَمْدٍ وَغَيْرِهَا مِنْ «الْمُدُونَّةِ» وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ وَغَيْرُهُمْ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوَثْقَى .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُّ اتَّبَاعُ النُّصُوص .

وَقَالَ فِي كَتَابِ «جَامِعِ الأُصُولِ » لأبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خويز مِنْدَاد : إِنَّ اسْتَلْزَامَ الْعَاقِلَةَ فِي الْعَمْدِ الأَرْشِ يُؤَدِّي إِلَى كَثْرَةِ الْفَسَادِ فِي السُّفَهَاءِ لَأَنَّ اخْتِصَاصَهُمْ بِأَرْشِ مَا فَعَلُوهُ وَأَفْسَدُوا يَكُونُ لَهُمْ رَدْعًا وَقَمْعًا عَنْ الْفَسَادِ

وَالْوُقُفِ فِي الْهَرَجِ إِذَا خُصُّوا بِهِ وَأُخِذَ مِنْ مَالِهِمْ .

قَالَ ابْنُ بَشِيرِ : وَهُوَ فِي غَايَةِ الْجَوْدَةِ وَمِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ الَّذِي يَجِبُ الْوُقُوفُ بِهِ انْتَهَى كَلَّامُهُ .

وَالَّذِي أَقُولُ وَأَفْتَى بِهِ أَنَّ مَا يُؤْخَذُ فِي دَمَاءِ هَذِهِ الْبِلاَدِ مِنْ غَيْرِ الْجَانِي فَهُوَ حَرَامٌ مُمْتَنِعٌ لأَنَّ جَنَايَة هَذِهِ الْبِلاَدِ كُلِّهَا أَوْجُلِّهَا عَمْدٌ وَالْعَمْدُ يَخْتَصُّ بِهِ الْجَانِي لَتَتَابُعِ النَّصُوصِ عَلَيْهِ انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلاَمٍ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى

(٢٠٩٩) [٤٠] سُوَّالٌ: عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليلِ: وَإِنْ نَكَلُوا وَبَعْض حَلَفَتْ الْعَاقلَةُ فَمَنْ نَكَلُ وَعَلَى أَنَّهُ وَاحدٌ هَلْ يُسْتَعَانُ وَمَنْ نَكَلَ فَحصَّتُهُ عَلَى الأَظْهَرِ هَلْ الْمُدَّعَى عَلَيْه وَاحدٌ أَم لاَ؟ وَعَلَى أَنَّهُ وَاحدٌ هَلْ يُسْتَعَانُ وَلَذَا لَوْ انْفَرَدَ حَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَبْرَأً أَمْ لاَ؟ وَعَلَى أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِعَاصِبَةٍ هَلْ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ وَلَا اسْتَعَانَةَ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ : إِنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلِ : وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضٌ إِلَخْ ، فِي دَعْوَى قَتْلِ الْخَطَأُ وَحِينَتُذَ فَالْيَمِينُ مُتُوجَهَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ جِهَةَ الشَّرْعِ لاَ مِنْ جِهَةِ السَّرْعِ لاَ مِنْ جِهَةِ الاسْتَعَانَةَ فَيْحَلْفُ كُلُّ وَاحِد مِنْهُم يَمِينًا وَاحِدَةً وَلَوْ كَانُوا عَشْرَةَ آلاف رَجُلٍ ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَمْسَةُ أَقْوَالَ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى وَاحِد مِنْ قَوْلَى ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا لأَنَّهُ هُو أَصَحَقُهَا وَأَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ بَقِيَةً الأَقْوَال خَشْيَةَ الإِطَالَة ، وَإِنْ لَمْ فَيهَا لأَنَّهُ هُو أَصَحَقُهَا وَأَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ بَقِيَّةً الأَقْوال خَشْيَةَ الإِطَالَة ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ حَلَف وَحْدَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَيَبْرَأُ كَمَا فِي «مخ» .

وَقَوْلُهُ : وَلاَ اسْتِعَانَةً فِي دَعْوَى قَتْلِ الْعَمْدِ .

الْبَنَانِي : عَدَمُ الاسْتَعَانَةِ هُوَ قَـوْلُ مُطْرَف وَاسْتَظْهَرَهُ ابْنُ رُشْد فِي أُوَّل رَسْمِ سَمَاع يَحْيَى وَعَـزَاهُ لِظَاهِرِ مَا فِي «الْمُـدُوَّنَةِ» مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتُهُ عَنْ مالك نَقَلَهُ «ح» انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٠) [٤١] سُوَالٌ: عَن مُوضَّحَة الأَنف هَل هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ

اللَّخْمِيِّ الأَعْلَى أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي «مخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ: أَوْضَحْت عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ إِلَخْ، وَنَصَّهُ: وَأَمَّا الأَنْفُ وَاللَّحَى الأَسْفَلُ فَلَيْسَا مِنْ الرَّأْسِ عِنْدَنَا ، بَلْ هُمَا عَظْمَان مُنْفَردَان انْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ مُوضَّحَتهِمَا كَمُوضَّحَة غَيْرِهِمَا مِنْ الْجَسَد ، فَإِنْ بَرِئت عَلَى غَيْرِ شَيْنِ فَلاَ شَيءَ فيها ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْنِ فَفِيهَا الْحُكُومَةُ بَرِئت عَلَى غَيْرِ شَيْنِ فَلاَ الْحُكُومَةُ الْجَسَد ، فَإِنْ بَرِئَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنِ فَلاَ شَيْءَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْنِ فَفِيهَا الْحُكُومَةُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠١) [٤٢] سُؤَالٌ: عَنْ وَتد الأُذُنِ إِذَا قُطِعَ بِجِنَايَة مَا الْحُكُمُ فِيهِ ؟

جَوابُهُ : إِنَّ وَتَدَ الأُذُن مِنْ جُمْلَتهَا وَحِينَئِذ فَلَيْسَ فِيه إِلاَّ الْحُكُومَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ خِلاَقًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمَذْهَبِ إِذْ الأَذُنُ لَيْسَ فِيهَا إِلاَّ الْحُكُومَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ خِلاَقًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمَذْهَبِ خِلاَقًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَليلٌ فِي أَنَّ الأُذُنيْنِ فِيهِمَا الدِّيَةُ ، فَفِي «عج» وَتَلاَمِيذِهِ مَا نَصَّهُ : الشَّيْخُ خَليلٌ فِي أَنَّ الأَذُنيْنِ فِيهِمَا الدِّيةُ ، فَفِي «عج» وَتَلاَمِيذهِ مَا نَصَّهُ : المَذْهَبُ أَنَّهُ لاَ دِيَةَ فِي الأَذُنيْنِ وَإِنَّمَا فِيهِمَا الْحُكُومَةُ ، وزَادَ «شَخ» مَا نَصَّهُ : وَاعْتَرَضَ ابْنُ عَرَفَةً تَصْحِيحَ ابْنِ الْحَاجِبِ .

(٢١٠٢) [٤٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعِ أُذُنِهِ أَوْ أُذُنِ دَابَّتِهِ فَفَعَلَ مَا الْحُكْمُ في ذَلك؟

جَوَابُهُ : فَفِي «عج» عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : وَلَوْ قَالَ : إِنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأَتُكَ مَا نَصَّهُ : وَلَوْ قَالَ لَهُ أَحْرِقَ ثَوْبِي فَفَعَلَ فَلَا غَرْمً عَلَيْهِ .

الشَّيْخُ رَوَى ابْنُ عَـبْدُوسَ : مَنْ قَالَ لِرَجُلِ اقَطَعْ يَدِي أَوْ يَدِ عَبْـدِي عُوقِبَ الْمَأْمُورُ وَلاَ غَرْمَ عَلَيْهِ فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٣) [٤٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعِ أُذُن ولَدهِ الصَّغيرِ فَفَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِك؟

جَوَابُهُ : فَفِي «عج» : لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ لِشَخْصٍ إِنْ قَتَلْتَ مَنْ فِي وِلاَيَتِي فَقْدَ أَبْرَأْتُكَ فَقَتَلَهُ فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْ الْقَاتِلِ .

وَزَادَ «شخ»: لأنَّهُ لا تُسلَّطُ عَلَى النَّفْس.

قُلْتُ وكَذَلِكَ لاَ تَسَلُّطٌ علَى الأَطْرَاف، ويَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ الْجِنَايَةُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلاَمِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْشِ الْجِنَابَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٤) [٤٥] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعِ أُذُن ِ أَجْنَبِيٍّ فَفَعَلَ مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟

جَوابُهُ : فَفِي غَيْرِ وَاحِدِ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلِ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا لَوْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ فَكَأَمْرِهِ لَأَجْنَبِيٍّ فَلاَ خَلَفَ أَنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ فَقَطْ وَيُضْرَبُ الآمْرُ مَاثَةً وَيُحْبَسُ سَنَةً انْتَهَى قُلْتُ : وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا وَيَنتُجُ مِنْهُ أَنَّ الْجِنَايَةَ تَكُونُ فِي رَقَبَة الْعَبْدِ فَيُخَيِّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلاَمِهِ أَوْفَدَائِهِ بِأَرْشِهَا ، وَلَيْسَ عَلَى الآمِرِ إِلاَّ الأَدَبُ التَّهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٥) [٤٦] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ قَتَلَ عِجْلَ بَقَرَةٍ وَدَاسَ عَلَى وَلَدِ فَسِيْرِهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي مَسَائِلِ الْغَرْنَاطِي عَنْ ابْنِ كِنَانَةَ مَنْ قَتَلَ عِجْلَ بَقَرَة فَخَرَزَتْ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْحَلِيبِ وَقِيمَةُ الْعِجْلِ ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْحَلِيبِ الْفُصُولُ الأَرْبَعَةُ الْتَهَى وَنَحْوُهُ فَى «الْمعْيَارِ » أَشَارَ إلَيْه بِقَوْلِهِ .

وَسُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَمَّنْ عَقَرَ عِجْلَ بَقَرَةٍ وَانْقَطَعَ عَنْ الْبَقَرَةِ اللَّبَنُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ سَبَبِ الْعِجْلِ ، فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا حَرَّمَهُ مِنْ الانْتِفَاعِ بِلَبَنِهَا مَعَ قِيمَةِ الْعِجْلِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَيَتَـفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ لَهَا لَـبَنُهَا فَلاَ شَيءَ عَلَى الْـجَانِي إِلَى "

قِيمَةُ الْعِـجْلِ وَإِنْ رَجَعَ أَنْقَصَ عَنْ حَالَتِهِ الأُولَى ، فَإِنَّهُ يَغْرَمُ قِـيمَةَ مَا نَقَصَ مِنْ لَبَنِهَا مَعَ قِيمَةِ الْعِجْلِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٦) [٤٧] سُؤَالٌ: عَنْ رُعَاة تَمَالَؤُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحد منْهُمْ يَذْبَحُ لَهُمْ وَاحدَةً مِنْ الْمَاشِية الَّتِي أُوجِرَ عَلَى رَعْيها وَيَأْكُلُونَها جَمِيعاً ، فَهلْ يَكُونُونَ كَهُمْ وَاحدَةً مِنْ الْمَاشِية الَّتِي أُوجرَ عَلَى رَعْيها وَيَأْكُلُونَها جَمِيعاً ، فَهلْ يَكُونُونَ كَالُمُحَارِبِينَ أَيْ مِنْ كَوُن كُلِّ وَاحد مِنْهُمْ يَكُونُ ضَامِنًا للْجَمِيعِ كَانُوا أَحْرَارًا أَوْ عَبِيدًا آكِبَارًا أَوْ صِغَارًا ، أَوْ لَيْسَ عَلَى كُلِّ وَاحد مِنْهُمْ إِلاَّ ضَمَانُ حَصَّته فَقَطْ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي مُخْتَصَرِ «الْمعْيَارِ» ، وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حِرَابَةٍ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفَعْ بِشَيءٍ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيءٍ مِمَّا أَخَذُوا أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : إِنَّ مَنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوصٍ فِي سَرِقَةٍ أَوْ سَلْبِ وَهُوَ بَالِغٌ فَهُمْ عِنْدَ مَالِكُ كَالْحِملاَءِ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَا حَضَرَ لَهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلاَّ مَا أُخذَ . انْتَهَى .

وَنَحْوُه فِي نَوَازِل الشَّرِيفِ رحَمَه اللَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَـوْلِهِ : وَأَمَّا الْمُجْتَمِعُونَ لِلسَّرِقَةِ فَكُلُّ مُخَاطَبٌ بِمَا أَخَذَ خَاصَّةً عَلَى ظَاهِرِ كَلاَمٍ بَعْضِ الشُّيُوخِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْد : إِذَا تَعَاوَنُوا فَهُمْ كَالْمُحَارِبِينَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ .

وَمَنْ ذَبَحَ مِنْهُمْ مِنْ الْمَاشِيَةِ الَّتِي يَرْعَاهَا ، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَتَكُونُ قِيمَتُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ الَّذَينَ مَعَهُ لِقَوْلِ الْمُدُوَّنَةِ قَالَ أَبُو الزِّنَادِ وَإِنْ اسْتَرْعَى عَبْدٌ بِغَيْرِ [ق / ٢٠٨] إِذْن سَيِّده فَنَحَرَ أَوْ ذَبَحَ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَى سَيِّدهِ انْتَهَى . قَوْلُهُ : بِغَيْرِ إِذْن سَيِّده ، وَكَذَا إِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَى سَيِّده سَيِّده سَيِّده كَمَا في تَقْييدها لاَبي الْحَسَن انْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَليلٍ في بَابِ الإِيدَاعِ: وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلاً وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عُتِقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ سَـفِيهًا أَوْ صَـغِيرًا فَـلاَ شَيءَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَإِنَّمَـا تَكُونُ قِيمَتُـهَا فِي

أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيّا أَوْ سَفِيهَا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ وَلِيّهِ . انْتَهَى .

(٢١٠٧) [٤٨] سُوَالٌ: عَمَّنْ نَهَبَ حُصانًا وَتَبِعَهُ صَاحِبٌ وَمَاتَ مِنْ الْعَطَش هَلْ تَكُونُ ديَتُهُ عَلَيْه أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : لاَ بَلْ يَكُونُ هَدْرًا كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلاَمِ شَارِحِه «عبق» وَنَصَّهُ كَحَرْقِهَا _ أَيْ النَّارِ _ شَخْصًا حَالَ كُونِه قَائمًا لِطَفْئِهَا خَوْفًا عَلَى زَرَعِه أَوْ نَفْسِه أَوْ دَارِه فَهَدْرٌ ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءً كَانَ يَضْمَنُ فَاعِلَهَا مَا أَتْلَفَتُهُ كَمَا إِذَا أَجَّجَهَا فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ أَمْ لاَ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ وَنَصَّهُا : بَعْدَ الْحَمْدُلَةِ وَالتَّصْلِيةِ أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ دَيَةً عَيْنِ اللّيبةِ الفَدُولِيةِ لَيْسَتْ فِي الْجَانِي عَلَيْهَا وَحْدَهُ وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى بَاقِيَتِكُمْ لَوُقُوعِهَا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ اللّيب وَهُو كَالْخَطَأ ، فَفِي «الْمُدُونَّة» قَالَ مَالكٌ وَمِنْ الْعَمْدِ ما لاَ قَوْدَ لَهُ ، وَالْمَتصارِعَينَ وَالْمُتَرَامِينَ عَلَى وَجْهِ اللّيب ، ويَمُوتُ أَحَدُهُمَا ، فَفِي هَذَا كُلّهِ دَيَّةُ الْخَطَأ عَلَى الْعَاقِلَةَ أَخْمَاسًا اللّيب ، ويَمُوتُ أَحَدُهُمَا ، فَفِي هَذَا كُلّهِ دَيَّةُ الْخَطَأ عَلَى الْعَاقِلَة أَخْمَاسًا وَعَيْرِهِ : أَنَّ الْعَب حُكْمَ الْخَطَأ ، وفِيه أَيْضًا إِنْ تَعَمَّدَ الضَّرْبَ لاَ الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ اللّيب فَقُولُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوايَتُهُ عَنْ مَالك أَنَّهُ خَطَأ فِيهِ الْكَالِ وَمَثْهُورُ مُذَهِبَهِ فَي الْكَالِ أَنَّهُ خَطَأ فِيهِ الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهُ اللّعب حُكْمُ الْخَطَأ ، وفِيهِ أَيْضًا إِنْ تَعَمَّدَ الضَّرْبَ لاَ الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهُ اللّعب خُكُمُ الْخَطَأ ، وفِيه أَيْضًا إِنْ تَعَمَّدَ الضَّرْبَ لاَ الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهُ اللّعب فَقُولُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرُوايَتُهُ عَنْ مَالك أَنَّهُ خَطَأ فِيهِ اللّي الْقَاسِمُ وَرُوايَتُهُ عَنْ مَالك أَنَّهُ خَطَأ فِيهِ اللّي الْقَاسِمُ وَرُوايَتُهُ عَنْ مَالك أَنَّهُ خَطَأ فِيهِ وَحَمْلُ الْعَاقِلَةُ مِنْ جَرَاحِ الْخَطَأ مَا كَانَ قَدْرَ الثَّلُثَ فَأَكُمْ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَنَجَمَتْ دِيَةُ الْحُرِّ الْخَطَأْ بِلاَ اعْتِرَافٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ دِيَةِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمُ أَنَّ عَادَتَكُمْ وَعَـادَةَ أَسْلاَفِكُمْ مِنْ كَوْنِ الْجِنَايَةِ إِذَا كَانَتُ مِنْ بَعْضِكُمْ عَلَى بُعضٍ لاَ تَكُونُ إِلاَّ فِي الْجَـانِي وَحْدَهُ لاَ عِبْرَةَ بِهِـماً وَلاَ عَمَلَ

عَلَيْهِمَا شَرْعًا لِمُخَالَفَتِهَا لِإِطْلاَق نُصُوصِ الأَئِمَّةِ السَّالِفَةِ فَلَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ بَعْضِ الْقَبِيلَةِ عَلَى بَعْضِهَا وَلاَ عَلَى غَيْرِهَا انْتَهَى .

وَفِي مَيَارَةَ عَلَى الزَّقَاقِيَّة : إِنَّ الْعُرْفَ لاَ عَمَلَ عَلَيْهِ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعُمَلَ جَرَى عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّة مِنْ الْعُلَمَاءِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ ، وَتُبُونُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِشَهَادَة الْعُدُولِ الْمُشْبَتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَة وَالْعَمَلُ الْمُدَّرُورُ جَارٍ عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْعِ ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لاَ كُلَّ عَمَلٍ انْتَهَى.

وَفَى «عبق» مَا نَصُّهُ : وَأَمَّا الْعُرْفُ الْمُخَالِفُ لِنَصِّ إِمَامٍ فَلاَ عِبْرَةَ بِهِ انْتَهَى . وَقَالَ عَبْدُ اللَّه بْنُ أَبِي جَمْرَةَ في شَرْحه عَلَى مُخْتَصَره للْبُخَارِيَ وَمَنْهُمْ يَعْنِي بَعْضُ مُعَاصِرِيهِ مَنْ يَرَى الْفَتْوَى بِمُجَرَّدَ الْعَادَةِ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ الْمُعَامِلاَتَ وَالْبُيُوعِ وَلَسَـانُ الْعَلْمِ يَمْنَعُهُ وَيَقُولُ قَدْ جَـرَتْ الْعَادَةُ بِذَلَكَ فَلاَ بَأْسَ به ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيءٍ لأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلَكَ نَسْخُ الشَّرِيعَـةَ بِالْعَادَةِ وَلاَ قَائلَ بِه ، فَإِنْ احْتَجَّ بِقَوْلِ مَنْ قَـالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ الْعَادَةُ شَـرْعٌ ، قَيلَ لَهُ إِنَّمَا تَكُونُ الْعَاشَـةُ شَرْعًا عِنْدَ الْفُقَــهَاءِ بِقَيْدِ يُقَــيِّدُونَهَا بِهِ لَا عَلَى الْعُمُــوم ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ لَا تَخلُّ بِقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَمثلُ مَا جَـعَلُوهُ _ عَادَةً شَرْعًا أَعْنَى الْفُقَهَاءَ هُوَ مثْلُ شَخْصَ يَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا وَلَمْ يُعْلَمْهُ بِأُجْرِتَه فَإِذَا فَرَعَ منْ الْعَمَلَ طَلَبَ الأَجيرُ كَثْيرًا وَأَعْطَى الْمُسْتَأْجِرُ قَليلاً يَسْأَلُ الْحَاكَمُ أَهْلَ الْمَعْرِفَة بِذَلِكَ الْعَمَلِ مَا ثَمَنُهُ؟ فَيَحْكُمُ بِالْعَادَة فيهَا ، وَمَا أَشْبَهَـةُ ، هَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَ الْفُقُهَاءُ بِقَـوْلهمْ الْعَادةُ شَرعٌ لأ عَلَى الإِطْلاَقِ لأَنَّ الْحَقَّ في هَذَا الْمَوْضِعِ لاَ يَقْدرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ إِلاَّ بِهَذَا الأَمْرِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّلاَّةُ وَالسَّلاَّمُ بِالْمَنْعِ عَلَى مَا هُوَ أَقَلُّ مِنْ هَذَا وَأَخف فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ قَالَ : «كُلُّ شَرْط لَيْسَ في كَتَابِ اللَّه تَعَالَى فَهَـو بَاطلٌ ولَوْ مَانَةُ شَـرْطُ فَإِنْ كَـانَ الشَّـرْطُ لاَ يُحُّكُمُ بِهِ إِذَا لَمْ يكُنُ [ق / ١٠٧] في كَـتَـابِ اللَّه تَعَالَى، فَكَيْفَ بِالْعَادَة إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِكتَابِ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةٍ رَسُولِه ﷺ هَذَا منْ أَكْبَر الْغَلَط انْتَهَى .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ بُطْلاَنُ هَذِهِ الْعَادَةِ لِعَـدَم مُوافَقَتِهَا عَلَى قُولُ ولَوْ شَاذًا وَقَـوْلُكُمْ إِنَّهَا مَصْلَحَةٌ لَكُمْ لاَ عِبْرَةَ بِـذَلِكَ وَلاَ الْتَفَاتَ إِلَيْهِ لِمَا فِي نُوازِلِ الْعَلاَّمَةِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْقَلاَّوِيِّ وَنَصَّهُ إِنَّ الْمَصْلَحَةَ الْمُرْسَلَةَ إِذَا الْعَلاَّمَةِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الْقَلاَّوِيِّ وَنَصَّهُ إِنَّ الْمَصْلَحَةَ الْمُرْسَلَةَ إِذَا صَادَمَتُ النَّصَّ سَقَطَ اعْتِبَارُهَا وَصَارَت مِنْ إِحْدَاثِ أَمْرٍ فِي الشَّرِيعَة ، وَهُو غَيْرُ مَعْهُ وِد لأَنَّ النَّكَ الْمَصَالِح عَلَى مُنَاقَضَة الشَّرْع بَاطِلَةٌ وَإِنَّمَا تُطْلَبُ الأَحْكَامُ مِنْ مَصَالِح عَلَى مُنَاقَضَة الشَّرْع عَلَى الْحُكْم .

أَمَّا إِذَا صَادَفْنَاهُ فَالاصْطِلاَحَاتُ ، وَتَصَـرُّفُ الْخَوَاطِرُ مَعْزُولَةٌ مَعَ النَّصِّ لِمَا يُؤدِّي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ الْخُرُوجِ عَنْ الشَّرْعِ ، وَهُوَ دَاعٍ إِلَى هَدْمِ قَـوَاعِدَ الشَّرْعِ وَتَحْرِيفِ قَيُودِهِ وَحَدُودِهِ وَتَغْيِيرِ ذَلِكَ بِالأَشْخَاصِ وَالأَزْمِنَةِ وَالأَحْوَالِ وَالْحُكُمُ فِي جَمِيعِهَا عَلَى مُخَالَفَةِ النَّصِّ وَهُو بَاطِلٌ قَطْعًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلاَمِهِ .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْحَقُّ اتَّبَاعُ النُّصُوصِ .

وَفِي الْتَزَامَان «ح» : لَيْسَ لأَحَدِ أَنْ يُسْقِطَ مَا أُوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى .

وَفِي الْعَمَلِيَّاتِ مَا نَصَّهُ : أَفَتُزِيدُونَ فِي شَرِيعَةِ رَبِّكُمْ ؟ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَأْتُوا بِأَحْسَنَ مِنْ عِنْدِكُمْ مِنْهَا أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ ؟

بَلْ لَيْسَ لَكُلَمَاتِه تَبْدِيلٌ وَلاَ لَقَضَائِه تَحْوِيلٌ تَلاَشَتْ عُلُومُ الْعَالَمِينَ فِي عَلْمِه، وَاللَّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِه إِنْ الْحُكْمُ إِلاَّ للَّه يَقُصُّ الْحَقَّ وَهَ وَهَوَ خَيْرُ عَلْمِه، وَاللَّه يَقُصُّ الْحَقَّ وَهَ وَهَ وَمَنْ الْفَاصِلِينَ ، هَلْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّه أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهَا إِلاَّ مَنْ فَقَدَ عَقْلَهُ وَحِسَّهُ ؟ وَمَنْ يَتَعَدَّ حَدُودَ اللَّه فَا يَتَعَدَّ حَدُودَ اللَّه فَا يَنْفَهُ وَمِسَهُ وَمَا سَمَعْتُمْ قَوْلَ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّه فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَ لَكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَ لَكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَ لَكُمْ فَأُولِئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَ لَكُمْ فَأُولِئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَ لَكُمْ فَا أَوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَا لَكُمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَيْكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿ وَهَا لَكُمْ الْتَهَى وَاللّهُ تَعَالَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّ

(٢١٠٨) [٤٩] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلٍ شَحَّ آخَرَ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَبْلُغُ الْعَظْمَ وَبَرِئَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْن هَلْ فِيهِمَا عَقْلٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : إِنْ كَانَ مِنْ خِطَا؟! فَلاَ شَيءَ فِيهَا لِقَوْلِ صَـاحِبِ « الرِّسَالَةِ » وَمَا بَرِئَ عَلَى غَيْرِ شَيْنِ مِمَّا دُونَ الْمُوضَّحَةِ فَلاَ شَيءَ فِيهِ . انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَفِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ مَا يَصْلُحَانِ عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثيرٍ كَمَا فِي مَيَارَةَ عَلَى رَجْزِ ابْنِ عَاصِمَ انْظُرْهُ إِنْ شَـئْتَ ، وَلَقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : وَعَنِ الْعَمْدِ مِمَّا قَلَّ أَوْ كَثُرَ انْتَهَى . واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٩) [٥٠] سُؤَالٌ: عَنْ الحُكُم في اشْتِرَاكِ حُرٌّ وعَبْدِ فِي إِتْلاَفِ مَالِ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ سُئِلَ الفَقِيهُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ عَنِ اشْتِرَاكِ صَبِيِّ أَوْ عَبْدٍ مَعَ حُرٍّ فِي إِتْلاَفِ مَالٍ ؟

فَإِنْ قُـلْتَ : هَذِهِ جِنَايَةُ عَلَى النَّفْسِ وَنَازَلَتْنَا فِي المَالِ فَـالْخَطَأُ لَهُ حُكْمُ المَالِ لِمَآلِهِ إِلَيْهِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وأَصْرَحُ مِنْ هَذَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّ مَنْ عَزَاهُ لِعَبْدِ الحَقِّ وَنَصَّهُ ؛ وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرُّ وَعَـبْدٌ هَلْ يَكُونُ الغُرْمُ عَلَى الحُرِّ وَحَدَهُ أَوْ يَكُونُ الغُرْمُ عَلَيْهِمَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : وَإِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ يَغْرَمُ الْحُرُّ نِصْفَ قِيمَةِ المَسْرُوقِ ،

وَيُقَالُ لِسَيِّدِ العَبْدِ : ادْفَعْ لَهُ عَبْدَكَ أَوِ افْدِهِ بِنِصْفِ القِيمَةِ ، انتهى واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(۲۱۱۰) [01] سُوَّالُ : عَنْ رَجُل وامْراَّة أَخَوَيْن مَعَهُمَا صَبِيٌّ غَيْرُ مُمَيَّزِ يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبِيُّ فَيْرُ مُمَيَّزِ يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبِيُّ هُوَ الْجَارِحُ ، وَثَبَتَ عِنْدَ بَعْضِ الْحَيِّ أَنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْجَارِحُ ذَلِكَ الوَقْت بِقَوْل هُوَ الْجَارِحُ ، وَثَبَتَ عِنْدَ بَعْضِ الْحَيِّ أَنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْجَارِحُ ذَلِكَ الوَقْت بِقَوْل الرَّجُلِ وَأَخْتِه ثُمَّ بَعْدَ مُدَّة أَرَادُوا إِثْبَاتَهَا فَلَم يُرَوا شَاهِدًا يُشْبِتُ شَيْئًا إِلاَّ شَاهِدًا وَلَا قَرِينَةَ إِلاَّ هَذَا مَا الْحُكُمُ فَى [ق / ٨٠٨] هَذَا ؟

جَوابُهُ : أَنَّ شَهَادَةُ الْمُرْأَةِ الْحُتَّا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا لَغُوْ كَمَا فِي كَرِيمِ علْمكُمْ وَكَذَلِكَ شَهَادَةٌ الْمُتَهِم لِقَوْلِ بَاكُوْرَةِ المَذْهَبِ ، وَلاَ تَجُوزُ شَهَادَةٌ خَصْمٍ وَلاَ ظَنِينِ أَيْ مَتُهَمٍ ، قِيلَ : فِي دَيْنِهِ ، وَقِيلَ : فِي شَهَادَتِه كَمَا فِي ابْنِ نَاجِي عَلَيْهَا ، أَيْ : مُتَّهَمٍ ، قِيلَ : فِي دَيْنِه ، وَقِيلَ : فِي شَهَادَتِه كَمَا فِي ابْنِ نَاجِي عَلَيْهَا ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلاَّ مُجَرَّدُ الدَّعْوَى وَهُو لاَ يُوجِبُ شَيئًا ولَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مَعْ أَلِاً مُجَرَّدُ الدَّعْوَى وَهُو لاَ يُوجِبُ شَيئًا ولَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى بِعْبَادِه كَمَا لَوْ اللهِ تَعَالَى بِعبَادِه كَمَا بِدَرْهَمٍ مَثَلاً مِنْ أَصْلَحِ النَّاسِ عَلَى أَفْسَقِهَا لُطْفًا مِنَ اللَّه تَعَالَى بِعبَادِه كَمَا يَظَافَرَتْ بِهَذَا النَّصُوصُ الفَقْهِيَّةُ وَالأَحادِيثُ النَّبُويَّةُ . فَفِي الحَديثَ ﴿ لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لادَّعَى رِجَالٌ أَمْوال قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنْ البَينَةُ عَلَى المُدَّعِي وَالْمَمِنُ عَلَى مَنْ أَنْكُرَ ﴾ .

وَفِى آخِرِ شَاهِدَانَ أَوْ يَمِينَه ، وَفِى أَخِرِ البَينَةَ عَلَى الْمُدَّعِى وَاليَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُنَا لاَ يَمِينَ عَلَيْهِ لأَنَّهَا يَمِينُ إِنْكَارِ وَهِيَ سَاقِطَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُنَا لاَ يَمِينَ عَلَيْهِ لأَنَّهَا يَمِينُ إِنْكَارِ وَهِيَ سَاقِطَهُ عَنِ الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ لاَ يُؤَاخَذَانَ بِإِقْرَارِهِمَا ، انْظُرْ مَيَارَةً عَلَى التُّحْفَةَ تَجِدُ مَا رَسَمْنَاهُ لَكَ فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا إِتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الجِنَايَةَ المَذْكُورَةَ هَدَرٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١١) [٣٥] سُؤَالٌ: عَمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ بَعْضُ عَاقِلَتِهِ جِنَايَةً تَلْزَمُهَا فَهَلْ يَدْخُلُ مَعَهَا في تَوْزيع ذَلكَ عَلَيْهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّ مَا بِأَيْدِينَا مِنْ تَصانيف الأَئِمَّةِ وَنَوَازِلِهَا لَمْ يُذْكَرْ دُخُولُهُ مَعَهَا فِي

ذَلكَ وَالحَالَةُ كَذَلَكَ وَسَكُوتُهُمْ عَنْهُ دَليلٌ عَلَى عَدَمٍ دُخُولِه مَعَهَا فَفِي « التقييد عَلَى « المُدَوَّنَة » أَنَّ الفُقَهَاءَ إِذَا سَكَتُوا عَنْ قَيْد وَلَمْ يَذْكُرُوه دَليلٌ عَلَى عَدَمٍ عَنَى « المُدوَّنَة » وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِه ﴾ وأنْتَ خَبِيرٌ بِأَنّا إِذَا اعْتَباره عنْدَهُمْ ، وقَالَ تَعَالَى ﴿ وَدِيةٌ مُسَلَّمَةٌ ، وَلَمّا فَى ذَلكَ أَيْضًا مِن اجْتَمَاعِ أَلْزَمِنَاهُ بَعْضَ ذَلكَ لَمْ تَكُنْ الدّية مُسَلَّمَة ، ولَمّا فَى ذَلكَ أَيْضًا مِن اجْتَمَاعِ ضَرَرَيْنِ عَلَيْه وَهُمَا الجِنَايَةُ وَسُقُوطُ بَعْضِ أَرْشَهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ وَمِنْ أَصُول ضَرَرَيْنِ عَلَيْه وَهُمَا الجِنَايَةُ وَسُقُوطُ بَعْضِ أَرْشَهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ وَمِنْ أَصُول أَنْ دُخُولَهُ مَعَهُمْ ، وَالحَالَةُ كَذَلكَ تُصَادِمُهُ النَّقُولُ أَلتَا اللهُ المُعُولُ وَكَذَا تَقَوّلُ العَامَّة عَلَى وَجْهِ الاسْتِفْهَامِ الإِنْكَارِيِّ المَيِّتُ مِنَّا والدِّيَّةُ وَلَلْكُ مَعَلَى أَعْلَى أَعْلَى وَجْهِ الاسْتِفْهَامِ الإِنْكَارِيِّ المَيْتُ مِنَا والدِّيَّةُ عَلَى اللّهُ تَعَالَى أَعْلَى أَعْلَى أَعْلَى مَا اللّهُ اللّهُ عَلَى وَجْهِ الاسْتِفْهَامِ الإِنْكَارِيِّ المَيْتُ مَنَا والدِّيَّةُ عَلَى اللهُ مُ اللّهُ مَا اللّهُ مَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِفْهَامِ الإِنْكَارِيِّ المَيْ أَعْلَى أَلْكُ أَلِكُ أَلْكُ مَا أَلْكُمْ أَلْكُ أَلْكُ أَلِكُ أَلْكُ أَلْكُ أَلّتَ مَنْ عَلَى اللّهُ الْعُنْ اللّهُ مُنْ عَلَى وَجْهِ الاسْتِفْهَامِ الإِنْكَارِيِّ المَالِي أَعْلَى أَعْلَى أَلْكُ عَلَيْهُ وَاللّهُ الْعَلَى أَلِكُ أَلْكُولُ أَلْكُ أَلْكُ أَلْكُ أَلْكُ أَلْكُ أَلْكُ أَلْكُولُ أَلْكُولُ اللّهُ الْعُلَى أَعْلَى الْمُ الْفُولُ أَلْكُولُ الْهُ الْمُ الْعَلَى الْعَلَى أَلْكُ أَلَّهُ الْمُ أَلُولُ أَلْكُمْ أَلَالِكُ اللّهُ الْلَهُ الْعُمُ الْمُؤْولُ أَلْكُولُ اللّهُ الْمُلْكُولُ أَلْقُولُ أَلْكُولُ أَلْكُ الْمُعْلَى الْعُهُمُ الْمُ الْكُولُ أَلْكُولُ اللّهُ الْعُلْقُ أَلْكُولُ اللّهُ الْعُلَى أَلْكُ أَلْكُ أَلَالِهُ الْعُلْمُ الْعُلَى أَلِكُ اللّهُ الْمُعْلِقُ اللّهُ أَلَالْكُولُ اللْكُولُ اللّهُ الْعُلَى الْمُعْلَى الل

(٢١١٢) [٥٣] سُؤَالٌ: عَمَّنْ لَهُ قَبِيلَةٌ وَتَعَصَّبَ مَعَ قَبِيلَة أُخْرَى فَهَلْ إِذَا جَنَى بَعْضُ قَبِيلَة الأصْليَّة وَلَزِمَهُ شَىْءٌ أَيَلْزَمُهُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي تَعَصَّبُ مَعَهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لاَ وكَلا وبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مَالٌ لأَنَّهُ لَيْسَ هُو الجَانِي ، وَإِنَّمَا جَنَى بَعْضُ عَاقِلَتَه فَوَجَبَ عَلَيْه مِنْ ذَلِكَ حَالٌ ، وَالمَالُ إِذَا تَقَرَرَ فِي ذَمَّة بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ لاَ يَسْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، كَمَا هُوَ بَدِيهِيٌّ عِنْدَ الخَاصَّةِ وَالعَامَّةُ وَلَيْسً يَصِحُ فِي الأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ .

نَعَمْ : لَوْ جَنَى هُوَ جِنَايَةً تَلْزَمُ العَاقلَةَ لَكَانَ القَبِيلَتَانِ لَهُ مَعْقَلَةٌ وَاحِدةٌ تُوزَعُ الجِنَايَةُ عَلَيْهِمَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَضُمَّ كَكُوْرِ مِصْر . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٤) [٥٤] سُوَّالُ وَجَوابُهُ: فَفِي نَوَازِلِ الفَقيهِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْهَاشِمِ الغَلَاوِيِّ مَا نَصُّهُ: وَسُئِلَ المُغَيرةُ عَنْ رَجُلَ يُقَاتِلُ الرَّجُلَ فَيفْتُرِقَانَ وَبَأْحَدَهُمَا شَجَّةٌ أَوْ إِسْقَاطٌ بَيِّنٌ فَيَدَّعِي أَنَّ الَّذِي قَاتَلَهُ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ ، وَالآخِرُ مُنْكِرٌ ، وَتَشْهَدُ البَيِّنَةُ عَلَى القتالِ وَلاَ يَشْهَدُونَ عَلَى الضَرْبَة ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُ الضَّرْبَة ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُ الضَّرْبِة ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُ الضَّرْبِة ، وَيَشْهَدُ البَيِّنَةُ عَلَى القتالِ وَلاَ يَشْهَدُونَ عَلَى الضَرْبَة ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُ الضَّرْبُة ، وَيَشْعَدُ وَيَسْتَحِقُّ حَقَّةُ انْتَهَى مِنَ « المعْيَادِ » انْتَهَى كَلاَمُهُ بِلَفْظِهِ .

⁽١) طمس بالأصل.

« نُوازِلُ الرِّدُّةِ »

نَعْوِذُ بِاللَّه تَعَالَى مِنْ سَخَطِه وَسُوء قَـضَائِه وَمَنْ كُفْرِه ، اللَّهُمَّ يَا مُشَبِّتَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبِنَا عَلَى دِينِكَ وَحَبَّبْ إِلَـٰيْنَا الإِيمَانَ وَزَيْنُهُ فِي قُلُوبِنَا وَكَرِّهُ إِلَيْنَا الكَفُرْ وَالفُسُوقَ وَالعصيْانَ وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشدينَ آمينَ .

(٢١١٥) [١] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُل نَسَبَ النَّبُوَّةَ إِلَى سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ارْتَدَّ فَإِنْ ادَّعَى زَلَقَ اللِّسَانِ أَوْ أَنَّهُ مُتَلاَعبٌ أَوْ جَاهلٌ أَيُعْذَرُ بِذَلكَ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظُنُّ بِهِ العِلْمُ فَالاَ رَيْبَ فِي رَدَّتِهِ لِتَكْذَيبِهِ القُراْنَ وَالْحَدِيثَ ، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ ﴿ وَلَكُنْ رَسُولَ اللَّه وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ وَقَالَ ﷺ : إِنَّ وَالْحَاقِبُ لاَ نَبِيَّ بَعْدى » ، وَلِذا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ : إِنَّ اللَّه تَعَالَى لَمَّا حَكَمَ أَنْ لاَ نَبِيَّ بَعْدَهُ لَمْ يُعْطِهِ وَلَذًا ذَكُرًا يَصِيرُ رَجُلاً ، وكَانَ اللَّهُ اللَّه تَعَالَى لَمَّا حَكَمَ أَنْ لاَ نَبِيَّ بَعْدَهُ لَمْ يُعْطِهِ وَلَدًا ذَكُرًا يَصِيرُ رَجُلاً ، وكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْء عَلِيمًا ، انْظُر البَغوي ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ « الرِّسَالَةِ » فِي عَقَائِدِه بِقَوْلِهِ : ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَة وَالنَّذَارَةَ وَالنَّبُوةَ بِنَبِيّه ﷺ .

قَالَ النَّفْرَاوِيُّ فِي تَقْرِيرِ لكَلاَمِهِ ، وَتَلَكَ المَسْأَلَةَ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ فَيَجِبْ عَلَى كُلِّ مُكَلَّف اعْتِقَادُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ أَخِرُ الأَنبَيَاءِ فَمَنْ كَذَّبَ بِذَلِكَ أَوْ شكَّ فَهُو كَافِرٌ . أَنْتَهَى .

وَفِي حَاشِيَةِ (عج) عَلَى « الرِّسَالَةِ » مَا نَصُّهُ : إِنَّ لَنَا ثَلاَثَ مَسَائِلَ :

الأُولَى : التَّكْذِيبُ فِي قَوْلِهِ خَتْمُ النَّبِيِّينَ .

الثَّانيَةُ: الشَّكُّ فِي ذَلكَ .

الثَّالثَةُ : وَمَنْ اتَّصَفَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَهُو كَافِرٌ .

إِنَّ مَحَلَّ الدَّلَالَة منْهَا ، وَإِنْ كَانَ ممَّنْ لاَ يُظَنُّ به العلْمَ فَفي ردَّته خلاَفٌ فَ فِي النَّفْرَاوِيِّ مَا نَصُّهُ ، وَاخْتُلْفَ فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدَهُ عَلْمٌ بِذَلِكَ ، وَهُو الجَاهِ لُ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ كُفْره ، وَنَحْوه أَيْضًا في حَاشية (عج) أَشَارَ إِلَيْه بقَوْلِه : الثَّالِثَـةُ جَهْلُ ذَلِكَ أَىْ عَدَمُ العِلْمُ بِهِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَحَلُّ الخـلاَفُ هَلَ يَضُرُّ في الاعْتِ قَاد أَمْ لاَ ، جَهْلُهُ ذَلكَ ، وَقَالَ (مخ) عنْدَ قَوْل (المص) فِي ذَلِكَ وَهُوَ مِمَنْ يُظُنُّ بِهِ العُلْمُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعُذَّرُ فِي مُوجِبَاتِ الكُفْرِ بِالجَهْل ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْله ، وَإِنْ ظَهِرَ أَنَّهُ لَمْ يُردْ ذَمَّهُ لَجهْلِ إلى ، قَالَ (مخ) فِي تَقْرِيرِه لِكَلاَمه : إِذْ لاَ يُعَذَّرُ أَحَدٌ في الكُفْر بِالجَهَالَة وَلاَ بِدَعْوَى زَلَل اللِّسَان انْتَهَى كَلاَمُهُ لاَ يُعْذَّرُ أَيْضًا بِدَعْوَى الهَزْل ، لدُخُوله في قَوْل الشَّيْخ خَليل وَهُوَ كَثْرَةُ الكَلاَمِ مِنْ غَيْر ضَبْط كَمَا في (مخ) وَمثْلُهُ الغَضَبُ كَمَا في (ح) وَقَالَ خَاتِمةُ المُحَقِّقِينَ الشَّرِيفُ رَحمَهُ اللَّهُ [ق / ٨٠٨] في نَوَازِله مَا نَصُّهُ: وَإِنَّمَا لَمْ يُعْذَرْ فِي دَعْوَاهُ زِلَقُ اللِّسَانِ لئلاَّ يَتَجَاسَرُ كُلُّ غَوِيٍّ وَيَدَّعِي زِلَقَ اللَّسَانِ، وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَ العَبْد وَرَبِّه فَمَعْذُورٌ غَيْرُ مُؤَاخَذ بزلَق لسَانه لحَديث : « رُفعَ عَنْ عَنْ أُمَّتِي الْحَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه » ، وَكَانَ اعْتَقَادُهُ أَنَّ أَميرَ الْمؤمنينَ المَنْكُورَ قَـبْلُ شَرِيكٌ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ إِنَّا فِي النَّبْوَّةِ فَلاَ رَيْبَ فِي رِدَّتِهِ أَيْضًا كَمَا يُشيــرُ إِلَى ذَلَكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بقَــوْله : أَو ادَّعَى شُرَكَــاءَ مَعَ نُبُوَّته عَلَيْـه الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ، قَالَ (مخ) فِي تَقْرِيرِه لكَلامه : يَعْنِي أَنَّ مَنِ ادَّعَى أَنَّ شَخْصًا مِنَ الأَشْخَاصِ كَانَ شَرِيكًا مَعَ نَبِيِّنَا عَلَيْهُ السَّلاَمُ وأَنَّهُ كَانَ يُوحى إلَيْهمَا مَعًا ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُـرْتَدًّا وَكَذَا سَائرُ الأَنْبِيَاءِ الْمُنْفَرِدِينَ كَـنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَـا السَّلاَمُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٦) [٢] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ قَالَ لآخَرْ تَأْتِي الرِّفْقَةُ غَدًا قَالَ لَهُ: مَنْ قَـالَهَا لَكَ ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، هَلْ ذَلكَ ردَّةٌ أَمْ لاَ ؟

جُوابُهُ : إِنَّهُ رِدَّةٌ لَمَا فِي (عبق) فِي مَبْحَثُ مَا تَكُونُ بِهِ الرِّدَّةُ فِي تَكْملَة عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلٍ وَادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاء وَنَصَّهُ أَوْ مُجَالَسَة اللَّه وَمَكَالَمَتُهُ فَكَافِرٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي الشِّفَاء وَأَرَادَ بِالْمُكَالَمَة المَعْنَى المُتَبَادَرَ مِنْهَا لاَ الْمُكَالَمَةُ عَنْدَ الصَّوْفِيَة مِنْ إِلْقَاء نُورٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَإِلْهَامِهِم سَرًا لاَ يَخْرُجُ عَنِ الشَّرْعِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ السَّاذَلِيُّ يَقُولُ : قيلَ لِي كَذَا وَحُدِّثْتُ بِكَذَا أَى الْهَمْتُهُ الشَّرْعِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ السَّاذَلِيُّ يَقُولُ : قيلَ لِي كَذَا وَحُدِّثْتُ بِكَذَا أَى الْهُمْتُهُ كَمَا بَيْنَهُ السَّيْخُ رَرُوقٌ وَيُوافِقُهُ خَبَرُ « اتَّقُوا فَرَاسَةَ المؤمِنِ فَاإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ وَيَنْطِقُ بِخُومَاتِهِ » المُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٧) [٣] سُوَّالٌ: عَنْ إِمْرَأَة رَأَتْ نَجَاسَةً فِي لَوْح قُرْآن فَسَأَلَتْ عَنِ المَاء قِيلَ لَهَا لاَ مَاءَ فِي هَذه البُيُوتَ الأَّرْبَعَة القَربِية مَعَ أَنَّ اللَّاء كَثْيرٌ فِي غَيْرِهَا ، وَتَوَانَتْ عَنْ طَلَبِه مِنَ الْمَنَازِلِ البَعيدَة مِنْهَا قَدْرَ حلاَب بقريتين أَوْ ثَلاَث ، ثُمَّ وَتَوَانَتْ عَنْ طَلَبِه مِنَ الْمَنَازِلِ البَعيدَة مِنْهَا قَدْرَ حلاَب بقريتين أَوْ ثَلاَث ، ثُمَّ أَتَتْ به وَغَسَلَت اللَّوْحَ هَلْ تَرْتَدُّ بِذَلِكَ التَّوَانِي أَمْ لاَ ، وَهَلْ يَنْفَعُهَا سُوَالُهًا عَنِ المَّاء أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : أَنَّهَا لاَ تَرْتَدُّ بِذَلِكَ لِعُدْرِهَا بِعَدَم قُرْبِ المَاء قُرْبَهَا ، وَلِكُوْنِ سُؤَالِهَا عَنِ المَاء وَطَلَبِهَا لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِتْيَانِهَا بِهِ وَعَسْلِهَا بِهِ اللَّوْحَ مِنَ النَّجَاسَة قَرِينَةً تَدَلُّ عَنِ المَاء وَطَلَبِهَا لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِتْيَانِهَا بِهِ وَعَسْلِهَا بِهِ اللَّوْحَ مِنَ النَّجَاسَة فَعَى نَوَازِل (عج) مَا نَصَّهُ ؛ عَلَى عَدَم إستُ مُرَارِئِها بِغَسْلِ اللَّوْحِ مِنَ النَّجَاسَة فَعْى نَوَازِل (عج) مَا نَصَّهُ ؛ وَسُئِلَ عَنْ إِلْقَاء كُتُبِ العلْم وَالحَديث وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى المُسْتَقْذَرِ مِنْ نَجَسٍ أَوْ طَاهِرٍ هَلْ يَكُونُ فَاعِلُ ذَلِكَ كَافِرٌ أَمْ لا ؟

فَأَجَابَ : وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَر الشَّافِعِيِّ أَنَّ إِلْقاءَ المُصْحَفِ فِي القَاذُورَاتِ لِغَيْرِ عُدْرٍ وَلاَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الاسْتِمْراءِ ، وَإِنْ ضَعُفَتْ مُكَفِّر ، وَحَاصِلُ كَلاَمِهِ عَدْرٍ وَلاَ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الاسْتِمْراءِ ، وَإِنْ ضَعُفَتْ مُكَفِّر ، وَحَاصِلُ كَلاَمِهِ

أَنَّ كُلَّ وَرَقَة فيها شَيْءٌ مِنَ القُرْآنِ أَو الحَديث وَنَحْوِهِمَا إِلْقَاوُهَا عَلَى القَدَرِ مُكَفِّرٌ وَلَمْ يَرَ فِيهاً وَقَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ كَلاَمِ أَهْلِ مَذْهَبِنَا شَيْئًا صَرِيحًا في كُتُب العلْمِ، وَالحَديثِ وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ (ح) عنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ مِنْ مَكْتُوبِ أَنَّ الظَّاهِرَ المَنْعُ ، وَهَلْ المَنْعُ يَسْتَلْزِمُ التَّكْفِيرَ أَمْ لاَ ؟ فَأَجَابِ بِقَوْله : حَاصِلُ كَلاَم النَّي حَجَرِ أَنَّ إِلْقَاءَ مَا ذُكرَ مُكَفِّرُ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الاسْتِمْرَاء ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الاسْتِمْرَاء ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلكَ ولو ضَعَفَتْ لَمْ يَكُنْ مُكَفِّرًا وَهَذَا الْقَيْدُ يُعْتَبُرُ حَتَى في إِلْقَاء المُصْحَف وَبَعْضِه ، وأَمَّا إِلْقَاء المُصْحَف وَبَعْضِه ، وأَمَّا إِلْقَاء كُتُب الحَديث وَنَحْوِهَا ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ التَّكْفِيرُ بِهِ إِلاَّ إِنْ قَصَدَ الاَسْتِهْزَاءَ وقَدْ تَعَلَى عَدَمُ اللَّسَعِي قيما لَيْسَ عَنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَلَمُ أَنَّهُ يَرْجَعُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِي قيما لَيْسَ عَنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٨) [٤] سُؤَالٌ: عَنْ قَوْل بَعْضِ الطَّلَبَة أَنَّ الرِّدَةَ لاَ يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ وَلَا بِدَعْوَى ذَلِلِ اللَّسَانِ أَنَّهُ خَاصٌ بِصَرِيحِ الرِّدَّةَ كَأَنْ يَقُولُ: أَكُفُرُ بِاللَّهِ وَأُشْرِكُ بِهِ ، أَوْ أَكْفُرُ بِمُحَمَّد ﷺ ، هَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنِّى لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ بَلْ الَّذِى وَقَفْتُ عَلَيْهِ الْإِطْلاَقُ فِي ذَلِكَ أَقْ وَهُو مِنْ يُظَنُّ بِهِ العِلْمُ بِنَاءِ (مَحْ) عِنْدَ قَوْل (المَص) : أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَيْ وَهُو مِنْ يُظَنُّ بِهِ العِلْمُ بِنَاءِ عَلَى أَنَّهُ يُعْذَرُ فِي مُوجِبَاتِ الكُفْرِ بِالجَهْلِ ، وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْجَسَنِ عَلَى «الرِّسَالَة» بأنَّهُ لاَ يُعْذَرُ بِالجَهْلِ وَنَحْوِه لـ (عبق) فَأَنْتَ تَرَى إطْلاَقَهَا فِي مُوجِبَاتِ الكُفْرِ وَلَمْ يُقيِّداهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ ، وَفِي الشِّفَاء مَا نَصَّهُ : لاَ يُعْذَرُ مُعذَرُ أَحَدٌ فِي النَّفَاء مَا نَصَّهُ : فَأَنْتَ تَرَى إطْلاَقَهُ أَوْنَ الْحَدُّ فِي الكُفْرِ وَلَمْ يُقَيِّداهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَر ، وَفِي الشِّفَاء مَا نَصَّهُ : فَأَنْتَ تَرَى إطْلاَقَهُ أَحَدٌ فِي الكُفْرِ وَلَمْ يُقَيِّدُهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَر نَعَمْ ، قَدْ قَيَدَ شَارِحُهُ نَسِيمُ أَيْضًا فِي الكُفْرِ وَلَمْ يُقَيِّدُهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَر نِعَمْ ، قَدْ قَيَّدَ شَارِحُهُ نَسِيمُ الرِّياضِ قَوْلُهُ لاَ يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهُ فِي الكُفْرِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : إِذْ لاَ يُعْذَرُ بِالجَهْلِ مُقَولُهُ لاَ يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهُ فِي الكُفْرِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : إِذْ لاَ يُعْذَرُ بِالجَهْلِ مُقَولُهُ لاَ يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلَةً فِي الكُفْرِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : إِذْ لاَ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مُقَولًا بَعَمْ نَصَةً وَوْلُهُ يَا مَنْ فَلَا عَمْدُ بِهِ ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ لَمْ

يُخَالِطْهُ غَيْرُهَا عُذَرَ لأَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلذَا قَالَ ابْنُ حَجَرِ بَعْدَ سِيَاقَ كَلاَمَ (المص) وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرُ مُوافِقٌ لَقَـواعد مَذْهَبَنَا أَنَّ المُرَادَ فِي الحُكْمِ بِالكَفْرِ عَلَى الظَّوَاهِرِ وَلاَ نَظَرَ لِلْمَقْصُودِ وَالنَّيَّاتِ ، وَلاَ نَظَرَ لِقَرائِنِ حَالِه نَعَمْ يُعْذَرُ مُدَّعى الجَهْلِ إِنْ عُـذر لَقُرْبِ عَهْده بِالإِسْلاَمِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ العُلَمَاءِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ صَاحِبِ « الرَّوْضَة » وَزَادَ مَا نَصَّهُ :

(٢١١٩) [٥] سُوَّالٌ: عَن إمْرَأَة وَقَعَتْ فِي عرْضِ أُخْرَى ونُهِيَتُ عَنْ ذَلكَ لَحُرْمَتِه . فَقَالَت : لَحْمُهَا حَلاَلٌ مُتَأَوِّلَةً حلِّيَّة ذَلكَ لَحَدِيثِ لاَ غَيْبَةَ لِفَاسِقِ ، هَلْ الْحُرْمَتِه . فَقَالَت : لَحْمُها حَلاَلٌ مُتَأَوِّلَةً حلِّيَّة ذَلكَ لَحَديثِ لاَ غَيْبَةَ لِفَاسِقِ ، هَلْ الْرَّتَدَ الْقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشَّرَبِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : لاَ لِتَأْوَّلِهَا حَلِيَّةٍ غَيْبَتِهَا عَمَلاً مِنْهَا بِالْحَدِيثِ اللَّذُكُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. (٢١٢٠) [7] سُؤَالٌ: عَنْ شَخْصِ قَالَ لَهُ آخَرُ: أَنْتَ تَارِكُ الصَّلَاةَ فَـقَالَ: أَنَا كَافِرٌ. مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ هَلْ هُو كَافِرٌ؟ وَمَا قَالَ ذَلَـكَ إِلاَّ تَعَجُّبًا مِنْهُ وَتَغَيُّظًا عَلَى خَلْدِ أَرَبْابِ الفِقْ هِ أَنَّ الأَلْفَاظَ تُحْمَلُ عَلَى مَقَاصَدِهَا وَإِنْ قَالَ ذَلَكَ عَلَى غَيْرِ الوَجْهَ المَذْكُور ؟

جَوابُهُ: قَالَ (عج) نَاقِلاً عَنِ الشَّارِحِ عَنْدِ قَوْلِ (المص): الرِّدَّةُ كُفْرُ المُسلِم بِصَرِيحٍ أَوْ لَفْظ يَقْتَضِيهِ أَوْ فَعْلِ يَتَضَمَّنَهُ [ق / ١٩٠٩] بَعْد حَذْفِي صَدْرِ كَلاَمِهِ مَا نَصَّةُ : إِنَّ مُقْتَضَى كَلاَمِهِ أَنَّ هَذِهِ الأُمُورَ الثَّلاثَةَ مُوجِبَاتٌ للْكُفْرِ وَهِي فَي الْحَقِيقَةِ طُرُقٌ دَالَّةٌ عَلَى العِلْمِ بِهِ وَمُوصَلَّةٌ إِلَيْهِ . انتهى .

قُلْتُ : وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَنْ حَصَلَ مِنْهُ وَاحِدٌ مِنْهُ مَا وَهُوَ مُصَدِّقٌ بِقَلْبِه بِمَا عَلَمَ مَجِيءَ الرَّسُولِ بِهِ ضَرُورَةً لاَ يَكُونُ كَافِرًا وَهُو مَـنْهَبُ الشَّافِعِيَّةَ وَمَنْهَبُ السَّافِعِيَّةَ وَمَنْهَبُ السَّافِعِيَّةَ وَمَنْهَبُ السَّافِعِيَّةَ وَمَنْهَ الحَنْفِيَّةَ خِلاَفُهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَافِرًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا وَبِهِ صَـرَّحَ فِي « الدُّرَرِ الخَنَفِيَّةَ خِلاَفُهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَافِرًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا وَبِهِ صَـرَّحَ فِي « الدُّرَرِ وَالضَّرَرَ » نَقَلَهُ العـماوِي عَنْ صَاحِبِ المُحيط فَـقَالَ مَنْ كَفَر بِلسَانِهِ طَائِعًا وَقُلْبُهُ مُطْمئنٌ بِالإِيمَانِ فَهُـو كَافِرٌ لاَ يَنْفَعُهُ مَا فِي قَلْبِهِ لأَنَّ الكَافِرَ يَعْرِفُ بِمَا يَنْطَقُ بِهِ ، مُطْمئنٌ بِالإِيمَانِ فَهُـو كَافِرٌ لاَ يَنْفَعُهُ مَا فِي قَلْبِهِ لأَنَّ الكَافِرَ يَعْرِفُ بِمَا يَنْطَقُ بِهِ ، فَإِذَا نَطَقَ بِالكُفْرِ كَانَ كَافِرًا عِنْدَنَا وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظَهِ وَاللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظَهِ وَاللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظَهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢١) [٧] سُؤَالٌ: عَنْ وَضْعِ لَوْحِ قُرْآنِ أَوْ مُصْحَف بِمَكَانِ مُسْتَقَذَرِ أَوْ رَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ أَوْ حَرَقَ بَعْضَ الْمُصْحَفِّ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَخِفَّ بِهِ هَلْ اَرْتَدَّ أَمْ لاَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُمَثَّلاً لِلْفِعْلِ الْمُتَضَمِّنِ لِلرِّدَّةِ : كَالِفَاءِ مُصْحَف بِقَذَر .

(عبق) : أَىْ بِاسْتَقْذَارِ ، وَلَوْ ظَاهِرًا كَالبُصَاقِ وَلاَ خُصُوصَ العَذْرَةِ خِلاَفًا لِتَقْيِيدِ ابْنِ عَرَفَةَ لَهُ بِالنَّجِسِ وَكَالِْقَائِهِ عَدَمِ نَزْعِهِ مِنْهُ وَكَالْقَائِهِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

وأَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ لُحِرْمَتَهِا قَالَهُ (عج) وَلَعَلَّهُ الْمَرَادُ مِنْ تَحْقِيرِ ذَلِكَ مِنْ حَيْثِ كَوْنَهِ اسْمٌ كَعِيسَى لاَ مُطْلَقٌ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قال : انْظُرْ هَلْ الْحَرْقُ كَالإَلْقَاء فِيمَا ذُكِرَ أَمْ لاَ ؟ وَيَنْبغَى أَنْ لاَ يَكُونَ مَثْلَهُ أَىْ إِنْ لَمْ يَقْصِدُ الاسْتهْزَاءَ ، وَإِلاَّ فَمَثْلُهُ .

قَـالَ (ق) : وَمَثْـلُ الْمُصْحَفَ كُـتُب الحَـديثِ إِذَا ٱلْقَـاهُ بِقَـذَرٍ أَوْ حَرَقَـهُ اسْتِحْقَاقًا، وَأَمَّا حَرْقُهُ لِكَوْنِهِ ضعيفا أَوْ مَوْضُوعًا فَلاَ . انْتَهَى .

وَفِي (ضم): وَمَثْلُ الْمُصْحَفَ الآيَةِ وَالْحَرْفِ مِنْهُ ، وَفِي نَوَازِلِ (عج) بَعْدَ حَدْفِي السُّؤَالِ أَقْوَالٌ حَاصِلُ كَلَامٍ ابْنُ حَجَرِ أَنَّ إِلْقَاءَ مَا ذُكِرَ يَعْنِي كُتُبَ العِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَنَحْوِهَا فِي القَذَرِ مُكَفِّرٌ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الاستهزاء به ، فَإِنْ قَامَتَ قُرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ ضَعَفُتْ لَمْ يَكُنْ مُكَفِّرًا وَهَذَا الْقَيْدُ يُعْتَبَرُ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمُه انتهى .

وَفِي الْبَنَانِيّ : القَذَرُ مَا يُسْتَقْذَرُ وَلَو طَاهِرًا كَالبُصَاقِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ تَفْعَلْ ذَلَكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَمَّا إِنْ بَلّ أصابِعَهُ بِرَيقه لِقَلْبِ الأَوْرَاقِ فَهُو مُحَرَّمٌ فَلا يَشْغِي أَنْ يَتَجَاسَرَ عَلَى القَوْلِ بِكُفْرِهِ وَرِدَّته ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدُ التَّحْقِيرَ الّذِي هُو يَشْغِي أَنْ يَتَجَاسَرَ عَلَى القَوْلِ بِكُفْرِهِ وَرَدَّته ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدُ التَّحْقِيرَ الّذِي هُو مُوجِبِ الكُفْرَ فِي هَذِه الأُمُورِ وَمَثْلُ هَذَا مَنْ رَأَى وَرَقَةً مَكْتُوبَةً فِي الطَّرِيقِ وَلَم يُعلَمُ مَا فِيهَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فِي الطَّرِيقِ لِتُوطَأَ بِالأَقْدَامِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَ يُعلَمُ مَا فِيهَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فِي الطَّرِيقِ لِتُوطَأَ بِالأَقْدَامِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَ فِيهَا آيَةً أَوْ حَدِيثًا وَتَرَكَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ رِدَّةٌ قَالَهُ الشَّيْخُ المسَنَايّ .

إِذَا تَقَرَرً فِي هَذَا عَلَمْتَ مِنْ كَلاَمٍ (عج) : أَنَّ إِلْقَاءَ الْمُصْحَفِ فِي القَذَرِ لاَ يَكُونُ رِدَّةً مَعَ قَيَامِ القَرِينَةِ وَلَوْ ضَعُفَتْ عَلَى عَدَمِ الاَسْتِهْزَاءِ كَمَا هَوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَيُؤْيِّدُهُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ البَنَانِيَ ٱنفًا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٢) [٨] سُؤَالُ : عَمَّنْ ضَرَبَ صَبِيًا فَكَسَرَ لَوْحَهُ أَوْ شَقَّ وَرَقَاتِ بِيَدِهِ مِنَ القُرْآنِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ: لَيْسَ رِدَّةً لأَنَّ قَصْدَهُ نِكَايَةَ الصَّبِيِّ لاَ الاسْتخفاف بِالقُرْآنِ وَفِي نَواَزِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ: وَسَئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلاً فَـقَامَ الغَضْبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ الْحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ: وَسَئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلاً فَـقَامَ الغَضْبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ الْحَافِظِ ابْنِ القُرْآنُ قَصْدًا للنَّكَايَةِ لاَ للاسْتخفافِ هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ: بِأَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ بِرِدَّة وَالْعِيَاذُ بِاللَّه تَعَالَى مِنْهَا لأَنَّهُ لاَ يَكَفَّرُ أَحَدًا بِذَنْبِ مِنْ أَهْلِ القَبْلَةِ قَطْعًا لِمَا ظَهْرَ مَنْهُمْ مِنْ قَوْل أَوْ فَعْلِ وَلاَ يَرْتَفَعُ مِنْهُمْ إِلاَّ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ القَبْلَةِ يَحْمِلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ بِقَاطِع ، وَالفَعْلُ الَّذَى يَحْتَمِلُ الكُفْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ القَبْلَةِ يَحْمِلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الكُفْرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ القَاضِي عِيَاضٌ فِي « الشِّفَاء » ، وَالخَطَأُ فِي إِدُخَالِ أَلْفِ الكُفْرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ القَاضِي عِيَاضٌ فِي « الشِّفَاء » ، وَالخَطَأُ فِي إِدُخَالِ أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْإِسْلاَمِ أَهْوَنُ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ مِنَ اللَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٣) [٩] سُؤَالٌ: عَمَّنْ ضَرَبَ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لاَ؟

جَواً ابُهُ : لا لِعَدَم تَضَمَّنُه مُوجِبَاتِ الكُفْرِ الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : الرِّدَّةُ كُفْرُ المُسْلِم بِسَصَرِيحٍ أَوْ لَفْظَ يَتَضَمَّنَهُ أَوْ فِعْلِ يَتَضَمَّنُهُ ، وَنَحْوِهِ فِيَسَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ شَاسِ : ظُهُورُ الرِّدَّةِ ، أَمَّ التَّصْرِيحُ بِالكُفْرِ أَوْ بِلَفْظَهِ يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ الزَّنَا وَإِلْقَاءُ المُصحَف بِصَرِيحِ النَّجَاسَةِ وَالسَّجُودُ لِلصَّنَم ، فَإِذَا تَقَرَّرَ فَعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ الزَّنَا وَإِلْقَاءُ المُصحَف بِصَرِيحِ النَّجَاسَةِ وَالسَّجُودُ لِلصَّنَم ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَنَا استَبَانَ لَكُمْ عَدَمُ كُفْرِه بِمَا ذَكَرُثُمْ فَحِينَئِلَه فَالحُكُم فِي المَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقُولِهِ : وَعَرَرَ الإِمَامُ لِمَعْصِيةَ وَقَوْلِ " التَّبْصِرة " و (ح) المُشارِ إلَيْه بِقُولِهِمَا : مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَالَم بِمَا لاَ يُوجِبُ فِيهِ حَدًا ضُرِبَ بِالسَّوْطِ أَرْبَعِينَ مَا نَصَّةُ مَرَّةً بِقُولِهِمَا : مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَالَم بِمَا لاَ يُوجِبُ فِيهِ حَدًّا ضُرِبَ بِالسَّوْطِ أَرْبَعِينَ مَا نَصَّةُ مَرَّةً ، فَإِذَا وَجَبَ هَذَا فِي إِذَائِه بِالكَلامِ فَمَنْ تَابِ أَحْرَى إِذَائِتِه بِالضَّرْبِ ، وَلَعَلَ المُشَارِعُ فَى الفَضْلِ فَفِي حَدًا ضُرِبَ بِالسَّوْطِ أَرْبَعِينَ مَا نَصَةً مَنْ تَعَلَى عَنْهَا ، قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّه عَلِيلَةٍ : " طَالِبُ العِلْمِ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ أَعْنَالَى عَنْهَا ، قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّه عَلَيْكُ فَى الشَعْضُ وَلَكَ السَّامُ مِنَ المُجَاهِدِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْمُجَاوِرِينَ وَيَسْتَغِفُرُ وَكُلُّ شَيْءٍ طَلَعَتْ وَالرَّيَاتُ وَالسَّعَابُ وَلَكَ مُا لَتَعَلَى عَنْهَا ، وَالْمَعُمُ وَالنَّابُ وَالْمَحَارُ وَكُلُّ شَيْءً وَالسَّعَابُ وَالسَّعَابُ وَلَلْكَ وَالسَّعْفُرُ وَالسَّعَابُ وَالْمَابُ وَالْمَابُ وَالْمَعُولُ وَلَوْلَ اللَّالَةُ وَلِي اللَّهُ وَلَلْكُ وَلَاللَهُ وَلَاللَهُ وَلَاللَّهُ وَلَا لَكُولُ مُنَ الْمُعَلَونَ وَلَا مَاللَّهُ وَلِي السَّولُ وَلَا اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا مَا اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَوْلُولُ الْعَلَالُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَل

عَلَيْهِ الشَّمْسُ ».

وَفِي شَرْح « الرَّسَالَة » إيضَاحُ المَسَالك عَلَى المَشْهُور منْ مَـذْهَب مَالك مَا نَصَّهُ فَقَدْ رُوىَ أَنَّ النَّبِيَّ عَيَالِيَّةٍ ، قَالَ : مَنْ عَظَّمَ العَالمَ فَإِنَّمَا يُعَظِّمُ اللَّهُ ورَسُولُهُ، أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ أَنَّ اللَّهَ تَـعَالَى قَالَ ﴿ مَنْ أَذَى لَى وَلَيَّا فقد أَذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ " وَعَن ابْنِ عَبَّ اس رَضَىَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ آذَى فَقيهًا فَقَدْ آذَى رَسُــولَ الله ﷺ وَمَّنَ آذَى رَسُــولَ اللهِ ﷺ فَــقــــدْ آذَى اللَّهَ ، قَــالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا: وَمَنْ أَذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اسْتَوْجَبَ اللَّعْنَةَ في الدُّنْيَا وَالآخرة ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرسُولَهُ لَعَنَهُمْ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخرة ﴾ فَلْيَحْذَر العَاقِلُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ الْحَذَر فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهَذِهِ المَعْصِيةِ الشَّديدة مِنَ اللَّه عَلَى أَعْظَم خَطَر ، وَفيه أَيْضًا : إِنَّ لُحُومَ العُلَمَاء مَسَّمُومَةٌ ، وعَادَةُ اللَّهُ في هَتْك ستْـر مُنْتَقَصَّـيهمْ مَعْلُومَـةٌ فيه أَيْضًا أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ لسَانَهُ في العُلَمَـاء وابْتَلاَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَوْتِ الْقَلْبِ : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتْنَةُ أَوْ يُصيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . وَفي حَديث الأَرْبَعينَ مَا نَصُّهُ وَعَن ابْن عُمَرَ رَضي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ عَلَيْةٍ : ﴿ مَنْ احْتَقَرَ صَاحِبَ علم فَهُوَ مُنَافَقٌ مَلْعُونٌ في الدُّنْيَا وَالآخرَة ، وَفيه أَيْضًا مَا نَصُّهُ « مَنْ آذَى [ق / ٩٠٨] طَالِبَ عِلْم لَعَنَتْهُ المَلاَئِكَةُ وَلَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ عَلَيْه غَضْبَانٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الله عَنَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ عَمَّنْ صَغَّرَ قُدْرَةٌ اللَّهِ تَعَالَى عَنَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا مَعَ ذَلكَ الظُّلْمَ هَلِ ارْتَدَّ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لاَ رَيْبَ فِي رِدَّتِه فِي رِدَّتِهِ لَمَا فِي غَيْرِ وَاحِد مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَنِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ تَصِغِيرَ الْمُصْحَفَ يَكُفُرُ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُسْتَهْزِئِ الْمُسْتَهْزِئِ الْمُسْتَخِفِ لاَ فِي التَسْهِيلِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُصَغَّرُ مَا الْمُسْتَخِفِ لاَ فِي التَسْهِيلِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُصَغَّرُ مَا يُنَافِي التَسْهِيلِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُصَغَّرُ مَا يُنَافِي التَسْهِيلِ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُصَغَرُ مَا يُنَافِي التَسْهِيلِ عَلَى قَالَى وَالْمُصْحَف .

انْظُرْ (عج) وَتَلاَمِيذَهُ وَلاَ سيَّمَا انْضَمَّ إِلَى ذَلكَ نَسْبَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّه تَعَالَى وَالعَيَاذُ بِاللَّه عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلكَ مَعَ مَا فِي ذَلكَ مِنْ تَكْذيب القُرْآنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَ اللّه لا يَظلَم مِثْقَالَ ذَرة ﴾ ، تَعَالَى : ﴿ إِنَ اللّه لا يَظلم مِثْقَالَ ذَرة ﴾ ، ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ وإلى غير ذَلكَ مِنْ الآي ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ يُعْرَفُ منْ جَوَابه : فَفي حَاشية (عج) عَلَى الرِّسَالَة مَا نَصُّهُ وَأَمَّا مَنْ نَفَى صفَةً منْ صفَات اللَّه تَعَالَى الذَّاتيَّة وَجَحَدَهَا مُسْتَصْغرًا في ذَلكَ كَقُوله: لَيْسَ بِعَالِم وَلاَ قَادر وَلاَ مُريد ولاَ مُتَكَلِّم يُشْبِهِ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَهُ تَعَالَى ، فَقَدَهُ نَصَّ أَبْمَتَّنَا عَلَى الإِجْمَاعَ عَلَى كُـفْرِ مَنْ نَفَى عَنْهُ تَعَالَى الوَصْفَ بِهَا وأَعْرَاهُ عَنْهَا ، وَعَلَى هَٰذَا حَمَلَ قَوْلَ سَحْنَون مَنْ قَالَ لَيْسَ للَّه كَلاَمٌ فَهُوَ كَافرٌ وَأَمَّا مَنْ جَهلَ صفَةً منْ هَذه السصِّفَات فَاخْتَلَفَ فيه فَكَفَّرَهُ بَعْضُهُمْ وَحَكَى ذَلَكَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبَرِي وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ مُدَّةً وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْ اسْمِ الإِيمَانِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ الأَشْعَرِيُّ ، قَالَ : لأَنَّهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ اعْتِقَادًا يَقْطَعُ بِصَوَابِهِ وَيُسرَادُ دِينًا وَشَرْعًا وَإِنَّمَا يَكْفُرُ مَنْ اعْتَـقَدَ أَنَّ مَا قَـالَهُ حَقٌّ وَاحْتَجَّ هَوُّ لاَءٍ بِحَدِيثِ السَّوْدَاءِ ، قَالُوا : ولَوْ بُوحِثَ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنَ الصِّفَاتِ وَكُوشِفُوا عَنْهَا لَمَا وَجَدَ مَنْ يَعْلَمُهَا إِلاَّ الأَقَلِّ ، وَقَالَ أَيْضًا مَا نَصُّهُ : وَفِي شَرْح البُخَارِيِّ: أَنَّ مَنْ جَهِلَ بَعْضَ الصِّفَاتِ لَيْسَ بكَافِر خلاَفًا لِبَعْضِ المُتكلِّمينَ لأَنَّ الجَهْلَ بِهَا هُوَ الْعَلْمُ إِذْ لاَ يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الوَاصِفُونَ تَعَالَى ، فَالجَـاهِلُ بِهَا هُوَ الْمُؤْمِنُ حَـقِيقَةً ، وَلِلأَشْعَـرِيِّ فِي الحَديثِ قَوْلاَن كَانَ قَـوْلُهُ الأَوَّلُ يَقُولُ : مَنْ جَهلَ الْقُدْرَةَ أَوْ صفَةً منْ صفَات اللَّه تَعَالَى فَلَيْسَ بمُؤْمن ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا القَوْل ، قَالَ : لاَ يَخْرُجُ المؤمنُ منَ الإيمان بجَهْله صفَةً منْ صفات اللَّه تَعَالَى وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلاَمِ : إِنَّ الأَشْعَرِيُّ رَجَعَ عِنْدَ مَوْتِهِ عَنْ تَكْفِيرِ أَهْلِ القَبْلَةِ ؛ لأَنَّ الْجَهْلَ بالصِّفَاتِ لَيْسَ جَهْلاً بِالمَوْصُوفِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . (٢١٢٥) [١١] سُؤَالٌ: عَنْ قَبِيلَة مِنْ أَيفُلان عَادَتُهُمُ الحَلْفُ في زيرة عند وَهُوَ فِي لُغَة العَامَّة تنيضك ؛ لأَنَّهَا أَعْظَمُ شَيء عِنْدَهُمْ يُحْلَفُ بِهِ أَيَكُفُرونَ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ، وَهَلْ يَجُوزُ لَنَا تَحْليفُهُم فيهَا أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: أَنَّهُ لاَ رَيْبَ فِي كُفْرِهِمْ بِذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ: وَإِنْ قَصَدَ بِكَالْعُزَّى وَاللَّآتِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّنْ عُبِدَ وَإِنْ قَصَدَ بِكَالْعُزَّى التَّعْظِيمَ ، أَيْ: بِالْحَلْفَ بِالْعُزَّى وَاللَّآتِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّه تَعَالَى حَتَّى الأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ كَالمَسِحِ وَالْعَزيْزِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِمْ مَنْ دُونِ اللَّه تَعَالَى حَتَّى الأَنْبِياءِ وَالصَّالِحِينَ كَالمَسِحِ وَالْعَزيْزِ مِنْ حَيْثُ كُونِهِمْ مَنْ دُونِ اللَّه تَعَالَى حَتَّى الأَنْبِياءِ وَالصَّالِحِينَ كَالمَازَلُامِ أَوْ التَّعْظِيمِ لَهُمْ مَنْ تلك الحَيْثِيةِ مَعْدُبُودَات كَالْعُزَى أَوْ نَسَبَ لَهُ فَعْلاً كَالأَزْلاَمِ أَوْ التَّعْظِيمِ لَهُمْ مَنْ تلك الحَيْثِيةِ فَعَلَى خَلَافَ فِي الأَصْنَامِ وَعَلَى خِلَافٍ فِي الْأَصْنَامِ وَعَلَى خِلَافً فِي الأَسْبَاءِ، وَكُلُّ مُعَظَمٍ شَرْعًا انْتَهى .

وَفِي (ح) مَا نَصَّهُ: هَذه طَرِيقَةُ ابْنِ الحَاجِبِ تَبَعًا لابْنِ بَشِيرٍ وأَشَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيدُ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةَ إِلَى نَفْي قَصْدِ التَّعْظِيمِ قَالَ: لأَنَّ الحَلْفَ بِالشَّيءِ تَعْظَيمُ لَهُ انْتَهَى وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ أَمْرِكُمْ لَهُمْ بِالحَلْفِ بِهَا لنَصَّ أَتُمَتناً أَنَّ مَنْ فَعَلَ فَكَفَرَهُ أَنَّ الأَمْرَ فَعَلَهُ وَلِذَا ذَكَرَ سَعْدُ الدِّينِ فِي شَرْحِ العَقَائِدِ أَنَّ مَنْ أَنْ مَنْ أَوْجِهَا كُفْرًا انْظُرْ (س) (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لارِدُّتُهُ فَبَائِنَةٌ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٦) [١٢] سُؤَالٌ: عَنْ امْرَأَتَيْنِ تَلْعَبَانِ وَقَالَتْ إِحْدَاهُـمَا للأُخْرَى: لا أَتْرُكُ ضَرْبَك حَتَّى تَرْمِي إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيَّ ﷺ وَتَضْرُطِي تَحْتَهُ، فَقَالَتْ: مَا أَمْرَتُهَا بِهِ هَلْ يُحْكَمُ لَهَا بِالرِّدَةِ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: لاَ يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالرِّدَّةِ وَإِنَّمَا يُشَدَّدُ عَلَيْهِمَا بِالقَيْدِ وَالضَّرْبِ لَقُولُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَشَدَّدَ عَلَيْهِ كُلُّ صَاحِبِ فندق قُرْبَانَ وَإِنْ كَانَ نَبِيّا وَفِي قَبِيحٍ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَشَدَّدَ عَلَيْهِ كُلُّ صَاحِبِ فندق قُرْبَانَ وَإِنْ كَانَ نَبِيّا وَفِي قَبِيحٍ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَشَدَّدُ عَلَيْهِ كُلُّ صَاحِبِ فندق قُرْبَانَ وَإِنْ كَانَ نَبِيّا وَفِي قَبِيحٍ الشَّامُ مَعَ عَلْمه بِهِ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ: وَفِي قَبِيحٍ إِلْح ، أَيْ: وَشَدَّدَ بِالْعَقُوبَةِ عَلَى مَنْ قَالَ

قَوْلاً قبيحًا أَوْ فَعَل فِعْلاً قَبِيحًا لأَحَد مِنْ ذُرِّيَّهِ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ ذُرِيَّهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٧) [١٣] سُؤَالٌ: عَنْ حكاية تصحيف الْقُرآن هَلْ هي ردَّةٌ أَمْ لاَ؟

جَوابُهُ: لاَ فَفِي نَوَازِلِ سَيِّدِي عَبْدِ اللَّه بْنِ الحَاجِّ ابْراهِيمَ الْعَلَوِيِّ أَنَّ ذَلِكَ ، لَيْسَ بِرِدَّة وَإِنْ كَانَ حَرَامًا إِذْ لَيْسَ حِكَايَة الكَفْرِ كُفْرًا إِلاَّ لَمَنْ ارْتَضَى ذَلِكَ ، قَالَ: وَلَيْسَ اعْتَقَادُ المَنْ وَصَعْهَا كَمْ أَنَّ حَاكِي الكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَكَذَلَكَ لاَ وَلَيْسَ اعْتَقَادُ المَنْ مَا خَطُّهُ كَفَّهُ كَمَا أَنَّ حَاكِي الكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَكَذَلَكَ لاَ رَدَّة فِيمَا فَعَلَتَ الصَّبِيَّةُ مِنْ وَضَعْهَا لَـوْحًا فِيهِ القُراآنُ عَلَى حَصِيرٍ جَدِيد غَيْرُ مُسْتَقْذَر لَكَنَّهُ مُتَنَجِّسٌ عَلَى الصَّحِيح ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الوَضْعُ حَرَّامًا أَيْضًا ، وَقَيلَ : رِدَّةٌ لَكِنَّ الْعَمَلَ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا كَـمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ (انْتَهَى المُرَادُ مِنْ كَلاَمُ مَنْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

حَمْدًا لَمَنْ أَعْطَى الْمُسْتَبْصِرِينَ فَخْرًا وَأَشْهَدَهُمْ مُقَدَّرَاتَ أَحْكَامُهُ فَأُولاَهُم أَجْرًا ، وَرَفَعَ الْحَرَجَ عَنْ هَذَه الأُمَّة الْمُحَمَّديَّة تَفْضُلًا وَسِتْرًا ، وَوَسَّعَ لَهُمْ فِي مَيْدَانِ رَحْمَته فَخَفَّفَ عَلَيْهِمْ إَحرا ، وَعَمَّهُمْ قَوِيَّهُمْ وَضَعَيفَهُمْ بِفَيْضِ رَأْفَته دُنْيَا وَأُخْرَى ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْ تلك الرَّحْمَة إلاَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا ، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ قَالَ : «لا يَهْلكُ مِنْ أُمَّتِي إلاَّ هَالكُ ، لشَرَفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنْ قَالَ : «لا يَهْلكُ مِنْ أُمَّتِي إلاَّ هَالكُ ، لشَرَفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَنْده رَبّه المَالكُ ، المُبَشِّر بِقَوْله عَلَيْهُ : «بَشِّرُوا وَلاَ تُنفِّرُوا وَيسِّرُوا وَلاَ تَنفَرُوا وَيسِّرُوا وَلاَ تَعْمُرُوا فَا مَنْ مَنْ مَن تَبِعَهُمْ وَاتَبْعَ الصَوَابَ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي قَدْ سُئلْتُ عَنْ امْراَّة كَانَتْ فِي جَمَاعَة مِنَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءِ يَلْعَبُونَ اللَّعْبَةَ المَعْرُوفَةَ عَنْدَ العَامَّةِ بِالبِيكُ وَعَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِتْيَانَ مَا أَمَرَ بِهِ أَمِيرُهُمْ عَادَةً أَخَذَ الأَمْيرُ يَدَهُ وَيَقُولُ لَهُ جَاءَكَ فُلاَنُ وَالعَادَةُ لاَ يُسمِّي لَهُ إِلاَّ مَنْ يُحَبُّ أَوْ أَحَدًا مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ أَيْضًا : إِنْ شِئْتَ انْطِقْ

بالضَّرْطَة تَسْلَمْ مِنَ الضَّرْبِ ، وَإِنْ شَنْتَ لاَ تَفْعَلْ فَأَضْرِبُنَ أَيْ ضَرْبًا شَدِيدًا [] (١) عَجَزَتْ عَنْ إِنْسَيَانِ مَا أَمَرَهَا بِهِ أَمِيرُهُمْ وَأَخَذَ يَدَهَا وَقَالَ لَهَا : جَاءَكِ النَّبِيُّ عَيِّلِيٍّ ، وَحَرَّكَتْ شَفَتَيْهَا بِالضَّرَاطَ خَوْفًا مِنَ الصَّرْبِ دُونَ ذَكْرِهَا ارسْمَ النَّبِيِّ عَيِّلِيٍّ ، وَلَمْ تَقَلْ أَيْضًا تَحْتَهُ فَهَلَ هَذِهِ المَرْأَةُ ارْتَدَّتْ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَبْتُهَا : بِأَنِّي قَدْ أَفْتَيْتُ لِزَوْجِهَا قَبْلَ آخِرِ الخَرِيفِ المَاضِي بِعَدَم رِدَّبِهَا وَكَتَبْ بِذَلِكَ ثُمَّ رَجَعَت المَرْأَةُ لِمَنْزِلِ زَوْجِهَا وَرَحَلَ بِهَا إِلَى قَبِيلَتِه [ق / ١٨٠] وَسَكَنَ مَعَهَا ثُمَّ بَعْدَ بُرْهَة مِنَ الزَّمَانِ اسْتَفْتَى خَالُهَا بَعْضَ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ فِي شَأْنِهَا فَأَفْتَاهُ غَيْرُ وَاحِد مِنْهُمْ بِرِدَّبَهَا فَعِنْدَ ذَلِكَ نَقَلَهَا مِنْ بَيْت زَوْجِهَا فِي غَيْبَة زَوْجِهَا فَافَتُهُ عَيْر وَاحِد مِنْهُمْ بِرِدَّبَهَا فَعِنْدَ ذَلِكَ نَقَلَهَا مِنْ بَيْت زَوْجِها فِي غَيْبَة زَوْجِها إِلَى مَنْزِلِه وَمَنَعَهَا مَنْ زَوْجِهَا بَعْدَ قُدُومِه مِنَ السَّفَرِ إِلَى الآنَ زَاعِمًا أَنَّهَا بَانَتْ مِنْ زَوْجِها لَكَ اللَّهُ بَانَتْ مَنْ زَوْجِها لَكُمْ رَجْعَ إِلَى الآنَ وَقَصَ عَلَى الْخَبَر وَطَلَبَ مِنِي أَيْضًا كَتَابَةً أُخْرَى زَوْجِها ثُمُ رَجَعَ إِلَى الزَّوْجُ الآنَ وَقَصَ عَلَى الْخَبَر وَطَلَبَ مِنِي أَيْضًا كَتَابَةً أُخْرَى بِعَدَم رِدَّتِهَا لِيحَقَّ الْحَقُّ وَيَوْقَ الْبَاطِلُ إِنَّهُ كَانَ زَهُوقًا فَسَاعَدْتُهُ وَشَايَعْتُهُ وَتَابَعْتُهُ وَتَابَعْتُهُ فِي ذَلِكَ مَن الرَّدَة لِوجُوه :

أُولَهَا : عَـدَمُ قَصْدِهَا بِمَا صَدَرَ منْهَا الاستُحْقَاقُ بِهِ عَلَيْهُ ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ السَّلاَمَةَ مِنَ الضَّرْبِ بِدَلِيلِ عَـدَم تَسْمِيتَهَا لَهُ عَلَيْهُ عَنْدَ صُدُور مَا وَقَعَ مَنْهَا وَإِنَّمَا سَمَّاهُ أَمِيرُهُمْ المَذْكُورُ ، وَبِدَلِيلِ أَنَّهَا أَيْضًا لَمْ تَقُلْ تَحْتَهُ ، وَلاَ شَكَّ أَنَّ وُقُوعَ مَا وَقَعَ مَنْهَا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تَشْهَدُ لَهَا بِعَـدَم اسْتَخْفَافِهَا بِهِ عَلَيْهُ وَالقَرِينَةُ وَالقَرِينَةُ مَعْمُولٌ بِهَا فِي الْفَتَاوَى وَالأَحْكَامُ عِنْدَ الأَئمَّةَ الأَعْلَمَ كَمَا فِي تَبْصِرَةِ الحُكَامِ وَفِيهَا أَيْضًا أَنْ القَرِينَةَ القَوِيَّة كَالبَيْنَة . القَاطَعَة وَاسْتَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بِالأَيَاتِ وَفِيهَا أَيْضًا أَنْ القَرِينَةَ القَوِيَّة كَالبَيْنَة . القَاطَعَة وَاسْتَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بِالأَيَاتِ القُرانِيَّةِ وَالنَّصُوصِ الفَقْهِيَّةِ فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كُلاَّ مِنْهَا فِي ذَلِكَ القَويَة وَالنَّصُوصِ الفَقْهِيَّةِ فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كُلاَّ مِنْهَا فِي ذَلِكَ القَرِينَة وَالنَّصُوصِ الفَقْهِيَّةِ فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كُلاَ مِنْهَا فِي ذَلِكَ المَالِيَةِ وَالنَّعُومِ وَالْفَاطِعَة وَالْا بَذِكْرِ كُلاَ مِنْهَا فِي ذَلِكَ الْمَالَةُ فَي ذَلِكَ الْمَالِيَةِ وَالأَحَادِيثِ النَّبُويَةِ وَالنَّصُوصِ الفَقْهِيَّةِ فَلاَ نُطِيلُ بِذِكْرِ كُلاَ مِنْهَا فِي ذَلِكَ

⁽١) طمس بالأصل.

وَلاَ سِيَّمَا الإِشَارَةُ تَكُفِي لِمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ بصيرته .

ثَانِيهَا : أَنَّهَا لاَ تُؤْخَذُ بِتَسْمِيةَ الأَمِيرِ المَذْكُورِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لأَنَّ الإِنسَانَ لاَ يُؤْخَذُ اللَّ بِسَعْيَةٍ عَلَى نَفْسِهِ لاَ بِسَعْيَ غَيْرِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ للإِنسَانَ إِلاَ مَا سَعَى ﴾ ، وقالَ أَيْضًا : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ، وهذا أيضًا مَعْلُومٌ ضَرُورَةً عِنْدَ أَرْبَابِ الفقه مِنْ كُونِ الإِنسَانِ لاَ يُؤْخَذُ بِقَوْل غَيْرِه ولاَ بِفعْله ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِقَوْلُه أَوْ فعْله ، ثَالِعُهَا : تَظَافُرُ وتَوَافُقُ بَعْضَ أَكَابِرِ الْعُلَمَاءَ النَّقَاد وإنَّمَا يُؤْخَذُ بِقَوْلُه أَوْ فعْلَه مَ ثَالِهُمَا : تَظَافُرُ وتَوَافُقُ بَعْضَ أَكَابِرِ العُلَمَاءَ النَّقَاد اللَّهُ هُورِينَ بِالصَّلاَحِ وَالْخَيْرِ وَالفَلَاحِ أَنَّ الرِّدَةَ سَوَاء كَانَتْ قَوْلاً أَوْ فعْلاً لاَ تَكُونُ الإِسْلاَمُ إِلاَّ بِهَا وَلاَ شَكَ ، بَلْ حَرِيٌ وَجَدِيرٌ عَدَمُ رِضَى هَذَهُ المَرْأَةُ بِالكُفْرِ وَعَدَمِ قَبُولُهَا لَهُ ، رَابِعها : أَنَّ القَوْلَ وَالفِعْلَ الَّذِي يَحْتَمِلُ اللَّذِي يَحْتَمِلُ اللَّذَةِ لاَ تَكُونُ أَيْهِ اللَّهُ مِنَ عَلَيْه أَوْلُهُا كُونُ أَولاً أَوْ اللهُ في ، وَلِذَا مَنْ شَكَ مَن اللَّهُ مِن عَلَيْه أَحْكُونُ إلا بقاطع لاَ شَكَّ فيه ، وَلِذَا مَنْ شَكَ مَن الرِّدَة لاَ تَجْرِي عَلَيْه أَحْكَامُهَا كَمَا فِي (عبق) انْتَهَى .

خَـامسِـهَا: أَنَّهَـا مِنْ أَجِـلاف أَهْلِ البَادِيَةِ فَـلاَ شَكَّ فِي عُــُـذْرِهَا بِجَهْلَهَـا مُوجِبَاتِ الكُفْرِ ثُمَّ أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النُّصُوصِ الشَّـاهِدَةِ عَلَى مَا أَسْلَفْتُهُ وَرَحَّمْتُهُ لأَنَّ النَّفْسَ لاَ تَطْمَئنُ ۚ إِلاَّ بِه .

فَمنْهَا مَا فِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ الْعَلَوِيِّ ، وَسَبُّلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلاً فَقَامَ الْغَضْبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ الآخَرِ ، وَفِيهِ القُرُّآنُ قَصْدَ النَّكَايَةِ لاَ للاسْتِخْفَافِ هَلْ ذَلكَ رَدَّةٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ فَعْلَهُ لَيْسَ بِرِدَّة وَالْعَيَادُ بِاللَّه تَعَالَى مِنْهَا ؛ لأَنَّهُ لاَ يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ القَبْلَةِ بِذَنْبَ ؛ لأَنَّ الإِسْلاَمَ حَاصِلٌ لأَهْلِ القَبْلَةِ قَطْعًا بِمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ القَبْلَةِ بِذَنْبَ ؛ لأَنَّ الإِسْلاَمَ حَاصِلٌ لأَهْلِ القَبْلَةِ قَطْعًا بِمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنْ قَوْلُ وَفَعْلَ وَلاَ يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ إِلاَّ بِقَاطِعٍ ، وَالفَعْلُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الكُفْرَ وَغَيْرَهُ مَنْ أَهْلِ القَبْلَة يُحْمَلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الكُفْرِ ، كَما نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِياضٌ مَنْ أَهْلِ القَبْلَة يُحْمَلُ مَنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الكُفْرِ ، كَما نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِياضٌ وَالخَطَأُ فِي إِذْخَالِ أَلْفِ كَافِرٍ فِي الإِسْلاَمِ أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ

مِنْ اللَّهِ . انْتَهِى كَلاَّمُهُ بِرُمَّتِه .

وَفِي نَوَازِلِ (عج) إِنَّ حَرْفًا وَاحِدًا مِنَ القُرآنِ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِي ﷺ انْتَهَى.

تَأَمَّل ، وَمَنْهَا أَيْضًا أَنَّ القَرَافِي فِي تَعْرِيفِهِ للرِّدَّةِ بِقَوْلِهِ : حَقِيقَةُ الرِّدَّةِ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الإِسْلَامِ مِنْ مُكَلَّف ، وَفِي غَيْرِ الْغَالِبِ خِلاَف انْظُرْهُ عِنْدَ أَوَّلِ بَابِ عَنْ قَطْعِ الإِسْلَامِ مِنْ مُكَلَّف ، وَفِي غَيْرِ الْغَالِبِ خِلاَف انْظُرْهُ عِنْدَ أَوَّلِ بَابِ الرِّدَّةِ ، وَمُخْتَصَرِ الشَّيْخ خَلِيلٍ .

وَنَحْوِهِ لِلْفَقِيهِ الْحَاجَ الْحَسَنِ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصَّهُ : إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ لاَ يُحْكُمُ لَهَا بِظَاهِرِ قَوْلُ أَبِي المُودَّةِ بِصَرِيحٍ إِلاَّ أَنْ يَنْقَطِعَ القَلْبُ عَنِ الإِيمَانَ ويَرْضَى بِالكُفْرِ كَمَا فَسَّر بِهِ الشَّمسِ البسَاطي كَلاَمَ (المص) وقَالَ السَملالي عَلَى «الرِّسَالَة» عِنْدَ قَوْلُ أَبِي مُحَمَّد وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إلخ : وَالرِدَّةُ هِي قَطْعُ القَلْبِ عَنْ الإِسْلاَمِ ، وَالدَّخُولُ فِي الكُفْرِ فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ لاَ يُحْكَمُ لَهَا بِالتَّصْرِيحِ مِنْ غَيْرِ قُبُولِ لِلْكُفْرِ .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعْتُ عَلَيْهِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ القِبْلَةِ أَنَّ الرِّدَّةَ قَـوْلاً كَانَتْ أَوْ فعْلاً لاَ تَكُونُ إلاَّ بالنِّيَّةِ انْتَهَى .

وَمِنْهَا أَيْضًا : «مَا فِي» نَسِيمِ الرِّيَاضِ عَلَى الشَّفَا أَنَّهُ يُعْذَرُ بِالجَهْلِ فِي مُوجِبَاتِ الكُفْرِ لَمَنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْد بِالإِسْلاَمِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَة لَمْ يُخَالِطْ غَيْرَهَا لأَنَّهُ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ نَاقِلاً عَنِ ابْنِ حَجَرٍ : نَعَمْ يُعْذَرُ مُدَّعِي الْأَنَّهُ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ نَاقِلاً عَنِ ابْنِ حَجَرٍ : نَعَمْ يُعْذَرُ مُدَّعِي الْخَهْلِ إِنْ أَعْدَرَ بِقُرْبِ عَهْدِهِ مِنَ الإِسْلاَمِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ العُلَمَاءِ كَمَا يُعْرَفُ مِنْ كَلاَمِ «الرَّوْضَةِ» انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلَمْتُ أَنَّ هَذَهِ الْمَرَأَةَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا قَالَ لأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ البَادِيةِ بَلْ مِنْ أَجْلاَفِهِمْ المَوْصُوفِينَ بِالجَهْلِ ، فَإِذَا لاَ شَكَّ فِي عُذْرِهَا بِالجَهْلِ بِمُوجِبَاتِ الكُفْرِ. أَجْلاَفِهِمْ المَوْصُوفِينَ بِالجَهْلِ ، فَإِذَا لاَ شَكَّ فِي عُذْرِهَا بِالجَهْلِ بِمُوجِبَاتِ الكُفْرِ. انْظُرْ أَيُّهَا النَّاظِرُ أَنَّ نَظَرَكَ فِي العُلُومِ نَاظِرٌ إِلَى تَعَاضِد هَوُلاَءِ الأَئِمَّةِ الأَعْلاَمِ انْظُرْ أَيُّهَا النَّاظِرُ أَنَّ نَظَرِكَ فِي العُلُومِ نَاظِرٌ إِلَى تَعَاضِد هَوُلاَءِ الأَئِمَّةِ الأَعْلاَمِ

وَتَضَافَرِ هَوُلاَءِ النَّقَادِ الجَهَابِذَةِ الحُكَّامِ عَلَى أَنَّ الرِّدَّةَ لاَ تُعْتَبَرُ دُونَ النَّيَّة ، رِفْقًا مِنَ اللَّه بِهِذِهِ الأُمَّة ، وأَنَّ احْتَمَالَهَا لَغُو ، فَمَنْ قَالَ بِها دُونِها [](١) إِنْ أَعْطَيْتَ اللَّهِ بِهِذِهِ الأُمَّةِ وَالاَنْقِيادَ تَسْلَم لَهِم إِنْ سَلَّمَها مِنْ آفَاتَ العِنَادِ وَامْتَثَلْت قَوْلَ المُجْتَهِدِ الإِنْصَافَ وَالاَنْقِيادَ مَنَافِ الإِمَامِ الشَّافِعِي رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لأَنْ أُخْطِئُ فِي إِخْراجِ مُسْلَم وَاحد مِنَ الْفَ كَافِرِ فِي الإِسْلامِ إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالكَفْرِ صَدْرًا انْتَهَى وَكَيْفَ لاَ تُسَلِّم وَقَدْ قَالَ العَلْمَ المُعْمَرِ إلاَّ مَنْ شَرَحَ بِالكَفْرِ صَدْرًا انْتَهَى وَكَيْفَ لاَ تُسَلِّم وَقَدْ قَالَ العَلْمَ المُعْمِرة والورَع كاف فَكَيْفَ بِالجُم الغَفيرِ ، التَّشْهِيرَ ، بَلْ قَالُوا الواحدُ المَوْصُوفُ بِالعلْم وَالورَع كاف فَكَيْفَ بِالجُم الغَفيرِ ، ولاَ رَبْبَ أَنَّ مَنْ ذَكَرُنَا مَنْ أَهْلِ الفَضْلِ التَّامِّ وَالْأُسُوةِ الْحَسَنَة لَمَنْ أَرَادَ الْعَمْلَ ولاَ رَبْبَ أَنَّ مَنْ ذَكَرُنَا مَنْ أَهْلِ الفَضْلِ التَّامِّ وَالْأُسُوةَ الْحَسَنَة لَمَنْ أَرَادَ الْعَمْلِ اللَّعْمِ فِي الطَّالِبِ مُقْنِعٌ ولِلمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وَأَنْشَد ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي الطَّالِبِ مُقْنِعٌ ولِلمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وَأَنْشَد ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي الطَّالِبِ مُقْنِعٌ ولِلمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وأَنْشَد ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي الطَّالِبِ مُقْنِعٌ ولِلمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وأَنْشَد ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي الطَّالِبِ مُقْنِعٌ ولِلمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وأَنْشَد ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي الطَّالِبُ مُقْنَعٌ ولِلمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وأَنْشَد ابْنُ عَاصِمَ فِي أَصُولِهِ فِي المَدَالِةِ فَي المَالَّذِي الْمَالِسُهُ ولِلْمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وأَنْشَد ابْنُ عَاصِم فِي أَصُولِهِ فِي المَالِدِ وَالْمُعْرَافِهُ الْفَالِولَ الْمُ الْمُؤْلُ الْمُعْرَافِلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

وَمَا عَلَيْهِ لِلوَرَى مُوافَقَةٌ مِنْ عَادَةِ أَوْ غَيْرِهَا مُوافِقَةٌ وَمَا عَلَيْهِ لِلوَرَى مُوافِقَةٌ أَوْ جُلُّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الفَضْلُ عُرِفَ فَذَاكَ بِالمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرِفَ أَوْ جُلُّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الفَضْلُ عُرِفَ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَرْتَدَّ وَهِيَ فِي عَصْمَة زَوْجِهَا إِلَى الأَنَ فَمَنْ مَنْعَهَا مَنْهُ فَقَدْ ظَلَمَهُ ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ اللَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبِ يَنْقَلْبُونَ ﴾ ، وَهَذَا لا وَلَيَحْذَرْ مِنْ وَعِيد قَوْله عَلَيْهِ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ زَوْجَة وَزَوْجِهَا » الحديث، وَهَذَا لا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُشْكَة مِنَ الفُرُوع ، وأَقلَّ مَلَكَة مِنْ شَرْعِ النّبِيِّ المتبوع مَنْ حَادَ عَنْهُ فَقَرِينُهُ قَدْ اسْتَهُواهُ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَنْ اتّبَعَ هُواهُ ، وقيد إلى رَتَكَات مَنْ حَادَ عَنْهُ وَقَيد إلى وَتَكَات الْجَهْلِ وَالْخَبَالَة ، وَذَهَبَ عَقْلُهُ فِي غَيْرِ مَذْهَبَ ، وَطَاشَ بِهَ الشَّهُوالُهُ وَحَيْفَ عَلَيْهِ مِنْ وَعِيد وَتَهْديد وَمَنْ يَتَبِعْ غَيْرَ سَبُلُ الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنَصْلُه جَهَنَّم ، وَغَضَبُ اللّهَ أَدْهَى وَأَمْرُهُ أَعْظَمُ وَإِلاَّ لَهُ مُنْ يَتَبِعْ غَيْرَ سَبُلُ الْمُؤْمِنِينَ نُولِه مَا تَولَّى وَنُصْلُه جَهَنَّم ، وَغَضَبُ اللّهَ أَدْهَى وَأَمْرُهُ أَعْظَمُ وَإِلاَّ فَلْيَكْشَفِ الْمُخَالِفُ عَنْ وَجُه حُكُمِه إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَقَّ يُقِيمُهُ آ ق / ١٨١٨ اليَمْتَارَ فَلْيُكُشَفِ الْمُخَالِفُ عَنْ وَجُه حُكُمِه إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَقَّ يُقَيمُهُ آ ق / ١٨١٨ اليَمْتَارَ فَلْيَكُشُفِ الْمُخَالِفُ عَنْ وَجُه حُكُمِه إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَقَّ يُقَيمُهُ آ ق / ١٨١٨ اليَمْتَارَ

المُحقَّ مِنْ المُبْطِلِ ، وَيُفَرَّقَ بَيْنَ شُرْبِ النَّهْلِ وَالعِلَلِ وَلْيُحْضِرَ دَرَاهِمَه لِيَعْلَمَ هَلْ هِيَ زَاتَغَةٌ أَوْ سَالَمَةٌ إِنْ كَانَ يُرِيدُ بِفَتْوَاهُ مَحْضَ وَجْهِ اللَّهِ لاَ الْحَمِيَّةَ لِلْهُوَى وَإِرَادَةُ اللَّهُورِ عَنْدَ العَامَّةَ الغَوْغَاءِ ، فَشَأْنُ الْعِلْمِ إِنْ صَحَّتْ النِّيَّةُ الظُّهُورَ وَأَحْرَى للقُضَاة وَاللَّهْ يَنْ الْإِشَاعَة لاَ يُحْبَسُ وَاللَّهُ مِنْ لاَ الْحَقْ لاَ يُدنِّسُ ، وَعَنْ الإِشَاعَة لاَ يُحْبَسُ وَإِنَّمَا يُخْفِي الأَحْكَامَ مَنْ خَافَ فَضِيحَةَ الدُّنْيَا وَنَسِي فَضيحَةَ يَوْمِ الخِصَامِ ، ﴿ أَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ ﴾ قالَ الشَّاعِرُ :

عَلَىَّ تَحْتُهَا المعَانِي مِنْ مَعَادِنِهَا وَمَا عَلَىَّ إِذَا لَمْ تُفَهَمِ البَقَرَةُ

وَقُيَّدَ هَذَا مُفْتِيًا بِهِ فَقِيرُ مَوْلاَهُ الرَّاجِي عَفْوِهِ وَرِضَاهُ ، فَإِذْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأَ فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهُ القَصْرِيَّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ المُخْتَارِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ القَصْرِيِّ لَطَفَ اللَّهُ بِالجَمِيعِ آمِينَ .

نُوازِلُ السَّرِقَةِ

(٢١٢٨) [١] سُؤَالٌ يُعْرَافُ مِنْ جَوَابِه: وَنَصَّهُ قَالَ ابْنُ القَاسِمِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلِ سُرِقَ لَهُ مِنْ بَيْت أَوْ جَنَان أَوْ تَمَر أَوْ جَمَل أَوْ فَرَسِ أَوْ اسْتُهْلَكَ لَهُ حَيَوَانٌ لَمْ يُرَ إِلاَّ أَثْرَهُ أَوْ خَطُوتُهُ عَلَى النَعْلِ أَوْ عَلَى شَيء ثُمَّ لَا يُعْرَفُ أَثَرُهُ أَوْ خَطُوتُهُ إِلاَّ قَليلٌ مِنَ البَلْدَة إِلَى غَيْرِهَا، فَمَا الرِّجَال أَوْ كَشِيرٌ مِنْ سَفَلَة النَّاسِ وَلَمْ يُخْرَجُ أَثَرُهُ أَوْ خَطُوتُهُ مِنَ البَلْدَة إِلَى غَيْرِهَا، فَمَا الحُكُمُ يُرْحَمُكَ اللَّهُ ؟

الجَوَابُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِذَا كَانُوا كَشيرًا عُقَلاءً عَارِفِينَ الأَثْرَ مَعْرُوفِينَ فِي البلاَد وَمُميَّزِينَ الأَشْيَاءِ أَحْرَارًا ، وكَانُوا عَدُولاً فَتُقْبِلُ شَهَادَتُهُمْ مَعَ يَمِينِ المُدَّعِي إِذَا تَأْتَتُ لِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ التَّزْكِيةُ ، وأَمَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ عُدُولِ ولَمْ يَخْرُجُ الأَثَرُ مِنَ القَرْيَةَ إِلَى غَيْرِهَا وكَانَتْ القَرْيَةُ قَرْيَةَ رَيْبِ وَشَكَّ وَأَهْلُهَا كَذَّلِكَ فَيُحْكَمُ عَلَى مَن القَرْيَةَ بِالغُرْمُ وَلَا فَلاَ يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالغُرْمُ وَلاَ فَلاَ يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالغُرْمُ وَلاَ غُرْمَ عَلَى الْفَرْيَةِ بِالْغُرْمُ مِعْدَ يَمِينِ المُدَّعِي وَإِنْ كَانَتُ عُدُولاً فَلاَ يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالغُرْمُ وَلاَ غُرْمَ عَلَى الْغُرْمُ وَلاَ غُرُم عَلَى الْعُرْمُ وَلاَ غُرُم عَلَى الْعُرْمُ وَلاَ غُرُم عَلَى الْعُرْمُ وَلاَ غُرُم عَلَى الْعُدُولِ وَهَذَا بَعْدَ مَنْ خَطّ شَيْخِنَا نَوَّرَ اللهُ ضَرِيحَةً ، وَقَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطّ شَيْخِنَا نَوَّرَ اللهُ ضَرِيحَةً ، وَقَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطّ شَيْخِنَا نَوَّرَ اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٩) [٢] سُوَّالٌ : عَمَّنْ عَلَمَ أَكْلَ عَبِيد مَحلَّة بَقَرَةً لَمُسْلُمٍ وَهُوَ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْعَبِيد لأَنَّ نَصْفَهُمْ أَوْ قُرْبَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَارِدٌ، وَهِي لَمْ يَعَرِفُ السَّارِحِيْنَ مِنَ الوَارِدَيْنَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ الْخَلَهَا النِّصْفُ السَّارِح ، ولَمَ يَعْرِفْ السَّارِحيْنَ مِنَ الوَارِدَيْنَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُكُلُهَا النِّصْفُ السَّارِح ، ولَمَ يَعْرِفْ السَّارِحيْنَ مِنَ الوَارِدَيْنَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُكُمِّ عَنْهُ لأَنَّ ابْنَ الْحَاجِ يَخَيِّرَ رَبَّهَا مَعَ أَنَّهُ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى غُرْمِ بَرَءَاء أَوْ لَهُ أَنْ يَكُثُمَ عَنْهُ لأَنَّ ابْنَ الْحَاجِ عَمَى اللهُ أَفْتَى فِي امْرَأَة مَشْكُوكَة عَصْمَتُهَا بِقَوْلُه : يَا عَارِفًا مِنْ عَصْمَة لَمْ تَنْخَلِعْ عَصْمَة لَمْ تَنْخَلِعْ أَنْ تَنْكِحَ ذَاتَ بَعْلً ، وَالْقِيَاسُ أَنَّكَ إِنْ خِفْتَ مِنْ حَقِّ رَبِ اللَّالَابَّةً فَخَفْ مِنْ إِنَّالَ أَنْ تَنْكِحَ ذَاتَ بَعْلً ، وَالْقِيَاسُ أَنَّكَ إِنْ خِفْتَ مِنْ حَقِّ رَبِ اللَّالَابَّة قَخَفْ مِنْ

ظُلْمِ بَرِيء وَمَا حُكْمُ وَاحد مِنَ الْعَبِيد مُحَقَّقٌ أَنَّهُ يَوْمَ أَكَلَهَا سَارِحٌ وَأَنَّهَا بَائَتَةٌ فِي مِرَاحِه فِي اللَّيْلَةِ النَّي تَلِيَ يُوْمَ الأَكْلِ قَبْلَهُ ، هَلْ يَجِبُ إِعْلاَمَ رَبِّهَا بِذَلِكَ الْعَبْدِ مَعَ عَيْرُ مُحَقِّقِينَ أَنَّهُ مَنْ أَكَلِها مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِالأَكْل ؟

جَوابُهُ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلاَمُ صَاحِبِ البَقَرَة بِشَهَادَتهِ ، قَالَ « مخ » فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْض حَقِّ الأَدَمِي مَا نَصَّهُ : وَالمَعْنَى أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا رَفَعَ شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ تُطْلَبَ مِنْهُ فَإِنَّهَا لاَ تُقْبَلُ وَهِي بَاطِلَةٌ لاَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُخبِرُ صَاحِبَهَا بِشَهَادَته . انْتَهَى لأَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ ، ولكنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخبِرَ صَاحِبَهَا بِشَهَادَته . انْتَهَى المُرَادُ مِنْهُ ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : ولكنْ يَجِبُ عَلَيْهِ . . . إلَخ ، وإنْ لَمْ يُخبِرُ صَاحِبَهَا بِشَهَادَته ضَمَنهُ لِقُولُ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ ، مُشبِّهًا بِالضَّمَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّرْكَ كَالْهُ عُلْ كَتَرْكِ تَخُلِيصٍ مُسْتَهْلِكُ مِنْ نَفْسِ أَوْ مَال بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ . انْتَهَى .

قَالَ « مخ » في تَقْرِيرِه لكلاَمه : وَالمَعْنَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى خَلاَصِ شَيْء مُسْتَهْلَكُ مِنْ نَفْسِ أَوْ مَالَ لِغَيْرِه بِيَدَه مِنْ مُحَارِبِ أَوْ سَارِق أَوْ نَحْوِهِمَا وَشَهَادُتُهُ لَرَبِّه عَلَى جَمَاعَة أَوْ وَاضِع يَدِه عَلَيْه بِشَرَاء أَوْ إِيدًاع أَوْ نَحْو ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَالِكِه وَكَثْمُ الشَّهَادَة أَوْ إِعْلاَمُ رَبَّه بِمَّا يُعْلَمُ مَنْ ذَلِكَ وَتَعَلَّدَ الوُصُولُ إِلَى المَالِ مِنْ كُلَّ وَتَعَلَّمُ الشَّهَادَة إِلاَّ إِذَا طَلَبَ مِنْ كُلَّ وَجُه ضَمِنَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ لاَ يَضْمَنُ فِي مَسْأَلَة الشَّهَادَة إِلاَّ إِذَا طَلَبَ مِنْ الشَّهَادَة أَوْ عَلِمَ أَنْ ذَلِكَ يُؤَدِّي لِمَا ذُكِرَ وَتَرَكَهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَحْمُولُ عَلَى عَدَم العلْم .

قُلْتُ : وَلاَ شَكَّ فِي قُدْرَة الشَّاهِ اللَّذْكُورِ عَلَى تَخْلِيصِ هَذِهِ البَّقَرَة لأَنَّهُ إِنْ أَخْبَرَهُ بِشَهَادَتِهِ وَرُفِعَ أَمْرُهُ لِلْحَاكِمِ وَجَاءَهُ بِهَذَا الشَّاهِدُ حَلَّفَهُ الْحَاكِمُ لِيَتِمَّ النِّصَابُ ثُمَّ يُحْكَمُ لَهُ وَيُغْرَمُ جَمِيعُ عَبِيدَ المُحلَّة السَّارِحُ وَالوَارِدُ فِي ذَلِكَ سَواءً لَعَدَمَ تَمْييزِ الشَّيْخِ الشَّاهِ السَّارِحِ مِنَ الوَارِد ، وَهَذَا كُلَّهُ يُسْتَفَادُ مِمَّا فِي « مَح » عِنْدَ قُول الشَّيْخِ الشَّاهِ السَّارِحِ مِنَ الوَارِد ، وَهَذَا كُلَّهُ يُسْتَفَادُ مِمَّا فِي « مَح » عِنْدَ قُول الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ فَإِنَّ خَلْلٍ ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ فَإِنَّ أَوْلِياءَهُ يُقْسِمُونَ خَمْسِيْنَ يَمِينًا أَنَّ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ قَتَلَهُ وَيَسْتَحِقُونَ الدِّيَةَ أَوْلَا اللَّيْةَ

عَلَي الْجَمِيعِ. انْتَهَى مَحَلُّ الشَاهِدِ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى. انْتَهَى. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢١٣٠) [٣] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابُهُ :

فَفِي كَتَابِ الْقَطْعِ مِنَ السَّرِقَةِ مِنَ « الْمُدُونَةِ » مَا نَصَّهُ : وَإِذَا بَاعَ السَّارِقُ السَّرِقَةَ فَلَرَبِّهَا أَخْذُهَا وَيَتْبَعُ الْمُتَبَاعِ قَائِمَةً فَلَرَبِّهَا أَخْذُهَا وَيَتْبَعُ الْمُتَبَاعُ السَّارِقَ بِالثَّمَنِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ غَنَمًا فَتَوالَدَتْ عِنْدَ الْمُبْتَاعِ لأَخَذَهَا رَبُّهَا السَّارِقَ بِالثَّمَنِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ غَنَمًا فَتَوالَدَتْ عِنْدَ المُبْتَاعِ لأَخْذَها رَبُّها وَأُولادَها ، وَإِنْ هَلَكَتْ السَّرِقَةُ عِنْدَ المُبْتَاعِ بِسَبِيهِ أَوْ بَاعَها فَلرِبها أَنْ يَرْجِعَ عَلَى وَأُولادَها ، وَإِنْ هَلَكَتْ عِنْدَ اللهِ فَلاَ رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى الْمُبْتَاعِ بِقِيمَتِها ، وَإِنْ هَلَكَتْ عِنْدَه بِأَمْ ِ اللهِ فَلاَ رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى الْمُبْتَاعِ بِقِيمَتِها ، وَإِنْ هَلَكَتْ عِنْدَه بِأَمْ ِ اللهِ فَلاَ رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى الْمُبْتَاعِ بِقِيمَتِها ، وَإِنْ هَلَكَتْ عِنْدَه بِأَمْ ِ اللهِ فَلاَ رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى الْمُرْقِقَةُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ أَنْ اللهُ إِلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ المَالِمُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

(٢١٣١) [٤] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

فَفِي « التَّوْضِيح » مَا نَصَّهُ: وَلَوْ بَاعَ السَّارِقُ السَّرِقَةَ فَاسْتَهْلَكَهَا الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ أَجَازَ رَبُّهَا الْبَيْعَ لَمْ يَتْبَعْ السَّارِقَ بِالثَّمَنِ إِلاَّ أَنْ يَتَّصِلَ يُسْرُهُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ وَأَخَذَ قِيمَةَ المَبِيعِ مِنَ المُشْتَرِي كَالاَسْتحْقَاقِ فَللْمُ شُتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى السَّارِقَ ، وَإِنْ كَانَ المُسْتَرِي عَدِيًا رَجَعَ بِهَا عَلَى السَّارِقَ لأَنَّهُ غَرِيمٌ غَرِيهِ ، ولَوْ كَانَ المُسْتَرِي عَدِيًا رَجَعَ بِهَا عَلَى السَّارِقَ لأَنَّهُ غَرِيمٌ غَرِيهٍ ، ولَوْ كَانَ المُسْتَرِي عَديًا رَجَعَ بِهَا عَلَى السَّارِقَ لأَنَّهُ السَّارِقُ أَخَذَ المَسْرُوقُ كَانَتُ القيمَةُ التَّي لَزَمَتْ المُشْتَرِي أَقَلَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ لَهُ السَّارِقُ أَخَذَ المَسْرُوقُ مَنْ القيمَةُ القيمَةُ أَكْثَرَ القيمَةُ القيمَةُ أَكْثَرَ القيمَةُ اللَّي الْعَلْمُ مَنْ اللَّذِي لِغَرِيمِهِ عِنْدَهُ وَاتَبَعَ المُسْتَرِي يُفَاضِلُ القيمَةُ أَكْثَرَ القيمَة ، وَكَانَ الفَاضِلُ مَنْهُ لِلْمُشْتَرِي يَتْبَعُهُ هُو بِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ القيمَةُ أَكْثَرَ مَنْ الثَّمَنَ اللَّذِي لِغَرِيمِهِ عِنْدَهُ وَاتَبَعَ المُسْتَرِي يُفَاضِلُ القيمَةَ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَلْقِيمَةً . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَوْلَ الْقَاضِلُ الْقَيمَةُ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَلْ الْمُسْتَرِي يَعْمَلُكُ وَاللهُ الْعَلْقَ الْمَلْ الْقَيمَةُ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٢) [٥] سُؤَالٌ : عَـمَّا إِذَا سَرَقَ حُرُّ وَعَبْـدٌ هَلْ يَكُونُ الغُرْمُ عَـلَى الحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ الغُرْمُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّة أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَـفْتُ عَلَيْه بِخَطِّ مَنْ عَزَاهُ لِعَبْد الحَقِّ وَلَفْظه : وَسُئِلَ عَـمَّا إِذَا سَرَقَ حُرُّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الغُرْمُ عَلَى الحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ الغُرَّمُ عَلَيماً مَعًا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : وَإِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ يُعْرَمُ الحُرُّ نِصْفَ قِيمَةِ المَسْرُوقِ ويُقَالُ

لِسَيِّدِ العَبْدِ : ادْفَعْ لَهُ عِنْدَكَ أَوِ افْدِهِ بِنِصْفِ القِيمَةِ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٣) [٦] سُوَّالٌ: عَنْ رُعَاة سَرَقُوا بَقَرَةً وَفيهمْ أَحْرَارٌ وَعَبيدٌ وَكَبَارٌ وَصِغَارٌ وَمَنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْدرْ إِلاَّ عَلَى حِفْظ بَقَرَهمْ في حَال الذَّبْحِ وَالشَّيِّ وَيَعْظُوهُ شَيْئًا فَلِاً مِنَ [ق / ٢١٨] اللَّحْم وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْضِرْ وَلَمْ يُشَاوِرهُ عَلَى وَيُعْظُوهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ أَوْ كُلِّه وَمِنَ الرُّعَاة الذِّبْحِ وَلَمْ يَحْضُرْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالسَّرَقَة وَأَتَوْهُ آخرَ النَّهَارِ وَأَعْطَوْهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ وَقَالُوا مَنْ لَمْ يَحْضُرْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالسَّرِقَة وَأَتَوْهُ آخرَ النَّهَارِ وَأَعْطَوْهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ وَقَالُوا لَهُ : إِنَّ السَّبْعَ قَتَلَ لَهُمْ بَقَرَةً وَأَكُلَ مَا أَعْطَوْهُ لَهُ فَهَلَ يُضْمَنُ الْجَمِيعُ السَّرِقَة أَوْ لاَ يَضْمَنُهُمْ إِلاَّ القَادرُونَ المُتَمَالوُونَ عَلَيْهَا ، أَوْ كَيْفَ الحُكُمُ في ذَلِكَ ؟

جُواًبُهُ: إِنَّ ضَمَانَهَا مِنَ الْمُتَمَائِينَ عَلَى سَرِقَتِهَا وَلَوْ لَمْ يَتَوَلَّ أَخْذَهَا وَذَبْحَهَا اللَّ وَاحَدُ مِنْهُمْ ، وَسَوَاءٌ فَى ذَلِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ ؛ لأَنَّ ضَمَانَ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ خَطَابِ الوَضْعِ فَلاَ يُشْتَرَطُ فيه التَّكْليفُ إِلاَّ أَنَّ الصَّغِيرَ لاَ يَضْمَنُ إلا مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَالْبَالِغُ فيه خلاَفٌ هَلْ يَضْمَنُ الْجَمِيعُ وَهُو مَا عَلَيْهِ مَالِكٌ وَابْنُ رَشْد ، وَلاَ يَضْمَنُ إلاَّ مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَإلَيْه ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابُ مَالَكُ وَالشَّاهِدُ رَشْد، وَلاَ يَضْمَنُ إلاَّ مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَإلَيْه ذَهبَ بَعْضُ أَصْحَابُ مَالَكُ وَالشَّوقَةِ أَو للنَّاهِدُ الْذَلِكَ مَا قَالَ ابْنُ رَشْد وَنَصَّةُ : إِنَّ القَوْمَ إِذَا اجْتَمَعُوا فِى الغَصْبِ وَالسَّرِقَةِ أَو للنَّالِكُ مَا قَالَ الْرَجُلِ فَيُقْتَلُ جَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوَّى بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمَ يَجْتَمِعُونَ عَلَي قَتْلِ الرَّجُلِ فَيُقْتَلُ جَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوَّى بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمَ يَجْتَمِعُونَ عَلَي قَتْلِ الرَّجُلِ فَيُقْتَلُ جَمِيعِهُمْ بِه ، وَإِنْ وَلِي الْقَتْلَ أَحَدُهُمُ ، كَالُّهُ وَاحِد مِنْهُمْ ضَامِنٌ لَجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوَى بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمَ يَجْتَمِعُونَ عَلَي قَتْلِ الرَّجُلِ فَيُقْتَلُ جَمِيعُهُمْ بِه ، وَإِنْ وَلِي الْقَتْلَ أَحَدُهُمْ ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ رَضِي اللهُ عَنْهُ : « لَوْ تَمَالاً عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابَ رَضِي اللهُ عَنْهُ : « لَوْ تَمَالاً عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَوْقِيقُ . انْتَهَى مِنَ « الْبَيَان » .

وَفِي « المعْيَارِ » مَا نَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حَرَابَةِ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوص فِي سَرِقَة أَوْ سَلَبَ وَهُوَ بَالِغٌ عِنْدَ مَالك كَالْحُمَلاَءِ يُؤَدِّي جِمِيعَ مَا حَضَرَ لَهُ لِمَا أَخَذَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ

إِلَى أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُـهُ إِلاَّ مَا أَخَذَ ، وَغَـيْـرُ البَالِغِ لاَ يَلْـزَمُـهُ إِلاَّ مَا أَخَــٰذَ . انْتَهَى . تَأَمَّلْ.

قُلْتُ : وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ إِلاَّ أَنَّ مَا لَزِمَ الْحُرُّ يَكُونُ فِي دِمَّتِه وَالْعَبْدُ يَكُونُ فِي رَقَبَتِه فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلاَمَه فَيْه أَوْ فِي فَدَائِه بِه ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَحْضِرْ مَعَهُمْ فِي الْمَلَالَةَ عَلَى السَّرِقَة وَقَدْ أَعُطُوهُ بَعْضَ اللَّحْمَ وَأَكَلَهُ فَإِنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَيْه مَعَهُمْ فِي الْمُمَالاَةَ عَلَى السَّرِقَة وَقَدْ أَعُطُوهُ بَعْضَ اللَّحْمَ وَأَكَلَهُ فَإِنَّهُ لاَ شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ أَعْطُوهُ لَهُ بِعَدَ مُلْكِهِمْ لَهُ بِالفَوَاتِ وَحَكَمَ الشَّرْعُ عَلَيْهِمْ بِالقِيمَة كَمَا هُو مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَصْبِ : وَمَلِكُهُ عَلَيْهِمْ بِالقِيمَة كَمَا هُو مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَصْبِ : وَمَلِكُهُ إِنْ الشَّرَاهُ وَلَوْ عَرَمَ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَمُرُّهُ ﴿ مَخَ ﴾ بِأَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ بِغُرْمُ القَيمة وَإِنْ لَمْ يَعْرَمُهَا بِالْفَعْلِ . انْتَهَى .

وَإِنْ أَعْطَوْهُ لَهُ قَبْلَ الشَّيِّ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قيمَـتَهُ كَذَلَكَ لَكُوْنِ السَّرِقَةِ لاَ تَفُوتُ بِالذَّبْحِ عَلَى المَذْهَبِ وَمَـا مَـشَى عَلَيْهِ الـشَّيْخُ خَلَيْلٌ فِي بَـابِ الْغَصْبِ مِنْ كَـوْنِ المَّوْصُوبِ يَفُوتُ بِالذَّبْحِ فَإِنَّهُ خِلاَفُ المَذْهَبِ بَلْ رَبُّهَا مَا زَالَ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَخُد قيمَتِهَا المَعْصُوبِ يَفُوتُ بِالذَّبْحِ فَإِنَّهُ خِلاَفُ المَذْهَبِ بَلْ رَبُّهَا مَا زَالَ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَخُد قيمَتِهَا أَوْ أَخْذِهَا مَذْبُوحَةً وَأَخْذِهَا نَقَصَ الذَّبْحُ مِنْ قِيمَتِهَا حَيَّةً عَلَى المَذْهَبِ. انْتَهَى . انْظُر « مَحْ » .

وَإِنْ كَانَ فِي الْمُتَمَالِئِينَ عَلَى السَّرِقَة رَاعِيهَا بِأَنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلَ فِي بَابِ الإيداعِ : وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ بِإِذْنِ وَلَيّهِ ، انْتَهَى ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَنَصِيبُهُ مِنَ الْقِيمَةِ يَكُونُ فِي ذَمَّتِهِ عَاجِلاً إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَإِلاَّ عَبْدًا فَنَصِيبُهُ مِنَ الْقِيمَةِ يَكُونُ فِي ذَمَّتِهِ عَاجِلاً إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَإِلاَّ فَيلَامَتِهُ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ الإِيدَاعِ : وتَعَلَّقَتْ بِذَمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلاً وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ .

وَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِنْ اسْـتَرْعَى العبْـدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّـدِهِ فَنَحَرَ وَبَاعَ فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلاَ فِي رَفِيهِ العَبْدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ كَمَا فِي ﴿ التَّقْبِيدِ ﴾ وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٤) [٧] سُؤَالٌ: عَنْ عَبْد سَرَقَ بَقَرَةً وَوُجِدَ عِنْدَهُ جَمِيعُ لَحْمِهَا وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ عَبْدًا ٱخْرَ في سَرِقَتَهَا فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ : مَا أَجَابَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ نَاصِرِ الدَّاوُدِي إِذْ سُئِلَ عَنْ سَارِق يُقرُّ عَلَى نَفْسِهِ بِالسَّرِقَةِ ، وَيَزْعَمَ أَنَّهُ مَعَهُ غَيْرُهُ فَيُنْكُرُ الَّذِينَ أَقَرَّ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ أَ إِنْ كَانَ الشَّيْءَ الَّذِي سَرَقَ لاَ يَتَبَعَّضُ فَعَلَيْهِ غُرْمُ الْجَميع ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ اليَمينُ إِنْ أَلْكَرُوا وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ التُّهَم ، وَإِنْ كَانَ مَا سَرَقَ يَتَبَعَضُ غَرِمَ مَا نَابَهُ فِي الْحَلَو مَعْ يَمِينه ، وَإِنْ كَانَ حِينَ إِقْرَارِهِ مَرْضِيَّ الْحَالِ جَائِزَ الشَّهَادَةِ لَزِمَ جَمِيعَهُمْ الغُرْمُ . انْتَهَى .

وَنَحْوَهُ أَجَابَ بِهِ القَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ الوَادَانِي إِذْ سُئِلَ عَنْ السَّارِقِ أَقَرَّ أَنَّ مَعَهُ غَيْرُهُ فَأَنْكَرَ الغَيْرُ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ المَسْرُوقَ لاَ يَتَبَعَّضُ غَرِمَ الْجَمِيعُ عَلَى الْمَقِرِّ إِنْ كَانَ مُتَبَعِّضًا فَعَلَيْهِ مَا يَنُويِهِ مِنَ الحِصَاصِ وَلَوْ تَابَ وَصَحَ حَالُهُ لَكَانَ شَاهِدًا عَلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْيَمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ تَوَجَهَّتْ ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْخَضْرَةِ مُتَّهَمًا فَإِنْ كَانَ العَبْدُ وَيُجِيبُ عَنِ الْخَضْرَةِ مُتَّهَمًا فَإِنَّمَا تَتُوجَّهُ عَلَى السَّيِدِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ : وَيُجِيبُ عَنِ الْعَبْدِ وَعَنِ الْأَرْشِ السَّيْدِ انْتَهَى .

وَيَحْلَفُهَا عَلَي نَفِي العِلْمِ لأَنَّهُ نَافَ عَنْ غَيْرِهِ لَقَاعِدَة : إِنَّ اليَمِينَ تَكُونُ عَلَى البَتِ نَفْيًا البَتَ فِي ثَلَاثِ صُورٍ ، أَيْ إِذَا كَانَتْ عَنْ نَفْسِ الْحَالَفَ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى البَتِ نَفْيًا وَإِذَا كَانَتْ عَنْ الغِيْرِ فَإِنَّهَا تَكُونُ بَتًا فِي الإِثْبَاتِ وَعَلَى نَفْيِ العِلْمِ فِي النَّفْي وَأَشَارَ إِلَي ذَلِكَ القَاضِي ابْنُ عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ :

وَمُثْبَتٌ لِنَفْسِهِ وَمَنْ نَفَي عَنَهَا عَلَى البنَاتَ يُبْدِيَ الحُلَفَا وَمُثْبَتٌ لِغَيْرِهِ ذَاكَ اكْتَفَى وَإِنْ نَفَى فَالنَّفْيُ لِلْعِلْمِ منفا

قُلْتُ: وَلاَ يَحْلِفُ السَّيِّدُ إِلاَّ إِذَا ادَّعَى العِلْمَ بِالسَّرِقَةِ وَإِلاَّ فَلاَ يَمِينَ عَلَيْهِ كَمَا فَى حَافِظَتِي مِنْ نَوَاذِلِ الفَقِيهِ مُحَمَّد بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلاَّوِي . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

نُوازِلُ الوصايا

(٢١٣٥) [١] سُوَّالٌ: عَنْ رَجُلِ عَهَد بِوَقْفَيَّة ثُلْث مَاله بَعْدَ مَوْته عَلَى أَوْلاَه فَلاَن وَرَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَبَتَ رُجُوعُهُ وَتُوَفِّي إِلَى رَحْمَة الله تَعَالَى ، وَتَنَازَعَ بَعْضُ فُلاَن وَرَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِعَدَم إِفَادَة الرَّجُوعِ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا الطَّلَبَة فِي ذَلِكَ فَاكَ فَاكَ بِمَا ذَكَره صَاحِبُ المَجْمع في تَقْريره لكلام الشَّيْخ خَلَيْل : وَلاَ يُشْتَرَطُ التَنْجِيزُ بِقَوْله بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ هَذَا حَبِسَ بَعْدَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي فَيَلْزَمُ أَوْ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوابُهُ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّه لِلْوَصِيَّةِ: الوَصِيَّةُ عَقْدٌ يُوجِبُ حَقًّا فِي ثُلُثِ عَاقِدهِ يَلْزَمُ بِمَوْتِهِ، فَهَذَا لاَ خَفَاءَ فِي صِدْقِهِ عَلَى الوَقْفِ المُوصَى بِهِ بَعْدَ المَوْتِ. ابْنُ الْحَاجِب: وَحُكْمُ مُطْلِقِهَا التَّنْجِيزُ مَالَمْ يُقَيَّدُ بِاسْتِقْبَالِ.

القَلْسَانيِّ: فَإِنْ قُيِّدَ بِزَمَانِ اتَّبَعَ تَقْيِيدَهُ وَإِنْ عَلَقَهُ عَلَى مَرَضِهِ أَوْ مَوْتِهِ فَكَالُوصِيَّةِ وَهُو مِنْ رَأْسِ المَالِ إِنْ نَجَزَهُ وَحِيزَعَنْهُ فِي حَيَاتِهِ وَصِحَّتِه وَقَيامٍ وَجُهِهِ وَرُشُدِهِ وَإِلاَّ بِأَنْ نَجَزَهُ فِي مَرِضِهِ وَأَوْصَى بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَفِي الثَّلُثِ . انْتَهَى .

وَفِي بَعْضِ شُرَّاحِ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصُّهُ : قَوْلُهُ : وَإِلاَّ فَفِي الثَّلُثِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي الْمَوْتِ فَـهُــوَ أَوْ فِي حَالِ الـصِّحَّةِ عَلَى نُفُــوذِهِ بِالْمَوْتِ فَـهُــوَ فِي الثَّلُثِ لأَنَّهُ وَصَيَّةٌ. انْتَهَى .

قَوْلُهُ: وَهُوَ فِي الثَّلُثِ وَصِيَّةٌ رَاجِعٌ للثَّانِيَةِ فَقَطْ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ مِلْكُهُ بِالفُرُوعِ المَذْهَبِيَّةِ وَفِي ابْنِ يُونُسَ نَاقلاً عَنْ مَالِكَ وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ لاَ تَتِمُّ الأَحْبَاسُ وَالمُتَصَدَقِ إِلاَّ اتَتِمُّ الأَحْبَاسُ وَالمُتَصَدَقِ إِلاَّ الأَبِ فِي وَالصَّدَقَاتُ إِلاَّ أَنْ تُحَازَ فِي صِحَّةً [ق / ١٣٨] المَحْبَسِ وَالمُتَصَدَقِ إِلاَّ الأَبِ فِي أَوْلاَدِهِ الصَّغَارِ وَبَنَاتِهِ الأَبْكَارِ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِمَعْنَى الوَصِيَّةِ لأَجْنَبِيِّ فِي صِحَّةً أَوْ مَرضَ أَوْ مَا بَتَلَ فِي المَرضِ قَلاَ تُرَادُ فِيهِ الْحَيَازَةُ وَهُو نَافِذٌ مِنَ الثَّلُثِ . انْتَهَى .

إِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ وَصِيَّةُ اتَّضَحَ لَكُمْ جَوَازُ رُجُوعِ صَاحِبِهَا عَنْهَا فِي حَيَاتِهِ وَتَكُونُ المَسْأَلَةُ حِينَئِذِ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ عَاطِفًا عَلَى مَا تَبْطُلُ بِهِ الوَصِيَّةُ أَوْ رُجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بِمَرَضٍ .

« مخ » سَوَاءٌ كَانَتْ بِعِتْقِ أَوْ غَيْرِهِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ : لاَ خِلاَفَ بَـيْنَ العُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنْ الوَصِيَّةِ كَانَتْ بِعِثْقٍ أَوْ غَيْرِهِ لَأَنَّهَا لاَ تَلْزَمُ إِلاَّ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي . انْتَهَى .

إِذَا عَلَمْتُمْ هَذَا فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِصِحَّة وَمُوافَقَة مَا ذَكَرَهُ « مخ » فِي مَبْحَثِ تَقْرِيرِه لِكَلاَمِ الشَّيْخ حَلِيْلِ بِقَوْلِه : وَلاَ يُشْتَرَطُ تَنْجِيزٌ بِقَوْلِه أَوْ حَبْس بَعْد مَوْتَ فَيَلْزَمُ بِعَدَ مَوْتِ فَيَلْزَمُ بِعُد مَوْتِ فَيَلْزَمُ بِحُصُولِ اللَّعَلَّقِ عَلَيْه فَيْلَزَمُ بِحُصُولِ اللَّعَلَّقِ عَلَيْه فَيْلَزَمُ بِحُصُولِ اللَّعَلَّقِ عَلَيْه فَيْلَزَمُ بِحُصُولِ اللَّعَلَّقِ عَلَيْه اللَّذِي هُوَ المُوتُ ، فَهُو وَصَيَّةٌ فَلاَ رَيْبَ ، فَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا جَوَازُ رُجُوعِ صَاحِبِه عَنْ هَذَا فِي عَلَى المُوصِي لَهُ إِلاَّ بِالمَوْتِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخ عَنْهُ فِي حَيَاتِه لأَنَّهُ لاَ يَكُونُ وَقُفًا عَلَى المُوصِي لَهُ إِلاَّ بِالمَوْتِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخ خَلِيْلٍ: فَاللَّكُ لَهُ بِالْمَوْتِ ، انْتَهَى .

وَالْمُفْتِي الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِكَلاَمِ « مخ » الْمُتَـقَدِّمِ عَلَى عَدَمِ إِفَادَةِ رُجُوعٍ صَاحِبِهِ عَنْهُ ، فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى غَيْره . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٦) [٢] سُوَّالٌ: عَنْ امْرَأَة أَوْصَتْ بِثُلُثهَا في صحَّتهَا لأَنَاس مُعَيَّنينَ ، وَاعْتَقَتْ أَمَةً وَهِي كَذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ أَيْضًا بَأْمَة لإمْرَأَة مِنْ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ، وَخَاصَمَهَا أَخُوهَا في ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا حَسَدَ الوَرَثَة الثُّلُثَ ، وَخَاصَمَهَا أَخُوهَا في ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَرِدْ بِذَلِكً إِلَّا حَسَدَ الوَرَثَة فَحَينَئِذ أَنْكُرْتَ إِيصَاءَهَا بِالأَمَة بَعْدَ إِشْهَادها عَلَيْها سَرًا هَلْ يُنْفِذْ تَبَرُّعَها هَذَا بِأَسْرِه أَمَّ لاَ؟، وعَلَي نُفُوذِه فَهَلْ تَكُونُ الأَمَةُ مِنْ جُمْلَة الثَّلُثِ أَوْ كَيْفَ الحُكُم في ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ: قَالَ الإِمَامُ السَّيْورِيّ : مَذْهَبُ ابْنُ القَاسِمِ أَنَّ الوَصِيَّةَ إِذَا قُصدَ بِهَا ضَرَرَ الوَرَثَةِ أَنَّهَا مَاضِيَةٌ وَذَلِكَ كَعَطِيَّةِ الزَّوْجَةِ ثُلْثَ مَالِهَا ، إِنَّ قَصَدَ بَهَ ضَرَرَ

الزُّوْجِ هِيَ مَاضِيَةٌ انْتَهَى ، مِنْ نَوَازِلِ الوَرْزَازِيّ .

وَفِي نَوَازِلَهِ أَيْضًا مَا نَصَّةُ : وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتَ فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهَا قَصَدَتُ ضَرَرَةً ، هَلْ تَصحُّ وَصِيَّتُهَا أَمْ لاَ ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الإِمَامُ العَقَبَانِي فِي امْرَأَة أَوْصَتْ بِمَالَ فَأَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُبْطِلَ وَصِيَّتَهَا ، وَقَالَ الزَّوْجُ ! إِنَّمَا أَوْصَتَ لِكَوْنِهَا تَكْرَهُهُ ، فَكَلاَمُ الزَّوْجِ لاَ تَبْطُلُ الوَصِيَّةُ به . انْتَهَى .

فَبَانَ لَنَاظِرِه بُطْلاَنُ دَعْوَى الأَخِ المَذْكُورِ ، وَحينَئذ فَلاَ مُرِيَّةَ فِي نُفُوذ وَصيَّهَا بِالأَمَة المَذْكُورَةَ وَغَيْرِها مِنْ عَتْقِ وَغَيْرِه ، وَحينَئذَ فَتَقَعُ المَحَاصَّةَ فِي ثُلُث المَّينَ المُوصَى لَهُمْ بِالثُّلُثُ فِي بَيْنَ المُوصَى لَهُمْ بِالثُّلُثُ فِي المُحَاصَّة يكُونُونَ شُركاء بِه للورَثَة لأَنَّ حَقَّهُمُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَيْء مُعَيَّنٍ ، وَالمُوصَى لَهَا بِالأَمَة تَأْخُذُ مَا نَابِهَا فِي المَحَاصَّة مِنَ العَيْنِ - أَعْنِي الأَمَة المُوصَى بِهَا - ولا لَهَا بِالأَمَة تَأْخُذُ مَا نَابِهَا فِي المَحَاصَّة مِنَ العَيْنِ - أَعْنِي الأَمَة المُوصَى بِهَا - ولا تكُونَ شَرِيكَة للْورَثَة لأَنَّ حَقَّهَا تَعَلَّقَ بِالأَمَة ، فَفِي كِتَابِ الإِيصَاء الثَّانِي مِنَ تكُونَ شَرِيكَة للْورَثَة لأَنَّ حَقَّها تَعَلَّقَ بِالأَمَة ، فَفِي كِتَابِ الإِيصَاء الثَّانِي مِنَ «المُدونَة» : وَمَنْ أَوْصَى بِثُلُثُ مَاله وَبَرِبُع مَاله وَأَوْصَى بِشَيْء بِعَيْنِه لَهُمْ فَطَرَ إِلَي هَنَ المُدُونَة هَذَه المُعيَّنَاتِ وَإِلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ ثُلُثُ المَّتِ بِجَمِيع وَصَايَاهُمْ فَمَا صَارَ لَلاَّخَرِينَ كَانُوا شُركَاء بِهِ مَعَ لَوَلَة بِهُمْ فَمَا صَارَ لَلاَّخَرِينَ كَانُوا شُركَاء بِهِ مَعَ الوَرَثَة ، وَمَا صَارَ لِلاَّخَرِينَ كَانُوا شُركَاء بِهِ مَعَ الوَرَثَة ، الْتَعْيَانِ أَخَذُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا صَارَ لِلاَّخَرِينَ كَانُوا شُركَاء بِهِ مَعَ الوَرَثَة ، النَّهُ هَى .

قَوْلُهَا : أَخَذُوهُ مِنْ ذَلِكَ _ أَنْ مِنَ الأَعْيَانِ المُوصَى لَهُمْ بِهَا .

قَـوْلُهَا وَمَـا صَارَ للآخَـرِينَ ـ أَيْ المُوصَى لَهُمْ بِالثَّلُثِ كَـانُوا بِهِ شُركَـاءَ مَعَ الوَرَثَةِ، انْظُرْ نَوَازِلِ الفَقيـهِ الْحَاجَ الْحَسَنِ رَحِمهُ اللهُ تَعَالَى فَـإِنَّهُ قَدْ شَفَى الغَلِيلَ فِي نَحْو هَذْهِ المَسْأَلَةَ انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٧) [٣] سُوَّالٌ: عَنْ امْراَّة أَوْصَتْ بِثُلُث مَالهَا لمُعَيَّنِنَ وَلَهَا عَبِيدٌ كَانُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِ لَهَا ، وَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِنَصِيبِهِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِيصاَئِهَا بِالثَّلُثِ ، قَالَتْ : إِنْ

صَحَّلِي العَبِيدُ فَفُلاَنَةُ مِنْهُمْ حُرَّةٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ أَوْصَتْ بِقَلاَدَة وَعَيَّنَتْ مَصْرِفَهَا وَبَفَرُو أَيْضًا ، وَلَمْ تُعَيِّنْ مَصْرِفَهُ ، فَهَلْ هَذَه الوَصَايَا كُلُّهَا صَحيحة أُو يَصِح بُعْضَهًا وَيَبْطُلُ بَعْضُهَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكُمُ فِي ذَلكَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا صَحيحة أَه فَهَلْ بَعْضَهًا وَيَبْطُلُ بَعْضُهَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكُمُ فِي ذَلكَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا صَحيحة أَه فَهَلْ تَدْخُلُ فِي تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلُث مَالها مِنَ العَبِيدِ وَغَيْرَهِمْ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلُث مَالها مِنَ العَبِيدِ وَغَيْرَهِمْ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلُث مَالها مُنَ العَبِيدِ وَغَيْرَهِمْ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلُث مَالها فَأَيُّهَا يُقُدَّمُ عَلَى الأَخْرِ فِيهِ ؟ وَهَلْ للأَخِ المَذْكُورِ الرُّجُوعُ فِي صَدَقَتُه المَذْكُورَة أَمْ لاَ ؟

جَوابُهُ: إِنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلُثُ مَثْرُوكِهَا مِنْ عَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ سُوَى وَصِيَّهَا بِالفَرْوِ، فَإِنَّهَا بَاطَلَةٌ لِعَدَمِ تَعْيِنِهَا لَمَصْرِفِهَا ، كَمَا يَأْتِي الشَّاهِدُ عَلَي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، وَيَبْدَأُ بِالمُوصَى بَعِثْ قَهَا المَذْكُورَةِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ مِنَ الثَّلُثُ فَيَتَحَاصُّونَ فِيهِ المُوصَى لَهُمْ بِالقلاَدَةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ فَيَتَحَاصُّونَ فِيهِ المُوصَى لَهُمْ بِالقَّلُثُ مَعَ المُوصَى لَهُمْ بِالقلاَدَةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الوَصَايَا تَدْخُلُ جَمِيعَ الثَّلُثُ فِي عَبِيدِ وَ غَيْرِهِمْ مَا قَالَهُ الفَقيهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الوَصَايَا تَدْخُلُ جَمِيعَ الثَّلُثُ فِي عَبِيدِ وَ غَيْرِهِمْ مَا قَالَهُ الفَقيهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الوَصَايَا تَدْخُلُ جَمِيعَ الثَّلُثُ فَي عَبِيدِ وَ غَيْرِهِمْ مَا قَالَهُ الفَقيهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الوَصَايَا تَدْخُلُ اللهُ يَوْ مَنْ مَالِهِ ، وَقَالَ : الكُتُبُ لَيْسُوا فِي الوَصِيَّةِ ، هَلْ يَدْخُلُوا فِي الوَصِيَّةِ ، هَلْ يَدْخُلُوا فِي الوَصِيَّةِ ، مَلْ يَدْخُلُوا فِي الوصِيَّةِ ، كَامَا نصَّ عَلَيْهُ إَنْ شَهِدَ شُهُ وَإِنْ شَهِدَ شُهُ وَلَا فَي الوصِيَّةِ ، كَدَمَا نصَّ عَلَيْهُ إَنْ أَنُهُ المُتَمْنَى الكُتُبَ لَهُ مَ يَدْخُلُوا فِي الوصِيَّةِ ، كَدَمَا نصَّ عَلَيْهُ إَنْ يُونُسَ انْتَهَى كَلاَمُهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا عَلَمْتَ هَذَا عَلِمْتَ إِدْخَالَ الوَصَايَا فِي ثُلُثِ العَبِيـدِ لإِطْلاَقِهَا فِي إِيصَائِهَا بِالثَّلُثِ . اَنْتَهَى .

وَيَبْدَأُ بِعِتْقِ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةِ لَقُولُ صَاحِبِ « الرِّسَالَةِ » مُمْتَزِجًا بِكَلاَمِ شَارِحِهَا النَّفْرَاوِيّ : وَالْمَعْتَقُ الْمُوصَى بِعَ بِعَيْنَه ، وَهُو يَشْمَلُ مَا كَانَ عِنْدَهُ وَأُوصَى بِعِتْقِهِ كَمَا عَتَقُوا عَبْدي مَرْزُوق ، فَيَشْمَلُ مَا أَوْصَى بِشرَائِهِ كَاشْتَرَوا عَبْد فُلاَن المُعَيَّنِ وَأَعْتَقُوا فَيَبْدَأُ بِهِ عَلَيْهَا أَيْ عَلَي الوصية بِالمَالِ ، وَهَذَا هُو المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : ثُمَّ المُوصَى بِعِتْقِهِ مُعَيَّنًا عِنْدَهُ أَوْ يَشْتَرِي .

« مخ » : الصَّدَقَةُ وَالْعَطِيَّةُ يُقْدَمَانَ عَلَى الوَصَايَا عَلَى مَا رُوي عَنْ مَالِكُ وَأَكْثِرِ أَصْحَابِهِ ، وَيُقَدَّمُ المُوصَى بِعِثْقَه عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، فَإِنْ بَقِي شَيْءٌ مِنَ الثُّلُثُ تَحَاصَّ فيه أَهْلُ الوصيَّة بِالثُّلُثُ ، وَالمُوصَى لَهُمْ بِالقَلاَدَة ، وَالمُوصَى لَهُمْ بِالقَلاَدَة ، وَالمُوصَى لَهُمْ بِالقَلاَدَة فِي المَحَاصَّة يَكُونُوا شُركاء بِهِ للورَثَة لأَنَّ حَقَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقُ بِشَيْء مُعَيَّن ، وَمَا نَابَ المُوصَى لَهُمْ بِالقَلادَة فِي المَحَاصَّة يَاخُذُونَه مِنَ القَلادَة ، وَلا يَكُونُونَ شُركاء لِلْورَثَة لأَنَّ حَقَّهُمْ تَعَلَّقَ بِالقَلادَة ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ قَيْ « المُدُونَة » في كتَابِ الإيصَاء الثَّانِي منها ، وأَمَّا الوصيَّةُ بِالفَرْو فَبَاطِلَةٌ لِعَدَم وَنَعْ مَنْ لَمُ مُوكَاء اللَّورَثَة ، والشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا في « المُعْيَارِ » وَمَا نَابُ المُوصِيَّة بِالفَرْو فَبَاطِلَة لَعَدَم وَنَصَّهُ ، وَسُئلَ عَنْ قَوْم شَهِدُوا أَنَّ رَجُلاً أَوْصَى فِي وُجُوه وَنَسِيَ الوُجُوه الَّتِي وَنَصَّة بِهَا وَلاَ يَشُكُونَ في الوَصِيَّة بِالقَلْدُ .

فَأَجَابَ: لاَ يَخْرُجُ الثَّلُثْ إِلاَّ أَنْ يَنُصُّوا عَلَي الوُجُوهِ وَإِلاَّ كَانَ مِيرَاثًا . انْتَهَى المُرَادُ منْهُ .

وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِي البُطْلاَنِ مِنْ مَسْأَلَةِ « المِعْيَارِ » لِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى عَدَم تَعْيِينَهِا لِمَصْرِفِ الفَرْوِ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: فَهَلْ لِلأَخِ الرُّجُوعُ فِي صَدَقَتِهِ أَمْ لا ؟

فَجُوابُهُ: إِنَّهُ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ فَعَلَ فَلاَ عَمَلَ عَلَيْهِ لَقَوْلِ النَّبِيِّ [ق / ١٨٤] عَلَيْهِ : « لاَ يَحِلُّ لأَحَد أَنْ يَهَبَ هَبَةً ثُمَّ يَرْجِعُ فيهَ الإَّالُوالِد » وَلَقَوْلِهِ أَيْضًا: «الْعَائِدُ في صَدَقَته كَالْكُلْبِ يَعُودُ في قَيْعُه » أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ وَلَقَوْلِهِ أَيْضًا: «الْعَائِدُ في صَدَقَته كَالْكُلْبِ يَعُودُ في قَيْعُه » أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ انْتَهَى ابْنُ عَرَفَةَ عَنِ ابْنِ رَشْد : لاَ خلافَ في المَذْهَبِ أَنَّ مَنْ حَبَسَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ في ذَلِكَ ، وَيُقْضَى عَلَيْه بِذَلِكَ إِنْ كَانَ حَبَسَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ في ذَلِكَ ، ويَقْضَى عَلَيْه بِذَلِكَ إِنْ كَانَ لَعْيَنِ اتَّفَاقًا وَلَغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِإِخْتِلاَفٍ ، وَالقَوْلُ فيها عَلَي اخْتِلاَف رِوَايَتِها . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٨) [٤] سُوَّالٌ: عَمَّنْ أَوْصَى بِعَبْدِ لِشَخْصٍ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنِ الوَصِيَّةِ أَمْ لاَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لاَ رُجُوعَ عَنْهَا ، فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : وَفِيهَا إِنْ أَوْصَى بِعِتْقِ عَبْد بِعَيْنِهِ أَوْ لاَ ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ أَوْ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ أَوَّلاً ثَمَ أَوْصَى بِهِ لِلعِتْقِ ، فَإِنَّ الاَّخِيرَةَ تَنْقُضُ الأَولَى إِذْ لاَ يُسْتَرَكُ فِي الْعَتْقِ . انْتَهَى ، وَفِي ﴿ حَ ﴾ مَا نَصَّهُ: إِنَّ الرَّجُوعَ فِي الوَصِيَّةِ إِمَّا قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ ، وَالفِعْلُ يَكُونُ بِأَحَدِ الوَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : إِمَا يَنْقُلُ اللَّكَ كَالبَيْعِ أَوْ يُمْنَعُ مِنْ نَقْلِهِ كَالعِتْقِ وَالاسْتِيلاَءِ.

وَالثَّانِي : أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً فَلاَ يَبْطُلُ بِهِ رَسْمُ الْمُوصَى بِهِ . انْتَهَى ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ التَّدْبِيرَ مِنْ أَنُواعِ العِتْقِ ، وأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ نَقْلِ اللّلْكِ لِغَيْرِ حُرِيَّةٍ كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيْلٍ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٩) [٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَلِيْلٍ وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلاَنِ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلُ فَصَدَّقُوهُ مَا يُصَدَّقُ أَمْ لاَ ؟

جَواَبُهُ : قَالَ « مَحْ » فِي « كَبِيرِهِ » إِنَّ قَـوْلَهُ هَذَا يَحْتَاجُ لِبَـيِّنَةٍ فَلَوْ لَمْ يَذْكُرُ فَصَدَّقُوهُ فَلاَ يُصَدَّقُ إِلاَّ بِبَيِّنَةَ انْتَهَى وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤٠) [٦] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ أَوْصَى بِثُلُث مَالِه لرَجُلَيْنِ وَأَعْطَى بَقَرَةً مُعَيَّنَةً لأَحَدهمَا في مَرَضه الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُّ بِهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ مِنَ التُّلُثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوابُهُ: إِنَّ تَبَرُّعَاتِ المَريضِ جَارِيَةٌ مَجْرَى الوَصِيَّةِ مِنْ كَوْنِهَا لاَ تَفْتَقِرُ لِحَوْزٍ ، وَتَنْفُذُ مِنَ الثُّلُثُ ، كَمَا أَشَارَ إِلَي ذَلكَ صَاحِبُ ﴿ الرِّسَالَةِ ﴾ بقَوْله : وَلاَ تَصِحُ هَبَةُ وَلاَ صَدَقَةٌ وَلاَ حَبْسُ إِلاَّ بِالحَيَازَةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَحَازَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثٌ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي المَرضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلُثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرٍ وَارِثٍ . انْتَهَى .

وَيَبْدَأُ بِهَا عَنِ الوَصِيَّةِ المَذْكُورَةِ مِنَ الثُّلُثِ وَيَخْتَصُّ بِهَا المَوْهُوبُ لَهُ ، وَالبَاقِي مِنَ الثَّلُثِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ عَلَي السَّوَاءِ .

قَالَ « مخ » في « كَبِيرِهِ » عَنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ فِي مُبتَلاتِ الْقَرِبِ مِنْ عِتْقِ وَحَبْسٍ وَصَدَقَةَ : وَلاَ يَحْتَاجُ الْبُتَلُ لِحَوْزٌ فَالْمُبْتَلِ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْعَطِيَّةِ يُقَدَّمُ عَلَى الوَصَايَا غَيْرَ العَيْقِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « صَغِيرِه » : وَمَا بَتَلَ _ يَعْنِي : المريض _ الوَصَايَا غَيْرَ العَيْقِ ، انْتَهَى . وَقَالَ فِي « صَغِيرِه » : وَمَا بَتَلَ _ يَعْنِي : المريض _ منْ صَدَقَة وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّ الصَّدَقَة وَالعَطِيَّةَ المُبتَلَةَ يُقَدَّمَانِ عَلَي الوصَايَا عَلَى مَا رُويَ عَنْ مَالِكُ وَأَصْحَابِهِ وَيُعَدَّمُ المُوصَى بِعِتْقِهِ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤١) [٧] سُوَّالٌ: عَـمَّنْ أَوْصَى لرَجُلَيْنِ بِثُلُث مَالِهِ ثُمَّ أَوْصَى لأَحَـدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ بِبَقَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوابُهُ : قَالَ فِي « اللَّدَوْنَة » : وَمَنْ أَوْصَى بِثُلُثُ مَالَهِ أَوْ بِرُبْعِ مَالِهِ وَأَوْصَى بِهِ مِنَ الثَّلُثُ وَرَبْعِ بِشَيْء بِعَيْنِه لِقَوْم نَظَرَ إِلَى قَيمَة هذه المُعَيَّنات وَإِلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الثَّلُثُ وَرَبْع فَيُضْرَّبُونَ فِي ثُلُثُ اللِّت بِمَبْلَغ وَصَايَاهُم فَمَا صَارَ لأَصْحَابِ الأَعْيَانِ أَخَذُوهُ مِنْ فَيُضْرَبُونَ فِي ثُلُثُ اللَّه مِنَ الثَّلُثُ وَصَايَاهُم فَمَا صَارَ لأَصْحَابِ الأَعْيَانِ أَخَذُوهُ مِنْ ذَلك ، وَمَا صَارَ للآخَرِينَ كَانُوا بِهِ شُركَاء مَعَ الورَثَة ، وَإِنْ هَلَكَتْ الأَعْيَانُ أَخْيَانُ بَعْنَا الْعَيْانُ الْعَيْانُ المَعْيَانُ المَعْيَانُ المَعْيَانُ المُعْيَانُ المُعْيَانُ المَعْيَانُ المُعْيَانُ المَعْيَانُ اللَّهُ مَا بَقِيَ بَيْنَ أَصْحَابِ الثَّلُثُ وَالرَّبْعِ يَتَحَاصَّونَ فَيه المَعْيَانُ اللَّهُ مَا بَقِي بَيْنَ أَصْحَابِ الثَّلُثُ وَالرَّبْعِ يَتَحَاصَّونَ فَيه . انْتَهَى .

[] (١) قَوْلُ مَنْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لَمُعَيَّنِ أَوْ غَيْرِهِ [] (١) فِي النَّلُثِ فِي الْمُحَاصَّمةِ يكُونُ فِي الغَيْنِ فِي الْمُحَاصَّمةِ يكُونُ وَي الْمُحَاصَّةِ مِنَ الغَيْرِ الْمُوصَى لَهُ بِهَا وَلاَ يكُونُ شَرِيكًا لِلْوَرَثَةِ لأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ [] (١) النَّظَرَ فِي النُّلُثِ شَرِيكًا لِلْوَرَثَةِ لأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ []

⁽١) ، (٢) ، (٣) : بياض بالأصل .

بَطَلَتْ الوَصِيَّةُ فِيهَا ، وَكَانَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ لُلْمُوصَى لَهُ بِالثَّلُثِ . انْتَهَى . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤٢) [٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَوْصَي بِمَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ ؟

جَواَبُهُ : إِنَّ الحُكْمَ فِي الوَصِيَّة بِمَجْهُول كَوَقُود مِصِبَاحٍ عَلَى الدَّوَامِ بِدرْهِم مَثَلاً وَالوَصِيَّة [] (١) فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لِلْمَجْهُولِ بِالثَّلُثِ أَيْ يُجْعَلُ النَّلُثُ أَيْ يُجْعَلُ النَّلُثُ أَيْ يُخْعَلُ اللَّهُ فَرِيضَة [] (٢) ثَلاَثُ مَاثَة مَثَلاً جَعَلَ كُلَّهُ لَلْمَجْهُولِ ثُمَّ يُضَافُ إِلَيْهِ المَعْلُومُ ، فَإِذَا كَانَ المَعْلُومُ ثَلاَثَ مَاثَة مَثَلاً جَعَلَ كُلَّهُ لَلْمَجْهُولِ يُصْرَفُ فِيهِ حَتَّى الثَّلاَثِمَا فَكَانَّهُما عَلَت نصف ثَلاَثَ مائة ، وَيَبْقَي نصفه اللَّمَجْهُولِ يُصْرَفُ فِيه حَتَّى يَتْقُدُ ، وَإِنْ كَانَ المَعْلُومُ مَاثَةً مَثَلاً زِيلَت عَلَى الثَّلاَثِمَاثَةَ [] (٣) رَبُعُهَا ، فَيُعلَّ المُعْلُومُ رَبُعَ الثَّلاَثِمَاثَة وَيَبْقَى البَاقِي فِي المَجْهُولِ ، وَهَذَا هُو المُسَارُ إِلَيْهِ فَيُعطِي المَعْلُومُ رَبْعَ الثَّلاَثِمَاثَة وَيَبْقَى البَاقِي فِي المَجْهُولِ ، وَهَذَا هُو المُسَارُ إِلَيْهِ فَيُعطِي المَعْلُومُ رَبْعَ الثَّلاَثِمَاثَة وَيَبْقَى البَاقِي فِي المَجْهُولِ ، وَهَذَا هُو المُسَارُ إِلَيْهِ فَيُعلَى المَعْفُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إِلْخِ [] [] (١) النَّهَى فِي المَجْهُولِ ، وَهَذَا هُو المُسَلَّولُ أَنَّهُ أَوْصَى لَوْنَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إِلْخِ [] [] (١) النَّهُى . وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ بِالسَّوْالِ أَنَّهُ وَصَي المَعْمُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إِلْخِ [] [] (١) المُعْمُولِ نَعْمُ الْمَاثُولُ المَّذُولُ الشَّهُ تَعَالَى أَعْمَا وَإِنْ كَانَ الثَّلُثُ مِنْكُولُ الشَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْمَا وَإِنْ كَانَ الثَّلُثُ مِنْ التَّسْمِيةِ فَلاَ فَالْمَالُولُ الشَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى انْتَهَائِهِ بَعْدَ ابْتِدَائِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ كَتَابُ الْمُصْطَفَى ابْنِ العَالِمِ بْنِ أَحْمَدَ ، بْنِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ ابْنِ أَبِي كُرِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ السَّالِم بْنِ مَالِك بْنِ عَـمْرِو بِكُرِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ [] بْنِ السَّالِم بْنِ مَالِك بْنِ عَـمْرِو يَكُرِ بْنِ مُحَمَّد بْنِ [] عَلَى يَدِ الْمُتَوَلِّي وَآخِرِه مُحَمَّد بُنِ أَلِهُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ [] عَلَى عَد بِن [] بن مُحَمَّد بْنِ أَبِي بِكُرِ مُحَمَّد بْنِ أَبِي بِكُرِ السَّلاَةُ وَالسَّلاَةُ وَالسَّلاَةُ وَالسَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ .

⁽١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) : بياض بالأصل .



فهرست

الصفحة	الموضوع
٥	نوازل الجعل والإجارة
٥٣	نوازل الحبس
1 - 1	نوازل الهبة والضدقة العمري
107	نوازل اللقطة
109	نوازل القضاء
۲۸۱	نوازل العتق والولاء
747	حكاية مطبوعة
7 £ •	قضية عارضني فيها بعض الطلبة
77.	قضية صدرت مني واعرضها بعض الطلبة
4.4	قضاء دين الغائب
4.0	رسالة
404	رسالة في القضاء
77	رسالة أخرى في القضاء
444	خاتمة واستعارة
٣٨٠	رسالة إيقاف شأن ما قبلها
474	رسالة مني لبعض فقهاء تشيت
٤٠٤	قضية لبعض فقهاء ولاته
£ Y £	نوازل الشهادات
2 2 4	نوازل الجنايات
٤٩٨	نوازل الردة
010	نوازل السرقة
077	نوازل الوصايا







الجزء والصفحة	رقمالأية	الآيــــة
		سورة البقرة
10./4	١٤	﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ﴾
70 , 71/7	٤٢	﴿اعْـبِـدُوا رَبْكُم ﴾
٣٠٦/١	٤٣	﴿واركعوا مع الراكعين ﴾
		﴿وإذ قلتم يا موسى لـن نؤمن لك حـتى
78/1	00	نرى الله جهرة ﴾
		﴿ وإذا قلتم يا موسى لن نصبر على طعام
78/1	17	واحد ﴾
Y19 / E	111	﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾
		﴿وأن تصوموا خير لكم إن كنتم
1/ 040, 640	١٨٤	تعلمون،
		﴿ يريد الله بكم اليسسر ولا يريد بكم
0 27 , 047 /1	110	العسر﴾
488/8	194	﴿فَإِنَ انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾
090/1	190	﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
177 /7	771	﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾
Yor/1	***	﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن
		﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد
1 2 4	۲۳۷	فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
198/1	700	﴿ ولا يتوده حفظهما وهو العلي العظيم

Y V0	﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾
440	﴿وحرم الربا ﴾
	﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما
***	بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾
444	﴿فَأَذَنُوا بِحربِ مِنَ اللَّهِ ورسولُه ﴾
	﴿وإن تبـــتم فلكم رءوس أمــوالكم لا
444	تظلمون ولا تظلمون ﴾
۲۸۰	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾
۲۸۰	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾
۲۸٠	﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾
Y	﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾
۲۸۲	﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾
۲۸۲	﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾
	سورة آل عمران
٧	﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾
24	﴿واسجدي واركعني مع الراكعين ﴾
24	﴿واركعي مع الراكعين ﴾
	سورة النساء
	﴿ فَإِن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم
٦	أموالهم
٦	﴿فإن آنستم منهم رشدا﴾
	﴿ فِإِن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم
٦	أموالهم النساء ﴾
٦	﴿ومن كان غنيا فليستعفف﴾
	7 Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y

٥٣٧	فهرس القرآن الكريم -
-----	----------------------

﴿وأخواتكم من الرضاعة﴾	11	7 8 8 / 4	
﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء			
بجهالة ثم يتوبون من قريب،	١٨	1 1 / 1	
﴿ إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾	19	7 - 2 / 7	
﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ﴾	44	V A / 1	
﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ﴾	74	V9 ./1	
﴿حرمت عليكم أمهاتكم ﴾	74	£4.1 / Y	
﴿وبنات الأخ وبنات الأخت ﴾	74	271/7	
﴿ وإن خفتم شقاق بينهما ﴾	40	779/7	
﴿إِن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾	٤٠	0·V/£	
﴿إِنَ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى			
أهلها﴾	٥٨	041/4	
﴿إِنَ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى			
أهلها﴾	٥٨	044/4	
﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾	٥٨	044/4	
﴿فلا وربك لا يؤمنون حــتى يحكمـوك			
فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم			
حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾	70	Y1V/E	
﴿فَلا وربك لا يؤمنون حــتى يحكمـوك			
فيما شجر بينهم،	٦٥	£ £./Y	
﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك ﴾	٦٥	Y 4.7 /Y	
﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾	۸۳	Vo:/1	
﴿ودية مسلمة إلى أهله ﴾	94	£9V/£	
﴿إِنَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكَتَابِ بِالْحَقِّ لِتَحْكُم بِينَ			

 فهرس القرآن الكريم 		۰۳۸
Y1+/£	1.0	الناس بما أراك الله ﴾
		﴿إِنَا أَنْزِلْنَا إِلَيْكُ الْكَتَابِ بِالْحَقِّ لِتَحْكُم بِينَ
Y1 · /Y	1.0	الناس بما أراك الله ﴾
٤١/١	141	﴿وأمنوا بالله ورسوله ﴾
14./1	107	﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾
		سورة المائدة
Y1 + /£	٤	﴿فأولئك هم الكافرون ﴾
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم
۲۱۰/٤	٥	الظالمون﴾
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم
071/£	٥	الظالمون ﴾
1/170	٥	﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
٥٤١/٣	٣٢	﴿ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
Y1 + /£	٤٢	الله يحب المقسطين ﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
۲۱۰/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
488/8	٤٢	الله يحب المقسطين ﴾
		﴿فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب
٣٨٨ / ٤	27	المقسطين ﴾
1/500	٤٣	﴿ إلا ما ذكيتم﴾
9 £	٤٤	﴿فأولئك هم الكافرون﴾

979	فهرس القرآن الكريم -
-----	----------------------

﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم		
الظالمون﴾	٤٥	140/5
﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فـأولئك هم		
الظالمون﴾	٤٥	9 8 / 8
﴿فأولئك هم الفاسقون ﴾	٤٧	9 2 / 2
سورة الأنعام		
﴿ومن بلغ﴾	١٩	04/1
﴿لأنذركم به ومن بلغ ﴾	١٩	ov/1
﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة		
لذكورنا﴾	٩	144/1
﴿ولا تقربوا مال اليستيم إلا بالتي هي		
أحسن ﴾	104	144/1
﴿وأن هذا صراطي مستقيما فـاتبعوه ولا		
تتبعوا السبل،	104	71/7
﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ﴾	104	71/7
﴿وأن هذا صراطي مستقيما فـاتبعوه ولا		
تتبعوا السبل،	104	490/8
﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾	178	011/8
سورة الأعراف		
﴿وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال﴾	٤٦	A1/1
﴿وأمر بالمعروف﴾	119	144/5
﴿ وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ		
بالله إنه سميع عليم﴾	۲	40/1

سورة الأتفال		
﴿يهلك من هلك عن بينة ﴾	٤٢	441
سورة التوبة		
﴿ويشف صدور قوم مؤمنين﴾	١٤	AY / \
﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء		
بعض﴾	٧١	٧٣/٢
﴿والمؤمنون والمـؤمنات بعـضـهـم أوليـاء		
بعض﴾	٧١	147/4
﴿والمؤمنون والمـؤمنات بعـضـهـم أوليـاء		
بعض ﴾	٧١	107/7
﴿والمؤمنون والمـؤمنات بعـضـهـم أوليـاء		
بعض ﴾	٧١	۸٩/٢
﴿والسابقون الأولون من المهاجرين		
والأنصار﴾	1 • •	14/1
سورة يونس		
﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾	44	Y1V/£
﴿إِن الله لا يظلم الناس شيئا ﴾	٤٤	o • V / £
﴿وشفاء لما في الصدور ﴾	٥٧	AV / 1
سورة يوسف		
﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا ﴾	۸١	441/5
سورة الرعد		
﴿فأما الزبد فـيذهب جفاء .وأما مــا ينفع		
الناس فيمكث في الأرض﴾	17	012/2
﴿فَأَمَا الزبد فيـذهب جفـاء وأما مـا ينفع		

	فهــرس القـرآن الكريم
1٧	الناس فيمكث في الأرض ﴾
	سورة النحل
	ور ﴿لم تكونـوا بالغـيـه إلا بـشق الأنفس إن
٧	ربكم لرؤوف رحيم،
•	«يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه
79	نيه شفاء للناس ﴾
	﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا
٧٨	تعلمون شيئاً
	سورة الإسراء
10	﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾
74	﴿ فلا تقل لهما أف ﴾
٤٤	﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴾
	وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة
۸۲	للمؤمنين﴾
٨٢	﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء﴾
	سورة الكهف
٥٠	﴿ إِلا إِبليس ﴾
	﴿ أَفْتَتَخَذُونَهُ وَذُرِيتُهُ أُولِياءً مِنْ دُونِي وَهُم
٥٠	لكم عدو ﴾
	سورة النور
	وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم
٣٠	ويحفظوا فروجهم ﴾
	﴿وإذا دعِوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
٤٨٠	إذا فريق منهم معرضون ﴾
	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\

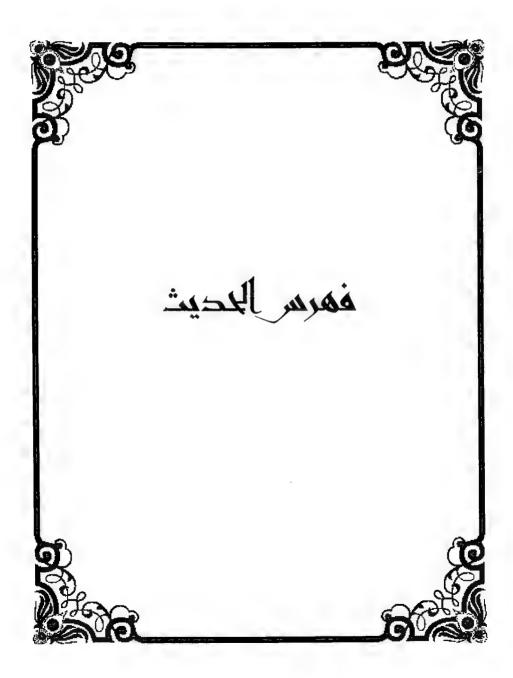
— فهرس القرآن الكريم	•	0 2 7
٤٤/٢	٤٩	﴿وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين ﴾ ﴿وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
		إذا فريق منهم معرضون وإن يكن لهم
		الحق يأتوا إليه مذعنين .أفي قلوبهم مرض
		أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم
Y1 / £	٤٨	ورسوله بل أولئك هم الظالمون﴾
٤٢/٢	٥٠	﴿أَفِي قلوبهم مرض﴾
££/Y	٥٠	ر نیابوای هام ارتابوای
		﴿أُمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفُ اللَّهُ عَلَيْهُم
££/Y	٥٠	ورسوله ﴾
٤٥/٢	01	﴿ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا ﴾
		﴿فليحذر الله الذين يخالفون عن أمره أن
177/5	74	تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم
٤٦٥/٣	74	﴿فليحلْد الله الذين يخالفون عن أمره
* VV / £	74	﴿فليحذر الذين يخالفون ﴾
		﴿فليحـذر الذين يخالفون عن أمره أن
٥٠٦/٤	74	تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم
		سورة الفرقان
ov / \	٥٣	﴿للعالمين نذيرا﴾
٧٢ /٣	٣٥	﴿وهذا ملح أجاج ﴾
YY 1 /Y	٦٨	﴿والذين لا يدعون مع الله إلها آخر﴾
771/7	٦٨	﴿ومن يفعل ذلك يلق آثاما ﴾
		سورة الشعراء
AA/ 1	۸٠	﴿وإذا مرضت فهو يشفين ﴾

		﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب
Y • 9 / £	***	ينقلبون﴾
		﴿وسيمعلم الـذين ظلمـوا أي منـقلب
014/8	***	ينقلبون ﴾
		سورة القصيص
V1/1	٨٨	﴿وكل شيء هالك إلا وجهه ﴾
٧٠/١	· ///	﴿وكل شيء هالك إلا وجهه ﴾
		سورة الأحزاب
V9/1	١٠	﴿الظنونا ﴾
		﴿إِنَّ الَّذِينَ يَؤْذُونَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ لَعَنَّهُمُ اللَّهُ
0.7/5	٥٧	في الدنيا والآخرة﴾
V9/1	77	﴿الرسولا ﴾
V9/1	77	﴿فأضلونا السبيلا﴾
		سورة فاطر
		﴿هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح
۰۷۰/۱	١٢	أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا ﴾
41/1	10	﴿والله هو الغني الحميد ﴾
٤٨٣/٤	١٨	﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾
		سورة الصافات
117/1	184	﴿أُو يزيدُونَ ﴾
AY / 1	1 2 7	﴿وأرسلناه ﴾
AY / 1	1 8 7	﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون
		سورة الزمر
Y) /Y	10	﴿فاعبدوا ما شئتم من دونه﴾

		سورة غافر
		﴿فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما
		عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا
3/177	۸۳	يستهزئون ﴾
		سورة فصلت
17./1	٨٢	﴿لهم فيها دار الخلد ﴾
٤٤/١	٨٨	﴿قلُ هُو للذين آمنوا هدى وشفاء ﴾
o • V / £	٤٦	﴿وما ربك بظلام للعبيد ﴾
		سورة الشورى
40/1	٧	﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾
1.4/1	70	﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾
014/4	٤٢	﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس﴾
078/4	٤٢	﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس
		سورة الزخرف
441/5	٨٦	﴿إِلَّا مِن شَهِدِ بِالْحِقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾
		سورة الحجرات
٥٣٢/١٠	0	﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾
٣٨٣ / ١	١٣	﴿إِن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾
		سورة الطور
YV £ / 1	٤٨	﴿وسبح بحمد ربك حين تقوم ﴾
		سورة النجم
٤٩/١	٨	﴿دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾
011/8	49	﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾

		سورة الرحمن
11/5	1	﴿ الرحمن علم القرآن﴾
Y1/1	77, 77	﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ﴾
		سورة الواقعة
۸٣/١	11:10	﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون ﴾
		﴿فأمـا إن كان من المقربين فـروح وريحان
۸٣/١	41_11	وجنة نعيم ﴾
		سورة الحشر
		﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم
1 - 9-/2	٩	خصاصة﴾
		سورة الحديد
		﴿ فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه
A1/1	14	الرحمة وظاهره من قبله العذاب ﴾
		سورة الممتحنة
۸٤/١	٨	﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم﴾
		سورة الطلاق
		﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن
٣٨٦ /٢	٦	حتى يضعن حملهن ﴾
		﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
		رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا
47 by	٧	إلا ما آتاها ﴾
		سورة الجن
117/5	10	﴿وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا ﴾

- فهرس القرآن الكريم		730
		﴿وأن المساجد لله فلا تدعموا مع الله
٤٥٠/١	١٨	أحدا﴾
		سورة المزمل
17471	٥	﴿والرجز فاهجر﴾
		سورة القيامة
9./1	77, 77	﴿كلا إذا بلغت التراق وقيل من راق ﴾
1/997	٤٠	﴿ أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ﴾
		سورة المرسلات
. ^ / /	٦	﴿عذرا أو نذرا ﴾
		سورة عبس
VV / 1	٣١	﴿ وَفَاكُهُمْ وَأَبَّا ﴾
		سورة الفجر
۲۱۰/٤	١٤	﴿إن ربك لبالمرصاد ﴾
444/8	١٤	﴿إن ربك لبالمرصاد ﴾
		سورة التين
4.4/4	٤	﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾
77/7	٤	﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾
		سورة البينة
		﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له
418/1	•	الدين ﴾
		سورة قريش
114/1	١	﴿لإيلاف قريش ﴾
		سورة الإخلاص
۲۹9/1	1	﴿قل هو الله أحد ﴾



ء والصفحة	الجز	طرف الحديث والأثر
۳۸۳/۱		الأب واحد والأم واحدة
7/ 957	ابن عباس	أتردين عليه حديقته
0 EV /1	ن	أحب أسمائكم إلى عبد الله وعبد الرحم
97 /7		ادرؤوا الحدود بالشبهات
	قض حا جتها	إذا جامع أحدكم أهله فلا يعجلها حتى تا
118 /7		كما يحب أن يقض حاجته عن طلق
4.0 /1		أعوذ بك منك
1.1/1		أعوذ بكلمات الله التامات
3/ VFY	جمها أبو هريرة	اغد أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فار
114 /1	ريد السفر	أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين ي
٤٣٤ /٣		ألا إن دماءكم وأموالكم
111/1		ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثا
TY /1		أمتي لا تجتمع على ضلالة
۸٥ /١	بل هديتها	أمر رسول الله أسماء أن تدخل أمها وتق
ma /1	عبد الله بن عمر	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
17 /1	إله إلا الله	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا
1/ 77	عبد الله بن عمر	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
٤٥/١	لا الله محمد رسول الله	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إ
٤٠٢ /١		أمرت أن أقاتل الناس حتى
1.8 /4	(أثر) أبو بكر الصديق	أمرنا أن نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا
۳۷٥/۲	ربعين يوما ابن مسعود	إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه في أ

رس الحديث	فه		
7/ 7/7	ابن مسعود	حتى ما يكون	إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار -
T91/1	أبو هريرة	ن المسجد	إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من
١٠٨ /١			إن الشيطان قال :وعزتك وجلالك
27 3 7 3		1	إن الله تعالى قال :من آذى لي وليا
278 /			إن الله تعالى قال :من آذى لي ولي
31. P7	ماء عبد الله بن عمرو	, ولكن يقبض العلم	إن الله لا يقبض العلم انتزاعا من الناس
1.8/4		لرزاق	إن الله هو المسعر القابض الباسط ال
1/170	زائمه ابن عمر	يحب أن تؤتى ع	إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما ي
7/ 937		ي من أعلاه	إن المرأة المغيرة لا تبصر أسفل الواد:
799/8		م الشاهد	إن جبريل أمرني بالقضاء باليمين مع
3/ 407	أبو هريرة		أن رجلا فاء خمرا (أثر)
1/ 570	عطاء		أن رسول الله ﷺ أرسل إلى عمر
1/50	الحج	لا في التحلل من	إن رسول الله ﷺ لم يحلق رأسه إلا
1.9/1			إن عبدا أصاب ذنبا فقال
98/1	وجاره	تعالى على نفسه	إن قرأها إذا أخذ مضجعه أمنه الله
1/597			إن كنت فاعلا
750/1	أبو قلابة		إن لأصلي بكم
۲۱۱/۳			إن لصاحب الحق مقالا
٤٩٨/٤			أنا العاقب لا نبي بعدي
04/1			أنت كما أثنيت على نفسك
.3, 113	عبد الله ۸/۳	جابر بن	أنت ومالك لأبيك
1 / 7 / 1			أنت ومالك لأبيك

001		فهرس الأحاديث
7\777	أم سلمة	إنما أقضي على نحو ما أسمع
717/1		إنما الأعمال بالنيات
279/4		إنما العشور على اليهود والنصارى
1/570	عطاء	إنما ذلك عن المسألة
725/1	عائشة	إنما فعله عليه الصلاة والسلام لما كبر سنه
1.1/1		أنهما يبحثان الأرض بأنيابهما
٥٣١/٣		أولم ولو بشاة
797/ 7	قتادة مقطوعا	أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم
۲۳ · /۳	ىق بە من غىرە	أيما يجل فلس وأدرك رجل ماله بعينه فهة أح
٥٣/١		أين الله؟
781 /2		باعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال
0 . 9 / 8		بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا
3/ 187		البينة على المدعي واليمين على من أنكر
3/ 477		البينة على المدعي واليمين على من أنكر
۱۷۷ /۳		البينة على المدعي واليمين على من أنكر
4.1/1		التحيات لله
٣٨٠/١		تمضي شهادته الأولى
۲۷ /۲	ق والرجعة أبو هريرة	ثلاث هزلهن جد وجدهن جد النكاح والطلا
٤٠/١	أله عن الإسلام	جاء جبريل ـ عليه السلام ـ إلى النبي ﷺ يس
720/1	أبو قلابة	جاء مالك بن الحويرث فصلى بنا
111, 111	·/\	الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة
٤٥٧/٣		حديث أبي ضمضم

ـ فهرس الحديث		007
7		حفت الجنة بالمكاره
2777	عقبة بن الحارث	الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات
1/5.1	أبي طالب	حمال اليتامى عصمة للأرامل
٣٤/١		الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة
077/1		خذه فكله أو تصدق
117/1		خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
1 · · / 1		ذريع المشية إذا مشى
1/150		ذلك الجوع
79/4		الذهب بالذهب والفضة بالفضة
٧٣ /٣		الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
97/1		رأيت رسول الله ﷺ ذا ضفائر أربع
1/5.7		ربنا ولك الحمد
٣٦٥ /٣		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
£99/£		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
7/50	ابن عباس	رفع عن أمتي خطؤها ونسيانهم
140/1		زجر النبي أن تصل المرأة برأسها شيئا
7 - ٤ / 1		سئل عن الرجل يجد البلل
१९४ (१९१ /	٣	شاهداك أو يمينه
1 / / / *		شاهداك أو يمينه
٤٣٦/٤		شر الشهود من شهد قبل أن يستشهد
111 /1		الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس إلا بالحق
£V7 /£		الشهادة كالشمس

۰۰۳ —	فهرس الأحاديث
0.0/5	طالب العلم عند الله أفضل من المجاهدين والمهاجرين حفصة
٣/ ٥٦	الطعام بالطعام ربا إلا هاء وهاء
٣٢١/٣	طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين
۲۸۷ /۳	الظالم أحق أن يحمل عليه
3/ 570	العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه
45 × 15	العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ابن عمر وابن عباس
0./1	عرج بي جبريل عليه السلام إلى سدرة المنتهي أنس
٣٠/١	عصموا مني دماءهم وأعراضهم إلا بحقها
17/1	عصموا مني دماءهم وأموالهم وأعراضهم إلا بحقها
٤٥/١	عصموا مني دماءهم وأموالهم وأعراضهم
1.9/1	علم عبدي أن له ربا يغفر الذنوب ويأخذ بها فغفر له
499 /8	على مثل هذا فاشهد
3/	على مثل هذا فاشهدوا
7.8/1	عليه الغسل
1/37	العينان تزنيان وزناهما النظر
754 /4	غارت أمكم عائشة
118/1	غفر الله لامرأة مومسة مرت بكلب على فم ركية أبو هريرة
1/7/1	غفر الله له ما تقدم من ذنبه
118/1	غفر له وإن كان فر من الزحف
1.9/1	غفرت لعبدي فليعمل ما شاء
75/4	فأتى بدابة فوق الحمار ودون البغل
27 3 5 3	فأتى بدابة فوق الحمار

ہرس الحديث	ــــــ ف	001
٦٩ /٣		فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا
2/373		فإذا بدابة أهلب طويل الشعر
2/ 753		فإذا بدابة أهلب
79/1	عبد الله بن عمر	فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم
٤٥/١		فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
1/15		فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
98/1	ببح	فإذا قرأها حين يمسي حفظ في ليلته تلك حتى يص
98/1		فإذا مات دخل الجنة
781/4	ت فإن الشيطان ثالثهما	فارقني جبريل عليه السلام وانقطعت عني الأصوار
0 · /1	ت	فارقني جبريل عليه السلام وانقطعت عني الأصوار
91/1	معاوية	فإن قومي أقوام مسرولة والتربيون أقوام التباين
97/1		فإنها من أستر ثيابكم
1/17		فقد أخطأ
1/487	أبو ذر	فلا يمسح الحصى
14/1		فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه
٧٦/١		فليتبوأ مقعده
٣٤/١	أبو هريرة	فليستعذ بالله ولينته
90/1		فما نزلت أية أعظم منها
720/1		فمن استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء
97/1	أم هانيء بنت أبي طالب	قدم رسول الله ﷺ قدومه وله أربع غدائر
٥٣ - /٣		قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة
99/1		كاسيات عاريات مائلات مميلات

000 —	فهرس الأحاديث
99/1	كاسيات في الدنيا عاريات في الآخرة
9 · /1	كان ﷺ إذا اشتكى يقرأ على نفسه
1 · · /1	كان إذا مشى تقلع
1 · · /1	كان إذا مشى مشيا مجتمعا
90/1	كان الذي يتولى قبض نفسه ذو الجلال والإكرام
٧٨/١	كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن عائشة
90/1	كان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى استشهد
718/1	كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب
1 · · /1	كأنما ينحط من صبب
٤٣٠/١	كتب الله له بعدد من مات
10. /8	کل ذات رحم
£ 1 V / E	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولا مائة شرط بريرة
۹ /۳	كل قرض جر منفعة فهو الربا
۲٦٠/١	الكلام في المسجد بغير ذكر الله
117/1	كيوم ولدته أمه
٥٣/١	لئن قدر الله على ليعذبني
1 · A / 1	لا أبرح أغوي عبادك مادامت أرواحهم في أجسادهم
٥٣/١	لا أحصي ثناء عليك
1 - 1 / 1	لا أزال أغفر لهم ما استغفروني
V9/1	لا تزوج المرأة إلا بولي أبو موسى
٣٨٩/١	لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ابن عمر
٤٨٢/٤	لا دية لك

رس الحديث	نه	700
10. /٢		لا ضور ولا ضوار
۲/ ۲ . ٤		لا ضرر ولا ضرار
٥٣ . /٣		لا ضرر ولا ضرار
08./٣		لا ضرر ولا ضرار
1 . 9 / 8		لا ضور ولا ضوار
۳۸۳/۱		لا فضل لأحد على أحد إلا بعلم ودين
071/4		لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
٥٣٤/٣		لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه
Y 1 A / 1	عبد الله بن عمرو	لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه على ما جئت به
240/4		لا يبطل حق امرىء مسلم وإن قدم
451	طاوس	لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يرجع فيها إلا الوالد
3/ 570		لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يرجع فيها إلا الوالد
٤٣٤ /٣		لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس
99/1		لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها
90/1		لا يدخلها ساحر ولا ساحرة أربعين ليلة
V9/Y	أبو هريرة	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
70./٣		لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه
Y 1 A / T		لا يغلق الرهن
٧٥/١	الدردا	
718/1		لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا
190/1		لا يواظب عليها إلا صديق أو عابد
98/1		لا يواظب عليها إلا صديق أو عابد

000	4- 4	فهرس الأحاديث
بن اليمان ٢٩٩/٤	الله بعذاب من عنده حذيفة	لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن أن يعمكم
140/1	ستوشمة	لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والم
145/1	1	لعن الله الواصلة والمستوصلة
140/1		لعن الله الواصلة والمستوصلة
1/7/1		لعن الله الواصلة
YYY / 1	أم الصبيان	لم تضره
1/770	عطاء	لم رددته
9 8 / 1		لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت
190/1		اللهم اغفر لي وارحمني واسترني
V £ / 1	ابن عباس	اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
VA / 1		اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل
287/4		لو أجدها شأنك بها
011/2		لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا
V £ / \		لو شئت لا وقــرت سبــعين بعيرا من تــفــ
£77 / £	ال قوم	لو يعط الناس بدعواهم لادعى رجال الأمو
٤٨٤/٣		لو يعطى الناس بدعواهم
7/ 7 77 , 77 7		لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الرجال
1VV /٣ .	ال	لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أمو
077/1.	جابر بن عبد الله	ليس من البر الصيام في السفر
٥٣٢ /٣		المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص
077/٣		المؤمنون كرجل واحد
٥٣٨/٣		ما أخذوا من تمرنا هذا شيئا

فهرس الحديث	001
۲۳۳/۱	ما أديكتم فصلوا وما فاتكم فأتموا
1/770	أما الذي يعطي من سعة أنس
٤٧/٣	ما أنزل الله علي في الخمر إلا هذه الأية
111/1	ما خلف أحد عند أهله أفضل
١١٨٢٥	ما طعامكم؟
90/1	ما قرأت أية الكرسي في دار إلا هجرتها الشياطين ثلاثين يوما
عمر ٤/ ٣٩٧	ما هذا التعمق في الدين، فلا وربك ما قاءها حتى شربها (أثر)
000/1	المتطوع أمير نفسه
٥٣٤/٣	مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم
٦٩/٣	مثل بمثل سواء بسواء يدا بيد
071/1	المسلم أخو المسلم لا يظلمه
077 , 077 /7	المسلم أخو المسلم لا يظلمه
٥٢ . /٣	المسلمون تتكافأ دماءهم
٥٣٣/٣	المسلمون تتكافأ دماؤهم
٤	مطل الغنى ظلم أبو هريرة
197/8	مطل الغنى ظلم
YAV /T	مطل الغنى ظلم
٣٨٨/٤	المقسطون على منابر من نور
17/5	المقسطون على منابر من نور يوم القيامة
7/ 753	من أبغض عالما فقد أبغضني
27 77	من أبغض عالما فقد أبغضني
477/5	من أتى عرافا فسأله عن شيء لم تقبل صلاته أربعين يوما صفية

009	فهرس الأحاديث —
117/1	من أتى هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق رجع
0.7/5	من احتقر صاحب علم فهو منافق ملعون في الدنيا والآخرة ابن عمر
419/1	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها
٥٢٢/٣	من أذل عنده مؤمن ولم ينصره
٥٠٦/٤	من آذى طالب علم لعنته الملائكة ولقي الله تعالى وهو عليه غضبان
270/4	من آذى فقيها فقد آذى الله
0.7/8	من آذى فقيها فقد آذى رسول الله ﷺ ابن عباس
0.7/8	من آذی ولیا فقد آذنته بالحرب
V0/1	من أراد علم الأولين والآخرين فليؤثر القرأن ابن مسعود
011/1	من أعان طالب العلم ولو بلقمة
٤٣٤ /٣	من اغتصب شبرا من الأرض
٣٢١/٣	من اقتطع من طريق المسلمين أو أفنيتهم شبرا من الارض
*	من إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف عائشة
198/4	من أنظر معسرا أو وضعه
7/757	من ترك مالا أو حـقـا فلورثتـه
01/1	من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا
777 /7	من حالت شفاعته في حد من حدود الله
117/1	من حج هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق
117/1	من حج هذا البيت
077/1	من سأل وله أربعون درهما فقد ألحق
078/1	من سأل وله أو فيه أبو سعيد الخدري
1/173	من شهد الجنازة حتى تدفن

ــ فهرس الحديث	-70
110/1	من صام يوما من رمضان بإنصات وسكوت ابن عمر
٥٠٦/٤	من عظم العالم فإنما يعظم الله ورسوله
٤٦٤/٣	من عظم العالم فكأنما يعظم الله
27.373	من عظم العالم فكأنما يعظم الله ورسوله
017/8	من فرق بین زوجة وزوجها
V { / \	من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار
118/1	من قال دبر كل صلاة استغر الله وأتوب إليه
1/57	من قال في القرآن برأيه
V7/1	من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار
90/1	من قرأ أية الكرسي دبر كل صلاة أدخله الله الجنة
9/1	من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة
97/1	من قرأ أية الكرسي دبر كل فريضة
9 8 / 1	من قرأ حين يصبح أية الكرسي وآيتين من حم التنزيل
90/1	من قرأها إذا خرج من منزله كان في أمن الله حتى يعود إلى بيته
90/1	من قرأها إذا نام كان في أمن الله حتى يستيقظ
90/1	من قرأها دبر كل صلاة مكتوبة
1.4/1	من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار
1/ 973	من مر على المقابر وقرأ
0 2 0 / 4	من والى بغير إذن مواليه فعليه لعند الله
YVY / 1	من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمني
٣٠٥/٣	مهيم
45 × / 5	نشهد أنه شربها (أثر) عمر

170		فهرس الأحاديث
19/1		نعم؛ فإنه لو سبق القدر شيء لسبقته العين
۲ . ٤ /٣		نهي وَلِيَالِيَّةٍ عن الذهب بالذهب
7 · ٤ /٣	أبو بكر	نهى ﷺ عن الفضة بالفضة (أثر)
080/1		هو أخنع الأسماء عند الله
1.7/1	أبي طالب	وأبلج يستسقي الغمام بوجهه
۲ ۷ 7 / 1		وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان
٣٨٥/٣	ن عباس وعائشة	والبكر تستأذن في نفسها ابر
17./1		وأما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول
1771		وأما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله
91/1	عائشة	وأمسح بيده رجاء لبركتها (أثر)
1 - 1 / 1		وإن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون
٤ - ٤ /٢	لاه أبو هريرة	وإن المرأة كالضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعام
717/8		وإن ظلم لم يظلم
۲۳. /۳		وإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء
717/1		وإنما لكل امرئ ما نوى
1 . ٤ /٣	لمة في دم ولا مال	وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطالبني بمظا
ov/1	ن عبد الله	وأورسلت إلى الخلق كافة جابر بر
٤٥/١	ه بن عمر	وحسابهم على الله تعالى عبد الل
9 × / 1		وحصنوا بها نساءكم
0./1		وسمعت كلام ربي
1.4/1		وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني
718/1		وللخازن مثل ذلك

. فهرس الحديث		770
117/1		ولم يرفث ولم يفسق غفر الله له
٣١٤/١		وما أنفقت من كسبه من غير أمره
٤٧٣/٤		وما شهدنا لما علمنا
01/1	أئس	ومن آتاني يمشي أتيته هرولة
۲۷٦/۱		ومن أحيا يسار المسجد فله أجران
T07/7	سلمة	يا بن الأكوع ألا تبايع
1.9/1		يا رب إني أذنبت ذنبا فاغفر لي
90/1		يا علي علمها لولدك وأهلك وجيرانك
٣٤/١	أبو هريرة	يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا؟
1/5.7		يأتي في آخر الزمان ناس من أمتي
٤١٧/٤	عبد الله بن مسعود	يبدؤون بأعمالهم قبل أهوائهم
٧٨/٢	ابن عباس	اليتيمة تستأمرن في نفسها
V9/1		يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب
٤٣١/٢	ابن عباس	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
0. 8/7	أبو هريرة	اليد العليا خير من اليد السفلي
١/ ٠ ٢٤		يزوج كل رجل من الجنة أربعة ألاف بكر
414/8		يسروا ولا تعسروا
٤١١/٤		يسروا ولا تعمسروا
T0 { / Y	الخطاب	يضيقون على الناس (أثر) عمر بن
198/4		يظله الله في ظل عرشه
4	عمران بن حصين	يعطى أحدكم أخاه كما يع العجل لا دية له
1 - 1 / 1	باب	يمشيان في الأرض كما يمشي أحدكم في الض
01/1		ينزل ربنا إلى سماء الدنيا





و والصفحة	الجز	البيت
11/٣	فلا يصح بعت ذا إن جاء فــلاح	لا يقبل التعليق بـــيع ونــــكاح
V 1/1	عمومه فاطلب لما قد لخصــــوا	وكل شيء هالك قد خصـــصوا
747/5	من غير فهم لما في كتبهم وضعوا	إذ كم مزيف صحت مداركــــه
٥٨/١	لأزل في العقل وهو قاطـــــع	إذ يستحيل أزليي تسابع
٤٢٢/٤	یکون به عندي صحیحا وممرضا	إذا ان لي قول فلم أدر وجهــــه
149/8	بك كمالك تكون مطلقا	إذا ضمان ذاك قـــر تعلــقا
3/ ۸77	فإن القول ما قالـــت حـــذم	إذا قالت حذام فصدقوهــــــا
۱٦٨/٤	فإن القـــول ما قالت جــــذام	إذا قالت حذام فصدقوها
141/4	وفي غيره لا شيء بالموت يحصل	إذا لم يؤثر في الصداق كـــمحرم
1. 8/1	فهو لدى أصحابه محــفود	أزج أقرن تحفه الرفـقة بائتــــمار
٤ / ٢ / ٤	وما حالتي إذ ما الخـلاف تقـرضا	أشر لي بوجه الحكم فيما أريــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£ Y Y / £	كما قبل قصرنا ولات به أضاءت	أغرت به النعم رضاء بطاحهـــــا
7./1	وقوله :وقد وفيت في الكلام عهدي	أقدم لتعلم من كلام الله تعـــالى
٤٢٢/٤	وكل قمر زانه وبه ارتضى	أقر له بالفضل كل معاـــــــي
001/4	مع حظـه قصـدا فـلا امتنـاعا	إلا إذا أخرجه مشاع
107/8	ما لم يكن في الحال عند المدع	إلا بما عد مسن السسرع
۲0.	أو مكث عام إثر التعـــريــس	إلا مع الوصـــول للتــعنيس
7 8 1 / 7	أو مكـــث عــــام إثـــر التعريس	إلا مع الوصول للتعنيـــــس
7 A E / E	أو ممكث عمام من المتعريس	إلا مع الوصول للتعـــــيش

2/177

90/4

وذا كتحليف لعدل ما كذب

فولدا الحيق والبحق قيد حتم

أو خرمــت أصلا من الشرع ففي

أو من بـحريـتها زان علــــم

فهـــرس الشعـــر 077 أو مسن لسه السفضل ألف 27/43 فذاك بالمشهور عندهم عرف YAT / E أو يلزم المطلوب أن يقــــــر ثم يــــؤدي ما بــه أقـرا أوصيك يا أخى بستقوى الله 744 /8 والإعراض عن الجاهلين 4.0/ من المقر البدء والخستام بشرط أن يستوعب الكلاميا 1 AT / E بعد يمينه وإن تجنب تعيينا أو عين والحلف أبا لطالب من يده في الحال ١٣/ ٣٨٩ ، ٥٩٠ بل التحيل لأخذ المالي 3/ 577 نقلا لأئمة ذا وفي كتبهم جمعوا بينت أمرهم بالنص متثلا 17/4 إذا اضطرار وخلاف علما تبيح محظورا ضرورة كما 2/473 وجاوزت حيث النجم تحمدت مارده ترسل أيامية أنا لست بمقصر 01/1 مـــتيـــع تـــــعلــــق الإرادة تعــــــــلق لــــــــقدرة 74/7 ودعه على رغم أنف يموت تخافل عمن كواه الحسيد تسلزمه مع اليمسين الحسق ٣/ ٥٨٩، ٥٩٠ تلــــزمه بــينة تحــــف كيـــف أتــى من مائع أو جامد 9/4 ثــم الربا في كل بـيع فـاسـد 197/4 إلا بقــول مـن له بها بـصر ثم الـــعيوب كــلها لا تـعتبر 177/4 إلا بقــول من له مـن بصـر ثم الـــعيوب كــلها لا تعتبر

ثم لها الخيار في حرف وفي إمساكها من الصداق فاعرف ٢/ ٣٨٥ ثم لها الخيار في صرف وفي إمساكها من الصداق فاعرف ٢٩٠/٢ ثم يطلقها فحكم الشيرع أن لا يعود حكم ذاك المخلع ٢٩٠/٢ جازلت بالحق السوي فجدلته فاعذر سواك والمجادلة انبذ ١٧٣/٤

جمعت رفوضي الخلق للحق بعدما

جمعت رفوضي الفقه والفقه شاهده ۲۳/۶

•		8 1V
7 2 7 7 2	لمالك والـــمنع لابــن الـقاســم	جـواز فـعله بأمــــــر لازم
٣٢٤/٣	مكن باليمين من قيامه	حتى رأى الـــفراغ من إتمامه
178 /8	يـــــنق لا يتـــم بالنفــــوذ	حكم قنضاة النوقست بالشذوذ
1 - 8 / 1	كلا ولـم تــزر به مــن صــعلة	الخلق منه لم يسعبه تسجلة
3\ 477	يكفيك منه لهيب النار في كبده	دع الحسود وما يلقاك من حسده
09.60,	وجاء في ابـن سلمــون العـــالم ٣ / ٨٩	ذكر ذا ميارة ابن عاصم
110/7	زوج بـــلا شــــرط وكـــن مــتبعة	وإن تـكن مـحتاجــة للــــنفقـة
٤٧٦/٣	ومعناه إن سألت قد قيل من قبل	رأيـــت ســـؤالا من أديــب ســـر
۲۹۳/٤	شـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	سارت مشرقة وسرت مغربــــــا
٤٦٦/٣	بهرك يا سنبير شيخ ذوي الفضل	سألتك لما أن رأيتك مفردا
3/773	يحاول عفوًا ما يجيه ما مضى	سلام على طول الليال مجــــد
3/773	يروح ويغدو في الليالي يعاهده	سلام على عز الكواكب والحصى
٤١٤ /٢	إلا بعلم المال أو يسر الأب	عملى أب أو مال الابن وأبي
018/8	وما على إذا لم تفهم البقرة	علـــى تحتــها المعاني من معادنهــــا
٤٢٣/٤	وقد حزت قصب السبق ما أتت فائدة	على نفسك أربع إن كعبك قد على
٤٦٦/٣	وبيع لشخص مسلم غر بالجهل	عن الكـم في حر سباه مـجوسي
3\ 477	بدفعيه وهيو بلذاك علما	عن نفسه ولو مـصيبـا مـسلمـــا
707/8	ولي الدنيا عملى أثمره	فإذا ولى أبو دلــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٢٣/٤	تخافيه إذ ما نـورها لاح فائدة	فأصبحت شمسا والقضاء كواكب
٧٢/١	وهو على مذهــــبنا المحـمود	فالجوهر الفرد المشهيد الوسم
٤/٣/٤	على عرشه فانقاد برجوه حاسده	فالحمق أولاه بأخمراه واسمتوى

فهـــرس الشعـــر

T00/Y مجلسه إذ حمته عين الرضا 475/4 فلا قيام فيه للمبتاع 79/4 فذاك مكره هيلا تسوان 79/4 فهل أن قد خالف القواعدا 001/4 في قسمة فمنعه منها اشتهر 7./1 قبل وجسود ممكن يا معتلى 2/ ۷۳۳ 217/2 وقولك في الفتوى وفي الحكم مرتضى 791/8 ولا كــل الـفواطم كالبــتول YAW / E للحكم في ذلك مبينان 2/7/8 ومن علمه تجنى العلوم وتقتضى 2/7/4 وقابله بالإمضاء يا صاحب الفضل 277/2 وهيجه شوقسي إليه تمخضا 277/4 أو الغمرم من ثان يكمون أو الآل 2/17 وهل لضياء الشمس في الصبح منكر TV . / { وينكر الفم طعم الماء من سقم 791/7 مورد فرق بين وعد والتزام ٤٩٣/٣ يمنع أن ترى لغيير الله 041/4 يمنسع أن تسرى لسغير اللسه 97/2 فإن قـــــلت غـير ذا به فتــكل 79. /7 بالعسود في ذا ظاهر البطلان

فالحكم منعه القيام بانقضا ف_إن بيع بلا نزا فإن تــشاغـل بـيع ثـان فإن يطل فالأول أعلم فاسدا فإن يكن مشاركا من قد حسجر فـــــأول دلالـــته فـــــى الأزل ففى المعاوضة الاسترعاء على يصف فكل كلام غير قولك ساقـــط فما كل الوقود كنار موسيي فمالك عينه به قيين فمن فهمه الأفهام تزداد كثـــرة فهاك جسوابا من قبيلي ولا تلم فهذا صريح خالص في جوارحي فهل يضمنان الآن الحر كلاهما فهل ينكر الصبح الشهير إذا بـــــدا قد تنكر العين ضوء الشمس مد رمد قرائن الأحوال أو مرن السكلام القرض والضمان رفق الجاه القرض والمضمان رفق الحاه قلت جوابا صحيحا وافق الحق فاعلم قلت وفتوي الناصر اللقانــــــــ

كجاهل غصب اشترى غير عالم كذا معاوضة ربيع الحيبس كذاك الذي يجري من البيع صفقة كــذلك الــقسم عــلى الــصغار كفاسد مهر أو بالإجماع والذي كلف من يطلبه التعيين____ا لا تعجبن لوضيع سب ذا كــرم لا يمسنع القسيام بعد أن بسقى لأنه قسمان بالشبات لقد كثرت وعاة العلم حتيي للأربع الأدلعة العدوث لله درك في حكم حكمت به لم تبق في فتواك قوله قائــــل لم يدع من مضى للذي قد غبر لمفردات ولرمسندات به تعلق الصلاح في القدم متى بيع حر ثم عز وجود مثلهما تبصرة الفرحون مدلول إنشاء فرضا مستخرق إعطاءه الحكم فلا فه___ س الشعــــر OVY 17/1 وهي حكاية وأنشائسية والمسندات قسمة مرضية وإن أبا وقال لست أحسلف 7A7/8 بطل حقه وذلك الأعسرف Yo. / نها مر دودة الأفعال وإن تكن ظاهرة الإهمال Y & A / E فإنها مردودة الأفيعال وإن تكن ظاهرة الإهمـــال 7 E A / Y فإنها مردودة الأفعال وإن تكن ظاهرة الإهمال V7/4 فلم يختلف اثنان فالخطر وإن كان مغصوبا بعينه لم يفت ولم يحك تضعيفا لديه تشاهده 3/ 473 وإن لاح قول لم يشهر قائله EAE/4 رام على ما قاله كل حازم وإن لم يكن في المال حل فإنه ٤٨٤/٣ حرام على ما قاله كــل حـازم وإن لم يكن في المال حل فإنه V7//T حرام على ما قاله كـــل حازم وإن لم يكن في المال حل فإنــه TA1/8 في غرمه لما به قد أتسلفا وإن مضى الحكم فلا واختلا 79/4 منع وإن يكره فقول ابن قاسم وإن يك أحل المال فاعلم محرما 475/4 فالمشترى يخصم ما استطاعا وإن يكن حين الخصام باعا 74V/E ذاك وفاقا عند من يحرر وإن يكن منتصبا فالنظرر EV7/4 يقر بقصر فقدد تبرع من قل وانشرى القريض سينير شهرة 09.1 زمه بينــــة تنفـــي التـــهــــم وانعكست قضية في المتهم 791/7 من بعسد زوج للذي تخلى وبالشلاث لا تحسل إلا 401/7 من بعد زوج للذي تخليي ويالث لا تحلل إلا 01/1 من قاب قوسين لم تدرك ولم ترم ويت ترقى إلى أن نلت منزلة

بالعيب لا ترب فافهم النصوص

به مستعينا نابذا من يباعــده

وبعد شهر المدواب بالخموص

وبعد فكن بالله يا حب لائلذا

VV1/T

274 /8

فهـــرس الشعـــر

977/2 لغير بالغ وحقم اقتضا وترجأ اليمين حقتا للقضا 09. / يستحق من يد الغصاب وتسلب اليمين عنن أرباب 14. /8 إن أعروز الحور لعذرباد وتكتفى بصحة الإشهاد 07/4 حيث يقل عنه قدر الدين وحائز فيه منزيد السعين 1 77 عليه دين ليكن أهمله وحاضر لقسم متروك له T00/Y ولم يغير ما رأى من حاله وحاضر لواهب مين ماليه 27/4 بالخلف رعيا لاشتهار القائل وحيث في بعض من المسائــل 27/4 بالخلف رعيا لاشتهار القائل وحيث في بعض من المسائل £ 17 / E فسلازم له الكراء أجمع وحيث مكتر لعذر يرجـــع 2/7/4 شراه ول شيء يكون مع الجهل ودية عمد تلزم العالم الذي 287/2 حياه يذارب السوري وله ضي وذاك هو القصرى نجل محمد 7 / FAY مين فرق شك إلى يقين وذو احتياط في أمور الديـــن 2/473 ترى بها ما ترى فاحفظه وقيت مسانده وراجع إذا شئت تسبصرة TA1/ & ما الحكم لم يمض وإن لم يعتذر وراجع عنها قبوله اعتــــبر 2 / 273 إذا لم يشهر عندك القول رافده ورجح بأقوال البحور خلافهم EAE / 4 فخذ واستبح لا تخش لومة لائم وسوعه الزهري وابن مزينهم 09. /4 شهادة منه عليه قد تجب وشاهد الزور عليه إن طلب ٤ / ٣٣٤ من أجل ذاك الأم لا قلف لها وشروط دعوى المدعى أن تشبها £ 44 / £ تكون منع الكون والكون حامده وصل إلهي ثم سلم على الذي 727 / 2 من غير حجر فيه خلف علما وظاهر السفه جاز الحلم___ا 277 /4 بعد وبيع ثالث ضر بالأهل وعز لدار المسلمين رجوعه

207 /8 يبيح أن يقتل ما تحملا وعلمه بصدق غير العـــدل لا وغائب يسبلغه ما علمه 071/ وقام بعد مدة لا شيء له 112/4 وقام بعد مدة لا شيء له وبالمبيع بائع لم أقر 071 / 4 وغير من في عـقده البيع حضر 01/1 تعصلق العصلم فيا لتصعقل وفى الإرادة التعلق يسلى ٤٨٦ /٤ وفي البلدة الفراء فاس وربنا ويقيى أهلها من كل داء تفضلا 149/8 غيرك تفصيل عليه يسلك وفي التخاصم على ما يملك TVA / T إن علم الإكراه علما متضح وفى المعاوضات الاسترعا يصح عقد وقبله وبعده وقع وفي المعاوضات الاسترعاء مع Y \ POY , NFY YAV /Y إن علم الإكراه علما متضح وفي المعاوضات الاسترعاء يصح 071/ إمضائه البيع أو الفسخ اقتفى وقام بالفــور فذا التــخيير في 277 /8 على الأورع المرجوع على توارده وقدم إذا خاولت الأعلم ذا التقى ٤٨٤/٣ وما باعه فاترك وبالعلم زاحم وقيل استبح ما نال بالإرث والعطا YO . /T إن هـــي حـالة المحيض تبلغ وقيل بل أفعالها تسسوغ Y & A / Y إن هي حالة المحيض تبلغ وقيل بل أفعالها تسيوغ إن هي حالة المحيض تبلغ Y & A / E وقيل بل أفعالها تسيوغ V7/4 وما ابتاعه فاترك وبالعلم زاحم وقيل: استبح بما نال بالإرث والعطا V7/4 بغير محاباة على رأي عالم وقيل: مباح أن يسعامل بقيمة 90/4 فليس مع هذا يكون النسب وكل حد ما سواه يجسب 09. /4 بلا يمين أخذه عند النصوص وكل ما استحق من يد اللصوص

۰۷۰ —		فهــــرس الشعــــر
VY/1	وما انتهـــــى لمنــع حـــد القـــــم	وكل ما ألـف فــــهو الجــسم
۳۸۰/۲	زوجــته من الـــثياب والحــــلي	وكل ما يرســـله الــزوج إلــــى
٤١٤/٤	زوجتــه مـن الثيــاب والحلـــى	وكل ما يرسـله الزوج إلــــــى
٤١٩/٤	زوجتـــه من الثيــاب والحـــلى	وكل ما يرسله الزوج إلــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲۱۰/٤	فينشأ الهلاك عما فعله	وكل من فعل ما يـجوز لـــــه
1/4/1	خيلاف يحدث مهره فيكمل	وكل نكاح فاسـد عقده علــــــى
1773	وبعــد فبالفتــوي بليت وبالقضا	وكنت لنا ضوءا بك الناس تهتدي
3 / ۱۳۲	بلا آلة من مــوجبــات الفــرار	وكون الفتى يـوم الـلـقاء مــبارزا
٤٧٦/٣	لعمد أو المطلوب في خطأ القتل	وكيف يكون الغـرم هل هو دية
۲۷٦/۳	للعين في الكالثي والميراث	ولا بإعــــطاء مــن الـــوارث
3 / 462	فحسبك ما قد قيل فيه فسلم	ولا تجعل الإنكار حظك يا أخــــي
٤ / ٣٢ ٤	وخفه يربك الحق سهلا مراشده	ولا تخـش خ أحـكامه لـومة لاثم
745/5	فإن جواب الحسود السكت	ولا تــصغ يـومـا إلى قـولــــــه
٤٢٣/٤	وسل لي رضا وادأب تعـاهده	ولا تنــس من صـالح ترتـجيه لي
٤ / ٣٣٢	كمما نحمي شميوخنا إليمه	ولا يـــجــوز ردهــــا إلــيــــه
۲۷٥/۳	وإن تراضيـــا وجبـر ألـترما	ولا يجــوز نــقض صـلح أبـرما
۲۷٦ /٣	وإن تراضيــا وجبــرا ألــــزما	ولا يجوز نـقض صلـح أبــرما
٤٢٢ /٤	ومن لم يجد ماء بها التراب عوضا	ولست لذا أهــــلا ولا لي مــهـــر
107 /8	فيما يكـــون من دعـــاوى المال	ولليمـــــين أيمــــا إعمــــال
YTV /8	إن يك لا لقاطع قد رجعا	ولم يضمن ذو اجتهاد ضيعــــا
٤٦٦/٣	على أنه عد لسلم أجهل	ولما شــرى حر الغـــنــمة باعه

، الشعــــر	فهـــرسو	٥٧٦
79./ 8	إذا احتـــاج النهـــار إلـــى دليل	وليس يصح في الأفهام شــيء
٥٢٨/٣	إذا احتاج النهار إلى دليل	وليس يـصح في الأفـهام شيء
11 /1	فحـــادث هــــذا هو المـــوقوع	وما الحارث لــه الرجـــوع
197 /	يقــدح فـــي مــروءة الإنسان	وما أبيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£0V/{	يقـــــدح فــي مروءة الإنسان	وما أبيح وهو في العيــــــــان
۲۲ /۳	من عـــادة أو غيـــرها موافقة	وما عليه لليوري موافقة
٤٠٣ / ٤	من عادة أو غــــيرها موافــقة	وما عليه للورى موافقـــــة
3/ 7.7	مـــن عادة أو غيـــرها موافقة	وما عليه لـــلورى مــوافقـــــــــة
071/8	وإن نفسى فالنفسي للعلم منفا	ومثبت لغـــيره ذاك اكتفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٢٠ /٤	عنها على البنات يبدي الحلفا	ومثبت لنفـــــه ومن نفـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣٨٥ /٢	من مهرها الحلف عليه عليه قد وجب	ومدعــي إرســاله كي يحــتسب
174/1	من مهـــرها الحلــف عليـه قد وجب	ومدعــي إرســاله كي يـحتسـب
7/ 7/7	شاهده العرف بلا ارتياب	ومدعــي الإرســال للـــــــواب
٧٦ /٣	فخذ واستبح لا تخشى لــوحة لائم	ومسوغة الأزهري وابن من ينسج
٧ / ٤	لف عنده سوى إن ظلما	ومكـــتر لذاك لا يــــضــمن ما
TV0 / E	نهــج القمـــار بعد إتمام الحــج	ومن ألد في الخصام وانتهـــــج
٣٢٤/٣	لم يقـــم من حينـــه ما ظهــــر	ومن رأی بنـــــيان ما فيه ضــرر
۲۸۳/٤	ولم يحقـــق عنـد ذلك الـــعددا	ومن لطالب بحق شهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
79. / 7	بولد منها له ويسمرتجع	ومن يطلق زوجة وتختلــــــع
٢ / ١٤	لــه الرجـــوع بالذي قد أنــفقا	ومنفق عـــلى صغير مـطلقــــــا

٧٦ /٣	إذا فـــوت المغصـوب ليس بقائم	وهذا الخلاف كله عن جميعهم
٧/٤	وإن يكــــن من ليـــس بالمأمــــون	وهــو مـــصدق مع اليــمين
٣٥١/٢	وحكمها ينقذ للذي تخلــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وهي لحر منستهى الطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
117 /1	فما عـــليك حـــرج أو زلتـــه	ووسخ الأظـفار إن تركــــته
۲۲ / ۲۲ غ	ويا رافع الإشكال عن كل مشكل	ويا فاتح الأقفال في مذهب الهدى
۲۳۱ /۳	بعد اليمين أنه ما تسركه	ويقـــــتضي من ذاك حقا مــــلكه
7.1 /2	وصيـــة عند انتفــــاء من مــــنه	ويقسم القاضي على المحجور مع
٤١٨ / ٤	أنت الذي الذي أنست الذي	يا أيها القصرى مالك مشبـــــه
3 / 177	أنت الذي أنت الذي أنت الذي	يا أيها القصرى مالك مشبهـــه
7.0/7	من غير إشهاد على المختـــــار	يشهد الشاهد بالإقــــــرار
TV / E	قطعــــا بكـــل ما به يختـصم	ينفذ الحكم عليه الحكـــــــم





		·

فهرس الفرق والمذاهب

أبناء يج ٢/ ٣٩٧ أبناء يحم ٤/ ٣٩٧ الآسانيك٣/ ٨٨٥ أصحاب مالك ١٠٥/٢، ٢/٥٠١ أهل أجمين٤/ ٣٩٧ أهل أعبيدال ٢٩٧/٤ أهل البادية ١٢٥/١، ٤٥٩، ١/١٢٥ أهل البوادي ٢٤٥/ ٢٤٥ أهل الذمة ٤/ ٣٨٩ أهل السيفر٤/ ٣٩٧ أهل العراق٤/ ٥٧٤ أهل المدينة ٣/ ٢٣٠، ٤/ ٧٥، ٢٧٦ أهل الوزيعة ٣/ ١٩ أهل برد ٤/ ٣٩٧ أهل بوة ٤/ ٣٩٧ أهل رخو ٤/ ٣٩٧ أهل قرطبة ٤/ ٣٩ أهل محم ٤/ ٣٩٧ أهل مصر ٤/٧٧٤ أهل مكة ٤/٥/٤، ٢٧٦ أهل نبير ٤/ ٣٩٧

٥٨٢ ----- فهرس الفرق والمذاهب

أهل ياحم ٢٩٧/٤

البغداديون٧ ١٢٨

الشافعية ١/ ٣٤٤ / ١ / ٢٧٥ ، ٤/ ٤٤ ، ٤٥ ، ٢/ ٣٤٤

الصابئيات ٢/ ١٢٢

العرب ٢/٢٥، ٤٠، ١٥٩، ٢١١، ٦٩/٤،

عرب إفريقية ٤/ ٥١

المالكية ٢/ ٩٨٩، ٢/ ١٣٣١، ٩٣٣

المجوسيات ٢/ ١٢٢

المجوسية ٢/ ١٢١، ١٢٢، ١٢٣

المدنيون ١/ ٤٤٦

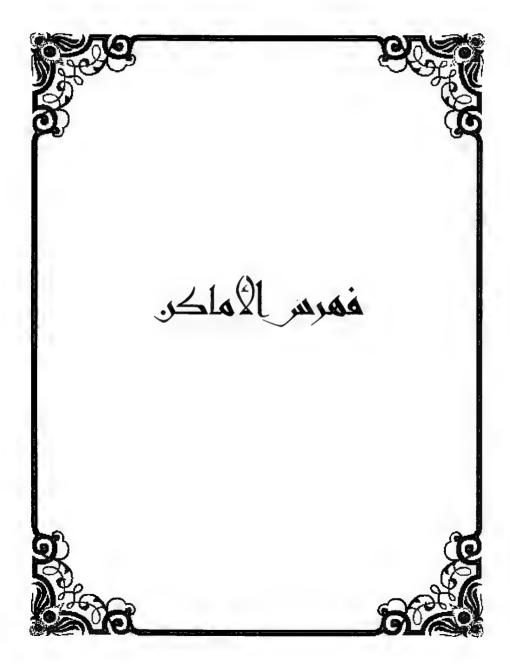
المسلمون٣/ ٩٧٤

المصريون ٢/ ٢٦٣ ، ١٤ / ٦٨ ، ٤٣٤ / ٤٣٤

المغربيون ١/ ٣١٢

المهاجرون ۲۱۸/٤

النحاسبون٤/ ٤٣٨





فهرس الأماكن مهم

فهرس الأماكن

```
أتوات ١٧٨/٣
                        أديلب ٣/٥٢٧ ٣
                         أسكر ٥٨٥/٣
                    الإسكندرية ٢٠٤/٣
إفريقية ٤٠٤ / ٢ / ١٦٨، ٢ / ٧٤ ع ١٥٥/
                         باعتة٥٧٥ ٣
                          سار ۱۸۷/۳
                         ىنارىة ٢ / ١ / ٢
                     ست المقدس ١/٤٩
                    الحجر الأسود١/٩٢
                        الحدسة ٢٥٦/٢
         خراسان۱٦٨/٢، ٣٧٨، ٢، ٣٨٠
  دار الهجرة ٣٩٣/ ٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٩
                         درغة ۱۷۸/۳
                   الديار المصرية ٢٢/١/
                    الركن اليماني١/٩٢
              سجلماسة ١/١٧٨٤ على
                         سقرى٥٧٥/٣
```

السو دان۱۷۸ ۲ ، ۲ - ۲ / ۳ ، ۲ / ۳ ، ۱۷ / ۳ ، ۷۷۶ / ۳ ،

£ / £ V V · E / T E سك ١/٤١٤، ٥٠١/٣ الشام ۱۹۳۳/۳، ۲/۶۳۹ ، ۹۰/۳ طرابلس ٤/٤٧٧ ع طبة ٤/٤٧٧ العراق٥٧٤/٤ عىتاك ٥٧٥/٣ غرناطة١٥١٧م قرطبة ٢٦٤/٣،٩٤٦/٤ قفصة ٩٧ ٤ المسجد الأقصى ١/٤٩ مصر ۲/۲۷۷ ، ۳۹۷ / ۱۷۸ مصر المغرب٩٠ ٢/٣ مكة ٤٤/١،١/١٠٤،١/١٤، ٢٤٣٩،٢/٣٤٣ ، ٢٧١٥ مكة علكة سيك١٢٤/١

النوبة ٤/٤



فهرس الكتب

الجزء والصفحة

الموضوع

```
الإحياء٣/ ٥٨٥
                                          الترغيب والترهيب١ / ١٠٩
                                                 ابن عرفة ٢ / ١٨٢
                             اختصار الإحياء ١/ ٣٦٥، ٣/ ٤،٧١/ ٥
                                                    الاتقان ١ / ٨٠
                                الاستغناء٤/ ٥٨٠،٣ / ٢٠٣٩ / ٢٥٠
                                                    الأبي ١ / ٢٢٤
                                         الأجوية ٢ / ١٠٤، ٤ / ١٢٢
الأجـــوبة الناصـــرية ١ / ٥٦٠، ١٤٣،١٤٣،١٤٣، ٢٥٨، ٤٥٣، ٢٢٨، ١٤٣، ١٤٢، ٥٦٤،
                           الأخضري / ١٥١ / ١٥١
                                                   الألغاز / ١٦٥
                                                   الأموال ١/ ٣٩٩
                              الإحكام في تمييز الفتاوي والأحكام٢ / ٣٤٣
                                الإحياء / ٢٥٦، ٢٥٤ / ٢٦٨، ١٨٤
                                             الارشادا / ٤٩٩، ٥٣٥
                                               الإضاءة ١ / ٣٩٥،٧٢
                                                 الإكمال ٢ / ٢٨،٥
                                                   الرهان٤ / ٤٤٣
                                           البناني ٢ / ٢١٤،١٥ / ٢٣١، ٢٣١
         البيان ٤ / ١،٥١٨ / ٢،٤٩٠،٢٣ / ٢٢٢،٢٩، ٣٦، ١٢،١٠٥
```

```
. 77, 777, 777, 877, 377, 787, . 7, 17, 3
                                          ۸۸۱،۱۱۲،
                                               1 . 7 . 7 VY . 0 VY
  البيان والتحصيل ٢ / ٨٢،٧٦، ٢١٩، ٢٦٠، ٣٠٢، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٦، ٩٠٩،
                                           التاج والإكليل ٢ / ٣٤٦
                                               التأويلات ١ / ٧٥
التبصرة ٤ / ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٢، ١٧١، ١٨٠، ١٢، ١٩٩، ٢١٩، ٢٢٠
                   ΛΥΥ, ΡΥΥ, Ι / ΡΟΥ, Υ · ΟΙ/, ΟΥΥ, ΥΥΥ, ΥΣ, ΛΟ,
         19777 \ 311,01,717,07,707,707,377,737,07,777
AT, 13, APT, PPT, . . 3, VT3, PT3, TT3, 0 . 0,
                                                          77
                                                 التسان ١ / ٢٤١
                                           التتائي ١ / ١٢٨، ١٥٢
                                          التحصيل والبيان ٣ / ٥٨٦
     التحفة ٤ / ٣،١٤١ / ٢،٥٠٢ / ٢،٥٠٢ / ١٤٢١ / ١٤١٥ / ٩٥٥
                                    التحقة على ابن الحاجب٤ / ١٣٣
                                        الترغيب والترهيب ١١٦/ ١١٦
                                         التزامات الحطاب٢ / ٢٦٠
                                            التزامات ح ٤ / ١٣١
                                                التعاليق ١ / ٤٩٠
                                                 التعسة ٣ / ٢٤٧
                                                 التغلبق١ / ٨٠
                                         التقريب والتبيين ٤ / ١٧٠
                                         التقريب والتسبب ٣٧ / ٣٧
التقـــد۲ / ۸۲،۳ / ۱۲۶،۲۰۲،۱۹۱،۵۰۲،۹۹۳،۰۵۶،۲۰۵،۵۱ /
                            V//, P/3, . 70, TV, Y / / / / YV/
```

التكميل٢ / ١٢٤،٧،٥٤

التلقين ١١٣ / ٢،٣١١ / ١١٣

التمهيد ٣ / ٢٨٢

التنبيهات ١ / ٢،٤٩٠ / ١٢٥ / ٣٧١

التنوير ٣ / ٤٠٩

التهذيب٤ / ١،٦٤ / ٢،٤٩٠ / ٢٧١،١٩٢،١٨٠١ / ٣٢١، ١٩٦٠،

التوضيح: ۱ / ۲۶۱،۸۶۵، ۵۵۵، ۷۷۵،۲۲، ۹۲، ۶۲، ۷۷،،۹۷، ۷۱۰ ، ۲۳۳، ۲۱،۱۲۱ / ۱۵۱، ۱۲،۳۳۲ ، ۲۳، ۲۲،۳۳۲ ، ۲۲،۰۳۲ ، ۲۳، ۲۲،۰۳۲ ، ۲۳،۰۲۶ ، ۲۶۰ ، ۲۹

الجامع الصغير ١ / ٢٥٨،٩٧

الجلاب ٣ / ٣٩٩

الجواهر ٣/ ٣،١٥٧ / ٣،١٦٣ / ٣٠٣٩٦ / ٤،٨٦ / ٤٧٨،٨٨٨ الجواهر ٣ / ١١٢ / ١١٣ / ١١٢ ا

الرعيني ١ / ٧٣

```
الحزيرية ٢ / ٤٢٣
                                                                                                                                                                                                                                                                                                              الحكم / ٢٢
                                                                                                                                                                                                                                                                                                           الحلية / ١٦١
                                                                                                                                                                                                                                                                                                              الخازن١ / ٧٦
                                                                                                                                                                                                                                                         الخصائص ١ / ٢٠٣٠٤
                                                                                                                                                                                                                                                                                          الدر الثمين٤ / ٣٨
                                                                                                                                                                                                                                                                                               الدر النيرة٤ / ٥٥
                                                                                                                                                                                       الدلائل والأضداد ٣/ ٢٥، ٧٣ ٤ / ١٧٠
                                                                                                                                                                                                                                                                                                      الديباج٣ / ٤٥١
الذخيرة: ٢ / ١،١٨٣ / ١،١٥٧ / ١،٢٤٥ / ١،٢٩١ / ٢٩٦١ /
3377 / 2737 / 77333 / 73133 / 371
الرسالة: ٢ / ٢٢٧،٣/ ٥٧٩،٤ / ١٠١٠١ / ١٠١٠١ / ١٠١٠ /
011,1 | 371,1 | 771,1 | 771,1 | 1.7, 5.7, 6.7,1 | 137,1 |
107,1 \ 757, 307, 557,1 \ 047,1 \ 147, 747,1 \ 047, 547,1
/ 0.71 / N.T. P.T. / NT. / 337, PTT, / P37, /
/ 1.077 / 1.01 / 1.01 / 1.200 / 1.27.27 \ 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.1 / 170.
/ Y. 17 / TP, 1 / Y. 17 / Y. 17 / Y. 17 / TP, 17 / XY / Y. 17 / Y. 17 / XY / Y. 17 / Y
۱۲،۱۳۸ / ۲۲،۱۳۸ / ۱۲،۱۶۵ / ۲،۱۳۲ / ۲،۱۲۸ م۲۱،۲۸ م
70, 97,77 | 3,7,7 | 0,07,7 | 0,1,7 | 77,77 | 70,77 |
007,7 \ 073,7 \ 033,7 \ P70,7 \ 770,7 \ 77,870 \ 7,870
 A \cdot I, III, III,
 / EINT / EITT / EIO. / EIOYO IOYY IO.7 IO.1 IEAN / EIEAO
                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   ۸۸
```

الروض اليانع١ / ٤٢٧ الروضة٤ / ٥٠٢، ٥١٢

الزاهي ٣ / ٤١٠

الزقاقية ٤ / ٢٩٧، ٣٤١

السوداني ١ / ٣٥٦

الشامل ٤ / ٢٠٥٦١ / ١٢٥١١ / ١٥٥١١ / ١٣٥١١ / ١٢٥٦٢ / ١٢١٦٢ / ١٢٠٦ / ١٢٥٠٢ / ١٢٤٠٣ / ٢٢٤٠٣ / ٢٢٥٠١ / ٢٢٥٠١ / ٢٢٥٠١ / ٢٢٥٠١ / ٢٢٥٠١ / ٢٢٥٠١ / ٢٢٥٠١ / ٢١٥٠١ / ٢٠٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ / ٢٠٠١ / ٢٠٠١ / ٢٠٥٠١ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢

الشفاا / ٥٣، ٩٧، ٥٠٥

الشمائل ١ / ٢١٤، ١٩٤١ / ٩٩

الصحاح / ١٦٥

الطبراني في الأوسطا / ٥٢٦

الطراز: ۱ / ۱،۱۷۷ / ۱،۱۱۱ / ۱،۱۱۷ / ۱،۲۱۲ / ۱۲۲۱ / ۱۲۳۲ / ۱۲۳۲ / ۱۲۳۲ / ۱۲۳۲ / ۱۲۳۲ / ۱۲۳۲ / ۱۲۳۲ / ۲۲۳۸ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰ / ۲۲۰۳ / ۲۲۰ /

الطرر٤ / ١٨٠

العاصمية ٢ / ٤٨، ٥٩

الحتبية : ١ / ١٦٥، ٢٧٥،٤ ٧٧٢ / ، ٨٧٢، ٩٧٢، ٤١٣،١ / ٢٥٢،١ / ٣٥٣ / ١ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ٢٠٠٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠٤،٣ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٠ / ٢٠٤٠ / ٢٠٤٠ / ٢٠٤٠ / ٢٠٤٠ / ٢٠٤٠ / ٢٠٤٠ / ٢٠٨

العزية 1 / ١،٢١٢ / ٢١٤

العشماوية / ٣٠٥

العمليات ٤ / ٢،١٦٤ / ٢٠١٨ / ٢٠١٣ / ٣،١٢٤ / ٢٩٥ / ٢٩٥ / ٢٩٥

المدنية / ٢٤٢

```
7 \ 1233 \ 717
                                          العهود المحمدية / ٣٨٥
                                     العواصم من القواصم ١ / ٣٢٠
                                       الفائق ٢ / ٣٩٩ / ٢ ٢٧٢
                                                 الفائق ٢ / ٣٢٧
                                         الفوائد الاصطفائية / ٥٦
      القاموس: ١ / ١،١٠٢ / ١،١٥٨ / ١،٢١ / ١،٥١٩ / ٩٠
                                                  القباب٣ / ٣٩
                                                 القيس ٢ / ٣٩٧
                                 القسطلاني (إرشاد الساري) ١ / ٣٧٦
                                القواعد الصغرى: ٣ / ٤٠٣٥٥ / ٥١
                                                الكافي ٢ / ٧٠٤
                             الكوكب المنير على الجامع الصغيرا / ١٠٤
                                        ١١١١ / ٣٠٥١٣ / ١١١١١
                      المبسوط ٣/ ١،٥٠٧ / ٣،٤٩٥ / ٣٨٠ ٤ / ٧٩
المتسيطية: ٢ / ٣٠٣٥٢ / ٣٠٣٥٧ / ٣٠٨٥٣ / ٣٠٣٥٢ / ٣٩٣٦ /
                                            TV / E(07 / T(07
                                          المجالس٤ / ٢٥٦، ٢٥٨
  المجموعة: ١ / ٣،١٨ / ١،٣٩١ / ١،٤٥٠ / ٣،٤٦٢ / ٣٠٤٠ مركب
                                                     770 / 4
المختصر: ٤ / ١،٢٠٧ / ١،٣٤٣ / ١،٣٤٣ / ١،٣٤٣ / ٣،٢٧ / ٣٠٣١ /
   07 / 21737 / 2737 / 2737 / 2737 / 2733 / 2033 / 20
                                                  70 (78 / 8
المدخار:١ / ١،١١٨ / ١،١١٨ / ١،٢٩٠ / ١،٣٧٤ / ١،٤١٩ /
                               0 / T. TI / YA, T / PIT, T / O
```

المدونية: ١/ ٣٣٣، ٣٣٤، ١/ ١٤٤، ٢٤٤، ١٤٤، ١/ ١٥٥، ١٧١، ١٨٨، · P/ , OP/ , AP/ , PP/ , O · Y , P/Y , · YY , AYY , PYY , VTY 7 \ 031, 7 \ 717, 117, 717, 39, 09, 7 \ PV, PA, P37, 707, 357, 777, 377, 477, 7 \ 307, 3 0.7 \, P.7, 517, .77, 777, P31, . 01, 301, 001, 701, 771, 0V1, 3 \ 3P7, . 33, 333, 173, ۸۲٤، P۲، ۱۷٤، ۷۷٤، ۸۸٤، ۱۹٤، ٤ / ٤، ٣٤، ٢ / ۲۹۲،٣ / ، ۰ ٦ PP7,1 \ 377, A33,1 \ PP7, TP7,1 \ T73, .13,1 \ 073,1 \ 303, .33, P73, 373, / 773, / 773, 773, 773, 77, 703, / 713, PV3, OV3, TV3, PT3, 1 \ PA3, 1 \ V.0, O10, 1 \ V70, 730, 330, A30, P00, (V0, 7V0, 3V0, (75,7 \ 171, 771,7 \ ۱۱۵۶ / ۱۵۱، ۲ / ۱۵۲۸ / ۲۳۱،۲ / ۱۵۲، ۱۵۱، ۱۵۱، ۱۵۱، ۱۵۱، ۱۵۱، ٦٥١، ٧٥١، ٨٥١، ١٧١، ٠٨١، ١٨١،٢ / ٣١،٢ / ٢٥٢، ٣٥٢، ٤٥٢، //Y, 7/Y, APY, A.T, T/T, P/T,/YT, T.Y,/Y, V.Y, A.Y,Y \ 3PT, FPT, -.3, 1.3, T13, T13, T73, T73, T \ VV, .1, 31, r/, 30, Vr, Pr, YV, 0V, Y·/, Y·/, 3·/, 0·/, r·/, rYY, / T. 1 | 311,74 / 111,74 / 111,77 / 11,77 / 111,77 / 31,77 / 11 107 / 70107 / 70107 / 70107 / 30107 / 70107 / 701 / T. IV / T. IZV / T. IZO / T. IZO / T. IZE 717 / 717 / 717 / 717 / 3.717 / 7.77 / 7.17 7 / 1773 / 7773 / 7773 / 7773 / 1773 / 3773 / 7777 · ٣٠١ / ٣٠٢٩٧ / ٣٠٢٩٣ / ٣٠٢٩٣ / ٣٠٢٩١ / ٣٠٢٩١ / ٣٠٢٩٠

المرشدة / ٧٣

المرونة٣ / ٣٤٧

المسائل المـلقـوطة: ١ / ١٩٣، ٢ / ٢،١٦٢ / ٢٠٢، ٢ / ٩٠٣، ٣ / ٢٠١٠ / ١٠٠٠ / ١٠٠٠ / ٢٠٢ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢ / ٢٠٢٠ / ٢

المعالم ١ / ٢٩٧

المعلم ٢ / ٢٠١

القاضى أبو محمدا / ٣٦٢

المعونة: ٣/ ٢٥٢،٤ / ١٩٤٤ / ٢٥

المغنى ٣ / ٤٤٩

المفيد٢ / ٢،١١٣ / ٢،١٨٤ / ١٨٤

المقدمات ١ / ١٨٢١ / ٢٠٠٠ / ١٠٢١٠ / ١٨٢١٦ / ١٥٥١ / ١٩٣٦

المقنع٤ / ١٨١

المنتقى ١ / ١٩٥

المنهاج للنووي٤ / ٩٠٤

المنهاج٤ / ١١١

المنهج ٤ / ٢١٦

المنهج السالك ٤ / ٤،١٤٧ / ٨٠

الموازنة٤ / ١٢٢

الموازية: ٤ / ٩، ٢ / ٩٥٩، ٧٢٣،٥٠٣٤، ٨٠٣،٢ / ٣٠٣٠ / ٣٠٢١٠ / ٣٠٢١٠ / ٣٠٢٠ / ٣٠٢١٠ / ٣٠٢٠ / ٣٠٢٠ / ٣٠٢٠ / ٣٠٢٠ /

الموطأ: ١/ ١٢٥، ٤/ ١٠٢، ٢٠٢، ١ / ١٣٠٠ / ١٢٢، ١/ ٢٤٢، ١/ ٢٤٢، ١/ ٢٢٥، ٢/ ٢٢٥، ٢/ ٢٢١، ٤/ ٢٤٥

```
المارة ٣ / ١٢١
                                                                                                                                                                      النازلة / ٢٣٨
                                                                                                                                                                       النسفي ١ / ٨١
                                                                                                                                                   النصح الأنفع ١ / ٣٦٣
                                                                                                                                               النصيحة الكافية / ٢٨٤
                                                                                                       النفراوي ١ / ١،١٥٤ / ١،٢٨٧ / ٣٠٣
                                                                                                                     النكت ١ / ٤٠٣٧ / ٢،٥٤٤ / ٢٩
                                                                                                                                                                      النهاية / ١٠٤/
النوادر: ٤/ ١٦٧، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٤، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٨، ١ / ١٢١١ /
777,1 \ 1877,1 \ 377,1 \ P77, 377,1 \ 737,1 \ 707, 77,1 \
PFT31 \ VPT3 TPT31 \ 3.33 ...331 \ VP33 TP337 \ TILT37 \ \
۷۲/ ۱۲ \ ۷3/ ، ۸3/ ، ۲ \ ۳۷/ ، ۲ \ ۶۲۲ \ ۲۷۲ , ۲ \ ٥٨٣ ، ۲۲3 ،
/ W. TV7 / W. T70 / W. T71 / W. T77 / W
/ E. 179 / E. 177 / E. 111 / E. 09 / T. 01. / T. EVT / T. E1T
                                                                                                                  · / 3 , 3 / 3 , 3 7 3 , V 7 3 , 3 / T A
                                                                                                                                                 النوازل للأعمش ١ / ٨٨
                                                                                                                                                                    النوازل / ۲۷۰
                                                                                                                                                                     الهات٢ / ١٢٧
                                                                                                                                                                      الهات / ۱۲۷
الواضحة: ٢ / ٢٨٣، ٢٥٢، ٣٣٦، ٤ / ١،٢٠٧ / ٢٥٣٥ / ٣٣٩، ١٤٣١،
 / T3T, / Y3T, / T0T, T | T1, T / T31, T / TV1, T / T7T, T /
                                                                                 ٥٨٣،٢ / ٢٢، ١٦،٤ / ١٣١،٤ / ١٨٩، ٢٧٤
  الوثائق: ٢ / ٣٣٣، ٢ / ٣٨٦، ٣ / ٥٥١، ٢ / ٣٣٣، ٨٨، ٤ / ٤٢، ٢٥٢
                                                                                                                                                           2 / 2070 3 / 33
                                                                                                                                                   الوجيزا / ٣٢٧، ٥٠٢
```

الورد الموشى في تحريم أخذ الرشا ٤ / ٣٨٥

الوسطى ١ / ٦٧ الوغليسي٣ / ١١٧ الوغلسية ٣ / ١١٣، ٤٧٩ أجوبة ابن رشدا / ٨٦ أجوبة السنوفيين٤ / ٣١٧ أجوبة العقباني٤ / ١٧٥ أجوبة الغرناطي ٤ / ٢٠٦ أجوبة القابسي٤ / ٣٥ أجوبة القرويين٣ / ٤،٧٣ / ١٧٠ أجوبة سحنون٣ / ٧٣ أحكام ابن البطال٣ / ٣٤٠ أحكام ابن الزيات ٤ / ١٧٠ أحكام ابن الزيات٣ / ٧٣ أحكام ابن سهل٣ / ٣٠١٢١ / ٢٥٤ أحكام ابن لزياد٣ / ٣٤٢ أحكام القرآن ١ / ٣٠٨٥ / ٣٧٨ أرجوزة ابن عاصم ١٩٢/ أسرار الزكاة ٤ / ١٥٤ أسنى المطالب ١ / ٥٦ أقضية ابن عرفة ٣ / ٣٦٢ أم البراهين ١ / ٣٢ إيضاح المسالك على المشهور من مذهب مالك٣ / ٢٦٤ إرخاء الستور٤ / ٢،٢٦٤ / ١٦٠ إضاءة الدجنة المسمى برائحة الجنة ١ / ١٠٤٦ / ٦٩ ، ٢٢٩ / ٢٢٩ إكمال الإكمال / ١،٣٥٤ / ٧٨٣ إكمال المعلم٢ / ٢٠١

جامع السنن٣ / ٣٧٨

جلب النعمة _ ودفع النقمة ٣ / ٤٥١

إيضاح المسالك في المشهور من مذهب مالك ٣ / ٨٨، ٤٨٠ باكورة المذهب ١ / ٢٠٤، ٢٠٤٢ / ٣٤٨ تبصرة ابن فرحون ٣ / ٢٥٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٤٠٨، ٥٧٣، ٥٧٣، ٨٥،٤ / ٤٠٣، ٤٨٣ تبصرة الحكام ٤ / ٣٤٢، ٣٤٣ تبصرة الشيخ محمد٣ / ٢٤ تحفة ابن عاصم: ١ / ٢٠٢٠ / ٢٥٩، ٣٢٣، ٤ / ٢٠، ٥٦ تحفة الأصحاب والرفقة ببعض مسائل الصفقة ٣ / ٥٥٥ تحفة الإخوان في قراءة رجب وشعبان١ / ١٢٥ تحفة الحكام: ٤ / ٣٠٤، ٧٦٧، ٢٩٠ / ٣٠٥٧ / ٣٤ تحفة الراغب٧ / ١٢٧ تحفة العروس ٢ / ١١٤ تحقة أحكام الراغب في أحكام الشريعة ٤ / ١١ ٢ تحقيق المباني ١ / ٥٥١، ٥٥٢ تحقيقة أبى الحسن٣ / ٧١٥ تسهيل السبل ٢ / ٢٨ تقييد أبي الحسن: ٢ / ٤،٢٣٦ / ٢٠٧ تكميل التقييد٣ / ٣،٤٨٧ / ١٢٩ تكميل المنهج ٢ / ٣٥٤ تلخيص المفتاح ٤ / ٢٣٢ تهذيب الأزدى٣ / تهذيب الطالب١ / ١٢٢، ١٧٩ تيسير الوصول ١ / ٥٦٩ جامع الأصول / ١١٦ جامع الأمهات٤ / ٦٢،١٠٥ فهرس الكتب ______ فهرس الكتب

```
جمع الجوامع٢ / ٢٩٢
                                            جواهر ابن شاس ٤ / ٢٠٣
                                              جواهر الورزاري٣ / ٧١
                                               جوهرة اللقاني١ / ٧٠
                                               حاشية البناني ١ / ٢٩٠
                                        حاشية الفيشي ١ / ٤٤٩، ٤٠٥
حاشیة المشدالی علی ۳ / ۰۱، ۵۱۰ / ۹۲ / ۲، ۹۲ / ۲، ۱۰۸ ، ۶ / ۲، ۱۰۳ /
                                حاشية أحمد الزرقاني ١ / ٣٥٦، ٤٦٩، ٤٦٧
                                                 حاشية حم٤ / ١٣٠
                                                   حاشية مج٤ / ٦٦
                حلية الأبرار وشعار الأخيار في فضل الدعوات والأذكار٢ / ٣٨
                                                 حياة الحيوان / ١٣١
                                          خذه فكله أو تصدق / ٥٢٧
                                                   دليل القائدا / ٥٨
                   رائحة الجنة على إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة١ / ٣٩
                                  رجز ابن عاصم ۱۲۰/ ۲۵۱، ۳۵۱، ۳۷۱
                                               رسم المكاتب ٢ / ٣٧٠
                                                سنن البيهقي ١ / ٥٢٧
                                                 شامل بهرام۱ / ۰۰۸
                                                    شرح ۱ / ۱۹۵
                                      شرح ابن الحاجب ١ / ٢٩٢، ٢٩٣
                                                شرح الأربعين ١ / ٦١
                                      شرح الإرشادا / ۳،٤٨٥ / ١٠٤
                                      شرح البخاري للقسطلاني ١ / ٥١٦
```

شرح البخاري / ۳۹، ٤٣٥، ٥٢

شرح دلائل الخيرات / ٥٧

شرح مسلم۱ / ۳،٤۲ / ۹۰۹

شرح میارة۲ / ۳۵، ۳۵۲، ۸۲

7.7 شرح التحقيق٣ / ٢١٣ شرح التنقيح ٢ / ٣٤٢ شرح التهذيب ١ / ٣٩٠ شرح الجزائري١ / ٥٦ شرح ۳ / ۱،٤۷۷ / ۲،۱۸۸ / ۱،٤۷۶ / ۴،٤۸۰ / ۱،۱۷۰ / ۲۲۱ / ۲ 770, 7 / 74 شرح الزرقاني ٣ / ٥٨٩ شرح الزقاق٣ / ٧٩ شرح الشيخ زروق على الوغيلية ٣ / ٤٧٩ شرح العزية / ٢٤٨ شرح العقائد٢ / ٣١٣ شرح العقيدة / ٥٤ شرح العلميات٣ / ٣٩٤ شرح العمدة ٢٠/ ٤١ شرح ۳ / ۹۹ شرح القاضي الطالب١ / ٤٦٣ شرح الكبير لأبو الحسن١ / ١٥٢ شرح الكتاب (لابن ناجي)٤ / ٣٩٠ شرح المناسك ٣ / ١٣٥، ٤٧٣ شرح التنقيح ٢ / ٤٩،٠٥ شرح الهمزية / ٧٥ شرح الوسطى ١ / ١٥٥ شرح الوغلية ١٠٣ / ١٠٣ فهرس الكتب

```
7.4
                                             شرحه على الوسطى ١ / ٤٧
                                                شروح الخليل ١ / ٣٥٦
                                                       شروح ۱ / ۸۹
شروح الشيخ خليل ١ / ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٣٩، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٢٦، ٢٦٦،
                                   373,7 / 710,1 / 713,110, PA
                                                  شعب البيهقي ١ / ٩٤
                            صحيح البخاري ١ / ٣،٣٤٥ / ٣،٥٢٠ ، ٥٣٠
                                          صحیح مسلم ۱ / ۱۰۱، ۷۲۵
                                                 طبقات السبكي ١ / ٦٧
                                                طرر ابن عات٤ / ٣٨٥
                                                 طرر الفرياني٢ / ٣٢٨
                                             طلب الحلال / ٢١٥ / ٩٤
                                              عارضة ابن العربي ١ / ٨٥
                                                        عبق ۲ / ۲۱۷
                            عمدة المسالك على مذهب الإمام مالك / ١٠٢
                                 غاية المراد في كراهة السؤال والردا / ٥٢٦
                                              غاية أبي الحسن ٣ / ٥٧١
                                             فائق الونشريسي ٢ / ٣٢٣
                                                 فاتحة المذهب ١ / ٢٣٤
                                             فتاوى ابن الأعمش ٢ / ٢٥٦
                                       فتاوى ابن الأمين الغلاوي٣ / ١٢٧
                                                  فتاوی ابن رشد۳ / ۹
                                               فتاوى الأعمش ٢ / ٣٠٢
                       فتاوی البرزلی: ۳ / ۵۲۰، ۳۱۶، ۵۰۹، ۵۱۸، ۸۲۵
                                              فتاوی التنواجیوی۲ / ۳۶۹
```

فتاوی الجکنی۲ / ۲۰۶

فتاوى الحاج الحسن٢ / ١٨٦، ٢٢ فتاوى الحاج أحمد بن أحمد بن أعمر بن أقيت ٤ / ٩٧ فتاوى الحافظ ابن الأعمش١ / ٣،٥٠٠ / ٤٦، ٤٨٢ فتاوى الحبيب محمد الحجاني ٣ / ٣٥٤،٣٥٣ فتاوی الحسن۲ / ۲۰۸، ۲۲۰، ۳۰۲ فتاوي السيدا / ٤٩٢ فتاوی الشریف۲ / ۲۰۱، ۱۷۹، ۱۸۰۰ / ۳۸۶ فتاوي الشريفين محمد فاضل الشريف والشريف حمى الله٤ / ١٢ فتاوى الشيخ محمود بن أعمرا / ٥٢٢، ٥٢٣ فتاوى الفقيه عمر بن باب الولاتي٢ / ١٧٨ فتاوي الفقيه محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي٣ / ٤٧٢ فتاوى الفقيه محمد جب الجكاني ٣ / ٥١٥ فتاوي الفقيه محمد جب الجكني٢ / ١٩٧ فتاوى القاضى أحمد الشنجيطي ١ / ٤٥١، ٤٥٦ فتاوی القاضی سنبیر۲ / ۲۲ فتاوی المستوکی۲ / ۲۳۱ فتاوی المشتوکی۳ / ۲۹ فتاوی الولاتی۲ / ۲۷٦ فتاوی الونکری۳ / ۲۲ فتاوی أحمد بن أحمد ۱ / ۵۰۸ فتاوى بن الهاشم الغلاوي٤ / ١٠١ فتاوي الفقيقي ١ / ٣٧١ فتح الباري٣ / ٣٥٠ فروق القرافي٤ / ٣٩٦ فك ٤ / ١٨٠

فك الوثاق على لامية الزقاق ٣ / ٥٤٩

لطائف المنزا / ٤،٢٣٥ / ٢٣٤

```
7.0
```

```
الحاجب ٢ / ١٨٣
                                       قواعد التلمساني ٣ / ٢٣
                                       قواعد القرافي٤ / ٢٧٠
                                قيد المشكل وحل المعضل / ٢٣٥
كبير مخ: ١ / ٣٧٦، ١٥١، ١٩٥، ٣ / ١،٥٨٠ / ١٤٠ ، ١٨٩، ٢٨٧،
/ $10AA / T18Y9 / T18Y7 / T18O7, $00 / T18EE / T18Y7 / T
                          17V / 1,9V / 8,8V / 8,7V
                                كتاب ابن المواز٣ / ٤،٤١٧ / ٨٦
                                     کتاب ابن حبیب ٤ / ٤٢٦
                                        کتاب ابن یونس ۶ / ۸
                                كتاب البضائع والوكالات٣ / ٣٧٥
                                        كتاب الحفيدا / ٢٠٥
                  كتاب الحلال والحرام ٤ / ٣،١٥٤ / ٤٨٨، ٤٨٩، ٢٨
                                       كتاب الدعوى٣ / ٣٧١
                              كتاب الفصول لابن أبي زيد٣ / ٣٠٣
                                        كتاب المديان٣ / ٣٧١
                                        كتاب المواز ١ / ٤٦٢
                                     كتاب أسرار الزكاة ٣ / ٤٨٢
                                   کتاب محمد ۳ / ۳۳۵، ۶۲
                             كفاية الطالب ١ / ٥٥١، ٢٥٥، ٣٦٩
                                        كفاية المحتاج ١ / ١٩٥
                                         لامية الزقاق٤ / ٤٥٧
                              لباب التأويل في معاني التنزيل ١ / ٧٦
```

محصل المقاصد٢ / ٣٤١

مختصر البرزلي٣ / ٣٩٨ / ١٨

مختصر ابن الجلاب ۲ / ۲٤٠

مختصر ابن الحاجب: ٤ / ١،٢٠٣ / ٣،٤٨١ / ١٣٢ / ١٣٢

مختصر ابن شاس۳ / ۵۸۸

مختصر ابن عرفة: ۲ / ۳۹۹، ۶ / ۲۳۹۱، ۲،۶۱۲ / ۳،۸۰ / ۳،۵۷۱، مختصر ابن عرفة: ۲ / ۳۹۹، ۶ / ۲۳۹۱، ۲۰۳، ۸۰ / ۸۰ / ۲،۲۲۸ / ۸۰

مختصر الأمهات ٢ / ٢٣٤

مختصر الإمام الأخضري١ / ٢٣٤

مختصر البرزلي: ١ / ١،١٩٠ / ١٩٦١ / ١٩٢١ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٣٠ / ١٠٩٤ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ١٠٩٠ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩ / ٢٠٩٠

مختصر التبيين ٣ / ٤٠٧٣ / ١٧٠

مختصر الشيخ خليل: ٣ / ١،٥٧٧ / ١،٣٩٨ / ٣،٤٢٣ / ٣٠١٠٨ / ١٦٥،٣ مختصر الشيخ خليل: ٣ / ١،٥٧٧ / ٣ / ١٠٥٥ / ١٠٤٠ / ١٠٢٠ / ١٢٢٤ / ١٠٣٠ / ١٠٢٠ / ١٠٢٠ / ١٠٢٠ / ١٠٢٠ / ١٠٢٠ / ١٠٢٠ / ١٢٠٠ / ١٢٠٠ / ١٢٠٠ / ١٢٠٠ / ٢٣٠، ٢ / ١١٦ / ٢٣٠، ٢ / ١١١٠

مختصر القاضى الطالب ٣ / ١١،٥٨٣

مختصر ۲ / ۱۱، ۱۲۰، ۳ / ۴۰۶، ۳ / ۲۶۱، ۷۷۷، ۱۵۲، ۱۸۰ ، ۱۸۸ مختصر الوقار۲ / ۳،۳۷ / ۶۱۱

مختصر أبي المودة١ / ٣،٥٢٣ / ٤،٥٣٩ / ٦٥

مختصر أمهات ٣ / ٢٢، ٢ / ٢٤٨، ٢٥٦

```
مختصر ضياء الدين٢ / ٢٣٤
                                                                                               مختصر ما ليس بمختصر٣ / ١،١١١ / ٤٣٤
                                                                                                                                           مسائل ابن الحاج ٣ / ٥٦١
                                                                                                     مسائل ابن أبي زرب ۲ / ۳،۲۹۶ / ۳۷۰
                                                                                                                                                  مسائل الأقضية ٣ / ١٨٩
                                                                                                                                                  مسائل الزواوي / ۲۹۹
                                                                                                    مسائل الفقيه بن الهاشم الغلاوي ٣ / ٤٨٢
                                                                                                                            مسائل أبي الحسن الصغير٤ / ٥٥
                                                                                                                     مشكل إعراب القرآن العظيم١ / ٧٩
                                                                                                                        معين الحاكم ٣ / ٧١، ٣٧٣، ١٦٥
                                     مفيد الأحكام٢ / ٤،٤٣ ، ٤ / ٩٨٩،٣ / ٢٣٠٠ / ٥٤١٥ / ١٤٦
                                                                                                                               مقدمة السنوسي ١ / ٤٤٢،٥٠٥
                                                                                                                              منتخب ابن أبي زمنين ٣ / ٥٥١
                                                                                     منتخب الأحكام٢ / ١٣١، ٦١، ٣٩٤ / ٣٩٤
                                                                                                                                              منظومة المقرى ٢ / ٢٨٦
                                                                                                                                             منظومة الجزائري٣ / ٢٦٠
میارة علی ابن عاصم ۳ / ۵۵۳ / ۳،۱۸۲ / ۱،۱۱۱ / ۳،۳۲۰ / ۳،۳۲۰
                                                                                                     POY, 73, PP, 3 \ Y · 3, 3/3, A73
                                                                                                           نسيم الرياض ١ / ٤،٩٧ / ٥٠١، ١١٥
                                                                                                                                               نواز الفقيه الحسن ٣ / ٣٦
                                                                                                                           نوازل الشريف حمى الله٤ / ٥٩
                                                                                        نوازل الشريف محمد بن فاضل الشريف٣ / ٩٠
نوازل ابن الأعمش: ٤ / ٤٣٠، ٤٤٨،٤/ ١،١٦٨ / ١،١٦٨ / ٢١٩، ٢١٦، ١،٢١٦ /
P77,7 \ \( \tau\) \( \tau\
·· 1, 77, 7 \ 777, 1P7, 177, 3 \ 377, 101\0, 701, 3·7, 1 \
                          050,7 \ 077, 777, P37,7 \ P07, A57,3 \ VA7,3 \ 110
```

```
نوازل ابن الحاج٣ / ٣٣٦، ٣٤٦، ٩٤٤ / ١٢٥
                                          نوازل ابن الحاجب٣ / ٥٦١
                                           نوازل ابن الهلال / ۱۳۰
نوازل ابن رشد: ٤ / ۱،۹۷ / ۱،۱۹۲ / ۲،۲۱۳ / ۲،۲۱۳ / ۳،۲۰
                       Λο / ε.Ψ· ٩ / ε. ١١٦ / ε. εττ / Ψ. εον /
                                           نوازل این زکری۲ / ٤٠٤
                                         نوازل این سحنون ٤ / ۱۷۰
                                            نوازل ابن سهل۳ / ۲۶۰
                                          نوازل ابن طرکاط۲ / ۳۵۳
                                             نوازل ابن قداح۳ / ۳۵
                                             نوازل ابن لب۲ / ۳۵٤
                                            نوازل ابن هارون۳ / ۹۳
                                     نوازل ابن هاشم الغلاوي٣ / ١١٦
نوازل ابن هلال: ۱ / ۰۵۷، ۵۱، ۵۲۰، ۵۷۳، ۵۷۲، ۲۲۲، ۲۲۰، ۲۲، ۲ /
/ 1. £1. / 1. TI. / 1. TYY / 1. TYT / 1. £7. 4 / £ . 9V
Y. 18 . / Y. 1 . 7 / Y. 97 / 1. 89 . / 1. 879 / 1. 879 . 808 / 1. 840
. EVE / T. EVE / T. TV / T. TO / T. TYO / T. TA. / T. 10V /
             10 / 8.171 , 111 / 8.99 / 7.77 / 7.00 , 0 . 8 / 7
                                             نوازل الأحكام٣ / ٥٠٥
نوازل البرزلي: ١ / ١،١٩٥ / ٣،٥٣٤ / ٣،٢٢٥ / ٣،٥١٤ / ٥٠، ٥٠
                                                         10/ 8
                                             نوازل التكرور٣ / ٥٣٠
                                             نوازل التنلاتي٢ / ٤٠٩
نوازل الحاج الحسن٣/ ٤٤٣،٤٣٤، ٣/ ١،٤٩٤ / ٢،٢٤٠ / ٣،١٨١ / ٢٠٠
7 / 773,777 / 710,7 / 900,7 / 15,3 / 17,3 / 15,3 077 / 1
```

177 / Y - 1 . 7 / Y - 7 . 7 / Y - 7 . 3 / AVI

نوازل الحافظ ابسن الأعمش: ١ / ١،٢٥٢ / ٥٥٥، ٤٥٤، ٣٩٤،١ / ٥١٥،٣ / ٣،١٧٨ / ٣،١٧٨ / ٣،١١٦ / ٣،١١٨ / ٣،١١٨ / ٣،١١٨ / ٣،١١٨ / ٣،١١٨ / ٣،١١٨ / ٣،١١٨ / ٣،٥٠٣ / ٢،٥١٨ / ٢،٥١٩ / ٢،٥١٩ / ٢٠٥١ / ٢٠٠ / ٢٠٥١ / ٢٠٥١ / ٢٠٥١ / ٢٠٠ / ٢٠٥١ / ٢٠٠ /

نوازل الزواوى: ١ / ٢،٤٦٣ / ٤،١٤١ / ٥٤

نوازل الشريف ٢ / ١٧٨، ٤ / ١٤٢، ١ / ٢٠١، ٣ / ٢٠٤، ١٦٤، ٣ / ٣٧٤ ٤ / ١٠٥١ / ٢٢، ١ / ١٤٢، ٣٥٢، ١ / ٣٤، ١ / ١٩٤، ١ / ٣٤٤، ٣ / ٢٥١ ٣ / ٢٩١، ٣ / ٢٧٤، ١٠٠١ / ٢٠١٤ / ٢٤٠ / ٢٠١ / ٢٠١ / ٣٤٥ ٤ / ١١٠٤ / ١٠١٤ / ١٠٥، ١ / ١٠٥، ١ / ١٤٥، ١٢٥، ١ / ٢٠٠

نوازل الشعبي ٢ / ٢٨، ٢٠٠

نوازل الصلوات٣ / ٤٠٠

نوازل الطالب أبي بكر الولاتي ٣ / ٨٨٥

نوازل الغرناطي٣ / ٢٠٣٠ / ٢٠١٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٢ ، ٢٧٢ ، ٢٨٨ ، ٢٣٢ نوازل الغرناطي٣ / ٢٠٣١ / ٢٠١١ / ٢٠١٠ / ١٠٤٣١ / ٢٩٩ ، ٢ / ١٠٤٠ / ١٠٤٣١ / ١٠٤٠ / ١٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠١٠ / ٢٠٠١ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠٠ / ٢٠

نوازل الفقيه ابن الهاشم الغلاوي٣ / ٥٠٢٠ / ٣،٤٧ / ٨٦ نوازل الفقيه الحاج الحسن:٣ / ٥٢٤، ٣ / ٣،٢١ / ٣،٢١ / ٢٢٧ / ٢٢٢

21 / 7,77 / 77,77 / 77,77 / 78

TTV / T. 7 T. 7 \ 2 (E \ E \ V Y Y T)

نوإزل الفقيه القصري٣ / ٥٨٩ نوازل الفقيه محمد الغلاوي٣ / ١،٤٥٧ / ٢٤١٤٦ / ٤،١٤٦ / ٣،٩٤،٩١ /

```
نوازل القاضى الطالب أبي بكر٣ / ٤٦٦
                                                                                                                                                      نوازل القاضي أبى بكر ٣ / ٤٨١، ٤٨٢
                                                                                                                                                                                                                      نوازل المسارع / ٤٣٢
                                                                                  نوازل المشدالي: ١ / ١،٥٥٨ / ٢،٤٥٢ / ٣٣ / ٢،١٩٦ / ٣٣
                                                                                                                                                                                                                    نوازل المعمار٤ / ٣٨٦
نوازل السورزاري: ١ / ٣٠٩٢ / ٤،١٨٩ / ٤٠٢٥٧ / ٣٩٣، ٤ / ١١٩، ٤ /
          ۳ / ۱۰۱۱ / ۱۱۱ / ۲۲۱ / ۲۲۱ / ۳۲۲ / ۲۲۳ / ۲۳۲ / ۲۳۲ / ۳
                                      3 / 777 / 771,3 / 171,3 / 2,3 / 2,3 / 2,3 / 277
                                                                                                                                                                                                      نوازل الونشريسي ٣ / ١٩٧
                                                                                                                                                                                                    نوازل أبي الحسن ٤ / ٢٨٢
                                                                                                                                                                                   نوازل أبي الحسن الصغير٤ / ٤٩
                                                                                                                                                                       نوازل أبي إسحاق التونسي ٣ / ١٩٧
                                                                                                                                                                     نوازل أصبع٣ / ٣٥٧، ٣٩١، ٣٩٣
                                                                                                                                                                                                             نوازل سحنون ٤ / ٢٨٣
نوازل سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ١ / ١٨٤، ٣،٢٨٥ / ٣،٤٨٤ /
                                                                                                                                                                                                                                                                                   17.
                                                                                                                                                                              نوازل عبد الباقى العباس ١ / ١٥٢
                                                                                                            نوازل عبد القادر الفاسي ١ / ٢٠٤، ٥٥٥،٤ / ٤٤١
                                                                                                                         نوازل عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي٣ / ٤٦٨
 نوازل عج: ١/ ٤٩٩، ٣/ ١،١٥٥ / ١،١٤٥ / ١،١٤٥ / ١٥١١ / ١٥١٠
 1 \ P77,1 \ T7,1 \ TP7,1 \ TP7,1 \ TP7,1 \ T7,1 \ T7
              733, 733, P33, T 773, T10, T 070, T 070, T 13 / T 1
                                                                       VV / £170 / £178 / £171 / £107 / £10£ / £1££
```

فهرس الكتب الكتب

نوازل عطية الأجهوري٤ / ٨٣ هداية الطالب١ / ٥٠٥ وثائق ابن العطار٢ / ٢٩٤ وثائق ابن الهندي٣ / ٤٢ وثائق ابن سلمون٣ / ٥٦٠، ٥٦١، ٤ / ٢٧٦ / ٢٧٦ وثائق الجزائري٤ / ٣٠٣٦ / ٢٧٠، ٣١٥ وثائق الونشريسي٢ / ٣٠٨ ورقات إمام الحرمين١ / ٥٠٣





فهرس مسائل الجزء الأول

سفحة	
	(١) سُـوَّالٌ: عَمَّا ذَكَـرَهُ في الرد علَى الرِّسَالَةِ عَنْ الأَشْعَـرِيّ فِي حَدُّهُ ثِي صَحِيمٌ أَهُ لاَ ؟
۲۳	حُدُوثِ صِفَاتِ الأَفْعَالِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟
	(٢) سُوَّالٌ: عَن رَجُل إِذَا سَالَك عَن الرَّبِ - جل وعلا - يَذْكُرهُ
	(٢) سُوْاَلٌ: عَنْ رَجُل إِذَا سَاْلَهُ عَنِ الرَّبِ حِل وعلا _ يَذْكُرهُ اللَّهِ وَجَاهِلٌ لِمَا احْتَوَى عَليهِ يَوْمَ الأَخِرَةِ، هَلُ هُوَ مُسْلُمٌ أَمْ لا؟
44	الآخِرَةِ، هَلْ هُوَ مُسْلَمٌ أَمْ لا؟
۲٦	(٣) سُؤالُ: عَنْ مَعْنَى الرَّبِّ.
	(٤) سُؤاَلٌ: عمَّا سَمِعتُ عَنْ بَعضِ الأشياخِ فِي تفسيرِه يَقُولُ فِي عِلم
۲1	الكلام: الغني سبحانه ـ بذاته عن ذاته. هل هو صحيح أم لا؟
	(٥) سُـؤالُ: عَن هَذَا التَّخْصِيصِ الَّذِي يَقُولُونَه فِي عَقِيدَةِ الإمام
۲1	السنوسيي أم البراهين ما هو عِندكم ؟
	(٦) سُؤَالٌ : عنْ مُسْلِم يُحقِّقُ أَنَّ اللَّهَ عـزَّ وجَلَّ مُخَالِفٌ لِلْحَوادِثِ ،
	وأنَّهُ مَنَزَّهُ عَنْ التَّكْييف والتَّـشْبيه ، ومَعَ ذَلكَ يَفْتنَهُ الشَّـبْطانُ بالتَّكْسف
	فَيُمثّلُ لَهُ صُورَة ، وَمِثَالاً يَضِيقُ صَدْرُهُ مِنْ ذَلكَ ، مَا الحُكْمُ فِي ذَلكَ وَمَا المَحْرِجُ منه والدَّوائر ؟
44	المَخْرِجُ مِنْهُ والدَّوائِر ؟
	(٧) سُوَّالٌ: عمَّن لا يعرفُ من الْعباداتِ إلا التَّقليدَ. هَلْ هُوْ مُؤْمَدُنٌ أَمْ لاَ ؟
٣٦	
	(٨) سُؤَالٌ: عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلاَّ بَعْضَ الْعَقَائِدَ أَوْ لاَ يَعْرِفُ إِلاَّ الْمَعْرِفَةَ الْكُلْتَةَ أَهُهُ مُؤْمِنٌ أَهْ لاَ ؟
٣٨	(, 0, 3, 3, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4, 4,
	(٩) وَسُئِلَ : هَلْ الْمَغَافِرَةُ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَحْكُومٌ لَهُمْ بِالإِسْلامِ أَمْ

فهرس رؤوس المسائل الفقهية	717
---------------------------	-----

	111
٤٣	لاً؟ وَعَلَى الْحُكُم بِالْإِسْلامِ لَهُمْ، مِنْ تَابَ مِنْهُمْ وَلَحِقَ بِالزَّوايَةِ هَلْ يُطَالَبُ بِالْكَشْفِ عَنْ عَقِيدَتِهِ أَمْ لاً ؟
	يطانب فِالْمُسْتُ عَلَى عَشِيدَتِهِ أَمْ لَا ؟
	(١٠) سُئِلَ الشَّيْخُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ الْمُكَلَفُ مَعْنَى «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْعَقِيدَةِ اللهِ يَّا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْعَقِيدَةِ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْعَقِيدَةِ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ اللّهِ » مُحَمِّدٌ رَسُولُ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ اللّهِ » مُحَمِّدٌ رَسُولُ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ اللهِ » عَلَى اللهِ » مُحَمِّدٌ رَسُولُ اللهِ » عَلَى التَّفْصِيلِ اللهِ » عَلَى اللهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهِ » عَلَى اللّهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهِ » عَلَى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهِ إلى اللهُ إلى اللهِ إلى اللهِ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهِ إلى اللهُ إلى اللهِ إلى اللهِ إلى اللهِ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهُ إلى اللهِ إلى اللهِ اللهُ اللهِ ال
24	
	(١١) سُؤالٌ : عَمَّنْ يَعْرِفُ العَقَائد السَّتَ والسَّيْنَ بدَلائلهَا هل يُكْتَفَى
٢3	بذلك في صحة إيمانِه أم لا ؟
	(١٢) سُؤَالٌ: عَـمَّنْ يَقُولُ: لاَ إِلهَ إِلاَ اللَّهِ مُحَمـدُ رَسُولُ الله عَيْكِيَّةٍ ،
	(١٢) سُوَّالٌ: عَـمَّنْ يَقُولُ: لاَ إِلهَ إِلاَ اللهُ مُحَمـدُ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، ويُصلى ويُصومُ وَلا يُبَالي بغير ذلك ، مَـا الحكم في إيمانه وغُـسله والصلاة عليه إنْ مَات ؟
٢3	والصلاة عليه إنْ مَاتَ ؟
	(١٣) سُؤَالٌ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْجَزَائرى : مِن قَابِ قَوْسَين لَمْ تُدْرِكُ ولم
٤٨	تنل.
٤٩	(١٤) سُؤَالُ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ :
70	(١٥) سُؤَالٌ عَنْ عَدَد أَنْفَاسِ الشَّخْصِ فِي السَّنَةِ إِلَخْ ؟
٥٧	(١٦) سُؤَالٌ : عَن الْمَلائِكَةِ هَلْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ أَمْ لا ؟
	(١٧) سُؤَال : عَنْ مَعْنَى قَوْلِ «دَلِيلُ الْقَائِدِ» : وَقَوْلِهِمْ :
٥٨	تَعَلَّتُ الْقُدُّدُوَةِ مَّ مُتَبَّعِ تَعَلَّقِ الإِرَادَةِ
	(١٨) سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا :
09	وَفِي الْإِرَادَةِ التَّعَلُّقَ يَلِي أَن تَعَلُّقَ الْعِلْمِ فَبِالتَّعَقُّل
	(١٩) سُؤَالُ عَنْ مَعَنَى قُولُهِ أَيْضًا:
٦.	لَهُ تَعَلُّقُ الصَّلاحِ فِي الْقِدَمِ تَنْجِيزُهُ الْحَادِثُ مِنْ بَعْدِ عَدَمٍ

(٢٠) سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ أَيْضًا: أقدِمُ لِتَعَلَّمٍ مِنْ كَلامِ اللهِ تَعَالَى وَقَوْلُهُ: وَقَدْ وَفَيْتُ فِي الْكَلاَم عَهْدِي ٢٠

	(٢٠٠م) أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَنْ يَسْأَلُهَا عَنْ عَـقيدَتِهَا ، فَإِنْ وَجَدَهَا مُعْتَقدَةَ مَا يَسْتَحيلُ فِي حَقِّ اللهِ كَالْجِهَةِ مَثَلاً ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجَدَهَا مُعْتَقدَةَ مَا يَسْتَحيلُ فِي حَقِّ اللهِ كَالْجِهَةِ مَثَلاً ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجَدَهَا مُعْتَقدَةً مَا يَسْتَحيلُ فِي حَقِّ اللهِ كَالْجِهَةِ مَثَلاً ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهِ عَلْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ
	وَجَدَهَا مُعْتَقِدَةً مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ اللهِ كَالْجِهَةِ مَثَلًا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ
70	ن نقار فيا : لانها مسانه .
	(٢١) سُوْاَلٌ: رُئِيَ الإِمَامُ سَيْفُ الدِّينِ الآمدِيُّ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَى اللهُ تَعَالَى بِكَ ؟ فَقَالَ: أَجْلَسَنِي عَلَى كُرْسِيٍّ، فَقَالَ لِي: أَقِم لدَّلِيلَ
	فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَ ؟ فَقَالَ: أَجْلَسَنِي عَلَى كُرْسِيٍّ، فَقَالَ لِي: أَقِم
٦٧	لدَّلِيلَ
77	(٢٦) سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ :
	(٢٢) سُؤَال : عَنْ مَعْنَى الْكَسْبِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ بَيْنَ الْقَدْرِيَّةِ
79	وَالْجَبْرِيَّة .
	(٢٢م) سُؤَال: عَنْ الثَّـمَانيـة الَّتِي لاَ تَفْنَى فَأَيْنَ هِيَ منْ قَـوْله تَعَالَى :
٧٠	والجبرية . (٢٢م) سُؤَال: عَنْ الثَّـمَانيـة الَّتِي لاَ تَفْنَى فَأَيْنَ هِيَ مِنْ قَـوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ .
٧٢	(٢٣) سُوَّالُ : عَنْ حَقِيقَةٍ جَوْهَرِ الْفَرْدِ .
	مَسَائِلُ الْقُرُآن .
٧٤	(٢٤) سُؤَالٌ : هَلْ يَجُوزُ لأَحَد أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرُآنِ بِفَهْمِهِ أَمْ لا ؟ (٢٥) سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى آيَةِ الرَّضَاعِ الْمَنْسُوخَة وَعَنْ عَائِشَة W : كَانَ فِي مَا نَزَل عَشْرُ رَضْعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخَتْ إِلَى خَمْسٍ
	(٢٥) سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى آيَة الرَّضَاعِ الْمَنْسُوْخَة وَعَنْ عَأَنْشَةَ W: كَـانَ
•	في مَا نَزَل عَـشْرُ رَضْعَاتَ مَعْلُومَـات يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسـخَتْ إِلَى خَمْس
٧٨	مَعْلُومَات (٢) .
	(٢٦) سُؤَّالٌ : عَنْ الأَلْفِ فِي قَـوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا ﴾ ،
٧٩	و ﴿ الظُّنُونَا ﴾ ، و ﴿ الرَّسُولاُّ ﴾ ، هَلَ ْ هِيَ لِلنَّتْنيَةِ أَمْ لاَ؟
٨٠	(٢٧) سُؤَالٌ : عَنْ غَمْرِ حُرُوف الْقُرُآنِ اَلْعَظِّيمِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
۸۲	(٢٩) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ۚ: ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ؟
	(٣٠) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْفَرْق بَيْنَ الْمُقَرَّبِينَ وَأَصْحَابِ الْيَمينِ الَّذينَ قَالَ

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
---------	---------	------	------

(٣٤) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قَرَاءَة الْقُرَانَ بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّثُونَ بِأْمُورِ الدَّنْيَا دُونَ إِمْ عَا الْقَارِيْ إِلَيْهِم ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ (٣٥) [٣٦] [٣١] سَأَوَالٌ: عَنْ الْوَقْف عَلَى (سَوَاءٌ) أَوْ (جَـزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ لاَجَرِّ، هَلْ هُوَ كَالُوقْفِ عَلَى نَحُو (جَزَاءٌ) و (مَاءً) (٣٦) [١٤] سُؤَالٌ: عَنْ الْوَقْف عَلَى نَحُو (جَزَاءٌ) و (مَاءً) (٣٤) [١٥] سُؤَالٌ: عَنْ كَتَابَةِ الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُوزُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ ؟ (٣٤) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعَوُّذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْنَانِ؟ ٨٨ عَلَى ذَلِكَ ؟ (٣٩) [٢١] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعْوُدُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْنَانِ؟ ٨٨ يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرَانِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفُ ؟ (٤١) [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ التَّقْلِفُ الْمُسْمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا لَوُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرَانِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف ؟ (٤٤) [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ التَّقْرَانِ هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف ؟ (١٤) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَف [ق/ ٤٤] أَمْ لاَ ؟ (١٤) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ خروفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ وَرَدُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُوسِيِّ وَرَدُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُوسِيِّ لَمُ الْمُوتُ »	لفقه الفقه	٦١٨ فهرس رؤوس المسائل
(١٣) سُوْالٌ : عَنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ أَسْرَلَ اللهُ فِيهِم : ﴿لا يَشْهَاكُمُ اللهُ عَنْ الْمُدِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنَ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُوهُمْ ﴾ ٨٥ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دَيَارِكُمْ أَن تَبَرُوهُمْ ﴾ ٨٥ (٣٣) [١٢] سُوَالٌ عَنْ قِرَاءَة الْقُرُانَ بِيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّدُونَ بِأَمُورِ الدُّنْيَا دونَ (٣٥) [١٣] سَوَالٌ عَنْ قِرَاءَة الْقُرُانِ بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّدُونَ بِأَمُورِ الدُّنْيَا دونَ (٣٥) [٣٦] سَوَالٌ عَمَنْ تَرِكَ مُعَاهَدَة الْقُرُانِ حَتَّى نَسِيهُ أَوْ بَعْضَهُ آيَاتُمُ أَمْ (٣٦) [١٣] سَوْالٌ : عَنْ السَوقَفُ علَى (سَواءٌ) أَوْ (جَرَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْمَرَّرَ، هَلْ هُو كَالُوقْفُ عَلَى نَحوِ (جَزَاءٌ) و (مَاءٌ) ٨٢ (٣٧) [١٥] سُؤَالٌ : عَنْ التَّعَوَّذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَىءٌ وَاحدٌ أَوْ شُيَتَانِ؟ ٨٨ عَلَى ذَكَ ؟ (٣٨) [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ التَّلْيف الْمُسَمَّى بِالْهِبَطِى الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا كَدُمُ الْمُصْحَفُ وَالْمُ الْمُرَانِ هَلُ الْمُصْحَفِ وَالْمُ الْمُولُ الْمُولِي الْمُولُ اللهُ الْمُولُ الْمُ حُكُمُ الْمُصْحَفِ ؟ (١٤) [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ التَّلْيف الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْجَبِيرَةِ هَلُ لَهُ (٤٤) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ حُرُولِ الْقُرَانِ هَلُ لَهَا مَلْ لَهُ حُكُمُ الْمُصْحَفِ الْمُسَحِفُ الْمُصْحَفِ الْمُسَعَى عِنْدَنَا بِالْجَبِيرَةِ هَلُ لَهُ الْمُصْحَفِ الْمُسَحِفُ الْمُسَحِفُ الْمُولِ الْجَالِي مَنْ النَّلُولُ الْمَاءِ اللَّولُ الْمَوْتُ الْمُولُ عَنْ حُرُولِ الْجَدِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَاءً الْمُولُ الْمَوْتُ الْمُلْمُ وَرَدُولِ الْجَدِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ الْمَاءً الْمُولِ الْجَدِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ الْمَاءً الْمُولِ الْجَدِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ "	۸۳	اللهُ فِيهِم : ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾
الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم ﴾ ١٨٥ (٣٣) [١١] سُوَالٌ عَمَّنْ يَقْرُأُ الْقُرُانَ بِلاَ فَهُم ، هَلْ لَهُ ثُوَابٌ أَمْ لاَ ؟ (٤٣) [١١] سُوَالٌ عَنْ قَرَاءَ الْقُرُانِ بَيْنَ أَقُوام يَتَحَدِّثُونَ بِأُمُورِ الدُّنيَا دونَ (٤٣) [١٢] سُوَالٌ عَنْ تَركَ مُعاهَدَة الْقُرُانِ حَتَّى نَسِيهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَاثُمُ أَمْ (٥٣) [١٣] سَوَالٌ عَمَّنْ تَركَ مُعاهَدَة الْقُرُانِ حَتَّى نَسِيهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَاثُمُ أَمْ (٢٥) [١٣] سَوَالٌ عَمَّنْ تَركَ مُعاهَدَة الْقُرُانِ حَتَّى نَسِيهُ أَوْ (جَـزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ (جَرَاءٌ) و (مَاءٌ) الْجَرِّ، هَلْ هُو كَالُوقْف عَلَى نَحو (جَزَاءٌ) و (مَاءٌ) (٢٧) [١٥] سُوَالٌ : عَنْ كَتَابَة الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُورُ الإِقْدَامُ الْجَرِّ، هَلْ هُو كَالُوقْف عَلَى نَحو (جَزَاءٌ) و (مَاءٌ) (٢٧) [١٥] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُستَى بِالْهِبطى الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا (٣٣) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُستَى بِالْهِبطى الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا (٤٠) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُستَى بِالْهِبطى الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا يُولُلُ عَنْ حَرِ الْمُلْوَلُنَ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُوضَحَف ؟ (٤٤) [١٩] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُستَى بِالْهِبطى الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا (٤٤) [١٩] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُستَى بِالْهِبطى الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا (٤٤) [١٩] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُستَى عِنْدُنَا بِالْجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ (٤٤) [١٩] سُوَالٌ عَنْ حَرِ الْمُلُولُ فَي الْمُستَى عِنْدُنَا بِالْجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ الْمُونَ الْمَاءِ مُولُ لَهُ مَا مُولُ لَهُ الْمُونَ أَنْ الْمَاءُ الْمُولُ فَي الْمَاءُ وَرِيضَة لَمْ مَنْ مَنْ مَنْ وَرَا لَيَةَ الْكُرْسِيّ وَلَا الْمَوْتُ » (٤٤) وَلَا تَمَالُ عَمْ مَنْ دُولِ الْجَنَّةَ إِلاً الْمَوْتُ » (١٤) الْمَاءُ مَنْ مُنْ وَرِيضَة لَمْ مَنْ مَنْ مَنْ وَرَدَ فِي الْحَدِيث مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (١٤٤) المُولُ الْمَاءُ الْمُنْ الْمَاءُ الْمَوْتُ الْهِ الْمُولُ الْمَاءُ الْمُولُ الْمَاءُ الْمُولُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمُلْمُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمُولُ الْمَاءُ الْمُولِ الْجَوْلُ الْجَوْلُ الْجَاءُ الْمُلْمُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمُولُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمَاءُ الْمُو		(٣١) سُؤَالٌ: عَنْ الْقَومِ الَّذِينَ أَنْ زَلَ اللهُ فِيهِم: ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ
(٣٤) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قَرَاءَة الْقُرَانَ بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّثُونَ بِأْمُورِ الدَّنْيَا دُونَ إِمْ عَا الْقَارِيْ إِلَيْهِم ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ (٣٥) [٣٦] [٣١] سَأَوَالٌ: عَنْ الْوَقْف عَلَى (سَوَاءٌ) أَوْ (جَـزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ لاَجَرِّ، هَلْ هُوَ كَالُوقْفِ عَلَى نَحُو (جَزَاءٌ) و (مَاءً) (٣٦) [١٤] سُؤَالٌ: عَنْ الْوَقْف عَلَى نَحُو (جَزَاءٌ) و (مَاءً) (٣٤) [١٥] سُؤَالٌ: عَنْ كَتَابَةِ الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُوزُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ ؟ (٣٤) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعَوُّذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْنَانِ؟ ٨٨ عَلَى ذَلِكَ ؟ (٣٩) [٢١] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعْوُدُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْنَانِ؟ ٨٨ يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرَانِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفُ ؟ (٤١) [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ التَّقْلِفُ الْمُسْمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا لَوُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرَانِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف ؟ (٤٤) [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ التَّقْرَانِ هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف ؟ (١٤) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَف [ق/ ٤٤] أَمْ لاَ ؟ (١٤) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ خروفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ وَرَدُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُوسِيِّ وَرَدُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُوسِيِّ لَمُ الْمُوتُ »	٨٤	الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّنَ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾
إصغاء القاري إليهم ، أيجور ذلك أم لا ؟ (٣٥) [١٣] سألَ عَمَّنْ تَرَكَ مُعَاهَدَة الْقُرْآنِ حَتَّى نَسِيهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَأْتُمُ أَمْ لا؟ (٣٦) [١٤] سُواَلٌ: عَنْ الْوقف عَلَى (سَواءٌ) أَوْ (جَـزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ، هَلْ هُوَ كَالُوقف عَلَى نَحو (جَزَاءٌ) و (ماءً) (٣٧) [١٥] سُؤالٌ: عَنْ كِتَابَة الْـقُرُآنِ بِزِعْفَرَانِ هَلْ يَجُورُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلكَ ؟ (٣٨) [٢٦] سُؤالٌ: عَنْ التَّعَوُّذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئانِ؟ ٨٨ عَلَى ذَلكَ ؟ (٣٨) [٢٧] سُؤالٌ: عَنْ التَّالِيفَ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوفِقُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفُ؟ . ٩ مَنْ التَّالِيفُ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوفَقُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف؟ . ٩ لا يُوفَلُ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوفَقُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفُ؟ . ٩ اللهُ عَنْ خرج الْمُصْحَف الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِيهَا بِالْمَاء مُلْ وَلَا الْمَوْتُ اللهِ الْمَوْتُ اللهُ وَيْعَةُ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ اللهَ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ هُوا لَلْهَا الْمَوْتُ اللهَ وَلَا لَهَا الْمَوْتُ اللهَ وَيَعَةً لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ اللهَ وَلَا لَيْ الْمَوْتُ اللهُ الْمُوتُ الْمَوْتُ اللهَ وَيَعَةً لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ الْمُ الْمُوتُ اللهُ الْمُوتُ اللهُ الْمَوْتُ اللهُ الْمُوتُ الْمُولِي الْحَدِيثِ الْمُؤْلِ الْمُوتُ اللهُ الْمُوتُ اللهُ الْمُؤْلِ الْمُولِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُول	۷٥	(٣٣) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ يَقْرَأُ الْقُرُآنَ بِلاَ فَهُمٍ ، هَلْ لَهُ ثَوَابٌ أَمْ لاَ ؟
إصغاء القاري إليهم ، أيجور ذلك أم لا ؟ (٣٥) [١٣] سألَ عَمَّنْ تَرَكَ مُعَاهَدَة الْقُرْآنِ حَتَّى نَسِيهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَأْتُمُ أَمْ لا؟ (٣٦) [١٤] سُواَلٌ: عَنْ الْوقف عَلَى (سَواءٌ) أَوْ (جَـزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ، هَلْ هُوَ كَالُوقف عَلَى نَحو (جَزَاءٌ) و (ماءً) (٣٧) [١٥] سُؤالٌ: عَنْ كِتَابَة الْـقُرُآنِ بِزِعْفَرَانِ هَلْ يَجُورُ الإِقْدَامُ عَلَى ذَلكَ ؟ (٣٨) [٢٦] سُؤالٌ: عَنْ التَّعَوُّذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئانِ؟ ٨٨ عَلَى ذَلكَ ؟ (٣٨) [٢٧] سُؤالٌ: عَنْ التَّالِيفَ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوفِقُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفُ؟ . ٩ مَنْ التَّالِيفُ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوفَقُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف؟ . ٩ لا يُوفَلُ : عَنْ التَّالِيفَ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوفَقُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفُ؟ . ٩ اللهُ عَنْ خرج الْمُصْحَف الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِيهَا بِالْمَاء مُلْ وَلَا الْمَوْتُ اللهِ الْمَوْتُ اللهُ وَيْعَةُ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ اللهَ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ هُوا لَلْهَا الْمَوْتُ اللهَ وَلَا لَهَا الْمَوْتُ اللهَ وَيَعَةً لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ اللهَ وَلَا لَيْ الْمَوْتُ اللهُ الْمُوتُ الْمَوْتُ اللهَ وَيَعَةً لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ الْمُ الْمُوتُ اللهُ الْمُوتُ اللهُ الْمَوْتُ اللهُ الْمُوتُ الْمُولِي الْحَدِيثِ الْمُؤْلِ الْمُوتُ اللهُ الْمُوتُ اللهُ الْمُؤْلِ الْمُولِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُول		(٣٤) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرُآنِ بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّثُونَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا دونَ
الْكِرِّ، هَلْ هُو كَالُوقْفِ عَلَى نَحو (جَزَاءً) و (مَاءً) أَوْ (جَـزَاءً) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ، هَلْ هُو كَالُوقْفِ عَلَى نَحو (جَزَاءً) و (مَاءً) (٣٧) [١٥] سُوْالٌ : عَنْ كِتَابَةِ الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُورُ الإِقْدَامُ اللَّهِ وَلَا الْقَدَامُ اللَّهُ وَلَكَ ؟ (٣٨) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّعُوذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحدٌ أَوْ شَيْئَانِ؟ ٨٨ (٣٩) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفِ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا لَوْقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ؟ . ٩٠ يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ؟ . ٩٠ (١٤) [١٩] سُوَالٌ : عَنْ أَنْظُمَ الْقُرَآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُ أَمْ لَا ؟ ٩ أَمُصْحَفُ إِلَى الْمَصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدُنَا بِالْجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/٤٤] أَمْ لاَ ؟	٢٨	إِصْغَاءِ الْقَارِيِّ إِلَيْهِم ، أَيَجوزَ ذَلِكَ أَمْ لاً ؟
الْكِرِّ، هَلْ هُو كَالُوقْفِ عَلَى نَحو (جَزَاءً) و (مَاءً) أَوْ (جَـزَاءً) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ، هَلْ هُو كَالُوقْفِ عَلَى نَحو (جَزَاءً) و (مَاءً) (٣٧) [١٥] سُوْالٌ : عَنْ كِتَابَةِ الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُورُ الإِقْدَامُ اللَّهِ وَلَا الْقَدَامُ اللَّهُ وَلَكَ ؟ (٣٨) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّعُوذُ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحدٌ أَوْ شَيْئَانِ؟ ٨٨ (٣٩) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّالِيفِ الْمُسَمَّى بِالْهِبِطِي الْمَعْدُودِ ، وفِيهِ مَا لَوْقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ؟ . ٩٠ يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ؟ . ٩٠ (١٤) [١٩] سُوَالٌ : عَنْ أَنْظُمَ الْقُرَآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُ أَمْ لَا ؟ ٩ أَمُصْحَفُ إِلَى الْمَصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدُنَا بِالْجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/٤٤] أَمْ لاَ ؟		(٣٥) [١٣] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ مُعَاهَدَة الْقُرْآنِ حَتَّى نَسِيَهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَأْثُمُ أَمْ
الجرّ، هل هو كَالوقف على نحو (جَرَاءً) و (ماءً) (٧٧) [١٥] سُوَالٌ : عَنْ كِتَابَةِ الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُـوزُ الإِقْدَامُ علَى ذَلِكَ ؟ (٣٨) [١٦] سُوَالٌ : عَنْ التَّعَوُّذِ وَالرُّقَى هلْ هُمَا شَىءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَانِ؟ (٣٨) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّالْيفِ الْمُسَمَّى بِالْهبطى الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفَ؟ (٤٠) [١٨] سُوَالٌ : عَنْ أَنْظَامِ الْقُرَآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ (١٤) [١٨] سُوَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُسُحَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ عَنْ حَرِمَ الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمُةُ الْمُسَحَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمَةُ الْمُسُحَفِ الْمُسَمِّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمُةُ الْمُسَمِّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كَا كُونُ مُرْمَةُ الْمُسْمَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمَةُ الْمُسْمَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُلُونُ الْمَوْتَ الْمَوْتَ الْعَرْسِيقِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُوسِيقِ لَمْ لَهُ الْمَوْتُ » وَمُولِ الْجَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » هَا لَكُولُ الْجَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » هَا مَنْ مُنْ مُونُ وَلُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هَا لَيْ الْمَوْتُ » هُا لَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هم مِنْ قُرَا آيَةَ الْكُرْسِيقِ لَكُولُ الْجَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » هم مِنْ مُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هم مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » الْمُوتِ أَنْ الْمَوْتُ » الْمُؤْلِ الْجَدِيثُ مِنْ دُخُولُ الْجَدَيْثُ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » الْمُؤْلِ الْمُولِ الْجَدَيْثُ إِلَامُونَ الْمُؤْلُ » الْمُؤْلُ الْمَوْلُ الْمُولُ الْمُؤْلُ ا	٢٨	¥ ?
الجرّ، هل هو كَالوقف على نحو (جَرَاءً) و (ماءً) (٧٧) [١٥] سُوَالٌ : عَنْ كِتَابَةِ الْـقُرُانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُـوزُ الإِقْدَامُ علَى ذَلِكَ ؟ (٣٨) [١٦] سُوَالٌ : عَنْ التَّعَوُّذِ وَالرُّقَى هلْ هُمَا شَىءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَانِ؟ (٣٨) [١٧] سُوَالٌ : عَنْ التَّالْيفِ الْمُسَمَّى بِالْهبطى الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفَ؟ (٤٠) [١٨] سُوَالٌ : عَنْ أَنْظَامِ الْقُرَآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ (١٤) [١٨] سُوَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُسُحَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ عَنْ حَرِمَ الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمُةُ الْمُسَحَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمَةُ الْمُسُحَفِ الْمُسَمِّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمُةُ الْمُسَمِّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كَا كُونُ مُرْمَةُ الْمُسْمَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُرُمَةُ الْمُسْمَى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ كُلُونُ الْمَوْتَ الْمَوْتَ الْعَرْسِيقِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُوسِيقِ لَمْ لَهُ الْمَوْتُ » وَمُولِ الْجَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » هَا لَكُولُ الْجَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » هَا مَنْ مُنْ مُونُ وَلُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هَا لَيْ الْمَوْتُ » هُا لَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هم مِنْ قُرَا آيَةَ الْكُرْسِيقِ لَكُولُ الْجَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » هم مِنْ مُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هم مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » الْمُوتِ أَنْ الْمَوْتُ » الْمُؤْلِ الْجَدِيثُ مِنْ دُخُولُ الْجَدَيْثُ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » الْمُؤْلِ الْمُولِ الْجَدَيْثُ إِلَامُونَ الْمُؤْلُ » الْمُؤْلُ الْمَوْلُ الْمُولُ الْمُؤْلُ ا		(٣٦) [١٤] سُـؤَالٌ: عَنْ الْـوَقْفِ عَلَى (سَـوَاءٌ) أَوْ (جَــزَاءٌ) بِالرَّفْعِ أَوْ
(٣٨) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعَوُّذِ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَان؟ (٣٨) [١٧] سُؤَالٌ: عَنْ التَّأْلِيفَ الْمُسَمَّى بِالْهبطى الْمَعْدُود ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْه مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنَ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف؟ ٩٠ [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ [١٤] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ وَنُ خَرِج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ (٤٢) اللَّوَالُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِها بِالْمَاءِ (٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِها بِالْمَاءِ (٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِها بِالْمَاءِ (٣٤) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُريثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ الْمَوْتُ لَمَ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دَبُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ » (٣٤) وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (٤٣) وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (٤٣) وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (٤٣) وَرِيضَةً لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ »	۲Λ	الْجَرِّ، هَلْ هُوَ كَالْوَقْفِ عَلَى نَحوِ (جَزَاءً) و (مَاءً)
(٣٨) [١٦] سُؤَالٌ: عَنْ التَّعَوُّذِ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَان؟ (٣٨) [١٧] سُؤَالٌ: عَنْ التَّأْلِيفَ الْمُسَمَّى بِالْهبطى الْمَعْدُود ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْه مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنَ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف؟ ٩٠ [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ [١٨] سُؤَالٌ: عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ [١٤] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ وَنُ خَرِج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ (٤٢) اللَّوَالُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِها بِالْمَاءِ (٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِها بِالْمَاءِ (٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِها بِالْمَاءِ (٣٤) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُريثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ الْمَوْتُ لَمَ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دَبُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ » (٣٤) وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (٤٣) وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (٤٣) وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ الْمَوْتُ » (٤٣) وَرِيضَةً لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةَ إِلاَّ الْمَوْتُ »		(٣٧) [١٥] سَوَّالٌ : عَنْ كِتَابَةِ الْفَرَانِ بِزَعْفَرَانِ هَلْ يَجُوزُ الإِقْدَامَ
(٣٩) [٧٧] سُوَّالٌ: عَنْ التَّالِيفِ الْمُسَمَّى بِالْهَبطَى الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ؟ ٩٠ (٤٤) [١٨] سُوَّالٌ: عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ ١٩) [١٩] سُوَّالٌ: عَنْ خَرِج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [قَ/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [قَ/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ ٩١ (٤٢) [٢٠] سُوَّالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ أَمْ لاَ؟ ٩٢ أَمْ لاَ؟ ﴿ (٤٣) [٢٠] سُوَّالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَنْ قَرأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ وَبُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ ﴾	۸۷	8
يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَف؟ (٤٠) [١٨] [١٨] سُؤَالُ : عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لاَ ؟ (١٤) [١٩] سُؤَالُ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/٤٢] أَمْ لاَ ؟ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/٤٢] أَمْ لاَ ؟ (٤٢) [٢٠] سُؤَالُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ الْمَاءِ اللهَاءِ الْمَاءِ اللهَاءِ اللهَاهُ اللهَاءِ اللهُ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءِ اللهَاءُ ال	۸۸	(٣٨) [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ التَّعَوَّذِ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَانِ؟
(٤٠) [١٨] سُؤَالٌ : عَنْ أَنْظَامِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لاَ ؟ (١٤) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ (٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ أَمْ لاَ؟ أَمْ لاَ؟ (٤٣) [٢١] سُؤَالٌ عَـمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَـنْ قَرأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ وَبُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ »		
(٤١) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ خرج الْمُصحَفِ الْمُسمَّى عِنْدَنَا بِالجَبِيرَةِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ حُرْمَةُ الْمُصحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ (٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكُمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ الْمُ لاَ؟ أَمْ لاَ؟ أَمْ لاَ؟ أَمْ لاَ؟ (٤٣) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَديثِ مِنْ أَنَّ "مَنْ قَرأً آيةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » 4٣	۹.	
حُرْمَةُ الْمُصْحَف [ق/ ٤٢] أَمْ لاَ ؟ (٤٢) [٢٠] سُوَّالُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ مَّ لاَ؟ أَمْ لاَ؟ (٤٣) [٢١] سُوَّالُ عَـمَّا وَرَدَ فِي الْحَديث مِنْ أَنَّ «مَـنْ قَرأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » ٩٣	91	
(٤٢) [٢٠] سُوَّالُ عَنْ حُرُوفِ الْقُرآنِ هَلْ لَهَا حُكُمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ أَمْ لاً؟ أَمْ لاً؟ (٤٣) [٢١] سُؤَالُ عَـمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَـنْ قَرَأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةً لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ »		
الله المَّا اللهُ اللهُ عَـمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَـنْ قَرَأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » ٩٣ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ »	91	حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/ ٤٢] أَمْ لا ؟
الله المَّا اللهُ اللهُ عَـمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَـنْ قَرَأَ آيةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » ٩٣ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ »		(٤٢) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُرُوفِ الْقُـرآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِـهَا بِالْمَاءِ
(٤٣) [٢١] سُؤَالٌ عَــمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ "مَــنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةَ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » هَسَائِلُ الْحَدِيثُ	93	
دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَة لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ » ٩٣ مَسَائِلُ الْحَديثُ		(٤٣) [٢١] سُؤَالٌ عَــمًّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَــنْ قَرأً آيةَ الْكُرْسِيِّ
مَسَائِلُ الْحَديث	93	دُبُرَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمُنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ »
		مَسَائِلُ الْحَدِيثِ

97	(٤٤) [١] سُؤَالٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ كَانَ يَحْلِقُ رَأْسَهُ أَمْ لاَ ؟
97	(٤٥) [٢] سُؤَالٌ عَنْ النَّبَيِّ عَلَيْكُ إِلَيْهُ هَلْ لَهُ ضَفَائِرُ أَمْ لاَ ؟
	(٤٦) [٣] سُؤَالٌ عَنْ النَّبِيِّ عِلَيْكُمْ هَلْ لَهُ سَرَاوِيلُ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَهُ مَا
97	كَيْفْيَتُهُ ؟
9.۸	(٧٤) [٤] سُؤَالٌ عَنْ : «عَلَيْكُمْ بِالسَّرَاوِيلِ» ، هَلْ هُوَ حَدِيثٌ : أَمْ لاَ؟
	(٤٨) [٥] سُؤَالٌ عَنْ : «لَعَنْ اللَّهُ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتَهَا وَلَوْ بِالذِّكْرِ » هَلْ
٩٨	هُوَ حَديثٌ أَمْ لا ؟
	(٤٩) [٦] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ «وَلاَ تَلْبِسُ النِّسَاءُ مِنْ الرَّقِيقِ مَا
٩٨	يَصِفُهُنَّ » (١) إِلْخَ : كَاسِيَاتٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَاتٌ فِي الْآخِرَةِ
	(٠٠) [٧] سُؤَالٌ عَنْ صفَة مَشْى النَّبَيُّ عَيَّكِيْةٍ هَلْ تُخَطِّي رَجْلاهُ أَو التُّرَابُ
99	هِيَ الَّتِي تَسِيلُ بِهِمَا وَهُمَا مُعْتَدِلَتَانِ لاَ تُخَطِي إِحْدَاَّهُمَا قَبْلَ الأُخْرَى؟
١.١	(٥١) [٨] سَوُّ اَلُّ عَنْ مَعْنَى «كَلمَاتُ الله التَّامَّاتُ» مَا هي ؟
	(٥٢) [٩] سُوْالٌ عَنْ مَعْنَى الضَّبابِ : «وَإِنَّ الْمَوْمَيِنَ يُفْتَنُونَ فِي
	قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ»، «أَنَّهُمَا يَمْشِيَانِ فِي الأَرْضِ كَمَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي
١٠١	الضباب» .
١٠٢	(٥٣) [َ١٠] سُؤَال : هَلْ رَأَيْتُمْ أَصْلاً لِقَوْلِهِم كَذَا وَكَذَا يُؤَدِّي لِلْفَقْرِ ؟
	(٥٤) [١١] سُوَالٌ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْكُ : (مَنْ قَطَعَ
	سِدْرَةً صَوَّبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» (٢) هَلَ النَّهَى عَامٌ سَوَاءً قَطَعَ للانْتِفَاعِ
١.٣	أُمْ لاً ؟
	ا (٥٥) [١٢] سُوَالٌ عَنْ مَعْنَى كَلِمَاتٍ مِنْ أَوْصَافِهِ عَلِيْهِ فِي وَصْفِ أُمِّ
٦٠٣	مِعْبُدُ لَهُ فِي نَظْمِ بَعْضِهِمْ لَهَا،
١٠٨	(٥٦) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ فِعْلُ الْكَبَائِرِ هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ لاَ؟
111	(٥٧) [٢] سُؤَالٌ عَنْ أَعْظَم الْكَبَائر ؟
•	ر ۱۰ د د د د د د د د د د د د د د د د د د

(٥٨) [٣] سُؤالٌ عَنْ أَعْظَم الصَّغَائر . 117 (٥٩) [٤] سُؤَالٌ عَنْ الْحَجِّ هَلْ يُلَكَفِّرُ الصَّغَائرَ وَالْكَبَائرَ؟ وَعَلَيْـه فَهَلْ تَدْخُلُ حُقُوقُ الآدميِّنَ أَمْ لا ؟ أَوْ لاَ يُكفِّرُ إلاَّ الصَّغَائرَ وَحْدَهَا ؟ 114 (٦٠) [٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل لا يُصلِّى وَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْل الْكَشْف وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي ذَلكَ ، هَلْ يَصحُّ هَذَا أَمْ لا ؟ 119 (٦١) [٦] سُؤَالٌ عَنْ إِبْلِيسَ هَلْ هُوَ مِنْ الْمَلاَئِكَة أَوْ مِنْ الْجِنِّ ؟ 119 (٦٢) [٧] سُؤَالٌ عَنْ القرَبِ يَتَغَيَّرُ مَاؤُهَا بِالدِّبَاغُ وَالدَّهْنِ وَبَوْلِ الْمَاشيَة للإصْلاَح هَلْ يَضُرُّ ذَلكَ أَمْ لاَ؟ 171 (٦٣) [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم اسْتِعْمَالِ بِمَاءِ بِـئْرِ الْبَادِيَةِ الْمُتَعَيِّرِ بِأَرْوَاثِ الْمَاشيَة وَأَبْوَالهَا وَلاَ يُمْكنُ احْترَازُ الْبئر منْهَا . 177 (٦٤) [٩] سُؤَالٌ عَنْ الْوَبَرِ إِذَا انْفَصَلَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ نَتْفٍ هَلْ أم لا؟ 174 (٦٥) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الرِّيقِ السَّائِلِ مِنْ فَمِ النَّائِمِ هَلْ هُوَ نَجِسٌ 178 (٦٦) [١١] سُؤَالٌ عَنْ الْبَلَلِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ الْمُبَاحِ لأَجْلِ وِلاَدَتِهَا هَلَ ْ 140 (٦٧) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ لَبَنِ سَقَطَتْ 9V 170 (٦٨) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ مَاء مُضَاف حَلَّتْ فيه نَجَاسَةٌ هَلْ يَتَنَجَّس أُمْ لاَ؟ 170 (٦٩) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَمْلُةً وَسَمَّى عَلَيْهَا اسْمَ اللَّه هَلْ يُحلُّهَا ذَلكَ أَمْ لاً؟ 177 (٧٠) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمُبَاحِ أَهِيَ نَجِسَةٌ أَوْ طَاهِرَةٌ ؟ 177 (٧١) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ فُخَّارٍ مَشْوِيَّةٍ بِنَجَاسَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي اسْتِعْمَالِهَا

771	بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ ؟
	(٧٢) [٧٢] سُؤَالٌ عَنْ فُخَّارِ غَاصَتْ فيه نَجَاسَةٌ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ وَالطَّعَامِ بَعْدَ غَسْله بِالْمُطْلَقِ أَوْ لاَ يَجُوزُ ذَلكَ ؟ الْمَاءِ وَالطَّعَامِ مَعْدَ غَسْله بِالْمُطْلَقِ أَوْ لاَ يَجِبُ غَسْلُهَا مِنْ وَسَخِ الأَسْنَانِ (٧٣) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ اَلَةِ السِّواكِ هَلْ يَجِبُ غَسْلُهَا مِنْ وَسَخِ الأَسْنَانِ أَمْ لاَ؟
177	الْمَاءِ وَالطَّعَامِ بَعْدَ غَسْلِهِ بِالْمُطْلَقِ أَوْ لاَ يَجُوزُ ذَلكَ ؟
	(٧٣) [١٨] سُؤَالٌ عَن أَلَةِ السِّواَكِ هَلْ يَجِبُ غَسلُهَا مِن وَسَخ الأَسْنَانِ
177	أمْ لاً؟
	(٧٤) [١٩] سُؤالٌ عَنْ حَبِّ كرخيٍّ أَوْ قَمْحٍ مَثَلاً بُلَّ بِمَاءٍ نَجِسٍ هَلْ يَقْبُلُ التَّطْهِيرُ أَمْ لاَ ؟
۸۲۱	يَقْبَلُ التَّطْهِيرُ أَمْ لا ؟
	(٧٥) [· ٢] سُؤَالٌ عَنْ لَحْمٍ شُـوِيَ وَفِيهِ شَيءٌ مِـنْ دَمِ الذَّبْحِ هَلْ يَجُوزُ أَكْلُهُ أَمْ لاَ؟
۱۲۸	
	(٧٦) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ طَعَامٍ صَنَعَتْهُ أَمَةٌ لاَ تَتَحَفَظُ مِنَ النَّجَاسَةِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الطَّهَارَةِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا حُكْمُ طَهَارَةِ ثَوْبٍ غَسَلَتْهُ مِنْ غَيْرِ حَضْرَةِ صَاحِبِهِ ؟
	هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الطَّهَارَةِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا حُكْمُ طَهَارَةِ ثَوْبٍ غَسَلَتْهُ مِنْ غَيْرٍ
179	حَضْرَةِ صَاحِبِهِ ؟
	(٧٧) [٢٢] سُوْالٌ عَنْ مداد الصِّبْيَانِ يَقَعُ عَلَى الْمُحلِّمِ شَيءٌ مِنْهُ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْمُحلِّمِ شَيءٌ مِنْهُ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَةِ أَمْ لاَ؟
179	بُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَةِ أَمْ لاً؟
	(٧٨) [٢٣] سُؤَالٌ عَمَّا يُوجَدُ فِي بَطْنِ الشَّاةِ مَثَلاً مِنْ الدَّمِ عِنْدَ شَـقِّهَا
۱۳۰	(٧٨) [٢٣] سُؤَالٌ عَمَّا يُوجَدُ فِي بَطْنِ الشَّاةِ مَثَلاً مِنْ الدَّمِ عِنْدَ شَـقِّهَا هَلُ هُوَ مِنْ الْمَسْفُوحِ أَمْ لاَ ؟
	(٧٩) [٤] سُؤَالٌ عَمَّا تُلْقِيهِ الدَّوابُّ مِنْ عَلَفِهَا مِنْ الْحَبِّ هَلْ هُوَ طَاهِرُ الْعَيْنِ أَمْ لا ؟
۱۳۰	لْعَيْنِ أَمْ لاً ؟
	(٨٠) [٢٥] سَوَالٌ عَـنْ الْحُكْمِ فِي الْقِشْرَةِ الَّتِي تَسْقُطُ مِنْ الضِّرْعِ فِي
14.	اللبنِ هل يجِب طرحها مِنه أم لا؟
۱۳۱	(٨١) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي قِراءَةِ الْقُرُآنِ فِي مَوْضِعِ النَّجِسِ ؟ (٨١) [٢٧] سُؤَالٌ عَمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ مِنْ التُّرَابِ النَّجِسِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ
	(٨٢) [٢٧] سُؤَالٌ عَمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ مِنْ التَّرَابِ النَّجِسِ هَلَ يَعْفَى عَنْهُ
121	أَمْ لاً؟

الفقهية	ؤوس المسائل	فهرس ر	 777

ن ، د د ه	144
	(٨٤) [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْفُوِّ عَنْهَا هَلْ
177	يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لِصَلاَةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لاً؟
	(٨٥) [٣٠] سُؤَالٌ عَـمَّا تَطَايَرَ مِنْ الْمَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ عَلَى نَجَاسَةٍ ثُمَّ
۱۳۲	عَلَى الْمُتَوَضِّيءِ وَخَفِيَ عَلَيْهِ مَكَانَهُ مَا الْحَكْمُ فِيهِ ؟
	(٨٦) [٣١] سُوَّالٌ عَلَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ مَلْلُولَةٌ وَعَجَزَعَنْ إِزَالَتِهَا
	وَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَإِنْ صَلَّى بِشُوبِهِ تَنَجَّسَ مَكَانُهُ هَلْ يُصلِّى وَالْحَالَةُ
177	كَذَلِكَ أَمْ لاً؟
١٣٤	(٨٧) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ تَخْفِيفِ النَّجَاسَةِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لاَ؟
	(٨٨) [٣٣٦ سُؤَالٌ عَمَّنُ فَي حَسِده نَحَاسَةٌ وَلَسِيَ عِنْدَهُ مِنْ الْمَاءِ اللَّ قَدْرَ
144	مَا يَتَهُ ضَأَّ به هَا * يَتَهُ ضَأَّ به أَهْ يَغْسَا كُه النَّحَاسَةَ هَ يُصَلِّ بِالتَّهُمْ ؟
	(٨٨) [٣٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ فِي جَسَده نَجَاسَةٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ الْمَاءِ إِلاَّ قَدْرَ مَا يَتُوَضَّأُ بِهِ هَلْ يَتُوَضَّأُ بِهِ أَوْ يَغْسَلُ بِهِ النَّجَاسَةَ وَيُصَلِّي بِالتَّيَمُّمِ ؟ مَا يَتُوضَّأُ بِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غُسْلُ (٨٩) [٣٤] سُوَّالٌ عَنْ صَاحِبِ السَّلَسِ إِذَا بَرَأَ مِنْهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غُسْلُ ثُوْبِه وَجَسَده منْهُ أَمْ لاَ؟
170	أَنْ اللهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَيْتِ السَّلَى إِذَا بَرَا لِينَا مِنْ يَجِبُ عَلَيْ عَلَى اللَّهِ
1,0	
١٣,	(٩٠٠) [٣٥] سَوَّالٌ عَـمَّنْ حَرَّكَ نَعْلَهُ الْمُتَنَجِّسَةَ فِي الصَّلاَةِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لاَ؟
140	· -
-	(٩١) [٣٦] سُؤَالٌ عَـمَّنْ رَأَى نَجَـاسَةً بِمَحَـلِّ سُجُودِهِ بَـعْدَ رَفْعِـهِ مِنْ السُّجُودِهِ بَـعْدَ رَفْعِـهِ مِنْ السُّجُودِهِ مَلْ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ أَمْ لا ؟
140	السُّجُودِ هَلْ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ أَمْ لاَ ؟
	(٩٢) [٣٧] سُوَالٌ عَمَّنْ صَلَّى فِي خَيْمَةٍ غَـيْرِ طَاهِرَةٍ وَرَأْسُهُ يَمَسُّهَا هَلْ
١٣٦	تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاً؟
١٣٦	
	(٩٤) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ الْإِمَامِ إِذَا ذَكَرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً هَلْ يَقْطَعُ مَنْ
١٣٦	خَلْفَهُ كَمَا يَقْطَعُ هُوَ أَوْ لاَ يَقَطَعُ مَنْ خَلْفَهُ ؟
	(٩٥) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى الْجُمْعَةَ بِالنَّجَاسَة نَاسِيًا مَا الْحُكْمُ في

	(٩٦) [٤١] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا هُوَ وَلَا مَنْ خَلْفَهُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلاَتِه
۱۳۷	
	(٩٧) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَـمْلَةً عَلَى ظُفْرِهِ وَأَزَالَ عَنْهُ جِلْدَهَا وَصَلَّى قَبْلُ غَسْلِ ظُفْرِهِ هَلْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ صَلَاتِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟ قَبْلَ غَسْلِ ظُفْرِهِ هَلْ عَكَيْهِ إِعَادَةُ صَلَاتِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟ (٩٨) [٤٣] سَلَّوَالٌ عَمَّنُ رَأَى نَجَاسَةً فِي الصَّلَاةِ فَهمَّ بِالْقَطْعِ وَنَسِيَ وَنَسِيَ وَتَمَادَى عَلَى صَلاَتِهِ مَا الْحُكْمُ فِيهَا ؟
۱۳۷	قَبْلَ غَسْلِ ظُفْرِهِ هَلْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ صَلاَتِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	(٩٨) [٤٣] سُوَالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي الصَّلَاةِ فَهمَّ بِالْقَطْعِ وَنَسِيَ
۱۳۷	وَتَمَادَىَ عَلَى صَلاَتِهِ مَا الْحُكْمُ فِيهَا ؟
	(٩٩) [٤٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ رَأَى نَجَاسَـةً فِي أَثْنَاءِ صَلاَتِهِ وَقَطَعَـهَا وَذَهَبَ
۱۳۸	لِغَسْلِهَا فَنَسِىَ وَصَلَّى بِهَا أَيْضًا هَلْ يُعْتَدُّ بِصَلاَتِهِ الثَّانِيَةِ أَمْ لاَ؟
	(٩٩) [٤٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ رَأَىٰ نَجَاسَةً فِي أَثْنَاءِ صَلاَتِه وَقَطَعَـهَا وَذَهَبَ لِغَسْلُهَا فَنَسِى وَصَلَّى بِهَا أَيْضًا هَلْ يُعْتَدُّ بِصَلاَتِه الثَّانِيَة أَمْ لاَ؟ (٠٠٠) [٤٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ ثَوْبُهُ مُتَنَجِّسًا فَهَلْ يَجِبُ فِي حَقِّهِ طَهَارَةُ الْبَدَن وَالْمَكَان أَمْ لاَ ؟
129	الْبَدَنِ وَالْمَكَانِ أَمْ لاَ ؟
	البدن والمحان الم لا ! (١٠١) [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَجَّسَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ وَوَجَدَ مِنْ الْمَاءِ مَا يَغْسِلُ بِهِ احْدَاهُمَا فَقَطْ وَلَمْ يَغْسِلُهُمَا فَقَطْ وَلَمْ يَغْسِلُهُمَا فَقَطْ وَلَمْ يَغْسِلُهُمَا وَصَلَّى عَالَمًا عَامِدًا ؟
129	يه إِحْدَاهُمَا فَقَطْ وَلَمْ يَغْسِلْهُمَا وَصَلَّى عَالَمًا عَامِدًا ؟ يه إِحْدَاهُمَا فَقَطْ وَلَمْ يَغْسِلْهُمَا وَصَلَّى عَالَمًا عَامِدًا ؟ (١٠٢) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ الْمُسْتَنْجِي أُصْبُعَهُ مَعَ الْمَاءِ فِي غُسْلِهِ لِدُبُرِهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟
	(١٠٢) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ الْمُسْتَنْجِي أُصْبُعَهُ مَعَ الْمَاءِ
149	فِي غُسْلِهِ لِدُبُرِهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاً ؟
	(١٠٣) [٤٨] سَوَّالٌ عَنْ الْحَكْمِ فِي الاسْتِنْجَاءِ فِي مَوْضِعِ قَصَاءِ
149	
	(١٠٤) [٤٩] سُؤَالٌ عَنْ الْبَلَّةِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَ الاسْتِجْمَارِ هَلْ يُعْفَى عَنْهَا أَمْ لاَ؟
١٤٠	
	(١٠٥) [٥٠] سُؤَالٌ عَنْ رِيشِ الطَّيْرِ إِذَا كَثُرَ فِي الْمَسْجِدِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ
1 2 1	لَمَنْ يُصلِّي عَلَى الأَرْضِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ أَمْ لاَ؟
	(١٠٦) [٥١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ صَلَّى بِعَبَاءَة مَثَلاً وَجَعَلَ بَعْضَهَا بُسَاطًا
	بُصلِّى عَلَيْهِ وَالْتَحَفَ بِبَعْضِهَا الآخَرِ وَالْمَكَانُ نَجِسٌ هَلْ تَصِحُّ صَلاَتُهُ أَمْ
181	99

	٣ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	 ١) [٥٢] سُؤَالٌ عَن حُكْمٍ مَن سَقَطَت سِنَّهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ وَهُوَ شجد ؟
1 2 7	ب با ب
	١) [٥٣] سُـؤَالٌ عَـمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ وَاحِـدٌ نَقِيٌّ وَالآخَـرُ نَجِسٌ هَلْ
127	١) [٥٣] سُوَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ تَوْبَانِ وَاحِدٌ نَقِيٌّ وَالآخَرُ نَجِسٌ هَلْ أَلَهُ الصَّلاَةُ بِهِمَا زَمَنَ الْبَرْدِ ؟
	١) [٥٤] سُوَّالٌ عَمَّنْ فِي تَوْبِهِ نَجَاسَةٌ وَخَافَ إِذَا ذَهَبَ لِغَسْلِهَا أَوْ صَلَاةٌ الْجَنَازَة أَوْ الْعبد .
124	
	١) [٥٥] سُؤَالٌ عَـمَّن كَانَ مُـتَلَبِّسًا بشَيء من الْمَعْفُوَّات وَجَلَسَ
1 2 4	١) [٥٥] سُؤَالٌ عَمَّن كَانَ مُتلَبِّسًا بِشَيءٍ مِنْ الْمَعْفُوَّاتِ وَجَلَسَ مَّ عَلَى ثَوْبِهِ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟
	١) [٥٦] سَوَّالٌ عَنْ مَنْ مَسَ تُوْبًا مَثَلًا في الصَّلاَة وَهُوَ مُتَنَجِّسٌ وَلاَ
1 & &	 ١) [٥٦] سَوُالٌ عَنْ مَنْ مَسَ تَوْبًا مَثَلًا فِي الصَّلاَةِ وَهُوَ مُتَنَجِّسٌ وَلاَ مَلُ مَسَّ الْمُحَلَّ الْمُتَنَجِّسَ أَمْ لا ؟
	١) [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ مَاء اخْتَلَفَتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَة في إِضَافَتِه فَأَيُّهُمْ
٥٤١	١) [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ مَاءِ اخْتَلَفَتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ فِي إِضَافَتِهِ فَأَيُّهُمْ قُولُهُ وَيُعْمَلُ بِهِ ؟
	١) [٥٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ في ثَوْبِه عَيْنُ نَجَاسَة غَيْر مَعْفُوٍّ عَنْهَا أَيسُوخُ لَهُ
127	لُ الْمَسْجِدِ لَصَلاَةِ الْجُمُّعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ؟ ١) [٥٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ كَانَ فِي جَيْبِهِ تَمَرَاتٌ إِحْدَاهُنَّ مُتنَجِّسَةٌ لَمْ مُعَيْنُهَا ، وأَخْرَجَهُنَّ مِنْ جَيْبِهِ سِوَى واحِدةً صلَّى بِهَا هَلْ تَبْطُلُ ثُهُ أَمْ لاَ؟
	١) [٥٩] سُوْاَلٌ عَـمَّنْ كَانَ في جَبْه تَمَراتٌ إِحْدَاهُنَ مُتنَجِّسَهٌ لَمْ
	يْ عَـنْهَا ، وَأَخْرَجَهُنَّ مِنْ جَـنِهِ سُوَى وَاحِـدَةً صِلَّى بِهَا هَلْ تَبْطُلُ
٨٤٨	تُهُ أَمْ لاً؟
	قُولُهُ : "إِلاَّ فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ فَيُعْذَرُ فِيهَا الْجَاهِلُ دُونَ الْعَالِمِ"
101	يح ٌ أَمْ لاً؟
107	ري ١٠ [١) [٦١] سُؤَالٌ عَنْ وَسَخ الأَسْنَانِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟
	١) [٦٢] سُوَّالٌ عَنْ فِراَشِ الضَّيْفِ الَّذِي يُفْرَشُ لَهُ هَلْ تَجُوزُ لَهُ
104	 رأه عليه مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقِ طَهَارَتِهِ مَعَ النَّضْحِ تَرْخِيصًا لَهُ.
	رَهُ طَنِيدُ مِنْ طَيْرِ لِمُعْلِي طَهَارُكُ مِنْ الْمُصَلِّعِ الْمُعَلِينِ لَكَ. ١) (وَسُقُوطُهُمَا فِي صَلاَةٍ مُّبُطِلٍ كَـذِكْرِهَا فِيهَا) . هَـلْ هُوَ مُفَرَّعٌ

عَلَى الْقَـوْلِ بِوُجُوبِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ فَقَطْ أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِسَـنَّيَّةٍ زَو الها ؟ 104 (١١٩) [٦٤] سُؤَالٌ عَمَّـنُ عَنْدَهُ ثَوْبَان نَجسَانِ وَصَلَّى بِهِمَــا وَالْحَالُ أَنَّ وَاحدًا منْهُمَا يَكْفيه مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ 108 (١٧٠) [٦٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّتْ بِثُوْبِ نَجِسِ وَتَجْعَلُهُ تَـ وُقُوفُهَا عَلَيْه يَضُرُّهَا لعَدَم افْتقارهَا لَهُ أَمْ لاَ؟ 100 (١٢١) [٦٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرَاد بالاسْتَنْكَاح في الْبَوْل وَالْغَائط؟ 107 (١٢٢) [٦٧] سُـؤَالٌ عَـمَّنْ تَنَجَّسَ ثُوبُهُ هَلَ يَلْزَمُـهُ طَلَبُ عَــا طَاهِر يُصلِّى به ، وَإِنْ عَلَمَ أَنَّ صَاحِبَهُ لاَ يُعيرُهُ لَهُ إِلاَّ عَلَى وَجْهُ الْحَيَاء. 107 (١٢٣) [٦٨] سُؤَالٌ: الأَشْيَاء الَّتي لاَ يُسْتَحِمْرُ بهَا خَاصٌ بِالْجَديد . 107 (١٢٤) [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى الصِّقَالَةِ فِي (وكَسَيْف صَقيل) 101 (١٢٥) [ُ٧٠) سُؤَالٌ يُعْرَفُ منْ جَوَابه . دُورِ بُنِيَتْ بِمَاءِ نَجِسٍ هَلْ يُصَ عَلَى سُقُوفِهَا وَيُتُوضَّأُ بِمَاء يَجْتَمعُ منْهَا ؟ 101 (١٢٦) [٧١] سُؤَالٌ عَنْ حَقيقَة الاسْتَبْرَاء وكَيْفيُّـته وَحُكْمه ، هَلُ وَاجِبٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى وُجُوبِهِ فَهِلْ لذَاتِهِ أَوْ للصَّلاَة ؟ 109 (١٢٧) [٧٢] سُـوَّالٌ عَمَّنْ حَـمَلَ قِـشْرَ الْقَـمْلَةِ فِي الصَّلاَةِ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لا ؟ 178 (١٢٨) [٧٣] سُؤَالٌ عَنْ ثَوْبٍ صبِغَ 170 (١٢٩) [٧٤] سُؤَالٌ عَن زُرق الطَّيْر هَلْ هُوَ طَاهرٌ ، حَتَّى ممَّا يَأْكُلُ النَّجَاسَةَ أَوْ هُوَ نَجِسٌ مِمَّا يَأْكُلُها ، وَطَاهِرٌ مِنْ غَيْرِهَا ؟ 170

فهرس رؤوس المسائل الفقهيا		777
---------------------------	--	-----

(١٣٠) [٧٥] سُؤَالٌ عَنْ مُصَلِّ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ ثَوْبِهِ فِي أَثْنَاءِ صَلاَتِهِ ، مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟ 179 (١٣١) [٧٦] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى بِـالنَّجَاسَةِ غَيْرَ عَ أَيْضًا مَأْمُومُهُ بِهَا حَتَّى تَمَّتُ الصَّلاَةُ (١٣٢) [٧٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمَشيمة هَلْ هي طَاهرةٌ أَوْ نَجسةٌ ؟ (١٣٣) [٧٨] سُوَالٌ عَنْ دَخَن تَنَجَّسَ بِقَيْح أَوْ دَمٍ مِنْ دُبرَةِ الْمَرْكُوبِ وَتَفَاحَشَ ذَلِكَ حَتَّى تَغَيَّرَتْ رَائِحَةٌ منهُ هَلْ يَقْبِلُ التَّطْهِيرَ أَمْ لا ؟ 111 (١٣٤) [٧٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ لاَ يُرِيدُ الصَّلاَةَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ [ق/٥٨] أمْ لا ؟ 111 (١٣٥) [٨٠] سُــوَالٌ عَنْ الْبَــو الَّذي تَفْعَلُ الــنَّاسُ الْبَهيمَة الشَّائلَة ليَرُومُوهَا عَلَيْه، هَلْ يَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟ 147 (١٣٦) [٨١] سُوَّالٌ عَنْ غَسْلِ مَا دُونَ الدِّرْهَمِ مِنْ الدَّمِ مِن الثَّوْبِ هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَمْ لا ؟ 144 (١٣٧) [٨٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمَطْـلُوبِ تَخْفيـفُهُ منْ النَّجَـاسَة، هَلْ هُوَ في النُّوْبِ أَوْ الْجَسَد ؟ وَهَلْ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ الاسْتِحْبَابِ ؟ مَبْحَثُ مُسَائِلِ الْوُضُوءِ وَنَوَاقضهُ (١٣٨) [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم الْخَيْطِ أَوْ الْخُيُوطِ أَوْ الصَّوفِ أَوْ الْخِرْقَة الَّتِي تُجْعَلُ في رَأْسِ الْمَرْأَةِ أَيَجُوزُ ذَلَكَ أَمْ لا ؟ 145 (١٣٩) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى لَمْعَةً بَعْدَ وُضُوئه وَصَلاَتِهِ، وَلَمْ يَدْرِ هِيَ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلكَ ؟ ۱۷۸ (١٤٠] [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى كَلاَمِ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (أَوْ نُوكَى مُطْلَقَ الطُّهَارَة). 149 (١٤١) [٤] سُــؤَالٌ عَنْ رَجُلِ بِرَأْسِــهِ جُــرْحٌ بَرَأَ غَــائِرًا وَكَمْ يَنْبُ

	شَعْرٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ الْمَسْحُ بِسَبِ مَا تَعَرَّضَ لَهُ مِنْ الْجِلْدِ دُونَهُ، مَا الْمُحُدُ فَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مُا مَا مُحُدُ فَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مُا مَا مُحُدُ فَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مُا مَا اللَّهُ مُا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مَا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلِّهُ مِنْ اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلِّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلِّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلْكُمُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلْكُمُ مُلَّا اللَّهُ مُلِّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلْكُمُ مُنْ اللَّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلْكُمُ مُلْمُ مُلِّهُ مُلَّا اللَّهُ مُلَّا مُنْ اللَّهُ مُلْكُمُ مُلَّا اللَّهُ مُلْكُمُ مُلَّا اللَّهُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ اللَّهُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلَّا مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلَّا مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلَّا مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلِّكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلْكُمُ مُلِّ مُلْكُ
۱۸۲	العجام في المسلح عليه في الوطبوع :
	(١٤٢) [٥] سُؤَالُ عَنْ رَجُلِ تَعَـٰذَّرَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَالتَّيَـمُّمُ لِعِلَّةٍ بِيَدَيْهِ ،
۱۸٥	ایجوز له آل یو کل علیهما ام لا !
	(١٤٣) [٦] سُؤَالٌ عَنْ صَاحِبِ الشَّعْرِ الطَّوِيلِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الرَّدُ فِي
۲۸۱	الوصوءِ هل يحاطب بِالسَّهُ بعد دلك أم لا أ
	(١٤٤) [٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ نَسِيَ نِيَّةَ الْوُضُـوءِ وَتَذَكَّرَهَا فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَ
۱۸۹	القراع منه . ما الحجم في ذلك !
	(١٤٥) [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُتَوَضِّئِ انْقَطَعَتْ مِنْهُ لَحْمَةٌ أَوْ قُشِرَ مِنْهُ جِلْدَةً ،
۱۸۹	(١٤٥) [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُتَوَضِّيَ انْقَطَعَتْ منْهُ لَحْمَةٌ أَوْ قُشِرَ منْهُ جِلْدَةٌ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِ الْقَشْرِ أَمْ لاَ ؟ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِ الْقَشْرِ أَمْ لاَ ؟ (١٤٦) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَوضَاً لِصَلاَةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلاَةُ الْفَرْضِ به أَمْ لاَ ؟
	(١٤٦) [٩] سُـوَالٌ عَمَّـنْ تَوَضَّأُ لِصَـالاَةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَجَـوزُ لَهُ صَـلاَةً
١٨٩	
	(١٤٧) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ إِضَافَةِ الْماءِ بَعْدَ وُصُولِهِ لِلْعُضْوِ مِنْ وَسَخه؟
19.	•
	(٨٤٨) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ فِي عَيْنِهِ قَذَاءً بَعْدَ وَضُوئِهِ وَصَلَاتِهِ ، مَا
19.	العجام في دلك ،
	(١٤٩) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ نَحْوِ السِّدْرِ فِي الرَّأْسِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي الْوَأْسِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي الْوَأْسِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمَسْحُ
191	
	(٠٥٠) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ غَيْرُهُ بِكَمَالِ وُضُوئِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلك؟
191	
	(١٥١) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ نِيَّةٍ غَسْلِ الذَّكَرِ مِنْ الْمَذْيِ قَبْلَ الْوُضُوعِ
191	أه التمم ؟

الفقهية	المسائل	فهرس رؤوس		٦٢٨
---------	---------	-----------	--	-----

_	
	(١٥٢) [١٥] سُوَالٌ عَمَّنْ يَحُسُّ بِنُزُولِ قَطْرَة مِنْ البَوْلِ بَعْدَ وُضُوتِهِ فَيُفْتِشُ فَتَارَةً يَجِدُهَا وَتَارَةً لاَ يَجِدُها . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ (١٥٣) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ الْمَـٰذْيِ وَتَعَمَّدَ الْبَوْلَ أَوْ اللَّذَةَ هَلْ يُبْطِلُ وُضُوءَهُ أَمْ لاَ ؟
197	فَيُفتِّشُ فَتَارَةً يَجِدُهَا وَتَارَةً لاَ يَجِدُهَا . مَا الْحُكُّمُ فِي ذَلِكَ ؟
	(١٥٣) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ الْمَذْيِ وَتَعَمَّدَ الْبَوْلَ أَوْ
197.	
	(١٥٤) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ عَلَامَةِ النَّوْمِ الثَّقِيلِ الَّذي يَحِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ ؟
197	
	(١٥٥) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَنْعَظَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ هَلْ يَقْطَعُهُا أَوْ يَتَمَادَى؟
197	
	(١٥٦) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ مَسِّ الصَّبِيِّ لِذَكَرِهِ هَلْ يَنْقُضُ وُضُوءَهُ أَمْ لاَ ؟
194	أُمْ لاً ؟
	ر (١٥٧) [٢٠] سُؤَالُ عَنْ مَسِّ الْمَجْبُوبِ مَوْضِعَ الْجَبِّ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ أَمْ لاَ ؟
198	الوضوء أم لا ؟
195	(١٥٨) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ مَسِّ الذَّكَرِ بِالظُّفْرِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَمْ لاَ ؟ (١٥٩) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ اللَّمْسِ لِلْمَرْأَةِ بِالْعُوْدِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءِ أَمْ لاَ؟
	(١٥٩) [٢٢] سُـوَالُ عَن اللَّمسِ لِلْمَرَأَةِ بِـالْعَوْدِ هَلْ يَنْقَضُ الْوَضَـوءِ أَمْ
198	Y?
	(١٦٠) [٢٣] سُـؤَالٌ عَنْ الشَّكِّ فِي السَّبَبِ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الوُضُـوءُ أَمْ لاَعِ
198	
	(١٦١) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ بَلَلاً بَعْدَ وُضُوئِهِ وَشَكَّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ
198	الماء أو البول؟
	(١٦٢) [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَسَّ بِبَلَلٍ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ هَلْ يَتَمَادَى أَوْ
190	يَقْطُعُ؟
	(١٦٣) [٢٦] سُؤَالُ عَمَّنْ تَيَقَّنَ دُخُولَ الصَّلاَةِ عَلَى طَهَارَة ثُمَّ رَأَى مَذْيًا
	بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا بِسَاعَةٍ وَشَكَّ هَلْ خَرَجَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا الْحُكْمُ فِي

كَ ؟
١٦٥) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ تَأْليف الحر هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ مَسُّهُ أَمْ لاَ ؟ ٩٦
١٦٥) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ تَأْلِيفِ الحر هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ مَسَّهُ أَمْ لاَ ؟ ٩٦ (١٦٥) [٢٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَّ ثَوْبَ امْرَأَةٍ وَالْتَـذَّ مِنْ ذَلِكَ هَلْ يَجِبُ لَيْهِ الْوُضُوءُ أَمْ لاَ ؟ ٨٤ لَيْهِ الْوُضُوءُ أَمْ لاَ ؟
لَمَيْهِ الْوُصُوءُ أَمْ لاَ ؟
١٦٧) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْل الشَّيْخ : ([إِلاَّ] بِأَمْـتِعَةِ قَـصَدْت) هَلْ أَنْ تَـٰ تُنْ ذِي الْدُوْنَ وَمَنِي أَنْ ذِي الْهَ مَـ تَـكُ
. منعه في المصحف أو في الجبيرة :
١٦٨) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ مُحْدِثِ نَسِيَ كَلِمَةً أَوْ شَكَّ فِيهَا مِنْ الْقُرْآنِ هَلْ
جُوزُ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ لِلْكَشْفِ عَنْهَا فِيهِ أَمْ لاً ؟
١٦٩) [٣٢] سُوَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي كَتْبِ الْمُحْدِثِ الْمُصْحَفَ أَوْ
كُرَّاسَةٍ مِنهُ مَثلاً ؟ وَمَا الحكمُ أَيضًا فِي كَتْبِهِ الرَّقَى ؟
١٧٠) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ جَـمَاعَة دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ مَعَـهَا مِن مَاءِ إِلاَّ قَدْرَ وُضُوءِ أَحَدِهِمْ . مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
مَاءِ إِلاَّ قَدْرَ وُضُوءِ أَحَدِهِمْ . مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
١٧١) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ اَلْمَذْي إِذَا نَزَلَ فِيَ الذَّكَرِ وَلَمْ يَخْرُجُ هَلْ يُنْقِضُ وُضُوءَ أَمْ لاَ ؟
وُّضُوءَ أَمْ لاَ ؟
١٧٢) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ كَانَ كُلَّمَا نَظَرَ أَمْذَى وَهُوَ ذُو زَوْجَةٍ،
ل ينقض والحالة كذلك أم لا ؟
١٧٣) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا تَسَبَّبَ الرَّجُلُ فِي حُصُولِ سَلَسِ الْمَذْي لَهُ
لم يقدر على رفعه ، هل ينقض الوضوء مطلقًا؟
١٧٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَـنْ إِيصَالِ الْمَـاءِ إِلَى مَا بَيْنَ أَصَـابِعِ الرِّجْلَيْنِ فِي وُضُوءٍ ، هَلْ لاَ بُدَّ مِنْهُ أَمْ لاَ ؟
وُضُوءٍ ، هَلْ لاَ بَدُّ مِنْهُ أَمْ لاَ ؟
سَائِلَ الغَسلِ
َسَائِلُ الْغُسُلِ ١٧٥) [١] سُــؤَالٌ عَنْ جُنُبِ اغْــتَسَلَ بِنِيَّــةِ الطُّهْــرِ وَلَمْ يَنْوِ [ق/ ١٠٠] يُجنَابَةَ هَلْ يُجْزِئْهُ غُسُلُهُ أَمْ لاَ ؟
لَجَنَابَةَ هَلْ يُجْزِئِهُ غَسْلُهُ أَمْ لاً ؟

(١٧٦) [٢] سُؤَالٌ عَنْ غُسْلِ السُّنَّةِ كَغُسْلِ الْجُــمُعَةِ مَثَلاً هَلْ يُجْزِئُ عَنْ الْوُضُوء أَمُّ لاَ ؟ (١٧٧) [٣] سُؤَالٌ عَنْ صَبِيٍّ وَطَأَ بَالِغَةً وَحَسَّ بِخُرُوجٍ شَيءٍ مِنْهُ لاَ يَدْرِي هَلْ هُوَ مَنيٌّ أَمْ لاَ ؟ 7.4 (١٧٨) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَادَتْهُ مَهْمَا غَسَلَ رَأْسَهُ مِنْ جَنَابَتِهِ أَصَابَتْهُ (١٧٩) [٥] سُـؤَالٌ بَيْنَ قَوْل (مـخ) : فَإِنْ وَجَـدَ الْمَنيُّ وَلَمْ يَذْكُـرْ أَنَّهُ احْتَلَمَ فَفِي وُجُوبِ الْغُسْلِ قَوْلاَن ، وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَتَحَقُّقه). (١٨٠) [٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةِ تَخَافُ نَتْفَ شَعْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ منْ الْجَنَابَة هَلْ تَتْرُكُ غَسْلَهُ وَتَمْسَحُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ (١٨١) [٧] سُؤَالٌ : (وَإِنْ كُمَانَ أَخَّرَ غُسْلَهُ مَا . . .) إِلَخْ . هَلْ يَنْوِيَ عنْدَهُمَا نيَّةَ الْوُضُوء وَالْغُسُلِ أَوْ الْغُسُلِ ؟ وَهَلْ هَذِهِ النِّيَّةُ وَاجِبَةٌ ؟ Y . 0 (١٨٢) [٨] سُوَالٌ عَمَّنْ قَدَّمَ الْوُضُوءَ فِي الْغُسْلِ وَكَمْ يَنْوِ نِيَّةً أَكْبَرَ مُعْتَمدًا عَلَى نيَّة الْغُسْل عنْدَ الذَّكْر هَلْ عَلَيْه شَيءٌ أَمْ لا ؟ 7.7 (١٨٣) [٨] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة لاَ تَقْدرُ عَلَى الْغُسْلِ هَلْ يُمْنَعُ وَطُؤُهَا عند كُلِّ إِرَادَة وَطْنُهَا إِلاَّ لِضَرُورَة أَوْ ابْتِدَاءً فَـقَطْ إِلاَّ لِضَرُورَةِ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَتَى شاءَ وطئها ؟ **Y · A** مَسَائِلُ التَّيْمُم (١٨٤) [١] سُؤَالٌ عَنْ مُتَـوَضِّئ أَحْدَثَ في أَثْنَاء صَلاَة الْجُمُـعَة وَخَشيَ فَوَاتَهَا إِذَا خَرَجَ للْوُضُوء هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهَا بِالنَّيَمُّم أَمْ لاَ ؟ ۲1. (١٨٥) [٢] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ حَاضِرٍ صَحِيحٍ عَادِمِ الْمَاءِ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ

11.

التَّيَمُّمُ لدُخُول الْمَسْجد لصَلاَة الْجُمُعَة أَمْ لا ؟

(١٨٦) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَـأُمُوم أَحْدَثَ فِي أَثْنَـاء صَلاَة الْعيـدَيْن وَخَافَ

111	فَوَاتَهَا إِذَا ذَهَبَ لِلْوُضُوءِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلاَتُهُا بِالتَّيَمُّمِ أَمْ لاَ ؟
	فَوَاتَهَا إِذَا ذَهَبَ لِلْوُضُوءِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلاَتُهُا بِالتَّيَمُّمِ أَمْ لاَ ؟ (١٨٧) [٤] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي التَّيَمُّمِ عَلَى الْحَجَرِ الصَّغِيرِ الَّذِي لاَ يَسَعُ الْكَفَّ ؟
111	يَسَعُ الْكَفَّ ؟
	يسط ١٥٨٠) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اسْتَوْعَبَ مَسْحَ أَعْضَاءِ تَيَمُّمِهِ بِبَعْضِ يَدِهِ ، هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
717	يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	يَبْرِيْ الْمَاءَ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ النَّيْمُ مُ أَمْ لاَ ؟ لَهُ النَّيْمُ مُ أَمْ لاَ ؟ لَهُ النَّيْمُ مُ أَمْ لاَ ؟
717	لَهُ التَّيْمَّمُ أَمُّ لاَ ؟
	(١٩٠) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى بِتَيَمَّمِهِ اسْتِبَاحَةَ صَلاَةِ الْفَرْضِ مِنْ غَيْرِ
717	تَعْيِينِ لَهُ ، هَلْ يُصَلِّي بِهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ظُهْرٍ أَوْ عَصْرٍ أَمْ لاَ ؟
	(١٩١) [٨] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ نَوَى فَرْضَ التَّـيَمَّمِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِنِيَّـةً أَكْبَر
717	له النيمم ام لا ؟ اسُوَّالٌ عَمَّنْ نَوَى بِتَيمَّمه اسْتبَاحة صَلاَة الْفَرْضِ مِنْ غَيْرِ الْهَا الْفَرْضِ مِنْ غَيْرِ الْهَ ، هَلْ يُصَلِّي بِهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ أَمْ لاَ ؟ (١٩١) [٨] سُوَّالٌ عَنْ جُنُبٍ نَوَى فَرْضَ التَّيمَّمِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِنِيَّةٍ أَكْبَر هَلْ يُجْزِئُهُ تَيَمَّمهِ أَمْ لاَ ؟ هَلْ يُجْزِئُهُ تَيَمَّمهِ أَمْ لاَ ؟
	(١٩٢) [٩] سُؤَالٌ عَنْ الضَّرْبَةِ الأُولَى هَلْ يَمْسَحُ بِهَا يَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ يَعْدَ مَسْحه بهَا وَجْهَهُ أَمْ لا ؟
717	
	(١٩٣) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى شَيءٍ قَبْلَ مَسْحِهِ بِهِمَا عَلَى
317	(۱۹۳) [َ ، أَ] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى شَيءٍ قَبْلَ مَسْحِهِ بِهِمَا عَلَى وَجُهِهِ وَيَدَيْهِ ، هَلْ يَصِحُّ تَيَمُّهُ أَوْ يَبْطُلُ ؟
317	(١٩٤) [١١] سؤال عن حجرِ الرحى هل يسوغ التيمم عليهِ أم لا ؟
710	(١٩٥) [١٢] سُؤالٌ عَنْ حَجَرٍ مَحْرُوق ، هَلْ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِ أَمْ لا ؟
710	(١٩٦) [١٣] سُؤالٌ عَمَّنْ نَكَّسَ تَيَمَّمَهُ ، مَاذَا يَفْعَلُ ؟
717	(١٩٧) [١٤] سُوَّالٌ عَنْ قَدْرِ الطُّولِ الْمُبْطِلِ للتَّيِمُّمِ . (١٩٧) [١٥] سُوَّالٌ عَنْ الَّذِي يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّولُ فِي التَّيَمُّمِ لأَجْلِ الشَّكِّ هَلْ يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	(١٩٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ الَّذِي يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّولُ فِي التَّيَمُّمِ لأَجْلِ الشَّكُ
717	هَلْ يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
Y 1 V	(١٩٩) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الظُّفْرِ إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ قَصُّهُ لأَجْلِ التَّيَمُّمِ أَمْ
Y 1 1/	651

فهرس رؤوس المسائل الفقهي		777
--------------------------	--	-----

(٢٠٠) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ الْجُنُبِ إِذَا قَرَأَ آيَةً فِي أَثْنَاءِ تَيَـمُّمِهِ لِلْفَرْضِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ [ق/١٠٧] إعَادَتُهُ أَمْ لا ؟ 711 (٢٠١) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ صَاحِبِ الْحَدَثِ الأَصْغَر ، إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ بِالتَّيَمُّم ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ صَلاَةُ الشَّفْعِ وَالْوِتْرِ بِتَيَمُّمهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ 711 (٢٠٢) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ تَيَمُّم صَاحِبِ الْحَـدَثِ الْأَصْغَرِ لِلتِّلاَوَةِ إِذَا كَانَ فَرَضُهُ التَّيَمُّمَ هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَمْ لا ؟ 719 (٢٠٣) [٢٠] سُؤالٌ عَنْ جُنُبٍ مَوِيضٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بِلاَ تَيَمُّم ، وَتَيَّمَّمَ للْفَريضَة ، وَصَلاَّهَا هَلْ هي صَحيحَةٌ أَمْ لا ؟ 719 (٤٠٤) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ تَيَمُّم سُجُودِ السَّهُو هَلْ يَجُوزُ التَّنَفُّلُ بِهِ أَمْ لا ؟ (٢٠٥) [٢٢] سُؤالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِصَلاَةِ الْجُمُعَةِ ، هَلَ يَجُوزُ لَهُ التَّنَفُّلُ به أَمْ لا ؟ 77. (٢٠٦) [٢٣] سُؤالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِلْعَصْرِ وَتَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْه إعَادَةُ التَّيَمُّم للظُّهْرِ أَمْ لا ؟ 771 (٧٠٧) [٤٤] سُؤالٌ عَــمَّنْ تَيَمَّمَ لصَلاَة نَافَـلَة وَصَلاَّهَا فِي الْمَسْجِدِ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَتَيَمُّه ذَلَكَ أَوْ لاَ بُدَّ من تَيَمُّم آخَرَ ؟ 771 (٢٠٨) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ تَيَمُّم الْجُنُب ، إِذَا انْتَقَضَ وَهُوَ في الْمَسْجِد قَبْلَ الإِقَامَة أَوْ حينَهَا ، فَهَلْ يُعيدُهُ للْمُكُثْ في الْمَسْجد أَمْ لا ؟ 177 (٢٠٩) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الْجُنُب إِذَا تَيَمَّمَ لتـ الأَوَة الْقُرْآن منْ الصُّبْح هَلْ يَجُوزُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِتَيَمُّمه ذَلِكَ أَمْ لا ؟ 777 (٢١٠) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ جُنُب صَلَّى فَرْضَهُ وَشَرَعَ فِي تِلاَوَةِ الْقُرُآنِ بِإِثْرِ صَلاَة الْفَرْض ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيَمُّمه ذَلك؟ 777 (٢١١) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ جُنُب تَيَمَّمَ لِلأُخُولِ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْه إِعَادَةُ التَّيَمُّ مِ لَّدُخُولِ الْمَسْجِدِ أَمْ لا ؟ 774

(٢١٢) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ جُنُب تَيَمَّمَ لصَلاَة الْفَـرْض وَتَعَوَّذَ بِآيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ قَبْلَ دُخُوله الصَّلاَةَ فَهَلْ يَجِبُ عَلْيه إِعَادَةُ النَّيَمُّ مِلْفَرْض أَمْ لاَ؟ أَ 777 (٢١٣) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ إِعْدَادِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، هَلْ 277 هُو وَاجِبٌ أَمْ لا ؟ (٢١٤) [٣١] سُؤالٌ عَنْ عَدَم الْقُدْرَة عَلَى اسْتعْمَال الطَّهَارَة الْمَائِيَّة وَالتَّرَابِيَّةِ هَلْ يَـدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَتَسْقُطُ صَـلاَةٌ وَقَضَاؤُهَا بعَدَم مَاء وصَعيد)؟ 277 (٢١٥) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ التَّوْكِيلِ عَلَى التَّيَمُّم لعُذْر هَلْ يَسُوغُ أَمْ لاَ؟ 277 (٢١٦) [٣٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ وَهُوَ فَى كَرْبِ مِنْهَا وَلاَ قُدْرَةَ لَهُ عَلَى التَّيَمُّم وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلاة مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ؟ 777 (٢١٧) [٣٤] سُـؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ)(٣) هَلُ هُوَ خاصٌّ بالْفَرْضِ أَوْ يَشْمَلُ غَيْرَهُ 777 (٢١٨) [٣٥] سُـؤَالٌ عَـنْ جُنُب خَرَجَ منْ الْـمَسْـجد وَأَذَّنَ خَارِجَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ غَيْرَ الأَذَان، هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِد بلاَ تَيَمُّم؟ 271 (٢١٩) [٣٦] سُؤاَلٌ عَنْ حُكْم التَّيَمُّم عَلَى حَجَرٍ مُستَغَيِّرِ اللَّوْنِ مِنْ كَثْرَةِ وَضْع أَيْدي الْمُتَيَمِّمينَ عَلَيْه هَلْ هُوَ جَائزٌ أَمْ لاَ ؟ 271 (٢٢٠) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مُحْدث أَصْغَرَ أراد دُخُولَ الْمَسْجِدِ يَوْمَ بِلاَ تَيَمُّم هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلكَ أَمْ لاً ؟ 271 (٢٢١) [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ عَلَى حَجَرٍ مَنْقُولٍ مَعَ وَجَودِ تَرَابٍ غَيرِ مَنْقُولَة ، مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟ YYA (٢٢٢) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَتَيَمَّمَ وَصَلَّى ، ثُمَّ لَهُ بَقَاءُ الْوَقْت ، مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟ 779

(٢٢٤) [٤١] سُؤَالٌ عَنْ السزَّارِعِ وَالْحَصَّادِ وَالرَّاعِي أَيَسجُوزُ لَهُمْ التَّـيَمُّ

وَلَوْ كَانُوا في مُجَاوَرَة الْمَاء أَمْ لاَ ؟ 779 (٢٢٥) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَدَخَلَ في الْـ فَريضَةِ ثُمَّ ضَحِكَ أَوْ تَرَدَّدَ في الإحْرَام أَوْ النِّيَّة وَقَطَعَ هَلْ يُعيدُ التَّيَمَّم أَمْ لا ؟ 74. (٢٢٦) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ الْحَاضر الصَّحيح إذا عُدمَ الْمَاءُ ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الصَّلاَةُ عَلَى الْجَنَارَة إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْه بِالتَّيَمُّم لَهَا ، فَهَلْ إِذَا دَخَلَهَا يَجُوزُ لحَاضِر مثله الدُّخُولُ عَلَيْه فيهَا أَمْ لا ؟ 771 (٢٢٧) [٤٤] سُــؤَالٌ عَنْ حَاضِــرِ صَــحِيحِ عَــادِمِ الْمَــاءِ ، وَلَهُ وِرْدٌ النَّوَافِل أَوْ قراءَةُ مُصْحَف ، هَلَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّي وَيَقْرَأَ بِالتَّيَمُّ مِ أَمْ لاَ؟ (٢٢٨) [٤٥] سُؤَالٌ عَن جُنب تَيَمَّم لصَلاَة الصُّبْح مَثَلاً ، وَشَرَعَ فِي تلاَوَة الْقُرُآن بإثْر صَــلاَته ، حَتَّى حَلَّ النَّفْلُ أَيَجُــوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بتَيَمُّ ذَلكَ أمْ لا للطُّول ؟ 747 (٢٢٩) [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ للنَّفْلِ آخِرَ اللَّيْلِ وَتَمَادَى عَلَيْهِ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْكَعَ الفَجْرَ بِتَيَمُّمَهُ ذَلك؟ 77 8 (٢٣٠) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ قَرَأً آيَةً لِلتَّعَوَّذِ وَنَحْوِهِ بَعْدَ تَيَمُّمِهِ لِلْفَرْضِ أَيْعِيدُ تَيَمَّمَهُ أَمْ لا ؟ 745 (٢٣١) [٤٨] سُؤَالٌ عَن النَّصِّ الْمُسْتَفَاد منْهُ سُقُوطُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ عَنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَيْثُ لَمْ يكُنْ مَعَهُمْ إلاَّ المَاءُ ٱللَّضَافُ؟ 740 (٢٣٢) [٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ الْمَـسْجِدَ وَهُوَ جُنُبٌ نَاسيًـا التَّيَمُّمَ هَلْ يَتَيَمَّمُ حَيْثُ ذَكَرَ منَ الْمَسْجِد كَمَا لَوْ دَخَلَ بِالتَّيُّمُّم وَانْتَقَضَ تَيَّمُمُهُ ؟ 777 (٢٣٣) [٥٠] سُؤَالٌ عَمَّنِ انْتُقضَ تَيَمَّمُهُ عَنْدَ الْإِقَامَة هَلْ يُجْزِئُهُ تَيَمَّمُ وَاحِدٌ لَفَرْضِهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّيَمُّمُ لِلْمُكْثِ أَوْ يَتَيَمَّمُ لِلْمُكْثِ ثُمَّ لِلْفَرْضِ ؟ (٢٣٤) [٥١] سُؤَالٌ عَنِ السرَّمْلِ المُشَارِ إِلَيْهِ بِعَوْلِ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ فِي بَابِ التَّيَمُّم : (مِنْ تُرَابِ أَوْ رَمْل)؟ 749

(٢٣٥) [٥٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَهُوَ بِيدِهِ شَيءٌ مِنْ طِينٍ لأَصِقٍ بِهَا هَلَ يَضُرُّهُ أَمْ لاَ لأَنَّهُ منْ جنس الأَرْض ؟ 749 (٢٣٦) [٥٣] سُوَالٌ عَنِ الْمُتَيَمِّم إِذَا وَجَـدَ لَمْعَةً مِنَ الْمِـدَادِ هَلْ هُوَ كَالْمُتُوَضِّيِّ أَمْ لا ؟ 781 (٢٣٧) [٥٤] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ التَّيَمُّم: (لاَ سُنَّةَ) (٧) هَلُ النَّهْيُ [ق/١١٩] عَلَى الْمَنْعِ أَوِ الْكَرَاهَةِ ؟ 737 (٢٣٨) [٥٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : رُويَ عَنْ سَحْنُونَ مِنْ مَنْعِ الوَّضُوء بَالْمَاء الْمَحْمُول عَلَى دَابَّة بغَيْر إذْن أَرْبَابِهَا وَديعَةً أَوْ غَيْرِهَا وَأَبَاحَ التَّيَمُّم ؟ (٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِر مَعَهُ مَاءٌ أَيْبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ بِخَوْف فَوات أَصْحَابِه بِاسْتَعْمَالِه الْمَاءَ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ 724 (٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِر مَعَهُ مَاءٌ أَيْبَاحُ لَهُ التَّيَـمُّمُ بِخَوْف فَوَات أَصْحَابِهِ بِاسْتَعْمَالِهِ الْمَاءَ أَوْ كَنَّيْفُ الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ 754 (٢٤٠) [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ النَّوَافل الْمَنْذُورَة. 722 (٢٤١) [٥٨] سُؤَالٌ عَن الْقَوْلَ الَّذِي قَالَ : "إِنَّ التَّيمُّمَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ» هَلْ الْمُرَادُ بِهِ الْحَدَثُ الأَكْبَرُ وَالأَصْغَرُ أَو الأَصْغِرُ فَقَط ؟ 722 (٢٤٢) [٥٩] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ حَمَلَ مُصحَفًا أَوْ لَوْحَ قُرآنٍ فِي أَثْنَاءِ صَلاَته فَهَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ بِذَلكَ ؟ 757 (٢٤٣) [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ جُنُبِ تَيَـمَّمَ لِتِلاَوَةِ الْقُرُآنِ أَيَـجُوزُ بتّيمُّمه ذَلكَ أمْ لا ؟ 727 (٢٤٤) [٦١] سُؤَالٌ عَنِ الْجُنُبِ أَيَجُوزُ لَهُ الْفَتْحُ عَلَى غَيْرِه أَمْ لاَ ؟ 7 E V (٢٤٥) [٦٢] سُؤَالٌ عَنِ الْجُنُبِ هَلْ يَجْمَعُ بَيْنَ نِيَّةِ الأَصْغَرِ وَالأَكْبَرِ فِي التَّيَمُّم أَوْ تَكُفيه نيَّةُ الأَكْبَر ؟ 727 (٢٤٦) [٦٣] سُؤَالٌ عَنْ تَعْمِيمِ الْيَدَيْنِ بِالتُّرابِ في الضَّرْبَة الأُولَى في

ل الفقهيا	٣٣٦ فهرس رؤوس المسائد
7 8 1	التَّيَمُّم هَلْ وَاجِبٌ أَمْ لاَ ؟
7 2 9	مَسَائِلَ الْحَيْضِ
7 2 9	(٧٤٧) [١] سُؤَالٌ عَنِ اسْتَظْهَارِ الْحَائِضِ هَلْ يَكُونُ لَهَا عَادَةٌ أَمْ لَا؟ (٢٤٨) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَـشَرَ يَوْمًا مَثَلًا أَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَحَاضَتْ ظُهْرَ السَّبْتِ ، فَـهَلْ إِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ تَكُونُ طَاهِرًا مِنْ ظُهْرِ يَوْمِ الأَّحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَى تَمَّ يَوْمُ الأَّحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَى تَمَّ يَوْمُ الأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَى يَتُمَّ يَوْمُ الأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَى تَمَّ يَوْمُ الأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَى اللَّهُ يَوْمُ الأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَى اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ مَالِيْ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْوَلْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْفَامُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْمَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَيْمُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَل
	(٢٤٨) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَـشَرَ يَوْمًا
	مَثَلاً أَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَحَاضَتْ ظُهْرَ السَّبْتِ ، فَهَلَّ إِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ
	تَكُونُ طَاهِرًا مِنْ ظُهْرِ يَوْمِ الأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئهِ لَهَا أَوْ حَتَّى
7 2 9	\ \tag{-1} \ \tag{-1}
	(٢٤٩) [٣] سُوَّالٌ عَنِ امْرَأَةٍ تَقَطَّعَ جَنِينُهَا فِي بَطْنِهَا وَصَارَتْ تَرْمِيهِ قِطْعَةً
7 2 9	بَعْدَ قِطْعَةٍ بِلاَ دَمِ مَا الْحُكْمُ فِي غُسْلِهَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي عِدَّتِهَا ؟
	(٢٥٠) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَمَكتَتْهَا
70.	وَانْقَطَعَ الْحَيْضُ عَنْهَا ثُمَّ عَاوَدَهَا قَبْلَ أَقَلِّ الطُّهْرِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	(٢٥١) [٥] سُؤَالٌ عَنْ دَمِ فَسَادِ الْجَنِينِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ هَلَ هُوَ حَيْضٌ أَمْ لاَ؟
701	
	(٢٥٢) [٦] سُؤَالٌ عَنْ قَراءَةِ الْحَائِضِ الْقُرآنَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ عَنْهَا وَقَبْلَ غُسْلَهَا هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لاَ ؟
707	غُسْلِهَا هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لا ؟
	(٣٥٣) [٧] سُوُالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ زَوْجِ الْحَائِضِ لَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِهِ وَقَبْلَ غُسْلِهَا مِنْهُ ؟
707	وَقَبْلَ غُسْلِهَا مِنْهُ ؟
	(٢٥٤) [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ الـزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ الَّتِي لاَ تَغْـتَسِلُ مِنَ الْجَنَالَة ؟
707	مِنَ الْجَنَابَةِ ؟
	(٢٥٥) [٩] سُؤَالٌ عَن امْ رَأَة خَرَجَ وَلَدُهَا جَافًا وَجَاءَهَا الدَّمُ بَعْدَ ذَلكَ

رَا اللهُ عَنْ تَقْلِيدِ قَول اللهُ اللهُ

(٢٥٧) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَهُ رَتْ مِنَ الْحَيْضِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلَ تَحسِبَ ذَلكَ الْيُومَ منْ أَيَّام الْحَيْض أَو الطُّهُر ؟ YOV في ذَلكَ أَمْ لا ؟ YOV مَسَائِلُ الْوَقْت (٢٥٩) [١] سَأَلَ عَمَّنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَأَتَى بِالْبَاقِي مِنْهَا في الضَّرُوريِّ هَلْ يَأْثَمُ أَمْ لاَ ؟ 709 (٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّن اسْتَنْكَحَـهُ الشَكُّ في دُخُول الْوَقْت هَلْ يَجُوز لَهُ التَّقْليدُ فيه وَيَدْخُلُ الصَّلاَةَ وَهُوَ شَاكٌّ في دُخُول الْوَقْت أَمْ لَا؟ 409 (٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّنِ اسْتَنْكَحَـهُ الشَكُّ في دُخُولِ الْوَقْتِ هَلْ يَجُوزِ لَهُ التَّقْليدُ فيه ويَدْخُلُ الصَّلاَةَ وَهُو شَاكٌّ في دُخُول الْوَقْت أَمْ لاَ؟ 709 (٢٦١) [٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلاَة مَنْ شَكَّ بَعْدَ فَرَاغِه مِنَ الصَّلاَة في دُخُول الْوَقْت مَعَ جَزْمه بدُخُوله عنْدَ الإحْرَام ؟ Y7. (٢٦٢) [٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ شَكَّ في دُخُـولِ الْوَقْتِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلاَةِ بَعْـدَ تَحَقَّقه دُخُولَ الْوَقْت قَبْلَ دُخُوله فيها مَا الْحُكْمُ في صَلاَته ؟ 77. إحْدَاهُمَا) عَلَى وَجُه الاخْتَصَار مَعَ الإيضَاح ؟ 771 (٢٦٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْل مِن عَنْدَ قَـوْل الشَّيْخ خَليل : (وَفيهَا نَدْبُ تَأْخير العشاء قَليلاً وَالْقَبَائِلُ هِيَ الأَرْبَاضُ) . 177 (٢٦٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْل الشَّيْخ خَلِيلِ : (وَبِمَـعْطَنِ إِبِلِ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ المَعَاطِنُ الْمُعْتَادَةُ للإبلِ أَوْ وَلَوْ غَيْرَ مُعْتَادَة لَهَا ؟ 777 (٢٦٦) [٨] سُوَالٌ عَنِ حُكْمِ النَّوْمِ قَبْلَ الْـوَقْتِ إِذَا كَانَ النَّائِمُ يَخْـشَى اسْتغْرَاقَهُ لَهُ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ؟ 777

ل الفقهيا	٦٣٨ فهرس رؤوس المسائد
	(٢٦٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُغِيمَةٌ ، بِأَىِّ شَيِءٍ يُعْرَفُ الْوَقْتُ؟
777	الْوَقْتُ؟
	الوك. (٢٦٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الرِّسَالَة» : (ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ الْقَبْلَة) ؟ دُبُرِ الْقَبْلَة) ، وَعَنْ مَعْنَى قَوْلَ : (ذَاهَبًا مِنَ الْقَبْلَة) ؟ (٢٧٠) [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ النَّوْمَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ . هَلْ يُبَاحُ لَهُ النَّوْمُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ ؟
777	دُبُر الْقَبْلَة) ، وَعَنْ مَعْنَى قَوْلَ : (ذَاهَبًا منَ الْقَبْلَة) ؟
	(٢٧٠) [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ النَّومَ قَبَلَ دُخُول الْوَقْت . هَلْ يُبَاحُ
777	لَهُ النَّوْمُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ ؟
	مسام الددان
٨٢٢	(٧٧١) [١] سُؤَالٌ عَنِ الأَذَانِ هَلْ يَحْتَاجُ لِلنَّيَّةِ أَمْ لاَ؟ (٢٧٢) [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الشُّرُوعِ فِي الإِقَامَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الأَذَانِ ؟
	(٢٧٢) [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْم فِي الشُّرُوع فِي الإِقَامَةِ قَبْلَ فَرَاغِ المُؤَذِّنِ
٨٢٢	مِنَ الأَذَانِ ؟
	سَ ١٤ اللهِ عَنْ حَدِّ الطُّولِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَنَى [بِنَيَّةِ إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ] مَا لَمْ يَطُلُ) ؟ [بَنَيَّا مِنَ الأَذَانِ مَا الْحُكُمُ فِي الْمُوَدِّنِ إِذَا نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الأَذَانِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَكِكَ؟
177	إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ] مَا لَمْ يَطُلُ ﴾ ؟
	(٢٧٤) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُوَدِّنِ إِذَا نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الأَذَانِ مَا الْحُكْمُ فِي
777	ذَلِك؟
419	دلك؟ (٢٧٥) [٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُقِيمِ أَوِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا رَعَفَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟ (٢٧٦) [٦] سَأَلَ عَنْ وَصْـلِ الإِقَامَةِ مَعَ الأَذَانِ أَوْ فَـصْلِهَا عَـنْهُ فَأَيُّهَـمَا أَفْضَلُ؟
	(٢٧٦) [٦] سَأَلَ عَنْ وَصْلِ الإِقَامَةِ مَعَ الأَذَانِ أَوْ فَصْلِهَا عَنْهُ فَأَيُّهُ مَا
779	
779	(٢٧٧) [٧] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ الْكَلاَمِ وَالْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ ؟
	(۲۷۸) [۸] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَعَـدُّدِ الأَذَانِ مِنْ وَاحِد فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَة ؟
779	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
	(٢٧٩) [٩] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ خَرَجَتْ لِتَشْمِيعِ جَنَازَةٍ مَثَلاً وَدَخَلَ عَلَيْهَا
۲۷.	(۲۷۹) [٩] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة خَرَجَتْ لتَشْمِيعِ جَنَازَة مَثَلاً وَدَخَلَ عَلَيْهَا وَقُتُ الصَّلاَةِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِّ الْقَرْيَةِ هَلَ يُنْدَبُ لَهَا الْأَذَانُ أَمْ لاَ؟ وَقُتُ الصَّلاَةِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِّ الْقَرْيَةِ هَلَ يُنْدَبُ لَهَا الْأَذَانُ أَمْ لاَ؟ (٢٨٠) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكُم فِي أَذَانِ الرَّاكِبِ ؟
۲۷.	(٢٨٠) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي أَذَانِ الرَّاكِبِ ؟

(٢٨١) [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْكَلاَمِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمَقِيمِ فِي الإقامة؟ (٢٨٢) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الأَذَانُ هَلْ يُنْدَبُ تَعَدُّدُ حِكَايَتِه بِتَعَدُّدِه 771 (٢٨٣) [١٣] سُؤَالٌ عَـمًّا إِذَا أُقيمَت الصَّـلاَةُ لإِمَام مُعَـيَّن وَتَعَذَّرَ وَأَرَادَ غَيْرُهُ أَنْ يَؤُمُّهُمْ فَهَلْ تُعَادُ الإِقَامَةُ أَمْ لاَ ؟ 211 (٢٨٤) [١٤] سُؤَالٌ عَن الصَّبِيِّ هَلْ تُسَنُّ في حَقِّه الإِقَامَةُ أَوْ تُنْدَبُ ؟ 711 (٢٨٥) [١٥] سُؤَالٌ عَنِ الْخُنثَى الْمُشْكِلِ هَلْ تُسَنَّ فِي حَقِّهِ الإِقَامَةُ أَوْ تُنْدَبُ؟ 211 (٢٨٦) [١٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فَقْهُ الإِمَامِ فِي الصَّلاَة؟ 177 (٢٨٧) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم الأَذَان في أُذُن الْمَوْلُود؟ 777 (٢٨٨) [١٨] سُؤَالٌ عَن حُكْم الأَذَان خَلْفَ الْمُسَافر؟ 777 (٢٨٩) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم اللَّحْن في الأَذَان؟ 277 (٢٩٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَن الْمُؤَذِّن إِذَا عَكَسَ الأَذَانَ هَلْ يُعيدُهُ أَمْ لاَ؟ 740 (٢٩١) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْل الْمُؤَذِّن حِينَ طُلُوعِ الْفَجْـر : أَصْبَحَ وَلَلَّه الْحَمْدُ ، هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَوْ جَائِزٌ أَوْ مَكْرُوهٌ ؟ 440 نُوَازِلُ الصَّلاَة وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا منْ **YVV** رُعَاف وَسَتْر عَوْرَة وَاسْتَقْبَال قَبْلَة **YVV** (٢٩٢) [١] سُوَالٌ عَن الْفَرْق بَيْنَ : (وَدُونَ دِرْهَم مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا) ، وَبَيْنَ قَوْلُهُ : (فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهُم قَطَعَ) ؟ 200 (٢٩٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ رَاعف غَسَلَ الدَّمَ وَبَنَى ثُمَّ رَعَف الْبِنَاءُ أَيْضًا أَمْ لا ؟ 777 (٢٩٤) [٣] سُؤَالٌ عَنِ الــرَّاعِفِ إِذَا وَجَدَ مَاءً قَــريبًا لَكِنَّهُ إِذَا ذَهَــبَ إِلَيْهِ

_	(1)
Y V V	يَسْتَدْبِرُ الْقِبْلَةَ وَفِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ مَاءٌ أَبْعَدُ مِنْهُ فَأَيُّهُمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ؟
	(٢٩٥) [٤] سُؤَالٌ عَنْ الرَّاعِفِ دَمَ الرَّعَافِ بِأَنَامِلِهِ الْوُسْطَى مِنْ يُسْرَاهُ
۲۷۸	قَبْلَ فَتْلِهِ بِالْعُلْيَا مِنْهَا هَلْ يُغْتَفَرُّ فِيهَا مَا يُغْتَفَرُّ فِي الْعُلْيَا أَمْ لاَ ؟
	(٢٩٦) [٥] سُؤَالٌ عَنِ الْبَانِي وَفِي صَلاَةِ الرُّعَافِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي
۲۷۸	خُرُوجِه لطَلَب الْمَاء الْمُحَافَظَة عَلَى اسْتَقْبَالِ الْقَبْلَة ؟
	(٢٩٧) [٦] سُؤَالٌ عن قوله: (وأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظُنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمْكَنَ ، وَإِلاَّ فَالأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَإِلاَّ بَطُلُتْ). أَتَصِحُ صَلاَةُ الرَّاعِفِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَإِلاَّ فَالأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَإِلاَّ بَطُلُتُ). أَتَصِحُ صَلاَةُ الرَّاعِفِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَتَبَعَّنَ لَهُ خَطَأُ ظَنِّهِ أَوْ تَبْطُلُ ؟
	وَإِلاَّ فَالأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَإِلاَّ بَطُلَتْ) . أَتَصِحُ صَلاَةُ الرَّاعِفَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ
444	وَتَبَيَّنَ لَهُ خَطَأً ظَنِّهِ أَوْ تَبْطُلُ ؟
	(٢٩٨) [٧] سُوَّالٌ عَن الْحُكْم في صَلاَة مَنْ سَـقَطَ عَنْهُ ثَوْبُهُ في أَثْنَائها
۲۸۰	(٢٩٨) [٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلاَةِ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ ثَوْبُهُ فِي أَثْنَائِهَا وَرَدَّهُ فِي الْحَالِ ؟
۲۸۰	(٢٩٩) [٨] سُؤَالٌ عَنْ كَابَةٍ لَهَا بِطَانَةٌ مِنْ حَرِيرٍ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَاسُهَا وَالصَّلاَةُ بِهَا أَمْ لاَ ؟
7.1	(٣٠٠) [٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ ثَوْبَهُ تَحْتَ إِبِطَيْهِ وَصَلَّى كَذَلِكَ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟
	(٣٠١) [١٠] سُوَالٌ عَنْ رَجُل صَلَّى وَجَعَلَ ثَوْبَهُ مِنْ فَوْق ذرَاعَيْه
711	(٣٠١) [١٠] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلِ صَلَّى وَجَعَلَ ثَوْبَهُ مِنْ فَـوْقِ ذِرَاعَـيْـهِ وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَهُ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	وجعل يديه بحثه البطل صلامه بِدَلِكَ ام لا ؟ (٣٠٢) [١١] سُؤَالٌ عَنْ جَعْلِ خَيْطِ الْحَرِيرِ فِي التَّسْبِيحِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ؟
777	Ý?
	(٣٠٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنِ امْ رأة عِنْدَهَا ثَوْبٌ يَسْتُ رُجَمِيعَ جَسَدِهَا لَكِنَّهُ
	غَيْرُ طَاهِرٍ وآخَرُ إِنْ صَلَّتْ بِهِ ۖ ظَهَرَتْ أَطْرَافُهَا مِنْهُ وَهُوَ طَاهِرٌ فَأَيُّهُ مَا
7.7.7	تُصلِّي بِه ؟
	(٣٠٤) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ تِرْدَادِ النَّظَرِ وَإِدَامَتِهِ مِنْ رَجُلٍ إِلَى امْرَأَةٍ
۲۸۳	مِنْ مَحَارِمِهِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟
	1 , 33

(٣٠٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم نَظَر الْمَرْء لعَوْرَة نَفْسه ؟ 717 الْمُتَخَلِّقَات بِخُلُق نسَاء بنبار منْ كَوْنهنَّ لاَ يَسْتُرْنَ في الْعَادَة منْ أَجْسَامهنَّ إِلاَّ مَا تَحْتَ السُّرَّةَ للرُّكْبَة هَلَ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ إِذْ هُنَّ أَحْرَارٌ فِي الأَصْلِ ؟ ٢٨٣ (٣٠٧) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم مُصَافَحَة الأَجْنَبِيِّ لِنساء بنبار لِكُوْنِهَا هِيَ التَّحيَّةُ في عَادَتهنَّ أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟ 717 (٣٠٨) [١٧] سَأَلَ عَنِ الأَجْنَبِيَّةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا سَتْرُ مَا عَـدَا الْوَجْه وَالْكَفَّيْنِ مِنَ جَسَدِهَا عَنِ الصَّبِيِّ أَمْ لاَ ؟ (٣٠٩) [٨٦] سُـوَالٌ عَـمَّنْ تَنَجَّس ثَوْبُهُ هَلْ يَلْزَمُـهُ طَلَبُ عَـ طَاهر يُصلِّي به ؟ (٣١٠) [١٩] سُواَلٌ عَنْ حُكْم صَلاَةِ الْبَانِي فِي الرُّعافِ إِذَا شَكَّ فِي وُضُوئه وَهُوَ يَغْسلُ الدَّمَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَى طَهَارَتُه ؟ 719 (٣١١) [٢٠] سُوَالٌ عَنْ قَوْله (أَوْ نَظَر مُحْرِمًا فيهَا) فَإَنَّ صَلاَّتَهُ صَحيحَةٌ هَلْ الْمُرَادُ بِهَا مَيْلُ الْقَلْبِ فَقَطْ أَوْ غَيْرُه ؟ 719 (٣١٢) [٢١] سُوَالٌ وَجَوابُهُ: أَقُوالُ الصَّلاَة كُلُّهَا لَيْسَتْ فَرْضًا إلاَّ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ وَالْفَاتِحَةُ وَالسَّلاَمُ ، وَأَفْعَالُهَا كُلُّهَا فَرْضٌ إِلاَ ثَلاَثَةٌ. . 49. (٣١٣) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ هَلْ تَحْتَاجُ لِنِيَّةِ زَائِدَةِ عَلَى نِيَّةٍ الصَّلاَة المُعَنَّنَة أَمْ لا ؟ 79. (٣١٤) [٢٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَلَفُّظ الْمُصَلِّي بنيَّة الصَّلاَة ؟ 79. (٣١٥) [٢٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ السَّورَةِ السِّريَّةِ أَأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَقْرأً سُورةً أُخْرَى أَوْ يَسْكُتُ ؟ 79. (٣١٦) [٢٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ قَرَأَ في الرَّكْعَة الأُولَى بـ « قُـلْ أَعُوذُ برَبِّ النَّاسِ» هَلْ يُعِيدُ قِرَاءَتَهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانيَةِ أَوْ يَقْرَأُ سُورَةً فَوْقَهَا ؟ 791

مائل الفقهيا	س رؤوس المس	- فهر		١ ٤	۲	,
--------------	-------------	-------	--	-----	---	---

•	(2)
197	(٣١٧) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي السُّجُودِ عَلَى حَجَرِ التَّيَمُّمِ ؟
	(٣١٨) [٢٧] سُوَالٌ عَمَّنْ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ مِنَ الأَرْضِ فِي جُلُوسِهِ بَيْنَ
197	(٣١٨) [٢٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَمَ يَرْفَعْ يَدَيْهِ مِنَ الأَرْضِ فِي جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى سَجَدَ الثَّانِيَةَ أَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى سَجَدَ الثَّانِيَةَ أَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	(٣١٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَيُنْدَبُ تَطْوِيلُهَا عَنِ الأُولَى أَوْ تَقْصِيرُهَا عَنْهَا ؟
197	تَقْصِيرُهَا عَنْهَا ؟
	(٣٢٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ زِيَادَةِ الْمَـٰأُمُومِ وَالْفَذِّ عَلَى قَوْلِهِ : «رَبَّنَا وَلَكَ
797	الْحَمْدُ طَيِّبًا مُبَارَكًا » أَتَبْطُلُ صَلاَّتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	(٣٢١) [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَكَعَ وَوَضَعَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهِ
797	وَأَمْسَكَ بِيَدِهِ الْأُخْرَى لِبَاسَهُ مَا الْحُكْمُ فِي صَلاَتِهِ ؟
797	عَنْدَنَا بِالْقرقة وَعَنَ الصَّلَاَّة عَلَى ۖ الْحَصيرِ الْمُرْتَفَعِ عَنَ الْأَرْضِ؟
	عِنْدُنَا بِالْقرقة وَعَنِ الصَّلاَة عَلَى الْحَصِيرِ الْمُرْتَفِع عَنِ الأَرْضِ؟ عَنْدَنَا بِالْقرقة وَعَنِ الصَّلاَة عَلَى الْحَصِيرِ الْمُرْتَفِع عَنِ الأَرْضِ؟ (٣٢٣) [٣٢] سُؤَالُ عَنْ حُكْمِ قِراءَة الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّة إِذَا كَانَ لاَ يَسْمَعُ قراءَة إِمَامِه ؟
397	يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ ؟
	(٣٢٤) [٣٣] سُوْالٌ عَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي يُكُرْهُ الدُّعَاءُ فِي الصَّلاَةِ فِي الصَّلاَةِ فِي الصَّلاَةِ في الصَّلاَةِ فيها وَعَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ فِيها وَعَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ فِيها وَعَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي لَيَّةُ وَلَيْهَا وَعَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي لَيْهَا وَعَنِ الْمَواضِعِ الَّتِي لَيْهَا وَعَنْ الْمُواضِعِ اللَّتِي لَيْهَا وَعَنْ الْمُواضِعِ اللَّي
397	يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ فِيهَا ؟
	(٣٢٥) [٣٤] سُوَالُّ عَمَّنْ قَرأً سُورةً فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى هَلْ تُكْرَهُ لَهُ
797	إِعَادَتُهَا فِي الرِّكِعَةِ الثَّانِيَّةِ أُم لا ؟
	(٣٢٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَن حُكْم تَسْوِية الْمُصلِّى للتُّراب الَّتي يَسْجُدُ عَلَيْهَا
797	أُ (٣٢٦) [٣٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ تَسْوِية الْمُصلِّي لِلتُّرَابِ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا وَعَنْ مَسْحِ التُّرَابِ عَنْ وَجْهِهِ أَيْجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	(٣٢٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّن صَلَّى عَلَى مُرْتَفَعٍ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ السَّتْرَةُ
797	أُمْ لاً ؟
797	(٣٢٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ حَرِيمِ الْمُصلِّي ؟

	(٣٢٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامِ صَلاَةِ الْجَنَازَةِ هَلْ تُسَنَّ السَّتْرَةُ فِي حَقِّهِ أَمْ لاَ؟
AP7	Ý?
	(٣٣٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ مَسْبُوقٍ قَامَ لِلْقَضَاءِ وَخَافَ الْمُرُورَ هَلْ تُسَنَّ فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لاَ ؟
197	فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لاَ ؟
	(٣٣١) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْمُنَاوَلَة يُسرَى مِنْ عَلَى يَمِينِ الإِمَامِ وَمِنْ عَلَى يَمِينِ الإِمَامِ وَمِنْ عَلَى يَسَارِهِ هَلْ هِيَ بِمَثَابَةِ الْمُرُورِ أَمْ لا ؟
799	عَلَى يَسَارِهِ هَلْ هِيَ بِمَثَابَةِ الْمُرُورِ أَمْ لاً ؟
	(٣٣٢) [٤١] سُؤَالُ عَنِ الْحَكْمِ فِيمَا إِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ عَلَيْكُمْ فِي قِرَاءَةِ الإِمَامِ
799	
	(٣٣٣) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ وَهُوَ فِي الصَّلاَةِ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ
499	رسول اللهِ ﷺ ، عمدا أو جهلاً أو سهواً هل تبطل صلاته أم لا؟
	(٣٣٤) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِه: (وَنِيَّةُ الصَّلاَةِ الْمُعَيَّنَةِ) هَلْ مَعْنَى «الْمُعَيَّنَةِ
٣٠٠	» أَنْهَا فَرضَ عَلَى الأُعيَانِ ، أَوْ أَنَّهَا ظُهْرٌ أَوْ عَصْرٌ مَثَلاً ؟
	(٣٣٥) [٤٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ قَتَلَ قَمْلَةً فِي صَلاَتِهِ عَامِـدًا أَوْ جَاهِلاً هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتِهِ عَامِـدًا أَوْ جَاهِلاً هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟
٣	
	(٣٣٦) [80] سُـؤَالٌ عَنْ حُـكُمِ الصَّـلاَةِ فِي وَسَطٍ مِنَ الـنَّاسِ هَلْ هِيَ جَائزَةٌ أَوْ مَكْرُوهَةٌ ؟
٣٠١	جَائِزَةً أَوْ مَكْرُوهَةً ؟ ‹ سَسِرِي قَرْمَةً مَنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِ
	(٣٣٧) [٤٦] سؤال عن المأموم هل يسن عليه التسليمة الثانية والثالثة
۳.۱	(٣٣٧) [٤٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ هَلْ يُسَنُّ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالثَّالِثَةُ وَالْكَبْرُ وَاحِدةً كَصَلاَةِ الْجَنَارَةِ ؟ في صَلاَةِ السُّنَّةِ كَالْعِيدَيْنِ أَوْ لاَ يُسَلِّمُ إِلاَّ وَاحِدةً كَصَلاَةِ الْجَنَارَةِ ؟ (٣٣٨) [٤٧] سُؤَالُ عَنِ الصَّلاَةِ عَلَى الْمَحْمَلِ الَّذِي يُصْنَعُ مِنَ الْخَشَبِ
	(٢٢٨) [٤٧] سؤال عن الصلاة على المحمل الذي يصنع مِن الخشبِ
۲ . ۱	وَالْحَشِيشِ وَعَنِ السُّجُودِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهُ إِلَّخَ إِلَّخِ ؟
	(٣٣٩) [٤٨] سُؤَالٌ عَـمَّنَ قَالَ فِي تَشَـهُّدِهِ: «التَّاحِيَّاتُ لِلَهِ» بِإِثْبَاتِ
٣ . ٢	لأَلْفَ بَعْدَ التَّاءِ هَلْ تُبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟
	(٣٤٠) [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلاَةِ مَنْ لَمْ يَجْنِمِ الرَّاءَ مِنْ «أَكْبَر

۲ . ۳	» مِنْ تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ ؟
	(١ كُامً) [٠ ٥] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِه : وَلاَ يَجُوزُ مَدُّ الْبَاءِ [مِنْ أَكْبَر] حَتَى
٣.٣	يَصِيرَ أَكْبَارُ ؛ لأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ ، وَأَكْبَارُ طَبْلٌ هَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ أَمْ لاَ؟
	(٣٤٢) [٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَادَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ لَوْحٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ
٣.٣	יא ג :
	(٣٤٣) [٥٢] سُوَّالٌ عَن النَّفْلِ الْمَنْذُورِ هَلْ هُوَ دَاحِلٌ فِي قَلْهِ: (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ بِنَفْل). قَدُوله: (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ بِنَفْل). (وَجَازَتْ كَتَعَوَّذُ بِنَفْل). (٣٤٤) [٥٣] سُوَّالٌ: هَلِ الأَفْضَلُ الإِثْيَانُ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّعُوُّذُ فِي الْفَرْضِ للْخُرُوحِ مِنَ الْخِلَافِ أَمْ لاَ؟
۲٠٤	قَــوْله: (وَكَرِهَا بِفَرْضِ) أَوْ فَــي قَوْلــه : (َوَجَازَتْ كَتَعَوُّذ بِنَفْـل) .
	(٣٤٤) [٥٣] سُؤَالٌ : هَلِ الْأَفْضَلُ الْإِثْيَانُ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّعُوُّذُ فَي الْفَرْضِ
٤٠٣	لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلاَفِ أَمْ لاَ؟
	(٣٤٥) [٤٥] سُوَّالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ صَلاَةِ النَّبِيِّينَ قَبْلَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَيَالِيَّةٍ هَلْ
۳. ٥	لَهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ أَمْ لاَ ؟ وَمَا عَدَدُهُمَا وَأَوْقَاتُهَا ؟
	(٣٤٦) [٥٥] سُوَّالٌ عَنِ الْخُسُوعِ هَلْ هُوَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلاَةِ أَمْ لاَ ؟
٣٠٧	وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ فَرَائِضِهِ هَلَ تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ أَمْ لاَ ؟ وَمَا حَقِيقَتُهُ ؟
	(٣٤٧) [٥٦] سُوَالٌ عَنْ حُكْم قَوْلِ الْمُصلِّي فِي دُعَاءِ التَّشَهَّدِ: عَنْ مًا ؟
٣٠٨	عَــزْمًا ؟
٣٠٨	
	(٣٤٨) [٥٧] سُوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِعَادَةِ الصَّلاَةِ لتَرْكِ الْخُشُوعِ ؟ (٣٥٨) [٥٩] سُوَّالٌ عَـمَّنْ نَوَى الْجُمْعَةَ عَنْ ظُهْرِ الْخَمِيسِ لِظَنِّهِ أَنَّهُ أَنَّهُ مُنْ مَنْ مُن مُن مَن مَن مَن مَن مَن مَن مَن مَن مَن مَ
٣ . ٩	جُمُعَةٌ مَا الْحُكْمُ فِي صَلاَتِهِ ؟
	(٣٥١) [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلهمْ : (ولا يُنَاولُ مَنْ عَلَى يَمينه مَا عَلَى
۱۱۳	يَسَارِه بَيْنَ يَدَيْه أَوْ بِالْعَكْسِ) هَلَ ْهُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟
۱۱۳	(٣٥١) [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ قَلَولهِمْ : (وَلاَ يُنَاوِلُ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ مَا عَلَى يَسِنِهِ مَا عَلَى يَسَارِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِالْعَكْسِ) هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟ (٣٥٢) [٦١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : كَرَاهَةَ النَبَّرِ فِي الصَّلاَةِ .
	(٣٥٣) [٦٢] سُؤَالٌ عَمَّا يُحَصِّلُ الإِنْسَانُ مِنْ أَفْعَالِ الْخَيْرِ هَلْ لَهُ فِي
717	ذَلُكَ ثَوَابٌ ، أَوْ النَّهَابُ مُتَعَلِّقٌ بِالنِّنَّةَ لَا يَحْصُلُ دُونَهَا. ؟

(٣٥٤) [٦٣] سُوَالٌ عند قَوْل الأَنَّمة عند قَوْل الشَّيْخ خَليْل : (يَجِبُ بِفَرْضِ قَيَامٌ إِلاَّ لَمَشَقَّة) فَبَأَيِّ شَكَىءَ يَكُـونُ الْإِكْرَاهُ ؟ 717 (٣٥٥) [٦٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ دَفَعَـهُ شَخَصٌ وَهُو قَـائمٌ في الصَّلاَة حَـتَّى سَقَطَ مِنْ القيَام إلَى الجُلُوس هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ؟ 417 (٣٥٦) [٦٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى الوِتْرَ جَالِسًا وَهُو يَقْدُرُ عَلَى الْحُكْمُ في صَلاَته ؟ 717 (٣٥٧) [٦٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَكَرَ مَنْسِيَّةً فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الجَنَارَةِ هَل 414 (٣٥٨) [٦٧] سُؤَالٌ عَنْ مَفْهُومِ الفَلْ مِن قَوْلِ الشَّيْخِ خَلْيل بَعْدَ شَفْع مِنْ المَغْرِبِ كَثَلاَثِ منْ غَيْرِهَا ﴾ إلَخ . 411 (٣٥٩) [٦٨] سُــؤَالٌ عَــمَّنْ عَلَيْهِ فــوَائِتُ هَــلْ يَــ رَمَضَانَ أَمْ لاً؟ 414 (٣٦٠) [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَالْفُوَائِتُ فِي أَنْفُسِهَا) هَلُ هُوَ أَنَّ الفَوَائتَ يُقَدَّمُ أَوَّلُهَا زَمَنًا ؟ 414 مَسَائلُ : السَّهُو في الصَّلاَة 441 (٣٦١) [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم مَنْ تَذَكَّرَ السُّجُـودَ البَعْدِيَّ فِي وَقْتِ النَّهْي عَنْ صَلاَة النَّافلَة أَيسْجُدُ حينتُذ أَمْ لا ؟ 471 (٣٦٢) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الإِمَام إِذَا أَخَـرَ القَبْليَّ هَلْ يَسْجُدُهُ حَيْنَلَذَ أَوْ حَتَّى تَتَمَّ صَلاَةُ نَفْسه ؟ 471 (٣٦٣ُ) [٣] سَأَلَ عَنْ حُكْم اللَّسْبُوقِ إِذَا قَدَّمَ الإِمَـ مَعَهُ حينئذ أَمْ لا ؟ 471 (٣٦٤) [٤] سَأَلَ عَنْ مَا مُومٍ سَجَدَ القَبْلِيُّ فِيْ مَحَلِّهِ وَأَخَّرَهُ إِمَامُهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاً؟ 441

ل الفقهيا	٦٤٦ فهرس رؤوس المسائل
	(٣٦٥) [٥] سأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ قَدَّمَ البَعْدِيَّ وَسَجَدَهُ إِمَامُهُ فِي مَحَلِّهِ أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ؟
777	صَلاتُهُ أَمْ لاً؟
	(٣٦٦) [٦] سأَلَ عَنْ المَسْبُوقِ إِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ وَشَرَعَ فِي السُّجُودِ البَعْدِيِّ هَلْ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ بِإِثْرِ سَلاَمِ الإِمَامِ أَمْ لاَ ؟ (٣٦٧) [٧] سأَلَ عَـمَّنْ تَذَكَّرَ سَجْدَةً مِنَ الشَّفْعِ فِي تَشَهَّدِ الوِتْرِ مَاذَا يَفْعَلُ؟
777	هَلْ يَقُومُ للْقَضَاء بإثْر سَلاَم الْإِمَام أَمْ لاَ ؟
	(٣٦٧) [٧] سأَلَ عَـمَنْ تَذُكَّر سَـجُدةً من الشَّفع في تَشَهُّد الوتْر مَاذَا
٣٢٢	يَفْعَلُ*؟
	(٣٦٨) [٨] سَأَلَ عَنْ حُكْم مَنْ شَكَّ في تَشَهُده هَلْ هُوَ في صَلاَة
۲۲۳	(٣٦٨) [٨] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَنْ شَكَّ فِي تَشَـهُّدِهِ هَلْ هُوَ فِي صَلاَةِ العِشَاءِ أَوْ الشَّفْعِ أَوْ الوِتْرِ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
	(٣٦٩) [٩] سَأَلَ عَنْ حُكْم مَنْ أَدْرَكَ الإمَامَ في السُّجُود البَعْديِّ فَأَحْرَمَ
474	(٣٦٩) [٩] سَأَلَ عَنْ حُكُم مَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي السَّجُودِ البَعْدِيِّ فَأَحْرَمَ مَعَهُ ظَانًا أَنَّهُ مَا زَالَ فِي الصَّلاَةِ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟ (٣٧٠) [١٠] سَأَلَ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبْلِيٌّ وَلَمْ يَسِجُدُهُ وَأَعَادَ الصَّلاَةَ كُلُّهَا هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	(٣٧٠) [١٠] سَأَلَ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْه قَبْلَيٌّ وَلَمْ يَسْجُدُهُ وَأَعَادَ الصَّلاَةَ
٣٢٣	كُلُّهَا هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟
	(٣٧١) [١١] سَأَلَ عَنْ مُصلًّ عَلَيْهِ سُجُودُ سَهْو وَشَكَّ فِي سُجُودِهِ الْأَخِيرِ مِنْ صَلاَتِهِ هَلْ هُوَ سُجُو دُ الرَّكْعَة الأَخْيرَةِ؟ الأَخِيرِ مِنْ صَلاَتِهِ هَلْ هُوَ سُجُو دُ الرَّكْعَة الأَخْيرَةِ؟ (٣٧٢) [١٢] سَأَلَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ شَكَّ فِي فَرْضٍ مِنْ صَلاَتِهِ وَلَمْ يَدْرِ عَيْنَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
٣٢٣	الأَخير منْ صَلاَته هَلْ هُوَ سُجُو ذُ الرَّكْعَة الأَخّيرة ؟
	(٣٧٢) [٢٢] سَأَلَ عَـنْ حُكْم مَنْ شَكَّ فِي فَرْض مَنْ صَـلاَته وَلَمْ يَدْر
٣٢٣	عَيْنَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
	(٣٧٣) [١٣] سَأَلَ عَنْ حُكْمٍ قِرَاءَةِ الْمُصَلِّي حَالَ التَّنَاوُبِ فَهْلَ تُجْزِئُهُ أَمْ
377	Y?
377	(٣٧٤) [١٤] سَأَلَ عَنْ حُكْم التَّرَوُّح بِالكُمِّ فِيْ الصَّلاَة مَثَلاً ؟
440	(٣٧٥) [١٥] سَأَلَ عَنْ حُكْمُ النَّفْثُ فِي الصَّلَاةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ .
	(٣٧٦) [١٦] سَأَلَ عَنْ مَسْبُوقِ قَامَ لِلْقَضَاءَ بَعْدَ سَلاَمِ الْإِمَامِ وَتَذَكَّرَ
470	الإِمَامُ سُجُودًا بَعْدِيًا وَرَجَعَ المَسْبُوَّقُ إِلَى َ الجُلُوسَ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِماً
	(٣٧٧) [١٧] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنْ الرَّكَعَةِ الأُوْلَى وَالفَاتِحَةِ مِنَ

الشَّانِيَةِ سَهُوًا وَلَمْ يَتَذَّكُرْ إِلاَّ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ فَهَلْ يَفُوتَهَ تَدَاركَ الأولَى أمْ لا ؟ 440 (٣٧٨) [١٨] سَأَلَ عَنْ القَبْلِيِّ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى المَّأْمُومِ حَالَـةَ الاقْتِدَاءِ دُونَ إمَام أَيْنَ هُوَ ؟ 477 (٣٧٩) [١٩] سُـؤَالٌ عَنْ حَدِّ القَلِـيلِ والمُتَوَسِّطِ والكَـثِيـرِ مِنْ الحَكِّ فِي الصَّلاَة؟ 277 (٣٨٠) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومٍ مُسلِّمٍ قَبْلَ سَلاَمٍ إِمَامِهِ لِظُنَّهِ سَلاَمَ إِمَامِهِ ثُمَّ تَفَطَّنَ لذَلكَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟ 277 (٣٨١) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ مَسْبُوقِ ظَنَّ سَلاَمَ إِمَامِهِ وَقَامَ للْقَضَاء ، ثُمَّ بَعْدَ فعْله لبَعْض الصَّلاَة تَبيَّنَ أَنَّهُ قَامَ للْقَضَاء قَبْلَ سَلاَم الإِمَام مَاذَا يَفْعَلُ ؟ (٣٨٢) [٢٢] سَأَلُ عَنْ حُكْم مُصَلِّ عَطَسَ فِي أَثْنَاءِ صَـلاَتِهِ وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَشَـمَّتَ لَهُ مُصَلِّ آخَـرُ . فَإِنْ قَالَ : يَرْحَـمُكَ اللَّهُ العَظِيمُ ، هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُمَا أَمْ لاَ ؟ 471 (٣٨٣) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم المُصافَحَة في الصَّلاة ؟ 449 (٣٨٤) [٢٤] سَأَلَ عَنْ حُكْم مَا يَعْرِضُ لِلْمُصَلِّى فِيْ الصَّلاَةِ النَّفْس وَرُبُّمَا كَانَ فيْ جُلِّ صَلاْته ؟ (٣٨٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم المَأْمُوم إِذَا نَعِسَ عَنْ الرَّفْع مْنِ الرَّكُوع ؟ (٣٨٦) [٢٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَلَفَّطَ بِبَعْضِ السَّلاَمِ عَلَيْكُمْ سَهْواً قَبْلَ تَمَامِ صَلَاته ثُمَّ تَذَكَّرَ وَرَجعَ إِلَيْهَا هَلْ عَلَيْه شَيءٌ أَمْ لاَ ؟ ٣٣. (٣٨٧) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الكَثِيرِ مِنْ الكَلاَمِ لإِصْلاَحِ الصَّلاَةِ المُبْطِلِ لَهَا الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقُولِ الشَّيْخِ : ﴿ إِلاَّ لإِصْلاَحِهَا ﴾ فَبِكَثِيرِهِ ؟ 34. (٣٨٩) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ المَسْبُوقِ إِذَا لَمْ يَسْجُدُ مَعَ الإِمَامِ القَبْلِيُّ وَسَجَدَهُ بَعْدَ تَمَام صَلاَتِهِ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ 447

ِ الفقهية	٦٤٨ فهرس رؤوس المسائل
440	٣٩٠) [٣٠] سُوَالٌ عَنْ المَسَائِلِ الَّـتِيْ تَبْطُلُ فِيْهَا صَلاَةُ الإِمَـامِ دُوْنِ أَمْهُم ؟
	لَّامُومِ ؟ . مستري 5 مستر مُن يُن مُن مَن مَن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ
441	الموم الموم الموال عن قَدْرِ التَّبَسُّمِ الكَثْيْرِ الْمُطْلِ للصَّلاَةِ ؟ (٣٩١) [٣٦] سُوْالٌ عَنْ الفَرْقِ بَيْنَ : (وَبِمُشْغَلِ عَنْ فَرْضٍ) وَقَوْلهِ : (وَبِمُشْغَلِ عَنْ فَرْضٍ) وَقَوْلهِ : وَإِنْ زُوْحِمَ مُؤْتَمٌ عَنْ رُكُوْعٍ) لأَنَّ نَحْوَ الـزِّحَامِ مَنْ اشْتَغَلَ بِحَلِّ وَإِنْ زُوْحِمَ مُؤْتَمٌ عَنْ رُكُوْعٍ) لأَنَّ نَحْوَ الـزِّحَامِ مَنْ اشْتَغَلَ بِحَلِّ وَإِنْ زُوْحِمَ مُؤْتَمٌ عَنْ رُكُوْعٍ) لأَنَّ نَحْوَ الـزِّحَامِ مَنْ اشْتَغَلَ بِحَلِّ وَإِنْ رُوْحِمَ مُؤْتَمٌ عَنْ رُكُوْعٍ) لأَنَّ نَحْوَ الـزِّحَامِ مَنْ اشْتَعَلَ بِحَلِّ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ و
	٣٩٢) [٣٢] سؤال عن الفرق بين : (وبِمشغِل عن فرض) وقوله :
	وَإِنْ زُوْحِمَ مُؤْتُمٌ عَن رَكُوعٍ) لأَنْ نَحوَ الـزَحَامِ مَن اشتغل بِحلَ
٣٣٨	زَارِهِ أَوْ رَبْطِهِ ؟
	٣٩٣) [٣٣٣] سُوالٌ عَنْ قَوْلِه: (كَمُسلِم شَكَّ فِي الإِتْمَامِ) هَلْ لَا عَنْ قَوْلِه: (كَمُسلِم شَكَّ فِي الإِتْمَامِ) هَلْ لَا عَنْ قَوْلِه:
٣٣٨	دْخُلُ فِيْهِ الْمَامُومُ أَمْ لا ؟
٣٤.	٣٩٤) [٣٤] سُؤالٌ عَنْ الإمَام والمَأْمُوم إذَا تَخَالَفَ يَقينُهُمَا في المُوْجِب؟
	٣٩٤) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ الإِمَامِ والمَأْمُومِ إِذَا تَخَالَفَ يَقِينُهُمَا فِي المُوْجِبِ؟ (٣٩٥) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ المَأْمُومِ إِنْ لَمْ يَسْجُـدْ مَعَ الإِمَامِ عَمْدًا مَا الحُكْمُ صَلاَته؟
٣٤.	Saria C
۳51	رُ ٣٩٦) [٣٦] سُوالٌ عَنْ الفَرْق بَيْنَ قَوْل : (وَسَجْدَةَ تِلاَوَةَ) وَبَيْنَ فَوْل : (وَسَجْدَةُ إِنَ الْحَأَنَّ بِهِ)؟ فَوْله : (وَسَهُوا اعْتُدَّ بِهِ عِنْدَ مَالكَ لا ابْنِ القَّاسِم فَيَسْجُدُ إِنَ اطْمَأَنَّ بِهِ)؟ لَوْله : (وَسَهُوا اعْتُدَّ بِهِ عِنْدَ مَالكَ لا ابْنِ القَّاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنَ اطْمَأَنَ بِهِ)؟ (٣٩٧) [٣٧] سُؤالٌ عَنْ إِمَامٍ مُسْتَنْكِمٍ هَلْ يُطَالَبُ بَعْدَ السَّلاَمِ بِسُؤال مَنْ خَلْفَهُ هَلْ تَمَّتْ صَلاَتُهُ أَمْ لا ؟
781	نوله : (وسهوا اعتد به عند مالك لا ابن الفاسم فيسجد إل اطمال به،
	(٣٩٧) [٣٧] سؤال عن إمام مستنكِح هل يطالب بعد السلام بِسؤالِ من
737	
	(٣٩٨) [٣٨] سُوالٌ عَنْ المَأْمَومِ إِذَا سَلَّمَ أَهْلُ الصَّفِّ وَهُوَ شَاكٌّ مَا
454	حكمه ؟
	(٣٩٩) [٣٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ جَلَسَ مِنْ القِيَّامِ ثُمَّ سَجَدَ مِنْ جُلُوْسِهِ مَا الْحَكْمُ فَيْ جُلُوْسِهِ مَا الْحُكْمُ فَيْ جُلُوْسِهِ ذَلِكَ ؟
333	الحُكْمُ فِي جُلُوْسِهِ ذَلِكَ ؟
	الحكم في جلوسه دلك ؟ (٠٠٤) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ سُجُودِ الرَّكْعَةِ الأُوْلَىُ أَمْ الثَّالَئَةِ ثُنَّ قَاهَ مِنْهُ مِلِ الحُكْمُ فِي فَعْلِهِ ذَلِكَ ؟
338	أَوْ النَّالَيَّةَ ثُمَّ قَامَ مِنْهُ مِا الحُكْمُ فِي فَعْلِهِ ذَلَكَ ؟
	او النائلة ثم نام منه منا المحافظ في عاده ونك .
720	(٢٠١) [٤١] سَأَلَ عَنْ مَأْمُوْمَ شَكَّ فَيْ الإِثْمَامِ وَهُوَ غَـيْرُ مُسْتَنْكِحٍ مَاذَا يَفْعَلُ هَلْ يُسَبِّحُ لِلإِمَامِ وَلاَ يَجُّلِسُ مَعَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟
1 20	يفعل هل يسبح لِلْإِمَامِ ولا يجلِس معه أم ديف يفعل :

	(٤٠٢) [٤٢] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى التَّعْبِيْرِ الَّذِيْ ذَكَـرَ (ق) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ
۲٤۸	خَلِيْلٍ : (وَقِرَاءَةٌ بِتَلْحِيْنٍ) .
٣٤٨	وَعَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضاً : "مَجْلِسُ السَّبْتِ» مَا هُوَ ؟
	(٤٠٣) [٤٣] سَّوُالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ: (وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الإِمَامِ
٣٤٨	، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيْتَهُ هُوَ) إِلَخْ ؟
	(٤٠٤) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ يُصَلِّيْ وَحْدَهُ وَدَخِلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رُكُوْعِ
70 .	الأَخِيْرَةِ أَوْ قَبْلَهُ وَنَوَىَ الإِمَامَةَ حِيْنَئِذٍ ، فَهَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الجَمَاعَةِ؟
	(٥٠٤) [٥٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ وَجَدَ الْإِمَـامَ بَعْدَ السَّلاَمِ جَـالِسًا عَلَى هَيْـنَّةِ
٣٥١	الصَّلاَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ وَأَحْرَمَ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي صَلاَتِهِ؟
	(٤٠٦) [٤٦] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ رَعَفَ وَغَسَلَ الدَّمَ هَـلُ يَكُونُ إِمَامًا بَعْدَ
401	ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ خَلْفَهُ أَمْ لا ؟ "
	(٧٠٤) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ رِحَابِ الْمَسْجِدِ وَطُرُقِهِ وَأَفْنِيَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ
401	بهِ هَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ؟
	(٨٠٤) [٤٨] سُوَّالٌ عَمَّا قَالَ بَعْضُ شُرَّاحٍ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ
٣٥٥	أُقيمَت الصُّبْحُ) هَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ ٱلْبِنَانِيِّ ؟
401	مَبْحَثُ مَسَائِلِ النَّفْلِ
	(٤٠٩) [١] سُؤَالٌ عَنْ مُحْدِثٍ أَصْغَرَ شَرَعَهُ التَّيَمُّمُ وَدَخَلَ فِي الْمَسْجِدِ
707	فِي وَقْتٍ يَجُوزُ النَّفْلُ بِهِ هَلْ يُصِّلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ أَمْ لاَ؟
202	(٤١٠) [٢] سُوَّالٌ عَنْ مَسْحِد الْيَادِيَة هَلْ لَهُ تَحَيَّةٌ أَمْ لاَ؟
70 V	(٤١١) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمَ صَلاَةَ النَّفْلِ بِإِثْرِ الْفَرْضِ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ . (٤١١) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى التَّنَقُّلَ بِأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ هَلْ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ
	(٤١٢) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى التَّنَقُّلَ بِأَرْبَعَ رَكَعَاتِ هَلَ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ
70 V	مِنْ رَكْعَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟
	[٤١٣] [٥] سُ وَالْ عَنْ الاشتر فَ السِطْلَ، الْعِلْمِ وَصَ لِأَةِ النَّفُلِ أَيْهُمَ ا

أفضار 401 (٤١٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخ خَليل : (وَعَـقيبُ شَفْع) هَلْ فِي رَكْعَتَى ْ الشَّفْعِ أَنْ يَخُصَّهُمَا بِالنِّيَّةَ أَمُّ لاَّ؟ 301 (٤١٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الْفَجْـرَ وَالصَّبْحَ الشَّمْسُ فَأَيُّهُمَا يَبْدَأُ ؟ 401 (٤١٦) [٨] سُمؤالٌ عَنْ حُكْمِ سُمؤالِ الضُّعَـفَاءِ فِي الْـ الأصوات بالمسالة ؟ (٤١٧) [٩] سُؤالُ عَنْ حُكْمِ الْكَلاَمِ فِي الْمَسْجِدِ ؟ (٤١٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَاتَهُ الإِمَامُ بِبَعْضِ قِيامِ رَمَضَانَ 771 (٤١٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ فعْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْجُمُعَةِ الأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ لَهَا سَنَدٌ صَحيحٌ أَمْ لاً؟ 777 (٤٢٠) [١٢] سُواَلٌ عَمَّنْ لَهُ وَرْدٌ مِنْ الصَّلاَة مَحْدُودٌ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَقْرَأُ فيه بتلْكَ الْقرَاءَةِ أَوْ لَهُ أَنْ يَقْرَأُ فِيهِ بِمَا شَاءَ ؟ 475 مسائل صلاة الْجَماعة والاستخلاف ۲۲۳ (٤٢٢) [١] سُؤَالٌ عَنْ الْجَمَاعَةِ هَلْ تُسَنَّ فِي الْفَرْضِ الْحَاضِرِ أوْ في الْحَاضِر فَقَطْ ؟ 477 (٤٢٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم مَنْ فَاتَتْهُ صَلاَةُ الْجَمَاعَـة اخْتِيَ رَكْعَة وَاحدَة منْهَا هَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَة أَمْ لاَ؟ (٤٢٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَسْبُوقِ لَمْ يُدْرِكِ الإِمَامَ إِلاَّ فِي التَّشَهُّـد الأَخ وأَرَادَ أَحَدُ الاقْتِدَاءَ به أَيَقْتَدي قَبْلَ سَلاَم الإمَام أَوْ حَتَّى يُسَلِّمَ ؟ (٤٢٥) [٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ دَخَلَ مَعَ الإِمَام في الرُّكُوع إلاَّ أَنَّهُ قَـبْلَ إِنْيَانه بِالطُّمَأْنِينَة رَفَعَ الإِمَامُ مِنْ الرَّكُوعِ هَلْ أَدْرَكَ تِلْكَ الرَّكْعَة أَمْ لاً؟ 411

(٤٢٦) [٥] سُؤَالٌ عَـمَّنُ دَخَلَ عَلَى الإِمَامِ بَعْدَ سَـلاَمِهِ وَهُوَ بسكامه ثُمَّ عَلمَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟ (٤٢٧) [٦] سُـؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الاقْتِـدَاءِ بِفَـاسِقٍ بِجَارِحَـةٍ ؟ وَهَلْ تَبْطُلُ صَلاَةُ مَنْ اقْتَدَى بِهِ أَمْ لاَ ؟ 479 (٤٢٨) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ يَحْفَظُ الْفَاتحَـةَ وَالسُّورَةَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ فَرَائض الصَّلاَةِ مِنْ سُنَنِهَا . . . هَلْ تَصحُّ الصَّلاَةُ خَلْفَهُ أَمْ لاً؟ 479 (٤٢٩) [٨] سُؤَالٌ عَنْ الإِمَام إذَا أَطَالَ الصَّلاَةَ ، وَخَافَ الْمَـأْمُومُ تَلَفَ بَعْض مَاله إِنْ أَتَمَّ مَعَهُ. . . ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ إِمَامَته أَمْ لاَ؟ (٤٣٠) [٩] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة بَعْضُهَا شَرَعَهُ التَّيَمُّمَ وَبَعْضُهَا عَلَى وُضُوء فَهَلْ تَجُورُ إِمَامَةُ الْمُتَيَمِّم للْمُتُوضِّي أَمْ لا ؟ (٤٣١) [١٠] سُـؤَالٌ عَنْ قَوْله: (وَكُـرهَ أَقْطَعُ وَأَشَلُُّ . .) إِلَى قَـوْله (وَإَمَـامَةُ مَنْ يُكْرَهُ) . هَـلُ الْكَرَاهَةُ فِي جَمِـيعِ ذَلِكَ مُـتَـعَلَقَةٌ بِالإِمَـ وَالْمَأْمُومِ...؟ (٤٣٢) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ الإِمَامَ في التَّشَــهُّد الأَخير هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّى تلْكَ الصَّلاَةَ في الْمَسْجِدِ قَبْلَ سَلاَم الإِمَامِ أَمْ لا ؟ 411 (٤٣٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة صَلَّتْ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الإِمَامِ الرَّاتِبِ هَلْ يَحْصُلُ لَهَا فَضْلُ الْجَمَاعَة أَمْ لا ؟ 411 (٤٣٤) [١٣] سُـؤَالٌ عَمَّنْ خَـافَ فَوَاتَ صَـلاَةِ الْجُمُـعَةِ هَلْ يَجُـوزُ الْخَبَبُ أَوْ يُكْرَهُ [كَغَيْرها] من الصَّلوات؟ 477 (٤٣٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمُسْمِعِ هَلْ يُشْتَرَطُ فيه أَهْليَّةُ الإِمَامَة أَمْ لاَ؟ 477 (٤٣٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ إِمَام تَعَمَّدَ قَطَعَ صَلاَتَهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَةُ مَنْ خَلْفَهُ أَمْ لاً؟ 377

(٤٣٧) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم مَأْمُوم رَكَعَ وَرَفَعَ وَالإِمَامُ مَا زَالَ وَاقِفًا

أَوْ سَجَدَ وَرَفَعَ قَبْلَ شُرُوحِ إِمَامِهِ فِي السُّجُودِ ، أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لاَ ؟ (٤٣٨) [١٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ صَلَّى خَلْفَهُ جَـمَاعَةٌ لاَ صَلاَةَ لَهَا لتَرْكها شُرُوطُهَا مِنْ طَهَارَةِ حَدَثٍ وَخَبَثٍ ، وَنَوَى الإِمَامَةَ بِهَا . أَتَصِحُ ۖ صَلَاتُهُ 474 (٤٣٩) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ الإمام إذا رأى بيده حَائلةً بَعْد سَلاَمه منْ الصَّلاَة فَهَلْ يُعيدُ بإعادته مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ أَمْ لا ؟ **47** × 2 (٤٤٠) [١٩] سُؤَاَلٌ عَمَّنْ وَجَدَ الإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ الأَخِيرِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ عَلَيْه أَينُوي الاقْتداء به أمْ لاً؟ 200 (٤٤١) [٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ في يَمين الْمَسْجِد أَوْ يَسَارِه فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ 200 (٤٤٢) [٢١] سُؤالٌ عَن مَأْمُوم تَحقَّقَ عَدَمُ إِدْرَاك رَكْعَته الأُولَى مَعَ الإِمَام وَرَفَعَ مَعَهُ عَمْدًا أَوْ جَهْلاً هَلْ تَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟ (٤٤٣) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخ خَليل : (كَفَضْل الْجَمَاعَة) . هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لاَ يَحْصُلُ للإِمَامِ إَنْ صَلَّى وَحُدَّهُ إلاَّ أَنْ يَنْوَيَ الإِمَامَةَ..؟ (٤٤٤) [٢٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ تَأْخَـرَ عَمْدًا أَوْ جَـهُلاً فِي فِعْلِ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلاَة حَتَّى فَرَغَ الإمَامُ منهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلاَّتُهُ أَمْ لا ؟ . . 271 (٤٤٥) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيءِ مِنْ الْمَعْفُوَّاتِ هَلْ إِمَامَتُهُ لِغَيْرِهِ فِي الصَّلاَةِ إِذَا بَطُلَتْ منْهُ أَمْ لاً؟ ٣٨. (٢٤٦) [٢٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ. 411 (٤٤٧) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ عَالِمٍ بِحُكْمِ الصَّلاَةِ صَلَّى خَلْف لحُكْمها بالْكُلِّيَّة ؟ 474 (٤٤٨) [٢٧] سُؤَالٌ إِذَا ظَهَرَ الْحَسَدُ فِي بَعْضِهَا هَلْ يَجُوزُ التَّ الصَّلاَة مَعَهَا لذَلكَ أَمْ لا ؟ 474

(٤٤٩) [٢٨] سُـؤَالٌ عَنْ التَّلاَمِيـذِ هَلْ يُبَاحُ لَهُمْ الـتَّخَلُّه

٣٨٣	الْجَمَاعَة بَالْمَسْجِد لاشْتغَالهم بطلك الْعلم أمْ لا ؟
	الْجَمَاعَةِ بَالْمَسْجِدِ لاَشْتِغَالِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ أَمْ لاَ ؟ (٤٥٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ أَتَبْطُلُ الصَّلاَةُ بِتَرْكِهَا أَمْ لاَ؟
٥٨٣	¥?
	(٤٥١) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مُصَلِّ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا بَطُلَتْ صَلاَتُهُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ فَذًا صَحَّتْ فَأَيْنَ هُو ؟ [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَدَى بِشَخْصٍ لاَ يُعْرَفُ مَا الْحُكُمُ فِي صَلاَتِهِ ؟ صَلاَتِهِ ؟
٥٨٣	إِمَامًا أَوْ فَذًا صَحَّتْ فَأَيْنَ هُوَ ؟
	(٤٥٢) [٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَدَى بِشَخْصٍ لاَ يُعْرَفُ مَا الْحُكْمُ فِي
٥٨٣	صَلاَتِهِ ؟
	(٣٥٤) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ فِنَاءِ الْمَسْجِدِ هَلْ تُكْرَهُ فِيهِ صَلاَةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الرَّاتِبِ أَمْ لاَ؟
۳۸٥	الرَّاتِبِ أَمْ لاً؟
	الراب الله الله الله الله الله الله الله ال
۲۸۳	صَلاَتُهُمْ أَسْفَلُهُ أَمْ لاً؟
	(٤٥٥) [٣٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ظَنَّ أَنَّ الإِمَامَ كَبَّرَ فَكَبَّرَ هُوَ ثُمَّ كَبَّرَ الإِمَامُ بَعْدَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
۲۸۳	بَعْدَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
	بعده مادا يفعل ؟ (٢٥٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ مَأْمُومِ انْقَطَعَ عَنْهُ صَوْتُ إِمَامِهِ أَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ أَوْ يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ صَلاَةِ إِمَامِهِ ؟ يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ صَلاَةِ إِمَامِهِ ؟ (٤٥٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى فَذَا وَنِيَّتُهُ إِعَادَتُهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَتُجْزِئُهُ صَلاَتُهُ أَمْ لاَ ؟
٣٨٧	يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ صَلاَةِ إِمَامِهِ ؟
	(٤٥٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّى فَـذًا وَنِيَّتُهُ إِعَادَتُهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَتُجْزِئُهُ
٣٨٨	صَلاَتُهُ أَمْ لا ؟
٣٨٨	(٥٥٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّرَ للإِمَامَةِ هَلْ يَصِحُّ الاقْتدَاءُ بِهِ أَمْ لاَ؟ (٤٥٨) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ خُرُوجٍ التُّرَابِ فِي جَبْهَةِ الْمُصَلِّي أَيْكُرَهُ
	(٤٥٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ خُرُوجِ التَّرَابِ فِي جَـبْهَةِ الْمُصَلِّي أَيْكُرَهُ
٩٨٣	ذَلِكَ أَمْ لاً ؟
	(٤٦٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ كَـلاَمِ (مخ) و (عبق) هَلْ مُخَـالِفٌ لِمَا
٣٩.	صرَّحَ بِهِ الشَرْحُ مِنْ أَنَّهَا الَّتِي تَلِيْ الْدَاخِلَ أَمْ لاً؟
491	مَسَائِلُ ٱلْسَّفَرِ وَٱلْجُمُعَةِ

(٤٦١) [١] سُؤَالٌ عَـنُ بَدَوِيٌّ بَلَغَهُ أَنَّ أَهْلَهُ بِالْمَـوْضِعِ الْفُلاَنـيِّ وَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ رَحَلُوا مَا الْحُكْمُ فِي صَلاّتِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى 491 (٤٦٢) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَـرَجَ مُسَافِرًا . . . فَـهَلْ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ قَبْلَ ظُعُونه منْ ذَلكَ الْمَوْضع صَلَّى حَضَريَّةً أَمْ سَفريَّةً ؟ 491 (٤٦٣) [٣] سُؤَالٌ عَــمَّنْ خَرَجَ لِتَـشْييْعِ رُفْـقَة . . . أَيُصَلِّيْ سَـفَريَّةً أَوْ حَضَريَةً قَبْلَ ظُعُون الرَّفْقَة منْ ذَلكَ الْمَوْضع؟ 491 (٤٦٤) [٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم صَــلاَةٍ مُسَافِـرِ رَجَعَ إِلَىْ وَطَنِهِ مُكْرَهًا هَلْ يُصَلِّيهَا فيْ رُجُوْعه وَإِقَامَته في وَطَنه سَفَريَّةً أَمْ حَضَريَّةً ؟ 494 (٤٦٥) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ لطَلَب آبق أو ضَالَّة أَيَقْصُرُ أَمْ لاَ؟ 497 (٤٦٦) [٦] سُؤَالٌ عَنْ مَسافر قَدمَ عَلَى أَهَلِ بَادِيَةٍ هَلْ يَلْزَمُهُ الإِتْمَامُ مَعَهُمْ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟ 494 (٤٦٨) [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُـسَافر نَوَى إِقَـامَةً تُوْجِبُ الإِتْمَـامَ.. مَا حُكْمُ صَلاَته إذا وَصَلَهُ أَحَضَريَّةٌ أَمْ سَفَريَّةٌ ؟ 494 (٤٦٩) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْل الشَّيْخ خَلَيْل : (أَوْ العلْمُ بِهَا عَادَةً)؟ 498 (٤٧٠) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَلَغَهُ أَنَّ مَحلَّةَ زَوْجَـته المَدْخُول بها بالْمَوْضع الفُلاَنيِّ وَخَرَجَ مُسافرًا إِلَيْهَا مَا الْحُكْمُ في صَلاَته بذلكَ الْمَوْضع. . ؟ 490 (٤٧١) [١١] سُوَّالٌ عَنْ الصَّبِيِّ أَيَقْصُرُ أَمْ لاَ ؟ 497 (٤٧٢) [١٢] سُـؤَالٌ عَنْ المُسَافِر إِذَا نَوَى عَـدَمَ الرَّحِيْلِ فِي أَثْنَاءِ أَحَـد الظَّهْرَيْنِ فِيْ جَمْعِ التَّقْديمِ مَا حُكْمُ صَلاَته ؟ 497 (٤٧٣) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ مَـسَافَة القَـصْر أَيُشْتَرَطُ فـيْهَا أَنْ يَكُوْنَ السَّـفَرُ وَجْهًا وَاحدًا بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ مُسْتَقَيمًا أَمْ لاَ ؟ 491

(٤٧٤) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ مُقِيْمِ اسْتَخْلَفَهُ مُسَافِرٌ عَلَى مُسَافِرِيْنَ... هَلَ

۲۹۸	يَسْتَخْلِفُوْنَ مُقِيْمًا أَمْ مُسَافِرًا أَمْ لا ؟
	(٤٧٥) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ الْتَقَيْ مَعْ زَوْجَتِهِ فِيْ السَّفَرِ هَلْ يَقْطَعُ ذَكَ سَفَاءُ أَمْ لاً؟
499	
	(٤٧٦) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنُ ارْتَحَلَ مَعَ جَمِيْعِ أَهْلِهِ وَانْتَهَى ْ سَفَرُ أَهْلِهِ
499	(كَ٧٦) [١٦] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ارْتَحَلَ مَعَ جَـمِيْعِ أَهْلِهِ وَانْتَـهَىْ سَفَـرُ أَهْلِهِ وَبَاتَ مَعَهُمْ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى السَّفَرِ غَدًا مَا الْحُكْمُ فِيْ صَلَاتِهِ؟
	(٤٧٧) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ أَهْلِ مَحَلَّة صَعَدُوا الظُّهُ رَفِي السَّتَاءِ لِطَلَبِ
٤	المرعى بِنِيةِ القصرِ، ما الحكم فِي صلاتِهِم؟
	(٤٧٨) [٨١] سُؤَالٌ عَن أَنَاسٍ مُجْتَمِعِينَ عِنْدَ مَنْهَلٍ مُتَفَرِّقِيْنَ وَلَكِنْ
٤٠.	جَمَعَهُمْ اسْمُ الدَّارِ هَلْ مَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ للسَّفَرِ مِنْ جِهَةً فِيهَا. ؟
	(٤٧٩) [١٩] سُوَالٌ عَنْ الْمُرَاد بـ (الارْتفَاق) الَّذِيْ ذَكَرَ (مخ) (٢) عِنْدَ
٤٠١	قول الشيخ خليل: (والعمودي حلته)؟
	(٤٨٠) [٢٠] سُوُّالٌ عَنْ حَضَرِيٍّ مَرَّتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ مُسَافِرةً مِنْ بَلَدِهَا؛
۲٠3	لأَنَّهَا مَا زَالَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا هَلْ يَنْحَلُّ سَفَرُهَا أَمْ لاَ ؟
	لا لها مَا رَائِتَ عِنْدَ الْهَا هُلَ يَنْحُلُ سَفُوهَا أَمْ لا : (٤٨١) [٢١] سُؤُالُ عَمَّنْ سَافَرَ مَسَافَةَ القَصْرِ وَلَمْ يَقْصُرُ أَوَّلاً حَتَّيْ لَمْ رَبِّ مَسَافَةَ القَصْرِ وَلَمْ يَقْصُرُ أَوَّلاً حَتَّيْ لَمْ رَبِّ مَا فَعَالِهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُواللهِ اللهِ الله
٤٠٣	يكن بينه مع أهله إلا القليل أيقصر أم لا أ
, ,	(٤٨٢) [٢٢] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنْ قَدَّرَ مَسَافَةَ الْقَصِرِ هَلْ يُعَدُّ
٤٠٤	مِنْ اليَوْمَيْنِ نُزُوْلُ المُسَافِرِ عَادَةً عِنْدَ القَيْلُولَةِ ؟
٤٠٤	(٤٨٣) [٢٣] سُؤَالٌ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلاً بِتَقْصِيْرِ المَرِيْضِ للصَّلاَة ؟
	(٤٨٤) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ أَهْلِ البَادِيَةِ إِذَا قَصَدَ أَهْلُ الحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهُمْ
٤٠٥	مَسَافَةَ القَصْرِ هَلْ يَجُوزُ لَلاَّتْبَاعَالَقَصَّرُ حِيْنَئِدَ؟
٤٠٥	(٤٨٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ تَذَكَّرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً أَيَجُوزُ اسْتِخْ لاَفُهُ
	عَلَى مَنْ خَلْفَهُ أَمْ لاَ ؟ (٤٨٦) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ إِمَامِ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ صَلاَتِهِ هَلْ دَخَلَ بِوُضُوءٍ أَمْ
	(۲۱۱) (۲۱۱) سوال عن إلله سك في الله علاقة على و عن الله

الفقهية	المسائل	ِس رؤوس	فهر
---------	---------	---------	-----

ل الفقه	٦٥٦ ———————— فهرس رؤوس المسائه
٤٠٥	لاً؟ هَلْ يَسْتَخْلُفُ أَمْ لاً ؟
	(٤٨٧) [٢٧] سُؤَالٌ عَن المُسْتَخْلَفِ إِنْ قَالَ لَهُ المُسْتَخْلِفُ أَنَّهُ أَسْقَطَ
	رُكُوْعًا قَبْلَهُ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفُتْ تَدَارُكُهُ أَوْ كَيْفَ الحُكُمُ
٤٠٦	(٤٨٧) [٢٧] سُوَّالُ عَنْ المُسْتَخْلَفَ إِنْ قَالَ لَهُ المُسْتَخْلَفُ أَنَّهُ أَسْقَطَ رَكُوْعًا قَبْلَهُ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفُتْ تَدَارُكُهُ أَوْ كَيْفَ الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	(٤٨٨) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ الإِمَامِ إِذَا رَعُفَ وَحَصَلَ الاسْتَخْلَفُ مِنْهُ أَوْ مِنْ الْمُسْتَخْلَفِ _ بِالَفْتِحِ _ بَعْدَ غَسْلِهِ الدَّمَ أَمْ لا ؟
	منْ المَأْمُوْمِيْنَ هَلْ يَكُوْنَ مَأْمُوْمًا لَلْمُسْتَخْلَف _ بِالَفْتِح _ بَعْدَ غَسْله الدَّمَ أَمْ
٤٠٨	? Ý
	(٤٨٩) [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَذَكَّرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً فِي أَثْنَاءِ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
٤٠٨	مَاذَا يَفْعَلُ ؟
	(٤٩٠) [٣٠] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَدْرِكَ الامامَ في ثَانِيَة الحُـمُعَة ثُمَّ تَذَكَّ قَبْلَ
٤٠٨	سَلاَمه وَيَعْدَ سَلاَم إِمَامه سَجْدَةً مَاذَا يَفْعَلُ ؟
	(٩٠) [٣٠] سُوَّالُ عَـمَّنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي ثَانِيَةِ الجُـمُعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ سَلاَمِهِ وَبَعْدَ سَلاَمِ إِمَامِهِ سَجْدَةً مَاذَا يَفْعَلُ ؟ سَلاَمِهِ وَبَعْدَ سَلاَمِ إِمَامِهِ سَجْدَةً مَاذَا يَفْعَلُ ؟ (٤٩١) سُوَّالُ عَمَّنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي تَشَهَّدِ الجُمُعَةِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ عَلَيْهِ هَلْ يُحْرِمُ بِنِيَّةَ الجُمُعَة أَوْ الظُّهْرِ ؟ عَلَيْهِ هَلْ يُحْرِمُ بِنِيَّةَ الجُمُعَة أَوْ الظُّهْرِ ؟ (٥٩١) مَا
٤٠٨	عَلَيْهِ هَا يُحْمُ مِنِيَّةِ الْحُمْعَةِ أَهُ الظُّهِ ؟
	(٤٩٢) ٣٢٦] سُمَّ الْ عَنْ نَبَّة مُصِلِّ الْحُمْعَة أَيْنَ يَ الْحُمْعَة خَاصِيَّةً أَهْ كَنْهَ يَ
٤.٩	(٩٢) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ نِيَّةٍ مُصلِّيْ الجُمُعَةِ أَيَنْوِيْ الجُمُعَةَ خَاصَّةً أَوْ كَيْفَ الحُمُعَةُ فَاصَّةً أَوْ كَيْفَ الحُكْمُ فِيْ ذَلِكَ ؟
• ,	
5.4	(٤٩٤) [٣٤] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ النَّافِلَة إِذَا جَلَسَ الإِمَامُ عَلَى المِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ هَلْ تَحْرُمُ مِنْ حِيْنَئِذَ أَمْ لاَ ؟
	المجمعة قبل الروان من تحويم من حيسد الم لا :
٠ ،	(٤٩٥) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ صَلاَةِ النَّافِلَةِ فِيْ المَسْجِدِ بِعْدَ صَلاَةِ
2 · ٩	الجُمْعَةُ؟
	(٤٩٦) [٣٦] سُوَالٌ عَنَ حُكْمِ شِرَاءِ المَاءِ لِلْوُضُوْءِ عِنْدَ أَذَانِ الجُمْعَةِ
٤١٠	الثَّانِي؟
	(٤٩٧) [٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ
٤١.	لِلْجُمُعَةِ أَمْ لاً؟

	(٤٩٨) [٣٨] سُؤَالٌ عَن حُكْمِ صَلاَةِ الجُمْعَةِ بِقَريَّةٍ صُغْرَى هَلْ هِيَ
٤١.	صحیحه ام لا :
٤١٤	مَسَائِلُ صَلاَة الجَنَازَة
	مَسَائِلُ صَلاَةِ الجَنَازَةِ (٤٩٩) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْطَأَ القِبْلَةَ فِيْ صَلَاَةِ الْجَنَازَةِ أَيْعِيْدُ صَلاَتَهُ أَمْ لاَ؟
٤١٥	¥?
	(٥٠٠) [٢] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : (وَتَجَنُّبُ حَـائِضٍ وجُنُبٍ
٤١٥	لَهُ) مَا الْمُرَادُ بِهِ هَلْ مِنْ البَيْتَ الذَّي هُوَ فِيْهُ أَوْ بُعْدِهِمَا مِنْهُ ؟
٤١٦	(١٠١) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ؟
	(٢٠٥)[٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكُ شَيْئًا وَلَهُ ابْنُ صَغِيرٌفَهَلْ
٤١٦	تَكُونُ مَوْنَةُ تَجْهِيْزِهِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ المَذْكُورِ أَوْ عَلَى الْسُلِمِيْنَ؟
	(٥٠٣) [٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلَ السَّيْخِ خَلِيْلٍ فِي الشَّهِيْـَدِ المُعْتَرِكِ : (وَدُفِنَ
٤١٧	بِثِيَابِهِ إِنْ سَتَرْتُهُ ﴾ هَلْ دَفْنُهُ فِيْهَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبَ ؟
٤١٧	(٤٠٠٥) [٦] سُؤالٌ عَمَّنْ يُدْخُولُ المَرْأَةَ فِيْ قَبْرِهَا ؟
٤١٧	(٥٠٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمَ اسْتِعْدَادِ الْكَفَنِ وَالقَبْرِ ؟
	(٥٠٦) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَاتً وَتَرَكَ أَبَاهُ وَابْنَهُ وَنَفَقَتُهُ وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْ أَبِيهِ
٤١٧	لِكَوْنِهِ بَلَغَ زَمَنًا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ كَفَنُهُ عَلَيْهِ ؟
	(٧٠٠٥) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مَيِّت جُمِعَ لَهُ ثَمَنُ كَفَنِهِ ثُمَّ كَفَنَهُ رَجُلٌ آخَرُ مِنْ
٤١٨	عِنْدِهِ فَهَلْ ذَلِكَ المَجْمُوعُ يُرَدُّ إِلَى أَرْبَابِهِ أَوْ يُدْفَعُ لِغُرَمَاءِ المِّيِّتِ أَوْ وَرَتَتِهِ ؟
٤١٨	(٨٠٥) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ المَرْأَة هَلْ يُعَزَّى فَيْهَا أَمْ لاَ؟
٤١٨	(٥٠٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ المَرْأَةَ هَلْ تُعَزَّى فِي مُصِيْبَتِهَا أَمْ لاَ ؟
٤١٩	(٥١٠) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةَ تَزَوَّجَتْ أَزْوَاجًا فَأَيُّهُمْ تَكُوْنُ لَهُ فِي الجَنَّة؟
	(٥١١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قِيْراًطِّ الصَّلاَةِ عَلَى الجَنَارَةِ هَلْ يُتُوقَّفَ حُصُولُهُ
٤١٩	عَلَى اتِّبَاعِ المِّيِّتِ منْ دَارِهِ أَمْ لاَ ؟

لمسائل الفقهية	۱ .		_ س	. فه		
يسد دل احدهد	ص	-333	رس	9		
	_	-		a		

ل الفقه	٦٥٨ فهرس رؤوس المسائد
	(٥١٢) [١٤] سُوَالٌ عَنْ حُكْمِ دَفْنِ اللَّيْتِ بِأَحْجَارِ القُبُوْرِ الدَّارِسَاتِ أَيْجُوْزُ أَمْ لاَ؟
٤٢٠	
	(٥١٣) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ عَبْد يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه
٤٢.	عَيْظِةٍ غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي وَلاَ يَصُّومُ فَهَلْ يُغَسَّلُ أَوْ يُصَلَّى عَلَيْه أَمْ لاَ ؟
	(٥١٤) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ مَـجْدُور خِيْفَ عَلَيْـه مِنْ التَّزَلُّعُ مِنْ صَبِّ المَاء
173	(٥١٣) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ عَبْد يَقُولُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهَ مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللَّهِ عَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ عَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّي عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ (٥١٤) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ مَجْدُورَ خِيْفَ عَلَيْهِ مِنْ التَّزَلُّع مِنْ صَبِّ المَاءِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
	(٥١٥) [١٧] سُؤَالٌ عَنَ الْمَجْدُورِ هَلْ يَبْلُغُ مَبْلَغًا يُسْقِطُ تَيَمُّمَهُ عِنْدَ المَوْتِ أَمْ لا ؟
277	أُمْ لاً ؟
	(١٦٥) [١٨] سُوَالٌ عَنْ السَّقْطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ الْهَاهُ فَيُصلَّى عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ الْهَاهُ فَيُ مَا اللهُ عَنْ السَّقْطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ اللهُ عَنْ السَّقْطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ إِمْ لاَ ؟ وَهَلْ اللهُ عَنْ السَّقْطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ إِمْ لاَ ؟ وَهَلْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ السَّقُطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصلَّى عَلَيْهِ إِمْ لاَ ؟ وَهَلْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ إِلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ إِلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ
277	يُبْعَثُ أَمْ لاَ ؟
277	(٥١٧) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ المَيِّتِ هَلْ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرآنِ أَمْ لاَ ؟
373	(١٨٥) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم زِيارة النِّسَاء لِلْقُبُورِ ؟
	(٥١٩) [٢١] سُوْاَلٌ عَمَّنْ مَا تَا مَنْ أُمَّةٍ مَ حَمَّدٍ عَلَيْهِ هَلْ يَحْضُرُ لَهُ
373	جِبْرِيْلُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ أَزْكَى الصَّلاَةُ وَالتَّسْلِيمُ أَوْ لاَّ يَحْضُرُ لَهُ ؟
	(٠٠٠ [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ الصَّدَقَة المُسَمَّاة (بعَشَائهم) هَلْ يَجُوزُ إعْطَاؤُهَا
270	(٥٢٠) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ الصَّدَقَةِ المُسمَّاةِ (بِعَشَائِهِمْ) هَلْ يَجُوزُ إِعْطَاؤُهَا لِكُلِّ مُحْتَاجٍ مِنْ جُمْلَةِ المُسْلِمِيْنَ. ؟
	(٥٢١) [٣٣] سُؤَالُ عَنْ صَدَقَةِ المَوْتَى هَلْ الأَفْضَلُ فِيْهَا أَنْ يَعُمَّ قُرَبَاءَهُ أَنْ يَنُ
270	أَوْ يَخُصَّ وَالِدَيْهِ ؟
573	(٥٢٢) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفيَّة زِيَارَة الأَمْوات ؟
	(٥٢٣) [٢٥] سَأَلُ عَنْ حُكْمٍ أَخْذَ التُّرابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ
٤٢٩	هُوَ جَائزٌ أَمْ لاَ ؟
	(٥٢٤) [٢٦] سُؤالٌ عَنْ الحَشِيشِ وَالشَّجَرِ النَّابِتِ بِالْمَقْبَرَةِ أَيَجُوزُ قَلْعُهُمَا
P 7 3	أَمْ لاً؟
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

109	الفقهية	المسائل	رؤوس	رس	فهر
-----	---------	---------	------	----	-----

٤٣٠	(٥٢٥) [٢٧] سُؤالٌ عَنْ بِنَاءِ مَسْجِدِ عَلَى الْقُبُورِ الفَانِيَةِ أَيَسُوغُ أَمْ لاَ ؟
	(٥٢٥) [٢٧] سُوالٌ عَنْ بِنَاء مَسْجِد عَلَى الْقُبُورِ الفَانِيَة أَيسُوغُ أَمْ لاَ ؟ (٥٢٥) [٢٨] سُوالٌ عَنْ الدُّعَاءِ هَلْ يَجِبُ عَلَى المَأْمُومِينَ فِي صَلاَةِ الْجَنَازَةِ أَمْ لاَ ؟
٠ ٣٤	الْجَنَازَةِ أَمْ لا ؟
	(٥٢٧) [٢٩] سُؤالٌ عَنْ حُكْمِ أَخْذِ التُّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟
173	هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟
773	مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ
	(٥٢٨) [١] سُؤَالٌ عَـمَّنْ عِنْدَهُ أَرْبَعَةُ أَبَاعِيرَ وَنِصْفُ بَعِيرِيْنِ هَلْ تَجِبُ عَلْمُهُ النَّكَاةُ أَمْ لاَ ؟
2773	
	(٩٢٥) [٢] سُؤالٌ عَـمَّنْ دَفَعَ سِنًا فِي زَكَـاتِه أَصْغَـرَ مِنْ السِّنِّ الوَاجِبَـةِ عَلَيْهِ وَدَفَعَ قِيمَةَ مَا بَيْنَهُمَا أَيَسُوعُ ذَلَكَ وَيُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ عَلَيْهِ وَدَفَعَ قِيمَةَ مَا بَيْنَهُمَا أَيَسُوعُ ذَلَكَ وَيُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ (٥٣٠) [٣] سُـؤالٌ عَنْ شَـاةٍ ثَنِيَّـةٍ الْقَدْرِ دُونَ الــسِّنِّ هَلْ تُجْزِئُ فِي النَّكَاة أَمْ لاَ؟
2773	عَلَيْهِ وَدَفَعَ قِيمَةَ مَا بَيْنَهُمَا أَيَسُوغُ ذَلِكَ وَيُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟
	(٥٣٠) [٣] سُوالٌ عَنْ شَاةٍ ثَنِيَّةِ الْقَدْرِ دُونَ السِّنِّ هَلْ تُجْزِئُ فِي
244	الـزَّكَاةِ أَمْ لاً؟
	(٥٣١) [٤] سُؤالٌ عَنْ شَاةِ الزَّكَاةِ هَلْ يُعْتَبَرُ فِيهَا عَيْبُ الضَّحِيَّةِ أَوْ لاَ
373	يعتبر فيها إلا غيب ينفض من فيمتها ؟
	(٥٣٢) [٥] سُوالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِالْبَلَدِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (إِنْ لَمْ
540	يحن جل علم البلد المعرب ا
	(٥٣٣) [٦] سُؤالُ عَنْ الشُّركاءِ فِي الْمَاشِيَةِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْحَرْثِ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِكُ فِيه يَبْلُغُ النَّصَابَ وَإِنْ اقْتَسَمُوهُ لَمْ يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
	الْمُشْتَرِكُ فِيهِ يَبْلُغُ النِّصَابَ وَإِنْ أَقْتَسَمُوهُ لَمْ يَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ
240	نصاب أتجب عليهم الزكاة أم لا ؟
	(٥٣٤) [٧] سُؤالُ عَـمَّنْ بَاعَ مَاشِيَةً بِعُـرُوضٍ ثُمَّ بَاعَ الْعُرُوضَ بِمَاشِيةٍ أُخْرَى فَأَيْنَ حَوْلُ الْمَاشِيةِ الأَخِيرَة ؟
577	J
	(٥٣٥) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنُ ذَبَحَ شَاةَ زكاتِهِ وتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ
٢٣٦	أتُجْزِئُ أَمْ لا ؟

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس		٦.	٦	*
---------	---------	------	------	--	----	---	---

	(٥٣٦) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ مَاشِيَةٌ غَائِبَةٌ لاَ يَدْرِي أَهِىَ سَالِمَةٌ أَمْ لاَ
543	وَحَالَ حَوْلُهَا مَا حُكْمُ زَكَاتِهَا ؟
	(٥٣٧) [١٠] سُؤالٌ عَنْ حَكْمِ زَكَاةِ مَنْ غِنْدَهُ مِنْ إِبِلهِ شَيءٌ وَغَابَ عَنْهُ
۲۳۷	مِنْهَا شَيءٌ لاَ يَدْرِي لَهُ خَبَرًا ؟ أَ
	رُهُ ٥٣٨) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى بِزَكَاتِهِ ثِيَابًا أَوْ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى
۸۳٤	الْفُقَرَاءِ هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	(٥٣٩) [١٢] سُؤالٌ عَمَّنْ أَصْدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعَيَّنَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى
۶۳۸	
277	حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا عِنْدَ الزَّوْجِ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَا حُكْمُهَا فِي زَكَاتِه ؟
/ 54	(٥٤٠) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ شُركَاء فِي مَاشِية يَتَامَى أَوْ غَيْرِهِمْ إِذَا بَلَغَ
٤٣٨	نَصِيبُ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمْ نِصَابًا هَلْ حُكْمُهُ فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ الْخُلْطَةِ أَمْ لاً؟
	(٥٤١) [١٤] سُؤالٌ عَنْ رَجُلِ زكَّى مَاشيَتَهُ خَلَطَهَا عَلَى آخَرَ عِنْدَ تَمَامِ
٤٣٩	حَوْلِهِ وَزَكَّى الثَّانِيَ أَيْضًا مَاشِيَتُهُ . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ ؟
	(٤٢) [١٥] سُؤُوالُ عَمَّنْ أَصَدْقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعَيَّنَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى
٤٤٠	حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . فَهَلْ تَجِبُ زَكَاتُهَا عَلَيْهَا أَمْ لاَ؟
	(٥٤٣) [١٦] سُؤالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لولدهِ الصَّغِيرِ مَاشِيَةً هَلْ يَضُمُّهَا لِمَا
٤٤٠	عِنْدَهُ مِنْ الْمَاشِيَةِ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟
	(٤٤٥) [١٧] سُؤالٌ عَمَّنْ وَهَـبَ مَالَهُ لِولَدِهِ أَوْ عَبْدِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ فِرَارًا
٤٤١	منْ الزَّكَاة ثُمَّ يَنْزِعُهُ منه بَعْدَ الْحَوْل أَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ بِذَلكَ أَمْ لا ؟
	(٥٤٥) [١٨] سُؤَالٌ عَـمَّنْ لَزَمَتْهُ الزَّكَاةُ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ وَجَهِلَ يَوْمَ
٤٤١	لْزُومِهَا لَهُ مِنْهُ أَيْزَكِّي أَوَّلَ ذَلكَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَّهُ أَوْ آخِرَهُ ؟
	(٤٦) [٩] سُؤَالٌ عَنْ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ الْمَوْقُوفِ هَلَ تَخْرُجُ مِنْ غَلَّتِهِ أَوْ
2 2 7	عَيْنِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	عَيْهِ ﴿ وَ عَيْكَ الْحُكُمْ عِي وَجِكَ وَتَرَكَ بَنِينَ صِغَارًا وَتَرَكَ شَيْعًا اللهِ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ بَنِينَ صِغَارًا وَتَرَكَ شَيْعًا
	۱۱۱ مورد مین حبی رجل سات ورد مین حبی ۱۱۱ مورد مید

منْ الْمَاشية ولَمْ يَقْتَسماها ما حُكْمُ زَكَاتهم ؟ 889 (٥٤٩) [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنِ الْتَبَسَ عَلَيْهِ حَوْلُ زَكَاةٍ مَاشِيَتِهِ فَلاَ يَدْرِي فِي أَيِّ شَهْرٍ هُو ؟ 20. (٥٥٠) [٢٣] سُؤَالٌ عَـنْ حُكْم زَكَاةِ الْخُلْطَةِ إِذَا تَوَفَّـرَتْ شُرُوطُهَـا هَلْ هي وَاجبَةٌ أَمْ لاً؟ 20. (٥٥١) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ مَاتَ عَنْ مَاشِيَة تَبْلُغُ النِّصَابَ وَعَنْ أَوْلاَدِ صِغَارٍ...مَا الْحُكْمُ فِي زَكَاةِ الأَعْـوَامِ الْمَاضِيَةِ هَلْ هِيَ سَاقِطَةٌ عَنْهُمْ أَمْ 20. (٥٥٢) [٢٥] سُـؤالٌ عَمَّنْ تَمَّ حَـوْلُهُ وَلَمْ يُخْـرِجْ زَكَاتَهُ حَـتَّى تَغَيَّـرَتْ مَاشِيَتُهُ بِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ كَانَ تَأْخِيرُهَا لَهُ لِعُذْرِ أَمْ لاَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ (٥٥٣) [٢٦] سُؤالٌ عَنْ تَخْيِيرِ السَّاعِي. . . فَهَلْ يَكُونُ لِلْفَقِيرِ عِنْدَ تَعَذَّر السَّاعي أَوْ للْمَالك؟ 200 (٥٥٤) [٢٧] سُؤالٌ عَنْ تَخْيير السَّاعي هَلْ هُو عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لا ؟ 200 (٥٥٥) [٢٨] سُوالٌ عَمَّنْ سَافَرَ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ وَأَقَامَ أَعْوَامًا فِي السَّفَر . . هَلْ تَسْقُطْ عَنْهُ الزَّكَاةُ . . ؟ 207 (٥٥٦) [٢٩] سُؤالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ مَعْدَنٍ) ؛ هَلْ مَعْنَاهُ مَا يَخْرُجُ منْ الْمَعْدَن أَوْ قيمَة الْمَعْدَن ؟ 804 (٥٥٧) [٣٠] سُؤالٌ عَنْ زَكَاة مائتَىْ بَقَرَة هَلْ يُجْزِئ فيهَا مُسِنَّتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَتْبَعَهُ أَوْ لاَ يُجْزئ فيهَا إلاَّ خَمْسَ مُسنَّاتً ؟ 801 (٥٥٨) [٣١] سُؤالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى فلُواً ببَقَرَات بنيَّة التَّجْربه وَمَكَثَ عنْدَهُ حَوْلًا وَبَاعَهُ بِأَرْبَعِينَ شَاةً فَهَلْ يُزَكِيهَا حينَئذ أَوْ يَسْتَقْبِلُ بِهَا حَوْلًا ؟ 809 (٥٥٩) [٣٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ أَبْدَلَ إِبلاً بِبَقَرِ أَوْ بَقَراً بِغَنَمِ هَلْ حُكْمُهُ كَحُكْمٍ مَنْ أَبْدَلَ إِبِلاً بِإِبِلِ أَوْ بَقَراً بِبَقَرٍ أَوْ غَنَمًا بِغَنَم أَمْ لاً؟ 809

, <i>O</i>	0 333 0 76
	(٥٦٠) [٣٣] سُؤالٌ عَنْ الأُرْزِ الَّذِي يَنْبُتُ عِنْدَ الْمِياهِ فِي الْخَلُواتِ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِنْ يُحْرَثَ أَمْ لاَ؟
173	تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِنْ يُحْرَثَ أَمْ لَا؟
173	تَعْبِبُ قِيهِ الرَّقَ إِنْ يَعْرَفُ الْمَّدِ : ﴿ وَمُونَ لِأَسْيَادِهِمْ وَيَحْصُدُونَ الزَّرْعَ دُونَ حَضْدَ تَعَمْ وَيَحْصُدُونَ الزَّرْعَ دُونَ عَضْدَ تَعَمْ وَيَحْصُدُونَ الزَّرْعَ دُونَ الْمُعَالَدُ السَّلِّدُ فَي ذَكَاتِهِ ؟
	حَضْرَتِهِمْ مَا يَفْعَلُ السَّيِّدُ فِي زِكَاتِهِ ؟
773	(٥٦٢) [٣٥] سُؤالٌ عَنْ قَدْرِ نِصَابِ الغَيْنِ بِوَزْنِ بِلاَدِنَا وَلاَتَة ؟
	(٥٦٢) [٣٥] سُؤالٌ عَنْ قَدْرِ نِصَابِ الْعَيْنِ بِوَزْنِ بِلاَدِنَا وَلاَتَة ؟ (٣٦٥) [٣٦] سُؤالٌ عَنِ الْحُلِيِّ الَّذِيْ لاَ تَجِبُ فِيْهِ الزَّكَاةُ وَعَنِ الَّذِيْ تَجِبُ فَيْه ؟
773	
	(٩٦٤) [٣٧] سُـؤالٌ عَـمَّنْ كَانَ عندَهُ نصابٌ مِنَ العَيْنِ وَاشْتَرَى بِهِ
753	عُرُوْضًا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ أَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ ؟
	(٥٦٥) [٣٨] سُوالٌ عَنْ مُديْرِ مَلَكَ عَرْضَهُ بِهَبَةٍ مَثَلاً وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ
٣٢3	هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ تَقُويُّمَ مَالِهِ أَمْ لاَ ؟
	(٥٦٦) [٣٩] سُوالُ عَنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ تَركَ شِراءَ العَيْنِ فِراراً مِنْ الزَّكَاةِ
373	انها لا تسقط عنه ، ما صورة الترك ؟
	(٥٦٧) [٤٠] سُؤالٌ عَمَّنْ مَلَكَ مِنْ عَرْضِ التِّجَارَةِ بَعْدَ حَوْلِهِ عَيْنًا مِرَارًا
१२०	فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ فِي ذَلِكَ العَامِ فَقَطْ ؟
	(٥٦٨) [٤١] سُؤالٌ عَنْ مُدِيرٍ بَاعَ عَرَضًا مِنْ عُرُوضِ السِّجَارَةِ بِعَيْنٍ
277	أَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِمُجَرَّدِ البَّيْعَ إِنْ تَمَّ حَولُهُ أَوْ حَتَّى يَقْبِضَ العَيْنَ ؟
	(٥٦٩) [٤٢] سُؤالٌ عَنْ مُديرِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَيْنِ إِلَى أَجَلِ وَاتَّجَرَ بِهَا.
773	هَلَ يُجِبُ عَلَيْهِ تَقُوِيمُ عَرُوضِهِ بِذَلِكَ أَمْ لاً؟
	(٥٧٠) [٤٣] سُؤالٌ عَنْ مَدِينٍ تَسَلَّفَ عِشْرِيْنَ مِثْقَالاً ذَهَبًا وَضَمَّهَا إِلَى
٧٢3	عِشْرِيْنَ أُخْرَى عِنْدَهُ أَيَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيْمُ عُرُوضِهِ بِذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	(٥٧١) [٤٤] سُؤالٌ عَنْ مُدِيْرٍ بَاعَ عَرْضًا مِنْ عُرُوضِ التِّجَارَةِ بِعَيْنٍ وَقَوَّمَ
	لِذَلِكَ وَزَكَّى مَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ بِهِ مِنْ دَيْنٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِقَبْضِهِ

277	نَقُويمٌ حِيْنَئِذٍ؟
	(٥٧٢) [٥٤] سُؤالٌ عَماً يَأْخُدُ المَغَافِرةُ مِنَ الزَّرْعِ مِنْ عِنْدِ أَرْبَابِهِ عَلَى
٤٦٨	زروعهم هل يسقط من الزكاة أم لا ؟
٤٧٩	(٥٧٣) [٤٦] سُؤالٌ عَنْ صَبِيًّ أَبُوهُ فَقِيرٌ أَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟ (٥٧٤) [٤٧] سُؤالٌ عَنْ زَوْجَةِ الفَقيرِ أَتُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟ (٥٧٥) [٨٤] سُؤالٌ عَنْ وَالدِ الفَقيرِ وَلَهُ وَلَدٌ غَنِيًّ وَلَمْ يَطْلُبْ نَفَقَتَهُ مِنْهُ أَنُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟ أَنُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟ أَنُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟
٤٧٩	(٤٧٤) [٤٧] سُؤالٌ عَنْ زَوْجَةِ الفَقِيرِ أَتُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لاَ ؟
	(٥٧٥) [٤٨] سُؤالٌ عَنْ وَالِدِ الفَقِيـرِ وَلَهُ وَلَدٌ غَنِيٍّ وَلَمْ يَطْلُبْ نَفَقَتَهُ مِنْهُ
٤٧٩	
٤٧٩	(٥٧٦) [٤٩] سُؤَالٌ عَمَنَّ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِصِهْرِهِ أَوْ صَاحِبِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟
	(٥٧٦) [٤٩] سُوَّالُ عَمَنَ دَفَعَ رَكَاتَهُ لِصَهْرِهِ أَوْ صَاحِبِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ (٥٧٧) [٥٠] سُوَالٌ عَنْ حُكْمٍ إِعْطَاءِ الرَّكَاةِ لِلْقُرَبَاءِ الَّذِيْنَ لاَ تَلْزَمُهُ الْفَرَبَاءِ الَّذِيْنَ لاَ تَلْزَمُهُ الْفَالُ ؟
٤٨٠	معها ريسر عي احيال
	(٥٧٨) [٥١] سَنُوْالٌ عَـمَنْ كَـانَ يُنْفِقُ عَلَى غَيْـرِهِ تَطَوَّعًا وَأَعْطَاهُ زَكَـاتَهُ أَثُ
٤٨٠	ان حق به ام لا :
	(٥٧٩) [٥٢] سُوّالٌ عَنْ حُكْم إعْطَاء الزَّكَاةِ لِلْقَرِيبِ الَّذِي تَلْزَمُ نَفَقَتُهُ لِيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ أَيَجُوز ذَلِكَ أَمْ لا ؟
٤٨٠	لِيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ أَيَجُورَ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	(٥٨٠) [٥٣] سُوْالٌ عَنْ مَنْ قَدِمَ بَلَدًا مَسَافَةَ القَصْرِ مِنْ بَلَدِهِ أَيَجُوزُ
٤٨١	لأهل البلد أن يعطوه مِن زكارِهِم أم لا !
	(٥٨١) [٥٤] سُـؤالُ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلِ : (وَتَفْرِقَتُهَا بِمَوْضِعِ الْهُ حُمِي) مَا الْهَادُ بِهِ ؟
٤٨١	
	(٥٨٢) [٥٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ العَرْضِ فِي زَكَاةِ المَاشِيَةِ أَوِ الْعَيْنِ
273	أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟
	(٥٨٣) [٥٦] سُؤالٌ عَمَّنْ قَدَّمَ زَكَاتَهُ قَبْلَ حَوْلِهَا بِشَهْرٍ مَثَلاً وَتَغَيَّرَ حَالُ
٤٨٣	الْمَالِ أَوْ رَبِّهِ أَوِ الْفَقِيْرِ الْمَدْفُوْعَةِ إِلَيْهِ مَا حُكْمُ ذَلِكَ ؟
	(٥٨٤) [٥٧] سُؤالٌ عَنْ الزَّكَاة هَلْ يُشْتَرَطُ فيها إعْلاَمُ الْفَقيْرِ أَنَّهَا زَكَاةٌ أَمْ

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
---------	---------	------	------

٤٩.

ں اسھا	٩٦٤ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٨٤	Ý?
	(٥٨٥) [٥٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الغَيْرِ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَعَلْمِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟
٤٨٤	وَعِلْمِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟
	(٥٨٦) [٩٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ امْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ وَأُخِذَتْ مِنْهُ كَرْهًا أَتَجِبُ عَلَيْهِ اعَادَتُهَا انْ تَانِ ؟
٤٨٤	
	(٥٨٧) [٦٠] سُوَّالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِغَيْرِ مَصْرِفِهَا عَالِمًا بِذَلِكَ هَلْ هُوَ كَالْمَانِعِ لَهَا أَمْ لاَ ؟
٤٨٥	
	(٥٨٨) [٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ سَفَرًا بَعِيدًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلاَّ بَعْدَ
713	المام حوله مادا يفعل في سال زكاله !
	(٩٨٥) [٦٢] سُؤالٌ عَنْ عَوَامٍّ المُسْلَمِينَ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ وَيُصَلُّونَ وَلاَ يَعْرِفُونَ حُكْمَ الطَّهَارَةِ وَلاَ الصَّلاَةِ وَلاَ الصَّيَامِ أَتُعْطَى لَهُمْ الزَّكَاةُ أَمْ لاَ؟ (٩٩٠) [٦٣] سُؤالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّ رَجُلاً عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَاشَيَتِهِ أَيَجُوزُ لرَبِّهَا اسْتَرْدَادُهَا مَعَ نَسْلُهَا؟
٢٨٤	يُعرِفُونَ حَكُمُ الطُّهَارَةِ وَلاَ الصَّلاَّةِ وَلاَ الصَّيَّامِ أَتَعْطَى لَهُمْ الزَّكَاةَ أَمْ لاً؟
	(٥٩٠) [٦٣] سُؤَالُ عَن رَجُلُ وَكُلُ رَجُلاً عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَاشَيْتِهِ
٤٨٧	أَيْجُوزُ لِرَبُّهَا اسْتُرْدَادُهَا مَعَ نَسْلِهَا؟
	ايجور تربها السردادها مع تسلها المجار الله المعرفة الله المعرفية عَلَّتُهَا فِي نَفَقَتِهِ سَنَةً
٤٨٨	هل يعظى من الرفة أم لا !
	(٥٩٢) [٦٥] سُوَّالُ عَنْ قَوْلِه : إِنَّ الغَنِيَّ الَّذِي يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ الغَيْنِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ فَلاَ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟
٤٨٨	الزكاة العين واما الماشية فلا هل هو صحيح ام لا ؟
	(٩٩٣) [٦٦] سُـوَالٌ عَنْ رَجُلِ طَلَبَ لآخَرَ شَـيـئًا وَوَاعَـدَهُ بِإِعْطَائِهِ ثُمَّ
٤٩.	أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاتِهِ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ زَكَاةٌ أَمُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ لِتَصْوِينِهِ لَمَالِهِ بِهَا ؟
(4	(٥٩٤) [٦٧] سُوالٌ عَـمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِفَقِيرٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ غَنِيٌّ تَبَـرُّعًا هَلْ
٤٩.	يُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ (٥٩٥) [٦٨٦] سُزَالٌ عَنْ غَنَ مِّيْفَالَةً أَحْرَاسِ عَلَيْهِ هَا مُوْطَ هِ مَا الثَّكَاةِ أَهْ

	(٥٩٦) [٦٩] سُؤَالٌ عَنْ قُرِبَاءَ كَإِخْوَةَ ظَهَرَ بَيْنَهُمْ التَّرَاحُمْ وَالْهَدَايَا جِدًا
193	أَيَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ دَفْعِ زَكَاةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضَ أَمْ لا ؟
	(٥٩٧) [٧٠] سُؤَالٌ عَلَمَّنْ أَخْرَجَ جَذْعَةً فِي زَكَاتِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الوَاجِبَ
٤٩١	عَلَيْهِ بِنْتَا لَيْهِ نِ يَعْدَ تَغَيُّ الْحَذْعَةِ بِهِلاكِ أَهْ غَيْرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	عَيْدِ بِعَدَ بَوَقَ بَعَدَ عَيْدِ بَاعِدَ عَيْدِ بَاعِدَ عَلِيهِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّا اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّا اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَكَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الل
793	وسنتم عاش تعبب عليه الواق الماء
	(٥٩٩) [٧٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْل الشَّيْخ خَلَيْل : وَزَكَّىٰ مُسَـافرٌ مَا مَعَهُ وَمَا
297	غَابَ الخ . هَلُ هُوَ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ المَاشِيَةَ ؟
	غَابَ الخ . هَلُ هُوَ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ المَاشِيَةَ ؟ (٢٠٠) [٧٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَلَفَ لَهُ جُزْءُ نِصَابٍ قَبْلَ الحَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ مَا حُكْمُ ذَلك ؟
294	حُكْمُ ذَلِكَ ؟
	(٦٠١) [٧٤] سُؤالٌ عَنْ رَجُلٍ وَاعَدَهُ آخَـرُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ لَهُ هَلْ
493	يلزمه غرم ذلك له ؟
٤٩٤	(٢٠٢) [٧٥] وَسُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ قَبْلَ الحَوْلِ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لاَ ؟ (٣٠٢) [٧٦] سُؤَالٌ عَنْ تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ عَنْ يَوْمِهَا أَيَجُوْز أَمْ لاَ ؟ (٣٠٣) [٧٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ وَعَدَ غَيْـرَهُ بِإِعْطاء زَكَاتِهِ ثُمَّ صَـرَفَها لِغَـيْرِهِ إِعْطاء زَكَاتِهِ ثُمَّ صَـرَفَها لِغَـيْرِهِ أَنْ أَهُ لاَ ؟
٤٩٤	(٦٠٣) [٧٦] سُؤالٌ عَنْ تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ عَنْ يَوْمِهَا أَيَجُوْز أَمْ لاَ ؟
	(٢٠٤) [٧٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ وَعَدَ غَيْـرَهُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ ثُمَّ صَـرَفَهَا لِغَـيْرِهِ
290	أَيَلْزَمُهُ غُرْمُهُ لَهَا أَيْضًا أَمْ لاَ ؟
	(٦٠٥) [٧٨] سُؤَالٌ عُن مُتَولِّي الحَبْسَ أَيَسُوغُ لَهُ أَخْذُ زَكَاتِهِ لِنَفْسِهِ إِذَا
٤٩٥	كَانَ فَقِيْرًا أَمْ لا ؟
	(٦٠٦) [٧٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَعْطَى عَطِيَّتُهُ وَالدَّيْنُ حَائِطٌ بِمَالِهِ وَحَالَ حَوْلُ
	زَكَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَرُدُّ الغَرِيمُ عَطِيَّتُهُ أَوْ يُجِيزَ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ عَطِيَّهِ مَعَ
१९०	مَالِهِ الْآخَرِ أَوْ لاَ تُجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ؟
	(٧ُ٠٠) [٨٠] سُؤالٌ عَنْ العُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ هَلْ يُؤْثَرُونَ فِي الزَّكَاةِ عَلَى
१९०	غَيْرِهِمْ أَمْ لاَ ؟

(٦٠٨) [٨١] سُؤالٌ عَن الفُقَهَاء وحَمَلَة التَّنْزيل هَلْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاة لَهُمْ وَإِنْ كَانُوا أَغْنَيَاءَ أَوْ لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا لَهُمْ ۚ إِلاًّ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ؟ 193 (٦٠٩) [٨٢] سُؤالٌ عَنْ فَقِيــرِ وَلَهُ أَبٌ غَنِيٌّ لَا يَنَالَهُ رِفْقُهُ هَلْ يُعْطَى مِنْ الزَّكَاة أَمْ لاَ ؟ 193 (٦١٠) [٨٣] سُؤالٌ عَـمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِشَخْصِ يَظُـنَّهُ فَقِيـرًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَنيٌّ أَيُجْزِئُهُ أَمْ لا ؟ £9V (٦١١) [٨٤] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ عَادَتُهُ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ لِشَخْص مُعَيَّن هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْرفَهَا لغَيْره أَمْ لا حَتَّى يكُونَ منْ غَيْر أَهْلها؟ EAV (٦١٢) [٨٥] سُأَلَ عَنْ إعْطَاء الزَّكَاة للْشُّرَفَاء هَلْ هُو جَائزٌ أَمْ لاَ ؟ £9V (٦١٣) [٨٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ دُفعَتْ إلَيْه زكَاةٌ يُفُرِّقُهَا عَلَى أَهْلهَا أَيَجُوزُ لَهُ الأَخْذُ منْهَا إِنْ كَانَ منْ أَهْلُهَا أَمْ لا ؟ £9V (٦١٤) [٨٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ بَكَرَةً فِي زَكَاتِهِ وَاسْتُحِقَّتْ مِنْ يَدِ الْفَقِيم أَيَجِبُ عَلَيْه غَرْمُهَا أَيْضًا أَمْ لا ؟.... 291 (٦١٥) [٨٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُل كَانَ يُزكِّى عَلَيْه آخَرُ وَأُوْصَاهُ عَلَى ولَده وَمَاتَ وَصَارَ يَأْخُذَهَا أَيْضًا منْ مَال اليَتيم . . . مَا الْحُكُمُ فِي هَذَا ؟ 193 (٦١٦) [٨٩] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْعَالِمَ مِنْ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ وَلَوْ كَانَ غَنيا . هَلُ هُوَ مَشْهُورٌ أَمْ لاَ ؟ 899 (٦١٧) [٩٠] سُؤَالٌ عَنْ مَاشيَة مَوْقُ وفَة هَلْ يَضُمُّهَا الْوَاقفُ.. أَمْ لاَ أَوْ يُزكِّيهَا وَحْدَهَا. . أَوْ كَيْفَ الْحَكْمُ في ذَلكَ ؟ (٦١٨) [٩١] سُـوَالٌ عَمَّنْ قَـالَ لَهُ وَالدُّهُ في حَـيَاته : حَـوْلُكَ الْشَهْـرُ الْفُلاَنيُّ ، فَهَلْ يَكُونُ حَوْلُهُ مِنْ أَوَّلُه أَوْ وَسَطَه أَوْ آخره ؟ (٦١٩) [٩٢] سُوَالٌ عَنْ ثَلاَثَة أَشْخَاص خُلَطَاءَ . . . فَأَيُّهمْ يكُونُ حَوْلُهُم منْ تَمَام حَوْله بنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ خُلَطَاءُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ ٥٠٣

	(٢٢٠) [٩٣] سُؤَالٌ عَنْ الْوَاقِفِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ زَكَاةِ وَقْفِ إِنْ كَانَ
٤٠٥	مِنْ أَهْلِ مَصْرَفِ الْزَّكَاةِ أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؟
	ر ١٢١) [٢١] سُوالُ عَنْ الوَّقِفَ هَلْ يَجُورُ لَهُ الْحَدُ رَفَّهُ وَقَلَّهُ إِلَّ كَانَّ مِنْ أَهْلِ مَصْرَفِ الْزَّكَاةِ أَوْ لاَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؟ (٦٢١) [٩٤] سُؤَالٌ عَنْ أَخْذِ الضَّأْنِ عَنْ الْمَعِزِ فِي الْزَّكَاةِ أَوُ المَعِزِ عَنْ الضَّأَن ؟ الضَّأْن ؟
٤٠٥	الضَّأْن ؟
	(٦٢٢) [٩٥] سُؤَالٌ عَنْ ضَمِّ الْقَـمْحِ وَالشَّعِيرِ هَلْ مَوْضُوعُهُ إِنْ
٥٠٥	قَصُر آحدُ الأَنْواعِ عَنَ النِّصَابِ أَوْ الضَّمِّ مُطْلَقًا؟
	(٦٢٣) [٩٦] سُؤَالٌ عَنْ مُساَفر مَسَافَةَ الْقَصْر وَأَتَى مُـزكِّ بِزَكَاتِه لأَهْلِ
٥٠٥	(٦٢٣) [٩٦] سُؤَالٌ عَنْ مُساَفِر مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَأَتَى مُـزكٌ بِزكاتِهِ لأَهْلِ بَيْته قَاصِدًا إِعْطَاؤُهَا لَهُ وَهُو فِي الْغَيْبَةِ هَلْ تُجْزِئْهُ أَمْ لاَ؟
٥٠٧	مَبَّحَثُ زَكَاةً الْفِطْرِ
	(٦٢٤) [١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ فَضَلَ عَنْهُ صَاعٌ وَاحِدٌ وَبِعِدَدِ مَنْ تَلْزَمُهُ
٥٠٧	و المنظمة المن
	The state of the s
٥٠٧	الْمَعْشَرِ إِلاَّ إِذَا عُدُمَ الْمَعْشَرُ . مَا الْمُرادُ بَعَدَمِهِ ؟ الْمُعَشَرُ إِلَّا أَمْ الْمَعْشَرُ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَجِبُ طَلَبُ رَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْهَا إِذَا عُدُمَ الْمُعَشَرُ مِنْ الْبَلَدِ ؟ إِذَا عُدُمَ الْمُعَشَرُ مِنْ الْبَلَدِ ؟
	(٦٢٦) [٣] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَجِبُ طَلَبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْهَا
٥٠٧	إِذَا عُدِمَ الْمَعشرُ مِنْ الْبَلَدِ ؟
	(٦٢٧) [٤] سُؤالٌ عَنْ قَدْرِ الثَّمَنِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْشَّخْصِ شِراء ُ زَكَاةٍ فطْره به ؟
0 · A	فِطْرِه بِهِ ؟
	(٨ ٨) [٥] سُوَالٌ عَنْ قَدْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ اللَّبَنِ وَاللَّحَمِ حَيْثُ كَانَ اللَّبَنِ وَاللَّحَمِ حَيْثُ كَانَ الاقْتِيَاتُ بِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مَعْشَرَ ؟
0 · A	الاقْتِيَاتُ بِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مَعْشَرُ ؟
	(٦٢٩) [٦] سُؤَالٌ عَنْ بَلَد غَالِبُ قُوتِهِ الأُرْزُ هَلْ يُخْرِجُونَ زَكَاةَ فِطْرِهِمْ
0 · V	مِنْهُ بِقِشْرِهِ أَوْ بَعْدَ تَصْفْيَتِهِ ؟
	(ُ ٦٣٠) [٧] سُؤَالٌ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا عُدِمَ الْزَّرْعُ وَكَانَ عَيْشَ أَهْلِهِ اللَّبَنُ
0 . 9	مَا قَدْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ؟

فهرس رؤوس المسائل الفقهية	 	 ٦٦٨

(٦٣١) [٨] سُؤَالٌ عَنْ تَدَاوُلِ الْفُقَرَاءِ لِصَاعٍ وَاحِدٍ بَيْنَهُمُ فِي زَكَاةِ الْفطْر . . . ؟ هَلْ يَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لا ؟ (٦٣٢) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ مَلَي ۚ بِبَلَدِهِ وَعَجَزَ عَنْ إِخْرَاجِ زَكَاةٍ فَطْرِهِ هَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ وَالْحَالَةُ كَذَلكَ أَمْ لا ؟ (٦٣٣) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ هَلْ هِيَ كَزَكَاةِ الْمَالِ فِي الْتَـفْرِيقِ وَالْنُقْلِ. . . ؟ 01. (٦٣٤) [١١] سُؤَالٌ عَنْ عَبيد يَذْكُرُونُ اللَّه بِٱلْسِنَتِهِمْ دُونَ اعْتِقَادِهِمْ . . . هَلْ تَلْزَمُ زَكَاةُ فطرهمْ أَمْ لا ؟ 017 (٦٣٥) [١٢] سُؤَالُ وَجَوَابُهُ . 012 (٦٣٦) [١٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ عَلَيْه زَكَاةُ فطر لَهَا سَنَتَـان وَعَدَم الزَّرْع الآنَ هَلْ يَقْضِيْهَا مِنْ اللَّبَنِ حَيْثُ كَانَ اقَتْيَاتُ أَهْل بَلْدَه أَوْ لاَ يَقْضِيهَا...؟ 010 (٦٣٧) [١٤] سُواَلٌ يُعْرَفُ مِنْ جَواَيه . 010 (٦٣٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ صَغَير أَوْ زَوْجَة أَوْ عَبْد أَخرَجُوا زَكَاةَ فطرهم دُونَ إِذْنِ الأَبِّ وَالزِّوْجِ وَالسَّيِّدِ هَلْ تَجْزَئُ أَمْ لاَ ؟ 07. (٦٤٠) [١٧] سُؤَالٌ وَجَوَابه. 011 (٦٤١) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ بَيَانِ مَصْرِفِ صَدَقَةِ التَّطَوَّع؟ 017 مَبْحَثُ نَوَادِلِ الصَّوْم OTV (٦٤٢) [١] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ. OYV (٦٤٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمُسْتَفِيضَة هَلْ تَحُدُّ بَعدَدِ أَمْ لا ؟ وَهَلْ لاَبُدَّ أَنْ يكُونَ فيهَا ذُكُورٌ أَحْرَارٌ أَمْ لا ؟ OYA

(٦٤٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم مَنْ انْفَرَدَ بِرؤْيَة الْهِلاَلِ هَلاَلِ رَمَضَانَ وَصَامَ ثَلاَثِينَ وَلَمْ يَرَ أَحَدُ الْهِلاَلَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَثَلاثِينَ . . ؟ ثَلاَثِينَ وَلَمْ يَرَ أَحَدُ الْهِلاَلَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَثَلاثِينَ . . ؟ (٦٤٥) [٤] سُؤَالٌ هَلْ نُقِلَ الْوَاحِدُ يَعْمَلُ بِه في الْصَّوْم أَوْ الْفطْر أَوْ لاَ

079	يُعْمَلُ بِهِ كَرَوْيَتِهِ وَعَلَى أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ فَهَل مُطْلَقًا؟
	(7٤٦) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَعَمَّدَ الْفَطْرَ يَوْمَ ثَلاَثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ ثَبُتَ بَعْدَ
۰۳۰	ذَلِكَ أَنَّهُ يَوْمُ الْفِطْرِ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لاَ ؟
	(٦٤٧) [٦] سُوَّالٌ عَـمَّنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ صَوْمُ يَوْمِ
٥٣.	عَاشُورَاءَ بِنِيَّةِ القَضَاءِ وَالتَّطَوُّعِ ؟
	(٦٤٨) [٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ سَأَغَ لَهُ الْفِطْرَ لِعُذْرِ مِـنْ عَطَشٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ بَدَأَ
۰۳۰	بِالْفِطْرِ بِمَا لَمْ يُبِحْ لَهُ الْفِطْرَ لأَجْلِهِ هَلَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ أَمْ لاَ ؟
	(٩٤٩) [٨] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ زَمَنَ الْحَرِّ ، وَفِي وَقْتِ الْحَرْثِ
١٣٥	أَوْ الْحَصَادِ هَلْ يَسُوغُ لِلحَرَّاتِ وَالْحَصَّادِ الْفِطْرَ أَمْ لاَ؟
	(٢٥٠) [٩] سُؤَالٌ عَنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ أَنْجُهِ زُلَهُمْ مُعَالَجَة صَنْعَتهمْ وَإِنْ
١٣٥	(٦٥٠) [٩] سُؤَالٌ عَنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ أَيَجُوزُ لَهُمْ مُعَالَجَة صَنْعَتِهِمْ وَإِنْ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى فِطْرِهِمْ أَمْ لاَ ؟
	(٦٥١) [١٠] سَأَلَ عَنْ الْمُستَعَطِّشِ إِذَا ذَهَبَتْ عِلَّتُهُ هَا عَلَيْهِ
٥٣٢	(٦٥١) [· ١] سَأَلَ عَن الْمُتَعَطِّشِ إِذَا ذَهَبَت عِلَّتُهُ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لا ؟
	(٦٥٢) [١١] سُوَّالٌ عَنْ الرُّجُوعِ عَنْ نِيَّة صَوْمِ التَّطَوُّعِ أَوْ الْقَضَاءِ أَوْ
٥٣٣	النَّذْرِ الْغَيْرِ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ؟
	(٦٥٣) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ الرَّاعِي فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالأَجِيرِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا
٥٣٣	أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ هَلْ يَبِيتُونَ عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ أَمْ لاً؟
	إِنِينَ الْمُحْرَرِ فِي وَلَمْنَا عَلَقَ نِيَّةَ الصَّوْمِ بَعْدَ الْغُرُوبِ عَلَى وُجُودِ [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَّقَ نِيَّةَ الصَّوْمِ بَعْدَ الْغُرُوبِ عَلَى وُجُودِ
٥٣٣	طَعَام فَوْ حَلَوْ وَكُو يُحِدُدُهَا رَعِلْ ذَلِكَ هَا تَكُفْله أَمْ لاً؟
	طَعَامٍ فَوَجَدَهُ وَلَمْ يُحَدِّدُهَا بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ تَكْفيهِ أَمْ لاَ؟ (700) [13] سُزُالٌ عَمَّنْ كَانَ صَائِمًا هَ عَلَّهَ اللهُ عَلَى مُحُود شَهَ عَ فَلَمْ
340	(٦٥٥) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ صَائِمًا وَعَلَّقَ الْفِطْرَ عَلَى وُجُودِ شَيءٍ فَلَمْ يَجِدْهُ هَلْ يَبْطُلُ صَوْمُهُ أَمْ لاَ؟
	يعبده على يبطن طبوسه ام د ا
070	(٢٥٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ فِطْرِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فِي رَمَضَانَ يَوْمَ الرَّحِيلِ
5,0	هَلُ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟

الفقهية	المسائل	ہرس رؤوس	·	٦٧٠
الفقهية	, المسائل	ہرس رؤوس	<u> </u>	71

(٦٥٧) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمُسَافِرِ فِي رَمَـضَانَ هَلْ الأَفْضَلُ لَهُ الصَّوْمُ أَمْ (٦٥٨) [١٧] سُوَّالٌ عَنْ صَحِيحٍ تَنَالُهُ الْمَشَقَّةُ الشَّدِيدَةُ بِالصَّوْمِ هَلْ يُبَاحُ (٦٥٩) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ صَائِمٍ تَصْعَـدُ إِلَى صَدْرِهِ وَعُنُقِـهِ حَرَارَةٌ وَهِيَ الْمُسَمَّاةِ عِنْدَنَا بِالْمحورِ... هَلَ يَجُوزُ لَهُ التَّدَاوِي بِاسْتِدْعَاءِ الْقَيءِ أَمْ (٦٦٠) [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَمْ يَتَمكَّنْ منْ زِيَارَة شَيْخه في كُلِّ وَقْت هَلْ أَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ لِزِيَارَةِ شَيْخِهِ ، أَوْ أَفْضَلُ لَهُ تَرْكُ السَّفَر ؟ (٦٦١) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ الصَّائِمِ إِذَا سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ أَيَجُوزُ لَهُ الْفطْرُ في يَوْمه الأَوَّل أَمْ لاَ؟ 049 (٦٦٢) [٢١] سُؤَالٌ : هَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْكُحْلِ وَدَهْنُ الرَّأْسِ نَهَارًا أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِنْ ذَلَكَ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ أَمْ لاَ؟ (٦٦٣) [٢٢] سُـوَالٌ عَنْ ازْدِرَادِ الْبَلْغَمِ بَعْدَ إِمْكَانِ طَرْحِهِ أَيَجِبَ مِنْهَ الْقَضَاءُ أَمْ لاً؟ (٦٦٤) [٢٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ جَمَعَ رِيقَهُ فِي فَـمِهِ وَابْتَلَعَـهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ (٦٦٥) [٢٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ ابْتَلَعَ دَمًا غَلَبَةً خَرَجَ مِنْ أَسْنَانِهِ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاً؟ (٦٦٦) [٢٥] سُــؤَالٌ عَنْ صَائِمٍ رَعَفَ وَخَــرَجَ الدَّمُّ مِنْ فِيــهِ هَلْ يَــ عَلَيْه الْقَضَاءُ أَمْ لاَ 051 (٦٦٧) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الإِنْعَاظِ هَلْ يَجِبُ منْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟ 051 (٦٦٨) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِالاسْتِنْكَاحِ الَّذِي لاَ قَضَاءَ عَلَى صَاحِبِهِ

0 8 1	الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنِيٌّ مُسْتَنْكِحٍ أَوْ مَذْيٌ)؟
	(٦٦٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَلَمَ أَجُامَعَ زَوْجَتَهُ لَيْلاً وَخَرَجَ مِنْهُ مَنِيُّ أَوْ مَذْيٌ
0 2 7	بَعْدَ الْفَجْرِ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
0 2 7	(٦٧٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرْضِعِ لِولَدِ غَيْرِهَا أَيَجُوزُ لَهَا الْفِطْرُ أَمْ لاً؟
0 2 7	و المراكز المر
	(١٧١) [١٠] سُؤَالُ عَنْ بِيهُ الربيبِ فِي الفَضَاءِ هَلَ هِي وَاجِبِهُ أَمْ ١٠ (٢٧٢) [٣١] سُؤَالُ عَـمَّنُ نَسِيَ قَضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ آخَرُ أَنَحِبُ عَلَيْهِ الاطْعَامُ أَمْ لاَ ؟
084	
٥٤٤	(٦٧٣) [٣٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَخَّمَ اللَّهَ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟
	(٦٧٤) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم حَاضر صام رَمَضَانَ الْحَاضِرَ بِنيَّة قَضاءِ
0 £ £	(٦٧٣) [٣٣] سُؤَالُ عَمَّنْ تَنَخَّمَ الدَّمَ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟ (٦٧٣) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ حَاضِرِ صَامَ رَمَضَانَ الْحَاضِرَ بِنِيَّةٍ قَضَاءِ رَمَضَانَ الْمَاضِي أَيُجْزِئُهُ عَنْ الْحَاضِرِ أَمْ لاَ؟
0 { {	(٦٧٥) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَبْصَقَ دَمًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ؟
	(٦٧٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَـمَّنُ اسْتَنْعَظَ قَبْلَ الْفَحْرِ وَانْكَسَرَ ثُمَّ بَعْدَ الْفَحْرِ
0 { {	(٦٧٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اسْتَنْعَظَ قَبْلَ الْفَحْرِ وَانْكَسَرَ ثُمَّ بَعْدَ الْفَحْرِ خَرَجَ مِنْهُ مَذْيُ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟
	(٦٧٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَـذْيٌ لَيْلاً وَنَامَ إِلَى الصَّبَاحِ
0 8 0	1
	(٦٧٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ فِي أُوَّلِ حَمْلِهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ أَمْ لا ؟
0 8 0	
	(٦٧٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَفْطَرَ بَعْدَ الْفَـجْرِ وَعَزْمُـهُ عَلَى السَّفَـرِ وَقَبْلَ
०१२	شُرُوعِهِ فِيهِ أَيْكُفِّرُ أَمْ لا ؟
०१२	(٦٨٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّا يُبِيحُ الْفِطْرَ مِنْ الأَعْذَارِ ؟
०१२	(٦٨١) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ مُتَطَوِّعٍ تَسَحَّرَ وَهُوَ شَالٌٌ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؟
	(٦٨٢) [٤١] سُؤَالٌ عَنْ صَائِمٍ مُتَطَوِّعٍ لأَعَبَ زَوْجَتَهُ وَأَمْذَى هَلْ عَلَيْهِ

فهرس رؤوس المسائل الفقهية		777
---------------------------	--	-----

081	الْقَضَاءُ أَمْ لا ؟
	(٦٨٣) [٤٢] سُؤَالٌ عَنْ الْعَيْشِ إِذَا وَصَلَ لِلْمَعِدَةِ مِنْ الْحُقَّنَةِ هَلْ يَجِبُ
0 2 9	الفضاء الم لا ؟ (٦٨٣) [٤٢] سُؤَالٌ عَنْ الْعَيْشِ إِذَا وَصَلَ لِلْمَعِدَةِ مِنْ الْحُقْنَةِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الصَّائِمِ الْقَضَاءُ أَمْ لاَ ؟
	(٦٨٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْله : (وكَفَتْ نيَّةٌ لمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ) هَلْ هَذَا
0 2 9	(٦٨٤) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِه : (وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ) هَلَ هَذَا الْكَلاَمُ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِي (مخ) و (شخ)؟ (٦٨٥) [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ نَوَى صَوْمَ رَمَـضَانَ فِي سَفَرِهِ هَلْ يَسُوغُ لَهُ الْفَطْرُ أَمْ لاَ؟
	(٦٨٥) [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِر نَوَى صَوْمَ رَمَـضَانَ في سَفَره هَلْ يَسُوغُ
001	لَهُ الْفطْرُ أَمْ لاً؟
٥٥٣	(٦٨٦) [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّة الْمَشْقَّة الَّتِي يَجُورُ الْفَطْرُ لِلْمُرْضِعِ أَوْ الْحَامِلِ مِنْهَا دُونَ خَوْف عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا إِنْ صَامَتْ؟
000	نَوَادِلُ الذَّكَاةِ وَالْمُبَاحِ وَالضَّحَايَا
	(٦٨٧) [١] سُؤَالٌ عَنْ ثَوْرٍ ضُرِبَ بِرُصَاصَةٍ عَلَى الْقَلْبِ وَذُبِحَ قَبْلَ مَوْتِهِ
000	هَلْ يُؤْكِلُ أَمْ لاَ ؟
700	(٦٨٨) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمُنْخَنِقَةِ وَأَخَوَاتِهَا إِنْ لَمْ يَنْفَذْ مَقْـتَلُهَا وَذُبِخَتْ حَالَ سُكْرِهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاَ؟
	(٢٨٩) [٣] سُوَّالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي ذَكَاةِ مَنْ يَقُولُ: لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه ﷺ ، هَلْ تُؤْكَلُ ذَكَاتُهُ أَمْ لاَ ؟ (٢٩٠) [٤] سُؤَالٌ عَنْ بَهِيم سَقَطَتْ فِي بِئْرٍ وتَعَذَّرَ ذَبْحُها هَلْ تُؤْكَلُ لاَ ؟ (٢٩٠) [٤] سُؤَالٌ عَنْ بَهِيم سَقَطَتْ فِي بِئْرٍ وتَعَذَّرَ ذَبْحُها هَلْ تُؤْكَلُ لاَ ؟ (١٩٠)
00V	مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه ﷺ ، هَلْ تُؤْكُلُ ذَكَاتُهُ أَمْ لاَ ؟
	(٦٩٠) [٤] سُوَّالٌ عَنْ بَهِم سَقَطَتْ فِي بِئْ، وَتَعَذَّرَ ذَيْحُها هَلْ تُوْكَلُ
٥٥٨	بِالْعَقْرِ أَمْ لاَ؟
	إِنْ الْحَشْرَ وَهُوَ شَاكُ اللَّهِ عَنْ ذَبِيحَةٍ مَنْ لاَ يَعْتَقِدُ الْبَعْثَ وَلاَ الْحَشْرَ وَهُوَ شَاكُ اللَّهِ عَنْ ذَبِيحَةٍ مَنْ لاَ يَعْتَقِدُ الْبَعْثَ وَلاَ الْحَشْرَ وَهُوَ شَاكُ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ ذَبِيحَةً مَنْ لاَ يَعْتَقِدُ الْبَعْثَ وَلاَ الْحَشْرَ وَهُوَ شَاكُ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَيْكُوا عَلَمُ عَلَّهُ عَلَهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَّهُ عَلَيْكُوا اللّهُ عَلَّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلَّ اللّهُ عَلَّهُ اللّهُ عَلَّا اللّهُ عَلّ
001	فِي ذَلِكَ هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاَ ؟
	رِي ﴿ مَا اللَّهُ مِنْ النَّحْرِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ قَطْعُ الْحُلْقُومِ وَالْوِدْجَيْنِ أَمْ
००९	١٠٠ ١٠ ١٠ عنوان عن المعافر عن يتسرط فِيدِ عصم المعتقوم والود بين الم
००९	(٦٩٣) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ زَكَاةِ الأَيْسَرِ ؟

	(٦٩٥) [٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَة سَـقَطَتْ آلَةُ الذَّبَحِ مِنْ يَدِ ذَابِحِهَا وَأَخَذَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَأَتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاَ؟
००५	هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَأَتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاً؟
	(٦٩٦) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ بَهِ يمَة أَكَلَتْ الرَّبِيعَ الَّذِي يَقْتُلُهَا عَادَةً كدنبن عندنا هَلْ تُؤْكَلُ بِالزَّكَاة أَمْ لاَ؟
٥٦٠	
	(٦٩٧) [١١] سُوَّالٌ عَـمَّنْ تَرَكَ التَّـسْمِيَةَ عَامِـدًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّكَـاةِ ثُمَّ
۰۲۰	السمع ١/١) قبل تمامها العجري أم لا :
	(٦٩٨) [١٢] سُوَالٌ: (وَشُهِرَ أَيْضًا الاكْتفَاءُ بِنصْفِ الْحُلْقُومِ مَالْمَدْحَنْ) هَا هُمَ خَلَه تُنالنَّهُ مِلَ أَيْنَ اللَّانَّةُ عَلَى الْكَتْفَاءُ بِنصْفِ الْحُلْقُومِ
150	وَالْوِدْجَيْنِ) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالذَّبْحِ أَوْ يَشْمَلُ النَّحْرَ؟
	(٦٩٩) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ ذَكَأَةِ الْمُجُوسِ إِذَا حَضَرَ لَهُ مُسلِمٌ وَقَالَ لَهُ:
150	بِسْمِ اللَّهِ ، وَفَعَلَ هَلْ رَأَيْتُمْ قُوْلاً بِجَوازِ أَكْلِهَا أَمْ لاَ ؟
770	(٧٠٠) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمَصِيرِ الَّذِي يَكُونُ خَرْقُهُ مَقْتِلاً فَأَيْنَ هُوَ ؟
770	(٧٠١) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ الزّرَافَةِ هَلْ تُذْبَحُ أَوْ تُنْحَرُ ؟
	(٧٠٢) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَحْشِيَّةِ إِذَا حُصِرَتْ هَلْ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ أَوْ لاَ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ أَوْ لاَ تُؤْكَلُ إِلاَّ بالذَّبْح ؟
۳۲٥	_ , ,
	(٧٠٣) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَةٍ غَلَبَتْ ذَابِحَهَا وَهَـرَبَتْ وَطَلَبَهَـا حَتَّى
٦٢٥	(٧٠٣) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَة غَلَبَتْ ذَابِحَهَا وَهَـرَبَتْ وَطَلَبَهَـا حَتَّى قَبَضَهَا وَأَتَمَّ ذَبْحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لاَ ؟
	(٤٠٤) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ الصَّيْدَ أَوْ غَيْرَهَا حَالَ سُكْرِهَا بِضَرْبَةٍ مَثَلاً هَا نُ تُوْكَالُ أَمْ لاً؟
078	1030
	(٧٠٥) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِ الدُّرِّ مِنَ النَّعَمِ وَفُحُولِهِ أَيَجُوزُ ذَبْحُهَا لِمَنْ
०२६	استغنى عنها أم لا ؟
	(٧٠٦) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ اللَّحْمِ النَّيِّ الَّذِي بَيْنَ الرُّطُوبَةِ وَالْيُبُوسَةِ أَيَجُوزُ
070	أَكْلُهُ أَمْ لا ؟
070	(٧٠٧) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ اسْتِعْمَالِ الشَّمِّ وَطَبْغِ ؟

فهرس رؤوس المسائل الفقهيا		778
---------------------------	--	-----

(٧٠٨) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمَحْرُوقِ مِنْ الطَّعَامِ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لاَ؟ 110 (٧٠٩) [٢٣] سُؤَالٌ عَن الْحبَّة السَّوْدَاء الْمُسمَّاة عنْدَنَا «بدات» الَّتِي تُجْعَلُ بتغي في الطَّعَامِ هَلْ هِيَ حَرامٌ أَمْ لاَ ؟ 077 (٧١٠) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمُضطَّرِّ إِذَا أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ أَيَضْمَنُهُ لِمَالِكِهِ أَمْ 95 077 (٧١١) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ دُود الطَّعَام أَيَجُوزُ أَكْلُهُ مَعَهُ أَمْ لاَ ؟ 077 (٧١٢) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ مَنْفُوذَة الْمَقَاتِل هَلْ لَبَنُّهَا كَلَحْمهَا أَمْ لا ؟ 077 (٧١٣) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ أَكُلِ وِعَاءِ الْوَلَدِ _ أَعْنِي _ السَّلاَ _ مِنْ الْمَذْبُوحَةِ هَلُ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟ 077 (٧١٥) [٢٩] سُؤَالٌ عن قوله: (وَلاَ بَأْسَ للْمُضطَّرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ) وَلَفْظُهُ : وَرُويَ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : مَا يَحلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ . . هَلْ هَذَا حَديثٌ صَحيحٌ أَمْ لا ؟ 110 (٧١٦) [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مَـيْتَـةٍ حِيـتَانِ الآبَارِ وَالْقَلاَتِ وَالْغُـدَرِ هَلْ هِيَ كَمَيْتَة الْبَحْر أَمْ لا ؟ OV. (٧١٧) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ وَقْتِ ذَبْحِ النَّاسِ لِضَحَـايَاهُمْ إِذَا كَانَ الإِمَامُ لاَ أُضْحِيَّةَ عِنْدَهُ ؟ 04. (٧١٨) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : (وَذَاهِبَـةُ ثُلُث ذَنَبٍ) منْ كَوْنَهَا لاَ تُجْزِئُ ضَحيَّةً . أَيُعْتَبَرُ ذَلكَ فِي غَنَّم بَلَدِنَا أَمْ لاَ ؟ OV. (٧١٩) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ شَقِّ الآذَان إذَا كَانَ لاَ يَبْلُغُ عَرْضُهُ . ثُلُثَ الأُذُن وَيَزيدُ عَلَى طول ثُلُثهَا هَلْ يَمْنَعُ الإِجْزَاءُ أَمْ لاَ ؟ 011 (٧٢٠) [٣٤] سُؤَالٌ عَــمَّا إِذَا كَانَ مَشْـقُوقًا منْ كُلِّ أُذُنِ ثُلُثُهَـا أَتُجْزِيءُ 011 (٧٢١) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ مَكْسُورَةِ الْقَرْنَيْنِ أَتُجْزِيءُ بَعْدَ بُرْئهما أَمْ لاً؟ 011

٥٧١	[٣٦] سُؤَالٌ عَنْ الْمَجْرُوحَةِ هَلْ تُجْزِيءُ ضَحِيَّةً أَمْ لاَ؟
٥٧١	[٣٧] سُؤَالٌ عَنْ الشَّاةِ الْخُنْثَى هَلْ تُجْزِئُ ضَحَيِةً أَمْ لاَ ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ عَنْ وَلَىِّ الْيَتِيمِ أَيَلْزَمُهَ أَنْ يُضحِّي َعَنْهُ مِنْ مَالِهِ أَمْ لاَ؟
٥٧٢	[٣٩] سُؤَالٌ عَنْ الإِنْسَانِ أَيَلْزَمُهُ أَنْ يُضَحِّى عَمَّنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَمْ لاَ؟
	[٤٠] سُؤَالٌ عَنْ دُخُـولِ ثَني الْمَعِزِ فِي السَّنَةِ ، هَلْ هُوَ تَمَامُ الـشَّهْرِ أَوْ
٥٧٢	الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَوْ دُونَهُ ؟
•	[٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرِكَ مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَجْرِ أُضْحِيتِهِ هَلْ يَسْقُطُ طَلَبُهَا
٥٧٢	عَن الْمُشْرِكِ أَمْ لاَ ؟
	[٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ يَتَامَى فِي حِجْرِهِ فِي ضَحِيةٍ وَاحِدَةٍ اشْتَراهَا مِنْ
٥٧٣	مَالِهِمْ أَوْ مِنْ مَالِهِ وَضَحَّى بِهَا عَنْهُمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ۗ
	[٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنُ تَصَدَّقَ بِضَحِيتهِ عَلَى شَخْصٍ هَلَ تُجْزِئهُ أَمْ لاَ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ ضَحِيةً قَبْلَ الإِمَامِ أَوْ تَغَيَّبَتْ حَالَةُ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهَا
٥٧٣	وَذَبَحَهَا ، هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا أَمْ لَا؟
0 V 5	٥٤] سُوَّ الْ عَنْ الْمُخَاطِب شَاةِ الْعَقِيقَةِ ؟



الموضوع

الصفحة

فهرس رؤوس مسائل الجزء الثاني

٥	نَوَازِلُ الْيَمِينِ وَالنَّذْرِ
٥	[١] سُوَّالٌ عَنْ بِسْمِ اللَّهِ أَهِيَ يَمِينٌ تُكَفَّرُ أَمْ لَا ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَمَّنُ حَلَّفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَأَسْقَطَ الـتَّاءَ مِنْ الأَمَانَةِ وَالْهَاءَ مِنْ اسْمِ الْجَلاَلَةِ
٥	هَلْ هِيَ يَمِينٌ أَمْ لَا ؟
٥	[٣] سُوَّالٌ عَمَّنْ قَالَ : يَعْلَمُ اللَّهُ ، هَلْ هِيَ يَمِينٌ ؟
	[٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ حَلَفَ أَنَّهُ لاَ يُعْطِي لِزَوْجَتِهِ شَيْتًا فِي الرِّضَا إِلاًّ إِذَا ضَـرَبَهَا أَوْ
٦	خَطَبَ عَلَيْهَا
٨	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : يَمِينِي كَيَمِينِ فُلاَن ٍ ، أَيَلْزَمُهُ شَيءٌ أَمْ لاً؟
٨	[7] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ أَيَنْدُبُ لِلْغَيْرِ أَنْ يَبَرَّهُ فِي يَمِينِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِ كَذَا عَازِمًا عَلَى الْكَفَّارَةِ وَعَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ هَلْ
٨	يَأْتُمُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
٨	[٨] سُؤَالٌ عَنْ مَعَادَ اللَّهِ بِالدَّالِ الْمُهْمَلةِ أَهِيَ يَمِينٌ أَمْ لاَ؟
	[٩] سُؤَالٌ عَنْ الاسْتِثْنَاءِ بِمَشِيئةِ فُلاَنٍ كَقَوْلِهِ : إِنْ شَاءَ فُلاَنٌ . هَلْ هُوَ كَالاسْتِثْنَاء
٩	بِمَشْيِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لاً؟
٩	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ هَلْ يَتَعَيَّنُ قَسْمُهَا عَلَى مَسَاكِينِ بَلَدِ الْحَالِفِ أَمْ لا ؟
	[١١] سُؤَالٌ عَنْ الْمَرَأَةِ أَيَجُـوزُ لَهَا أَنْ تُعْطِيَ مِنْ كَفَّارَةِ يَمِـينِهَا لِزَوْجِهَا الْفَـقِيرِ أَوْ
٩	وَلَدِهَا الْفَقِيرِ أَمْ لاً؟

الفقصة	رؤوس المسائل	<u> </u>	
المحجيد	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	, - - -	

	[١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ الْتَزَمَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا حَنِثَ وَحَنِثَ الْحَالِفُ هَلْ تَكُونُ لاَزْمَةً للْمُلْتَذَمِ لَهَا أَمْ لاَ ؟
١.	لأَزِمَةً لِلْمُلْتَزِمِ لَهَا أَمْ لا ؟
	[١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللاَّزِمَةِ وَالْحَرَامِ بِحَضْرَةِ بَيِّنَةٍ لَيَقْتُلَنَّ أَخَاهُ وَأَطْلَقَ
١٠	فِي يَمينِهِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٤] سُوَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللاَّزِمَةِ أَنَّهُ لاَ يَطَأُ امْراَةً بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ مُدَّةَ
١.	حَيَاتِهِ؟
	[١٦] سُؤَالٌ عَـمَّنْ حَلَفَ بِجَامِعِ الأَيْـمَانِ فِي غَيْـرِ وَثِيقَـةٍ حَقٌّ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ
۱۳	بِذَلِكَ جَمِيعَ الأَيْمَانِ هَلْ تَنْفَعُهُ نِيَّتُهُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا أَمْ لاَ؟
	[١٦] سُؤَالٌ عَـمَّنْ حَلَفَ بِجَامِعِ الأَيْـمَانِ فِي غَيْـرِ وَثِيقَةِ حَقِّ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ بِذَلِكَ جَمِيعَ الأَيْمَانِ هَلْ تَنْفَعُهُ نِيَّتُهُ وَيَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا أَمْ لاَ؟ [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَـفَ بِالأَيْمَانِ اللاَّزِمَةِ أَوْ الْحَرَامِ عَلَى مَـا يَعْتَقِدُهُ وَظَهَـرَ نَفْيُهُ أَيَحْنَتُ أَمْ لاَ ؟
١٤	\ "
	[١٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَنْفَقَ عَلَى أَوْلاَدِ أَخِيهِ يَتَامَى ثُمَّ بَعْدَ بُلُوغِ هِمْ شَاقَ أَحَدُهُمْ مَعَهُ ؟
١٤	
10	[١٩] سُؤَالٌ عَنْ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بَتَّ مَنْ يَمْلِكُهُ) إِلَخْ ؟ [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ فَائِدَةِ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلاَّ بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهُ) مَعَ مُـرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالنَّالِ : (إِلاَّ بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهُ) مَعَ مُـرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالنَّالِ : (إِلاَّ بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهُ) مَعَ مُـرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالنَّالِ : (إِلاَّ بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهُ) مَعَ مُـرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالنَّالِ : (إِلاَّ بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهُ) مَعَ مُـرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالنَّالِ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْمُعُلِمُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ
	[٢٠] سُؤَالٌ عَنْ فَاثِدَةٍ قَـوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلٍ : (إِلاَّ بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهُ)مَعَ مُـرَاعَاةِ النِّيَّةِ
10	
17	[٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ أَنْ لاَ يَشْرَبَ لَبَنَ هَذِهِ الْبَقَرَةِ لِشَفَقَتِهِ عَلَى عِيَالِهِ [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ لَيبِيعَنَّ أَمَةً عِنْدَهُ فَبَاعَهَا بَيْعًا صَحِيحًا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ
	[٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ لَـيَبِيعَنَّ أَمَةً عِنْدَهُ فَـبَاعَهَا بَيْعًا صَحِيحًا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ
۱۷	بِإِقَالَةٍ؟
	[٢٣] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ حَلَفَتْ بِجَامِعِ الأَيْمَانِ وَحَنِثَتْ مَاذَا يَلْزَمُهَا مِنْ الْحَقَائِقِ الَّتِي
۱۸	ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بَتَّ مَنْ يَمْلِكُهُ وَعَتَقَهُ؟
19	[٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَتِهِ؟
	[٢٥] سُؤَالٌ عَنْ بَدَوِيٌّ تَشَاجَـرَ مَعَ أَبيه وَغَيَّرَهُ الأَبُ قَالَ لَهُ: لاَ تَقْـدرُ عَلَى الْقَيَام

 $\Lambda V \Gamma$

۲.	بِنَفْسِكَ ؟
	[٢٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ بَلَغَـهَا أَنَّ زَوْجَهَا دَخَلَ عَلَى أَجْنَبِـيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِـرَارًا وَغَضِبَتْ
۲١	عَلَيْهِ ؟
	[٢٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللاَّزِمَةِ وَلَمْ تَكُنْ فِي عِصْمَتِهِ امْراَّةٌ حِينَ
74	الْيَمِينِ وَحَنِثَ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَلْزَمُهُ الْحِنْثُ فِيهَا أَمْ لاً؟
3 7	[٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعْ زَوْجَتِهِ عَلَى إِنْفَاقِهَا عَلَى ابْنِهَا مِنْهُ مُدَّةَ الرَّضَاعِ ؟
	[٢٩] سُؤَالٌ عَنْ نِيَّةِ الْاسْتِشْنَاءِ فِي الْيَمِينِ هَلْ لَأَبُدَّ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْيَمِينِ أَوْ تُجْزِئ
40	وَلَوْ بَعْدَ الْيَمِينِ حَيْثُ لَمْ يَصْمُتُ ؟
	[٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنَ حَلَفَ عَلَى مِلْكِ غَيْرِهِ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ إِنْ أَعْطَاهُ مَالِكُهُ لَهُ ثُمَّ رَدَّهُ
40	لِلْمَالِكِ هَلْ يَبُرُ بِدَلِكَ أَمْ لا ؟
	[٣١] سُوْالٌ عَمَّنْ حَلَفَ أَنَّ أَكْتَعَ لاَ يُؤَكَّدُ بِهَا إِلاَ بَعْدَ أَجْمَعَ ثُمَّ وَجَدَ بَيْتًا شَاذَا فِيهِ
40	أَكْتَعَ مُؤَكَّدَةٌ بِلاَ أَجْمَعَ أَيَحْنَثُ أَمْ لاَ ؟
	[٣٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِطَلاقٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ زَوْجَتَهُ أَحْسَنُ مِنْ الْقَمَرِ هَلْ يَحْنَثُ أَمْ لاَ ؟
77	9 7
	[٣٣] سُؤَالٌ عَن رَجُلِ حلفَ بِالحَرامِ فِي مُشاحَتِهِ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ أَخِيهِ هَلْ يَحْنَثُ أَدْ لاَ ؟
77	أم لا ؟
77	[٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِطَلاَقٍ أَوْ غَيْرِهِ دَافِعًا عَنْ مَالِ غَيْرِهِ أَيَحْنَثُ أَمْ لاَ؟
	[٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِطَلاقٍ أَوْ غَيْرِهِ لِظَالِمٍ عَلَى أَنْ قَدْرَ مَالِهُ كَذَا لِتَقِلَّ غَرَامَتَهُ
44	لَهُ ، وَمَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ . ۚ أَيَحْنَثُ أَمْ لاَ؟
	٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ لِزَوْجَتِهِ بِالطَّلاَقِ أَنْ لاَ تَفْعَلَ كَذَا وَفَعَلَتْهُ قَاصِدَةً لِحِنْثِهِ هَلْ
۲۸	يَحْنَثُ أَمْ لَا؟
	١٣٧] سِدَّالُ عَ مِنْ حِلَقِ مَا أَنْهُ رَضْ مِنْ مُحَدِّ مُحَدِّ مُنْدَّ وَ فَمَا النَّهُ مِنْ مَا حَدِّ

_

٦	٨	4
١,	/ \	7

44	اشْتَفَى عِنْدَ نَفْسِهِ يَخْرُجُ مِنْ عُهْدَةِ الْيَمِينِ ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَخَاصَمَ مَعَ رَجُلٍ وَحَلَفَ بِالطَّلاقِ إِنْ لَمْ يَنْصِفَهُ اللَّهُ مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ يَوْمَنْ مَ ضَ النَّهُ مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ يَوْمَنْ مَ ضَ النَّحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
44	يَوْمَيْنِ مَرِضَ الرَّجُلُ وَمَاتَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٣٩] سُـؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ خُـصُـومَةٌ فِي شَيءٍ فَـحَلَفَ بِالطَّلاَقِ هَلْ يَحْنَثُ بذلك؟
44	يَحْنَثُ بِذَكِك؟
	[٤٠] سُوَّالٌ عَـمَّنْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلٍ مُشَاجَـرَةٌ وَحَلَفَ لأَخِيهِ بِالأَيْمَـانِ اللاَّزِمَةِ
۴٠	عَلَى أَنَّهُ يَخْنِقُهُ ۚ فَلَمْ يَتَمكَّنْ مِنْ خَنْقِهِ هَلْ يَحْنَثُ أَمْ لاَ ؟
	[٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّ فُلاَنَةً حَبَسَتْ عَلَيْهِ كَذَا وَقَالَتْ هِيَ
۳.	أَنَّهَا آجَرَتْهُ بِهِ عَلَى فِعْلِ كَذَا وَكَذَا أَيَحْنَتُ أَمْ لاَ؟
	[٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا الْحُكْمُ فِي
۲۱	ذَلِكَ ؟
	[٤٣] سُوَّالٌ عَـمَّنْ حَلَفَ بِصَوْمِ الْعَـامِ يَلْزَمُهُ وَحَنَثَ وَهُوَ لاَ يَسْتِطيعُ الصَّوْمَ ولاَ يَقْدرُ عَلَيْهِ ؟
۲۱	
	[٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارات كَثِيرة أَيْجُورُ لَهُ أَنْ يُقلِّدَ الإِمَامَ أَحْمَدَ فِي إِخْرَاج
44	كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَمْ لاً؟
44	[٥٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ لِزَوْجَتِهِ بِالْحَرَامِ أَنْ لاَ تُكَلِّمَ فُلاَنًا ؟
	[٤٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَامِعِ الأَيْمَانِ وَحَنِثَ مَـاذَا يَلْزَمُهُ بِبَلَدِنَا وَزَمَانِنَا مِنْ
٣٢	الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ؟
٣٣	[٤٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللاَّزِمَةِ أَنْ لاَ يَفْعَلَ كَذَا ثُمَّ رَغِبَ فِي فِعْلِهِ ؟
	[٤٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ فِي حَالِ الْغَضَبِ عَلَى أَنَّهُ يَتَضَارَبُ
٣٣	مَعَ فُلاَن ؟
34	[٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِصَوْم سَنَة وَحَنثَ ؟

	[٥٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ نَاقَـةٌ حَلُوبَةٌ عِنْدَ آخَرَ وَأَخَـذَهَا قَرِيبٌ لَهُ مِنْ الْمُسْتَعِيرِ
4 5	تَعَدِّيًّا وَأَعْلَمَ الْمُسْتَعِيرُ الْمَالِكَ بِذَلِكَ ؟
41	[٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَوْصَى بِبَيْع بَقَرَة بِالزَّرْع وَيُفَرِّقُ فِي كَفَّاراَت عَلَيْه ؟
	[٥٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللازِمَةِ وَحَنَثَ أَيَجُوزُ الإِفْتَاءُ لَهُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ أَمْ الاهِ
٣٦	Ý
٣٦	[٥٣] سُؤَالٌ عَنْ الْيَمِينِ أَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمْ لاَ؟
	[٥٤] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْيَمِينِ : (وَهَلْ ثُمَّ وَكِيلُ ضَيَعَةٍ)مَا الْمُرَادُ به ؟
٣٧	الْمُرَادُ بِهِ ؟
	[٥٥] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ الضَّرْبِ الَّذِي يَجُوزُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ وِرْدِ
٣٨	الْبَيْعِ فِي لأَضْرِبنه مَا يَجُوزَ ؟
٣٨	[٥٦] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ بِالْحَلِفِ بِعَالِمِ اللَّهِ ؟
	[٥٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ تَعَـالَى فُلانًا مِنْ مَـرَضِهِ فَعَلَيَّ عِـتْقُ فُلاَن
49	عَبْدي ؟
٣٩	[٥٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَذَرَ صَدَقَةً وَلَمْ يُسَمِّ شَيْئًا مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟
	[٥٩] سُؤَالٌ عَمَّا سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي كَفَّارَةِ الْعُمْرِ عَنْ الأَيْمَانِ
٤٠	بِاللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعُمَاتَةِ مُدٍّ مِنْ الزَّرْعِ بِمُدٍّ لَكَانتُ هَلَ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ؟
٤٢	[٢٠] سُؤَالٌ : عن الَّذِينَ يُعَظِّمُونَ (تنبكيص)وَيَتَحَالَفُونَ بهَا؟
٤٢	[٦١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ ضَوَالَّ إِبِلٍ وَتَرَكَّهَا عِنْدَ آخِرِ بِكَرَاءَ ؟
	[٦٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَامِعٌ الأَيْمَانِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْطِي لِفُلاَنٍ شَرْعًا فِي
٤٣	بَقَرَات يَدَّعِي بِهِنَّ عَلَيْهِ ؟
	[٦٣] سُــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وع	بالأَّيْمَان تَكْ مُهُ أَنَّهُ لاَ يُفَا وَعَا ؟

	[٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَـشَاجَرَ مَعَ زَوْجَـتِهِ وَأَشْتَـدَّ غَضَـبُهُ حَتَّى حَلَـفَ بِالأَيْمَانِ
٤٦	اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ أَنَّهَا لاَ تَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى أَهْلِهَا ؟
	[٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الأَيْمَانِ وَالْحَرَامِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ فُلاّنًا ثُمَّ بَعْدَ
٤٧	ذلِكَ عَزُمُ عَلَى عَدُمِ ضَرِيهِ ؟
	[٦٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اسْتَحْلَفَتْهُ زَوْجَتُهُ عَنْ أَجْنَبِيَّةٍ فَقَالَ لَهَا: مَا أَحْلِفُ بِهِ لَكِ
٥١	عَنْهَا ؟
۳٥	[٦٧] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ (ق)عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَودَّةِ : (إِلاَّ أَنْ يَعْزِلَ فِي يَمِينِهِ أَوَّلا)؟
	[٦٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ظَنَّتَهُ زَوْجَـتُهُ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَحَلَّفَتْهُ أَنْ لاَ يَدْخُلَ عَلَيْـهَ بَيْتًا فِي بَيْتٍ
٥٥	بِالْحَرَامِ وَأَطْلَقَ فِي يَمِينِهِ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا نَاسِيًا ؟
	[٦٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الأَيْمَانِ لِقَوْمِ أَنَّ أَبْنَاءَ عَمِّهِ لاَ يَطْرَأُ عَلَيْكُمْ
٥٧	مِنْهُمْ إِلاَّ مَا طَرَأَ عَلَيْهِ مَعَكُمْ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ ؟
	[٧٠] سُـوَالٌ عَمَّا يُنْسَبُ « لِمُنْتَخَبِ الأَحْكَامِ » مِنْ أَنَّهُ لاَ يَمِينَ تَلْزَمُ مَنْ حَلَفَ
71	عَلَى قَطْعِ رَحِمِهِ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟
٦٣	نَوَاذِلُ النِّكَاحِ وَالْخِيَارِ وَالصَّدَاقِ والشُّرُوطِ
٦٣	[١] سُؤَالٌ عنْ حُكْمِ نِكَاحِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عُدُولٍ ؟
٦٤	[٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ غَيْرِ عَدْلٍ أَيَثْبُتُ أَمْ لاَ ؟
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ نِكَاحِ الْهَـزْلِ هَلْ هُوَ لَأَزِمٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى لُزُومِهِ فَـهَلْ يَجُوزُ الْوَطْءُ
77	فيه أم لا ؟
	[٤] سُؤَالٌ عَنْ نِكَاحٍ صَرَّحَ الْعَاقِدُ فِيهِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِالإِيجَابِ دُونَ الْقَبُولِ هَلْ هُوَ
٦٨	صحیح ام لا؟
	[٥] سُؤَالٌ عَنْ يَتِيمَةً لاَ وَصِيَّ وَلاَ مقدم عَلَيْهَا فَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا لِمَوْلَى بِغَيْرِ إِذْنِ أَحَدٍ
٦٨	منْ قَبِيلَتهَا ؟

٧٠	[٦] سُوَّالٌ عَنْ حُكْمِ التَّعْرِيضِ بِالْخِطْبَةِ لِلرَّجْعِيَّةِ ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجُهَا حَتَّى فَارَقَهَا وَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدهُ أَيَصِحٌ
٧٠	نِكَاحُهُ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ أَيَجُوزُ ابْتِدَاءً أَمْ لاَ؟
٧١	[٨] سُؤَالٌ عَنْ مُجْبَرَةٍ قَطَعَ أَبُوهَا عَنْهَا النَّفَقَةَ أَتَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَمْ لاَ؟
	[٩] سُؤَالٌ عَنْ أَبِي الْبِكْرِ إِذَا وَكَلَّ أَحَدًا عَلَى تَزْوِيجِهَا هَلْ عَلَى الْوَكِيلِ أَنْ يَسْتَأَذِنَهَا
٧١	عِنْدَ الْعَقْدِ أَمْ لاَ؟
	[١٠] سُوْاَلٌ عَنْ بِكْرٍ بَالِغِ مُهْمَلَةٍ وَلَهَا جَدٌّ لأَبٍ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَسَافَةٌ
٧١	تَزِيدُ عَلَى ثَلاَثِ لِيَالِ ؟
	[١١] سُؤَالٌ عَنْ مُجْبَرَةٍ ذَاتِ أَبِ وَغَابَ عَنْهَا مَسَافَةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ أَيُزَوِّجُهَا الْحُاكِمُ أَمْ
۷۳	Ý?
	[١٢] سُوَّالٌ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَجَازَ مُجْبَرُ فِي ابْنِ وَأَخِ
٧٤	وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (وَفَسْخُ تَزْوِيجِ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتَهُ فِي كَعَشْرٍ
	وَبَيْنَ قُولِهِ : (وَفَسْخُ تَزْوِيجِ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتَهُ فِي كَعَشْرٍ [١٣] سُؤَالٌ عَنْ ثَيِّبٍ رَجَعَتْ لأَبِيهَا بِطَلاَقٍ أَوْ مَـوْتٍ فَهَلْ لَهُ جَبْرُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ أَمْ
٧٤	Ŷ?
٧٥	[18] سُوَّالٌ عَنْ ابْنَةِ الْمَجْنُونِ الْمُجْبَرَةِ أَتُزَوَّجُ قَبْلَ بُرْثِهِ أَمْ لاَ ؟
	[١٥] سُؤَالٌ عَنْ أَمَةً طَالَتْ غَيْبَةُ سَيِّدِهَا وَأَعْضَلَهَا مِنْ التَّزْوِيـجِ أَيَجُوزُ لأَحَدِ أَنْ
٧٥	يُزَوِّجَهَا أَمْ لاَ ؟
	[١٦] سُؤَالٌ عَنْ أَمَةٍ مُشْرَكَةٍ وَزَوَّجَهَا أَحَدُ الشُّرِكَاءِ بِغَيْرِ إِذْنِ شُرَكَائِهِ أَيُفْسَخُ نِكَاحُهَا
٧٥	أَمْ لاَ ؟
	[١٧] سُؤَالٌ عَنْ سَيِّدٍ زَوَّجَ أَمَتُهُ مِنْ عَبْدِهِ بِلاَ بَيُّنَةٍ أَوْ عَلَى شَرْطِ إِسْقَاطِ الصَّدَاقِ.
٧٥	مًا حُكْمُ هَذَا النَّكَاحِ ؟
٧٥	[١٨] سُؤَالٌ عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِي وَالْوَلِيِّ فَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ عَلَى الآخَرِ فِي وِلاَيَةِ النَّكَاحِ ؟

	فرقدره ف ما فر درکتر من رفره در فکتر در در در
	[١٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ نِكَاحٍ مُسَافِرٍ تَزَوَّجَ مَرْأَةً لِيَسْتَمْتِعَ بِهَا مُدَّةَ إِقَامَتِهِ بِمَوْضِعِهَا
Y (وإدا أراد الرجوع إلى أهله فارفها ؟
	[٢٠] سُؤَالٌ عَنْ نِكَاحِ امْرَأَة زَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ آخَرَ فِي غَيْبَةِ أَبِيهَا ، فَلَمَّا قَدِمَ الأَبُ
77	قَالَ : إِنَّهُ وَكَلَّهُ عَلَى تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ أَيَصِحُ النِّكَاحُ أَمْ لاَ ؟
	[٢١] سُؤَالٌ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمْلِ وَٱلْحَمَالَةِ وَالضَّمَانِ فِي قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ:
٧٦	(وَلاَ يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلاَّ أَنْ يُصرِّحَ بِالْحِمَالَةِ)لَخُ؟
	[٢٢] سُوَّالٌ عَنْ الَّذِي يَجِبُ لِلْمَرْأَةِ بِالدُّخُولِ فِي قُوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (أَوْ عَلَى إِنْ
٧٧	لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلاَ نِكَاحَ ﴾ إِلَخْ ؟
٧٧	[٢٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ السَّيْخِ خَلِيلٍ : (لاَ وَلِيَّ إِلاَّ كَهُو) ؟
	[٢٤] سُوْالٌ عَنْ مَالِكَةٍ أَرَادَتُ تَزْوِيجَ عَبْدِهَا الذَّكَرِ وَوَصِيَّةٍ أَرَادَتْ تَزْوِيجَ
۸١	مَحْجُورِهَا الذَّكَرِ أَوْ عَبْدٍ وَصِيٍّ أَرَادَ تَزْوِيَجَ مَحْجُورِهِ الذَّكَرِ ۗ ؟
	[٢٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِمَالٍ عَلَى آخَرَ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ اَبْنَتَهُ فَـقَبِلَ الرَّجُلُ
۸۲	الصَّدَقَةَ وَتَزَوَّجَ الابْنَةَ وَدَفَعَ لَهَا ذَلِكَ الْـمَالَ فِي الصَّدَاقِ أَيَجُوزُ هذَا النِّكَاحُ أَمْ لاَ ؟
, ,	1
	[٢٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْصَّدَاقِ لِكَذَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا.
۸۲	مًا حَكُمُ هَذَا النَّكَاحِ ؟
۸۳	[٢٧] سُؤَالٌ عَنْ الْمُرَاجَعَةِ هَلْ لاَ بُدَّ فِيهَا مِنْ وَلِيٍّ أَوْ تَصِحُّ بِلاَ وَلِيِّ؟
	[٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّ آخَـرَ وَكَلَّهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ مِنْ فُلاَنَةٍ وَزَوَّجَـهُ بِهَا
۸۳	وَلَمْ يُثْبِتْ الْوَكَالَةَ بِالْبَيِّنَةِ ؟
	[٢٩] سُؤَالٌ عَن حُكْمٍ تَزْوِيجَ الْولِيِّ بِمَحْجُورَتِهِ هَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ؟ وَإِذَا
۸۳	تَزَوَّجَهَا فَأَى شَيَء يُبرِّئُهُ مَنْ نَقْد صَدَاقِهَا ؟
	[٣٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ سَفَرًا إِلَى بَلَدٍ بَعِيـدٍ وَوَكَّلَ ابْنَ عَمِّهِ عَلَى جَمِيعِ أُمُورِهِ

۸٥	حَتَّى إِنَّهُ وَكَّلَهُ عَلَى إِنْكَاحِ أَبْكَارِ بَنَاتِهِ؟
	[٣١] سُؤَالٌ عَـنْ نِكَاحِ امْرَأَةِ أَقَـرَّتْ لِزَوْجِهَا بَـعْدَ الدُّخُـولِ أَنَّهُ عَقَدَ عَـلَيْهَا قَـبْلَ
۲۸	اسْتِبْرَائِهَا مِنْ وَطْءِ أَجْنَبِيِّ لَهَا بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ هَلْ يُفْسَخُ النِّكَاحُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ؟
۸٧	[٣٢] سُوَّالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي نِكَاحِ الْمُخَبَّبَةِ ؟
۸٧	[٣٣] سُؤَالٌ عَنْ الْمَانِعِ مِنْ سُقُوطٍ حَقِّ الزَّوْجَةِ عَنْ زَوْجِهَا إِذَا زَنَتْ؟
	[٣٤] سُؤَالٌ عَنْ عَبْد تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَاسْتَمْتَعَ بِزَوْجَتِهِ بَعْدَ عِلْم سَيِّدِهِ
۸۸	بِالنِّكَاحِ هَلْ للسِّيدِ فَسْخُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لاً؟
	[٣٥] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرٍ صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا بَعْضُ أَقَارِبِهَا مِنْ رَجُلٍ فِي غَيْبَةِ أَبِيهَا مِنْ غَيْرِ
۸۸	إِذْنِهِ ، وَغَيْبَةُ الأَبِ مَسَافَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ . أَيُفْسَخُ هَذَا النِّكَاحُ أَمْ لاَ؟
۸۸	[٣٦] سُؤَالٌ عَنْ ثَيِّبٍ بَالِغٍ بَدَوِيَّةٍ دَعَتْ لِكُفُّو فَامْتَنَعَ وَصِيُّهَا مِنْهُ وَدَعَاهَا لِكُفُؤ آخَرَ؟
	[٣٧] سُؤَالٌ عَـمَّنْ تَزَوَّجَ بِكُرًا وَأَتَتْ بِولَدٍ كَامِلٍ غَيْرِ سَقْطٍ لِنَحْوِ ثَلاَثَةِ أَشْهُرٍ مِنْ
۸٩	عَقْدِهِ عَلَيْهَا أَيُفْسَخُ نِكَاحُهَا؟
	[٣٨] سُوَّالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِخَوْفِ اليَّتِيمَةِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلاَّ يَتِيمَةٌ خِيفَ
۹٠	فَسَادُهَا) ؟
	[٣٩] سُؤَالٌ عَنْ أُمِّ ولَد تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا هَلْ يَتَحَتَّمُ فَسْخُ نِكَاحِهَا كَالأَمَةِ
۹٠	الْقِنِّ أَمْ لاً؟
	[٤٠] سُؤَالٌ عَنْ الشَّرْطِ الْمُنَاقِضِ لِمَقْصُودِ الزَّوْجِ مِنْ النَّكَاحِ هَلْ هُوَ كَالشَّرْطِ
۹١	الْمُنَاقِضِ لِمَقْصُودِ الزَّوْجَةِ مِنْ النِّكَاحِ أَمْ لاَ ؟
94	[٤١] سُؤَالٌ عَنْ عَقْدٍ فَاسِدٍ طَرّاً عَلَيْهِ عَقْدٌ صَحِيحٌ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٤٢] سُؤَالٌ عَنْ مُعْتَقَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ بِعَبْدٍ أَوْضَحَهَا فِي الرَّأْسِ وَأَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ لَهَا أَيُفْسَخُ
۹٤	نِكَاحُهَا أَمْ لاَ ؟
	[٤٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مَلَكَ أَمَةً بنبارية أَيَجُوزُ لَهُ وَطُؤُهَا قَبْلَ إِسْلاَمِهَا أَمْ لاَ ؟ وَإِذَا

1 £	رَطَأَهَا قَبْلَ الإِسْلاَمِ وَحَمَلَتْ مِنْهُ أَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَمْ لاَ؟
1 &	نُوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ بِمَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ وَحَمَلَتٌ مِنْهُ أَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَمْ لاَ ؟
10	نُؤَالٌ عَنْ مَقْدِمِ الْقَاضِي أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُزَوِّجِ رَقِيقَ الْمُقَدَمِ عَلَيْهِ ؟
	نُؤَالٌ عَـمَّنْ كَأَنَتْ لَهُ رَبِيـبَةٌ رَبَّاهَا وَوَالِدُهَا حَيٌّ وَخُطِبَتْ وَأَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَـهَا
10	أَيُّهُمَا أَوْلَى بِتَرْوِيجِهَا ؟
	نُؤَالٌ عَنْ أُخْتِ الزَّوْجَةِ هَلْ هِيَ كَالْمُحَرَّمَةِ مَا دَامَتْ أُخْتُهَا فِي عِصْمَةِ
7 /	لزَّوْجِ أَمْ لاَ ؟
	لُـــؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بِهِ سُعَــالٌ وَتَزَوَّجَ وَهُوَ يَدْخُلُ وَيَخْــرُجُ وَيَتَصَــرَّفُ وَيَركبُ
	لْحَاجَاتِ ثُمَّ بَعْدَ شَهْرٍ لَزِمَ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ مَاتَ مَا الْحُكْمُ فِي نِكَاحِهِ
7	صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ تَرِثُ مِنْهُ زَوْجَتُهُ أَمْ لاَ ؟
	نُوَالٌ عَنْ قَوْلِ الأَثِمَّةِ فِي بَعْضِ الأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ فَاسِدٌ
94	يُفْسَخُ بِطَلاَقٍ وَيَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ عَلَى الزَّوْجَيْنِ؟
	مُؤَالٌ عَـمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَبِرَ عَقِيدَتَهَا أَصَحِيحَةٌ أَمْ
۹۸	اَسِدَةٌ أَمْ لاَ؟
	نُوَالٌ عَـمَّنْ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا إِلَى أَجَلِ كَذَا فَـهِيَ طَالِقٌ، وَخَشِيَ
٠١	لَكَى نَفْسِهِ مَعْصِيَةً دُونَ الزِّنَا ؟
	نُؤَالٌ عَنْ يَتِيــمَةِ الْتَزَمَ أَخُوهَا أَوْ عَمُّهَـا نَفَقَتَهَا وَلاَ مَــالَ لَهَا فَهَلْ تُزَوَّجُ مَعَ
٠٢	ُجُودِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمَعْرُوفَةِ ؟
	وَالُّ عَمَّنْ اشْتَرَى بِنبارية كَافِرةً وَقَالَ لَهَا : قُولِي : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتْهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَ لَهَا مَعْنَى ؟

[٥٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَلَذَّذَ بِأَجْنَبِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ وَطَءٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ تَزْوِيجُ بَنَاتِهَا أَمْ لاَ ؟

[٥٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ لاَ تُصلِّي هَلْ يَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا فِرَاقُهَا أَمْ لاَ؟

	[٥٧] سُؤَالٌ عَنْ يَتِيمَـةً مُهْمَلَةً بَالِغَةً خَطَبَهَا رَجُلٌ وَامْتَنَعَتْ مِنْ الْعَقْـدِ عَلَيْهَا حَتّى
1 - 7	قَهَرَتْهَا أُمُّهَا بِتَخْوِيفِهَا لَهَا بِانْتِقَالِهَا عَنَّهَا ؟
١٠٧	[٥٨] سُوَّالٌ عَنْ مُحَرَّمَةٍ النوبة مَا هِيَ ؟
1.4	[٥٩] سُواَلٌ عَنْ النَّكَاحِ هَلْ يَصِحُ عَقْدُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْبَيِّنَةِ أَمْ لاً؟
	[٦٠] سُؤَالٌ عَنْ ثَيِّبِ أَرَادَ وَكَلِيُّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا لِرَجُلٍ فَمَنَعَتْ وَنَفَرَتْ فَمَدَّ عَلَيْهَا
۱۰۸	بِالضَّرْبِ وَضَرَبَّهَا بِالْفِعْلِ ؟
	[٦١] سُؤَالٌ عَــمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى تَزْويجِ امْرَأَةٍ فَـفَعَلَ وَأَظْهَرَ أَنَّهُ الزَّوْجُ وَأَشْـهَدَ
۱۰۸	بِالْبَاطِنِ أَنَّ النِّكَاحَ للرَّمِرِ . مَا الْحُكْمُ فِي فَلِكَ ؟
	[٦٢] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرٍ مُهْمَلَةٍ بَالِغِ مُنْذُ ثَلاَثَةِ أَعْـوَامٍ بَدَوِيَّةٍ زَوَّجَهَا أَخْوَالُهَا مِنْ رَجُلٍ
۱۰۸	بِدُونِ صَدَاقِ الْمِثْلِ بِرِضَاهَا ؟
	[٦٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ عَلَقْدِ زَوْجٍ عَلَى زَوْجَتِهِ الْحَامِلِ مِنْهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ
111	حَمْلِهَا ؟
111	حملها ؟
111	حملِها ؟ [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَةٍ عَيَّنَهَا لَهُ
	حملِها ؟ [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَةٍ عَيَّنَهَا لَهُ [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ الرَّجُلُ كُفُؤٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟
	حملِها ؟ [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَةٍ عَيَّنَهَا لَهُ
117	حملِها ؟ [٦٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وكَلَّلَ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَة عَيَّنَهَا لَهُ [٦٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَة ولَمْ يَعْرِفْ هَلْ الرَّجُلُ كُفُؤٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ [٦٦] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرِمُ عَلَيْهِ النَّزْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لَحِقِّهَا أَمْ لاَ ؟
117	حملها ؟ [78] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وكَلَّ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَة عَيَّنَهَا لَهُ [70] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَة وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ الرَّجُلُ كُفُوٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّزْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لَحِقِهَا أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَة تِزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مِنْ الشُّرُوطِ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةٌ لاَ إِنَّ الْمَا عَنْ يَتِيمَة تِزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مِنْ الشُّرُوطِ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةً لاَ إِنَّا اللَّهُ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةً لَهُ إِلَيْ اللَّهُ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةً لَيْ اللَّهُ الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْوَلَا الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْوَلَا الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَا عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُ عَلَى الْعَلَى الْوَالِمَ الْعَلَى الْعَالِ الْعَلَى
112	حملها ؟ [78] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وكَلَّ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَة عَيَّنَهَا لَهُ [70] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَة وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ الرَّجُلُ كُفُوٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرِمُ عَلَيْهِ النَّزْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لَحِقِّهَا أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَة تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْط مِنْ الشُّرُوطِ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةٌ لِللَّهُ وَخيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَّيَاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟ لِلنَّفَقَة وَخيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَيَّاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟
112	حملها ؟ [78] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وكَلَّ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَة عَيَّنَهَا لَهُ [70] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَة وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ الرَّجُلُ كُفُوٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّزْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لَحِقِهَا أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَة تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْط مِنْ الشُّرُوطِ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةٌ لِللَّقَقَة وَحَيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَّيَاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟ لِلنَّفْقَة وَحَيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَيَّاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟ لِلنَّفْقَة وَحَيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَيَّاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟ لِلنَّفْقَة وَحَيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَيَّاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟
115	حملها ؟ [78] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ وكَلَّ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَة عَيَّنَهَا لَهُ [70] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَة وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ الرَّجُلُ كُفُوٌ لَهَا أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرِمُ عَلَيْهِ النَّزْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لَحِقِّهَا أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ؟ أَمْ لاَ ؟ [77] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَة تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْط مِنْ الشُّرُوطِ الْعَشَرَة وَلَكِنْ مُحْتَاجَةٌ لِللَّهُ وَخيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَّيَاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟ لِلنَّفَقَة وَخيفَ عَلَيْهَا مِنْ الضَيَّاعِ ، وَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا بِحَضْرَة جَمَاعَة ؟

171	الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٧٢] سَأَلَ عَمَّنُ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ لَفْظٌ يَقْتَضِي بِمَضْمُونِهِ الْخُلْعَ وَهِيَ سَاعَتَئِذ
۱۲۳	حَامِلٌ وَاسْتَفْتَى غَيْرَهُ مِمَّنْ يَقْتَدي به فَأَفْتَاهُ بِعَدَم الطَّلاَق ؟
	[٧٣] سَأَلُ عَنْ ثَيِّبِ رَشِيدَة خَطَبَهَا رَجُلٌ وَامْتَنَعَتْ مِنْ التَّزْوِيجِ لَهُ وَحَلَفَ وَلَدُهَا
170	أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَرْضَ لاَ يَنْفَعُهَا بِنَفَقَةٍ وَلاَ كُسْوَةٍ ؟
	[٧٥] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الرَّبَانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ «الرِّسَالَةِ» وَلاَ نِكَاحَ لِعَبْدِ وَلاَ لأَمَةِ إِلاَّ بِإِذْنِ
179	
	[٧٦] سَأَلَ عَنْ مَـوْلَى تَزَوَّجَ بَعْدَ أَنْ عُلِمَ رُشْدُهُ بَغَيْـرِ إِذْنِ وَصِيَّةٍ قَبْلَ فَكِّ الْحَـجْرِ عَنْهُ هَلْ لَهُ رَدَّهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟
۱۳۰	عَنْهُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	[٧٧] سَأَلَ عَنْ ثَيبٍ كَبِيـرَةٍ مُخَالِطَةٍ للأَجَانِبِ وَخِيفَ عَلَيْهَـا أَنْ تَأْتِي بِفَاحِشَةٍ هَلْ
171	عَنْهُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟ [۷۷] سَأَلَ عَنْ ثَيبٍ كَبِيـرَةٍ مُخَالِطَةٍ للأَجَانِبِ وَخِيفَ عَلَيْهَـا أَنْ تَأْتِي بِفَاحِشَةٍ هَلْ لِأ لِولَيِّهَا جَبْرُهَا عَلَى النِّكَاحِ أَمْ لاَ ؟
	[٧٨] سَأَلَ عَمَّنْ أَحْبَلَ أَمَةَ وَلَدِهِ وَهُوَ مُعْسِرٌ هَلْ تُبَاعُ عَلَيْهِ فِي قِيمَتِهَا الَّتِي وَجَبَتْ
١٣٢	
	[٧٩] سَأَلُ عَنْ يَتِيمَة لا وَصِيَّ لَهَا وَلَهَا عَمٌّ ملي قَائِمٌ بِجَمِيعِ أُمُورِهَا مِنْ مُؤْنَة
144	وغيرِها هل يصِح نِكاحها قبل بلوغِها والحَالَةُ كَذَٰلِكُ أَمْ لاَ؟
	[٨٠] سَأَلَ عَنْ الْحَامِلِ إِذَا أَبَانَهَا زَوْجُهَا فِي أُوَّلِ الْحَمْلِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا
141	فِي الْخَامِسِ وَفِيمَا قُبْلُهُ مِنْ الشُّهُورِ أَمْ لاَ ؟
	[٨١] سَأَلَ عَنْ بِكْرٍ بَالِغِ مُهْمَلَةٍ خَطَبَهَا رَجُلٌ عِنْدَ أَخِيهَا فَقَبَلَهُ فَلَمَّا عَلِمَتْ أَفْسَمَتْ
۱۳۷	بِاللَّهِ أَنَّهَا لاَ تَتَزَوَّجُ لَهُ وَ لاَ تُجِيبَ مَنْ سَأَلَهَا ؟
	[٨٢] سُوَالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْوَاحِدُ كَافِ فِي الْوِلاَيَةِ هَلْ هُوَ إِنْ وَكَلَّتُهُ الْمَرْأَةُ أَوْ
۱۳۸	جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ نَفْسُهُ ؟
	[٨٣] سَأَلَ عَنْ مُعْنَقَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ كَـانَتْ حَامِلاً مِنْ الْحَرَامِ وَكَانَ مُعْنَقٌ لَهُ أَهْلٌ

١٣٩	يَجْتَمِعُونَ مَعَ أَهْلِهَا فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ فَيَأْتِيهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ ؟
127	مَسَائِلُ الْخِيَارِ
127	[١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اعْتَرَضَ بَعْدَ الْوَطْءِ هَلْ لِزَوْجَتِهِ الْخِيَارُ أَمْ لاَ؟
127	[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَوْجَيْنِ مَعِيبَيْنِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ عَلَى الآخَرِ أَمْ لاَ ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَيْنِ مَعِيبَيْنِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ عَلَى الآخَرِ أَمْ لاَ ؟ [٣] سَأَلَ عَنْ بَشْرَةِ الشرى الْمُسَمَّاةِ عِنْدَنَا مصر إِذَا كَانَتْ بِأَحَـدِ الزَّوْجَيْنِ أَيَجِبُ للآخِي الْخَيَارُ مِمَا أَمْ لاَ ؟ للآخِي الْخَيَارُ مِمَا أَمْ لاَ ؟
127	للآخرِ الْخِيَارُ بِهَا أَمْ لا ؟
	[3] سَأَلَ عَنْ امْرَأَةً حَدَثَ بِهَا جُنُونٌ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَ الدُّحُولِ أَيَجِبُ لِلزَّوْجِ
124	الْخِيَارُ بِذَلِكَ أَمْ لا ؟
124	[٥] سُؤَالٌ عَنْ الْعُقْمِ أَيَجِبُ بِهِ الْخِيَارُ لِلزَّوْجَةِ أَمْ لاَ ؟
124	[٦] سُؤَالٌ عَنْ عَدَم التَّدَيُّن أَتُرَدُّ به الْمَرْأَةُ أَمْ لا ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَهُ شَيءٌ مِنْ الْجُنُونِ يَهْرُبُ عَنْ أَهْلِهِ إِلَى الْخَلاَءِ وَيَبْكِي
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَهُ شَيَءٌ مِنْ الْجُنُونِ يَهْرُبُ عَنْ أَهْلِهِ إِلَى الْخَلاَءِ وَيَبْكِي وَيَبْكِي وَيَتَهَزَّزُ فِي أَهْلِهِ وَيَتَهَدَّدُ عَلَيْهِمْ وَخَافَتْهُ النَّاسُ ذُكُورًا وَكُلُّ امْرَأَةٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي مَنْزِلْهَا تَهْرُبُ مِنْهُ ؟
124	فِي مَنْزِلِهَا تَهْرُبُ مِنْهُ ؟
	[٨] سَأَلَ عَـمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَجَـدَهَا ذَاتَ إِفْضَاءٍ وَبَللٍ كَـثِيرٍ جِـدا مَا الْحُكْمُ فِي
١٤٨	هذا؟
	[٩] سَأَلَ عَمَّنْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ الاعْتِرَاضَ وَطَلَّقَهَا لِذَلِكَ أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ
1 £ 9	الصَّدَاقِ أَمْ لاَ ؟
	[١٠] سَـأَلُ عَنْ امْرَأَةٍ قَامَتْ عَلَى زَوْجِهَا عِنْدَ حَـاكِمٍ بِالضَّرَرِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ
1 £ 9	التَّطْلِقُ، ثُمَّ مكَّنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا طَائِعَةً هَلْ يَسْقُطُ خِيَارُهَا أَمْ لاَ ؟
	[١١] سَأَلَ عَنْ زَوْجَةٍ ضَرَبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى أَسْقَطَ أَسْنَانَهَا مِنْ غَيْرِ مَظْلَمَةٍ نَالَتُهُ مِنْهَا
1 2 9	هَلْ يَجِبُ لَهَا الطَّلاَقُ بِلَكِكَ أَمْ لاَ ؟
	[١٢] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ بِكُواً فَوَجَدَهَا ذَاتِ بَخْـرٍ وَعَفْلٍ وَاشْتَكَى ذَلِكَ لَيْلَتَهُ الأُولَى

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
---------	---------	------	------

١٥٠	لِبَعْضِ النِّسَاءِ؟
	[١٣] سَأَلُ عَمَّنْ تَزَوَّجَتْ ثُمَّ بَعْدَ ثَمَانِيَةٍ أَشْهُرٍ مِنْ تَزْوِيجِهَا ادَّعَتْ اعْتِرَاضَ زَوْجِهَا
101	وَأَنَّهُ مُعْتَرِضٌ مِنْ حِينِ تَزَوُّجِهَا لَهُ هَلْ يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِسُكُوتِهَا ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[١٤] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ طَرَأً مِنْ بَلَدٍ وَتَزَوَّجَ بِزَاوِيَةٍ بَعْـدَ أَنْ قَالَ لَهَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلٍ بَارَكَ
108	اللَّهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَدَتْهُ صَانِعًا ؟
	[١٥] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ حَدَثَ فِيهِ الْجُذَامُ بَعْدَ بِنَائِهِ بِزَوْجَتِهِ وَتَفَاحَشَ فِيهِ وَصَارَتْ
100	تُعَالِجُهُ حَتَّى مَضَتْ لَهَا سِنُونَ وَأَرَادَتْ الْفِرَاقَ هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
100	[١٦] سَأَلَ عَنْ وِلاَيَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَقِ بِالْفَتْحِ هَلْ لأَحَدٍ فِيهَا مَدْخَلٌ غَيْرَ مَنْ أَعْتَقَهُ ؟
107	[١٧] سَأَلَ عَنْ نِكَاحِ الْمَرِيضِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟
104	[١٨] سَأَلَ عَنْ نَتَنِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ خَفِيفًا هَلْ لِلزَّوْجِ رَدُّهَا بِهِ أَمْ لاَ؟
	[١٩] سُـؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَتَى لِقَـبِيكَةٍ وَزَعَمَ أَنَّهُ غلاَّوِيٌ وَخَطَـبَ ابْنَتَهَـا وَظَهَـرَ أَنَّهُ
۱٥٨	زمراكي بَعْدَ بِنَائِهِ بِهَا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ وَهَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ الشَّرْطُ أَمْ لاَ ؟
17.	مَسَائِلُ الصَّدَاقِ
	[١] سُوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (الصَّدَاقُ كَالثَّمَنِ)هَلْ هُوَ مِثْلُهُ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ
17.	أَوْ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ ؟
	[٢] سُوَالٌ عَنْ الْوَطْءِ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ الزَّوْجَةُ أَيَجِبُ لَهَا جَمِيعُ
17.	صداقِها أم لا؟
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ الْمَرْأَةِ أَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُمكِّنَ زَوْجَهَا مِنْ الْوَطْءِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ لَهَا رَبُعَ
١٦٠	دِينَارٍ فَأَكْثَرَ مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ؟
171	[٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ نِكَاحٍ مَنْ تَزَوَّجَ امْرأَةً بِدِينٍ لَهُ عَلَى شَخْصٍ ؟
	[٥] سَأَلَ عَنْ مُسَمَّى الْمَـرْأَةِ فِي نِكَاحِ التَّسْمِيَةِ هَلْ يَكُونُ هُوَ مَهْـرُ مِثْلِهَا فِي نِكَاحٍ
171	آخَرَ وَجَبَ لَهَا فِيهِ مَهْرُ الْمِثْلِ أَمْ لاَ؟

79.

771	
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكُمِ فِيمَا إِذَا نَسِيَ الشُّهُودُ أَجَلَ الصَّدَاقِ وَاخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ وَالْوَلَيُّ فِيه ؟
771	وَالْوَلِيُّ فِيهِ ؟
	[٨] سُـوَالٌ عَنْ رَجُلٍ يُطَالِبُ آخَرَ بِدِينٍ وَتَزَوَّجَ وَلِـيَّتَهُ عَلَى أَنْ يُؤَخِّرَهُ بِالدِّيْنِ مَـا
174	حجم دلك النجاح ١
	[٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ أَسْلَفَتْ شَيْئًا لِزَوْجِهَا إِلَى كَذَا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ حُلُولِ الأَجَلِ وَطَلَبَتْهُ الْقَضَاءَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
174	الْقَضَاءَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْحَوْضِ وَأَرَادَ انْتِقَالَهَا
۱٦٣	مَعَهُ وَامْتَنَعَتْ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لاَ؟
	[١١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مَسَافَةُ بَلَدِهَا مِنْ بَلَدِهِ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ
371	أَنَّهُ إِنْ تَأْخَّرَ عَنْهَا إِلَى نِصْفِ رَمَضَانَ مِنْ عَقْدِهِ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا؟
	[١٢] سُـؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَفِي مَنْعِـهِ بِمَنَافِعٍ إِلَخْ. أَيَـتَنَاوَلَ مَنَافِعَ
179	الْجَعْلِ أَمْ لاً؟
	[١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَـزَوَّجَ صَغِيرةً ذَاتَ أَبٍ وَدَفَعَ لأَبِيهَا الْحَالَّ مِنْ صَدَاقِهَا وَفَوَّتَهُ
179	الأَبُ وَرَحَّلَهَا لَهُ بِلاَ جِهَادٍ ؟
1 🗸 1	[١٤] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى زَوْجَتَهُ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فِي الرِّضَا أَيُرَدُّ أَمْ لاَ ؟
1 🗸 1	[١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَصْدَقَ زَوْجَتَهُ مَالَ وَلَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
	[١٦] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَيْنِ تَنَازَعَا فِي قَبْضِ مَا حَلَّ مِنْ الصَّدَاقِ بَعْدَ الْبِنَاءِ فِي تَأْجِيلِ
177	الصَّدَاقِ وَحُلُولِهِ وَلَمْ تُوجَدْ بَيَّنَةٌ لأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟
	[١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دِرَاعَةً كَحْلاءَ وَكَسَاهَا لِزَوْجَتِهِ زِيَادَةً عَلَى كُسُوتَها
177	الْمُعْتَادَةِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحْسِبَهَا عَلَيْهَا مِنْ الصَّدَاقِ؟
	[١٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ مَـحْجُورةً ذَاتِ أَبٍ وَدَفَعَ لَـهُ الْحَالَّ مِنْ صَدَاقِـهَا ثُمَّ

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس	_
---------	---------	------	------	---

۳	۵	٧
١.	٦	١.

۱۷۳	بَعْدَ رُشْدِهَا وَحُلُولِ كَالنِّي صَدَاقِهَا طَلَبَةُ الأَبُ مِنْ الزَّوْجِ فَأَبَى وَامْتَنَعَ ؟
	[١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ حِصَانًا لِزَوْجَتِهِ فِي صَدَاقِهَا أَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّجْهِيزُ بِهِ بأَنْ
۱۷٤	تَبِيعَهُ وَتَشْتَرِيَ شُورَةً مِنْ ثَمَنِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٢٠] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ شَاعَ فِي النَّاسِ مُجَالَسَتُهَا للأَجَانِبِ أَيَسْفُطُ حَقُّهَا عَنْ الزَّوْجِ
۱۷٤	بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
140	[٢١] سُؤَالٌ عَنْ نَاشِزٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ أَمْ لاَ؟
	[٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ صَغِيرةً عِنْدَ أَبِيهَا وَتَوَافَقَ مَعَهُ سِرا عَلَى سِتِّينَ بَقَرَةً فِي
140	الصَّدَاقِ وَعَقَدَا فِي الْعَلاَنِيَّةِ عَلَى مَائَةِ بَقَرَةٍ ؟
	[٢٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِعَدَدٍ مَعْلُومٍ مِنْ الْبَقَرِ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ
140	أَنَّهُ يَكُونُ وَسَطَّا ، وَعَادَةُ أَهْلِ الْبَلَدِ أَنَّ نِصْفَهُ يَكُونُ إِنَانًا وَنِصْفَهُ ذُكُّورًا ؟
	[٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ رَبُعَ فَرَسٍ لأَصْهَارِهِ فِي الصَّدَاقِ وَبَعْضَهَا الآخَرُ لَهُمْ وَهِي
۱۷۷	عِنْدَهُمْ وَامْتَنَعُوا مِنْ قَبُولِ رَبُعِ الْفَرَسِ وَاسْتَمَرَّتْ بِأَيْدِيهِمْ حَتَّى مَاتَتْ ؟
	[٢٥] سُـؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْـرَأَةً بَعْدَ إِعْـلاَمِهِ إِيَّاهَا أَنَّ مَـا بِيَدِهِ مِنْ الْمَـالِ لأَوْلاَدِهِ
149	وَأُمِّهِمْ ، وَقَبِلَتْ ذَلِكَ مِنْهُ ؟
	[٢٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةِ اشْتَـهَتْ ثَوْبًا مَثَلاً وَاشْتَرَاهُ زَوْجُهَـا لَهَا وَقَالَ: إِنَّهُ يَكُونَ فِي
۱۸۰	مُقَابَلَةِ كَذَا وَكَذَا مِنْ الصَّدَاقِ ؟
١٨٢	[٢٧] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرٍ نَشَزَتْ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَهَلْ لَهَا صَدَاقٌ أَمْ لاَ ؟
	[٢٨] سُؤَالٌ عَنْ مَرِيضٍ تَزَوَّجَ وَمَاتَ قَـبْلَ الدُّحُولِ وَفُسِخَ النِّكَاحُ هَلْ لِلْمَرْأَةِ شَيءٌ
١٨٢	أم لا ؟
۱۸۳	[٢٩] سُواَلٌ عَمَّا إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ هَلْ لِلْمَرْأَةِ صَدَاقُهَا أَمْ لاَ؟
	[٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مَرِيضٍ زَنَّى بِامْرَأَةٍ غَصْبًا وَمَاتَ أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ الصَّدَاقُ مِنْ
۱۸۳	رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثُ ؟

	[٣١] سُوْاَلٌ عَنْ بَدَوِيٌّ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ وَأَهْلِهَا فِي رِضَاهَا كلة وَبَقَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ شَائِلَةٌ
۱۸۳	وَلَكِنَّ الْبَقَرَةَ الشَّائِلَةَ لَمْ يَدْفَعْهَا لَهُمْ إِلاًّ عَلَى جِهَةِ أَعْيُنِ النَّاسِ ؟
	[٣٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَبِض صَدَاقَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا بِنَاقَتَيْنِ وَأَمَّةٍ ، ثُمَّ بَعْدَ بِضْعَةَ
	عَشَرَ عَـامًا مِنْ التَّجْهِيـزِ وَتَنَاسُلِ الْجِهَازِ وَمَوْتِ الزَّوْجَـةِ وَأَبِيهَا ادَّعَى وَرَثَةُ
۱۸٤	الأَبِ بِأَنَّ الْجِهَازَ كَانَ عَارِيَةً عِنْدَ الزَّوْجَةِ مِنْ أَبِيهَا ؟
	[٣٣] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَـتْ أَنَّ زَوْجَهَا تَسْرِي عَلَيْهَا وَسَاءَتْ حَالُهَا مَعَهُ لِذَلِكَ
۱۸٥	وَطَلَبَتْهُ الرِّضَا بِدَارٍ عَلَى سَمَاعِ النَّاسِ فَكَتَبَهَا لَهَا تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا ؟
	[٣٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَبَضَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا لِزَوْجِهَا بِأَرْيَدَ مِنْ صَدَاقِهَا وَمَاتَ
۱۸۷	الأَبُ وَأَرَادَتْ الْابْنَةُ الاخْتِصَاصَ بِهِ دُونَ الْوَرَثَةِ ؟
	[٣٥] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ذَاتِ أَبِ تَزَوَّجَتْ بِرَجُلِ وَمَكَثَتْ أَعْوَامًا عِنْدَهُ وَتَأَيَّمُتْ ، ثُمَّ
۱۸۸	تَزَوَّجَتْ لآخَرَ وَجَهَّزَهَا وَالِدُهَا بِبَعْضِ صَدَاقِهَا؟
	[٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيَّهَا هَدِيَّةً قَبْلَ الْعَقْدِ لِأَجْلِ النِّكَاحِ وَاسْتَرْعَى
114	فِي ذَلِكَ أَيَنْفَعُهُ اسْتِرْعَاؤُهُ أَمْ لاَ؟
	[٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَطَوَّعَ لِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيَّهَا بِعَطِيَّةٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَاسْتَرْعَى
14.	فِي ذَلِكَ أَيَنْفَعُهُ أَمْ لاَ ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ وَأَعْطَاهَا مَالاً فِي رِضَاهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ أَمْ
19.	لاً؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَحْتَسِبَ بِهِ عَلَيْهَا مِنْ الصَّدَاقِ أَمْ لاً ؟
	[٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ غَضِبَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ وَأَعْطَاهَا شَيْئًا فِي مَرْضَاهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ
191	فِيهِ أَمْ لا ؟
	[٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ زَوِّر زَوْجَـتَهُ بِمَالٍ إِلَى أَهْلِهَا وَرَجَعَتْ بِآخَـرَ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا إِلَى
197	زَوْجِهَا فَلِمَنْ يَكُونُ هَذَا الْمَالُ ؟

[١٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِعَدَدٍ مَحْصُورٍ مِنْ الْبَـقَرِ غَيْرِ مَـوْصُوفٍ وَمَاتَ

197	وَهِيَ تُطَالِبُهُ بِعِشْرِينَ بَقَرَةً هَلْ تُعْطَى مِنْ وَسَطِ الْبَقَرِ وَإِنَاثِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٤٢] سُؤَالٌ عَمَّن أَرَادَ الانْتِقَالَ بِزَوْجَتِهِ إِلَى بَلَدِ زَعَمَ أَنَّهُ أَرْفَقُ بِهِ، وَأَبَتْ الزَّوْجَةُ
194	ذَلِكَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
198	[٤٣] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةِ ادَّعَتْ أَنَّ وَالِدَهَا لَمْ يُجَهِّزْهَا بِنَقْدِهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ جَمِيعَ مَا حَصَلَ مِنْ صَدَاقِهَا وَامْتَنَعَتْ مِنْ
198	أَخْذِهِ وَطَالَبَهَا الزُّوْجُ بِذَلِكَ مِرَارًا وَلَمْ تَرْضَ؟
	[٤٥] سُـؤَالٌ عَنْ قِنَّ مَاتَ عَنْ زَوْجَـتِهِ حُـرَّةً هَلْ تَرِثُ مِنْهُ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يُقْـضَى
190	صَدَاقُهَا مِنْ مَتْرُوكِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٤٦] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة نَشَزَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَاسْتَـمَرَّتْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا هَلْ
197	لَهَا صَدَاقٌ أَمْ لاَ ؟
191	[٤٨] سُؤَالٌ عَنْ مَدْخُولٍ بِهَا مَاتَتْ بِغَيْرِ تَجْهِيزِ وَالِدِهَا لَهَا بِدُونِ صَدَاقِ الْحَالِ ؟
	[٤٩] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ ثُمَّ عَقَدَ عَلَيْهَا هَلْ يَلْزَمُهَا أَنْ تَتَجَهَّزَ
Y • Y	بِمَا قَبِضَتْهُ فِي التَّزْوِيجِ الأَوَّلِ أَم الثَّانِي أَوْ بِمَا قَبِضَتْهُ فِيهِمَا ؟
۲۰۳	[٥٠] سُؤَالٌ عَنْ كَالرِّي الصَّدَاقِ هَلْ يَحِلُّ بِالطَّلاَقِ أَمْ لاً؟
	[٥١] سُؤَالٌ عَمَّا يَجِدُونَ فِي طُرَّةٍ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ وَيَعْزُونَهُ «لِلْمُدَوَّنَةِ» وَلَفْظُهُ وَلا
	يَجُوزُ لِلْمُرْأَةِ مَهْـرُهَا إِلاَّ بِثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَأَنْ تَحْفظَ لِسَانَهَا الخ هَلْ هَذَا الْكَلاّمُ
۲٠٣	صَحِيحٌ أَمْ لا ؟
٤ • ٢	[٥٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تُوفُقًى وَزَوْجَتُهُ تُطَالِبُهُ بِتِسْعِينَ مِثْقَالاً ذَهَبًا مِنْ صَدَاقِهَا؟
۲٠٥	[٥٣] سَأَلُ عَمَّنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِدُونِ الثَّلاَثِ؟
	[٤٥] سُؤَالٌ عَنْ بَدَوِيٌّ سَـافَرَ مِنْ أَرْضِ ولات إِلَى سند عَلَى جَـملِ زَوْجَتِهِ بِغَـيْرِ
7 • 7	إِذْنِهَا رُكُوبِهِ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لاَ؟
	[٥٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَمَكَثَتْ مَعَهُ بُرْهَةً مِنْ الزَّمَانِ وَأَعْطَاهَا عَطَايَا عَدِيدَةً

	وَتُوفَقِي وَادَّعَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا مَا زَالَتْ تُطَالِبُهُ بِبَقِيَّةٍ صَدَاقِهَا وَادَّعَى أَخُو الزَّوْجِ	
7.7	أَنَّ أَخَاهُ قَضَى لَهَا جَمِيعَهُ؟	
	٥٥] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى الإِمْهَالِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتُمَهَّلُ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطَتْ	>]
4 • 9	عَلَيْهِ لِتَغْرِبَةٍ أَوْ صِغَرٍ) ؟	
	٥] سُؤَالٌ عَنْ امْـرَأَةٍ مَكَثَتْ مُدَّةً مِنْ السِّنِينَ مَعَ زَوْجِهَـا وَطَلَّقَهَا وَطَالَبَتْـهُ بِلِبَاسِ	[]
7 • 9	أَهْلِهَا أَوْ عَبْدِهَا فِي زَمَنِنَا هَذَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟	
	٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا	/]
۲۱۰	، وَلَهُ زَوْجَةٌ قَبْلُهَا وَهِيَ غَيْرُ عَالِمَةٍ بِهَا ؟	
	٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَمْتَعَ مِنْ	\]
۲۱.	أُمَّتِهِ بِغَيْرِ الْوَطْءِ هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لاَ؟	
	٥٥] سُـؤَالٌ عَمَّنْ زَوَّجَ ابْنَتَـهُ لِرَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسَـرَّى فَأَمْـرُهَا	()
۲,۱۰	بِيَدِها؟	
	٦٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهُ لاَ يَتَزَوَّجُ عَـلَيْهَا وَلاَ يَتَسَرَّى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى]
411	ذَلِكَ هَلْ عَلَيْهِ شَيءٌ إِذَا تَزَوَّجَ أَوْ تَسَرَّى ؟	
	٦١] سُؤَالٌ عَـمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا]
711	فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهَا أَسَاءَتْ عَلَيْهِ أَشَدَّ الإِسَاءَةِ ؟	
	٦٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشُرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا	']
	بِيَدِهَا ثُمَّ طَلَّقَـهَا وَتَزَوَّجَ غَيْرَهَا ثُمَّ ارْتَجَـعَهَا فِي الْعِدَّةِ . فَهَـلْ لَهَا أَنْ تَقُومَ	
710	بِشَرْطِهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	
	٦٢] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ذَاتِ شَـرْطٍ وَتَسَرَّى عَلَيْهَا زَوْجُـهَا وَٱخْبَرَهَا وَقَبِـضَتْ طَلْقَةً	۲]
Y 1 V	وَاحِدَةً مَا الْحُكْمُ فِي شَرْطِهَا إِنْ ارْتَجَعَهَا هَلْ يَعُودُ لَهَا الشَّرْطُ أَمْ لاَ؟	
	٦٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ مُجْبَرَةً عِنْدَ وَلِيِّهـا وأَرَادَ الْعَقْدَ عَلَيْهَـا وَهُوَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ	[]

۲1 ۸	قَبْلُهَا وَقَالَ لَهُ وَلِيُّ الْمَخْطُوبَةِ : اجْعَلْ أَمْرَ زَوْجَتِكَ فُلاَنَةً فِي يَدِ فُلاَنٍ ؟
	[٦٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَتْ وَلِيَّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ فُلاَن بِكَذَا مِنْ الصَّدَاقِ وَعَلَى شَرْطِ
719	أَنْ لاَ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ؟
	[٦٦] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ إِنْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ زَنَا
۲۲۰	بِامْرَأَةٍ . هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لاَ؟
	[٦٧] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لا يَسِيءَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ
۲۲۰	إِنَّهُ ضَرَبَهَا . هَلُ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهِا ؟
	[٦٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَ رَجُلاً يَعْقِدُ لَهُ عَلَى امْرَأَةٍ فَـعَقَدَ لَهُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَاشْتَرَطَ
۲۲۰	لَهَا عَلَيْهِ شُرُوطًا لَمْ يُوكِّلْهُ عَلَيْهَا. هَلْ تَلْزَمْهُ أَمْ لاَ؟
	[٦٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا شُرُوطًا وَعَقَدَ لَهُ وَلِيُّهَا عَلَيْهَا إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ:
177	فَإِنْ فَعَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ فَعَلَ بَعْضَ الشُّرُوطِ ؟
	[٧٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَ
774	عَلَيْهَا وَلَمْ تَعْلَمْ حَتَّى طَلَّقَ الْمَرْأَةَ ، هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لاَ؟
	[٧١] سُؤَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا، وَغَابَ عَنْهَا
774	وَلَمْ تَأْخُذْ بِشَرْطِهَا عِنْدَ تَمَامِهَا لُ لَهَا الأَخْذُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	[٧٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْـتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتْـهُ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْـرُهَا بِيَدِهَا ،
774	وَغَابَ عَنْهَا وَلَكِنْ قَدِمَ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ بِشَرْطِهَا هَلْ لَهَا الأَخْذُ بِهِ أَمْ لاَ؟
	[٧٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَـرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ شُرُوطًا وَطَلَّقَهَـا دُونَ الثَّلاَثِ وَتَزَوَّجَ بِهَا
774	هَلْ تَعُودُ عَلَيْهِ الشُّرُوطُ أَمْ لاَ ؟
	[٧٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَـتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَـابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْـرُهَا بِيَدِهَا وَسَـافَرَ
377	لِمَوْضِعِ يَرْجَعُ مِنْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا وَمَنَعَهُ مَرَضٌ أَوْ غيره ؟
	[٧٥] سُؤَالٌ عَـمًّا إِذَا تَوَافَقَ الزَّوْجُ وَالْمَـرْأَةُ عَلَى النِّكَاحِ عَلَى شُرُوطٍ وَلَمْ يَعْقِدُوا

377	النِّكَاحَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَعَقَدُوهُ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ ؟
	[٧٦] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لاَ يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ
770	تَزَوَّجَ عَلَيْهَا هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لاَ؟
	[٧٧] سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِ الشَّرْطِ هَلْ لَهَا الأَخْذُ بِشَرْطِهَا وَتَطَلِّقُ نَفْسَهَا بِلاَ حَاكِمٍ أَمْ
770	<i>'</i> '?
	[٧٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ أَتَى إِلَى خَيْمَةِ
770	أَهْلِ فُلاَنٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهٍ شَرْعِيِّ فَهِيَ طَالِقٌ ؟
	[٧٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا
	بِيَدِهَا وَقَـبِلَ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمٍ إِسَـاءَتِهَا عَلَيْـهِ فَهَلْ إِنْ أَسَاءَتْ عَلَيْـهِ يَسْقُطُ
777	شرطُهَا أمْ لا ؟
	[٨٠] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَطَتْ فِي الْعَـقْدِ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ إِنْ تَسَـرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا
	بِيَدِهَا ، وَتَسَرَّى عَلَيْهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا دُونَ الثَّلاَثِ . مَا الْحُكْمُ فِي شَرْطِهَا
***	إِنْ ارْتَجَعَهَا هَلْ يَعُودُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
	[٨١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ لاَ يَـتَزَوَّجُ وَلاَ يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ
	شَــيْتًـا مِنْ ذَلِكَ فَأَمْــرُهَا بِيَدِهَا وَوَطَأَ بَـعْدَ ذَلِكَ أَمَــةً لَهُ بَيْنَ الْفَخْــذَيْنِ هَل
***	لِلزُّوْجَةِ الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	[٨٢] سُؤَالٌ عَنْ امْ رَأَةٍ شَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا فِي الْعَـقْدِ أَنَّهُ مَتَـى تَزَوَّجَ أَوْ تَسَرَّى
777	عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَتَسَرَّى عَلَيْهَا ؟
137	[٨٣] سُؤَالٌ : هَلْ يَسْقُطُ الشَّرْطُ بِالإِسَاءَةِ أَمْ لاً؟
7 2 4	مَسَائِلُ مِنْ فَصْلِ تَنَازُعِ الزُّوْجِيَيْنِ فِي النِّكَاحِ
	[١] سُؤَالٌ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَنَا مِنْكِ مُظَاهِرٌ)وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَنْتِ
724	عَلَىَّ كَظَهْر أُمِّي)؟

	[٢] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ فِي عِصْمَتِهِ ثَلاَثُ زَوْجَاتٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ خَالِيَّةٍ مِنْ الْمَوَانِعِ
	[٢] سُوْالٌ عَنْ رَجُلِ فِي عِصْمَتِهِ ثَلاَثُ زَوْجَاتِ ادَّعَى عَلَى امْرَأَة خَالِيَة مِنْ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِهَا وَأَنْكَرَتْ الْمَرْأَةُ وَلاَ بَيِّنَةَ لِلزَّوْجِ هَلْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ الشَّرْعَيَّةِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِهَا وَأَنْكَرَتْ الْمَرْأَةُ وَلاَ بَيِّنَةَ لِلزَّوْجِ هَلْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ
7 2 4	الصَّدَاقِ لإِقْرَارِهِ أَمْ لاً؟
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الْقُرْبِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وأَمَرَ الزَّوْجُ لاعْتِزَالِهَا لِشَاهِد
7 2 7	ثَانٍ زَعَمَ قُرْبَهُ)
7 2 2	[٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمَيْلِ للسَّرِيَّةِ دُونَ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاً؟
	[٤] سُوْاَلٌ عَنْ الْمَيْلِ للسَّرِيَّةِ دُونَ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ؟ [٥] سُوْاَلٌ عَنْ الْقَدْرِ الَّذِي يُعقضَى لِلزَّوْجِ بِهِ عَلَى رَوْجَتِهِ مِنْ الْجِمَاعِ إِذَا اشْتَكَى - [٥] سُوْاَلٌ عَنْ الْجِمَاعِ إِذَا اشْتَكَى
7 2 2	قِلْتُهُ ؟
7 2 0	مَبْحَثُ نَوَازِلِ الْخُلْعِ وَالطَّلاَقِ وَالتَّمْلِيكِ وَالرَّجَعَةِ
	[١] سُوَّالٌ وَجَوَابُهُ: أَمَّا بَعْدُ : فَاعْلَمْ أَنَّ الْخُلْعَ يَجُودُ فِي صُورَتَيْنِ : إِحْدَاحُمَا :
7 2 0	أَنْ يَكُونَ الضَّرَرَ مِنْ الزَّوْجَةِ فَقَطْ .
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَالَتْ لَهُ جَمَاعَةٌ إِذَا طَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يُعْطِيكَ
7 2 0	بَعِيرًا ، فَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَـهُ وَشَرَطَ إِنْ كَـانَتْ حَامِلاً فَـلاَ خُلْعَ بَيْنَهُمَـا أَيَعْمَلُ
727	بِشَرْطِهِ أَمْ لاً؟
	[٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعْ زَوْجَتِهِ بَعْدَ مُكْثِهَا عِنْدَهُ خَمْسَ سِنِينَ فِي مَنْزِلِهِ
727	وَهِيَ مُهْمَلَة ؟
Y	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَ رَجُلاً عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ فَخَالَعَتْهُ بِأَبْعِرَةٍ رَضِيَ بِهِمْ الزَّوْجُ؟
	[٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّ آخَرَ وَكَلَّهُ عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَـتِهِ وَصَدَّقَتْهُ الزَّوْجَةُ فِي
Y	ذَلِكَ دُونَ بَيِّنَةٍ وَخَالَعَتْهُ بِدُرَّاعَةٍ كَحْلاَءَ ؟
7 2 9	[٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ سَفِيهٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ بِدُونِ خُلْعِ الْمِثْلِ؟
	[٨] سُوْالٌ عَمَّنْ خَطَبَ امْ أَةً وَقَالَتْ لَهُ لاَ نَتَنَوَّحُ لَكَ حَتَّى تُطَلِّقَ زَوْحَتَكَ وَطَلَقَهَا

7 2 9	بَعْدَ أَنْ اسْتَرْعَى فِيهَا وَتَزَوَّجَ الْمَخْطُوبَةَ أَيَنْفَعُهُ اسْتِرْعَاوُهُ أَمْ لاَ؟
	[٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ خَالَعَ زَوْجَـتَهُ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهِ مِنْهَا حَـتَّى يُفْطَمَ أَيسُوعُ لِهَذَا التَّنْ وَمِ قَمْ وَاللَّهِ عَلَى إِرْضَاعِ وَلَدِهِ مِنْهَا حَـتَّى يُفْطَمَ أَيسُوعُ لِهَذَا التَّنْ وَمِ قَمْ وَ فَطَامِهِ أَهْ لا ؟
7 2 9	التَّزْوِيجِ قَبْلَ فِطَامِهِ أَمْ لاَ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة تَخَالَعَتْ مَعَ زَوْجِهَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ
40.	أَتَتْ بِبَيِّنَةٍ عَلَى أَنَّهُ تَكَرَّرَ مِنْهُ الضَّرَرُ لَهَا مِنْ شَتْمٍ؟
	[١١] سُؤَالٌ عَنْ مَرِيضٍ طُلِّقَ عَلَيْهِ لِجُنُونِ أَوْ جُذَامٍ أَوْ نُشُوزٍ أَتَرِثُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ إِذَا
۲0٠	مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[١٢] سُؤَالٌ عَنْ بَدَوِيٌّ صَحِيحٍ طَلَّقَ زَوْجَـتَهُ وَلَمْ تَعْلَمْ بِالطَّلاَقِ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ
40.	بَعَدُ انْقِضَاءِ عِدْتِهَا ؟
	[١٣] سُؤَالٌ عَنْ يَتِيمَةً صَغِيرَةً مُهْمَلَةً بَدَوِيَّةً خَالَعَتْ عَنْهَا أُمُّهَا زَوْجَهَا بِبَعْضِ مَالِهَا
101	وبعضِ مَانِ البِتِيمَةِ ا
	[١٤] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَجَاءَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَطْلُبُ الطَّلاَقَ وَطَلَّقَهَا
404	ثَلاَتًا أَتَلْزَمُهُ أَمْ لاَ ؟
	[١٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْـتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُـهُ أَنَّهُ لاَ يَتَزَوَّجُ وَلاَ يَتَسَرَّى عَلَيْـهَا فَإِنْ
408	فَعَلَ ذَلِكَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا، ثُمَّ إِنَّهُ تَسَرَّى عَلَيْهَا خِفْيَةً وَطَلَبَ مِنْهَا الْخُلْعَ؟
	[١٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَفَـاقَمَ الأَمْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبُوَيْ زَوْجَتِـهِ وَدَخَلَ بَيْنَهُمْ بَعْضُ
Y00	الطَّلَبَةِ وَخَالَعَهُمْ عَلَى بَعْضِ الصَّدَاقِ بِحَضْرَةِ الزُّوْجَةِ ؟
	[١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَهُوَ يَدَّعِي نُشُوزَهَا ثُمَّ بَعْدَ قَبْضِهِ الْعُوضَ
707	وَذِهَابِهِ بِهِ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالْخُلْعِ لَعَلَّهَا تَرْجِعُ عَنْ نُشُوزِهَا ؟
	[١٨] سُؤَالٌ : عَنْ بَدَوِيٌّ نَشَزَتْ زَوْجَتُهُ وَخَرَجَتْ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى أَهْلِهَا وَطَلَبَ مِنْهَا
	الرُّجُوعَ لِمَنْزِلِهِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ فَأَبَتْ ذَلِكَ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ طَلَبَ أَهْلُهَا مِنْهُ
Y0V	الرِّضا بِمَالٍ مُعَيَّنٍ ؟

الفقصة	فهرس رؤوس المسائل		
المصفقة	فهرس رووس بمساس	v • •	

	, 0 000 0 3t
	[١٩] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ وَكَّلَ رَجُلَيْنِ عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ وَخَـالَعَهَا أَحَـدُهُمَا دُونَ
٠,٢٢	الآخَرِ أَيْنَفَّذُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٢٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى شَرْطِ أَنَّهَا لاَ تَتَزَوَّجُ لأَحَدِ إِلاَّ بَعْدَ عَامٍ
٠,٢٢	مثلاً أيلزمها دلك أم لا ؟
	[٢١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة نَشَزَتْ وَأَيِسَ زَوْجُهَا مِنْ مُواَفَـقَتِهَا ، وَقَالَ لَهَا : أَعْطِنِي
٠,٢	شُورَتَكِ إِنْ أَحَبَبْتِ الْفُرِاقَ وَعَلَّقَ نُفُوذَ الْخُلْعِ ؟
	[٢٢] سُـؤَالٌ: عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرأَةً بِمَاشِيةِ عِنْدَهَا قَالَ لَهَا: إِنْ أَعْطَيْتَنِي مَـالِي
177	
	[٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَعَلَّقَ طَلاَقَهَا عَلَى آخِرِ مِثْقَالِ ذُرَةٍ مِمَّا
777	أَعْطَاهَا فَدَفَعَتْ لَهُ بَعْضَ مَا أَعْطَاهَا ؟
	أَعْطَاهَا فَدَفَعَتْ لَهُ بَعْضَ مَا أَعْطَاهَا ؟ [٢٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ رَوْجَتِهِ وَعَلَّقَ نُفُوذَ الْخُلْعِ عَلَى مَشيئةِ رَيْدٍ ثُمَّ قَبِضَ الْعُوضَ قَبْلَ مَشِيئةِ رَيْدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِك؟
774	الْعِوَضَ قَبْلَ مَشِيئَةِ زَيْدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
	[٢٥] سُؤَالٌ : عَنْ بَدَوِيَّةَ تَخَالُعَتْ مَعَ زَوْجَهِا ثُمَّ ادَّعَى أَهْلُهَا أَنَّهُ كَانَ يَضُرُّ بِهَا مِنْ شَتْم وَغَيْرِهِ وَأَنَّهَا خَالَعْتُهُ لِذَلِكَ ؟
478	شَتْمٍ وَغَيْرِهِ وَأَنَّهَا خَالَعَتْهُ لِذَلِكَ ؟
	[۲۷] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَـخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِـهِ وَادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ اسْتِتَارَ عَـقْلِهِ حِينَ
777	الْخُلْعِ بِالْجُنُونِ ؟
	[٢٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى جَمِيعِ مَا أَعْطَاهَا مِنْ الصَّدَاقِ وَدَفَعَتْهُ
	لَهُ وَذَهَبَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ثَـلاَثِ لَيَالٍ أَتَى بِهِ وَادَّعَى بُطْلاَنَ الْخُلْعِ
777	لِكُوْنِهِ اسْتَرْعَى قَبْلَهُ ؟
	[٢٩] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ نَشَزَتْ فِي بَلَدٍ لاَ حَاكِمَ فِيهِ يَنْتَصِفُ لِلزَّوْجِ مِنْهَا هَلْ يُتْرَكُ
YV 1	الزُّوْجُ أَمِينًا عَلَيْهَا ۚ أَوْكَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٣٠] سُوْاَلٌ : عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ لاَ يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ

فَهِيَ طَالَقٌ ، وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ؟ 277 [٣١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُـلِ اسْتَرْعَى فِي طَلاَق زَوْجَتِه بِبَـيِّتَيْنِ وَاتَّهَمَتْـهُ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَتْهُ إِسْقَاطَهُ فَامْتَنَعَ ؟ 472 [٣٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل دَفَعَ لآخَـرَ عوضًا عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ لَهُ زَوْجَتَهُ ليَتَزَوَّجَـهَا فَهَعَلَ ذَلكَ وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا هَذَا دُونَ إِذْنهَا ؟ 740 [٣٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَفَاقَمَ الأَمْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ وَطَلَبَتْهُ الْفِرَاقُ عَلَى أَنْ تُعْطِيَهُ مَا دَفَعَ لَهَا مِنْ الصَّدَاقِ فَرَضِيَ بذَلَكَ ثُمَّ دَفَعَتْ لَهُ جُلَّهُ؟ 740 [٣٤] سُوَالٌ : عَنْ رَجُل قَالَ لآخَرَ : مَاذَا نَفْعَلُ مَعَ أَهْل زَوْجَتِي فِي شَان عصْمَتِهَا ؟ فَقَالَ لَهُ : نُعْطِيكَ أَنَا رُبْعَ فَرَسِي فِي عِصْمَتِهَا ، فَامْتَنَعَتْ وَالدَّتُهُ منْ ذَلكَ وَرَدَّتُهُ؟ 244 [٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لزَوْجَتِهِ : اتْرُكِي صَدَاقَكِ الَّذِي بِذِمَّتِي نُطَلِّقُك ، فَقَالَت : نَعَمْ قَبِلْتُ هَلْ تَبِينُ منهُ بِقَوْلِهَا قَبِلْتُ أَوْ حَتَّى يُطَلِّقَهَا بَعْدَ ذَلك؟ YVA [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَبِجَسَده أَكَلَةٌ مِنْ قُرُّوح ؟ 444 [٣٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَته عَلَى إِسْقَاط مَا في ذَمَّته منْ صَدَاقهَا؟ 441 [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَالَعَ عَنْ غَيْر مُجْبَرَة منْ وَصِيٍّ غَيْر مُجْبِر بإذْنهَا أَوْ بغَيْر إذْنهَا وَهِيَ سَفِيهَةٌ هَلُ تَكُونُ مُطَالَبَةً للزَّوْجِ أَوْ الْمُخَالِع ؟ 717 [٤٠] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ أَرَادَ تَخْرِيجَ أَجْنَبِيَّة فَـقَالَتْ لَهُ : لاَ أَتَزَوَّجُ لَكَ حَتَّى تُمَلِّكُني أَمْرَ زَوْجَتكَ فَأَشْهَدَ عَدْلَيْن قَبْلَ التَّمْليك ؟ 412 [٤١] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ اسْتَرْعَـي فِي زَوجَتِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَـهَا جَـمِيعَ الطَّلاَقِ أَوْ حَرَّمَهَا أَوْ خَالَعَهَا فَهُو غَيْرُ مُلْتَزِم لذَلكَ فَهَلْ يَنْفَعُهُ اسْترْعَاؤُهُ أَمْ لاً؟ **Y A V** [٤٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ قَالَ لِزَوْجِ ابْـنَته : أُعْطيكَ عَشْرَةَ أَبَاعيــرَ وَفَارِقْ ابْنتي ، فَقَبِلَ الزُّوْجُ بَعْدَ تَعْيينِه أَسْنَانَ الْعَشَرَة فَهَلْ يَلْزَمُ الزَّوْجُ الطَّلاَقُ ؟ YAA

الفقهية	المسائل	س رؤوس	فهر ،		/ • 1	,
			70	•	/ ~ 1	i

[٤٣] سُوَّالٌ : عَنْ طُرَّةٍ وَقَفْتُ عَلَيْهَا وَنَصُّهَا : لاَ يَجُوزُ الْخُلْعُ بِأَكْثَرَ مِمَّا دَفَعَ مِنْ
الصَّدَاقِ ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟
[٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ حَامِلٍ تَخَالَعَتْ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى أَنَّهَا تُنْفِقُ عَلَى حَمْلِهَا ثُمَّ
تَزُوَّجَهَا وَأَبَانَهَا أَيْضًا قَبْلَ وَضْعِهَا ؟
[٥٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ مَرَّتَيْنِ وَيَتَنَدَّمُ قَبْلَ قَبْضِهِ الْعِوضَ وَيَعْقِدُ
عَلَيْهَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، ثُمَّ تَخَالَعَ مَعَهَا ثَالِثَةً وَنَدَمَ أَيْضًا أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَتَزَوَّجَهَا قَبْلَ زَوْجٍ أَمْ لاَ ؟
[٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّ نْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ أَعْطَيْ بِنِي كَذَا نُطَلِّقُكِ، فَقَالَتْ لَهُ أَعْطَ يْتُهُ
لَكَ ، فَقَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَى حَرَامٌ مَثَلاً؟
[٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِّ الزَّوْجَةِ وَتَغَيَّرِهَا هَلْ هُوَ تُقْيَةٌ أَمْ لاَ؟
[٤٨] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَتُهُ زَوْجَتُهُ مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ مِنْ الصَّدَاقِ وَقَـالَ لَهَا صِبْتُ
رَّاسَكِ وَادَّعَى أَنَّ نِيَّتَهُ عَدَمِ الطَّلاَقِ بِذَلِكَ ؟
[٤٩] سُؤَالٌ : عَنْ الطَّلاَقِ هَلْ هُو كَالْوَقْفِ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ الاشْتِهَارَاتُ الْعُرْفِيَّةُ
مِنْ غَيْرِ الْتِفَاتِ إِلَى مَا فِي النَّصِّ ؟
[٥٠] سُؤَالٌ : عَنْ الْخُلْعِ بِالسُّلُطَاتِ وَالْفِدْيَاتِ وَالدُّعَاءِ هَلْ يَلْزَمُ أَمْ لاَ ؟
[٥١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ قَالَتْ لِزَوْجِهَا حِينَ طَلَبَ مِنْهَا التَّمْكِينَ: إِنْ مَكَّنْتُكَ وَإِنْ
طَلَبْتَهُ لَكَ بَعْدَ التَّمْكِينِ فَالْتَزَمْهُ لِي بِحَلِفٍ أَوْ غَيْرِهِ
[٥٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ رَوْجَتَهُ وَعَلَّقَ الطَّلاَقَ عَلَى أَخْذِ جَمِيعِهِ وَقَبْضِ بَعْضَهُ مَا
الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
[٥٣] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَـهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ ادَّعَتْ شَيْئًـا مِمَّا أَعْطَتْهُ رَجَعَتْ
لِعِصْمَتِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
[٥٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى قَبُولٍ قَرِيبٍ مِنْهَا أَوْ أَجْنَبِيٌّ، مَا الْحُكْمُ فِي

191	ذَلِكَ ؟
	[٥٥] سُؤَالٌ : عَمَّـنُ خَالَعَ زَوْجَتَهُ بِنَفَـقَةِ رَضَاعِ وَلَدِهَا مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَـا أَيْضًا هَلْ
799	تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ ؟
۳	مَبْحَثُ نَوَازِلِ الطَّلاقِ
	[١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ حَلَفَ لِظَالِم بِالطَّلاَقِ عَلَى أَنَّ قَدْرَ مَالِهِ كَـذَا لِتَقِلَّ عَلَيْهِ غَرَامَتُهُ
۳	لَهُ ، وَمَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ ، أَيَحْنَثُ أَمْ لاَ ؟
	[٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ لِزَوْجَتِهِ بِالطَّلاَقِ عَلَى عَدَمٍ فِعْلِهَا كَذَا ، وَفَعَلَتْهُ قَاصِدَةً
۳	لِحِنْثِهِ هَلْ يَحْنَثُ أَمْ لاً؟
	[٣] سُؤَالٌ: عَـمَّنْ حَرَّمَ أَجْنَبِيَّةً بِأَنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ عَلَىَّ حَرَامٌ. مَا الْحُكُمُ فِي
۳	ذَلِكَ؟
	[٤] سُـؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَـتَهُ بِلَفْظِ أَنْتِ مَـخْلِيَّـةٌ بِكَلاَمِ الْعَوَامِّ وَكَـرَّرَهَا ثَلاَثًا
۳٠١	وَادَّعَى أَنَّ نِيَّتُهُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّالِئَةِ التَّأْكِيدُ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟
	[٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ قَالَ لَهَا : أَنْتِ امخلر امجلي بِكَلاَمِ الْعَامَّةِ
۳۰۱	اتَحْرُمُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ وَلاَ تَحِلُّ لَهُ إِلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ أَوْ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ لِشِدَّةِ غَضَبِهِ؟
	[7] سُؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يُعْلِمْهَا بِطَلاَقِهَا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ طَلَّقَهَا ظَاهِرَةً
4.4	نَوَى بِهَا الْبَاطِنَةَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ: عَمَّنْ حَلَفَ بِشَيءٍ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلاَقِ الَّتِي يَنْوِي فِيهَا قَبْلَ الدُّخُولِ
٣٠٣	فَقَطْ وَلَمْ يَحْنَثْ فِيهَا إِلاَّ بَعْدَ الدُّخُولِ أَيَنْوِي أَمْ لاً؟
	[٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللَّأْزِمَةِ وَلَمْ تَكُنْ فِي عِصْمَتِهِ امْرَأَةٌ حِينَ الْيَمِينِ
٣٠٣	وَحَنَثَ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَلْزَمُهُ حِنْتُهُ فِيهَا أَمْ لاَ؟
4.8	[9] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لأَبِي زَوْجَتِهِ زَوِّجْهَا لِمَنْ أَحْبَبْتَ أَيْلْزَمْهُ طَلاَقٌ أَمْ لاَ ؟
	١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَة في طَلاَق زَوْجَته فَاقْتَاهُ بِلُزُوم الطَّلاَق

الفقمية	السائا	ې رؤوس		
العجيد	, pumi,	+, رووس	حهرس	

وَالْتَزَمَ هُوَ ذَلِكَ مُعْتَقِدًا صِحَّةَ الْفَــْتُوى ثُمَّ ظَهَرَ الْخَطَأُ فِيهَا أَيَلْزَمُهُ الطَّلاَقُ أَمْ 4.5 [١١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة ادَّعَتْ حَلْفَ زَوْجُهَا بِالأَيْمَانِ اللَّازَمَة وَالْحَرَامِ مَعًا عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ حَاملٌ منْ زِنَاهُ بِهَا ؟ 4.0 [١٢] سُؤَالٌ: عَنْ امْرَأَة ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا يُوجِبُ فَسْخَ نكَاحِهَا وَأَنْكُرَ الزُّوْجُ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ في هَذَا ؟ W . V [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْم فيمَنْ قَالَ غَدًا أُطَلِّقُ رَوْجَتى؟ 4.4 [١٤] سُؤَالٌ : عَــمَّنْ قَالَ لزَوْجَــته : أَنْت طَــالقٌ ثَلاَثًا أَنْت طَالقٌ ثَلاَثًا إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ هَلْ يَلْزَمُهُ الثَّلاَثُ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلُ الدَّارَ ؟ 4.9 [١٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بالطَّلاَق أَنَّ زَوْجَتَهُ أَحْسَنُ مِنْ الْقَمَرِ هَلْ يَحْنَثُ وَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ أَمْ لا ؟ 4.9 [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَجْهِ الْمُوجِبِ لِلطَّلاَقِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (أَوْ إِنْ لَمْ يكُنْ هَذَا الْحَجْرَ حجْرًا)؟ 41. [١٧] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ قَالَ : كُلُّ امْـرَأَة أَتَزَوَّجُهَـا قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَ فُلاَنَةً فَـهيَ طَالقٌ أَيَلْزَمُهُ الطَّلاَقُ فيمَنْ تَزَوَّجَ قَبْلَ تَزْويج فُلاَنَة أَمْ لا ؟ 41. [١٨] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَّة أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ أَخِيهِ هَلْ يَحْنَثُ أم لا؟ 41. [١٨] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَـتُهُ بِحَـضْرَته وَهُوَ سَـاكتٌ ، هَلْ يكُونُ ذَلِكَ طَلاقًا لَهَا أَمْ لا ؟ 41. [١٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ارْتَدَّتْ _ وَالْعَيَاذُ بِاللَّه _ قَصْدُهَا فَسْخُ نِكَاحِهَا أَيُفْسَخُ فِي ذَلِكَ

[٢٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ارْتَدَّتْ فِي حَالِ غَضَبِهَا عَلَى زَوْجِهَا أَتُعْذَرُ بِذَلِكَ وَلاَ يُفْسَخُ

أمْ لا ؟

۳۱۳	نِكَاحُهَا أَوْ لاَ تُعْذَرُ وَتَبِينُ مِنْ زَوْجِهَا ؟
۳۱۳	[٢١] سُؤَالٌ : عَنْ مُرْتَدٌّ تَزَوَّجَ قَبْلَ التَّوْبَةِ مَا حُكْمُ نِكَاحِهِ ؟
317	[٢٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلاَقِ دَافِعًا عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ أَيَحْنَثُ أَمْ لاَ؟
317	[٢٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : لاَ حَاجَةَ لَهُ بِزَوْجَتِهِ أَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟
	[٢٤] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ حَلَفَ بِالْحَـرَامِ وَلَمْ يَنْوِ الثَّلاَثَ وَحَنَثَ وَاطُّلَعَ عَلَى مَـا فِي
	الْحَرَامِ مِنْ الأَقْوَالِ وَاتَّفَقَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى تَـقْلِيدِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ
415	بَائِنَةٌ وَتَزَوَّجَ بِهَا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
	[٢٥] سُـؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلاَقِ عَلَى أَنَّـهُ يَضْرِبُ زَوْجَـتَهُ حَـتَّى يَشْتَـفِي مِنْ
٣١٥	ضَرْبِهَا فَضَرَبَهَا حَتَّى اسْتَشْفَى عِنْدَ نَفْسِهِ أَيَبَرُّ بِذَلِكَ أَمْ لاَ
	[٢٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَخَاصَمَ مَعَ رَجُلٍ وَحَلَفَ بِالطَّلاَقِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْصِفْهُ
410	مِنْهُ ثُمَّ مَرِضَ الرَّجُلُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ وَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ الطَّلَاقَ أَمْ لاَ؟
	[٢٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلاَّتًا وَقَالَ لَهَا كُلَّمَا حَلَلْتِ حُرِّمْتِ، هَلْ تَحِلُّ لَهُ
٣١٥	بَعْدَ زَوْجٍ أَمْ لاَ؟
	[٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ خُصُومَـةٌ فَحَلَفَ بِالطَّلاَقِ أَنَّهُ لاَ يُفَارِقُهُ حَتَّى
417	- ۱۰ و - ۱۰ و و ر بره روو ت روبه ر
	[٢٩] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ تَزَوَّجَ مِنْ قَبِيلَةٍ وَفَـارَقَ جَمِيعَـهُنَّ وَحَرَّمَ نِسَاءَ تِلْكَ الْقَـبِيلَةِ
٣١٦	سي المراق
	[٣٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّهُ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ وَأَنَّهُ حَنِثَ بِهَا
۳۱۸	وَشَهِدَ عَلَيْهِ آخَرُ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْحَرَامِ وَأَنَّهُ حَنِثَ بِهَا ؟
	[٣١] سُؤَالٌ : عَنْ أَمَةٍ أَعْتَفَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ تَسَرِّيهِ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ
۳۱۸	وَطَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ أَتَحْرُمُ عَلَيْهِ وَلاَ تَحِلُّ لَهُ إِلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ أَمْ لاَ؟
	[٣٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَقَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ مُشَاجَـرَةٍ وَحَلَفَ عَلَى أَنَّهُ يَخْنُقُهُ فَقَامَ

44.

472

لَهُ يُرِيدُ أَنْ يَخْنُقُهُ فَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ خَنْقِهِ ؟

[٣٣] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي جَمَاعَةً مِنَ الرِّجَـالِ وَالنِّسَاءِ وَتَذَاكَرَتِ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمَا أَمْرَ رَحِيلِ النِّسَاءِ لأَزْوَاجِهِنَّ ؟

[٣٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ طَلَبَتْ مِنْهُ زَوْجَتُهُ الطَّلاَقَ فَـقَالَ لَهَا : وَاحِـدَةٌ تَقَدَّمَتْ وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ وَاثْنَتَانِ لَحِـقَاكِ وَلَكنْ سَكَتَ قَبْل قَوْلِهِ : لَحِـقَاكِ مَا الْحُكْمُ فَى ذَلِكَ ؟

[٣٥] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ قَالَ لأَجْنَبِيَّةِ: إِنْ تَزَوَّجَتُ قَبْلَ أَنْ تَتَـزَوَّحِي فَهِيَ طَالِقٌ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمْ لاَ؟

[٣٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَـتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَنْطِقْ بِالقَافِ أَيَلْزَمُ الطَّلاَقُ أَمْ لاَ ؟

[٣٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ لَـهُ زَوْجَاتٌ وَسَأَلَهُ آخَـرٌ أَيَّتُهُنَّ فِي الْعِـصْمَةِ؟ قَالَ لَهُ : فُلاَنَةٌ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ كَاذَبٌ ؟

[٣٨] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَـتَهُ لِظَنَّهِ فَسَادَ النِّكَاحِ ، ثُمَّ ظَهَـرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صحَتَّهُ أَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ الطَّلاَقُ أَمْ لا ؟ صحَتَّهُ أَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ الطَّلاَقُ أَمْ لا ؟

[٣٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَـالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ امخلى هَلْ تَحْـرُمُ عَلَيْهِ وَلاَ تَحِلُّ لَهُ إِلاَّ بَعْدَ زَوْجِ كَقَوْلِهِ لَهَا : حَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ ؟

[٤٠] سُوْالٌ: عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: إِنْ أَسْقَطْتِ عَنِّي الْحَالَ وَالْمُؤَجَّلَ مِنْ الصَّدَاقِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى أَسْقَطَتْ عَنْهُ، وَقَالَ لَهَا: أَنْتِ خَلِيَّةٌ وَكَرَّرَهَا ثَلاَثًا ، فَهَلْ قَـوْلُهُ ذَلِكَ صَادَفَ مَحِلاً يَقَعُ فِيهِ فَيَلْزَمُهُ أَمْ لاَ؟ وَإِنْ قُلْتُمْ بِأَنَّهُ صَادَفَ مَحِلاً يَقَعُ فِيهِ فَيَلْزَمُهُ أَمْ لاَ؟ وَإِنْ قُلْتُمْ بِأَنَّهُ صَادَفَ مَحِلاً يَقَعُ فِيهِ وَادَّعَى التَّـوْكِيدَ أَيْصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَيَنْفَعُهُ أَمْ

[٤١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالأَيْمَانِ اللاَّزِمَةِ أَنَّ فُلاَنَةً حُبِسَتْ عَلَيْهِ كَذَا

وَقَالَتْ هِي : إِنَّهَا وَهَبَتْهُ لَهُ وَلاَ نَيَّةَ لاَّحَدهمَا هَلْ يَحْنَثُ وَيَلْزَمُهُ الطَّلاَقُ أَمْ 47 8 [٤٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَحْرِمُ عَلَيْه؟ 440 [٤٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ أَتَنْهُ زَوْجِتُهُ تَطْلُبُ الطَّلاَقَ ، فَقَالَ لَهَا : قَضَيْتُ حَاجَتَك أَوْ مَا طَلَبْته أَعْطَيْتُهُ لَك مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ 440 [٤٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ طُلِّقَتْ زَوْجَتُهُ أَوْ بِيعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ بَحَـضْرَتِهِ وَسَكَتَ ، هَلْ تَبِينُ منهُ أَمْ لاً؟ 447 [٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ جَدَّدَ عَقْدًا عَلَى زَوْجَته ظَانا أَنَّهُ أَوْقَعَ مَا يُطَلِّقُهَا فَظَهَر خِلاَفُ ذَلكَ هَلْ يُسمَّى ذَلكَ طَلاَقًا أَمْ لا ؟ 447 [٤٦] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ عَلَقَّ طَلاَقَ رَوْجَتِهِ عَلَى غَيْبَتِهِ عَنْهَا سَنَة وَغَابَ عَنْهَا مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ 444 [٤٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنَبِيَّةً حِينَ قِيلَ لَهُ تَزَوَّجْ بِهَا أَيْلَزَمُهُ التَّحريمُ أَمْ لا ؟ 447 [٤٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنَبِيَّةً لأُمِّ زَوْجَتِهِ بِحَضْرَةِ الشُّهُـودِ ، فَقَالَ: هِي حَرَامٌ عَلَنْهُ ؟ 449 [٤٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ شَرَطَ لزَوْجَته أَنَّهُ لاَ يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بيدها وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَسَكَتَ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَيْضًا عَلَيْهَا هَلْ لَهَا الْقَيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لاَ؟ ٣٣٢ [٥٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ شَكَّ في ردَّة زَوْجَته فَارْتَجَعَهَا مُقَلِّدًا لقَوْل الْقَائل برَجْعَتها ، أَوْ عَقَدَ لَهَا صَدَاقًا فِي عَقْد ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ ذَلكَ عَدَمُ ردَّتها هَلْ يُعَدُّ ذَلكَ طَلاَقًا أَوْ لاَ ؟ وَهَلْ يَلْزَمُ ذِلكَ الصَّداقُ أَمْ لاَ ؟ 444 [٥١] سُوْاَلٌ : عَنْ رَجُلِ غَضِبَ عَلَى زَوْجَتِهِ غَضبًا شَدِيدًا حَتَّى زَالَ عَقْلُهُ عَلَى قَوْله ؟ 44 8

[٥٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ اتَّهَمْتُهُ زَوْجَتُهُ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَقَالَ لَهَا هِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَهِيَ

أَيْضًا حَرَامٌ عَلَيْه بَعْدَ أَنْ تَحلَّ لَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَتَزَوَّجَ بِالْمَحْلُوف عَنْهَا ، فَهَلْ تَحْرُمُ عَلَيْه الْمَحْلُوفُ عَنْهَا أَمْ لاً؟ . 244 · [٥٣] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ قَالَ كُلُّ امْـرأَة أَتَزَوَّجُهَـا منَ الْقَبِـلَة الفُلاَنيَّة فَـهي طَالقٌ ، وَسَبَبُ يَمينه خَليـقَةٌ في نسَاء تِلْكَ الْقَبِيلَةِ الْمَذْكُـورَةِ إِذَا زَالَتْ تِلْكَ الخَلِيقَةُ منْهُنَّ أَتَحْلُّ الْيَمِينُ أَمْ لاَ؟ 449 [٥٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْر رَاضِ عَنْهَا ، فَهْلِ الأَفْضَلُ لَهُ تَطْلِيقُهَا أَوْ يَصْبِر عَلَيْهَا ؟ 45. [٥٥] سُؤَالٌ : عَنْ صحَّة الْفَرْع الَّذِي ذُكُرَ (ح) فِي طَلاَقِ زَوْجَةِ الغَائِبِ ؟ 45. [٥٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل حَلَفَ بجَميع الأَيْمَان وَالْحَرَام عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ فُلاَّنًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَزَمَ عَلَى عَدَم ضَرْبه ، وَلَهُ زَوْجَةٌ وَأُولاَدٌ صِغَارٌ يَضُرُّ بِهِ فرَاقُهَا لذَلكَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَقْليدُ قَوْلِ الْقَائِلِ بَأَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْه في ذَلكَ أَمْ 451 [٥٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَتْ لَهُ رَوْجَتُهُ : قُلْ عَلَيْكَ بِالْحَرَامِ مِنْ فُلاَنَةٍ، أَوْ قُلْ : فُلاَنَةٌ كُلُّمَا حَلَّتْ حَرُّمَتْ ؟ 425 [٥٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَته : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى مَطَرِ يَوْمِ الْبَعْثِ ، هَلْ يَلْزَمُهُ فِي هَذَا طَلْقَةٌ وَاحدَةٌ أَوْ أَكْثَر ؟ 457 [٥٩] سُوْالٌ عَنْ رَجُل طَلَبَ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنْ تَحْلَفَ لَهُ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى عَدَم مُخَالَطَتهَا للأَجَانبِ فَحَلَفَتْ لَهُ فيه أَنَّهَا خَالَطَتْهُمْ في بَيْته 454 [٦٠] سُؤَالٌ عَنْ طَلاَقِ الْمَـرِيضِ الشَّارِيفِ عَلَى الْمَـوْتِ وَتَحْرِيمِهِ هَلْ هُوَ لأَزِمٌ أَمْ 451 [٦١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ اتَّهَمَ زَوْجَـتَهُ بِأَجْنَبِيٌّ وَدَخَلَتْهُ غَـيْرُهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْـه الْحَالُ منْ

ذَلكَ حَتَّى قَالَ لَهَا: طَلَّقْتُكِ مَائَةَ طَلْقَةٍ ؟

	[٦٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَتَيْنِ رَجْعِيَتَيْنِ وَهُوَ يُرْجِعُهَا بَعْدَ كُلِّ وَاحِدَةً
۲0۱	مِنْهُمَا ثُمَّ طَلَقَهَا ثَالِئَةً رَجْعِيَّةً أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا؟
	[٦٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ كُلَّـمَا دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ، هَلْ تَخْتَصُّ يَمِينُهُ
۲0۱	بِالْعِصْمَةِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ ؟
401	[٦٤] سُؤَالٌ عَنْ تَجْدِيدِ الْعَقْدِ عَلَى الزَّوْجَةِ هَلْ هُوَ طَلاَقٌ أَمْ لاً؟
٣٥٣	[٦٥] سُؤَالٌ عَنْ طَلاَقِ الْغَضَبِ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلاً بِعَدَمِ لُزُومِهِ ؟
	[٦٦] سُـؤَالٌ عَمَّنْ قَـالَ لِزَوْجَتِـهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَـهَلْ تُطَلَّقُ بِمُجَـرَّدِ
405	الدُّخُولِ أَوْ تَحْتَاجُ إِلَى حَاكِمٍ ؟
401	مُسَائِلُ التَّمْلِيكِ
	[١] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَيَّرَ زَوْجَتَهُ أَوْ مَلَّكَهَا أَمْرَهَا ثُمَّ بَدَا لَهُ الرَّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ هَلْ يَلْزَمُهُ
707	ذَلِكَ أَمْ لا ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِ الشَّرْطِ فِي الْعَقْـدِ إِنْ أَوْقَعَتْ أَكْثَـرَ مِنْ طَلْقَةٍ وَاحِـدَةٍ أَيَجُوزُ
401	لِلزُّوْجِ مُنَاكَرَتُهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْوَاحِدَةِ أَمْ لاً؟
401	٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَلَهَا الْخْيَارُ أَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	[٤] سُؤَالٌ عَـمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ غِبْتُ عَنْكِ كَذَا فَأَمْرُكِ بِيَدِكِ ، وَغَـابَ عَنْهَا
70 V	تِلْكَ الْمُدَّةِ ؟
	[0] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَّةً فَأَمْرُهَا
70 V	بِيَدِهَا ، وَغَابَهَا ؟
	[٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَـالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، وَالْحَالُ أَنَّ زَيْدًا مُـسَافِرٌ
	هَلْ يَجُوزُ لَـهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَـثَلاً وَيُلاَمِسَهَـا قَبْلَ قُدُومٍ زَيْدٍ الْمُعلَّقِ عَلَى
70 A	مَشيتَته أَمْ لاَ؟

٣٦٠	مَبْحَثُ مَسَائِلِ الرَّجْعَةِ
٣٦٠	[١] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَقَدَ عَلَى رَجْعِيَّةٍ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ رَجْعَةً لَهَا أَمْ لاَ؟
	٢] سُؤَالٌ عَـمَّنْ شَكَّ فِي لُزُومِ الطَّلاَقِ لَهُ وَارْتَجَعَ زَوْجَتَهُ لأَجْـلِ شَكِّهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ
٣٦٠	بَعْدَ ذَلِكَ لُزُومُ الطَّلاَقِ أَتُفِيدُهُ تِلكَ الرَّجْعَةِ أَمْ لاَ ؟
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ حَـضَرِيٌّ طَلَّقَ زَوْجَتَـهُ طَلاَقًا رَجْعِـيًا وَخَرَجَتْ إِلَى أَهْلِهَـا بِالْبَادِيَةِ
471	وارْتَجَعَهَا زَوْجُهَا ؟
	[٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً مُطِيقَةً وَمَكَثَ مَـعَهَا شُهُورًا وَأَقَرَّ أَنَّهُ كَانَ يَطَأُهَا بَيْنَ
777	الفَخِذَيْنِ والأَشْفَارِ مَعَ الإِنْزَالِ وَطَلَّقَهَا ثُمَّ ارْتَجَعَهَا ؟
470	نَوَازِلُ الْعِدَّةِ وَالاسْتِبْرَاءِ
470	[١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ امْرَأَةٍ مَاتَ زَوْجُهَا وَارْتَابَتْ فِي الْحَمْلِ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ مُطَلَّقَةٍ حَـامِلٍ أَلْقَتْ وِعَاءَ الْحَمْلِ بِالنَّهَارِ وَلَمْ يَرَ الْوَلَدُ فِيهِ ثُمَّ بَعْدَ
٣٦٦	حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ تَزَوَّجَتْ ؟
٣٦٦	[٣] سُؤَالٌ عَنْ مُدَّةِ الرِّيبَةِ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْعِدَّةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْعِدَّةِ أَمْ لاَ؟
	[٤] سُوَّالٌ عَنِ امْرَأَة مَوْصُوفَة بِالسَّفَهِ وَقِلَّةِ الدِّينِ مِنَ الْكَذِبِ وَاللَّعِبِ مَعَ الأَجَانِب
417	وَطُلَّقَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَنْ مُعْتَدَّةً وَطِئَهَا أَجْنَبِيٌّ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا
٣٧٠	الاسْتِبْرَاءُ وَلاَ تَحِلُّ لِلزَّوْجِ حَتَى يَتِمَّ الاسْتِبْرَاءُ أَمْ لاَ؟
	[٦] سُؤَالٌ عَنْ نَائِمَةً وَطِئْهَا أَجْ نَبِيٌّ بَيْنَ الْفَخِذَيْنِ وَانْتَبَهَتْ وَتَيَـقَنَتْ أَنَّ الْمَاءَ لَمْ
	يَصِلْ إِلَى دَاخِلِ فَرْجِـهَا وَهِيَ بَيِّنَةُ الْحَمْلِ مِنْ زَوْجِـهَا وَحَمْلُهَا فَـاسِدٌ مُنْذُ
۲۷۱	شَهْرَيْنِ أَيَجِبُ عَلَيْهَا الاسْتِبْرَاءُ أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : إِنَّ الرَّجُلَ يَجُـوزُ لَهُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ مَـمْلُوكَةٌ
٣٧٣	مُتَزَوَّجَةٌ لِعَبْدِهِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ وَيَطَأَهَا وَأَنَا عِنْدِي لاَ يَجُوزُ ؟

	[٨] سُؤَالٌ عَنْ مَسْأَلَةً وَقَفْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا وَطِئَ أَمَـتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ
**	غَيْرِهِ فَوَضَعَتْ وَلَدًا هَلْ يَصِيرُ الْحَمْلُ وَلَدًا لَهُ ؟
	[٩] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةِ أَقَـرَّتْ لِزَوْجِهَا بِوَطَءِ أَجْنَبِيٍّ لَهَا بَيْنَ الْفَـخِذَيْنِ وَحَلَفَتْ عَلَى
۳۷۳	نَفَيِ الدَّخُولِ فَهُلُ تَصَدَقَ أَمْ لَا ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ أَمَةٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْغَالِبِ فِي عَبِيدِهِ الزُّنَا هَلْ يَجُوزُ لِسَيِّدِهَا
47 8	أَنْ يُزَوِّجَهَا لأَحَدٍ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِّكَ أَمْ لاً؟
440	[١١] سُؤَالٌ عَنْ تَوْأَمَيْنِ هَلْ نُطْفَتُهُمَا وَاحِدَةٌ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ نُطْفَةٌ غَيْر نُطْفَةِ الآخرِ ؟
	[١٢] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْسِنَ قَوْلِ بَعْضِ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَـوْلِهِ: (وَلاَ نَفَقَةَ
440	بِدَعْوَاهَا بَلْ بِظُهُورِ الْحَمْلِ وَحَرَكُتِهِ ﴾ ؟
۳۷۸	مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالأَسِيرِ وَالْمَفْقُودِ
۳۷۸	[١] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَةِ الأَسِيرِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ النَّفَقَةِ أَمْ لاَ؟
۴۷۸	[٢] سُؤَالٌ عَنْ زَوْجَةِ الأَسِيرِ هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرِ تَرْكِ الْوَطْءِ أَمْ لاَ؟
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ سَـافَرَ إِلَى السُّودَانِ وَلاَ يُعْرَفُ الْمَـحِلُّ الَّذِي هُوَ بِهِ وَاشْتَكَتْ.
۴۷۸	زَوْجَتُهُ ضَرَرَ الْوَطْءِ لِطُولِ غَيبَتِهِ أَتُطَلَّقُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ؟
٣٨٠	[٤] سُؤَالٌ عَنْ مُدَّةً وَقُفِ زَوْجَةِ الأَسيرِ وَمَالِهِ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَنْ أَسِيسٍ عِنْدَ أَهْلِ سيك مُنْذُ أَرْبَعِ سِنِينَ وَكَثُرتُ أَقَـاوِيلُ النَّاسِ فِيهِ ،
	فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِحَيَاتِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِمَوْتِهِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقُ فِيهِ شَيءٌ ، وَلَهُ
۳۸۱	أُخْتُ لَأَبٍ وَعَصِبتَهِ ؟
۳۸۳	نَوَازِلُ النَّفَقَاتِ وَالْحَضَانَةِ
	[١] سُؤَالٌ عَنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ مِنْ كَوْنِ الزَّوْجِ لاَ كِسْوَةَ عَلَيْهِ لِزَوْجَتِهِ حَتَّى تَرْحَلَ
" ለ"	إِلَيْهِ أَوْ تُتِمَّ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ دُخُولِهِ بِهَا ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ حَـامِلِ اشْتَـهَتْ دراعَةٍ كَـحْلاَء وَاشْـتَرَاهَا زَوْجُـهَا يِثَـلاَثِ بَقَراتٍ
	•

۳۸۳	وَأَعْطَاهَا لَهَا وَدَفَعَتْ لَهُ بَقَرَتَيْنِ فِي مُكَافَأَتِهَا ؟
"ለጓ	وَاعْطَاهَا لَهُا وَدَفَعَتَ لَهُ بَقُرْنِينَ فِي مُكَافِيهُا ! سُؤَالٌ عَنْ حَامِلِ نَاشِزِ أَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا أَمْ لاَ ؟
"AV	سُوَّالٌ عَنْ قَدْرِ نَفَقَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنِ ؟ سُؤَّالٌ عَنْ قَدْرِ نَفَقَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنِ ؟
*AV	سُؤَالٌ عَنْ مُعْسِرِ قَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَمْ لاَ ؟ سُؤَالٌ عَنْ مُعْسِرِ قَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَمْ لاَ ؟
,,,	سُوَالٌ عَنْ بَائِنِ ٱدَّعَتُ الرَّاقِدَ فِي بَطْنِهَا مُنْذُ سَنَتَيْنِ وَهِي كَبِيرَةُ السِّنِّ تَارَةً تَظْهَرُ
~ ^V	
// 4	عَلَيْهَا عَلاَمةُ الْحَمْلِ وَتَارَةً بِنَفْشِ كَأَنَّهُ لَمْ يكُنْ ؟
	سُؤَالٌ عَنْ مُعْسِرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَالِمَةً بِعُسْرِهِ وَنَشَزَتْ بَعْدَ حَمْلِهَا مِنْهُ هَلْ تَجِبُ
٠٨٩	لَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ؟
4	سُؤَالٌ عَنِ الأَشْيَاءِ الَّتِي تَسْقُطْ بِهَا نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ ؟
	سُؤَالٌ عَسَنْ بَدَوِيَّةً شَرِّيفَةِ الْقَدْرِ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ زَوْجِهَا لِزِيَارَةِ أَهْلِهَا فَلَمَّا
٠٩٠	وَصَلَتْهُمْ بَلَغَ الزُّوْجَ أَنَّهَا اشْتَغَلَتْ بِمُجَالَسَةِ الأَجَانِبِ فَغَضِبَ لِذَلِكَ ؟
] سُؤَالٌ عَنْ بَدَوِيَّةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا ثَلاَثَ سِنِينَ قَبْلَ رَحِيلِهَا إِلَيْهِ وَأَنْفَقَ أَهْلُهَا
444	عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ ؟
	ا سُوَّالٌ عَمَّنْ أَقَرَّ بِالْيُسْرِ وَامْتَنَع مِنَ الإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَتُطَلَّقُ عَلَيْهِ بِلاَ تَلَوَّمٍ
۳۹۳	
*1	أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
] سُوْالٌ عَنِ امْرَأَة قَامَتْ بِالطَّلاَقِ لِعَدَمِ النَّفَقَةِ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا فَتَطَوَّعَ بِهَا
94	مُتَطَوِّعٌ أَتُطَلَّقُ أَمْ لاَ ؟
] سُؤَالٌ عَمَّا يُعْزُوهُ «لِمُفِيدِ الْحُكَّامِ» وَهُوَ أَنَّ الْبَدَوِيَّةِ لاَ تُطَلَّقُ بِعُسْرِ النَّفَقَةِ إِذَا
4 5	كَانَ الصَّدَاقُ مَوْجُودًا بِيَدِهَا أَصَحِيحٌ أَمْ لاَ؟
] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا وَأَرَادَتِ الرَّجُوعَ إِلَى بَلَدِهَا إِلَى مَنْ
۹٤	تَكُونُ مُؤْنَةُ حَمْلُهَا إِلَى بَلَدَهَا ؟
	َ اللَّهِ اللَّهِ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ تَعْلَمْ بِطَلاَقِهَـا إِلاَّ بَعْدَ مُدَّةٍ هَلْ نَفَقَتُهَا فِي تِلْكَ

 الله عَنْ بَدوِي قَال: إِنّه لا يُنْفَق عَلَى رَوْجَتِه مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا لَجِرْى الله عَنْ أَمُّ وَلَلَد عَابَ عَنْهَا سَيَّدُهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ أَيْنَجَزُ عِنْهُمَا أَمْ الله عَنْ أَمَّ وَلَله عَابَ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تُنْفِقُ مِنْ فَقَيْرٍ مَا الْحُكُمُ مِن فَقَيْرٍ مَا الْحُكُمُ مَلَيْنَ وَاللّهَ مَا الْحُكُمُ مَلْ الطَّلْبَةِ أَنَّ نَفَقَتُهَا عَلَى أَبِيهِا لاَنَّهَا تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكُمُ مَلَى الله عَنْ أَمَة مُتَزَوَّجَة بَاعَهَا سَيْدُهَا لِرَجُل بَعِيدِ الْمَسَافَة هَلَ تُطَلِّقُ بِضَرَدٍ الله عَنْ أَمَة مُتَزَوَّجَة بَاعَهَا سَيْدُهَا لِرَجُل بَعِيدِ الْمَسَافَة هَلَ تُطَلِّقُ بِضَرَدٍ لاَكُمْ الله عَنْ أَمَة مُتَزَوِّجَة بَاعَهَا سَيْدُهَا لِرَجُل بَعِيدِ الْمَسَافَة هَلُ تُطَلِّقُ بِضَرَدٍ لاَكُمْ بَعْ وَالْفَقْتُ عَلَى نَفْسِها الله وَضَعَتْ بَعْدَ الطَلاق بِشَهْرِ أَنْ أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها الْمُلَلِّقُ بِشَهْرِ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يُعْمَى نَفْسِها لاَكُمْ عَنْ مَا الْوَصْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ المُوضِع وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ الْوضْع وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ عَمْ رُوْجَةِ لَمْ الْمُولِيَّةِ مِنْ أَنْفَقَ عَلَى الْمَلْونِ وَنَابَى عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ؟ عَمْ وَالْمَالِهِ وَتَأْمَى كَنَا الْبَلَّهُ فِي عَلَيْهِ وَوْجَهَا عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَيِيهِ وَالْمَالِهِ وَتَأَمَى كَلَى الْمَالِولَةِ مِنْ الْفَقَ عَلَى أَبْعُولُ الللهُ لَلْهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ عَمَّ وَلْجَةَ الْفَالِي عَلَى الْجَعْمِ الْمَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَلَمِهِ فَهَلُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ عَمَّ وَلَاحِهُ الْفَقَ عَلَى الْجَعْمِي كَيْولِ اللَّهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلُ لَهُ الرَّ	3 P T	الْمُدَّةِ سَاقِطَةٌ عَنِ الزَّوْجِ أَمْ لاَ؟
رَالٌ عَنْ أَمْ وَلَد عَابَ عَنْهَا سَيَّدُهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ أَيُنْجَزُ عِـتَهُهَا أَمْ الْحَكُمُ فِي ذَك ؟ الله عَنْ ذَات أَب مُـوسِرِ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقيرٍ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ فَيْلَهُ مَرْتَيْنِ الْحَكُمُ الطَّلَبَةِ أَنَّ نَفَقَتُهَا عَلَى أَبِيهَا لأَنَّها تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكُمُ الطَّلَبَةِ أَنَّ نَفَقَتُهَا عَلَى أَبِيهَا لأَنَّها تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرِ مَا الْحُكُمُ الطَّلَبَةِ أَنَّ نَفَقَتُهَا عَلَى أَبِيها لأَنَّها تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكُمُ الطَّلَقَ بِهِمْ اللهَ عَنْ أَمَة مُتزَوَّجَةً بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطلَّقُ بِضَورِ اللهُ عَنْ أَمْ لا ؟ الله عَنْ بَائِنِ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاقِ بِشَهْرِ ابْنَةُ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها اللهُ تَعْلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي عَبِيّةِ المُطلِّقِ؟ الله عَمَّنْ كَسَا زَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرِ أَوْ أَوْبَدَ هَلَ لِيَحُورُ لَهُ لَلهُ تَعْلَى عَلَيْهِ لَهُا مِنْ نَفْقَة بِعَنْ الْمُوسُوقَ مِنْهَا أَمْ لا؟ الله عَمَّنْ وَحْجَلَهُ لَمُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهَا عَلَى أُولَادِهِ وَعَيِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأَبَى كَنِي فَلَكَ مَنْ وَرْجَ لَمْ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فَي الْمُولِقِ عَلَى وَلَاكِهُ وَلَاكِي عَلَيْهِ لَهُا مِنْ نَفَقَة لِللهُ تَعَلَى عَلَيْهِ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَلَاكِي عَلَيْهِ لَهُ الرَّبُوعُ عَلَى وَوْجِهَا هَلَ لا اللهُ تَعْلَى عَلَى وَوْجِهَا هَلَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لا ؟ الله عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرٍ بِلاَ نَيْتَةً وَعَدَهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لا ؟ ؟		[١٦] سُؤَالٌ عَنْ بَدوِيٌّ قَالَ: إِنَّهُ لاَ يُنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا لَجِرْى
آل عَنْ أُمَّ وَلَد غَابَ عَنْهَا سَيْدُهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تَنْفُقُ مِنْهُ أَيْنَجَزُ عِنْقُهَا أَمْ فَمَ الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟ آلٌ عَنْ ذَات أَبِ مُوسِرٍ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقَيرٍ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكُمُ وَلَكَ ؟ وَذَلِكَ ؟ وَذَلِكَ ؟ وَذَلِكَ ؟ وَذَلِكَ ؟ وَذَلِكَ ؟ وَذَلِكَ ؟ وَقَاقِ أَمْ لا أَنْ يَفَقَتُهَا عَلَى أَبِيهِا لاَنَّهَا تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكُمُ وَلَكَ ؟ وَذَلِكَ عَنْ أَمَةً مُتْزَوَّجَةً بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطلِّقُ بِضَرَرٍ وَلَا عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاقِ بِشَهْرٍ ابْنَةٌ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها اللهُ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاقِ بِشَهْرٍ ابْنَةٌ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها لاَكُ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ ابْنَةٌ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها لاَكُ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاقِ بِشَهْرٍ ابْنَةٌ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها لاَكُ عَنْ الْوَضِع وَعَلَى الابْنَة بَعْدَة وَالْمَلِقِ وَتَلَقِي وَلَكَ مَا الْوَاحِبُ عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة لَنْ عَنْ مَنْ وَوْجِهَا هَلَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا هَلُ لاَ وَعَيْدِهِ وَأَضَيَافِهِ وَتَلَقِي كَا الْوَاحِبُ عَلَيْهِ وَقَالَقِي وَلَكُمَ وَوَجِهَا هَلُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ وَلَكُ : عَنْ حُكْمٍ وَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ وَذَلِكُ مَا الْوَاحِبُ عَلَيْهِ فِي غَلِيهٍ وَعَلَيْهِ وَتَلَقِي كَلَى عَلَيْهِ وَتَلَقِي عَلَى عَلَيْهِ وَتَلَعِي لَكَ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا هَلَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ لا كُولُولُولُ مَا الْوَاحِبُ عَلَيْهِ وَتَلَقِي كَلَى الْبُولُولُ وَلَاكُ عَلَى الْولُولُ وَالْقَلَقَ عَلَى الْمُسْتِقُ كَبِيرٍ بِلاَ نَيَّةً وَعَدَمِهِ وَعَدَهِ فَهَلُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لا ؟ كَالُولُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْولَاحِي عَلَى الْولُولُولُ عَلَى الللّهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لا كُولُ ؟ لا كُولُولُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الْمُولُولُ لَكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ الرَّهُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لا كُولُولُولُ اللّهُ الرَّجُوعُ وَعَدَهِ فَهَلَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى اللّهُ الرَّهُ عَ	490	; CUSA 6430°
مَّ الْحَكْمُ فِي دَلِكَ ؟ إِلَّ عَنْ ذَاتَ أَبَ مُوسِرٍ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقَيرٍ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحَكْمُ وَلَكَ ؟ (اللّهُ عَنْ أَمَّةً مُتَزَوَّجَةً بَاعَهَا سَيَّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطَلِّقُ بِضَرَرٍ وَاللّهُ عَنْ أَمَّةً مُتَزَوَّجَةً بَاعَهَا سَيَّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطَلِّقُ بِضَرَرٍ اللّهُ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا اللّهُ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرٍ البَّةَ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها اللهُ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرٍ البَّةَ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها اللهُ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرٍ البَّةَ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِها اللهُ عَنْ بَائِنٍ عَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرٍ اللّهُ لَقَالَى عَلَى اللّهُ عَلَى نَفْسَها اللهُ تَعْلَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَةٍ الْمُطَلِّقِ؟ (اللّهُ عَمَّنُ كَسَا رَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ اللّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فَى بَعْضِ الْمَرَّتَ يُرِيدُ أَنْ يَقَدِّمُهَا عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فَقَةٍ وَتَأْبَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ وَتَأْبَى كَنْ خُدُم رَوْجَةِ الْعَائِبِ ؟ ﴿ كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمُهَا عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كَلَى عَلَى الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فَيَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدِيمِهِ وَالْمَهِ وَالْفَاقِتَ عَلَى الْمُوعُ عَلَى أَوْلُولَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجَهَا أَمْ لا ؟ ١٠٤ وَلَا عَمَّنْ كَمَا أَنْ لَكُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَى لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَى لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَى لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْوَاجِبُ عَلَى الْمُعْتَى عَلَى الْمُؤْتِ عَلَى الْوَاجِبُ عَلَى الْمُؤْتِهُ عَلَى الْولَا لَهُ الرَّجُوعِ وَعَدَمِهِ وَعَلَى لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَى لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَلَا لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَ		[١٧] سُؤَالٌ عَنْ أُمِّ ولَد غَابَ عَنْهَا سَيِّدُهَا ولَمْ تَجِدْ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ أَيُنْجَّزُ عِتْقُهَا أَمْ
رَالٌ عَنْ أَمَة مُتزَوَّجَة بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلِ بَعِيدِ الْمَسَافَة هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرٍ وَفَاق أَمْ لا ؟ الْ عَنْ بَائِنِ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ الْبَنَة وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَة الْمُطَلِّقِ؟ اللَّا عَمَّنْ كَسَا رَوْجَتَه وَنَشَزَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْيَدَ هَلْ يَحُوزُ لَهُ لَوْ أَرْيَدَ هَلْ يَحُوزُ لَهُ يَرْجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لا ؟ اللَّا عَمَّنْ رَوْجِ لَمْ يَف لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَة لِمَانُ عَنْ رَوْجِ لَمْ يَف لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَة كَانُ فَي بَعْضِ الْمَرَّات يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَها عَلَى أَوْلاَدِه وَعَبِيدِه وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَلَى مَا الْوَاجِبُ عَلَيْه فِي أَمْرِهَا؟ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنِيدُ بَعْضِ الْمَوْتِ الْعَلْمِ عَلَيْهِ فَي أَمْرِهَا؟ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَشَيَافِهِ وَتَأْبَى يَعْفُولُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ وَتَأْبَى عَمْنْ كَمَا الْبَتَهُ فِي غَيْبَة رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى اللَّهُ وَعَلَى عَمَّى الْمَالِقِي عَلَيْهِ كَبِيرٍ بِلاَ نَيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُوعَ عَلَى الْمُعْتَى عَلَى الْمُعْتَى عَلَى اللَّهُ لَوْ الْمَعْتِ عَلَى الْمُسَلَّا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ الْمَالِولُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمَالِي الْمَلْعُولُ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمَهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ وَعَدَمَهِ فَهَلُ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ وَالْ لَهُ الرَّعُومُ عَلَى الْمُعْلَى عَلَى اللَّهُ الْمُعَلَى عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِي عَلَى اللَّهُ الْمُعِلَى عَلَى الْمُعَلِي الْمُ الْمُعْتَعُ عَلَيْهُ الْمُعَلَى	490	كيف الحدم في دلك ؛
رَالٌ عَنْ أَمَة مُتزَوَّجَة بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلِ بَعِيدِ الْمَسَافَة هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرٍ وَفَاق أَمْ لا ؟ الْ عَنْ بَائِنِ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ الْبَنَة وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَة الْمُطَلِّقِ؟ اللَّا عَمَّنْ كَسَا رَوْجَتَه وَنَشَزَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْيَدَ هَلْ يَحُوزُ لَهُ لَوْ أَرْيَدَ هَلْ يَحُوزُ لَهُ يَرْجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لا ؟ اللَّا عَمَّنْ رَوْجِ لَمْ يَف لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَة لِمَانُ عَنْ رَوْجِ لَمْ يَف لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَة كَانُ فَي بَعْضِ الْمَرَّات يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَها عَلَى أَوْلاَدِه وَعَبِيدِه وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَلَى مَا الْوَاجِبُ عَلَيْه فِي أَمْرِهَا؟ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنِيدُ بَعْضِ الْمَوْتِ الْعَلْمِ عَلَيْهِ فَي أَمْرِهَا؟ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَشَيَافِهِ وَتَأْبَى يَعْفُولُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ وَتَأْبَى عَمْنْ كَمَا الْبَتَهُ فِي غَيْبَة رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى اللَّهُ وَعَلَى عَمَّى الْمَالِقِي عَلَيْهِ كَبِيرٍ بِلاَ نَيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُوعَ عَلَى الْمُعْتَى عَلَى الْمُعْتَى عَلَى اللَّهُ لَوْ الْمَعْتِ عَلَى الْمُسَلَّا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ الْمَالِولُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمَالِي الْمَلْعُولُ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمَهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ وَعَدَمَهِ فَهَلُ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ وَالْ لَهُ الرَّعُومُ عَلَى الْمُعْلَى عَلَى اللَّهُ الْمُعَلَى عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِي عَلَى اللَّهُ الْمُعِلَى عَلَى الْمُعَلِي الْمُ الْمُعْتَعُ عَلَيْهُ الْمُعَلَى		[١٨] سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِ أَبِ مُسُوسِرٍ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتَ قَبْلَهُ مَرَّتَيْنِ
رَالٌ عَنْ أَمَة مُتزَوَّجَة بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلِ بَعِيدِ الْمَسَافَة هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرٍ وَفَاق أَمْ لا ؟ الْ عَنْ بَائِنِ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ الْبَنَة وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَة الْمُطَلِّقِ؟ اللَّا عَمَّنْ كَسَا رَوْجَتَه وَنَشَزَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْيَدَ هَلْ يَحُوزُ لَهُ لَوْ أَرْيَدَ هَلْ يَحُوزُ لَهُ يَرْجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لا ؟ اللَّا عَمَّنْ رَوْجِ لَمْ يَف لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَة لِمَانُ عَنْ رَوْجِ لَمْ يَف لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفْقَة كَانُ فَي بَعْضِ الْمَرَّات يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَها عَلَى أَوْلاَدِه وَعَبِيدِه وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَلَى مَا الْوَاجِبُ عَلَيْه فِي أَمْرِهَا؟ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنِيدُ بَعْضِ الْمَوْتِ الْعَلْمِ عَلَيْهِ فَي أَمْرِهَا؟ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَشَيَافِهِ وَتَأْبَى يَعْفُولُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ وَتَأْبَى عَمْنْ كَمَا الْبَتَهُ فِي غَيْبَة رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى اللَّهُ وَعَلَى عَمَّى الْمَالِقِي عَلَيْهِ كَبِيرٍ بِلاَ نَيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُوعَ عَلَى الْمُعْتَى عَلَى الْمُعْتَى عَلَى اللَّهُ لَوْ الْمَعْتِ عَلَى الْمُسَلَّا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ الْمَالِولُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمَالِي الْمَلْعُولُ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمَهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ وَعَدَمَهِ فَهَلُ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ وَالْ لَهُ الرَّعُومُ عَلَى الْمُعْلَى عَلَى اللَّهُ الْمُعَلَى عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِي عَلَى اللَّهُ الْمُعِلَى عَلَى الْمُعَلِي الْمُ الْمُعْتَعُ عَلَيْهُ الْمُعَلَى		وَزَعَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى أَبِيهَا لأَنَّهَا تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكْمُ
رُالٌ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاقِ بِشَهْرٍ ابْنَةٌ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَلَّ الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ لَا الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ وَالٌ عَـمَّنْ كَسَا رَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يَـجُوزُ لَهُ شَرْجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لاَ؟ وَالٌ : عَنْ رَوْجٍ لَمْ يَفِ لِرَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة بَلَيْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يَقَدَّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يَقَدَّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يَقَدَّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ دُكُمْ رَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ وَالٌ : عَنْ حُكْم رَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ وَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةٍ رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٨٠٤ وَلَا نَا فَلَوْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٨٠٤ وَلَا نَا أَنْ يَقَدَّمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرِ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمَهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ الْمُلُوعُ الْعَلَى الْمُعَلِي عَلَى الْمَالِعُ وَلَهُ اللْمُ الْمُعَلِي الْمُؤْمِةُ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِي الْمُؤْمِ الْمُعَلِي الْمُؤْمِ الْمَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِلُ	۳۹٦	, ",
رُالٌ عَنْ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلاقِ بِشَهْرٍ ابْنَةٌ وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَلَّ الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ لَا الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ وَالٌ عَـمَّنْ كَسَا رَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يَـجُوزُ لَهُ شَرْجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لاَ؟ وَالٌ : عَنْ رَوْجٍ لَمْ يَفِ لِرَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة بَلَيْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يَقَدَّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يَقَدَّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يَقَدَّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ دُكُمْ رَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ وَالٌ : عَنْ حُكْم رَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ وَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةٍ رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٨٠٤ وَلَا نَا فَلَوْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٨٠٤ وَلَا نَا أَنْ يَقَدَّمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرِ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمَهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ الْمُلُوعُ الْعَلَى الْمُعَلِي عَلَى الْمَالِعُ وَلَهُ اللْمُ الْمُعَلِي الْمُؤْمِةُ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِي الْمُؤْمِ الْمُعَلِي الْمُؤْمِ الْمَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِلُ		[١٩] سُؤَالٌ عَنْ أَمَةٍ مُتزَوَّجَةٍ بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرٍ
رِيَّالٌ عَنْ بَائِنِ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ ابْنَةً وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا لَلَّ الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ لَا الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَة بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلِّقِ؟ إِيَّالٌ عَمَّنْ كَسَا رَوْجَتَهُ وَنَشَزَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يَحْوُرُ لَهُ لَيْرُجَاعُ الْكِسُوةِ مِنْهَا أَمْ لاَ؟ وَالٌ : عَنْ زَوْجٍ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة لَكِنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي أَمْرِهَا؟ كُنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي أَمْرِهَا؟ كُنْ فِي بَعْضِ الْمُرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمُهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَيْ وَلَا لَا لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لا ؟ كَالِقُ عَلَى مَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي غَيْبَةٍ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرِّجُوعُ عَلَى وَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةٍ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَاللَّهُ لَلْهُ الرَّحُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلَ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ وَعَدَمِهِ فَهَلُ لَهُ الرَّجُوعُ الْمُعَلَى الْمُعَلِي عَلَى الْمُعْرِقِي عَلَى الْمُعْرَاقِ فَي وَالْمَا لَا عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُوعُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ اللْمُؤْمُ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِ الْمَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ	397	الإِنْفَاقِ أَمْ لاَ ؟
لَ الْوَضْعِ وَعَلَى الْابْنَةِ بَعْدُهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطْلَقِ؟ وَالٌّ عَـمَّنْ كَسَا رَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يَـجُوزُ لَهُ يَوْرُجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لاَ؟ وَالٌّ : عَنْ زَوْجِ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِهِ بِمَا فَرَضَـهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة كَالًى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة كَالًى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة كَالًى عَلَيْهِ فَهَا مَنْ نَفَقَة كَالُّ : عَنْ زَوْجِ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِهِ بِمَا فَرَضَـهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمُهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فَقَة لَمْهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فَي نَعْمَ الْمُرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمُهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنِي لَكُهُ لَوْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٤٠٠ كُنْ وَيْ عَلَى أَنْفَقَ عَلَى أَبْشِي كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى ذَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٤٠٤ وَيَلِهُ لَكُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمَعْمِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لَيْهِ لَا الْمُعْتَى عَلَى الْمُعْتَى عَلَى الْمُعْتَلَى الْمُعْتَى فَالْمُ لَوْلِهُ الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَعِلَى عَلَى الْمُعْتِهِ الْمُعْتِ الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَى اللْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتِي اللْمُ الْمُعْتَعِعُ الْمُعْتِهِ الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعَلَى الْمُعْتَعَا		
رَالٌ عَـمَّنْ كَسَا رَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزْيَدَ هَلْ يَـجُوزُ لَهُ لَبُرْجَاعُ الْكَسُوةِ مِنْهَا أَمْ لا؟ وَالٌ : عَنْ رَوْجٍ لَمْ يَفِ لِرَوْجَتِه بِمَا فَرَضَـهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة وَاللَّهُ يَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة كُنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كُنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كُنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلادِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَصْيَافِهِ وَتَأْبَى كُنِي يَلْهُ لِللّهِ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لا ؟ ٤٠٥ لَوْ جَهَا أَمْ لاَ ؟ ؟ وَالٌ : عَمَّنْ كَسَا الْبَنَّةُ فِي غَيْبَةٍ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٩٠٤ لَوْلاً لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لاَعْ هَا إِلَا نِيَّةِ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لَيْهِ لَهُ لاَكُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْعِ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّعُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّعُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّهُ وَالْعَلَا لَا اللّهُ وَالْعَلَالَةُ وَالْعَلَاقِ لَا اللّهُ وَالْمَالِولَةُ لَا	297	
يَرْجَاعُ الكِسوةِ مِنهَا أَمْ لَا؟ وَالٌ : عَنْ زَوْجٍ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة كُنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى يَ ذَلِكَ مَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهَا؟ وَالٌ : عَنْ حُكْمٍ زَوْجَةِ الْغَائِبِ؟ وَالٌ : عَمَّنْ كَسَا البَّنَةُ فِي غَيْبَةٍ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ١٠٤ وَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى ا		
رَالٌ : عَنْ رَوْجٍ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِه بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَة كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى كَنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى يَ ذَلِكَ مَا الْوَاجِبُ عَلَيْه فِي أَمْرِهَا؟ 2.0 قَالٌ : عَنْ حُكْمٍ رَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ 2.1 قَالٌ : عَمَّنْ كَسَا الْبِنَتَةُ فِي غَيْبَةٍ رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ١٠٤ وَالْ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ الرَّجُوعُ عَلَى فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ الرَّجُوعُ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ الرَّجُوعُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّ	٤٠٤	استِرجَاعُ الكِسوَّةِ مِنهَا أَم لاَ؟
ي ذلك ما الواجب عليه في امرها؟ وَالٌ : عَنْ حُكْمٍ رَوْجَةِ الْغَائِبِ؟ وَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةٍ رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٤٠٨ وَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لاً؟		[٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجٍ لَمْ يَفِ لِزَوْجَتِهِ بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ
ي ذلك ما الواجب عليه في امرها؟ وَالٌ : عَنْ حُكْمٍ رَوْجَةِ الْغَائِبِ؟ وَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةٍ رَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٤٠٨ وَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِي كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لاً؟		وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلاَدِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى
رَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٨٠٠ وَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِيِّ كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لاَ؟	٤٠٥	هِيَ ذَلِكَ مَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهَا؟
رَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟ ٨٠٠ وَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِيِّ كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةٍ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ لاَ؟	٤٠٧	[٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ زَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟
٤.4	٤٠٨	[٢٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لاَ ؟
		[٢٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِيِّ كَبِيرٍ بِلاَ نِيَّةِ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ
وَالٌ : عَنْ هَذَا الزَّمَان الَّذي عَادَةُ أَهْله عَدَمُ إِنْفَاقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ قَبْلَ	٤٠٩	أَمْ لاَ؟
		[٢٦] سُؤَالٌ : عَنْ هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي عَادَةُ أَهْلِهِ عَدَمُ إِنْفَاقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ قَبْلَ

٤٠٩	رَحِيلِهَا إِلَى بَيْتِهِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ ذَلِكَ ؟
	[٢٧] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَانْتَـقَلُوا بِهَا إِلَى بَلَدٍ يَخَافُ الزَّوْجُ فِيهِ
٤٠٩	عَلَى نَفْسِهِ إِنْ مَشَى إِلَيْهَا هَلْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ؟
	[٢٨] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ مَنَعَتْ نَفْ سَهَا مُدَّةً وَزَوْجُهَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا وَيَكْسُوهَا وَأَرَادَ
٤١٠	بَعْدَ ذَلِكَ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا بِتِلْكَ النَّفَقَةِ وَالْكُسْوَةِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟
	[٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ أَمَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ بِعَبْدٍ وَأَبْقَ عَنْهَا أَوِ افْتَرَقَ أَهْلُهُ مَعَ أَهْلِهَا وَلَمْ
٤١١	يَتْرُكُ لَهَا نَفَقَةً فِي الصُّورَتَيْنِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ النَّفَقَةِ أَمْ لاَ؟
	[٣٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَتْ عَلَى صِغَارِ أَوْلاَدِهَا فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا أَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ
۲۱۳	أمْ لاً؟
	[٣٣] سُـؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى وَالِدِهِ الْمُعْسِرِ وَلَهُ إِخْـوَةٌ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمْ
٤١٣	بِنَصِيبِهِمْ مِنْ نَفَقَةِ الْوَالِدِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاً؟
٤١٤	[٣٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى صَغِيرٍ يَتِيمٍ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى ابْنَةِ أُخْتِهِ مِنْ وِلاَدَتِهَا إِلَى بُلُوغِهَا بِحَضْرَةِ وَالدِهَا
	وَلَا نِيَّةً لَهُ حِينَ الْإِنْفَ اقِ بِرُجُوعٍ وَلَا بِعَدَمِهِ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ الآنِ عَلَى الأَب
٤١٤	هَلُ ذَٰلِكَ لَهُ أَمْ لاَ؟
	[٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ يَتِيمٍ صَغِيرٍ تَزَوَّجَتْ أُمَّهُ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ وَأَخَذَهُ قُرَبَاؤُهُ مِنْهَا وَظَهَرَتْ
	عَلَيْهِمُ الْخِيَانَةُ فِي مَـالِهِ ، هَلْ لأُمِّهِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَهِيَ مُـحْتَاجَةٌ أَمْ
٤١٥	<i>'</i> . <i>'</i> . '. '. '. '. '. '. '. '. '. '. '. '. '.
	[٣٧] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ أَوْصَى عَلَى أَوْلاَدِهِ وَصِيَّةَ جَبْرٍ وَقَـالَ لِلْوَصِيِّ: وَلَدِي فُلاَنٌ
٤١٦	انْقُلْهُ مِنْ عِنْدِ أُمِّهِ وَاجْعَلْهُ بِيَدِ فُلاَنٍ يُعَلِّمْهُ الْقُرْآنَ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ مُطَلِّقٍ لَهُ وَلَدٌ وَطَالَبَـتْهُ الزَّوْجَةُ بِنَفَقَـتِهِ فَقَالَ لَهَــا: مَا عِنْدِي مَا
٤١٦	أُنْفِقُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَرْسِلِيهِ إِليَّ يَأْكُلُ مَعِي وَيَرْجِعْ إِلَيْكِ أَيُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهر س
W	()		

٧	١	٥
v	١.	u

٤١٧	[٣٩] سُؤَالٌ : عَنْ سَفَرِ الْوَلِيِّ أَوِ الأُمِّ بِالصَّغِيرِ هَلْ هُوَ سَائِغٌ أَمْ لاَ؟
٤١٧	[٤٠] سُؤَالٌ : عَنْ وَصِيَّةً عَلَى أَوْلاَدِهَا تَزَوَّجَتْ بِعَمَّهِمْ أَتَسْقُطُ حَضَانَتُهَا أَمْ لا ؟
	[٤١] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ خَـرَجَتْ مِنْ مَنْزِلِ زَوْجِهَا لِتَشْبِيعِ أَنَاسٍ مُتَوَجِّهِينَ
٤١٨	إِلَى جِهَةِ أَهْلِهَا وَهَرَبَتْ مَعَهُمْ إِلَى أَهْلِهَا ؟
	[٤٢] سُؤَالٌ : عَنْ حَدِّ الْيُسْرِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ عَلَى الْوَلَدِ نَفَقَةُ الْوَالِدِ الْمُعْسِرِ هَلْ
	يُقَدَّرُ بِمَا فَضَلَ عَنْ قُوتِهِ وَقُوتِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوِ الْجُمُعَةِ أَوِ
٤١٨	الشُّهْرِ أُوِ السُّنَةِ وَلَوْ خَشِيَ الْجُوعَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟
	[٤٣] سُؤَالٌ : عَنِ الْوَالِدِ الْـمُعْسِـرِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِـهِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ فِي
٤٢٠	غَيْبَةِ وَلَدِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ دُونَ إِذْنِ الْحَاكِمِ أَمْ لاَ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ زَمَن الإِمْهَالِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَدْرُ مَا يُهَيِّئُ
173	مِثْلُهَا أَمْرَهَا)هَلْ عَلَى الزَّوْجِ فِيهِ نَفَقَةٌ لِلزَّوْجَةِ أَمْ لاَ؟
173	[٥٤] سُؤَالٌ : عَنْ أُجْرَةِ الرِّضَاعِ هَلْ تَكُونُ فِي مَالِ الرَّضِيعِ أَوْ فِي مَالِ أَبِيهِ ؟
	[٤٦] سُوَّالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ أَرَادَتْ زِيَارَةَ وَالدِهَا أَيُقْضَى بِهَا عَلَى الزَّوْجِ مَتَى طَلَبَتْهَا
277	أمْ لاً ؟
	[٤٧] سُوَّالٌ : عَنْ حَدِّ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ غَيْسِ مَا مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِهِ :
274	السَّعْرَ وَٱلْبَلَدَ ؟
	[٤٨] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَة عِنْدَهَا مِنْ مَالِ زَوْجِهَا مَا تَتَعَشَّى بِهِ لَيْلَةً وَاحِدةً وَطَلَّقَهَا
274	الْقَاضِي لأَجْلِ النَّفَقَةِ هَلْ يَلْزَمُهُ الطَّلاَقُ أَمْ لاَ؟
277	[٤٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْمُوسِرِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
240	نَوَادِلُ الرَّضَاعِ
	[١] سُؤَالٌ : عَنِ الحُكْمِ فِي رَجُلٍ أَقَرَّ بَعْدَ دُخُولِهِ بِزَوْجَتِهِ بِإِرْضَاعِهَا مَعَهُ وَشَهِدَتْ
270	بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ ثُمَّ أَنْكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟

	[٢] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ فُسِخَ نِكَاحُهَا لِلرَّضَاعِ بَعْدَ دُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا أَيَجِبُ لَهَا
273	الْمُسَمَّى أَوْ صَدَاقُ المِثْلِ ؟
	[٣] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ قَالَتْ إِنَّهَا أَرْضَعَتْ فُلانًا وَوَالِدَّتُهُ لاَ تُنْكِرُ ذَلِكَ أَيَجُوزُ لَهُ
273	أَنْ يَتَزَوَّجَ بِبَنَاتِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لاً؟
	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ كِتَـابًا فِي بَعْضِ كُتُبِ أَهْلِهِ بِخَطِّ وَالِدِهِ أَنَّهُ أُرْضِعَ مَعَ
277	فُلاَنَةً بِنْتَ فُلاَنٍ فَصَدَّقَ بِلَاكَ وَعَمِلَ بِهِ بِمُصَافَحَةِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ ؟
	[٥] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِهِ أَنَّهُ أُرْضِعَ مَعَ فُلاَنَةٍ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
473	أَرَادَ التَّزَوُّجَ بِهَا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ عَدَمَ الْأُخُوَّةِ؟
	[٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَقَرًّا بِأَنَّهُمَا أَخَوَانِ مِنَ الرَّضَاعِ ثُمٌّ بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ
٤٣٠	وَهُمَا فِي ذَلِكَ سَأَلَتُهُمَا النَّاسُ عَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِيَ أَرْضَعَتْهُمَا ؟
	[٧] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَتَيْنِ نَشَأَ لِكُلِّ مِنْهُمَا لُبَــانٌ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَزَوَّجَ بِهِمَا فَتُرْضِعُ
173	
	[٨] سُؤَالٌ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الرَّضَاعِ : (لانْقِطَاعِهِ [وَإِنْ البّعْدَ
547	سِنِينَ)، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِيهِ أَيْضًا : (أَوْ مُرْتَّضَعٌ مِنْهَا)؟

الموضوع

الصفحة

فهرس مسائل الجزء الثالث

7J U	D-576-

	نَوَازِلُ المُعَاوَضَات
٥	[١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَا يُفْعَلُ فِي بِلاَدِنَا مِنْ شِرَاءِ الغْوجِ وَنَحْوِهِ
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلُ اشْتَرَى أَمَةً بِبَقَرَاتٍ لَهُ وَبَخَلاَخِـلٍ لِزَوْجَةِ ابْنِهِ فِي غَيْبَتِهَا
٦	وَغَيْبَةِ ابْنِهِ وَبِغَيْرِ إِذْنِهُمَا ، مَا الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ؟
	[٣] سُؤَال عَنْ قَوْلِهِ : (وَأَجْبِر عَلَى إِخْرَاجِهِ بِعَنْقٍ) فَهَلْ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْعِنْقِ
٧	مِنْ تَنْجِيزٍ وَتَدبيرٍ وَتَأْجِيلٍ وَإِيْلاَدٍ وَتَبْعِيضٍ أَمْ لاَ ؟
٩	[٤] سُوَّالٌ عَنْ الرَّبَا هَلْ يُقَالُ لِكُلِّ بَيْعِ فَاسِدٍ أَمْ هُوَ مُخْتَصٌ بِالطَّعَامِ وَالْعَيْنِ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِشَخْصِ بِشُّرْطِ أَنَّ لاَ يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ إِلاَّ بِدَفْعِ الْثَّمَنِ مَا
١.	الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
17	[٦] سُؤَالُ عَنْ الضَّرُورَةِ هَلْ تُبِيحُ الرَّبَّا كَغَيْرِهِ مِنْ الْمحظُورَاتِ أَمْ لاَ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ جُزَافًا مِنْ الطَّعَامِ بِجُزَافٍ مِنْهُ مَنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَلَبَنِ بِزَرْعٍ مَثَلاً،
14	هَلْ لاَ بُدَّ مِنْ تَحْرِّيهِمَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ غَصِبَ إِبِلاً فِيهَا جَمَلٌ جَيِّدٍ لِغَيْرِ رَبِّهَا وَأَبَى الْغَاصِبُ أَنْ
١٤	يَرُدَّهَا إِلاَّ بِإِعْطَاءِ الْجَمَلِ لَهُ ، مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٩] سُوَّالٌ عَمَّنَ بَاعَ بَقَرَةً مَنِيحَةً عَنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكَهَا وَلَمْ يَعْلَم المَالِكَ حَتَّى ذَبَحَ
10	الْمُشْتَرِي الْبَقَرَةَ وَأَكَلَهَا مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَتَلَ لآخِرِ نَاقَةً لِيَغْزُو عَلَيْهَا وَغَدَرَ بِهَا وَجَلَسَ بِهَا هَلْ
	غَدْرَةُ الغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الغَصْبِ وَالْخِيَانَةِ وَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ
١٦	99

, الفقهية	فهرس رؤوس المسائل	٧١٨
١٦	وَالُ عَنْ شِرَاءِ الزَّرْعِ أَوْ الكوهمن بِالسَّلَّةِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟	[۱۱] سُزُ
	وَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي شَرَاءِ الدُّهْنِ جُزَافًا مَعَ كَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنْ الزَّرْعِ بِعَرضٍ	[۱۲] سُزُ
۱۷	لِكَ أَمْ لاً ؟	أَيَجُوزُ ذَا
۱۸	وَّالُ عَنْ بَيْعِ الْغَاثِبِ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِالصِّفَةِ عَلَى اللزُّومُ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟	[۱۳] سُؤ
۱۸	وَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَكَّةً مِنْ الدُّهْنِ مَعَ جِلِدِهَا بَعَدِيَلَةٍ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	
	وَالُ عَمَّنْ بَاعَ مِلْحًا مَدْفُونًا بَعْدَ أَنْ كَشَفَ لِلْمُشْتَرِي عَنْ رُؤُوسِهِ وَأَشْفَارِهِ	
19	، مَا الحُكُمُ فِي هَذَا البَيْعِ ؟	وَعَدَّهُ لَهُ
۲.	رَالٌ عَنْ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ هَلْ يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا الرِّبَا أَمْ لاً؟	
	زَالُ عَنْ بَيْعٍ بَعْضِ الفُرْسِ للمغَافِرَةِ عَلَى أَنْ غَلَّتَهَا لِلمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ	
۲۱	نِهَا ، هَلْ هُوَ جَائِزُ لاغْتِرَافِ ذِمَمِهِمْ؟	
	ِ اللَّهُ عَنْ بَيْعِ المِلْحِ لِلسُودَانِ فِي بَلَدِهِم بِالزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ مُنَاجَزَةٍ حِينَ الْعَقْدُ	1
77	ثَّنِ أَهْلُ المُلْحِ مِنْهُمْ هَلْ لَهُ مَخْرَجٌ فِي الجَوَازِ أَمْ لاَ؟	
	إَلْ عَنْ حُكْمٍ فِعْلِ بَعْضُ أَهْلِ هَذَا القُطْرِ فِي المِلْحِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ	
۲۸	ُ لاَ مُطْلَقًا؟	_
	زَالٌ عَنْ حُكْمٍ بَيْعِ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ مِنْ الطَّعَامِ عَلَى التَّصْدِيقِ فِي كَيْلِهِ أَوْ	
٣.	بُجُوزُ أَمْ لاَ ؟ نَاهُ مَنْ اللهِ مِنْ	
	إَلُ عَنْ الحُكْمِ فِي بَيْعِ الجُزَاف إِذَا وَكُلِّ البَائِعُ وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَعْرِفُ الحِزَرَ	[۲۱] سؤ م
٣١	هِ لَعَدَمُ مَعْرَفَتَهُمَا لِلْحَزَرِ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	
	ِالُ عَنْ الحُكْمِ فِي بَيْعِ [] مِنْ الشَّمِّ وَكِسَاءَتَيْنِ بِأَمَةٍ مَثَلاً ، أَيَجُوزُ ؟ ؟	
٣١		ذَلِكَ أَمْ لاَ ٢٣٦٦ مُ
wu	َالُ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ الغَلِيظِ المُسمَّى، بِاللَّبَنِ الرَّقِيقِ المُسَمَّى عِنْدَنَا بِأَسْلِيك فِيْهِ مِنْ المُمَاثَلَةِ أَوْ يَجُوزَ التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمَا؟	
٣٢		
٣٣	َالٌّ عَــمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً بِعَدَدٍ مِنْ الغَنَمِ فِـيهِ خَصْـيَانِ أَحَدُهُمَا ضَــأَنٌّ والآخَرُ نُورُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟	ر ، و ر ، و هو: ، أدح
1 1	ور دیک ام د :	سر، بد

	[٢٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم اشْتِرَاءِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ وَلاَ حِزْرٍ بِشَيءٍ مِنْ طَبْخٍ مِنْ
30	طبخ من غبر حزر ولا وزن أيضا أهو فاسد أم لا ؟
	َ عَنْ حُكُم بَيْعِ الكُورِ أَنَّهُ كُورُ بِطَعَامٍ لأَجَلٍ أَيْجُوزُ لأَنَّهُ لاَ يُقْتَاتُ وَلاَ [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكُم بَيْعِ الكُورِ أَنَّهُ كُورُ بِطَعَامٍ لأَجَلٍ أَيْجُوزُ لأَنَّهُ لاَ يُقْتَاتُ وَلاَ
٣٦	يُدَّخَرُ أَوْ لاَ يَجُوزُ لأَنَّ الطَّعَامَ كُلُّ مَا لَهُ طَعْمٌ ؟
	[٢٧] سُؤَالٌ عَنْ وَضْعِ الزَرْعُ عِنْدَ الغَوَاجَةِ لِشُرَاءِ الخَاثِرِ ، هَلْ هُوَ جَائِزُ أَمْ لاَ
77	لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الغَيْبَةَ عَلَى المثلي تَعَدَ سَلَقًا ؟
	رَ وَإِنْ اللَّهُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالشَّمَنِ) هَلْ الْمَدْ اللَّهُ مِنْ قَوْلِ الشَّمْنِ) هَلْ
٣٨	الْمَرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الحِلاَفِ وَلَوْ شَاذًا أَوْ مَا كَانَ مُدْرِكُهُ قَوِيًّا ؟
	إِبْرِادَ بِي الْكُنْ مِي أَنْ مَا مَا أَمُّ مِنْ مُنَا كُمُ عِنْدُ رَبِّهِ حَتَّى بَاتَ عِنْدُهُ مَا الحُكْمُ ف
٣٨	[٢٩] َسُؤَالٌ عَمَّنُ بَاعَ عَدِيلَةً بِزَرْعٍ وَتَرَكَهُ عِنْدَ رَبِّهِ حَتَّى بَاتَ عِنْدَهُ مَا الحُكْمُ فِي ذلكَ ؟
٣٩	[٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَعِيرًا كَبِيرًا بِبَعِيرَيْنِ صَغِيرَيْنِ غَائِبَيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِمَا وَانَهُ مُنَانُ مِنْ أَنَّهُ مُ ذَالِهَ مَنْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى رَبِّهِمَا
, ,	إنيانهما إليهِ ، أيجوز ديك أم لا !
4	[٣١] سُوَّالٌ عَنْ بَيْعِ الجِلْدِ غَيْرِ المَدْبُوغِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلِ أَوْ بِشَاةٍ حَيَّةٍ أَوْ بِلَحْمِهَا أَسُهُ غُ ذَلكَ أَمْ لا ؟
٤.	
	[٣٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ بَدْلِ اللَّبَنَ بِالزَّرْعِ لَيْلاً عَلَى ضَوْءِ الثَّمَرِ أَوْ النَارِ أَيَجُوزُ أَمْ لاً؟
٤٠	
	[٣٣] سُؤَالٌ عَنْ طَعَامٍ مَصْنُوعٍ خُلطَ بِالكَوهَمَنْ، هَلْ يَجُوزُ التَفَاضُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
٤٠	طَعَامٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ مَصْنُوعٌ غَيْرُ مَخْلُوطٍ بِالكَوهَمَنْ أَوْ لاَ يَجُوزُ ذَلِك؟
	[٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَدَائِلَ مُعَيَّنَةً غَائِبَةً بِبَلَدِ آخَر بِشَرْطِ خَلَفَ مَا تَلَفَ مِنْهَا
٤١	أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَبَضَ دَيْنَهُ وَأَسْلَمَهُ فِي مَجْلِسِ القَضَاءِ لِلمَدِينِ أَيْضًا ، أَيَجُوزُ
٤١	ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٣٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الإِقَالَةِ فِي المَبِيْعِ الغَائِبِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ
٧ ٧	2

ل الفقهي	٧٢٠ ــــــ فهرس رؤوس المساء
٤٢	[٣٧] سُوَّالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ.
	[٣٨] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة وَزَّعَتْ عَشَاءَ أَضْيَافِهَا ، وَعَرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا نَابَهُ
٤٨	مِنْ ذَلِكَ ، أَيَجُوَّزُ أَمْ لاَ ؟
٤٨	[٣٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم مَا يَقَعُ بَيْنَ رَبِّ المَاشيَة وَالرَّاعي ، أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ؟
	[٤٠] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصِينِ وَرِثَا دَارًا وَتَعَدَّىَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا بِأَنْ بَاعَ جَمِيعُهَا
٤٩	وَتَمَادَى الْمُتَعْدِّي عَلَيْهِ وَالْمُتَعَدِّيَ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ وَاشْتَرَطَ عَلَى البَائِعِ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ
٤٩	فَالثَّمَنُ عَلَيْهِ صَدَقَة ، هَلْ هَذَا البَّيْعُ صَحِيحُ أَمْ لاَ؟
	[٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَمَ لِرَجُلِ ابْنَي لَبُونَ إِبِلاً فِي أَرْبَعَةِ أَبْنَاءَ مَخَاضٍ مِنْهَا ، هَل
	المَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهُ: (وَفِّي بَيْعِهِ قَبْلَ َقَبْضِهِ مُطْلَقًا تَأْوِيَلانِ) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (لا لانْ قُم لَ اللهِ عَلَيْكَ مِنْ اللهِ اللهِ عَلَيْكَ مُ عَلَيْهِ عَبْلًا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَي
٥.	را المسلام الإقالة الاقالة الإقالة الوقالة الإقالة الوقالة الوقالة الإقالة الوقالة الو
	[٤٣] سُؤاَلٌ عَنْ جَمَاعَةِ الرُّفْقَةِ إِذَا أَخَذْتَ سِلْعَةَ لَهَا هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ رَبِّهَا أَوْ
01	بِنَ الْآخِذِ لَهَا أَوْ مِن جُمِيعِ الرَّفْقَةِ ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ إِذَا فَاتَ وَوَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرَي غُرُمُ قِيمَةِ المَبِيعِ يَوْمَ
01	لْقَبْضِ، أَيَجُوزُ لَهُ رَدُّ المَبِيعِ عِوَضًا عَنْ القِيمَةِ أَمْ لاَ؟
	(٤٥] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصٍ، لَـمَّا فَرَغَ عَشَاؤُهُ مِنْ الصَّنْعَةِ قَالَ لَهُ الآخَرُ: أَعْطني
	عَشَاءَكَ وَاصْبِرْ إِلَى أَنْ يَطِيبَ عَشَائِي وَاقْبِضْهُ ، وَفِعَلاَّ ذَلِكَ، فَهَلْ هُوَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ
07	يَكُونَ مَمْنُوعًا ، أَوْ سَلَفٌ وَعَلَيْهِ فَهُوَ جَاثِرُ ؟
	٤٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الزَّرْعِ الَّذِي يُعْطِي الضَّيْفُ لأَهْلِ الدَّارِ لأَجْلِ ضِيَافَتِهِ لَهُ ،
97	أَيُجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟
٥٣	٤٧] سُوَّالٌ عَنَ حُكْم بَيْعِ الرِّبَا إِذَا فَاتَ ؟
	٤٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لأَجَلِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَدَمُ الْمُشْتَرِي هَلْ لَهُ فَسْخُ البَيْعِ أَمْ ٤ م

[٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ فَرَسٍ لِرَجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ. . . . هَلْ هَذِهِ

برس رؤوس المسائل الفقهية	فع
--------------------------	----

٧	۲	١
	•	- 1

نَّأَلَةِ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ وَكَبَيْعِهِ نِصْفًا إلخ أَمْ لاَ؟	المَسُ
٥] سُوَّالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ هَلْ لَهُ قَاعِدَةً يُعْرَفُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَفَّقِ عَلَى فَسَادِهِ	.]
خْتَلَفُ فيه ؟	وَالْمُ
٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ يَطْلُبُ آخَرَ بابْنِ لَبُونِ إِبِلاً وَدَفَعَ لَهُ اللَّدِينَ حَق إِبِلٍ عَلَى أَنْ	١١]
َ عَلَيْهِ مَلاَحِقُ مِنْ الدَّارِ نَسَيِئَةً؟ أَعَلَيْهِ مَلاَحِقُ مِنْ الدَّارِ نَسَيِئَةً؟	رون بو د
٥] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَا يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَبَايَعِيْنِ : الأَجَلُ بَيْنَنَا خَمسَةَ عَشَرَ يَوْمًا	7]
عَضَاءُ إِلَى مَجِيءِ الرِّفْقَةِ ، أَيَصِحُ هَذَا البَيْعُ؟ قَضَاءُ إِلَى مَجِيءِ الرِّفْقَةِ ، أَيَصِحُ هَذَا البَيْعُ ؟	ء کا ڈ
٥] سُؤَالٌ عَنْ المَسَائِلِ الَّتِي تَجُوزُ بِالمَكْيَالِ المَجْهُولِ غَيْرَ القَرْضِ والقِسْمَةِ وَبَدَلُ	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
ُعَامِ بِجَنْسِهِ سَمَعْتُ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ؟ وَعَلَيْ أَنْ اللَّهُ اللَّهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ؟	
٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُشْتَرِي إِذَا أَنْفَقَ عَلَى المَبِيعِ فِي البَيْعِ الْفَاسِدِ أَيَرْجِعُ عَلَى البَائِعِ	
نَتِهِ إِذَا فُسَخَ البَيْعُ أَمْ لاً؟	
٥] سُؤَالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ هَلْ يَفْتَقِرُ فَسْخُهُ لِلحَاكِمِ أَمْ لاَ؟ ٥] سُؤَالٌ عَنْ السِمْسَارِ إِذَا بَاعَ السَّلْعَةَ أَيَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ثَمَنِهَا مِنَ الْمُشْتَرِي أَمْ	0]
٥] سَوْالٌ عَنْ السِمْسَارِ إِذَا بَاعَ السُّلْعَةَ أَيَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ثَمَنِهَا مِنَ الْمُشْتَرِي أَمْ	[די
\	
٥] سُؤَالٌ عَنْ مُقْوَدِ الْبَعِيرِ وَقَيْدِهِ وَعِقَالِهِ أَيَتَنَاوَلِها العَقْدُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟	[۷د
٥] سُؤَالٌ عَنْ مُقْوَد البَعيرِ وَقَيْدهِ وَعَقَالهِ أَيَتَنَاوَلها العَقْدُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟ ٥] سُؤَالٌ عَنْ مُعْتَقِ صَغيرٍ وَأَمهِ مَمْلُوكَةٍ . وَاشْتَرَاهَا لَهُ سَيِّدَهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ مِنْ	١Λ(
الطبيع الم د :	
٥] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ جَمَاعَةٍ القَرْيَةِ التَّي لاَ حَاكِمَ بِهَا لِمَتْرُوكٍ غَائِبٍ مِنْ بَلَدٍ بَعِيد	[۹د
نَ عِنْدَهَ أَيَجُوزُ بَيْنَهَا البَيْعُ وَيَنْفُذُ أَمْ لاَ؟	مات
٦] َسُؤَالٌ عَنْ رِفْقَة خَرَجَتْ مِنْ وَادَّانَ إِلَى تَشْيِت فَضَلَّتْ لَهَا أَبْعِرَةً أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ	
كُوهَا هَلُ هَذَّا البَّيْعُ صَحَيِحُ نَافِذُ أَمْ لاَ ؟	
٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً لآخَر بِبَقَرَةٍ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَظْهَرَ اسْتَرْعَاءهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ	
كَ البَيْعِ هَلْ يَنْفَعُهُ أَمْ لاَ؟	
آي [7] سُؤَالُ عَنْ بَيْع فَرْو وَفيه جَلْدُ أَصْحِيَة بَائعَه أَيْصِحُ أَمْ لاَ؟	

, الفقهي	٧٧ فهرس رؤوس المسائل
	، ٧ '] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي ضَمَانَهِ مِنْ
٦٤	ِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيَصِحُ هَذَا البَيْعُ أَمْ لاَ؟
	ْ] سُوْاَلٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرِ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا وَقَــالَ الآخَرُ : وَهَبْتُهُ لِي ،
٦٤	نَّمَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟
	`] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي ثَوْبٍ بِأَنْ قَالَ مَالِكُهُ بِأَنَّهُ بَاعَهُ الآخَرُ بِعَديلَتَيْنِ،
٦٤	﴾ الآخَرَ : بَلْ أَسْلَفْتُهُ لِي فَأَيُّهُمَا يَصْدُقُ ؟
	"] سُؤَالٌ عَنْ العَدِيلَةِ هَلْ هِيَ طَعَامُ كَغَيْرِهَا مِنْ المِلْحِ أَوْ لَيْسَتْ بِطَعَامٍ بِالنِّسْبَةِ
70	هِ البِلاَدِ ؟
	`] سُـؤَالٌ عَمَّا جَـرَتَ بِهِ عَـادَةُ رُفْقَةِ بِلادِنَا مِنْ كَـوْنِهَا تَدْفَعُ أَدْنَى مَا بِيَـدِهَا
70	المِلْحِ وَالعَرُوضِ فِي مُدَارَاتِ السُّودَانِ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	`] سُؤَالٌ عَنْ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدين هَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَجَلُ المَفْسُوخِ فِيهِ يَحِلُّ
٦٧	َ الأَجَلِ الأَوَّلِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ المَنْعُ حَاصِلٌ وَإِنْ كَانَتْ الحَالَةُ كَذَٰلِكَ ؟
	٧] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ هَلْ يَجْرِي فِيهِ قَوْلُ خَلِيلِ فِي الصَّرْفِ :
٦٨	نُؤَخَّرُ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَلَبَةَ أَوْ عَقْد وَوُكِّلَ فِي القَبْضِ)مْ لاَ ؟
	٧] سُوْاَلٌ عَنْ بَدَل دُخُن وُذُرَة مَخْلُوطَيْن بدَخْن فَقَطْ أَوْ بذُرَة فَقَط هَلْ هُوَ جَائز

[٧٢] سُؤَالٌ عَنْ البَيْعِ الفَاسِدِ إِذَا وَجَبَتْ فِيهِ القِيمَةُ لِفَوَاتِهِ هَلْ تَكُونُ حَالَةً وَلَوْ بِيعَ بِثُمَنِ إِلَى أَجَل أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلك؟

[٧٣] سُـؤَالُ عَنْ البَيْعِ هَلْ يَنْعَـقِدُ وَلَـوْ تَرَاخَى القَبُولُ عَنْ الإِيجَابِ أَمْ لاَ ؟ ٧. [٧٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْم البَيْع بِشَرْطِ الإِقَالَةِ ؟ ۷١

٧.

[٧٥] سُؤَالٌ عَنْ الدَخْن والذُرَة هَلْ هُمَا جنْسَان أَوْ جنْسٌ وَاحد كَمَا قَالَهُ بَعْضُ

طَلَبَة البَاديَة وَفَسَّرَ الذُّرَّةَ بِحَبِّة مَكَّة . . إلخ السُّؤالِ . ٧1 [٧٦] سَوَالٌ عَنْ الْمِلْحِ، هَلْ فِيهِ قَوْلٌ بَانَّهُ عَرَضٌ أَمْ لا ؟ ٧٢

[٧٨] سُؤَالٌ عَمَّا بَلَغَني عَنْ بَعْض الطَّلَبَة أَنَّهُ قَالَ : يَسيرُ الرِّبَّا بَيْنَ الْجِيرانِ

۷۲۴ —	فهرس رؤوس المسائل الفقهية
٧٤	مُغْتَفَرُ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟
	[٧٩] سُؤَالٌ عَنْ السِّمْسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الثَّمَٰنِ لأَنَّهُ مِنْ لأَزِمِ انْ ثُنْ اللهُ عَنْ السَّمْسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الثَّمَٰنِ لأَنَّهُ مِنْ لأَزِمِ
٧٥	الْبَيْعِ أَمْ لاً ؟
	البيع ام لا ! [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَبْضَعَ لَهُ شَخْصٌ عَدَائِلَ لِيَشْتَرِى لَهُ بِهِنَّ دِرَاعَةً أَيَجُوزُ لَهُ يَنْهُ بِضَاعَتِه . ضَاعَتِه اللَّذَ عَنَ لَهُ لاَ ؟
٧٦	يي بند در پرسورد دري ام د د
	[٨١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مُعَامَلَةٍ مُغتَرِفِ الذِّمَّةِ وَعَنْ مَا يَأْخُذُهُ آَلُ بَهْدَلَى مِنْ
77	السُّودَانِ أَيَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهُمْ مُعَاوضَةً وَتَبُّرعاً أَمْ لاَ ؟
	[٨٢] سُؤَالٌ عَنْ امرأةٍ باعَتْ بقرةٍ لرجلٍ تريدُ دفعَ ثمَّنهَا فِي فداءِ مظلمة
V 9	فهل لها دعوى فيها أم لا ؟ وعلى أنها لا دعوى لها فهل تغرم للمشترى ؟
۸١	[٨٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ عِديلةٍ فِيَها َدمٌ أَوْ قَيْحٌ، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	[٨٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ شَاةٍ مَثَلًا لِجَزَّارٍ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيُد ذَبْحَهَا وَبَيْع لَحْمِهَا
۸١	بِطَعَامُ لَا جَلِ، أَيِجُورُ دُلِكَ أَمْ لا !
	[٨٥] سُؤَالٌ عَنْ الَّنْطِفِيفِ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ إِنْ تَرَاضَى عَلَيْهِ الْبَائِعَانِ أَيُجُوزُ
٨٢	ذلِك ؟
	[٨٦] سُوْاَلٌ عَنْ رَبِّ الدَّيْنِ إِذَا أَخَذَ مِنْ الدَّينِ عَرَضًا قَضَاءً عَنْ بَعْضِ دَيْنِهِ عَلَي
٨٢	أَنْ يُوخَرَهُ بِالبَّاقِي إِلَي أَجَلِ أَيَجُوزَ ذَلِكَ أَمْ لاً ؟
	[٨٧] سُؤَّالٌ عَمَّن أَسْلَفَ لآخرِ شَيْئاً عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً وَبَاعَهَا لَهُ مَا الْحُكْمُ
٨٢	فِي ذَلِكَ مَتِّي عَثْرَ عَلَيْهِ ؟
	[٨٨] سُؤُلُلٌ عَمَّنْ قَالَ لِأَخَرِ : أَسْلِفْ لِي كَـٰذَا لِأَبِيعَ لَكَ كَذَا ، فَفَعَلَ ، أَيَجُوزُ
۸۳	دلِك أم لا ؟
٨٤	[٨٩] سُؤَاُلٌ عَنْ الْإِضْمَارِ فِي الْمُعَاوِضَاتِ هَلْ هُوَ كَالشَّرْطِ أَمْ لا ؟
	[٩٠] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ اشْتَرَاءِ الصَّغِيرِ من أَوْلاَدِ الْبَهَائِمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ رِضاعه
٨٤	مَنْ أُمَّهِ إِلَى الْفِطَامِ ، أَيَجُوزَ أَمْ لا ِ ؟
٨٥	[٩١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ شِرَاءِ دَيْنٍ عَلَي غَائِبٍ قَرِيبِ الْغَيْبَةِ، أَيَجُوزُ أَمْ لاِ؟

ائل الفقهية	فهرس رؤوس المس	٧٢٤
	سُؤَالٌ عَنْ بَيْعٍ وَثَيْقَةِ الدَّيْنِ أَيُجُوزُ بِغَيْرِ شُرُوطٍ بَيْعُ الدَّيْنِ أَوْ لاَ يَجُوزُ إلاَّ	[97]
٨٥		بهاً ؟
٨٥	سُؤالٌ عَنْ نَابِ الْفيلِ غَيْرِ الْمُذَكِّي أَيَجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لاَ ؟	Г 4 ~ 1
	سُوالُ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ الَّذِي لاَ يَجُوزُ شَرْطُ النَّقْدِ فِيهِ بِثَمَنِ مَضْمُونِ إِلَى الْمَدُنُ أَنْ لاَ عَنْ بَيْعَ الْعَائِبِ الَّذِي لاَ يَجُوزُ شَرْطُ النَّقْدِ فِيهِ بِثَمَنِ مَضْمُونِ إِلَى الْمَدُنُ أَنْ لاَ ؟	[٩٤]
٨٦	يُجُوزُ أَمْ لاَ ؟	أَجَل، أ
۲۸	سُوالٌ عَنْ بَيْعِ سِلْعَةٍ غَائِبَةٍ بِسِلْعَةٍ أُخْرَى غَائِبَةٍ، أَيَجُوزُ ذَلِكِ أَمْ لا ؟	_
	سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْجَزَّافِ يَحْزَرُ أَجَلٌ وَاحِدٌ بَعْدٌ اتَّفَاقِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَيْهِ	[97]
۸٧	ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	َرَ ءِ ءِ أَيْجُوزُ ه
	سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً غَائِبَةٍ عَلَى مَسَافَةٍ يَجُورُ فِيهَا شَرْطُ نَقْدِ الثَّمَنِ	[97]
۸٧	داً ثُمَّ بَاعَهَا لِبَائِعَهَا مِنْهُ بِثَمَنٍ نَّقْداً أَيْضاً أَيَّجُوزُ الْبَيْعُ الأَخِيرُ أَمْ لَا ؟	بِثَمَنِ نَقْ
	سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِآخَرَ نِصْفَ حَمْلِ الْحَالِ عَلَي الشَّيَاعِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ	[4]
۸٧	هَلْ هَذَا البيْعُ صَحِيُحُ أَوْ فَاسِدٌ ؟	لَهُ
	سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لآخَرَ نِصْفَ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا الآخَر،	
91	ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	
] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعٍ جِلْدٍ مَطْويٌ يَابِسٍ غَيْرِ مَدْبُوغٍ ، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى	١٠١]
90	يُردُّه الْمُشْتَرِي إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَمْ لاَ ؟	
] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَي بَعِيراً مَنْ ٱخَرَ فِيهِ عَيْبٌ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إَذِا	
97	نْ هَذَا الْعَيْبِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِبَعْيرٍ مِثْلِهِ أَيَجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟	مَاتَ مِر
97] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ بَيْعِ الدَّخْنِ وَالذُّرَةِ مَخْلُوطَيْنِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟	۱۰۳]
] سُؤَالٌ عَمَّنِ بَاعَ عَدِيلَةً بِكَيْلٍ مَعْلُومَ مِنْ الزَّرَّعِ فَلَمَّا اكْتَالَهُ وَجَدَهُ نَاقِصاً	۱۰٤]
97	مَنْ الْمُشْتَرِي مَا نَقَصَ بِهِ الْكَيْلُ، أَيَصِحٌ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟	
9.۸] سُؤَالٌ عَنْ عِمَامَةِ الْحَريرِ الْمُعدَّةِ للرِجَالِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا لَهُمْ أَمْ لاَ؟	
] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ سِلْعَةَ لِلْبَيْعِ فِي السُّوقِ وَقَالَ : مَنْ أَتَانِي بِعَشْرَةِ	
9.۸	نَهِي لَهُ ، وَأَتَاهُ بِهَا رَجُلٌ أَيَلْزَمُهُ الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟	دَراهِمَ أ

ببة	الفقه	المسائل	رؤوس	فهرس
-	3			U 18

٧	۲	٥
v	1	•

	[١٠٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ لِرَجُلٍ نِصْفَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةً فِي قَضَاءِ دَيْنٍ أَيَفْتَقِرُ الْقَابِضُ
٩٨	لِجوْذِ الْجَمِيعِ أَمْ لا ؟
99	[٨٠٨] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعٍ مِنْ الْجَائِعِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	[١٠٩] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى نَصُفُ بْيَضَة خنطا مَثَلاً مِنْ رَجُلٍ وَلَمْ يُسَمِّياً أُولاً
99	وَلاَ أَخِراً مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَاوَمَ سَلْعَةً وَقَبَضَتها وَأَرَادَ الذِّهَابَ بِهَا وَقَالَ : أَخَذْتُهَا
١	بِعَشْرَةِ وَقَالَ ثَاحِبُهَا : تَأْخُذُهَا ۖ بِأَحَدَ عَشَرَ ، مَا الْحَكْمُ ؟
	[١١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِعَيْنِ وَأَخَذَ عَنْهَا عَرَضاً أيرُدُّ الْبَائِعُ الْعَيْنَ
1.1	الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْبَيْعُ أَوْ الْعَرَضُ الْمَأْخُوَّذُ عَنْهَا ؟
	[١١٢] سَوُّالٌ عَمَٰنْ اشْتَرَى أَبِقاً وَحَصَّلَهُ بِجَعْلِ هَلْ يَكُونُ الْجَعْلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَي
1 - 1	الْبَاقِع ؟
	[١١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَاوَمَ سِلْعَةً عِنْدَ سِمْسَارٍ وَوَضَعَهَا السِّمْسَارُ عِنْدَهُ
1 - 1	أَيجُورُ للسِّمْسَارِ أَنْ يَبِيَعهَا لَلِثَانِي وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لِرَبِّ السِّلْعَةِ أَوْ لاَ يَجُوزُ؟
1 - 7	[١١٤] سُؤَالٌ عَنْ اَلْحُكْمَ فِي أَخْذِ الْهِبَةِ لَيْلاً أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	[١١٥] سُؤَالٌ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْكَيَّالِ فِي الْكَيْلِ أَيَجُوزُ لَهُ جَمْعُ الزَّرْعِ بِالْيَدِ
1 - 7	وَتَحريِكُ الْمُدِّ وَهَزُّهُ أَمْ لَا يَجَوُزُ ذَلِكَ ؟
1:4	[١١٦] سُؤَالٌ عَنْ النَّسْعِيرِ وَحُكْمَهِ، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
١٠٤	[١١٧] سُؤَالٌ عَنْ الاْحْتِكَارِ وَحُكْمُهُ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	[١١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ أَجَلُه وَبَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ
7 - 1	عَدَمَ الْمَقَاصَّة أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟
	[١١٩] سُوَّالٌ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْه دَيْنٌ ذَهَبًا أَوْ فضَّةً مَثَلاً، فَلَّمَا حَلَّ الأَجَلُ دَفَعَ لَكَ
1 - 7	سِلْعَةً، وَقَالَ لَكَ : بِعْهَا وَاسْتَوفِ حَقَّكَ منْ ثَمَنهَا أَيجُوز لَكَ أَمْ لاَ ؟
	[ُ ١٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنُ خَلَطَ لَبَنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمَ لإِخْراج زَبْدِهَما، أَهُوَ غِشٌ أَمْ لاَ ؟
7 - 1	وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعِهِمَا وَالْحَالَةُ كَذَلكَ ؟

	ويرو د د د د د د د د د د د د د د د د د د د
	سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ أَسْلُمَ لِآخَرَ جَمَلاً فِي أَمَةٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَتَاهُ بِسُبَاعِيَّةً عِنْدَ
7	ِ جَلِ يَدُفَعُ لَهُ حِينَٰذَ حِقًا وَابْنَ لَبُونِ إِبِلاً ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ·
] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ غَنَمَا لآخَرَ بَبَقَرَاتٍ وَبَعْضَ الْغَنَمِ لِصِغَارِ أُولَادِهِ
•	لِزَوْجَتِهِ وَبَعْضَهَا وَقَفْ عَلَيْهِ أَيْصِحُ الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟
] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ دَارًا غَائِبَةً ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ الْبَيْعِ جَهْلَ قَدْرِهَا لِيَرُدَّ الْبَيْعَ
١.	ني دَعْوَاهُ أَمْ لاَ ؟
] سُوْالٌ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ سِلْعَةِ لآخَرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النَّصْفَ الآخَرَ بَبِلَدٍ
١١	فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمُّ يَغَثُرُ عَلَيْهِ إِلاَّ بَغْدَ سَفَرِهِ بِهَا وَبَيْعِهَا ؟
] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلٌ ۚ ٱتُمَّتِّنَا أَنَّا مِنْ شُرُوطٍ بَيْعَ الْجُزَافِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَّتَابِعَانِ
۱۲	الْحزَر . فَهَلْ إِذَا كَانَا عَالَمْينَ بِهِ لاَبُدَّ أَنْ يَلْفِظَ كُلٌّ مِنْهُمَا ؟
	سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لِآخَرَ نِصْفَ فَرَسِ عَلَي أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا سَنَةً، أَيَجُورُ ذَلِكَ
١٢	
] سُؤَالٌ عَنْ رَضِيعٍ أَتَى بِهِ بَدَوِيَّانِ يَبِيعَانِهِ وَاشْتَرَاهُ مِنْهُمَا بَدَوِي
١٢	س مَا الْحُكْمُ فِيهِ ؟ أَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَقِيطَةٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ حُرًّا ؟
	ا سُوَّالٌ عَمَّنْ دَفَعَ نَاقَةً مُعَيَّنَةً غَاثِبَةً فِي قَضَاءٍ دَيْنِ وَاشْتَرَطَ ضَمَانَهَا مِنْ
١٥	ن أيَدْخُلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِه: وَكَكَالِئِيِّ بِمِثْلِهِ فَسَخَ مَا فِي الذِّمَّةِ؟
·	نِ اللَّهُ عَنْ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ التَّأْخِيرُ يَوْمًا أَوْ سُؤَالٌ عَنْ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ التَّأْخِيرُ يَوْمًا أَوْ
10	
	ندَادًا أَوْ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ بَعْدَ الْوُقُوعِ ؟ وَ مُرَادٌ وَ اللهِ يَجُوزُ إِلاَّ بَعْدَ الْوُقُوعِ ؟ وَ مُرَادُ وَ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْ
11/] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ مَا الْحُكُمُ فِي
۱۷	و در لا در د د د و دره د در د د د د د د د د د د د د د د د
1 V] سُؤَالٌ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِمَّنْ لاَ يُزَكِّي مَالهُ أَمْ لاَ ؟ وَمَا لاَ مِنْ يَرِهُ مِنْ مِنْ مِنْ الْبَيْعُ وَالشِّرِاءُ مِمَّنْ لاَ يُزكِّي مَالهُ أَمْ لاَ ؟
] سُوْالٌ عَنْ رَجُلِ اكْتَرَى مِنْ ٱخَرِ دَارًا بِثَوْبِ بِيَدِهِ وَوَصَفَهُ لَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ
۱۷	 قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ أَيَصِحُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لا ؟
۱۸] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ رَضِيعٍ مِنْ غَيْرِ الأَدَمِيِّ، أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟

/ ۲ ۷		الفقهية	المسائل	ں رؤوس	فهرس
-------	--	---------	---------	--------	------

[١٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى دَارًا وَطَلَبَ مِنْ الْبَائِعِ وَثِيقَةَ الْمِلكِيَّةِ أَيَلْزَمُ الْبَائِعِ ذَاكَ أَذْ لا ؟	
ذَلِكَ أَمْ لا ؟	۱۱۸
[١٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَالَ زَوْجَته وَهمَى عَالمَةٌ سَاكتَةٌ أَيَلْزَمُهَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟	114
[١٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَالَ زَوْجَتِه وَهِيَ عَالِمَةٌ سَاكَتَةٌ أَيَلْزَمُهَا الْبَيْعُ أَمْ لاَ ؟ [١٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ أَقَرَّ بِأَنْهَا لِفُلاَنٍ أَيُصَدَّقُ فِي إِقْرَارِهِ أَمْ لاَ ؟	
, y , y , y , y , y , y , y , y , y , y	119
[١٣٨] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ جَنَى وَأَرَادَ سَيِّدُهُ بَيْعَهُ وَدَفَعَ أَرْشَ الْجِنَايَةِ مِنْ ثَمَنِهِ هَلْ يُجَابُ لَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	119
[١٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى كَيْلاً مَعْلُومًا مِنْ الزَّرْعِ وَلَمْ يَكِلْهُ حَتَّي تَغَيَّرَ سُوقُهُ بِغِلاءٍ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟	١٧.
بعارة الله المعادم في دنت :	17.
الله الما السوال عمن صير تروجية دارا في الصداق وفي سيء بِقُولِهِ لها ايصِح	
 الله الله الله الله الله الله الله الله	۱۲.
لَـ ١٤١] سؤال عن البينةِ إِذَا شهِدت بِالبيعِ وجهِلت قدر الثمنِ هل يعمل بِشهادتِها عَنْ اللهِ عَمْل بِشهادتِها	
	177
[١٤٢] سُؤَالٌ عن رجل ادعى على آخر أنه باع له ثوبا بكذا وأنكر الآخر وقال	
بل وهبته لي، ما الحكم في ذلك ؟	177
[١٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ ، فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ قَامَ رَبُّ الدَّيْنِ يَطْلُبُ	
دَيْنَهُ وَادَّعَى الْمِديُنِ الْعَجْزَ عَنْ قَضَائِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟	١٢٣
[١٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَّ وَكِيلاً عَلَى قَبْضِ ثَمَنِ طَعَامٍ وَقَبَضَهُ ثُمَّ دَفَعَ عَنْهُ طَعَامًا	
أَيَجُوزُ أَمْ لا ؟	١٢٣
[١٤٥] سُوَّالٌ [عَمَّنْ بَاعَ دَيْنًا لَهُ عَلَى ٱخَرَ بِمَا فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَتِهِ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ	
هُلْ يُفْسَدُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِتَأْخِيرِ مَنْ أُحِيلَ عَلَى َّثَمَنه أَمْ لَاَّ؟	١٢٣
[١٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ نِصُفُ حُصَانٍ بِثَمَنٍ وَعَلَى َأَنْ يَقُومَ الْمُشْتَرِي بِهِ سَنَةً ؟	178
[١٤٧] سُؤَالٌ عَمَّـنْ كَانَـتْ عِنْدَهُ وَدِيَعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا أَيَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا أَمْ لاَ؟	178
[١٤٨] سُؤَالٌ عَنْ قَدْرِ مُدَّةِ الْحِيَازَةِ فِي التَّصْييرِ عَلَى الْقَوْلِ بِافْتِقَارِه إِلَيْهَا ؟	١٢٤

ل الفقهية	٧٢٨ فهرس رؤوس المسائل
	[١٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّقَتْ عَلَى رَبِيَبَتِهَا بِمِثْقَالٍ ذَهَبًا وَلَمْ تَدْفَعْهُ لَهَا فَهَلْ
170	عَذِهِ الْمُعَاوَضَةُ فَاسِدَةٌ ؟
	َ ۚ ١٥] سُؤَالٌ عَنَ شَخْصٍ تَصَدَّقَ عَلَى ٱخَر بِمِثْقَالٍ وَنِصْفِ مِثْقَالِ ذَهَبًا ثُمَّ بَعْدَ
170	سَنَتَيْنِ عَاوَضَهُ عَنْهُمَا بِأُمَّةٍ رَضِيعَةٍ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
	[١٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً بِشَرْطِ الْحَمْلِ ثُمَّ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ الْبَيْعِ وَأَخْذُ
771	لْمُشْتَرِي لَهَا تَبَيَّنَ لَلْمُشْتَرِي عَدَمَ حَمْلِهَا، مَا حُكْمُ هَذَا الْبَيْعِ ؟
	[١٥٢] سُؤَالٌ عِنْدَ قَوْلِهُ : ﴿ وَإِلاَّ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَمِثْلَ الْمُثْلَى ﴾ هَلْ
177	شْمَلُ الطَّعَامَ الْمُتَرَّتِّبُ فِي الذِّمَّةِ بِبَيْعٍ صَحِيحِ إِذَا تَعَذَّرَ أَمْ لاً؟
	: ١٥٣] سُؤَالٌ عَنْ مَالً اكْتَسَبَهُ صَاْحِبُهُ بِوُجُوهٍ بَعْضُهَا جَائِزٌ ، فَهَل يَجُوزُ لَهُ
121	مْسَاكُ هَذَا الْمَالِ تَحْتَ يَدِهِ وَالْحَالَةُ كَذَٰلِكَ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَٰلِكَ ؟
	[١٥٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ شَرِاءِ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جُزَافًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ
۱۳۲	??
	[١٥٥] سُؤَالٌ عَنْ أَهْلِ الْوَزِيعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُ جِلْدِهَا وَأَسْقَاطُهَا وَشَيْئًا مِنْ
124	نَحْمِهَا لأَحَدِهِمْ أَوْ لأَجْنَبِيِّ غَيْرِهِمْ أَمْ لاً ؟
	: ١٥٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٌ بَيْعٍ مَا فِي الْعَدْلِ بِوَصْفِ بَائِعِهِ لَهُ وَذِكْرِهِ لِعَدَدِهِ هَلْ هُوَ
١٣٣	كَبَيْعِهِ عَلَى الْبَرْنَامِجَ أَمْ لاً ؟

كبيعهِ على البرنامِج أم لا ؟ [١٥٧] سُؤَالٌ عَنْ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يُنتَـقَلُ مِلْكُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَدِي بِالْقَبْضِ أَوْ

بِالْفَوَاتِ ؟ [١٥٨] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْله : (أَوْ عُدمَتْ فَالْقيـمَة وَقْتَ اجْتـمَاعِ الاسْتِحْـقَاقِ أَوْ

الْعَدَمِ)هَلْ تُعْتَبُرُ الْقِيمَة ُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَالْقَضَاءِ . . . ؟ [الْعَدَمِ)هَلْ تُعْتَبُرُ الْقِيمَة ُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَالْقَضَاءِ . . . ؟ [١٥٩] اسْؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لَآخَـرَ نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى الْوَصْفُ وَعَلَى أَنَّ ضَـمَانِهَا

مِنْهُ ، وَتَلَفَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْمُسَلَّمِ إِلَيْهِ لَهَا. مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

[١٣٠] سُؤَالٌ عَنْ طَعَاهِ الْقَرْضِ هَا يَحُونُ سِلَمُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَسِعْهِ أَمْ لاَ؟

[١٦٠] سُؤَالٌ عَنْ طَعَامِ الْقَرْضِ هَلْ يَجُوزُ سَلَمُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَبَيْعِهِ أَمْ لاَ؟ [١٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَـرَى سِلْعَةً وَسُرِقَتْ عَلَيْهِ وَأَعْرَمَ شَيْئًـا عَلَى إِخْراجِهَا مِنْ

١٣٦	عِنْدِ السَّارِقِ هَلْ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ السِّلْعَةِ بِمَا غَرِمَ أَمْ لاَ ؟
	عِنْدِ السَّارِقِ هَلْ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ السِّلْعَةِ بِمَا غَرِمَ أَمْ لاَ ؟ [١٦٢] سُؤَالٌ عَنْ الأَمَةِ الَّتِي تَوَاضَعَ شَرْعًا إِذَا بِيعَتْ دُونَ مُواضَعَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلَكَ الْسُعِ ؟
177	ذَلِكَ الْبَيْعِ ؟
	[١٦٣] سُؤَالٌ عَنْ مَخيض لاَ زَبَدَ فيه هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْحِليبِ وَالزَّبَدِ وَالسَّمْنِ
	[١٦٣] سُؤَالٌ عَنْ مَخِيضٍ لاَ رَبَدَ فِيهِ هَلْ يَجُورُ بَيْعُهُ بِالْحِليبِ وَالزَّبَدِ وَالسَّمْنِ وَالْجَبْنِ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَجُورُ ذَلِكَ فَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لاَ بُدًّ مِنْ الْمُمَاثَلَةَ أَوْ كَيْفَ
۲۳۱	الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٦٤] سُوَالٌ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ الْحَلِيبِ الْمُجَمَّدِ لِإِخْرَاجِ زُبْدِهِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعِهِ
۱۳۸	بِالزُّبْدِ وَحَالَتُهُ كَذَٰلِكَ أَمْ لاَ ؟
١٣٩	رِ عَنْ اللَّمْيِيزِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى ؟ [١٦٦] سُؤَالٌ عَنْ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرَى ؟
۱٤٠	و المعالم المع
	[١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اَشْتَرَى عَبْدًا يُرْضِعُ الماشِيَةَ وَبَاعَهُ قَبْلَ ظُهُورِهِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ
١٤.	عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي وَرَدَّ عَلَيْهِ بِهِ أَيْجُوزُ لَهُ الرَّدُّ عَلَى بَانِعِهِ أَمْ لاَ ؟
١٤.	[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ دَفَعَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا لِلْٱخَرِ بِأَرْوَانَ كَانَ يُطَالِبُهُ بِهِ ، كَانِهُ النَّهُ مُنْ ذَاكِ مِنْ النَّهِ مِنْ مَنْ مَا مِنْ مَا مِنْ مَا اللَّهُ مُنْ مُنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ مَ
	وَمَاتَ الْعَبْدُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ عِنْدَ صَاحِبِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى
164	[٣] سُوَّالٌ عَــمَّنْ دَفَعَ بَعِيرًا لِآخــرَ فِي قَضاءِ الدَّيْــنِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَي
187	الدَّافِع أَمْ لاَ ؟
	[٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حُصَـانًا وَوَجَدَهُ يَرُوثُ وَوَجَدَ فِي رَوَثِهِ دُودًا كَبِيرًا
127	أَيْجُوزُ لَهُ الرَّدُ بِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَلَمَ اللهُ عَلَى فَرَسًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِمَرَضٍ أَبُورِ وَادَّعَى قِدَمَهُ وَادَّعَي الْبَائِعُ حُدُوثَهُ فَأَيَّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟
184	الْبَائِعَ حَدُوثُهُ فَأَيَّهُمَا يَكُونَ الْقُولَ قُولُهُ ؟
1 8 0	[٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقَرَةً لِلْوِلاَدَةِ وَالْحِـلاَبِ فَوَجَدَهَا عَاقِرًا لاَ تَلِدُ أَيرُدُهَا أَمْ
	۶ کا
1 8 0	[٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقَرَةً حَلُوبَةً فَوَجَدَهَا قَلِيلَةَ اللَّبَنِ أَيَرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟
	[٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عِجْلَةً مَثَلاً فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا مَيَّتَهَ الضِّرْعِ أَيَرُدُّهَا

180	أَمْ لاَ ؟
	[٩] سُـؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَـرى نَاقَـةً وَهِيَ جَـاءَتْه مَنْ فِي حُكْمِـهِمْ مِـمَّنْ لاَ تَنَالُهُ
	الأَحْكَامُ، لَم يَعْلَمُ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ، ونَهَبَهَا مَنْ عِنْدَهُ صَاحِبُهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْ
127	يَدِهِ لَبَاثِعِهَا . هَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَي بَاثِعِهَا أَمْ لاَ ؟
127	[١٠] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى غوجة فَلَمَّا عَجَنَهَا وَجَدَهَا نَيَّةً أَيْرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟
	[١١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَليلِ : (وَقُبِلَ لِلتَّعَذُرُ غَيْرُ عُدُولِ)
167	
157	إِلَخْ : هَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِشَيْءٍ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ قَوْلُهُ : (التَّعَذُّرُ) مَفْهُومٌ أَمْ لاَ ؟
	[١٢] سُوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى جَذَعَةً مِنْ الْبَقَرِ مَثَـلاً فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا قَلِيلَة
187	الدرِّ أَيْرُدُهَا أَمْ لا ؟
	[١٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا كَانَ مَرِيضًا وَبَرِئَ ثُمَّ رَجَعَ لَـهُ الْمَرَضُ عِنْدَهُ
۱٤۸	وَمَاتَ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَي الْبَائِعِ أَمْ لاَ ؟
	[١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً وَوَضَعَ عَنْ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ عَلَي إِسْقَاطِ حَقِّهِ
١٤٨	فِي الْعَيْبِ إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ هَلْ لِلْمُشْتَرِي الْقِيَامُ بِهِ إِذَا اطْلَعَ عَلَيْهِ أَمْ لا ؟
189	[١٥] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيَّنَةٌ بِقِدَمِ الْعَيْبِ وَأُخْرَى بِحُدُوثِهِ فَأَيُّهُمَا تُقَدِّمُ؟
1 8 9	[١٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ فَقَطْ بِقَدِمِ الْعَيْبِ أَيَحْلِفُ الْمُبْتَاعُ وَيَرُدُّ أَمْ لاَ ؟
	[١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى مَغْصُوبًا مِنْ غَاصِيهِ وَهُو غَيْرُ عَالِم بِالْغَصْبِ فَلَمَّا
189	عَلِمَهُ أَرَادَ الرَّدَ عَلَى بَاتِعِهِ الْغَاصِبِ ، وَٱلْمَغْصُوبَ مِنْهُ غَائِبٌ هَلَ لَّهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
	[١٨] سُؤَالٌ : عَـمًّا ۚ إِذَا تَخَلُّفَ ٱلْـبَائِعُ وَالْمُشْـتَرِيَ فِي ۖ تَارِيخِ الْـبَيْعَ بَعْـدُ ثُبُوتِ
	الْعَيْبِ بِأَنْ ادَّعَى الْبَـائِعُ تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْـَبَةِ إِلَيْهِ حَادِثًا وَادَّعَي الْمُـشْتَرِي
10.	تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِٱلنِّسْبَةَ إِلَيْهِ قَدِيمًا . مَا الْحُكْمُ فِيَ ذَلِكَ ؟
	[١٩] سُؤَالٌ عَــمَّنُ اشْتَرَى فَرَسًا ثُمَّ بَعْدَ تِسْعَـةٍ أَشْهُرٍ أَتَى بِهَـا لِبَائِعِهَا مَـرِيضَةً
10.	وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ إِنْ كَانَ يَرْكُبُ عَلَيْهَا وَيَطّرُدُ الْوَحْشُ عَلَيْهًا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
·	
101	[٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَطَلَبَ الإِقَالَةَ مِنْ الْبَائِعِ فَأَبَى أَنْ تَدَانُهُ * اَكَانَ أَنْ تَةُ كَالْأَنْ فَيُ كَانَ إِنَّانَ أَنْ لِذَى الْعَلَامِ الْعِلْقِعَ لَأَنْ لِكَانِ
101	يَقِيلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ بِالْعَيْبِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً وَوَجَدَ بِهِـا عَيْبًا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ الثَّمَنَ وَأَرَادَ أَنْ لأ

101	يَنْقُدَهُ حَتَّى يَتَحَاكَمَ مَعَ الْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى عَبُدًا وَحَدَثَتُ فِيهِ مُوَضَّحَةٌ عِنْدَهُ وَبَرِئَتْ وَأَخَذَ أَرْشَهَا
101	ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهٍ وَأَرَادَ رَدَّهُ أَيْرُدُّ مَعَهَ أَرْشُ الْمُوَضَّحَةِ أَمْ لاَ ؟
	[٢٣] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى نَاقَةً وَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهَا مَرِيضَةٌ بَابُورُ وَلَمْ يَعْبَأَ بِكَلاَمِهِ،
101	ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ الْمَرَضُ وَأَرَادَ الرَّدُّ بِهِ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى سِلْعَةً ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ فِيهَا وَأَرَادَ رَدَّهَا وَأَنْكَرَ رَبُّهَا أَنْ
107	تَكُونَ هِيَ سِلْعَتُهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً بِنَاقَتَيْنِ حَامِلَتَيْنِ ثُمَّ بَعْدَ وِلاَدَ ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَي
107	عَيْبٍ فِي الْأُمَةِ وَرَدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ مِنْ الْبَائِعِ النَّاقَتَيْنِ وَوَلَدَيْهِمَا
	[٢٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَرْكُوبًا مِنْ الْبَقَرِ بِبَقَرَةٍ شَائِلَةٍ تَحْتَهَا ابْنُهَا وَمَعَهَا أَيْضًا أَفُوك
104	وَأَتَى بِهَا إِلَى الْبَائِعِ وَأَخْبَرَهُ بِالْعَيْبِ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
108	[٢٧] سُؤَالٌ عَمَّنَ اشْتَرَى عَبْدًا وَجَلَبَهُ بِقُرْبِ الشَّرَاءِ لِلسُّودَانِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ
	[٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دانفية غَائِبَةً عَلَي رُؤْيَة مُتَقَدِّمَةٍ وَقَـبْلَ قَبْضِهِ لَهَا ادَّعَى
107	الْبَائِعُ أَنَّهَا سُرِقَتْ فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الْبَائِعِ أَوْ مِنْ الْمُشْتَرِي ؟
	[٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعِيبًا بِعَيْبٍ يَزِيدُ كَالثَّالُولِ مَثَلاً وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ
101	الرَّدُّ بِهِ قَبْلَ تَفَاحُشِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
	[٣١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ضَلَّ عَلَيْهِ بَعِيهِ أُ وَوَجَدَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُغَافَرَةِ وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ
101	فَامْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ إِلَيْهِ فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ ؟
	[٣٢] سُـؤَالٌ عَمَّنْ اشْـتَرَى بـولات عَدَائِلَ بصنت عَلَي خِـيَــارِهِ بِالرَّؤْيَةِ بِذَهَبٍ
109	مَصُوغٍ مَنْقُودٍ هَلُ هَذَا الْبَيْعُ فَاسِدٌ أَمْ لاَ ؟
	[٣٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لأَخَرَ فَرَسًا فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ يُـطَالِبُهُ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ
	أَزْيَدَ مِنْ شَهْـرَيْنِ وَالْفَرَسُ عِنْدَ الأَخْذِ لَهَـا مَاتَتْ عِنْدَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا مَـاتَتْ بِمَرَضٍ
109	قَدِيمٍ هَلَ تَقْبَلُ دُعُواهُ وَيُلتَفَتُ إِلَيْهَا أُمْ لاً ؟
	[٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ السُتِرَاءَ عَبْدٍ وَقَـالَ لِسَيِّدِهِ : مَا حَمَلَكَ عَلَى بَيْعِ عَبْدِكِ

الفقهية	المسائل	، رؤوس	فهرس		۷٣	۲
---------	---------	--------	------	--	----	---

771	هَذَا. فَهَلْ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي سَارِقُ بَرَاءَةٍ تَنْفَعُهُ فِي السَّرِقَةِ؟
	[٣٥] سُؤَالٌ عَنْ قَـولِه : (لا بدنه كَسُمْنِ دَابَّـة وَهُزَالِهَا) . مَا الْمُـرَادُ بِالْهُزَالِ
170	عِنْدَهُمُ هَلْ هُوَ الَّذِي لا تَطِيقُ الدَّابَّةُ مَعَهُ الْحَمْلَ أَمُّ لا ؟
	[٣٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَسْلَمَ بَعِيرًا فِي ذَهَبٍ فَلَمَّا حَلَّصِ الأَجَلُ عَجَزَ الْمَدِينُ عَنْ
177	الذَّهَبِ وَأَرَادَ أَنْ يَدُفُعَ الْبَعِيرَ فِي الْقَضَاءِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
٧٦٢	[٣٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ دبرةَ الْبَعِيرِ مَثَلاً الَّتِي تَنْفَعُ بَاثِعَهُ ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ فَإِنْ غَابُّ بِائِعُهُ أَشْهَدٍ) هَلْ الإِشْهَادُ
777	عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لا ؟
	[٣٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اطَّلَعَ عَلَيَ عَيْبٍ قَدِيمٍ وَادَّعَي أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقْتَ الشِّـرَاءِ وَقَالَ
۸۲۱	الْبَائِعُ : بَلْ وَأَنْتَ لَيْسَ لَكَ الرَّدُّ لِرُؤْيَتُكَ الْغَيْبَ وَقْتَ الشِّرَاء مَا الْحُكْمُ في هَذَا ؟
	الْبَاثِعُ : بَلْ وَأَنْتَ لَيْسَ لَكَ الرَّدُّ لِرُوْيَتَكَ الْعَيْبَ وَقَٰتَ الشِّرَاءِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَة اشْتَرَتْ دُرَّاعَةً سَوْدَاءَ وَفَصَّلَتْهَا مَلْحَفَةً ثُمَّ اطَّلَعَتْ عَلَي عَبْ فِيهَ . مَا الْحُكْمُ فَي ذَلكَ ؟
179	عَيْبٍ فِيهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٤١] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى حُرِيَّتِهِ أَيَرُدُهُ بِذَلِكَ عَلَى بَاثِعِهِ
179	أَمْ لا ؟
	[٤٢] سُـؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيـرًا وَاطَّلَعَ عَلَي عَـيْبِ بِهِ وَرَحَلَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ
١٧٠	الْخَوْفِ هَلْ لَهُ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لا ؟
	[٤٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَي عَبْدًا مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَي أَنَّهُ عَلَيْهِ
١٧٠	دَينٌ أَيْرُدُهُ أَمْ لا ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى دَابَّةً وَفِيهَا جُرْحٌ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ الْبَائِعُ :
۱۷۱	[٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى دَابَّةً وَفِيهَا جُرْحٌ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ الْبَائِعُ : شَيْءٌ لاَ يَضُرُّهَا ، ثُمَّ نَزَفَ الْجُرْحُ فَمَاتَتْ مِنْهُ . هَلْ لَهُ الْقِيَامُ أَمْ لاَ ؟
	[٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا حَامِلٌ وَاَدَّعَى قِدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ
۱۷۱	حُدُوثَهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الْمُبْتَاعُ الرَّدَّ بِهِ ؟
	[٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حَمْلاً مِنْ الشَّم ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى أَنَّهُ مَعِيبٌ وَأَشْهَدَ بَيِّنَةً
١٧٢	وَبَاعَهُ عَلَي مِلْكِ صَاحِبِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَي الْبَائِعِ بِبَقِيَّةٍ حَقِّهِ أَمْ لَا؟

- 2	الفقهيا	المسائل	رؤوس	نهرس
-----	---------	---------	------	------

	24
177	[٤٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أُصْحِيَةً وَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءُ أَيَرُدُّهَا أَمْ لاَ ؟
	[٤٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ فَرَسًا مَريضةً وَأَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِهَا وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي
۱۷۳	بِذَلِكَ وَدَخَلَ عَلَيْهِ فَهَلُّ يَنْفَعُهُ بَرَاءَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٤٩] سُؤَالٌ عَـمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ عَـفَدُ الشَّـرَاءِ هَلْ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ
۱۷۳	بِذَلِكَ أَمْ لاَ لِجَرِيَانِ الْعُرْفِ بِهَذِهِ الْبِلاَدِ بِعَدَمِ الرَّدِّ بِهِ ؟
۱۷٤	[٠٠] سُؤَالٌ عَمَّنُ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ الدَّيْنُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لاَ؟
	[٥١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ بَاعَ فَرَسًا بِنِصْفِ فَرَسٍ أُخْرَى ثُمَّ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ بَاعَ
140	الْفَرَسَ وَمَاتَتْ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَمَقَالَتَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٥٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْــَتَرَى مِنْ ٱخَرَ شماً بِالْوَزْنِ، وَسَــافَرَ بِهِ إِلَى أَرْضِ
۱۷۸	السُّودَانِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى فَسَادِهِ هُنَاكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٥٣] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ سلكة مِنْ الْقُرَانِ أَوْ فِدْيَةٍ مِنْ الذِّكْرِ ـ أَيْ : ثَوَابُهَا بِثَمَنِ
۱۸۰	مَعْلُومٍ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟
	نَوَازِلُ السَّلَمِ
	[١] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَمِ ابْنِ لَبُونِ إِبِلاً فِي ابْنَيْ مَخَاضٍ أَوْ مِنْهَا أَيَجُوزُ أَمْ ٧ ؟
111	8.3
	[٢] سُؤَالٌ عَـمَّنْ أَسْلَمَ الرَّجُلَيْنِ حَمْلاً مِنْ الشَّمِّ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّنَاصُفِ
١٨٢	فَهَلْ إِذَا حَالَتْ الأَسْوَاقُ قَبْلَ وَفَاءِ جَمِيعِ الدَّيْنِ يكُونُ الْوَاجِبُ هُوَ قِيمَتُهَا؟
	[٣] سُؤَالٌ عَـمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنُ مِلْحٍ مَحَلَّ قَـبْضِهِ ولاته مَا الْحُكْمُ إِذِا الْتَـقَيَـا فِي
110	السُّودانِ أَوْ الْتَقَى مَعَ وَكِيلُهِ ؟
110	[٤] سُوْاَلٌ عَمَّنْ أَسْلَمْ عَدَائِلَ فِي بَعِيرٍ أَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَنْهُ زَرْعًا أَمْ لاَ ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِكَيْلٍ مِنْ الذُّرَّةِ إِلَى أَجَلٍ ،
١٨٥	فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ طَلَبَ رَبُّ الدَّيْنِ الْقَضَاءَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
771	[٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخَرَ غَرِيمَهُ إِلَى أَجَلٍ أَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ مَدِينٍ عَجَّلَ عَرَضًا عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ قَبِلَ أَجَلَهُ أَيُجْبَرُ رَبُّهُ عَلَى قَبُولِهِ

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
---------	---------	------	------

	·
781	أَمْ لا ؟
	[٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ دَيْنًا لِصاحِبِهِ لَيْسَ عَالِمًا بِهِ أَيَبْرَأُ مِنْهُ بِدَفْعِهِ مِنْ غَيْرِ إِعْلاَمِهِ
۱۸۷	أَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ أَمْ لاَ ؟
۱۸۷	[٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمَدِينِ إِذَا أَرَادَ دَفْعَ الْقِيمَةِ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَيُجْبَرُ عَلَي أَخْذِهَا أَمْ لاَ
	[١٠] سُؤَالٌ عَـمَّنُ لَكَ عَلَيْهِ مثلي وَمَطَلَكَ بِهِ زَمَنَ غَـلاَئِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَخَّصَ
۱۸۸	هَلْ يَجِبُ لَكَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ زَمَنَ عَلاَئِهِ أَوْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ ۚ إِلاَّ مَثْلُهُۗ؟
	[١١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ يُطَالِبُ أَخَرَ بِعَبْدِ فِي نَاحِيَةِ الْبَحْرِ ثُمَّ انْتَقَلَ الْمَدِينُ إِلَى
۱۸:۸	بَلَدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لَهُ قِيمَةُ الْعَبْدِ فَي ٱلْبَلَدِ الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ؟
	[١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَسْلَمَ ثَوْبًا فِي جَذَعَة إِبِلٍ أَوْ بَقَرْ ثُمَّ أَخَذَ فِي قَضَائِهَا ذَكَرَيْنِ
119	صَغِيرَيْنِ مِنْ جِنْسِهَا قُدْرَ قِيمَٰتِهَا . َمَا الْحُكْمُ قِي هَذَا ؟
	[١٣] سَلُوَاكِ " : عَمَّنْ أَخَــٰذَ مِنْ مَدِينِهِ قَدْرًا مِنْ دَيْنِهِ قَبْلَ الأَجَلِ ثُمَّ تَرَكَ لَهُ شَــٰيْتًا
191	مِنْهُ عِنْدَ الْقَضَاءِ فَهَلْ يُمْنَعُ لاتِّهَامِهِمَا عَلَي ضعَ وَتَعَجَّلَ أَمْ لاَ ؟
	[١٤] سُؤَالٌ : عَـمَّن يُطَالِبُ شَخْصًا بِطَعَامٍ مُعَاوَضَةً ، وَقَـالَ لَهُ : خُذْ هَذِهِ
197	الْبَقَرَةَ وَتَوَلَّ أَمْرَ بَيْعِهَا وَضَمَانِهَا مِنِّي ۚ ، هَلُ يَجُوزُ أَمُّ لاَ ؟
	[١٥] سُـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	عَلَي الثَّوْرَيْنِ يَدْفَعُهَا لَهُ وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْ اَلثَّوْرَيْنِ وَالنَّانِي مَا زَّالَ عَلَي حَالِهِ لَمْ
197	يَتَغَيَّرْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
	[١٦] سُؤَالٌ عَنْ مَدينٍ مُوسِرٍ أَرَادَ دَفْعَ بَعْضِ الـدَّيْنِ وَأَبَى صَاحِبُهُ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ
195	لاً : أَقْبَلُ إِلاًّ كلَّهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
198	[١٧] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ مُدَايَّنَةٍ ۖ الْغَرِيمِ الْمُعْسِرِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لاَ ؟
	[١٨] سُؤَالٌ : عَنْ اقْـتِضَاءِ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ إِذَا أَلْجَأْتَ إِلَيْـهِ الضَّرُورَةُ
198	أَيَجُوزُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟
	[١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَـرْضٍ وَمَكَّنَهُ مِنْ رَبِّهِ مِرَارًا وَامْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ
190	حَتَّى غَلاَ الطَّعَامُ ، مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟

	[٢٠] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي شُرُوطِ مَـا يُفْضَي بِهِ الدَّيْنُ: وأَنْ يُسَلَّمَ
190	فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ هَلْ يَخْرُجُ مِنْه الْعَقَارُ ؟
	[٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ شَكِّا مِنْ الشَّمِّ بَعْدَ تَوَقُّرِ شُرُوطِ الْجَزَافِ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ
197	كَانَ عَلَيْهِ . هَلْ هَذَا الْقَضَاءُ جَائِزٌ أَمْ لاَ لِمَنْعِ السَّلَمِ فِي الْجَزَافِ ؟
	[٢٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِه : (وَصَـبَرَ لِوُجُودِهِ) هَلْ هُوَ خَاصٌ بِالطَّعَامِ الْمَـغْصُوبِ
197	أَوْ مِثْلُهُ طَعَامُ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ إِذَا عُدِمَ إِلَخْ ؟
191	[٣٣] سُؤَالٌ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِهُ : (وَجَازَ بِخِيَارِ لِمَا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ)؟
199	[٢٤] سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ۚ (وَرَدُّ زَائِفٍ) إِلَخْ ؟
	[٢٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِه : أَنَّهُ لاَ بُدَّ فِي السَّلَمِ مِنْ تَعَدُّدٍ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ حَيْثُ اتَّحَدَ
۲٠٠٠	الجِنْسُ واخْتَلَفَتْ المَنْفَعَةُ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ أَمْ لاَ ؟
	[٢٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ بِسِجْلِمَاسَةَ بَاعَ أَحَدُهُمَا لِلاَّخَرِ سِلْعَةً بَعَدَدٍ مَعْلُومٍ مِنَ
7 · 7	الدَّرَاهِمِ هَلْ يُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
۲ . ٥	نَوَازِلُ القَرْضِ
7 . 7	[١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سَلَفِ ظَرْفٍ مَمْلُوءٍ مِنَ الزَّرْعِ مَثَلًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ؟
7 . 7	[٢] سُؤَالٌ عَنْ الحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ الْمِثلِ فِي صُلْبِ عَقْدِ القَرْضِ؟
۲ · ۷	[٣] سُوَّالٌ : أَيَجُوزُ رَدُّ القَرْضِ التَّصْدِيقَ لِلْمُقْرِضِ فِي الكَيْلِ أَمْ لاَ؟
	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ سَلَفِ الطَّعَـامِ بَيْنَ الجِيرَانِ دُونَ تَحَـرٍّ وَلاَ وَزْنُ لاَ فِي الابْتِدَاءِ
۲ · ۷	وَلاَ عِنْدَ الرَدِّ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
۲ · ۷	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ خَصِيَّ غَنَمٍ أَيَجُوزُ أَنْ يَقْصِيَهُ بِطَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَضَ ضَائِنَةً لآخَرِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَضَائِهَا خَصِيَّ غَنَمٍ
۲ · ۸	أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ مُتَوَطَّنَّا بِالْبَحْرِ وَتَسَلَّفَ [كلت] فَهَلْ تَعْتَبَرُ قِيمَتُهُ
۲۰۸	بِمَوْضِعِ السَّلَفِ أَوْ فِي مَوْضِعِ القَضَاءِ ؟
	اللهُ عَلَيْ عَنْ مِنْ أَقُونَ عَلِيالَةً أَنْ خُو مِأْلُهُ أَنْ يَأْخُونَ مِنْ عِنْدِهِ فَوْضَ أَوْل

فهرس رؤوس المسائل الفقهية	
76 Q Q- 999 Q- J4-	Y1 (
Y . 9	نَ عًا أَيْحُونُ ذَاكِنَ أَوْ لاَ ؟

[٩] سُؤَالٌ عَنِ المُقْتَرِضِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ القَرْضِ فِي القَضَاءِ مُقَوَّمًا كَانَ أَوْ نَا اللهِ عَنْ أَنْ أَنْ اللهِ عَنِ المُقْتَرِضِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ القَرْضِ فِي القَضَاءِ مُقَوَّمًا كَانَ أَوْ

مِثْلِيًّا أَوْ يَفْصِلُ فِي ذَلِكَ ؟ مَثْلِيًّا أَوْ يَفْصِلُ فِي ذَلِكَ ؟ [١٠] سُــؤَالٌ عَمَّنُ اقْـتَرَضَ مِنْ رَجُلِ أَمْـدَادًا مِنَ الأُرْزِ وَشَـرَطَ عَلَيْهِ المُقْـرِضُ

القَضَاءَ بالزَّرْعِ وَ. . . مَا الحُكْمُ فِي ذَلَكَ ؟

[١١] سُؤَالٌ : عَنْ هَدِيَّةِ اللَّدِينِ لِرَبِّ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ بِهَا وَجْهَ اللهِ لاَ تأخيرَ

الدَّيْنِ هَلْ جَائِزَةٌ أَمْ لا ؟

[١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ جَارِيَةً وَبَاعَهَا وَرَبَحَ فِيْهَا هَلْ يَرُدُّهُ مَعَ قِيمَتِهَا أَمْ لاَ ؟ ٢١٢ [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ القَرْضِ عَاطِفًا عَلَي المَنْعِ (وَ ذِي

الجَاهِ) هَلْ الْمَنْعُ عَلَي الإِطْلاَقِ أَوْ لا ؟

[١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ زَرْعًا مِنَ الحَصَادِ وَأَخَّرَ الْمُقْرِضَ فِيـهِ حَتَّى غَلاَ الزَّرْعُ وَكَادَ يُعْدُمُ فَهَلْ يُكَلِّفُ بِرَدُّ مثْلُه أَوْ يَغْرَمُ قيمَتَهُ ؟ . . .

نَادُ يَعْدِمْ فَهَلَ يَكَلِّفُ بَرَدُ مِثْلِهِ أَو يَغْرُمْ قِيمَتُهُ ؟ . . . نَوَاذِلُ الرَّهْنِ ٢١٧

[١] سُؤَالٌ عَنْ غَلَّةِ الرَّهْنِ إِذَا اشْـتُرَطَتْ فِي عَقْـدِ المَبِيعِ عَلَي غَيْرِ الوَجْـهِ الجَائِزِ أَيَفْسَدُ البَيْعُ بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟

[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَبِّ الدَّيْنِ إِذَا وَجِدُتْ بِيَدِهِ سِلْعَةٌ لِلْمَدِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ فَلَسِهِ

وَادَّعَي أَنَّهَا رَهْنٌ عِنْدَهُ أَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ [٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا شَـهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِحِيَازَةِ الرَّهْنِ وَأُخْرَى عَلَى عَدَمِهِ فَـأَيُّهُمَا يُعْمَلُ

بِشَهَادِتِهَمَا ؟ ﴿ لَا يَا يَا يُلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

[٤] سُـوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَـرَى سِلْعَـةً إِلَى أَجَلٍ وَدَفَعَ لَهُ رَهْنًا. . . أَيَجُـوزُ هَذَا وَيَصحُ أَمْ لاَ ؟

[٥] سُسؤَالٌ عَمَّنْ تَـرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ رَجُـلٍ وَقَالَ لَهُ : اقْضِ مِنْـهَا دَيْنَ فُـلاَنِ ، أَيَخْتَصُّ بِهَا فُلاَنٌ دُونَ الغُرَمَاء أَمْ لاَ ؟

_	الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
_	الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس

V	٣	V
	1	

[٦] سُؤَالٌ عَنْ الرَّهْنِ المُعَيَّنِ المُشْتَرَطِ فِي العَـقْدِ إِذَا هَلَكَ وَاسْتَحَقَّ مَا الحُكْمُ فِي	
ذَلِكَ ؟	719
	719
[٨] سُؤَالٌ عَمَّنُ ادَّعَيْتَ عَلَيْه دَيْنًا فَأَعْطَاكَ به رَهْنًا أَتَضْمَنُ الرَّهْنَ أَمْ لاَ؟	7,71
[٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفَيَّة بَيْعِ الْحَاكِمِ الرَّهْنَ إِذَا رَفَعَ الْمُرْتَهِنُ الأَمْرَ لَهُ ؟ [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ دَيْنًا فَأَعْطَاكَ بِهِ رَهْنًا أَتَضْمَنُ الرَّهْنَ أَمْ لاَ؟ [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ سلْعَةً ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهَا لِغَيْرِهِ أَيصْدُقُ أَمْ لاَ ؟	177
[١٠] سُــؤَالٌ عَنْ الْمُرْتَهِنِ إِذَا سَــافَرَ بِالرَّهْنِ بَـِـغَيْــرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ وَتَلَفَ هَلْ عَلَيْــهِ ضَمَانُهُ أَمْ لاَ ؟	
ضَمَانُهُ أَمْ لاً ؟	771
[١١] سُؤَالٌ عَنْ المُرْتَهِـنِ إِذَا ادّعَي رَدَّ الرَّهْنِ وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ أَيَصْدُقَ سَـوَاءً قَبَضَ دَيْنَهُ أَمْ لا؟	777
[١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْدَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ أَنَّهُـمَا رَهْنٌ عِنْدَهُ مَال الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟	
الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟	774
[١٣] سُسُوَالٌ عَمَّا إِذَا أَتَى المُرْتَهِنُ بِشَيْء وَادَّعَى أَنَّهُ الرَّهْنُ ، وَقَــالَ الرَّاهِنُ بَلْ	
الحجم فِي دَلِكَ ؛ [١٣] سُسؤَالٌ عَمَّـا إِذَا أَتَى المُرْتَهِنُ بِشَيْءٍ وَادَّعَى أَنَّهُ الرَّهْنُ ، وَقَــالَ الرَّاهِنُ بَلْ رَهْنِي غَيْرُ هَذَا ، فَأَيَّهُمَا يَصْدُقُ ؟	777
[٤٤] سُؤَالٌ عَنْ المُرْتَهِنِ إِذَا تَعَــدَّى عَلَى الرَّاهِنِ فَبَاعَهُ أَوْ وَهَبَـهُ ، مَا الحُكُمُ فى ذَلكَ ؟	
ذَلكَ ؟	377
_ ورودره ره تک ره یکاه وه و	770
[١٦] سُسؤَالٌ عَمَّا َإِذَا لَمْ يُوجَدُ مِنْ بَيْعَ الرَّهْنِ إِلاَّ بِجُعْل ، فَعَلَى مَنْ يَكُونَ	
الجُعْلُ ؟	777
. ص [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ لِشَـخْصِ رَهْنًا وَقَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ آتِكَ بِالدَّيْنِ عِنْدَ حُلُولِ الأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دَيْنِكَ أَيَجُوزُ هَذَا أَمْ لاَ ؟	
الأَجَل فَالرَّهْنُ لَكَ في دَيْنُكَ أَيَجُوزٌ هَذَا أَمْ لاَ ؟	777
	777
[٢] سُؤَالٌ عَنْ الغُرَمَاءِ إِذَا تَبَرَّعَ الحَائِطُ دَيْنَهُمْ بِمَالِهَ بِإِذْنِهِمْ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَعَلِمُوهُ	
	777
[٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقَرَةً لِجَزَّارٍ بِثَـمَنٍ، ثُمَّ إِنَّ الجَزَّارَ اشْتَرَي بَقَرَةً مِنْ أَخرَ	

777	، فَهَلْ يَخْتَصُّ صَاحِبِهَا بِثَمَنِهَا دُوْنَ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ الأُولَى؟
	[٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعُ الْحَاكِمُ لَسَلَعَ المُفْلِسِ وَنَحْوَهِ بِالْخِيَارِ ثَلاَثًا هَلِ الثَّلاَثُ مِنْ يَوْمِ
779	الشراء الأول أو يبدأ تلانا لكل من زاد ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً بِثَـمَنِ إِلَى أَجَلِ وَمَاتَ وَالدَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ وَالنَّاقَةُ
۲۳ -	قائمة وأراد ربها الاستبداد بها اهل له ذلك أم لا؟
	[7] سُوْالٌ عَنْ الحَسَاكِمِ إِذَا بَاعَ عَقَارَ اللَّهْلِسِ أَوْ عُـرُوضَهُ الَّتِي لاَ يَخْشَي عَلَيْهَا ا
۲۳.	البعيب بالاستنباء هذر البيغ ماصر أم لا !
1771	[٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ قَسْمَ الغُرَمَاءِ لِمَالِ المُفْلِسِ. هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ قَسْمَ الغُرَمَاءِ لِمَالِ المُفْلسِ. هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟ [٨] سُؤَالٌ عَنْ مُفْلسِ أَوْ مَيت عَلْيهِ عَرَضٌ مَحَلُّ قَبْضِهِ غَيْدُ بَلَدِ المُحَاصةِ فَهَلْ أَدُّ أَنْ مَا لا حُكُمُ مَا خَلْكِ عَنْ مُفْلسِ أَوْ مَيت عَلْيهِ عَرَضٌ مَحَلُّ قَبْضِهِ غَيْدُ بَلَدِ المُحَاصةِ فَهَلْ أَدُّ أَنْ مَا لا حُكُمُ مَا خَلَكِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلِي عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ ع
۲۳۳	تعبر فيمه ببند فبهيد أو ما المحدم في ديك :
777	[٩] سُوَالٌ عَنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيرِها مِنْ الدُّيُونِ أَمْ لاَ ؟ [٩] سُوَالٌ عَنْ أُجْرَةِ حَمَّالِ سِلَعِ الْمُفْلِسِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدُّيُونِ أَمْ لاَ ؟ ٢] سُؤَالٌ عَنْ أُجْرَةِ حَمَّالِ سِلَعِ الْمُفْلِسِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدُّيُونِ أَمْ لاَ ؟ ٢ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ أُجْرَةِ حمَّالِ سِلَعِ الْمُفْلِسِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدَّيُونِ أَمْ
777	1 1
777	[١١] سُؤَالٌ عَنْ أُجْرَة الرَّاعِي هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الدَّيُونِ أَمْ لاَ ؟ [١١] سُؤَالٌ عَنْ مُكْتَرِي الدَّابَةِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَـاتَ هَلَ يَكُونُ رَبُّهَا أَحَقَ بِمَا عَلَى ظَمُ هَا فِي إِحَارَة دَايته دُونُ الْغُنَّمَاء أَهْ لاَ ؟
	[١٢] سُواَلٌ عَنْ مُكْتَرِى الدَّابَّةِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَـاتَ هَلْ يَكُونُ رَبُّهَا أَحَقّ بِمَا عَلَى
377	ظَهُرِهَا فِي إِجَارَةِ دَابِتهِ دُونُ الْغُرَمَاءِ أَمْ لاَ ؟
	[١٣] سُؤَالٌ عَنْ عَقْدِ الدَّيْنِ إِذَا نُسِخَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَيُحْكُمُ بِالنَّسْخةِ إِذَا عُدِمَ
377	الأصل أو لم يعدم أم لا أ
	[١٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ وَطَلَبَهُ مِنْهُ فَأَقَرْ الْمَدَيِنُ بِهِ وَقَالَ لَهُ : لأ
740	[١٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ وَطَلَبَهُ مِنْهُ فَأَقَرْ الْمَدَيِنُ بِهِ وَقَالَ لَهُ : لأَ نَقْضِيكَ حَتَّى تَأْتِينِي بِوَثِيقَةِ الدَّيْنِ ، و لَمُ يَأْتِ بِالْوَثِيقَةِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
777	[١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَدَى مَالاً فَهَلْ يُقَدَّمُ بِالْفِدَاءِ عَلَى الْغُرَمَاءِ أَمْ لاَ؟
۲۳٦	[١٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ دَايَنَ وَلَدَهُ بِدَيْنٍ وَلَهُمْ يَقْبِضُهُ مِنْهُ وَسَكَتَ حَتَّى مَاتَ ؟
777	[١٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ دَايَنَ وَلَدَهُ بِدَيْنِ وَلَهُ مِنْهُ مِنْهُ وَسَكَتَ حَتَّى مَاتَ ؟ [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَهَا حَتَّى يَبْرُزَ الْمُدَّعِى بِهِ هَلْ

	ا ١٩] سُوْالٌ عَمَّنْ قَضَى دَيِنًا عَلَيْهِ بِصَكَ وَأَرَادَ أَحْدَ الصَّكَ وَأَبَى رَبُّ الدَّيْنِ مَا
۲۳۸	لحكم في ذلك ؟
	: ٢٠] سُوَّالٌ عَنْ هَبَةِ الثَّوْابِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ قَبْلَ دَفْعِ الثَّوابِ وَهِيَ
۸۳۲	نَاثِمَةٌ هَلْ لِلْوَاهِبِ أَخُذُهَا دُونَ الْغُرَمَاءِ أَمْ لاَ ؟
779	ِ ٢١] سُؤَالٌ عَنْ عَرِيمٍ حَضَرَ وَعَاَّبَ مَالُهُ هَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ تَفْلِيُسهُ أَمْ لاَ؟
	: ٢٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلً أَوْصَاهُ وَصَّى الْأَبَ عَلَى أُخْسَيْنِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ
749	سْتِرْجَاعُهَا إِلَى بَلَدِهِ مِنْ الْبَلَدِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
Y	: ٢٣] سُؤَالٌ عَنْ وَلَدَ بَلَغَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ وَجَهَلَ حَالَهُ وَلَمْ يَحْجَـرْ عَلَيْهِ أَبُوهُ بَعْدَ
137	لَبُلُوغِ أَيَحلُّ عَلَى الرَّشْدِ أَوْ السَّفَهِ ؟ * يَعِيمُ مُنَانًا مُنْ أَنَانًا مَنْ أَنَانًا مَنْ أَنَانِ مَنْ أَنَانِهِ مُنْ أَنِينًا مَنْ أُمْنُ أَنِينًا
U / U	َ ٢٤] سُوَّالٌ عَنْ الْوَلِيُّ وَمَحْجُورَةٍ إِذَا تَنَازَعَا فِي رُشدِهِ وَسَفَهِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي
737	لَكِ ؟
737	: ٢٥] سُؤَالُ عَنَ الصَّبِيِّ إِذَا ظَهَرَ رَسُدَهُ هَلَ يَخْرُجُ مِن الْحَجْرِ أَمْ لَا ؟
	: ٢٥] سُؤَالٌ عَنْ الصَّبِى إِذَا ظَهَرَ رُشْدُهُ هَلْ يَخْرُجُ مِنْ الْحَجْرِ أَمْ لاَ؟ : ٢٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَحَىَّ إِذَا عَلِمَ رُشُدَ السَّفِيهِ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى تَلَفَ هَلْ :
737	ضِمنُهُ أَمْ لا ؟
737	: ٢٧] سُوَالٌ عَنْ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا أَدَانَ وَمَاتَ أَيَلْزَمُهُ الدَّيْنُ أَمْ لاَ ؟
737	: ٢٨] سُؤَالٌ عَنْ الشَّهَادَةِ بِالْحَجْرِ هَلْ يَكْتَفِي فِيَها بِعَدْلَيْنِ أَمْ لاَ ؟
737	: ٢٩] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ السَّفِيهِ وَشِرَائِهِ بِعِلْمٍ وَلِيهٍ وَسُكُوتِهِ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لاَ ؟
737	: ٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا مُتَوَقَّعَةَ الْخَرَابِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
7 £ A	[٣١] سُوَالٌ عَنْ النَّظَرِ فِي كُتُبِ التَّتَائِي هَلْ يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	: ٣٢] سُؤَالٌ عَنْ الأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِهِ وَهُوَ
787	غيرُ مَأْمُونَ عَلَيْهِ ؟
7 & A	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	: ٣٤] سُؤَالٌ عَنْ مُهْمَـلَةٍ نَاهَزَتْ سَبْعِينَ سَنَةً وَهِي تَتَصرفُ فِي مَالِهَـا بِالْهِبَةِ ثُمَّ
789	َ £ ٢ £ سُوَانَ عَنْ مُهَمَّلُهُ فَاهْرَتْ سَبَعِينَ سَنَّهُ وَهِي تَنْصُرُفَ فِي قَالِهَا بِالْهِبِّ تُمْ قَامَ ابْنُ عَمهَا وَأَرَادَ رَدَّ تَصَرُّفُهَا هَلُ لَهُ ذَلكَ أَمْ لاَ؟
167	نام ابن عمها واراد رد تصرفها هل له دلك ام لا !

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
- 0	ω		ω

ل الفقا	٧٤٠ فهرس رؤوس المسائد
	[٣٥] سُؤَالٌ عَنْ السَّفِيهِ إِذَا فَوَّتَ بَعْضَ مَالِهِ بِهِبَةٍ أَوْ بَيْعِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِلَلِكَ حَتَّى مَاتَ أَدَّدُ أَمْ لا ؟
70.	\ 3.
	[٣٦] سُوَّالٌ عَنْ الذَكَرِ الْبَالِغِ لِمُهْمِلٍ أَيُحْمَلُ عَلَى الرُّشْدِ فِي أَفْعَالِ نَفْسِهِ وَأَوْلاَدِهِ أَمْ لاَ ؟
۲٥.	1
	[٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مَوْلَى عَلَيْهِ يَتَصرَّفُ تَصرُّفَ الرَّشِيدِ فَإِذَا طُولِبَ بِحَق اسْتَظْهَرَ
101	بحجره ما الحكم في ذلك ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ عَنْ مُهُمِلِ بَالِغِ رَشِيدٍ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ السَّفَهُ وَتَصرَّفَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ
107	أَيْرِدُ تَصِرُّفُهُ أَمْ لا ؟
707	[٣٩] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ وَحَقِيقَةِ السَّفَةِ وَالرُّشْدِ ؟
307	[٤٠] سُؤَالٌ عَنْ الأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يُحَدَّدَ الْحَجْرَ عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ أَمْ لاَ؟
700	[٤١] سُؤَالٌ عَنْ الْوَصِي هَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالٍ مَحْجُورٍ أَمْ لاَ؟
707	[٤٢] سُؤَالٌ عَنْ وَلِي ِّالْيَتِيمِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ لِلسَّاثِلِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٤٣] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ مُـتَزَوجٍ بِحُرَّةٍ بَاعَ ثَوْبًا لِحُرِّ بِبَقَرَةٍ وَأَعْطَـاهَا لِزَوْجَتِهِ وَأَخَذَ
707	سَيدُهُ الثَّوْبَ مِنْ الْمُشْتَرِى وَمَاتَتْ الْبَقَرَةُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ عَنْ عَبْد ادَّعَى أَنَّ سَيِّدة أَذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَأَنْكَرَ السَّيَّدُ وَلَمْ تَكُنْ
Y0Y	بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِذْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٥٥] سُؤَالٌ عَنْ مُبْتَاعِ مَالِ يَتِيمٍ مِنْ غَيْرِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ وِلاَتِه وَلاَ كَفَالَةٌ مِنْ غَيْرِ
701	حَاجَةٍ تَدْعُو الْيَتِيمَ لِذلِكَ ، هَلْ لِلْيَتِيمِ فِيهِ قِيَامٌ أَمْ لاَ ؟
	[٤٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَاعَ وَأَنْفَقَ الَّتْمَنَ أَيَلْزَمُهُ غُرْمُ الثَّمَنِ إِنْ رُدَّ بَيْعُهُ أَمْ
404	i, j
	[٤٨] سُؤَالٌ عَنْ أَبٍ فَقِيرٍ بَاعَ أَمَه وَلَدِهِ الصَّغِيـرِ بِبَقَرَاتٍ لأَبِيهَا وَهُوَ حُرٌّ ثُمَّ بَعْدَ
	مَوْتِ الْوَالِدِ وَكَبَرَ الْوَلَدُ وَفَاتَ الثَّمَنَّ وَجَهَلَ الْوَجْهَ الَّذِي فَاتَ بِهِ ادَّعَى الْوَلَدُ الأَمَةَ
709	هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهَا أَمْ لاَ ؟
٠ ٢ ٢	[٤٩] سُؤَالٌ عَنْ الأَبِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَالَ وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ أَمْ لاَ؟

	[٥٠] اسُوَّالٌ عَنْ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ إِذَا تَصَرَّفَ بِغَيْرِ السَّدَادِ وَالنَّظَرِ
۲٦.	أَيَمْضِي تَصَرُّفُهُ أَمْ لاَ ؟
۲٦.	[٥١] سُؤَالٌ عَنْ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَيُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٥٢]سُوَالٌ عَنْ قَوْلِ أَنَّمَتِنَا فِي تَصرُّفِ السَّفِيهِ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ بِهِ حَتَّى
177	مَاتَ هَلْ يُرَدُّ أِمْ لاَ ؟ قَوْلاَن فِي ذَلِكَ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ أَشْهَرُ ؟
	[٥٣] سُؤَالٌ عَنْ الْوَصِيِّ أَيَجُوزُ لَّهُ أَنْ يُعْطِيَ الْأُجْرَةَ عَلَى تَعْلَيمِ الْيَتِيمِ كِتَابَ اللهِ
777	أَمْ لا ؟
	[٥٤] سُؤَالٌ عَنْ مَقْدِمِ الْقَاضِي أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوكِّلَ مَنْ يَتَصَرَّف فِي مَالِ الْيَتِيمِ أَهْ لاَ ؟
777	أَمْ لا ؟
	[٥٥] سُؤَالٌ عَنْ الزَّوْجِ هَلْ لَهُ الْحَجْرُ عَلَى زَوْجَتِهِ فِي كِـسْوَتِهَا وَنَفَقَتِهَا أَمْ لاَ ؟
377	وَإِذَا بَاعَتَهَا أَوْ تَصَرَّفَتْ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسَيِهَا ۚ أَمْ لاَ ؟
	[٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مَيِّتٍ تَرَكَ دُوْرًا وَعَلِيهِ يَا وَعَلَيْهِ دَّيْنِ ، وَطَلَبَتْ الْوَرَثَةُ فِدَاءَ
	الْمَتْرُوكِ الْمَذْكُورِ بِقِيمَـيِّهِ وَلَكِنْ يَبْقَى عَلَى الْهَالِكِ شَيْءٌ مِنْ الدَّيْنِ وَطَلَبَ الْغُرَمَاءُ
377	أَخْذُهُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ وَتَبْرَأَ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ فِي الْآخِرَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٥٧] سُؤَالٌ عَنْ تَصَرُّفُ الْوَصِيِّ إِذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ عَلَيهِ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ
777	لِمَحْجُورِهِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٥٩] سَوُالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ شَيْئًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ قَـبُولُهُ دُونَ إِذْنِ سَيِّدِ
777	الْعَبْدِ أَوْ فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ التَّافِهِ وَغَيْرِهِ ؟
	[٦٠] سُوَّالٌ عَنْ الْـوَصِيِّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ رُشْـدُ مَحْجُـورِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْـهِ إِطْلاَقهُ
777	وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَمْ لاَ ؟
	وَ عَنْ مَالٍ وَعَلَيْهِ وَيُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَمَـاتَ عَنْ مَالٍ وَعَلَيْـهِ دَيْنٌ فَهَلْ [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ عَـبْدِ مَـأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَمَـاتَ عَنْ مَالٍ وَعَلَيْـهِ دَيْنٌ فَهَلْ
۲۷.	يكُونُ مَثْرُوكُهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَوْ لسَيِّدُه وَلاَ شَيْءَ لرَبِّ الدَّيْنِ منْهُ ؟ ۗ
777	يانون سروك ورب المنتيق الويسيدية و منتين المنتقل المن
	تورق الطبيعة من الصُّلْح هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحْتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ قَاضٍ أَوْ مَنْ [١] سُؤَالٌ عَنْ الصُّلْح هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحْتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ قَاضٍ أَوْ مَنْ
	ر ا يا سوال هن السبب من يسترط في طب عبد ال ياسول على ياد عال الراس

فهرس رؤوس المسائل الفقهية	
---------------------------	--

777	يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لاَ ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ تَنَازَعُوا فِيهَا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ لاَ
777	يَبِيعُ إِلاَّ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ لاَ يَبِيعُ لِّمَنْ يَضُرُّبَهِمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	َ عَنَّ اللَّهِ عَمَّنَ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّـهُ سَرَقَ دَابَّتَهُ أَوْ عَبْدَهُ فَـأَنْكَرَهُ وَصَالحَهُ عَلَى [٣]
777	
	شَيْءِ ثُمَّ وَجَدَ الْعَبْدَ . مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟ د يَّ مُنَانِّ مَنْ مُنْ مِنْ مِنْ مَنْ مُنْ مُنَانِينِ مُنْ مُنَانِينِ مُنْ مَنْ مُنْ مُنَانِّ مَنْ مُنْ مُن
777	[٤] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوّضِ دُونَ إِذْنِ الْمُوكَلِّ أَيَمْضِي أَمْ لاَ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى أَخَرَ بِحَقِّ فَـقَالَ لَهُ : عِنْدِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ ،
	فخاف المدعِي وصالحه على مال ثم تبين أنه لا بينة لِلمدعى عليهِ ايمضِي هدا
777	الصَّلْحُ أَمْ لاَ ؟
۲۷۳	[٦] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَصِيِّ عَنْ الْأَيْتَامِ فِي يَمِينِ الْقَضَاءِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلْينِ يَذُودَانِ إِبِلاً عَنْ حَوْضِهِمَا، أَحَدُهُمَا رَاعِيهَا وَيَطْرُدُهَا،
474	فَتَلاَقَتْ نَاقَةٌ مِنْهَا مَعَ جِنَّعٍ فَوَقَعَ فَيَ عُنُقِهَا وَمَاتَتُ ۚ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
770	[٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمَ الصُّلْحِ عَنْ الْمَجَهُولِ : أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟
	[٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ صُلْحِ الزَّوْجَةِ عَنْ صَدَاقِهَا وَمِيرَاثِهَا فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ
777	أَيْجُوزُ أَمْ لا ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ قَـوْلِه فِي السَّلَمِ : ﴿ لَا أَقُلَّ إِلاَّ عَنْ مِثْلِهِ وَيَبْرِأُ مِـمَّا زَادَ ﴾ هَلْ
777	بَيْنَهُ مُخَالَفَةٌ مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَابِ الصُّلْحِ : ﴿ وَعَلَى بَعْضَهِ هِبَةٌ ﴾ أَمْ لاَ ؟
	بِينَا مُعْطَيْ مَنْ يُطَالِبُ أَخَرَ بِدَيْنِ وَقَالَ لَهُ : إِنْ أَعْطَيْ مَنِي نِصْفَهُ إِلَى أَجَلٍ
Y \/\/	
Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y	فَالنَّصْفُ الْآخَرُ سَاقِطٌ عَنْكَ وَإِلاَّ فَالدَّيْنُ لاَزِمٌّ كُلُّهُ لَكَ وَأَشْهَدَ الْبَيَّنَةَ عَلَى هَذَا ؟
7 V V	[١٣] سُوْاَلٌ عَنْ صُلْحِ الشَّرِيكِ أَيَلْزَمُ شَرِيكَهُ أَمْ لاَ ؟
۲۷۸	[١٤] سُؤَالٌ عَنْ حَقيقَةِ الْاسْتَرْعَاءِ وَشُرُوطِهِ ؟
	[١٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الصُّلْحِ : ﴿ وَهُوَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ ﴾ عَادَةً
۲۸۰	فَأَيُّ شَيْءٍ احْتَرَزَ بِهَذَا عَنْهُ إِلَخْ ؟
777	[١٦] سُوَّالٌ عَنْ الْوَجْهِ الَّذِي يَبْطُلُ بِهِ الْاِسْتِرْعَاءُ اتِّفَاقًا ؟

- ٧٤٢

المسائل الفقهية	فهرس رؤوس ا
-----------------	-------------

٧	ş	٣
7	•	1

۲۸۳	[١٧] سُؤَالٌ عَنْ الْفَرْق بَيْنَ حَقِيقَة الْاسْتَرْعَاء وَالْاسْتِرْعَاء فِي الْاسْتِرْعَاء ؟
	[١٧] سُؤَالٌ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْاسْتَرْعَاءِ وَالْاسْتَرْعَاءِ فِي الْاسْتَرْعَاءِ ؟ [١٨] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحٍ أَوْقَعَـهُ حَاكِمٌ بَيْنَ خَصْمَـيْنِ دُونَ رِضَى أَحَدِهِمَا هَلْ هُوَ صَحيحٌ أَمْ لاَ ؟
۲۸۳	صَحِيحٌ أَمْ لا ؟
	[١٩] سُؤَالٌ عَنْ صُلُحٍ وَقَعَ عَنْ جِنَايَةٍ قَبْلَ مَعْرِفَةٍ أَرْشِهَا وَهُوَ يُمِكِنُ مَعْرِفَتِهُ هَلَ
۲۸۳	هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لا ؟
444	نَهَ از لُ الْحِهِ اللّه
	[١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لِآخَرَ حُصَـاًنَا هِبَةً ثَوَابِ وَحَوَّلَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ يُحَالِ
444	يُطَالِبُهُ بِبَقَرٍ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْحِوَالَةِ ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لاَخَرَ رَرْعًا ۚ غَرِيمًا لَهُ عَلَيْهَا هَلْ يَجُورُ للْمُحَال أَنْ يَقْبضَ
274	[٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لِآخَرَ رَرْعًا غَرِيمًا لَهُ عَلَيْهَا هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَالِ أَنْ يَقْبِضَ طَعَامًا مِنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
,	[٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلُ أَوْدَعَ لآخَـرَ وَديعَةً ۚ وَجَاءَ رَبُّ الْوَديعَة للْمُــودع وَمَعَهُ رَجُلٌ
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ أَوْدَعَ لِآخَرَ وَدِيعَةً وَجَاءَ رَبُّ الْوَدِيعَةِ لِلْمُـودِعِ وَمَعَهُ رَجُلٌ يُطَالِبُهُ بَدْيـنِ وَحَوَّلَهُ عَلَيْهِ ، فَـذَهَبَ لِيَدْفَعَـهَا إِلَيْـهُ فَوَجَدَهَا ضَـاعَتْ ، مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
79.	الْحُكُمُ فِي ذَلُّكَ ؟
۲٩.	[٤] سُوَّالٌ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِذَا دَفَعَ الدَّيْنَ لِلْمُحِيلِ بَعْدَ الْإِحَالَةِ أَيَلْزَمُهُ عُرْمُهُ لِلْمُحَالِ أَمْ لاَ ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْحِوَالَةِ حُضُورُهُ وَإِقْرَارُهُ بِالدَّيْنِ أَمْ لاَ ؟
791	رَ ٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمَمْنُوعَة إِذَا حَصَلَ فِيهَا قَبْضٌ ؟ [٧] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ﴿ وَتَسَـاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً﴾ هَلْ خَاصَٰ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْعَرَضَ ؟
y (- [٧] سُهُ اَلٌ عَنْ قَهِ ْلِ الشَّنْخُ خَلِيلِ : ﴿ وَتَسَاوِي الدَّبْنُينِ قَدْرًا وَصِفَةً) هَلُ خَاصُ
797	يالْعَنْ: أَوْ يَشْمَلُ الْعَرَضَ ؟
794	َ ِ يُنِ وَ يَ نَ وَ قَ نَوَاذِلُ الضَّمَان
9	[١] سُؤَالٌ عَنْ الْغَرِيمِ إِذَا غَابَ وَغَرَمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ ثُمَّ قَدِمَ الْغَرِيمُ وَأَثْبَتَ أَنَّهُ
794	دَفَعَ الدَّيْنَ ، مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
	 [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصِ : عَامِلْ فُلاَنَا فَإِنَّهُ ثِقَةٌ ، أَيكُونُ ضَامِنًا بِذَلِكَ أَمْ
'	

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
-0			LF 16

- V £ £

797	6. 3
	[٣] سُؤَالٌ عَنْ الْكَفِيلِ هَلْ لَهُ أَخْذُ الدَّيْنِ مِنْ الْغَسرِيمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ أَخُذَ مِنْهُ أَهْ لَا عَنْ الْكَفِيلِ هَلْ لَهُ أَخْذُ الدَّيْنِ مِنْ الْغَسرِيمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ لَا عَلَى اللَّالَانِ عَنْ الْعَسريمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ الْعَسريمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ الْعَسريمِ لِيَدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ
797	يو عد الله الم
498	[٤] سُؤَالٌ عَنْ الضَّامِنِ إِذَا تَسَلَّمَ الدَّيْنَ مِنْ الْغَرِيمِ وَتَلَفَ عِنْدَهُ أَيضْمَنُهُ أَمْ لا ؟
	[٥] سُوْاَلٌ : عَنِ الضَّامِنِ إِذَا حَلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ فِي غَيْبَةِ الْغَرِيمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ
790	يتداين عليه لقضاء الدين عنه وبلزمه ذلك أم لا ؟
	[٦] سُؤَالٌ : عَنِ الغَرِيمِ إِذَا قَضَى الدَّيْنَ بِشَيْءٍ ثُمَّ اطَّلَعَ رَبُّ الدَّيْنِ عَلَى عَيْبٍ
790	فيه ورَّدُهُ عَلَيْهِ هُلَ يُرجِعُ الضَّمَانُ عَلَى الْحَمِيلِ أَمْ لا ؟
	[٧] سُوَّالٌ : عَنِ الفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخَ خَلِيلٍ فِي الضَّمَانِ : ﴿ إِلاَّ فِي اشْتِرَاءِ
797	شَيْءٍ بَيْنَهُمَا) ، وَبَيْنَ قُوْلِهِ : (أَوْ بَيْعُهُ) ؟
	[٨] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ امْـرَأَةٌ وَوَلَدُهَا صَغِيرٌ مَعَـهَا ، وَالرَّجُلُ رَاكِبٌ
	عَلَى جَمَلٍ فَطَلَبَتْهُ الْمَرْأَةُ حَمْلَ وَلَدِهَا فَامْتَنَعَ وَقَالَ لَهَا : إِنَّهُ خَائِفٌ عَلَيْهِ، وَتَقُولُ
	لَهُ : أَنَا ضَامِنَهُ لِمَا أَصَابَهُ حَتَّى حَمَلَهُ ، ثُمَّ سَقَطَ الصَّبِيُّ فَحَصَلَتْ فِيهِ مَوْضَحَةٌ ،
797	أَيْكُونُ عَقْلُهَا عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
	[٩] سُؤَالٌ : عَـمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْـهِ دَيُونٌ لاَ يَفِي بِهَـا مَثْرُوكُـهُ وَقَامَ بَعْضُ وَرَثَـتهُ
444	وَتَحَمَّلَ جَمِيعَ الدُّيُونِ بِأَنْ يُخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المَتْرُوكِ مَا الحُكْمُ فِي هَذَا؟
	[١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحَـٰذَ مِنْ غَيْرِهِ وَدَفَعَ عَنْهُ مَا لاَ يَلْزَمُـهُ شَرْعًا هَلْ يَرْجِعُ بِهِ
797	عليهِ أم لا ؟
191	[١١] سُؤَالٌ : عَنْ حَمَالَة وَقَعَتْ فِي مَعُامَلة فَاسِدَة أَتَسْقُطُ عَنِ الضَّامِنِ أَمْ لاَ ؟ [١٢] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَي المَسْأَلَةِ المُشَارِ إِلَيْهَا فِي " نَـوَازِلِ الوَرْزَارِيّ» بِقَوْلِهِ :
	[١٢] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى المَسْأَلَةِ المُشَارِ إِلَيْهَا فِي ﴿ نَـوَاذِلِ الوَرْزَارِيُّ بِقُولُهِ :
799	وَسُئِلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَضَمِنَ شُورَتَها ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا هَلْ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا أَمْ لاَ
	[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِرَجُلَيْنِ فِي أَلْفٍ وَسِيِّمَائَةِ مِثْقَالٍ فِضَّةٍ نقرة
	وَتَضَامَنَا فِي ذَلِكَ فِي الْحَالَاتِ السِّتِّ ، فَهُلْ تَسْمَعُ دَعْوَى الْمَدِينِ بِذَلِكَ
799	وَتُرَجِّى لَهُ الحُجَّةَ حَتَّى يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ ، أَوْ يَقْدَحُ فِيهَا ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ الغُرْمُ ؟

[١٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ أَتَى لِآخَر لِيَـشْتَرِيَ مِنْهُ سِلْعَةً فَقَالَ : لاَ أَبِيـعُكَهَا حَتَّى تُعْطيني رَهْنًا هَلْ يَكُونُ ضَامنًا للْبَائع مَا قَالَ أَمْ لاَ ؟ 4.1 [١٥] هَلِ الْمُبْضَعُ مَعَهُ ضَامِنٌ أَمْ لا ؟ 4.1 [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ رَهَنَ عِنْدَ أَخَـرِ بَعِيْرَيْنِ لاَ يَعْـرِفُهُمَا لَهُ فَـقَالَ لَهُ : مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتُهُمَا ؟ فَقَالَ : أَعْطَايِنهُمَا فُلاَنُ فِي الزَّكَاةِ ، . . . فَهَلْ عَلَى هَذَا ضَمَانٌ ٣.٣ وَالْحَالَةُ كَذَلَكَ أَمْ لاً ؟ . . . [١٧] سُوْاَلٌ : عَنْ رَجُلِ طَلَبَ مِنْ ٱخَرَ أَنْ يَفِكَ سِلْعَةً لَهُ مَرْهُونَةً وَقَالَ لَهُ : لَكَ عَلَىَّ مِثْلُ مَا دَفَعْتَ في فكَاكهَا ، وَفَعَلَ المَأْمُورُ ذَلِكَ وَأُودَعَهَا عِنْدَ أَحَد وَتَلَفَتْ ، مَا الحُكْمُ في هَذَا ؟ 4.0 [١٨] سُؤَالٌ : عَنِ الضَّامِنِ إِذَا طَلَبَ مِنَ المَضْمُونِ عَلَيْهِ الحَقَّ قَبْلَ الأَجَلِ وَدَفَعَهُ لَهُ وَشَرَطَ البَرَاءَةَ ، هَلْ لِرَبِّ الحَقِّ إِذَا حَلَّ الأَجَلُ أَنْ يُـطَالِبَ المَضْمُونَ عَنْهُ بِالحَقّ 4.7 [١٩] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : وَسُئِلَ عَنِ الضَّامِنِ يَقُومُ عَلَى المَضْمُونِ فِي غَيْر بَلدِ مَنْ لَهُ الحَقُّ فَيَطْلُبُهُ بِالقُـدُومِ إِلَى مَحَلِّ مَنْ لَهُ الحَقُّ لِكَوْنِ الضَّامِنِ قَادِمًا عَلَيْهِ وَيَخَافُ إِنْ قَدَمَ قَامَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيَأْخُذُ مَنْهُ الدَّيْنَ ؟ ٣ . ٨ [٢٠] سُؤَالٌ : عَنِ الحُكْمِ فِي اجْتِمَاعِ الضَّمَانِ وَالسَّلَفِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاً؟ $\Psi \cdot \lambda$ [٢١] سُؤَالٌ عَنْ الحَمَالَةِ بِدَيْنِ السَّرَفِ أَوِ الغَصْبِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ ؟ 4.9 نُوَازِلُ الشَّرِكَةِ والضَّرَرِ 711 [١] سُؤَالٌ : عَنْ إِخْوَةِ شُرَكَاءَ بِمِيرَاثِ وَادَّعَى أَحَدُهُمْ الاخْتَصَاصَ بِشَيْءٍ تُبْتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى شَرَاءَهُ ، أَيَخْتَصُّ به أَمْ لاَ ؟ 411 [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ هَلَكَ عَنْ وَرَثَة وَخَلَفَ مَالاوَكُمْ يَقْتَسمُوهُ وَكَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَولَّى البَّيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لِلشُّرَكَاءِ حَقٌّ فِيمَا اشْتَرَاهُ أَمْ لاَ ؟ 717 [٣] سُؤَالٌ : عَنْ أَخَوِيْنِ بَيْنَهُمَا مِقَالٌ وَسَافَرَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ عِنْدَ المَالِ

يَخْدُمُهُ وَيَقُومُ بِشُنُونِهِ ، وَقَدِمَ المُسَافِر بِمَالِ حَصَّلَهُ مِنْ صَنْعَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَخْتَصُ

الفقهيا	المسائل	رؤوس	فهرس
~ •	_	0	U 2 ·

417	بِهِ دُونَ صَاحِبِهِ أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ؟
	 [٤] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَيْنِ يَخْدُمُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى قَدْرِ جُهْدِهِ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ الَّتَّ عَنْ نَا مَاتُ الزَّوْجُ أَوْ
717	طله دها بهتسمال ۱
,	صلى عيك يعسمون . [٥] سُؤَالٌ : عَنْ شُركَاء فِي دَارِ سَكَنَهَا أَحَدْهُمْ مُدَّةً وَأَعْرَضُوا عَنْهُ فَهَلْ لَهُمْ .
٣,٣	مُطَالَبَتُهُ بِأُجْرَةِ سُكُنَّاهُ فِيهَا أَمْ لا ؟
717	
414	[٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ بَنَى فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَة بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَر ، مَا الحُكْمُ فِي ذَلِك؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ : دِيَارِ مَاءِ كُلُ وَاحِدَةٍ مَجْرَاهُ عَلَى الأَخِيرَةِ مَجْرْى مَائِهَا عَلَى
	الزُّقَاقِ فِي بِنَاءِ الأَخِيرَةِ رَبُوةٌ مُنَعَتْ مَاءَهَا مِنَ الْحُرُوجِ وَتَوَافَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
	مِنْهُمْ يَسدُّ مَجْرَى مَائِهِ عَمَّنْ بَعْدَهُ وَيَحْفُرُ لَهُ حُفْرَةً فِي دَارِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ
	بَعْضُهُمْ يَطْلُبُ مَجْرَى مَائِهِ عَلَى صَاحِبِ الأَخِيرَةِ مُدَّعِيًا أَنَّ بَقَاءَ مَائِهِ فِي دَارِهِ مُضِرِّ
	بِهِ لِعَدَمٍ قُدْرَتِهِ عَلَى إِخْرَاجِهِ مَا الْحُكْمُ ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتَوَافَقُوا عَلَى
۳۱۸	ذَلك؟
. 719	[٨] سُؤَالٌ : عَنِ الضَّرَرِ أَيُحَازُ أَمْ لاَ ؟
٣٢.	
	 [٩] سُؤَالٌ : عَنْ جَارِ المَسْجِدِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي دَارِ المَسْجِدِ أَمْ لاَ؟ [١٠] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلاَّ بَابًا إِنْ نَكَبَ مَا قَدرَ مَا يَنْكِبُهُ بِهِ عَنْ بَابِ الجَارِ) ؟
	مَنْ الله الله على عن عن من الله على الله عن الله عن الله الله عن الله الله عن الله الله الله الله الله الله ا مَنْ الله الله الله عن عن عن الله عن ا
٣٢.	
	[١١] سُؤَالٌ : عَنْ سَيْلٍ بَيْنَ أَرَاضِي جَمَاعَةٍ وَتَحَوَّلَ عَنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلِّ أَخَرَ
٣٢.	فَلِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الَّذِي تَحَوَّلَ عَنْهُ ؟
	[١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ زَادَ فِي دَارِهِ مِنْ بِنَائِهَا زِيَادَةٌ لاَ ضَرَرَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ تَضيق
441	الطَّرِيق ، مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
477	[١٣] سُؤاَلٌ : عَنْ مِقْدَارِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ الْجِيرَانُ فِيهَا ؟
	[١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنَ لَهُ خَشَبٌ فِي حَائِطِ رَجُلٍ أَدْخَلَهَا فِيهِ بِإِذْنِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ
٣٢٢	فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[َ ١٥] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَدْفَعُ عَشْرَةً مِنْ الْإِبِلِ وَلِآخَرَ عِنْدَهُ مِثْلَهَا وَتَارَةً تَكُونُ

	غَيْرَ مِثْلُهَا لِيَنجِرَ بِهَا إِلَى أَزُواء فَإِذَا قَدِمَ بِالثَّمَنِ يَأْخُذُ الْمُتَّجِرِكُسُوْتَهُ وَيَقْتَسِمَانِ غَيْرَ نَاكِ َ . ذَكْ ذَلَكَ مُ نُ أَذْ لاَ ؟
٣٢٣	ذَلِكَ ۚ ، هَلَ هَٰذَا يَجُوزُ أَمْ لاَ ؟ ۚ
377	[١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحْدَثَ ميزاَبًا في زقُاق يَضُرُّ تجَارة هَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَمْ لاَ؟
	[١٦] سُوْاَلٌ : عَمَّنْ أَحْدَثَ مِيزَابًا فِي رَقُاقَ يَضُرُّ تِجَارِةِ هَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَمْ لاَ؟ [١٧] سُوْاَلٌ : عَمَّنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي دَارِهِ وَبَاعَهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ هَلْ يَنْتَقِلُ للْمُشْتَةِ ي مَا كَانَ لَهُ أَمْ لاَ ؟
377	لِلْمُشْتَرِي مَا كَانَ لَهُ أَمْ لاَ ؟
	َ ١٨] سُؤَالٌ : عَمَّنُ اشْتَرَى خَرْبَةً وَجَهَلَ مَجْرَى مَائِهَا وَأَرَادَ إِخْرَاجَ مَائِهَا عَنْهَا تَ : مِنْ مُنْ اللهِ عَنْدَ : هِ
470	مًا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
٥٢٣	رِ إِنَّ اللَّهِ عَنْ الضَّرَرِ إِذَا جُهِلَ قَدَمُهُ مِنْ حُدُوثِه مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ [١٩] سُؤَالٌ : عَنْ الضَّرَرِ إِذَا جُهِلَ قَدَمُهُ مِنْ حُدُوثِه مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٩] سُوَّالٌ : عَنْ الضَّرَرِ إِذَا جُهِلَ قِدَمُهُ مِنْ حُدُوثِهِ مِا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ [٢٠] سُوَّالٌ : عَمَّنْ لَهُ دَارٌ وَلِجَارِهِ عَرْصَةٌ أَرَادَ بِنَاءَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَلْصِقَ حِيطَانَهَا
٢٢٦	بَحَاثِطِ صَاحِبِ الدَّارِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
	· آ] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ أَعْطَاهَا أَحَدُهُمَا لِمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ
777	بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَمَاتَتْ أَيْضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لاَ ؟
	: "بِرِّ أَ سُوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ أَخَرَ نِصْفَ فَرَسٍ وَسَافَرَ عَلَيْهَا سَفَرًا السَّرَى مِنْ أَخَرَ نِصْفَ فَرَسٍ وَسَافَرَ عَلَيْهَا سَفَرًا
۲۲٦	مَمْنُوعًا فَعَطَبَتْ مِنْهُ أَيَضْمَنُ نَصِيبَ الْبَائِعِ مِنْهَا أَمْ لاَ ؟
	[٢٣] سُوْاَلٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسَ حَمَلَ أَحَدُهُمَا علَيْهَا أَجْنَبِيًّا يُسَابِقُهَا مَعَ
٣٢٧	غَيْرِهَا فتعينت أَوْ هَلَكَتْ هَلْ يَكُونُ هُوَ وَالْأَجْنَبِيُّ مُتَعَدِّيًا أَمْ لاَ؟
	[٢٤] سُوَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهَا وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي
٣٢٧	بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لاً ؟
	زِ يُرْزِّ مِ رَبِّ الْهُ وَ عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي عَبْدٍ ضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخرِ وتعيب [٢٥] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي عَبْدٍ ضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخرِ وتعيب
٣٢٩	وَهَرَبَ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ أَمْ لَا ؟
	[٢٦] سُوَّالٌ : عَنْ فَرَسِ بَيْنَ اثْنَيْنِ قَطَعَ أَحَدُهُمَا أُذُنُهَا مَثَلاً هَلْ يَكُونُ الْأَرْشُ
٣٢٩	بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائهِمَا ۚ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
	ا الله الله الله الله الله الله الله ال
٣٢٩	مُجْتَمِعُونَ عَلَى كَانُونِ وَاحِد أَمْ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ ؟
	المستول على الروار المارور الم

الحدهما واجرها ومانت ايضمن نصيب شريكه ام لا ؟ [٣٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسَ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَغِلُّهُ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا اسْتَغَلَّهُ مُدَّةً وَائِدَةً عَلَى مُدَّتِهِ ، هَلْ يَغْرَمُ لِشَرِيكِهِ أُجْرَةَ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَمْ لِا ؟ لاَ ؟

777

441

244

٣٣٨

[٣٥] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسِ اسْتَغَلَّهُ أَحَدُهُمَا مُدَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْتَسِمَا غَلَّتَهُ فَهَلْ لِشَرِيكِهِ مُطَالَبَتُهُ بِأُجْرَةِ حَظِّهِ مِنْ الْغَلَّةِ أَمْ لاَ ؟ [٣٦] سُؤَالٌ وَجَوَانُهُ .

[٣٧] سؤال : عما جرت به العادة في هذه البلاد من قديم الزمان [أن] من أراد شراء بعض فرس يكون رسنها له إلى مدة مجهولة من موته أو ولادتها أفتنى هل له مدخل في الجواز أم لا ؟

نَوَادِلُ الْوَكَالَةِ نَوَادِلُ النَّوَالَةِ مَنْ النَّمُوكَلِ إِذَا سَمَّي شَيْئًا فِي الْوَكَالَةِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ التَّفْوِيضَ هَلْ [١] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُوكَلِ إِذَا سَمَّي شَيْئًا فِي الْوَكَالَةِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ التَّفْوِيضَ هَلْ

781	يُقْصَرُ عَلَى مَا سَمَّي أَوْ تَكُونُ مَقْبُوضَةً ؟
	[٢] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَعْرِفَةِ الْوَكَالَةِ وَلَمْ يُعَيِّنَا فِي شَهَادَتِهِمَا أَنْ
737	الْمُوكَلَ أَشْهَدَهُمَا بِهَا هَلْ تَسْقُطُ شَهَادَتُهُمَا أَوْ يَعْمَلُ بِهَا ؟
	[٣] سُؤَالٌ : عَمَّنُ أَبْضَعَ مَعَ رَجُلٍ رَطْلاً مِنْ الشم لِيَبِيعَ لَهُ نِصْفَهُ بِالسَّمْنِ
	وَنِصْفَهُ بِالزَّرْعِ ، ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى أَخُذِ نِصْفُ كُلٍّ مِنْ السَّمْنِ
737	وَالزَّرْعِ ؟
٣٤٣	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ وَكِيلِ الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ ثَمَنَ مَا بَاعَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لاَ؟
	[٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ فِي رَفْقَةٍ يَأْتُونَ بِمَتَاعِهِ لِوَرَثَتِهِ وَلَقِيَ بَعْضَ أَقَارِبِ الْمَيَّتِ
	فِي الطَّرِيقِ وَطَلَبَهُ الْمَتْرُوكَ فَلَمْ يُعْطِهِ لَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ اللَّصُوصُ بِمَالِ الرِّفْقَةِ
٣٤٣	وَٱلْمَتْرُولَكِ هَلْ يَضْمَنُ الْمَتْرُوكَ حَامِلُهُ لِتَعَدِّيهِ أَمْ لاَ لِأَنَّهُ وَكِيلُ عَادَةٍ ؟
	[٦] سُوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّ ٱخَرَ عَلَى بَيْعِ بَقَرَةٍ بِالزَّرْعِ ، ثُمَّ قَالَ سُلْطُانُ السُّودَانِ:
	لاَ يَخْرُجُ أَحَدٌ بِالزَّرْعِ مِنْ بِلاَدِهِ ، فَبَاعَ الْوَكِيلُ الزَّرَعَ بِالْوَدَعِ وَاشْتَرَى بِهَا
337	عَبْدًا مَجْنُونًا هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ عِنْدَهُ بِضَاعَةٌ مِنْ الشم وَبَاعَهَا بِالدَّيْنِ لِكُوْنِ الْعَادَةِ جَارِيَةً
	بِذَلِكَ وَمَاتَ الْمَدِينُ وَالدَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، وَتَخاصَّتْ الْغُرَمَاءُ مَتْرُوكَة فَهَلْ يَضْمَنُ
350	الْمُبْضِعُ مَعَهُ مَا نَقَصَ بِهِ الدَّيْنُ بِالْمَحَاصَّةِ أَمْ لاً ؟
٣٤٦	[٨] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةِ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ عَلَى طَلَبِ حَقِّهِ ؟
787	[٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَكَالَةِ هَلْ تَبْطُلُ بِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لاَ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلاً عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عِنْدَ حَاكِمٍ عَيَّنُهُ لَهُ ، أَيَجُوزُ
257	لَهُ الْمُخَاصَمَةُ عِنْدَ حَاكِمٍ غَيْرِهِ أَمْ لاَ ؟
	[١١] سُؤَالٌ : عَمَّا يَفُعُلُهُ بَعُضُ أَهْلِ ولات فِي بَضَائِعِ الْمِلْحِ مِنْ الْوَدَعِ الَّذِي
	جَرَى الْعُرْفُ بِإِعْطَائِهِ لَهُ ، هَلْ يَسْتَبِدُّونَ بِهَذَا الَّذِي لَمْ يُعْطُوا دُونَ أَهْلِ
٣٤٨	الْبُضَائِعِ أَمْ لاَ ؟
	[١٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَكَلَ أَخَرَ عَلَى اشْتِرَاءِ سِلْعَةٍ عَيَّنَهَا لَهُ وَاشْتَراهَا الْوَكِيلُ

سِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟	لنَفْس
١٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وكَلَّ ٱخَرَ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ بِثَمَنِ سَمَّاهُ لَهُ أَيَجُوزُ لِلْوكِيلِ	
يَبيعَهَا بِمَا سَمَّي لَهُ دُونً نِدَاءٍ عَلَيْهَا وَشَهَرَهُ أَمْ لَا ۚ؟	
١٤] سُوَالٌ : عَنْ بَيْعِ الْوَكِيلِ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ مُحَابَاةِ أَيَجُورُ أَمْ لاَ ؟	
١٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلُ الشُّيْخَ خَلِيلَ فِي الوَكِيلَ عَاطِفًا عَلَى المَنْعِ وبيعُهُ لِنَفْسِهِ	
نَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ وَعَثَرْنَا عَلَيَّهِ قَبْلَ فَوَآتِ الْمِبَيعِ أَوْ بَعدَ فَوَاته) ؟	
١٠] سُؤَالٌ : عَنْ أَمَةٍ لامْرَأَةٍ قَطَعَتْ أَذُنَ يَتِيمَةٍ وَأَرْسَلَ وَلِيُّ اليَتِيمَةِ إِلَى المَرْأَةِ	
دُمَ إِلَيْهِ لَيَتَفَاصَلَ مَعَهَا ۚ فِي شَأَنِ الجِنَايَةِ مَا الحُكْمُ فِي هَذِهِ الْدَّعُوَى ؟	
١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى قَبْضِ زَرْع مِنْ آخَرٍ يُطَالِبُهُ بَهِ ، وَتُوُفِّيَ	-
كِيلُ هَلْ ضَمَانُ نَقْصِ الزَّرْعِ مِنَ الوَكِيلِ أَوْ مِنْ خَالِهِ أَوْ الغَرِيمِ أَوْ كَيُفَ	
رِيْنَ كُمُ في ذَلَكَ ؟	
١/] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ عَلَى قَبْضِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ فِيها بَعْدَ	
سِهِ لَهَا هَلْ لَهُ رَدَّهَا أَمْ لاَ ؟	ر قبض
١ُ] سَوَالٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةِ المَعْرُوفِ بِاللَّدَدِ وَالإِضْرَارِ بِالنَّاسِ ؟	
٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةَ ذُو الجِنَايَاتِ لِأَهْلِ الْأَمَانَاتِ ؟	
٢١] سُؤَالٌ : عَنْ تَصَرُّفُ الزَّوْجِ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ أَيُحْمَلُ عَلَى الوَكَالَةِ أَو	
نَدِّي ؟	_
" ٢١] سِؤَالٌ : عَنِ الوَكِيلِ عَلَى البَيْعِ إِذَا ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي السَّلْعَةِ أَوِ	
نَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ فَهَلَ العُهْدَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مُوكَلِّلِهِ ؟	است
٢٢] سُوَّالٌ : عَنْ مُقَدَّمِ القَاضِي هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يُوكِّلُ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِ	٣]
أَمَى أَمْ لاَ ؟	
عَيْ اللَّهُ عَنْ جَمَاعَةِ لَهَا حَقٌّ عَلَى شَخْصٍ وَأَرَادُوا مُخَاصِمَتَهُ هَلْ يَجُوزُ ٢٤] سُؤَالٌ : عَنْ جَمَاعَةِ لَهَا حَقٌّ عَلَى شَخْصٍ وَأَرَادُوا مُخَاصِمَتَهُ هَلْ يَجُوزُ	
لِّ وَاحِد مِنْهُمْ أَنْ يُخَاصِمَهُ أَوْ يُوكِّلَ مَنْ يُخَاصِمُ عَنْهُ فِي حَقِّهِ أَوْ لاَ بُدَّ أَنْ	
قُلُوا وَاحْدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عَنْ جَمِيعِهِمْ؟ 	
	

٢٥] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ تَوْكِيلِ المَحْجُورِ عَلَيْهِ أَيَجُوزُ أَمْ لاَ ؟	[د
٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ ٱنْحَرَ عَلَى بَيْع سِلْعَةً بِذَهَبٍ حَالٌّ فَبَاعَهَا بِهِ إِلَى	
لِ وَلَمْ يَعْثُرْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فَاتَتْ السَّلْعَةُ ، مَا الُّحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٥٨	
٢ٌ١] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجٍ وَكَلَ صَاحِبَهُ ، وَافْتَرْقَا بِالطَّلاَقَ ِ، أَيَعْزِلُ الْوَكِيلُ مِنْهُمَا	
ك أمْ لا ؟	_
 ٢/] سُؤَالٌ : عَنْ الوكِيلِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ مَا وَكَلَ عَلَيْهِ لِمُوكِلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَيُصَدَّقُ ٧/] سُؤَالٌ : عَنْ الوكِيلِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ مَا وَكَلَ عَلَيْهِ لِمُوكِلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَيُصَدَّقُ ٧ ؟ 	أُمْ
 ٢] سَوْاَلٌ : عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ قَبَضَ دَيْنًا أَوْ مِيرَاثًا لِزَوْجَتِهِ أَوْ مُوكِّلِهِ وَمَاتَ مَ تُحَقَّق بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبَضَ وَادَّعَتْ الزَّوْجَةُ أَوِ اللُوكِلِّلُ عَدَمَ القَبْضِ مَا كُمْهُ فِي ذَلِك ؟ 	وک
٣] سُوْاَلٌ : عَنْ كَيْفِيَّةِ اخْتِصَارِ لَفْظِ الوَكَالَةِ الشَّامِلَةِ العَامَّةِ ؟ ٢٦	.]
٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلَ أَتَى بِكَتَابٍ مَنْ عِنْدَ أَخَرِ أَنَّهُ وَكَّلَّهُ عَلَى قَبْضِ كَذَا مِنْ	١]
. فُلاَن وَعَرِفَ فُلاَنٌ خَطَّهُ وَدَفَعَ لَلْوَكِيلَ ذَلَكَ وَأَنْكَرَ الموكِّلُ ذَلكَ مَا الحُكْمُ في	عند
٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ كَيْفَيَّةِ اخْتِصَارِ لَفْظِ الوَكَالَةِ الشَّامِلَةِ العَامَّةِ ؟ ٣١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ أَتَى بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ أَخَرِ أَنَّهُ وَكَلَّهُ عَلَى قَبْضِ كَذَا مِنْ و فُلاَن وَعَرِفَ فُلاَنٌ خَطَّهُ وَدَفَعَ لِلْوَكِيلِ ذَلِكَ وَأَنْكُرَ المُوكِّلُ ذَلِكَ مَا الحُكْمُ فِي وَ ؟	ذُلُل
٣١] سُوْاَلٌ : عَنْ حُكْمٍ وَكَالَةِ الْمُتَّهَمِ بِدَعْوَى البَاطِلِ لِغَيْرِهِ هَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ لِهَا وَالحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	وو قبو
٣١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلاً عَلَى خُصُومَةِ مَدينِه لِتَخْلِيصِ مَالِهِ مِنْهُ بِأُجْرَةٍ ،	
إِنَّ المَدِينَ دَفَعَ مَا عَلَيْهِ بِلاَ خُصُومَةٍ أَيَسْتَحِقُّ الوكِيلُ أُجْرِتُهُ أَمْ لاَ؟	ہ ہ نم
َ عَمَّنْ وَكُلِّ فِي خُصُوْمَتِهِ وَقَبْلَهَا وَلَمْ يُخَاصِمْ حَتَّى شَهِدَ عَلَى [٣] سَوْاَلٌ : عَمَّنْ وَكُلِّ فِي خُصُومَتِهِ وَقَبْلَهَا وَلَمْ يُخَاصِمْ حَتَّى شَهِدَ عَلَى	
كُلِ عَلَيْهِ فِي الْحَقِّ الَّذِي يُخَاصِمُ فِيهِ هَلْ يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لاَ ؟	
٣] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَكَلَ الرَّاهِنُ وَكِيلاً عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ هَلْ لَهُ عَزْلُهُ بَعْدَ	
فَ أَمْ لاَ ؟ • كَأَمْ لاَ ؟	
٣] سُؤَالٌ : عَنْ الوَصِيِّ هَلْ لَهُ تَوْكِيلٌ غَيْرُهُ أَمْ لاَ ؟ ٢٤	
٣١] سُؤَالٌ : عَنْ فعْلِ الْوَكِيلِ هَلْ بُحْمَلُ عَلَى النَّظَرِ أَمْ لاَ ؟ ٢٤	

[٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ الفَرْق بَينَ قَوْله في النَّكَاح : وَإِنْ أَجَازَ يُجْبَرُ فِي ابْنِ وُجِدَ وَأَخٌ فَوَّضَ لَهُ أُمُورَهُ بِبَيِّنَةٍ جَازَ ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي الوَكَالَةِ : فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلاَّ أَنْ يَقُولَ : أَوْ غَيْرُ نَظَر إِلاَّ الطَّلاَقُ وَإِنْكَاحٌ بِكُرْه وَبَيْعُ دَار سُكْنَاهُ وَعَبْده ؟ 475 [٣٩] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ ادَّعَى : أَنَّ أَخَرَ وكَلَّهُ عَلَى قَبْض دَيْن لَهُ فَصَدَّقَهُ المَدينِ وَدَفَعَ الدَّيْنَ لَهُ وَادَّعَى الوكيلُ تَلَفَهُ وَأَنْكُرَ المُوكِّلُ الوكَالَةَ هَلْ ضَمَانُهُ منَ الوكيل أو المَدين ؟ وَعَلَيْه فَهَلُ لِلْمَدِينِ الرُّجُوعُ عَلَى الوَّكِيلِ بِمَا غَرِمَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَمْ لاَ ؟ 777 [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَ رَجُلاً عَلَى بَيْع سَلْعَة وَبَاعَهَا وَاشْتُرطَ لِنَفْسِهِ عَلَى المُشْتَرِي شَيْئًا هَلْ يَكُونْ لَهُ أَوْ لرَبِّ السِّلْعَة ؟ 777 [٤١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ قَسَّمَ خَيْلَ رَجُلِ مَعَ شَريكه بغَيْرِ إِذْنه مَرَّةً وَثَانيَةً وَثَالثَةً وَالْمَالِكُ لَا يُغَيِّرُ ذَلِكَ وَلَا يُنْكُرُهُ بَلْ أَمْضَاهُ ، ثُمَّ قَسَمَهُنَّ رَابِعَةٌ مَعَ الشَّريك وَأَنْكُر المَالكُ ذَلكَ وَلَمْ يَرْضَ به وَقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُوكَلُّهُ عَلَى القَسْمِ المَذْكُورِ، هَلْ لَهُ كَلاَمٌ في الرَّدِّ أَمْ لا ؟ 411 [٤٢] سُؤَالٌ : عَنِ الوَكيلِ وَالْحَصْمِ إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَقَارَرَا بِصَحَّةِ الوَكَالَةِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ قَوْلهما أَمْ لا ؟ 777 [٤٣] سُؤَالٌ : عَنْ مقْدَار الغَبْن الّذي يَرُدُّ به بَيْعَ الوكيل ؟ 471 [٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْم بَيْع المُوكَلِ سِلْعَتَهُ الَّتِي وَكَّلَ غَيْرَهُ عَلَى بَيْعِهَا ؟ 479 [٤٥] سُؤَالٌ : عَنِ التَّفْويضِ العَادِي الوَاقع بَيْنَ الأَقَارِبِ والأَحْبَابَ . . مَرَّةً بحضْرَة صَاحِب المَالِ وَمَرَّةً بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَلاَ يُنْكِرُ ذَلِكَ صَاحِبُ المَالِ وَلاَ يُغَيِّرُهُ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ رَدَّ تَصَرُّف الآخر في مَالِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟ 479 [٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّا يَكُونُ بِهِ عَزْلُ الْمُوكِّلِ للْوَكِيلِ ؟ 411 [٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل وَكَلَّهُ شَخْصٌ عَلَى بَيْع شَيْءٍ وَبَاعَهُ وَوَضَعَ ثَمَنَهُ عِندَهُ فَجَاءَتُهُ المَنيهُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى شَيْء فيه فَجَاءَ المُوكِّلُ وَلَمْ يَرَ الثَّمَنَ ، وَقَالَ لَهُ أَخُو زَوْجَة المَيِّت سَرَقَ ، . . . هَلْ هُوَ عَيْنُ الشَّيْء المُخَاصَم فيه أَوْ غَيْرُهُ ؟ 477 [٤٨] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ . 474

	نُوَازِلُ الاسْتِلْحَاقِ
۳۷٤	[١] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصِ ادَّعَى أَنَّهُ شَرِيفٌ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ بِلاَ بَيَّنَةٍ أَمْ لا؟
۲۷٤	[٢] سُؤَالٌ عَنِ ابْنِ الشَّرِيفَةِ هَلْ هُوَ مِثْلُ مَنْ أَبُوهُ شَرِيفٌ أَمْ لاَ؟
	[٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ بِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَاتَتُ ثُمَّ مَاتَ
20	لْمُقِرُّ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَرِثُهُ لَهُ أَمْ لاَ ؟
٣٧٥	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَـخْصٍ قَالَ : فُلاَنٌ وَارِثِي وَلَمْ يُبَيِّـنْ كَيْفَ هُوَ أَيُعْتَبَـرُ قَوْلُهُ ذَلكَ أَمْ لاَ ؟
201	و الله الله الله الله الله الله الله الل
	٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَسَرَّي بِأَمَتِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَبْرَأَهَا وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى
	سْتِبْرَائِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ إِشْهَادِهِ عَلَى الاسْتِبْراءِ وَلَدَت وَلَدًا،
279	ُجِيبُوا مَأْجُورِيَن إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ؟
۳۸۰۰	[V] سُؤَالُ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ .
	[٨] سُؤَالٌ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ : ۖ إَحْدَاهُمَا : شَخْصٌ لَهُ وَلَدٌ وَلَيْسَ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنْ
۳۸۳	مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، وَيَرِثُ الْوَلَدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ وَلاَ يَرِثُ الْوَالِدُ الْوَلَدَ إِذَا مَاتَ ؟
	[٩] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا اتَّحَدَ الْوَلَدُ وَتَعَدَّدَ الْوَاطِئُ وَتَنَازَعَا فِي الْوَلَدِ ، مَا الْحُكُمُ
۳ ۸٤	في ذَلِكَ ؟
	·
37.7	ْشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ النَّانِي وَتَنَازَعَا فِيهِ وَلَمْ تُوجَدْ قَافَةٌ ؟ ۖ
	نُوازِلُ الْإِقْرَارِ
۳۸٥	[١] سُؤَالٌ : عَنْ السَّكُوتِ هَلْ هُوَ بِمَثَابَةِ الْإِقْرَارِ أَمْ لاَ ؟
	[٢] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدٍ لاِمْرَأَةٍ مَلَكَتْ نِصْفَهُ بِالإِرْثِ مِنْ أُمِّهَا وَنِصْفَهُ بِالشِّرَاءِ مِن
	عَصَبَةِ أُمُّهَا وَأَقَرَّتْ بِنصْفُه لابْنَتُهَا وَلَمْ تَذْكُرْ في إقْرَارِهَا أَنَّهَا وَهَبَتْهُ لَهَا أَوْ تَصَدَّقَتْ
۲۸٦	بِهِ عَلَيْهَا أَوْ بَاعَتْهُ لَهَا ۚ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلْكَ ؟
۳۸۷	َ [٣] سُوَالٌ : عَنْ الْاقْ از اذَا قُلِّدَ بِالظِّنَّ أَوْ الشَّكِّ هَا ْ بَلْاَمُ أَمْ لاَ ؟

ل الفقهيا	٧٥٤ ——————— فهرس رؤوس المسائد
۳۸۸	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ إِقْرَارِ الْوَصِيِّ بِالدَّيْنِ عَلَى أَيْتَامِهِ هَلْ يَلْزَمُهُمْ أَمْ لاَ ؟
٣٨٨	[٥] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْم إِقْرَارِ الزَّوْجِ لزَوْجَتِه بِدَيْنِ عَلَيْه ؟
	[٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ بِدْينِ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ فَيَ صِحَّتِهِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ قَامَ الْوَارِثُ
۴۸۹	الْمُقِرُّ لَهُ بِطَلَبِ الَّدْينِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
	[٧] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةً أَقَرَّتْ فِي صِحَّتِهَا بِأَمَةٍ بِيَدِهَا أَنَّهَا مِلْكٌ لاِبْنِ أُخْتِهَا وَأَنَّهُ
474	أَخْدَمَهَا إِيَّاهَا ، وَاسْتَمَرَّتْ الْأُمَةُ بِيَدِهَا حَتَّى تُوِفَيَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟
	[٨] سُؤَالٌ : عَنْ صَحِيحٍ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَى هَذهِ الدَّارَ لا بْنِهِ مِنْ مَالِ الْابْنِ ،
	وَأَشْهَدَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُكْرِيهَا لَهُ وَيَغتلها بِاسْمِهِ ، وَالْاِبْنُ صَغِيرٌ لاَ يُعْلَمُ لَهُ
٣٩.	مَالٌ بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ ، وَمَاتَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : مَا أَقَرَّ بِهِ عَلَىَّ فُلاَنٌ فَهُو َ لاَزِمٌ لِي ، أَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ
49.1	7.9
	[١٠] سَؤَالٌ : عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقٌّ وَأَنْكَرَهُ ثُمٌّ أَبْرَأُهُ ثُمٌّ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقَرَّ
891	[١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقِّ وَأَنْكَرهُ ثُمَّ أَبْرَأَهُ ثَمَّ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقَرَّ بِالْحَقِّ ، هَلْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ أَمْ لاَ ؟
441	باللحق ، هل تنفعه البراءه ام لا ؛
791 791	بِالْحَقِّ ، هَلَ تَنْفَعُهُ البَرَاءَهُ امْ لَا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجَتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
	بِالْحَقِّ ، هَلَ تَنْفَعُهُ البَرَاءَهُ امْ لَا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجَتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟
	بِالْحَقِّ ، هَلَ تُنْفَعُهُ البَرَاءُهُ أَمْ لَا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجَتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكُمُ
441	بِالْحَقَى ، هَلَ نَفْعَهُ البَرَاءَهُ اَمْ لَا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجَتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ [١٢] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرٍ يَتِيمَةٍ لاَ وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتُهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنْ الصَّدَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟ [٣١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفِي وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ
441	بِالْحَقَى ، هَلَ نَفْعَهُ البَرَاءَ الْمَ لَا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجِتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ [١٢] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرِ يَتِيمَة لاَ وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتُهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنْ الصَّلَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟ [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفِي وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ يُرِيدُونَ تَحْلِيفَ الْمُبْرِئِ عَلَى أَنَ مَوْرَوْتَهُمْ لَمْ يَخلِفَ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنْ الْمَالِ ، هَلْ
441	بِالْحَقِى ، هَلَ نَفْعَهُ البَرَاءَ الْمَ لا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجِتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ [١٢] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرِ يَتِيمَة لاَ وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتُهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنْ الصَّدَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟ [٣١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفِي وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ يُرِيدُونَ تَحْلِيفَ الْمُبْرِئِ عَلَى أَنَّ مَوْرَوثَهُمْ لَمْ يَخلِفُ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنْ الْمَالِ ، هَلْ لَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَمْ لاَ ؟
791	بِالْحَقَى ، هَلَ نَفْعَهُ البَرَاءَهُ الْمُ لَا ؟ [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِزَوَجِتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ [١٢] سُؤَالٌ عَنْ بِكْرِ يَتِيمَة لاَ وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرُأُ مِنْ الصَّدَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لاَ ؟ [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفِي وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ يُرِيدُونَ تَحْلِيفَ الْمُبْرِئِ عَلَى أَنْ مَوْرَوْتَهُمْ لَمْ يَخلِفْ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنْ الْمَالِ ، هَلْ

[١٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَبْراً أَفُلانًا . .) إِلَخْ. هَلْ بَرَاءَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَوْ لاَ يَشْمَلُ بَرَاءَتُهُ فِي الْآخِرَةِ ؟

نَوَازِلُ الْوَدِيعَةِ	
	387
	38
[٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَفَعَ بَقَرَةً مُودَعَةً عِنْدَهُ لِرَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ بَقَرَةً ليمسي	
بِهَا مَعَهَا لِئَلاًّ تَهْرَبَ عَلَيْهِ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلَ ضَمَانُهَا مِنْ الْمُودَع	
.0 4 0 0	490
[٤] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (وَحَرُمُ سَلَفُ مُقَوَّمٍ [وَمَعْدُومٍ] وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمُثْلَى) هَلْ تَنْتَفِي الْحُرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ حَيْثُ عُلِمَ أَنَّ صَاْحِبَهَا يَسْمَحُ بِذَلِكَ مَنْ مَنْ وَكُنْ مُ أَنْ لَكَ ؟	
وَيَخْفُ عَلَيْهِ ۚ أَمْ لاَ ؟	490
وَيَعْتُ عَنِيْهِ ۚ مَ مَ ۚ . [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ وَقَدْ أَوْدَعَهُ شَخْصٌ شَيْئًا يُوَصِّلُهُ إِلَى أَخَرَ بِالْبَلَدِ الَّذِي	
	٣٩٦
	, , ,
[٦] سُؤَالٌ : عَنْ مُودَعِ ادَّعَى أَنَّهُ أَوْدَعَ الْوَدِيعَةَ فِي مَحَلِّ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَ الْهُ مَنْهُ الْهَانِ ذَلِكَ مِنْ مُودَعِ ادَّعَى أَنَّهُ أَوْدَعَ الْوَدِيعَةَ فِي مَحَلِّ يَجُوزُ لَهُ ذَلِك	44 7
	497
[٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَوْدَعَتْ مَعَهُ وَدِيعَةً لِبَلَدٍ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فِي الطَّرِيقِ أَيَجُوزَ لَهُ * * كَاذَكِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الطَّرِيقِ أَيَجُوزَ لَهُ عَ	~ 4\/
إرسالها إلى ربها أم لا !	441
[٨] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْدعَتْ وَدِيعَةً عِنْدهَا لِزَوْجِهَا وَتَلفَتْ عِنْدَهُ هَلْ تَضْمَنُهَا أَهْ ٧ ؟	
	441
[٩] سُؤَالٌ عَنْ الْمُودِعِ إِذَا أُودَعَ الْوَدِيعَةَ لِمُودَعِ ٱخْرَ لِلْمُودِعِ ـ بِالْكَسْرِ ـ ،	
وتلفت عليه ، هل يضمنها الأول أم لا ؟	447
[١٠] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَدِيعَةِ هَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا بِأَمَارَةٍ لِصَاحِبِهَا أَوْ خِطِه إِنْ عَرِفَ	
I i. c. i.	447
[١١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى إِلَى أَخَرَ يَسْتُوْدِعُهُ مَالاً فَقَالَ لَهُ: ادْفَعْهُ لِعَبْدِ فُلاَنَ	
، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَاسْتَهْلَكَهُ الْعَبْدُ ، هَلْ ضَمَانُهُ يَكُونُ مِنْ السَّيِّدِ أَوْ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ	
الْعَبْد أَوْ فِي رَقَبَته أَوْ يَكُونُ هَدْرًا ؟	499

ئل الفقهية	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	نَالٌ لِيُوصِّلُهُ إِلَى رَجُلٍ بِبَلَدِهِ فَلَمَّا قَدِمَهَا مَاتَ بِهَا	[١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ ،
499	لَيْهِ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ ۖ فِي َ ذَٰلِكَ ؟	
	مَالٌ لِشَخْصٍ وَادَّعَىٰ أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهُ وَأَقَرَّ الْمَدْفُوعُ	
٤٠٠		لَهُ بِذَلِكَ إِلاَّ أَنَّهُ زَعَمَ الضَّيَّاعَ ، هَا
	ُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ بَيْعَهَا بِلاَ	
7 - 3		إِذْن صَاحبهَا أَمْ لاً ؟
	نَةِ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ قَالَ لِلْمُودِعِ _ بِالْفَتْحِ _ : إِذَا فَادْفَعْهَا لَهُ ، وَدَفَعَهَا بِذَلِكَ ، هَلُ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا	[١٥] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا ثُبَتَ بِالْبَهُ
	فَادْفَعْهَا لَهُ ، وَدَفَعَهَا بِذَلِكَ ، هَلُ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا	أَرْسَلْتُ لَكَ مَنْ يَطْلُبْهَا بِأَمَارَةِ كَذَا
۲.٠3		أَمْ لاَ ؟
	نَهَ بِمَالٍ عَظِيمٍ مِنْ جَنْسِهَا	[١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ خَلَطَ الْوَدِيـ
٤٠٣	اصِبٌ أَيَضْمَنُهَا بِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	حَتَّى أَشْهَرَهَا وَسُرْقَتْ أَوْ أَخَذَهَا غَ
٤٠٣	يَفْعَلُ بِهَا إِذَا فُقِدَ صَاحِبُهَا ؟	[١٧] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَدِيعَةِ مَاذَا
	خْلُولَ ۚ إِبِلَ تَحْتَ أُمِّهِ يُرْضِعُهَا كَانَ وَدِيعَةً عِنْدَ	[١٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي مَ
٤٠٣	ام لا ؟	مالِكِ أمه ، هل عليهِ ضمانه
	عَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ إِلَى وَرَثَةِ الْمُودِعِ ـ بِالْكَسْرِ ـ	[١٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُودَعِ إِذَا ادًّ
٤٠٥		أيصدق فِي دلِك بِلا بينه أم لا ؟
٤٠٥	رِزُ لِلْمُنْضِعِ مَعَهُ حَلْطُهَا مَعَ غَيْرِهَا أَمْ لاَ ؟ نَهُ وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ هَلْ هُوَ	[٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ الْبِضَاعَة أَيَجُ
	نَّهُ وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفُقَهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ هَلَ هُوَ	[٢١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْدَعْتُهُ وَدِيعً
٤٠٦		صامِن ام لا ؟
	مَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَقَامَ سَيِّدُهُ يُريدُ أَخْذَهَا هَلْ	
٤٠٦		لَهُ ذَلِكَ أَمْ لا ؟
	عَةً ثُمَّ غَابَ فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ أَحَيٌّ هُوَ أَوْ مَيَّتٌ	
٧ ٦		5 4 Th V

	[١] سُؤَالٌ : عَنْ الْأَبِ إِذَا مَنَحَ نَاقَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ لِرَجُلٍ مَأْمُونٍ وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ
٤٠٨	بِسَمَاوَي ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَبُ أَوْ لاَ ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا ۚ جَرَى الْعُرْفُ بِذَلِكَ ؟
•	[٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ فَرَسًا لِيُسَافِرَ عَلَيْهَا وَلَدْغَتُهَا حَيَّةٌ وَمَاتَتْ ، هَل
٤٠٩	ضَمَانُهَا مِنْهُ أَمْ لا ؟
	[٣] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ أَئِمَّتِنَا : إِنَّ الْجَارِيَةَ لاَ تَجُورُ إِعَادَتُهَا لِلْخِدْمَةِ لِغَيْرِ
٤١٠	مَحْرِمِهَا ، هَلَ هُوَ عَلَى الْإِطْلاَقِ أَوْ يُقَيَّدُ بِغَيْرِ الْأَهْلِ الْمَأْمُونِ ؟
	٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا شَيْتًا فَوَكَلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ
٤١.٠	حَمَلَهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ بِغَيْرَ إِذْنَهِ وَهَلَكَتْ ۚ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلَكَ ؟
	: ٥] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُعير إِذَا أَتْلَفَ الْعَارِيَةَ بَعْدَ لُزُومِهَا هَلْ لَلْمُسْتَعَير عَلَيْه حَقٌّ أَمْ
٤١٠	 ٥] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُعِيرِ إِذَا أَتْلَفَ الْعَارِيَةَ بَعْدَ لُزُومِهَا هَلْ لِلْمُسْتَعِيرِ عَلَيْهِ حَقٌ أَمْ ٧ ؟
	[٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ مَنَحَ نَاقَةَ الْآخَرِ فَمَنَحَهَا الْآخَرُ لِآخَرَ وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ
٤١١	ضَمَّنُهَا الْمُسْتِعَيرُ الْأَوَّلُ أَمُّ لا ؟
	: ٧] سُؤَالٌ : عَمَّنِ اسْتَعَارَ دَابَّةَ إِلَى مَوْضِعِ كَذَا ، وَتَعَدَّاهُ وَهَلَكَتْ بِسَمَاوِيٍّ هَلَ ضَمْنُهَا أَمْ لاَ ؟
213	ضَمَنُهَا أَمْ لاً ؟
	: ٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَاشَيَةٌ مَنْ الْمَحْبَسِ هُ لاَ ؟
٤١٣	٠ ٧٠ ؟
	. ٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْدِهِ أَوْ غلاَمِهِ فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ ، مَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لاَ ؟
٤١٤	مَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لا ؟
	َ ١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَنَحَ بَكَرَةَ لِرَجُلِ لِيَحْلِبَهَا وَوَلَدَتْ عِنْدَهُ وَقَرَنَهَا مَعَ نَاقَةَ خْرَى بِحَبْلٍ وَمَشَى بِهَمِا لِيَقْرَأَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ضَمَانِهِ الْبِكَرَةَ هَلْ عَلَيْهِ ۖ أَمْ
٤١٤	؟ ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي هَذَا الصُّلْحِ ؟
	ا ١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ استَعَارَ دابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَهَلْ
113	صَدَّقُ الْمُعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعِيرُ ؟
	١٢] سِفُالٌ : عَمَّ: استَعَادَ ثَمِّنَا رَمَّا أَمْ رَمَّ * ثُمَّ تَعَالَى فَأَ مَ أَكُمْ مِنَّا

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
---------	---------	------	------

VOX

يَاذَا يَلْزَمُهُ فِي ذَلِك ؟	استَعَارَهُ لَهُ م
لٌ : عَمَّنِ اسْتَعَارَ بَعِيرًا لِلْرُكُوبِ فَنَحَرَهُ بِزَعْمِ أَنَّهُ خَـافَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ	
في ذَلكَ وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْه كَالرَّاعِي أَمْ لاَ ؟	فَهَلُ يُصَدَّقُ
لُّ : عَنْ شَخْصِ لَمْ يَكُنَّ لَهُ نَفْعُ قَرِيبِ لَهُ مُحْتَاجِ إِلاَّ بِمَنْحِهِ لَهُ مِنْ	[١٤] سُؤا
ةٍ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ مَاشْبِيَةً لِأَوْلاَدِهِ الَّذِينَ فَي حَجْرِهِ ، هَلَ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ	مَاشية مُحبَسَ
١٨	¥ ?
، ۚ : عَنْ رَجُلِ أَعَارَ فَرَسَهُ لِآخَرَ يَفْزَعُ عَلَيْهَا فِي إِثْرِ مَاشِيَةٍ مَنْهُوبَةٍ لِأَهْلِ	[١٥] سُؤَالًا
مَّا وَصَلَ الْمُسْتَعِيرُ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ قَبَضَ الْفَرَسَ ٱنْخَرُ ۖ وَفَزَعَ عَلَيْهَا وَمَاتَت	مَحلَّته ، فَلَد
، فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الْأُوَّلِ أَوْ النَّانِي أَوْ لاَ ضَمَانَ عَلَيْهِمَا فِيهَا ؟ ٢١	منْ الْعَطَش
نَوَازِلُ الْغَصْبِ وَالتَّعَدِّي	
ُ : عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ غَاصِبٍ أَوْ سَارِقٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِذَٰلِكَ	[۱] سُؤَالً
ويِّ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لاَ ؟	
: عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْعِرَةً مِنْ عِنْدِ غَاصِبٍ أَوْ سَارِقٍ عَالِمًا بِالْغَصْبِ أَوْ	
ِ رَجُلاً عَلَى الْمَشْيَ بِهَا ۚ ۚ هَلْ مُصِّيبَتُهَا مِنْهُ ۚ أَوْ مَنْ الْمُشْتَرِي ۚ ؟	السَّرقَة وأُجَّر
ُّ الْأَجِيرُ أُجْرَتَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ ُ الْأَجِيرُ أُجْرَتَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لاَ ؟	
ُ : عَن رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ مِنْ الْمَالِ مَا لاَ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنْ الدُّيُونِ	-
الْغُرَمَاءِ قَبْلَ تَقُويِمِ الْمَتْرُوكِ وَمُحَاصَتِهِ بَيْنَ الْغْرَمَاءِ وَغَصَبَ عَبْدًا مِنْهُ،	
أَذُنَ فَرَسِ لِشَخْصَ ٱخَرَ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟	
ُ: عَنْ رَجُلٍ يَطْلُبُ ٱخَرَ بِحَقِّهِ إِبِلاًّ وَوَكَلَّهُ فَهَلَ هَٰذَا الرَّجُلُ	
	ضَامِنٌ لَهَا أَمْ
ُ: عَمَّنْ غَصَبَ أَمَةَ حُبُلَى مِنْ سَيِّدِهَا وَانْتَقَلَ بِهَا وَوَضَعَتْ عِنَدَهُ	[٥] سُؤَالٌ
، هَلَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْوَلَدِ أَمْ لاَ ؟	_
: عَمَّنْ غَصَبَ دَابَّةً وَأَبْضَعَهَا مَعَ رَجُلِ لِيَبِيعَهَا لَهُ بِبَلَدِهِ وَأَعْلَمَهُ	
فَهَلْ لِلْبَائِعَ الرُّجُوعِ عَلَى الْغَاصِبِ أُوْ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ أَوْ كَيْفَ	

473	الْحَكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٧] سُوَّالٌ عَمَّا يَأْخُذُهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ الزَّوَايَا فِي أَغْفَارِهِمْ وَحُرْمَتِهِمْ هَلْ يَأْخُذُهُ رَبَّهُ
279	إن وجد إليه سبيلًا من المشترى له ؟
	 [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنُ غَصَبَ بَعيرًا منْ رَجُل بقَصْد التَّمَلُّك منْ جهَة مَلاَحف بيض
	[٩] سُؤَالٌ : عَمَّنُ غَصَبَ بَعِيرًا مِنْ رَجُلِ بِقَصْدِ التَّمَلُّكِ مِنْ جِهَةِ مَلاَحِف بِيضٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُطَالِبَ رَبَّ الْبَعِيرِ بِهِنَّ لِكَوْنِهِ أَخَذَ أَبْعِرَةً لَهُ ضُوَالٌ فَهَلُ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ حَتَّى مِنْ السَّمَاوِيِّ أَمْ لاَ ؟
133	مِنْ السَّمَاوِيُّ أَمْ لاَ ؟
	 أَ اللُّهُ اللُّهُ عَنْ قَوْلِهِمِ إِنَّ الْحَرَامَ لا يَتَعَلَّقُ بِنِرِمَّتَيْنِ بَلْ بِنِمَّةِ الْغَاصِبِ وَحْدَهُ،
540	هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لا ؟
	[١١] سُؤَالٌ : عَنْ فَوَاْتِ المَغْصُوْبِ الَّذِيْ يَمْلكُ بِهِ كَمَاْ قَالُ الشَّيْخُ خَلَيْلٌ :
	[١١] سُؤَالٌ : عَنْ فَوَاْتِ المَغْصُوْبِ الَّذِيْ يَمْلِكُ بِهِ كَمَاْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ : (وَمِلْكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَاْبَ أَوْ غَرِمَ قِيْمَتَهُ إِنْ لَمْ يموه) هَلْ هُوَ كَالْفَوَاْتِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسَدُ ؟
٤٣٦	الْفَاْسِدُ؟
	[١٢] سُؤَالٌ : منْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلَيْلِ مُشَبِّهَا بِالضَّمَانُ (كَحُرِّ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ
	[١٢] سُؤَالٌ : مِنْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلَيْلٍ مُشَبِّهَا بِالضَّمَاٰنِ (كَحُرٌّ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوْعُهُ) مُقَيَّدٌ بِمَاْ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَوْتُهُ مِنْ حَيَاْتِهِ ، وَأَمَّاْ إِنْ عَلِمَ مَوْتُهُ فَلاْ شَيْءَ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلاْ شَيْءً عَلَمْ مَوْتُهُ فَلاْ شَيْءً عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا عَلَمْ مَوْتُهُ فَلاَ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلاْ شَيْءً عَلَيْهُ فَلاَ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا اللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا اللّهَ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا اللّهَ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا اللّهُ اللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا اللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلَا عَلَمْ مَوْتُهُ فَلا اللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلَا اللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَاللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَاللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَاللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ وَاللّهُ اللّهُ فَاللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَاللّهُ عَلَيْ فَلَا عَلَمْ مَوْتُهُ وَلَا لَكُلُو مُعُونُهُ مُواللّهُ عَلَا اللّهُ لَهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَاللّهُ عَلَمْ مَوْتُهُ اللّهُ عَلَيْكُونُ وَلَهُ عَلَمْ مَوْتُهُ عَلَمْ مَوْتُهُ فَلَا عَلَيْكُمْ مَوْتُهُ فَا لَا عَلَيْكُمْ مَا عَلَا عَلَمْ مَوْتُهُ فَاللّهُ عَلَمْ مَا عَلَا عَلَمْ مَا عَلَا عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمْ عَلَا عَلَمْ عَلَمُ عَلَمْ عَلَم
٤٣٩	عَلَيْهِ ، هَلْ هَذَأْ الكَلَامُ صَحِيْحٌ أَمْ لَا ؟
	[١٣] سُؤَالُ : عَنْ حُكْم مَال أحجمان والْمُهَاجِرِيْنَ مِنْ أَوْلاَد عَلَّوْش هَلَ يَجُوزُ
٤٤.	[١٣] سُؤَالُ : عَنْ حُكْمٍ مَاْلِ أحجمان والمُهَاْجِرِيْنَ مِنْ أَوْلاْدِ عَلَوْشٍ هَلْ يَجُوزُ شِرَاءُ مَاْ غَصَبَهَ بَعْصُهُمْ مِنْ مُلْكِ بَعْضٍ؟
٤٤٤	[١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَصَبَ حَيَوَاْنًا وَوَلَدَ عِنْدَهُ وَمَاْتَ الوَلَدُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَأَ؟
£ £.£	[١٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَلَّ ظَالْمِمَا عَلَىْ مَاْلِ غَيْرِهِ وَأَخَذَهُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَأ ؟
	[١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَصَبَ بَعِيْراً مَثَلاً أَوْ سَرَقَةَ ثُمَّ إِنَّهُ صَلَّ عَلَيْهِ وَجَعَلَ جَعلا لِمَنْ يَأْتِيْهِ بِهِ ، فَأَتَاهُ بِهِ شَخْصٌ فَأَخَذَهُ وَغَاْبَ ، فَهَلْ لِرَبٌ البَعِيْرِ مُطَالْبَتُهُ عَلَىْ
٤٤٦	الَّذِيْ أَتَى بِهِ بَعْدَ هُرُوبِهِ أَمْ لا ؟
	[١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْعِرَةً وَتَلَفَ بَعْضَهَا عِنْدَهُ بِسَمَاْوِيِّ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ
133	مَاْ بَقِيَ مَنْهَا ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَاْنٌ فِيمَاْ تَلِفَ عِنْدُهُ بِسَمَاْوِيِّ أَمْ لَاْ؟
	[١٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَدَخُل بَعْيْرَهُ فَيْ دَاْر وَقَاْلَ لَشَخْص: سُدَّ البَاْبَ عَلَيْه وَأَدْخَلَه

, الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
-----------	---------	------	------

غَيَرَهُ ، وَقَاْلَ لَهُ : أَغْلِقُ البَاْبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَتَلِفَ البَعِيْرُ بَسَبَبِ ذَلِكَ هَلْ مَذْ َ رُ اللَّهُ * نُهْ الْ * أَنَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَتَلِفَ البَعِيْرُ بَسَبَبِ ذَلِكَ هَلْ	
يَضْمَنُ الْمَاْمُورُ فِيْ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟	٤٤٧
[١٩] سُؤَاْلٌ : عَمَّنْ أَتْلَفَ شَيْئًا بِفَتْوَاهُ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لَاْ ؟	٤٤٧
[٢٠] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا تَنَازَعَ الغَاصِبُ والمَغْصُوبُ مِنْهُ فِيْ قَدْرِ الشَّيْءِ المَغْصُوبِ	
وَكُمْ تُوْجَدْ بَيَّنَهُ عَلَىْ قَدْرِهِ فَأَيَّهُمَاْ يَكُوْنُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟ ﴿ ﴾ ﴿ ٨	٤٤٨
[٢١] سُؤَالٌ : عَنْ ظَالِمٍ قَالَ لِرَجُلِ لَا يَطْلُبُهُ : أَرِنِيْ مَالَكَ وَمَاْلَ غَيْرِكَ ، فَأَرَأَهُ	
بره بو بربر بو که در ده	8 8 9
[٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ : ﴿ وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكُرَاْهَاْ عَلَىْ غَيْرِ لائِقٍ	
بِلَاْ تَعَلَّٰتٍ بِهِ حَدَثْ لَهُ) هَلْ يَجِبُ لِلْمَرَّأَةِ مَهْرٌ عَلَىْ الْمُدَّعَيْ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الدَّعْوَى أَمَّ	
·	٤٥.
[٢٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَاٰلَ لِشَخْصِ : خُذْ هَذَاْ القَيْدَ وَقَيِّدْ بِهِ هَذِهِ الدَّابَّةَ ، وَلَمْ : ُ ْ َ َ َ َ َ َ َ َ َ َ َ النَّا الْهَ أَنْ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ اللَّالَةَ ، وَلَمْ هِ	t _{rie}
يَفْعَلَ حَتَّى ْ هَرَبَتْ الدَّابَّةُ أَيضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟	103
[٢٤] سُؤَاْلُ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ قَيِّدْ لِيْ بَعِيْرِيْ مَثَلاً وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَتَرَكَهُ وَلَمِ يُوَّنُّ نُنَانَ اَنَا اَنْ أَنُوْ اَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَتَرَكَهُ وَلَمِ	
يُقَيِّدُهُ وَتَلَفَ أَيْضَمَنُهُ أَمْ لَأَ ؟	103
[٢٥] سُوَّالٌ : عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي شَيْءٍ جَاءَ ظَالِمٌ وَأَخَذَ أَحَدَهُمَا هَلْ تَكُونُ وَ مَوْدُ وَلَهُ مَا وَاللَّهِ عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي شَيْءٍ جَاءَ ظَالِمٌ وَأَخَذَ أَحَدَهُمَا هَلْ تَكُونُ	
مُصِيبَتُهُ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِمَا مَعَا ؟	201
آ ٢٦] سُـُوَاْلُ: عَنْ رَجُلَيْنِ مُـشْتَـرِكَـيْنِ فِيْ فَـرَسٍ وَأَخَـذَهَاْ غَـاْصِبٌ مِنْ عِنْدِ آتَ مَنْ اللَّهُ مُنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ اللَّهِ مُـشْتَـرِكَـيْنِ فِيْ فَـرَسٍ وَأَخَـذَهَاْ غَـاْصِبٌ مِنْ عِنْدِ	÷
حدهما، ما الحكم في ذلك ؟	804
يَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
لدَّيْنِ ، ثُمَّ جَاءَ رَبُّ الدَّيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ يَطْلُبُ مِنْ اللَّدِيْنِ فَقَالَ لَهُ : قَدْ أَخَذَ الظَّالِمُ	
	207
[٢٨] سُؤُالٌ : عَنْ الفَحْلِ اللَّغْصُونَ ِ إِذَا ضَرَبَ فِيْ مَاْشَيِةٍ رَجُلِ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْه	
. دوره وهر ره ره ه	204
٢٩] سُؤَاْلُ : عَمَّنْ غَصَبَ بَقَرَةً مَثَلاً وَبَاْعَهَاْ لِجَزَّارٍ وَذَبَحَهَاْ الْجَزَّارُ فَهَلْ لِرَبِّهَاْ	
e e e	

v71 —	فهرس رؤوس المسائل الفقهية
٣٥٤	الرُّجُوعُ عَلَىْ الجَزَّارِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَاْ مَغْصُوبَةٌ أَمْ لَاْ ؟
१०१	[٣٠] سُؤَالَ : عَنَ الحَلَالِ هَلْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا أَمْ لَا ؟
800	[٣١] سُؤَالٌ : عَنْ المَاْلِ الحَرَاْمِ هَلُ يَحِلُّ بِالْمِيرَاْتُ ِّأَمْ لَنْ ؟
	[٣٢] سُؤَاْلُ : عَمَّنْ ادَّعَىْ عَلَى غَيْرِهِ بِغَصَّبِ أَوْ سَرِقَةٍ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ
207	فَدَعَاْهُ الْحَاْكِمُ فَأَغْرَمَهُ مَالًا فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الْحَاْكِمُ أَمْ لَا
507	[٣٣] سُوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَحَلَّ مَالُكَ هَلْ يُبَاْحُ لَكَ مَالُهُ أَمْ لَا ؟
207	[٣٤] سُؤَاْلٌ : هَلُ الأَفْضَلُ التَحْلِيْلُ مِنْ المَظَاْلِمِ وَالتَّبِعَاْتِ أَمْ لَا ؟
	[٣٥] سُؤْالٌ : عَمَّنْ تَوَجَّهَ لِظَالِم فِي بَعِيْرِيْنِ كُلُّ وَأُحِدٍ مِنْهُمَا لَشَخْصٍ _
	غَصَبَهُمَا الظَّالِمُ مِنْهُمَا فَخَيَّرَ الْظَالَمُ بَيْنَهُمَا فَاْخْتَارَ وَأْحِدًا مِنْهُمَا ، هَلْ يَشْتَرِكَانِ فِي
१०९	البَعِيْرِ المَرْدُوْدِ أَوْ يَخَتَصُّ بِهِ مَالكُهُ ؟
	[٣٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ بَاْعَ بَقَرَةً لِسُودُآنِيِّ بِكَيْلِ مَعْلُوْمٍ مِنْ الزَّرْعِ وَاسْتَدْعَىٰ أَحَداً
	يَكْتَالُهُ لَهُ فَاكْتَالُهُ وَزَاْدَ عَلَيْهِ خَمْسِيْنَ مُدًّا هَلْ يَجِّبُ عَلَيْهِمَاْ رَدُّهَا لِلسُّودَانِ أَمْ لَا ؟
१०९	وَعَلَىْ عَدَمٍ وُجُوْبِ رَدِّهَاْ عَلَيْهِمَاْ فَأَيُّهُمَاْ تَكُوْنُ لَهُ الْخَمْسُوْنَ إِذَا تَنَازَعَاْ فِيهِ ؟
	[٣٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَغَارَ عَلَيْهِ جَيْشٌ مِنْ اللَّصُوْسِ وَقَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمْ هَلْ
	يُغَرِّمُهُ جَمِيْعَ مَاْ سُلِبَ مِنْهُ . هُوَ وَأَصْحَابِهِ ، زَوْ لاْ يُغَرِّمُهُ إِلاْ مَاْ سُلِبَ مِنْهُ هُوَ
٤٦.	فَقَطْ؟
	[٣٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَخَذَ ظِأَلِمٌ مَاْلَهُ وَمَاْتَ ـ أَعْنِيْ رَبَّ المَاْلِ ـ هَلْ يَكُونُ ثَوَاْبُهُ
277	فِيْ الآخِرَةِ لَهُ أَوْ لِوَرَثَتِهِ ؟
773	[٣٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَصَبَ حُوَّا أَوْ بَاْعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوْعُهُ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؟
	[٤٠] سُؤَالٌ : عَنْ قِيمَةٍ أُذُنِ الْفَرَسِ الَّتِي قِيلِ فِيهَا (كَقَطْعٍ ذَنَبِ] دَابَّةِ ذِي
2753	هَيْئَةٍ، أَوْ أُذُنِهَا) هَلْ تُزَادُ إِذَا قُطِعَتْ تَحْتَ عَالِم دُونَ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟
	[٤١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَه جَمَلاً مَغْصُوبًا وَعَلَيْهِ عَلاَمَةُ الزَّوَايَا مِنْ بَعْضِ
	الْمَغَافِرَةِ الْمَشْهُورِينَ بِالْغَصْبِ وَالتَّعَدِّي وَأُغِيَر عَلَيْهِ مَنْ عِنْدَهُ ، وَادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ
173	بِالْغَصْبِ فَهَلْ يُصَدَّقُ ؟

الفقهية	المسائل	رؤوس	فهرس
---------	---------	------	------

الفقه	فه سر فه سر السائا	
ے ،حت	فهرس رؤوس المسائل	777
	ا سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَي شَيْئًا مِنْ غَاصِبٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَصْبِ ، مَا ف ذَلكَ ؟	[{ }]
879	فِي ذَلِكَ ؟	الحكم
	ا سُؤَالٌ عَمَّنْ وَسَقَ بَعِيراً مَثلاً مِنْ رَجُلٍ؛ لِكُونِهِ يُطَالِبُهُ بِحَقَّ وَمَاتَ الْبَعِيرُ	
٤٧٦	نِقِ فَهَلْ يَضَمُّنُهُ أَمْ لا ؟	بيَد الْوَا
277	اً سُؤَالٌ : عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْغَصْبِ وَالتَّعَدِّي ؟	
	ا سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى مَرْكُوب وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَطَبًا هَلْ يَجُوزُ الانْتِفَاعُ	[{0 }
277	قِرَاءَةً عَلَى ضَوْثِهِ وَطَبْخٍ وَنَحْوَ ذَلِكً أَمْ لاَ ؟	به من
] سُوُّالٌ : عَنْ رَجُلٍ ضَرَّبَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ فَأَبِقَ الْعَبْدُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهُ فَمَاتَ فِي	
2773	لْ يَضْمَنُهُ أَمْ لاَ ؟	إِيَاقِهِ هَا
	نِي سُوْاَل : عَنْ رَجُل اسْتَهْلَكَ دَانَّةً لَرَجُل أَخَرَ فَقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّابَّة : تَعَدَيْتَ] سُوْاَل : عَنْ رَجُل اسْتَهْلَكَ دَانَّةً لَرَجُل أَخَرَ فَقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّابَّة : تَعَدَيْتَ	ت رر [۷۷]
] سُؤَال : عَنْ رَجُلِ اسْتَهْلَكَ دَابَّةً لِرَجُلِ آخَرَ فَقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّابَّةِ : تَعَدَيْتَ رَحْدَكَ ، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ : بِلْ أَعْطَيْتُهَا أَنْتَ لِي ، وَلاَ بَيْنَةَ بَيْنَهُمَا ، فَأَيُّهُمَا وَتُوْدُكُ ، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ : بِلْ أَعْطَيْتُهَا أَنْتَ لِي ، وَلاَ بَيْنَةَ بَيْنَهُمَا ، فَأَيُّهُمَا	عَلَيْهَا و
٤٧٣	لْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟	ىگەن ًا
	ا سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ كَسَرَ بَقَرَةَ أَخَرَ أَوْ شَاتَهُ وَخَافَ صَاحِبُهَا عَلَيْهِا الْمَوْتَ [سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ كَسَرَ بَقَرَةَ أَخَرَ أَوْ شَاتَهُ وَخَافَ صَاحِبُهَا عَلَيْهِا الْمَوْتَ	
٤٧٤	ا ، مَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى الْكَاسِرِ ؟	
٤٧٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ عَقَر عِجْلاً وَانْقَطَعَ لَبَنُ أُمِّهِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟	
٤٧٤		
2 7 2] سُؤَالٌ : عَمَّنَ رَكَبَ دَابَّةَ تَعْدِّيًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ أَيْضُمَنُهَا أَمْ لاَ؟ عَ مُنَارِثٌ مِنَّ مَنَّ رَكَبَ دَابَّةً يَعْدِيًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ أَيْضُمَنُهَا أَمْ لاَ؟	
] سُؤَالٌ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى بَقَرَة لِبَعْضِ أَقَارِبِهِ فَمَنْحَهَا لِٱخْرَ عَالَمًا أَنَّهَا	
	رَسَاقَهَا لِبَلَدِ أَخَرَ وَشَرِبَتْ مَاءَ مِلْحٍ وَهَلَكَتْ بِسَبَبِهِ ، هَلْ هَذَا أَمْرٌ بَسَماويُّ	
٤٧٥		أمْ لا ؟
] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلً عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ فَتَسَوَّرَ عَلَيْهَا أَخَرُ فَأَسْلَمَهَا دُونَ	٥١]
	رْعِيٌّ وَتَعَذَّرَ الاقْتِضَاءُ مِنْ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِأَمْرٍ نَزَلَ بِهِ مِنْ هُرُوبٍ وَنَحْوَهُ فَهَلْ	إِذْنِ شَـ
٤٧٦	مُتَسَوِّرٌ مَا بِيعَتْ بِهِ السِّلْعَةُ أَوْ قِيمَتُهَا يَوْمَ التَّعَدِّي ؟	يَلْزَمُ الْ
] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلاً عَلَى حَمْلِ عَدَائِلَ مِنْ الْبَادِيَةِ إِلَى ولاَتَ	٥٢]
٤٧٦	هُنَّ لِوَكِيلِهِ بِهَا ، فَهَلْ الثَّمَنُ لِرَبِّ الْعَدَائِلِ ؟	

• •	6 6 0 0 0 0 0
٤٧٨	[٥٣] سُؤَالٌ وَجَوابُهُ .
	نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الذِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنْ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ
٤٨٠	[١] سُؤَالٌ : عَنْ تَعْرِيفِ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ إِذَا تَخَاصَمُوا إِلَيْنَا ؟
	[٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ بَعْضُ الْمغَافِرَةِ ظُلْمًا وَطُغْيَانًا فَقَامَ بَعْضُ قُرَبَاءِ
	الْقَتِيلِ وَارْتَكَبَ مَشَقَّةَ السَّفَرِ إِلَيْهِمْ فِي طَلَبِ دِيَتِهِ ، هَلْ تَكُونُ لِوَرَثَتِهِ أَوْ
٤٨٠	كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٣] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ مَا نَهَبَهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ أَمْوَالِ الزَّوَايَا وَتَبِعَهُ أَحَدُ الْمَنْهُوبِ
	مِنْهُمْ أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِمْ وَأَمْرِهِمْ وَوَجْدُ الْمَالِ فَاتَ ۚ هَلْ يَخْتَصُّ ٱلأَخْذُ بِمَا أَخَذَ؟
113	لأَنَّهُ بَيْتُ مَالٍ ، أَوْ يَكُونُ لأَرْبَابِ الْمَالِ الْمَنْهُوبِ مِنْهُمْ ؟
	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ مَا تُغطِيهُ الْمَغَافِرَةُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنْ الزَّرْعِ، وَالْمُغْطَي لَهُ
	عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ حَلاَلٍ أَوْ أَنَّهُمْ اشْتَرُوه بِثَمَنٍ حَرَامٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي
713	زكاة فطره أم لا ؟
	[٥] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرِقِ الذُّمَّةِ إِذَا تَابَ وَلِحَقَ بِالزَّاوِيَةِ وَخَرَجَ عَنْ جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ
٤٨٧	وَاكْتُسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ مَالاً حَلاَلاً هَلْ يَطِيبُ عَلَيْهِ دُونَ إِخْرَاجِهِ ؟
	[7] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ إِذَا تابَ وَدَفَعَ مَا بِيَدِهِ مِنْ الْمَالِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ
٤٨٨	وَرَدَّهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْفَيْءِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٧] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ إِذَا تَابَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى نَفْسِهِ
٤٨٨	وَعِيَالِهِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنْ الْمَالِ أَمْ لاً ؟
	[٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَا يَأْخُذُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ الْمَغَافِرَةِ مِنْ جِهَةِ الصَّدَقَةِ
٤٨٩	وَالْعَطِيةِ ؟
	[٩] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ أَخَذَ بَعْضُ اللَّصُوصِ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعِيرَيْن وَمِنْ الْآخَرِ
٤٩.	بَعِيرًا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ : عَنَّ فَرَسِ أَغَارَ عَلَيْهَا بَعْضُ اللُّصُوصِ وَلَقِيهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ
	عَريفُ قَبِيلَةِ الْمُغَارِ عَلَيْهِ ، فَهَلْ رُبْعُ الْفَرَسِ الَّذِي أَعطوه أَرْبَابُهَا لِلْعَريفِ فِي

فهرس رؤوس المسائل الفقهية	
عهرس رووس استاس اعتميه	

	,
٤٩.	دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَةِ حَلاَلٌ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
	[١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ عِنْدِ بَعْضِ اللَّصُوصِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ
	مَغْصُوبٌ وَاسْتَعْمَلَهُ بِالْحْمَلِ وَالرَّكُوبِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ ادَّعَاهُ بَعْضُ الزوَايةِ وَقَالَ هُوَ:
£ 9 V	إِنَّهُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ وَأَنَّ قَدْرَ الْفِدَاءِ كَذَا وَكَذَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بِلاَدِ السُّودَانِ ثُمَّ أَبِقَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَخَرُ بَعْدَ
٥٠٠	رُجُوعِهِ إِلَى تِلْكَ الْبَلاَدِ فَلِمَنْ يَكُونُ الْعَبْدُ ؟
	[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدٍ جَنَى عَلَي حُرٍّ وَهَرَبَ إِلَى بِنْبَارَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَحَدٌ مِنْ
	[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدَ جَنَى عَلَي حُرِّ وَهَرَبَ إِلَى بِنْبَارَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَحَدٌ مِنْ الْزَوَايَةِ مِنْهُمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لِسَيِّدِهِ كَلاَمٌ فِيهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَلاَمُ فِيهِ أَمْ لاَ ؟
٥٠٠	(,, ()
	[١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ فَدَى بَعِيرًا مِنْ ظَالِمٍ لِرَبِّهِ ، ثُمَّ غَصَبَهُ ظَالِمٌ ٱخَرُ مِنْ عِنْدِهِ
0 · ٢	قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ لِرَبِّهِ ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى رَبِّهِ بِالْفِدَاءِ أَمْ لاَ ؟
	[١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ فَدَى بَعِيرًا مِنْ ظَالِمٍ لِرَبِّهِ ، ثُمَّ غَصَبَهُ ظَالِمٌ ٱخَرُ مِنْ عِنْدِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ لِرَبِّهِ ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى رَبِّهِ بِالْفَدَاءِ أَمْ لاَ ؟ [١٥] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُوزَّعُ عَلَى أَمْوَالِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ عَلَى مَنَازِلِهِمْ أَوْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ ؟
۳۰۰	
	[١٦] سُؤَالٌ : عَنْ مَاشِيَةٍ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الْمُودَعَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ هَلْ تَدْخُلُ فِي
٥٠٥	مَدَارَاتِهِمْ لِلظَّلَمَةِ أَمْ لا ؟
	[١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدَارَاتِ الظَّلَمَةِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ
٥٠٨	عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لا ؟
	[١٨] سُؤَالٌ : عَنْ جَمَاعَةٍ أَعْطَتْ مَالاً مُدَارَاةً عَنْ مَحِلَّتِهَا وَفِيهَا مَنْ عَادَتُهُ عَدَمُ
	الْعُزْمِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، مَال الْحُكْمُ فِي نَصِيبِهِ مِنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ
017	مِنْ الْجَمَاعَةِ الدَّافَعِةِ أَوْ مَنْ جَمِيعِ الْمَحِلَّةِ ؟
	[١٩] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَضَعَ الظَّالِمُ مَالاً عَلَي جَمَاعَةٍ أَيَجُوزُ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَخَيَّلَ
	لِلْخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَصِيبَهُ مِنْ الْمَغْرَمِ يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابِهِ أَوْ لاَ يَجُوزُ
٥١٣	لَهُ ذَلِكَ ؟
	[٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمًا مَظْلَمَةُ عَلَى الإِشَاعةِ وَتَرَكَ الظَّالِمُ لِأَحَدِهِمَا

018	مَا عَلَيْهِ مِنْهَا دُونَ صَاحِبِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٢١] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا أَغْنَامَ مُخْتَلَطَةٌ فَيُؤْخَذُ مِنْهَا حَال الْخَلْطِ تَعَدِّيًا عَلَي
٥١٤	أَرْبَابِهَا ، هَلْ الْمَأْخُوذُ يُوزَّعُ عَلَي جَميعِ الْغَنَمِ أَوْ تَكُونَ مُصِّيبَةٌ مِنْ رَبِّهِ وَحْدَهُ ؟
	[٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ مَا يَأْخُـذُهُ الْخَفِيرُ مِنَ الرُّفْقَةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي الطَّرِيقِ
010	مِنَ اللُّصُوصِ هَلْ هُوَ حَلاَلٌ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
	َ [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ ظَلَمَةٍ ذَبَحُـواً كَبْشًا وَأَكَلُوهُ لِبَعْضِ مَـحَلَّةٍ يَأْخُذُونَ الْمَكْسَ مِنْهَا
	وَهَذَا بَعْدَ طَلَبِهِمْ مِنْ أَهْلِهِمًا الْغَدَاءَ ، هَلْ تَكُونُ مُصِيبَّتُهُ مِنْ رَبِّهِ فَقَطْ أَوْ مِن
010	جَمِيع المَحَلَّةِ أَوْ مِنْ الْآمِرِ ؟ جَمِيع المَحَلَّةِ أَوْ مِنْ الْآمِرِ ؟
	بَصِيمِ النَّحَابِ ، و مِن ، مَحِلَّةٍ عُدَّتْ مَاشِيَتُهَا وَوُرِّعَتْ مَدَارَاتُهَا عَلَى عَدَدِهَا وَطَالَ الزَّمَانُ [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّةٍ عُدَّتْ مَاشِيتُهَا وَوُرِّعَتْ مَدَارَاتُهَا عَلَى عَدَدِهَا وَطَالَ الزَّمَانُ
	حَتَّى غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تُغَـيُّرُ الْمَاشِيَةِ عَنْ حَالِهَا بِـزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ وَامْتَنَعَ أَحَدُهُمْ مِنْ
017	
٥١٦	أَدَاءِ الْمَدَارَاتِ عَلَى حِسَابِهَا الأَخيرِ أَيُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ و يَعَمِّ مُنَارِدٌ مَنْ مُنْيَدِيَنَ مَنَ مُنْيَدِ وَمُنَا لِلْهِ اللَّهِ عَلَى مَا اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مُنَ
	[٢٥] سُؤَالٌ عَنْ رُفْقَة تَعَرَّضَ لَهَا ظَالِمٌ وَأَغْرَمَهَا مَالاً وَفِيهَا مَنْ لاَ يُخَافُهُ لِجَاهِهِ
0 \ V	وَنَحْوِ ذَلِكَ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لاَ ؟
	[٢٦] سُؤَالٌ عَنْ عَرِّيفِ القَبِيلَةِ إِذَا تَوَلَّى أَمْرِ المَدَارَاتِ عَنْهَا وادَّعَي أَنَّهُ اشْتَرَى كَذَا
	وَكَذَا بِكَذَا وَدَفَعَـهُ لِلظُّلَمَةِ فِي المَدَارَاتِ هَلْ يَلْزَمُهَا ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَفْتَـقِرُ لِبَيِّنَةٍ
٥١٨	عَلَى ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
	[٢٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّةً أَعْطَتْ غَرَامَةً لِبَعْضِ العَرَبِ وَعَادَتُهُمُ الغُرْمُ لَهُمْ ، قَبل
	ذَلِكَ وَفِي الْمَحَلَّةِ مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ غَرَامَةٌ لِلْعَربِ مَسْنُونَةٌ فَهَلْ يَكُونُ عَلَيْهِم مَنَابُهُمْ مِن
019	تِلْكَ الغَرَامَةِ أَمْ لاَ ؟
	[٢٨] سُــؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ سَافَــرَ مَعَ رُفْـقَةٍ مِنْ غَــيْرِ قَــرْيَتِــهِ وَتَعَرَّضَ لَهَــا بَعْضُ
019	اللَّصُوصِ وَأَغْرَمَهَا مَالاً فَهُلْ عَلَيْهِ مَنَابُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ أَمْ لاَ ؟
	[٢٩] سُؤَالٌ عَنْ رِجَالٍ كَانُوا مُتَوَطِّنِينَ فِي قَبِيلَةٍ غَيْرٍ قَبِيلَتِهِمْ وَاكْتَسَبُوا الْمَالَ فِيهَا
	وَيُسَافِرُونُ مَعَ أَهْلِهَا بَعْضَ المَرَّاتِ وَبَعْضُهَا ۗ وَحْدَهُم ، هُلْ لِلْقَبِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ
019	دَعْوِيَ عَلَيْهِم مِنْ جِهَة الْحَضَانَة وَموارث المُغَافَرة أَمْ لا ؟

الفقهية	، المسائل	هرس رؤوس	3	٧ ٦٦
---------	-----------	----------	---	-------------

[٣٠] سُؤَالٌ عَنْ قَبِيلَة مُتَفَرِّقَة في قَبَائلَ شَتَّى لكَثْرَة المَغْرَم عَلَيَّهُا وَالدِّيَات ثُمَّ بَعْدُ التَّفْرُقَة دَفَعَهَا بَعْضُ القَبِيلَة ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعْ عَلَى البَّاقِينَ . . . ؟ 070 [٣١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْم مُـتَعَصِّبِنَ فِي كُلِّ مَـا نَابَهُمْ كَأَسْلاَفهم قَـبْلَهُمْ وَنَابَهُمْ أَمْرٌ وَدَفَعَ أَحَدُهُمْ عَنِ الآخِرِينَ شَيْئًا وَأَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمْ فَامْتَنَعُوا ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ ° Ý OTV [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ جَمَاعَة عَلَيْهَا غَفَرٌ مَعْلُومٌ الْقَدْر فَقَامَ أَحَدُهَا بِلاَ إِذْنَهَا وَأَشْتَرَى الْغَفَر منْ الظَّالم بمال هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى قَبِيلَته . . . إلخ ؟ 071 [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ قَبِيلَةِ مِنَ الزَّوَايَا عَلَى فِرْقَتَيْنِ وَتُعْطِي كُلَّةً حَفَرًا وَاحِدًا لِابْنِ ابْنِ هنُونِ بْنِ بَهْدَل فَأْتِي إِحْدَى الْفرْقَتَيْن رسَالَةً وَاعْتَذَرَتْ لَهُ بعَدَم حَضْرَة كَبيرِهَا...، مَا الْحُكْمُ في هَذَا هَلْ يَلْزَمُ كُلِّ فرْقَة مَا دَفَعَتْ سَوَاء ...؟ [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ كَانَ فِي حَضَانَة قَبِيلَة حَتَّى اكْتَسَبَ مَالاً وَنَمَّاهُ مَعَلَهَا وَمَاتَ ـ رَحمَهُ الله تَعَالَى وَجَاءَتْ وَرَثَتُهُ تَطْلُبُ تُرَاثَهُ فَهْلْ للْقَبِيلَة فى مَاله شَيءٌ ؟ 04. [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ نَــزَلَ عَلَى آخَرَ لَهُ جَاهٌ وَحُــرْمَةٌ عَنْدَ الظَّلَــمَة وَدَارَى عَنْهُ اللَّصُوصَ بِمَالِهِ وَجَاهِهِ ، وَأَغَارُوا عَلَيْهِ وَتَبَعَهُمُ وَرَّدُّوا إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَرَادَ الانْتَقَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِه وَطَلَبَ منْهُ حَقَّهُ هَلْ لَهُ عَلَيْه شَيْءٌ أَمْ لا ؟ 340 [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُل رَدّ مَالَ ٱخَرَ مِنْ عنْد الظَّـلَمَة فَمَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمَال هَلْ لَهُ تَعَبُ تَفْسه خَاصَّةً ؟ وَكَيْفُ إِذَا تُعَبَ نَفْسَهُ وَدَارَي بِمَاله وَتُبْعَنْهُ منَّهُ الرَّادِّينَ هَلْ لَهُ شَيءٌ في ذَلَكَ أَمْ لا ؟ 040 [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مُغَافَرَة أَغَارُوا عَلَى مَحَلَّة وَفَزَعَ أَهْلُهَا فِي إِثْرِهِمْ وَقَتَلُوا وَاحِدًا منْهُمْ ، . . . هَلْ تَكُونُ دَيَةُ المَقْتُولِ عَلَى الفَـزْعَةِ أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ أَوْ تَكُونُ مَدَارَاتٌ عَلَى المَّال المُّنْهُوبِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟ OTV

[٣٨] سُؤَالٌ عَنْ رُفْقَة مِنْ وُلاَتَ قَدَمَتَ إِلَى تشيت ثُمَّ أَتَاهَا ابْن أَبهيدل بن السيود . . . ؟ هَل يُوزَّعُ ذَلِكَ الْمَكْسُ عَلَى جَمِيعِ مَالِ الرُّفْقَةِ مَا حَضَر وَمَا غَابَ أَوْ عَلَى مَا حَضَرَ مِنَ الْمَالَ دُونَ مَا غَابَ ؟

	[٣٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ الْتَـقَي مَعَ قَوْمٍ مِنَ اللُّصُوصِ قَـاصِدِينَ لُصُوصًا ٱخرِين
	بَيْنَهُمُ العَدَاوَةُ والشَّرُ وَتَكَّلَّمَ مَعَـهُمْ فِي نُجَاةٍ أَنْفُسِ المَطْلُوبِينَ ، فَهَلْ عَلَى هَذَا
٥٤٠	الرَّجُلِ ضَمَانٌ فِي الخَيْلِ أَمْ لاَ ؟
	[٤٠] مَسْأَلْتَانَ مِنَ المُدَارَاتِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ القِبْلَةِ ؟ الثَّانِيَةُ نَصُّهَا : سُؤَالٌ عَنْ
٥٤٤	حُكْمِ المَدَارَاتِ ؟
٥٤٧	نَوَازِلِ القِسْمَةِ
	[١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ مَاتَ عَنْ عَبِيدً وَبَقَرَ وَقَدَّ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لَمُعَيَّنِينَ وَقَامَت
	جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَأَخْرَجَتِ الثُّلُثَ لِأَرْبَابِهِ ثُمَّ قَسَّمَتِ البَاقِي فِي المَتْرُوكِ بَيْنَ الوَرَثَةِ
٥٤٧	هَلْ تُفْسَخُ القِسْمَةُ أَمْ لا ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَنْ دَارٍ مُـشْتَـرَكَةٍ بَيْنَ وَرَثَةٍ بَعْضُـهُمْ حَاضِـرٌ وَبَعْضُهُـمْ غَائِبٌ وَبَاعَ
	جَمْيِعَهَا البَعْضُ الحَاضِرُونَ عَلَى يَدِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لِعْدم الْحَاكِم فِي ذَلِكَ البَلَدِ
٥٤٨	وَأَمْضَتِ الْجَمَاعَةُ الْبَيْعَ فَهَلُ لِلْغَائِبِينَ مَقَالٌ فِي الْبَيْعِ أَمْ لاَ ؟
٥٥.	[٣] سُؤَالٌ عَنِ اللَّحْمِ هَلْ هُوَ مُقُّومٌ أَوْ مِثْلِيّ ؟ وَهَلْ تَجُوزُ قِسْمَتُهُ بِالقُرْعَةِ أَمْ لأ
	[٤] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَـةِ الوَصِيِّ عَلَى يَتِيمَيْهِ بِالْمُزاضَاةِ والتَّـعْدِيلِ هَلْ هِي جَائِزَةٌ أَمْ
٥٥٠	۶ گ
	[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مُقَاسَمَةٌ بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يُغَيِّر ذَلِكَ وَلَمْ يُنكِرِهُ بِلاَ
007	عُذْرِ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لا ؟
007	[٦] سُؤَالٌ عَنْ شُرُوط بَيْع الصَّفْقَة ؟
	[٧] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَةِ المَوْزُونِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ كالشَّمِّ بِالْخَرْصِ مُرَاضَاةً
007	هَلْ يَجُوزُ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ تَقَاضُلُ بَيْنَ أَوْ لاَ تَجُوزُ إِثلاًّ عَلَى التَّفْضِيلِ البِّينِ؟
	[٩] سُؤَالٌ : عَنْ مَسْأَلَةِ مَاشِيَةِ الوَقْفِ عَلَى المَوْقُوفِ عَلَيْهِم هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي
001	قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : (أَوْ لَبَنِ فِي ضُرُوعِ إِلاَّ لِفَضْلِ بَيِّنِ) أَوْ غَيْرِ دَاخِلَةِ فِيهِ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي مَال وَادَّعَي أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةَ بَتُّ
۸١.	ريد به دوريور مربرو مربروه بريور بريور بريد وروز ورود وورمود

الفقهية	٧٦٨ فهرس رؤوس المسائل
	[١٢] سُؤَالٌ عضن قِسْمَةِ الوَصِيِّ بَيْنَ يَتَامَاهُ بِالمَرْضَاةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ وَ مِ
١٢٥	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	[١٣] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَةَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الفَرَسِ لِغَلَّتِهَا هَلْ تَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ :
١٢٥	(كَخَدْمَة عَبْد شَهْرًا) أَمْ لاَ ؟
	[١٤] سَنُوَالٌ عَنْ أُجْرَة القَاضِي وَالقَاسِمِ وَالكَاتِبِ هَلْ هِيَ عَلَى الأَنْصِبَاءِ أَوْ عَلَى
۲۲٥	الرُّونُوسِ ؟ وَهَلْ لَهَا حَدُّ مَعْلُومٌ أَمْ لاَ ؟ ۚ
०७१	نَوَاذِلِ الاسْتِحْقَاقِ
	[١] سُؤَالٌ : عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً تَحْتَهَا حَوَارَةٌ تَرْضِعُهَا وَاسَتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ وَادَّعَى
०२१	الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُ أَنَّ الحَوَارَةَ لَيْسَتْ بِنْتَ النَّاقَةِ ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلَهُ ؟
	[٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ شَيْئًا لِشَخْصِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لاَ رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِن
ं०२६	اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلَعَ يَعْمَلُ بِشَرُّطِهِ أَمْ لاَ ؟ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ النَّبْعُ أَوْ لاَ ؟
	[٣] سُوَّالٌ عَسَمَّنِ اشْتَرِي حَيَّوانًا مَثَلاً مِنْ عِنْدِ شَاخُصٍ يُعُمُ صِحّة مِلْكِهِ لَهُ
٥٦٥	وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لاَ ؟
	[٤] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنْ عِنْدِ شَخْصِ عَـالِمًا عَدَمَ مِلْكِيَّتِهِ لَهَا وَاسَتَحَقَّتْ
٥٦٦	مِنْ يَدِهِ هَلْ ۚ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ أَمْ لاَ ؟
	[٥] سُؤَالٌ عَـمَّنِ اشْتَرَى دَابَّةٌ مِنْ غَـاصِبِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَاصِبٌ وَاسْتَـمَرَّ يُنْفِقُ
	عَلَيْهَا مُدَّةً وَاسْتَحَّقْ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَّةٌ فَـهَلْ يَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَلَي الْمُنتَحِقِّ لِأَنَّهُ
٥٦٦	قَامَ عَنْهُ بِوَاجِبٍ أَوْ عَلَي الغَاصِبِ لِأَنَّهُ وَرَّطَهُ أَضُوْ كَيْفَ الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[٦] سُؤَالُ عَمَّنِ اشْتَرى حَيَوَاتًا مَـثَلاً عِنْدَ شَخْصِ وَادَّعَاهُ ٱخَرُ وَٱتَّى بِشَاهِد عَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَشْهُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْحَيَوانَ وَيَرْجِعْ عَلَيْهِ بِثَمَنِّهِ حِينَئِدٍ أَوْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْكُمَ عَلَيْهُ بِالاسْتَحْقَاقِ ؟
	فَهَلُ لِلْمَشْهُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدُّ الْحَيُوانَ وَيَرْجِعْ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ حِينَئِدٍ أَوْ لَيسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى
٥٦٦	
	[٧] سُؤَالٌ : عَنِ المُسْتَحِقُ مِنْ يَدِهِ إِنْ ادَّعَى مَدْفَعًا فِي البِّينَةِ وَعَجَزَ عَنْهَ ثُمّ حُكِمَ
٥٦٧	عَلَيْهِ هَلَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَي بَائِعِهِ أَمْ لاً ؟
07V	[٨] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى عَبْدًا مُعَيَّنًا بِأَبْعِرَةٍ وَاسْتُحِقّ مِنْ يَدِهِ مَا الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

	[٩] سُؤَالٌ عَــمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِدَنَانِيــرَ أَوْ دَرَاهِمَ مَسْكُوكَـةٍ وَاسْتُحـقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَو
۸۲٥	رَدَّهَا بِغَيْبِ أَيُفْسَخُ البَيْعُ أَمْ لاَ ؟
	[١٠] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِدَنَانِيرَ فَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ أَوْ عَرِضًا ثُمَّ اسْتَحقَّتُ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِعَيْبٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، هَلْ يَرْجِعُ بِمَا وَقَعَ العَقْدُ عَلَيْهِ أَوْ
	منْ يَده أَوْ رَدَّهَا بِعَيْبِ ، مَا الْحَكْمُ فَي ذَلكَ ، هَلْ يَرْجَعُ بِمَا وَقَعَ العَقْدُ عَلَيْه أَوْ
079	بِمَا دَفَعَ ؟
	: [١١] سُــؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْــتَرَى أَمَـةً مِنْ غَــاصِبٍ وَوَطِئـَـهَــا فَــأَتَتْ بِوَلَدَيْنِ ثُمَّ
^	اسْتَحَـقَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ وَتَرَافَعَ مَعَ المُسْتَحِقِّ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِغُـرْمِ قيمَتِهَا وَقيمَةِ
۰۷۰	الوَلَدَيْنِ فَهْلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ لاَ ؟ وَمَا كَيْفِيَّةُ الإِثْبَاتِ عَلَى أَنَّ الأَبَ عَالِمٌ بِالغَصْبِ
	[١٢] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بَلَدُ فَشَي فِيهِ بَيْعُ الأَحْرَارِ وَادَّعَي العَبْدُ الحُرَيَّة
٥٧٣	وَأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَد هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لاَ ؟
	[١٣] سُؤَالٌ عَنْ أَمَةٍ اشْتُرِيَتْ مِنْ بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ الأَحْرَارِ وأَقَرَتْ بِالرِّقّ عِنْدَ
٥٧٥	الشِّرَاءِ ثُمَّ ادَّعَتْ بَعْدَ ذَلُكَ الحُرِّيَّةِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٤] سُوْاَلٌ عَنْ رَجُلٍ قَبَضَ مِنْ عِنْدِ أَنَاسٍ نِصْفَ فَرَسٍ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ مِنْ
	جِهَةِ دَعْوَى كَانَ يَدَّعِيهُمْ بِهَا ، فَهَلْ لِلْمُسْتَحِقّ دَعْوَى عَلَى الْمُسْتَحِقُّ مَنْهُ
٥٧٦	الْمُذْكُورُ مِنْ جِهَةِ الابْنَةِ الْهَالِكَةِ أَمْ لاَ ؟
`	المعلق المن المن المن المن المن المن المن المن
	[١٥] سُوُّالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ ظَالِمٍ وَعَـرَّفَهَا رَجُلٌ عِنْدَهُ وَذَهَبَ لِيَأْتِي بِالْبَيِّنَةِ فَرَدَّهَا الْمُشْتَرِي لِلَّظَالِمِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ، فَهَلْ يَتُوجَّهُ طَلِبُ اللَّهْعِي عَلَي الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى
٥٧٨	الظالم ؟
,	[١٦] سُوَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى ثُـوْرًا مِنْ عِنْدَ بنْبَارِيِّ فِي بَـلَدِه فَلَمَّا قَـدِمَ بِهِ أَرْضَ
0 V 9	المُسْلِمينَ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
	[١٧] سُؤَالٌ عَنِ الحُكْمِ فِي عَبْـدٍ خَرَجَ لِبَعْضِ الْمُعَافَرَةِ فِي نَصِيبِـهِ مِنْ غَنَمِهَا هُوَ
	وأَصْحَابُهُ مِنْ عِنْدِ بِنْهَارَ ثُمَّ يَعْدَ ذَلِّكَ اشْـتَرى أَصَحَـابُهُ العَبْدَ مِنْ عِنْدِهِ لِعَـريفِهِمْ
٥٧٩	تَرَكُوهُ لِجَلَّتِهُمْ، هَلُ لَهَا حَقٌّ فِيهِ أَمْ لا ؟
	[١٨] سُؤَالٌ عَـن رَجُلِ ادَّعَي بَعِيـراً بِيَدِ أَخَـر وأَتَى بِبِيّنَةٍ عَلَي أَنَّهُ ضَلَّ عَلَـيْهِ أَوْ
	ا ۱۸) سوان حس ر بن ادعي بميدر بيد ، سر داني بيد عي ١٠٠ س

	سُرِقَ مِنْ عِنْدِهِ ، وَقِيلَ لَهُ كَـيْفَ سِنِّ البَعِيرِ فَقَالَ : كَـذَا وَكَذَا ، مَا الحُكُمُ
٥٨١	عي دنه .
	آ ٩٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ أَخَرَ وَادَّعَاهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ وَوَقَفَ لَهُ فَمَاتَ وَ مَنْ مِهُ مُ مُ مُونِهُ مِنْ مَانِينِ مَنْ مَنْ مِنْ أَخَرَ وَادَّعَاهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ وَوَقَفَ لَهُ فَمَات
٥٨١	فَمِمَنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ فِي مُدَّةَ الوَقْفِ ؟
	[٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَدَاقُ زَوْجَتِهِ وَتَرَكَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا لَهُ عَلَّةٌ
	وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهَا فَتَـضَع يَدُهَا عَلَيَ مَثْرُوكِ زَوْجِهَا فَهَلْ تُـجَابُ لِقَوْلِهَا أَمْ لاَ؟ وَهَلْ كَذَلَكَ الوَرَثَةُ فيمَا يَنْنَهُمْ أَمْ لاَ ؟
٥٨٣	كَذَلِكَ الوَرَثَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَمْ لاَ ؟
٥٨٣	[٢١] سُوْالٌ عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الصِّفَةِ فِي اسْتِحْقَاقِ مَمْلُوكَةِ أَيُعْمَلُ بِهَا أَمْ لاً؟
	[٢٢] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدِ غَنِمَهُ الكُفَّارُ فِي وَقْعَة صمنك وَمَكَثَّ عِنْدَهُمْ زَمَانًا ثُمَّ بَعْدَ
	[٢٢] سُؤَالٌ عَنْ عَبْد غَنَمَهُ الكُفَّارُ فِي وَقْعَةِ صمنك وَمَكَثُ عِنْدَهُم زَمَانًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَدَاوَلَتْهُ الأَمْلَاكُ حَتَّى صَارَ عِنْدَ العَرَبِ وَفَدَاهُ رَجُلٌ مِنْ عِنْدِهِمْ، فَهَلْ كُهُونُ لَهُ أَوْ لِسَلِّدِ العَيْدِ الأَمْلِ
٥٨٤	
	[٢٣] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْد لِبَعْضِ أَهْلِ وَلاَتَهَ كَانَ بِصِمنك حِينْ نَزَلَ بِهَا دَاعِ أَهْلِ سيك وَمَنْ مَعَهُمْ ، فَهِلْ أَمْرُهُ بِذَكِ يُعَدُّ هِبَةً أَوْ وَصِيلَةً أَوْ يُعَدُّ أَنَّهُ كَانَ سيك وَمَنْ مَعَهُمْ ، فَهِلْ أَمْرُهُ بِذَكِ يُعَدُّ هِبَةً أَوْ وَصِيلَةً أَوْ يُعَدُّ أَنَّهُ كَانَ
	سيك وَمَنْ مَعَهُمْ ، ۗ فَهِلْ أَمْرُهُ بَذَلكَ يُعَـدُّ هَبَةً أَوْ وَصَـيَّةً أَوْ يُعَـدُّ أَنَّهُ كَانَ
٥٨٥	لِمَالِكِهِ الأَوَّلِ وَتَابَ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْهُ؟
	[؟ ؟] سُؤَالٌ عَمَّنُ بَاعَ سِلْعَةً بَعَيْنَ غَيْرِ مَسْكُوكَةٍ ثُمَّ اسْتَحقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ وَجَدَهَا - يَهُ يَهُ مُنْ يُومِ مُنْ يَامِ مَنْ يَهِ مَا يَعْنِي عَيْنِ عَيْرِ مَسْكُوكَةٍ ثُمَّ اسْتَحقَّتْ مِنْ يَدِهِ
٥٨٧	مَعِيبَةً فَهَلْ يُفْسَخُ البَيْعُ أَمْ لَا أَوْ يَرْجُعِ عَلَى البَائِعِ بِمِثْلِهَا ؟
	[٢٥] سُؤَالٌ عَنْ هَوُلاَءِ الأَسَانِيكِ وَالفُلاَنِيِّنَ الْمُتَخَلَّقِينَ بِأَخْلاَقِ بنبار هَلْ يَجُوزُ
٥٨٧	اسْتِرْقَاقُهُمْ أَمْ لاَ ؟
. ,	

فهرس مسائل الجزء الرابع

عمدة	ച്	الموضوع
٥	وَازِلُ الإِجَارَة وَالْجَعْل	نَو
٥	مَنْ آخَرَ إِلَى بِلَدِ مُعَيَّنِ فَلَمَّا بِلَغَ ثُلُثَ الطَّرِيقِ	[١] سُوَّالٌ: عَمَّنُ اكْتَرَى بَعِيرًا
	هَلَ ْلرَبِّ أَلْبَعِيرِ جَمِيعُ الْكرَاءِ أَوْ الْمُحَاسَبَةِ ؟ ن لَهُ فِي الْنجَارَةِ اسْتُؤْجِرَ عَلَى رِعَايَةِ بَقَرَةٍ هَلَ ْ * تَنْ انْ الْمَاهِ الْعَالَةِ الْعَالَةِ الْعَالَةِ الْعَلَى عَلَى الْعَلَيْةِ الْعَلَقَ الْعَلَافِةِ الْعَلْ	عَرَضَ لَهُ عَارضٌ ورَجَعَ لأَهْله
	ِن لَهُ فِي الْنَجَارَةِ اسَّتَّوْجِرَ عَلَى رِعَايَةٍ بَقَرَةٍ هَلْ	[٢] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْد غَيْر مَأَذُو
٥	مته إدا عتق :	تكول فيمتها في رقبته أو في د
	بِهَا أَوْ صَبِيًا عَلَى رَغِي مَاشيته أَوْ بَيْعِ سِلْعْتِهِ ،	[٣] سُؤَالٌ : عَمَّنُ ٱسُتَأْجَرَ سَفِّهِ
7	مًا اسْتُؤْجِرَ عَلَيْهِ ؟	وَتَعَمَّدَ السَّفيهُ أَوْ الصَّبِيُّ إِتْلاَف
	يَلْزَمُ بِهِ الْكِرَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّهُ وَلَزِمَ الْكَرَاءَ	[٧] سُؤَالٌ : عَنْ التَّمَكَّنِ الَّذِي
7		بالتمكن ؟
	فًا ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لاَ وَهَلَ	[٨] سُؤَالٌ : عُمَّنَ اكْتُرَى ظُرُوا
٧		عليه كراؤها أم لا ؟
	خَالَتِه بِضَاعَةً ليتْجَرَ لَهُ بِهَا فَأَتْجَرَ بِهَا وَنَمَتْ وَمَاتَ وَأَرَادَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ قَبْضَ أُجْرَةِ تَنْمِيتِهِ لَهَا فَهَلُ لَهُ	[٩] سؤال: عمن أبضع لأبن
٨	، وأراد المبضِّع معه قبض أُجرةِ تنمِيتِهِ لها فهل له	المبضع بعد أن قبض بعضها ،
^		ذلك ام لا ؟
١.	مَال زَوْجَتِه وَرَعَايَتِه حيوانها حَتَى كَثْر فَمَاتَ ﴿ وَأَرَادَ الزَّوْجُ أُجْرَةً إِعْيَائِه هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟ ﴾ وأَرَادَ الزَّوْجُ أُجْرةً إِعْيَائِه هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لاَ؟	[· ۱] سؤال : عمن قام بمؤله ﴾ َ رُدُّ اَ ا ﴿ اَنْ اَنْ اَنْ اَنْ اَنْ اَنْ اَنْ اَنْ
1	ِ وَارَادُ الرَّوْجِ الْجَرْهُ إِعْيَالُهُ هُلُ لَهُ دَلِكَ أَمْ لَا ، جِيرًا مُدُّةً مُعَيَّنَةً لِخِدْمَةً مَعَرُوفَةً ، وَأَخْرِجَ الأَجِيرُ	احدهما أو افترفا من غير موت
17	جيرا مده معينه لحدمه معروف ، واحرج الم بير . مُن مَا تَقَدَّهُ أَهُ لَا؟ . مُن مَا تَقَدَّهُ أَهُ لَا؟	وَبْلُ تَمَام مُدَّة الْخدْمَة هَلْ لَهُ شُ
	نَّى اَدَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ وَالرَّجُلُ يُنْكِرُ وَلَمْ يَشْهَدْ	قبل عمام مده العدامة من السَّمْسَاد الآ
۱۳	K3	عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَضْمَنُ أَوَّ
	مَخْصًا بِنَبْذَة مِنْ الأَرْضِ عَلَى أَنْ يَحْرُثَ لَهُ مِنْهَا	[١٣] سُوُ اللهُ: عَمَّنُ اسْتَأْجِرَ شَ
14	هُمْ مَنْ يُعَيِّنُهُ بِشَيءٍ مِنْ النَّفَقَةِ ؟	َ أُخْرَى وَيَدْفَعَ لَهُ بِذْرَ نَبْذَتِه وَمَنْهِ
	عُلِّمًا مُدَّةً مَعْلُومَةً يَتَعَلَّمُ عَلَيْهَ فِيهَا فَافْتَرَقَا قَبْلَ	[1٤] سُؤَالٌ : عَمَّن اسْتَأْجَر مُ

تَمَامِهَا أَوْ لَمْ يَفْتَرِقَا لَكِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ فِيهَا شَيِّئًا حَتَّىٰ تَمَّتُ؟

ئل الفقهية	٧٧٧ فهرس رؤوس المسا
١٦	[10] سُوَّالٌ : عَنْ الْحَفْظ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الأُجْرَةُ كَامِلَةً للْمُعَلَّمِ مَا هُوَ ؟ [17] سُوَّالٌ : عَمَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمٍ صَبِيٍّ وَإِشْتَرَطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ يُحفِّظُهُ فِي الذِّهَابَةِ وَقَبِلَ الْمُعَلِّمُ ذَلكَ ؟ يَحفَظُهُ فِي الذِّهَابَةِ وَقَبِلَ الْمُعَلِّمُ ذَلكَ ؟ [17] سُوَّالٌ : عَنْدُ مُعَلِّمِ الصَّبْيَانِ هَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ عَنْهُمْ جُمُعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا أَمْ لا ؟ أَمْ لا ؟
	[١٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمٍ صَبِيٍّ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ
17	يَحفَظُهُ فِي الذَّهَابَةِ وَقَبِلَ الْمُعَلِّمُ ذَلِكَ ؟
	[١٧] سؤال : عند مُعلَمِ الصَّبَيَانِ هَلَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ عَنْهُمْ جُمُعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثُلاَئًا
١٨	ام لا ؟ ٢٨٨٦ قيلار - من ورو مرو و مرو و هند و مرو مرو مرو و مرو
	[١٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُعَلِّمِ إِذَا مَرضَ هَلْ يُحَاسَبُ بِمُدَّةِ الْمَرَضِ قَلْتُ : أَوْ كَثُرَتُ أَمْ لاَ ؟
١٨	
	نصفُهُ أَوْ أَقَالًا عَلَيْهُمَا رَحُا أَخَدُ وَقَالَ لَصَاحِي الْكُوَّانِ * أَنَا أُعِيدُ فَلاَ أَع
١٨	[١٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً عَلَى كَتَابَة مُصْحَف بِأُجْرَة مَعْلُومَة فَلَمَّا بَلَغَ نَصْفَهُ أَوْ أَقَلَّ بِقَلِيلٍ أَتَاهُمَا رَجُلُ آخَرُ وَقَالَ لِصَّاحِبِ الْكِتَابِ : أَنَا أُعِينُ فُلانًا عَلَى كَتَابِكَ ؟
١٨	
۱۹	[٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ رَاعِي غَنَم مِنْ أَنَاسٍ مَثَلاً فَإِذَا هُوَ قَدْ تَرَكَ الرَّعْي مِنْ غَيْرِ ضَرُورةً مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ هَلْ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ ؟
	[٢١] سَوَالَ : عَن عَنْد رَاء لَقَر إلاَّ أَنَّهُ غَدُ مَأْذُون لَهُ فِي التَّحَارَةِ وَاسْتُهُ عَي يَوْمًا
١٩	على البعر عبدا يسه ورملي بعره من البعر فلعيبت الو سائك ،
	[٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ علَّة الْمَنْعِ فِي صُورَةَ الْجُعْلِ الْفَاسِدِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنْ أَتَيْتَنِي بِعَبْدِي الآبِقِ فَلَكَ عَمَلُهُ كَذَا أَوْ خِدْمَتُهُ شَهْرًا ؟
77	البيتني بعبدي الابق فلك عمله كذا أو خدمته شهرًا ؟ ٢-٧٦ - مُرَادً مِنْ مَنْ مَنْ مَرَادً مُنْ مِنْ يَوْدُ فِي مَنْ مِرَدُورُ مِنْ مُنْ مَنْ مَرْدُورُ مِنْ مُنْ
U U	[٤] أَسُوْاَلُ : عَٰنُ حَفْرِ آبَارَ مَعْرُوفٌ قَدْرُ طُولِهَا وَلاَ يَخْرُجُ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى عَادَتِهِ فِي قَدْرِ طُوله الْمُعْتَاد ؟
77	في فكر طوقة المعناد ! [٢٥] سُمُّالُّ: عَنْ الْمُعَاقَلَةَ عَلَ حَفْ هَلَمِ الآبَارِ الْبَحْثُ فَمَ الْقَانَ مَالِم فَمَ هَا هِ كَ
7	[َ ٣ُ] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُعَاقَدَةِ عَلَى حَفْرِ هَذِهِ الآبَارِ الْمَعْرُوفَةِ الْقَدْرَ وَالصِّفَةِ هَلْ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جُعَالَةٌ ؟
77	[٢٦] سُؤَالٌ : عَنْ أَجِيرِ الْمَاءِ فَقَطْ إِذَا لَمْ يَمْتَلَكْ الدَّلْوَ بَلِ حَصَلَ نَصْفُهُ مَثَلاً وَحَصَلَ الانْتَفَاعُ بِهِ دُونَ الْمَقْصُودِ هَلْ لَهُ الأُجْرَةُ كَامِلَةٌ أَوْ بِقَدْرِ الانْتَفَاعِ؟
	[٢٧] سؤال : عن رجل أجر اخر على إخراج الجان من أمة بنصفها هل هو
77	جائِز ام لا ؟
	[٢٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلاً عَلَي تَعْلِيمِ ابْنِهِ الْقُرْآنَ فَبَعْدَ وُجُوبِ الْأُجْرَةِ كُلَّهَا
۲۸	أَوْ بَعْضِهَا لِلْمُعَلِّمِ ، وَقَبْلَ أَخْذَه لشَيْءَ مَنْهَا مَاْتَ الأَبُ ؟
	[٢٩]سُّوَّالُّ : عَنْ رَجُلِ شَرَطَ آبَنُهُ عَلَى مَعَلِّمٍ يُقْرِثُهُ الْقُرْآنَ فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّهِ
۳.	وَبَلَغَ الْابْنُ بَعْدَ ذَلَكَ وَصَارَ مُعَلِّمًا للصِّبْيَانِ ؟ [٢٧٦ - عُالِّنْ : مَ * أُهُمَّ الوَّالِّ مَا كَاللهِ عَنَا هِ مَا مِاللَّهُ مِنَا اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ
٣١	[٢٩] سُؤَالٌ : عَنْ أُجْرَةِ الدَّالِّ عَلَيَ الطَّرِيقِ فَهَلْ هِيَ عَلَى الرُّؤُوسِ وَعَلَيْهِ ؟

VV r	فهرس رؤوس المسائل الفقهية
-----------------	---------------------------

47	٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ الدَّالِّ عَلَى الطَّريق إذَا أَخْطَأَ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ أُجْرَتُهُ أَمْ لأ ؟
	َ ٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ الدَّالِّ عَلَي الطَّريقِ إِذَا أَخْطَأُ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ أَجْرَتُهُ أَمْ لاَ ؟ [٣١] سُؤَالٌ : عَمَنْ حَمَلَ لَكَ حَمْلاً مِنْ الزَّرْعِ مِنْ وَلاَت إِلَى تَشِيت عَلَي أَنْ يُعطَى لَهُ عَدِيلَتَهْ: يَتَشبت هَلْ يَجُوزُ هَلَاً أَمْ لاَ ؟
44	ُعُطَى لَهُ عَدِيلَتَيْنِ بِتَشْيِتَ هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لاَ ؟ - ويور مُنَا اللهِ عَدَيلَتَيْنِ بِتَشْيِتَ هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لاَ ؟
	[٣٢] سُؤَالٌ : عَمَّنُ يَدْفَعُ بَعِيرَهُ لِرَجُلٍ يَصْطَادُ عَلَيْهِ الْوَحْشَ بِنِصْفِ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ تَنْ تَنْ يَنْ يَنْ يُوْدِينَ
44	، ها هذا جائز ام لا ؟
	[٣٣] سُهُ الٌ : عَنْ رَفْقَة خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادَ إِلَى وَلاَتَهَ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّريق
44	صَانَهُمْ الْعَطَشُ ، وَنَنَذُوا أَثْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمَّ وَنَجَوا بِأَنْفُسِهِمْ ؟
	[٣٤] سُؤَالٌ : عَمَّنُ اسْتَأْجَرَ صَبِّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَلَ بِغَيْرَ إِذْنِ وَلِيِّهِمَا مَا الْحُكُمُ
37	[٣٣] سُؤَالٌ : َعَنْ رِفْقَة خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادَ إِلَى وَلاَتَهَ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ صَابَهُمْ الْعَطَشُ ، وَنَبَذُوا أَثْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمْ وَنَجَوُا بِأَنْفُسِهِمْ ؟ [٣٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَلٍ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِمَا مَا الْحُكْمُ في ذَلِكَ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لاَ ؟
	كَيْ اللَّهُ اللَّ
40	فَلَمَّا وَصَلُوا تَفَرَّقُوا عَنْهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي إِجَارَتِهِ ؟
47	[٣٦] سُهُ آلٌ : عَن الرَّاعي هَل يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتَيَ بِرَاعِ مَكَانَهُ أَمْ لاَ ؟
	[٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ الرَّاعِي هَلْ يَجُوزُ لَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَاعٍ مَكَانَهُ أَمْ لاَ ؟ [٣٧] سُؤَالٌ : عَنْ الرَّاعِي أَيُحْمَلُ عَلَي التَّعَدِّي وَالتَّفْرِيطِ أَمْ لاَ ، وَعَنْ التَّفْرِيطِ الَّذِي يَضْمَنُ به .
٣٧	يَّذِي يَضْمَنُ به .
49	رَبِي اللهِ الله الله
	رِهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ
49	لِيُرَوِّضَهُ قَبْلَ تَمَامٍ رِيَاضَةِ الأَوَّلِ ، أَمُّ لاَ ؟
	َ ٤٠] سُؤَالٌ : عَٰنُ رَجُلِ اسْتَأْجَرَ ٱخَٰرَ عَلَى عَمَلٍ هَلْ يَتَمَلَّكُ مَنَافِعَهُ وَلَيْسَ لِلْأَجِيرِ آنْ وَمَا غَنْ ذَلِكَ الْوَمَلِ أَهُو لاَ ؟ آنْ وَمَا غَنْ ذَلِكَ الْوَمَلِ أَوْمَا لَهُ لاَ ؟
٤.	أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ أَمْ لاَ ؟
	[٤١] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُتَكَارِبِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الأُجَرَةِ وَلاَ بَيَّنَةَ لِأُحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا كُ رُونَاتُ أُونَا أَنْ ؟
٤١	
	يحول الهول له ؟ [٤٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتُؤْجِرَ عَلَي إِتْيَانَ بِعِيرِ مِنْ مَوْضِعِ كَذَا مَخْرَجَ لِإِنْيَانِهِ فَوَجَدَهُ قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيدِه لربِّهُ فَهَلْ لَهُ أَجَرَتُهُ أَمُّ لاَ ؟
٤٢	قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيده لربِّهَ فَهَلْ لَهُ أَجَرَتُهُ أَمُّ لَا ؟
٤٢	[٤٣] سؤال : عن يتيم الميت هل اجره له ام لا ؟
	[٤٤] سُؤَّالٌ : عَمَّا إَذَا لَٰ ذَهَبَتْ الدَّابَّةُ الْمُكْتَرَاةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ الْمَتَاعِ دُونَهَا بِأَخْدِ
٤٢	اللُّصُوصِ فَهَلْ الْكِرَاءُ لاَزِمٌ للْمُكْتَرِي فِي الصُّورَتَيْنِ ، أَمُّ لاَ ؟
	[٥٤] سُؤَالٌ : عَمَّنُ أَكْرَى دَارَهُ لِغَيْرِهِ وَأَشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَسْكُنَهَا مَعَهُ غَيْرُهُ ، هَلْ
٤٣	يُه نَفُ لِلَّهُ عُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عُلْمُ اللَّهُ عُلْمُ اللَّهُ عُلْمُ اللَّهُ عُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عُل
	يُوَفِّي لَهُ بِشَرْطِهِ أَمْ لاَ ؟ [٤٦] سُوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتُوْجِرَ عَلَى رَعَايَة مَاشيَة فَلَمَّا أَوْصَلَها الْمَرْعَى رَجَعَ إِلَى

ئل الفقهية	٤٧٧ فهرس رؤوس المسائا
٤٤	مَحَلَّتِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لاَ ؟
	[٤٧] أَسُؤَالٌ : عَمَّنْ كَانَ مِنْ الْمُغَافَرَةِ يَحْمِي الرَّفَّاقَ وَيُأْخُذُ مِنْهُمْ خَفَرَ مَا حُكْمُ
٤٤	اللهُ تَعَالَى في ذَلكَ الْخَفْر لمَنْ اضْطُرَّ إلَيْه مَنْ الْمُسْلمينَ ؟
	[٤٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَجْعُولِ لَهُ عَلَى أَنَّ قَبْضَ الضَّالَةِ وَأَجِرَ عَلَى رَعْبِهِا وَسَقْبِهَا
73	أُوْ حِفْظِهَا ، فَهَلُ الأُجْرَةُ فِي ذَلَكَ عَلَى الْمَالِكَ أَوْ عَلَيْهِ ؟
	[٤٩] سَنُوَالٌ : عَنْ الْجُعْلِ عَلَى طَلَبَ الدَّابَّةِ بِنصْفِهَا أَوْ رَبُعِهَا هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ
٤٦	لاً، وعلى عدم جوازه فماذا يجب للعامل ؟
	[٥٠] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة لَهَا مَالٌ ولَهَا ابْنُ فَقِيرٌ يَرْعَاهُ ويَسْقَيهُ ، وبَطْلُبُ مَا ضَلَّ
	مِنْهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لاَ يَكْتَسِبُ مِنْهُ بِشَيْءٍ مَا ، ثُمَّ مَاتَ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ أُجْرَةَ ذَلِكَ لَهُمْ
٤٧	حَقَّ فِي ذَلِكَ أَمْ لاَ ؟
6.0	[٥١] سُؤَالٌ : عَمَّنُ الْتَزَمَ شَرْطَ صَبِيٍّ لِمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَخْذِ الْمُعَلِّمِ لَهُ هَلْ لَهُ شَيْءٌ في تَركته أَمْ لا ؟
٤٩	تَعَلَيْ عِي تُرِيِّهِ مِمْ مَ * ؛ [٥٢] سُؤَالٌ : عَنْ الْفُتْيَا هَلْ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ جَائزَةٌ أَمْ لاَ ؟
01	[٥٥] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ ادَّعَي أَنَّهُ اكْتَرَى دَابَّةً لَآخَرَ إِلَى بَلَدِ مَخْصُوصٍ بِعَيْنِهِ لاَ
- ,	يَتَعَدَّاهُ فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ قَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَرَكِبَ الدَّابَّةَ بِلاَ إِذْنَ رَبِّهَا ؟
	نَوَازِلُ الْحَبْسُ
	[١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة أَوْقَفَتْ عَلَي رَجُلٍ وَامْرَأَة بَقْرَةً بَيْنَهُمَا عَلَي سَوَاء فَمَّا وَلَدَتْ
	البَقْرَةُ عِندُهُمَا ابَنَتَينِ فَاقتَسَمَاهُنَّ فَخَرَجَ لِلرَّجُلِ فِي نَصِيبِهِ ابْنَتَا الْبَقَرَة وَخَرَجَ للْمَرَّأَة
٥٣	في تصييبها البقرة الكبيرة ؟
	[٢] سُؤَالٌ : عَنْ مَاشَيَة مَوْقُوفَة عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ وَتَرَكَهَا بِيدِ ابْنَتَيْنِ وَلاَ عَقِبَ لَهُ
70	سُواَهُمَا وَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَوْلَاد ، وَالثَّانِيَةَ مَا زَالَتْ مَوْجُودَةٌ وَلاَ ذُرِّيَّةَ لَهَا ؟
٥٧	[٣] سُؤَالٌ : عَنَ الْوَقْفِ هَلْ تَلْزَمُهُ الْمُدَارَاةَ أَمْ لاَ ؟
	ا الله الله الله الله الله الله المعداراه الم الله الله الله الله الله الله الل
٥٨	
٥٨	[0] سُؤَالٌ : عَنْ حَبْسِ رَجْعَ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا يَوْمَ الْمَرْجِعِ مِنْ أَقْرَابٍ فُقَرَاءٍ عُصْبَةً الْمُحْبَسِ ؟
•/1	يوم بسَرَ بِحَ مَنْ الْمَرَّجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فيه الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ [7] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَرَّجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فيه الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ في الدَّرَجَةِ مَعَ الضِّيِّقِ أَوْ يَخْتُصُّ بِهِ الْعَاصِبُ ؟
०९	
	[٧] سُؤَالٌ : عَنْ كَيْفِيَّةٍ قِسْمَةٍ غُلَّةٍ ٱلْحَبْسِ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَيْكُونُ لِكُلِّ وَاحِدِ مِنْ

٦.	مُحْسَى عَلَيْهِمْ مِنْ رُؤُوسِ الْحَبَوانِ ؟
	ُمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ مِنْ رُؤُوسِ الْحَيَوانِ ؟ ٨] سُؤَالٌ : عَنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَاشِيَةً مِنْ الْحُبَسِ أَمْ ٤٩
11	
	٩] سُؤَالٌ : عَمَّا فَضَلَ مِنْ ذَكُورِ الْحَبْسِ عَنْ النَّزْوِ هَلْ يُرَاضَي لِلْحَمْلِ عَلَيْهِ أَمْ
77	Y.
	١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنُ قَالَ بَقَرَتِي حَبْسٌ عَلَى فُلاَن وَعَيَّنَهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَهَلْ
74	رْجِعْ هَذَا الْحَبْسُ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْمُحْبَسِ ؟
78	[11] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَقْفِ الْمُعَقِّبِ هَلْ يَدْخُلُ الْفَرْعُ فيه مَعْ وَجُود أَصِلُه أَمْ لَا ؟
	[١٢] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصَ حَبَسَ عَلَي آخَرَ حَيَوانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتْرُكُ
77	بِنْ الْوَرَثَةِ إِلَّا ابْنَ أَخِيهِ وَقَبَضَ الْحَبْسَ فَهَلَ لَهُ حَقَّ أَمْ لاَ ؟
	َ ١٤] سَّتُلَ كَاتِبُهُ عَنَّ وَقُف رَجَعَ مَرَاجِعَ الأَحْبَاسِ لانْفطَاعِ الْجِهَةِ الْمُعَيَّنَةِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهَا وَلَلْوَاقِفَ مِنْ الْقُرَبَاءِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَصَبَةَ أَغْنِيَاءٍ وَأَمْرَأَةٌ فَقِيرَةٌ فَهَلْ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ بِالسَّهِ يَّةَ أَمْ عَلَى الْعَصِيةِ ؟
	عَلَيْهَا وَلِلْوَاقِفِ مِنْ الْقُرَبَاءِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَصَبَّةَ أُغْنِيَاءٍ وَامْرَأَةً فَقِيرَةً فَهَل يَكُونُ وَفَقًا
77	. 3 1 - 2 . 1 - 4 . 1
	٥١] سُؤَالٌ : عَٰمَّنْ حَبَسَتْ عَلَيْه خَالَتُهُ بَقَرَاتِ وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرُكُ مِنْ الْوَرَثَةِ إِلاَّ وَالدَّهُ وَوَالدَّنَهُ وَوَالِدَّتُهُ أُخْتُ الْمُحْبِسَةِ الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَقْفُ عَلَى أَبِيهِ أَوْ عَلَى أُمَّهُ ؟
. .	رَالدَهُ وَوَالدُّنَّهُ وَوَالِدَنَّهُ أَخْتُ الْمُحْسِنَةِ الْمُذْكُورَةِ ، هل يرجِعِ الْوقف على أبيهِ أو
٦٨	
	آ٦٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ حَبَسَ مَاشَيَةٌ عَلَى بَنَاتِ وَأَشْهَدَ عَلَي ذَلِكَ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ نَخْرُجْ مِنْ يَدِه وَصَرَفَ غُلَّتَهَا فِي مَصَالِحِهِ وَاسْتَمَّرَّ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَبْطُلُ نَاجَ * رَبَالْجَالَةُ كَانَاكِ ؟
V	نُخرج من يده وصرف غلتها فِي مصالِحهِ واستمر على ذَلِكُ حتى مات هل يبطل ﴿
٧.	
	[١٧] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَليلِ في الْوَقْفِ (وَبَطُلَ عَلَي مَعْصِيَةٍ) هَلْ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ مَعَ قَوْله : (وَإَنْ نَصْرَانيًّ) أَمَّ لاَ ؟
٧١	
.,,	[١٨] سُؤَالٌ : َعَمَّنْ قَالَ : هَذَا َوَقْفٌ عَلَى وَلَدِي أَوْ أَوْلاَدِي هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلاَدُ
٧١	الأولاد أم لا ؟
, ψ	[١٩] سُؤَالٌ: عَنْ مَعْنَى قَوْلِ « الْمُدُوَّنَةِ »: إِنَّ الْحَبْسَ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ
٧٣	لَمْ يَعْتَصُ وَإِنْ كَانَّ بِمَعْنَى الْهِبَةِ يِكُونُ سُكْنَى أَوْ عُمْرَى ؟
	[ٰ ٢] سُؤَالٌ : عَنْ حَكْم شَخْصَ مَاتَ وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ شَقِيَقَيْنِ وثَلاَثَ بَنَاتِ لاثْنَيْنِ
٧٤	منْهُنَّ أَبْنَاءُ ، وَتَرَكَ مَالاً فَٰيِهِ حَبْسٌ ، وَتَرَكَ الْحَبْسَ عَنْدَ بَنَاتِهِ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ
7 (أَخُوَيْهِ وَلَهُ أَبْنَاءُ؟ [٢٧٦] . وَعَلَيْهُ مِ كُنُّ مِنْهُ أَهُ هُوَهُمَا مِالكُهَا عَلَى رَحُل وَعَقَيَةٌ وَعَقِب عَقِيهِ حَتَّى
	٢٧١٦ على عبر كتب أمقفها والكهاعل وحل وعقبة وعقب عقبه حتي

ل الفقهية	فهرس رؤوس المسا	- ٧٧٦
٧٦	حِرُهُمْ وَحَازَهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ ؟	يَنْقَرِضُ ٱ
	الٌ : عَنْ الْحُكْم فِي الْوَقْفَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ إِنْشَاءَ الْوَاقِفَ لَهُ فِي صِحَّته	[۲۲] سُؤَ
٨٠	اَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَعْدً مَوْتِ الْوَاقِفِ ؟	وَوُجِدَ هَذَ
	الُّ : عَنْ رَجُلٍ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لِرَجُلِ مِنْ قُرَبَائِهِ فَأَغَاثَهُ	[٢٣] سُوَّ
	الله عَنْ رَجُلِ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لرَجُلِ مِنْ قُرَبَاتُهِ فَأَغَاثَهُ اللَّهُ وَجَاءَ لرَجُلِ مِنْ قُرَبَاتُهِ فَأَغَاثَهُ اللَّهُ وَعَلَا ، فَإِذَا اشْتَرَيَّتُهُ أَعْطِيكَ مِنْ ثَمَنِهِ عَالَى لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِي بِهَا حُصَانًا ، فَإِذَا اشْتَرَيَّتُهُ أَعْطِيكَ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَى الله عَلَيْكَ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَى الله عَلَيْكَ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَى الله عَلَيْكَ مِنْ تَمَنِهِ عَلَيْهُ الله عَلَيْكَ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَيْهِ الله عَلَيْكُ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَيْكَ مِنْ تَمَانِهُ الله عَلَيْكُ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَيْكُ مِنْ ثَمَنِهِ عَلَيْكُ مِنْ تُمَانِهُ الله عَلَيْكُ مِنْ تُمَانِهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْكُ مِنْ ثَمَنِهُ اللّهُ عَلَيْكُ مَا عَلَيْكُ مِنْ ثَمَانِهُ اللّهُ عَلَيْكُ مِنْ ثَمَنِهُ عَلَيْكُ مِنْ ثَمَانِهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ مِنْ ثَمَنِهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ مِنْ اللّهُ عَلَيْكُ عَالَهُ عَلَيْكُ عَالَهُ لَهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَالْتُولُونَ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَمْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكَ عَلَيْكُ عَلْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكَ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْك	بِبقرة، و
٨٠		
	الٌ : عَنْ وَقْفَ مُسْتَغْرَقَ الذِّمَّةِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لاَ ؟ وَعَلَى عَدَمِ لَ يَجُورُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَكَهُ أَمْ لاَ ؟ 	[۲٤] سؤا
۸۲	ل يجور للموقوف عليه أن يتملكه أم لاً ؟ ** - أَنْ مُنْ أَنْ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلُّكُهُ أَمْ لاً ؟	صحته فه(
	ل : عن امراة حبست بقرات علي نساء أخوات وشرطت في عقد . *	ا ۲۰۱ سؤا
	لٌ : عَنْ اَمْرَأَةً حَبَّسَتْ بَقَرَات عَلَي نِسَاء أُخُوات وَشَرَطَتْ فِي عَقْدِ مَنْ مَاتَتْ مِنْهُنَّ رَجَعَ نَصِيبُهُا مِنْ الْوَقْفِ حَبْسًا عَلَي أَخُواتِهَا حَتَّى يُرهُنَّ ؟	الحبس ال
۸۲		تَنْقَرِضَ ٱخ ٢٦٦ عُدَا
	ر. عن المتحص حبس حيوانا علي أخر ولم يذكر العقب غير ال	الْعُ فَ عَنْد
٨٤	ُّلُّ: عَنْ شَخْصِ حَبَسَ حَيَوانًا عَلَي أَخَرِ وَلَمْ يَذْكُوْ الْعَقَبَ غَيْرَ أَنَّ هُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقِّبُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَمَاتَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ رَبْنَتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِمَا أَمْ لاَ ؟	وَ تَوَكَ انْنَا و
/ (الهُمْ أَنْ الْحَبْسُ إِلَمَا هُوَ الْمُعْفُبُ دُولُ عَيْرٍهِ ، وَمَاتُ الْمُحَبِسِ عَلَيْهِ رَبِنْتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِمَا أَمْ لاَ ؟ لَا : عَنْ الْوَاقِفِ إِذَا أَرَادَ تَبْتِلَ الْوَقْفِ بِالصَّدَقَةِ عَلَي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، ذَلَكَ أَمْ لاَ ؟	[۲۷] سُؤَا
٨٥	ذَلكَ أَمْ لا ؟	هَلْ يَجُوزُ
	رُنَّ : عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ : هَذِهِ الْبَقَرَةُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ ، فَهَلْ تَكُونُ ﴾ أَوْ حَبْسًا مُؤَبَّدًا ؟	[۲۸] سُؤَا
۸۷		
	َنَّ : عَمَّنْ مَاتَ عَنْ حَيَوَانَ بَعْضُهُ مِلْكُهُ وَبَعْضُهُ حَبْسٌ عَلَيْهِ وَجَهَلَ قَدْرَ يَنه مِنْ الْحَبْسِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟ ** مِنْ الْحَبْسِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِكَ ؟	[۲۹] سُؤَال
۸٧	نه مِنْ الْحَبْسِ مَا الْحُكْمُ فَي ذَلِكَ ؟	الْمِلْكِ وَعَيْ
	لُ : عِن امرأةٍ وقفت عَلَى ابنَّةٍ أُخِيهَا بَقَرَةً وَابَنَهُ الْأَخِ الْمَذْكُورَة يَتيمُةٌ	[۳۰] سؤاا
۸٧	رضي لها ؟	صعيره لا ا
	مَّ : عَمَّنْ حَبَسَ بِقَرَ مِنْ إِنَاثٍ شَتَّى عَلَى رَجُلٍ وَعَقِبِهِ ، وَمَاتَ الرَّجُلُ * £ نَدَى هِ	[۳۱] سؤال سر من الأسؤ
۸۸	کُ لَأُوْلاَدِه ؟ * اَ اِنْ اَنْ اَنْ اَنْ اَنْ اِنْ اِنْ اِنْ اِنْ اِنْ اِنْ اِنْ اِ	وبقي الوقفة ٢٦٦ أعاد
4.4	 " : عَنْ آَمْرَأَة حَبَسَتْ حَيَوَانًا عَلَى رَجُلٍ وَبَنِيهِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهَا وَوَفَاةِ " : عَنْ آَمْرَأَة حَبَسَتْ حَيَوَانًا عَلَى رَجُلٍ وَبَنِيهِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهَا وَوَفَاةِ " : " : " : " : " : " : " : " : " : " :	الْمَرُقُمُ فَي مَ
90	لَيْهِمْ اخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمْ فِي الْوَقْفِ ؟ ﴾ : عَنْ رَجُلٍ حُبِسَتْ عَلَيْهِ بَقَرَةٌ حَبْسًا مُعَقَّبًا ، وَلَهُ ثَلاَثَةُ أَوْلاَدٍ ،	العموموت ع العما سُدُّا ا
97	؟ . حَلَّ رَجِنَ حَبِيسَتُ عَلَيْهِ بِفَرَهُ حَبِيبًا مُعَقَبًا ؟ وَلَهُ لَارِنَهُ أَوْلَا دُرِّ ؟ رَةُ عَنْدُهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ؟	و و لَدَتُ الْهَ
• • •	ُّ : عَمَّا إِذَا جُهِلَتْ َ أُوْصَافُ لَفْظِ الْوَاقِفِ بِحَيْثُ لَا يُدْرَي هَلَ هِيَ مِنْ " : عَمَّا إِذَا جُهِلَتْ أُوْصَافُ لَفْظِ الْوَاقِفِ بِحَيْثُ لَا يُدْرَي هَلَ هِيَ مِنْ	
		-

فهرس رؤوس المسائل الفقهية	
---------------------------	--

٧	V	V
7	7	7

97	الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا الْحَافِدُ أَمْ لاً ؟
	[٣٤] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَوْقُوفَ إِذَا مَاتَ ، وَلَمْ يَتْرُكُ عَقِبًا مَعَ جَهْلِنَا لِلْوَقْفِ لِمَنْ رَحْجُ هَذَا الْمَقْفُ، ؟
97	يَرْجِعْ هَذَا الْوَقْفُ ؟
	[٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَات عَلَى ابْنهَا ، وَالابْنُ هُوَ الْحَائِزُ لَجَميع مَا بيَد
97	[٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَات عَلَي ابْنِهَا ، وَالاِبْنُ هُوَ الْحَائِزُ لِجَمِيعِ مَا بِيَدِ الأُمِّ وَوُلِدَ بَعْضُ الْبَقَرَاتِ فِي حَيَاةِ الْأُمِّ ؟
	[٣٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : أَبْعِرَتَي حَبْسٌ عَلَى أَبْنَائِي وَمَاتَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ ،
91	هَلْ يَرْجِعُ نَصِيبُهُ لأَبْنَائِهِ أَوْ أُخْوَتِهِ ؟
	ل يُرْبِي حَبِيبًا لَهُ مَا وَالْصَالَاقَةُ وَالْعَلَمُونَى نَوَازِلْ الْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْعُمْرَى
1 · 1	٢٣٧٦ سُدُالٌ : عَ مُ حُدِّ أَهُما لِلْأَدَةَ مَعَ فَ مَعْنَاهِ بُكُونُ الْمَاهِ بُومَالْمَدْهُونِ أُ
١.١	[٣٧] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمٍ أَهْلَ الْبَادِيَةَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهَمْ يَكُونُ الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ فِي خَيْمَةَ وَاحِدَةً ، وَالْحَيَوَانُ الْمَوَّهُوبُ يَرْعَاهُ رَاعٍ وَاحِدٍ؟ ٣٦ مُكَانًا مِنْ أَنْ مَنْ أَنْ مُنْ مِنْ أَنْ مُنْ مِنْ أَنْ أَنْ مَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ
1 · 1	له في حيمه واحده ، والحيوان الموهوب يرفه واحد؛
, ,	[٣٨] سُؤَالٌ : عَن حَوْز الْمُسْتَعِيرِ للْمَوْهُوبِ لَهُ ، هُلْ يَصِّحُ مُطْلَقًا أَوْ لاَ يَصِحُ اللهِ اللهَ
1.7	إد إدا كانك العارية مليده بالبر الوطمل :
	[ُ٣٩] سُؤَالٌ : عَنَ الْمَوْهُوبَ لَهُ إِذَا كَانَ عَائِبًا وَوَهَبَ لَهُ وَالِدُهُ دَارًا وَلَمْ يُمْكِنْ لَهُ مَنْهُ ذَا لَهُ عَنْ مَا ثُنْ أَنْ ذَاكِ لَهُ إِذَا كَانَ عَائِبًا وَوَهَبَ لَهُ وَالِدُهُ دَارًا وَلَمْ يُمْكِنْ لَهُ
١٠٨	حورها بعيبية هل يعدر بديك أم لا !
	[٤٠] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةً وَهَبَتْ لِحَفِيدِهَا أَمَةً وَأَرَادَ عَاصِبُهَا التَّحْجِيرَ عَلَيْهَا وَإِبْطَالَ
۱۰۸	الهبه وأراد الموهوب له حوز الأمه!
	[اَ ٤] سُؤَالٌ : عَنْ صَغيرَة كَلاَّهَا أَبُّوهَا بِحُلِيٍّ ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ ذَلكَ بِسِنِينَ ، وَهِيَ مُتَحَلِّيَةٌ به ، ثُمَّ ادَّعَي الْأَبُّ أَنَّهُ حَلاَّهَا بِهِ عَلَي وَجْهِ الإِمْتَاعِ لاَ عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ ، فَهَا ' نُصَدَّقُ فِي ذَلكَ أَهْ لاَ ؟
	متحلَّيةً به ، ثم ادعي النَّابُ أنه حَلَاهَا بِهِ عَلَي وَجِهِ الْإِمتَاعِ لاَ عَلَى وَجِهِ التَّملِيكِ
1 . 9	ب هل يسدو في دوه ، ۲ د .
	[٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنٌ وَهَبَ لِرَجُلِ أَمَةً غَائبَةً عَنْ مَوْضِعِ الْوَاهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَلَمْ
117	يحزها الموهوب له حتى مات الواهب فهل تبطل أم لا ؟
	[٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ لابْنَةَ لَمَا صَغيرَة يَتيمَة مُهَمَلَة بَقَرَاتٍ ، وَلَمْ تَحُزْ
118	الْبَقَرَاتَ لَمَا عِنْدَ غَيْرِهَا حَتَّى كَبُرَتُ أَلْابْنَةُ وَمَاتَتً هَيَ مَّا الْحُكُّمُ فِي هَذِهِ الْهِبَة ؟
	[٤٧] سؤال : عمن تصدق عليه بأمة ، ومنع من قبضها بعد طلبه لها المرة بعد
711	الْمَرَّة حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ مَا الْحُكْمُ في ذَلكَ ؟
	[٤٨] سُؤَالٌ : عَنْ فَقْرِ الْوَلَدِ الْكَبِيرِ هَلَّ هُوَ مَانِعٌ مِنْ رُجُوعِ الْأَبِ فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ أَمْ
117	'Y
	[٤٩] سُؤَالٌ : عَنْ الإِشْهَادِ عَلَي مَا وَهَبَهُ الأَبُ لِولَدِهِ ، هَلْ هُوَ مَانِعٌ مِنْ الرُّجُوع
117	فيمًا وَهَبَهُ أَمْ لاَ ؟
	1

ل الفقهية	٧٧٨ فهرس رؤوس المسائه
	[٥٠] سُؤَالٌ : عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ التَّشَاحِّ فِيمَا وَهَيَهُ لُولَدِهِ ، وَهَلْ يُعْتَدُّ بِه
۱۱۷	[٥٠] سُؤَالٌ : عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ التَّشَاحِّ فِيمَا وَهَبَهُ لِوَلَدِهِ ، وَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ وَتَبْطُلُ الْهَبَةُ أَمْ لاَ ؟
	و ٥١] سُؤَالٌ : عَنْ أُخْتَيْن رَشيدَتَيْن تَركَتَا لأَخيهمَا نَصيبَهُمَا منْ الْميرَاث منْ
۱۱۸	وبعض الهبه الم يَنْ أُخْتَيْنِ رَشِيدَتَيْنِ تَرَكَتَا لأَخِيهِمَا نَصِيبَهُمَا مِنْ الْمِيرَاثِ مِنْ أَلِيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهِبَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجَوعُ فِي ذَلكَ أَمَّ لاَ ؟ أبيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهِبَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجَوعُ فِي ذَلكَ أَمَّ لاَ ؟ [70] سُؤالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى بَقَرَةً لاِبْنِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَعَلَهَا الأَبُ فِي تُمَنِ عَبْد اشْتَرَاهُ لنَفْسه ؟
	[٥٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى بَقَرَةً لاِبْنِهِ الصَّغْيرِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَعَلَهَا الأبُ فِي
117	نَّمَنِ عَبْدُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؟
	[٥٣] سُوَّالٌ : عَنْ اَمُرَّأَةٍ وَهَبَتْ أَمَةً لابْنَةٍ أَخِيهَا بِحَضْرَةِ الشَّهُودِ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تَحُزُهَا حَـُّ أَمُّةَ مُنَا ؟
119	
	[20] سؤال : عمن وهب لابنه الصغير فرسًا ومات الأب بعد بلوغ الابنِ ،
119	رقبل حوز الابن للفرس هل هي صحيحة أم لا ؟ - مع مُرَاثُرُ مَرَاتُ * مَرَاتُ مِرْدُ * مَرَاتُ عَلَيْهِ * مَرَاتُ مِنْ مَرَاتُ فِي * مَرَاتُ مِنْ مُرَاتُ
١٧.	وَقَبُلَ حَوْدِ الْأَبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هَيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟ وَقَبْلَ حَوْدِ الْأَبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هَيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟ [٥٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لاَبْنِهِ هِبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا مَنْ لاَ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ هَلْ يَمْنَعُ وَلَكَ اعْتَصَارَهَا أَمْ لاَ ؟
17.	ذَلَكَ اعْتَصَارُهَا امْ لَا ! [٥٦] سُؤَالٌ : عَنْ هِبَاتِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِهِنَّ وَالأَخْوَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَبَنَاتِهِنَّ ، وَبَنَاتٍ أَنَّ أَنْ إِنَّالِتِ الْمُا مِنَانَهُ مِنَّ مَانَّ مِنَاتِهِنَّ وَالأَخْوَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَبَنَاتِهِنَّ ، وَبَنَاتٍ
١٢.	رِيَّ وَبِيَاتِ الْمُانِ وَنَحُوهِنَّ هَلُ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟ لُعَمِّ وَبَنَاتِ الْمَانِ وَنَحُوهِنَّ هَلُ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لاَ ؟
, .	لَعُمَّ وَبَنَاتُ اللَّبْنِ وَنَحُوهِنَ هَلَ هِيَ صَحِيحَةً أَمْ لاً ؟ [٥٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ لهُ جَزْءٌ مِنْ دَارِ كَرُبُعِ أَوْ خُمْسِ مَثَلاً وَبَاقِيهَا لِزَوْجَتِه فَوَهَبَ لاَبْنِ صَغِيرِ مِنْهَا ذَلِكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَّ وَزَوْجُتُهُ سَاكِنَانٌ فِيهَات حَيِنَ الْهِبَةِ وَاسْتَمَّرَّا سَاكِنَانَ فَيها إِلَى أَنْ مَاتَ ؟
	لابْن صَغير منْهَا ذَلَكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَّ وَرُوْجُتُهُ سَاكِنَانٌ فِيهَات حَينَ الْهِبَةُ وَاسْتُمَّراً
171	سَاكِنَانِ فَيهًا إِلَى أَنْ مَاتَ ؟
171	٥٨] سَنُوَالٌ : عَنْ الْهِبَة عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِي بَاطِلَةٌ كَالْحَبْسِ أَمْ لا ؟
	٥٨] سَنُوَالٌ : عَنْ الْهِبَة عَلَي الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِي بَاطِلَةٌ كَالْحَبْسِ أَمْ لاَ ؟ [٥٥] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي أَمَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءَ وَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهُ مِنْهَا النَّنَ لاَ يَتَالُّفُ فَي الْمَا يَضْفَهُ مِنْهَا النَّنَ لاَ يَتَالُّفُ فَي الْمَا يَضْفَهُ مِنْهَا النَّنَ لاَ يَتَالُّفُ فَي الْمَا يَضْفَهُ مِنْهَا النَّنَ لاَ يَتَالُّفُ فَي اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْحَالِمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالِمُ الْعُلِمُ الللْمُلِمُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّلِمُ الللْمُولِلَّةُ اللْمُولِيَلِمُ الللْمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولَ
371	الماتحر لأراده التواب ا
	٦٠٠] سَوَّالُ : عَن ابنِ أَعْطَى لِوَالدَّتِهِ أَمَّةً ثُمَّ بَعْدُ وَفَاتِ الْاَبْنِ وَوَرَثَتِهِ قَالَتَ : إِنَّهَا
170	 ٢٠] سُؤَالٌ : عَنْ اَبْنِ أَعْطَى لُوَالدَته أَمَةَ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِ الْابْنِ وَوَرَثَته قَالَتْ : إِنَّهَا لَابَتْ إِلَي الله ، وَرَجَعَتْ عَنْ تَلْكَ الْهَبَةِ إِذْ لاَ شُهُودَ عَنْدَهَا عَلَيْهَا ، ؟ ٢١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لأُولادهِ الصَّغَارَ هِبَةً لاَ يُمْكِنُ قَسْمُهَا ، وَبَلَغَ أَحَدُهُمْ
	. [11] سؤال : عمن وهب لأولاده الصغار هبة لا يمكن قسمها ، وبلغ احدهم
	رَشِيدًا وَلَمْ يَحُزْهَا حَتَّى مَاتَ الأَبَّ ، هَلْ تَبْطُلُ جَمِيعٌ الْهِبَةِ أَوْ مَا يَنُوبُ الرَّشِيدُ منْهَا؟
1 7 1/	! Q.A
١٢٧	•
171	ِ [٦٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ للوَلَدِهِ لَحمَةً مِنْ فَرَسِ وَهِيَ عِنْدَ شَرِيكِ الْآبِ وَأَشْهَدَ لَأَبُ عَلَى ذَلكَ ، هَلْ يَكْتَفَى بِهَ عَنْ الْحَوْز أَمْ لاَ ؟

	[70] سُؤَالٌ : عَنْ بَدَوِيَّةٍ تَصَدَّقَتْ عَلَي بَعْضِ وَلَدِهَا بِخَيْمَتِهَا فِي مَرَضِهَا الَّذِي
	مَاتَتْ مِنْهُ ، وأَجَازَ الآخَرُونَ مِنْ الأَوْلاَدِ الصَّدَّقَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَقَبَضَهَا الْمُتَصَدَّقُ
١٣٣	عَلَيْهِ وَحَازَهَا نَحْوُ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ ، وَمَاتَ رَحْمَةُ الله عَلَيْه ؟
	[77] سُؤَالٌ : عَمَّنُ وَهَبَ لَّابْنه الصَّغير هبَّةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلُ عَنْدَ
188	الْإِشْهَادِ : رَفَعْتُ يَدَ الْمَلْكِ وَوَضَعْتُ يَدَ الْحَوْزِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لاَ ؟
	الْمُوَّالُّ : عَمَّنْ وَهَبَ بَقَرَةً لَرَجُلَيْنِ لأَحَدِهِمَا الْجِلْدُ وَالأَخَرُ اللَّحْمُ ، فَضلت الْجَلْدُ وَالأَخَرُ اللَّحْمُ ، فَضلت الْمُرَّدُ وَالْأَخَرُ اللَّحْمُ ، فَضلت الْمُرَّدُ وَالْأَخَرُ اللَّحْمُ ، فَضلت
120	البهرة ، فيعد زمر طويا وحداها دم الحجيد و دلك (
	المجارة المبدور من سُرِينِ وَبَعَدَقَ بِرُبْعِ فَصِيلَةٍ مِنْ الْإَبِلِ عَلَي آخَرَ ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً [78] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَصِيلَةٍ مِنْ الْإَبِلِ عَلَي آخَرَ ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً
100	
	عبد الهله وولدت عندهم ثلاث مراث وهم يحلبونها ؟ [79] سُؤَالٌ : عَمَّا يَعْطَي للإِمَامِ فِي صَلاَة الْعيدِ هَلْ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةِ الدَّيُونِ فِي الْمَانُ مِي نَذُ مِنْ أَنْ يَنْكُرُونِ فِي صَلاَة الْعيدِ هَلْ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةِ الدَّيُونِ فِي
177	الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا أَوْ بِمَنْزِلَةً الْوَعُد ٱلَّذِّي لاَ يَلْزَمُ ؟
	[٧٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِزَوَّجَتِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حَقِّ لَهَا لِتَطْبِيبَ خَاطِرِهَا هَلْ لَهُ
127	1 V al C 11 d a
	َ بِهِ ﴿ الرَّجِينِ ﴾ ﴿ . [٧٢] سُؤَالٌ : عَنْ صَبِيِّ اخْتَتُنَ وَحُولً بِعَبْد صَغيرٍ ، وَتَرَكَهُ الْأَبُ لَهُ وَلَهُ أَوْلاَدُ غُرْ مِ أَنْ يَهُ مُوْ * ثُرُّالِ مِا لِمْ يُحُنُّ فِي هِ إِنَّا لِلْهِ يَكُ أَنْ هِ وَأَنِّ لِلْهُ تَكُ
149	حد الله الهدهيم اللبنا يا الما التحاليم في الله الله الله الله الله الله الله الل
	آرِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ عَبْدَيْنِ لاَبْنَهَا الصَّغَيرِ الْمُهْمَلِ السَّاكِنِ مَعَهَا فِي مَنْزِلْهَا إِذْ لاَ مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلاَ حَاضِنَ لَهُ سِواهَا ، وَالْعَبْدَانِ يَخْدِمَانِهَا مَعًا الرَّ أَنْ مَاتَتِ اللَّهُ ، هَا أَ هَذِهِ الْمِنَّةُ ، اطَالَةٌ ؟
	مَنْزِلِهَا إِذْ لاَ مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلاَ حَاضِنَ لَهُ سَواهَا ، وَالْعَبْدَانِ يَخْدِمَانِهَا مَعًا
۱٤٠	الحالم الأم المراسلة المناه ال
	[٧٤] سُؤَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ تَصَدُقَ عَلَيْهِ بِبَقَرَةٍ وَتَنَاسَلَتْ عِنْدَهُ ، وتَصَدَّفَتْ وَالدَّتُهُ
157	فيها وفي نسلها بالعطاء لغيره بحضرته قبل بلوغه وبعده؟
	[٧٥] سَنُوَالٌ : عَنْ امْرَأَةَ وَهَبَتَ لابْتَتَهَا هَبَةً وَتَرَوَّجَ زَوْجٌ بِالابْنَةِ لأَجْلِ الْهِبَةِ هَلْ لَهَا اعْتِصَارُهَا مِنْهَا يَعْدَ النِّكَاحِ أَهْ لاَ ؟
184	لَهَا اعْتِصَارُهَا مِنْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ أَمْ لا ؟
187	[٧٦] سُؤَالٌ : عَنْ مَوَانِعِ الاعْتِصَارِ ؟
	[٧٧] سُؤَالٌ : عَنْ أُمِّ وَهَبَتَ لَابْنِهَا أَمَةً بِحَضْرَةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَلَيْهَا بِمَجْلِسِ الْهِبَةِ بِحَضْرَةِ الْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْهِبَةِ ؟
180	الْهِبَةِ بِحَضْرَةٍ الْبَيَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْهِبَةِ ؟
	[٧٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةَ لِزَوَّجِهَا بَعْدُ الْعَقْدِ هَلْ الْهِبَةُ
187	صَحِيحةٌ أَمْ لا ؟
	[٧٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ أَوْ تَصَّدَقَ عَلَي شَخْصٍ بِشَيْءٍ عَلَي أَنَّهُ لاَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ
187	وَإِنَّمَا يَمْسِكُهُ عَلَي نَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

الفقهيا	المسائل	ِس رؤوس	فهر		٧٨٠
---------	---------	---------	-----	--	-----

	[٨٠] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة وَهَبَتْ غَلَّةَ عَقَارِ وَعَبِيدِ وَبَقَرَاتِ لاَبْنَتِهَا وَقَالَتْ : إِنْ مَاتَتْ الاَبْنَةُ فِتلْكَ الْغَلَّةُ لِعَقِبِ الاَبْنَةِ وَعَقِّبِ عَقِبِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ ٱخِرُ الْعَقِبِ مَا الْحُكُ ُ ذَ هَذَا لِلاَءْتِهِ لَهِ ؟
	ماتت الآبنه فتلك الغله لعقب الآبنه وعقب عقبِها حتى ينفرِص أَخِر العقبِ مَا
1 2 7	العمام في مندا الم عنصار ،
	[٨١] سُلُوَّالٌ : عَنَّ مَنْ أَعْمَرَ مَاشِيَةَ عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى حَصَلَ
10.	
	لَهُ مَانِعُ مَنْ مُوتُ أَوْ عَيْرِهُ هَلَ بَبْطُلُ أَمْ لَا ؟ [٨٢] سُؤَّالٌ : عَمَّنَ أَعْمَرَ نِيَاقًا عَلَي شَخْصٍ وَشَرَطَ أَيُّهُمَا مَاتَ فَالنَّيَاقُ مِلْكُ ۗ الْأَاةِ . نُمُنَا ، وَاللَّهُ كُنُ فَ ذَاكِ ؟
101	لباقی شهما به الصحام فی دلک :
	آهُدَّ] سُؤُالٌ : عَنْ بَقَرَاتَ أَعْمَرَتْهُنَّ امْرَأَةٌ عَلَي رَجُلٍ وَمَاتَ ، ثُمَّ دَفَعَتْهُنَّ لِرَجُلٍ آنَ كَانَةُ مِنْ اللَّهُ اللَ
101	احر ومانت ومات الرجل والبقرات بيده !
	[٨٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَا هِبَةً لِمَنْ يَرِّتُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ ٤ ٤٠٠
107	ام لا 1
	[٨٦] سُؤَالٌ : عَنْ أَخَوَيْنِ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا بَعْضَ الْمُغَافَرَة بِثَمَنِ فَرَسِه فَنَتَجَتْ نتَاجًا، وَتَوفَّي أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ وَبَقِيَ الْآخَرُ يُحْيِي الصَّدَقَةَ بِرَقَيَاهُ خَيْلَ الْمُتَصَدِّقِ زَمَنَ الْهَ اَهِ ؟
	نتَاجًا، وَتَوفَّى أَحَدُ الْأَحَوَيُّن وَبَقَىَ الْآخَرُ يُحْيِي الصَّدَقَةَ بِرُقَّيَاهُ خَيْلَ ٱلْمُتَصَدِّقِ زَمَنَ
107	اَلْوَبَاء ؟
	الوبه مَنْ عَيْنِ وَعَبِيدِ وَعَبَ عَبْده وَكَافَّة مَا للعبد مِنْ عَيْنِ وَعَبِيد وَعَرُوضِ وَغَيْرِ ذَاكَ لاَبْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِّنْ عِنْده بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ ، وَلَمَّ يَحُزُهَا عَنْدَ غَيْرِهِ لَهُمَا حَتَّى قَوَلَمْ يَحُزُها عَنْدَ غَيْرِهِ لَهُمَا حَتَّى تَوَفَّي فَهَلْ هِي صَحِيحَةٌ أَمَّ لَآ؟
	ذَلكَ لابْنَيْن صَغيرَيْن مَّنْ عنْده بَيْنَهُمَا بالسَّويَّة مَ وَلَمْ يَحُزُهًا عَنْدَ غَيْره لَهُمَا حَتَّى
100	تَوَفَّى فَهَلْ هَى صَحْيَحَةٌ أَمْ لَاَ؟
104	. نوازل اللفظة
107	[1] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ : ﴿ وَشَاةٌ بِفَيْفَاءَ » هَلْ للْجِنْسِ أَوْ للْإِفْرَادِ ؟ [7] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ النَّفْرَاوِيِّ عَنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَة » وَلَهُ أَخْذُ الشَّاةِ وَأَكْلُهَا بَعْدَ إِنِّيَانِهِ بِشَيْءِ مِنْ الْكَلَأَ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفَيْفَاءِ وَلَمْ يَأْكُلُهَا حَتَّى دَخَلَ الْعُمْرَانَ وَيَاتُ مَنْ مُو مَنْ الْكَلَأَ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفَيْفَاءِ وَلَمْ يَأْكُلُهَا حَتَّى دَخَلَ الْعُمْرَانَ
	[Y] سُوُّالٌ : عَنْ قَوْلَ النَّفْرَاوِيَ عَنْدَ قَوْلُ « الرُّسَالَة » وَلَهُ أَخْذُ الشَّاة وَأَكْلُهَا بَعْدَ
	إِنْنَانِهِ بِشَيْءٍ مِنْ الْكَلَأَ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبِّحَهَا فَي الْفَيْفَاءِ وَلَمْ يَأْكُلُهَا حَتَّى دَخلَ الْعُمْرَانَ
101	
	[٣] سُوَّالٌ : عَمَّرْ وَجَدَّ سِلْعَةً فَي بَنْتِ أَهْلِهِ وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا، فَقَالُوا : إِنَّهُمْ لاَ
١٥٨	قَلَا يَجُوزُ لَهُ آكَلُهَا إِلَا إِذَا لَمْ يُعْرِفُ رَبِهَا ؟ [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ سلْعَةً فِي بَيْت أَهْله وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا، فَقَالُوا : إِنَّهُمْ لاَ يَعْرِفُونَ لَهَا خَبَرًا ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّهَا لَهُ هَزَّلاً ؟
109	نَوَارِلُ الْقَضَاء
۱٦٨	[١] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا أَسُنَدَهُ لِعِلْمِهَ هَلْ يُنْقَضُ أَمْ لا ؟
١٦٩	[٣] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكُم فِي تَقْلِيدِ النَّوَادِلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لا ؟
•	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى الْمُسْأَلَةِ الَّتِي فِي ﴿ نَوَازِلِ الْورزَازِي إِنْ أَقَامَ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ
	رَبِينَةً بَعْدَ إِنْكَارِهِ الْمُعَامَلَةَ عَلَى الْمُدَّعِي ، فَإِنْ كَانَتْ فِي مُعَامَلَةٍ قَدِيمةٍ قَبْلَ إِنْكَارِهِ
	بينه بعد إنكاره المعاملة على المدعي ، فإن كانت في شكاسة حديث فبن إكارة

۱۷۱	فَلاَ تَنْفَعُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَقِّ فِي مُعَامَلَةِ حَدِيثَةِ بَعْدَ الْإِنْكَارِ قَضَى لَهُ بِهَا ؟
	قَلَّا سَفَعَهُ ، وَإِنْ كَانَتُ بِحَقِ فِي مَعَامَلُهُ حَدِيتُهُ بَعْدُ الْإِنْكَارُ قَصَى لَهُ بِهَا ؟ [0] سُؤَالٌ : عَنْ مَسْأَلَةَ تَحَيَّرَتْ فيهَا الْأَئْمَةُ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يَعْمَلُونَ بِالْعَادَةِ دُونَ النَّ * : الْأَنْدَا مَ مَنْ أَكْنَ اللَّهِ * أَنْ ذَالَا اللَّامَةُ فَيْ بَعْضِ الْمَرَّاتِ يَعْمَلُونَ بِالْعَادَةِ دُونَ
17.7	
	[٦] سُؤُالٌ : عَنْ رَجُلَيْن تَحَاكَمَا عَنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةَ في وَاقعَة وَحُكمَ بَيْنَهُمَا بِقَوْل
	النص في الصاوي والمره يعملون بالنص دون العاده ؟ [7] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ تَحَاكَمَا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةَ فِي وَاقِعَة وَحُكُمَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلُ مُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفِ فِيهِ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ اَسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي شَأْنِ ذَلكُ ، وأَفْتَاهُ بِخِلافِ الْحُكْمِ ، مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْفُتْهَى ؟
177	ذَلِكَ ۚ ، وَأَفْتَاهُ بِخِلاَفِ ٱلْحُكْمِ ، مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْفَتْوَى ؟
	[٧] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعَ مُسْلِمٌ قَائِمُ الْوَجْهِ صَحِيحُ الْحُكْمِ نَافِذُ النَّهَ ؟ النَّمَّة ؟ النَّمَّة ؟
171	التَّصَرُّفُ مَعَ فَاسِقِ مَّسَغَرِّقَ الذِّمَّةِ ؟
	النصرف مع فاسق مسعوق الدمه ؛ [١٠] سُؤالٌ : عَمَّا إِذَا وَجَدْنَا كَتَابَ الْقَاضِي مَكْتُوبًا فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا لِفُلان مِنْ غَنْ كَتْبِ أَشْهَادِ الْمِ. أَخِرِ السُّؤَالَ ؟
۱۸۲	لِفُلاَنِ مِنْ غَيْرِ كَتْبِ إِشْهَادِ إِلَى أَخِرِ السُّؤَالَ ؟ لِفُلاَنِ مِنْ غَيْرِ كَتْبِ إِشْهَادِ إِلَى أَخِرِ السُّؤَالَ ؟
1771	
	[١١] سُؤَالٌ : عَنْ الْفَرْقَ بَيْن قَوْلُ الْمُصنَفِ : ﴿ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَ * رَبَّ مَا * مَنْ الْفَرْقُ بَيْن قَوْلُ الْمُصنَفِّ : ﴿ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ :
118	(او مع يمِين نم يره الأول) :
111	نَوَادِلُ الْعَنْقُ وَالْوَلَاءِ
	[1] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكُ ۚ ثَلاَئَةً أَبْنَاء وَزُوْجَة ، وَلَمْ يَتْرُكُ مِنْ الْمَالِ سِوَى
771	عبد وثور على إقرار ابنه المدعى الان لولاء العبد المذكور
	[٢] سُؤَالٌ : عَنْ خَصَّمَيَّنِ تَرَاضَيَّا مُحكِّمًا وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الرَّجُوعَ فِي أَثْنَاءِ
197	الْ مِنْ اللَّهُ وَالْدُورُ أَنْ اللَّهُ مُنْ أَنْ اللَّهُ مِنْ أَنْ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ
	العجام، واراد المعجم ال يعجم عليه هل له دلك الواد : [٤] سُؤَالُ : عَنْ قَاضِ رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرُ بَيْعَ دَارِ اسْتَثْنَى بَائِعُهَا سُكْنَاهَا أَرْبَعَ سِنِينَ بَنُ مَانُ مُوانِينَ مَنَ مَنْ مُوْ مُونَهُ مِنْ مُونِهُمْ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ ا
191	وهسيخ البيع للالك وفا يحمز له تعهرفا أه لا ا
	[71] سِدُالْ : عَنْ قَوْلُ الشَّرْخِ خَلَلَ : (وَحَكَمَ رَوَلَ تَوَيَّدُ لِهِ غَارًا) الْخُ فَعَلَ
	والمراق المراق المنظم على الرواق المنظم المن
444	تَسَلَّى بَبِي عَنْ قُوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ: (وَحَكَمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ غَائِبًا) إِلَخْ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الاِسْتَحْقَاقِ رَأُواْ الْمَحْكُومَ بِهِ فِي يَدِ الْمُدَّعَي عَلَيْهِ ؟
747	
	[٧] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصِ ادَّعَي عَلَى آخَرَ أَنَّهُ عَالَمٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَى آخَرَ ، وَأَنَّهُ أَ أَنْكَرَهُ ، وَتَلَفَ حَقُّهُ ، وَأَنَّهُ يَضْمَنُهُ لَهُ شَرْعًا فَهَلَّ عَلَي الْمُدَّعَي عَلَيْهِ ضَمَانُ الْحَقِّ
	الكره ، وتلف حقه ، وأنه يضمنه له شرعاً فهل علي المدعي عليهِ ضمان الحق
	الْمُدَّعَي بِهِ تِلْكَ الَّدْعَوِي الْمُجَرَّدَةِ أَمْ لاَ ؟
440	[٨] سُؤَالٌ: عَنْ الْمُوصِي لَهُ بِثُلُثُ مَثَلاً هَلَ هُوَ مَدَّعٍ أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِ؟
797	[٩] سُؤَالٌ: عَنْ يَمين الْقَضَاءِ هَلْ تُرْجِأُ عَلَى الصَّغيِرُ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلِيَ رُشْدِهِ ؟
٣ - ٣	قَضَاءُ دَيْنِ الغَائِبِ
۳ - ۳	[١] سُؤَالٌ : عَنْ كَيْفَيَّةِ قَضَاءِ دَيْنِ الغَائِبِ مِنْ مَالَهِ ؟

فهرس رؤوس المسائل الفقهية								۸۲
								•
	_	-1	-	11 11 4101	 <i>-</i> ₩ .	, , ,	وسيع	F

[۲] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ ادَّعَى بَقَرَةً عَنْدَ آخَرَ عَلَى يَد حَاكِم ؟ [٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ سرق لَهُ مَتَاعٌ وَأَتَى إِلَى رَجُلٍ يَدَّعِيْ أَنَّهُ يَظْهِرُ السَّرِقَةَ وَيُخْبِرُ ۶ ۰ ۳ بمَنْ هيَ عنْدَهُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مَتَاعُـكَ عَنْدَ فُلْآن ، وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى ؟ 477 [٦] سُؤَّالٌ : عَنْ طَائفَتَيْن مِنْ الصِّبْيَان اقْتَتَلَتَا وَإَحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ صِبْيَانٌ أَوْ ثَلاَثَةٌ ٣٣. [٨] سُؤَالٌ : عَنْ المُحكُّم هَلْ يَجُوزُ لَهُ خَلْعُ نَفْسِهِ فِي أَثْنَاءِ الْخُصُومَةِ أَمْ لا ؟ [٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ ادَّعَىَ مَعْرِفَةَ بَقَرَةِ مَثَلاً بِيَدِ ٱخَرِ ۚ ، وَقَالَ الَّذِي هِيَ بِيَدهِ : وَهَبَهَا لم ، فُلاَنُ أَوْ اشْتَرَيْتُهَا منْ فُلاَن ؟ 449 [١٠] سُوَالٌ : عَنْ بَدَّوَيٍّ وَجَبَّتْ عَلَيْهِ يَمِيْنٌ أَيَحْلِفُهَا بِمَوْضِعِهِ أَوْ يُجْلَبُ إِلَي جَامع الْحَاضرَة فَيَحْلْفُهَا به ؟ 78. [• آ] سُوْاَلٌ : عَنْ جِيْرَانَ مُشْتَرِكِيْنَ فِي الْمَرِّ وَفِي الْمَرِّ مَخْزِنٌ فَادَّعَى كُلُّ منهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَسُلَّمُ سَطْحِ الْمَخْزَنَّ فِي صَمَّحْنَ دَارِ أَحَدِهِمَا ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ 451 [١] سُؤَالٌ : عَنْ أَخْذِ الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْحُكَّم أَيَجُوزُ أَمْ Ý? 440 نَو ازلُ الشَّهَادات 278 [١] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَة بِيَدِهَا وَفِي جَوَّرُهَا عَبِيدٌ أَزَيْدُ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ ، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُمْ مِلْكُهَا ، وَأَعَتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكُلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرْحَلُ بِهِمْ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ لَكُهُا ، وَأَعْتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكُلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرْحَلُ بِهِمْ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ لَهُ؟ 278 [٣] سُؤَالٌ: عَنْ شَخْصِ فِي بَلَدِكُمْ مَثَلاً يُطَالِبُ آخَرَ فِي بَلَدِنَا بِحَقٍّ. وأَتَاكُمْ بِبيَّنَةٍ عَلَى حَقَّهِ لَتَنْقَلُوا لَهُ شَهَاًدَنَّهِمَا فَي قَرْطَاسِ؟ [٨] سُؤَالٌ: عَمَّنْ بَيِدِهِ بَعِيرٌ ادَّعَاهُ آخَرُ أَنَّهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ، وَأَتَى مَنْ ٤٣. هُوَ بِيدِهِ بَشَاهِدَيْنِ شُهَدًا أَنَّهُ اشْتَراهُ، وَأَتَى الْمُدَّعِي بِشَاهِدَيْنَ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِن مَدِينِ لَهُ

قَبْلَ ذَلكَ مُوديًا بِعَلاَمَتِه ؟ [٩] سُؤَالٌ: عَمَّنْ نُقَلَتُ لَهُ شَهَادَةٌ عَنْ رَجُلِ كَانَ لَهُ صِهْرٌ أَقْبَلَ فَادَّعَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَنَّهُ فَارَقَ ابْنَتَهُ قَبْلَ النَّقْلِ عَنْهُ وَادَّعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يُفَارِقْهَا إِلاَّ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَهَلْ الْقَوْلُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ؟

[١٠] سُؤَالٌ: عَنْ الرَّاعِي إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَمِ أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً مِنْهَا فَأَنْكَر ثُمَّ أَقَرَّ وَادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَمِ أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً مِنْهَا فَأَنْكَر ثُمَّ أَقَرَّ وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ غَيرِهُ مِنْ الرُّعَاةِ فُلاَنًا وَفُلاَنًا، فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لاَ ؟ [١١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَتَى بِشَاهِدِ لِمَنْ يَنْقِلُ عَنْهُ لِيكُتُبَ شَهَادَتَهُ ، فَهَلْ يَشْتَرِطُ فِي

/۸٣	الفقهية	المسائل	رؤوس	س.	نهر
-----	---------	---------	------	----	-----

	هَذه الصُّورة إذْنَ الشَّاهد في النَّقْل عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهرُ إطْلاقهمْ أَمْ لاَ إذْ الضَّمَائرُ
540	هَذِهِ الصُّورَةِ إِذْنَ الشَّاهِدِ فِي النَّقْلِ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إطْلاقِهِمْ أَمْ لاَ إِذْ الضَّمَائِرُ كَالشُّرُوطِ ؟
540	[١٢] سُؤَالٌ: عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الآدَمِيِّ هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لاَ؟
	[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ قَبُول الشَّهَادَة كَيْفَ يَتَأْتِي في هذَا الزَّمَان مَعَ قَول الشَّيخ خَليل
٢٣٦	كَسُكْنَى مَعَ وَلَد يَشْرَبُ لَأَنَّ الشَّهَادَةُ منْ ذَلكَ مَتَّعَذِّرَةٌ؟
	[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ قَبُولِ الشَّهَادَة كَيْفَ يَتَأْتَى فِي هذَا الزَّمَانِ مَعَ قَولِ الشَّيخ خَلِيلِ كَسُكُنْى مَعَ وَلَد يَشْرَبُ لَأَنَّ الشَّهَادَة مِنْ ذَلِكَ مَتَعَذَّرَةٌ؟ [١٤] سُؤَالٌ عَنَّ الشَّاهِدِ إِذَا زَادَ فِي شَهَادِتَهِ حَكَمَ مَا تُوجِبُهُ شَهَادَتُهُ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لا؟
۸۳۶	8.3
٤٣٩	[١٥] سُؤَالٌ: عَنْ الإقْرَار بالْمَال هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِد وَيَمِين أَمْ لاَ؟
	[١٧] سُوَّالٌ: عَمَّنَ سَمْعَ شَخْصًا يَقَرُّ بِحَقِّ لَشَخْصٌ آَخَرً مَٰنْ يَصَحُّ شَهَادَتُهُ به لَهُ
٤٤.	لا ؟ [١٥] سُوَّالٌ: عَنْ الإِقْرَارِ بِالْمَالِ هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِد وَيَمِينِ أَمْ لاَ؟ [١٧] سُوَّالٌ: عَمَّنَ سَمِعَ شَخْصًا يَقرُّ بِحَقِّ لِشَخْصِ ٱَخَرَّ مَنْ يَصَحُّ شَهَادَتُهُ بِهِ لَهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهادِهِ لَهُ أَمْ لاَ؟
	[١٨] سُؤَالٌ: عَنْ إَمَرَاة ادَّعَتْ عَلَى أُخْرَى أَنَّهَا جَنَتْ عَلَيْهَا، وَأَنْكَرَتْ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا وَشَهِدَ بِالْجِنَايَة امْرَأَتَان وَثَلاثُ إِمَاء وَمُرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا فِى ورد وَلَمَّ يَحْضُرُه سَوَاهَمُ هَلْ تَقُبِلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلكً أَمْ لاَ؟
	عَلَيْهَا وَشَهَدَ بِالْجِنَايَةِ امُرَأَتَان وَثَلاثُ إِمَاء وَمُرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا في ورد وَلَمّ
133	يَحْضُره سَوَاهَمُ هَلْ تُقْبُلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلكٌ أَمْ لاَ؟
254	نُوَازِلُ الْجَنَايَات
	[١] سُؤَالٌ: عَنْ امْرَأَة ادَّعَتْ إِسْقَاطَ حَمْلُهَا مِنْ مُضَارِبَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ قَرِيبٍ لَهَا مَعَ غَده فَفَنَ عَتْ مِنْعًا ، هُوَ لَاَنْ مِنْ أَهُ لاَ؟
254	
	[٢] سُؤَالٌ: عَمَّنَ يُحبُّ زَوْجَتَهُ خُبًّا جَمًّا وَمَنَعَتْهُ ذَاتَ يَوْمٍ كَلاَمُهَا فَمَاتَ مَوْتُةَ بَنِي
254	غزراء هل هو هدر ام لا ۱
2 2 2	[٣] سُؤَالٌ: عَنْ مَدَبِّرٍ جَنِّي أَعَتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ الْجَنَايَةِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلِك؟
	[٤] سُؤَالٌ: عَنْ بَقَرةً صَارَتْ تَعْدُ عَلَى النَّاسِ لأَجْلَ وَلادَتِهَا ، وَ لَمَّ يَحْبِسُهَا
	[٣] سُؤَالٌ: عَنْ مَدَبِّرٍ جَنَي أَعَتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ الْجَنَايَةِ مَا الْحُكُمُ فِي ذَلكَ؟ [٤] سُؤَالٌ: عَنْ بَقَرةً صَارَتْ تَعْدُ عَلَى النَّاسِ لأَجْلِ وَلادَتِهَا ، وَ لَمَّ يَحْبِسُهَا مَالكُهَا هِيَ وَلاَ ابْنَهَا عَنْ النَّاسِ إلاَّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَأَنْذَرَهُمْ مِنْهَا، وَتَرَكَهَا هِيَ
	وَابَنُهَا فِيَ ٱلْمَراجِ فُحُولاً حَتَّى جَرَحَتْ اثْنَيْنِ وَرَءًا وَقَتَلَتْ صَٰبِيًا ، فَهَلْ رَدَتُه
880	الصّبِيّ ضَامِنَةٌ فيه ؟
	[٥] سُؤَالٌ: عَنْ رَجُلُ مِنْ رِفْقَةً سَافَرَتْ إِلَى السُّوَدان وَبَاعَ بَقَرَةً لَهُ لِوَاحِدٌ مِنْ
887	السُّودان ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا وَحَادَ عَنْ طَرِيقِ الرَّفْقَة؟
	[7] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَتَلُ زَانيًا مُحَصِنًا هَلَ عَلَيْهِ شَيءٌ أَمْ وَهَلْ بَجُوزُ إِضْرَرُهُ بِغَيْرِ
£ £ V	القتل أم لا ؟، وهل ماله حلال أم لا ؟
	[٧] سُؤُالٌ : عَنْ صَبَى شَجَّ رأس أَخَرَ حينَ الضَّرْبَة اجْتَمَعَتْ عَلَيْه جَمَاعَةٌ

، الفقهية	فهرس رؤوس المسائل	٧٨٤
٤٤٨	وَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا غَيْرُ مَوَضَحة فَبعْدَ سَبْعَة أَيَّام وَهِيَ تُدَاوَي بَانَ منْهَا بَيَانًا؟	وَنظَرْتُهَا
	َالٌ: عَنْ رَجُلِ قَتَلَ رَجُلاً عَمْدًا وَسَكَتَ عَنَّهُ أُولِّيَاءُ الْقَتِيلِ حَتَّى مَاتَ	[٨] سُؤ
٤٥٤	ئُمَّ طَلَبُوا مِنْ وَرَثَتِه الدِّيَّةَ مِنْ مُتْرُوكه أَلَهُمْ ذَلكَ أَمْ لاَ؟	بماوكي
٤٥٤	إَلَّ : عَنْ رَجُلٍ نَهَبَ بِعَيرًا مِنْ ٱخَرَ ظُلَمًا لِكَوْنِهِ لا يُطَالِبُهُ بِحَقٌّ شَرْعِيٌّ ؟	[٩] سُؤَ
	مُؤَالٌ: عَنْ مَأْمُومَةٍ فَعلَها بَعْضَ الْمُغَافَرةِ فِي صَبِيَّةً وَزَّعَتُ دِيَتُهَا أَوْ بَعْضُهَا	"[\·]
173	وَعَلَى قَبِيلَتُه ؟	عَلَيْهِ ،
	نُؤَالٌ : عَمَّنٌ ضَرَبَ عجلَةً وأَسْكَرَهَا وَذَبَحَهَا آخَرُ فِي حَالٍ سُكْرِهَا	[۱۱] س
277	ا يَكُونُ مِنْ أَيَّهِمَا؟ وَهَلْ تُؤْكُلُ وَالْحَالَةُ كَذَلَكَ أَمْ لاً؟	فضكمانه
१७१	مُؤَالٌ: عَنْ أَجْنِبِيِّ وَطَأَ غَيْرِ مُطِيقة ماذَا يَلْزَمَّهُ؟	
	نُؤَالٌ : عَمَّن وَجَدَ أَجْنبيًا مَع زَوَجَتِهِ أَوْ ولِيَّتِه ، وجَنَى عَلَيْهِ أَيَلْزَمُهُ شَيءٌ أَمْ	
१७१	و د د د د د د د د د د د د د د د د د د د	67
570	نُوَالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ بَقَرَةً لَهُ مَذْبُوحَةً فِي مَرِاحِ قَوْمٍ؟ نُوَالٌ: عَنْ سِنِّ كُسِرَتْ هَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دِيتَهِاً مَا كُسِرَ أَوْ تَكُونُ فِيهَا ؟	[۱۵] س
	عُوال: عن سِنَ كُسِرت هل يكون فِيها مِن دِيتها ما كُسِر أو تكون فِيها	[۱٦] س وورو
277	ې د د د د د د د د د د د د د د د د د د د	حَكُومَةٌ
/	ئُؤَالٌ: عَنْ قَدْرِ الاخْتلافِ فِي قَوْل خَلِيلٍ : وَلَهُ نِسْبَتُهُ إِنْ حَلَفَ وَلَمْ قَوْلُهُ ، فَإِنَّ عَبِق قَيَّدَ الاَخْتلافَ بِالْبَيِّنَهِ وَلَكَنَّهُ مَا بَبَّنَ قَدْرَهُ؟ نُؤَالٌ عَنْ السِّنِّ الْمَأْكُولَةِ إِذَا سَقَطَتْ بِجِنَايَةٍ أَيَجَبُ عَقْلُهَا بِأَسرِهِ أَوْ بِحِسَابِ	[۱۷] س کن°ی
277	فوله ، فإن عبق فيذ الاختلاف بالبينة ولكنه ما ببن فدره؟	يحتل <i>ف</i> [۱۸۵]
6 4 4	توال عن السن المأكولة إذا سقطت بِجِناية أيجب عقلها بِأسرهِ أو بِحِسابِ :	[۱۸] س مَا بَقيَ
٤ ٦٦ ٤ ٦٦	فيها ! نُوَالٌ : عَنْ الْعَيْنِ فِي اللَّطْمَة هَلْ فِيه شَيءٌ أَمْ لاَ؟	الم بسرى
2 1 1	وال . عن العين في النظمة هل فيه سيء أم لا :	[Y.]
٤٦٧	مُوَّالٌ: عَنْ صَبِيٍّ مَاتَّ فِي مَلَّعَبٍ عُرْسِ وَّأَهْلِ الْعُرْسِ قَبِيلةٌ وَاحِدَةٌ سِوَى هُمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلةٌ وَاحِدَةٌ سِوَى هُمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلتِهِمْ مُتَوَطِّنٌ فِيهِمْ لَكَوْنِهِمْ أَخِوالَهُ ؟	رَ حُا ف
	هُمْ اللهِ عَمَّنَ قَامٍ بَيْنَ رِجَالٍ فَلَمَّا كَانَ آخِرِ اللَّيْلِ قَامَ وَأَخَذَ يَضْرِبُ أَحَدَهُمْ	ر بن [۲۱] سا
٤٦٨	وَلُ لَأَحَدِهِمْ إِنَّكَ ضَرَّبْتَنِيَّ بِقَدَمِكَ ؟	يده ويَقُ
	َوْ اَلٌ : عَنْ رَجَال سَائرين بَإِزَاءَ قَرْية أَوْ مَحَلَّة حَتَّى رَمْتَ أَحَدُهُمْ رُصَاصَةٌ ۖ نُؤَالٌ : عَنْ رَجَال سَائرين بَإِزَاءَ قَرْية أَوْ مَحَلَّة حَتَّى رَمْتَ أَحَدُهُمْ رُصَاصَةٌ ۖ	
٤٦٩	نْ حينِه وَسَمَّعُوا صَوْتَهَا فِي أَحَد نَواًحِي الْقَرَّيَةِ؟	
	نُوَالٌ : عَمَّنُ انْفُلَتَتْ دَابَّتُهُ، وَقَالَ لِعَبْءِ احْبْسَهَا لِي فَأَصَابَتُهُ فَقَتَلَتُهُ هَلْ	[۲۳] ر
٤٧٠	ضَمَانٌ أَمْ لاً؟	عَلَيْه فيه
	وَالَّ: عَنْ قَتْلِ الْغِيلَةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَفُو فِيهِ أَمْ لاَ؟ وَهَلَ يَجُوزُ الصُّلْحُ فِيهِ	
٤٧٠	يّة أَمْ لاً؟	عَلَى الدِّ

	[٢٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَتَأَلَّمُ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَمَرَهُ آخر بِالوقُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَفَ
٤٧١	عَلَيْهِ تَعَلَقَ بِهِ ابْنُ صَغِيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلِك؟
273	اللهُ عَنْ الْمُونَ فَيَحَةً هَا أَتُلْتُ بِغَدْ بَانَ الْعَظِمِ أَوْ لابُدَّ مِنْ رُؤْتِته؟
	٢٧٧ سُوُالٌ : عَ: شَعَادَة شَاهِد لَهُ بَ الْعَظِّهِ وَلَهُ بِحِهُ فَأَنْصِتَ لَشَخْصَ بَقِسٍ
	َ٧ُ٢] سُؤَالٌ عَنْ الْمُوَضَّحَة هَلْ تَثْبُتْ بِغَيْرِ بَيَانَ الْعَظْمِ أَوْ لابُدَّ مِنْ رُوْيَتِه؟ [٧٧] سُؤَالٌ : عَنْ شَهَادَةَ شَاهِد لَمْ يَرَ الْعَظْمِ وَلَمْ يحهُ فَأَنْصَتَ لَشَخْصَ يَقيسُ لشَّجَةَ فَسَمَعَ صَوْتًا لا يَدَرِي هَلَ هُوَ مِنْ الْعَظْمِ أَوْ الْعَصَبَةِ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ لشَّهَادَة؟
273	نستجه تسميم علوه د يعري من مو سِن العظم الو العلم على المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع المواقع ا لشَّهَادَة؟
٤٧٣	[٢٨] سُؤَالٌ: عَنْ مُوَضَّحَةِ الْعَمْدِ هَلْ تَثْبُتْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينِ أَوْ لاَ بُدَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ مَا نَكَا
٤٧٣	عليها:
	٣٠١] سوال . عن ساهد عاين العظم بعد يوم أو يومين هل تعتبر منهادك أم لا .
٤٧٣	رِ ١٠] سوال عن مطلقه لها ابن صغير ومند طلقها روجها قامت بجميع سوول اذا اذا الله الله الله الله الله الله ال
. ,	بنها فلما بلغ سن المحتن دعت امه حتانا عارفا به فحته بغير إدن ابيه :
٤٧٤	[٣٩] سُؤَالٌ : عَنْ شَاهِد عَايَنَ الْعَظْمَ بَعْدَ يَوْم أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُ أَمْ لاَ؟ [٣٠] سُؤَالٌ عَنْ مُطَلَّقَةَ لَهَا ابْنُ صَغِيرٌ وَمَنْدُ طَلَّقَهَا رَوْجُهَا قَامَتْ بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنَهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَّ الْمَخَّيْنِ دَعَتْ أُمَّةُ خَتَّانًا عَارِقًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرٍ إِذَنَ أَبِيهِ ؟ ابْنَهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَّ الْمَخَّيْنِ دَعَتْ أُمَّةُ خَتَّانًا عَارِقًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرٍ إِذَنَ أَبِيهِ ؟ [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدَينِ جَنَيَا عَلَى صَبِيِيْنِ وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيَّيْنِ الْعَبْدَيْنِ الْعَبْدَيْنِ الْعَبْدَيْنِ الْعَبْدَيْنِ الْعَبْدَيْنِ عَنْدَهُ وَمَنَعَهُما مِنْ مَالِكَهِمَا ؟
2 4 2	
6 V/A	[٣٢] سُؤَالٌ : عَنْ أَهْلِ وَلَاتَهِ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى هَلْ هُمْ مِنْ أَهْلِ الإِبِلِ أَوْ الْعَيْنِ
٤٧٥	او العروص في الديات!
	[٣٤] سُؤَالٌ: عَنْ قَطْعِ أُذُن فَرَسَ ذِي هَيْئة وَلَكِنْ لَمْ يَفُتْ عَلَى رَبِّهَا مَقْصُودُهُ مِنْهَا لكَوْنِه يُسَافِرِ عَلَيْهَا لِلْمُحَافِلِ وَالسَّلاَطِينَ وَالاصْهَارِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ أَخِذُهَا مَعَ
63/3/	لكونه يسافر عليها للمحافل والسلاطين والأصهار فهل ليس له إلا أحدها مع
٤٧٧	ارشيها أوهو مخير بين أخلِّ فيمتها أو أرشيها ؟
63/1	[٣٥] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ أَوْضَحَ آخَرَ فِي الرَّأْسِ عَمْدًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحَا زَيْنُ مَنْ اللَّهُ مِنْ ذَالِهُ مِنْ اللَّهِ
٤٧٨	فها عليه في ذلك شيء ام لا ؟
•	الله الله الله الله الله الله الله الله
() ()	فتسابق اتنان إلى أخدِها ليكون السابق مِنهما لأخدِها هو التالِي لِلرامِي فِي الرمي
٤٧٩	فَسَقَطَتْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱرْتَفَعَتْ إِلَى فَمِ أَحَدِهِمَا فَكُسِرَتْ بَعْضُ أَسْنَانِهِ ؟
	[٣٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُٰلِ نَاهَزَ ثَلاَّثِينَ عَامًا مِنْ ولاَدَتِهَ وَمِنْ صَغَرِهِ لاَ وَطَنَ عِنْدَهُ
	سوَى أَخُوالِهِ وَأَبُوهِ لَمْ يَزَلُ فِي قَيْدَ الْحَيَاةَ عَلَى مَا بَلَغَنِي وَلَكَنَّهُ بَعِيدُ الْوَطَنِ وَأَقَرَّ
٤٨٠	لَدَّىَّ طَائِعًا بَأَنَّهُ قَتَلَ صَبِيًّا مِنْ أَخْوَالُه بِرَمْيَةَ رَمَى بِهَا الْكَعَبِ ؟َ
	[٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ شَخُصٍ عَضَّهُ آخَرُ فِي الْيَدِ مَثَلًا فَسَلَّ يَدَهُ فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ فَهَلْ
273	عَلَيْهِ شَيَّءٌ أَمْ لاَ ؟
٤٨٣	[٣٩] سُّؤَالٌ : عَنْ قَبِيلَة تَقَرَّرَ قَتْلُ بَعْضهَا لَبَعْض عَلَى وَجْه الْعَمْد؟

ل الفقهية	٧٨٦ فهرس رؤوس المسائ
	[٤١] سُؤَالٌ : عَنْ مُوَضَّحَةِ الأَنف هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ اللَّخْمِيِّ الأَعْلَى أَمْ ٧٩
٤٨٩	• •
٤٨٩	[٤٢] سُؤَالٌ : عَنْ وَتَدَ الأَّذُنَ إِذَا قُطْعَ بِجِنَايَةً مَا الْحُكْمُ فِيهِ [٤٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعٍ أَذُنِهٍ أَوْ أُذُنِ دَابِتِهِ فَفَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَاكَ؟
	[٤٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعٍ أَذْنَهِ أَوْ أَذُنِ دَابَّتِهَ فَفَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي
219	المراجعة الم
	[٤٤] سُؤَالٌ: عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعِ أُذُنِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَفَعَلَ مَا ٱلْحُكُمُ فِي
143	دلك؟
٤٩.	[هُ ٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِقَطْعِ أَذُن أَجْنَبِيٍّ فَفَعَلَ مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟ [٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ عِجْلَ بَقَرَةٍ وَدَاسَ عَلَى وَلَدِ فَسَيْرِهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَا اوَ ؟
	[21] سؤال : عمن قتل عِجل بقرةٍ وداس على ولدِ فسيرِها ما الحكم فِي
٤٩.	:03
	المُ 127 سُوَّالُ عَنْ رَعَاهُ تَمَالُؤُوا عَلَى أَنْ كُلُّ وَأَحَدُ مِنْهُمَ يَدْبِحَ لَهُمْ وَأَحِدَهُ مِن
193	الماسية التي الوجر على رغيها فهل يكونون كالمحاربين ! [[[كَانَ عُرِينًا فَيَنَ مُنْ يَنَّ مُعَلِّمًا فهل يكونون كالمحاربين !
297	[٤٧] سُؤَالٌ عَنْ رُعَاة تَمَالَؤُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحد مِنْهُمْ يَذْبَحُ لَهُمْ وَاحِدَةً مِنْ الْمَاشية الَّتِي أُوجِرَ عَلَى رَعْيِهَا فَهَلْ يَكُونُونَ كَالْمُحَارِبِينَ ؟ [٤٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ نَهَبَ حُصَانًا وَتَبِعَهُ صَاحِبٌ وَمَاتَ مِنْ الْعَطَشِ هَلْ تَكُونُ دِيَتُهُ عَلَيْهُ أَمْ لاَ ؟
211	[٤٩] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَحَّ أَخَرَ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَبْلُغُ الْعَظْمَ وَبَرِئَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْن
٤٩٥	هل فيهما عقل أم لأ ؟
890	[٥٠] سُؤَالٌ : عَنْ الحُكُم فِي اشْتراك حُرُّ وعَبْد فِي إِثْلاَف مَال ؟ [٥٠] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ وَامْرَأَة أَخَوَيْن مَعَهُمَا صَبَى غَيْرُ مُمَيِّز يَأْكُلُونَ لَحْمًا فَجُرِحَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ بِالْحَديدَة التَّي يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الجَارِحُ ؟ [٥٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ جَنَى عَلَيْه بَعْضُ عَاقِلَتِه جِنَايَةً تَلْزَمُهَا فَهَلْ يَدَّخُلُ مَعَهَا فِي
	[٥١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلُ وَامْرَأَةً أَخَوَيْنَ مَعَهُمَا صَبَى ُّ غَيْرُ مُمَيِّزٌ يَأْكُلُونَ لحْمًا
٤٩٦	فَجُرِحَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ بِالْحَديدَة التَّى يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّا ٱلصَّبِيُّ هُوَ الجَارِحُ ؟
	[٥٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ جَنَّى عَلَيَّهِ بَعْضُ عَاقِلَتِه جِنَايَةٌ تَلْزَمُهَا فَهَلْ يَدُّخُلُ مَعَهَا فَي
११७	توريع دنت طبيها الم و :
	[٥٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ قَبِيلَةٌ وَتَعَصَّبَ مَعَ قَبِيلَةٍ أُخْرَى فَهَلْ إِذَا جَنَى بَعْضُ قَبِيلَة
£9V	الأَصْلِيَّةِ وَلَزِمَهُ شَىْءٌ أَيَلْزَمُهُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي تَعْصَبُ مَعْهَا أَمْ لاَ ؟
891	نُوازِلُ الرِّدَّةِ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ الرِّدَّةِ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِن
	[١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلِ نَسَبَ النُّبُوَّةَ إِلَى سَيِّدْنَا عُمْرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
	عَنْهُ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لاَ ؟ فَأَإِنْ ادَّعَى زَلَقَ اللِّسَانِ أَوْ أَنَّهُ مُتَلاَّعِبٌ أَوْ جَاهِلٌ أَيُعْذَرُ بِذَلِكَ
891	أَمْ لاَ ؟ ٢٧٦ أَمَالًا مِنَا مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ
•	[٢] سُوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ لآخَرْ تَأْتِي الرِّفْقَةُ غَدًا قَالَ لَهُ : مَنْ قَالَهَا لَكَ ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، هَلْ ذَلكَ ردَّةٌ أَمْ لاَ ؟
٥	تعالی ۲ هل دیت رده ام لا :

	٣] سُؤَالٌ : عَنْ إِمْرَأَة رَأَتْ نَجَاسَةً في لَوْح قُرْآن فَسَأَلَتْ عَنِ المَاء قيلَ لَهَا لاَ مَاءَ
	٣] سُوَّالٌ : عَنْ إِمْرَأَة رَأَتْ نَجَاسَةً فَى لَوْحِ قُرَاْنَ فَسَأَلَتْ عَنِ الْمَاءِ قَيلَ لَهَا لاَ مَاء ى هَذه البُيُوت الأَرْبَعَةُ القَرِيبَةِ مَعَ أَنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ فِي غَيْرِهَا ، وَتَوَانَتَ عَنْ طَلَبِهِ هَلْ تَنُّ نَاكِ اللَّهِ التَّالَةِ التَّالِيةِ لَهُ لاَ ؟
٥	ى رْتَدُّ بِذَلَكَ التَّوَانِي أَمْ لَا ؟
	ركة بعدت العوامي الم لا
0.1	٤] شُوَّالٌ : عَنْ قَـوْل بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ الرِّدَةَ لاَ يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَـهْلِ وَلاَ بِدَعْوَى
0.1	لِلِ اللَّسَانِ كَأَنْ يَقُولُ : أَكْفُرُ بِاللَّهِ وَأَشْرِكُ بِهِ؟
	٥] سؤال : عن إمرأة وقعت في عرض أخرى ونهيت عن ذلك لحرمته .
0.4	َهُ] سُؤَالٌ : عَن إِمْرَأَة وَقَعَتْ فِي عَرْضِ أَخْرَى وَنُهِيَتُ عَنْ ذَلكَ لِحُرْمَتِهِ . قَالَتْ : لَحْمُهَا حَلاَلٌ مُتَأَوِّلَةً حَديثَ لاَ غَيْبَةَ لفَاسِقَ ، هَلْ ارْتَدَّتُ ؟ ٢] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصِ قَالَ لَهُ أَخَرُ : أَنْتَ تَارِكُ الصَّلاَةِ فَقَالَ : أَنَا كَافِرٌ . مَنْ ذَك الصَّلاَةَ هَا.ْ هُهُ كَافِرٌ ؟
	٦] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصِ قَالَ لَهُ أَخَرُ : أَنْتَ تَارِكُ الصَّلاَةِ فَقَالَ : أَنَا كَافِرَ . مَن
0.4	
	ِ٧] سُؤَالٌ : عَنْ وَضْعَ لَوْحِ قُرُان بِمكَان مُسْتَقَذَرٍ أَوْ رَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ وَهُوَ يَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَخِفٌ بِهِ هَلْ اَرْتَدَّ أَمْ لاَ؟
٥٠٣	يَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَخِفً لَه هَلَ أَرْتَدَّ أَمْ لاَ؟
	٢ أَسُوْ اللَّهُ : عَمَّانْ ضَدَّبَ صَبِيًّا فَكَسَرَ لَوْجَهُ أَوْ شَوَّ وَرَقَاتِ بِيدِهِ مِنَ القُرَّانِ هَلْ
٥٠٤	[٨] سَنُوَالٌ : عَمَّنْ َضَرَبَّ صَبِيًّا فَكَسَرَ لَوْحَهُ أَوْ شَقَّ وَرَقَاتٍ بِيَدِهِ مِنَ القُرَّانِ هَلْ رْتَدَّ أَمْ لاَ ؟
	٢٠٠٥ أَيْنَ أَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ اللَّهُ مُنْ أَيْمًا مُنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَ
0.0	[٩] سُؤَالٌ: عَمَّنْ ضَرَبَ عَالَمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لاَ ؟ [١٠] سُؤَالٌ: عَمَّنْ صَغَّر قُدُرَة اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا مَعَ ذَلكَ لِظُّلْمَ هَا ِ ارْتَدَّ أَمْ لاَ ؟
^ T	. أنا سؤال . عمن صغر قدره اللهِ تعالى عر وجل ونسب إليهِ أيضًا مع دلك
0. (
	[11] سؤال: عن قبيلة من أيفلان عادتهم الحلف في زيرة عند وهو في لغة
	اً ١١] سُؤَّالٌ : عَنْ قَبِيلَة مِنْ أَيفلان عَادَتُهُمُ الحَلْفُ فِي زيرة عند وَهُوَ فِي لُغَة لَعَامَّة تنيضك ؛ لأَنَّهَا أَعْظَمُ شَيء عِنْدَهُمْ يُحْلَفُ بِهِ أَيكُفُرُونَ بِذَلِكَ أَمَّ لاَ ، وَهَلْ يَحُونُ لَنَا تَحْلِفُهُم فِيهَا أَمْ لاَ ؟
0 - 1	0, 10,
	[١٢] سُوَّالٌ : عَنْ اَمْرَأَتَيْنِ تَلْعَبَانِ وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا للأُخْرَى : لا أَتْرُكُ ضَرْبَكِ حَتَّى تَرْمِي إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيَّ ﷺ وَتَضْرُطِي تَحْتَهُ ، فَقَالَتْ : مَا أَمَرَتْهَا بِهِ هَلَّ اَحْكَةُ أَمَا اللَّذَةَ أَهُ لاَ ؟
	حَتَّى تَرْمَى إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبَيُّ ﷺ وَتَضْرُطَى تَحْتُهُ ، فَقَالَتْ : مَا أَمَرَتْهَا به هَلَ
٥٠٨	يُحْكَمُ لَهَا بِالرِّدَةِ أَمْ لاَ ؟
0 . 9	[١٣] سُوَّالٌ : عَن ٰ حكاية تَصْحف الْقُرآن هَلْ هِي رِدَّةٌ أَمْ لاَ؟
010	[١٣] سُؤَالٌ : عَنْ حِكَايَةِ تَصْحِيفِ الْقُرآنِ هَلْ هِي رِدَّةٌ أَمْ لاَ؟ نَوَازِلُ السَّرِقَةِ
	[1] سُؤَالٌ : عَمَّنْ عَلِمَ أَكُلَ عَبِيدِ مَحَلَّةً بَقَرَةً كَمُسْلِمٍ وَهُوَ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ
010	را علوان المنظم الله عليه محمله بعود مستمم وعود معتق الما يتم يتم عليه
	ىنْ جَمَيْعِ الْعَبِيدِ لَأَنَّ نَصْفَهُمْ أَوَّ قُرْبَهُ َفِي ذَلَكَ الْيَوْمُ وَارِدٌ ؟ [٣] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرُّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الغُرْمُ عَلَى الحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ
	٣] سؤال : عما إذا سرق حر وعبد هل يكون العرم على الحر وحده أو يحون
211	لْغُرْمُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلَكَ ؟
	[٤] سُؤَالٌ : عَنْ رُعَاَة سَرَقُوا بَقَرَةً وَفْيهَمْ أَحْرَارٌ وعَبيدٌ وكَبَارٌ وَصَغَارٌ وَمَنْهُمْ مَنْ

ل الفقهية	٧٨٨ فهرس رؤوس المسائ
٥١٨	لَمْ يَقْدِرْ إِلاَّ عَلَى حَفْظ بَقَرِهمْ في حَال الذَّبُّح وَالشَّيِّ ؟
	لَمْ يَقْدِرْ إِلاَّ عَلَى حَفْظ بَقَرِهِمْ فِي حَالِ الذَّبْحِ وَالشَّيِّ ؟ [٧] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدَ سَرَقَ بَقَرَةً وَوُجِدَ عِنْدَهُ جَمِيعُ لَحْمِهَا وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ عَبْدًا
07-	أَخَرَ فِي سَرِقَتِهَا فَهَلْ يُقْبَلُ قُولُهُ أَمْ لا ؟
077	نوازل الوصايا
	[١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلِ عِهَد بِوَقْفِيَّة ثُلْثَ مَالِه بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى أَوْلاَدِ فُلاَنِ وَرَجَعَ بَعْدَ
077	ذَلُكُ وَثَبَتَ رَجُوعُهُ وَتُوفِّي إِلَى رَحْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى ؟
	[٢] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةِ أَوْصَتْ بِثُلُثِهَا فِي صِحَّتِهَا لأَنَاسِ مُعَيَّنِينَ ، وَأَعْتَقَتْ أَمَةً
	[٢] سُؤَالٌ: عَنْ امْرَأَة أُوْصَتْ بِثُلُثِهَا فِي صِحَّتِهَا لأَنَاسِ مُعَيَّنِنَ ، وأَعْتَقَتْ أَمَةً وَهِي كَذَلَكَ أَيْضًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلَكَ أَوْصِتَ أَيْضًا بِأَمَةٍ لإِمْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ، وَخَاهَ مَنَ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ، وَخَاهَ مَنَ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ، وَخَاهَ مَنَ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ،
075	
	[٣] سُؤَالٌ : عَنْ آمَرَأَةً أَوْصَتْ بِثُلُثُ مَالِهَا لِمُعَيَّنِينَ وَلَهَا عَبِيدٌ كَانُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِ
370	لها ، وتصدق عليها بنصيبه منهم بعد إيصائها بالثلث ؟
570	[٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بِعَبْدُ لِشَخْصٍ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنِ الوَّصِيَّةِ أَمْ لا ؟
	[٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أُوضَى بِعَبْدُ لَشَخْصَ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنِ الوَصيَّةِ أَمْ لاَ ؟ [٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْل الشَّيْخِ خَلِيْلٍ وَكَتَبَّتُهَا عِنْدَ فُلاَنٍ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ لَمَّ يَقُلْ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ لَمَّ يَقُلْ فَصَدَّقُهُهُ ، هَا مُصَدَّقُهُ أَمْ لاَ ؟
077	
	[7] سُوْاَلٌ عَمَّنْ أَوْصَى بِثُلُث مَالِه لرَجُلَيْنِ وَأَعْطَى بَقَرَةً مُعَيَّنَةً لأَحَدهما في مَرَضِهِ اللّذي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُ بِهَا دُونَ صَاحِبه وَتَكُونُ مِنَ الثَّلُثِ أَوْ كَيْفَ الحَكْمُ ؟ اللّذي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُ بِهَا دُونَ صَاحِبه وَتَكُونُ مِنَ الثَّلُثِ أَوْصَى لأَحَدِهما فِي مَرَضِهِ الَّذِي [٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى لرَجُلَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ ثُمَّ أَوْصَى لأَحَدِهما فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مَنْهُ بِنَقَرَةً مُعَنَّنَةً مَا الْحُكُمُ في ذَلك ؟
077	الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتُصُ بِهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ مِنَ الثَّلُثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
	[٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى لِرَجُلُيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ ثُمَّ أَوْصَى لأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي
٥٢٨	
979	[٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أُوْصَي بِمَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ ؟
	* * *